

مُخَفَّةُ الْحِجَابِ

بِشْرَحِ الْمِنْهَاجِ

تَأَلَّفَتْ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَةُ

شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ حَجَرُ الْمُهَنْتِشِيِّ الشَّيْبَانِيَّ

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عَنْ يَدِ

أَنْوَرِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِيِّ الدَّاعِيسَتَانِيِّ

طبعة فريدة متميزة مغالطة على أكثر من أربعين سنة ومزينة بحاشية العقيدة الفقهية محمد الكروبي
وتعليقات وتقريرات علماء دافستان والإشارة إلى المعروف الواقع بين الأشياع
وتخرج الأماريات والآثار والأخبار والأقوال وذكر الألفاظ الأماريات الشار إليها في الشرح
وربط إشارات التحفة الكسيرة بعضها ببعض

المُجَلَّدُ الْعَاشِرُ

كِتَابُ الْإِيْعَانِ - كِتَابُ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ

دَارُ الضَّيَاءِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
الكَوَيْتِ

دَارُ الْإِبْرَاهِيمِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
بِالْمَكَّةِ

مُحَفَّتُ الْمَحْتَجِّ
بِشْرَحِ الْمِفْتَاحِ

١٠

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

الطبعة الأولى
شركة دار الضياء للنشر والتوزيع
مكة المكرمة



دار الضياء

للنشر والتوزيع

مكة المكرمة

الكرن - حويل - شارع الملك عبدالعزيز

ص.ب. ١٣٤٦

الرياض ٢٢٠١٤٠

هاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠

تلفاك: ٠٠٩٦٥٥٠٠٩٦٢١

www.daraldayaa.net
info@daraldayaa.net

Dar aldayaa2@yahoo.com
Abdu20201@hotmail.com

الموزعون المعتمدون

١. دولة الكويت	دار الضياء للنشر والتوزيع - حويل	الهاتف: ٩٦٦٥٥١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٥٥١٤٠
٢. جمهورية مصر العربية	دار الضياء للنشر والتوزيع - القاهرة	الهاتف: ٠٠٢٠١٠٠٣٣٣٦٥	تلفاك: ٠٠٢٠١٠٠٣٣٣٦٥
٣. المملكة العربية السعودية	دار الضياء للنشر والتوزيع - الرياض	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
٤. المملكة الأردنية	دار الضياء للنشر والتوزيع - عمان	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
٥. المملكة المغربية	دار الضياء للنشر والتوزيع - الرباط	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
٦. الجمهورية التركية	دار الضياء للنشر والتوزيع - أنقرة	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
٧. الجمهورية اللبنانية	دار الضياء للنشر والتوزيع - بيروت	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
٨. الجمهورية العربية السورية	دار الضياء للنشر والتوزيع - دمشق	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
٩. الجمهورية السودانية	دار الضياء للنشر والتوزيع - الخرطوم	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
١٠. المملكة الأردنية الهاشمية	دار الضياء للنشر والتوزيع - عمان	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
١١. الجمهورية اليمنية	دار الضياء للنشر والتوزيع - صنعاء	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠
١٢. دولة ليبيا	دار الضياء للنشر والتوزيع - طرابلس	الهاتف: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠	تلفاك: ٠٠٩٦٢١٦٥٨١٤٠

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالانقياس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

مُخَفَّةُ الْمَحْتَاجِ

بِشْرَحِ الْمِنْهَاجِ

تَأَلَّفَ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَ

شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ حَجْرُ الْهَيْتِيِّ الشَّيْبَانِيُّ

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عَنِّي بِهِ

أَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاعِسْتَانِيُّ

طبعة قريبة متميزة مقابلة على أكثر من أربعين نسخة ومزينة بحاشية العلامة الفقيه محمد الكروبي
وتعليقات وتقريرات علماء داغستان والإشارة إلى الخلاف الواقع بين الأشياخ
وتحريج الأعراب والآثار والأخبار والأقوال وذكر الألفاظ الأعراب السار إليها في شرح
وربط إشارات النسخة الكسيرة بعضها ببعض

المُجَلَّدُ الْعَاشِرُ

كِتَابُ الْإِيمَان - كِتَابُ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ


دَارُ الضَّيَاءِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
الْكُوتِ

دَارُ بَابِ الْإِبْرَابِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
دَاغِسْتَانِ





(كتاب الإيمان)

كِتَابُ الْإِيمَانِ

(كتاب الأيمان)

بالفتح جمع (يمين) لأنهم كانوا يَصْعُقُونَ أيمانَهُمْ^(١) بعضها ببعض عند الحلف .
 وأصل اليمين : القوة ، فلتقوية الحلف الحث على الوجود أو العدم سُمِّيَ^(٢)
 يميناً ، ويُرادُّه الإيلاء والقسم .
 وهي شرعاً : بالنظر لوجوب تكفيرها : تحقيق أمر مُحْتَمِلٍ^(٣) بما يأتي^(٤) .
 وتسميَّة الحلف بنحو الطلاق يميناً شرعية التي اقتضاها كلام الرافعي^(٥) . . . غير
 بعيد وإن نُوزِعَ فيه .
 ويؤيِّده^(٦) : تصريحهم بمرادفة الإيلاء لليمين مع تصريحهم بأن الإيلاء
 لا يَحْتَصِرُّ بالحلف بالله .
 نعم ؛ مَرَّ قولهم : الطلاق لا يُخْلَفُ به ؛ أي : لا يُطْلَبُ^(٧) وإن كَانَ

- (١) كتاب الأيمان : قوله : (يصعقون أيمانَهُمْ) أي : إذا تحالفوا . . . أخذ كل يمين صاحبه . كردي .
 (٢) وفي (خ) و (د) و (ز) : (يمين) .
 (٣) قوله : (أمر محتمل) أي : يحتمل الوجود والعدم . كردي .
 (٤) وقوله : (بما يأتي) أي : في قول المتن : (بذات الله . . .) إلخ . كردي .
 (٥) قوله : (اقتضاها كلام الرافعي) قال الرافعي : يشبه أن يقال : ذكر اسم الله أو صفته لا يدخل
 في حقيقة اليمين ؛ بدليل أنه يقال : حلفت بالله وحلفت بغير الله ، وفي الخير : لا تَخْلِفُوا
 بِأَيْمَانِكُمْ . . . وأسطه المصنف ؛ لأن الكلام في حقيقة اليمين الشرعية الموجبة للكفارة .
 كردي . وراجع الشرح الكبير (٢٢٩ / ١٢) . والحديث أخرجه البخاري (٣٨٣٦) ،
 ومسلم (١٦٤٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما .
 (٦) أي : ما اقتضاه كلام الرافعي . (ش : ٣ / ١٠) .
 (٧) قوله : (أي : لا يطلب) يعني : لا يعمد الحلف به ، فلا يقال : بالطلاق فإن الأمر كذا .
 كردي .

فيه^(١) التحقيق المذكور ؛ فلذا : سُمِّيَ^(٢) يميناً بهذا الاعتبار .

وحينئذ^(٣) فذكرُ النظر لوجود التكفير إنما هو لبيان اليقين الحقيقية لا لمنع إلحاق ما لا تكفير فيه بها^(٤) في التحقيق المذكور .

فخرج بالتحقيق : لغو اليمين الآتي^(٥) .

وبالمحتمل : نحو : لأموئئ ، أو : لأصعدُ السماء ؛ لعدم تصوّر الحث فيه بذاته^(٦) ، فلا إخلال فيه بتعظيم اسمه تعالى ، بخلاف : لا ميت^(٧) ، ولأصعدن السماء ، ولأقتلن الميت ، فإنه يمينٌ يجبُ تكفيرها حالاً ما لم يُقَيَّد بوقت ؛ كغدي^(٨) ، فيكفرُ غداً ، وذلك لهتكه حرمة الاسم .

ولا تردُّ هذه^(٩) على التعريف^(١٠) ؛ لفهمها منه بالأولى ؛ إذ المحتمل^(١١) له فيه^(١٢) شائبةٌ عذرٍ باحتمال الوقوع وعدمه ، بخلاف هذا^(١٣) فإنه عند الحلف

(١) أي : في الحلف بالطلاق . (ش : ٣/١٠) .

(٢) وفي (أ) و (خ) و (د) : (يسمى) .

(٣) أي : حين أن يسمى الحلف بنحو الطلاق يميناً ، (ش : ٣/١٠) .

(٤) أي : باليمين الحقيقية ، والجاران متعلقان بالإلحاق . (ش : ٣/١٠) .

(٥) قوله : (لغو اليمين الآتي) أي : في سبق اللسان . كردي .

(٦) أي : بالنظر لذاته وإن كان يمكن الحث فيه بالصمود خرقاً للمادة . (ش : ٣/١٠) .

(٧) قوله : (بخلاف : لا ميت) هذا المثال لا يظهر إلا إذا كان الماضي بمعنى المضارع كما عبر به « النهاية » . قال ع ش : قوله : (بخلاف : لا أموت ...) إلخ ؛ أي : ويحث به في الطلاق حالاً . انتهى . (ش : ٣/١٠) .

(٨) قوله : (ما لم يقيد بوقت ؛ كغدي ...) إلخ هذا لا يظهر بالنسبة إلى المثال الأول ولو كان بمعنى المضارع . (ش : ٣/١٠) .

(٩) قوله : (ولا ترد هذه) أي : صيغ (لا مت ...) إلخ . (ش : ٣/١٠) .

(١٠) قوله : (ولا ترد هذه على التعريف) بأن يقال : خرجت عن التعريف مع أنها من أقسام المعرف . كردي .

(١١) قوله : (إذ المحتمل له) أي : للوجود . كردي .

(١٢) أي : للمحالف في المحتمل . (ش : ٣/١٠) .

(١٣) أي : لنحو : (لأصعدن السماء ...) إلخ مما يمنع فيه البر . (ش : ٣/١٠) .

لَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ لَهُ ؛ كَقَوْلِهِ : وَاللَّهُ ، وَرَبُّ الْعَالَمِينَ ،
وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ،

هَائِكَ لِحَرَمَةِ الْأَسْمِ ؛ لَعَلِمَهُ بِاسْتِحَالَةِ الْبِرِّ فِيهِ .

وَأُبْدِلَ (مُحْتَمِلٌ) بِـ (غَيْرِ ثَابِتٍ) لِيَدْخُلَ فِيهِ ^(١) الْمُمْكِنُ وَالْمَمْتَنِعُ ، وَأَجْمَعُوا
عَلَى انْعِقَادِهَا ^(٢) وَوَجُوبِ الْكَفَّارَةِ بِالْحَثِّ فِيهَا .

وَشَرَطُ الْحَالِفِ يُقَلِّمُ مِمَّا مَرَّ فِي (الطَّلَاقِ) ^(٣) وَغَيْرِهِ ، بَلْ وَمِمَّا يَأْتِي مِنَ
التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْقَصْدِ وَعَدَمِهِ ^(٤) ، وَهُوَ ^(٥) : مَكْلُفٌ أَوْ سَكْرَانٌ مُخْتَارٌ قَاصِدٌ .

فَخَرَجَ : صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَمَكْرَةٌ وَلَاغٌ .

(لَا تَتَعَقَّدُ) الْيَمِينُ (إِلَّا بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى) أَيِ : اسْمٍ دَالٍّ عَلَيْهَا وَإِنْ دَلَّ عَلَى
صِفَةٍ مَعَهَا .

وَهِيَ ^(٦) فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ الْحَقِيقَةُ ، وَالْإِنْكَارُ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهَا لَا تُعْرَفُ إِلَّا
بِمَعْنَى : صَاحِبِيَّةٍ . مُرَدُّهُ بِتَصْرِيحِ الزَّجَاجِ وَغَيْرِهِ بِالْأَوَّلِ ، بَلْ صَرَّحَ بِذَلِكَ خُثَيْبٌ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ قَتْلِهِ بِقَوْلِهِ : (وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ) ^(٧) .

(أَوْ صِفَةٍ لَهُ) وَشَتَائِي ^(٨) .

فَالْأَوَّلُ بِقِسْمَيْهِ : (كَقَوْلِهِ : وَاللَّهُ ، وَرَبُّ الْعَالَمِينَ) أَيِ : مَالِكِ
الْمَخْلُوقَاتِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَخْلُوقٍ عَلَامَةٌ عَلَى وَجُودِ خَالِقِهِ (وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ،

(١) أَيِ : فِي تَعْرِيفِ الْيَمِينِ . (ش : ٣ / ١٠) .

(٢) أَيِ : الْيَمِينُ عَلَى الْمَمْتَنِعِ . (ش : ٣ / ١٠) .

(٣) فِي (٩ / ٨) .

(٤) فِي (ص : ١٢) .

(٥) أَيِ : ضَائِطُ الْحَالِفِ . (ش : ٣ / ١٠) .

(٦) أَيِ : الذَّاتِ . (ش : ٤ / ١٠) .

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٤٠٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٨) أَيِ : فِي الْمَتْنِ . (ش : ٤ / ١٠) .

وَمَنْ نَفْسِي بِيَدِهِ ، وَكُلُّ اسْمٍ مُخْتَصٍ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ،

ومن نفسي بيده (أي : قدرته بصرها كيف شاء ، ومن فلق الحبة ^(١) .

(وكل اسم مختص به) الله ^(٢) (سبحانه وتعالى) غير ما ذُكر ولو مشتقاً ،
ومن غير أسمائه الحسنَى : كالإله ، ومالك يوم الدين ، والذي أعْبُدُه ، أو أَسْجُدُ
له ، ومقلب القلوب .

فلا تتعبدُ بمخلوق : كنبي ، ومَلَك : للنهي الصحيح عن الحلف بالآباء ،
وللأمر بالحلف بالله ^(٣) .

ورَوَى الْحَاكِمُ خَيْرٌ : « مَنْ حَلَفَ بِقَبْرِ اللَّهِ . فَقَدْ كَفَرَ » . وفي رواية : « فَقَدْ
أَشْرَكَ » ^(٤) .

وَحَمَلُوهُ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ : كتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ .
أَيْمٌ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا ، أَيْ : تَبَعاً لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الصَّرِيحِ فِيهِ ^(٥) ،
كَذَا قَالَهُ شَارِحٌ .

وَالَّذِي فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ : الْكَرَاهَةُ ^(٦) ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ
وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَاهِراً فِي الْإِثْمِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَهُوَ ^(٧) الَّذِي يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهِ فِي

(١) وفي (١) و (د) : (خلق الحبة) ، وفي (ب) و (ز) : (خلق الحبة) .

(٢) قوله : (مختص به الله) أي : منزه به الله تعالى ؛ بأن يوجد ذلك الاسم فيه تعالى ولا يوجد في غيره ، كرمي .

(٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : أنه أدرك عمر بن الخطاب في ركب وهو يحلف بأبيه ، فناداهم رسول الله ﷺ : « أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخَلِّقُوا بِآبَائِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ خَالِفاً . فَلْيُخَلِّفْ بِاللَّهِ ، وَالْأَبَ . فَلْيُصَلِّ » . أخرجه البخاري (٦١٠٨) ، ومسلم (١٦٤٦) .

(٤) المستدرک (٢٩٧ / ٤) ، وأخرجه ابن حبان (٤٣٥٨) ، وأحمد (٦١٨٠) ، وأبو داود (٣٢٥١) ، والترمذي (١٥٣٥) ، والبيهقي في الكبير (١٩٨٥٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(٥) الأم (١٥٠ / ٨) .

(٦) شرح صحيح مسلم (١٠٨ / ٦) .

(٧) وقوله : (وهو) يرجع إلى الإثم ، أي : ينبغي أن يعمل بالقول بالإثم . كردي .

عالب الأعصار ؛ لعصا عابهم به ^(١) [عظام المحقوق به ومصاهره لله ، معاني لله
عن ديك علواً كبير

وقد من الصلاح نكره بما به حرمة شرعاً ؛ كذا في ، ويخزم بما لا حرمة
له ؛ كالطلاق ^(٢) .

ودكر ماورد في من المحسب استخلاف بالطلاق ^(٣) دون القدسي ، بل يقره
الإمام ، فعنه

وهي حيز صعب ؛ ما حلف بالطلاق مؤمراً ، ولا استخلف به إلا مفاقاً ^(٤)
ودحا لله ، على مقصور بآء على ما يقر في حقه ^(٥) الذي سكه شارح
لأشبه دحا لله في ؛ روضه ؛ على مقصور عنه في قوله ؛ يختص بالله ^(٦) ؛
بما مر ^(٧) أنها تدخل على مقصور ، والمقصود عنه

وهو يندفع ^(٨) تصويته من حصر دحونها على مقصور فقط للمشي ^(٩) بأن
معناه لا يسمى به عز به وهو مراد ، وفساد ^(١٠) ما في ؛ الروضه ؛ بأن

(١) أي : بالحلف بعير الله . (ش : ١٠ / ١) .

(٢) قوله (بالطلاق) في كونه بالطلاق كان لأمر كذا ، أو ان فعلت كذا ؛ فامرته
طالتي ، كردي .

(٣) قوله (المحسب بحلف بالطلاق) في ؛ محسب بحلف ندي يقع به طلاق كردي
(٤) أخرجه من غير في ؛ روضه ؛ عن أس بن مالك رضي الله عنه ؛ كذا في ؛ الجامع الصغير ؛
(٧٨٩٤)

(٥) قوله (في حقه) في ؛ من حيث لدر بلفظ التحليله (ش : ١٠ / ١) وفي (ح)
والمطبوعة المصرية ؛ (في محله) .

(٦) روضه نقاس (١١ / ٨) ، وراجع ؛ سراج على نكت المصباح (٨ / ١٣٢)

(٧) قوله ؛ (لما مر) أي : في المحطة ، كردي .

(٨) أي : يجوز الأمرين . (ش : ١٠ / ١) .

(٩) وقوله ؛ (للمشي) متعلق به (تصويب) ، كردي .

(١٠) وقوله ؛ (وإساء) عطف على (تصويب) ، كردي .

وَلَا تُقِلُّ قَوْلُهُ لِمَ أُرِدْتَهُ اَلْجَمَلُ

معناه يُسْمِي الله ولا يُسْمِي غيره 'وس مراداً

ومرّ أول (عنه واشور) ف يوضح ما ذكره

وأورد على المتن "البصير العموس" وهي أن يحذف على ماض كدو
عمداً ، فإنها سميت بذلك . ولا سعة ؛ لأن لحث غير بها طهراً ، وكذا بصاً
على الأصح .

ويُرَدُّ بأنه اشتقاق من بوقم أب المحصور لأحيز . والمحصور فيه
الأول ، ونسب كذا في التمرز المحصور فيه هو حوزة لأحيز ، وعقدته
هو المحصور ، واسم باب والصيغة هو المحصور فيه

فمعناه كل بمبي معتد به لا يكون لا بسبب ذاته و صفة ، و ههنا حصر
صحيح ، لا أن كل ما هو بسبب الله أو صفة يكون معتداً ، وإنما ، على أن
جميعاً معتد بهم قالوا بانعقادها .

(ولا تقل) ظهراً ولا طبعاً (قوله) لم أرد به اسمي، يعني لم أرد به
 من لاسمى واعتصم بالله تعالى، لأنها تضمن في معناه لا يحمل غيره
 أمّا سوف في نحو: يا الله، أو والله لأفعلن، ودث بها عمر اسمي،

[illegible] $(A_{9V}/V)_{\text{max}}$ (7)

(٢٣) أجب عن الأسئلة الآتية (١٠ أسئلة) (١٠ درجات)

(۱۱) قوله ان محصور احدا في حصاره (لا) كروي وعنه سوسي
 ۱۰ ۵ (عنه) (احدا هو قوله) (سوسي) (عنه) (لا) (عنه) (هو
 لامعاده انتهى عرض)

(٥) أي : بالصيغة المذكورة . (ش . ١٠ / ٥)

وما انصرف إليه سبحانه عند الإطلاق كـ (ترحيم ، وخلق ، والزارق ،
والزئ ، سعه به اليمين ، إلا أن يريد غيره ، وما استعمل فيه وفي غيره سواء ،
كشيء ، والموجود ،

كـ بالله ، أو والله سبحانه ، أو وثقت ، أو استعص بالله ، ثم ابتدأت
بقولي لأفعلن^(١) ، فبه يفتل صهراً ، كما في الروضة ، وأصلها^(٢) لكن بالله
حق لله تعالى دون خلاف وبلا ، وعنى ، فلا تفتل طهر تعلق حق العبر به

(وما انصرف إليه سبحانه عند الإطلاق) عاصاً^(٣) وبني غيره بالحميد
(كالرحيم ، والخلق ، والزارق) والمصور ، وحذر ، والمكر والحق ،
والفهر ، وندير ، والرب سعه به اليمين) لا انصرف (حلاق إليه تعالى ،
(وأل) فيها للكمال .

(إلا أن يريد) بها^(٤) (غيره) تعالى بأن أرده تعالى أو أخص ، بخلاف ما لو
أردها غيره ، لأنه قد يستعمل في ذلك ، كرحيم يفتل وحلق الكذب

واشتتكل الرث (أل) بأنه لا يستعمل في غير الله تعالى ، فسمي إنجافه
بالأول^(٥) ، ويرد أن أصل معناه يستعمل في غيره تعالى فصيح فصد^(٦) به ،
(أن) فربه صفة لا فوه بها على إلقاء ذلك المقصد

(وما استعمل فيه وفي غيره) تعالى (سواء ، كالشيء ، والموجود ،

(١) قوله (أفعلن) راجع لكل من قوله (كـ بالله ، و (خلق) راجع
وقوله : (أو : وثقت) إلخ . (ش : ٥/١٠) .

(٢) قوله (ثم ابتدأت بقولي لأفعلن) يعني أن ثم أحسنه حوت على كروي

(٣) روضة الطالبين (٩/٨) ، الشرح الكبير (٢٣٧/١٢)

(٤) فوه (عا) محبر من نصب لامي (سواء) (ش : ٦/١٠)

(٥) قوله (بها) أي بالألف المذكورة ، ولكن لألف من ليس (به) ، فوه لامي
(لأنه قد يستعمل ...) إلخ التذكير . (ش : ٦/١٠) .

(٦) أي : بما اختص به تعالى . (ش : ٦/١٠) .

(٧) أي : الغير . (ع ش : ١٧٦/٨) .

والعالم ، ونحيي ليس سمى بالآية

والضعة ، ك وعظمه لله ، وعثرته ، وكراماته ، وكلامه ، وعلمه ،

والعالم (بكسر اللام) والحي (والحي) واسميع واسمير ، والعليم والحليم والمعني
(ليس بسم إلا لفة) بأن أرادته تعالى بها ، بخلاف ما إذا أراد بها غيره أو
أطلق ؛ لأنها لم تطلق عليهما سواء أشبهت الكتابات^(١) .

و لا شراك^(٢) : ثم منع الحرمة والتعظيم^(٣) عند عدم بيته ، ثم رأيت أن أبي
عصرون^(٤) أحاط به

وبمع من أعوام الحديث بحجاب الرفع ، ويؤيدون به الله تعالى مع استحسانه
عليه ؛ إذ حاشا الإنسان فئة داره ، فلا يعقد وإن بوى به ذلك ؛ كما قاله
أبو زرعه^(٥) ؛ لأن بيته لا تؤثر مع الاستحسان ولو سمع^(٦) أن الرفع عن اسمائه
تعالى بناء على أحدهما من نحو ﴿ رَفِيعٌ كَرِيمٌ ﴾ (عدد ٥) ، ومزما فيه في
(الردة)^(٧) .

(و) الثاني^(٨) ويختص من الصفات بما لا شركة فيه ، وهو (الصفة)
إدنية ، وهي (ك وعظمته ، وعثرته ، وكراماته ، وكلامه ، وعلمه ،

(١) قوله : (أشبهت الكتابات) فحين يالبه ، كردي

(٢) قوله (لا شراك) مع جواب من قال : لا شيء يمنع عدم الاسم ، أي تعظيمه ،
فلا يبعد به بسم أصلا ، حاصله : لا يزال ما يمنع بحرمة وتعظيم عدم بيته ، أي
عصا ، فحصل له التعظيم فيعقد به اليمين ، كردي .

(٣) (والتعظيم) عطف تفسير للحرمة ، كردي

(٤) قوله (أبي عصرون) مع (أبي عصرون) الظاهر أن المقصود به
أن تعظيمه بوجود لا شراك فيه ، وأنه إن لم يزل ، فما لفظ غير مستعمل بغيره
تعالى ، فصار كقوله : (والله) ، كردي .

(٥) فتاوى المراقي (ص : ٤٠٨)

(٦) قوله : (ولو سلمنا ...) إلخ حاشية ، (ش : ٦/١٠)

(٧) في (١٧٦/٩ - ١٧٨)

(٨) قوله (وأبي) عطف على قوله (الأول) (ش : ١٦١)

وقدّره ، ومشيئته يمينٌ ؛ لا أنْ نؤي بالعلم المعلوم ، وبالقدرة المقدور

وقدّره ، ومشيئته) وإرادته ، والفرص أنْ أتى بالظاهر بدل ضمير في الكل (بصر) وربُّ أُنْشَق ؛ لأنّه تعالى لم يرد موصوفاً بها أشبهت أسماء المحتضنه

وأحد من كون العظمة صفة مع قول الناس سبحانه من مواضع كل شيء لعظمه ، لأن التواضع للمصطفى عبادة بها ، ولا يُغْبَدُ لآلِهَات

وَرَدَّ بَأَن عَصِيه هي المجموع من دواب وانصداد ، فإن أريد بذلك هذا صحيح ، أو مجرد الصفة فمصحح ، ومبشّر حكيم لإصلاح ، ومظهر أن لا مع فيه .

وعلم مثا فسرُ به الصفة أن المراد بالاسم^(١) جميعُ الأسماء الحسنى السبعة والسبعين ، أي في معناه : مثا مبر ، سواء أشتق من صفة دينه ؛ كالجميع ، أو فعله ؛ كالحالقي .

(لا أنْ نؤي^(٢) بالعلم المعلوم ، وبالقدرة المقدور ، وباللعظمه ومبشّر طهر آثاره ، كنْ يُريد بالكلام الحروف^(٣) الدالة عليه ، وإصلاح كلام الله تعالى عنها حفصة شائعة في الكتاب والسنة

ولا تكون^(٤) مثا ، لأن النقط محتمل لذلك

وسعد بكتاب الله ، وسبحو التوراة^(٥) ما لم يُرد الألفاظ ؛ كما هو ظاهر

(١) أي : في قول المصنف : (والصحة ١ ك : عظمة الله ...) إلخ . (ش : ٧/١٠)

(٢) قوله (أنْ المراد بالاسم) أي : في قول المصنف (وكل من ...) مع ، ش (٧/١٠) .

(٣) وفي (ب) و (خ) و (س) . (إلّا أنْ يريد) .

(٤) قوله (ك : ...) بكلام الحروف ، من والأصوات كودي

(٥) قوله : (فلا يكون ...) إلخ تفرع على المنى . (ش : ٨/١٠)

(٦) وفي (أ) و (ر) . (التوراة والإنجيل)

ويؤذي وحق الله فيمين^١ .

ثم رأيت الزركشي في أبو حنيفة أسلم بأية مسوغة من يقرأ أو سحر التوراة^٢ نعمد بمش^٣ ، لأنه كلام الله ، ومن صعدت أدات ، فإنه القاصي ، ونعمي أن تكون المسوغة على اختلاف في أنه هل يخرم على يحدث مشه ؟ وهل تنظر الصلاة بقراءته ؟ والصحيح : لا يخرم ونظر ، وبه يرى عدم الاعتماد انتهى

ونرد تحريضه بأن صدر ما على المعنى ، وهو كلام الله تعالى النصي بلا شك ، وثم^٤ على لفظ ، ولا حرمة في بعد سحره فالوجه ما ذكرته ؟ من لا عقد ما به نرد لفظ ونقرأ^٥ ما به نرده نحو الحصة

وبالمصنف ما به نرده ورفه وحده وبما راجع فيه الاستوى^٦ ؛ لأنه عند الإصلاق لا يصرف عرق إلا ما فيه من يقرأ ومنه يؤخذ به لا فرق بين أن يشوب والمصنف ، أو وحق المصنف^٧

(ولو قال : وحق الله) أو : وحرمة لأفعس ، و ما فعلت كذا (فمن) وبأن أصوب بعد العمل فيها ، ولأن معناه وحمته الإلهية^٨

(١) أي : الزركشي ، (ش : ٨/١٠)

(٢) قوله : ما به نرده ، وقوله (م) في حرمة منه ، وبالله صلاة (م) (٨/١٠)

(٣) قوله : نعمد ، صح على قوله الكتاب له (ش : ٨/١٠) المهمات (١٠٨/٩)

(٤) قوله : (م) مصنف ، أكد في أصل إشاح حمه الله تعالى الحمد عنه ، في ذلك سحر ، ووجه مصنف (ش : ٨/١٠) في (ج) (م) مصنفه يمكنه (أو مصنف وحق المصنف) بدون (أو)

(٦) قوله : (وحقه الإلهية) خير (أن) (ش : ٨/١٠) .

إِلَّا أَنْ يُرِيدَ عِبَادَاتٍ

وَحُرُوفُ نَفْسَم (بَاءٌ) وَ (وَاوٌ) وَ (هَاءٌ) ك (لله) وَ (لِللَّهِ) وَ (لِللَّهِ)

نعم ، فإن جمع لا يذم مع الإخلاص من حرز (حَوْ) ، وإلا كان كناية
ويُفَرَّقُ بِهِ وَسْ مَا شَأْنِي^(١) أنه لا فرق بين حرز وعبره . . . بَأَنَّ تِلْكَ صَرَائِعُ^(٢)
فَمَنْ تَوَثَّرَ فِيهَا الصَّرْفُ ، بخلاف هذا ، كما قال

(إِلَّا أَنْ يُرِيدَ) بِالْحَقِّ (الْعِبَادَاتِ) فَلَا يَكُونُ بِمَعْنَى مَضْعَاً ، لِأَنَّهُ نَظْمٌ عَلَيْهِ
وَقَصْبَةُ كَلَامِهِمْ لِأَنِّي فِي (إِدْعَاوِي)^(٣) أَنْ يَهَابَ ، يَعْبَتَ ، يَمْدُكُ .
الْمَهْلِكُ صَرَائِعُ فِي الْبَحْرِ .

وَاغْتَرَضَ بَأَنَّ نَسَاءً لَمْ يَدْعُ تَوْحِيدَهُ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلَمْ يَرُدُّ شَيْءَ مِنْهَا ، وَلَا
يُخَوِّرُ بِخِلَافِهَا عَلَيْهِ ، كَمَا فِي حَقِصَتِي وَعِزُّهُ وَبِإِغْدَارِ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ يَنْهَوْنَ
أَحْسَنُهَا ، لَمْ يَكُنْ مِنْ خِلَافِهِ وَتَرَدَّدَ لِيُخَالِفَ عَنِ اسْمِ الْعَمُوسِ

وَيُحَدِّثُ بِأَنَّهُمْ حَرٌّ فِي رَيْتٍ عَلَى مَقَابِلِ الْأَصَحِّ ، لِمَصْصَحِهِ مَدْكُو .
(وَحُرُوفُ نَفْسَمَ حَشْوُهُ) (بَاءٌ) مُوَحَّدَةٌ (وَوَاوٌ وَهَاءٌ) مُوَحَّدَةٌ (ك) لَمْ
لَمْ ، وَ (وَوَاهُ) ، وَ (وَاهُ) ، فَهِيَ صَدْرُهَا هَاءٌ ، حَرْزٌ^(٤) أَوْ نُصَبُ أَوْ رُفِعَ أَوْ مُكْنَسٌ ،
لِأَنَّ اللَّحْنَ لَا يَنْتَعِ الْأَعْقَادُ .

وَيُرِيدُ بِهَذَا هَاءٌ ، يَاءٌ عَلَى أَنْ لَمْ يَكُنْ هِيَ الْحَرْفَةُ

(١) أي في شرح : (ك : ياء ، وواو ، وناه) . (ش : ٨/١٠)

(٢) قوله . (صرائع) أي . في البحر . (ش : ٨/١٠)

(٣) في (ص : ٥٨٧)

(٤) قوله : (به) أي - القسم . (ش : ٩/١٠)

(٥) قوله : (جر . .) إلخ ، أي . لفظ الجلالة . (ش : ٩/١٠)

(٦) قال في أصله لم يزل يخلو فكيف يفسر ، فإن بظاهره لم يزل يخلو ، ثم لم يزل

في شرح الألفاظ على بعض مشايخه . حروف البحر خمسة هي : هاء ، ياء ، واو ، ك ،

ياء ، ولام ، وهاء على أقل من حرف واحد ، وبيت قطع غيره يوصل في علمه بالقطعة =

وتختص التاء بالله

أما على الأصح ، أن (الحرف المحذوف) ، وليث عوض عنه فلا

زيادة

وبدا بالياء ، لأنها لأصل في القصة لغة ، والأعم ، لدخولها على مظهر والمضمر ، ثم بالواو ، لقربها منها محرراً ، بل قبل ثبوت قسمة منها ، ولأنها أعم من التاء ، لأنها ورر حقت بالمظهر بقية لحالها وعبرها ، ولأنه قبل ور التاء بدل منها .

(ويحصر التاء العرفية اسماء في سبط لحالها ، وقد برت بكفة ، وتدرج من ، ويظهر أنها لا سمعدهم بالياء ، من أخص الاعداد بهما وجعله^(١) وا د عى كلامهم فقد أعده^(٢) ، وليس في حياجه بدينه شذوذه^(٣) .

ومثلها بالله بالحسة ، وفاته بالياء . ورثة بالاستهم

قبل صوائه ويحصر به بالياء ، لأن اسماء مع فعل لأحصاء بهما يدخل على مضمون فيصير أن لحالها لا يدخل عنها برور بالياء وهو ماقص لها قدمه^(٤) انتهى

ولس في محنة ، لما مر بها يدخل على المضمون عنه أصلاً ، بل هو الأصل

^(١) سمعده نحو دلت بالياء ، كان بعد وصل على صفة فتح وما يشاء أصلاً بعدما كان لأبش وملا ، ودب فيه صفة ، وهي في حرف انتهى (عربي ٢٢٢/٤)

(١) وهي (م) و(خ) و(س) : (بان)

(٢) قوله : (المحذوف) الأولى : التكير (ش : ٩/١٠)

(٣) قوله (وجعه) في الاعداد ، وقد عيب (في حياجه) (س : ١٠/١٠)

(٤) راجع : مظهر مصاح في خلاف لأصح (١٦٤٥)

(٥) قوله : (شذوذه) الصائبة : الشية . (ش : ١٠/١٠)

(٦) قوله (بدمه) في قول من نصف بالياء : (ح : كروي

ولو قال : الله وَرَفَعَ أَوْ نَصَبَ أَوْ حَرَّ فليس يسمى لأسته

اسمهم من محذور أو الصميم ، كما مر^(١)

(ولو قال : الله) مثلاً لأفعلن كذا ، ويخوّر مذ الألف وعدنه ، إذ حكمتهما
وحدّاً ، (ورفع أو نصب أو حر) أو سكن ، أو قال : أشهد بالله ، أو
لعمري الله ، أو : علي عهد الله وميثقه ودقته وأمانه وكهالته لأفعلن كذا (
فليس يسمى إلا بـ) انقسم ، لاحتماله بعينه احتمالاً طاهراً

ولا نداء^(٢) في الأولى صحة ذلك^(٣) بحراً ، إذ بحرٌ يحذف الحذف وانشاء
عمله ، ويصت سماع الحذف ، والرفع يحذف بحراً^(٤) ، أي : الله أحلف به ،
والكون بحراً التوصل محزون بوقف ، عني أن هذه كلها لا تحلّو من شذوذ ،
بل قبل : رفع بحرٌ كنهه غير صحيح^(٥) ؛ كما يقرر^(٦)

وقبل : يخوف من حوي^(٧) وغيره ، ويؤدّ بأنه حيث لم ينو اليقين مادي
عنه في حساب بقصة

(والله) شبيه بلام وحذف الألف معزّ وبن بوي بها اسمي ، لأن هذه كنهه
غير الحلالة ، وهي بـ طهية ، ذكره في : الروضة^(٨) ، وهو مشحون وإن اعترض
معنى ومثلاً ، لأن بـ منبأ أنها بعه هي عريضة حدثاً في الاستعجاب بحرفي ،

(١) في (ص ١١٠)

(٢) قوله (ولا نداه) أي : لا يناديه (فليس يسمى) كردي

(٣) قوله (صحة ذلك) أي : حروف الثلاث وليكون في صورة الأولى وهي قوله (والله)
فان : الله) . كردي .

(٤) قوله : (رفع يحذف بحر) ضعف على قوله (بحر يحذف الحذف) يريد أن ما حذف منه
الحرف أو الحيز لا يكون صريحاً في اليقين . كردي

(٥) قوله : (كنهه غير صحيح) أي : قول قبل غير صحيح كردي

(٦) قوله : (كما مر) وهو قوله : (والرفع يحذف بحراً) كردي

(٧) قوله : (بين بحوي) أي : ضعف منه . (ش ١٠ / ١٠) .

(٨) روضة الصافي (١٠ / ٨)

ولو قال **أَفْسَمْتُ** ، أو **أَقْسَمْتُ** ، أو **حَلَفْتُ** ، أو **أَخْلَفْتُ** بالله لأفعلن
فيمين **إِنْ** يوافق أو أصغر ، ولو قال **قَصَدْتُ** **حَرّاً** ماصياً أو **مُسْتَعِلاً** ضَدِّقَ
باصياً ، وكذا طاهراً على المذهب

ولو قال **بِعَمْرِهِ** **أَفْسَمْتُ** **عَدْتُ** بالله ، أو **أَتَأْتُكَ** بالله للمعنى ،

ولا يُغَوَّلُ عليها^(١)

ورغم أنها شائعة المراد منه **شِبُوعٌ** في الله العوام ، كما صرح به غير
واحد ، ولا عمره **الشُّبُوعُ** في نسبه

(ولو قال **أَفْسَمْتُ** ، أو **أَقْسَمْتُ** ، أو **حَلَفْتُ** ، أو **أَخْلَفْتُ**) أو
لَيْتَ ، أو **أَوْيَ** (بالله لأفعلن) كذا (فيمين إن يوافق) لأطراد العرب
باعتنائهم بيمين وأئده مستند ، (أو أطلق) للعرف المذكور .

وهو فارق **شَهِدْتُ** ، أو **أَشْهَدُ** بالله ، فإنه محتاج إلى اليمين به ؛ لأنه لم
يُشْتَهَرْ في اليمين

نعم ؛ هو في اللغات صريح كما مر^(٢)

أما مع حذف (بالله)^(٣) فعموماً وببعض

(ولو قال **قَصَدْتُ**) بعد ذكر (**حَرّاً** ماصياً) في نحو **أَفْسَمْتُ** (أو
مستقلاً) في نحو **أَفْسَمْتُ** (**صَدَقَ** باطناً) فلا يبرمه كدراً (وكذا طاهراً) ولو
في نحو **أَفْسَمْتُ** بالله لأوصيتك (على المذهب) لا حصل ما بدعيه ، من
ظهوره ، ولو غرض به يميناً مائةً قل في نحو (**أَفْسَمْتُ**) حرماً

(ولو قال **بِعَمْرِهِ** **أَفْسَمْتُ** **عَدْتُ** بالله ، أو **أَسَأَلْتُ** بالله للمعنى) كذا

(١) راجع : شهر صبح في حلاف الأشباح : ص ١٦٦٦

٢ في (٨ / ٢٠٨)

(٣) قوله (ما مع حذف (بالله)) من كل ما عدم في بعض وأخرج (ش)
١٠ / ١٠٠ .

وأراد يمين نفسه فيمين ، والا فلا

ووقوف بن فعلت كذا فان يهودي أو بريء من الإسلام فليس يمين ،

(وأراد يمين نفسه فيمين) لصلاحية اللفظ لهما مع اشتراكه على أنه حممة اشترع ، وكأنه في الأخيرة ابتدأ بحلف بقوله (بالله)

وتحدث للمخاطب ' برأه ' في غير معصية ، ويظهر إلحاق المكروه بها ، ثم رآه مصرحاً به ، فإن أي كفر مخالف ، وإن أحمد بن المخاطب .

(ولا) بقصد يمين نفسه ، بل شتماعه أو نفس المخاطب أو أطلق (فلا) بعد يمين ، لأنه لا يحلف هو ولا للمخاطب

وظاهر صيغة حيث سوي من (حيث) وغيره فيما مر لا هنا أن حيث حدثت ، سب ك فسمت ، و : آليت عليك .

ويؤخذ بأن هذين قد يستعملان نصب اشغاعة ، بخلاف (حيث)

وتكره رث سائل بالله و يوحه في غير مكروه ، والسؤال يحدث ، كما قرئ (٥) .

(ولو قال بن فعلت كذا فان يهودي) أو مصرعي ، أو بريء من الإسلام) أو من الله ، أو من أبي ، أو مسحل الحمر (فليس يمين) لاسفاء الاسم ونصبه ، ولا كتماره وإن حدث

(١) قوله أو يدب للمخاطب أي الذي يجب سوي (نصب حيث) مع كردي

(٢) (برأه) أي جعل سائل بارئاً من معصية أو تحصيل حادثة كردي

(٣) قوله (ثم رآه) أي سب إلحاق ، وقوله (مصرحاً) سم معصية ، أي رآه بهم صرحاً بذلك الإلحاق ، كردي .

(٤) وقوله (فإن أي) مع مخاطب من (برأه) كردي

(٥) قوله : (كما مر) أي . هي (صدقة التطوع) . كردي .

وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِهَا بِلاَ قَصْدٍ... لَمْ نَعْنِدْ

نعم ، يخرج من ذلك (١) ، كما في (الأدكار) (كثيره) ، ولا يكفر به إن قصد بعد
نفيه عن المحلوف عليه أو أطلق .

فإن عني أو أراد الرضا بدلت (٢) إذا فعل كمرحلاً (٣)

ويوميات مثلاً ولم يعرف قصده حكم بكفره حيث لا قرينة تخمنه على غيره
عني ما اعتمدته (استثنى) لأن المقصود بوضوئه يقتضيه (٤)

وقصة كلام (الأدكار) خلافه ، وهو انصوات

وبدأ به بكفره من أنه أن سمع به يقول : لا إله إلا الله محمداً

رسول الله ، ووجه ما حدث الاستقصاء (٥) ، لعدم (الصحيحين) : (٦) من
خلف باللات والعزى منقل لا إله إلا الله (٧)

وحدثهم (شهد) هذا لا بد من عني عدم وجوده في (سلام) حقيقي ، لأنه

ثبته لما هو للاحباط من لا يعترف في غيره ، على أنه لو قيل : الأولى : أن يأتي
هذا المقصود (شهد) فهذا (٨) لم يفتد ، لأنه سلام جماعة ، بخلافه مع حذره

(ومن سبق لسانه إلى لفظها) أي : (من) بلا قصد (ك) نبي والله ، و

لا والله في نحو عصب أو صلة كلام (٩) ، ثم بعد ، نحوه معني ﴿ لا يؤخذك الله
بالتقوى أبسكم ﴾ سورة (٢٢٥) الآية ، و(عنده) فيها (قصده) (١٠) لا به

(١) أي : التلظ بما ذكر . (ش : ١٢/١٥)

(٢) قوله (عني) أو (عنه) على حصص ذلك فعل ، وقوله (كثيره) بدلت ، في كمر
بهي . نهاية (ش : ١٢/١٥)

(٣) الأدكار (ص : ٥٧٦)

(٤) المهمات (١٠٦/٩)

(٥) صحيح البخاري (٦٠٧) صحيح مسلم (٦٤٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) قوله : (فيها) أي : كلمتي الشهادة . (ش : ١٢/١٥)

(٧) قوله (عنده) مبدأ ، وقوله (فيها) لا به صلة ، وقوله (قصده) حره على
خلف أي التصيرية . (ش : ١٢/١٥)

وَتَصِيحٌ عَلَى مَاضٍ وَمُسْتَقْبَلٍ ،

﴿ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فُلُوكُمْ ﴾ (سورة النور: ٢٢٥) .

وَصَحَّ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَضَى بَعُودَهَا يَقُولُ الرَّحْلُ : « لَا وَاللَّهِ ، وَلِي وَاللَّهِ »^(١) .

وَفُشِّرَ أَنَّ الصَّلَاحَ بَأَنَّ الْمَرَادَ بِهِمَا : الْبَدَلُ لَا الْجَمْعُ حَتَّى لَا يُدْفِعِي قَوْلُ الْمَاورِدِيِّ لَوْ جَمَعَ : انْعَضَتْ أَثَرُهُ ، لِأَنَّهَا سَتَدْرَأُكَ فَكَانَتْ مَقْصُودَةً^(٢) ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بِرُغْمِ أَنَّهُ قَصْدُهَا ، وَكَذَلِكَ بِنُشْئِ : لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ قَصْدُهَا ، أَمَّا إِذَا عُيِّنَ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْهَا ، فَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَفَوْ .

وَبِوَقْفِ الْقَصْدِ عَلَى شَيْءٍ قَوْلُهُ لَمْ يَقْصِدْهَا : فَهُوَ مِنْ بَعُودِ

وَجَعَلَ مِنْهُ صَاحِبٌ : كَمَا فِي : « مَا إِذَا دَخَلَ عَلَى صَاحِبِهِ فَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ لَهُ قَوْلٌ وَاللَّهِ لَا نَعْمَ »^(٣) لِي ، وَأَمْرٌ شَرِّحَ وَقَالَ : إِنَّهُ مَثَانِعُهُ مِنَ الْبَلْوَى السُّهْيِ وَلَيْسَ بِالْوَاضِحِ ، لِأَنَّهُ إِنْ قَصِدَ الْبَيِّنَ : فَوَاضِحٌ ، أَوْ لَمْ يَقْصِدْهَا : فَعَلَى مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ^(٤) (سَمِ أَرَدَ بِهِ الْمَسَّ)^(٥) .

وَلَا تَقْسُ ظَهَرَ دَعْوَى الْمَعْنَى فِي طَلَاقٍ أَوْ عَتَقٍ أَوْ إِيلَافٍ : كَمَا مَرَّ^(٦)

(وَصَحَّ) الْبَيِّنُ (عَلَى مَاضٍ) كَ : مَا فَعَلْتُ كَذَا ، أَوْ فَعَلْتُهُ ، إِجْمَاعاً (وَ) عَلَى (مَضَلَّ) كَ : لَمْ أَفْعَلْ كَذَا ، أَوْ لَا أَفْعَلُهُ ، بِدَحْرِ الصَّحِيحِ : وَاللَّهِ لَا أَغْرُوقُ قُرْبَشًا^(٧) .

(١) أخرجه ابن حبان (١٤٣٣) ، وأبو داود (٣٢٥٤) ، عن عاصم رضي الله عنه ، وسخري (٤٦١٣) موقفاً عنها .

(٢) الجاهلي الكبير (١٩ / ٢٦٠ - ٢٦١)

(٣) وفي (ب) و (خ) : (لَا يَقُولُ)

(٤) قوله (فعلى ما مر في قوله) : أي ، يعني لا بد من كونه

(٥) راجع المسحور لصاحبه في اختلاف لأشباح : مسألة (١٦٤٧)

(٦) وقوله (إيلاف) : أي ، عن شرح قوله (سَمِ أَرَدَ بِهِ الْمَسَّ) كَرْدِي

(٧) أخرجه ابن حبان (١٣٤٣) ، والبيهقي في « البكر » (١٩٩٥٣) عن عكرمة عن ابن عباس .

وهي منكروهة إلا في صاعقة .

(وهي) أي اليمين (منكروهة) بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَحْمِنُوا لَهُ عُرْصَةً
لِّأَتِمَحْكُمَ ﴾ الم . ٢٢١ أي لا تكثرُوا من الخلف به ، وروى ابن ماجة
« إِنَّمَا الْخَلْفُ حَتَّى أَوْبَدُمْ »^(١)

وهذا هو لأصل فيها ، كما أودعه قوله (إلا في صاعقة) من فعل وحب أو
مبدوب ، وترث حرم أو مكروه فصادقة ساع ، ينحر بساق ، والله لأفروؤ
قريباً ،

وإلا يحارب ، كنوكند كلام ، كنوكه صني لله عنه وسبه « فوالله لا ينفلُ الله
حتى تملؤا »^(٢)

أو يعظم أمر^(٣) : كنوكه « والله لو يعظمون ما أغلثم لصبحكنم قليلاً
ولكنكنم كثيراً »^(٤)

وإلا في دعوى عند حاكم ولا نكره ، بل في بعضهم نكره ، وإنما نكرة
البدب في الأوبس^(٥) : إن كان دس ، كما في لحدش ، وفي لأحر إن قصد
صراً لمخلف ، عن الحرم ، رُد عنه ، ومع ذلك فعقده عن لُمين وبحلته
أكمل : كما هو ظاهر .

رسى لله عهدا بردي ، م . د . د (٢٢٩٥) عن عده مرسلا ، و . م . ح . د . الألبه
إرساله . راجع « التلخيص الحبير » (٢٠٣ / ١) .

(١) من ابن ماجة (٢١٠٣) م . د . عهد صبي لله عهد ، راجحه صف م ح . د (١٢٥٦) .
الحداد ٢ : ٣٠٣ ، سبهي في « حبر » (١٩٩٦) ، و . حاكم « صحيح من قول
بن عمرو رضي الله عنهما » راجع « تفسير » (٧١٩ / ٢)

(٢) أخرجه ابن جرير (٢٣) ، (مسند) (٦٩٥) م . د . حله صبي لله عهد

(٣) قوله (يعظم) يعظم عمر (بكند ٥٨٥) كردي

(٤) أخرجه ابن جرير (١٠٢٤) ، (مسند) (٩٠١) م . د . حله صبي لله عهد

(٥) قوله « (فلا يكره) أي : كل من الثلاث » كردي

(٦) وقوله (في لأوبس) أراد بها تركد بكلام « حصه » أمر كردي

من حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى ورمه الحث وكفارة ، أو ترك مندوب ، أو فعل مكرور^(١) . من حنّ وعده كفارة ،

(فإن حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصى) بالحلف

مع ، لا بعصي من حلف على ترك واجب على كفايه لم يعتن عبه ، أو يُمكن سقوطه^(٢) ، كأنه قد سقط بالعمو ، كما يحتمل التفسير ، واستدلّ بهما^(٣) بقول أس بن نصر (والله لا تكسر^(٤) ثيبي برؤيتي^(٥))

(ولرمه الحث) لأن الإقادة على هذه الحالة معصية (وكفارة)

ومثله لو حلف بطلاق عضو من بعيد فيزومه الحث ويقع عبه بطلاق ، لكن مع عرويه ، لا حسم موته قبله ، ولو كان له طريق غير الحث ؛ كـ لا يُقن على روحته لم يرمه ، إذ يمكنه إعطائها من صداقتها ، أو فرضها ثم إبرائها .

(أو) على (ترك مندوب) كفالة (أو فعل مكرور) كاستعمال منشم^(٦) (من حنّ وعده كفارة) لأنه صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَزَايَ حَبْرًا حَبْرًا بَيْنَهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيَكْفُرْ عَنْ نَيْبِهِ » رواه شيخنا^(٧)

وأما أمر صلى الله عليه وسلم الأعرابي على قوله (والله لا أريد عسى هـ

(١) قوله (أو يمكن سقوطه) مع عطف على (كفايه) لا على (مع يمين) (ش (١٣/١)

(٢) وقوله (واستدلّ بهما) وهو ما يمكن سقوطه كقوله (٣) وفي (أ) و (ع) و (س) والمطبوعات . (لا تكسر)

(٤) وقوله (برؤيتي) مع أس بن نصر ، وهي كسر تاء حاء كقوله (وكفارة) أخرجه البخاري (٢٧٠٣) ، ومسلم (١٦٧٥) من أس رضي الله عنه

(٥) صحيح بخاري (٦٦٢٢) ، صحيح مسلم (١٦٥٢) عن عبد الرحمن بن سمرة رضي الله

أَوْ بَرَّ مَنَاحٍ أَوْ مَعَهُ وَلَا أَفْصَلُ بَرُّهُ الْحَثُّ ، وَقِيلَ الْحَثُّ

وَلَا يُفْصَلُ (١١) لِأَنَّهُ بِمِثْلِهِ تَقَيَّدَتْ طَاعَةُ وَهُوَ امْتِثَالُ الْأَمْرِ .

(و) على فعل ممدوب أو بَرَّ مَكْرُوهٌ كَرِهَ حَثُّهُ

أَوْ عَلَى (بَرَّ مَنَاحٍ أَوْ مَعَهُ) كَدَحَوْهُ دَرَّ وَ كُلُّ طَعَامٍ ، كَ لَا تَأْكُلْهُ أَيْ ،
وَكَ لَا أَكْثَرُ

وَقِيلَ سَعَوِيٌّ يُسْرُ لَأَكْلٍ فِي الشَّيْءِ صَعْفٌ ، وَدَكْرٌ لَا تَأْكُلْهُ أَيْ ،
هُوَ مَا يَمْنَعُ بَشَرًا ، وَهُوَ عَصَةٌ ، عَمَامٌ (١٢) هَذَا نَدْبٌ بِرُزْ الْخِطَابِ شَرْطُهُ

(وَلَا أَفْصَلُ) بَرَّ بِحَسَبِ الْبَعْدِ ، سَعْفٌ الْأَمْرُ

مَعَهُ ، بَرَّ كَرَّ مِنْ شَيْءٍ يَحْتَقِرُ عَرَضِيٌّ شَيْءٌ يَنْفَعُهُ وَ يَرْكَبُهُ ، كَ لَا يَأْكُلْ طَبِيبٌ ،
أَوْ لَا يَسْرُ دَاعِيًا ، بَرَّ قَصْدُ السَّامِيِّ بِالسَّيْفِ وَ يَمْرُجُ بِمَعَادَةِ هِيَ طَاعَةُ
مَنْكَرُ الْحَثِّ فِيهَا ، وَبَلَا هِيَ مَكْرُوهَةٌ فَتَدْبُ فِيهَا حَثُّ

(وَقِيلَ) الْأَفْصَلُ حَثُّ السَّمْعِ الْمَسْكُونِ بِكَلِمَاتِهِ

وَحَثُّ الْأَدْرِعِيِّ هَذَا لَوْ كَانَ فِي عَدَمِ حَثِّ أَهْلِ بَعِيرٍ ، كُنْ حَلْفٌ
لَا يَدْخُلُ ، أَوْ لَا تَأْكُلُ ، أَوْ لَا تَلْسُنُ كَذَا ، وَحَوْضٌ صَدِيقُهُ يَكْرَهُهُ كَانَ الْأَفْصَلُ
الْحَثُّ قَطْعٌ

سَبَّةٌ قَوْلُ الْإِمَامِ لَا يَحَثُّ الْمُسْرُ مَطْلَبًا (١٣) ، وَغَرَضُهُ الشَّيْءُ عَرُ الدَّسِ
يُوحَوِّثُهَا فَمَا لَا تَبَاحُ بِالْإِسْرَاحِ ، كَالْمُسْرِ وَلِصَحِّ ، إِذَا بَعَثَ (١٤) لِلدَّعْوِ عَنْهُ ،

(١) إمام أحمد و (١١٦) . المسند (١١) عن صحبه ر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٢) قوله (في الثانية) أي ، لا أكثله أنا . (ش : ١٠ / ١٤)

(٣) قوله (هو عصبه عمامة) أي في زيجه كونه (أو قال أصعب) الح كروي

(٤) قوله (مطبوع) أي ، صلا على يدعي ، إلا على يدعي عليه . (ش : ١٠ / ١٤)

(٥) قوله : (إذا نعت) أي ، نعت اليمين للدفع . كروي

وله تقديم كفارة بعد صوم على حث حائز ،

فإن بل يدي آراء وحواشيها ، لدفع بمن حصمه العموس ^(١) على ما وإن أتيح
بالإباحة ^(٢) . انتهى

والأوجه في الأخير : عدم الوجوب ^(٣)

(وله) أي : الحائز بعد المن (تقديم كفارة بعد صوم على حث حائز)
أي عبر حرم ، يشمل لأقسام الخمسة الباقية ، بمحرر الصبح ^(٤) فكفر عن
يوسف ، ثم انتبه الذي هو خير ^(٥) ، لأن سب وحديث من وحدث حصفاً ،
والتقديم على أحد البين ^(٦) حائز ، كما مر آخر (بركة)

نعم : الأولى : أحيزها عهد ، حروها من خلاف ^(٧)

ومر ^(٨) أن من حث على منع سرّ تكفر حلاً ، بخلافه على ممكه ، فإن
وقت بكفاره فيه يدخل بالحث

أما الصوم فيمنع تقديمه على الحث ، لأنه عادة ندية

(١) قوله (يدفع بمن حصمه العموس) فإن من عدم سلام ، ذكره جده على عبد الله في سببه
وحدثني به لما لا يباح بالإباحة ، كإدمانه والأصابع وإن علم أن حصمه لا يحثف ، وحث
عبد الحثف ، وإن كان يباح بالإباحة وعدم ، ظل أنه يحثف ، وحث حصمه بصد ، يدفع
مصلحة كذب الحصم ، كردي

(٢) القواعد الكرى (٥٧/٢) .

(٣) راجع إلى جهل الصبح في خلاف لأشباح ، مسأله (٦١٨) ، (حاشية بره) ،
(١٠١ - ١٢) فإن فيها كلام مهم حول هذه بمسأله حاشية جو ، في المسأله

(٤) حاشية الحاشي (١٦٢٢) ، (مسلم) ١٦٥٢ ، عن عبد الرحمن بن مسعود ، في أنه عنه ، (وقد
مر انفاً .

(٥) هما : الحلف والحث انتهى ع ش . (ش : ١٥/١٠)

(٦) في (٥٥٩/٣)

(٧) أي : خلاف أبي حنيفة . انتهى معي . (ش : ١٥/١٠) .

(٨) قوله : (ومر) أي أول الباب . كردي .

قيل وحرم قُتِلَ هَذَا أَصَحُّ ، وَفِيهِ أَهَمُّ

(قيل و) على حيث (حرام ، قلت هَذَا أَصَحُّ . وَفِيهِ أَهَمُّ)

فَوَ حَلَفَ لَا يَزْنِي فَكَفَّرَ ثُمَّ رَمَى لَمْ يَلْزَمَهُ كَفَّارَةٌ أُخْرَى ، لِأَنَّ الْحَظَرَ فِي الْعَمَلِ لَيْسَ مِنْ حَيْثُ الْيَمِينُ ، لِحَرَمَةِ الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ فَمِنْهَا وَبَعْدُهَا ، فَلْيَكْفُرْ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ اسْتِبَاحَةٌ .

وَشَرْطُ إِجْزَاءِ الْعَتَقِ الْمَعْجَلِ كَفَّارَةٌ بِفَاءِ الْعَبْدِ حَتَّى مَسْلَمًا إِلَى الْحَنْثِ ، بِخِلَافِ بَطْنِهِ فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ ، لَا يَنْشَرْطُ بَدَأَ الْمَعْجَلِ إِلَى الْحَوْلِ .

قيل فَمَنْ خُتِمَ بِغُرُقٍ انْتَهَى

وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْمَسْحُوقَ ثُمَّ شُرْكَاؤُهُ لِلْمَالِثِ وَعَدَ مَضَى حَقَّهُمْ . وَفِي يَرْوُلُ تَعَلُّقُهُمْ بِالْمَالِ مَاحِرًا^(١) وَإِنْ بَلَغَ قَبْلَ الْحَوْلِ ، لَأَنَّهُمْ عَمَدَهُمْ سَوِيٌّ بِهِمْ يَتَلَوَّنُ ، وَأَمَّا هَذَا فَالْوَاحِثُ فِي الدَّمَةِ ، وَهِيَ لَا تَسِرُ عَنْهُ إِلَّا بِحَوْضٍ صَحِيحٍ إِذَا مَاتَ لَعِينٌ أَوْ ارْتَدَّ^(٢) بِنِهَايَةِ الْحَنْثِ الْمَوْحِثِ بِكَفَّارَةٍ بَدَأَ الْحَقُّ فِي دَمِهِ ، وَأَنَّهُمْ سَمَرُوا عَنْهُ سَوِيٌّ ، لِأَنَّ الْحَقَّ ثُمَّ يَصِلُ بِمَسْحُوقِهِ وَفِي وَحْوَبِ الْكُفَّارَةِ

وَبِوَقْدِهَا وَلَمْ يَخْتِمْ اسْتِرْحَاجُ^(٣) كَالْوَكْدِ ، أَيْ بِنِهَايَةِ شَرْطِ^(٤) أَوْ عِلْمِ الْقَاصِصِ التَّعْجِيلِ ، وَالْأَمْرُ فَلَا .

فَالْمَعْرُوفِيُّ وَفِي أَغْنَى ثُمَّ مَاتَ^(٥) ، أَيْ مَثَلًا قَبْلَ حَيْثُ وَفَعِ لَعِينٌ تَطَوُّعًا^(٦) ، لِنَعْدَرِ الْإِسْرَاجَ^(٧) فِيهِ ، أَيْ لِأَنَّهُ لَقَدْ لَمْ يَنْفَعِ هَذَا حَتَّى يَنْتَهَى عَنْ الْعَتَقِ تَطَوُّعًا مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ

(١) أي : رَوَّالًا مَاجِرًا (س ١٥/١٠)

(٢) أي : الاستِرْحَاجَ ، هَامِش (ك)

(٣) أي : العَتَقَ ، هَامِش (ك)

(٤) التَّهْدِيْب (١١٠/٨)

وكفارة طهارة على نعوذ ، ومن على نموت ، ومندبر ماتي

فصل

باحتيز في كفارة اليمين بين عتي كعتهار ،

(و) بخور تقديم (كفارة طهارة على العود) إذ كفر بعد صوم ، كأن طهر
من رحمة ثم كفر ثم راحها ، وكان طهر راح عتب طهارة ثم كفر ثم راح
أما عتفه عتب طهارة فهو بكبير مع العود ، لأن اشعانه يفتي عود ،
ودلت لوجود أحد السنين ، ومن ثم امسح بتقديمها على الطهارة
(و) بخور تقديم كفارة (من على الموت) وبعد^(١) وجود سنة من حرج أو
بحره

(و) يَجُوزُ تقديم (مندور مالي) على ثاني سببه ، كما يدبر نصديق وعقب
ن شفي مريضه ، أو عقب شعثه بيوم فاعو أو يصديق قبل شعث
ووقع بهما في سركة خلاف هذا^(٢) ، وعدم شفي وعبره هد ، لأن
القاعدة^(٣) في ذي السن بخور تقديمه على أحدهما لا عنهما صريحة به^(٤)

(فصل)

في بيان كفارة اليمين

(يبحر) الرشيد البحر وهو كمرأ في كفارة اليمين من على كالطهارة (أي
كعبه بحر)^(٥) ، بأن يكون رقة كاملة مؤمنة بلا عيب بحر ما عمل أو الكسب

(١) قوله (وبعد) إجماع الصواب اصطفاؤه ، كما في (من) (ش : ١٠ / ٦)

(٢) قوله (خلاف) إجماع ، أن عدم الجوار (ش : ١٠ / ١٦) ، مع إخراج كبير
(٢٠ / ٣) ، وه روضة الطالبين (٧٣ / ٢)

(٣) قوله (لأن بقاعدة أبي) بعده استعفي بهن معي (ش : ١٠ / ١٦)

(٤) أي : في الجوار ، (ش : ١٠ / ١٦)

(٥) وهي (ب) و (ج) و (هـ) . (بحر)

وإطعام عشرة مساكين ؛ كُلُّ مَسْكِينٍ مُدٌّ حَبٍّ مِنْ عَدَبِ قَوْتِ الْبَلَدِ ، أَوْ كَتَوْبَتُهُمْ
بِمَا يُسَمَّى كَسْوَةً ؛

ولو نحو عَدَبٍ غَنِمَتْ حِمَانُهُ أَوْ بَابَتْ^(١) ؛ كَمَا مَرَّ^(٢)

وهو أَفْضَلُهُمْ وَهُوَ فِي رِمَنِ الْعَلَاءِ ، حَلَاةٌ لِمَا بَحَثَهُ إِنْ عَدِلَ السَّلَامُ أَنْ
الْإِطْعَامَ فِيهِ أَفْضَلُ^(٣) .

(وإطعام عشرة مساكين . كل مسكين مد حب) أَوْ عِشْرَةٌ مِمَّا تُخْرُجُهُ فِي
مِغْطَرِهِ (مِنْ عَدَبِ قَوْتِ الْبَلَدِ) فِي عَدَبِ بَلَدِهِ ، أَيْ بَلَدِ الْمَكْفَرِ ، هُوَ أَدْنَى
لِأَحْسَنِ أَنْ يَكْفُرَ بِهِ . اعْتَرَفَ بِلَدِّهِ لَا بِلَدِّ الْأَدَبِ فِيمَا يَظْهَرُ

فَإِنْ قُلْتُ : قَدْ سَمِعْتُ مَا مَرَّ فِي مِغْطَرِهِ اعْتَرَفَ بِلَدِّهِ بِمَكْفَرِهِ . قُلْتُ : تُفَرِّقُ بَيْنَ
تِلْكَ صَهْرَةٍ لِلدَّيْنِ ، وَاعْتَرَفَ بِلَدِّهِ^(٤) ، بِحَلَالِهِ هَذِهِ

بِعَمِّهِ ؛ فِي كَثِيرٍ مِنْ النُّسَخِ (بِلَدِّهِ) وَقَصَبَتْهَا . اعْتَرَفَ بِلَدِّهِ لِحَالَتِهِ وَإِنْ كَانَ
الْمَكْفَرُ غَيْرَهُ فِي عَرَبِيَّةٍ ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ؛ بِمَا ذُكِرَ ؛ مِنْ مَنَاقِبِهِ مِغْطَرُهُ

وَلَا تَفِي مَا تَقَرَّرَ^(٥) حَوَارِيقُ الْكُفْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَسْحُوحٌ حَرٌّ

وَأَنَّهُمْ كَلَامُهُ . أَنَّهُ لَا يَخُورُ صَرَفُ أَقْلٍ مِنْ مُدٍّ لَكِنْ وَاحِدٌ ، وَلَا لَدُونِ عِشْرَةٍ
وَلَوْ فِي عِشْرَةِ أَيَّامٍ .

(أَوْ كَتَوْبَتُهُمْ بِمَا يُسَمَّى كَسْوَةً) وَتَعْتَذِرُ بِهِ ؛ أَنَّ تَعْطِيَتَهُمْ دَيْتٌ^(٦) عَنِ حَبِّهِ

(١) فصل قوله (، بَابَتْ) أي : لم يولد له حمة حتى يموت . نحن نأبى حمة حمة
كردية

(٢) قوله : (كَمَا مَرَّ) أي شرح : (قُلْتُ هَذَا صَحَّ) . كردية

(٣) التواضع الكبرى (١ / ٢٥٧)

(٤) أي : المأدون . (ش : ١٠ / ١٦)

(٥) قوله (بَابَتْ) أي : لم يولد له (وَإِنْ كَانَ لِمَكْفَرٍ غَيْرِهِ) كردية ، عمدة لشرويه (١٠ / ١٦)

(٦) (من اعتلوا بلد الحالف كالمغطرة) .

٦٠ . قوله (بَابَتْ) أي : لم يولد له (رَضِيحِي) أي : أجدد (س : ١٧ / ١)

كفميصي أو عصاه أو ريار ، لا خف وفارس ومطيط .

تمليك وإن قوت بينهم في الكوة (كتمص) ولو بلا كم (و عصاه) وإن
فتت ، أحد من حراء مدس اليد أو رر أو مضعه أو ردة أو مدس يحمل في
يد أو انكم ، معونه تعالى ﴿ فكفرته ، ففم عشرة مسكن ﴾ (ص ٨٩) لأنه
لا ، لا لا يسنى كوة ولا لا تعداد ، داحلود ، فإن عبت
الخراب

فمن الأول ، نحو حب ، حب ، دبر من نحو حديد ، ومداس
ومعل وحروب وفسوة ، وقع ، وحاف ، ومضه وكوة ، وقصادية ،
وحاسم ، وناب لا يصل بركه ، وساط ، وهما ، وثوب طويل أغصاء
دعشده من مضعه بينهم ، لأنه ثوب واحد .

وبه عارق ما لو وضع لهم عشرة أمدي وون منككم هـ بالسوية ، أو
أطلق ، لأنها أمداد مجتمعة .

ووقع لشحنا في شرح صحح ، إجرة العرقية^(١) ، وهو مشكل نحو
المدسوة ، وأحب ناتها في عرف هل مصر نطو على ثوب يُجعل تحت
سردعة ، ويُرشد إليه قرنه ناهها بالمدس

وأنهم التحيز امساع سبعص ، كان يُظعم حمسة ويكشو حمسة

(١) قوله (ص ٨٩) ما لا يسمى كوة (ع ٨ ١٨٣)

(٢) قوله (وقع أو هو) نمرية ، و(عده) علس كردي

(٣) الكه رباط نسأول بمفهم (ص ٨٦) القصادية ما يصف بها صفور
المرأه الكان سر أو من قصدي ، كنه أو ما عرفها سر عه ، بمفهم بوسيط (ص
٨) الهيمان شد نسأول ويل ، واضطمة ، كس مضعة سد في توسط بمفهم بوسيط
(ص ٩٩٦)

(٤) فتح الوهاب مع حاسبه حجب في (١ ٢٣٣) العرقه ما يسن على برأس حب عصاه
سبعص عرق ، ما يوضع على ظهر عرس أو انحاء حب السرج أو سردعه بمفهم
بوسيط . (ص ٥٩٦)

ولا تُشرط صلاحية المدفوع به ، فيحوز سراويل صغير لكبر لا يصلح به ،
وفطر وكن وحريز لامرأة ورخل ، وسيس لم يذهب قوته ،

(ولا بشرط) كونه " محظوظ ولا سراً سمورة ، ولا (صلاحية المدفوع
إليه ، فيحوز سراويل) وحق قميص (صغير) أي دفعه (لكبر) لا يصلح
له (وإن سارع فيه جمع) وطر وكن وحريز (وصوف وحقها) (لامرأة ورخل)
لوموع سم كسوة على الكثر ولو مستحسناً ، لكن عبه أن يعرفهم به (٣) ؛ لأن
يصلوا فيه .

وقصبة أن كل من أعطى غيره منكاً أو عارية مثلاً ثوباً به حسن حمي غير
معمود عنه بأنه لا عقاد الآحد عبه إعلانه به ، حذراً من أن يوقعه في صلاة
فاسدة .

وتؤيده قولهم من رأى مصنباً به حسن عزم معمود عنه ، أي عبه (١)
لزمه إعلانه به .

وفارق الثان السراويل الصغير ؛ بأن الثان لا يضمن ولا يُعذ بسر عورة صغير
فصلاً عن غيره ، وبأن فرص أنه يُعذ بسر عورة صغير فهو سراويل الصغير
وبس ، أي مدوس كثير إن (لم يذهب) عرفاً (قوته) بالنسي ؛
كأنحت العنق ، بخلاف ما ذهبت قوته ، كالمهمل السح الذي لا يقوى على

(١) أي ما يسمى كنبة (ش : ١٧/١٠)

(٢) قوله (وحق) كد في سح - سراويل صغير لكبر (وحق) في شرح لروص ؛ وحق
رصف است ليدنه ، لأن صرف طعام بكفاده وكنوبها بضم حذر ، كما في تركه ،
ويولى لأحد له كردي

(٣) أي كسوة مسحت (ش : ١٧/١٠)

(٤) قوله : (أي : عبه) أي : المصلي . (ش : ١٧/١٠)

(٥) قوله : كسح الفس ، أي : كما يحوز الحب يعق في صرف عمام كذلك يعق من
اللباس كردي

عن عمر بن الخطاب عن ثلثه لرمه صوم ثلاثة أيام ، ولا يحب تأخيرها في الأظهر وإن
عاب ماله أسطره ولم يصم

الاستعمال وهو حديد ، ومرتفع للفقير ، ومسوح من جلد مؤ ، أي وإن
اعتيد ، كما هو ظاهر

(فإن عحر) بالطريق السوي في كفارة الظهر (٣) (عن كل من (الثلاثة)
المذكورة) لرمه صوم ثلاثة أيام ، الآية (١) ، يدعي محيرة بدء مرمية انتهاء
(ولا يحب تأخيرها في الأظهر) لإطلاق الآية

وصح عن عائشة رضي الله عنها كان مما نزل الله تعالى ثلاثة أيام
متتابعين ، فسقطت متتابعات (٥)

وهو ظاهر في السج ، خلاف من جعله صحر في وجوب تتابع يدي ختاره
كثيرون ، وأطأوا في الاستدلال له مع ضل لا يؤيد في رده
(وإن عاب ماله أسطره ولم يصم) لأنه واحد

وفازق متعدي له ما يسلطه بأن يفرضه فيه اغتربت بمكة ، لأنها محل نسيك

(١) عارة ، السج ، الوضوء (١٠١٥ : ٣٤) (ويصح في بعض نسخه لا يسي)

(٢) قوله : (من جلد ميتة) أي ، صومها ، كروي

(٣) في (٢٧٥ / ٨) وما بعدها

(٤) وهي : من لم يجد فصيام يومه [لعائده : ٨٩]

(٥) أخرجه بدرهطي (ح : ٥١٢) ، وسهفي في نكته (٨٣٦٦) سقط عن عائشة

رضي الله عنها قال : ما (فصد نام حر متتابعات الفصد) متتابعات (وهو في نصه .

ومصدر لا في نكته نفس ، وهذا أخرج بحكم (٢٧٦ : ٢) ، وسهفي في نكته :

(٢٠٠٣٣) عن أبي بن كعب رضي الله عنه أنه كان يقرأ (فصد ثلاثة أيام متتابعات) ،

وأخرجه عنه ، في (١٦١٠٢) عن محمد رضي الله عنه في قوله (فصد يوم بعد

فصد ثلاثة أيام متتابعات) ولم يحد عن عائشة رضي الله عنها في كفا ، سحر في نكته

المسند التي عدنا

(٦) أي العائلون بعدم وجوب التتابع . (ح : ١٨ / ١٠)

بَلْ تُكْفِرُ بِصَوْمٍ ، فَإِنْ خَشَرَهُ وَكَانَ حَلَفٌ وَحَيْثُ يُؤَدِّي سُنْدَهُ صَامٌ بَلَا يُؤَدِّي ، أَوْ
وَحْدًا بَلَا يُؤَدِّي لَمْ يَصُمْ إِلَّا بِإِدْبٍ ، وَإِنْ أَدَّى فِي أَحَدِهِمَا فَلَا صَحْخُ اغْتَارُ
الْحَلَفِ ،

كسوه ، لأنه حينئذ لا يشذعي دحوله في ملكه بخلافه في سنده ، ولربما يرق
بالموت .

وليس في المكاتب أن يكفر عنه بذلك^(١) بإدبه ، وللمكاتب بدون سنده يكفر
بذلك أيضاً .

وفارق العتق^(٢) بأن النمر من أهل الولاء

(بل يكفر) حتى في النمره : كالظهار (بصوم) لعجزه عن عمره

(بل صره) انصوم في خدمة (وكان حلف وحب بدون سنده^(٣) صام بلا

إدب) وبشر له مفعه : لإدبه في سده ، فلا يظن كونه على البرحي

(أو وحدا) أي الحلف والحث (بلا إدب) لم يصم إلا بدون) لأنه لم

يأد^(٤) في سببه والفرض أنه يضروه ، من شرع فيه . . جاز له تحليفه .

أما إذا لم يضروه ولا أصعبه فلا يجوز له مفعه منه مطبق^(٥)

(وإن أدب في أحدهما فالأصح اعتبار الحلف) لأن إدبه فيه إدب صام

يترتب عليه ، والأصح في « الروضة » وغيرها « عار حث^(٦) » ، بل قيل

(١) قوله (سكت) أي بالإعدام أو بكسوه (ش ١٨/١٠)

(٢) قوله (ورق لصق) جمع راجع لكل من صانعه الصم ، من شرج (ش ١٨/١٠)

(٣) قول الصم (بدون سنده) أي في كل منهما (ش ١٨/١٠)

(٤) وهي (أ) و(د) : (لأنه لم يأد له في سببه) .

(٥) قوله (مصدق) أي سواه ، أحد الحلف والحث بدون إدبه ، وهو راجع ش في سواه
احتجاجة للمقدمة أم لا . انتهى . . لس الظاهر . (ش ١٩/١٠)

(٦) روضة الطالبين (٢٧٥/٦)

ومن بغيضة حرّ وله مالٌ يُكفرُ بطعامٍ أو كنوةٍ لا عتق

لأوّلٍ سوى فلم^(١) لأنّ ابيعين مائةً منه^(٢) فمنس إدنه فيها إدنه في التروم
تكفارة

وبه فارق ما مرّ أن الإذن في التصدّد دون الأداء يقتضي الرجوع ، بخلاف
عكسه

وحزق بالمصدّد لأمة التي تحلّ له ، فلا يحوّر لها بغير إدنه صومٌ مطعماً^(٣) ،
تعدّماً لاستماعه ، لأنه بحرّ ، أت أمة لا تحلّ له فكيف عدّها ما مرّ

ونحث الأدرعيّ أن الحثّ بواحد كحثّ المادون فيه فيما ذكر^(٤) ،
لوحوب الكفر فيه على الفور

والذي يثبته ما نصّروه ، لأنّ سيد ثم نقص حقه ببدنه ، وعدّتي العبد
لا يثبته

نعم ، لو قيل : أن بدنه في الحثّ المحرم كبدنه في حثّ لم يثبته ، لأنه
مستند برّ مكفارة ، لوحوب الحثّ بمسلم بها فوراً

(ومن بغيضة حرّ وله مالٌ يكفر بطعامٍ أو كنوةٍ) لا صوم ، لأنه واحدٌ و (لا
عتق) لنقصه عن أهلية الولاء .

نعم ، إن عتق سيده عتقه بكفاره بعتق ؛ كـ إن اعتفك عن كفارك

(١) قوله (فلم) أي ما في المحرر ، المشاهج ، من قسم (أي من) الحث (أي
الحلف) . انتهى معي . (ش : ١٩/١٠) .

(٢) أي من الحث . (ش : ١٩/١٠) .

(٣) قوله (مطعماً) أي ورن لم يصروه به . انتهى معي ، أي ورن أدنه في (ش :
١٩/١٠) .

(٤) قوله (وما ذكر) أي من حروب الكفر فلا بد من سيد في الحث ورن لم يادنه في
الحلف . (ع ش : ١٨٥/٨) .

فصل

فصلي من حرّ فعله أو معه صبح ، لروا ، السماع به
 أت إذا لم يكن به مدل فكفر بصوم ، أي في يومه بعد إده ، وفي يومه
 سيده ، أو حيث لا مهايأة بالإدين فيما يظهر
 فرع : تكثّر الكفارة بكثرة أيمان إمامه [وكذا لمعان بكثرة كفاؤه ، كما
 حرم به في الأوبار ، في (كتاب الأيمان)^(١) خلاف لشرح في شرح بهجة ،
 حيث استوضح كفارة واحدة ، ذكر ذلك في حر (كتاب معان)^(٢) انتهى^(٣)
 تكثّر اسمين لعموم ، لأن كلاً منها مقصود في نفسه ، بخلاف كثرة في
 نحو لا أدخل ، وإن مضى ما لم يتخللها بكثرة
 وسعدّد البرك في نحو لأستمن عبيك كذا مرّة ، عملاً بقوله ، سدا ،
 ولأعطيشت كذا كل يوم
 وفي جمع من السبي والإنتاب ، كـ والله لأنتسدا ولا دخل الدار
 اليوم لا بحث إلا بترث العنت وفعل بمنى مع
 وبأي حكم لأعتر دودا ، مع بظنّه

(فصل)

في الحلف على الكسّى ولمساكبة ، وغيرهما مما يأتي
 والأصل في هذا^(٤) وما بعده أن لأعاط تحمل على حقائقها ، لا أن تعرف

(١) أي : بإعتاقه ، (ش . ١٩/١٠)

(٢) الأوبار لأعمال الأبرار (٢٦٥/٢)

(٣) المرر اليه في شرح البهجة الوردية (١٣١/٨)

(٤) ما بين المعرفين كس في المطبوعات .

(٥) وفي (١) . (كقوله : والله)

(٦) أي : فيما ذكر في هذا الفصل ، (ش . ٢٠/١٠)

المحذر ، أو يريد دحونه ، فذكر أيضاً

فلا بحث أمرٌ حيف لا سي دره ، وأهلوا إلا بفعله ، بخلاف ما لو أراد مع نفسه وغيره فبحث بفعل غيره أيضاً ، لأنه بيّن^(١) ذلك صير اللفظ مستعملاً في حقيقته ومجازه ، بناءً على الأصل عندما ، من حوار دك ، أو في عموم المحذر^(٢) ، كما هو رأي المحققين

وكذا من حيف لا بحث ، أنه ، وصق فلا بحث بحث غيره له بأمره على ما رجّحه ابن المقرئ^(٣) .

وقيل بحث ، معروف ، فبحثه برفعني وأعمده لإسوتي^(٤) وغيره^(٥) .

وهي أصل بوجه ، ف الأصل في التز والحث ، اشاع مقتضى اللفظ ، وقد ينطرق له التبدل والتحصيل به بغيره ، وباصطلاح حاش أو فريته^(٦) انتهى

وبإني مثل دك^(٧) وهذا عكس

(١) قوله (أو يريد دحونه) أي دحوا بمعنى سحوا ، وحج مفهومه بلفظ كردي

(٢) وفي (ب) (و) (ج) (و) (هـ) ، (لأهـ) ، وفي (د) (لأهـ) ، وفي (س) (و) المطبوعة لوهية ، (لأهـ بية ذلك) .

(٣) فصل قوله (أو في عموم المحذر) أي أو حسب بلفظ مستعملاً في عموم المحذر ، وهو استعماله في معنى محذّر يكون بمعنى التحذير ود من أفراد ، كاستعماله بده عرق فما بدت على الأرض ، فربما حقيقته في بفرس وهو من أفراد المعنى المحذّر ، أي أعني ما بدت على الأرض ، كذا في «التلويح» . كردي

(٤) روض الطالب مع أسى المطالب (٥٤/٩)

(٥) الشرح الكبير (٣٠٩/١٢) ، المهملات (١٣٩/٩)

(٦) جمع أسهل تصاح في خلاف الأشاح اسمه (١٦٢٩)

(٧) الشرح الكبير (٢٨١/١٣) ، روضة الطالب (٢٥/٨)

(٨) قوله (مثل دك) أي أمثله عند التحصيل ، ذكره في (٢٠١٠)

لأول^١ ، لأن فيه^٢ ، يعلط^٣ ، بتعميم^٤ ، بالية

نبيه ، ما يفرز أن من المفري رشح ذلك^٥ هو ما ذكره شيخنا حيث جعده من ريباده^٦ ، لكه^٧ ، مشكك^٨ ، فإن عبارة « أصل ابروصه » تشمل عدم الحدث في هذا أيضاً ، وهي في الحلق .

قيل : بَعَثْتُ ، للعرف ، وقيل فيه الخلاف ، كالبيع .

وذكر من هذا فيما إذا كان الفعل محلولاً عليه لا بَعَثْتُ الحالفة فعله ، أو لا يجيء^٩ منه ، أنه لا حدث فيه بالأمر قطعاً ، وهذا صريح فيما ذكره^{١٠} من المفري فليس من ريباده

وقد يُحَابُّ من شيخنا بأنه فهم من فرد مسألة حلق بذكر وعده ترحيح شيء فيها أنها مستثناة من قوله (أو لا يجيء منه) وهو محتجّل

فإن قلت هل لاستثنائها وجه ؟ قلت يُمكن بوجهها بأنه مع كونه يُمكن محضه منه لا يُعاضى بغيره ، لأنها لا تُعزّز إحصاء المقصود ، فكأن المقصود ابتداء مع حلق لغيره ، فرد أمره به ، تناوئه بمنى مقصي العرف فحدث به ، فتأمنه

(١) قوله (وهذا) أي هذا الأصل (عكس لأو) أي الأصل الأول وهو قوله (ولا أصل في هذا الباب) ، كردي .

(٢) (لأن فيه) أي : في الأول . كردي

(٣) (يعلط) أي : يعلط ، أو يعلط ، أو يعلط ، كردي

(٤) أي : عدم الحدث في مسألة الحلق ، (ش : ٢١/١٠) .

(٥) أسى المطالب (٥٤/٩)

(٦) قوله (حيث جعده) أي : حيث جعده (من ريباده) أي : من مفري عيسى ، ابروصه ، (لكه) أي : ذلك العمل ، (ش : ٢١/١٠) .

(٧) قوله (بعد صريح) أي : ما ذكره « أصل ابروصه » من قوله (هل بحدث ، يعرف) (بعد ذكره) أي : في عدم حقه بحلق بغير ابروصه (ش : ٢١/١٠)

حلف لا يشكها أو لا يقسم فيها فيخرج في الحان ، فإن مكث بلا عذر
حيث وإن بحث مدعة .

إذا (حلف لا يشكها) أي هذه الدر أو درأ (أو لا يقسم فيها) وهو فيها
عند الحلف (فيخرج) أي أراد السلامة من البحث ستة نحول ؛ في كل من
مأله الإقامة والسكنى فيما يظهر من كلامهم . وإن الأدرعني . إن كان متوطناً
فيه^(١) قل حلفه .

ولو دخله نحو نخرج فحلف لا يشكها ثم بحث ستة نحول قطعاً
(في الحان) مدعة^(٢) فقط ، لأنه المحذوف عنه ، ولا تكلف الهرولة ،
ولا لحروح من أقرب الدنيس

نعم ؛ فإن ماوردني . إن عدل ساب من سطح مع الفسرة على غيره
حت ؛ لأنه يصعد في حكم محقق^(٣) ، أي ولا يصير لتدوي المسافتي
ولا لأقربية طريق السطح على ما أضفته . لأنه يشبه بني الباب آجد في سب
الحروح ، وما عدول عنه إلى الصعود عبر أحد في ديت عرف
أث عبرية التحول فيبحث على المنور ، لأنه مع ديت ساكن أو مقيم
عرف

(فإن مكث) ولو لحقة ، وهو مرذء الرخصة ساعة^(٤) ، وقول العربي
كما لو وقف لشرب مثلاً يعني^(٥) بعيد مثله ما يد لم تكن شره يعطش
لا يخنم مثله عدة ؛ كما أفهمه قولهم (بلا عذر حيث وإن بحث مناعه)

(١) قوله (ب) : مع الصبر ما وجد بعد جمع (ل) (ل) فكان لمساك سأت ؛
كما في المعني ٤ . (ش : ٢١/١٠)

(٢) قوله ، (بدنه) يعني : قول أهله ومناعه . كردي

(٣) الحاوي الكبير (٣٠٦/١٩)

(٤) روضة المطالبين (٢٨/٨)

(٥) قوله (وبنو عربي) مد ، وقوله سحر : مع حيرة (ش : ٢١/١٠)

وأهله ؛ لأنه مع ذلك يُسَمَّى ساكناً ومعيماً

أما إذا مكث للعدو ؛ كأن أُغلق عنه الدار ، أو طُرأ عليه عيب الخيف نحو
مرضى من الحروح ولم يخذ من يُخرجُه ، أو خاف على نحو ماله لو خرج
فمكث ولو لبنة أو أكثر فلا حث

ويُظَهَّرُ صِغَةُ المَرَضِ هـ بـ مَزٍ في المعبر عن الفاء في مرض الضلالة
نعم ؛ نُفِهُمُ مِمَّا بَأْتِيَ^(١) عن المصنف أنه من أمكنه سجد من بحمته
بأجرة مثل واحد فربث حث ، وفصل المال ككثيره ، كما فصل أصلافهم
ويردُّ ذِ الطَّرْفُ في الخوف على الاحتصاص ، والقسر به عدو يَصِلُ إلى
هـ وقع عرفاً ، وكذا لو صاق وقت مرضي بحيث لو خرج من بيته فله
أي لم يُدرِكْه كمالاً في الوقت ، كما هو ظاهر ، لا بد منه شرعي
كالحسي ؛ كما مرَّ^(٢)

ولو خرج ثم عاد إليها لحو رياراً أو عادوه به بحيث عاد نفس عرق
زائراً أو هائداً ، والأ... حث

وعلى هذا تنصيص بحمل إطلاق اشحن وغيره أنه لا حث بمكث
للعدو^(٣) ، وقول لعوي ومنعه إن طال المكث حث

وخرج بقولنا (وهو فيها عد الخلف) ما هو حث كذلك وهو
حارجه ، فتسمى حث بدحوله مع إقامه لحظة ، أي حصول بها الاعتكاف

(١) في (٢/٣٢)

(٢) قوله (مما بأتى) أي بعد ما شرح (ورب شعر بأبنا من مع) أي
(ش : ١٠/٢٢)

(٣) قوله (لا لاكره) أي مع بقوله (وكذا لو صاق) أي (ش : ١٠/٢٢)

(٤) قوله (كالحسي) كما مر أي في (لطلاق) كردي

(٥) الشرح الكبير (١٢/٢٨٧) ، روضة الطالبين (٨/٢٨)

وإن اشتعل بأشياء أخرج كجمع ماع وإخراج أهل وأهل ثوب لم يثبت
 وثوب حلف لا يساكنه في هذه أذار فخرج أحدهما في ثوب لم يثبت ،
 وكذا لو سبي بينهما حذار وكثر حسب مدخل في الأصح

فبما يظهر فيها غير عذر

(وإن) بوى التحول بكه (اشتعل بأشياء أخرج ، كجمع ماع ، وإخراج
 أهل ، وأهل ثوب) سبق بالأخروج لا عذر (لم يثبت) لأنه لا يُعدُّ مع ذلك
 ساكناً وإن طال مقامه لأجله .

ويزاعى في لبه لذلك ما اعتيد من غير إرهاب

وقيد المصنف ذلك^(١) بما إذا سم لم يكن الاستجابة ، وإلا... حيث ، وبه صرح
 الماوردي والشافعي^(٢)

ويظهر أنه لو وجد من لا يرضى بأجرة المثل ، أو يرضى بها ولا يقدر
 عليها ، بأن لم يكن معه ما يعطى به مثا من في (باب يفسد)^(٣) لا يثبت ،
 لعذره

(ولو حلف لا يساكنه في هذه أذار فخرج أحدهما) بيه سحون ؛ نظير ما مر
 (في الحد) لم يثبت لاستثناء المساكنة ، إذ سماعته لا تتحقق إلا من اثنين ،
 وفي سكتها عذر وشمالي بأشياء أخرج ما مر

(وكذا لو سبي بينهما حذار) من طر أو غيره ، وكل حسب مدخل في
 الأصح (للاستغفار يرفع المساكنة .

والأصح في الروضة ، وعبرها وقلاء عن الجمهور الحث ، لحصول

(١) أي فوبهم (وزن اسم بأشياء أخرج) (لحن) (٢٢/١٠)

(٢) الماوري الكبير (٣٠٦/١٩)

(٣) في (٢٤٩/٥)

المساكنة إلى تمام الساء من غير ضرورة^(١)

وفازق المكث نحو جمع الماع بأنه ثم رفع المساكنة منه نحوون وأحده في
أسائه ، بخلافه ها

هذا^(٢) إن كان الساء بفعل الخالف أو أمره وحده أو مع الآخر ، وإلا^(٣)
حيث قطعاً

ورجاء السر بينهما وهم من أهل المدينة ماع للمساكنة على ما دونه بصونتي
وخرج به (هذه الدار) ما هو أطول المساكنة ، فإن نوى معاً حصن به
كان نوى أنه^(٤) لا يسكنه في بلد ، كذا على أحد وجهين يظهر ترخيصه
وقول مقابله ليس هذا مكانة فلا تؤثر فيه الساء ، لأنها لا تؤثر في لا تحده
بمقط

يُخَات عنه بأن هذا فيما لا يختصه المقط بوجه ، وليس ما نحن فيه كذلك
لأن المساكنة قد تطلق على ذلك

وإن لم ينو^(٥) معتداً حيث بها في أي موضع كان
وليس منها^(٦) تحاورهما بنس من حان وإن صغر وتحد مزود وهو لم يكن
نكلت ، ولا من دار كبيرة إن كان نكلت وعتق^(٧) ، وكذا لو انفرد أحدهما

(١) الشرح الكبير (١٢ / ٢٨٩) ، روضة القدر (٨ / ٣٠)

(٢) قوله (هذا) أي الخلاف بينهما ومعنى (ثم) (١٠ / ٢٣)

(٣) قوله (أو مع الآخر) أي أو معهما أو بأمرهما ، وهو (لا) أي وإن كان بأمر غير
خالف بما المحبوب عنه أو غيره ، انتهى معني (١٠ / ٢٣)

(٤) وفي (أ) و (ب) و (ر) : (أن) بدل (أنه)

(٥) قوله (وإن لم ينو) أي لم يخط على جونه (إن نوى) ، مع (١٠ / ٢٣)

(٦) قوله : (وليس منها) أي : المساكنة ، (مع ش : ١٨٨ / ٨)

(٧) قوله (ولا من دار كبيرة) أي : وليس من المساكنة بخلافها من دار كبيرة ولا ملاءمة ،

بخلافها من دار صغيرة يكونهما في الأصل مسكناً واحداً ، بخلافها من نجان صغير =

ولو حلف لا يدخلها وهو فيها ، أو لا يخرج وهو خارج ، فلا حث بهذا ،
أو لا يبرؤخ ،

محمدة انقردت بجميع مرفعه وإن شئت الدار والممر

(ولو حلف لا يدخلها) أي الدار (وهو فيها ، أو لا يخرج) أي (وهو خارج) (فإِنْ شِئْتَ) أو لا يخلت هذه يعني وهو منكها فستندام ملكها)
فلا حث بهذا) لأن حصة دخول لا تدخل من خارج لدخول ، والخروج عكسه ، ولم يوجد في الاستدانة ، ولأنهما لا يستدرا من

نعم ! لو نوى عدم دخول لأحبب فاقم ، أو بعد الخروج ألا ينقل أهله مثلاً فصح حث

(أو) حلف (لا يبرؤخ) أو لا يسري : كما حثه أبو زرعة ، وزد ما يؤثم من العرق أن التبرؤخ يحدث وقبول ، وهو مخصص لا دوام له ، والتسري فعل ، وهو التحصيل عن تعبون وانوطء والإبرل ، وهذا مسمو بأن هذا إنما يأتي إن حُص التسري على مدبولة الدعوى لا يعرف ، بد أهله لا يعلقون التسري إلا على ابتدائه دون دوايمه ^(١) . انتهى

وبه نظر ^(٢) ، والأولى ^(٣) على رأي الرافعي منع أن التبرؤخ هو ما ذكر لا غير ، بل يصدق لغة وعرفاً على الصفة بحاصه بعد الصيغة فادى تسري ^(٤)

قوله (إن كان تكليات ونحو) أي في شرح بروس ، ومرعي ، فإن لم يكون كذلك ، أو سلك من في سبب صفة حث ، لأنهما مسكبان عادة ، فكان شراكتهم في الصحن جامع لمسئلاً ، وفي باب المدخول منه مع يمكن كل منهما من دخول سبب الآخر حمل على اشتراك في المسكن . كردي .

(١) فتاوى العراقي (ص : ٤٠٣-٤٠٤)

(٢) قوله (وبه نظر) أي في وجه رد الفرق بقوله (إن) إجماع كردي

(٣) وقوله (الأولى) أي والأولى في وجه الرد كردي

(٤) رجع ، سهل نصح في خلاف لاشباح ، مسأله (١٦٥٠) ، وحاشية الشرومي ، (٢٤/٩)

أو لا يظهر ، أو لا يلبس ، أو لا يركب ، أو لا يقوم ، أو لا يقعد ، يستدم
هذه الأخوان حيث

(أو لا يظهر ، أو لا يلبس ، أو لا يركب ، أو لا يقوم ، أو لا يقعد) أو
لا يترك فلاناً ، أو لا ينفق المصنف (فاستدام هذه لأحوال حيث) لأنها تفتقر
برهان ، كـ لست يوماً ، وركبت ليله ، وشاركته شهيراً ، وكذا المصنف
وإذا حيث يستدامه شيء ثم حذف ألا يفعله فاستدامه برمه كقراءة أخرى ،
لا يحلل اليمين الأولى بالاستدامة الأولى

وقصيته أنه لو قال كنت أنت وقت دعائك بكذا بخلاف مكرز
الاستدامة ، فتصنف ثلاث مصنف ثلاث لحطاب وهي لاس

وما قيل ذكر (كنت) مرة صادقة ثلاثاً ، مردوداً بجميع ذلك
ويتردد الطر في لاسي مثلاً حيث لا يلبس إلى وقت كذا ، هل تحمل يمينه
على ألا يوحد لاس فل ذلك الوقت فيبحث استدامه ليس به حصة ، أو على
لاستدامه بى ذلك الوقت فلا يبحث إلا أن استمر لاس به ، كل محتمل
لكن قصة قولهم افعل بمصنف بمررة الكبرية سبعة في قوله مغموم ترشح
الأول ، هذا حري عنه بعضهم

وهي « الأنور » حيث لا يحنتم وهو لاسي التحتم فاستدامه ثم
يبحث ، وهو مشكك على ما مرر في اللبس ، إلا أن يفرق بأن صيغة النعفل
تقصي إيجاد معاداة للفعل ، ولاستدامه ليس فيها ذلك فلم يمكن التقديرها
بمدة ، بخلاف صيغة أصل الفعل ، كس

وعليه فهو يختص هذا^(١) بالحنوي أو لا ، لأن العمي يترك الحري بين
تصبعين ، وإن لم يخص التعبير عنه^(٢) كل محتمل ، والثاني أقر

(١) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٦٧/٢) .

(٢) أي : عدم البحث في مسأله التحتم . (شرح ٢٥/١٠)

قُلْتُ نَحْسُهُ بِاسْتِدَامَةِ اشْرُوحِ وَالتَّظْهَرِ عِلْطُ ١ لَدُهُولِ ٢

وبذلك^(١) يُعْلَمُ أَنَّهُ بَوَ حَيْثُ لَا يَنْسُرُ هَذَا لِحَالِهِ وَهُوَ لَا يَسْهُ حَيْثُ
بِالِاسْتِدَامَةِ ٢

(قُلْتُ نَحْسُهُ بِاسْتِدَامَةِ الشُّرُوحِ وَالتَّظْهَرِ) عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ نُسَخِ
« الْمَحْزُورِ »^(٢) (عِلْطُ ١ لَدُهُولِ) عَمَّا فِي « شَرْحِهِ »^(٣)

فَإِنَّ الَّذِي حَرَّمَ بِهِ فِيهِمَا عَدَمُ الْحَثِّ ١ كَمَا هُوَ الْمَقُولُ الْمَنْصُوصُ ٢ ؛ إِذْ
لَا يُقْدَرُ أَنْ يَمْدُ ١ كَالدَّحُونِ وَالْحَرُوحِ ٢ فَلَا تُقَدَّرُ تَرْبُوحَتُهُ ١ وَلَا تَسْرُوتُهُ ٢
وَلَا يَطْهَرُ شَهْرًا مَثَلًا ١ بَلْ مَدَّ شَهْرًا
وَرَعْمُ اسْتَلْقِي أَنَّهُ يُقَدَّرُ ذَلِكَ ٢ ٢ مَرْدُودٌ ٢

وَمَنْ أَنْ يَقُولَ : بَلْ أُرِيدُ لَا يُقَدَّرُ ذَلِكَ عَرَفًا ١ سَجَ الْوَرْدُ^(٤) ١ لَأَنَّ كِلَانَهُمَا
صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُقَدَّرُ عَرَفًا ١ وَهَمَّ^(٥) أَحَقُّ بِمَعْرِفَةِ الْعَرَفِ مِنْ غَيْرِهِمَا
أَوْ نَحْوًا ٢ ٢ اتَّحَهُ مَا قَالَهُ^(٦) ١ إِذْ اسْحَوْ لَا بِمَعْنَى ٢ بَكْرٍ مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْمُرَادَ
هُوَ^(٧) الْآزَلُ^(٨) ٢

وَمَحَلُّ عَدَمِ الْحَثِّ بِهِمَا^(٩) ١ بَلْ لَمْ يَنْوَ اسْتِدَامَتُهُمَا ٢ وَإِلَّا ٢ حَثَّ بِهِمَا جُزْمًا ٢

(١) أَي : الْمَرْقُ الْمَذْكُورُ . (ش : ٢٥ / ١٠)

(٢) « مَحْزُورٌ » (١٥٨٨ / ٣) دَارُ اسْلَامَ ، وَفِي سَجَ دَارِ الْمَكِّ الْعَلِيِّ (ص : ٢٧٥) (نَمَّ يَحْثُ)

(٣) قَوْلُهُ « فِي شَرْحِهِ » أَي : بِرِوَايَةِ (ش : ٢٥ / ١٠) وَرَجَعَ « الشَّرْحُ » الْكُتُبُ
(٢٨٣ / ١٢) .

(٤) أَي : عَلَى الْبَلْقِيِّ . (ش : ٢٥ / ١٠)

(٥) أَي : الْأَصْحَابُ . (ش : ٢٥ / ١٠)

(٦) أَي : الْبَلْقِيُّ . (ش : ٢٥ / ١٠) .

(٧) وَفِي (ب) وَ (خ) وَ (هـ) - (ح)

(٨) أَي : الْعَرَفُ . (ش : ٢٥ / ١٠)

(٩) قَوْلُهُ « نَهَبَ » أَي : الْحَثُّ عَلَى عَدَمِ الشُّرُوحِ ٢ وَالْحَثُّ عَلَى عَدَمِ التَّظْهَرِ (ش :
(٢٥ / ١٠)

وَأَسَدٌ مَنُ طَلِبَ لَيْسَتْ نَقْطَةٌ فِي الْأَصْحَى ، وَكَدَا وَطْءٌ وَصَوْمٌ وَصَلَاةٌ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ

(وَاسْتَدَامَةُ طَلِبَ لَيْسَتْ نَقْطَةٌ فِي الْأَصْحَى) إِذْ لَا يُنْذَرُ عَادَةً بَعْدَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَلْزَمَهُ بِهَا هَدِيَّةٌ فِيمَا لَوْ نَقِطَتْ ثَمَّ أَخْرَجَ وَاسْتَدَامَ
(وَكَدَا وَطْءٌ) وَعَصَبٌ (وَصَوْمٌ وَصَلَاةٌ) فَلَا بَحْثَ بِاسْتَدَامِهَا فِي الْأَصْحَى
(وَاللَّهُ أَكْبَرُ) .

وَبَارِعٌ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ تَلْفِيزِيٌّ وَعَبْرَةٌ ، لِأَنَّهُا تُعَدُّ بِرَمِيٍّ ، وَبِسُ كَدَمَتْ
فَإِنَّ الْمُرَادَ فِي سَحْوٍ سَحَجٍ ، أَوْ وَطْءٍ ، فَلَا تَأْتِي ، وَعَصَبٌ كَدَمٌ ، صَدَمٌ شَهْرٌ
اسْتِمْرَارُ أَحْكَامٍ تِلْكَ ، لَا حَقِيقَتُهَا ، لَا لِعَصَبِهَا ، بَعْضُهُ أَدْنَى رَمِيٍّ فِي سَلَاةِ
الْأَوَّلِ^(١) ، وَبَعْضُهُ يَوْمٌ^(٢) لَا يَعْصِيهِ فِي الصَّوْمِ ، إِذْ حَقِيقَتُهُ الْإِسْدَادُ مِنْ سَحْوٍ
الْعَرُوبِ ، وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ لَا يُحْكَمُ تَقْدِيرُهَا بِرَمِيٍّ ، لِأَنَّ حَكْمَهُ كَدَمٌ بِمُزَرٍّ
وَالصَّلَاةُ^(٣) لَمْ يُقْبَلْ عَرَفًا وَلَا شَرْعًا تَقْدِيرُهَا بِرَمِيٍّ ، بَلْ بَعْدُ الْإِسْدَادِ
فَإِنَّ قُلْتَ يَمَامِي مَا ذَكَرَ فِي الْوُطْءِ جَعَلَهُمْ سِدَامَةً صَدَمَةً وَطْءٌ بَعْدَ الْفَحْمِ
مَعَ عَلَيْهِ وَطْءًا مَسْدًا قُلْتَ لَا يُدَوِّهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ^(٤) بِمَعْنَى آخِرِ أَشْدَادٍ وَاسْتَدَامَةٍ
بِقَوْلِهِمْ ، تَرْبِيًّا لِمَعَ لَا تَعْقَادَ مَرَّةَ الْإِسْطَالِ .

فَالْمَأْوَرِدِيُّ وَكَرُّ عَمِيدٍ أَوْ فَعْلٍ يَخْلُجُ لِيهِ^(٥) لَا يَكُونُ اسْتَدَامَةً كَاسْتَدَامَتِهِ
وَفِيمَا أَطْلَقَهُ فِي الْعَقْدِ بَطَرٌ ، لَمَّا مَزَّ فِي (شَرْكَهِ)^(٦) ، لِأَنَّ تَخْمُلَ ذَلِكَ عَلَى
الشَّرْكَهِ بِعَبْرٍ عَقِيدٍ ، كَالْإِرْثِ .

(١) قَوْلُهُ (فِي السَّلَاةِ الْأَوَّلِ) أَيِ السَّجْدَةِ وَالْوُطْءِ وَالْعَصَبِ ش (١٠ / ٢٥)

(٢) قَوْلُهُ (وَبَعْضُهُ يَوْمٌ) أَيِ عَطْفٍ عَلَى السَّجْدَةِ ش (١٠ / ٢٥)

(٣) قَوْلُهُ (وَالصَّلَاةُ) أَيِ عَطْفٍ عَلَى السَّجْدَةِ ش (١٠ / ٢٥)

(٤) أَيِ جَعَلَهُمْ الْمَذْكُورَ ، ش (١٠ / ٢٥) .

(٥) وَفِي (خ) ، (إِلَى يَه) .

(٦) وَقَوْلُهُ (لَمَّا مَزَّ فِي شَرْكَهِ) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (اسْتَدَامَةُ هَذَا لَأَحْوَالِ حَيْثُ) كَرْدِي

أو لا يعصت^(١) فاستدرك فلا : كما قال^(٢) ، واغترصه الإسويثي بصلته
تقديره بمذو ، كـ عصته شهراً ، أو بصريحهم بأنه في دوام لعصب
عصت^(٣)

ويُرَدُّ بمعصته بمذو عرفاً على أن المراد : آدم عدي شهراً ، ومعنى
قولهم المذكور^(٤) أنه عصت حكماً وليس بكلاماً فيه ، ثم رأيت شارحاً أحاب
بنحو ذلك .

وسدانة اسمر سمر ولو بالعود منه .

نعم : إن حلف على الامتناع منه لم يثبت بالعود

وعُلِمَ ممّا تَقَرَّرَ^(٥) أن كل ما يُفْتَرُ عرفاً بمذو من غير تأويل يكون دوائمه
كسدانه فيحسب سدة منه ، وما لا ولا

ولو حلف لا بصفة محض ثلاثة ثم واصل ، فقام به يومين ثم سافر ثم عاد
فأقام به يوماً ، حث : كما أفنى به بعضهم ، أحداً من كلامهم في بذر اعتكاف
شهراً أو سهب مثلاً ، فلو صدق الاسم بالنسبة والمواقيت ، بخلاف ما لو
حلف لا يكلّمه شهراً ، لأن المعصود بالنسبة النجس ، ولا يتحقق بغير تناسخ

واغترص^(٦) يقول : الروصه ، لو حلف لا يمكث روحه في الصباغة أكثر من

(١) قوله (لا يعص) مطلق عن قول (لا بدعي) ، أي : أو حلف لا يعص
فاستدرك فلا يحلف ، وهذا صريح بهذا مع صراحة النص به بقوله (وعص) لرب عنه
اعلم من (اسوي) مع أنه قد كرر في لحن لي عدد قوله (وعص) من

الشرح

(٢) شرح نكبة (١٢ / ٢٩٣) ، روضة لطائف (٩ / ٢٧)

(٣) المهمات (٩ / ١٢٤)

(٤) وهو : (أنه في دوام العصب غاصب) ، (ش : ١٠ / ٢٥)

(٥) قوله (ما تقرر) وهو قوله (بمعصيته سدة عرفاً) كرر

(٦) أي : الإفتاء المذكور ، (ش : ١٠ / ٢٦) .

وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا.. حَتَّى يَدْخُلَ دَغْلِيرَ

ثلاثة أيام فحرخت منها لثلاث فاقبل ثم رجعت إليها فلا حث^(١)
وفرق^(٢) بأن المعلق عليه واحد ها^(٣) لا ثم ؛ لأنه^(٤) المكث أكثر من ثلاثة أيام
بمصافة^(٥) ، والرجوع ولو بقصد الصياغة لا يثنى صفة ، لأنها محتضة
بالمسافر بعد قدومه^(٦) .

وهو^(٧) وأصح إن سم له هذا المعدل ، كيف والعرف قصير بأنها لا يحضر
بذلك ١٩

(ومن حلف لا يدخل داراً) عثها ، ومثلها مما ذكر^(٨) ، كما سكت لأدري
بحر المدرسة والرباط ، أي (والمسجد)^(٩) (حيث يدحون دهم ، بكسر
الداو وإن طر ، كما اقتضاه إطلاقهم

وسخت الرركشي في معرف الطوب عدم الحث بدحوه ، لأنه مصرية البرحة
قدام الباب يؤذ بمع كونه مصرية مصفاً^(١٠) ، لإطلاق أهل حرف عسى أن
الحال فيه يثنى حالاً بدار فلا ، بخلاف الحال في ثلث برحة

(١) روضة الطالبين (١٨٤/٦) .

(٢) أي من مسألة البعض ومسألة الروعة (ش ١٠ ٢٦) .

(٣) قوله (واحد ها) أشار به (ها) إلى قوله (و من حلف لا يقسم بمحر) . مع كردي
وقال الشرواني (٢٦ ١٠) قوله (ها) أي في مسألة الروعة ، لا ثم ؛ أي من
مسألة البعض .

(٤) وهي (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) (لأ) و(لا) .

(٥) وقوله (مصافة) أي تصاف بها بعد قدومها من سفر كردي

(٦) وقوله (بعد قدومه) أنه ورجوعه وحال من قدومه بمسافر كردي

(٧) وقوله : (وهو) راجع إلى العرف . كردي

(٨) قوله (ومثلها) أي امدار ، وقوله (بعد ذكر) أي من لحت بدحون دهم . مع
(ش ١٠ ٢٦)

(٩) قوله (أي (مسجد)) غير (بحر المدرسة) (ش ١٠ ٢٦)

(١٠) أي سواء كان المدعي معطاً أو معطولاً أم لا (ش ١٠ ٢٦)

داخل الباب أو من باب ، لا يَدْخُول طَائِفُ قَدَمِ الْبَابِ ،

(داخل الباب أو من باب) لأنه حينئذ من الدار

ومحلّه إن لم يكن فيه بابٌ أخرى ، وإلاَّ فهل تُسَبِّحُ إليهما معاً ، لأنَّ المالكيين لفَّ جعلاً عليه بأن صار مسجداً عرفاً لكلِّ منهما ، أو لا يُسَبِّحُ لواحدةٍ منهما ؟ محلُّ نظرٍ

ثمَّ رَأَيْتُ مَا بَأْتِي^(١) فِي الدَّرَجِ أَمَامَ الْبَابِ^(٢) مَسْقُفٌ^(٣) الَّذِي عَلَيْهِ بَابٌ ، وَهُوَ يُشْمَلُ هَذَا فَيُغَطَّى حُكْمُهُ الْآتِي^(٤)

(لا يَدْخُولُ طَائِفُ مَعْبُودٍ قَدَامَ بَابٍ) لأنه يُسَبِّحُ مِنْهَا عَرَفاً وَإِنْ كَانَ مَسْقُفٌ عَلَى تَرْبِيعِهِ وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِهِ ، إِذَا هُوَ^(٥) نَحْوُ^(٦) الْحَائِطِ لِلْمَعْبُودِ لَهُ^(٧) قُدَامَ أَبْوَابِ دُورِ الْأَكَابِرِ .

نعم : إِنْ جُعِلَ عَلَيْهِ^(٨) بَابٌ حَتَّى يَدْخُولَهُ وَهُوَ غَيْرُ مَسْقُفٍ ، كَمَا شَمَعْتُهُ قَوْلَ لُحَيْشٍ (أَوْ مِنْ بَابٍ) وَغَلَاةً عَنِ الْمَوْنِيِّ وَأَمْرٍ ،

وَعَارِثُهُمَا وَجُعِلَ الْمَوْنِيُّ بَدَنَ الْمُحَصَّنِ يَدْرُ أَمَامَ الْبَابِ إِذَا كَانَ دَاخِلًا فِي حَدِّ الدَّرَجِ وَلَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهِ بَابٌ ، كَالْحَائِطِ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ بَابٌ فَهُوَ مِنَ الدَّارِ مَسْقُفٌ أَوْ غَيْرُهُ^(٩) سَهَبٌ

(١) أي : أنعم من المتولي . (ش : ٢٦/١٠)

(٢) وهي (ح) : (أمام البيت)

(٣) قوله (مَسْقُفٌ) أي : بَابٌ لَا يَدْخُلُ (ش : ٢٦/١٠)

(٤) أي : من البحث ، وبأني ما فيه . (ش : ٢٦/١٠)

(٥) أي : الطوق المعمود بهيئته (ش : ٢٦/١٠-٢٧)

(٦) وهي (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (ز) ، وهي () (محاذ)

(٧) قوله (لِلْمَعْبُودِ) أي : من الحائط ، فاللام بمعنى (على) (ش : ٢٧/١٠)

(٨) أي : الطاق . (ش : ٢٧/١٠) .

(٩) أي : محاذ الشجر (ش : ٢٧/١٠) ورجع الشرح الكبير (١٢ - ٢٨٢) . ورواه

الطائفي (٢٦/٨)

ولا يصعد سطح غير مُحَوَّط ، وكذا مُحَوَّط في الأصح

واشتدَّه^(١) الأذرع في غير المسقف ، واشتدَّه الزركشي بأن يعرف
لا يُعَدُّ منها مطلقاً^(٢) .

ويُرَدُّ^(٣) سجع دلت^(٤) مع وجود الدب ؛ لأنه^(٥) يُصَيِّرُه معها وبين سم بدخل في
حدودها ، بل ولا اُخْصِي بها ساء على أن يصير قوله (فإن كان في أوتيه دلت)
لمطلق الدرب لا يفيد المحتصر وما بعده

وهو محتمل ؛ لأنَّ المدارَّ على قرينة تجعله منسوباً لتلك الدار ، واليابث
كدلت بالنسبة لكل دار باخرت عنه

ولا يَخْتِ بِدَحْوٍ إضطرار حارج عن حدودها ، وكذا لا دحل فيها^(٦) وليس
فيه باب إليها^(٧) .

(ولا) بدحون بساير مصفها^(٨) ، بل لم يُعَدَّ من مرافقها ، ولا (يصعد سطح
غير مُحَوَّط) من خارجها ؛ لأنه ليس من داخلها بعد ولا عرفاً

وبه يُعْلَمُ أنه لو حلف لا يخرج منها فصعدته حث ، أو ليخرجن
فصعدته برّ

(وكذا مُحَوَّط) من الحوائط الأربعة بحجر أو غيره (في لاصح المذكر^(٩))

(١) قوله (وشدَّه) أي يربط به إلى (فإن كان) مع ، وكذا صر (وسكنه)
(ش : ٢٧ / ١٠)

(٢) قوله (مطلقاً) أي مسطوحاً أم لا ، جعل عليه باب أم لا انتهى ع ش (ش : ١٠ / ٢٧)
(٣) أي : الزركشي ، (ش : ١٠ / ٢٧)

(٤) أي : أن يعرف لا يعد . إلخ . (ش : ١٠ / ٢٧)

(٥) أي : البت . (ش : ١٠ / ٢٧)

(٦) أي : في حدودها . (ع ش : ٨ / ١٩١)

(٧) أي : إلى الدار . (ع ش : ٨ / ١٩١) .

(٨) وهي (خ) : (لصفها)

(٩) قوله (مذكر) هو قوله (لأنه ليس من داخلها بعد ولا عرفاً) انتهى ع ش (ش : ١٠ / ٢٧)

ولو أدخل يده أو رأسه أو رجله لم يحنث ، فإن وضع رجليه فيها مُعتمداً
عليهما حنث
ولو تهدمت الدار

نعم ، إن كان مقيماً كله أو بعضه ودخل تحت السقف^(١) ، كما أحده انفسه
من كلام ، ماوردني حنث إن كان يضع يده فيها ، لأنه كسب منها
ولا يُشكرك على ما تفرز^(٢) صحة الاعتكاف على سطح المصح مطبقاً^(٣) ،
لأنه منه شرعاً حكماً لا تسعة ، وهو^(٤) ، مماطئ ثم لا لها
(ولو أدخل يده أو رأسه أو رجله) أو رجله غير معتمد (لم يحنث) لأنه
لا يُستقى داخلاً .

(فإن وضع رجله فيها معتمداً عليهما) أو رجلاً واحدة وانعمد عليها
وحدتها ، بأن كان لورفع الأخرى سم يقع وفي يده حرج (حنث) لأنه
يُستقى داخلاً ، بخلاف ما إذا لم يعتمد كذا ، كان انعمد على الداحنة
والحارحة معاً

ولو أدخل جميع يده لكن لم يعتمد على شيء منها ، بغيره سحر حنث
حنث أيضاً ويُقاس بذلك الحروح

ولو نعتى بعض شجرة في الدار ، فإن أحاط به^(٥) ساؤها بأن علا عليه
حنث ، وإلا . فلا .

(ولو تهدمت الدار)^(٦) المحلوف عليها ، بأن قال هذه

(١) راجع : لسهر لصاح في خلاف الأشباح (١٦٥١)

(٢) أي : من التصليل . (ش : ٢٧ / ١٠) .

(٣) أي : مقبلاً ولا . (ع ش : ١٩٢ / ٨)

(٤) أي : قوله : (شرعاً) . (ع ش : ١٩٢ / ٨) .

(٥) قوله : (به) أي : بالشخص سهر ع ش (ش : ٢٨ / ١٠)

(٦) قول الس : (ولو تهدمت دار) وبمط (ابدار) بالأسود في : النهاية ، وليس بموجود في

مدخل وقد نفي أساس الحيطان.. حيث ، وإن صارت قصة

الدار^(١)، فدخل وقد نفي أساس الحيطان (حيث) لأنها منها^(٢) فكانت دحيها
ونصية عبارة «الروضة» : أن المراد بالأساس : شيء بارز منه وإن قل^(٣)
وفي مسوده «شرح المهدب» عن الأصحاب : أنها متى صارت ساحة.. فلا
حيث ، بخلاف ما يداني منها ما نُسئى معه داراً
وكالساحة ما إذا صارت نُسئى طريقاً وإن بقي بعض حصصها ، كما دل عليه
نص «الأم»^(٤) ، واختمه الشافعي وغيره
أما لو كان داراً فكذلك ، كما نصه سياق المتن ، لكن نصية عبارة
«الروضة» أنه لا بحث في هذه^(٥) نص ، ما كان داراً ، وإن بقي رسومها^(٦) .
ورقة الشافعي بأن الخلاف والتفصيل السابقين هما من : (هذه الدار) .
أما (داراً) .. فبحث فيها مصمماً^(٧)
ولو قال : (هذه)^(٨) .. حيث مصمماً
(وإن صارت) عطف^(٩) على جملة (وقد بقي) قصة داره وهو

«سحب» ١٠٠ يعني «أنه قصة هو سراج» أي «سراج داره»
من ، كما هو ظاهر ، فكان لأهم فيما يتعلق من سراج داره

- (١) أي : لا أدخل هذه الدار
- (٢) قوله (لأنها) أي أساس الحيطان ، وأبى «عبد» «مها» في
- (ش : ٢٨/١٠)
- (٣) واضح «روضة الطالين» (٧٣/٨)
- (٤) الأم ٨ ١٦٧
- (٥) أي صورة ما لو قال : داراً (ش : ٢٨/١٠)
- (٦) روضة الطالين (٧٣/٨) .
- (٧) أي رسمها ، لا (ش : ٢٨/١٠) واضح «سحب» «مها» لا «سراج»
سأله (١٦٥٢) .
- (٨) أي : من غير لفظ (دار) انتهى عن (ش : ٢٨/١٠)
- (٩) أي : باعتبار المعنى . (ش : ٢٨/١٠) .

أَوْ حَمَلْتُ مَسْجِدًا ، أَوْ حَمَامًا ، أَوْ شَيْئًا ۖ فَلَا
وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ رَيْدٍ ۖ حَتَّى يَدْخُولَ مَا يَشْكُهَا بِمَلِكٍ ، لَا بِإِعْدَةٍ
وَبِإِحَارَةٍ وَعَضْبٍ ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَةً ۖ

السَّاحَةُ الْحَبِيَّةُ مِنَ الْمَاءِ (أَوْ حَمَلْتُ مَسْجِدًا ، أَوْ حَمَامًا ، أَوْ شَيْئًا ۖ فَلَا)
حَتَّى : بِرَوَالٍ مَعْنَى الدَّارِ بِحَدُوثِ سَمِّ أَحَرٍ لَهَا
وَمِنْ ثَمَّ انْحَبَسَ الْبَيْمِيُّ ، فَلَوْ أُعْبِدَتْ ۖ لَمْ يَغْدُ الْحَبَشُ إِلَّا إِنْ أُعْبِدَتْ بِأَلْفِهَا
الْأُولَى ، أَيْ أُعْبِدَ مِنْهَا^(١) بِهَا وَبِوَالْأَسَاسِ فَقَطْ فِيمَا يَظْهَرُ
(وَلَوْ حَلَفَ لَا) بِأَكْثَرِ حُجْمِ رَيْدٍ وَأَطْلَقَ وَأَصَابَهُ^(٢) ۖ لَمْ يَخْنُثْ ۖ بِنَاءٌ عَلَى
الْأَصْحِ السَّابِقِ ۖ أَنَّ الصِّبْ تَنْبِيْ نَازِدٍ وَأَنَّهُ مَلِكُهُ ۖ

أَوْ لَا (يَدْخُلُ دَارَ رَيْدٍ) أَوْ حَانُونَهُ (حَتَّى يَدْخُولَ مَا يَشْكُهَا بِمَلِكٍ ،
لَا بِإِعَادَةٍ وَإِحَارَةٍ وَعَضْبٍ ، وَيَبْصَرُ بِمَعْنَاهَا ۖ وَوَقَفَ عَلَيْهِ ۖ لِأَنَّ الْإِصَابَةَ إِلَى
مَنْ بِمَلِكٍ تَقْصِي ثَوْتَ الْعَمَلِ حَقِيقَةً

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ هَذِهِ لِرَيْدٍ ۖ لَمْ تُقْبَلْ بِمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَشْكُهَا
وَعَتَمَدٌ فِي ۖ بِمَعْنَى ۖ قَوْلِ جَمْعِ الْفَتَوَى عَلَى الْحَبَشِ نَكْرًا مَذْكُورًا ۖ لِأَنَّهُ
الْعَرَفُ لَأَنَّ ، قَوْلَ ۖ بِمَعْنَى عَرَفَ اللَّافِظَ لَا عَرَفَ الْبَسْطَ ۖ كَمَا هُوَ مَذْهُبُ الْأَنْتَقِيَّةِ
الثَّلَاثَةِ

(إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَسْكَةً) ۖ فَيَخْنُثُ بِكُلِّ ذَلِكَ^(٣) ۖ لِأَنَّهُ مُحَارَرٌ قَرِيبٌ
بَعْمٍ ۖ ذَكَرَ جَمْعٌ مُتَعَدِّثُونَ أَنَّهُ لَا تُقْبَلُ بِرَادَّتِهِ هَذِهِ^(٤) ۖ فِي حَلْفِ بَطْلَانٍ ،
وَعَتَاقٍ ظَاهِرًا ۖ

(١) قَوْلُهُ (مَسَا) (مَسَا) فِيهَا سَمٌّ بِمَعْنَى لَحْمٍ ، وَبَنَاتٌ فَهَلْ يَقُولُهُ (أُعْبِدُ) (مَسَا)
- (٢٨ / ١١) -

(٢) قَوْلُهُ (وَأَصَابَهُ) أَيْ رِيدَ الْحَالِفِ ، وَالْأُولَى وَأَصَابَهُ ، بِأَوَّلِ (مَسَا / ١٠)

(٣) قَوْلُهُ (بِكُلِّ ذَلِكَ) أَيْ بِأَعْمَالِهِ وَغَيْرِهِ ۖ أَيْ بِمَعْنَى (مَسَا / ١٠)

(٤) قَوْلُهُ (بِرَادَّتِهِ) أَيْ لِمَعْنَى ، وَقَوْلُهُ (هَذِهِ) صَفَةُ الْإِرَادَةِ (مَسَا / ١٠)

ولَوْ حَبِيبٌ لَا يَدْخُلُ دَارَ رَيْدٍ ، أَوْ لَا يُكَلِّمُ عَمْدَهُ ، أَوْ رُوحَهُ ، فاعْلَمَا أَوْ
طَلَعَا مَدْحَلٌ وَكَلِمَةٌ لَمْ يَخُتْ ، لِأَنَّ يَهُونَ دَارُهُ هَدَى ، أَوْ رُوحُهُ هَدَى ،
أَوْ عَمْدُهُ هَدَى فَحِثْ .

(و لو حبيب لا يدخل دار ريد ، أو لا يكلم عمده . أو) لا يكلم (روحه
فاعلم ، أي : امدار وانصد معاً) أو بشرط الخيار للمشتري ، وكذا لهما إن
أخير بيع ، وهو مثنى ، والعراذ : فارق منكعهما أو عن بعضهما وإن قل
أو صنفها) ثانياً : إذ يرجع روحه (مدحل) مدار (وكلمه) أي : العمد أو
الروح . له بحث : تعباً بحقيقة : لول : تمت : سبع ، والروح به بالطلاق
وبحث : تركشي في دار غرفت بالشؤم ، وعيد غروف بالشؤم : البحث
مطعاً ، لأن : إصافهما لمحرز تعريف ، وفيه نظر : إذ ما غلن به قبل للسمع
ولو اشترى بعد بيعهم غيره ، فإن أطس أو أراد أي : دار أو عيد منكعه
حيث بالثاني ، أو التقييد بالأول . . فلا .

(لا : يقول : داره هدى ، أو روحه هدى ، أو عمده هدى) أو يريد أي : دار
أو عيد حرى عليه منكعه ، أو أي : امراه حرى عنها بكحه (بحث : تعلياً
للإشارة على الإضافة .

وغلب اسمها^(١) فسما^(٢) ، لأنها أقوى ، لأن الفهم ينو إليها
أكثر

وعمل^(٣) بتلك الية^(٤) .

(١) قوله : (عند أي :) منكعهما أم لا (ش : ١٠ / ٣٠)

(٢) أي : الإشارة . (ش : ١٠ / ٣٠)

(٣) قوله : (فما مر به) وهو قوله : (سروا منسى الدار) في شرح (فلا : بحث) كردي

(٤) عطف على قوله : (عبد) (عبد : بيع ، فالأول يعقل بنفس ، والمخطوف يعقل بما رده بقوله
(أو يريد . .) (لح : انتهى رشيدى . (ش : ١٠ / ٣٠)

(٥) وقوله : (سما : أو هي قوله) (أو يريد :) (لح : كردي

إِلَّا أَنْ يُرِيدَ مَا دَامَ مِنْكَ

وَأَنْتَ تَنْقُطُ بِالْإِشَارَةِ شَيْهَا^١

وَأَمَّا بَطْلُ الْبَيْعِ فِي بَعْثِ هَذِهِ شَاهٍ ، فَإِذَا هِيَ بَقَرَةٌ ؛ لِأَنَّ لِعَمُودِ بَرَاغِي فِيهَا
نَقْطَةً أَمْكَنَ

وَلَوْ حُفَّتْ لَا يَأْكُلُ لَحْمَ هَذِهِ السَّحَابَةِ فَكَثُرَتْ وَأَكْنَهَ سَمِ بَحْتِ

وَفَارَقَتْ^٢ سَحَابَ دَارِ رَيْدِ هَذِهِ ، بَأْسَ الْإِصْبَاقِ فِيهَا^٣ عَرِصَةً فَلَمْ يَنْظُرْ إِلَيْهَا ، بَلْ
لَمَحَزَتْ الْإِشَارَةَ الصَّادِقَةَ بِالْإِشَاءِ وَلِدُومِ^٤ ، وَفِي ثَلَاثِ^٥ لَارِمَةٍ^٦ لِدُومِ لَأَسْمِ
أَوْ الصَّعَةِ^٧ ، وَلِأَنَّ رَوَاهُ تَوَقَّفَ عَلَى تَعْيِيرِ بَعْلَاجٍ أَوْ حَلَقَةٍ ، فَحَسِبَتْ^٨ مَعَ
الْإِشَارَةِ ، وَبَعْلَتِ السَّمِ بِمَحْمُوعَتِهِمْ ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُهُمْ ، كَتَبَتْ سَحَابَةً فِي
دَلَّتْ سَمَاتِ رَأَى الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ

وَبِهَذَا يُغْنَمُ أَنَّهُ تَوَرَّى اسْمُ الْعَبْدِ بِعَتَقِهِ ، وَاسْمُ الدَّارِ بِجَعْلِهَا مَسْجِدًا ، لَمْ
يَبْخُثْ وَبِإِنْ أَشَارَ

فَالْمُرَادُ يَقُولُهُمُ السَّابِقُ (تَعْلِيْقًا لِلْإِشَاءِ) أَيِ مَعَ هَذِهِ لَأَسْمِ

(إِلَّا أَنْ يُرِيدَ) بِحُفَّتْ قَوْلُهُ هَذِهِ ، أَوْ هَذِهِ (مَا دَامَ مِنْكَ) بِرَفْعٍ وَحَسْبِ

فَلَا يَبْخُثُ بِدَحْوٍ أَوْ يَكْتَلِمُ بِعَدْوٍ بِمَلِكٍ أَوْ حَلَاقٍ ، لِأَنَّهُ بِرَدِّ قَوْلِهِ

(١) قَوْلُهُ : (بَيْنَهَا) أَيِ . الْإِشَارَةُ . (ش : ١٠ / ٣٠)

(٢) أَيِ : مَأَلَةً لَحْمِ هَذِهِ السَّحَابَةِ . (ش : ١٠ / ٣٠)

(٣) أَيِ : فِي مَأَلَةِ دَارِ رَيْدِ هَذِهِ . (ش : ١٠ / ٣٠) .

(٤) وَفِي (أ) وَ (غ) وَ (س) : (أَوْ لِدُومِ) .

(٥) قَوْلُهُ (وَفِي ثَلَاثِ) فِي مَأَلَةِ لَحْمِ هَذِهِ سَحَابَةٍ (س : ١٠ / ٣٠)

(٦) قَوْلُهُ (لَارِمَةٍ) لَأَسْمِ ، أَيْ سَمِ سَحَابَةٍ ، وَبَلَّامُ فِيهِ مَعْبُودٌ وَفِيهِ (رَوَى)

بَعْلَتِ (أَوْ) بِمَعْنَى (أَوْ) وَالْمُرَادُ بِالصَّعَةِ كَوْنُهَا سَحَابَةً (ش : ٣٠ / ٣١)

(٧) أَيِ : الْإِصْبَاقَةُ . (ش : ١٠ / ٣١) .

(٨) قَوْلُهُ (فَحَسِبَتْ) عَلَى نَهْ سَمِ (دَمِ) ، وَ (حَسِبَتْ) عَلَى نَهْ حَرَمٍ ، وَبَحْرٍ ،

الْأَسْمِ مَحْلُوفٌ - انْتَهَى مَعْنَى . (ش : ١٠ / ٣١)

وبأني في قول هذا^(١) في حلف بطلاق أو عتق ما مر^(٢)، وما

ولو قال ما دام في إحارته، وأطلق، فالمشترط منه عرفاً - كما فيه أبو ررعة - أنه ما دام مستحقاً لمصعته، فنحل المدعومة ببحره لغيره ثم استبحاره منه^(٣)

وأني^(٤) فمن حلف لا يدخل هذا ما دام فلا فيه، فحرج فلا ثم دخل بحلف ثم فلا، بأنه لا بحث بدمه مكنه، لأن إعدامه اندحور ليست بدحور، وبحث بعوده إليه وفلا فيه، بدمه إيمس أن ردمته دومه فيه دلت اندوم وما بعده، أو أصق، أحد من دونه في لا رنت مكرراً إلا رفعت لفاسي فلا، وأرد ما دام صا، من به^(٥) إذا رآه بعد عزله، لا بحث ولا نحل بمن، لأنه قد سألني غصاء فرفعه به ويتر، فإن أراد^(٦) ما دام فيه هذه بمره، نحث بحروجه، فهي، وفيه نظر

والفرق بين ما في مسائله فاسي ظهري، لأن المدعومة ثم مبروطة بوصف مناسب للمحذوف عليه نظراً وبرو، فأصله، وما بمن وهو لا يتصور فيه ذلك، فأنقذت بخروجه منه.

وإن عاد به، فالذي بنحج في حالة الإطلاق^(٧) عدم الحث، كالحالة الأخيرة.

(١) قوله (وبأني في قول هذا) في قول بعض (مدام مكنه) كردي

(٢) (ما مر) ساء في قوله (لا حل رده) في شرح (مكنه) كردي

(٣) (ما مر) لم في (ص: ١٠٤-١٠٥)

(٤) أي أبو ررعة، (ش: ١٠/٣١)

(٥) بيان لما قالوه، (ش: ١٠/٣١)

(٦) قوله (فإن أراد) في عطف على قوله (المدعومة)، (ش: ١٠/٣١)

(٧) فتاوى العراقي (ص: ١٠٥-١٠٦)

(٨) قوله (في حالة الإطلاق) في مسائله بحلف على عدم دحور، وهو ما في (ش: ١٠/٣١) في مسألة الفاسي، (ش: ١٠/٣١).

ولو حلف لا يَدْخُلُهَا مِنْ دُخَانٍ ، فَرَجَ وَنَصَبَ فِي مَوْضِعٍ أَحْرَمَ مِنْهَا لَمْ يَحْثُ بِأَثَابِي ، وَحَثُ بِالْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ
 أَوْ لَا يَدْخُرُ يَنْتَ حَثُ نَكْرٍ يَنْتَ مِنْ طَبَقٍ أَوْ حَجَرٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ حَثٍ أَوْ
 حَيْمَةٍ .

(ولو حلف لا يدخلها من دُخَانٍ ، فَرَجَ) مَانَهَا الْحَثُ مَثَلًا وَنَصَبَ فِي
 مَوْضِعٍ أَحْرَمَ مِنْهَا لَمْ يَحْثُ بِأَثَابِي (وَبِأَثَابَةِ الْأَوَّلِ
 (وَيَحْثُ بِالْأَوَّلِ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الدَّخْلَ إِذَا طَفِقَ تَصَرَّفَ بِمَعْنَى لَأَنَّهُ
 الْمَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدَّخُولِ دُونَ الْخَشْيِ .
 وَقَوْلُهُ (وَنَصَبَ) أَيْ أَحْرَمَ فَيْدُ تَحْلَافٍ . دَوَّ طَرَحَ أَوْ تُنَفَّ وَدَحَلَ
 مِنْ ثَابِي لَمْ يَحْثُ قَطْعًا
 وَبِإِذَا الْحَثُ قِيلَ قَطْعًا ، أَمَا بَوَّ بِشَرْفٍ مِنْ دِيَارٍ فَوَيْهَ يَحْثُ
 بِأَثَابِي أَيْضًا^(١) ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى بِأَبَا لَهَا .
 (أَوْ) حَثٍ (لَا يَدْخُلُ سَا حَثُ نَكْلٍ بَيْتٍ مِنْ طَس . أَوْ حَجَرٍ ، أَوْ حَرٍّ ،
 أَوْ حَثٍ) أَوْ نَصَبَ مُحْكَمٌ ، كَمَا وَدَّ الْمَوْرِدِيُّ^(٢) (أَوْ حَيْمَةٍ) أَوْ سَ شَعِيرٍ ،
 أَوْ حَلْدٍ وَإِنْ كَانَ الْحَالِفُ حَصْرَةً^(٣) ، لِأَنَّ التَّحْلُفَ عَلَى جَمِيعِ ذَاتِ حَصْفَةٍ نَعَمْ
 كَمَا يَحْثُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحَرِّ أَوْ شَعَامٍ وَإِنْ أَحْصَى بَعْضُ شَيْءٍ سَوَّحِي سَوَّحٍ أَوْ أَكْثَرِ
 مِنْهُ ؛ إِذَا الْعَادَةُ لَا تُحْصَرُ^(٤) عَدَّ جَمْعُ الْأَصُولِيِّينَ .

(١) أَي : كَالْأَوَّلِ (ش : ٣١/١٠)

(٢) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٣١١/١٩)

(٣) فَوَيْهَ (بِدَعْدَةٍ لَا تُحْصَرُ) أَيْ نَصَبَهُ أَنَّهُ يَحْلِفُ لَا يَدْخُلُهَا بَعْدُ ، وَكَانَ بَعْدَهُ

فِي مَحَلِّهِ إِطْلَاقُ سَبْعٍ عَلَى دَسَامَةٍ عَدَمَ نَحْبٍ يَدْخُلُ فِي حَثٍ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا مِنْ

بَيِّنَتِهَا . (ع ش : ١٩٥/٨)

(٤) فَإِنَّ عَدَّ سَلَامٍ قَاعِدَةُ الْأَيْمَانِ . . . عَلَى حَرٍّ أَوْ سَمْعَرَةٍ . قَوْلُ صَطْرَبَ

فَارْجُوْغَ إِلَى اللَّغَةِ . (بِصَاحِ الْقَوَاعِدِ الْمُفِيدَةِ) ص ٨٨٠)

وإنما اقتصرت لفظ الرؤوس أو البيض أو نحوهما ما يأتي ، بقسمة اللفظة ، وهي تعلق الأكل به^(١) ، وأهل العرف لا يصفونه على ما عد ما يأتي فيها^(٢) ،
وفرق بين تخصص العرف للفظ بعله عن مدلوله المعنوي إلى ما هو أحص منه ، ومن انهاء استعمالهم له في بعض أفراد مستقاة في بعض الواحي ؛ كعلة استعمال أهل طرساب لبحر في بحر الأرز لا غير ، فهذا^(٣) لا يؤجث تخصيصاً ولا نقلاً عرفاً بلفظ ، بل هو معه رافق على عمومته . ضعف المعارض للعموم في هذا^(٤) دون ما قبله^(٥) .

ويُفرق بين ما ذكر^(٦) ومن حذف نحو بعد ولا يركب دنة لم يثبت بالجمار ؛ كما في « التعرير » . قال الجمار عند هؤلاء لا تسنى دنة أصلاً^(٧) ، بخلاف نحو بحمة تسنى عند الحصر . يمكن مع الإضافة ، كب شعر ولا شامة^(٨) . عدم اعتبار هذه بغيرها^(٩) في توجيه في نحو المجد بيت الله ؛ لأن هذا حدث به ثم حاش فيه لغو ، معه على بيت الإضافة ، بخلاف نحو بيت الشعر .

وإنما أعطي في الوصية جمار ، لأن المندرج فيها على ما يصدق عليه اللفظ ،

(١) قوله (به) وقوله (لا يصفونه) أي مدلوله . (ش : ١٠ / ٣٢)

(٢) أي ، في الألفاظ المذكورة . (ش : ١٠ / ٣٢)

(٣) أي : انتهاء ذلك الاستعمال . (ش : ١٠ / ٣٢)

(٤) قوله (ضعف المعارض للعموم في هذا) . (ش : ١٠ / ٣٢)

(و الفرق . .) إلح فالأولى الباء بدل اللام . (ش : ١٠ / ٣٢)

(٥) قوله (دون ما عد ما هو) . (ش : ١٠ / ٣٢)

(٦) أي من لحن بحور نحو بحمة وإلا كان حذف حصر . (ش : ١٠ / ٣٢)

(٧) الترح الكبير (١٢ / ٢٨٤)

(٨) أي الفرق المذكور . (ش : ١٠ / ٣٢)

(٩) أي : الإضافة في نحو بيت الشعر . (ش : ١٠ / ٣٢)

وهي قول: إنه إن بوى الدخول على غيره ذوبة لم يخبث ، ولو خهن
حضوره فحلاف حثت اناسي قلت ولو حلف لا يسلم عليه وسلم على قوم
هو منهم

وهو موهم ، لأن ذلك شرط لكل حث ، لكن عدده ذكر المتى بعض^(١)
محترزات ذلك .

وخرج (١) بيتاً : دخوله عليه في نحو مسجد وحمام مثلاً لا يختص به^(٢)
عرفاً .

قال بعضهم : ومنه حث ، وزدنا أنه مختص به

(وهي قول : إنه إن بوى لدخول على غيره ذوبة لم يخبث) كما يأتي في
السلام عليه^(٣) .

وفرق الأول بأن الأقوال تقتل الاستثناء ، بحلاف الأعداء ، ومن ثم صرح
سلم عليهم إلا ريداً ، دون دخل عليهم إلا زيداً .

(ولو جهل حضوره فحلاف حثت اناسي) والجاهل ، والأصح عدم
حثه ، كما نكره ؛ كما قدمه في (اطلاق)

نعم ، لو قل لا أدخل على عالماً ولا جاهلاً حث مطعماً ، وكذا في
سائر الصور .

(قلت ولو حلف لا يسلم عليه وسلم على قوم هو منهم) وكان بحيث يشتمه
وإن لم يشتمه ، أو كان به نحو حيوي شرط أن يكون بحيث يفتنم بالكلام^(٤)

(١) قوله (ذكر من بعض) الخ (١) من قوله (ولو جهل حضوره) الخ (٢) (٣٢/١١)

(٢) أي بد هامش (ك)

(٣) أي قرب

(٤) وهي (خ) و(د) . (الكلام)

وَسْتَشْدُ سَمِ بَحْت ، وَبِنْ أَطْفِ حَتَّ فِي الْأَطْهَر ، وَافَّةٌ أَعْلَم .

فصل

حَتَّ لَا يَأْكُلُ ارْزُوسَ وَلَا مَتَهُ حَتَّ ارْزُوسَ بِنَاحٍ وَخَفَا .

، وَاسْتَشْدُ وَلَوْ بَعْدَهُ ، لَمْ يَحْتِ (بَعَامَرُ) ^(١)

(وَأَرِ طَوْرَ حَتَّ) بِإِذْنِ عَدَمِهِ (فِي الْأَطْهَر ، وَفَا عَدَمِهِ) لِأَنَّ لِعَامَّ بَخْرِي عَلَى عَمُومِهِ مَا لَمْ يُحْصَصْ .

وَوَظَهَرُ كَلَامُ الرَّافِعِي حَتَّ بِالسَّلَامِ عِنْدَهُ مِنْ لَصْلَةٍ وَبِنْ سَمِ بَعْدَهُ ^(٢) ، وَعِنْدَهُ بِنْ بَصْلَاحٍ وَحَرَمَهُ الْمَسْئُولِي ، لَكِنْ بَارِجُ هُوَ الشَّيْءُ وَسَعْدُ بَرِ كَشْفِي وَعِزَّهُ ، قَبْلَ لَا سَبِيحًا بَدَعَهُ عِنْدَ حَتَّ لَا يَسْمَعُ سَلَامَهُ

(فصل)

فِي الْحَتِّ عَلَى لَاكُلٍ وَشَرَبٍ مَعَ ذِكْرِهِ بِشَوَّلِهِ بَعْضُ الشَّوَلَاتِ
سَوِ الْحَتَّ لَا يَأْكُلُ ارْزُوسَ شَوَقِ ^(٣) حَتَّ بَعْدَهُ سَمِ بَعْدَهُ
الْأَدْرَعِي ، أَوْ لَا يَأْكُلُ (لَرُوسَ) أَوْ لَا يَشْرَبُ مَثَلًا وَلَا سَمِ حَتَّ
بَرُوسَ (بِنْ أَوْ رُسٍ) أَوْ بَعْدَهُ ، حَلَايَ سَمِ فَمَعَهُ كَلَامُهُ ^(٤) وَإِنْ صَرَّخَ بِهِ ابْنُ
الْفَقْصِ ^(٥)

فَتَدْفَعُ الْأَدْرَعِي إِنْ طَهَرَ كَلَامَهُمْ أَوْ صَرَّحَهُ أَنْ حَوَادِ حَتَّ
(بِنَاحٍ وَخَفَا) أَيِ مِنْ شَأْنِهِ دَنَتْ ، وَفِي عَرَفِ بَدِ حَتَّ أَوْ لَا ،
وَهِيَ رُوسُ سَمِ ، وَكَذَا (بِنْ) وَاسْتَشْدُ لِأَنَّ دَنَتْ هُوَ تَعْدُفٌ

(١) أَيِ : مِنْ أَلْفَاظِ تَقْلِيلِ الْإِسْتِثْنَاءِ ، (ش ١٠ / ٣٣)

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٢ / ٣٢٩)

(٣) فَصْلُ ثَوْبَةٍ أَوْ سَمِ سَمِ أَوْ الْحَوَادِ عِنْدِي كُرْدِي

(٤) ثَوْبَةٍ أَوْ تَعْدُفٍ سَلَامَةٍ ، (لَاكُلُ) فَكَيْفَ ، لِأَنَّهُ دَنَتْ رُوسَ لَوْ سَلَامَةً بَعْدَ جَمْعٍ ، فَهِيَ ثَلَاثٌ ، كُرْدِي

(٥) رَجَعَ السَّامِيُّ إِلَى جَمْعٍ مِنْ حَتَّاتٍ وَشَرَحَ أَمَالَهُ (٦٥٤)

لا طير وحوث وصيد ، إلا بليد تناع فيه مُفردة
والبيض يُخمن على مُرايل مائنه في الحياة ؛

(لا طير) وحيل (وحوث وصيد) برّي أو بحرّي ، كالطاء ، لأنها لا تُفرد
باليع ، فلا تُعهم من اللفظ عند الإطلاق ،

(إلا) إن كان الحالف (سلك) أي : من أهل بليد^(١) علم أنها (تناع فيه
مفردة) عن أبنائها وإن حلف حارجه ، كما رُخّحه السلفي ؛ لأنه ينق إلى فهمه
عرف بده فيخت باكلها فيه قطعاً ؛ لأنها حسنة كرؤوس الأنعام ، لا هي غيره ؛
كما صُحّحه في : صحيح نسب ؛ واعتمده السبئي ، وخرّج به جمع متقدّمون ،
لكن الأقوى في : الروضة^(٢) كما شرحين^(٣) بحث^(٤)

وخرّج (لا بية له) ما يورى شيئاً من ذلك فإنه يُفعل به

وإنما اتّعها لعرف ، وفي البيت النع ، كما مر^(٥) ؛ عملاً بالقاعدة أن
اللمة متى شملت واشتهرت ولم يُعارضها عرف أشهرها اتّعت ، وهو
الأصل

فإن اختل أحد الأولين^(٦) اتّع العرف إن اشتهر وأُطرد ، والأو... فقضية
كلام ابن عبد السلام وغيره أنه يرجع إلى النع
ومحلّه^(٧) حيث لا يربيه ترشد بمقصود ؛ كما تُغنم من كلامهم ما وفي
(الطلاق) .

(والبص) إذا حلف لا يأكله ولا يبيّه له (يحمل على مرايل مائنه في الحياة)

(١) اجمع ، سهر ، صبح في خلاف الأشباح ، صاله (١٦٥٥) ، وحاشه لثرومي ،
(١٠ / ٣٤)

(٢) روضة الطالبي (٣٤ / ٨) الشرح الكبير (٢٩٤ / ١٢)

(٣) قوله (وفي بيت النع) كما مر ، وهو قوله (حبيبه لعه) في شرح (أوجيه) كردي

(٤) أي : شمول النع واشتهارها . (ش : ٣٥ / ١٠)

(٥) قوله (ومحلّه) أي : الرجوع إلى النع . (ش : ٣٥ / ١٠)

كدجاج وبعامة وحنام ، لا سَمَكٌ وَجَرَادٌ .

بأن يكون من شأنه ^(١) يُصرفه فيها ، ويؤكل مفرداً كدجاج وبعامة ^(٢) وحنام وإور ويط وعصفير ، لأنه الممهور عند الإطلاق ، ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره ، بحل أكله مطلقاً ^(٣) ائفاً على ما في المجموع ^(٤) وإن اقتصرت ففلم ^(٥) أنه يثبت بسبب حرج بعد الموت ، كما لو أكله مع غيره وظهر فيه صورته ، بخلاف الدلف

ولو حلف بأكل شيء مما في كفه ، وحلف لا يأكل سبب فكل ما في كفه بيضاء فتعمل في دلف وهو خلوة نعمة سباحه . وكفه بر ، ولو قد أكل هذا البيض ، لم ير نجسه في دلف ^(٦)

(لا) نص (سمك) لأنه إنما يؤايله بعد الموت بشئ نص

وقيل لأنه لا يؤكل مفرداً ، وأخذ منه الحديث به في يد يؤكل فيه مفرداً ، كالرؤوس ، وردة الزركشي بأنه امتد اسم حر ، وهو صريح ^(٧) الحبي وفيه نظر ، لأن تحدد اسم حر مع بقاء الأول لا اثر له ، كما نعمة بما يأتي في العاكهة ^(٨) .

فالوجه رده مع تسميه نص عرفاً ولو في يد يؤكل فيه مفرداً

(وجراد) لأنه لا يؤكل مفرداً ^(٩) أما إذا سوي شيئاً فنعمل به

(١) الأولى : إسقاط الضمير ، (ش : ٣٥/١٠)

(٢) وفي (ع) والمطبوعات : (حمام)

(٣) أي : من مأكول اللحم وغيره ، (عش : ١٩٧/٨٠)

(٤) المجموع (٥١٢/٢)

(٥) أي من نوعه ، بأن يكون من سلك ، (عش : ٣٥/١٠)

(٦) وفي (ر) ، (بإطاف)

(٧) الطراح يعرفه (نظر) وهو : بيض سمك

(٨) في (ص : ٧٤)

(٩) وفي (ع) : (جراد) ، (عش : ١٩٧/٨٠) (مفرداً) (عش : ١٩٧/٨٠)

وَاللَّحْمُ عَلَى بَعْمٍ وَحَيْلٍ وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ ، لَا سَمَكٍ وَشَحْمٍ بَطْنٍ ، وَكَذَا كَرِشٌ
وَكَذَا وَطَحَالٌ وَقُلْتُ فِي الْأَصَحِّ ،

تنبيه ظاهر إجماع بعضهم بأن السمك يَدْخُلُ فِيهِ الدَّبَلُ السَّائِقُ فِي
(الْأَطْعِمَةُ) (١) أَنَّهُ يُخْمَلُ (٢) عَمَّا عَلَى جَمِيعِ مَا فِي الْحَيِّ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ سَمَكًا عَرَفًا
وَفِيهِ وَقْعَةٌ ظَاهِرَةٌ ، لِأَنَّ الْعَرَفَ أَطْرَدَ بِأَنَّ نَحْوَ الدَّبَلِ لَا يُقَالُ سَمَكًا أَصْلًا
لِإِنْ قِيلَ إِنَّهُ يُسَمَّى لَعَةً قَطًّا هَذَا - إِنْ فُرِصَ نَسَبُهُ - لَمْ يَشْهَرْ وَقَدْ
اشْتَهَرَ الْعَرَفُ وَأَطْرَدَ بِحِلَافِهِ ، فَهُوَ يُعْرَفُ عَلَيْهِ ، كَمَا عَلِمَ مَقَامَرًا (٣)
(وَاللَّحْمُ) إِذَا حَتَفَ لَا بِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَدَّ الْإِطْلَاقِ ، بَطْنٍ مَا فِيهِ (عَلَى)
مَدَنِي (بَعْمٍ) وَهِيَ الْإِلَاقُ ، وَالنَّقْزُ ، وَالْعَمَةُ (وَحَيْلٍ وَوَحْشٍ وَطَيْرٍ) لَوْ قُوعَ اسْمِ
اللَّحْمِ عَلَيْهَا حَبِيبَةٌ دُونَ مَا سَمَرُهُ ، أَيْ فِي أَعْيَادِ حَتَفٍ فِيمَا يَظْهَرُ (٤)
(لَا سَمَكٍ) وَحَرْدٌ ، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى سَمَكًا عَرَفًا ، أَيْ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ ، وَإِنْ
سُمِّيَ لَعَةً ، كَمَا فِي الْعَرَاءِ (٥) ، كَمَا لَا يَحْتَسِبُ سَمَكًا (٦) فِي شَمْسِ الْمَسْمُومَةِ
سَرَاخٍ ، وَعَلَى الْأَرْضِ سَمَرُهُ سَمَرًا فِي بَطْنٍ مِنْ حَتَفٍ لَا يَخْتَلِسُ فِي سَرَاخٍ
أَوْ عَلَى بَاطِلٍ .

وَالْأَلَا (شَحْمٍ بَطْنٍ) أَوْ عِيٍّ ، سَمَرُهُمْ سَمَرًا وَصَفَةً

(وَكَا كَرِشٍ وَكَذَا وَطَحَالٌ) (٧) وَتَبَّ (أَوَاعِدٌ وَرَبٌّ وَمَخٌّ) (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ

(١) مَا فِيهِ عَنِ كَرْدِيٍّ ، سَمَرُهُ مِنْ بَطْنٍ ، وَتَبَّ عَمَّا لَدُنَّ لِلْمَحْمُومِ الْوَسَطِ
(ص: ٥١١)

(٢) قَوْلُهُ (أَنَّهُ) (عَلَى جَمِيعِ مَا فِي الْحَيِّ) ، وَقَوْلُهُ (يَحْتَلِسُ) أَيْ يَحْتَلِ
(ش: ٣٥/١٠)

(٣) قَوْلُهُ (سَمَرُهُ) أَيْ فِي سَرَاخٍ سَمَرُهُ (ص: ٣٥/١٠)

(٤) رَجَعَ ، سَمَرُهُ فِي حِلَافٍ لَأَسَاحٍ (ص: ١٦٥٦)

(٥) وَهِيَ الْإِلَاقُ ، وَتَبَّ سَمَرُهُ سَمَرًا (ص: ١٦٥٦) [سَمَلٌ] (١٤)

(٦) قَوْلُهُ (كَمَا لَا يَحْتَسِبُ سَمَكًا) (ص: ١٦٥٦) كَرْدِيٍّ

(٧) (وَمِي) (خ) وَالْمَطْبُوعَاتُ : (وَطَحَالٌ وَكَذَا)

والأصْحَحُ : سَوَوْنُهُ نَحْمَ رَأْسِي وَسَدِي وَشَحْمَ ظَهْرِي وَحَنْبٌ ، وَأَنْ شَحْمَ ظَهْرِي
لَا يَتَوَلَّى اشْحَمٌ ، وَأَنْ الْأَنَّةُ وَلِشَامٍ لَيْسَ شَحْمًا وَلَا لَحْمًا
وَلَأَنَّةٌ لَا تَتَوَلَّى سَمًا وَلَا يَتَوَلِّيهِ ، وَانْدَسَمَ يَسَوُونُهُمَا وَنَحْمَ ظَهْرِي وَظَنِي
وَكُلُّ ذَهَبِي ،

بَيِّنْتُ نَحْمًا حَمِيَّةً ، وَلَا نَحْمًا نَدِيَّةً الرَّحَاةُ : قِطْعًا ، وَلَا يَحْنِدُ إِلَّا إِنْ قِي
بَحِثَ يُزَكِّلُ غَالِبًا عَلَى الْأَوْجِهِ .

أَوَلَا صَحَّ : سَوَوْنُهُ أَيُّ : اللَّحْمُ : لَحْمُ رَأْسٍ وَسَدٍ أَيُّ : وَنَحْمَ : سَدٍ ،
وَلِلْإِصْبَعِ : بَيِّنَةٌ ، أَيُّ : وَنَحْمًا : هُوَ سَدٌ ، وَحَنْبٌ : عَرِاضٌ عَمِّهِ ، وَحَدٌّ
وَأَكَارِعٌ : لَصْدَقِي اسْمُهُ عَلَى ذَلِكَ .

وَسَحْمَ ظَهْرِي وَحَبٌ : وَهُوَ : لَا يَصُلُّ إِلَيْهِ لَا يَحْنِدُهُ لِأَحْسَنِ ، لِأَنَّهُ نَحْمٌ
سَمِينٌ : وَلِهَذَا يُخَفَّرُ عِنْدَ الْهَزَالِ .

وَالْأَصْحَحُ : أَلْ شَحْمَ : أَظْهَرَ لَا يَسَوُونَهُ لِسَحْمٍ : أَلَا يَصُلُّ إِلَيْهِ نَحْمٌ ،
بِخِلَافِ شَحْمِ الْعَيْنِ وَالظَّنِّ : يَتَوَلَّى اشْحَمٌ : أَوْ : لِأَنَّهُ وَاسِعٌ : يَصْبَحُ وَجْهٌ
السَّادِ : أَيُّ : كَرُّ مَهْمٍ : شَحْمٌ وَلَا يَحْمًا : لِمَخَالَفَتِهِمَا كَلَامُهُمَا مِمَّا : مِمَّةً
وَالْأَنَّةُ : مُتَدَأٌ : يَدُ لَا خِلَافَ فِي هَذَا^(١) : لَا تَتَوَلَّى سَدًا وَلَا سَوِيَّةً
لَا خِلَافَهُمَا كَذَلِكَ^(٢) .

(وَسَدِي : هُوَ : يَرُدُّكَ ، إِذَا حَلَفَ لَا يَأْكُلُهُ وَصَلُّ : سَوَوْنُهُ : وَ سَدِي
شَحْمَ ظَهْرِي وَحَنْبٌ : وَظَنِي : أَوْ عَيْنِي : وَكُلُّ مَهْمٍ : حَرْبِي ، أَيُّ : مَذْذُوبٌ : لَمَّا
بَطَّحْتُ ، أُحْدِثُ مَرَّةً لَا حَتَّ : بَعِيرٌ : أَمْدُكُنِّي^(٣) ، لَصْدَقِي اسْمُهُ يَكُنَّى بِأَنَّهُ

(١) قوله (ولا بحث نديّة رحاة) : نديّة : نظير لى الأمداء : هو : كردي

(٢) : فلا يصح : يكمل : معطوف على ما قبله من مسائل : بخلاف : فهو معي : أس

(٣) : أي : اسماً وصفة (ش : ٣٦/١٠)

(٤) : أي : أنفاً

ولحم النمر ساول حاموساً

واشتكى كل ذكر شحم الظهر ها ، لما مر^(١) أنه لحم ، والحم لا يدخل في
دسم ، ويرد بمع هذه تكلية^(٢) ، بل الدسم الذي فيه دسم يدخل فيه
أمد دهن نحو سم ولور ، فلا يشاؤلها^(٣) على ما فيه الدعوى
وطاهر كلام غيره أنه يسأل كل دهن مأكول^(٤) ، لا نحو دهن حروع^(٥) ،
وبه صرح الشافعي

وفي المس تردّد ، لأنه صلى الله عليه وسلم قال : « إن له دسماً »^(٦) والذي
يتقنه أنه لا يسأله ، لأنه لا يسمى دسماً عرفاً

(ولحم النمر ساول) النمر العرب ، ولحم موحشي ، (و حاموساً) صدق
اسم نمر على كل دسم يبيع فيه النفس

ويفرق بين ساول الأسدي موحشي ها لا في الراء ، لأن المدار ها على مطب
الساؤل من غير مصر ، لاختلاف أصل أو سم ، بخلافه ثم ، كما يعلم من كلامهم
في المس

وبها يتقنه : أن الصان لا يسأل نمر ها وعكسه وبها أحد حسه ثم ، لأن
اسم أحدهم لا يصدق على الآخر ولا عرف وإن شملتهما اسم نعم المصفي^(٧)
لأحد حسه ثم

فروع : عرف العفة يشمل كل لحم ودهن حرمي وبص ولو من

(١) الأولى : (ماحر) كما في : النهاية (ش : ١٠ / ٣٦)

(٢) قوله : هذه تكلية ، (ولحم لا يدخل في الدسم) (ش : ١٠ / ٣٦)

(٣) قوله : (فلا يشاؤلها) الأولى : الأفراد . (ش : ١٠ / ٣٦)

(٤) جمع : سهل يصح في خلاف الأشباح : مسأله (١٦٥٧)

(٥) الجزوع : مثلي ، المصباح المير (ص : ١٦٧) .

(٦) حروجه سعد بن أبي السرح (٣٥٨) عن ابن عباس رضي الله عنه

(٧) أي : اسم النعم يعني : شعوله لهما . (ش : ١٠ / ٣٧)

ولو كان - مشيراً إلى حصة - لا تكل هذه حيث نأكلها على هيئتها
ونصحبها ونحرقها

ولو كان لا تكل هذه الحصة حيث بها

سميت ، يعني حمته على دنت ، ولا تباين منه سمك ، ولا دم كبد
وصحلا

١ ولو كان - مشيراً إلى حصة - لا أكل هذه ، ولا به له ، حيث نأكلها
على هيئتها ونصحبها ، ونحرقها ، بعين الإشارة

واشتكاه الأذرع في الفجر والبحر بان كلامهم هذا ، في عدم مصراع ، لا
بما بحث ناكل لجميع

وأنوا في لا تكل هذه برعف لا يبحث من شيء منه ما حجب سقطه ،
وهو أنهم بحث إذا بقي ما لا يمكن سقطه

ولا شك أن الحصة إذا طحبت يسمى منها شيء في بحر واحد ، ومن
عجيبها آثار في الإناء والبدن ،

وهذا أنه متى نوحث يوقف في بحث ناكل حبرها عند من ينظر إلى حصة
القط ونطرح العرف .

ثم حكى عن شائبي صاحب محبة ، أنه كان يفي من حيث لا يدرك
هذا شوب على حصة منه مقدار نحو صاع يعني

ولدي سبعة من ما صنفوه من محمول على ما قصنوه في بحر هذه برعف
وقوله (مقدار نحو صاع) غير قصد ، بل عذار على حصة بحر وأدرك ،

لكن العاد ما كان هو صاع يكون كذا

، ولو كان لا أكل هذه الحصة ، فصرح بالاسم مع الإشارة ، حيث بها

(١) وفي بعض النسخ - (ونصحبها)

(٢) أي : لصع البحث (ش . ١٠ / ٣٧)

مَطْطُوحَةٌ وَسَنَةٌ وَمَقْتَةٌ ، لَا يَصْحَبُهَا وَسَوْفُهَا وَعَجَبُهَا وَخُرْهَا ، وَلَا تَتَاوَنُ رُطُطٌ
بِزَرْ وَلَا تُسْرَأُ ، وَلَا عَيْتٌ رِبَاءً ، وَكَذَا نَعْكُوسٌ

مَصْرُوحَةٌ (١) إِنْ يَصْبَحُ حَتَّانُهَا (وَسَنَةٌ وَمَقْتَةٌ) بِوَحْدِ الْأَسْمِ ، كَ لَا كُلُّ هَذَا
«لِلْحَمِّ ، فَجَعَلَهُ شَوَاءً»

لَا إِذَا هَرَمْتَ عَلَى مَا قَدْ لَهَ سِنِي

ثُمَّ يُخْتَمَلُ أَنَّ مَرَادَهُ لَا إِذَا خُصَّتْ هَرَسَةٌ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ (٢) فِي
مِثَاقِ (٣) الْمَطْطُوحَةِ الَّتِي لَمْ تَقَعْ (٤) حَتَّانُهَا ، وَأَنَّ مَرَادَهُ : هَرَسُهَا ، وَهُوَ دَفْعُهَا
الْعَيْفُ

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ بَدَأَ مِنْ دَفْعِهَا بِعَيْفِ رَوَايَ صَوَرِهَا «مِثْلُ رَمِ لِرَوَايَ اسْمِهَا ،
وَبِئْسَ (٥) مُعْجِزٌ بَنِيَّتُ لَا إِنْ رَأَى قَشْرَهَا فَقَطَّ .

وَلَا يَصْحَبُهَا وَسَوْفُهَا وَخُرْهَا الرَوَايَ لِأَسْمِ وَالصُّورَةِ

وَلَا تَتَاوَنُ رُطُطٌ بِزَرْ وَلَا سِرٌّ ، وَلَا يَلْحَاقُ وَلَا حَلَالٌ وَلَا طَلْعًا

، وَلَا عَيْتٌ رِبَاءً ، وَلَا حَصْرٌ مَا وَكَذَا الْعَكُوسُ لِأَحْتِلَاقِهَا أَسْمَاءً وَصَفَةً

فَائِدَةٌ : أَوَّلُ الْمَرِ طَمِعٌ ، ثُمَّ حَلَالٌ يَصْحَبُ مَعْمُومَةً ، ثُمَّ يَلْعُ ، ثُمَّ تُسْرٌ ، ثُمَّ
رُطُطٌ ، ثُمَّ مَرْ

وَلَوْ خَلَفَ لَا يَأْكُلُ رَطْبًا وَلَا بَسْرًا . . . حَتَّى بِالْمَنْصَبِ (٦) ، أَوْ رُطْبَةً أَوْ بُسْرَةً . .
لَمْ يَخُتْ بِمَنْصَبِهِ ، لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى رُطْبَةً وَلَا بُسْرَةً

(١) وَفِي (ب) (و) (ت) (و) (خ) (ز) (هـ) : (فعلك)

(٢) وَفِي (ب) (و) (ج) (و) (د) (و) (هـ) . (مِثَاقُ) .

(٣) وَفِي الْمَطْطُوحَةِ الْمَصْرِيَّةِ وَالْمَكِّيَّةِ : (الَّتِي بَقِيَ) .

(٤) أَيِ : التَّوْحِيهِ الْمَذْكُورِ . (ش ٢٧/١٠٠)

(٥) وَفِي الْمَطْطُوحَةِ الْوَهْبِيَّةِ : (بَنِيَّتُ)

(٦) قَوْلُهُ : حَتَّى بِالْمَنْصَبِ أَيِ : حَتَّى الْبَدَنِ بِصَفَةِ طَبْعِهِ بِصَفَةِ سِرِّهِ كَرَدِي

فلو نردّه فأكفّه حتّ

ولو حلف لا يأكلُ سوفاً ، ففقه أو ساولة بوضع حتّ ، وإن جعله في ماء
مشرّب فلا ، أو لا يشربه فبالعكس ،

، ولو نردّه ، بالمثله (فكله حتّ بصدق الاسم

بعم ، لو صار في أنفقه ، كالحنو^(١) فحتّه^(٢) لم يحنّ ، كما لو دق
بحر ياس ثم سقه^(٣) ، كما حنّه من رقيقة ، لأنّه شحذ اسماً آخر^(٤)
ويؤيّده قول النخعيّ : لو جعله في وسقه أو عصيداً^(٥) لم يحنّ ،
لأنّه لم يأكل خبزاً

(ولو حلف لا يأكل سوف ، ففقه وساقه بوضع) مثلاً (حتّ) لأن
ذلك يُعدّ أكلاً له

وقصّته أن الاسلاع في بحر حير وسكر بلا مصحّ أكّل ، وبه صرخ في
مواضع ، وهو المعتمد^(٦) ، نكته حرّ في (الظلاو) على خلاف^(٧) وبُني
للأكثرين ، ومثّر ما فيه^(٨)

(وإن جعله في ماء مشربه . فلا ، حتّ إلا إن حرّ^(٩) ، لأنّه ليس يشرب .

(أو) حلف (لا يشربه . فبالعكس) يحنّ في ثابّة بقيدها^(١٠) لا الأولى

(١) قوله (كالحنو) مصحّ بحدّ ، وشحذ بواو بوزن فعول وهو جمع يدي شرب شيئاً بعد
شيء . كردي . كذا ضبطه

(٢) قوله حنّه بعد حرّ بفتح الحاء بضمّ الهمزة (ص ١٦٤)

(٣) قوله سقه بعد معجون بفتح السين بضمّ الهمزة (ص ٢٣٤)

(٤) كتابه اليه (٢٥٤ / ١٤)

(٥) المعبد دقّ بفتحة الدالّ بضمّ الهمزة وبفتح الحاء بضمّ الهمزة (ص ١٠٢)

(٦) الشرح الكبير (٣٠١ / ١٢) ، روضة الطالبين (٢٨ / ٨)

(٧) الشرح الكبير (١٣٥ / ٩) ، روضة الطالبين (١٥٩ / ٦)

(٨) راجع إلى سهل مصحّ في اختلاف الأساطير (ص ١٦٥٨)

(٩) قوله (لا يشربه) بفتح الهمزة بضمّ الهمزة بضمّ الهمزة كردي

(١٠) وهو : ألا يكون حائراً . (ص ٣٩ / ١٠)

أَوْ لَا يَأْكُلُ لَأَ أَوْ مَنَعًا آخَرَ فَكَفَى بِخَيْرٍ حَتَّى ، أَوْ شَرُّهُ فَلَا ، أَوْ
لَا شَرُّهُ فَالْعَكْسُ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ سَفَا فَكَفَى بِخَيْرٍ حَامِدًا أَوْ ذَانِيًا حَتَّى ،
وَإِنْ شَرِبَ ذَانًا فَلَا ، وَإِنْ أَكَلَ فِي عَصِيدَةٍ حَتَّى بَنَ كَسَبَ عَسَةً مَدَهْرَةً
وَيَدْخُلُ فِي دَكْهَةٍ رَطْبٌ وَعَسٌ وَرَقَانٌ وَأَنْزَعٌ

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَذُوقُ حَتَّى يَأْذَرَكَ طَعْمُهُ وَإِنْ مَنَعَهُ وَلَمْ يَسِرْ مَعَهُ شَيْءٌ إِلَى
حَوْفِهِ ، أَوْ لَا يَشْهَدُ ، أَوْ لَا يَطْعَمُ حَتَّى حَتَّى يَشْرِبَ
(أَوْ) حَلَفَ (لَا يَأْكُلُ لَأَ) حَتَّى يَكُنْ نَوَاحِيهِ مِنْ مَأْكُورٍ ، يَوْصِدُهُ حَتَّى
يَحْوِيَ لِرَبِّهِ طَهْرًا ، لَا يَحْوِي خِيًا وَفُطْرًا وَمَصْلًا
(أَوْ مَنَعًا آخَرَ فَكَفَى بِخَيْرٍ حَتَّى لَأَنَّهُ كَذَلِكَ يُؤْكَلُ) وَشَرُّهُ فَلَا (لَعَلَّمُ
لَا أَكُلُ

، أَوْ ، حَلَفَ ، لَا يَشْرِبُ فَالْعَكْسُ) يَخْتِمْ فِي أَشْبَهَ دُونَ الْأَوَّلَى ، وَهُوَ
حَلَفَ لَا يَأْكُلُ يَحْوِي عَيْبًا سَمَ يَخْتِمْ بِشَرِّهِ عَصِيرَةً ، وَلَا بِمَعْنَاهُ وَرَمِي ثَقْلُهُ (١) ،
أَوْ لَا يَشْرِبُ حَمْرًا لَمْ يَخْتِمْ نَاسِدًا ، وَعَكْسُهُ
(أَوْ) حَلَفَ (لَا يَأْكُلُ سَمًا فَكَفَى بِخَيْرٍ حَامِدًا) كَرَأَى أَوْ ذَانًا حَتَّى (لَأَنَّهُ
أَتَى بِالْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ وَزِيَادَةً

وَهُوَ فَارِقٌ عَدَمِ نَحْتٍ فِي لَا أَكُلُ مَعًا شَرُّهُ رَيْدًا ، فَكُلْ مَعًا شَرُّهُ رَيْدًا
وَعَمْرُو ، لَأَنَّهُ سَمَ يَأْكُلُ مَعًا أَشْرَاءَ الْمَحْلُوفِ عِنْدَهُ حَاصَةً
(وَإِنْ شَرِبَ ذَانًا ، فَلَا) يَخْتِمْ ؛ لَأَنَّهُ سَمَ يَأْكُلُهُ (وَإِنْ أَكَلَ فِي عَصِيدَةٍ ،
حَتَّى بَنَ كَسَبَ عَسَةً مَدَهْرَةً) أَيِ مَدَهْرَةً مَسْبُورَةً فِي الْحَنْزِ ، كَمَا فِيهِ الْإِسْمُ (٢)
بِوَحْدَةِ اسْمِهِ حَسْبُهُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَسْبُورَةً كَذَلِكَ
(وَبَدَحِلَ فِي فَكْهَةٍ حَلَفَ لَا يَأْكُلُهَا وَلَا يَشْرِبُ رَطْبًا وَعَسًا وَرَمًا وَنَزَعًا)

(١) الثَّقَلُ مَا يَنْتَفِئُ مِنْ حَادَّةٍ مَدَهْرَةً ، أَيْ مَدَهْرَةً جَسَدًا مِنْ ٩٧

(٢) نِهَاجَةُ الْمُطَلَّبِ فِي تَرْوِيَةِ الْمُطَلَّبِ (٣٩٥ / ١٨)

ورطت ويسر فلت وليموت وسق .

نصم أوله وثالثه مع شديد الحسم ، ونفاد أنزنج وريح ، ونير وبشمن
(ورطب وباس) من كل ما يساوله ، سواء استجد له اسم ، كنير وربيب ، أم
لا ، كسر ، خلافاً لما ورد في (١) : يوقوع اسمها (٢) على هذه كتب : لأنها من
بشمة (٣) ، أي : نغم يأكله لس يقوب

وعطف ارماد والعب عنها (٤) في الآية (٥) لا يقتضي حروجهما عنها ، لأنه
من عطف الحاصل على العدم ، ورغم أنه يقتضيه قال الأهرقي والواحدي
خلاف إجماع أهل اللغة (٦) .

وبدخل فيها مور رط لا يس على الأوجه

وظاهر قولهم (رطت وعط) أنه لا حث بها ، لم ينصح ويطت ، وهو
ما صرح به الرندي ، وثوابه قول : ستم ، لا يدخل فيها بلع وحضرم ،
وفيه تنقيح في بلع عبر ما خلا : من نحو نسر وميرطب بعضه

(قلت وسوي وس) (٧) يمح فكوي أو كسر ، ومارنع (٨) ، وقيدته (٩)
كالبحون العارقي بالطري .

(١) الحاوي الكبير (٢٨٦/١٩) .

(٢) قوله (يوقوع اسمها) الخ جعل نفس ، وقوله (لأنها) إيج ، أي : لذلكه عنه
للغة ، (ش : ٤١/١٠)

(٣) وفي (ج ، و) (ر) (ع) (لا بشمة) ، وفي (أ) (ب) (ما بشمة)

(٤) قوله (عنها) أي : لذلكه مدح ش ، وكذا ضمير (عنها) (ش : ٤١/١٠)

(٥) ﴿ فيها فكهة ومحو ورد ﴾ [رحمن : ٦٨] قال ابنه أبي (٤١/١٠) (لس في الآية ذكر
العب)

(٦) تهذيب لغة (٢١٦ ، ١٥) ، تفسير الوسيط للوحدي (٢٢٨/٤)

(٧) لسق ثمره التفر ، المعجم الوسيط (ص : ٨٩٨) .

(٨) أنزنج شجرة مثمرة من معبلة سدابه دائمة انحصره سمو بضعه أمار : المعجم الوسيط
(ص : ٩١٢-٩١٣) باحصار .

(٩) أي : التارج . (ش : ٤١/١٠)

وَيُصْبِحُ وَلَيْتَ فُنَيْي وَنُنَيْي وَعَبْرَهُمَا فِي الْأَصْح ، لَا قَدَّاءَ وَحَدَّاءَ وَدُنْحَدَّاءَ وَحَرَّاءَ ،
وَلَا يَدْخُلُ فِي شَمَرِ بَاسٍ ، وَنَهْ أَعْمَ

فَخَرَجَ الْمَمْلُوحُ وَالْبَاسُ ، وَعَمَدَةُ النَّفْسِي ، بِلْ بَارِعٍ فِي عَذَابٍ وَأَعْدٍ

وَمَا قَبِيلَ أَرْصَوَانِهِ (لَيْتُو) بِلَا يُوْبَ دَلْ بَرَكْنِي عَطَفُ

وَيُصْبِحُ ، أَصْبَحُ أَوْ هَدَيْي ، وَبِ بَسْ بَصْمَ ثَلَاثَةٍ وَفَتْحَهُ (وَنُنْدَقِ
وَعَبْرَهُمَا) كَحَوْرٍ وَلَوْرٍ ، فِي الْأَصْحِ وَبَعْرِئَةُ الْأَدْرِعِي لَمَعْنَةٍ بَأَنَّهُ لَا تُعَدُّ وَكَيْفَةُ
عَرَفُ مَصْنُوعَةٍ

(لَا قَدَّاءَ) الْكَسْرِ أَوَّلُهُ أَشْهُرُ مِنْ فَتْحِهِ ، وَبِمَثْنَوِيٍّ مَعَ بَعْدٍ ، وَحَدَّاءَ وَدُنْحَدَّاءَ
بِكَسْرِ بَعْدِ مَعْنَاهُ وَحَرَّاءَ بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَكَسْرُهُ ، لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنْ بَحْصَرَوَاتِ
لَا الْفَوَاكِهِ .

وَتَمَحَّجَتْ بَعْضُهُمْ مِنْ إِسْقَاطِ الْحَبِيرِ مَعَ ثَةٍ تُخَعِّلُ فِي أَطْرَافِ عَاكِهَةٍ ، وَعَدْلَتْ
نَحْوَ الْبِنْدَقِ^(١) .

وَيُخَافُ بَأَنَّ بَحَارَ دَحَلٍ فِي بَوَاحٍ آخَرَ احْتَصَنَ بِهِ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ تَحْصُرِ أَوْ بَ ،
وَدَلِكِ الثَّ بَعْدُ مِنْ يَدِّهَا مِنْ عَرَفٍ مُخَرِّجٍ بِهِ عَنْهَا^(٢)

(وَلَا يَدْخُلُ فِي لَمَرٍ) بِحُفَّتِهِ (بَاسٍ) وَنَهْ أَعْمَ ، لِأَنَّ الشَّمْرَ اسْمٌ
لِلرَّطَبِ

وَالشُّكْلُ حَرَوُجُ بَاسٍ مِنْ هَذَا^(٣) وَدَحُونُهُ فِي الْعَاكِهَةِ ، وَخُفَاتُ بَأَنَّ الْعِنَادِرَ
مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرَ^(٤)

فَائِدَةٌ : فَصِيحَةُ قَوْلِ الْقَامُوسِ : الْعَمِيقُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ ، كَعَمِيقٍ مَا أَلْفَرِقُ

(١) قَوْلُهُ (وَعَدَلَتْ) [بِحَو] بَدَلُ (عَطَفَ عَلَى) إِسْقَاطِ الْحَبِيرِ (ش ١٠ ١١)

(٢) قَوْلُهُ (مِنْ يَدِّهَا) عَاكِهَةٍ وَكَدَّ صَمِيرٍ (عَمِ) (ش ١٠ ١١)

(٣) وَلِي الْمَطْبُوعَاتِ ، (هَذِهِ)

(٤) قَوْلُهُ (مَا ذَكَرَ) أَيِ : أَرَصَ فِي اسْمِهِ ، وَبَاسٍ وَنَهْ فِي عَاكِهَةٍ (ش ١٠ ١١)

ولَوْ أَطْنَقَ طَبِيخٌ وَبَمَرٌ وَحَوْرٌ لَمْ يَدْخُلْ هَدْيِي وَطَعَامٌ يَسْأُولُ قُوْنًا وَفَاكِهِه
وَأَذْمًا وَحَمَوِي

بأسفل السمرة والسرة وبحورها^(١) أن رأس السمرة ما لا يلي^(٢) قمعها ، ووجهه
بعضهم بأنه يخرج أولاً ؛ كما يخرج رأس الحواص عد ولادته أولاً ، وبه نظر
ظاهر .

والذي شخه أن السمرة هي بالعرف ، وهو قصي بأ رأسها ما تحت قمعها
(ولو أظن ، في صنف (طبع وبمر) بالثقة (وحور) لم يدخل هدي)
في الجميع ؛ للمحاجة في الصورة و لظعم ، والهدئي من الطبخ هو الأحصر ،
وبارح جمع فيه^(٣) أنه لأن لا يصرف اسطبخ إلا إليه

وقد يُعَدُّ بأنه لا غيره بالعرف الطريء ؛ كالعرف بخاص في تحديد اسم لم
يكن^(٤) ، وبه فارق^(٥) ما قرئ من حلف نحو بعدد لا يركب دابة^(٦)
ولا يتناول الخيار خيار الشير .

(و لظعم يسأل قوْنًا وفاكهه وأدماً وحموي) لوفوعه على الجميع وإن أطار
شعبي في لراع به^(٧) ، لا بدواه ؛ لأنه لا يسأله عرفاً
مفعول الحلوى لا يسأل^(٨) ما يحسه حمصاً ؛ كعيب وإخاص ورماني ،
والحلوى بخصر بالمعموله من حنوب ؛ أي بالمعنى المذكور فيما يظهر

(١) القاموس المحيط (١٠٦/٣)

(٢) قوله (ما لا يلي) أي : يمس طرفها ومنها ما للمعنى المعروف المنص بالمع
(ش : ١٠ / ١١)

(٣) وفي (ت) و (ر) . (بارح فيه جمع)

(٤) راجع : معجم مصطلحات في حلال لأشباح ، مساله (١٦٥٩)

(٥) أي : بقوله : (في تحديد اسم ...) إلخ . (ش : ١٠ / ١٢) .

(٦) في (ص : ٦٠) .

(٧) أي : في كون الطعام يتناول ما ذكر . (ش : ١٠ / ١٢)

(٨) قوله (حنوب لا يسأل) أي : بل يسأل بحر عمل وسكر وحبس وعددها كردي

ويؤكل لا تأكل من هذه القرة ساون لخمها ذوب ولد ولي ، أو من هذه شجرة فثمر ذوب ورق وطرف عصي

(ويؤكل لا تأكل من هذه القرة ساون لخمها) لأنه سمعهم من دلت (دوب ولد ولي) .

ويؤخذ منه أن سمرد سامحهم ها غير ما مر ، وهو " ما عدد هدين ، فيساون نحو شحم وكروني وساوم مر معهما ، كما صرح به الشنقي ، وصفه بنى بعصه جميع متصفون

ويؤخذ من الأكل منها يشمل جميع ما هو من آخرها لأصه سي يؤكل ، أو ، لا تأكل (من هذه لشجرة) قال في " قاموس " الشجر من النبات ما قام على ساق أو ما سما بعصه ، ذق أو حل ، ورم شماء ، عجر عنه " انتهى

(فثمر ، ها مأكول فما يظهر ، هو الذي بحث به (دوب ورق وطرف عصي ، حملاً على سحر السعار ، سحر الحفصه عري ، ونحو الشنقي الجفار " شمر قل " وكذا ورق اغيد أكنه ، كعص ورق شجر الهند ، أي يسمى " شمس " ونحوه انتهى

وعليه يحمل أنها " كره ومن شاع مفردة فيبحث واقع عرف بلده أو لا ، وأنها كراس نحو حوت فثمر عرف بلد نحاف ، ولعل هذا أقرب

(١) أي غير عامر . (ش : ٤٢/١٠)

(٢) القاموس المحقق (٨٠/٢)

(٣) قوله : حمداً : ما من النبات يأكل كروي ، أي : سمعهم بسمه (من ٣)

(الجفار : قلب الحل ، ولب النبات) ، باستصار

(٤) أي : الشنقي . (ش : ٤٢/١٠) .

(٥) أي : الورق ، ويحمل شجر الهند . (ش : ٤٢/١٠) .

(٦) بل والديون : صواب من الشنقي : القاموس المحقق (٣ : ٤٩٩ ، ٥٠٠) مصروف

(٧) أي : الأوراق المحتل أكنها (ش : ٤٢/١٠) .

وَيُفَرَّقُ^(١) بَأَنَ مِنْ شَأْنٍ رَؤُوسٍ لِأَنْعَامٍ مَا مَرَّ^(٢) فَلَمْ يُقَوِّلْ فِيهَا عَلَى يَدَيْهِ ،
 بخلاف غيرها ، والورق ليس من شأيه ذلك فألحق ما اغتيد أكله منه بالثابة^(٣)
 أمّا إذا لم يتعدّ الحصة فتشمل عليها مع المعجار الراحح ؛ كما لو خلف
 لا يشرب من ماء السهر ، الحقيقة الكرع بالعم وكثير يفعلونه ، والمجاز
 المشهور الأحذ بالبد أو الإساءة ، فيخت بالكل ؛ لأنهما لثابتان ؛ إذ في كل
 قوة ثبت في الآخر استويا فوجب العمل بهما ؛ إذ لا مرجح
 بعم ؛ بقلا عن ؛ جامع العربي ؛ أنه لا حث بلس الحاتم في غير
 الحصر ؛ لأنه خلاف العادة^(٤)
 واستدل له^(٥) المعوي بما هو حلف لا ينسب القسوة فلها في رده^(٦) ،
 ورده^(٧) أسل برفعه بأن يدي فيه حث امرأة لا يرحل ؛ لأنه العادة فيها^(٨) ،
 وانتصر له هو^(٩) وغيره بأنه الموافق بما مر في (الودعة)^(١٠)
 ورجح لأدعي هو الرومي عن لأصحاب يخت مطلقاً^(١١) ؛ لوجود

(١) قوله ، يعوي أي من لوف (دوس) مع مرده كردي

(٢) في (ص : ٦٤)

(٣) وهي رأس مروحوت ، (ش : ٤٢/١٠)

(٤) المشرح الكبير (٣٢٤/١٢) ، روضة الطالبين (٥٤/٨)

(٥) أي : لصافي ؛ الجامع ، (ش : ٤٣/١٠)

(٦) التهذيب (١٢٣/٨) .

(٧) قوله (ورده) أي : المصروف عن جامع العربي ؛ كردي

(٨) قوله (لأنه) ليس الحاتم في غير الحصر (عادة فيها) أي في حق امرأة دون الرجل

(ش : ٤٣/١٠) ، وراجع ؛ كفاية النية ؛ (٤٧١/١٤) .

(٩) قوله (هو) أي : سدي في ؛ جامع ؛ من حث لمرأة لا يرحل ، وقوله (هو) أي : أس

الروعة ، (ش : ٤٣/١٠) .

(١٠) في (٢٢٠/٧)

(١١) قوله يجب أي : ينسب في غير محصر (مطلقاً) أي : رجلاً كان أو امرأة (ش : ٤٣/١٠) .

فصل

حلف لا يأكل هذه شجرة ، فأخطب سمر فأكنة إلا مرة . ثم بحث .

حقيقة اللبس وصدى الاسم ، ثمة بحث^(١) أنه لا فرق بين لُسه في الأثمه العبد
وغيرها . انتهى

وهذا هو^(٢) الأقرب^(٣) لقاعدة الباب ، وسن كما ذكره العوي^(٤) ، لأن
دات^(٥) لم يُغتد أصلاً وهذا^(٦) معاد في عرف أفوام ولباد منهور
ومما يؤيد أنه بغير الحنصر لئس من خصوصيات الاء مامر^(٧) من
كراهته^(٨) للرجل ، خلافاً لمن رعه حرمة محض بانه من خصه صباهن

(فصل)

في صور مثورة ليقاس بها غيرها

لو (حلف ، لا يمدى أو لا سمنى فقد مر حكمه في (فصل الإعسار
بالعفة)^(٩) أو لا يأكل هذه المرة وخطب سمر ، فكنة الأسرة أو بعضها ،
وشك هل هي محلوف عنها أو غيرها^(١٠) لم بحث لأن الأصل براءة
دتمته من الكفاره ، والورع أن يكفر^(١١)

(١) أي : الأدهي ، (ش : ١٠ / ٤٣)

(٢) أي : ما قاله الأدهي . (ش : ١٠ / ٤٣)

(٣) راجع : سهل لصاح في اختلاف الأصاح ، ص ١٦٦

(٤) قوله : وسن ، أي : لأم (كما ذكره العوي) أي : من قاس بحاتم على نفسه .
(ش : ١٠ / ٤٣)

(٥) أي : ليس العاقبة في الرجل . (ش : ١٠ / ٤٣)

(٦) أي : ليس الحاتم في غير الحنصر . (ش : ١٠ / ٤٣)

(٧) قوله : (مامر) أي : في (الركبة) ، كردي

(٨) أي : ليس الحاتم في غير الحنصر . (ش : ١٠ / ٤٣)

(٩) في (٨ / ١٢٤)

(١٠) أي : في صورتين انتهى ح ش . (ش : ١٠ / ٤٤)

أَوْ لَأَكْتَسِبَهَا فَاحْبَلْتُ لَمْ يَرْ إِلَّا بِالْجَمِيعِ ، أَوْ بِأَكْلِكِ هَذِهِ الرِّقَابَةَ بِإِثْمَا يَرْ
يَجْمَعُ حَتَّى ، أَوْ لَا يَنْزُ

فَإِنْ أَكَلَ الْكَثْرَ حَتَّى لَكِنْ مِنْ أَمْرٍ حَرِّ أَكَلَهُ فَمَنْذُ فِي حَلَبٍ بِطَلَا فِي مِنْ
حَبِيبٍ ؛ لِأَنَّهُ الْمَبْقِيُّ

(أَوْ) حَلَبٍ (لِأَكْتَسِبَهَا فَاحْبَلْتُ) يَنْزُ وَنَهْمٌ (لَمْ يَرْ إِلَّا بِالْجَمِيعِ)
أَيِ أَكَلَهُ ؛ لِأَحْصَالِ أَنْ يَنْزُ وَهُوَ هِيَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهَا فَاشْتَرَطَ تَقَرُّ أَكْلَهَا
وَمِنْ ثَمَّ لَوْ اخْتَصَبَ بِحَلَبٍ مِنْ أَنْصَرَهُ أَوْ يَمْ هُوَ يَنْزُ وَغَيْرُهُ لَمْ يَخْنُجْ إِلَّا إِلَى
أَكْلٍ مَا فِي حَلَبٍ لِاخْتِلَافِهِ وَمَا هُوَ يَنْزُ فَقَطْ

(أَوْ لِأَكْتَسِبَهَا) أَوْ يَمْ هِيَ (لِأَكْتَسِبَهَا فَاحْبَلْتُ) أَيِ أَكَلَهُ ؛ لِتَعَلُّقِ الْيَمِينِ
بِالْكَثْرِ ، وَلِهَذَا لَوْ كَانَ لَا أَكْلَهَا فَرِثَ حَتَّى لَمْ يَخْنُجْ
وَمِنْ هِيَ فَاتٍ حَرِّ يَدْخُلُ مُدْرِكُهُ (١) أَنَّهُ لَا عَرَةَ لَهُ ، فَيَخْتَمِلُ أَنَّ مَثَلَهُ حَبَّةٌ وَمِثَالُهُ
يَدْخُلُ مُدْرِكُهُ ، وَيَخْتَمِلُ أَنْ يُفْرَقَ بَيْنَ مَنْ شَاءَ الْحَبَّةَ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِدْرَاكُهَا ، بِخِلَافِ
فَاتٍ حَرِّ

وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ فِي بَعْضِ الْحَبَّةِ الْفَصْلُ ، كَقَتَاتِ الْحَرِّ
(أَوْ لَا يَنْزُ) هَذَا أَوْ ثَوْبُ الْعَلَامِيِّ ، أَوْ قُلْ لَهُ النَّسْءُ ، فَقَدْ وَهَّ
لَا أَلْبَسَهُ فُلْتُ مَتَّ خَبِطٌ . . لَمْ يَخْنُجْ ؛ كَمَا مَرَّ عَنْ الشَّامِيِّ (٢) بِقِيْدِهِ .
وَفَارَقَ لَا أَنْ كُنْتُ فِي هَذِهِ الدَّارِ ، فَأَنْهَدَمَ بَعْضُهَا وَمَسَاكِنُهُ فِي الْبَاقِي بَيْنَ
مَسَاكِنِهَا عَلَى صَدَقِ مَسَاكِنِهِ وَهُوَ فِي حَرِّ مِنْ مَسَاكِنِهِ ، وَثَمَّ عَلَى لَيْسَ الْجَمْعُ وَلَمْ
يُوجَدْ .

(١) فصل قوله (أمر في فات حر) أي في شرح قوله (مثير إلى حصة) كردي

(٢) أي دركه بحث لا يسهل لمعنه عمده بانه وان أدركه البصر انتهى ع شر (ش)
١٠/١٤٤ .

(٣) قوله (ما مر عن شامي) في شرح (وجبره) كردي

هذين لم يَخْتِ باحدهما ، فإن سَهِما معا أو مَرَّتْ حَث ، أو لا يَلْسَ هذا ولا هذا حَث باحدهما .

أو : لا أَرْكَبُ ، أو : لا أَكَلِمُ هذا فَمُطْع أَكْثَرُ يَدِهِ بأن المقصد^(١) هـ النفس ، وفي اللَّبْسِ جميعُ الأجزاء .

ولا يَدُ في ما تَقَرَّرُ في سَلِّ لِحِطٍ بِمَعْنَى شَحْبِ قَوْلِهِ : إِنْ أَزَالَ مِنْهُ^(٢) الْقَوَارِءُ^(٣) أو نَحَوَهَا الْمُؤَيِّمُ أَنَّهُ لَا يَكْمِي سَلِّ لِحِطٍ وَإِنْ عَدَّ : لِأَنَّ مَرَادَهُ مَجَرَّدُ التَّحْمِيلِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي « فِتَاوِيهِ » : لَا يَخْتِ إِذْ سَلِّ حَصَا مِنْهُ^(٤) .

أو لا يَلْسُ أو لا يَأْكُلُ أو لا يَدْخُلُ مَثَلًا (هذين .. لم يَحَثْ باحدهما) لِأَنَّهُ حَثٌ عَنِهِمَا ، فَإِنْ بَوَى لَا لَسَ مِنْهُمَا شَيْءٌ حَثٌ بِأَحَدِهِمَا

(فإن سَهِما معا أو مَرَّتْ حَثٌ بَوَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ)

(أو لا يَلْسَ هذا ولا هذا حَثٌ بِأَحَدِهِمَا لِأَنَّهُمَا يَمَسُّانِ حَتَّى لَوْ لَسَ وَاحِدًا ثُمَّ وَاحِدًا تَرَمَّه كَقَارَنَ . لِأَنَّ حَصْبَ مَعَ تَكَرُّرٍ لَا يَقْصِي دَلَّتْ

فَإِنْ أَمْسَقَ (لا) كَرَرَا (هذين) نَحْوُ لَا أَكُلُ هَذَا وَهَذَا ، أو لَا كُنْ^(٥) هَذَا وَهَذَا ، أو لِمَحْدٍ وَتَعَبَ . فَسَعَتِ حَثٌ فِي الْأَوَّلَى وَبَرَزَ فِي الثَّانِيَةِ^(٦) بَهُمَا ، وَإِنْ فَرَّقَهُمَا (لا) .. بِأَحَدِهِمَا ؛ لِتَرْدُّدِهِ بَيْنَهُ^(٧) وَبَيْنَ (هَذَا

(١) قَوْلُهُ (أو لا يَلْسَ ، أو لا أَكَلِمُ) حَثٌ عَنِ يَدِهِ (لَا أَكَلِمُ) ح .

وَقَوْلُهُ (لا يَلْسَ) حَثٌ عَنِ يَدِهِ (لَا أَكَلِمُ) ح . ح (س ١١١)

(٢) قَوْلُهُ (إِنْ أَزَالَ مِنْهُ) مَعْنَى يَزِيلُ كَقَوْلِهِ (هَذَا) يَزِيلُ مِنْهُ .

(٣) الْقَوَارِءُ هِيَ مَا يَحْصِبُ مِنْ حَوَائِطِ شَيْءٍ ، وَحَوَائِطُ (شَيْءٍ) مَحْدُودُهُ ، أَيْ لَمْ يَحَثْ كَرَدِي

(٤) هَذَا يَشْجَعُ لِأَنَّهُ لَا يَلْسَ وَلَا يَأْكُلُ (س ٢٩٧)

(٥) قَوْلُهُ (لَا كُنْ) حَثٌ عَنِ (لَا كُنْ هَذَا هَذَا) (س ١١٠)

(٦) قَوْلُهُ (هَذَا وَهَذَا) ي (لَا كُنْ هَذَا وَهَذَا) وَقَوْلُهُ (هَذَا) ي (لَا كُنْ هَذَا وَهَذَا) (س ١١٠)

وَهَذَا (..) (س ١١٠)

(٧) قَوْلُهُ (تَرَدَّدَهُ بَيْنَهُ) ي (هَذَا وَهَذَا) (س ١١٠)

ولا هذا^(١) لكن رُخَّع الأول أصل مرادة الدقة ، وقول النخاعة المعنى به (لا)
 لمي كل واحد ، وبدونها لمي المجموع يؤاخذ ذلك
 ثم ما تغزّر ، من أن الإثبات كاسمي لذي لم يُعَدَّ معه حرفه هو ما اعتمدته
 جمع متأخرون ، ونشر لاعتماده أنهم بما نقلوا عن المصولي أنه كاسمي المعاد معه
 حرف حتى بعدد يسير ، بوجود حرف العطف تَوْقُفًا قِيه ، بل رَدَّاه حيث
 ولا لو أوجب حرف العطف بعدد اليمين في الإثبات . . لأَوْجَبَهُ في النفي ؛
 أي عر لمعاد معه حرفه^(٢)

وقد تابع من صلاح في الذعبي المصوني فقال أَحَبُّ أَنْ مَا قَالَهُ مِنْ
 بصره^(٣)

أو لأنس هـ و هـ بر ينس واحد ، لأن (أو) إذا دخلت بين
 إثباتين فنصب ثبوت أحدهما ، و لا أنس هذا أو هذا فالذي رُخَّخاه أنه
 لا بحث بلا ينسهما ، و دامقانه أنه بحث بأيهما ليس ، لأن (أو) إذا
 دخلت بين ينس فنصب بغيرهما ، كما في ﴿ وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا آوْ كُفُورًا ﴾
 (البقرة ٦١) بمع^(٤) ما عمنه ، أي وما في لآه^(٥) إنما استعبد من خارج ؛
 لأن (أو) إذا دخلت بين ينس كمي لنسّر ألا ينس واحداً منهما ، ولا بصر
 نسّه لأحدهما ، كما أنها إذا دخلت بين إثباتين كمي لنسّر أن ينس أحدهما
 ولا يضرّ ألا ينسّر الآخر^(٦) .

(١) وفي (أ) و (ب) (أ) و (ج) و (د) و (هـ) (ولا هذا) بدل (هذا ولا هذا)

(٢) الشرح الكبير (١٢/٢٩٢) ، روح المعاني (٨/٢٣)

(٣) قوله (من بعده) أي من بعدهم لا نيل (ش : ١٠/٤٥)

(٤) قوله : (بمع) متعلق بقوله : (ورثاً) . (ش : ١٠/٤٥) .

(٥) قوله (وما في لآه) أي من مكي كل منهما (ش : ١٠/٤٥)

(٦) الشرح الكبير (١٢/٢٤٨) ، وروضة الطالبين (٨/٧٢)

أَوْ بَأْكُنَّ دَ الطَّعَامَ عَدَا فَعَالٍ قَبْلَهُ . وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ بَلَغَ الطَّعْمُ فِي
الْعَدِيدِ بَعْدَ بَعْدِهِ مِنْ أَكْلِهِ . حَيْثُ ،

وَبَصَرُ الشَّيْءِ بِمَقَامِ مَرْدُودٍ

وَلَوْ عَطَفَ (الْعَدَا) أَوْ (ثُمَّ) . فَعَمَلُ بَعْضِهِ كُلُّ ، مِنْ بَرْنِيبٍ مَهْدِيَةٍ أَوْ
عَدَمِهَا ، وَلَوْ عَرَّ بِحَوِيٍّ ، كَمَا أُطْلِقُوا ، يَكُنْ بَعْضُهُ مَرَّةً لَهُ فِي (أَنْ دَحَلَتْ)
بِالْفَتْحِ : خِلَافُهُ^(١) .

وَعَلَيْهِ فَيُجْعَلُ فِي عَامِي لَا يَتَّعِدُ لَهُ . الْأَنْفَرُ بَرْنِيبُ فَصْلًا عَنْ قَدَمِهِ^(٢)

(أَوْ لِيَأْكُلَنَّ دَا الطَّعَامَ) أَوْ لِيَنْصَحَهُ حَقَّهُ ، يُشْفَرُ عَدَا فَعَالٍ بِعِزِّهِ
لِنَفْسِهِ أَوْ نَفْسِي (قَبْلَهُ) أَيِ : الْقَدَمِ .

وَمِثْلُهُ ، كَمَا يُعْنَمُ مِنْ كَلَامِهِ الْأَبْي^(٣) . مَوْنُهُ أَوْ بَسَانُهُ بَعْدَ مَحْيَاهُ بَعْدَ وَقْتِ
بَعْدِهِ .

(. . . فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَنْتَعِ مِنْ أَمْرٍ وَانْحَسَتْ

(أَوْ مَاتَ) أَوْ نَفْسِي ، أَوْ بَلَّغَ الطَّعَامَ أَوْ بَعْضَهُ ، فِي بَعْدِ بَعْدِ بَعْدِهِ مِنْ
بَعْضِهِ أَوْ السَّمَرِ أَوْ (مِنْ أَكْلِهِ) ، بَلَّغَ أَكْلَهُ بِأَعْنَهُ وَإِنْ كَانَ شَعْلًا ، أَيِ : حَيْثُ
لَا صَرَرٌ ، كَمَا عَلِمَ مَقَامُ فِي مَحَلِّهِ الْإِكْرَ^(٤) .

وَأَمَّا مَا فَصَّاهُ إِعْلَافُ بَعْضِهِمْ ، مِنْ أَنْ يَنْتَعِ عَدَرٌ . فَمِنْ حَمَلِهِ عَلَى
مَا ذَكَرْتُهُ^(٥) .

حَيْثُ : لِنَعْمَتِهِ أَوْ حَسْبِهِ ، حَسْرَةً ، وَمِنْ ثَمَّ أَلْحَقَ قَوْلَهُ بَعْدَهُ قَوْلَ الْعَدَمِ

(١) فِي (٦٢٩/٥)

(٢) قَوْلُهُ (فَصْلًا عَنْ قَدَمِهِ) ، هُوَ أَمْرٌ فِي هَذَا مَرَّةً أَوْ عِدَّةً ، مِنْ (١١/١٠)

(٣) قَوْلُهُ : (الْأَبْي) أَيِ : أَمَّا ، (ش : ١٦/١٠)

(٤) رَاجِعٌ فِي (٦٣٤/٣)

(٥) أَيِ : مِنْ شَيْءٍ يَصْرِفُ الْأَكْلَ عَنْهُ ، (ش : ١٦/١٠)

وقد قيل قولان ، كتمكره ، وبين سبعة يأكل أو غيره من القيد ، حيث ، وإن تلف أو
أنفسه أحسب فكمكره

بهذا ، لأنه به موقوف لثبت أبعث ، وقد لو ثبت الطعام فيه بتقصيره ، كان أمكنه
دفع أكله فلم يدفعه .

(و) في موه أو سبه (قبله) أي التمكر من ديث حري في حث
(قولان ، كتمكره) والأظهر عدمه ، بعده

وحيث أظفروا قولي التمكره أرادوا لإكره على البحث فقط

أما إذا أكره على الحيف فلا خلاف في عدم البحث

(وإن تلفه) عمداً عاصماً محضاً (يأكل أو غيره) كأدائه الدين في الصورة
التي ذكرتها ، لم ينو أنه لا يؤخر أداءه عن بعد (قل البعد) أو بعده وقبل تمككه
فيه (حيث) بتقويته سرّاً محضاً

ومر أن نقصيره في بده كإفلاقه ، ثم الأصح أنه إنما يخشع بعد محي
العدوم مصي وقت التمكر ، فلو مات قبل ديث لم يخشع

وقيل بعرويه ، وقيل حلاً ، فعنه " معبر به صوم بعد عن كفايته

(وإن ثبت) الصائم نفسه (وإنه أحسب) قل البعد أو التمكر ولم يقصر
فيهما ، كما مر (فكمكره) فلا بحث ، لعدم بقائه السر

وما ذكرته ؛ من إلحاق : لنقصه حقه أو لسافرون ، بمسألة لطعام فيما ذكر
فيها . هو القياس ، كما لو حلف بطلاق ثلاث سافرون في هذا لشهر ، ثم
خالف بعد تمككه من الفعل ، فبه منع عنه الثلاث قبل الحلح ، لنقصه السر
باحتياره .

(١) في (٨/١٣٨)

(٢) أي : على كل مدين الوحيين (ش : ٤٧/١٠)

(٣) أي : إذا قل قول الصائم (سبعة قولان) (ش : ٤٧/١٠)

ومر في ذلك سطر في (الطلاق) ، فراجعه^(١)
 تنبيه : مع أن بهم صاعداً متمكناً من وفي بقدره ، من كل ما عطفوا فيه الحث
 بالتمكّن ، وقد أحسن كلامهم في صفة التمكّن في أبواب
 فاستمكن من الماء في بيئته بولغته بحدوث ، وبقية بحدوث الموت وأمن
 من مرز^(٢)

وظاهره : أنه بمرئيه مشيئته في "أصافه" ، لا بد من ذلك ولو ركب
 وهي الخشعة بالقدرة على الذهاب إليها ولو من أوقات دنفه دأره ولو
 عاش ولو سحر مركوب وقاد قدر على آخرتهم
 وهي الحق بما مر فيه في بحث الاستدعاء ، ومنه : أنه بمرئيه مشيئته قدر
 عليه إذا كان دون مرحلتين

وفي إردنا بعب والأحد بالخشعة بما مر فيهما^(٣)
 وحديث^(٤) : "ما هنا" بالحق باني تلك بما أصعب حتى محلي فيه جميع ما ذكرناه
 في ذلك من التمكّن وأعداده ، وقد عيبت خلافهما^(٥) بخلاف ذلك
 الموضوع ، وسطر في ذلك^(٦) محلي في محلي

(١) في (٨/٩١)

(٢) أي . في (النجم) (ش : ٤٨/١٠)

(٣) أي . لحد الموت أو حد القرب (ش : ١٨/١٠٠)

(٤) أي : ما مر في (الحج) ، (ش : ٤٨/١٠٠)

(٥) في (٤/٥٦٤) ، (٦/١٠٣)

(٦) أي : حين حثف كلامهم في صفة حثف الحج من (٢٨/١)

(٧) أي : ما علق فيه الحث بالتمكّن . (ش : ٤٨/١٠٠)

(٨) أي : التمكّن والأعداد . (ش : ٤٨/١٠٠)

(٩) أي : الإلحاق (ش : ٤٨/١٠٠)

وواضح أنه حيث حضي من فعل المحلوف عليه مبيع نيشم لم يكن
منكأه

فإن لم يخش ذلك فالذي يتبعه أنه لا يخفى^(١) توهم وجود المحلوف عليه ، بخلاف الماء ؛ لأن له بدلاً ، بل لا بد من صر وجوده بلا ما يعر مشاً مر هي (التبهم)^(٢) .

وان المشي^(٣) وان ركوبها كسبح

وَأَنَّ الْوَكِيلَ إِنْ سَمِيَ بِفَعْلِ نَفْسِهِ كَمَا فِي الرَّذِّ^(٤٤) بِالْعَبِّ يُعَدُّ مَتَمَكِّناً إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ وَلَوْ بِأَحْرَةٍ مِثْلِ طَبْعِ الْوَكِيلِ فَاصِلَةٌ عَنْهُ يُغْنِيهِ فِي الْحَقِّ

وَأَنَّ هُنَا الْأَعْمَى وَبِحَوِّ مُحْرَمِ الْمَرْأَةِ وَالْأَمْرَدُ * كَمَا فِي الْحَقِّ فَيَحِبُّ وَيُوْ

بِأَحْرَةٍ

وَأَنَّ أَعْدَادَ الْجَمْعَةِ وَنَحْوَ رَدِّ الْعَسْبِ عَدْرُهَا ، فَوُجُودُ أَحَدِهِمَا يَنْقُضُ
التَّعَكُّرَ لِأَيِّ^(٥) نَحْوِ أَكَلِ كَرِيمٍ لَا أَثَرَ لَهُ فِيهَا ، بِحِلَافِهِ^(٦) فِي نَحْوِ الشَّهَادَةِ عَلَى
الشَّهَادَةِ ، كَمَا يَأْتِي^(٧) .

ومز قیل (العدد) فی أعداد نحیر المی الوح موراً ما له تعلو بما هما^(۸)
ویفرق بین ما ه وکل من ملک المعائن علی حده بأن کلاً من نکت المعلت

(١) أي : في التمكن . (ش : ١٨/١٠)

(٦) (٦٩٦/١) م

(۳) قوله (وَأَلْهَمْنِي) (لَع عظم على قربة) (أله حب حشر) (إمع) (نر)
(۱۸/۱۰)

(٤) قوله (كف هي برد) (بفتح حير) وأن (الحج) (شئ ١٠ ٤٨)

(۵) می (ب) و (ب) و (ح) و (و) و (س) و (هـ) (إلا نحو أكل)

(٦) أي وجود أحد أعداد مجموعة (١٠/٨)

(٧) فی (٥٧٧)

(A) في (171/أ).

فيه إما حق لله أو حق للأدعي ، فكشوا فيه ما ناسه ، وهذا ليس بمعلت فيه
واحد من هذين ، وإنما المدار على ما يأتي^(١)

وقد ذكرنا في عدد نحو الإكراه والسيد و لإعداد فيما لو حذف لثبوته يوم
كذا أعداداً^(٢) ها ما يُسَمَّى^(٣) أن المراد الممكن في عرف حملة شرع
ويؤيده ما مر^(٤) أنه حيث يعتدب النسخة رُجِعَ بعرف ، وأن العرف
الشرعي مقدم على عرف العام ، فلذا حذف صبط الممكن ها من مجموع
كلامهم في تلك الأبواب .

وحينئذ متى وُجِدَ الممكن من المحذوف عنه ، بأن لم يكن له عدد مق مر^(٥)
يمنعه عنه ، كمشي فوق مرحلتين^(٦) ولا صدق له بحث تلف المحذوف
عليه^(٧) ، وإلا بحث ، فأنزل ذلك كله فإنه مهم محتاج إليه ، مع أنهم لم

(١) قوله : (وها) الأولى : وما هنا ، (ش : ١٨/١٠)

(٢) قوله : (وإنما المدار على ما يأتي) وهو قوله (في عرف حملة شرع) كردي و
أشروني (١٨/١٠) (ب) في ها (أوجد من واحد) (ج)

(٣) قوله : (عدد) (نسخ مضمون عدد نحو) (ش : ١٨/١٠)

(٤) قوله : (ما مر) (نسخ مضمون) (وقد ذكره) (ش : ١٨/١٠)

(٥) قوله : (ما مر) أي : لؤل العسل السابق ، كردي .

(٦) قوله : (ما مر) أن من أعدد النسخة ، نحو رد دعاء ، مع (اعتد) في حذف على
الوفاء ، (ش : ١٨/١٠)

(٧) قوله : (كمشي فوق مرحلتين) مثال للعلم ، كردي

(٨) قوله : (لم بحث تلف المحذوف عنه) (نسخ) فيه وقع طاهره ، ثم أتى في هامش
نسخه مصححه على أصل الشرح من كتب مصححيها ما نصه : قوله (لم بحث تلف
المحذوف عنه ، ولا بحث) ، كذا في من شرح نسخة ومعه في الأول بحث وفي
الآتي لم بحث ، لكنه من قسم ، أي أنه كان في أصل شرح نسخة ألف ما نصه
بحث واحد ، بأن لم يكن له عدد ما مر فلف المحذوف عنه بعد نصي من يمكن بوجه
به بحث ، ولا فلا انتهى ، ثم صرح عنه الشرح وأبداه ما ذكره ، فحل من
لا يسهو انتهى كأنه مصطفي . (ش : ١٨/١٠)

أو لأقصير حثت عند رأس الهلال فيفص عند غروب الشمس آخر

يَعْرِضُوا لشيء منه هـ مع تحائف تلك الطائر وعدم مدرك مطرد يوحى إلحاق
ما هـ هـ ؛ فذلك أشكل الأمر بولا ما ظهر (١) مثا قصي به المدرك بصحيح ؛
كما لا يتخفى على متأمل .

(أو : لأقصير حثت) صاعقة سمي لكدا ، صاعه مع عبة الدائن حث وإن
أرسله إليه حالا ؛ لغوته سرًا حثاره لبيع مع عبة الدائن وإن لم يغتم بعينه ؛
كما هو ظاهر .

أو إلى رمي ، صاب ، لكن بعد سكه من قصته حث قبل موته ؛ لأن
لفظ الرمس لا تعين وقت فكك جميع عصر مهله

وإنما وقع الإطلاق بعد لحظه في ص صاب بعد ، أو إلى رمي ؛ لأنه
تعليق فتعنى بأول ما انتهى رمي ، وما هو بعد ، وهو لا يختص بأول ما يقع عليه
الاسم

وقصيته (٢) أنه لا فرق هـ س حثت لله وإطلاق

أو إلى أيام . . فثلاثة .

أو (عند ، أو مع ر من الهلال) أو أول الشهر (فخص به
(عند غروب لـ حـ طرف غروب لـ) بقضي (بفساد المعنى المراد
ولا يصح كونه بدلا (٣) لإيهامه ؛ إذ آخر (٤) الذي هو المقصود بحكم أصالة

(١) قوله (ما لا ما ظهر) وهو أحد صاعد السكون السابق في أول لـ هـ ، وأراد بالمدرك عدم
العرف شرعي ؛ يعني لو لم يظهر في أحد الصاعد الذي ذكره في أول لـ هـ لعمرك من
سببه صحيح من هو عدم عرف شرعي لأشكل الأمر كتردي

(٢) قوله (وقصته) أي قصه كونه ما هـ بعدا كتردي

(٣) قوله (كونه بدلا) أي من أحد غروب (أيج (ش ١٠ / ١٩)

(٤) قوله (إذ آخر) أي آخر الشهر الذي (أيج (ش ١٠ / ١٩)

شهر ، فإن قدم أو مضى بعد الغروب قدر إنكده حث ، وإن شرع في الكيل حينه ولم يفرغ نكثته ، لا بعد مثله ، ثم يثبت
أو لا يكتم مستح أو قرأ قرآناً ، فلا حث ،

يُطلَقُ على نصفه الآخر ، واليوم الآخر^(١) ، وآخر خطبه مه
(الشهر) أي وقع الحلف فيه أو الذي قبل مبدئية لاقضاء (عدد)
(مع) المقاربه ، فاعثر ديث ، ليعم القضاء مع أول حرء من شهر
والمراد الأولية لعدم عدة ، لاستحالة انعقاده الحقيقه

(فإن قدم) قضاء على ديث (أو مضى بعد الغروب قدر مكنه) عادي ولم
نقض فيه (. . حث) لتعويته البرء باختياره

هد إن سم نكث له به ، وإلا : كأن يوى الأياضي رأسه خلال لا وقد خرج من
حفة ، أو (عدد) أو (مع) إلى ثم يثبت ، تنصيه

(وإن شرع^(٢)) في بعد أو الدرع أو (الكيل) أو (حرء) و غير ديث ، من
المقدمات حسد ، أي حين إد عرت لشمس ، وبه شرع نكثته لا بعد
مدة ، به بحث ، لأنه أحد في القضاء عند مبدئه

وبحث الأدرعي غير بواصل نحو نكل ، فبحث بحثل فرقة بمع
نواضيه بلا عدد ، لا يحمل حفة به من الغروب وإن لم يقبل مبدئه ، لا بعد نكثه ،
ولا بالتأخير للشك في الهلال .

(أو لا يحلله فصح) أو عدل أو حمد أو دعا بما لا يثقل اتصاله ، لا يكون
محترماً ، ولا منسجلاً على خطاب غير الله ورسوله ، أو قرأ وهو خارج اتصاله
(قرأ) أو (حسب) فلا حث (

(١) وفي (١) و (٢) (واليوم الآخر)

(٢) وفي المطبوعات (ولو شرع)

أَوْ لَا يُكَلِّفُهُ فَمَلَمَ عَلَيْهِ حَتَّ ،

مخلاف ما عد ذلك فونه بحث به ؛ أي إن أسمع نفسه أو كان بحيث
بسمع لولا العذر ص ؛ كما هو قياس بظايره ؛ لا يصرف الكلام عرفاً إلى كلام
الآدميين في محاوراتهم

ومن ثم لم ينقل الصلاة حديث ؛ لأنه ليس من كلامهم ؛ كما صرح به حرز
مسلم^(١) ، لكن يرد فيه^(٢) جمع بأن نحو المسيح يصدق عليه كلام لغة وعرف ،
وهو لم يخف أنه لا يكتم ساس ، من ألا يكتم

ويؤيد بأن عرف الشرع مقدم

وقد علم من الخبر ؛ أن هذا لا يُستقى كلاماً عند الإطلاق ، على أن العادة
المطردة أن الحديث كحديث إنما يُروى عن غير ما ذكر ، وكفى بذلك مرجحاً .

وكذا نحو سورة والإرجل

مع ؛ يتجه . أنه إن قراها^(٣) مثلاً كلها . . . حث ؛ لتحقيق أن فيها مدلاً
كثيراً ، بل يوفى^(٤) إيا كثير^(٥) ككثرتها^(٦) لم ينقل

(أو لا يكتمه مسلم عنه أو من صلاة ؛ كما مر^(٧) ، أو قال له فم مثلاً ،
أو ذق عنه^(٨) ، أو قال وقد عنه من . . . حث ؛ إن سمعه

(١) عن معاذ بن الحكم رضي الله عنه ، وفيه ؛ إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام
الناس . إنما هو الصبح والكبير وقرأة القرآن . صحيح مسلم (٥٣٧)

(٢) أي في كلام المصنف . (ش : ٥١ / ١٠)

(٣) أي التوراة والإرجل وسورها (ش : ٥٠ / ١٠)

(٤) قوله ؛ (إن أكثرها) أي ؛ أكثر التوراة . كردي

(٥) قوله ؛ (ككثرتها) في البحث . كردي

(٦) قوله ؛ (كما مر) من (فصل حيث يأكل الروس) مع كردي

(٧) قوله ؛ (أو ذق) مع (سمع) (عليه) أي ؛ مخالف ، ويحور كونه سمعاً ، مع
وخبره المستر للمخوف عليه . (ش : ٥١ / ١٠)

وَلَوْ كَانَتْهُ أَوْ رَأْسُهُ أَوْ أُنْثَىٰ إِلَيْهِ سُبُوحًا أَوْ غَيْرَهَا فلا حُثَّ فِي الْحَدِيدِ ،

وهي يُشترط حينئذ فهمه بما سمعه ولو بوجه أو لا ؟ كلُّ مُحتمَلٍ ، وقصبة
 اشتراطهم سمعه الأول
 ويظهر أنه لو كان بحيث يسمع ، لكن مع ما عارض ، كلعيط كان كما
 لو سمعه

نعم ، في « الدخائر » كـ « العلوية » أنه لا يَخْتُ سَكَمَهُ لأَصَمُّ . وإشدا
يُثَقُّ في صمم يَنْفَعُ السَّمَاعَ مِنْ أَصْلِهِ .

ولو عرض له أن حذف حذر تحصرته بكلام لفهمه^{٢٠} به لم يثبت
وكذا لو ذكر كلاماً من غير حصر أحد به كذا أعطاه^{٢١} شرحاً، وببرهانه يأتي
من التخصيص في قراءة الآية^{٢٢}، فيحمل هذا على دلالة تفصيل، كما هو واضح
ولو كانه أو راسه أو سر به سد أو غيرها فلا حجب عليه وإن كان
اصم أو أحرس^{٢٣} لم يحدد لأن هذه ليست بكلام عرفي وإن كانت كلاماً بعبارة
وبها^{٢٤} جاء القرآن

نعم ، ان بوی شیت منها ، حيث هـ ، لأن محذر نفس بر دته سیه ،
وخلص (١) نحو إشارة الأحرار في غير هـ ، كالعذر ، التصريح .

(۱) و (ب) و (ت) و (خ) و (ز) و (هـ) . (یهم) .

(۲) قوله (كذلك أصدقه) مع بظهور أنه راجع إلى قوله (وإن عرجك) مع نصبه (شر ١٠ ٥)

(۳) می (می - ۹۲)

(١) ولس (أ) و(ب)، (ج) و(د)، و(هـ) و(و)، و(ز) و(ح)، و(ط) و(ق)، و(ك) و(ل)، و(م) و(ن)، و(س) و(ع)، و(ف) و(ي)، و(ج) و(ب)، و(ا) و(آ).

(۵) ای رجبہ کلاماً (ش ۱۰ ۵۰) ہاں للہ تعالیٰ ﴿وَلَا تُحْکِمُ بِهِ مَعَهُ بَاءَ﴾
رمز ﴿ا۔ عہد ال﴾ [۱۱] ہستی بر سر من بکلام ۱ ہاں علی اند معہ معنی تمجید
(۲۱۸/۶)

(۱) قوله (وَجعلنا) (إني جعلنا) جواب من قوله (ولما جاءهم رسولهم) قوله (ولما جاءهم رسولهم) قوله (ولما جاءهم رسولهم) قوله (ولما جاءهم رسولهم)

(٧) أي في المطالعات

وإن قرأ به فهمه بها مقصوده وقصد قراءته لم بحث ، وإلا بحث

، وإن قرأ به أفهمه بها مقصوده وقصد قراءته ، ولو مع الإفهام ، لم بحث ،
لأنه لم نكنه (ولا) من قصد الإفهام وحده أو أفهمه (بحث) لأنه كنهه
وبارح التفسير في حقه الإطلاقي بما يؤذه إتاحة القراءة حسنة للبحث الدالة
على تمام مقصوده كلام لا قرأ

و شمس على الله فصل الشبه بم سر بلا (الحمد لله حمد ثوابي بعمه
وبكفي مريد) لا توفيه

و هو في بره ما رتب لك التحقذ كما شفي لجلال وخبك ولعظم
شيطانك ، كان و كان سعي ان سعي ، لأنه بلغ معنى وصيغ به الحر (٢١)

أو يخصص على سعي على الله باسم أفضل الصلاة عليه بر صلاة
الشهد فقط ،

واغترص من (على) محمد (مسافت) كما فيه التفعي (٢٢) ، ثلث
سرم تفصيل بره على سعي على الله عليه السلام ، عملاً بقصده الشبه ،
وحسنه فيه من سعي لا عليهم على محمد (فكيف فصل الكيفية (٢٣) التي

(١) حجة (أشهر من) مقصوده (١٠٦٦) في قرأ به حمد (١٢٩٧) ، بره
، بره على الله عليه السلام ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ،
بعد حمد ، بره على الله عليه السلام ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ،
حمد ، بره على الله عليه السلام ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ،
الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ،
(٢٤) بتحقيق الشيخ عبد الصالح أبي عبد الله رحمه الله

(٢١) حجة بره (٣٩٠١) ، سعي بره ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ،
(٢٢) قوله ، سعي بره ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ،
(٢٣) (٢٤) ، بره في الشرح صحيح عليه (٢٤٦٢) ، (حكم) ،
صحيح ، بره رحمه الله على (١) ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ،
(٢٤) قوله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ، الحمد لله ،
وبعد (على) سعي من قلم الناصح (ش ١٠/٥٢)

ذكرها برفاعي مع أن فيها تكثير الأندى (كما ذكرنا) (بني احرة^(١) ١٩٠)
 وحيث أن هذا الاستدلال غير متعين في دفع ذلك اللزم^(٢) ، وكثرة الأحكام
 عنه غير ذلك ، كما سقطت في كتابنا بدر منصوص في الصلاة والسلام على
 صاحب المقام المحمود^(٣) .

ووجه أفضليتها أنه صلى الله عليه وسلم عليه السلام ، وهو لا يحذر لنفسه
 إلا الأفضل .

ولأن سلف ذلك الاستدلال بوجه ما مر ، فصلها لا يوقف^(٤)
 على ذلك التشبه ، بل بوجه صلاة بعده على أن على وجه تشبهه^(٥) أعني
 شرف^(٦) له صلى الله عليه وسلم .

وأما الخلق^(٧) يعجزون عن تشبه صلاة صلاة محمد
 وأن تعين الصلاة عليه موقوف في كسبه ونسبه في ربه يعجز له
 ما يشاء .

وإنه^(٨) أرشده في عدم منه صلاة لأبيه صلاة حد

(١) الشرح الكبير (٣٣٠/١٢)

(٢) قوله (اللام) الأولى . الروم . (ش : ٥٢/١٠)

(٣) بدر منصوص في صلاة من صلى على محمد صلى الله عليه وسلم (١٣١ - ٢٦)

(٤) قوله (وجه ما مر) وهو قوله : (برصلاة الشهد) كروي

(٥) قوله (أن تشبهه) لا ينافي مع على يد من جعل تشهد يقرأه يوم قسم بين
 الاستدلال . بطلت الأفضلية . كروي

(٦) قوله (أعني شرف) مع حد بوجه صلاة (ش : ٥٢)

(٧) قوله (أن يحذر) مع عطف على (فصلها) (ش : ٥٢/١٠)

(٨) قوله (من صلى صلاة) أي صلاة عليه (صلاة محمدي) أي على محمدي
 (ش : ٥٢/١٠)

(٩) قوله (وأما) أي ربه تعالى (ش : ٥٢/١٠)

أَوْ لَا مَانَهُ حَتَّى يَكُنْ بَرُوحٌ وَإِنْ قُلْتُ ، حَتَّى تَوْتِ بِدَنِهِ ، وَتُدْثِرَ ، وَتُعَلِّقَ بَصْفَةً ، وَمَا وَضَعِي بِهِ ، وَدُنِّي حَالٌ ،

وَأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى آلِهِ إِذَا أَشْهَتِ الصَّلَاةَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنَاءِ الْأَنْبِيَاءِ ، فَكَيْفَ حَالُ صَلَاتِهِ الَّتِي رَضِيَهَا بِعَاسِي لَهُ ^{١٤}

وَدَلِكُ يَنْسِرُهُمْ حُرُوجُهَا عَنِ الْحَصْرِ

فَبِزْنٍ قُلْتُ : ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هَذَا بَرَاهِنٌ وَإِنْ لَمْ تَعْمَرْ بِالْإِسْلَامِ ، فَيُضَاهِي مَا مَرَّ ^(١) أَنَّهُ يُكْرَهُ بِهَرَادُفِهِ وَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ لِلْإِسْلَامِ فِيهَا ^(٢) ، لِأَنَّهُ مَسْنُونٌ فِي التَّشَهُّدِ قُلْتُ : بَعْدَ : ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ هَذَا : دَلِكُ وَلَا مَدْفَعٌ ، لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ دَانَهَا أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهَا ،

وَبِكْرَاهَةِ مَا هِيَ ، لِأَمْرِ جَارِحٍ ، هُوَ لِإِمْرَدُ ، بِظَهْرِ كِرَاهَةِ رُكْعَةِ الْوُتْرِ ، إِذَا الْمَرْدُ أَنَّهُ يُكْرَهُ لِأَفْضَلٍ عَلَيْهِ لَا دَنِي

١ وَ لَا مَانَهُ وَأَفْضَلُ وَ عَمَهُ حَتَّى يَكُنْ بَرُوحٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَدْلِ لَهُ (وَرِ) فِي وَلَوْ سَمِ يَنْمُونُ ^(٣) ، كَمَا قَصَدَ كَلَامُهُمْ هَذَا وَمِنْ (الْإِفْرَارِ) خِلَافًا لِلتَّلَقُّسِيِّ ، كَلَّا دَرَعِي حَتَّى تَدْنِيَهُ صَدَقَ أَنَّهُ الْمَانَهُ

بَعْدَ ، لَا يَحْتَاجُ بَيْنَهُ لِمَعْنَى ، لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْنَى مَالًا عَدَا الْإِطْلَاقَ

١ وَتُدْثِرَ بِهِ لَا لِمَوْتِهِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ ^(٤) ، وَتُعَلِّقُ عَنْهُ بَصْفَةً ، وَأَمُّ وَلَدٍ (وَمَا وَضَعِي بِهِ لَعَبْرَةٍ ، لِأَنَّ لِكُلِّ مَنَكَةٍ (وَدُنِّي حَالٌ) أَوَّلُو عَلَى مُعَصِّرٍ حَاجِدٍ بِلَا نَبْتٍ

فَدَانِ الْمَقْصُودِ إِلَّا بِإِمْبَابٍ ، لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ لَعْدَمِ أَنْهَى ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لَاحْتِمَالُ أَنَّ بِهِ مَالًا نَاطِقًا ، أَوْ يَظْهَرُ لَهُ بَعْدُ نَحْوُ فَسْحٍ بَعِ ، وَتُفْرَضُ عَدَمُهُ هُوَ نَاقٍ

(١) قوله (فَيُضَاهِي مَا مَرَّ) أي : في الخطبة ، كردي

(٢) قوله : (فِيهَا) أي : صَلَاةُ التَّشَهُّدِ (ش : ٥٢ / ١٠) .

(٣) اجمع : الحول : الصبح في خلاف الأشباح : ص ١٦٦١

(٤) قوله (إِذَا تَأَخَّرَ عَنْهُ) أي : مَوْتُهُ لَمَوْتِهِ سَبَّحَ بِهِ بَاسِي كردي

وكذا مؤخَّل في الأصح ، لا مكاتبة في الأصح

له من حيث أحده لئلا من حيث الحديث

والمتجّه : إطلاعهم ، وكونه لا يمتنع ما لا^(١) مبرور^(٢)

وكذا مؤخَّل في الأصح ، ثبوت في الدقة وصحة لأعصاص والإبراء عنه ،
ولوجوب الزكاة فيه .

وأحد منه^(٣) اللقبى أنه لا حيث يديه على مكاته ، بل لأنه لم يوجد فيه
شيء من هاتين بعثتين^(٤) ، إذ ليس ثبوت في الدقة ، لعدم صحته لأعصاص عنه ،
ولمقدرة المكاتب على سقائه من شاء ، ولا ركه فيه^(٥)

لا مكاته^(٦) ، كتابة صححة في الأصح ، لأنه بعدد ملكه بمقتضى وارث
حايته كالأحيى عرف ، فلا ثبوت في عذره ما لا في المعصوب وبحجبه

وبهذا يعلم أنه لا أثر معجزة بعد الحسن

وكذا روجه واحصاؤه ، بل ومعصيته به عذره على برعه ولا على بيعه من
قادر على برعه ، وعائت نفع حره على الأوجه ، خلافه لا نور^(٧)

ويُفرق بين المعصوب المذكور وما في دمه المعصير ، بأن هذا لا يُنصوّر
سقوطه ، بخلاف المعصوب لنصوّر ، بأن يزده عاقبته لفحص قبله عنه من غير

تقصير

(١) قوله (لا) أي حين حذف ، ويحتمل أن المعنى : مبرور من على معصير لا حسن فلا
حين الموت . (ش : ٥٢/١٠)

(٢) راجع إلى معصير صاحب في خلاف (أصح) المسألة (٦٦٢) .

(٣) أي : من التمليل (ش : ٥٢/١٠)

(٤) أي : الثبوت في الدقة ، ووجوب الزكاة . (ش : ٥٢/١٠)

(٥) راجع إلى معصير صاحب في خلاف (أصح) المسألة (٦٦٣) .

(٦) وفي (أ) (و) (ح) (و) (س) (و) (هـ) . (لا مكاتب)

(٧) لا نور لأعصاب لأمر . ص ١٢٧٩ ، راجع إلى معصير صاحب في خلاف (أصح) المسألة

أو ليضرته^(١) فالرُّبما يُسَمَّى صرناً ، ولا يُشترط إيلامٌ ، إلا أن يقول صرناً
شديداً ، وليس وضع سوط عليه وغصنٌ وحقٌّ ونكفٌ شعرٍ صرناً ، قيل ولا نُظِمَ
وكرر

(أو ليضرته فاسر) إنما يَخْصُلُ (بما سَمِيَ صرناً) فلا يَكْفِي محرزٌ وضع
اليده عليه .

(ولا يشترط إيلام) لصديق الاسم بدويرة .

ووقع في « الروضة » في (بطلاق) اشتراطه ، لكنه أشار بها إلى ضعفه^(٢)

(لا ريبون ، أو سوي صرناً شديداً ، أو موحداً مثلاً ، فيشترط حينئذٍ
لإيلام عرفاً ، وواضح أنه يخلف بالرس وحال المصروب

(وليس وضع سوط عليه وغصنٌ) فرض (وحق) كسر اللون (ونكف شعر
صرناً) لأنه لا يسمى بدنت عرفاً

قيل ولا لظن ، ووجب ما حسن براحه مثلاً (وكرر) وهو الصرث باليد مطفئة
أو الدفع ولو بعد ، كما دلت عليه كلام السعويين ، ورفض ونكف وضع : لأنها
لا تُسَمَّى صرناً عادة

والأصح أن جميع صرث وأنها تُسمَّى عادة ، ومنها الرمي نحو حجر
أصانه ، كما بحثه وأثبت به ، ثم رأيت الحوارزمي حرم به وأغمده
الأدري^(٣) .

وقد صح عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سقى الرحم في قصة ما عر بعد
هريرة وإدركه له صرناً مع اسمه حابر له رجلاً^(٤)

(١) راجع مصنف (١٦٥٦) راجع « لمهر نجاج في أحلاف الأناج » ص ١٠
(١٦٦٥) . و« حاشية الشرواني » (٥٤/١٠) .

(٢) انصاري الكرى المعية (٢٥٣-٢٤٩/٤)

(٣) حرجة مصنف (١٤٩١) وفيه « ليضرته به وصرته » من حتى صرته ، وعن حابر من

أَوْ لِيُضْرَبَ مِنْهُ سَوْطٌ أَوْ حَشِيَّةٌ ، فَشُدَّ مِنْهُ وَصَرَبَ بِهَا صَرْبَةً ، أَوْ مَعْتَكَبٌ عَلَيْهِ
مِنْهُ شَمْرَاجٌ بَرٌّ إِنْ عَلِمَ إِصَابَةَ الْكُلِّ ، أَوْ تَرَكَهُمُ بَعْضٌ عَلَى بَعْضٍ فَوَصَلَهُ أَيْمٌ
تُكَلُّ

(أَوْ لِيُضْرَبَ مِنْهُ سَوْطٌ أَوْ حَشِيَّةٌ ، فَشُدَّ مِنْهُ مِنْ السَّيَاطِ فِي الْأُولَى ، وَمِنْ
الْمَعْتَكَبِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَا يَقُومُ أَحَدُهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ) وَصَرَبَ بِهَا صَرْبَةً وَاصْوَبَ
(مَعْتَكَبٌ) وَهُوَ الضَّعْفُ فِي الْآيَةِ ^(١) (عِنْدَهُ مِنْهُ شَمْرَاجٌ بَرٌّ عَلَيْهِ حَشِيَّةٌ تَكَلُّ ،
أَوْ) عَلِمَ (تَرَكَهُمُ بَعْضٌ) مَعَهَا (عَلَى بَعْضٍ فَوَصَلَهُ) سَبَّ هَذَا التَّرَاكُمُ (أَيْمٌ
الْكُلُّ) .

عِبَارَةٌ « الرُّوضَةُ » : ثَقُلُ الْكُلِّ ^(٢) .

قِيلَ وَهِيَ أَحْسَرُ ؛ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُشْرَطُ الْإِيْلَامُ وَرُذِّقَتْ ذِكْرُ الْعِدَدِ قَوِيَّةٌ
طَاهِرَةٌ عَلَى الْإِيْلَامِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ صَرْبًا شَدِيدًا ^(٣)

وَصَرِيحٌ كَلَامُهُ : بِحَرَاءِ مَعْتَكَبٍ فِي قُوَّةِ (مِنْهُ سَوْطٌ) وَهُوَ مَا قَدْ كَثُرَ وَوُجِدَ
وَضُوءُهُ الْإِسْوِيُّ ^(٤) ، لَكِنَّ الْمَعْتَمِدَ مَا صَحَّحَهُ فِي « الرُّوضَةِ » وَ« أَصْلُهُ »
أَنَّهُ لَا يَكْفِي ؛ لِأَنَّهُ أَحْتَا لَا سَيَاطِ وَلَا مِنْ حَشِيَّةٍ ، وَبَعْدَ الْإِيْلَامِ عَنِ قَطْعِ
لِحْصَانِهِ ^(٥)

١- عبد الله راضي قد عهده دار كتاب ليس رخصة مرحومنا بالحق في كتابه « شرح »
فأذكاره . بحره مرحومنا . شرحه لبحاري (١٨١٦) ، ومستم (١١٩١)

(١) وهي « جندة جندة صربية بالاعتكاف » [ص ٤٤]

(٢) روضة الطالبي (٦٧/٨)

(٣) جمع « سهل » صح في خلاف لأسيح « مناه (١٦٦٥) » ، « حشيه » بـ « ي »
(٥٥/١٠)

(٤) المهمات (١٦١/٩ - ١٦٢)

(٥) روضة الطالبي (٦٨/٨) ، الشرح الكبير (٣٤١/١٢)

(٦) نهاية المطلب في ذراية المنصب (٤١٦/١٨)

قُتُّ وَبُوشْتُ فِي إِصْدَةِ الْحَصِّ بِزُ عَلَى الثَّنِّ ، وَاللهُ أَغْلَمُ

وَقَوْلُهُمْ لِأَنَّهُ^(١) أَحْنَأُ بِزُذْ عَلَى مِ بَارِعٍ فِي إِحْرَثِهِ^(٢) عَنِ مَنَّةٍ حَشِيَّةٍ ؛
بِأَنَّهُ لَا يُشَى حَشَاً

(قُلْتُ وَبُوشْتُ) أَيُّ بِرُذْ دَسَوَاءٍ ، أَوْ مَعَ بَرَحِيحِ الإِصْدَةِ لَا مَعَ تَرْحِيحِ
عَدَمِهَا^(٣) ، كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْوَئِيُّ ؛ أَحَدًا مِنْ كَلَامِهِمْ^(٤) (فِي إِصْدَةِ الْحَصِّ بِزُ
عَلَى الثَّنِّ ، وَاللهُ أَغْلَمُ) بِدَعْدِهِ إِصْدَةُ

وَفَارِقٍ مَا لَوْ مَاتَ اسْمَعْنُوْهُ بِمَنْشِهِ ، وَشُكُّ فِي صُدُورِهَا مِنْهُ قُوَّةٌ كَتَحَقُّقِ الْعَدَمِ
عَنِ مَا مَرَّ بِهِ فِي (الطَّلَاقِ)^(٥) ، بَأَنَّهُ انْصَرَفَ مَسْتُ طَاهِرٌ فِي الْإِنْكَسَافِ
وَالْإِصْدَةِ ، وَلَا أَمَارَةٌ ثُمَّ عَلَى وَجُودِ الْمَنْشَةِ

فَلَا عَنِ الْعَوِيِّ وَلَوْ قَدْ أَنْ صَرِثَتْ قَامَتْ طَبَقٌ ، فَقَصْدُ صَرِثَ عِيَرِهَا
فَأَصَابَهَا صَفَتْ وَلَا يُفْعَلُ قَوْلُهُ^(٦) ، وَيُخْمَلُ قَوْلُهُ^(٧) اُنْتَهَى

وَقَوْلُ (الْأَبْوَارِ) هُوَ صَرِثَ بِهَا ، بَكَيْ لَا يَخْمَلُ ؛ لِلْحَطِّ ؛ كَالْمَكْرَهِ
وَالدَّاسِي^(٨) يُخْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَا حِثَّ بَطْءٌ عِنْدَ قَصْدِهِ عِيَرِهَا ، فَلَا يُبَايِي^(٩) كَلَامَ
لَعَوِيِّ ؛ لِأَنَّهُ دَسَسَهُ لِنَظَرِهِ

وَعَبِ^(١٠) يُخْمَلُ قَوْلُ عِيَرِهِ لَا يُفْعَلُ قَوْلُهُ (لَمْ أَفْصَدْهَا) إِلَّا سَبِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ

(١) أَيُّ : الْمَثْكَالُ . (ش : ٥٥ / ١٠)

(٢) أَيُّ : الْمَثْكَالُ . (ش : ٥٥ / ١٠)

(٣) رَجَعَ : نَسَبُ صَاحٍ فِي حِلَافٍ لِأَصَحِّ : مَسْأَلُهُ (١١٦٦)

(٤) الْمَهْمَاتُ (١٥٩ / ٩ - ١٦١)

(٥) فِي (١٣٩ / ٨)

(٦) قَوْلُهُ (لَا يَفْعَلُ) بِدَعْدِهِ أَفْصَدْتُهَا (ش : ٥٥ / ١٠)

(٧) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٥٤ / ٩) ، رَوَعَةُ الطَّالِبِيِّ (١٧٦ / ٦)

(٨) الْأَبْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ (٢٤٤ / ٢)

(٩) أَيُّ : قَوْلُ الْأَبْوَارِ . (ش : ٥٥ / ١٠)

(١٠) أَيُّ : الظَّاهِرُ . (ش : ٥٥ / ١٠)

أو بصربة مئة مرة لم سر بهذا أو لا أدركت حتى أستوفي حقي ،
 فهرب ولم يمكنه الساعة لم بحث فنت الصبح لا بحث إذا أمكنه
 الساعة ، والله أعلم

انصرف محقق ، ولده مع شكوكه

وقوله (: لا سنة) لا تلازم منه ، فيدخل على أن المراد : إلا سنة
 مربة على أنه لم يقصد

(أو لبصره مئة مرة) و صر به (لم سر بهذا) في مستدودة أو
 العكس ؛ لأنه جعل العدة مقصوداً .

ولأوجه أنه لا يشترط ما بعده ، و شرط ذلك لإبلاغ في الحد
 وتعمير لأن^(١) القصد بهما رجوعا وكفى

(أو لا) أحسب تفعل كذا حمل على نحو يمكنه منه ، بل يعلم به
 ويقدر على متبعه منه .

أو لا (أدركت حتى أستوفي حقي) من فهرب على قدره
 محذوف عليه ، وهو يعبر هرب ، كما تقدم مما رأي^(٢) ، ولم يمكنه الساعة لم
 بحث (بخلاف ما إذا أمكنه اتباعه . فلو بحث

(فنت الصبح لا بحث إذا أمكنه ساعة ، والله أعلم) لأنه ربما حذف
 على فعل نفسه فلم بحث تفعل العرب ، سواء أمكنه ساعة أم لا

وفارق مقارنه حد السبعين الآخر في محسن وأمكنه ساعة فيه يقطع

(١) أي : غير الأثر ، (ش ٥٥/١٠)

(٢) قوله (لا تلازم منه) لا يصح غير قصد ، عدم كروي

(٣) وهي (ب) و (ث) و (ج) و (د) ، (بهذه)

(٤) قوله (أي بعد) مع ضمير محذوف ، وقوله (أن) مع حذف

(٥٥/١٠)

(٥) أي : أي قوله (أما إذا كان ساكنين . .) إيج . (ش ٥٥/١٠)

وَمِنْ فَرْقَةٍ ، أَوْ وَقَفَ حَتَّى دَهَبَ وَكَانَ مَشْيِيهِ ، أَوْ أَمْرًا ، أَوْ اخْتَالَ عَلَى
عَرِيْمٍ ثُمَّ فَرْقَةٍ ،

حَبَارُهُمَا بَأْسَ الْعَرِيقِ يَمْتَنِقُ بِهِمَا ثُمَّ لَا هَا ، وَمِنْ ثُمَّ لَوْ فَرْقَةٍ هَا بِإِدْنِهِ سَمِ
يَحْتِ أَيْضًا

وَلَوْ أَرَادَ بِالْمَفَارِقَةِ مَا يَتَعْنِيهِمَا^(١) . حَتَّ

وَلَوْ حَتَّ لَا يُضْنَقُ عَرِيْمُهُ هُنَّ هَوَا لَا أَمْرُهُ ، أَوْ كَ لَا أَهْلِي سَيِّدُهُ
حَتَّى يَحْتِ بِإِدْنِهِ لَهُ فِي الْمَصْرَفَةِ ، وَبَعْدَهُ بَعْدَ الْمَعْدُورِ عَلَيْهِ إِذَا هَرَبَ ؟
حَرَمَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(٢) ، وَفِيهِ مَطَرٌ فِي مَسَائِدِهِ يَهْرَبُ ؛ لِأَنَّ الْمَتَادِرَ لَا يُبَاشِرُ
بِطَلَاقِهِ وَلَا بِإِدْنِ بَاشِرِهِ ، بِخِلَافِ عَدَدِهِ نَاعَهُ إِذَا هَرَبَ

(وَارِ فَرْقَةٍ) الْحَدَفُ بِمَا يَقْطَعُ حَسْرَ مَحْسِنٍ وَلَوْ مَشْيِهِ بَعْدَ وَقُوفِ الْعَرِيْمِ
مَحْتَارًا دَاكِرًا^(٣) (أَوْ وَقَفَ ، الْحَدَفُ) حَتَّى دَهَبَ (الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ) وَكَانَا
مَاشِيْنِ (حَتَّ) لِأَنَّ الْمَفَارِقَةَ حِينَئِذٍ مَسِيْرَةٌ بِحَدَفٍ حَتَّى فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ
الَّذِي أَخَذَهَا بِوَقُوفِهِ .

أَمَّا بِدَوْنِ مَا كَسَّ وَبَدَأَ عَرِيْمُهُ بِأَمْنِي فَلَا حَتَّ مَطْلَقًا^(٤) ، كَمَا مَرَّ^(٥)

، (أَوْ أَمْرًا) حَتَّ ، لِأَنَّهُ قُوبَ أَمْرًا بِحَبَابِهِ (أَوْ أَحْبَابٍ) هُ^(٦) (عَلَى
عَرِيْمٍ) عَرِيْمُهُ ؛ أَحْبَابُ هُ عَلَى عَرِيْمِهِ (ثُمَّ فَرْقَةٍ) أَوْ حَتَّ لِيُغْطِيَهُ دَبِيهُ يَوْمَ
كَذَا ، ثُمَّ أَحَالَهُ هُ ، أَوْ عَرَضَهُ عَنْهُ حَتَّ ، لِأَنَّ الْحُرَّةَ لَيْسَتْ اسْتِفْعَاءً

(١) أَي . فَعْلُ يَفْعُلُ وَعَمَلُ عَرِيْمِهِ (ش : ٥٦/١٠)

(٢) أَي . الْحَتُّ فِي السَّائِلِينَ (ش : ٥٦/١٠)

(٣) أَي . لَيْسِي . (ش : ٥٦/١٠)

(٤) أَي . سِوَاهُ أَدْنَى فِي الْمَشْيِ أَمْ لَا (ش : ٥٦/١٠)

(٥) أَي . فِي شَرْحِ . (قُلْتُ . . .) إلخ . (ش : ٥٦/١٠)

(٦) قَوْلُهُ (هُ) أَي : بَحْثُهُ . (ش : ٥٦/١٠)

(٧) وَهِيَ (أ) وَ (ب) وَ (د) وَ (هـ) (م) (أَحَالٍ)

أو أنفس فعارفة ليوسر . حث .

ولا إعطاء حقيقة و... أنشبه

نعم . إن يوي أنه لا يُدْرِقُهُ ودمه مشعونة بحقه . لم بحث . كما . يوي
لا إعطاء أو لا يعاء بر... دمه من حقه

ويُقْسَلُ في ذلك طاهر أو... على المعتمد

ويو تعرض أو صممه به صم من ثم فرق حقه ان... أو الحاصل ك...

حث . كما مر في (الطلاق) أن جهته بالحكمة لا يُعَدُّه^(١)

(أو أنفس) فعارفة ليوسر . حث . يوجد صممه منه و... منه . كما لو
و... لا أصني اعرض فصلاً . فبه بحث

نعم . هو ألزمه الحاكم بمعارفته . لم بحث ك... حكره

وإنما أثر بعد في نحو . لا تُكْرَهُ ، فمكت لنحو مرضي . لأن الحث

فها^(٢) بسدادة المعنى لا يثبت ، وهي أصعب فثبت . بخلاف ما ذهب

والحاصل . أن من حث بمسألة بعض المعصية ، بي... قاصداً فحولها

أو قامت قرينة عليه . حث بها^(٣) ، ولا . كما . في بحث لا كره
في (الطلاق)^(٧) .

وأن من ذلك . ما هو حث لأنه قد حث بسببه فإن عذره

(١) راجع : المجلد الضاخ في اختلاف الأشباح : مسألة (١٦٦٧) . وحاشية الشروبي :
(٥٦ / ١٠)

(٢) أي : ظهر أن عريضة مجلس (ش : ٥٦ / ١٠)

(٣) قوله : أي : أن مسألة لا يثبت فمكت . راجع : (٥٧ / ١٠)

(٤) أي : بالمعنى (ش : ٥٧ / ١٠)

(٥) ر : بهذا المعنى . ر : بالمعنى . ر : ...

(٦) قوله : أولاً . ر : ... (٥٧ / ١٠)

(٧) في (٦٩ / ٨)

(٨) أي : من (ولا ...) . (ش : ٥٧ / ١٠)

فلا بحث بمعارفة

بكر ظاهر تمت تسمي هذه^(١) ، لأن أن بحاب بأن قرية المشاحة والحصومة الحاميه على إطلاق اسم من ماهرة في إرادته^(٢) حالة اليسر والعسر .

ومن طن^(٣) ياره حله الحف لا قرية على شمول كلامه للمعصية وإن سمح حصومه ؛ لأن لعن أقوى من بحث بالمعارفة الواحه

وأما قول الرركشي فيمن اندع عيطاً ليلاً ثم أصبح صائماً ولم يحذ من برعه منه كرهه أو غمته ولا حاكم بخبره على برعه حتى لا يفطر لو قيل^(٤) لا يفطر برعه هو له سم سخذ ؛ سريلاً لأحباب شرع مرله الإكراه ؛ كما لو حلف بيطان روحته فوجدها حائضاً مردود^(٥) ؛ لعاضه المعصر باختياره

فالفاسق أنه يبرعه ونفصر ؛ كمرضى حثي على نمسه الهلاك إن لم يفطر فلفرمه يداهي سمصر ونفطر به

وبين هذان^(٦) ؛ كما نحن فيه^(٧) ؛ لأن مدار الإيمان على الألفاظ ، والوضع شرعي أو العرفي له فيها مدخل بالخصص بارة والتعميم أخرى ، فلذا فرقوا فيها بين سمعه وعرها على التفصيل ندي ذكرناه

والحاصل أن لإكراه الشرعي كالحثي هاهنا^(٨) لا ثم^(٩) ، فأمنه

(١) في مسأله ما لم حلف لا يفطره طارح ؛ بح ؛ أي عدم بحث فيها (ش ٥٧/١٠)

(٢) أي ؛ عدم المعارفة . (ش ٥٧/١٠)

(٣) قوله (ومن طن) ؛ بح عطف على قوله (مره المشاحة) ؛ إبح (ش ٥٧/١٠)

(٤) مقول الرركشي . (ش ٥٧/١٠)

(٥) قوله ؛ (مردود) جواب (أما) . (ش ٥٧/١٠)

(٦) قوله (ولس هذان) أي من اسلع حيف والمريض كركدي

(٧) في مسأله (فلاس دهن ب تعريه) ؛ ولا ؛ فلا فرق بينهما وبين هذين (ش ٥٦/١٠)

(٨) قوله (هنا) ؛ في اسم على غير معصيه (ش ٥٨/١٠)

(٩) وقوله (ثم) ؛ ياره ههنا ؛ كركدي عاده الشرعي (٥٦/١٠) (أي في انصام)

وإن استوفى وفارقه فوجدته ناقصاً ؛ إن كان جنس حقه نكته أراداً لم يثبت .

فرع : مثبت عت لو حلف لا يرفقه من مكة إلى مصر مراقبه في بعض الطريق ، فهل يثبت ؟

وأخت الظاهر أنه يثبت حيث لا نية ؛ لأن المصدر من هذه الصفة ما أفصاه وصغها نسوي ، بدفعه في حيز الهي ؛ كالكره في حيز من عدم وجود المرافقة في حيز من أحراه نك الطريق

وزعم أن مؤداهما : أننا لا نستغرق الطريق كلها ، لا جميع ، ليس في محله ؛ كما هو واضح .

وعت لو حلف لا يكلمه مدة عمره ، فأجبت بأنه إن أراد مدة معروفة ديم^(٢) ، وإلا . . . فقصي ذلك استغرق المدة من انتهاء الحلف إلى موت قصي كلمه في هذه المدة^(٣) . . . حث

وأما إثناء بعضهم بأنه إن أراد في مدة عمره^(٤) حث بالكلام في أي وقت ، وإلا^(٥) لم يثبت إلا بالجميع . فليس في محله ، وخبره ، فإنه لا حاصل له ، وسليم أن له حاصل ، فهو سبب لا تعزل عنه

(وإن استوفى وفارقه فوجدته) أي : ما أحده منه (ناقصاً) بظن : (إن كان جنس حقه لكه أراداً) مه (لم يثبت) لأن الرداء لا يسمع الاستقاء

وفيه اس الرفعة . ملاء عن الماوردي . بما إذا هل الفارقت بحت بسمع

(١) وهي المطبوعة المصرية والمكية . (في حداسي)

(٢) وهي (غ) . (أن مراده : ألا يستغرق) .

(٣) معهود أنه لا يسمع منه ذلك طاهر . (هو ع س) (س ٥٧-٥٨)

(٤) أي . في بعضها . (ش : ٥٨/١)

(٥) أي : في جزء منها . (ش : ٥٨/١)

(٦) أي : بأن أراد في كل جزء منها . (ش : ٥٨/١٠)

ولاً حث عالمٌ ، وفي غيره القولان

هـ^(١) : أي عرفت ؛ نظير ما مر في (الوكالة)^(٢) فيما يظهر ، على أن ذلك أن
تأخر في التقييد من أصله^(٣) سمح أن ذلك يمنع^(٤) الاستيفاء

ولا (بكن حسن حقه ؛ كأن كان درهم فحرج المأخوذ معنوياً)

حت عنه ؛ حدثت عند انصرافه ؛ لأنه ورقة قبل الاستيفاء

(وفي غيره وهو الحاهل به حسد (القولان) في حث الحاهل ،

أظهرهما : لا حث

وكان بعضهم أحد من هذا ؛ فممن حذف ليقطعه دية ، فأعطاه بعضه

وعوضه عن بعضه ؛ بأن له أن يحلف عليه ذلك^(٥) ؛ لجهله به بحرف قرب
بسلامه ؛ لم يحث وقد صدر البحث^(٦) انتهى

وبين في محله ؛ لأن ما في متن في جهل المحلوف عنه ، وهذا في جهل

حكمه ، وقد مر^(٧) موطأ في (إطلاق) أنه ينسب بعدد مع الفرق بين
الجهلتين^(٨) .

(١) كتابه إليه (٥٠٤ / ١٤)

(٢) في (٥٢٨ / ٥)

(٣) قوله (في بعد) ؛ انفس (من أصله) أي ؛ قطع نظر عن قيد لجبه (ش
(٥٨ / ١٠)

(٤) أي من ؛ بعضه عن (لا سمح) قال للكني (وجعل نصاب اسقاط : لا والله
عنه) وعنده ؛ أي به سمح (٢١٢ / ٨) (وعنده من لرفعة بعد لماوردي ذلك بعد ؛
من نصاب بغير بحث سمح به عرفاً ؛ محفل نظر الآن ذلك لا سمح الاسماء)

(٥) قوله (ان حلف عنه ذلك) ؛ أي ؛ بغيره ؛ أي بحكم كردي

(٦) قوله (وقد صدر بحث) ؛ هذه الجملة الحاشية في قوله انفس بضم الميم ؛ بحث ، فكانه من
جهله (غرضه) محذوف عنه (ش ٥٨ / ١٠) وراجع ؛ صواب شيع (سلام كرم
الأهاري) (ص ٢٩٤)

(٧) قوله (وقد مر) ؛ في شرح قوله (فعنه) ؛ كردي

(٨) في (٢٣١ / ٨)

وبو حلف ليقتصير فلاناً دينه يوم كذا ، فأغتر ذلك اليوم لم يخش ، كما
أفتى به كثيرون من المتأخرين وكلاهما باطلٌ بذلك في مروج كثير^(١) ، منها
ما مرَّ في لاكلز دا انطعام عدأ^(٢) ، وما يأتي من قول القس في (إلى
القاضي) ولا... فمكره^(٣) .

ويؤخذ من تقييدهم الحث في هذه المسائل بما إذا سكر ، ومن قول
« تكافي^(٤) » في (إن لم نُصِرَ الصهر اليوم ، إن حصلت بعد مصي مكاب صلاتها
حَثٌ ، وإلا فلا . أن محل^(٥) » عدم الحث في مسألة^(٦) ألا يقدر على لوفاء
بوجه من الوجوه من أول هذه في حلف عنها إلى أحدها ، كما هو في مسألة
والأوجه فيما لو صدر الدائن منها وعد في لأقصت ، أو لأقص
فلاناً عدم الحث ، سواء سَرَّعَ أحدهما

ولا تُكْتَفَ إعطاه وكله أو بقضي ؛ لأنه محالٌ فلا يحصل بحلف عليه من غير
قربة ، ثم رأيت الحلال سلفي رجع ذلك أيضاً

ولا يأتي ذلك ما في « توسط » عن « قس » من « زكي » : إن جاء
حادي عشر الشهر^(٧) وما أوفيتك^(٨) ، أو : لأقصت^(٩) إلى الحادي عشر ،

(١) الشرح الكبير (٣٣٣/١٢) ، روضة الطالبين (٦١/٨)

(٢) كذا في جميع نسخ ، وقد شرحت في (٥٨١) قوله (ولا فمكره) ، وهو
مكرر ، ولكن صوابه (ولا فمكره) ، بربطه بـ (ورجع) شرح بكر

(٣) (٣٣٦/١٢) ، وروضة الطالبين (٦١-٦٣/٨)

(٤) وفي (أ) : (قول القاضي)

(٥) قوله (أن محل) عدم الحث (أي باب ما عدا) (أي ٥٨١)

(٦) قوله (في مسألة) هي قوله (وبو حلف ليقتصير) (أي كروي)

(٧) أي عام في طاق (من ٥٩١) وفي (أ) (٥٩١) (من شهر)

(٨) قوله (وما أوفيتك) (أي محذوف) أي محذوف صواب كروي

(٩) قوله (لأقصت) أي (أو) والله لأقصت كروي

فساغر الدائر قبله ؛ فإن قصد كونه^(١) ؛ لانتهاء العابة وتمكن من الإيلاء قبله
 حث ، وإن جعله - يعني الحادي عشر - طرغاً للإيلاء فسافر قبله ففيه خلاف
 مشهور ؛ أي والأصح منه لا حث ، وإن أطلق فالأولى . أن يراجع^(٢)
 انتهى

والذي يتحتم ما يسافر من الملقط أن المدة كلها من حين الحلق إلى تمام
 الحادي عشر صرف للإيلاء المحلوف عليه

فإذا سافر بعد التمكن من الإيلاء حث الحالف مطلقاً^(٣) ما لم يقل أردت
 أن الحادي عشر هو الصرف للاستيفاء ، فيصدق بيمينه ؛ لاحتماله

وهذا^(٤) يعلم وجه عدم استيفاء ؛ لأن (لأفصيت عدأ) صريح في أن العد
 هو انطراف للإيلاء . بخلاف صورتي الحادي عشر ، فلم يؤثر السفر^(٥) قبل العد
 في بطلان ، وإن في هذا عسى ما تقرّر^(٦)

والأوجه أيضاً أن موت الدائر كفره فيما مرّ فيه^(٧) ، فإن كان^(٨) بعد
 التمكن حث ، وإلا فلا .

ولا أثر لقدرته عسى يدفع للورث . لأنه خلاف المحلوف عليه ؛ ومن ثم كان
 الذي شح في لأفصيت حث أنه لا يقوت الزمان بالسفر والموت ؛ لإمكان
 لقضاء هاهنا مع عسره

(١) وقوله (كونه) ، الصبر يرجع إلى الحادي عشر كردي

(٢) وقوله (أن يراجع) أي في صورة معنى الطلاق كردي

(٣) أي : سافر قبل الحادي عشر أو فيه . (ش : ٥٩/١٠)

(٤) أي : بقوله : (والذي يتحتم ...) إلخ . (ش : ٥٩/١٠) .

(٥) أي : لم يحدث به . (ش : ٥٩/١٠)

(٦) أي : ما لم يقل أردت أن الحادي عشر هو صرف . إجماع (ش : ٥٩/١٠) .

(٧) أي : لسفر . (ش : ٥٩/١٠)

(٨) أي : الموت (ش : ٥٩/١٠)

أو لا رأى مُكْرَ إلا رفعة إلى العاصي ، فرأى وتمكّن منم برفعة حتى مات
حيث .

وَبَرَأ الداني قل تمكّن مانع مه^(١)

وأما ما في « عقارب المربي » - أي - وسفاه بدت^(٢) ، بصعوبة - من أنه مع
لمحر عن العصاء يخبث إحصاءاً ، فأشار المرافعي إلى رده^(٣) ، كما مر^(٤) ، بل
بعراصر الأثمة عنه وطافهم على التبريع على خلافه ، من غير تمكّن أدل
دليل على عدم صحته .

وأول^(٥) بحمله على ما بدا تمكّن من قصده في بعد قدم نفسه

وتنقّل دعواه بيمينه المحر ، لإعسار أو سباب ، من هو دعى لأداء ماكره
الدائن قبل ناله لعدم الحث^(٦) ، كما مر في (اصلاق) مع ما فيه^(٧)

(أو) حذف (لا رأى مكرراً) أو نحو نفسه (لا رفعة إلى العاصي ، فرأى)
مكرراً (وتمكّن) من رفعة له (فلم يرفعه) أي - لم يوصل نفسه أو غيره بلفظ ،
أو نحو كناية لنفاصي خبره في محل ولا به لا غيره ، إذ لا فائدة (حتى مات)
لحالف (حت) أي - من قبل الموت ، كما هو ظاهر ، لأنه فوت سر
باحتسابه

ويظهر أن العره في المكّر باعتقاد حالف دون غيره

وطاهر أن برزوه من أعمى تحمل على العلم ، ومن يصير تحمل على رؤية

الصبر .

(١) أي - من الحث - (ش : ٥٩/١٠)

(٢) أي : العقارب . (ش : ٥٩/١٠)

(٣) اشرح الكبير (٢٣٣/١٢)

(٤) أي - بعد ما بوله (وكلامها بطو بدت) ح (ش : ٥٩/١٠)

(٥) أي : ما في « العقارب » . (ش : ٥٩/١٠)

(٦) أي : لا بالنسبة لسقوط الدين - (ش : ٥٩/١٠)

(٧) في (٢٧٩/٨)

وَنَحْمِلُ عَلَى قَاصِي شِدِّهِ ، وَبِزَعْرِ الرُّفْعِ إِلَى الثَّانِي ،

(وَنَحْمِلُ) (اقْصِي) فِي لَمَطِ الْحَالِ حَيْثُ لَا تَلَهُ (عَلَى قَاصِي الشِّدِّ)
 فِي بَلَدٍ فَعَلِ الْمَكْرَ ، لِأَنَّهُ الْمَعْهُودُ ، لِأَنَّهُ لَا رَأْيَ
 وَهُوَ يُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا عُرِفَ فِي الرُّؤُوسِ^(١)

بَعْدَ : بِمَا سَعَى ذَلِكَ فِي مَكْرٍ مَحْسُوسٍ^(٢) لَا يَحُورُ بِانْقِصَانِهِ ، وَلَا أَغْتَرِ
 قَاصِي شِدِّهِ فِيهَا وَعَلَى الْمَكْرِ حَالَهُ الرُّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ انْقِصَادٌ مِنْ هَذِهِ الْيَمِينِ بِرَأْيِهِ
 الْمُنْكَرِ ، وَهِيَ فِي كُلِّ^(٣) بِمَا ذُكِرَ .

(فِي عَرَبٍ) (فِي مَالِ رُفْعٍ بَيْنَ) (قَاصِي) (ثَانِي) لِأَنَّ الْعَرِيفَ (أَلِ) يُعْطَى
 وَيَصْغُرُ مَحْضُوعُهَا مَوْجُودٌ حَالَهُ خَلْفٌ

فِي نَعْدَةٍ فِي شِدِّهِ تَحْيِيرٌ مَا بِهِ يَحْتَضِرُ كُلُّ مُحَابٍ ، فَيَنْغِيثُ قَاصِي شِقِّهِ فَعَلِ
 مَكْرَ ، لِأَنَّهُ يَدْرِي بِرَأْيِهِ حَالَهُ دَعَا ، ذَكَرَهُ فِي « الْمَطْلَبِ »^(٤)
 وَتَوَقَّفَ فِيهِ شَيْخَانَا بِالرُّفْعِ مَكْرَ لِقَاصِي مَوْطُ بِحَالِهِ ، لَا يَوْجُوبُ إِجَابَةُ
 وَعَلَهُ^(٥) .

وَنَحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ بِلَيْسَ مَوْجُودًا إِلَّا مَا يُمْكِنُ مِنْ إِبْرَاسِيمَ بَعْدَ الرُّفْعِ وَحَوْلِهِ ،
 وَهَذَا لَا يُمْكِنُ مَعَهَا ، فَالرُّفْعُ إِلَيْهِ كَالْعَدَمِ .

وَلَوْ : وَبِحَضَرِهِ الْقَاصِي فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يَذُومُ إِجَارَهُ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَنْقُطُ
 لَهُ بَعْدَ عَمَلِهِ عَنْهُ .

وَلَوْ كَانَ فَعَلِ الْمَكْرَ الْقَاصِي : بَلْ كَانَ ثُمَّ قَاصِي آخَرُ . رَفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا .

(١) قَدْرُ مَا فِيهِ . (ش : ١٠٠ / ٦٠)

(٢) أَيْ : مَوْجُودٌ فِي الْحَالِ . (ش : ١٠٠ / ٦٠) .

(٣) أَيْ : مِنَ الْمَحْسُوسِ وَالْمَقْصِي . (ش : ١٠٠ / ٦٠)

(٤) رَاجِعٌ : مَسْنُونٌ صَدَّاحٌ فِي أَحْكَامِ الْأَسْجَاحِ : مَسْنُونٌ (١٦٦٨)

(٥) أَمْسَى الْمَطْلَبُ (٧٩ / ٩)

أو إلاً رفعة إلى قاصي من نكل قاصر ، أو إلى القاصي فلا ، فو ذثة نكل ، فو
نوي ما دام قاصا - حت إن أمكة رفعة فركة ،

ثم يكتف - كما هو ظاهر - بعونه رفعت إيتت نكل ، لأن هذا لا يرد عرفاً
من لا رأئت مكرراً إلا رفعة إلى قاصي

(أو إلاً رفعة إلى قاصي من نكل قاصي) أي يلي ك - ، بصدق الاسم وإن
كان ولايته بعد الحلق ،

(أو إلى القاصي فلا ، فراء) أي الحذف المتكرر (ثم) اسم - فعه به حتى
(عرن ، فإن نوي ما دام قاصياً - حت) بعونه (إن أمكة رفعة ، به فعه
(فتركة) لتفويته البر باختياره ولا فورية هنا)

وأما لو لم نكل ولم يرفع به حتى مات أحدهما - فبه بحث - تمك
مه .

وتقييد جمع من الشراح ما ذكر في العرن بما دام اسم عرنه ، بحيث أحدهما ،
وإذا فلا حت : لا احتمال عوده مردوداً بأن هذا يمتد إلى ما دام ، وهو
قاضي ، أو نواه . فإنه يدي لا حت فبه بالعرن مصدقاً ، لا احتمال عوده

وأما إذا قال : ما دام ، أو : ما را قاصاً ، أو نواه - فممن حشبه بمحرد
عرله بعد نكله من الرفع إليه ، سواء أمد أم اسم معروف ، سواء أحدهما ،
لا يقطع بالديمومة بعونه ، فلم ير بالرفع به بعد

فإن قلت تمك أن تحت بأن الصرف في الرفع نوي قاصي فلا ما دام
قاصياً إنما هو طرف للرفع ، والديمومة موحودة حت رفعة به في حال
الفناء

(١) قوله (ولا يربطه) أي لا يربطه به دره من برفع بل ، بجهة مدة عونه وعمره
قاصي ، كروي

(٢) الأولى : أحدهم . (ش : ١٠ / ٦٠)

(٣) قوله (مطلقاً) أي تمك من برفع به من العرن أم لا ، فهي اسمي (ش : ١٠ / ٦٠)

وبلاً فكفركم ، وإن لم ينو برفع يده بعد عرله

قُلْتُ كَلَامُهُمْ فِي نَحْوِ لَا أَكْلُهُ مَا دَامَ فِي الْمَدِّ ، فَحَرَجَ ثُمَّ غَدَّ بِفَنَصِي أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ بَعْدِ الْوَصْفِ^(١) الْمَعْلُوقِ بِدَوَامِهِ مِنَ الْحَلْفِ إِلَى الْحَثِّ ، فَعَنَى رَأَى بِهِمَا فَلَا حَثٍّ ، عَمَلًا بِالْمَدِّ مِنْ عَارِثِهِ

(وإلا) يَنْكُثُ مِنْهُ ، لِنَحْوِ مَرَضِي أَوْ حَسِي أَوْ نَحْثِ الْقَاصِي وَلَمْ يُنْكَثْ مَرَاةً وَلَا مَكَانَةً (.. فكفركم) فَلَا يَحْثُّ

(وإن لم ينو) مَا دَامَ قَصَبًا (برفع يده) إِلَيْهِ^(٢) بَعْدَ عَرْلِهِ (نوى عيه) أَوْ أَطْنَقَ ، لَتَعْلُو الْحَبْسَ مَعَهُ ، وَدَكَّرَ الْقَصَاءَ^(٣) لَتَعْرِيفٍ هُوَ ؛ كَ لَا أَذْخُلُ دَارَ رَبِّهِ هَذِهِ ، فَدَعَا ثُمَّ دَحَبَهَا حَثٌّ ، بِعَلَا لِلْعَيْنِ مَعَ أَنَّ كَلَامًا مِنَ الْوَصْفِ وَالْإِصْدَاقِ بَصَرًا وَيَرْوُونَ

وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ^(٤) فِي لَا كُنْتُ هَذَا الْعَدِّ ، فَكُنْتُ بَعْدَ الْعَقِّ ؛ لِأَنَّ الرُّقَّ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ بَطَرًا وَيَرْوُونَ

مَرَعَ حَتْفَ لَا يُسَافِرُ سَحَرًا شَمَلَ السَّهَرِ الْعَظِيمِ ؛ كَمَا أَقْنَى بِهِ بَعْضُهُمْ ؛ لِنَصْرِاحِ الصَّحَاحِ ؛ بَأَنَّهُ يُسَمَّى سَحَرًا^(٥) ، قَالَ وَيَرْوُ مِنْ حَلْفِ يُسَافِرُونَ بِفَصِيرِ السَّحَرِ ؛ بَأَنَّهُ يَصِلُ بِمَحَلٍّ لَا يَنْتَهِي فِيهِ الْجَمْعَةُ ؛ لَكُونِهِ لَا يُسْمَعُ انْدَاءُ مِنْهُ أَنْتَهَى وَأَخَذَ^(٦) هَذَا^(٧) مِنْ رَأْيٍ مِنْ صِطَّةٍ^(٨) فَصِيرِ السَّحَرِ الَّذِي يُشْتَقُّ فِيهِ لَعِيرٌ

(١) قَوْلُهُ (بِالْوَصْفِ) : إِجْعَلْهُ هُوَ يَكُونُ فِي سَعْدٍ فِي عَيْنِ الْكُفْرِ ، وَتَكُونُ قَاصِبًا فِيهِ سَحَرٌ فِيهِ ، (ش : ٦١/١٠-٦١)

(٢) وَمِنْ (ب) وَ(ت) وَ(ر) وَ(ز) وَ(ح) وَ(هـ) (بِرَفْعِ يَدِهِ) يَدْرُونَ الْهَاءَ

(٣) وَمِنْ (ح) وَ(د) وَ(ذ) وَ(ز) وَ(س) (الْقَاصِي)

(٤) قَوْلُهُ (وَمِنْ مَرَعَ) مَعِيرٌ (يَصِلُ لَا يَأْكُلُ الْوَرْدَ) : إِجْعَلْ كَرْدِي

(٥) الصَّحَاحُ (ع : ٧٥)

(٦) قَوْلُهُ ، (وَأَخَذَ) أَيُّ ذَلِكَ الْخَطِّ ، (ش : ٦١/١٠)

(٧) قَوْلُهُ (هَذَا) أَيُّ قَوْلُهُ (وَيَرْوُ مِنْ حَلْفِ يُسَافِرُونَ) : إِجْعَلْ (ش : ٦١/١٠)

(٨) قَوْلُهُ (رَأْيٍ) مَعْدَرٌ مَعْرُورٌ (مِنْ) ، وَقَوْلُهُ (مِنْ صِطَّةٍ) مَعْدَلُهُ (ش : ٦١/١٠) *

فصل

حلف لا يبيع أو لا يشري ، فعقد لفته أو غيره . حث .

نصه ، وفيه نظر

بل قصية كلامهم بره بمجرد محاوره ما مر في صلاء بمسافر فيه السر ؛
لأنه الآن يسمى مسافراً نعة وشرعاً وعرفاً
ويتنقذوا نحو السفل على الدانة بالميل أو عدم سماع سداء ؛ لأن ذلك
رخصة تحوزها الحاحه ، ولا حاجة فيما دون ذلك ، فسامه

(فصل)

(في الحلف على ألا يفعل كذا)

لو (حلف) لا يشري عبداً بعشرة ، فاشترى بعبده بحمسه ، ثم بعبده
بحمسة . اخلف فيه جمع ما خزنون ، فصار جمعٌ نعتٌ ، وجمعٌ لا
والذي يتبعه الثاني ، سواء أكان لا يشري فامته ، و لا يشري
هذا ، لأنه لم يصدق عليه^(١) عند شراءه كمن حرمه اشراء بعشرة
وكونها^(٢) استفادت عبده بعشرة لا يزيد ، لأن المدار في الأيمان حالاً عند
الإطلاق على ما يصدق عليه اللفظ ، فلا يقال القصد أنها لا تدخل في مذكه
بعشرة وقد وُحد

أو (لا يبيع أو لا يشري ، فعقد) عمداً صحيحاً لا فساداً ، نصه أو غيره ،
بوكالة أو ولاية (حث) أمّا الأول^(٣) فواضح ، وأمّا الثاني فلأن

= (ب) و(ب) و(ر) و(ع) و(هـ) (م رأى في ص) ، وهي () و(د)
(س) (م رأى ص) ، وهي (ح) (م ص) أو كلف على (رأى في)

(١) وهي (ح) : (مجزؤها) .

(٢) أي : فعل الحلف . (ش : ٦١/١٠)

(٣) أي : العين . (ش : ٦١/١٠)

(٤) العقد لفته (ش : ٦١/١٠)

وَلَا يُخْتُ بَعْدَ وَكَيْهِ لَهُ ،

إطلاق المصطلح بشمله

نعم ؛ الحقُّ يُخْتُ بفاسده ولو ابتداءً ؛ بأنَّ أَخْرَمَ بعمرة فأنسدها ثُمَّ أذحه عليها ؛ لأنه كصحيحه ، لا يبطله^(١) .

وقصة فرقهم بين الساطل والفاسد في (العارية) و (الخلع) و (الكتابة) لحاقها بالحق فيما ذكر من البحث بفسدها^(٢) دون بطلانها ، وفيه نظر

ولو قد لا أبيع فاسداً ، فاع فاسداً فوحيها ، ظاهرٌ كلاهما ترويحٌ عدم البحث^(٣) ، وحرمة لا نور^(٤) وغيره ، ورشح الإمام البحث^(٥) ، ومال إليه الأذرع^(٦) وعمره

وتشتغي أن يُجمع بحمل الأول على ما إذا أَرَادَ حقيقة البيع أو أطلق ؛ لانصراف لفظ البيع إلى حقيقة^(٧) ، وقوله (فاسداً) ضاف لما قبله فتعني والثاني على ما إذا أَرَادَ بيع صورته لا حقيقة .

وبما خبنا لهذا^(٨) ؛ يتضح وجه الأول ؛ والأ^(٩) . . فهو^(١٠) مشكلٌ هذا . كيف وقد ذكرنا في لا أبيع الحمر : أنه إن أَرَادَ الصورة . حيث ١٢ مائة (ولا بحث بعد وكيه له) لأنه لم يبعد

(١) فصل قوله (لا يطلعه) عقب على (فاسده) كردي

(٢) قوله (فاسده) مع الأولى ذكر (ش ١٠ / ٦١)

(٣) شرح بكر ١٢ / ٣١١ . روجه حدس ٨١ / ٤٥

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (٢٧٨ / ٢) .

(٥) نهاية المطلب في فوائده المذهب (٢٨٨ / ١٨)

(٦) رجع ؛ لسهل الصبح في اختلاف الأنواع ؛ مائة (١٦٦٩)

(٧) قوله : (احتجنا لهذا) أي : للجمع . كردي

(٨) وقوله (ولا) أي : وإن لم يصب وجهه كردي وقال الشرواني (١٠ / ٦٢) (قوله

ولا ، أي : بأن أراد الجمع لأن عدم البحث . ولو أراد بعبارة صورة البيع)

(٩) أي : الأول . (ش : ١٠ / ٦٢) .

أَوْ لَا يَرْوُحُ أَوْ لَا يُطْلِقُ أَوْ لَا يَمْنُقُ أَوْ لَا يَضْرِبُ ، فَوَكَّلَ مِنْ مَعْنَى لَمْ يَحْثُ

وأحد الركبتين من يعرفهم بين المصدر و(أَنْ) والمفعول في قولهم بَعَثْتُ
الْمُسْتَعِيرَ أَنْ يَنْتَمِعَ فَلَا يُؤْخَرُ ، وَلَمَّا حَزَّ الْمُسْعِفُ فَيُؤْخَرُ أَنَّهُ لَوْ أَنِّي هَذَا
بِالْمَصْدَرِ ؛ كَ لَا أَفْعَلُ الشَّرَاءَ ، أَوْ الرِّبْعَ حَيْثُ مَفْعُولٌ وَكَيْلَهُ
وَمِنْهُ نَظَرٌ ، بَلْ لَا يَصْخُ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ نَمَتْ فِي مَدْلُولِ دَيْتِ الْمَعْطَى ' شَرْعاً
وَهُوَ مَا ذَكَرُوهُ فِيهِمَا ، وَهَذَا فِي مَدْلُولِ مَا وَفَعٌ فِي لَفْظِ حَيْثُ ، وَهُوَ فِي
لَا أَفْعَلُ الشَّرَاءَ ، وَلَا أَشْتَرِي ، وَفِي حَيْثُ الْآشْتَرِي وَاحِدٌ ، وَهُوَ مَدْلُولُهُ
لِشَّرَاءِ نَفْسِهِ

(أَوْ) حَيْثُ (لَا يَرْوُحُ أَوْ لَا يُطْلِقُ ، أَوْ لَا يَمْنُقُ أَوْ لَا يَضْرِبُ ، فَوَكَّلَ مِنْ
فَعْلِهِ لَمْ يَحْثُ ، لِأَنَّهُ بَعَثَ حَلَفَ عَلَى فَعْلٍ مَعَهُ وَبِهِ تَوْحِيدٌ ، مَوْءٌ الْوَاحِدُ
بِحَيْثُ فَعْلٌ ذَلِكَ هَذَا وَبِهِ قَوْلُهُ أَمْ لَا ، وَسَوْءٌ أَحْصَرَ حَيْثُ فَعْلٌ فَوَكَّلَ أَمْ لَا
وَأَيْضاً حَمَلُوا إِعْصَاءَ وَكَيْلَهُ بِحَصْرِهِ بِإِعْصَائِهِ ، كَمَا مَرَّ فِي (جَمْع) فِي
إِنْ أَعْطَيْتَنِي ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يُسْقَى إِعْطَاءً .

وَأَوْحَتْهُ نَسْوِيهِ بَيْنَ الْمَوَكَّلِ وَحَصْمِهِ فِي الْمَحْضَرِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي وَلَمْ
يَنْظُرُوا سَوَكُلَ ، لَكِنَّ قَبْلَ الْحَصْمِ سَمِعَ حَصْمَهُ حَصْفَةً ، وَهُوَ الْمَوَكَّلُ -
عَلَيْهِ (٢) .

وَبَعْدَهُ الْعِلَاقُ بِمَعْنَى فَوَاحِدٌ ، تَطْلِيْقٌ ، بِخِلَافِ مَوْصُفَةٍ بِهَا مَقْنَنَةٌ (٣)
وَمَكَانُهُ مَعَ الْأَدَاءِ لِسَبِّ إِيْعَانٍ عَلَى مَا قَالَهُ هَذَا ، وَلَيْسَ مَرَّ فِي
(الصَّلَاقِ) أَنْ تَعْنِيَهُ مَعَ وَجُودِ نَصْفَةِ تَطْلِيْقٍ ، مَعْصِي حِلَافِهِ إِلَّا أَنْ تُفْرَقَ

(١) قوله (دَيْتِ مَعْنَى) أي (بَدَعَ) أو (السَّعَفَةُ) ، ش : ١٠ / ٦٢

(٢) قوله (مَعْنَى) معنوا (جَمْعاً) ، مَهْرَجٌ ش : ١٠ / ٦٢

(٣) أي (بَلِيسٌ تَطْلِقاً فَلَا يَحْثُ) ، ش : ١٠ / ٦٢

(٤) الشرح الكبير (٣١٢ / ١٢) ، رَوْحَةُ الطَّالِبِينَ (٤٦ / ٨)

(٥) راجع التمهيد المصاحف في اختلاف الأساطير (١٦٧٠)

إِلَّا أَنْ يُرِيدَ إِلَّا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ ، أَوْ لَا يَنْكُحُ حَتَّى يَمُوتَ وَكَيْلُهُ لَهُ

(إِلَّا أَنْ يُرِيدَ إِلَّا يَفْعَلَ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ) يَخْتَصُّ بِالنَّوْكِيلِ فِي كُلِّ مَا دُكِرَ ، لِأَنَّ
الْمَحَارِمَ الْمَرْحُومَ بِصِيرُ هَوْنًا بَالِيَةً
وَالْحَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَحَارِمِ قَدَرُ الشَّاعِي وَعَبْرُهُ وَإِنْ اسْتَعْدَهُ أَكْثَرُ
الْأَصُولِيِّينَ

وَلَوْ خَلَفَ لَا يَسْعُ وَلَا يُؤْكَلُ لَمْ يَخْتَصَّ سَعٌ وَكَدَرٌ قَبْلَ الْخَلْفِ ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهُ^(١)
لَمْ يُشْرَ وَلَمْ يُؤْكَلْ

وَأَخَذَ مِنْهُ السُّلْقِيُّ أَنَّهُ لَوْ خَلَفَ لَا يَخْرُجُ رُوحُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَكَانَ أَدْنَى لَهَا قَبْلَ
لِخَلْفٍ فِي الْخُرُوجِ إِلَى مَوْضِعٍ مَعْتَبَرٍ فَخَرَجَتْ إِلَيْهِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَمْ يَخْتَصَّ^(٢) ،
وَمِنْ الْأَحَدِ نَظَرُ^(٣) وَإِنْ كَانَ مَا قَالَهُ مُحْتَمَلًا .

وَعَلَيْهِ فَيُظْهِرُ أَنَّ إِذْنَهُ لَهَا بِمَحْمُومٍ ، كَرَدْنَهُ فِي مَوْضِعٍ مَعْتَبَرٍ ، فَدُكِرَتْ تَصْوِيرُ
نَفْطَ

(أَوْ لَا يَنْكُحُ) وَلَا يَتَزَوَّجُ (حَتَّى يَمُوتَ وَكَيْلُهُ لَهُ) وَإِنْ بَارَعَ فِيهِ السُّلْقِيُّ
وَأَعْدَأ^(٤) ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ فِي النِّكَاحِ مَعْرُوفٌ مُحَصَّنٌ ، وَلِهَذَا يَخْتَصُّ بِإِصَافَةِ الْقَبُولِ لَهُ ؛
كَمَا مَرَّ^(٥) .

وَلَوْ خَلَفَتْ لَا تَتَزَوَّجُ لَمْ يَخْتَصَّ الْمَحْرُومَةُ بِتَزْوِيجِ مُحَرِّمِهَا لَهَا وَنَخَصَتْ غَيْرُهَا
بِتَزْوِيجِ وَبَيْتِهَا بِهَا بِإِذْنِهِ ، قَالَ السُّلْقِيُّ

وَأَمَّا مَنْ خَلَفَ لَا يُرَاجِعُ فَوَكَّلَ فِي الرَّجْعَةِ بَعْدَ الْخَلْفِ ؛ سَاءَ عَلَى مَا مَرَّ

(١) أَي : الْخَلْفُ . (ش : ١٠ / ٦٣)

(٢) فَتَاوَى السُّلْقِيِّ (ص : ٨٣٩)

(٣) رَاجِعٌ : لِمَنْ هُوَ الصَّاحِبُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ : مَأْنَهُ (١٦٧١)

(٤) فَتَاوَى السُّلْقِيِّ (ص : ٨٣٨)

(٥) فِي (٧ / ٤٧٢)

مباعة بدينه ، حث ، وإلا فلا ، أو لا يهت له فأوجب له فلم يقل : ثم
 بحث ، وكذا إن قيل ولم ينص في الأصح ،

عليها ، تكون بكرة وليس متعلقاً به (بدخل) لأن ذلك (١) هو المبادر من هذه
 العبارة ، فيبحث بدخول دار الحث وإن كان فيها ودخل غيره ، لا دار غيره وإن
 دخل له (٢) .

مباعة (عتق بدينه ما ريد) بدينه ، أو ادن نحو وبي أو حاكم أو نظير (
 حث) لصدق الاسم (٣) .

(وإلا) مع بدور صحيح ، فلا (حث) ، لما مر أن العقد إذا أطلق
 حصصاً صحيحاً ، وكذا تعددت الأصح : كما مر (٤) .

(أو لا) بدينه وعتق : شمل كل شيء ، من نحو صدقه ، وبراءة ، وعتق ،
 ووقف ، لا نحو كراهة ، ولا (يهت له) أي : لريد (فأوجب له) انعمد (فلم
 يقل : ثم بحث) لأن يهت له لم يتم ، ونحري هذا في كل عقد يفتح لإيجاب
 وقبول .

وكذا إن قيل : ثم ينص في الأصح ، لا يبحث ، لأن ممضى الهبة المظنة
 والعرض منها : نقل الملك ولم يوجد ،

وأطارد المنقضي في الانتصار للمقابل بما في أكثره بصر ، وأبدى غيره (٥) بقولهم
 في : بحث هذا فهو حر ، يغني مجرد سعه وإن فسد الملك للنازع مع عدم
 نفي الحث

(١) أي : كونه حالاً . (ش : ١٠ / ٦٤) .

(٢) أي : للحالفة . (ش : ١٠ / ٦٤) .

(٣) قوله (صدق الاسم) أي : اسم مع : فهو معي (ش : ١٠ / ٦٤) .

(٤) في (ص : ١١٢) ، وراجع في (٥ / ٦٧٨) .

(٥) أي : في أول الفصل . (ش : ١٠ / ٦٤) .

(٦) قوله (وبدى) أي : انعمد (غيره) أي : غير المنقضي (ش : ١٠ / ٦٤) .

ويبحث بغيري ورقى ، وصديقة لا إغاري ، ووصية ، ووقف
أو لا تصدق

ويؤد^١ بأن أصبح ما دخله الحبار المعتصبي بكل سلك تارة وعدمه أخرى
كان معرض منه مظه ، بخلاف الهبة فإنه لما لم يدخلها ذلك كان معرض منها
معناها المقصودة هي لأجله ، فلم يكن ينقطع

وإنما لم يكن الإقرار بالهبة منتصفاً للإقرار بالخص ، لأنه ثلث^٢ على
انفس ، والخص قد رتد^٣ على مسمى الهبة فلم يدخل بالاحكام ، على أنه
لا قرينة على إرادته أصلاً ، بخلاف ما نحن فيه ، كما عرفت

(ويبحث) من حيث لا يثبت (بغيري ورقى) وصديقة مبدية لا وجه ،
كركة وكفارة وسر ، وبهذه مقصود ، لأن^٤ نوع من به

(لا إغارة) إذ لا يثبت فيها وصافة (ووصية) لأنها حسن^٥ مع ربه
والعليل بأنها إنما يثبت بالموت والميت لا بحث ، وصير^٦ لأنه لا يأتى
في نحو والله لا يثبت فلان لفلان شيئاً ، فأوحى إليه ،
(ووقف) لأن يثبت لله تعالى

وتبحث اللقبى^٧ أنه لو كان في الموقوف عن حال الوقف ، كتمره أو
صوف ، حيث ، لأنه يثبت أعباء بغير عوص ، وفيه نظر ، لأنها مبدية
لا مقصودة

(أو لا تصدق) حيث صدقة في حق ويطوع ويوعى على رتبته^٨ ، ويعتق

(١) أي : التأيد المذكور . (ش : ٦٤/١٠)

(٢) أي : الإقرار . (ش : ٦٤/١٠) .

(٣) قوله (كما عرفت) أي في حدود ما سمع به (ش : ٦٤/١٠)

(٤) وفي (أ) و(ت) و(ج) و(د) : (لأنها من حسن)

(٥) وفي (أ) و(ت) و(ج) و(د) : قوله (حس) غير موجود

لَمْ يَخُتْ بِهِ فِي الْأَصْحَ ، أَوْ لَا يَأْكُلُ طَعَاماً اشْتَرَاهُ رَنْدٌ لَمْ يَخُتْ بِمَا اشْتَرَاهُ
مَعَ عَيْبِهِ .

ووقف - لأنه ^١ 'يُسَمَّى صدقة لا تنقصي المليك' - وإبراء

و (لم يَخُتْ) بهدية وعارية وصياغة وقرص وقراص وإن حصل فيه ربح على
الأوجه ، ولا (بهية في الأصح) لأنها ، لتوقُّفها على الإيجاب والقول لا تُسَمَّى
صدقة ، ولهذا حُلَّتْ به صُنِّيَ الله عليه وسلم ، بخلاف الصدقة

وفارق عكسه السابق بأن الصدقة أحصن فكل صدقة هبة ولا عكس

نعم ؛ إن تَوَيَّ بالصدقة الهبة . . حيث

فإن قُلْتُ قد عُدَّ من بقرتهم حملوا الهبة ها ^٢ على مقيل الصدقة
ولهفته ، وفيها مر ^٣ على ما ضمن هديتي وغيرها فما وجهه ؟ قُلْتُ : يُوجَّهُ بأن
لهبه بها إصلاص باعتدال السابق ^٤ ، فأُجِدُّوا في كل ميبقي بالعتاد به .

(أو لا يأكل طعاماً اشتراه رند - لم يَخُتْ بما اشتراه) ريد (مع غيره)
يفني هو وعبره معاً أو مرناً مشاعاً ، ولو بعد إقرار حصته على ما اقتضاء
إطلاقهم ، لأن كل حريم منه لم يحصل ريد شريته ، واليمين محمولة على
ما يسدُّر منها ، من احتصاص ريد شرائه ، ومن ثم لو حذف لا بدخل دَرَّ ريد
لم يَخُتْ بدخولي دار مشترك ^٥ به وس غيره

وحرح بالإفراز : ما لو أفسدنا قسمة رند ، كأن اشترى بطيخة ورمانة ^٦ فتراصب

(١) أي : الوقف (ش : ٦٤/١٠)

(٢) قوله (ها) أي : من حيث على عدم الصدق (ش : ٦٥/١٠)

(٣) أي : في الحلف على عدم الهبة . (ش : ٦٥/١٠)

(٤) قوله (باعتدال) الأولى إسقاط (ش : ٦٥/١٠)

(٥) وفي المطبوعات : (دار شركة)

(٦) قوله : (ورمانة) الولوبصص : (أو) . (ش : ٦٦/١٠)

وكذا لو قال من طعام اشتريته ريثاً في الأصح ، ويحتمل ما اشتريته سليماً ، ولو
أخلفه

بردة أحد العينة^(١) ، فيحتمل ، لأن هذه القسمة سبع ، فصدق أن ريثاً اشتراه
وحدته^(٢)

(وكذا لو قال) في يمينه لا كل (من طعام اشتريته ريثاً في الأصح) لما
تقرر

(ويحتمل ما اشتراه) ريثاً (سليماً) أو تولية أو بشر كـ ، لأنها أنواع من
الشراء ،

وعدم انعاده بلطف إنما هو لما فيها من خصوصيات وإن كانت نوعاً
حقيقاً ، بدليلها من قدر ريثاً على العام ، فلا يصح أن يصدق بعدمه ، سواء
المعنى الزائد فيه على العام .

وصورته^(٣) في الإشراك أن يشري بعده باقي^(٤) ، أي في ظاهرها
ما مر

وما اشتراه لغيره يوكبه ، لا بما اشتراه له ويكبه ، أو عده به سحر ريثاً
أو بقلية أو ضلح أو فسم ليس فيها لفظ سبع ، كما هو ظاهر ، لأنها لا تنفي بيعاً
على الإطلاق .

(ولو أخلفه) فيما إذا حلف لا يأكل طعاماً ، أو من صعدم اشتراه ريثاً ، كما
فصاه الساق ، ويؤخذ بأن السكر يقضي بحسية فلم يُشَرَطْ أَكْلُ الْجَمْعِ

(١) عده ، أي به ، ريثاً حد يحدو لخصيص انتهى (ش : ١٠ / ٦٦) ، من في نسخة
«الهيئة» (٢١٧/٨) التي عندنا قوله : (حد)

(٢) راجع «سهل» ص ١٠٠ في خلاف الأشباح «مبالة» (١٦٧٣)

(٣) أي : المبحث ، (ش : ١٠ / ٦٦)

(٤) قوله (أن يشري) أي ريثاً بعده ، أي (لإشراك) (أي) أي يشري لأن
(ش : ١٠ / ٦٦)

مَا اشْتَرَاهُ بِمَشْرَى غَيْرِهِ لَمْ يَخْتِ حَتَّى يَبْيَضَ أَكْلُهُ مِنْ مَالِهِ
أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَ اشْتِرَائِهَا رِيْدٌ لَمْ يَخْتِ بِدَارٍ أَحَدَهَا شُعْعِيَّةٌ

(ما اشتراه) ريْدٌ وحده (مشري غيره) بغي مملوكة ولو بغير شراء (لم يخبث حتى يبيض) أي بطنه ، أكله من ماله (أي مشري ريْدٌ) بأن يأكل منه نحو نكث ، لظن أن فيه من شربه ، بخلاف نحو عشر خنات ويفرق بينه وبين بصره حيث لا يأكلها ويخطط بسر فأكله إلا واحدة . بأنه لا يفس ، بل ولا ظن ثم عده م يفت بصره ، بخلاف ما يخن فيه . ولو نوى هنا نوعاً ممّا ذكره . اختص به .

(أو لا يدخل داراً سرّاً ريْدٌ) لم يخبث به (دخول (دار أحدها) ريْدٌ أو بعضها) شععية لأن لا أحد بها لا يسمى سرّاً عري ولا سرّاً ويصور أخذ كتبها شععية حرام . ويحكم بها من يرها ، وبغيرها^(١) نكن لا هي مزنة وحده ، بأن يثبت شخص نصف دار وسع شريكه نصفه^(٢) فيأخذ^(٣) بها ثم يسع ما لم يملكه بها لآخر ، ثم يسع الآخر فيأخذ الشريك بها ، فيصدق حينئذ أنه أخذ كتبها شععية

فرع أحد بعض السلف من قوله تعالى ﴿ حَتَّى غَادَ كَأَنَّ الْخُدُودَ الْفَيَافِرُ ﴾ ليس
١٢٩ بـ على تفسيره^(٤) (القديم) بما مضى عليه سنة أن من له عيباً اختلف

(١) قوله (شععية حوار) (ح حلها سقطه من نسخ ، عارة ، النهاية) وهي (المعنى) نحوها (ويصور أحد جميع الدار) أي بأن يكون نصفه نحوها ويحكم (يح) (شر) ٦٦/١٠ . وما بين المحققين زيادة من (النهاية)

(٢) أي : غير شععية الحوار ، (شر : ٦٦/١٠)

(٣) قوله (نصفه) أي النصف لآخر المملوكة (شر : ٦٦/١٠)

(٤) وهي (أ) (ع) (و) (ب) (فأخذ بها) ، وهي (ح) (فأخذها)

(٥) قوله (على نفسه) أي بعض لكن المصادر من قوله لا يبي أن التفسير لغير ذلك بعض ، وعليه لا يصوب . بهذا التفسير (س : ٦٧ ، ١٠) وهي (ب) وانظر طبعه لوجه (على تفسير القديم)

وفت منكم ، لو قال أغفقت القديم منكم لم يعتق إلا من قصي له في ملكه سنة

وهي لتفسير لما حود منه ذلك بصر طاهر ، لا لا بعينه لعد ولا عرف ، والطاهر على قواعدنا أن من سمي منهم قديماً عرفاً عتق ، فإن لم يطرذ بذلك عرف عتق من قبل آخرهم منكاً ، لأن لكل يسعون قدماء بالنسبة له^(١) ، ويجري ذلك في سعيين سحر كلام القديم منهم^(٢)

ولو علق به (إن خدمي ، أو ولائي) فإدي يظهر أن المدار في الخدمة على العرف ، نكتهم ذكرُوا في الاستحار بالخدمة ، يوصيه بها وتعلق العتق عليها ما يُمكن محيئه هو فيكون ساء يعرف سبي هو الماط

بعم ، يتردد لصر فيما لو خدم خدمه^(٣) فيما يعتق به ؛ كأن ماوّل طابع طعمه خطاً ؛ لتام طحه فهل نكتي مدونه هذه خدمة بالحاف ؛ يعود بعم به ، أو لا ؛ لأنه لا نكتي في العرف خادمه بل لنطرح ، أو يُفرق بين أن يقصد بذلك خدمه الصبح فلا حت ، أو بحاف ونكت ؛ كل من الأولين محتمل دون الثالث^(٤) ؛ لأن ماط الخدمة سنة ولا دخل للنة فيها ، وليست^(٥) بطيرة لما سبق في (الحعله) في معنى العامل^(٦) ، لأن متحدثو بحمل بتأثير سنة الشرع ، فبأنر سنة بعمه المالك أو بعمل ، عن أنهم سقوا فعده في حال قصيده إعانة العامل ودّاً .

(١) أي . لآخرهم منكاً . (ش : ١٠ / ٦٧)

(٢) أي ك . نكت . أو صرح القدماء من عتق فإد مدونه (ش : ١٠ / ٦٧)

(٣) قوله (خدم خدمه) أي خادم يخدم أو خادم يخدم فإد مدونه خدمتها كتردي

(٤) أي العرف . (ش : ١٠ / ٦٧)

(٥) أي : الماولة . (ش : ١٠ / ٦٧)

(٦) في (٦ / ٦٦٨)

فهو يُؤَيِّدُ الاحتمال الأول لولا وصوحُ المرق بين المرتبة المتعلِّقِ بالعبدِ الصادقِ
 نكلٌ من وضع يده عليه لذلك^(١) . وانحذمة المتعلِّقِ بالحالفِ المقتضية أنه لا يُدَّ
 من مباشرة لخدمته لخدمته الحالف بلا واسطه
 وبهذا^(٢) بقرئت الاحتمال الثاني^(٣)

• • •

(١) أي : لأجل العامل . (ش : ٦٧/١٠) .

(٢) أي : وصوح المرق المذكور . (ش : ٦٧/١٠)

(٣) وفي المطبوعات : (الاحتمال الثاني ، والله أعلم)



(كتاب النذر)

وهي اقرب المصحرة أو المعلقة مدوت ، وعلى المصحرة تخمّل قوله فيه^(١) في (مبطلات الصلاة) : إنه ماحدة لله تعالى تشبه الدعاء فلم تنطّل الصلاة به^(٢) ومما يؤيد أيضاً^(٣) أنه قرينة بمعنى أنه وسيلة لدعوة ، ووسيلة لطاعة طاعة ؛ كما أن وسيلة المعصية معصية ، ومن ثم أنيب عليه توب الواجب ؛ كما قاله الفاضل .

وقوله تعالى^(٤) ﴿ وَمَا نَعْمُ مِنْ نَفَقَةٍ أَوْ نَذْرَةٍ مِنْكَ اللَّهُ يَعْلَمُهُ ﴾ (البقرة : ٢٧٠) أي : يجازي عليه .

عنى أن جميعاً طغروا له قرينة ، وحملوا الهي على من طغ من نصه أنه لا يعي بالدر ، أو عمدت له بالنزول

وقد يؤخّر^(٥) بأن مدح وسيلة دعاء أيضاً^(٦) ، وهي الكفارة أو ما التزمه ويؤيده ما يأتي^(٧) أن السلام بالدرس^(٨) قرينة ، وإنما يفرق في أن المعنى به في بدر اللجج عمر محبوب بنفس ، وفي أحد نوعي بدر الشرر محبوب لها

= بهذه قرينة بطوع محبوب ، وما يأتي بها في مقابلة شفاء بمر بطن وبجود مما على لدر عليه كردي .

و بعدد أخرجه سدي (٦٦٩٣) وسيد (١٦٣٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما : من

التي عليه الصلاة والسلام عن التور وقال : « إِنَّهُ لَا يَزَالُ شَتَا وَبَكَهُ يُسَخَّرُ بِهِ مِنَ الشَّيْطَانِ »

(١) وقوله (بحمل لوله) أي : قول المصنف (هـ) أي : في المجموع ، كردي

(٢) المجموع (٩٤ / ٤)

(٣) أي : كتاب المجموع ، في (مبطلات الصلاة) بفتح الهمزة عن الحمل النار (ش)

(٦٨ / ١٠)

(٤) عطف على قوله : (أنه وسيلة ...) إلخ . (ش : ٦٨ / ١٠) .

(٥) أي : إطلاق الجمع المذكور . (ش : ٦٨ / ١٠) .

(٦) أي : كالنبر . (ش : ٦٨ / ١٠)

(٧) أي : قيل (اتبه) . (ش : ٦٨ / ١٠)

(٨) قوله : (بالنظرين) أي : اللجج والنبر . كردي

وقد يُحاثُّ^(١) بأنْ بدر النجاح لا يُصوِّرُ فيه قصد التعرُّب ، فلم يكن وسيلة

لغربة من هذه الناحية

وإمكانه بدر ، ومدور ، وصيغة

وشرط السادر : سلام ، وحبر ، ومعوذ بصرفه في بدر ، فيصح بدر

مكران لا كمر ، لعدم أهلية^(٢) لغربه ، وعبر مكثف ومكبر ، ورفع علم

عهم ، ومحجور معي وفس^(٣) في قرية ماني عنة^(٤)

وكذا القر فيصح نذر المال^(٥) في دمه ، ولو عبر عن صده ، بخلاف

الضمان ؛ لأنَّ المعلن هنا^(٦) حق الله تعالى ، ومن ثمَّ حصص بشر^(٧)

وريد : إمكان فعل ، فلا يصح بدر هم صوما لا نصفه ، ولا بعد عن مكة

حقاً هذه سنة ، كما تأتي أو تلي عسل^(٨)

والصيغة^(٩) مقط أو كتنة أو بشاره أحرس بدر أو شعر بالاسرام مع استه في

الكنة ، وكذا بشاره لم يفهمها كلُّ أحد ، لا أئمة وخدام ، كما مرَّ ، كسائر

المعقود .

(١) أي : عن التأييد ثم التوجيه المذكورين ، (ش : ٦٨/١٠)

(٢) قوله (لا كمر بعد أهلية) أو ما صح ، لغة ، عطف ، صيغة ، صدفه من حيث أنها معقود ماله

لا قرية ، كما في شرح الزواجر^(١) - كردي

(٣) أي (د) (س) (و) (هـ) (المحجور عنه بلفظ وفس) وفي المطبوعات (المحجور ففس
أوسعه)

(٤) قوله (ماني عنة) أحد عن لغة قريتها صح مع كردي

(٥) وفي (ب) (د) (د) (لغالي)

(٦) أي : في البئر ، (ش : ٦٨/١٠)

(٧) جمع سهل فصاح من خلاف لأصح نسخة (١٦٦٢)

(٨) في (ص : ١٧٣)

(٩) أي : وشرط الصيغة ، عامش (ك)

(١٠) قوله (كما مر) عبر بوجوده في المطبوعات

وفي قول ما نترم ، وفي قول أئلهما شاء قلت : الثالث أظهر ، وزججه
لعراقبور ، والله أعلم

البلغيني في الانتصار له

(وفي قول ما نترم^(١)) بحر^(٢) من ندر وسئى فعلبه ما سئى^(٣))

(وفي قول : أيهما شاء) لأنه يُشبه الدر من حيث إنه الترم قرنة واليمين من
حيث إن مقصوده مقصود المس ، ولا سبيل للجمع بين شوحسهما
ولا تعطيهما ، فوجب تنحسر

(قلت ثالث أظهر ، وزججه لعراقبور ، والله أعلم) لما قضاه^(٤) ، أما إذا
انترم عبر قرنه ، ك لا آكل البحر فيلزمه كفاة بمس بلا سواع
وصه ما يُعبد على أنه اساس يعوق نرُمي ، أو يفرُمي عتق عدي
فلا ب ، أو والعوق^(٥) لا أفعل^(٦) ، أو لأفعلن كذا ، فإن لم ينو التعليق
فلعوق ، وإن نوى تحيّر ، كما مضى عليه في بعض ذلك

ثم إن احذر اعنى أو عوق سمعش^(٧) أحرأه مطلقاً^(٨) ، أو الكفاة و أراد

بمعش وكنتم حاك (حرمه من ح) ، (٤٣٥٥) ، والحاكم (٤٣٠٠) ، والسمي في
الكبير (١٩٨٩٦)

(١) في (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)

(٢) قال من بحر جمعلا في " الترم في بحريج أحاديث الهدية " (٣٢٣) (سم أحمد
مكن في " سجد " [٦٦٩٩] حديث ابن عباس أن رجلاً من رسل الله ، ن أحس
به ب حديث ، و ، فأفعلن الله ، وذكر أحاديث في معناه ، و أحسنها

(٣) وفي (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)

(٤) قوله (و) ، (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)
و (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)
و (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)

(٥) قوله (لا أفعل) ، (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)

(٦) قوله (أو عوق) ، (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)

(٧) قوله (سمعش) ، (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)

(٨) قوله (أحرأه مطلقاً) ، (ب) (و) (ت) (و) (ح) (و) (د) (و) (س) (و) (هـ) ، (الترجمة)

وتؤدى إن دخلت فعني كفارة بصر أو بدر لزمة كفارة بالدخول

عنه^(١) عنها عشرة صفة لإحرامه

ولو قال إن فعلت كذا فعدي حرّ ، فتمعه عتق قصداً ؛ كما في
المجموع^(٢) ، خلافاً لما وقع بدر كشيء ؛ لأن هذا محض معنى ليس فيه شرع
بتحريم (عليّ) .

وقوله انعن ، أو عوفني فلا بد مني ، أو وعين ما فعلت كذا
نعو ، لأنه لا تعين فيه ولا شرع ، وعق لا تحلف به إلا على أحد دينك^(٣)
وهما من غير منصوص^(٤)

(ولو قال إن دخلت) بدر مثلاً (فعلي كفارة بصر أو) فعني كفارة
(بدر لزمة) في المنصوص كفارة بالدخول ، بعين محكم ليس في
الأولى ، وبحر فسد^(٥) في بصره

أم إذا قال فعني بصر فعنو ، لأنه من باب تصدعه بدر ولا حجب ،
ويستلزم من بصره في بصره ، أو فعني بدر بحر من قريبه ما من
انقرب ، وكفارة بصر

ولأجل هذا بعث حرّ (بدر) في المنع عتق على (بصر) وانزع رفته ،
محصنه من حرّ^(٦) ، دعي الكفارة عند ارفع وهم

(١) أي : المعين . (ش : ٧٠/١٠)

(٢) المجموع (٣٥١/٨)

(٣) قوله : (أحد دينك) أي : التعليق والالتزام ، كردي

(٤) قوله : (وهما من غير منصوص) بخلاف ما سبق ، فهما منصوصان عندنا ، والعون

الحلف بها على الماضي وهناك على المستقبل ، كردي

(٥) وفي (ب) و(د) (لزمته)

(٦) صحيح مسلم (١٦٤٥) وقد سبق تحريره أيضاً

(٧) أي : من التحريم ، (ش : ٧٠/١٠)

وبدر سُرٍّ ، بأن يلزم قُرّة إن حدثت بعمّة ، أو ذهبت بعمّة .

وبأن الذي فيه حسد^(١) ما مر^(٢) ، من سحر وهو المعصيّة ، أو أنّه^(٣) لا يصحّ ولا يدر منه شيء ، وهو ما اقتضاه نصّ الويلطي^(٤)

ويؤيّد ما يقرّر^(٥) في (فعليّ بدر) أنّه لو أني به في بدر السُر^(٦) كـ إن شئى لله مريضى فعلى بدر^(٧) بومه قُرّة من العُرب ، والعيسى إليه ، ذكره البلقينى^(٨) .

(وبدر سُر) شئى به . لأنه يطلب سُرّ أو العُرب إلى الله تعالى (بأن يلزم قُرّة) أو صحتها بمصوبه فيها . كما يأتي آخر الباب^(٩) (إن حدثت بعمّة) تقتضى محمود الشكر . كما يُرى به بعرضهم بالحدوث

(أو ذهبت بعمّة) يقتضى ذلك نصّاً ، ومرة سُدّهما في سُدّها^(١٠)

هذا^(١١) ما يقفه (إمّا عن والده وحاشى من الأصحاب ، لكثرة رَخْخ قول انداصي^(١٢) بهما لا يثبت بذلك^(١٣) .

(١) قوله : (حسد) أي : حين الرفع ، كردي

(٢) (ما مر) وهو قوله : (تحير بين مره ما...) إلخ . كردي .

(٣) قوله : (أو أنّه) عطف على (ما مر) . كردي

(٤) مختصر الويلطي (ص : ٩٠٥)

(٥) قوله (ما يدر أي : يد ، به في (فعليّ) إلخ . كردي وعادة الشروبي

(٧١ / ١٠) . (أي : من التحير)

(٦) ومثله (في بدر) أي : لا يدع في يد مدح شيء . كردي

(٧) فتاوى البلقينى (ص : ٨٤٢)

(٨) في (ص : ١٥٣)

(٩) أي : (سجود الشكر) (ش : ٧١ / ١٠) .

(١٠) أي : تقيدهما بذلك الاقتضاء . (ش : ٧١ / ١٠)

(١١) قوله : (ما يقفه أي : قصدهم سجود الشكر) (ش : ٧١ / ١٠) ورجع به في

المطلب في دراية الملحق : (١١٢ / ١٨) - (١١٣)

وَيُؤَافِقُهُ صِفَةُ الْمُضْمَرِيِّ بَدَلَتْ بَكْلٌ مَا بِخَوْرٍ - أَيِ مِنْ عِبَرِ كَرَاهِيَةٍ - أَلْ
يُدْعَى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ
وَمِنْ ثَمَّ اعْتَمَدَ مِنْ التَّرْفَعِ ^٢ وَغَيْرِهِ ، وَبِهِ صَرَحَ بِفَقْدِ حَيْثُ فِي مَوْقِفَاتِ
لِرُوحِهَا إِنْ حَامَعَتْنِي فَعَلَنِي عَيْنُ عَيْدٍ ، فَإِنْ قَالَتْ عَيْنُ سَلِّ سَمْعٍ فَالْحَاجَّ ، أَوْ
الشُّكْرَ لَهُ حَيْثُ يَزُرُّهَا الْأَسْتِمَاعُ بِرُوحِهَا بِرَمَاهَا مَوْفِدٌ ^٣ أَنْهَى
وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّرْقِيَّ بَيْنَ بَدْرِي الدَّحَاجِ وَاسْتَرْزَ أَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ يُعْنَقُ
بِمَرْغُوبٍ عَنْهُ ^٤ ، وَالثَّانِي بِمَرْغُوبٍ فِيهِ
وَمِنْ ثَمَّ صُطِّحَ ^٥ : نَأْنُ يُعْنَقُ بِمَا تُقْصَدُ حَصُونُهُ ، فَحَوْرٌ بِرَبِّ قَلْبٍ فَعَلَنِي
صَوْمٌ نَحْمِلُ اسْتَدْرِي وَبِحَقِصْنِ أَحَدُهُمَا بِتَقْصِدِ
وَكَمَا قَوْلُ مِرَاقِ لَاحِرٍ إِنْ تَرَوْحَسِي فَعَلَنِي إِنْ تَرْتَلْتُ مِنْ مَضَرِّي وَمَضَرِ
حَقُوفِي فَهُوَ تَرْزُّزٌ أَوْ دَبَّ الشُّكْرِ عَلَى بَرُوحِهِ
تَنْبِيْهُ غَنَمٍ مِنْ هَذَا الْحَاصِلِ أَنَّ مَنْ قَالَ لَدَائِعِهِ إِنْ حَسَنِي بِمِثْلِ عَوْصِي
فَعَلَنِي أَنْ أَقْبَلَكَ ، أَوْ أَفْجَحَ بَع لَرَمَهُ أَحَدُهُمَا بِإِدْبَارِ سِدْمَةٍ ، وَكَانَ يُحِثُّ

(١) قَوْلُهُ (بَدَلَتْ) فِي حَقِّهِ نَحْمِلُ نَحْمِلُ لَأَنَّهُمْ : مِنْ حُدُوثِ نَحْمِلُ أَوْ رَمَاهَا بِنَحْمِلِهَا (٧١/١٠)

(٢) رَاجِعٌ : كَمَا يَذْكُرُ إِلَيْهِ (٢٨٨-٢٨٧/٨)

١٣ مَارِي الْأَعْمَالِ (ص ١٧٥-١٧٦) .

(١) قَوْلُهُ (أَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ يُعْنَقُ بِمَا تُقْصَدُ حَصُونُهُ) بَحْ فِي الْمَرْجُوحِ : دَمْعٌ وَصَوْرٌ
وَكَلَّمَ إِنْ كَانَ يُعْنَقُ مَا يُعْنَقُ أَوْ مَعْصِيَةً أَوْ صَاحِبًا ، وَالدَّحَاجُ فِي كُلِّ مَقَامٍ وَصَوْرٍ وَبَدْرٍ وَدَمْعٍ
بَعْدَ مَا يَكُونُ ، فَالْأَوَّلُ فِيهِ يُعْنَقُ : كَمَا بِحَصْنِهَا فَعَلَنِي كَمَا يَحْمِلُهَا ، وَبَعْدَ مَا
كَقَوْلِهِ : قَدْ مَعَ مِنْ صَلَاحٍ إِنْ نَحْمِلُ فَعَلَنِي كَمَا لَا يَحْمِلُ وَالدَّحَاجُ وَالدَّحَاجُ فِي
بِحَصْنِهِ : كَمَا وَالدَّحَاجُ بِشَرِّهَا فَعَلَنِي كَمَا يَحْمِلُهَا وَالدَّحَاجُ وَالدَّحَاجُ
وَالْمَعْنَى كَمَا بِشَرِّهَا فَعَلَنِي كَمَا يَحْمِلُهَا وَالدَّحَاجُ وَالدَّحَاجُ
وَأَتَانَا . كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ : (عَط) أَيِ : التَّامِي . (ش : ٧١/١٠)

إحصار مثل عوصه ، وإلا^(١) كان نجاحاً

وعلى ذلك^(٢) يُخْمَلُ اختلاف جمع متأخرين فيه

وقد صرّحو في التعليق بالصاح بأنه يَخْمَلُ السدّين ، ولا شك أن إحصار العوص كذلك .

ثم رأيت بعضه أشار به بقوة^(٣) إلى عطفه بطلبها^(٤) المرعوب له مع الدم

فدّر تزييراً ، وإلا^(٥) فصاح^(٦) انتهى مُلْخَصاً

لكن فيه نظرٌ تُعرف ما قررته ، وحسب^(٧) فيسعي الاكتفاء بطلبها وحده وإن

اشتبى عنده لرعة في إحصار العوص وعدمه ، ومحتم^(٨) لإحصاره وإن لم تُدْث^(٩) ، كما يقرر أن الصاح يُصَوِّفُ به السدّين

وفي «الروضة» عن «تدوين العربي» في^(١٠) إن حرج المبيع مستحقاً فعلياً لك كذا ، أنه لم^(١١) .

وؤخه بأن الهبة وإن دبت مرة ، يكنى على هذا الوجه ليست قربة ولا محرمة مكاتب مباحة .

(١) أي : بأن انتفت السحة ، (ش : ٧٢/١٠)

(٢) قوله (وعلى ذلك) أي : التوصل المذكور ، وكذا الصير المستعمل في قوله الأبي ، أشار إليه (ش : ٧٢/١٠٠)

(٣) قوله (بأن عطفه بطلبها) مع أي : ربط الإحصار بطلب الإزالة ، بأن جعله شرطاً يحصلها من البائع ، والضمير في (له) يرجع إلى المشتري ، كردي

(٤) قوله : (وإلا) أي : بأن انتفت الرغبة ، (ش : ٧٢/١٠٠)

(٥) أي : حين إذا حصل بذلك التصويل ، (ش : ٧٢/١٠٠) .

(٦) قوله (ومع) عطف على (بطلبها) وضمير المشتري (ش : ٧٢/١٠٠)

(٧) راجعه صاحب (٥٧٠٢) وراجع «المهمل لصاح في اختلاف الأشباح» مكانه (١٦٧٥)

وَيُوجَّهُ^(١) بَأَنَّهُ جَعَلَهَا فِي مَعَادِلِهِ الْأَسْحَدِ الْمَكْرُوهَ لَهُ^(٢) دَائِمًا ؛ وَهِيَ فِي مَقَادِمِ الْعَوَاصِ عَيْزٌ قَرِيبَةٌ ، عَدِمَ يُمَكِّنُ اللَّحَاحُ ؛ بَطَرًا لِعَدَمِ الْقَرَبَةِ ، وَلَا التَّزَرُّزِ ؛ بَطَرًا لِكِرَاهَةِ سَمْعَتِّ عَلَيْهِ

فَانْدَفَعَ مَا قَبِلَ أَيُّ مَرَقٍ بَيْنَ هَذَا وَقَوْلِهِ فَعَلَنِي أَنْ أَصْنِي رَكْعَتَيْنِ وَبِمَا قَرَزَتْهُ عُلِيمٌ أَنْ هَذَا لَا يُشْكَلُ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِقَالَةِ ؛ لَوْ صَوِّحَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَسْحَدِ الَّذِي هُوَ دَائِمًا مَكْرُوهٌ لَهُ ، وَإِحْصَارِ الْعَوَاصِ الْمَحْبُوبَةِ لَهُ نَارَةً وَالْمَكْرُوهَةِ لَهُ أُخْرَى

فَوَدَّ حَمَلَهُ شَرَحًا سَمْدُوبٌ هُوَ الْإِقَالَةُ بِلَدِّهِمْ وَأَنْ لَمْ يَصْنَعُوا بَعْضَ فِيهِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ التَّعْصِيلِ

وَأَفْنَى أَمْرٍ رَرَعَةٍ فِيمَنْ يَرَى لِأَحَرٍ عَنِ الْبَصَاعَةِ^(٣) فَيَدْرِي بِمَا وَفَّقَ سَمْعُهُ بَدَنَهُ أَنْ يُغْطِيَهُ كَدًّا بَأَنَّهُ يَدْرُ قَرِيبَةً وَمَحْدَرَةً فَيَدْرِي

وَفَرْقٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْعَرَالِيِّ بِنَا مَعْرِفَتِهَا مِمَّا ذَكَرْتُهُ وَإِذَا قُلْنَا بِالرُّومِ يَدْرُ الْإِقَالَةَ فَعِيدَهَا^(٤) سَمْدَةً فَالْقِيَاسُ بِنَسْبِ الرُّومِ^(٥) بِهَا . فَإِنْ أُخِرَ^(٦) عَنْهَا بَعِيرٌ مَحْوٍ سَسَانٍ وَإِكْرَاهٍ فَالْقِيَاسُ - كَمَا يُعْنَمُ مِمَّا مَرَّ فِي تَعَالِيْقِ الْإِطْلَاقِ^(٧) - بِمَعْنَى السَّدْرِ مَصْدَقًا^(٨)

(١) قَوْلُهُ (وَيُوجَّهُ) أَيُّ كَوْنِ الْهَيْئَةِ عَلَى هَذَا مَا حَسِبْتَهُ وَهِيَ (ش : ١٠ / ٧٢)

(٢) أَيُّ : لِلْبَاطِلِ . (ش : ١٠ / ٧٢)

(٣) عَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ (ص : ١٦٠) (بَيْنَ الْأَحَرِّ وَالْمَعْدَةِ رَحِمَ سَمْعُهُ مَعْدَةً بِرَفْعٍ مَصْدَقِي)

(٤) فَتَاوَى الْعَرَالِيِّ (ص : ١٨١ - ١٨٣)

(٥) قَوْلُهُ ، فَعِيدَهَا ، أَيُّ لَدَيْهَا - بَعْضُ مَا عَمِلَتْهُ مِنْ (أَحْمَد : ش : ١٠ / ٧٢)

(٦) قَوْلُهُ ، (تَقْيِيدُ الرُّومِ) أَيُّ : الرُّومُ الْإِمَالَةُ ، كَرْدِي

(٧) قَوْلُهُ ، (فَإِنْ أُخِرَ) أَيُّ : أُخِرَ الْإِحْصَالُ كَرْدِي

(٨) فِي (٢٦٨ / ٨)

(٩) أَيُّ : مِثْلَهُ كَانَ مَعْدُورًا بِعَيْرٍ مَا ذَكَرَ أَوَّلًا ، (ش : ١٠ / ٧٢)

كون شفي مربصي فله علي ، أو فعني كدا ،

ويختل الفرق من معدور يأتي عذر واحد وبين غيره

وعليه لا يُقْلُ قوله في العذر الذي ليس نحو ساي ، لأنه يُنْكَرُ إمامة البنة
عنده (كإن شفي^(١) مربصي فله علي ، أو فعني كدا) أو ألرمت بمشي كدا
أو فكدا لارم سي ، أو واحث عني ، ونحو^(٢) ذلك من كل ما فيه الترام
وما يُضْرَحُ به كلافه من صحفة إن شفي مربصي فله علي ألف^(٣) ، أو
فعني ألف ، أو لله عني ألف وله يذكر شتاً ولا يوه غير مراد به ؛ لحرمة في
« الروضة » بـ « صل » مع ذكره صحفة لله علي ، أو علي تصدق ، أو
التصدق بشيء^(٤) ، ونحوه دى منقول

والفرق^(٥) أنه في بيت به تعني مصرفاً ولا ما يدث عليه ؛ من ذكر مكبي أو
تصدق أو نحو ذلك ، فكأن لإيهام فيها من سائر الوجوه ، بخلاف هذه ؛ لأن
التصدق ينصرف بمساكن عاب

وتؤخذ منه^(٦) صحفة بدر التصديق بألف ، وتعني ألفاً متبركة

وعلى هذا يحصل تحمّل ما وقع للأدري مما يؤهم الصفحة حتى في
الأوسى ، ومن المعري مما هو طاهر في الظلال حتى في بدر التصديق بألف^(٧)
عصية عن أن يصوير « أصده^(٨) » لصورة الظلال ما إذا لم يذكر التصديق ،

(١) وفي (أ) ، (د) ، (ج) ، (ع) ، (س) (كون شفي الله مربصي)

(٢) وفي (أ) و(ب) و(غ) ؛ (أو نحو)

(٣) قوله (فله علي ألف) فالألف مصى كد ، هذا كد هذا صريح كلامه كردي

(٤) روضة العالين (٥٩٥ / ٢)

(٥) ب من لونه ، شفي الله مربصي ، بـ ، ووجه (لله علي ، أو عني لتصدق)
إيج . (ع ش : ٢٢١ / ٨)

(٦) أي : من الفرق المذكور . (ش : ٧٣ / ١٠)

(٧) روض الطالب مع أسس المطالب (٤٧٠ / ٣)

(٨) أي : أصل « الروض » وهو « الروضة » . (ش : ٧٣ / ١٠)

و بصحفة بما إذا ذكر أنفاً أو شيئاً محزناً تصويراً : إذا عارق إنما هو ذكر التصديق وحده ، كما نقرر

نعم ؛ بحث بعضهم أن ذكر (لله) حيث لم ينو محذور الإخلاص يعني عن ذكر التصديق ، فيصرف عنقرء

وبه نظر . بما مرّ أن (الوصفه) من الفرق سهو ويس الوفاء^١ ومما يرد عليه^٢ : بقاء نقصان في الله عني أن أعطي بمهره درهماً ، ولم يرد صدقه ، أو عده درهماً^٣ و زرد بهته^٤ به مهر^٥ ، لكن معر فيه لأدعني بأنه لا يثبت منه إلا الصدقة .

ويبحث عن الهبة بأن مرده^٦ بها مقابل الصدقة ؛ صور ما ورد في أبي هيثم فلا بد منه عني أن أحب ما بي يربد ، (أن كان فلا من أعداء لله ، ويرد من بقصد بهبه الثواب لا لوصول والمحنة^٧ البعد بهزه ، وبلا فلا^٨ ولو كبر^٩ أن شئني من نصبي فعلي كذا^{١٠} بكرر بلا بآرد ساكد ، كذا ذكره بعضهم ، وبه نظر

وقياس ما مرّ في (لطلاق) من الفرق بين تكبير بظهر و بسم بعموس وعدم تكبير بسم في عرفة بأن الأول حق آدمي ، بخلاف ثلث^{١١} ما هو كذا ثلث ، فلا يكرر إلا بآرد لا سلف^{١٢}

(١) قول سيبويه : برفأ يعني أن العاهر لا يحمل به عني برفأ كروي

(٢) أي : البعض (ش : ٧٣ / ١٠)

(٣) وهي (ح) . (لو : أعدي درهماً)

(٤) صاوي اتصال (ص : ١٧٥)

(٥) أي : النقصان . (ش : ٧٣ / ١٠)

(٦) وهي (خ) و (د) و (غ) . (لو : بعل (و)

(٧) الحلو الكبير (٦ / ٢٠)

(٨) جمع سهل صريح في خلاف لأشع (١٧٦)

بِزَمَّةٍ ذَلِكَ إِذَا حَصَلَ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ .

فإن قلت ما وجه كون هذا ليس حق آدمي مع أن الواجب به يُضَرَفُ
لِلْأَدَمِيِّ قُتْتُ المراد بكونه حق آدمي وعدمه أن به إصراراً به أولاً ،
ولا إصراراً به ، ولا بطر لم يحدث به ، فإن كلاً من الثلاثة الأول فيه كفارة ، ومع
استوائهم به^(١) فرفوا بما مر^(٢) ، فعلمنا أن المراد ما ذكرناه^(٣) ، فتأمل

ويحور إبدل كافر أو مسدع^(٤) محصل أو شئ ، لا درهم دينار ولا موسر
مغير ، لأنهما معصودان^(٥) ، ومن ثم لو عتب شيئاً أو مكاناً بصدفه تعين

(بِزَمَّةٍ ذَلِكَ) أي ما اشبهه (إذا حصل المعلق عليه) لحرر بحاري
من بدر أن يطيع الله فليطعه^(٦) .

وظاهر كلامه أنه يدر أنه يدر بأدائه عتب وجود المعنى عليه ، وهو
كدك^(٧) ، خلاف محض ما يأتي عن ابن عبد السلام^(٨) .

ثم رأيت بعضهم حرم به فقال في إن شئ مريض فعلي أن أغلق هذا ،
فشئ له مقدسه ، ونحوه عليه فوراً شئ

وفي نحو إن شئ فعدي حر لا يصاب بشيء ، لأنه بمحرز الشفاء يفتق
من غير احتياج لإعتاق ، بخلاف فعلي أن أعفه

(١) قوله (مع استوائهم به) أي فيما يجب به كبري وعادة لشرويه (٧٣، ١٠)
(أي في وجوب الكفارة)

(٢) (بما مر) وهو قوله : (وليس حق آدمي) ، كبري

(٣) وقوله (ما ذكرناه) أراد به قوله (إصراراً به) كبري

(٤) قوله (مسدع أو مسدع) بأن يدر عو كافر أو مسدع لا واحد به ، كما يأتي آخر
الباب كبري

(٥) راجع إلى السهر صحاح في خلاف لأشباح مساه (١٦٧٧)

(٦) صحيح البحاري (٦٦٩٦) عن عائشة رضي الله عنها .

(٧) راجع إلى السهر صحاح في خلاف لأشباح مساه (١٦٧٨)

(٨) في (ص: ١٤٦) .

لا باختياره . خرج من رأس النذر ؛ لأنه هـ لم يَضَعْ على العرض ولا وُجِدَ فيه
باختياره . بل هـ ردّ عليه ؛ لأنه يدّ أو حذره في المرض باختياره . . . حُجِبَ مِنْ
الشيء . فأولى إدراكه في العرض . أو بعد الموت

وقوله : أعني بعد موته لا بد في سبهما^١ . لأنّ إبعاد لعلّه مباشرة بانه
هـ محذور مشهور . فعليه هـ . تشوّف بشارع إليه . وصوماً كلام المكلف عن
لأنه هـ ممكن

وخرج (ب) يلزم (ج) . ثمّ في مريض عجزت دار فلان ، أو مسجده
كد . فهو عجز . لأنه وعد لا سره هـ . وبه "نردّ على من نظر في ذلك"^٢
نعم ؛ لأنّ يكون به لا سره هـ بعد معذرة

ومحذّر النفس . به يردّ من ماله خسر عنه سعيه . لم يعلو بعده
وإنّ رشد . ووقى به وسر ماله على عاقبته^٣ يصعب ثمّ خسر عنه ثمّ
وحدث عن بقية بعده . وفيه نظر ظاهر

وبوشت بعد لشفاء في حذره فهو صدقة أو عتق أو صوم أو صلاة . فالذي
يبحثه من احتماليّ هـ للمعوي^٤ به بجهد^٥

وفارق من سبي صلاة من خمس سنين شغل دميته بالكل . . فلا يخرج منه إلا
بفس . بخلافه ثمّ^٦

فإنّ الجهد ولم يظهر به شيء وأيسر من ذلك . أثبت . وحوث انكر ؛ لأنه

(١) أي سره (ع) أو صدقة (ب) أي (ج) . (ش : ٧٤)

(٢) أي : التعليل . (ش : ٧٥/١٠)

(٣) أي في بعد سعيه (ب) أي مريض عجزت دار فلان . (ش : ٧٥/١٠)

(٤) وفي (ع) والطبوعات : (ع) عتق

(٥) فتاوى المعوي (ص : ٤١١-٤١٢)

(٦) أي : في النذر . (ش : ٧٥/١٠)

وَأَنْ تَعْتَقَهُ شَيْءٌ ، كَ : اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمٌ ، لَزِمَتْهُ فِي الْأَظْهَرِ .

لَا يَتِمُّ حُرُوجُهُ مِنْ سَوَاحِبٍ عَلَيْهِ عِبَاءٌ إِلَّا بِفَعْلِ الْكُلِّ ، وَمَا لَا يَتِمُّ الْوَاحِدُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ

(وَإِنْ لَمْ يَلْعَنَهُ شَيْءٌ ، كَ : اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمٌ) وَ : عَنِّي صَوْمٌ ، أَوْ : صَدَقَةٌ بِعَلَابٍ ، أَوْ : إِنْ أَعْصِيَهُ كَذَا ، وَهَذَا نَزْدَ الْهَيْهَةِ ' عَنِّي مَا مَرَّ ' عَنْ الْفِعَالِ (لَزِمَهُ) مَا التَّزَمَ حَالًا .

وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْعَتَدُورِ لَهُ بَلْ عَدَمُ رَقْدِهِ ، كَمَا بَيَّنَّا
(فِي الْأَظْهَرِ) لِلخَيْرِ السَّابِقِ (٤) .

وَهَذَا مِنْ بَدْرِ السَّرَّارِ ، دَهْرُ قَسَمٍ ، مَعْنَى : وَعَدَاءٌ ، وَشُرُوطٌ ، وَنَحْوُ هَذَا ، فِيهِ انْتِزَاعٌ ، (اللَّهُ) : صَحِيحٌ ، وَنَسَقِي حَقِيقَتَهُ بِسَرِّ حَجَارَةٍ ، نَصًا ، وَلَوْ أَنَّ : اللَّهُ عَلَيَّ أَصْحَابَةً . وَ : عِنْدَ نَحْوِ شَعْدَةٍ ، اللَّهُ عَلَيَّ عَوْفٌ : نَعْمَةٌ الشَّعْدَاءِ ، بِرَمَةِ دَيْتٍ حَرَمٍ ، بِرَمَلَا شَتَّى مَرَّةً ، سَحَابٌ دُ : يُوقِعُوه شُكْرًا فِي مَضَامِهِ نَعْمَةً أَسْمَاءَ

وَقَصِيَّةُ الْغَشِّ : إِنْ سَدَّ رَمَهُ فِي لَمَعِي أَسَدٍ لَا تُشْرَطُ قُوَّةُ بَدْرِ ، وَهُوَ كَدَيْتٌ

بَعَمٌ ، الشَّرْطُ : عَدَمُ رَذَةٍ ، وَهُوَ سَمَرَادٌ ' نَحْوُ : ' التَّرْوَصَةُ ' عَنْ الْفِعَالِ فِي : شَيْءٍ مَرِيضٍ ، فَعَلِي : نَصَدَقَ عَلَى فُلَانٍ بِعَشْرَةٍ ، بِرَمَةٍ ، لَا يَدُ سَمِ بَصَلٍ ،

قَوْلُهُ : وَهَذَا مِنْ بَدْرِ السَّرَّارِ ، دَهْرُ قَسَمٍ ، مَعْنَى : وَعَدَاءٌ ، وَشُرُوطٌ ، وَنَحْوُ هَذَا ، فِيهِ انْتِزَاعٌ ، كَرْدِي

(١) وَهَذِهِ (عَنْ مَا مَرَّ) فِي سَرَجٍ (وَفَعَلِي كَذَا) كَرْدِي فِي ص ١٣٧

(٢) أَيْضًا فِي قَوْلِهِ ، (الشَّرْطُ : عَدَمُ رَذَةٍ)

(٣) أَيْ : فِي شَرْحِ (إِنْ أَحْصَلَ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ) ، (شَرْحٌ : ٧٥/١٠)

(٤) أَيْ : الرَّدُّ ، (شَرْحٌ : ٧٥/١٠)

(٥) رَوَضَةُ الطَّالِبِينَ (٥٩١/٢)

ولا يصر إلى أن الدر لا يعمد بها ، لأنه لا يترجم من اسطر إليها في اسوابع اسطر
إسها في المقصد ، ويأتي آخر الباب ما له تعلق بذلك^(١)

ولا يشترط معرفة الدر ما در به ، كخمس ما يخرج له من مئشتر ذكره^(٢)
معاصي ، كـ كـ كن ويد^(٣) أو ثمرة تخرج من أمي هذه ، أو شحرتي هذه ،
وكـ عنو عید إن منكته

وما في « فادوى اس بصلاح » مقايضاتك صغره لأدر عني
والحاصل أنه يشترط في المصنف معين لحو صديقه أو عتق له بملكه ، أو
بعتفه بملكه ما له هو لا متدع منه ، فهو بدر حرج
وذكر معاصي أنه لا ركة في خمس مدور ، من عيزاء ومحلله بر بدر
قبل الاشتداد .

وثبت صحته بتحسين ، كلوصة له ، من أولى ، لأنه^(٤) ويرش كفي في قول
التعبيو والحطير وصحته بامجهول والمعدوم ، لكنه بمنز عيها ما لا يشترط فيه
القبول ، بل عدم الرد .

ومن ثم اتجهت صحته بلمن ، كهي ولهمه^(٥) ، فإني فيه أحكامهما ، فلا
يثبت استند ما يندمه لأ نقص بقر

لا للمب^(٦) إلا لغير الشبح بملاني وأراد به قرينة ثم ، كبرج يسع به ، أو

(١) في (ص ١٦٥)

(٢) وفي (أ) و(ب) و(ج) و(د) (كلا ذكره)

(٣) وفي (أ) و(د) و(هـ) (ككل ود) و(ف) (سروسي ١٠١ ١٦٦) فوه ١٠ كـ

ولد . إلح الأولى . العطف

(٤) أي : الدر . (ش : ٧٦/١٠)

(٥) فوه (كهي) بـ بـ صه (ولهمه) أي : لمن ، ش : ١٠ ١٦٦

(٦) قوله (لا للمب اعطف على) (من) كردي وعاره سروسي (١٠١ ١٦٦) (عطف)

اظهره عرف بحمل الدر له على ديت ، كما يأتي^(١)

وحمل بعضهم من سدر بالمعدوم المحلول بدها لروحها بما سيحدث لها من حقوق الروحانية ، والدر هي الصفة^(٢) مثل نصب ابنه بعد موته ، فيوقف لموته ويخرج سدر من رأس المات ، لأنه لم ينعقه به^(٣) وإنما المعلق به معرفة قدر النصب .

ومن ثمة ما ورد على النصب : كان كالوقوف المعلق به هي أنه وصية^(٤) ووقفه^(٥) على الأولى^(٦) بعض المحققين ، ودسها على الدر به شجرة ست به مده حبه فوه صبح^(٧) ، كما في به سلقني^(٨)

وي^(٩) في سدر نصب به بعد موته ، كان (بعد) طرفاً له (نصب) وسدر فخرج ووجد غير معدوم وهو لا يؤثر ، او طرفاً له (سدر) صبح وخرج من الثنت ، وخرج بخرج فبه ، كما وقف دار به بعد موتي على كذا ، بل أوسى ، لان سدر بحمل بعض دور الوقف

وسم ثلث^(١٠) حكم ما اد به تعرف مراده^(١١) ، والذي يظهر حمله على الثاني^(١٢) ، لأنه المتأخر .

على قوله : (النجيب) :

- (١) هي (ص ١٨٩)
- (٢) قوله (سدر هي صفة) اعطف على السدر ، كردي
- (٣) أي : بموته هاشم (خ)
- (٤) أي : بعضهم (ش : ٧٦/١٠)
- (٥) وقوله (على رأس) اراده قوله (سدرها روحها) كردي
- (٦) قوله (بانه صبح) أي : وينأى بظير ما يأتي ، كردي
- (٧) أي : بعض المحققين . (ش : ٧٦/١٠)
- (٨) أي : بعض المحققين . (ش : ٧٦/١٠)
- (٩) قوله (مراده) أي : المتأخر . (ش : ٧٦/١٠)
- (١٠) قوله (احسنه على ساسي) وهو كونه حرم سدر كردي

وَيَنْظُرُ^(١) النَّافِثُ^(٢) ، كَـ نَذَرْتُ لَكَ هَذَا يَوْمًا ، نَعَادُهُ نَعَادُ بَرَامِ سَدَقِ
الذي هو موضوع النذر .

فَإِنْ قُلْتُ : يَدْفِي هَذَا^(٣) هُوَ اِبْرَكْشِي الْأَيُّ^(٤) ، مِنْ تَوْفِيقِ الدَّرِ بِنَا قُلْ
مَرَحِي سَمَوْتَ حَصْرِيحِ مِي ر النَّافِثُ لَا يَنْظُرُ فِي بَدْرِ ، وَكَذَا فِي صُورِهِ سِي
قَبْلَهُ^(٥) وَالَّتِي بَعْدَهُ^(٦) .

قُلْتُ : لَا يُدْفِي ، لِأَنَّ النَّافِثَ يَكُونُ حَصْرِيحِ هُوَ مَا يَمْسُكُ بِهِ^(٧) . فَيَهْدِي هُوَ
الْمُطْلَقُ ، نَعَادُ دَكْرُهُ

وَقَدْ يَكُونُ صَمِيًّا ، كَمَا فِي صُورِهِ اِبْرَكْشِي وَتِي قَمِيهَا وَتِي بَعْدَهُ ، هُوَ
لَا يُؤَثِّرُ ، لِأَنَّهُ لَا يَدْفِي لَابَدٍ وَنَعَادُ يَرْجِعُ إِلَى شَرِّهِ فِي الدَّرِ ، هُوَ يُعْدِلُ فِيهِ
بِشَرْطِهَا الَّتِي لَا تَأْتِي مَقْصُودَهُ ، كَمَا فِي يَوْصِيهِ وَنَعَادُ فِي سَبْطِهِ يَكُونُ مِثْلَهُمَا
فِي كَلَامِهِمْ ، فَتَأْمَنُ

إِلَّا فِي اَلْمُجْمَعَةِ^(٨) فَمَا تِي فِي بَدْرِهَا مَا مَرَّ فِي (اَلْمُجْمَعَةِ)^(٩) . وَبَلَا فِي
نَذَرْتُ لَكَ يَهْدِي مَدَّةَ حَيَاتِكَ ، فَيَتَأَثَّرُ^(١٠) كَالْعَمَرِيِّ .

وَيَصْبُحُ^(١١) نَعَادُ فِي دَفْعِهِ لِمَدِينٍ وَلَوْ مَجْهُولًا نَعَادُ فَرَأَى حَالًا وَبَرَامِ نَسَبِ ، حَلَا

(١) قوله : (وَيَنْظُرُ) أي : يَطْلُ الدَّرِ . كُرْدِي

(٢) (بِالنَّافِثِ) نَعَادُ أي : بِالسَّوْتِ . كُرْدِي

(٣) أي : اَلطَّلَانُ بِالنَّافِثِ . (ش : ٧٦ / ١٠)

(٤) ب : اَلْعَا . (ش : ٧٦ / ١٠)

(٥) أ ب ج . (إِلَّا إِنْ اَحْتَجْتَ) . (ش : ٧٧ / ١٠)

(٦) أ ب ج . (إِلَّا أَنْ يَحْتَجَّ لِي وَلَدٌ) . (ش : ٧٧ / ١٠)

(٧) أي : نَذَرْتُ لَهُ يَهْدِي يَوْمًا (ش : ٧٧ / ١٠)

(٨) قوله (وَلَا فِي سَمْعِهِ) اَلْمَدِينَةُ عَلَى حَالٍ فِي قَوْمِهِ (اَلْمَدِينَةُ) كُرْدِي

(٩) وقوله (مَا مَرَّ فِي) اَلْمَدِينَةُ ج : مِنْ صَحْبِهِ يَهْدِي يَوْمًا . اَلْمَدِينَةُ كُرْدِي

(١٠) وقوله (وَيَصْبُحُ) اَلْمَدِينَةُ عَلَى قَوْمِهِ (اَلْمَدِينَةُ) اَلْمَدِينَةُ كُرْدِي

للجلال البقي ، ولينس^١ كعه ولا هته مه ، لأن الدر لا يتأثر بالعرر ،
بحلاف نحو البيع ، ولا يتوقف^٢ على نصي ، بحلاف الهنة
وكلام^٣ الروحه^٤ لا تدعي ذنت^٥ ، حلاماً ليس رعهه ، كما هو واضح
للمأثيل

وبسواء عني^٦ عنه ، فيه الخطأ ، لدعوى به ، إن لم يدرمه فوراً على ما ذكره
ابن عبد السلام ، وفيه نظر^٧ ، لأنه حتى ناست لا عادة به تنظر ، بحلاف المؤخل ،
فستخر على عنه فوراً

ثم رأيت انفسه سماعين بحصرمي حلقه فقال حيث لرم اسدر^٨ وحب
وقاؤه فوراً ، وهو قدس المكد^٩ ، بل يمكن يعرف

وعليه^{١٠} فهل سوفت وحيث القورية على الخطأ ، كالدبي لحال ، أو
يفرق بأن المقصد بالدر لزر^{١١} وهو لا يسم إلا بالعحصل ، بحلاف الديس^{١٢} كل
محتمل ، وظاهر^{١٣} : أن محال الحلاف فيما سم بر ملكه عنه بالدر^{١٤}

ويعلم مما مر في (الاعتكاف)^{١٥} أنه لو قرأ الدر د^{١٦} إلا أن يندو لي ،

(١) أي : يدر ما في دمة المدين له (ش : ٧٧/١٠)

(٢) أي : مطلق الدر وانتقال الملك به . (ش : ٧٧/١٠)

(٣) أي : لما بعد قوله دمة^١ السطر عدم ذة ، وهو لمر ديقول^٢ بروحه^٣ ، الح
هاتن (ح)

(٤) أي : صحة يد في دمة سدين بحدية به (ش : ٧٧/١٠)

(٥) وقوله (ودرم عن) الح عصف على (ما في دمة) الح^١ ودرم عن^٢ لمرم نفسي
عنه ، أو : حقه لارم لي ، أو : واجبه علي ، كردي

(٦) أي : وجوب القورية . (ش : ٧٧/١٠)

(٧) قوله (فما سم بر ملكه عنه بالدر) ما إذا أن ملكه به ، بأن قال : يا شفي مربي فيه
بعد حر ، فإنه يعنى بالشفاء فلا حاجة لخصه ، كما مر كردي

(٨) أي (٧٤٨/٣)

ونحوه . نظر : سادسه الا لرام من كل واحد ، بخلاف : علي أن تصدق سالي
 لأب صحة^(١) فلا يلزمه ما دم حياً ، لوقوع حاجته

فإذا مات . . تصدق^(٢) بكل ما كان يملكه وقت الدر إلا أن أراد كل ما يكون
 بيده إلى الموت . . فتصدق بالكل .

در التركيزي وهذا أحسن مما يفعل من وقت الدر بعد كل مرض
 الموت^(٣) .

وأحد من ذلك بعضهم* صحة بدر سالي لفلان قبل مرض صوبه ، إلا
 أن يحدث في يده فهو به ، أو لا أن يموت قسبي فهو أي

ولو بدر لبعض ورثته سالي قبل مرض موته بيوم . منك كنه من غير مشايخ
 لزوال ملكه عنه إليه قبل مرضه .

قال بعضهم وفي بدرت أن تصدق بهذا على فلان قبل موته ، أو
 مرضي ، لا يلزمه بحينه ، أحداً مما مر عن ابن عبد السلام ، فيكون ذكره الموت
 مثلاً غاية للحد الذي يؤخر إليه ، لكن يسمع تصرفه فيه وإن لم يخرج عن ملكه ،
 لتعلق حق المدور له اللام به ، ولا يصح الدعوى به ، كالمدين المؤجل
 ولو مات المدور له قبل العاية . . بطل .

وهو يسرع في ذلك كنه^(٤) أنه لو قال أب صدق قبل موته وقع خطأ .

(١) وفي (خ) و(د) و(و) زيادة : (في مدة العمر)

(٢) أي . بالله الوصي فالفاضي (ش : ٧٧/١٠) .

(٣) قوله (من وقت بدر بعد كل مرض الموت) كأن يقول : بعد هذا قبل مرض موته
 كردي

(٤) قوله (من دلت) أي صحة بدر المسلم على لاشياء المذكور (ش : ٧٧/١٠)

(٥) وفي (ح) و(د) و(س) و(هـ) : (بعضهم من ذلك)

(٦) قوله (في ذلك كله) أي من عدم لزوم تسجيل ، وعدم صحة الدعوى ، واطلاق الموت =

فما فيه مما صحته حلاً ، فسكنه المدبر له ؛ كما في علي أن أصدق بهذا
على فلا

وبعد معصاً في نحو إذا مرصت فهو مدبر له قبل مرصتي بيوم ، وله
انصرفت ما قبل حصول المعنى عنه ؛ تصعب الأمر حينئذ

والتي جمع في أرذا ؛ سببها في علي أن يسر كل بالأحرى متاعه
ففعلاً صحح وبارد بمدونة ؛ ب ي ب في تصاعث ، وكثيراً ما تفعل ذلك
فيما لا يصح بعه وتصحح ب ؛

وتصحح بحال مدبر معنو بعد شغل وقيل وجود الصفة ؛ كما مر^(١)
وتصحح براء بمدونة ؛ ب ي ب في دمه وإن لم يفتكه حيث حار له بمطالبة
به ؛ كما تصحح بمدونة حتى سبعة

ومدني^(٢) أنه لا يصح من لا يدي معه

ومحلله ؛ ب حينئذ بكت ، بخلاف ما إذا عرف أنه تصدق عطفية مثلاً

وبدر فراءه حراء قرآن ؛ عنه مصوب كل يوم صحح ولا حية في
حذاء ؛ ولا بخور له تندبه وصنه يوم عليه ، فإن قلت قصي

وبو بدر عماره هذا مسجود وكان حراً فعمره غيره فهل تقول نظر
بدره ؛ لعدر بقوده ؛ لأنه بما أسرار له وهو حراث فلا بد أن حرايه بعد ذلك ،

فل العابه . (ش : ٧٧/١٠)

(١) قوله ؛ وبعد بعد عطف غير موزن (اصح) ب ؛ وبعد بدر معصا كردي

(٢) وفي (خ) و(س) (فيما لو) بدل (فيما)

(٣) أي ؛ كما في الروايات مع التماسيل . (ش : ٧٨/١٠) .

(٤) بعد في (علاق) ؛ لأن أولاً منه بمرها (س : ٧٨/١٠)

(٥) أي ؛ في الفصل الآتي في الفروع (ش : ٧٨/١٠)

(٦) قوله (ولا حية في حية اصح) ؛ وسند اللاحق أي بعده كردي

ولا يصح بدر معصية .

أو لم يطل من الوقت حتى يخرب فيعثره . تصحيحاً لنقط ما أمكن ؟ كل
محتمل ، والأقرب الأول . وتصحيحاً لنقط ما أمكن لما بعد أنه إن أحسنه
لفظه وقد يقرر أن معصية لا تحصل ذلك . لأن الإشارة لما وقعت به حرب كان
لدر لا غير

معهم ؟ إن نوى عمارته وإن خرب بعد . ليرتبه .

ولا يصح بدر معصية ، تحريم معصية لا بدر في معصية الله ، ولا فيما
لا يملكه ابن آدم^(١) .

وكان سبب اعتقاد بدر علق جرمه من مواسر مع حرمه عذقه به وإن بعد
أن الخلاف^(٢) في عدم تحريمه قولي . لأن حرم غير محرم بنفسه وإنما
للمعيق ، فأبي وجه للمحرمة حيث .

وتدفع ما لصاحب^(٣) بوشح^(٤) هـ . وقد صحت^(٥) هي لام خارج وهي
لا تمنع انعقاد الفجر .

ومن ثم صحح بدر المدين لما يحاحه . بوجه دسه وإن حرم عنه التصديق به .
لأنه لا مخرج . ووجه معصية في ذلك لا يصح بدرها^(٦) .

وأفهم المن^(٧) به لو بدر أن نصلي في معصية له بعد . وهو أقرب
عنى ما دسه برك كشيء من قول حرمين . بعد ونصلي في غيره .

وتؤيده^(٨) عدم بعد دسه صلاة لا سبب لها في وقت مكروه . وصلاة هي

(١) صحيح مسلم (١٦٤١) في عمران بن حصين رضي الله عنهما

(٢) قوله أن الخلاف الأول . سبب عدمه من جرمين أن الخلاف في

عدم الحرمة قريباً كرهدي

(٣) أي الحرمة . (ش : ٧٨/١٠)

(٤) أي في بدر المدين . (ش : ٧٨/١٠)

(٥) أي : عدم الاعتقاد (ش : ٧٨/١٠)

(٦) أي : عدم الاعتقاد (ش : ٧٨/١٠)

ثوب يحيى ، إلا أن يفرق بأن محرمة في هذين لدات المدور أو لارمها ،
بجلافيها في الأولى^(١) .

وقد يؤخذ ما فيه منها^(٢) بأن محرمة هـ^(٣) مخرج عليها فألحقت بالدني .
بجلافيها في بدر التصديق والعن المذكورين^(٤)

وكمعصبة المكروه بدته أو لارمه ، كصوم الدهر الآتي^(٥) ، وكندره^(٦) ما^(٧)
لا يثبت غيره وهو لا يصير على الإمارة ، لا لعارضي ، كصوم يوم الجمعة^(٨) ؛
لما يأتي في شرح قوله (صام غيره وهو الجمعة)^(٩) ، وكندره لأحد أبويه أو
أولاده فقط

وقول جمع لا يصح ، لأن لإثارة هـ غير عرسي صحيح مكروه
مردود^(١٠) لأنه لا يبرأ صبي ، هو حنية العقوق من أساق
قال بعضهم ، إذا صحح لأصحت نصحه بدر المروحة لصوم الدهر من غير
إذن أبويح ، لكنها لا يضمن إلا بدنه مع حرمة فأولى أن يصح بالمكروه

(١) أي : بدر صلاة في مكان معصوب ، (ش : ٧٨/١١) .

(٢) قوله : ما فيه منها ، أي : كشيء في الأولى (ش : ٧٨-٧٩) .

(٣) أي : في الأولى ، (ش : ٧٩/١٠) .

(٤) قوله : بدر عري ، أي : بدر عري ، وبدر تصديق الدين كروي

(٥) في (ص : ١٦١) .

(٦) وفي (ر) والمطويات : (كندر) بدون الهاء .

(٧) وفي (ص) و(د) و(س) : (يما) .

(٨) جمع : يما ، ص : ١٦١ ، خلاف الأشباح : مسألة (١٦٧٩) .

(٩) في (ص : ١٦١) .

(١٠) قوله : (بدر عري) ، أي : حال من الإثارة ، وحرار عمد يأتي في قوله (ومحل

خلاف) ، أي : وقوله (مكروه) حر (لأن) ، وقوله (مردود) حر (وهو
جمع) ، (ش : ٧٨/١٠) .

(١١) أي : الكرامة ، (ش : ٧٩/١٠) .

تُهيى ، على أن المكروه هو عدم العدل ، وهو لا وجود له عند لندر وإن بوى لا
يُعطي سافس ، وإنما يُوحَّد^(١) بعد ترك عطفه السافس مثل الأول

ومن ثم لو أعطاهم مثله فلا كراهة وإن كان قد بوى عدم إعطائهم حال
إعطاء الأول ، فتصح^(٢) أن الكراهة بسبب مادية لندر وإنما تُوحَّد بعده فلم يكن
لثأثيرها فيه وجه .

وبهذا يدفع ما اصاب به بعضهم منطل .

ومحل الخلاف حيث لم يُسب سائر بعضهم ، ما دلت عليه من نصيح أو
إسار منهم فصيح انتهى

وقول : بروصه^(٣) في : شئى به مرضى فيه على : أنصديق على
وندى برمه بوى^(٤) صده في صحبه على (إعلاق ، وحمته على ما إذا سم
يكن له ، لا وند و حد ، أو سوى سهم ، قصبه ، صفت بقصبه ، . تكلف

تبه الخلف متباين في بدر متد صي ما لا معب جقر صبه كل يوم ما دم دمه
في دمه

فقال بعضهم لا يصح . لأنه على هذا الوجه انحصرت غير قرنه ، بل يُوصَل
به إلى ربا السبئية .

وقال بعضهم يصح ؛ لأنه في مقداره حدوث بعنه ربح المحرص : نحره .
أو ندو : بعه المظله : حجاج سقائه في دقه ، لإعسار أو إندى ، ولأنه يُسن
للمحرص أن يرذ ريادة عما احرصه ، وقد اسرهما بدر . يُعقد ويرمه ، فهو
حينئذ مكافأة بحساب ، لا وصة لمرن ؛ إذ هو لا يكون إلا في عقيب : كسح ، ومن

(١) أي : عدم العدل . (ش ٧٩/١٠)

(٢) وهي (خ) و (س) : (فتح)

(٣) روضة الطاليس (٥٩٦/٢) .

ولا واجب ،

ثم لو شرط عليه الدر في عهد بقرص كان ردّه انتهى

وقد يُخضع بحمل الأول على ما إذا قصد أن يدره ذلك في مقابلة الربح
الحاصل له ، والثاني على ما إذا جعده في مقابلة حصول النعمة أو اندفاع النعمة
المذكورين

ويتردد النظر في حله لإطلاق ، والأقرب الصحة ؛ لأن إعماد كلام
المكتف حثّ كان له محمل صحيح خير من إهماله^(١)

وما مر عن صفته^(٢) في ردّه حاشي ، والحاصل بعده يؤيد ما ذكرناه من
الجمع ، فانه

(ولا) بدر واجب ، عني ، كصلاة الظهر أو محبر ، كأحد حصص كفاءة
بمن مهيأ ، بخلاف حصص معينة منها على ما نحت^(٣)

أو واجب^(٤) على كتابه غير ، بخلاف إذا لم يعنى فصيح بدرّه واجب في
أدائه لمّا - كجهنم وتجهيز من ، ثم لا ، كصلاة حجارة

وديث^(٥) لانه يوم عتد يوم التشرع قبل الدر فلا معنى لالزمه

ولو بدر ذو دين حثّ إلا بصلب عريته ، فإن كان معسراً لعني ؛ لأن بظاره
واجب - أو مؤمراً وفيه نصير عليه فائدة له ، كرحاء علو سعر بصاعته^(٦) لزمه ؛
لأن لفظة مه دأته حسنة ، أو بسبب مه ذلك لعدا ؛ إذ لا فربه مه كذلك حسنة

(١) راجع : منهل صبح في خلاف لأشباح ، ماله (١٦٨٠)

(٢) بوله : (وما مر عن بقرص) في شرح بقرص (أو ذهب بقرص) كردي

(٣) راجع : منهل صبح في خلاف لأشباح ، ماله (١٦٨١) ، وهو حاشي برواي
(٨٠ / ١٠)

(٤) بوله : (واجب) (مع عطف على) (حب عني) (ش : ٨٠ / ١٠)

(٥) أي : علم صحة نظر الواجب ، (ش : ٨٠ / ١٠) .

(٦) وفي (أ) و (ت) : (بصاعة) .

وَبُوْدِرُ فَعَلَ مُسَاحٍ أَوْ بَرْكَةٍ لَمْ يَلْمُوهُ .

هَذَا مَا يَظْهَرُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ أَصَحُّ كَثِيرُونَ أَنَّ لِحَانَ يَتَأَخَّرُ بِالْدَّرِ ، كَالْوَصْتِ
وَبِهِ فِيمَا إِذَا قَدْ نَالَا يُطَالِيهِ أَنْ يُحِلَّ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يُؤْكَلَ مِنْ يُطَالِيهِ وَأَنْ يَبْعَهُ
لِعَبْرَةٍ عَلَى يَقْوَاهُ^(١) وَأَنْ يُصَدَّقَ صَامِهِ

وَلَوْ أَسْفَظَ بِمَدِينٍ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الدَّرِ .

وَلَوْ تَذَرُ الْأَ يُطَالِيهِ مَدَّةً فَمَاتَ مِنْهَا فَلَوَانَهُ مَصْدَرُهُ ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ رَزَّةٍ
وَعَبْرُهُ ، وَرَدُّوا قَوْلَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَمَنْ تَعَبَهُ بِحَلَاةٍ

، وَبُوْدِرُ فَعَلَ مُسَاحٍ أَوْ بَرْكَةٍ ، كَكَيَ وَبُوْدٍ مِنْ نَحْوِ شَيْءٍ فَعَلَهُ وَبَرْكَةٍ ،
أَيُّ فِي الْأَصْلِ وَبِنْ رُخِّعَ أَحَدُهُمَا بِسَبْعَةِ عَشْرَةَ^(٢) ، كَالْأَكْلِ لِمَقْوِيٍّ عَلَى طَاعِهِ
لَمْ يَلْمُوهُ (سُحْرَانِي دَوْدُ) لَا يَدْرِي إِلَّا فَمَا شَعِي بِهِ وَخَفُ اللَّهُ تَعَالَى^(٣)

وَفِي (سُحْرَانِي) نَهْ صُلِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَصَلَّى مِنْ أَنْ يَمْرَأَتِهِ أَنْ يَشْرَكَ
مَا يَدْرِي مِنْ نَحْوِ قِيَامٍ وَعَدَمٍ سَفَلًا^(٤)

وَيَتِمُّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَدْرِ بَ يَصْرِفُ عَلَى رَأْسِهِ بِمَدْفُوحٍ
فَدَمَ بِمَدَّةٍ (أَوْ فِي يَدْرِكَ) (١) سَحَابُ الْقُرْبَانِ مِنْ عَدِيدَةِ سُرُورٍ بِصَلْبِهِ ،
وَيَعْبُطُهُ الْمَافِقِينَ بِمَدْمُومَةٍ ، فَكَانَ وَمَسْنَةُ قُرْبِهِ عَافِيَةٍ

(١) أَيُّ سَحْرَانِي دَوْدُ مِنْ هُوَ عَبْدِي وَهُوَ الرَّاحِحُ (١٠ ٨)

(٢) وَمِنْ (بَ) ، ح (أَوْ دَاوُدَ) (أَوْ دَاوُدَ) (أَوْ دَاوُدَ) (أَوْ دَاوُدَ) (أَوْ دَاوُدَ) (أَوْ دَاوُدَ)

(٣) سَحْرَانِي دَوْدُ (٣٢٦٣) ، حَرْجَةُ أَحْمَدُ (٦٨٤٧) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ نَهْ عَنْ حَمْدٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَكَذَا الْيَهُودِيُّ فِي (الْكَبِيرِ) (٢٠٠٧٦) سَحْوَةٌ

(٤) قَوْلُهُ (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي) (سُحْرَانِي)
بَحْصَتِ رَحْلًا فَاتَمَّ فِي الْمَسْرِ قَالَتْ عَنْهُ ، لَقَدْ رَأَيْتُ هَذَا الْبَاسْمَ مِنْ يَدْرِ بَ يَصْرِفُ وَلَا يَصْعَدُ
وَلَا يَسْقُطُ وَلَا يَكْتُمُ ، قَالَتْ بَحْصَةُ (مَرْوَةُ) فَلْيَكُنْمْ ، وَلْيَتَفَضَّلْ ، وَلْيَسْقُطْ ، كَرْدِي

(٥) صَحِيحُ ابْنِ عَرَبِيٍّ (٦٧٠٤) عَنْ أَبِي عَالِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٦) حَرْجَةُ ابْنِ حَبَّانٍ (٤٣٨٦) ، وَبِإِسْنَادِي (٤٠٢٢) ، وَبِإِسْنَادِي (٢٠١٢٦) ، وَبِإِسْنَادِي (٢٠١٢٦)

وَأَحْمَدُ (٢٣٤٧٧) عَنْ بَرِيْلَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ولو بدر صوم تام نَدَبَ تَعَجُّلَهَا ، فَإِنْ قَدِ تَعَرَّقَ أَوْ مَوَّلَا ، وَحَبَّ ،
وَالَا حَارَّ أَوْ سَبَّ مُعَيَّةً صَامَهَا وَأَفْطَرَ نَعْدَ وَالتَّشْرِيقِ وَصَامَ رَمَضَانَ عَنَدَ
وَلَا أَقْصَاءَ

وَأِنْ أَفْطَرْتَ لِحَيْصٍ أَوْ نَفْسٍ وَحَبَّ أَقْصَاءَ فِي لَأْظَهَرِ

(ولو بدر صوم أيام) وَطَبَقَ لِرَمَّةٍ ثَلَاثَةً ، كَمَا بَأْسِي ، وَبِئْسَ عِدْدُهُ
فَمَا عَيْبُهُ ، وَفِي الْحَائِصِ (نَدَبَ تَعَجُّلَهَا) مَسْرَعَةً بِرَأْسِهِ دَمَهُ
نَعَمْ ؛ إِنْ عَرَّضَ لَهُ مَا هُوَ أَهْمٌ ؛ كَسَفَرٍ يَشُقُّ فِيهِ الصَّوْمُ كَلَّ الْبَحْرُ أَوْ سَبَّ
ذَكَرَهُ الْأَدْرَعِيُّ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ صَوْمٌ كَقَارَةِ سَفْتٍ سَدَّرَ سَبَّ بَعْدَهَا عَلَيْهِ أَنْ
كَانَتْ عَمَى الشَّرْحِي ، وَالَا وَحَبَّ^(١) ، ذَكَرَهُ سَيْفِيُّ
(فَإِنْ قَدِ تَعَرَّقَ أَوْ مَوَّلَا وَحَبَّ) مَا قَدَّ بِهِ مِنْهُمَا ؛ عَمَلًا بِمَا سَرَّمَهُ
أَمَّا الْمَوَالَاءُ فَوَاصِحٌ ، وَأَمَّ التَّشْرِيقَ فَلَا أَسَاحَ أَعْيَرَهُ فِي صَوْمِ
السَّبَّحِ
فِي بَدْرِ عَشْرَةٍ مَمْرُوقَةٍ فَضَائِلُهَا وَلَا ، حُسْبٌ لَهُ مِنْهَا خَمْسَةٌ .

(وَالَا) يُقَدُّ تَعَرَّقَ وَلَا مَوَالَاءَ (حَارَّ) كُلُّ مِثْمَالٍ ، كَلَّ الْبَحْرُ لَا أَقْصَاءَ
(أَوْ) بَدْرُ صَوْمٍ (سَبَّ مُعَيَّةً) كَسَةِ كَدَا ، أَوْ سَبَّ فِي نَعْدٍ ، أَوْ مِنْ تَوَلَّى
شَهْرٍ ، أَوْ يَوْمٍ كَدَا (صَامَهَا وَأَفْطَرَ الْعِدَّةَ) فُطِرَ وَ (أَصْحَى) وَالتَّشْرِيقَ
وَحَوَّنَ ؛ لِحَرَمِهِ صَوْمَهَا ، وَالْمِرَاثُ عَدَمُ بَيْتِهِ صَوْمَ دَلَّتْ لَا تَعَصِي مُقَصِّرٍ ، حَلَاةٍ
بِقَوْلِ (وَصَامَ رَمَضَانَ عَنَدَ) لَأَنَّهُ لَا يَمْلُ عَيْبَهُ (وَلَا أَقْصَاءَ) لَأَنَّهُ لَا يَمْلُ صَوْمَهُ .
فَلَمْ تَدْخُلْ فِي نَذْرِهِ .

(وَأِنْ أَفْطَرْتَ لِحَيْصٍ أَوْ نَفْسٍ وَحَبَّ أَقْصَاءَ فِي لَأْظَهَرِ) وَنَصَرَ
لَهُ الشَّقِيئُ^(٢) ، لِمَوْلَى رَمَاهَا بِصَوْمٍ فِي دَنِّهِ فَوَحَبَ عَصَا ؛ كَمَا سَوَّ

(١) أَي : تَقْدِيمَهَا وَتَعَجُّلَهَا . (ش : ١٠ / ٨١)

(٢) رَاجِعٌ « قِتَاوَى الْبَلْفَسِيَّة » (هـ : ٨٤٣ - ٨٤٤)

قُلْتُ لَا أَظْهَرُ لَا يَحْتَ ، وَهَ فَطَمَ الْجُمْهُورُ ، وَفَ أَغْلُ
وَنَ أَفْطَرُ يَوْمَ لَا عَذْرَ وَحَبَ قَصَاؤُهُ ، وَلَا يَحْتَ سَسَاوُفَ سَبَ ،

أَفْطَرْتُ رَمَضَانَ ، لَا أَحْبَبُ

(قُلْتُ الْأَظْهَرُ لَا يَحْتَ) الْقَصَاءُ (وَهَ فَطَمَ الْجُمْهُورُ ، وَفَ أَغْلُ) لِأَنَّ
أَنَّهُ أَحَدُهُمَا شَاءَ بِهِ مَعْنَى الصَّوْمِ وَهُوَ لِعَرُوفٍ ذَلِكَ سَمِعَ ثُمَّ يَشْمَعُهَا الْمَدْرُ
(وَبَرَّ أَفْطَرُ يَوْمًا) مَبْنًى ، لَا عَذْرَ وَحَبَ قَصَاؤُهُ ، سَمِعْتُهُ أَمْرًا حَبِيرًا
(وَلَا يَحْتَ سَسَاوُفَ سَبَ) بَلْ لَمْ لَا أَفْطَرْتُ عَلَى قَصَاءِ مَا أَفْطَرَهُ ، لِأَنَّ السَّامِعَ كَانَ
لِلْوَقْتِ ، لَا لِكُونِهِ مَقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ ، كَمَا فِي قَصَاءِ رَمَضَانَ
وَمِنْ ثَمَّ فِي قَصَاءِ كَيْفَ لَمْ يَحْتَ الْوَلَاءُ فِي قَصَائِهِ ، وَنَحْنُ وَحُونَهُ مِنْ
حَبْثٍ بَلْ مَا يَعْنِي مَعْرُوفٌ يَحْتَ قَصَاؤُهُ قَوْلًا

وَأَخْرَجَ يَقُولُهُ (لَا عَذْرَ) مَا فَطَرَهُ يَعْنِي ، فَلَا يَحْتَ قَصَاؤُهُ
بَعْدَ ، بَلْ أَفْطَرُ يَعْنِي مَرَضٌ^(١) أَوْ سَمٌّ^(٢) بَرَمَهُ قَصَاءً ، خِلَافَ مَا يَقْضِيهِ كَلَامُ
الْمَنْ فِيهِمْ وَأَنْ يُرْوَدَ^(٣) وَأَصْلُهُ^(٤) فِي الْمَرَضِ^(٥)
وَعَجَبْتُ قَوْلَ مَنْ قَالَ بَلْ ، مَعْنَى « أَصْلُهُ » ذَكَرْنَا وَحُوبَ الْقَصَاءِ فِي
الْمَرَضِ .

وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى الصَّوْمِ فَنَمَّهَ الْمَدْرُ ، خِلَافَ مَعْنَى الْحَبْثِ
بَلْ قُلْتُ مَا مَحْمُولٌ قَوْلُهُ (لَا عَذْرَ) حَبْثٌ ، لِأَنَّ الْأَعْدَادَ الْأَوَّلَ ذَكَرْنَا أَنَّ
لَا قَصَاءَ فِيهَا مَعْنَى لَا عَذْرَ سَمٌّ وَالْمَرَضُ وَهَذَا يَحْتَ الْقَصَاءُ بَعْدَهُمَا^(٦)
قُلْتُ : لَا تَتَخَصَّرُ الْأَعْدَادُ فِيمَا ذَكَرْنَا ، بَلْ عَلَيْهَا الْجَنُونَ وَالْإِغْمَاءُ فَلَا قَصَاءَ

(١) أَيِ : السَّيِّئَةِ (ش ١٠٠ / ٨٢)

(٢) مَعْنَى : سَمٌّ خَرَجَ فِي خِلَافِ الْأَسْبَاحِ ، سَمَّاهُ (١٦٨٢)

(٣) رَوَاهُ الطَّالِبِيُّ (٥٧٥ / ٢) ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣٧٠ / ١٢)

(٤) وَحُوبَ الْقَصَاءِ ، لَا يَعْنِي فِي الْمَرَضِ أَوْ سَمٍّ (ش ١٠٠ / ٨٢)

فإن شرط تنع وجب في الأصح أو غير فعليه وشرط تنع وجب
ولا يقطع صورة رمضان عن فرضه ، وفطر العبد وشرطه ، ونقصه ساعة
فقطه بحر سنة .

فيهما : كما أفهمه كلامه

والصابط المعلوم من ذكر أن كل ما قبل الصوم عن الدر وفطره
ينقصه ، وما لا . . فلا .

(فإن شرط السبع) في الدر السنة المعينة ولو في سنة - كما أنه حادوي -
(وجب) فطره يوماً ولو بعد سفر وموحد ، أحد ما مر في تكفيره وإن
كانت قضية سباق المنى فرضه في عدم بعد الاستساق ، في الأصح (لأن
السبع صار مقصود

(أو) بدر صوم له غير معصية ، وشرط السبع في بديه : برهانه ()
(وجب) التتابع : وفاة بما التزمه .

(ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه ، ولا فطر العبد وشرطه) لأن
ذلك شرعاً ، ومرة به يدخل في جماعته ، كما مر
وحرح (عن فرضه) صومه عن بدر أو قضاء أو بغيره فإنه حاصل ، ويعطى
به التتابع .

(ونقصه) في رمضان والعبد وشرطه ، لأنه سزم صوم سنة وله نقصه
(ساعة) أي موهبة (مصلة بحر السنة) عملاً بشرطه سابع
وفارقت المعينة بأن المعنى في العقد لا يبدل بعينه ، ونقصه بد غش قد
يبدل ، لا يرى أن الجمع بمعنى لا تبدل لعيب ظهره ، بخلاف ما في بديه

(١) الحاوي الكبير (٢٧/٢٠)

(٢) وفي (خ) و (د) و (س) (ولوبيه) .

ولا يقطع حصص ، وفي قصائه لقولان ، وإن لم يشترطه لم يحسب ، أو يوم
لاثنين أبدأ ، ثم بقص ثاني رمضان .

هذا (١) بن أخطئ ، فإن بوي ما يقبل الصوم من سنة مسبعة لم يترمه انقصاً
قطعاً ، وإن بوي عدد أيام سنة بومه بقضاء قطعاً ، ويحمل مطلقها على
الهالية .

، ولا يقطع حصص (ويقاس) لتعدد الاحرار عنهم (وفي قصائه القولان)
الساكنين في السنة ، وقصيته ترجيح عدم بقضاء ، وحرمه غيره

وإدراج في ذلك سنين وكتاب ، يظهر الفرق بين المعينة وغيرها (٢) ، منها
موت (٣) . وسفه ابن برفعه بعض ذلك ، فقال الأشبه قضاء رسم بحبس ،
كما في رمضان ، بل أوسى (٤) ، قال برر كشي ومثله انما

(وإن لم يشترطه ، بي السبع) لم يحسب (لعدم الرامة فيصوم سنة
هالية أو ثلاث مئة وستين يوم

(أو) بدر صوم (يوم الاثنين أبدأ) لم بقص ثاني رمضان (الأربعة) لأن
بدر لا يشتملها ، بسن وحوها

وحذف بوز (ثاني) صوته في « المجموع » ، ووقع له في « الروضة » (٥)
ولعمري إنشأها ، وهو لغة فنية ، خلاف من أنكره

ورغم أن حذفه بضمه ، يحذفها من المفرد أو بإضافة مردود بأن اشبع
بذلك لم ينفذ ، وإن (انشأ) شس جمع مدكر سالماً ولا ملحقاً به ، بل حذفها
وإنشأها مطبوعاً بعدد ، والحذف أكثر استعمالاً .

(١) في الخلاف بحث بضمه ، وفي باب السنة (ش ١٠ / ٨٣)

(٢) فتاوى الطوسي (ص ٨٤٣ - ٨٤٥) .

(٣) أي : في قوله . (وفارقت المعينة .) إلخ . (ش ١٠ / ٨٣)

(٤) كتابه البية (٢٤٧ / ٨)

(٥) المجموع (٢٧٦ / ٨) . روضة الطالبين (٥٨١ / ٢)

وكذا العبد ولشريق في الأصهر ، ولو لرمه صوم شهرين ساعاً لكفارة صامهما ، ويقضي أناسهما ، وفي قول لا يقضي إن سبب الكفارة بدر قلت ذلكون أهله ، والله أعلم

ويقضي رمي حنظل ونحاس في الأظهر

، وكذا لانس واحد من رمضان^(١) ، والعدو لشريق في الأظهر (ب) صدق^(٢) يوم لانس ، فبأعلى أناسي رمضان وكون هذا قد يتم وقد لا لا أثر له بعد أن يعلم بعينه حسابه ، وهي سبق وجوبها .

وليس منها يوم شئت ، بقوله لصوم بدر ، غيره ، كما مر

(ولو لرمه صوم شهرين ساعاً لكفارة) أو بدر (صامهما) ويقضي أناسهما (لأنه أدخل على نفسه صوم الشهرين) وفي قول لا يقضي إن سبب الكفارة (أي موحها أو سبق بدر شهرين أصابعين) بدر (الأناسي) إن لرمه صوم شهرين أولاً ثم بدر صوم لانس ؛ لأن أناسي التوفعة فيها^(٣) حسنة مستثناة بقية الحد ؛ كما لا يقضي أناسي رمضان

(قلت ذلكون أهله) والله أعلم (وأشهر للأول جمع محتفون) وأصاها في الاستدلال ، وفرق بينه وبين أناسي رمضان بأنه لا ضع به ، بخلاف الكفارة .

، ويقضي سراً (رمي حنظل ونحاس) وقع في أناسي ، والدر رمي نحو مرضي وقع فيها (في الأظهر) لأنه لم يحقق وقوعه فيه فلم يحدث عن بداهة ونصته كلام الروضة ، وأصلها ، والمجموع ، وعمرها ، لا نصه

(١) في كلام وقع فيه حدس سبي معنى ش ١٠٠ ٨٤

(٢) قوله صدق (ب) العدد من شهرين ويوم حامد من رمضان (س ١٠٠ ٨٤)

(٣) يعني التفة ، (ش : ١٠٠ / ٨٤)

أَوْ يَوْمًا عَيْنَهُ لَمْ يَصُمْ قُلْتُهُ .

فِيهِمَا ، وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مَا خُرُوجُ (١)

وَأَحَبُّ بَعْضِهِمْ عَنْ سَكُونِهِ هَذَا عَلَى مَا فِي «أَصْنَعُ» (٢) بَأْتُهُ لِلْعِلْمِ بِصَحْفِهِ (٣)
مِمَّا قُلْتُهُ (٤) فِي بَطْنِهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : عَنِ مَا فِي «سَهَّاحِ» هَلْ يُنْكَرُ فَرْقٌ بَيْنَ مَا هَذَا وَثُمَّ (٥) ؟ قُلْتُ
مَعَهُ : لِأَنَّهُ وَقَعَ الْحَصَصُ فِي يَوْمِ الْأَثْنِ بَعْدَهُ عَيْرٌ مُتَقَيِّمٌ بِالْمَسَةِ لَهَا ؛ إِذْ قَدْ يَلْزَمُ
حَصَصُهَا رَمَاسٌ مِنْ يَوْمِ الْأَثْنِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ يَوْمِ الْعَدِّ فَكَانَ هَذَا كَالْمُسْتَشَى ،
بِخِلَافِ ذَلِكَ (٦) .

(أَوْ أَمَّا يَوْمًا عَيْنَهُ أَيْ صَوْمُهُ) لَمْ يَصُمْ قُلْتُهُ (فَإِنْ فَعَلَ) أَنْتُمْ وَنَحْنُ
بِصَحْحِ : كَعَدِيدِهِ الصَّلَاةَ عَلَى وَقْعِهِ ، وَلَا يَحُورُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ بِمَا عَدِرَ ، فَإِنْ فَعَلَ .
صَحْحٌ وَكَانَ قَصَاةً .

وَيَوْمًا صَوْمٌ حَمِيصٌ وَنَحْنُ كَعَدِيدِهِ أَيْ حَمِيصٌ كَانُ ، وَإِذَا مَضَى حَمِيصٌ ؛

(١) (مجموع ٩١ : ٣٧٦) ، شرح ج ٢ (٣٧٦) ، روضة بطرس (٥٨٠ - ٥٨١)

(٢) قوله (عَنْ سَكُونِهِ هَذَا عَلَى مَا فِي «أَصْنَعُ») يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ بِالنَّصْبِ عَلَى مَا فِي «أَصْلِ
سَهَّاحِ» بِقَوْلِهِ (وَبَعْضُ) ، بِحِجْزٍ وَنَحْوِ سَكُونِهِ عَلَيْهِ بِمِثْلِ قَوْلِهِ «الرَّوْعَةُ»
كَرْدِي . وَرَأَيْتُ «السَّحَرَةَ» (ص : ١٨١)

(٣) وقوله : (بَصَحْفِهِ) أَيْ : بِصَحْفِهِ مَا فِي الْأَصْلِ . كَرْدِي

(٤) وقوله (أَمَّا يَوْمًا عَيْنَهُ) أَرَادَ بِهِ قَوْلَ النَّصْبِ (قُلْتُ) وَفَعَلَ أَطْعَمَ . وَالْعَاقِلُ يَوْجَهُ
عَنِ النَّصْبِ أَنَّهُ يَحِبُّ عَنْهُ أَنْ يَصْرَحَ بِالْأَسَدْرِ لَكَ هَذَا مُوَافَقًا لَهَا فِي «الرَّوْعَةِ» كَمَا صَرَحَ
بِالْأَسَدْرِ فِي بَطْنِهِ مِنْ قَدَمِهِ ، فَأَحَابُّ النَّصْبِ بَأْتُهُ بِمِثْلِ بَصْرِهِ بِالْأَسَدْرِ لَكَ هَذَا ؛ اِكْتِفَاءً بِمَا
عَدَمَهُ . كَرْدِي

(٥) وقوله (عَنِ مَا فِي «سَهَّاحِ») أَرَادَ بِهِ قَوْلَ النَّصْبِ (وَبَعْضُ) الْحِجْزِ ، وَقَوْلُهُ
(أَمَّا يَوْمًا عَيْنَهُ) بِمَا وَفَوْقَهُ ، بِمَا أَشَارَ إِلَى مَا قَدَمَهُ كَرْدِي

(٦) قوله (فَكَانَ هَذَا كَالْمُسْتَشَى) يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ بِالنَّصْبِ عَلَى مَا فِي «أَصْلِ» وَفَوْقَهُ
(بِخِلَافِ ذَلِكَ) يَنْبَغِي أَنْ يُقْرَأَ بِالنَّصْبِ عَلَى مَا فِي «أَصْلِ» (ش : ١٠ - ٨٤)

ومن شرع في صوم بقدر إنعامه لرمه على الصحيح ، وإن بدر بعض يوم سم يعتقد ، وقيل يلزمه يوم

أو يوم قدوم ربه فالأظهر انعقاده ، فإن قدم ليلاً أو في يوم عيد أو في رمضان

في الأحد لا نسب^(١) وذلك له جزأ خلق الله الأرض يوم الأحد^(٢) إسناده صالح ومن ثم كان لأكثرهم على أن يؤله الأحد وحري عليه المصنف في بحريه^(٣) وغيره

وعنه فضو نسب ، لكن الذي اعتقده ، كبراهمي الأثر^(٤)

ومن بدر اسمه كل شيء دخل فيها برمه الوفاء بذلك ، لأنه مرة ، ومن ثمة هو أسرع في صوم من أن يؤى ، وهو من سروب وإن بارح فيه الفلسفي الدر اسمه برمه على الصحيح ، لأن صومه صحيح ، فصيح برمه بالدر ولزمه الإنعام .

وإن بدر بعض م لم يعتقد ، لأنه ليس بحريه

، وقيل برمه يوم لأن صوم بعض يوم لا يمكن شرعاً ، فلهذه يوم كامل ، وبحري ذلك في بدر بعض ركعه

أو بدر يوم قدوم ربه فالأظهر انعقاده ، لإمكان الوفاء به ، بأن يغلمه قبل يومه مسويه ليلاً ونيتاً حيث يشاء واجبة .

(فإن قدم ليلاً أو في يوم عيد) أو شريق (أو في رمضان) أو حيض أو نفاس

(١) لأسماء مصنف ، ٣٩٠ - ٣٩١ وعاربه (صحاحه من عبد الله بن أبي شيبة وأهل سوريح)

(٢) حقه حقه (٢١٣ - ٢١٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وصححه ، في انتهى أبو سعد

س ، في من بعض لا يكذب حديثه وأخرجه أحمد ، في الأحاديث المتعارفة .

(٣٢١)

(٣) تحرير ألفاظ النبي (ص : ١٢٩)

(٤) روضة الطالبين (١ / ٥٧٣) ، الشرح الكبير (١٢ / ٣٦٨)

فلا شيء عليه ، أو بهراً وهو منقطع أو صائتم قصة أو بدر . وحب يوم حر عن
هذا ، وهو صائتم فلا . فكذلك ، وفيل . بحث سمعة ويكتبه

(فلا شيء عليه) لأنه في اليوم وسبب توحيد الصوم في راس قس الصوم
نعم ، يُسَنُّ في الأولى صوم صبيحة ذلك . حر وحاً من خلاف من
أوحى ، قَالَ الرافعي : أو يوم آخر شكر الله تعالى^(١) .
(أو ، عدم بهار) بدلاً بصوم (وهو منقطع أو صائتم قصة ، ودر) وحب
يوم آخر عن هذا (أي بدره ، لغومه ، كما هو بدر صوم يوم معنى قصة
وحر ح (قصة) وما بعده ما هو صائتم عن الصوم من طين قدومه فيه ،
أي بإحدى الطرق السبعة مما هو يُخَذُّ مَرْوِّه ، مصدر بدلاً من ، كما هو
ظاهر فتت اليه منه . فصيح ولا شيء عليه ، لأنه به على حين صحيح
(أو ، عدم وهو من نوب) وهو صائتم فلا . فذلك ، بدله منه حر عن
بدره ، لأنه سم بات باو احب عنه ، بدر
(وفيل . بحث سمعة) قصد كونه عن احد (ويكتبه عن بدره ، به على
أنه لا بحث ، لا من وقت الصوم
والأصيح^(٢) به . قدومه سبب ، حوته من أول النهار ، بعد سبعة ،
وبه^(٣) يفرق بين هذا وما هو بدر . انعكاف يوم قدومه . فإن الصواب في
المجموع ، وبقته عن النص ، وانفاق الأصحاب . أنه لا بد منه ، لأن من حسن
لقدوم ولا بد منه قصة ، ما مضى منه . أي لا يمكن سبعة ، فله بحث غير بقته
يوم قدومه^(٤)

(١) عن نسخة بغداد . اس ١٠ ١٥ . وجمع : ساج . ا ١٢ ٣٧٢

(٢) قوله (أو الأصح) . ح معر هـ . لا حني عن بدره . كردي

(٣) والتفسير في (به) يرجع إلى (المعبر) . كردي

(٤) المجموع (٥٢٣/٦)

ولو قال إن قدم ربتك ففعله علي صوم اليوم التالي ليوم قدومه ، وإن قدم
عشر أو ففعله علي صوم أول حمس بعده ، فعندما في الأربعاء وحسب صوم
الحمس عن أول التدرين ويقضي الآخر

(ولو قال إن قدم ربتك ففعله علي صوم اليوم التالي ليوم قدومه) من تلونه
وتبته نغته وتركته فهو صد ، والتلوه بالكسر ما شئ الشيء ، والحراد
(التالي) ها السبع من عمر واصل

(وإن قدم عمرو ففعله علي صوم أول حمس بعده) أي يوم قدومه
(فعندما) معاً أو مرتين (في الأربعاء) بنيت ماء والمذ (وحسب صوم
الحمس عن أول التدرين) نفسه (ويقضي الآخر) بعد الإتمام في وقته
بعم ، يصح مع إثم صوم حمس عن صدر الثاني ، ويقضي يوماً آخر عن
الصدر الأول .

وفي المجموع : لو قال : إن قديم فعلي أن أضوم أمس يوم قدومه لم
يصح براه علي المذهب . ووقع شرح انه لا عنه^(١) صح براه علي
المذهب ، وغلط فيه^(٢)

ونظير ما ذكر^(٣) ما لو قال : ضمت الله مربيصي فعلي عتق هـ ، ثم
قال إن قدم عني فعلي عتق ، فحصل التمسك والتدوم ، لكن في هذه آراء
رأى لهاصي ، كما فهمه في « الوسيط » عنه عدم انعقاد الدر الثاني ،
وينتق عن الأول .

ورأى المعادي الانعقاد ويعتق عن السابق ، كما نقله لهاصي عنه ،

(١) المجموع (٢٨٠/٨)

(٢) أي : عن المجموع . (ش : ٨٦/١٠)

(٣) رجع : شهر صحاح في خلاف الأبيح : مسألة (١٦٨٣)

(٤) أي : في العتن . (ش : ٨٦/١٠) .

ولا يُوحى لأحضر^(١)

ممن ومعهم أفرغ بهما ، وثمرة الإقراع أن أي بدرٍ خرجت بحركة
به أعينه عنه

ورأى البغوي أنه موقوف ؛ فإن وجدت لأولى^(٢) عن غيره ، ولا^(٣) عن
الثانية^(٤) .

والذي يتجه ترجيحه هو الأحضر ، لأن صدره يصل بمعنى حتى بالمعدوم ،
وحديثه فإذا غنى بالمعدوم ، لا يمكن إبعاده ؛ لاحتمال عدم معنى عن الأول ،
ولعمري تختلط له ، ولا صحته لأن ، لم يصره بدله لأن له وقد روى عنه
موجب العمل بقصده ما يمكن^(٥)

وبدا يعارض^(٦) بزم غنوا بوقفه وقد يش ؛ فإن وجد الأول^(٧) . عن
عنه مطلقا^(٨) ، وإلا^(٩) . عتق عن الثاني .

فإن قلت صحة بيع بمعنى عنه بدخول ملا بوقفه ثم بد صحة بدر ثانيا
حتى يرتب عنه ما ذكر عن تعديتي^(١٠) قلت نقدر بأن بدخول بمعنى به
أولاً لا التزم به بعد رجوع عنه^(١١) بغير البيع ، بخلاف صدره بوقفه بمعنى

(١) وهي الشفاء . (ش : ٨٦/١٠٠)

(٢) غنوى البغوي (ص : ٤١٣)

(٣) جمع أحضر من خلاف لأحضر ، (ص : ٨٦/١٠٠)

(٤) أي الإلهاء والتصحيح (ش : ٨٦/١٠٠)

(٥) وهو الشفاء (ش : ٨٦/١٠٠)

(٦) أي : سواء وجد الثاني منه أو قبله أو بعده . (ش : ٨٦/١٠٠)

(٧) أي : بأن مات المريض (ش : ٨٦/١٠٠)

(٨) أي : أنما

(٩) أي : عن تعليق العتق بالدخول (ش : ٨٦/١٠٠)

فصل

بدر انساني إلى بنت لله تعالى أو ابتداءً فالتمذهت^(١) وحوث إنباه محج أو
عُفْرِه^(٢).

الاول^(٣) ، وهو^(٤) لا يخور الرجوع عنه ، ولا إبطاء

وصحة بدر انساني ثلثتها ذلك ، بحلاف المول بالوقف فتعين : لأن فيه وفاة
ككل من الاول والثاني في الحممة ، فأمته
قبل ويوجد^(٥) من صحته بدر انساني صحته بعه قبل وحوث الصفة انتهى
وفيه مطر ، لأن الدر انساني وبن قف بصحته لا يُنطل العتق المستحق من
أصله ، بحلاف البيع^(٦) .

(فصل)

في بدر السك والصدقة والصلاة وغيرها

إد بدر المسي إلى بنت لله تعالى (وفته بكونه لحرام ، أو بوه أو بوى
ما يختص به : كالطواف فيما يظهر
ومن ثم كان ذكره مع من أحرم : كدر أبي جهل كذكر البيت الحرام في
جميع ما يأتي فيه .

(أو إنباه) أو الذهب إليه مثلاً (فالتمذهت وحوث إنباه محج أو
عُفْرِه) أو بهت وبن معنى ذلك^(٧) في بدره

(١) أي : بالشفاء (ش : ١٠٠/٨٦)

(٢) أي الدر (ش : ١٠٠/٨٦)

(٣) وهي هاشم (أ) و(ب) نسخة : (مع يوحنا) .

(٤) ويرى (ب) بدل (ب) بحلاف بيع (ريادة ، وهي (مع) يوحنا ذلك من صحته بيع المعلق
عنه بحوث ملاك باني ، ومن صحته وقف المعلق عنه بصفة وأنه لا يقوى بوحدها)

(٥) فصل قوله (أو بهت) أي : بانه محج كروي

ويُفرق به وبين بدر الصالحة بهذه الشدة على ألا تُفرق بحرف فيه يدور
اسم من أصله ؛ بأن الدر والشرط هما^١ بصاد في معني واحد من كل وجه ؛
لاقصاء الأول^٢ حروجه عن منك بمحذو الدر ، والثاني^٣ بقاءه على منك
بعد بدر . بخلافهما ثم فإنهما سم بوارد على شيء واحد كذا^٤ ؛ لأن لإسار
غير بسك ، فلم يُصادف فيه داء لإسار بل لأرمله

والسك شدة تشبه وبرومه ؛ كما يُعرف مقام في به لا يأنز مثل هذه
لصعده ؛ لصعدها

ثم رأيت شحنا أشد لدلت هي ؛ شرح الروع^٥ ؛ وفريق في ؛ شرح
الهيحة ؛ بأن التصحبه مائة ؛ وإياد حرم مائة وهي نفس

وفيه نظر ؛ لأنهم أبحقوا أبحق بالمائة في كثير من أحكامها ، وذلك لأنه
لا قرنه في إياد بحرم الأبدك ؛ فدرم^٦ ؛ حملاً بدر على معهود نضرعي
ومن ثم هو بدر بدل محدد بمدنيه أو ييب مقدس به بدعة شيء^٧ ؛
كسائر المساجد .

أما إذا ذكر النيب وهم يُشده بذلك^٨ ولا يره ؛ فبدر بدره ؛ لأن المساجد
كلها بيوت الله تعالى .

(١) وقوله : (ها) إشارة إلى بد بصاد بصاد كروي

(٢) أي : النظر . (ش : ١٠ / ٨٧)

(٣) أي : الشرط . (ش : ١٠ / ٨٧)

(٤) أسى المطالب (٣ / ٤٦٢)

(٥) في مائة اسم ؛ ٨٧ ؛ اعم بدر به ؛ ١٠ / ١٥١

(٦) أي : إتيانه بك . (ش : ١٠ / ٨٧) .

(٧) وفوه ؛ بد به سي ؛ في بدو بدره ؛ لأنه مسجود لأحد القديس ؛ بد به

إتيانه بالدر ؛ كسائر المساجد . كروي

(٨) أي : بالحرام . (ش : ١٠ / ٨٧)

فإن بدر، لإثباته لم يدرمه مشي، وإن بدر المشي أو أن يخنق أو يغتفر ماشياً
فالأظهر وجوب المشي،

ونحن السلفي أن من بدر إن لم يمسح السب الحرام وهو داخل الحرم
لا يدرمه شيء، لأنه حيث دلت عليه كفته لمساجده، وله احتمال آخر،
والذي يتجه أنه يدرمه تسبها نصاً، لأن ذكر (السب الحرام) أو حره
من الحرم في بدر صار موضوعاً شرعاً على البرام حج أو عمره، ومن الحرم
يصح بدره بها، فدرمه ها' أحذهب وإن بدر دلت^(١) وهو في الكعبة أو
المسجد حولها،

فإن بدر الأثر لم يدرمه شي لأنه لا يقصبه فيه ركوث

(وإن بدر المشي) أي الحرم أو حره (أو) بدر (أن يحج أو يغتفر
ماشياً فالأظهر وجوب المشي) من المكأن التي بيانه^(٢) إلى الفساد أو
لقوب أو فرع سجنين وبشي عنه رمي بعدهما، أو فرع جميع أركان
العمره، وله ركوث في جوانحه خلال الست

وإن يدرمه المشي في دلت، لأنه الحرم حمله وصفاً للعادة، كما لو بدر أن
يضلّي قائماً،

وكون الركوب أفضل لأن في دلت، لأن المشي مرة موصودة في بعضها،
وهذا هو الشرط في الذكر

وأما السعة وجود الفصل من مدرم فعز شرط التقى، فندفع ما لشرح
ها.

(١) قوله (ومن الحرم) أي من سب الحرم، قوله (بها) أي الحج والعمره، قوله

ها أي من سب الحرم، قوله (من المكأن التي بيانه) أي (ش ١٠٠/٨٨)

(٢) قوله (أو فرع سجنين) أي فرع سجنين، قوله (أو فرع جميع أركان
العمره) أي (ش ١٠٠/٨٨)

(٣) أي (سما في المتن، (ش ١٠٠/٨٨).

وعجبت مشر رعم انت في بس كون بمشي مقصود وكونه مقصوداً
وفي خبر ضعيف على ما فيه ^(١) من خع من مكة ماثيباً حتى يزعم إليها
كنت الله له نكث خطوة سبع مئة حسنة من حسبات الحرم ، الحسنة مئة ألف
حسنة ^(٢)

ومع كون الركوب افضل لا يُحرى عن المشي ، ويرى به ^(٣) دفع شئ
كمكة ^(٤) لأنها جنسان متغابران فلم تُحرى أحدهما عن الآخر ، فذهب عن
نصفه وعكسه .

ويُفرق بين هذا وبين الصلاة دعاء فبأنه يُحرى لقيامه بالانكسار والعود من
أخره صلاة مدمرة ، فأخر عاصلاً عن المقصود ، لأنه وقع بعد
والمشي وركوب خارج عن ما فيه نصح ، وسبب ما قيل به مقصود
فلم تُحرى أحدهما عن الآخر .

وأبصر انفساً قعوداً وردة ، كما صرحوا به فوجدوا سبباً له بركته ،
ولا كذلك في الركوب والذهب مثلاً .
نعم ، تُشكر على ذلك ^(٥) فونهم بكونه ، أجرأه بدلها بدنة ، لأنها
افضل .

وقد يُفرق بين ما خرج جعل بعض بدنة محدث عن الشئ حتى في نحو بدنة
الوجه فوجده كذا ، بل بخلاف ان ذهب عن بدنة وعكسه فبأنه لم يُفقد في
نحو الركوب ، فلم تُحرى أحدهما عن الآخر .

(١) أخرجه حماد (١٦١) وصححه ، وفي حريته (١٦٩) ، (سهي في الكتب
(١٩١٩) عن عبد بن حماد رضي الله عنهما ، قال بدني (في صحيح) حتى يكون
كذلك ، وفي حريته (١٦٩) صحيح بحرم ، (صحة سهي) فراجع

(٢) أي ، بالمشي إذا لم يركب . (ش : ٨٨/١٠)

(٣) أي : عدم إخراج الركوب عن المشي . (ش : ٨٨/١٠)

فإن كان قال أُلْحِقَ ماشياً فَمِنْ حَنْتٍ يُحْرَمُ ، ولو قال أَمشي إلى بيت الله
فَمِنْ دَوْرَةٍ أَفْلَهُ فِي الْأَصْح ، وإذا أَوْحَيْتَ الْمَشْيَ فَرَكِبَ لَعُدْرٍ أَخْرَأَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ
فِي الْأَخْهَر ،

ولو أَمْسَدَ سَكَهُ أَوْ دَنَهُ لَمْ يَنْزَعْهُ فِيهِ مَشْيٌ ، بل فِي مَقَامِهِ ، لِأَنَّهُ الْوَاقِعُ عَنِ
يَلْرُهُ .

(فإن كان قال أُلْحِقَ) أو أَغْنَسِرُ (ماشياً) أو عَكْسَهُ (هـ) يَلْرُهُ
الْمَشْيُ ، مِنْ حَيْثُ يَحْرَمُ ، مِنَ الْمَقَامَاتِ أَوْ مَدَى وَكَدَا مِنْ حَيْثُ عَنِ لَهُ بَعْدَهُ فِيمَا إِذَا
حَاوَرَهُ عِبرَ مَرِيدٍ سَكَ ثُمَّ عَنِ لَهُ ، فَإِنْ حَاوَرَهُ مَرِيدٌ غَيْرَ مُحْرَمٍ رَاكِبًا فَيَنْشَعِي لِرُومِ
دَمِيئِي ، لِمَجْدُورِهِ وَمَرْكُوبِهِ ؛ سَرِيلاً لَمْ وَحِبَ فَعَدَهُ مَرَّةً فَعَدَهُ
ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ الْبُلْغِييِّ الْآتِي ^(١) ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ

(ولو قال ^(٢) أَمشي إلى بيت الله) بَقِيْدَهُ السَّابِقُ ^(٣) (هـ) يَلْرُهُ الْمَشْيُ مَعَ
سَكَهُ مِنْ دَوْرَةٍ هَبَهُ فِي الْأَصْح ، لِأَنَّهُ قَصِيَّةٌ لَعَطَهُ أَنْ يَحْزُوحَ مِنْ بَيْتِهِ مَاشِياً
(وَإِنْ وَحِشَا أَمَشِي) كَمَا هُوَ الْمَعْتَمِدُ ، فَرَكِبَ لَعُدْرٍ ، ثُمَّ بَرَكَ الْعِبَادُ فِي
الْصَّلَاةِ حَرَاءً ، سَكَهُ عَنِ يَدْرِهِ ؛ لَمَّا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرٌ مِنْ
عَجَزَةٍ عَنْهُ بِالْمَرْكُوبِ ^(٤)

وَعَنْهُ دَمٌ كَدَمٌ سَعً (فِي الْأَخْهَر) لَمَّا صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرٌ
أَحْتِ عَقْفَةً مِنْ عَامِرٍ أَنْ تَرَكِبَ وَتُهْدِيَ هَدْيًا ^(٥)

(١) آيَ أَنْطَا . (ش : ٨٩/١٠)

(٢) وَمِي (أ) وَ (خ) وَ (د) وَ (س) وَ (هـ) . (وَإِنْ قَالَ)

(٣) وَهُوَ الْحَرَامُ لَعَطًا أَوْ بِيَةً . انْتَهَى عَنِ ش . (ش : ٨٩/١٠) .

(٤) عَنْ أَبِي رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ سَبِيحَةَ رَأَى شَيْخاً يَهْدِي بِيْنَ سَهْ هـ . هـ مَالٌ هَدَا ، فَالْوَسْوَ
أَنْ يَمْسِي . هـ . إِنْ كَانَ مِنْ مَقَامٍ هَدَى لَعِيٍّ ، وَأَمْرُهُ أَنْ يَرَكِبَ أَخْرَجَهُ الْحَدِيثُ
(١٨٦٥) وَمُسْلِمٌ (١٦٤٢) .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٩٦) ، وَأَحْمَدُ (٢١٦٦) عَنْ مَرْعَسٍ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَأَصْلُهُ فِي
، بِمَحْضٍ ، لِحَدِيثِ (١٨٦٦) ، وَمُسْلِمٌ (١٦٤٤) عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ

أَوْ بِلَا عَذْرِ أَخْرَافَ عَلَى الْمَشْهُورِ وَعَيْنُهُ دَمٌ
وَمَنْ بَدَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً بَرَمَهُ فَعَنَّهُ نَفْسُهُ ، فَإِنْ كَانَ مُعْضُوبًا . . اسْتَنْابَ .

وَحَمَلُوهُ عَلَى أَنَّهَا عَحْرَتْ ، كَمَا هُوَ الْعَابَثُ
وَقَدْ تَنَقَّيْتُ وَحُوتَ بَدَمٍ بِمَا رَكَبَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ مَطْلَقًا^(١) ، أَوْ قَبْلَهُ وَبَعْدَ
مَحْدُورِهِ الْمَعَاتِ مُتَّ ، وَلَا ، فَلَا ، إِذَا لَمْ يَحِلَّ فِي سِتٍّ ثَوْبٍ دَمًا
وَفَارَقَ ذَلِكَ مَا لَوْ بَدَرَ بَصَلًا دَائِمًا فَصَعِدَ ، لَمْ يَحِرْ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْعَدُ حَرَمًا
بِمَالٍ .

(أَوْ) زَكَيْتَ (بِلَا عَذْرِ . . أَخْرَافَ عَلَى الْمَشْهُورِ) أَوْ بِلَا عَذْرِ ، كَمَا فِي الْإِحْرَامِ
مِنَ الْحَقَائِقِ .

(وَعَلَيْهِ دَمٌ) عَلَى الْمَشْهُورِ أَبْصًا ، كَمَا اسْتَنْعَ ، لِأَنَّهُ لَا يَحِبُّ مَعَ عَذْرِ
فَمَعَ عَدَمِهِ تَوْنِي

وَلَوْ بَدَرَ احْتِمًا لَمْ يَرَمَهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَرْبَةٍ ، وَيَخْتَصُّ الْإِسْمُوتِيُّ : لِزَوْجِهِ فِيمَا
يُسَرُّ فِيهِ ، كَعِنْدَ دُخُولِ مَكَّةَ^(٢) .

(وَمَنْ بَدَرَ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً بَرَمَهُ فَعَنَّهُ نَفْسُهُ) بِأَنَّ كَرَّ صَحْبِهِ

وَيَخْرُجُ عَنْ بَدْرِ الْحَجِّ بِالْأَفْرَادِ وَالْمَتَعِّ وَالْقُرُونِ ، كَمَا فِي « تَرْوِصِهِ »
وَالْمَجْمُوعِ^(٣) ، وَيَخْرُجُ بِهِ كُلُّ مَنْ اسْتَلَّاهُ وَلَا دَمَ مِنْ حَيْثُ اسْتَدْرَجَ ، كَمَا سَكَّ مَعَ
الْبَسِطِ فِيهِ فِي « الْفَتَاوَى »^(٤) .

فَلِذَا كَانَ مَحْصِيًّا سَبَبَ أَوَّلُو بَدْرِ ، كَمَا فِي حَجَّتِهِ الْإِسْلَامَ ، فَأَمَّا فِي
سَبَبِهِ وَبَدْرِهِ مَا ذَكَرُوهُ فَهُمَا فِي الْحَجِّ ، مِنَ التَّفْصِيلِ ، فَلَا تَسْبِيحٌ مِنْ عَيْنِ دَمٍ .

(١) أي : من الميقات أو قبله . انتهى ع ش . (ش : ٨٩/١٠)

(٢) المهمات (١٩٩/٩)

(٣) روضة الطالبين (٥٨٥/٢) ، المجموع (٣٩٠/٨) .

(٤) الفتاوى الكبرى المصيبة (١١٤/٢ - ١١٧)

وَنُشِحتُ بِفَعْلِهِ فِي دُونَ مَسِيٍّ الْإِمْكَانِ ، فَإِنْ تَمَكَّنْ

مَرَحِلَسٍ مِنْ مَكَّةَ ، وَلَا عَسَى أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ حِجَّةُ الْإِسْلَامِ أَوْ نَحْوُهَا

(وَنُشِحتُ بِفَعْلِهِ فِي دُونَ مَسِيٍّ الْإِمْكَانِ) مَبَادِرَةُ لِرَأْيَةِ الدَّقَّةِ ، فَإِنْ حِثِّي
نَحْوُ عَصَبٍ أَوْ ثَلَبٍ عَالٍ لِرُومَةِ الْمَدَارَةِ

(فَإِنْ تَمَكَّنْ) سَوْفَ شَرِطٌ مَوْحُوتٌ السَّامِعُ فِيهِ^(٢) فِيمَا يَظْهَرُ

وَيُخْمَلُ أَنْ لِمَرَادٍ بِالتَّمَكُّنِ قُدْرَتُهُ عَلَى الْحِجِّ عَادَةً وَإِنْ لَمْ يَلْمِزْهُ ، كَمَشِي
فَوْقَ فَوْقٍ مَرَحِلَسٍ

ثُمَّ رَأَيْتُ عَدَّةً مِنْ سَحَرٍ صَرِيحَةٍ فِي هَذِهِ الْأَحْصَالِ ، وَهِيَ يُوقَالُ أَنَّ
شَيْئًا بِهِ مَرَضِي فَفَعَلَ عَنِّي - الْحِجُّ ، فَشَقِي وَحِبُّ عَلَيْهِ الْحِجُّ ، وَلَا يُغْنِرُ
فِي وَجُوبِهِ وَجُودُ الرَّادِ وَالرَّاحِلَةِ .

وَهَلْ يُغْنِرُ ، حُودُهُمْ فِي أَدْنَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ^(٣) أَنَّهُ يُغْنِرُ ، وَقِيلَ
لَا نَعْمَرَانِ بَصًا ، لِأَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَى اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ فِي بَدْرِهِ^(٤) أَنْهَتْ

فَلَمْ يَحْجَرْ^(٥) وَحُودُهُمْ شَرِطًا فِي لِرُومَةِ دَقَّةٍ وَإِنَّمَا جَعَلَهُمَا شَرْطًا لِمَا شَرِطَهُ

(١) فَوَيْهَ (لَا يَكُونُ مِنْ عَنِّي دُونَ مَرَحِلَسٍ) فَعْلٌ مُصْعَوًى ، وَهَذَا مُصْرَعٌ عَنِّي فَوَيْهَ (فِي
سَاءَ) وَلَوَيْهَ (لَا عَسَى مِنْ عِنْدِ) نَحْجُ فَعْلٌ مُصْعَوًى ، وَهُوَ مُصْرَعٌ عَنِّي (وَبَدْرِهِ)
شَرِّ ٩٠ ٠ ٠ وَنَحْكِي وَلَدِي هَدِيَّ أَوْ مِنْ (لَا يَكُونُ) لِأَنَّهُ عَادَهُ عَنِ
مُصْعَوًى ، (لَا عَسَى) بِدَرِهِ (لَا يَكُونُ مِنْ) نَحْجُ ، فَكُونُ مِنْ عَطْفٍ بِحَمَلِهِ
عَنِ لِحْمَتِهِ ، (وَبَدْرِهِ) عَادَهُ (لَا يَكُونُ) مُصْعَوًى مُحْدَوًى بِعَطْفٍ (وَلَا عَسَى) عَنِ ذَلِكَ
مُحْدَوًى ، أَوْ (لَا يَكُونُ مِنْ) عَسَى (نَحْجُ أَحَدًا وَلَا عَسَى مِنْ نَحْجُ ثُمَّ قَالَ) بِهِ رَأَى لَوْحَهُ
ثَانِي فِي النُّعْمَةِ أَبُو مُحَمَّدٍ

(٢) فَوَيْهَ (السَّامِعُ فِيهِ) فِي بَدْرِهِ وَخَمَلٌ فِي (لَا يَكُونُ مِنْ) وَنَحَارُ عَسَى (أَوْ مِنْ مَعْنَى
بَدْرِهِ) وَعَنِ الثَّانِي بِدْرِهِ السَّامِعُ) ، (شَرِّ : ٩٠ / ١٠)

(٣) بِحَرِّ الْمَذْهَبِ (٢٩ / ١١) .

(٤) أَيْ : صَاحِبُ الْحَرِّ ، (شَرِّ : ٩٠ / ١٠)

وأحرصت خج من ماله

وأن بدر الحج عامة وأمكنه لومه ، فلو سمع مرض

نفسه ، أي لأنه يَحْتَطُّ لَه^(١) أكثر ، كما يُغْنِمُ مَنَ مَزَقَه^(٢)

ثم رأيت المصموم ذكر الأندلس على أن شروط معسرة في الاستدراك
والأداء معاً^(٣) . وهو صريح فيما ذكره أولاً ، وأن كلامه سحر معدة

(فأحرصت خج) عه (من ماله) لاستفراجه عليه بمكة منه في حياته ،
بخلاف ما إذا لم يتمكن .

(وأن بدر الحج) أو عسره (عامه) أو عدم بعده معه ومكة بربه
في ذلك العام إن لم يكن عليه حج بسلام أو قضاء وعده ، فصرح على
الأصح أن من عسرة يتعين أن يعيس فيمتنع بصدقة عليه

ثم بد لم يُعَيِّن العام فيذكره في أي عام شاء

وأما دأ عنه وحسب يمكن من فعله فيه^(٤) ، كان سم يروى من منه عسره فيمكن
بدهائه منه . ولو كان كان ينقص أكثر من مرحله في بعض الأوقات فمما يظهر أن أحد
منازل في (الحج) - ليست^(٥) فلا يعقد بدهاء

ولو حج عن الدر وعنه حجة لإسلام وقع عه

(فلو) يمكن من الحج بكن (معه) منه (مرض) أو حصد طريق ووقت أو
سأل لأحدهما أو ليست بعد الإحرام في بكن^(٦) . بعد سكوته منه فمما

(١) ي : وجوب عسرة ش (١٠ / ٩١)

(٢) في (١٨ / ٤)

(٣) المجموع (٢٩٠ / ٨)

(٤) أي : في ذلك العام ، (ش : ١٠ / ٩١)

(٥) قوله (ليست) معن بدهاء ، أي بعد عمر ، الأولى : بدهاء ، (ش : ١٠ / ٩١)

(٩١ / ١٠)

(٦) قوله (بعد الإحرام) معن بدهاء ، (ش : ١٠ / ٩١)

وَحِبِّ انْتِصَاءٍ ، أَوْ عَدُوٍّ ، فَلَا فِي الْأَطْهَرِ ، أَوْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ فِي وَقْتٍ مُعَدَّةٍ
مَرَضٍ أَوْ عَدُوٍّ ، وَحِبِّ انْتِصَاءٍ ،

يُظْهِرُ : وَحِبِّ انْتِصَاءٍ ، لَا اسْتِفْرَارَهُ نَحْنُ مَعَهُ

بِحِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يُمْكُنْ : بَأَن عَرَضَ بِهِ بَعْضُ ذَلِكَ قَبْلَ تَحْكُمِهِ بِهِ ، لِأَنَّهُ
الْمَعْدُورُ يَسْتُ فِي ذَلِكَ مَعْدُومٌ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ

وَنَارِخُ الْبُلْقِيَّةِ وَأَطَالَ فِي إِيْجَابِ انْتِصَاءٍ مُصَدَّقًا^(١)

أَوْ مَعَهُ مِنَ الْإِحْرَامِ أَوْ بَعْدَهُ (عَدُوٌّ) أَوْ سُلْطَانٌ أَوْ رِثَ دِينٍ وَسَمِ يُحْكَمُ
الْوَفَاءُ حَتَّى مَقْصُودُ مَكَانِ الْحَجِّ بِلَيْتِ اسْتِثْنَاءٍ (فَلَا اسْتِثْنَاءَ لِقِصَّةٍ) (فِي الْأَطْهَرِ)
كَأَنَّهُ فِي سَبْكِ الْإِسْلَامِ دُخْلُهُ فِي أَوَّلِ سَبْكِ الْإِمَّاكِنِ

وَفَارَقَ بَحْرَ مَرَضٍ بَحْرَ اسْتِحْلَالٍ بِهِ^(٢) مِنْ عَرِ شَرْطٍ ، بِحِلَافٍ بَحْرَ
الْمَرَضِ

أَوْ بَدْرَ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ فِي وَقْتٍ (بِصَحْنٍ) بِهِ (فَسَمِعَ مَرَضٍ أَوْ عَدُوٍّ)
كَاسِرٍ بِحِافٍ إِنْ سَمِعَ بِأَنْفِ قَتْلِ ، وَكَأَنَّهُ يُكْرَهُهُ عَلَى السَّلَاسِ بِمَا فِي الصَّلَاةِ جَمِيعٍ
وَفِي (وَحِبِّ انْتِصَاءٍ) لَوْحُونَهُمَا مَعَ بَعْضٍ^(٣) ، بِحِلَافٍ الْحَجِّ شَرْطُهُ
الْإِسْطَاعَةُ .

وَيَقُولُنَا : (كَاسِرٍ بِحِافٍ) يَنْدَفِعُ اسْتِحْكَالُ الرُّكْنَيْنِ بِصَوْرِ الْمَعَ مِنْ
بَصُومٍ ، بَأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ عَلَى السَّمْعِ مِنْ بَيْنِهِ ، وَالْأَكْلُ بِالْإِكْرَاهِ^(٤) لَا يُفْضَرُ
وَيَقُولُنَا (كَأَنَّهُ يُكْرَهُهُ) (إِلَى آخِرِهِ) يُغْنِمُ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ إِنَّهُ يُصْنَى

(١) أَي : سِوَاهُ كَانَ الْمَعَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ أَوْ قَبْلَهُ . (ش : ٩١/١٠)

(٢) أَي : يَمْعُ بَحْرَ الْعَدُوِّ . (ش : ٩١/١٠)

(٣) قَوْلُهُ (لَوْحُونَهُمَا مَعَ بَعْضٍ) أَيْ أَنَّ لَوْحَ مَا سَمِعَ كُلُّ وَحْدٍ مَبْشُورٌ ، وَفِي وَحِبِّ انْتِصَاءٍ
بِهِ مَعَهُ مَعَ بَعْضٍ مَبْشُورٌ ، بِحِلَافٍ الْحَجِّ بِهِ لَا يَحِبُّ إِلَّا عَدْلَ اسْتِثْنَاءِهِ فَمِنْ سَمِعَ مَا سَمِعَ
إِلَّا بِشَرْطِ الْإِسْطَاعَةِ . كَرْدِي

(٤) وَمِنْ (أ) وَ (و) وَ (س) : (وَالْأَكْلُ بِالْإِكْرَاهِ) .

أو هداً

كيف أمكن في الوقت معي ثم بحث النقص ، لأن ذلك ' عدد نذر ' كما في
الواحد بالشرح انتهى

فهم لم يشكوا عن هذا^(١) : لا يكون معرض ما ذكرناه^(٢) ، فإن لم يكن
ما ذكره

ووقع لهما في (الاعتكاف) نها لا معي^(٣) في وقت معي نذر^(٤)

والمعتمد ما هو : من معي

نعم ، لا يتعين وقت مكروه غير صلاة لا تعد فيه ، لأنه معصية

(أو) نذر هدا ، نعم أو غيره^(٥) ، فما يصح صدق به حتى نحو دهر

مع^(٦) ، وعينه في نذر أو بعده كد وقع في ' شرح المسحح ' ،

وقبه نظراً ، لأن العيين بعد نذر إنما يكون في المصنف ، وسيأتي أن المطلق

ينصرف لعد ثخري أصحبه^(٧) ، فلا يصح تعيين غيره

وبما قرأته في معي (هداً) تدفع اعتراضه بأنه لو كان نذر (ثت) كان

أولى

(١) أي : المنع من الصلاة بهيتها . (ش : ٩٢ / ١٠)

(٢) أي : من أنه يصح كيف أمكن . . . إلخ . (ش : ٩٢ / ١٠)

(٣) أي : من الإكراه المذكور . (ش : ٩٢ / ١٠)

(٤) أي : الصلاة (ش : ٩٢ / ١٠)

(٥) الشرح الكبير (٢٦٤ / ٣) روضة الطالبين (٢٦٥ / ٢)

(٦) جمع ' شهر الصباح في حلال الأسح ' سنة (١١٨٦) ، و ' حاشية شروني ' (٩٢ / ١٠)

(٧) جمع ' شهر الصباح في حلال الأسح ' سنة (١١٨٦) ، و ' حاشية شروني ' (٩٣ / ١٠)

(٨) فتح الوهاب مع حاشية الجبرمي (٤٦٠ / ٤)

(٩) في (ص ١٧٦)

لرمة حنفة إلى مكة والصدوق به على من بها .

(لرمة حمله) أن كان مفا نحس ولم يكن بمحلته^(١) أريد فية ؛ كما في الصورة الآية^(٢) (إلى مكة) أي حرمتها ، بد إصلافا عليها سائح^(٣) ؛ أي إلى ما عساه منه بن عس^(٤) ، وإلا فإنه معه^(٥) ، لأنه محل الهدى ، قال تعالى ﴿ هَذَا بَلَدٌ الْكَتَبَةِ ﴾ (البقرة : ١٩٥) .

(والصدوق به على من) هو مضم أو متوطن (بها) من الفقراء والمساكين السابقين في (قسم الصدقات)

وبحث بحسنة في محضوس ، بأن نهل عذهم على الآحاد ، ويجوز في غيرهم لأقصار على ثلاثة

وبحث عند طه في جدي كونه محبر في الأصحية ، لأن الأصح أن الدر سبب به مسك في حب الشرعي عدا

وعنه ، بعدة وميزة حمه لها ، فإن لم يكن به مال بيع بعضه لحدث ، سواء في الهدى هد ، ثم جعله هد ، ثم هدبا للكمة

ثم إذا حصل الهدى في حرم ، كان حراما تحريه أصحبه وحب دمه وبراءة عنهم ، وسبب حرمة دمه ، أو لا تحريه أعطاه لهم حيا ، فإن دمه . فرفه وغرم ما نقص بالدبح .

ولو بوي عبر انصدوق ، كالصرف بسر الكمه أو طيبها نعتين صرفه فيما مواه .

(١) قوله (بمحلته) أي : الدر ، (ش : ٩٣ / ١٠) .

(٢) أي : آتاه في السرافة ، (ش : ٩٣ / ١٠) .

(٣) وهي (خ) و (س) : (شائع)

(٤) أي : في الطو ، (ش : ٩٣ / ١٠) .

(٥) أي : فالتعيين معوض إلى رايه ، (ش : ٩٣ / ١٠) .

وأطلق شارح في الشمع أنه يشملها ، وفي الرتب أنه يحمل في مصابيحها .

وسميت حمته على ما لو أصاب صدر إيسا ، وجميع ذلك فيها ، وإلا^(١) .
مع وضرب مصابيحها^(٢) ، كما هو ظاهر

ولو غير التصديق به ، كلؤلؤ ، باعه وخرق ثمنه عليهم ، ثم سبوا
فيمنه ببلده واحرم تحير في بعه فيما شاء منها ، ولا به بعه في لأريد
مئة وبن كان بس بده واحرم فيما يظهر

أن ما لا يمكن حمته أو يعثر ، كعذر أرحى ، فاع وخرق عليهم ثمنه

وتلف المعنى في بده لا بضمه ، في لا قصر ، كما هو ظاهر

وظاهر كلامهم أن المصنوع لجميع ذلك هو بده ، وأنه ليس بمصنوع مكه
برعه منه ، وهو ظاهر .

ويظهر بريح أنه ليس ، إمكته بضمه ، لأنه مضموم في محادثة بده ،
ولأنه مضموم في مضمون

وأما بعضهم في أن قصي الله حاجي فعلي للكفة كذا ، بأنه يتعين
مصباحها ، لا تصرف لغيره الحريم ، كما أن عليه كلام ، المهدب^(٣) ،
وصرح به جمع ما خروا

وحيز ملب ، لولا قومك حدثو عهدتك كفر ، لأنك كثر الكفة في

(١) أي ، إلى الكفة ، (ش : ٩٤/١٠)

(٢) أي ، بأن الله الإصافة أو الاحتياج ، (ش : ٩٤/١٠)

(٣) أي : من بناء أو ترميم ، (ش : ٩٤/١٠)

(٤) وفي (خ) ، (أورحى)

(٥) المهدب (٨٥٤/٢)

أو التصدق على أهل بلد معين لرمه ، أو صوماً في بلد لم يتعين ، وكذا صلاة

سبيل الله^(١) . المراد بسبيل الله (فيه) بدنه في مصابيحها

(أو) بدر الصدق أو الأصحة ، وكذا بحر^(٢) إن ذكر التصدق به أو بوا^(٣) بالنسبة لغير الحرم^(٤) (على أهل بلد) ولو غير مكة (معين لرمه) وبعض المصنفين منهم ، ووجه ما علقتم

وقاسم ما مر في قسم الصدقات^(٥) أنه يُعتم به لمحصولين ، وهما تحصيل ثلاثة به في غير محصورين

(أو بدر صوم أو نحوه في بلد ولو مكة) ثم بعض فيترمه صوم ويقعنه في أن محل ثاء ، لأنه قرينة به في محل خصوصه ، ولا نظر بزيادة ثوانه فيها ، وقد لم يحجب صوم هذه فيها بل لم يُخبر في بعضه (وكذا صلاة ، ومنها الاعكاف ، كما مر^(٦) بدورها سبيل^(٧) أو مسجد لا يتعين ؛ لذلك .

نعم ، لو عتس المسجد بغيره لرمه ، وهه فعنه في مسجد غيره وإن لم

(١) صحيح مسلم (١٣٢٣) عن عائشة رضي الله عنها

(٢) قوله (وكذا بحر) مراد بصدق به البحر ، أي بدع ، لكن بشرط لأنه ، فهو بدع بدع مثلاً ولم يقبل بدع بدع ، أو عن أنه غير الحرم ولم يوافقها النصيحة إلا بصدق بجمعها ، ثم بعد بدع ، لأنه لم يبعد بدع ، بخلاف ما إذا بولي ذلك كروي .

(٣) وصير (بوا) يرجع إلى (التصديق) ، كروي

(٤) وهو (بحر حرم) بحر عن الحرم ، فهو بدع بدع في الحرم ، بعد بدع بدع بدع بدع ، وهو بدع بدع ، لأن ذكر بدع في بدع مصداق أن يحرم بشعر بدع ، ولأن بدع به عبادة مقصودة ، كروي .

(٥) في (٣٤٦/٧)

(٦) آنفاً .

(٧) قوله : (بدورها بيلد .) إلح صفة صلاة . (ش : ٩٥/١٠)

إلا المسجد الحرام ، وفي قول : ومسجد المدينة والأقصى

يكن أكثر جماعة فيما يظهر ، خلافاً لمن قد نه ، لأنه إما أوجب مسجد ، لأنه
قربة مقصودة في العرص من حيث كونه مسجداً فلتحريمه كن مسجد ، بدت
ويظهر أن ما يُستدل فيه من النوافل كالفرعي ،

(لا المسجد الحرام) معن للصلاة بالفدر : لعظيم فضله^(١) ويعتبر الست

به

وصح أن الصلاة فيه سنة ثلث صلاة^(٢) ، بل مستط من لأحد ، كما
شبه في حاشية مالك مصنف ، أنها قد بعته ثلث ثلث صلاة في عمر
مسجد المدينة والأقصى^(٣) .

وه^(٤) يتضح الترق بينها وبين الصوم

والمراد به كعبه والمسجد حوي مع ما ربه منه ، وقيل جميع
الحرم^(٥)

(وفي قول) لا المسجد محرم ومسجد المدينة والأقصى لشاركتهم
له في بعض الخصوصيات ، لبحر الصحيح : لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا بِمِثْلِ ثَلَاثَةِ
مَسَاجِدَ^(٦) .

وسبب معناه في كذاي : الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم^(٧)

(١) وفي (خ) و(س) و(ر) : (لعظم فضله)

(٢) أخرجه ابن عساق (١٢٠٦) ، أحمد (١٤٩٢٠) عن حار رضى له عنه ، ابن حبان
(١٦٢٠) عن عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما

(٣) حاشية لإصحاح (ص ١٩٦-١٩٩)

(٤) أي ، بقوله : (وصح ...) إلخ (ش : ٩٥/١٠)

(٥) مع : المهل لصاح في خلاف لأصح : مسألة (١٦٨٧)

(٦) أخرجه البخاري (١١٨٩) ، ومسلم (١٣٩٧) عن أبي هريرة رضى له عنه

(٧) الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم (ص ٢٠٦-٢٠٧)

قُلْتُ الْأَضْهُرُ تَعْنِيهِمَا كَتَمْتُجِدَ الْحَرَامَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
أَوْ صَوْمًا مُضْمَعًا يَوْمٌ ، أَوْ آتَامًا ثَلَاثَةً ،

(قُلْتُ الْأَضْهُرُ تَعْنِيهِمَا كَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ)

وَبَارِعٌ فِيهِ اسْتِغْفَرُ بَدَلًا وَدَلِيلًا بِنَا فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ
وَيَوْمٌ مَسْجِدُ مَكَّةَ مُقَامُهُمَا ، وَمَسْجِدُ الْمَدِينَةِ مُقَامُ الْأَعْيُ ، وَلَا عَكْسَ
فِيهِمَا
ثُمَّ بَلَكَ التَّمْصِيعَةَ بِنَا فِي فِي تَفْصِيلٍ فَقَطَّ لَا فِي الْحِسَابِ^(۱) عَنْ مَدُورٍ أَوْ
قَصَاءٍ إِجْمَاعًا

وَبَحْثُ رَرَكْنِي تَعْنِي مَسْجِدَ قَدِمْ لَصَفَةِ الْحَرِّ أَنْ رَكْعَتَيْنِ فِيهِ كَعَمْرَةٍ^(۲)
(أَوْ) بَدْر (صَوْمٌ مُطَقَّعًا) بَأَنَّ سَمَ تَقِيْدُهُ بَعْدُ بَقْصًا وَلَا بَيَّةَ (يَوْمٌ) لِأَنَّهُ
أَقْلُ مَا تُصَوِّرُ فِيهِ ، فَهُوَ الْمُسْتَقْفُ وَإِنْ وَصَفَهُ بِطَوِيلًا أَوْ كَثِيرًا أَوْ حَيًّا أَوْ دَهْرًا
وَعَدَّ يَجِبُ أَيُّوْمٌ بِوَاحِدٍ اسْتِفْلَالًا فِي حَرَاءٍ نَصِيدٍ وَاسْلُوعٍ وَالْإِفَاقَةِ قَبْلَ فَجْرِ
آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ،

(أَوْ) نَذَرٌ (آتَامًا ثَلَاثَةً) مِنْهَا بَحْثُ صَوْمِهَا ، لِأَنَّهُمَا أَقْلُ الْجَمْعِ ، وَمَرْزُ^(۳)
وَحَوْثٌ سَبَبٌ فِي كُلِّ صَوْمٍ وَاحِدٍ^(۴) ، وَيُظْهَرُ فِي (لَا يَمُ) دَلِيلٌ^(۵) أَيْضًا^(۶)

(۱) قَوْلُهُ (لَا فِي الْحِسَابِ) نَحْ ، فَهُوَ بَدْرُ الْفَصْلِ فِي مَسْجِدٍ لَمْ يَجْعَدْ صَلَاةً وَاحِدَةً فِي
مَسْجِدٍ بَعْدَهُ ، كَمَا يُرِيدُ أَنْ يَصْنَعَ فِي مَسْجِدٍ بَعْدِيَّةٍ صَلَاةً لَا يَحْرِيءُ أَيْ صَلَاةً فِي عَرَةِ وَأَنْ
عَدَلَتْ بِهَا ، كَرْدِي

(۲) أَخْرَجَهُ حَكِيمٌ (۱ - ۱۸۷) ، وَابْنُ رَمْدِي (۳۲۴) ، وَأَبُو مَالِكٍ (۱۴۱۱) عَنْ عَبْدِ بْنِ طَاهِرٍ
لِأَبِي بَرَكَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ عَمْرِو ، رَجَعَ الْكُتُبُ الْإِسْلَامِيَّةُ (۱۶۰۶)

(۳) قَوْلُهُ : (وَمَرْزُ) أَيُ : فِي (الصَّوْمِ) ، كَرْدِي

(۴) قَوْلُهُ (فِي كُلِّ صَوْمٍ وَاحِدٍ) فَجَبْتُ فِي صَوْمٍ لَبَرٍ ، سَاءَ عَلَى أَنَّهُ يَسْلُكُ بِهِ مَسْلُكُ وَاحِدٍ
الْفَرْعِ ، كَرْدِي

(۵) قَوْلُهُ (فِي الْآبَاءِ دَلِيلٌ) أَيُ دَكْرُ (الْآبَاءِ) مَعْرُوفٌ كَدَكْرُهَا يَكْرُهُ فِي وَحْوَبِ الثَّلَاثَةِ كَرْدِي

(۶) وَقَوْلُهُ (أَيْضًا) أَيُ كَدْرُ (الْآبَاءِ) اسْتَكْرُ (ش ۱۰ ۹۶)

رَدٌّ ؛ كما مرَّ^(١) ، فله التصرفُ فيها

وتنفِذُ حولَ زكاتها من حين النذر .

وكذا إن لم يُعْثَرِ ولم يَزِدْها المدورُ له ، فتصيرُ ديناً به عليه وثبتَ لها أحكامُ

الديون^٢ من ركائزٍ وعبرها^٣ ، كالتسديدِ عليها ، وكذا الإبراءُ منها

وقولُ ابنِ عَمَادٍ لا يصحُّ الإبراءُ منها^٤ ، كما لو انحصَرَ مستحقُّ الزكاةِ

وملكوها لَيْسَ لهم الإبراءُ . . مردودٌ .

وقد قالَ ابنُ بَرِيقٍ في كتابِ خوارِ لاغتياصِ والإبراءِ في الزكاةِ ، وإنما

معَ مذهبِنا لَعْنَةُ ، وطهرَ كلامَ الإمامِ^٥ جوارِهما فيها ، ففي الدرِّ أولى

وكذا به الدعوى وحطُّه بها ، بخلافِ بلرِّ كشي^٦ ، والحلفُ لو بكلِّ الدرِّ ،

ويؤثرُ عنه^٧ ، كما في مستحقِّ الزكاةِ إذ انحصَرُو

قالَ لإسويٍّ وإنما لم يُحرِّ المسحوقَها على الصلِّ ، بخلافه في الزكاةِ ؛

لأنَّ البادرَ هو الذي كَلَّفَ نفسه ، والزكاةُ أوضحُ ابتداءً فالامتناعُ منها يُؤدِّي

إلى تعصُّلِ أحدِ أركانِ الإسلامِ . انتهى

وفُرقَ أيضاً بينَ مسحوقِ الزكاةِ منكوِّه ، بخلافِ مستحقِّ الدرِّ ، وبه

نظرٌ . بل لا يصحُّ إصْلَافُه ، لما مرَّ^(٢) ؛ من أنهم منكوِّه أنصاً بعصيه

المذكورِ

وأقْبَى بعضهم فمن يَمُرُّ بالكمِّ بعدَ مدَّةٍ معلومةٍ فعابَ المدورُ له

(١) قوله (أو لا يزداد) أي قبل قوله (فروع) إلخ ، وقد يدي منه م هـ
كردی (هذا الشرع) (٩٧/١٠) (أي في أوّل باب في شرح) (أو لا يزداد) لم يعبه
شيء . . إلخ .

(٢) قوله (ووضعه كلام الإمام) إلخ الظاهر أنه من معون (ع) (ش ٩٧/١٠)

(٣) أي : أنصاً ، (ش : ٩٧/١٠)

لم يستحق ورثته شيئاً ، بعدم شمول نطق الدر لهم ، أو سادراً ، لم يظن حق المدور له

ووفقاً لجمع على الشئ لأول فاعلوا لو سألوا دار قدر هلاب كل سنة بكد ما دمت تحت يده ثم مات المدور به لم يستحق ورثته ديت

وخالف بعضهم ، لأن الدر حق فديت بمجوزات فديت بموارث ، ودارث وراث الموصى به الميت قبل الموت^(١) فوارث المدور به أوصى ، لأن الدر ألزم من الوصية

ولو مات الدر في مساء لإحاره به سجن المدور به - فصلا عن ورثته - شيئاً ، لأن الدر قيد بما دامت الدار تحت يده ومو به ر - كونه تحت يده فصل التدر ، كما لو كان حياً وعادته لعالیکها .

وأفتى بعضهم في مدين مات وله مركة فقصمه بعض ولاده قدر لمستحق أنه لا يطالبه مدة معلومة بأنه لا يصح التدر ، لأنه يؤدي إلى سحر بره دمه الميت ، وهو غير جائز

وفيه نظر لا سيما أن قضا بأن حبيب برقي بمحرر الضمان على ما قصده طهر حديث أبي فاده الصار مع كلام عنه آخر (بحائر)^(٢)

وبو كان له في دار نصف قدر هلاب نصفها برقي على حضرة ، كوصية لجامع لمره ، فصيح التدر بجمع نصفه

(١) أي : مات النادر . (ش : ٩٧/١٠)

(٢) قوله : (قبل القول) متعلق بالميت . (ش : ٩٧/١٠)

(٣) في (٢٧٦/٣) ، والحديث أخرجه البحاري (٢٢٨٩)

(٤) قوله (برقي على الحضرة) أي : في نفسه ، على (ش : ٩٧/١٠) على نصف - أي : به وبين شريكه حتى يصح الدر في نصف نصفه (ش : ٩٧/١٠)

أو صلاة فركتين . وفي قول ركنة ،

لثمن الدر المشرقة

نعم ، إن من عدم الشاء : كأن مات . فالذي يشع : بشر صفة مع ،
أحدًا من قبل الفصل ، لأن المعنى هو في نفس الأمر ، وحسنه بمعنى عدم
الصحة في ذكره . عدتها الآن ، بعد ما من قبل الفصل

وبهذا يجمع بين كلام السأخر من المتأني في ذلك

ولو بدر التصديق بعشرين ديناراً مثلاً في دقة ربه تعالى بتصديق عنه . ثم
الإمام مطالبه .

بعد ذلك برأى من عدم الإمام من رجلي أنه لا يؤذي . ركنه صفة
فهر له أن يقول : بما أن نرى بعينه وما أن يدع بي حتى أفاد ، وحيث
نخرب في العظمية بالدور والكفارات .

راد مصنف الأصح ، حيث هذا القول ، ركنه مصنف

ويظهر فيه أن الركنة ركن لا بحث بوجه يهدس فوراً ، ثم حملاً^(٢) على كراهة
عصى بسببها ، وتذكر صريح فيه بالموافق^(٣) . ومرة في هذا مرئد ، فراحته

(أو) تذكر (صلاة . فركتان) نحرده^(٤) حملاً على ذلك^(٥) ، وتحت
فعلهما بتسليم واحدة ، أو صلايين . وجب التسليم في كل ركعتين (وفي
قول : ركنة) حملاً على جائزه ، ولا يكميه سجدة تلاوة أو شكر .

(١) الشرح الكبير (٤١٦/٧) ، ووجه الطالين (٦٣/٢)

(٢) أي : النذر والكفارة فيما رآه المصنف . (ش : ٩٧/١٠) .

(٣) كتابه البية (١٠٣/٦)

(٤) قوله : ومرة في هذا أي : من قبل قوله (ولا يصح من معصية) كروي

(٥) وفي المطبوعة الوهية : (يحرران) .

(٦) قوله : (على ذلك) أي : على أقل واجب الشرع كروي

فعلى الأول بحث القدم فيهما مع انقذرة ، والثاني لا
أو عتفاً فعلى الأول رمة كفاة ، وعلى الثاني رمة قلت الثاني
هنا أظهر ، والله أعلم .

(فعلى الأول : يجب القيام فيهما مع نقذرة) لأنهما ألحقا^(١) بواجب الشرع
(والثاني : لا^(٢)) إلحاقاً بجائزه

(أو اندر عند اعداء أصله ، بعد كذا)^(٣)

قل وعجت^(٤) بعيرها مع قوله^(٥) في تحريره ، إنكره جهل ، لكنه^(٦)
"حسن"^(٧) انتهى

وتحاشى في بعيرها لرد على محكم ، فكان أهم من ارتكاب الأحمس
، فعلى الأول بحث (رمة كفاة) وهي رمة مؤنة سليمة من عب
تحرر بحمل^(٨)

وعلى الثاني رمة وبسم تحرر : كعبه ، كافرة ، حملاً على جائزه ،
، كتب الثاني ظهر ، وقد علم ، لأن الأصل براءة الدمة ، فكيف بما
بمع عنه لاسية ، وحشوف شارح إلى العنق مع كونه عرامة شومع فيه

(١) قوله : (ألحقا) الأولى : التأنيث ، (ش : ٩٨ / ١٠)

(٢) وهي (أ) و (خ) و (ز) (وعلى الثاني : لا)

(٣) المحرر (ص : ٤٨٣) ، التبع (ص : ٦٢) ،

(٤) قوله (عجت) فيه تدوير حيث كان في (تحريره) هو (كعبه) و
عند كعبه صحيح ، ولا يجب في من أنكره ، جهله ، ولكن لو قل عند بكر
حسن ، يجب عند تحريره ، بعد ، فعيرها ، بخلاف لأحسن كروي

(٥) أي : الووي

(٦) قوله (بكره) بـ بعد ، وقوله (كعبه) أي بعد ، وكان الأولى (أظهر
(ش : ٩٨ / ١٠)

(٧) الحجم الوهاج (١٢٦ / ١٠ - ١٢٧) ،

(٨) وهي (أ) و (خ) و (ز) و (د) و (س) ، (يحل بالكعب)

أو نحو كفرة معية أحراف كملة ، فإن عثر ناقصة بحسب ، أو صلاة
فائتة لم ينخر قاعداً ، بخلاف عكسه ، أو طول قراءة الصلاة ، أو شؤره
معتة ، أو اجتماعه برمة

وخرج عن قاعدة : السلوك بالنذر منك واجب الشرع .

(أو) نذر ، نحو كفرة معية أحراف كملة ، لأنها أفضل مع تعداد الحسن
فإن عثر ناقصة بحسب كفرة أو عيب ، كـ علي بن هادي ، وهذا كـ
بحسب ، أو ينخر انداء وهو بحسب منها ، يعنى بعد عيبها ، لا بد من
منكها عنها

(أو) نذر (صلاة فائتة) لم ينخر قاعداً لأنه دون ما يرمى بخلاف
عكسه (أن نذر قاعداً فيه عيباً ، لأنه أفضل مع جوار حسن ، ولا بد منه
وإن قدر على المعتمد .

(أو) نذر (طول قراءة الصلاة) المكروه أو عذر ، . يصح بحسب
ركوعها ، أو انقضاء في نافذة ، أو بحسب تثبيت وضوء (أو نذر سورة معية)
يقرؤها في صلاة ولو صلاة (أو) نذر (لجماعة) فقد بشرح فيه : من فرض في
نذر (لرمه) ذلك ، لأنه مبرئة مقصودة

وتسببها ، هذه الثلاثة ما فرض إنما هو بخلاف ، من به أحد منه

(١) قوله (أن نذر) في شرح برونس ،
نذر ، أي نذر على نذر ، وهو ما يكون حسن لأن صلاة من نذر
صلاة
نذر ، أي نذر على نذر ، وهو ما يكون حسن لأن صلاة من نذر
نذر ، أي نذر على نذر ، وهو ما يكون حسن لأن صلاة من نذر
نذر ، أي نذر على نذر ، وهو ما يكون حسن لأن صلاة من نذر

(٢) قوله (أن نذر) في شرح برونس ،

(٣) قوله (أن نذر) في شرح برونس ،
لنذر ذلك (ش ٩٩/١٠)

والصحيح انعقاد الدر بكل قرينه لا تحت ائمة ، كعبادة ، وتشيع جارية ،
والسلام

تعليق من أحد من نقض الحكم بدلت^(١)

نبيه ثم أر صطاً للطويل الملموم بالدر ها ، فيختل أن يضبط بالعرف ،
وفيه نظر ، لأنه أمر سيّ فلا يضبط بالعرف

والذي يظهر أنه نحرته أدنى ريادة على ما يُنسب للإمام عمر محصورين
لاقتصار عليه^(٢)

وأما قول نفسي محض وحبوط لطويل إذا لم يكن إماماً في مكان
لا يحضر جماعته ، ولا لم يرمه الطويل ، كرهته فهو وإن كان فيه إشارة
لم ذكره ، إلا أن كراهه أدنى ريادة على ما يُنسب للإمام عمر محصورين الاقتصار
عليه مجموع ، وحسب فقط من حقه

(والصحيح انعقاد الدر بكل قرينه لا تحت ائمة ، كعبادة) لمريض نفس
عبادته (وتشيع جارية ، والسلام) أي : ائدانه حيث شرع ، وكذا حوائه ما لم
يتعين ، إنما في فرض الكفاية .

ور^(٣) وحديث قول المحرر ، على الغير ، لإيهامه الاحترار عن سلامه
على نفسه عند دحوه بت حياً ، ولا يصح^(٤) وبهما سواء^(٥) انتهى

وبارعه الأدرعي بأن سلامه على نفسه لا ينهم من بدر السلام ، فإن فيكحه
أنه لا بحث لآسة أو بقربه بدت عليه

(١) قوله (بعد الحكم) وهو مروي (بدلت) أي بمرص (ش : ١٠ / ٩٩)

(٢) جمع : سهل يصاح في خلاف : المسبح : مأه (١٦٨٨)

(٣) أي : المصعب في : الدقائق ، (ش : ١٠ / ٩٩) .

(٤) قوله : (ولا يصح) أي : لا يصح الاحترار - كروي

(٥) دقائق المسبح (ص : ١٠٢)

وكنشمت لعاصي ، ورمارة فقام ، وبمحمل مؤقتة أول ومنها ، لأن الشايع
رَغَّت فيها فكانت كالعادات الدائية .

ومنها^(١) : التروُّج فيصبح مفره ، حيث سُئِلَ^(٢) : كما مرَّ في بانه^(٣)

ومنها تصدق على ميت أو مبرء إن لم يرد بملكه

واطرده العرف بأن لا يحصل له نفسه على نحو فقره هناك ، فإن لم يكن عرف

هناك بطل

قال السكيني والأقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة والمسجد

الثلاثة أن من خرج من ماله عن^(٤) شيء بها وانقص عرف ماله في حجة من

حجها صرف إليها واحتضت به^(٥) . انتهى

فإن لم ينقص عرف شيئاً فالذي يحج عنه راجع في نفس منصرفه برأي

صاحبها

وظاهر أن بحكم كدث في سائر مسجده غيره ، حلال له يؤمنه

كلامه .

ومنها سراج نحو شمع أو رطب بمسجد أو غيره ، كمنفرة إذا كان ثم من

ينفعه^(٦) ولو على يدور ، فثبت الوفاء به ، ولا فلا

(١) أي من ماله في لا يجب بدله ومن عادات مكة (س ١٠٠/١٠٠)

(٢) ومي (ح) (يسر له)

(٣) في (٣٧٥/٧)

(٤) لعن (عن) رائدة . (س ١٠٠/١٠٠)

(٥) فتاوى السكيني (٣١٥/١)

(٦) قوله : كان من ماله يعني : قصد ما كان يملكه من ماله من ماله من ماله .

بها : فهو راجع له ، حكمه صحيح ، قصد به الوفاء على غير وجهه مع قصد من يور

فلا ، لا قصد به بدله ، بل من ماله بقصد بدله ، لا من ماله من ماله =

وخرج به (لا بحث ابتداء) ما وجب حله شرعاً : كصلاة وصديه وصوم
 وحج وعبي . فبحث بالنذر قصداً ، والواحد المعنى ^(۱) ، ولمحترز ، وما عسى
 الكفاية إذا تَعَيَّنَ : كما مر ^(۲) .

ولا يَدْ في الصاب ^(۳) من زيادة : لا ينظر ^(۴) ، حصه اشرع ، لمخرج نذر عدم
 العصر في اشر من رمضان . ونذر الائمة فيه : إذا كان الاصل العصر وانقصر ،
 فإنه لا يَنْقُصُ .



و نذر به : نذر به ما يصلح له منعه . ونذر به : نذر به ما ليس له منعه .
 لأشياء ، ويرى : لا بد من دفعه . ونذر به : نذر به ما ذكر كما مر في قوله
 (ولا يذروا حبه) كردي

(۱) قوله : (ما وجب حله) : ما وجب حله شرعاً . (ش : ۱۰۱/۱۰)

(۲) قوله : (كما مر) : الأولى : لا يَنْقُصُ : كما مر (ش : ۱۰۱/۱۰)

(۳) وقوله : (في الصاب) : وهو قوله : (الكل قرية) . كردي .

(۴) الأولى : ولا ينظر (ش : ۱۰۱/۱۰)



(كتاب القضاء)

كتاب القضاء

(كتاب القضاء)

دائم . وهو لغة : يحكم الشيء وإمصادؤه ، وحاء معاني أخر ، كـ يوحى
و يحق

وشرعاً : الولاية الآتية ، أو الحكم المبررث عليها ، و لواء من له لإبرام
حكم شرع ، فمخرج الإفادة

والأصل فيه : الكتاب ، و سنة ، و إجماع لأمة

وفي الخبر المتفق عليه : « يدحكم لحكمك » في رد الحكم - فاجتهد ،
ثم أصاب فله أجران ، وإذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ فله أجر « (١)

وفي رواية صحيحة بن لأولى : « فله عشرة أجور » (٢) فله في شرح
مسلم : « أجمع مسلمون على أن هذا » (٣) في حكم عام مجتهد ، أمّا غيره

(١) أما كتاب فكمونه يعني « دور حكم بينهم ما أقر الله » [سنة ٤٩] ، و ما بعده
قصداً ما يأتي

(٢) أخرجه سنن أبي (٧٣٥٢) ، ومسلم (١٧١٦) عن عمرو بن عبد الله عن أبيه عن

(٣) أخرجه بإسناد (٩٨٤١) ، صحيحه ، و « داء قطي » (ص ١٠١٥) ، وأحمد (٦٨٧٠) عن

عبد الله بن عمرو بن ميمون عن أبيه ، قال : الحافظ في « تنقيح الحديث » (١ : ١٤٢) (روي

فخرج بن عباد ، وهو ضعيف ، و « داء » ابن أبيه غير بطله) ثم جمع « داء » في « أخر

ابن » (٣٧٣٧) « داء » صحيح بن أبيه من هذه الأحاديث ، ثم عدده (اختلاف

أجمع بينهم) « داء » في « داء » يوحى ، أحدهما أنه جعل في حرب و وصل إلى

بعض ما هو جهده ، وعنده أجور و وصل بكره لأجود وكثره وثانيهما أنه خبر

بالحسن بعد عنه بحسن عشرة أمثله ، وأخر في الآخر أمرين من غير تصديقه ، لأنه في

الأصل أجر وفي المصاحفة عشر

(٤) يعني - الذي في « الصحيحين » ، يعني المحتاج (٢٥٧/٦)

هو فرض كفايه .

وتم بحكم أحكامه^(١) وإن وفي الصواب ، وأحكامه كثرها مردودة ؛ لأن إصابت
المادة^(٢)

وروى لأربعة^(٣) وأحكام وسبهي حبر ، القضاة ثلاثة : فاضل في الحق
وقاصب في الثار ، وقدر لأول^(٤) بأنه من عرف لحق وقصى به ، والآخرين
من عرف وحر ، ومن قضى على جهل^(٥)

وأي نفسه ، ولأيه ظهر حكم شرع وإمضاؤه قد رفع إليه ، بخلاف
المتقي لونه مقصود لا مقصود ، ومن ثم كان القضاء بحقه^(٦) أفضل من الإفتاء ؛ لأنه
قد ورد

(هو) في قوله من معدن صاحبين ، فقد سجد^(٧) (فرض كفاية)
بل هو أنشأ فروض الكفايات حتى وإن الغرالي : إنه أفضل من الجهاد^(٨) .

١ كتاب القضاء لونه : عدد ، وتم بحكم أحكامه (إن وفي الصواب) . وعرض : وسيله من
لا يصح بمقتضى ما جاء في شرح نهج المحقق والتمسك به ، ولا بعد قضاءه ، والكتاب فيه ،
أما مع عدمه في : صرح بمقتضى ما جاء في كتاب جده عن المجتهد بعد الأصحاب ،
بمقتضى ما جاء في : لا يفتي في شوكه وإن جهل وقيل : لا يفتي في صوابه ، وبعد بعد
مقتضى فاضلي العامة ، كروي

(٢) شرح صحيح مسلم (٢٤٠) : في جملة من يصح له شيق كتابه بكلامه بمقتضى ما

(٣) أن يفتي في مسائل من رواية أبي عبد الله (ش : ١٠١ / ١٠) ، حديث من في " الصحيحين " ،
ولا يفتي في مسائل من رواية أبي عبد الله (ش : ١٠١ / ١٠) ، حديث من في " الصحيحين " ،
ولا يفتي في مسائل من رواية أبي عبد الله (ش : ١٠١ / ١٠) ، حديث من في " الصحيحين " ،

(٤) قوله (وقدر) أي : الخير أو النبي ﷺ ، (ش : ١٠١ / ١٠)

(٥) من في رواية : ٣٥٦٣ ، من في رواية : ١٣٧١ ، من في رواية : ١١٠٤ ، من في
رواية : ٢٣١٥ ، من في رواية : ٩٠ ، من في رواية : ٢٠٣٨٠ ، من في رواية :
من أبيه رضي الله عنهما

(٦) أي : مع القيام بحقه ، (ش : ١٠٢ / ١٠)

(٧) راجع : هو : مقتضى من حذف مقابله أي : لونه ، فلا يستخدم ، وبحكمه بالاستخدام
يحتاج إلى إخلاله القضاء بمعنى : القول ، (سم : ١٠٢ / ١٠)

(٨) الوسيط (٢٩٣ / ٤)

في بعض لزمة طه ،

ودلت بالإجماع مع لا اضطوار إليه ، لأن طماع بشر محبونة على استقامته ، قل
من ينصف من نفسه ، و الإمام مشهور بما هو أهم منه و حب من يقو به ، و
امع صاخون به ثم و آخر الإمام أحدهم

أما بقية ' فمرصن عن علي الإمام هو أبي قصص - لا فيه ، و عن قصي
الإقليم فيما عجز عنه : كما يأتي (٢) .

ولا يخور حلا ، ماله العدوى عن قصي أو حسبه ، لا لا احص من
موقها مشق

وه عارق اعتبر ماله فقصير بين كل مصيب

هذا شفي و يذاع العشاء من مصادر عن قصي عن علي (إمام) ،
بأنه ، و لا يحزن به الدفع بد ك من به يعطين و يعطون مريح

ومن صريح التولية و سنت ، أو فذلك القصاة ، ومن كتابها : غريب ،
أو عمدت عمدت به

ويشترط بشون عشاء ، وكذا هو في المحاصر ، و عند نوع محله في غيره ،
هذا ما في الجواهر ، و غيره ، لكن بما نقله عن المارديني محله به في هذا
ما في (الموكية) ، فعليه الشرط عدم رد

(فإن نفس) به و حد ، بأن لم يصلح غيره (لزمة طه) ، و قد مر من
قدر عشاء و صلا عما عجز في الفطوة فيما يظهر ، و حاشا النفس ، و عشاء الإمام
عالية به و لم يصلة منه ، بل عشاء بطلت و الصون و الحرمان ما محله ، و لم يصح

(١) أي - تولته لم يقوم به ، انتهى عن (ش ١٠٠/١٠٢)

(٢) في (ص ٢٠٠)

(٣) قوله (و لا يحزن به) و قد ورد في لاهم ، لم يكن هو صاحب المقادير ، و لا محله

كردي

(٤) الشرح الكبير (١٢/٤٣٩) ، روضة الطائين (٨/١٠٦)

وإلا ، فإن كان غيره أصبح وكان بولاه ، ففمقصود الغش ، وفي لا
ونكره طهه .

آخره الإمامه ، وليس أصح مفسرنا ، لأنه عدلنا إنما يكون بأوّل
نعم ، بحث الأدرعي أنه لو طعن عدم الإجماع ، ثم يلزمه الطعن
وفيه نظر ، وهو أنهم بحث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا بمقتضى
صريح في وجوب الطلب في عدم أهم لا تحثونه
(ولا) معنى عنه نصر (فإن كان غيره أصبح) من الأصلح طهه
وقوله بن وثي سمع ، فإن مكث (وكان بولاه) أي بعنه ، إذا وثقه
(ففلمقصود الغش) أن يدل به من غير طلب ، وتعمد توثيقه كالإمامه العظمى
وقيل لا) بخبره شول فلا تعمد توثيقه ، لخبر السهتي والحاكم
من اشتغل عابلاً على المسلمين ، وهو تغنم أن غيره أفضل منه - وفي رواية
زحلاً على عصاة ، وفي ثلث العصاة من هو أراضى لله منه - فقد خان الله
ورسوله والمؤمنين .

وعنده نفسي د كان حاصل مجتهداً أو معتداً عارفاً بمدارك إمامه
والمقصود من كذا

وحرر (بولاه) غيره فهو كعدم ، ولا نخر ما حصل له
ومحل الخلاف حيث لا يسمي المصنوع بكونه أطلع في الس ، أو أقرب إلى
معد ، أو أقوى في السام في الحق ، أو أكرم للمحدث بحكمه ، وإلا حار له
غش لا ك ه ، معدت ولأنه قطعاً

(و) على الأول (نكره طهه) أي لمقصود وقوله مع وجود العاقل

(١) ح ٩٢ - ٩٣ ، حسن كبير (٢٠٣٩٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن
عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن
حسن صغير

و لا غش في التعش وعدمه بالتحية

محصوله فيه ، وعدمه خمست^(١) الأحبار المحذرة منه ، كالحر الحسن^(٢) من تولي القضاء فقد ذبح بغير شك^(٣) .

كسنة عن عظيم خطر المؤذي إلى فضع هلاكه ، وبصخ كونه كناية عن علي رفته نفسه في الحق المؤذي إلى يدها ليس له ما هو أشد من ذلك المدح

ويحرم الطلث على حامي وعالم قصد انصافاً أو رتشاء ، ويكره إن طلع للمساهة ولاسعلاء ، كذا قيل ، والأوجه أنه حرام بقصد هذين أصاً

هد كنه حيث لا قصي مؤب ، أو كان المتولي حائراً^(٤)

أما صالح متول فيحرم سعي في عريه على كل أحد ولو فصل ونسق به الطلث ، ولا يؤثر بين ماله مع اصله مضموع عليه أو يثبت له لكن لأحد طامية ، وإن لم ينع ولا يثبت حرم عليه بدله تداً لا دواماً ، لأن لا يُعزل .

ويُسَرُّ بذله لعزل غير صالح .

ويقتضي عزل^(٥) من له به العتق ، وسوئته وإن حرم الطلث والقول مطعماً^(٦) خشية العتية .

(والأحبار في الحسن) السابق (وعدمه بالساحية) ويظهر صطط بوضه ودون مساهة العدوى منه ، بناء على أنه بحث في كل مساهة عدوى بصت قصي ،

(١) أي . على انتهاء كل من الأساليب الثلاثة (ش : ١٠٤/١٠)

(٢) حرمه حديثه (٩١٢) ، و هو دور (٣٥٦١) ، و لم يرد (١٣٠٧٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) أي أوجهاً (ش : ١٠٤/١٠)

(٤) كلام مستأنف (رشدي : ٢٣٨/٨)

(٥) لعله متعلق بـ (بعد) (رشدي : ٢٣٨/٨)

وشرط لقاضي فليعلم ، فكيف ،

ومن ثم أنظر التنقيح كلام الرافعي عملاً ودليلاً ، ومنه أنه صنى الله عليه وسلم
أرسل عبداً إلى اليمن قاصداً وأما موسى ومعداً^(١) ، واشترى عنى ذلك عمل
الحلفاء براشدين ومن بعدهم

فيه اسوئى للمقاضي الإمام أو مائته

نعم ، الحجة بخارجة عن حكمه نولها من يرجع^(٢) أمرهم إليه ، اتحد أو
معد ، من فقد فاهل الحل والعقد منهم ، كما مر^(٣)

وقد يؤخذ من ذلك أن المستصدر أو نائبه لو عزل قاصداً من بليد بعيدة عنه ولم
يؤزل غيره أو رئى من سم بصل للسند شعوبه في طريق أو مات القاضي فتعطلت
أمره بالنسب بظناره أن لأهل الحل والعقد بولية من يقوم بذلك إلى حضور
المستولي ، وبعد حكمه طهرت وصفاً ، بضرورة

(وشرط لقاضي أي من صبح بولته للقضاء (مسلم) لأن الكافر ليس
أهلاً للولاية^(٤) ، وبصحة عنى مثله محرز رياسه لا تعلية حكم وقضاء ، ومن ثم
لا يترتب من احكامه غيره ولا يترتب حكمه إلا بإرضوانه

(فكيف) بعض غيره ، وشرط الماوردي زيادة عمل اكسابي على العقل

(١) أما الأول فأخرجه الحاكم (٩٣٤) ، وأبو داود (٣٥٨٢) ، والترمذي (١٣٨٠) ، وابن
ماجه (٢٣١٠) عن عبيد بن ربيعة عن أبيه وأما الثاني والثالث فأخرجه البخاري (٤٣٤١) -
٤٣٤٢) عن أبي ثور عن ربيعة بن ربيعة

(٢) أي : ذو شوكة مسلم يرجع (ش : ١٠٥ / ١٠) .

(٣) قوله (أي من) (كج) قال في شرح الروض : ويقضي لعدد من
انقصاء من الأمير الياضي ، كردي

(٤) قوله (لا) كافر بس أهلاً للولاية (فلا يترتب كافر ولو عنى كافر ، ومن نصب منهم أي
من نصب عنهم كذا خبر به عدة أولاء من نصب احكام لهم فهو بعيد رياسه لا تعلية
حكم - كردي -

خُرْ ، دَكْرٌ ، عَذْرٌ ، سَمِعٌ ، بَصَرٌ ،

يَكْمِنُ^(١) ، وقد بُعِثَ ما بآي^(٢) من أسرار كونه د بقطه رافه^(٣)

(حر) كَلَهُ لِنَقْصِ عَرَهُ بِسَارِ أَصْلِهِ

(ذكر) فَلَا تُؤَلَّى امْرَأَةٌ وَلَوْ فَتًى مِنْ شَهْدَتِهَا وَلَا حَتَّى^(٤) لِحَرِّ الْحَرِّ^(٥) وَعَرَهُ^(٦) لَنْ يَفْطَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَنْزَلَهُمْ امْرَأَةٌ^(٧)

وَصَحَّ بَصَرٌ^(٨) عِنْدَ قَوْمٍ وَلَوْ أَنْزَلَهُمْ امْرَأَةٌ^(٩)

، عَذْرٌ ، فَلَا يُؤْتَى دَسْقٌ ، نَعْدَمُ قَوْمٌ قَوْمُهُ ، وَمِنْهُ بَاقِي (أجمع) أو حر الواحد أو الاجتهاد ومحجوز عليه بسعه .

، سَمِعٌ ، فَلَا يُؤْتَى نَصْرٌ ، وهو من لا سمع - كنه ، بخلاف من سمع بالصباح .

، بَصَرٌ ، فَلَا يُؤْتَى أَعْمَى وَمَنْ يَرَى شَيْخٌ^(١٠) ، (لا حر) بَصَرٌ ، وَنَافِلٌ ، بخلاف من يُفَيِّرُهَا بِدَفْعٍ نَحْبُ يَعْرِفُهَا وَيُؤْكَفُ دَسْقٌ بَاقِي (حر) عن قراءة المكتوب ، ومن يُبْصِرُهَا فَقَطْ ، وَنَحْبُ لَأَرْغَى صَحَّ عَكْسُهُ ، وهي إطلاقهما^(١١) مَطَرٌ^(١٢) .

(١) الحارثي الكبير (١٦٥/٢٠ - ١٦٦)

(٢) في (ص ٢٠٧)

(٣) صحيح بخاري (١١٢٥) ، أخرجه أحمد (١٢٠٣) ، في (١٢٠٣) ، صحيح مسلم (١٢٠٣)

(٤) في (١٢٠٣) ، أخرجه في (١٢٠٣) ، أخرجه في (١٢٠٣) ، أخرجه في (١٢٠٣) ، أخرجه في (١٢٠٣)

(٥) في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦)

بالصحي ، والله أعلم

(٦) الشيخ (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦)

(٧) في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦)

والصحي ، على الإطلاق المذكور ، (ش : ١٠٦/١٠)

(٨) جمع : بَصَرٌ ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦) ، أخرجه في (١٢٠٦)

(١٠٦/١٠)

باطق ، كاف ،

والذي يتجده أنه متى كان ' في رمي يؤخذ فيه صابط البصر الذي يصح بولته . وفي غيره لا يؤخذ فيه ذلك وأطردت عادته بذلك صحت بوليته في لأول دور الثاني ، فلا يدخل بعد الأول

بل بنحة في بصر عرص له نحو رمي صره لا يمتز إلا سحو الصوت أنه لا يصح قضاؤه^(١)

وظاهر : أنه لا يغيرل به ؛ لقرب رونه مع كتاب من طرأه

وحسب صحة ولاية لأعمى ؛ لأنه صنى لله عنه وسلم استخف ابن أم مكتوم على الصلاة وغيرها من أمور المديسة روه القسراي^(٢)

وتحاش بعد سمه صحة وود عموم الذي فيه احتمال أنه استخف بسطر في أمور العامة من حراسة وما يتعلق بها ، لا في خصوص الحكم^(٣) الذي الكلام فيه .

(باطق) فلا نولى أحدا من وإف فهم إشارته كل أحد ؛ لعجزه عن سمد الأحكام ؛ كسابقه .

(كاف) سمد سمد قضاء ، بأن يكون ذا بهص ويغطف تامة ، وقوة على سمد حق . فلا نولى معقل ومحل نظر كبير^(٤) أو مريض ، وحاش ضعيف النفس .

وفي ' الروضة ' يحدث دو حلم وتثنت ، وليس وقطع ، ونقط

(١) أي : من يراد به قاضياً . (ش : ١٠٦/١٠)

(٢) أي . في رمي عدم التعبير . (ش : ١٠٦/١٠)

(٣) المحجم الكبير (١٢٩/١١) من ابن عباس رضي الله عنه .

(٤) قوله (لا في خصوص الحكم) (ج : يعني : استخف في جميع الأمور لا في بعض كروي .

(٥) وفي (ج :) (كبر)

مُجْتَهِدٌ .

وصحفة حواس وأعضاء^(١)

وعذّه^(٢) عطشه واسيط لا ياتي ما قلناه في النقطه السابعة^(٣) ، لأن الفصد
مها أن يحترج عن الفعل واحتلال رأي ، كما مرر ، ومها رده على ذلك
بحث يزجف إليه العقل في رأيه وديبره

(مجتهد) فلا يصح نوبه جاهل ومفتد^(٤) ، وإن قصد مذهب بانه ، فحره
عن إدراك عواممه وتقدير أدته ، ولا يحيط بهما ، لا مجتهد مطلق

قيل كان ينبغي أن يكون سلام إلى آخره ، أو كونه مسد
آخره ، لأن الشرط المعنى المصدر في لا شخص بمفه . انتهى
ويؤد بوضوح أن المراد بتلك الصع ما أشعر به من الوصف .

وأفهم كلامه أنه لا يشرط كونه كتاباً ، وشرطه جمع واحسر ، فعلى
الأول^(٥) يتأكد ذلك ، ولا كونه عذراً بلحبات محتاج به في تصحيح
الماني بحايه ، نكته صحيح في المجموع ، اشروحه في الماني^(٦) .
فالقاضي أولى ، لأنه مفت وزيادة

وه بتدفع^(٧) نصويث من الرفعة خلافه^(٨)

وقد تخمخ بحمل الاشرط على مسائل انعالت وفوعها وعدمه على صدها

(١) روضة الطالبين (٨٥ / ٨)

(٢) أي : من المصنفات . (ش : ١٠٧ / ١٠)

(٣) ب : من دجده في عصر الفصاح ام حله (ش : ١٠٧ / ١١)

(٤) قوله . (ومقلد) أي : عند وجود المجتهد . كردي

(٥) أي : ما أفهمه كلام المصنف . (ش : ١٠٧ / ١٠) .

(٦) المجموع (٧٢ / ١)

(٧) أي : بما في المجموع . (ش : ١٠٧ / ١٠)

(٨) كناية اليه (٧٧ / ١٨)

وهو من يعرف من النكاح وأنه ما يتعلق بالأحكام .

ووجهه أن رجوعه^(١) لغيره في ذلك يشق على الحضور منه لا تختمل
مخلافه في هذه .

ولا يعرفه^(٢) بعد نكاح ولايه ، أب وعكسه ، ومحلها^(٣) إن كان ثم عدل
تعرفه بعينه ، وتعريفه بعينه ، كما هو واضح

وقاس ما مر في العقود ، لمدار فيها^(٤) على ما في نفس الأمر لا على
ما في حق المكلف ، لا يروى من سمع منه حتماً ذلك بشروطه فيه ثم لا
فيه صاحب يسه ، فتكون جمع لا يصح الظاهر أنه ضعيف

ويعبر به في نكاحه أن يعتمد في الصالح على شهادة عدلين عارفين بما
ذكر ، ويشترط له احتشائه ، ليرداد فيه بصيره

وهو في نكاحها من يعرف^(٥) من نكاح والية^(٦) ما يفتق
بالأحكام ، لا يثبت ذلك عن ظهور نص ، ولا يحصر في حسن منه أبو
ولا خمس مئة حديث ، خلافاً لزاعميهما .

أما الأول فلا يثبت حتى من في القصاص ومواعظ وغيرهما^(٧) ، وأما
لثاني فلا يثبت هذه وصلة سطلانه ، فإن أداقته يحصر في الأحداث

(١) أي : الفاسي (ش : ١٠٧/١٠)

(٢) أي : ولا يشترط معرفته . إلخ . (ش : ١٠٧/١٠)

(٣) أي : الأهل والمكس . (ش : ١٠٧/١٠)

(٤) أي : العقود . (ش : ١٠٧/١٠)

(٥) جمع : سحر : صرح في خلاف لأشاج : ص ١٦٩٠

(٦) قوله : من عرف أي : في صفة رجعه له (أو أمثوله) بحكمه على ما مر من حسن ، وقد هو

في : محلي أو : صفة : محلي ثم الصبح : (من : صبح : مصري : ٢٦٤)

وفي بعض النسخ : (أد يعرف)

(٧) وفي : السباح : الطلوع . (من القرآن والسنة)

(٨) أي : كتابكم والأمثال . (ش : ١٠٧/١٠)

وعدة وحاشية ، ومُحملة ومُثنية ، وباسحة ومُشوخة ، ومُوات السنة وعرة ،
والمُتصل والمُترسل ، وحاد الرواة قوة وضعفاً .

الصحيحة السليمة من طبعي في سب أو نحوه ، أو الأحكام بحقه الاجتهاد^(١)
كَانَ لَهُ نَوْعٌ مِنَ الْقُرْبِ .

على أن قول من الحورثي أنها^(٢) ثلاثة آلاف وستمائة مائة مائة مائة مائة
الأحاديث لا يكذبون عن حكم أو أدب شرعي و سادس دس
ويكني اعتماداً^(٣) فيها^(٤) على أصلي مصحح عنه بجميع سبب حديث
الأحكام : كدس أبي دود^(٥) أي مع معرفة حقيقة حاشية ، م سبب في م سبب
ورد فيما يظهر

(وعدمه) راجع إلى (م) مطلق ، أو سبب أئنه لعدم (وحاشية) مصنف ،
أو سبب أئنه الحصوص ، ومصنفه ومصدره (ومحملة) ومه ، وباسحة
ومشوخة (والعن والطاهر) والمحكم .

(وموات السنة وعرة) وهو أحاديث لا يمكن من الرجوع عند مراض
إلا بمعرفة ذلك (و) الحديث ، لمتصل (بصل) روي إلى الصحابي عنه
وتسمى معروف ، أو إنه صلى الله عليه وسلم وتسمى معروف (وعرسل)
وهو م سبب في الصحابي ، ويصح أن يراد به م سبب المعصل والمصنف
بدليل مقابلته بالمتصل .

(وحاد الرواة قوة وضعفاً) لأنه سبب بوصول إلى تقرير الأحكام
نعم ، م سبب قوة أو أجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عداله دس ،
وهو الأكفء بتعديل إمام عرف صحته مذهبه في الجرح والتعديل .

(١) عطف على (الأحاديث) ، يحمل على (بحقه) (س : ١٠٨/١٠)

(٢) أي : أحاديث الأحكام . (س : ١٠٨/١٠)

(٣) أي : المجتهد . (س : ١٠٨/١٠)

(٤) أي : في معرفة أحاديث الأحكام . (س : ١٠٨/١٠)

وبسبب لغت عرب و نحو ، و أفوار العلماء من شخصه فمن بعدهم إجماعاً واحتمالاً ، و تقاس بأبوعه ،

(و بسبب العرب لغة و نحواً) و صرفاً و بلاغة ، و لا بد منها في فهم الكتاب و المسئلة .

(و أفوار العلماء من الشخصه فمن بعدهم إجماعاً و احتمالاً) لا في كل مسألة بل في مسألة سي تريد النظر فيها ؛ بأن يعلم أن قوله فيها لا يُحالَفُ إجماعاً ولو بأن يعبد على أنه مودة ثم يكتفم فيها الأولون ، و قد يقال في معرفة السامع و المنسوخ .

(و تقاس بأبوعه) من حلقي ، وهو ما يُقطع فيه سمي الفارق^(١) ؛ كقياس صرف مودة على نفسه ، أو مساو ، وهو ما يُتخذ فيه اسماء الفارق^(٢) ؛ كقياس بحرق مال اسمه على أكده ، أو أدون ، وهو ما لا يُتخذ فيه ديث ؛ كقياس سداح على التبر^(٣) في ترك جامع بطعم ، صخرة و فساداً^(٤) و حلا و حدة و طريق استخراج الفعل و الاستسقاط

ولا يُشترط بهانه في كل ما ذكر^(٥) بل تكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الحارم^(٦) و بتم تحسين قواس علم كلام المدونة الآن

(١) قوله (سمي لفارق) أي سمي احسان الفارق من الأصل و المدح ، و يسمى هذا نوع من قياس بالأشياء ، كما يسمون بطريق الأولى كردي

(٢) قوله (اسماء الفارق) هكذا وقعت في هذه نسخة ، و الصواب (اسماء الفارق) و هامش (أ) أي وجود الفارق هامش (ر) وفي المطبوعات (ما يبعد فيه لفارق)

(٣) قوله (كقياس اسحاق على سر) و سمي هذا النوع باسمي كردي

(٤) قوله (صخرة و فساداً) إيج يفصل للأبواب الثلاثة ، أعني بحلي و المسوي و الأدون ؛ أي يعرف كل واحد منها من حيث نصحه و فساد و الحلا و السداح كردي

(٥) قوله (ولا يُشترط بهانه في كل ما ذكر) أي لا يُشترط لغير في هذه العلوم ، بل يكفي معرفة حمل منها ، فلا يكون في النحو ؛ كسويه ، و في اللغة ؛ كالجليل ، بل لمعرفة ما يوصفه إلى معرفة الحكم ، و تعم ديث سهل لأن ؛ لأنه دون و جمع كردي

(٦) قوله (مع الاعتقاد الحارم) أي بالله و وحدانيته و رسمه و كنهه و غير ذلك ، ولا يُشترط

قال ابن الصلاح وهذا سهل الآن لتدوين العلوم وصسط قواها
واجماع ذلك^(١) كله إنما هو شرط بمجتهد المطلق الذي يُنبئ في جميع
أبواب الفقه ، أما مقتد لا يعدو مذهب إمام خاص فليس عنه غير معرفة قواعد
إمامه . وسريع فيها ما يُرعبه المطلق في قلوب شيوخ ، فبه مع مجتهد
كالمجتهد معصوص الشريعة ، ومن ثم لم يكن له عدول عن أصل إمامه كما
لا يجوز الاجتهاد مع النص .

قال ابن دقيق العيد لا نخلو العصر عن مجتهد إلا إذا ادعى الرمان وقُرئت
الساعة .

وأما قول العربي كالفصلين^(٢) إن عصر حلال عن مجتهد المستقل^(٣)
فالظاهر أن المراد مجتهد قائم بالقضاء لرعاية العمدة عنه^(٤) . وكيف يمكن
انحصاء على الأعصار بحلوله عنه^(٥) ، وإفقان بقائه كان بقول سائده في مسائل
الصره^(٦) ينشئ عن مذهب شافعي أم عقلاً عدي^(٧) ؟

وقال هو^(٨) وأخرون - منهم تلميذه القاضي حبر^(٩) - أنه مقتدر
لشافعي بل وافق وأيضاً رأيه .

قال ابن الرقعة : ولا يختلف الثنا أن ابن عبد السلام وتلميذه ابن دقيق العيد
بلغا رتبة الاجتهاد

١ - مدونها على طريق مكنس كردي من الشرايف (١٠١٠ - ١٠١٨) ، ص ١٠٩ ، مع (أعداد
الكتاب) مطبوعه مصر ، المجلد ١٠٩ ، شرح مختصر مسلم (١٠١٠) ، ص ١٠٩ ، مع (أعداد
الاجتهاد الحارم)

(١) أي : العلوم المتقدمة (ش : ١٠٩/١٠)

(٢) الوسيط في الملحق (٢٩٧/٤)

(٣) أي : الفقه (ش : ١٠٩/١٠)

(٤) أي : المجتهد (ش : ١٠٩/١٠)

(٥) أي : الفقه (ش : ١٠٩/١٠)

وقد سئل صلاح إمام الحرمين والعراقي والشيرازي من الأئمة المحدثين في المذهب . انتهى

ووقفه^١ يشهد قدام كعراقي احتمالات الإمام وحوها^٢

وحالف في ذلك سئل الرفعة فقال في موضع من «المطلب» احتمالات الإمام لا تعد وحوها ، وفي موضع آخر منه^٣ العراقي ليس من أصحاب وحوها بل ولا إمامه .

والذي نحه^٤ سئل هؤلاء وبذلك لب لهم الاجتهاد^٥ فالمراد به التأقل له مطلقاً ، وفي بعض نسخ^٦ إد الأصح حوار تحربه

لما حقيقه سئل في مدار أبواب^٧ فلم تحفظ ذلك من قرب عصر الشافعي إلى الآن ، كيف وهو صوفاً على تأسيس قواعد أصوليه وحديثيه وغيرهما بحيث عنها استباحته وتبريعه^٨

وهذا الأسس هو الذي أخرج الناس عن ملوع^٩ حقيقة مرتبة الاجتهاد المطلق ، ولا يعني عه^{١٠} ملوع لدرجه الوسطى فيما سئ ، فإن أدون أصحاب

(١) أي : ابن الصلاح . (ش : ١٠٩/١٠)

(٢) ع : ملوع كنه ١٢١٠ ٢٩٣ (خرج عن مدره على لأصح بحلاف بعكر ، وفيه حجاب لإمام) وع : ملوع كنه ١٢١٠ ٢٩٣ (في حل ملوع مع المدره على دسبحا احتمال للإمام)

(٣) أي : من «المطلب» . (ش : ١٠٩/١٠)

(٤) هذا من حد الشارح . (ش : ١٠٩/١٠)

(٥) وفي (أ) : (اجتهاد)

(٦) أي : الاجتهاد . (ش : ١٠٩/١٠)

(٧) أي : في جميعها . (ش : ١٠٩/١٠)

(٨) وفي (ج) : (أخرج الناس أصحاب من بعدهم عن ملوع)

(٩) أي : التأسيس . (ش : ١٠٩/١٠)

ومن بعدهم منع ذلك ولم يحصل له مرة الاجتهاد المذهبي^(۱) فضلاً عن الاجتهاد
السي^(۲) فضلاً عن الاجتهاد المطلق

فروع في التقليد

بُصِّطَ لها مع كثرة الخلاف فيها

وحاصل المعتمد من ذلك انه يجوز تمديد كل من لأسنه لأربعة^(۳) ، وكذا
من عداهم^(۴) ممن خُصَّص مدته في تلك المسألة وذو حق في فروعها وسائر
معتبراته^(۵) ، والإجماع الذي بعده غير واحد على منع تمديد صحابة لحاصل على
ما قلده شرط من ذلك

(۱) أي الاجتهاد في مذهب من ۱۰۹

(۲) أي الاجتهاد في بعض أبواب الشريعة ۱۰۹

(۳) قوله (يجوز بعد واحد من لأسنه أربعة) أي تقليده مطلقاً ، سواء كان في العمل أو
الأداء ونقصه ، لكن شرط ذلك بعدد في (ف) ، نصه : لا يكون مدته في مذهب غيره
(لا في مسائل معروفة ، كما صار له صريح وصرح به في ۱۰۹ من الشرح بقوله : من
عرف مذهب مجتهد وجوز له تكرار منع من الاجتهاد ، كما لا ينبغي أن يكون ذلك
للمجتهد ، ونقص ما في به من صاحب المذهب ، بل بعدد من نفس المذهب ، لأن عدمه في نفس
عنه كونه احق بالجماع ولا يجوز غير المذهب في نفس ۱۰۹ ، لأنه رتب على ما ليس بمذهب
مذهباً ، لا في مسائل معروفة من المذهب عند فقهاء كوجوب في الصوم ، أو نكاحه ،
في الفلأه ، أو كونه في حال انقضاء المحل ، أو في عدمه في الصوم ، أو صحة
الاختلاف بلا صوم ، فيجوز له ذلك ، كردي

(۴) قوله (وكذا من عداهم) أي لغيره من المذهب ، بل من بعدهم ، وخدم لأسنه في
يعمل فقداً ، كما يأتي بشرط لا يكون ذلك غير ما خصه مذهب واحد من لأسنه في مسائل هي
نفس فيها ، وشرط أن يكون ذلك بعدد في تلك المسألة حتى عرفه من مذهب واحد
ومعبر به في تلك المسألة ، والحاصل : من هو بعدد مذهب غير لا يكون صحيح في
مذهب مائة بأن يكون مطلقاً غير آخر ، مائة قد على ما راجع عنها مسك من جميع ، بل في
والنظر والمأثرة فيها ، كردي

(۵) أي ، كعدم المنع ، (ش : ۱۰۹/۱۰)

وَيُشْتَرَطُ لِمَصْخَةِ التَّقْلِيدِ أَيْضًا ^(١) : أَلَّا يَكُونَ مِنْهُ نَقْصٌ فِي قِصَّةِ الْفَصِي ^(٢)

هَذَا ^(٣) بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى لَا لَفَاءٍ أَوْ قِصَّةٍ فَيَمْسُحُ بِغَيْرِ الْأَرْبَعَةِ فِي
جَمَاعَةٍ : كَمَا يُعْنَى مَا رَأَيْ ^(٤) ، لِأَنَّهُ مُحْضٌ شَيْءٌ وَتَعْرِيبٌ

وَمِنْ ثَمَّ وَلاَ شَيْكِي ^(٥) دَ قِصَّةٍ ^(٦) 'الْمَعْنَى مَصْخَةُ دَسِيَّةٍ' . جَازَ ^(٧) : أَيِ :
مَعَ تَسْبِيهِ لِلْمُسْتَعْتَبِي قَائِلٌ ذَلِكَ .

وَعَلَى مَا حَلَّ فِيهِ شَرْطُ مَا ذَكَرْنَا تَحْمِيلُ قَوْلِ سَكِّي ^(٨) مَا حَالَفَ الْأَرْبَعَةَ
كَمَا حَالَفَ الْإِجْمَاعُ ^(٩) .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا عَدَدُ رَحِيَةِ مَقْدَمِهِ أَوْ مَبَاوَاهِ لَعَبِهِ ، لَكِنَّ الْمَشْهُورَ الَّذِي
رَاحِلُهُ حَوْرٌ تَعْنِي حَقِيقَةً مَعَ : حَوْرٌ مُفَصَّلٌ ^(١٠) ، وَلَا يُدْعَى دَسْتُ ^(١١) كَوْنُهُ
عَمَّتْ حَافِلًا رِلَادَةً . لَأَنَّهُ لَا عَدَدَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى بَدَلِيسٍ ، لِحَصُولِهِ بِالسَّمْعِ
وَبِحَوْرِهِ

(١) قَوْلُهُ : دَسْتُ : كَمَا سَمِعْتُ حَقِيقَةً مَقْدَمِهِ ، يَدْوِينُ فِي سَنَاءٍ فِي مُسَحَرٍ ، أَوْ الْإِحْتِدَادِ
الْمُطْلَقِ فِي الْمَجْهَدِ ، كَرْدِي

(٢) وَقَوْلُهُ : مَا يَنْصَرُّ فِيهِ لَفَاءٌ فَصِي : أَيِ : مُصَرِّفٌ فَصِي ، سِوَاهُ كَرْدٍ مَجْهَدًا أَوْ مَقْدَمًا ،
فِيهِ لَفَاءٌ حَقِيقَةً بِفَصِي دَرَجَةٍ مَحْدُودَةٍ مِمَّا أَتَى كَرْدِي

(٣) وَقَوْلُهُ : هَذَا : شَاءَ فِيهِ دَسْتُ (وَكَيْدٌ مِنْ : لُحْ كَرْدِي
(٤) لَعَلَّهُ أَرَادَهُ قَوْلَهُ : (لَحْ فِي : رَوْصَةٍ) : أَيِ (فَلَا سَمْعِي) ، وَقَوْلُهُ : (بَحْلَافٌ أَحَدَكُمُ
لَا يَجُوزُ...) : لُحْ ، (شُرْ ١١٠/١٠٠) .

(٥) أَيِ : دَسْتُ : مَقْدَمُهُ عِبْرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى عَدَدٍ (شُرْ ١١٠ ١١) .
(٦) قِتَاوِي السَكِّي (١٥٢/١) .

(٧) قِتَاوِي السَكِّي (٦٠٢/١) .
(٨) اِشْرَاحُ الْحِكْمِ (١٤ ٢١٢) ، رَوْصَةُ فَصِي (٨٠ ٨١) .

(٩) قَوْلُهُ : (وَلَا يَدْعَى ذَلِكَ) أَيِ : عَدَدُ رَحِيَةِ التَّقْلِيدِ ، وَمَا يَحْتَاجُ إِلَى مَهْرُوِيٍّ أَبَدٍ بِمَشْهُورٍ
الَّذِي رَاحِلُهُ : قَوْلُهُ : (يَكُنْ فِي : رَوْصَةٍ) : اِسْتِزَالًا عَنْ قِصَّةِ كَلَامِ مَهْرُوِيٍّ وَمَنَافَةٍ فِي
الظَّاهِرِ ، نَكْرٌ بَعْدَ حَمَلٍ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ الْمَنَافَةَ كَمَا يَصْرَحُ بِهِ اِشْرَاحُ كَرْدِي

قال بهروئي مذهب أصحابنا أن العامي لا مذهب له ، أي معتز بدينه
القاء عنه ، وحيث خُلف عنه متخراً ، أي في مذهب إمامه فكذلك خلاف
المجتهدين ، انتهى

وقصبتُه حوزة تقلد المفصول من أصحاب لأوحيه^(١) مع واحد أفضل منه ،
لكن في الروضة^(٢) ليس بسبب وعدمي على مذهب في مسألة دس فوس أو
وحيث أن يعتمد أحدهما فلا نظر فيه فلا خلاف ، بل بحث عن رخصتهما بحوزة
تأخروهما كما كان الواحد^(٣) بهي

ونقل من اصلاح في الإجماع^(٤) ، بكر حمته^(٥) بعضه على ثممي
ولفاسي^(٦) لما مر^(٧) من حوزة بعيد غير الأئمة الأربعة بشرطه ، وفيه نظر^(٨) لأنه
صرح بمساواة العامي بمفتي^(٩) في ذلك^(١٠)

فالأوحيه حمته على عاملي متأهل للظر في الدليل ، وعنه تراجع من غيره
ولا يُدعى ما مر عن بهروئي^(١١) ، وما يأتي^(١٢) عن فتوى السنكي^(١٣) لأنه^(١٤) في
عامي لا يتأهل لذلك .

(١) قال بهروئي (١٠٦٥) ، (عنه) من أصحاب لأوحيه أكد ذلك في حمته رحمه الله ثم
أصبح له بحوزة (وليس بهروئي كما هو مدعى) ، في (١٠٦٥) ، (ج) ، (و) ، (١٠٦٥)
(الوحيه)

(٢) روضة الطالبين (٩٧/٨)

(٣) أي : في وجوب البحث عن الأرجح . (ش : ١١١/١٠) .

(٤) أي : كلام روضة المذكور . (سم : ١١١/١٠)

(٥) أي : أنه قال : (ليس لمفتي وعامل) . (سم : ١١١/١٠)

(٦) أي : وجوب البحث . (ش : ١١١/١٠) .

(٧) أي : من تحرير العامي في الوجهين . (ش : ١١١/١٠)

(٨) أي : نعماً (ش : ١١١/١٠)

(٩) كل معاصر وما يأتي . (ش : ١١١/١٠)

وإطلاق ابن عبد السلام^(١) أن من إمامه في مسألة قولان له عليه في أنهم
احتجوا برأيه^(٢) ما يقرر^(٣) وما هو في شرح بحقه^(٤) ، وما في «الروضة»^(٥)
من توجيه مقرر^(٦) كما يرى ، كما رد كتابه بوجده ، وإلا^(٧) يحتج
بضميمة دلت^(٨) برجح كل منهما من جهة لأهل^(٩) ، كما انصت^(١٠) بضم
خلاف^(١١) مستحسن خلاف^(١٢) مستحسن في معنى^(١٣) ، وقد س^(١٤) أن
الأرجح : التخيير فيهما^(١٥) في العمل .

وما نصح بحج^(١٦) مستحسن^(١٧) في مقصد مصحح الدور في
شريحته^(١٨) ، لأنه من كتب لا أفي بضمه ، لأن العروة الاحتمالية
لا تعاقب عليها^(١٩) .

- (١) أي : التمهيد للمتأمل وغيره (ش : ١١١/١٠)
- (٢) خلافاً ، يحمل على عدم جده عند (ش : ١١١/١٠)
- (٣) في كلامه ، من جهة مع قوله (طبعة حقه) (ش : ١١١/١٠)
- (٤) في (٢٢٨/١)
- (٥) قوله (مقرر) ، (ش : ١١١/١٠) ، كما حقه به بحمل^(٦) على تقدير كونه
«حج» ، لأن^(٧) بحمل^(٨) كروي (ش : ١١١/١٠) ، قوله
«أو في» ، (ش : ١١١/١٠) ، إطلاق ابن عبد السلام (ش : ١١١/١٠)
- (٦) أي : بأن كانا متعددين . (ش : ١١١/١٠)
- (٧) وقوله (الحمل) ، (ش : ١١١/١٠) ، كما «حج» كروي
- (٨) وقوله (من جهة لأهل) ، (ش : ١١١/١٠) ، كروي
- (٩) أي قول صاحب «الروضة» ، (ش : ١١١/١٠) .
- (١٠) روضة الطالبين (٨٩/٨)
- (١١) وقوله (أو عدم) ، (ش : ١١١/١٠) ، كروي
- (١٢) أي : المحتشمين . (ش : ١١١/١٠)
- (١٣) لمراد بالدور مسألة دور في إطلاق ، وهي ما إذا كان من طائفة فالتحقيق منه بلان
«سهر» ، (ش : ١١١/١٠) ، لأنه اندي أظهرها ، «مرب» ، (ش : ١١١/١٠) ، في
(مصل في أنواع التعليق) (٢٢١/٨) .
- (١٤) فتاوى القليبي (ص ٧٢٨-٧٢٩) .

ولأن فيه قول من عند سلام يضع تقليد في هذه ، لأنه "مسئ على قوله
 فيها "نقص" قضاء القاضي بصفته الدور ، ومرت "أن ما ينقص لا ينقص
 والحاصل أن من ينقص مع تقليده ومن لا ينقص بخلاف تقليده

وفي "قواعد الشككي" : يجوز العمل في القوس ، أي : إذا كان العمل
 بأرجحهما ، كما مر " ، ولا واحد من يحرره به . لكن في شرح الحنفية عنه
 وعن غيره ما يوجب بعض ذلك ، فراجع " . بخلاف ما " لا يجوز به
 الحكم بأحدهما لا بعد عنه أرجحته " .

وشرح " : قل ذلك بأن العمل بالمرجوح في حقه نفسه

ويشترط أيضاً ألا يقع الترجيح " ، بأن يأخذ من كل مذهب ما لا يمتنع منه ،
 لا تحليل ربه التكليف من عبقة حسنة ، ومن ثم كان الأوجه أنه عشق به
 ورغم أنه يعني بحفظه من يسع غير تقليد ينقص به " من في محله ، لأن

(١) أي : قول ابن عبد السلام . (ش : ١١١/١٠)

(٢) قوله : "مسئ على قوله" : يعني : وهذا قول القاضي بصفته الدور ، لأنه لا بد من بعض
 قضاء القاضي بصفته الدور ، كما مر في (الطلاق) : "كأن قوله من مسئ على قوله عند هذا"
 بغير عدم بعض ، فلا ينافي مع قوله ، لأنه ليس من عند سلام هذا كردي

(٣) أي : في أول المروج . (ش : ١١١/١٠) .

(٤) أي : في قوله : (فالوجه : حملة ..) إلخ . (ش : ١١١/١٠)

(٥) في (١/٢٢٨-٢٣١)

(٦) وفي (ر) و (ز) و (د) و (ط) . (قار : بخلاف الحاكم) .

(٧) في (سج) : ١٠٩٤-١٠٩٥ ، راجع : عقد عير ، ص ٩٦-٩٨

(٨) في الشككي . (ش : ١١٢/١٠) .

(٩) قوله : (ألا يقع الترجيح) : أي : في الشرح براجح " من سبها من مذهب غيره
 بغير ، لأن ، أوجهها ، لا بخلاف سبها من مذهب غير مبنية كردي

(١٠) قوله : (بعد به) الظاهر عند به ، وبما في شرح (بعد) ما يوجب ، يعني

٢٦٦ : قوله : (بعد بعده) : أي : جميعاً به شرعاً المذكورة كردي

هذا ليس من محرم الحلاف ، بل يفتق نصاً ، كما هو ظاهر

وقوله من عند السلام ليعمل أن يعمل برخص المداهب وإيكاره جهل^(١) .
لا يندمي حرمه منع ولا انفسه ، حلالاً ليس وهم فيه ؛ لأنه لم يُعزَّز
بـ السمع^(٢) وليس العمل برخص مداهب مقصياً له^(٣) ، لصدق الأحاد بها مع
الأحد بالمراتب أيضاً^(٤) ، وليس بكلام في هذا ؛ لأن من عمل بالعزيم والرخص
لا يُفاد فيه أنه مُسَمَّع برخص ، لا سيما مع النظر لسطوهم للتتبع بما مر^(٥) ،
فأملة

وسوجه المحكمي بحوره^(٦) برزده نقل من حرم لإجماع على منع تتبع
برخص ، وكذا برزده^(٧) قول محقق لخدمه ابن الهمام لا أذري ما يمنع ذلك
من العمل والعمل مع أنه منع قول محقق مسوع ، وقد كان صلى الله عليه وسلم
يُحَثُّ ما حُثِّفَ على أمه^(٨) ، ساس في عصر الصحابة ومن بعدهم يشأون من

(١) راجع العقد الفرید (ص : ١١٦-١٢١)

(٢) قوله (لأنه لم يسمع) من العمل وبهما قرى علي ، لأن تتبع الرخص أحد لأهل
من كل مذهب ، ولا يشمل العمل بالعدم والرخص جميعاً ، بحلاف لعمل برخص ، فوه
يشمل العمل بهما ، كردي

(٣) قوله (مقصياً له) أي منع ، صميم (صدق) يرجع إلى لعمل كردي وفي منع
التي عدما ؛ (لصدق الأحاد)

(٤) وقوله (بالمراتب أيضاً) أي بحلاف منع ، فوه حاص برخص ، ولا يصدق على أحد
بالمراتب ، كردي

(٥) وقوله (كما مر) إشارة إلى قوله (بأن بأحد من كل) بلج كردي

(٦) قوله : (بحوره) أي : حواره تتبع الرخص ، كردي .

(٧) أي : بما نقله ابن حزم ، (ش : ١٠ / ١١٢) .

(٨) من عائشة رضي الله عنها ، كما سيأتي بصديقتها ، أي ركعتين بعد العصر - ولا يصحها في
بمسجد - معناه أن يفعل على أمه ، وكان بحث ما يحثف عنهم أخرجه بخاري (٥٩٠) ،
ومسلم (٨٣٥)

شأؤوا من غير تقييد^(١) بدلت^(٢) انتهى

وطاهره^(٣) حوار سلفاً أيضاً ، وهو خلاف الإجماع أيضاً ، فمفطر به ولا نغز من أحد بكلامه هذا المختلف للإجماع ؛ كما نقرر

وفي « بعدم »^(٤) عن بعض المحققين الأولى لمن يلي بوصف لأحد بالأخت ويزحص ، لأن يرداد فيخرج عن الشرع ، وبصده الأحد بالأنقر ؛ لأن يخرج عن الإباحة^(٥)

ويشترط أيضاً ألا يثبت بين فونين يتولد منهما حفيهة مكره لا نقول بها كل منهما ، وألا يعمل بقول في ماله ثم يصده في عصبه ؛ كما مر بسط دلل في شرح الحظنة مع سبب حكاه الأمدئي^(٦) الاتفاق على منع بعد بعمل^(٧)

وتقل غير واحد عن ابن الحاجب مثله^(٨) . فيه تجوز وبن حريث عليه^(٩) ثم ، فونه بما نقل ذلك^(١٠) في عملي لم يترجم مدها ، دل^(١١) : فإن الترم معينا^(١٢) .

(١) في (أ) و(خ) : (من غير قصد تقييد) .

(٢) أي : بالسؤال عن عالم واحد . (ش : ١٠ / ١١٢) .

(٣) أي : قول ابن الهمام . (ش : ١٠ / ١١٢) .

(٤) استطرادي . (ش : ١٠ / ١١٢) .

(٥) وبصده (بر الإباحة) كما في « عقد الفريد » (ص ١١٦) والله تعالى أعلم

(٦) قوله (أ) في حديثه (أمدئي) أي من حوار ، وهو صرف الكلام عن (علاق) ووجوه

على العقيد ؛ كما مر ثم ، كردي ، كذا في النسخ .

(٧) في (١ / ٢٣٠) .

(٨) أي : الأمدئي . (ش : ١٠ / ١١٢) .

(٩) قوله (أ) : (حرب عنه) أي على حوار (ثم) أي في شرح خطه ، وصحة (فونه)

يرجع إلى ابن الحاجب ، (انضمير في الفل) يرجع إلى من حاجب كردي

(١٠) أي : الاتفاق المذكور . (ش : ١٠ / ١١٢) .

(١١) أي : ابن الحاجب . (ش : ١٠ / ١١٣) .

(١٢) قوله (فون) معاً (أ) فون سلفي في جميع أفعاله كردي

فإن تعذر جمع هذه الشروط فوأي سلطان له شوكة فمعه أو مقلده بعد قصاؤه للصَّورة .

وبه ' يُعلم ' أنه حال تلتزم بها عالمٌ بعدها ، إذ لا يكون عدثٌ إلا حبثٌ ، فخرج من مثل فرجه فسي وصلّى . فبه بعد أي حثه في إسقاط القضاء إن كان مذهبه صحة صلاته ' مع عدم تعلده له عبده ، ولا فهو عدثٌ عبده أيضاً ، وكذا ' من ' أقدم معدّ صحتها على مذهبه جهلاً وقد عذر به .

(فإن تعذر جمع هذه الشروط أو أنه بعدد ، كما هو ظاهر ممّا يأتي^(٥) ، فذكر بتعذر تصوير لا غير (فولي سلطان) أو من له شوكة عزاء ؛ بأن يكون صاحبه يقطع عدث سلطان عنها وجم يرحموا ، إلا أنه

تبيه ظاهر المنى أن السلطة لا تسدّ دوم شوكة - فهو راتب شوكة سلطانٍ بحو حسي أو أسير ولم يُخلع . تعدت أحكامه ، ومَرَّ في مبحث الإمامة قبيل (بردة) ما له عدثٌ بذلك ، فراجعهُ^(٦) .

(فاستأ أو مفداً) ولو جاهلاً (بعد قصاؤه) هو فنّ مذهبه المعدّ به^(٧) . وإن راد فسه (للصَّورة) استلّ بعضُ مصانح ساس

ودرع كثرون فيما ذكر في العاس وأخذوا وصوّنه الرركشي قد لأنه لا ضرورة إليه ، بخلاف المقلد . انتهى

(١) أي : بالتعليل . (ش : ١٠ / ١١٣)

(٢) قول (أن كان مذهبه صحة صلاته) مع نقل عن أبي يوسف أنه قال : لا يقطع ما بعد بعد خمس كردي

(٣) أي : به بعد أي حثه في إسقاط القضاء . (ش : ١٠ / ١١٣)

(٤) أي : وهو بعد خمس (ش : ١٠ / ١١٣) وفي المصنوع (وكذا من)

(٥) أي : أنما في السواد . (ش : ١٠ / ١١٣)

(٦) في (١٦٥ / ٩)

(٧) قوله (مذهبه المعدّ به) أن كان معدّ به بعد من فإنه لا يقطع كردي

وهو عجيب ، فإن القرض أن لإمام أو ذا الشوكة^(١) هو الذي ولأه عالماً
نفسه بل أو غير عديم به على ما حرم به بعضهم ، فكيف حيث يُفرغ إلى عدم
تعبد أحكامه بمرتب عليه من نفس ما لا يُندرك حرقه ١٩

وقد اُخفيت الأمة - كما قاله الأدرعي - على تعبد أحكام الحنفاء الطلعة
وأحكام من ولأه .

وزُجج السقسي بقود نوبة امرأة وأُعمى فيما مضطه ، وفرض وكافر ، وبارعه
الأدرعي وغيره في الكفر ، والأوجه ما فقه^(٢) : لأن العوض الاضطراب ،
وسفه^(٣) من عند سلام امرأة ، وراد أن الصبي كذلك

فإن الأدرعي يقول شمس قضاء عامي محض لا تتحل مدهاً ولا يُعمون
على رأي محبي تعبد لا أحس أحد يقول به . انتهى

ولا بعد فيه بد ولأه ذو شوكة وعمر الناس عن عمره فيتعبد منه ما وفق الحق ،
لنصرورة^(٤)

وغيره يعرض قصة فاسق وعامي دتر قدم الأول عند جمع ، وكشي عند
أخريين ، وتنتج كما قاله الحُسَين أن فسق العالم إن كان لحق الله تعالى فهو
أولى ، أو بظلم ولرش . فبذلك أولى ، وبإرجاع^(٥) العلماء

وخرج بقوله (سلطان) القاضي الأكثر ، فلا تنقد توليته من ذكر ؛ أي

(١) قوله (أو ذو شوكة) الأولى (أو ذو شوكة) ص ١٠ / ١١٣ - ١١٤ . وفي
المطبعة الوهبة والمكية (أو ذو الشوكة) .

(٢) أي السقسي (ص ١٠ / ١١٤) راجع : المجلد الرابع في خلاف الأشباح ، ص ١٦٩١ .

(٣) أي : البليبي . (ص ١٠ / ١١٤) .

(٤) راجع : المجلد الرابع في خلاف الأشباح ، ص ١٦٩٢ .

(٥) أي : الدين . (ص ١٠ / ١١٤) .

إلا إن كان نعم السلطان ، كما هو ظاهر ، ونحوه عليه رعاية الأمل^(١)
والأمل^(٢) ، رعاية بمصاحبه المصلي

وما ذكر في المجلد^(٣) محله إن كان ثمة مجهول ، ولا يثبت بوليه المجهول
وإن كان غير ذي شوكية ، وكذا العاصي ، فإن كان هناك عدل شرعي شوكية ،
ولا فلا ، كما يثبت ذلك قول ابن برهان^(٤) بحق أنه لا يمكن ثمة من يصح
بقضاء يثبت نوية عر الصالح قضاء انتهى

ونحوه التلخيص ما سقى إليه البصاوي^(٥) أن من وراء دو شوكية بعزل برون
شوكية مؤثبه ، لروال حقيقي يعود قصته^(٦) ، بل بخلاف مذهب أو قاضي مع
فقد المجهول والعين فلا برون ولا يثبت ذلك ، لعدم مذهب علي شوكية ، كما مر^(٧)

وضريح جمع متأخرون بأن قاضي ضروري وهو من قضاة بعض شروط
استدعاء - نلزمه بأن مستدعيه في مسائل أحكامه ، ولا يثبت مؤثبه حكمت بكه من
غير باب المسند له ، وكأنه لصعب ولاه ، ومثله يحكم من أولى

ومحله في الأول^(٨) إن لم يصح مؤثبه من صلب بأن مستدعيه ، كما هو ظاهر

ونحوه أن بعض المساء بخاص والرجال بخاص ، ونحوه في رجل واحد وامرأه
أن العبرة بالطالب منها^(٩) .

(١) قوله (أما بعد) أي على سبيل (أما بعد) أي بوليه بقضاء ، قوله لأمل
والأمل ، كردي

(٢) أي : الأصل بالأصل هاتين (٣)

(٣) قوله (أما بعد) أي على سبيل (أما بعد) أي بوليه بقضاء ، قوله لأمل
والأمل ، كردي

(٤) فتاوى البصاوي (ص : ٨٥٠ - ٨٥١)

(٥) أمّا

(٦) أي : قاضي الضرورة . (ش : ١١٥/١٠)

(٧) قوله (أما بعد) أي على سبيل (أما بعد) أي بوليه بقضاء ، قوله لأمل
والأمل ، كردي

ويثبت للإمام بد أولى قاضاً أن يأذن به في الاختلاف ، وإن نهى
بشأنه .

أثبت للإمام (ج) ومن ثقت به ، كما هو ظاهر (إذا أولى قاضياً أن يأذن
له في الاختلاف ، يكون نهياً وأمره بفصل الخصومات ، ويبطل ذلك عند
اتساع الخطأ

، وإن نهى عنه ، لم يثبت استعلاء عملاً ، لأنه لم يرض بغير
عمره ، ولو فرض أنه حسم لا يمكنه بقاءه ، فقد فيما يمكنه ولا يستحق
على المعتمد

وظاهر أنه في بد من عدد من كعداد والصوره بد ولأه إلهما له - كما
صريح به - في - بد من مشروه نصه في حدهما ' ، وانحصار التلقيح
بما فيه بطل

، عند حب و حدهما هو بد من ذلك مقتضياً لاعتباره عن الأخرى ، أو يثبت
كلامه " ووجهه .

ورجح لوركنشي وجمع - لدرس مدرسين في بلد من بلادهم ليس
كذلك ' ، لأن عنه عن حدهما لم يشترط لأخرى سب عدداً

ورجح آخرون - حور است ، ومعدة المحرر من عا در ثالث والقدس
ثم حاض ، كحبيب وصالح سنة مقصية كلام الأكثرين معه أيضاً ،
وإن جمع متقدمون - بخور واحداً الأدرعي ، إلا أن يرض على الجمع منه
مهم ، شرويح و سطر في أمر السيم معسج حتى عند هؤلاء كعادهم

= وفي مدح من سواب - أن كان كل منهما طيباً ومطلوباً ، كحدا كنه في قسمة مدح ،
و حدهما في بد من مع خلاص يوجب حدهما - فإذن عاصبي إلهما سوكمان عده ،
٢. لا - سوكمان - بد من دبره يعمل بها ، كذا في " شرح البروص " كردي

(١) الحاوي الكبير (٣٠٥/٢٠)

(٢) يعني : أن نوبته لا تعد ، انتهى ع ش . (ش : ١١٥/١٠)

وینحکم بسخفاده أو اجتهاد مقیده إن کان مقیداً ، ولا یخوّر أن یشرط عنده
عقلاً

ولیس منه^(١) من نصب للرجح وبتعدیل ؛ لأنه حاکم

وله^(٢) استخلاف ویده ووائده ؛ كما أن للإمام تولیهم

معم ؛ سو فو ص الإمام احیاء فاصی أو تولیته لرجلی لم یخوّر له
احیاءهما^(٣) ، لأن التهمة هی أقوى ؛ للمروی الواضح بین القاصی المستعمل
والنائب فی التولية .

و یستلزم یخوّر لخاص صماخ شهادتهما ؛ لأنه یتصقن الحکم لهما بالتعدیل ؛
ومن ثمّ لو ثبتت عدالتهما عند غیره حاز له سماعها .

در الادریجی ؛ وکذا محلّ صحّة استخلافهما إذا طهر منه^(٤) عند الناس
اجتماع الشروط . انتهى

والدی یحقّ أنه حیث صحّت تولیته وحمّدت سیره حاز له تولیتهما إن
کان کدیث

(وینحکم) احیاء (ماحفاده أو اجتهاد مقیده) مفتوح اللام (إن کان مقلداً)
وسائلی^(٥) أنه لا یخوّر لعمر مسخّر حکم بعیر معتمد مدهه ، ولا لمتخیر إذا شرط
عنه دیت ولو عرفاً^(٦) (ولا یخوّر أن یشرط علیه عقلاً) لأنه یغفّره بعیر لعقل .

(١) ای : مثل المستعمل فی امر خاص (ش : ١١٦/١٠)

(٢) ای : للقاصی ، (ش : ١١٦/١٠)

(٣) قوله (احیاء) صحیح ؛ ای : یولد ویرث ؛ کما لا یجوز منه عند کردی

(٤) ج : فی بعض نسخی لأصله ودرعه مدح ش ودره ابوشدی ؛ ای : نسوی نسوی
(ش : ١١٦/١٠)

(٥) أنعم فی التولية علی التیبه (ش : ١١٦/١٠)

(٦) قوله (لو عرفاً) ای : ولو کان لشرط عرفاً کما یشرّاه قوله (ومع ذلك) ای
الحکم بعیر مذهب مقلده . کردی .

والله تعالى إنما أمرَ بالحكم بالحق .

وقصيدة كلام الشيخين : أن المقلد لا يخكم بعمر مذهب مقننه ، وقد
بما وردت وغيره ، بخور^(١)

وجمع الأدعي وغيره بحمل الأول : على من سمى به رتبة الاجتهاد^(٢) في
مذهب إمامه ، وهو مقتضى انصرف بدي سم يتأخر طر ولا رجب ، والثاني :
على من له أهلية دلت

ومع ذلك^(٣) ، الخسائي من جهة أن العرف جرى بأن مذهب المقلد مذهب مقلده
يحكم بمذهب مقننه ، وهو متحقق ، سواء الأهل لم يذكر وعده لا سيما في قوله
في عهد أسلافه : على عدة من مقتضى ، لأنه لم تعد مقتضى حجة بعد مذهب
إمامه .

وقول جمع مقتضى (لو قصد الإمام رجلا مضافا على : مقتضى بمذهب
عنه : نظر المقتضى^(٤)) تعين فرضه في فرض مجتهد : مقتضى على : عدة مقننه
مع بناء مقننه : كما هو واضح

ثم رأيت شارحا حرم ذلك^(٥) قال : وهو الذي عليه العمل^(٦) أنه ليس على
كل مقتضى العمل بمذهب مقننه ، فلا يجوز له الحكم بخلافه . انتهى

وقال ابن الرفعة عن الأصحاب : أن احكام المقلد بد : من حكمته على خلاف

(١) شرح ك (١٢١ - ١٢٢) ، وجه المقتضى (٨ - ١٣٧ - ١٣٨)

(٢) الحاوي الكبير (١٧١/٢٠)

(٣) وفي (ح) : (على من ليس له مرتبة الاجتهاد)

(٤) أي : الجمع المذكور . (ش : ١١٧/١٠)

(٥) أي : التولية (ش : ١١٧/١٠)

(٦) أي : الفرض المذكور . (ش : ١١٧/١٠)

(٧) : من من جملة مقتضى : مقتضى (ح) : لا يوقع ، وورد من كلامه : ح : فكان
الأولى : أن يذكره بعد قوله : (انتهى) . (ش : ١١٧/١٠)

ولو حكم خصمان

بعض معنده . نقص حكمه . وصرح ابن الصلاح ، كما مر^(١) بأن بعض إمام المقتد
في حقه كصر الشارع في حق المقتد ، ووقفه في « الروضة »^(٢)

وما فهمه كلاء الراعي عن الراعي ، من عدم النقص بقاء على أن للمقتد
بعض من ثبات^(٣) ، وحرم به في « جمع الجوامع »^(٤) قال الأدرعي بعدد ،
والوجه بل بصوات سنده ، الب من أصله ، لما يلزم عليه من المفاسد التي
لا تخصي . انتهى

وقد مره . بمعنى على مذهب شافعي لا يخور له الإفتاء بمذهب غيره
ولا يقدمه . ج . لو قضى به للحكيم أو توليه ، لما تقرّر عن ابن الصلاح
بعم ، بل لم يذهب آخر شرطه وتخير فيه . حار له الإفتاء به

بسه قبل . مصت سماع الدعوى ولبه ، والحكم بها يختص بالقاضي
دون الإمام الأعظم ، كما هو ظاهر « الروضة » في القضاء على العائ^(٥)

ورّد سماع ذكر ، وبأن مرادهم بالقاضي ما يشمل^(٦) ، بدليل أنهم لم
يُشْهروا على مخالفة أحكامهما إلا في بعض المسائل ؛ كنعزال القاضي بالعق
دون الإمام الأعظم ، ومرآة (البعّة) ما له تعلّق بذلك^(٧)

(ولو حكم خصمان) أو اثنين من غير خصومة ؛ كفي نكاح ، ويؤخذ

(١) قوله (كما مر) أي في شرح فوه (والعيس بأنواعه) كردي

(٢) روضة الطالبين (٩٤ / ٨)

(٣) الشرح الكبير (٤٨٢ / ١٢)

(٤) جمع الجوامع مع الدر الطالع (ص : ١٦٣)

(٥) روضة الطالبين (١٦٧ / ٨)

(٦) أي : الإمام الأعظم . انتهى . ع ش . (ش : ١١٧ / ١٠)

(٧) في (١٦٨ / ٩)

رحلاً في غير حد لله تعالى . حار مطلقاً بشرط أهلية القضاء .

منه^(١) أن من حلف لا يُكذب أنه يحكم آخر محكم عليه بكلمته . . لم يثبت ؛ لأن الإكراه الشرعي كالحسبي ، ولا شك أن المحكم نكرة^(٢) وإن لم يتصور منه نحو ضرب ولا حبس .

فإساءة بعضهم بعدم حوار المحكم في ذلك^(٣) فيه نظر ، وكأنه أحد دلت من أن المحكم لا يكون حكمه إكراهياً إلا أن قدر حلفاً على حار الحلف ، ومزماً فيه^(٤) في مسحت الإكراه في الطلاق مراحته^(٥)

إن قلت يعود قضاء المحكم موقوف على ما لحلف فكيف يتصور إكراهه^(٦) له ؟ قلت ليس بكلام بعد من الحكم بل فيما بعده ، وهو حينئذ له إكراهه على مقتضى حكمه وإن كان^(٧) موقفاً أولاً على رصده

أو حكمه^(٨) أكثر من اثنين (رحلاً في غير حد ، أو تعريضاً له تعالى حار مطلقاً) أي مع وجود قاصي أهلي وعدمه بشرط أهلية القضاء (مطبقة لا في خصوص تلك الواقعة فقط ؛ لأن ذلك وقع بجميع من الصحابة ولم يُكز مع اشتهاؤه فكان إجماعاً^(٩) .

(١) أي : ما زاده . (ش : ١١٧/١٠)

(٢) وفي بعض النسخ : (مكره)

(٣) أي : الحلف المذكور . (ش : ١١٧/١٠)

(٤) أي : المحصر المذكور . (ش : ١١٧/١٠)

(٥) في (٧٥/٨) وراجع ما قبلها .

(٦) أي : الشرعي . (ش : ١١٧/١٠)

(٧) أي : حكم المحكم . (ش : ١١٧/١٠)

(٨) خطاب على (حكم عصمان) . (ش : ١١٧/١٠)

(٩) أي : ما أخرجه سفيان في (الكبير) (٢٠٥١٢) عن عمر بن الخطاب . كان بين عمر وأبي رضي الله عنهما خصومة في حائط ، فقال عمر رضي الله عنه : سبي وبسك ربه من ثابت ، فبعضهم ضرب عمر ثابت ، فمروا ربه صوته فصيح ثابت ، فقال : يا أمير المؤمنين لا يفتي في حبي بك^(١) فقال : في يته يؤني الحكم

وفي قول لا يخور ، وقبل بشرط عدم قاضي في البلد ، وقبل يختص بحال دون قصاص ومكاح وبحولهما .

فما حذ الله تعالى أو نعيظه فلا يخور المحكم فيه ؛ إذ لا طالب له معين ، وأجد منه ؛ أن هو الله تعالى تعالى الذي لا طالت له معين^(١) لا يخور المحكم فيه .

وأما عز الأهل فلا يخور محكمه ؛ أي مع وجود أهل ، وإلا حذر ولو في المكاح على ما مر فيه^(٢) .

وتوزع فيه بأنه لا ضرورة ؛ أي بحكمه حيث وجد قاضي ضروري ؛ لأن الضرورة تقضي بقدرها

فإن انشئت ولا يخور كوكيل من غير إذن موكله محكم ، ولا لولي ، إن أصر بمولاه ، وكوكيل ماله له في السجدة ، وعامل قراصي ، ومفلس إن أصر عزماء ، ومكاتب إن أصره

ونحكمه اسمه معاً ولو بدون وجه على ما قصناه إطلاق بعضهم ، وفيه نظر

أدعى قول لا يخور المحكم ؛ بما فيه من الالزام على الإمام وبزائه ، ويحتاج بأنه من له حق ولا يرسم ولا استثناء عفو له آدمي ثبت موجهها عنده ؛ لأن لا يخرج أنهم فلا يثبت

(وقبل) بما يخور بشرط عدم قاضي في البلد ؛ بضرورة (وقبل يختص) الحوار بحال دون قصاص ومكاح وبحولهما ؛ كالمحامي وحده قدوي

(١) أي ، من التعليل ، (ش : ١١٨/١٠) .

(٢) كذكره مع من يثبت كذا المستعمل غير محصور في حاشية الحيرمي على صحيح لعلات (١٦٧/٤)

(٣) قوله على ما مر به (أي في المكاح) أي فصل لا يزوج امرأة معها (كروي راجع) فصل نكاح في خلاف الأرجح ؛ مثله (١٦٩٣) (وحاشية السرواني (١١٨/١٠)

ولا ينفذ حكمه إلا على راضٍ به .

(ولا ينفذ حكمه إلا على راضٍ) لم ينفذ لا سكوت فيما يظهر ، ونعبر راضٍ
الزوجين معاً في الكاچ .

نعم ؛ يتكفي سكوت المكر إذا استودت في المحكمة

(به) أي : حكمه ينفذ متى سكتكم به من حين بدء المحكمة إلى حين
الحكم^(١) ، لأنه المثبت للولاية .

نعم ؛ إن كان أحد الخصمين العاصي ينفذ الاستحلاف ، فقد صدق
لم يؤثر عدم رضا خصمه ، لأن المحكمة دائمة

وقول من الرقعة بطلان عن جميع المحاكم يحل من بعده^(٢) معني
حمله على ما إذا لم يخرج عن رضا ، وحمل لأول على ما إذا نصه به عقد بعد
التفويض ك : أخكم بيننا مثلاً .

ثم رأيت الماوردي ذكره^(٣) حيث قال : إذا حكمه وأبى وحصله بعض
الرعية ولم ينفذه خصوص النظر^(٤) ، اشترط رضا الخصم^(٥) ، ولو كان خذلهما
بعضه^(٦) أو عدوه ، نفذ حكمه على بعضه وأعدوه ، بعدد شتمه دون عكسه^(٧)
على الأوجه ، لوجودها مع عدم التمرد على رده ، لأنه^(٨) لا ينفذ بعد الحكم ،

(١) قوله (رضاً) أي : رضا ، كروي (في) (رضاً) أي : رضاً (حكم) (وقر
بأنه) (رضاً) (رضاً) أي : رضاً ، حكمت سكتاً (قدفي

(٢) كفاية إليه (٦٥ / ١٨)

(٣) أي : حصل سكتاً ، كرى بعضه مصادف ، (بعض الآخر مفهوماً) (من ١٠ / ١١٨)
(١١٩)

(٤) (في) (واط) . (بخصوص النظر)

(٥) الحاوي الكبير (٣١١ / ٢٠)

(٦) قوله (أحدهما) أي : أحدهما (بعض) أي : بعض (حكمه) (من ١٠ / ١١٩)

(٧) أي : حكمه لبعضه وعلى عدوه . (ش ١٠٠ / ١١٩)

(٨) أي : الرد . (ش ١٠٠ / ١١٩)

فلا يكفي رص قابل في صر دية على عاقبه ، فبما جمع أحدهما قل يحكم
سمع بحكمه ، ولا يشترط رص بعد الحكم في الأظهر
ولو نصب فحسب سدد ، فحين كلاً مكان

وكونه رصي به أولاً قد يكون بعض عدم نهمة
ولنمحقكم بـ يحكم بعينه ، كما شمة كلاً منهم ، خلافاً لمن يارح فيه ، إذ
لا وجه لمنعه منه^(١) .

نعم ، نوجه أنه لا بد من بيان مسدده ، كما مر^(٢)

وكونه^(٣) مشهوراً بالدبابة^(٤) والصيانة .

وإذا اشترط رص محكمه عنه ، فلا يكفي رص قابل في صر دية على
عاقبه (بل لا بد من رصه) لأنه لا يؤخذون بإقراره فكيف برصاه^(٥)

أول رجع أحدهما قل يحكمه ، ولو بعد مسدده شروط البينة (امتنع
الحكم) لعدم استمرار الرصا .

(ولا يشترط رص بعد الحكم في الأظهر) كحكم المولى من جهة الإمام ،
ولا ينقص حكمه إلا حيث ينقص حكمه عاصي^(٦) ، وبه أن يشهد على إثباته^(٧)
وحكمه في محله خاصة ، لا يعرفه بالعرفي ، وإذا توسى القضاء بعد سماع
بینه حكم به بعده من غير اعدادي

(ولو نصب الإمام أو نائبه (قاضيين) أو أكثر (سدد وحصل كلاً مكان) به

(١) راجع: المهمل النصاح في اختلاف الأبحاث مسألة (١٦٩٤)

(٢) في بعض النسخ (بعد بلامه) راجع (١١٩ / ١٠)

(٣) انتهى بآبي ، (١١٩ / ١٠)

(٤) وهي (أ) والمطبوعات (مشهور الدبابة)

(٥) حديث جابر عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « من شهد على رجل بيمينه ، فليكن له ما يشاء » (١١٩ / ١٠)

(٦) قوله « عاصي » أي « عاصي » أي « عاصي » أي « عاصي » أي « عاصي »

أورد من أو يوع (حار ، وكذا إن لم يخص في الأصح ، إلا أن يشهد أحدهما
على تخكم

(أورد من ، أو يوع) كان جعل أحدهما حكمة في الأموال ، من الرجال ، والآخر
في الدماء أو بين النساء (حار) لعدم تدارعه بهما ، فإن كان رجل وامرأة
ومن ثم لا يصي رجلي أو يصي نساء ، ثم يحكم بينهما ، بخلاف ما إذا
وحداً ، فإن العبرة بالصلب على ما مر^(١)

(وكذا إن لم يخص في الأصح) كصفت الوصتين وإن كنس في شيء
ويذا كان في بلد وصيين ، فإن كان أحدهما أصلاً^(٢) أحب دعه ،
ولا فمن سى دعيه ، فإن جاء معاً ففزع ، فإن تدارع في حصارهما
أحب المدعي ، فإن كان كل صديق ومظنون ، كان حجتهم فيما ينصي بخلاف
فأقرئهما ، وإلا . . . فبالقرعة .

وقضية المتبني أنه حيث لم شرط اجتماع ولا استقلال تحمل على
الاستقلال

وفارق نظيره في الوصتين^(٣) ، بأن الاجتماع هنا ممتنع فله تحمل عليه ،
تصححاً للكلام ما يمكن ، ولا اجتماع ثم حار فحمل عليه ، لأنه أحوط
(إلا أن يشترط اجتماعهما على الحكم) فلا يخور قضاء ، لا خلاف إجماعهم
عامة فلا تفصل حصومات

وقضيته أنهما لو كانا معذبين لاسم واحد ولا أهله بهما في نظر
ولا ترجيح ، أو شرط اجتماعهما على المسائل يستقر عنهما صح شرط

(١) قوله : (فإن العبرة بالصلب) أي : المدعي . كردي

(٢) قوله : كما مر في موضع (مدعي) أي : المدعي . كردي ثم في صح

(٣) قوله : (فإن كان كل صديق ومظنون) أي : المدعي . كردي

(٤) قوله : (فإن تنازعا) أي : المتنازعين . كردي

(٥) إليهما . (سم : ١٠٩/١١٩)

فصل

حين قاص ، أو أعمى عنه ، أو عمي ،

احصا عيها ، لانه لا تؤذي الى حاتف جهدي ولا يرجع
 وهو حكم نسبي ، انشأ احصا عيها ، بخلاف ما ذكر في ناصبي ، بظهور
 الفرق ، قاله في المطلب^(١) ،
 فرع ، يشترط تعيين ما يؤلى فيه .

نعم ، ان صدر عرف بعبه بلاد بلاد في بواسطه ، دخلت بعادها
 وسبقه بويه قضاء بعبه سائر بلاد و امور الناس حتى بحور كدة وحسنة
 له بقوصه بعبه .

والأوجه في احكم من الناس انه حاصل بالحكم لا يتحدوره لعمره
 ويتركه به وس ، وليث القضاء ، انه في هذا التركيب بمعنى قضاء
 لأمر ، ومما يصدق القضي فيها قضاء بخلاف الحكم

(فصل)

فيما بقضي اعرال القاصي أو عرله وما يذكر معه

د (حين قاص أو أعمى عليه) وهو الحقنة ، خلاف لشارح ، وإنما انشئي في نحو
 السريث مقدر ما بين صلاين ، كما مر^(٢) ، لانه يحاط بها لا يحاط ثم ، أو مرض
 مرضا لا يرحى ، نه وقد عجز معه عن الحكم (أو عمي) أو صدر كالأعمى^(٣) ، كما

يحمل ان مراد المطلب ان عدم بعبه انحصاره بعبه من نفس المحاصصين و بعبه
 لا بعبه عيها ، وفي محاصص عن (ما المراد بها ان يحاط بعينه فصل بعبه بعبه)
 (١٢٠ / ١٠)

(٢) فصل : قوله (كما مر) اي . في (الشركة) . كوفي

(٣) رجع الى فصل بعبه في خلاف لشارح (ما مر) (١٦٩٥) ، وادناه بعبه بعبه
 (١٢٠ / ١٠)

أَوْ دَهَتْ أَهْلِيَهُ اخْتِهَادَهُ وَصِطَهُ بَعْفِيهِ أَوْ تَبِى لَآ يَنْقُذُ حُكْمُهُ ، وَكَذَا أَوْ مُتَوِّ

عُرف مما مر في قوله (بصير)^(۱) (أو ذهب أهله اختياده ، المنطوق أو المقتد
سحو عقله) (و) كذا إن لم يكن مجتهداً وصحيحاً ولا به ، فذهب (صطه بعبه
أو سار) بحيث دأته لا سته (لا سند)^(۲) حكمه ، لا عبرة بذلك ، وكذا إن
خبر من أو حشم .

وحالف ابن أبي عسرويه في معنى ، وصف فيه^(۳) لَمَّا عَمِيَ محتجاً بأنه
لا يفتخ في النوة التي هي أعلى من فصاء ، أحد منه الأدزعي اختيازه أن
لإعماه لا يؤثّر ، لأنه مرصن لا يفتخ في أسوء نصا

ومت يرد عنهم أن يسلحط لها غيره ثم ، كما هو واضح

ثم رأيت في القوب : أشد لهذا ، على أنه م شب عسى بي ، كما خفي
في موضعه^(۴) .

ومر^(۵) رد لا استدلال بفضه ابن أم مكتوم

ولو عمي بعد ثوب أمر عده ، ولم يبق إلا لحكم لذي لا يحج معه بي
إشارة^(۶) . . . نَقَذَ حُكْمُهُ بِهِ^(۷) .

(وكذا لو فس ، أو رد فس من لم يعلم موته بفسه لأصلي أو ابنه حال

(۱) أي : في شرحه . (ش : ۱۲۰ / ۱۰)

(۲) وفي بعض النسخ (لم يعد)

(۳) قوله (وصف فيه) أي : وصف حرمه في معنى خلاف به عمي هو كردي

(۴) أي : للمعايرة الملحظ في المعامين . (ش : ۱۲۱ / ۱۰)

(۵) قوله : (كما خفي في موضعه) وهو علم الكلام . كردي

(۶) وقوله ، (ومر) أي : في شرط القاضي ، كردي

(۷) أي : بين الخصم ، كما مر في الأسبق ، انتهى غ من (ش : ۱۲۱ / ۱۰)

(۸) راجع الجهن صلاح في خلاف (ش : ۱۲۰ / ۱۰) ووجهه هو في
(۱۲۱ / ۱۰)

في الأصح ، فإن رتب هذه الأخوان ثم نفذ ولاية في الأصح
وبالإمام عزل فاصي شهر منه حلق ،

توليته ، كما هو ظاهر فلا ينفذ حكمه (في الأصح) لوجود إمامي

هذا ، فإن قلنا لا يعرف بالفسق ، وإلا لم ينفذ جرمًا ، وهذا " يندفع
ما أورد عنه " من التكرار ، فإنه إنما ذكره " في (الوصية) بالنسبة للامير
لا لتنفيذ الحكم " .

ولا يصح منه أن يرد بعدم انعقد عدم توليه من قوله (فإن رتب " هذه
لأخوان " ثم نفذ ولاية في الأصح) إلا تنويه حديد كالوكالة ، ولأن ما نطل
لا ينفذ إلا بتجديد عقده .

وبالإمام أي خبر به (عرف فاصي لم يتعين) ظهر منه حلق لا يقتضي
عزله ، ككثرة شكوى منه ، أو طعن أنه ضعيف " ، أو رتب هيئته في
الفلوب ، وذلك لما فيه من الاحتياط .

أما ظهور ما يقتضي عزله ، فإن ثبت نفي ولم يخشع لعزله ، وإن طعن
بفراش فيحمل أنه كالأول " ، ويختصم به مدع عزله " .

(١) أي خلاف ، عا . نه . (ولوحدها) (إصح (ش : ١٠ / ١٢١)

(٢) أي - قوله : (هذا إن قلنا ...) إلح (ش : ١٠ / ١٢١) .

(٣) أي : المتر . (ش : ١٠ / ١٢١) .

(٤) أي : طروا الفسق . (ش : ١٠ / ١٢١)

(٥) الأثر كما في المعنى : لا بعدم انعقد بحكم (ش : ١٠ / ١٢١)

(٦) وهي (ب) (و) (خ) (و) (و) (س) : (إضافات)

(٧) معصوف عن قول المعصوف (ظهر منه حلق) (ش : ١٠ / ١٢١)

(٨) وهو قول المعصوف (وبالإمام عزل فاصي) إلح يجوز عزله - مع ش . ويحمل أن
المراد بالأول قول الشراح (أما ظهور ما يقتضي عزله) إلح (ش : ١٠ / ١٢١)

(٩) مع : (مجهول) يصح في خلاف لأصح : مساله (١٦٩٦)

يَكُنْ بَقْدُ الْعَرْلِ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَمْدَهُتْ أَنَّهُ لَا يَنْعَرُّ قَتْلُ شَوْعِهِ حَرَّ عَرْلِهِ

(لكبر) مع الإتيان على المولي^(١) والمثولي^(٢) (يَشُدُّ لِعَرْلِ فِي الْأَصَحِّ) لَدَعَةِ
الْبَطْنِ

أَمَّا إِذَا بَعَثَ ، بَانَ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مِنْ يَضْمُخْ عَرْلِهِ فَخَرُؤُا عَلَى مَوْلَاهُ عَرْلُهُ
وَلَا يَشُدُّ ، وَكَذَا عَرْلُهُ لِنَفْسِهِ حَسْبُ ، بِحِلَافِهِ ، فِي غَيْرِ هَذِهِ الْحَدِثَةِ يَشُدُّ عَرْلُهُ
لِنَفْسِهِ ، وَأَبْلَغُ مِنْ يَضْمُخْ مَوْتُهُ ، حِلَافُ تَسْوِيرِ دِي^(٣) ، كَالْوَكِيلِ

وَبِمُصْحَفِ عَرْلِ حِلْفِهِ وَلَوْ بِلَا مَوْحِبٍ ، وَلَوْ وَلَّى آخَرَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلأَوَّلِ
وَلَا طَرَفَ نَحْوِ مَوْتِهِ أَنَّهُ يَعْرِى عَلَى الْمُعْتَمِدِ

بَعْمَ ، بَانَ صِدْقُ الْعَادَةِ ، بَانَ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ لَيْسَ بِهِ إِلَّا قَاصٍ وَاحِدٌ
اِخْتِمَالُ الْإِعْرَافِ حَسْبُ

(وَتَمْدَهُتْ أَنَّهُ لَا يَنْعَرُّ قَتْلُ شَوْعِهِ حَرَّ عَرْلِهِ) لِعَظَمِ الصَّرَرِ فِي نَقْصِ
أَقْصَاتِهِ بَوَائِعِ الْعَرْلِ ، وَمِنْ لَفْظٍ بِهِ وَبِى الْوَكِيلِ فِي بَابِهِ^(٤)

وَمِنْ عَدَمِ عَرْلِهِ لَمْ يَشُدُّ حَكْمُهُ بِهِ إِلَّا أَنْ تَرَضَى بِحَكْمِهِ فِيمَا يَخُورُ لِنَحْكَمِ
بِهِ ، لِنَفْسِهِ^(٥) أَنَّهُ غَيْرُ حَاكِمٍ بَابِهَا ، ذِكْرُهُ الْمَاوَرِدِيُّ

وَأَمَّا سَجْدَةُ صَبْحِ مَا وَفَى أَنَّهُ غَيْرُ حَاكِمٍ بَابِهَا ، أَمَّا عَلَى مَا أَقْصَاهُ كَلَامُهُمْ
أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ شَوْعُهُ حَرَّ عَرْلِهِ بَابِ عَلَى وَلا يَتَّصِفُ صَدْرُهُ بِبَابِهَا فَلَا يَصْخُ مَا قَانَهُ

أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ بَصُرَ بَعْدَ الْعَرْلِ وَقَتْلُ شَوْعِهِ لَحَرَّ تَرْوِيحٍ مِنْ لَا وَلَّى لَهَا

(١) أَيُ : السُّلْطَانُ ، (ح ش : ٢٤٥/٨)

(٢) قَوْلُهُ (وَبِى) هُوَ بِمَا يَطْلُقُ تَوْسَعِي فِي الْعَرْلِ وَلَوْ سَجَدَ بَطْنُ ، وَلَا فَلَاحَهُ
تَأْتِيهِ ، فَلْيُرَاجَعْ . (ش : ١٢٢/١٠)

(٣) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٣٠٧/٢٠) .

(٤) فِي (٥٦٦)

(٥) أَيُ . وَالْحَصَمُ الَّذِي عَلِمَ . . . إلخ (ش : ١٢٢/١٠)

(٦) عِنْدَ لِمَا مَلِ الْأَشْهَاءُ . (ش : ١٢٢/١٠)

مثلاً : لم يفرم الروح ماضاً ولا طاهراً غير أنها
 فإن قلت : الماوردي يخصص عدم بقوده ماضياً بحالة علم بحصص لا مطف
 قلت : هو حينئذ بالحكم أشبه فلا يقبل ، بل يقرر^(١) : أن من يُلْعَ^(٢) ذلك
 معتقده أن^(٣) ولاسه ردية^(٤) فمن يلوعه هو حينئذ العرب
 وبحسب الأدرعي لاكتفاء في العرب بحسب واحد ممنوع ، والقاسم
 ما قاله الرركشي أنه لا يذم عدلي الشهادة ، أو الاستفاضة كالتولية^(٥) .
 لا يقال : يستثنى على من علم غيره أو صفة أن يفعل ماضياً بمقتضى عدمه أو
 طئه ؛ كما هو قياس بظائره ، لأن يقول : إنما ينفع ذلك إن قبل بحسب ماض قبل أن
 ينفعه حظه ، وقد نقرر أن الأوجه خلافه^(٦)
 ولا ينكفي كذا محذور^(٧) وإن حقه قرائن بنعد اسرور بعشها ؛ كما يصرح به
 كلامهم ، ولا قول إسحاق وبيته
 نعم ؛ الوجه : أنه إن صدقة المتدعي وتُدعى عليه بعد حكمه لهما

- (١) أي قول الماوردي . (ش : ١٠ / ١٢٢)
- (٢) قوله (فب هو) أي عدم بقوده . صاعداً حسداً في حين تخصيص بالحكم أنه ؛
 يعني دعوى بلا دليل ، لا يقبل ، أي لا عمل دعوى بحصص (ب يقرر) وهو قوله
 (باق على ولايته) . كروي
- (٣) أي : من الحصوم (ش : ١٠ / ١٢٢) .
- (٤) قوله (وأن) أي ، لأن فهو عطف على قوله (ب يقرر) كروي . قد مر في شرح وود
 لسرواني (١٠ / ١٢٢) قوله : معتقده ، فصح اتفاق مدعي ، وقوله : أن ولايه ردية ؛
 خبره ، والجملة خبره أن ؛
- (٥) قوله (ولايه ردية) ، لح . يعني فصح حكمه به ماضياً ؛ لأنه معتقده بصحة
 كافي ، كروي
- (٦) راجع ؛ سحر الصباح في خلاف لأشبح ؛ مسنده (١٦٩٨)
- (٧) أيضاً في قوله : (باق على ولايته ظاهرأ وباطناً)
- (٨) من الأصح فيهما بعد معنى أي العرب وسواء (ش : ١٠ / ١٢٢)

وَإِذَا كَتَبَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ إِذَا فَرَأَتْ كَاتِبِي فَأَتَتْ مَعْرُوفًا ، فَقَرَأَتْ

وَعَلَيْهِمَا كَسْمُحَكَمٍ ، بَلْ وَصِي ، بخلاف ما إذا صدقة أخذها ، أو صدقة أهل
بحل و عقد ، لأن تصديقهم لا يثبت بوثقة عامة بخلاف بوثقتهم فيما قدّمته قبل
قوله (و شرط عاصي) لأن ذلك بوثقة خوّرت بضرورة فتقدّرت بقدرها ولم
عمومها ، ولا كذلك مجرد تصديقهم له .

وَعَنِ هَذَا تَقْصِيرُ لِحِيلِ اخْتِلَافِهِمْ فِي أَنَّ الصَّدِيقَ هَلْ يُنْصَدُّ أَوْ لَا ؟

وَبَحَثُ بِنَدَوِيِّ فِيهِ دَائِرَتَانِ : سَمِ يَعْرِفُ بَوَاقِي حَتَّى يَسْمَعَهُمْ حَرِّ عَمَلِهِ ، كَمَا
ذَكَرَ ، وَهُوَ يَسْتَحِقُّ مَعْلُومَهُ ، لِأَنَّهُ يَدْرِي بَوَاقِي كِفَايَتِهِ ، وَأَنَّهُ يَأْتِيهِ إِذَا بَلَغَهُ حَرِّ عَمَلِ
أَصَدَقِهِ ، لَمْ يَعْرِفْهُ ، وَلَا أَصَدَقَهُ .

بِظَرْفِهِ حَرِّ وَحْدَةٍ^(۱) ، وَاصْطَرَفِي شَيْءٌ^(۲) وَاصْبَحَ ، لِأَنَّ نَقَاسَ يَقْتَضِي
اعْرَالَهُمْ ، وَإِنَّمَا اخْتَرْتُ^(۳) بِنَصْرُوْرِهِ فَتَقَدَّرَ بِقَدْرِهَا فِي عَدَمِ اعْرَالِهِمْ بِاسْتِثْنَاءِ
بِالْحَكَمِ ، لَا بِاسْتِثْنَاءِ بِنَدَوِيِّ^(۴) ، وَفِي الثَّلَاثَةِ^(۵) ، إِنَّمَا يَتَحَقُّ عَلَى
مَا قَدَّمَ ، لَا عَلَى مَا مَرَّ عَنْ الْمَآوِرِيِّ^(۶) .

وَيُظْهِرُ أَنَّ بِنَدَوِيَّ فِي بَدْوِ حَرِّ يَعْرِفُ بِنَدَوِيِّ لَا بِمَدَّهِ مَوْثِقِهِ

وَإِذَا كَتَبَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ إِذَا فَرَأَتْ كَاتِبِي فَأَتَتْ مَعْرُوفًا ، فَقَرَأَتْ (أَوْ طَائِعَةً
وَقَهْمًا حَافِيَةً وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ ، وَالْمَرَادُ سَطْرُ الْعَمَلِ ، يَطْرُقُ مَا مَرَّ فِي

(۱) أي : بعدلي الشهادة أو الاستعانة . (ش : ۱۰ / ۱۲۳) .

(۲) قوله : حَرِّ عَمَلِهِ ، فِي بَدْوِ حَرِّ يَعْرِفُ بِنَدَوِيِّ لَا بِمَدَّهِ مَوْثِقِهِ كَرْدِي

(۳) جمع : مَعْرُوفٌ ، صَاحِبُ حِلْفٍ ، صَاحِبُ سَلَامَةٍ (۱۶۹۹) ، وَحَاشِيَةُ شَرْوَيْي ،
(۱۰ / ۱۲۳)

(۴) والثمة هي قوله : (وَأَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مَعْلُومَهُ) ، كَرْدِي

(۵) أي : عَدَمُ اعْرَالِهِمْ . (ش : ۱۰ / ۱۲۳)

(۶) الْأَسْبَابُ ، مَعْلُومَةُ الْمَعْلُومِ . (ش : ۱۰ / ۱۲۳) .

(۷) والثمة هي قوله : (وَأَنَّهُ يَأْتِيهِ ...) إلخ . كَرْدِي

(۸) فِي الْمَعْلُومِ ، بِنَدَوِيِّ (وَاحِدٌ مِنْهُ) لَا يَعْرِفُ (إلخ)

المرل ، وكذا إن قرئ عليه في الأصح ، ويعرل بموته وبعراه كل من أدركه
في شعبه معني ، كنع مال منب ، والأصح بعراه بأنه يفتحق به ثم يرد له
في الاستخلاف ، أو من به استخلف عنه ، أو خطير ،

(الطلاق) (١) (المرل) بوجود بشرط (وكذا إن قرئ عليه ويرى كذا يرت
(في الأصح) لأن قصد علامته بعرا لا فوائده

وفارق ما مر في نظيره في (الطلاق) بأن عدده لحكمه لا يرد عليهم ، وليس
نظيره لأعلى وصور خبر المرل بهم ، بخلاف خبره بدارته

(ويعرل بموته وبعراه كل) (٢) من أدركه في شعبه معني ، كنع ما من ميت (أو
عائيب وكسماع شهادة في معني كوكس

(ولأصح أعرال بانه) أي خاصي ووقصي (٣) على العقول
وقول القاضي قصده وسي الإسم كقصده لأمم محلله - كما في
الخصائي - رد ، صريح الإمام بسك ، أي يؤوله عنه (٤) أو قصده يعرف
(المطلوب إن لم يؤد له في الاستخلاف) لأن القصد بلسانه معاونه وقد
رالت (أو) إن (قل له) من جهة مؤنه (استخلف عنه) بما ذكر (أو أطلق)
لظهور غرض المعاونة حيث .

وبه فارق ما مر في نظيره من التوكيد (٥) ، لأن معرض نه نفس معاونة التوكس
من بعض في حق التوكس ، فحمل لاطلاق على بده

(١) في (٤٦/٨-٤٧).

(٢) وفي المطبوعات لهذه (كل) غير موجودة

(٣) قوله (١) خاصي (القصده) أي خاصي ووقصي (٤) يؤوله عنه (٥) من نفس معاونة التوكس

وهرل من ولاء . كردي

(٤) أي : عن الإمام . (ش : ١٠ / ١٢٣)

(٥) في (٥٦٨/٥).

وَأَنْ يَسْخَفَ عَنِّي فَلَا

وَلَا يَسْعُرُنِي وَصِيَّ مَوْتِ الْإِمَامِ ،

نعم ، اِنْ عَنِيَ لَهُ انْحِسَفَ كَرَّ وَطَعًا لِنَظَرِهِ^(۱) فَيَكُونُ كَمَا فِي قَوْلِهِ

دَر قَارِ لَهُ قُوَّيْهِ (اسخف عني) فلا (يسعون الحيلة بموته) لانه

لَيْسَ بِنَائِهِ

۱) وَلَا يَسْعُرُنِي وَصِيَّ عَزْ وَصِيَّ صَرُورَةٍ ، وَلَا قَاصِي صَوْرَةٍ إِذَا لَمْ يُوَحِّدْ

مَحَبَّتَهُ صَاحِبُ ، وَلَا مِنْ وَلَائِهِ عَامَةً^(۲) ؛ كَقَطْرِ سَبْ لِمَالِ ، وَالْحَيْشِ ،

وَنَحْصِهِ ، وَلَا يَدْرِي مَوْتِ الْإِمَامِ ، الْأَعْظَمُ وَلَا يَسْعُرُ لَهُ ؛ لِعَظَمَةِ الصَّرْرِ تَعَطُّلِ

الْمَعْرُودَاتِ

وَمِنْ لَهُ مَوْتٌ ، لَاحِظٌ بِحُكْمِ بَيْتِهِ وَسِ حَصَصِهِ نَعْمَلُ بِمَرَاغِهِ مَهْ ، وَلَآنَ الْإِمَامِ

بِمَا يُوَسِّي عَقْدَهُ مَهْ عَنِ الْمَلْعَسِ ، بِخِلَافِ تَوْبِيهِ الْقَاصِي لِنَوَائِهِ فَإِنَّهُ عَنِ نَفْسِهِ

وَمِنْ لَهُ كَرَّ مَعْرِفَتِهِ بِمَوْتِ الْإِمَامِ ، كَمَا مَرَّ^(۳) ، بِخِلَافِ الْإِمَامِ بِخُرْمٍ عَلَيْهِ إِلَّا

بِمَوْجِبِ .

وَرَعَى حَصَصَهُ نَاصِرٌ سَبْ لِمَالِ كَمَا يَكُونُ عَقْدُ ، كَمَا وَهْ^(۴) ، الْأَدْرَعِيُّ

وَبَحْثُ الْفَلَسْفِيِّ أَنَّ قَاصِي صَرُورَةٍ حَيْثُ انْعَرَفَ مُتَرَدِّدٌ مَهْ مَا أَحَدُهُ عَنِ

الْعَصَا ، وَنَظَرُ الْأَوْدِيِّ^(۵) لَا تُوَافِقُ مَا مَرَّ^(۶) ؛ مِنْ صَخَّةٍ تَوَلَّيْتَهُ

(۱) قَوْلُهُ كَانَ يَسْعُرُنِي وَطَعًا لِنَظَرِهِ الْإِمَامِ أَيِ عَرَضَهُ وَهُوَ مَعْرُودٌ

كُرْدِي

(۲) قَوْلُهُ لَا مِنْ وَلَائِهِ عَامَةً أَيِ مِنْ هُوَ عَنِ الْفَصَاءِ كُرْدِي

(۳) قَوْلُهُ مِنْ لَهُ مَوْتٌ أَيِ وَمِنْ أَحَدِ أَلْعَدِ عَدَمِ الْعَرَفِ عَظَمَةِ الصَّرْرِ يُوَسِّي الْإِمَامِ

، حَيْثُ يَحْكُمُ بِلَا مَوْتٍ حَصَصَهُ انْعَرَفَ بِمَعْرِفَتِهِ عَنِ الْحُكْمِ كُرْدِي

(۴) أَيِ مِمَّنْ شَرَحَ (بَيْتُ سَبْ لِمَالِ فِي الْأَصْبَحِ) (ش : ۱۰ / ۱۲۴)

(۵) أَيِ ، كَوْنِهِ غَلَطًا ، (ش : ۱۰ / ۱۲۴)

(۶) فِتَاوَى الْبَلْعِيِّ (ص : ۸۵۰ - ۸۵۱)

(۷) أَيِ ، فِي الْعَتَمِ ، (ش : ۱۰ / ۱۲۴)

ونُحِثَ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ بِوُجُودِ مُحَبِّهِ مُصَالِحٍ إِلَّا بِإِذْنِ رُحْمَى بَوْنِهِ ، وَلَا

فَلَائِدَةٍ فِي أَنْعَرَالِهِ .

تَسْبِيحُ : الْعَادَةُ فِي الْأَرَمَةِ الْمَسْمُومَةِ بَوْنُهُ الْحَلِيفَةُ الْعِدَاسِيَّةُ الْمَسْطُورَةُ ، ثُمَّ

الْمَسْطُورُ يَنْتَقِلُ بِوَلِيهِ الْقِصَّةِ وَعَرَهَا ، فَهَلْ حَسِبَ يُعْرَفُ بِقِصَّةِ نَعُوتِ الْمَسْطُورِ

لأنه نائث ، أَوْ لَا ؟ لِأَنَّهُ مُسْتَقِلٌّ ؟

وَلِيٌّ « رَوْحِيَّةٌ » شَرِيعٌ ، إِذَا مَاتَ الْحَلِيفَةُ فَهَلْ يُعْرَفُ بِقِصَّةِ

وَحْيِهِ ؟ هَلْ قُنَا يُعْرَفُونَ ، فَكُلُّ مَاتَ الْمَسْطُورُ هَلْ يُعْرَفُ بِقِصَّةِ

وَحْيِهِ ، ثَابِتُهُمَا لَا ، لِأَنَّهُ قِصَّةُ الْحَلِيفَةِ ، لِأَنَّهُ نَائِثٌ عَنْ نَهْيِ

عَنْ الرُّكْنِيَّةِ وَيُشْعَرُ أَنْ نَائِي فِي مَرَّةٍ : مِنْ لَدُنْ فِي لَاسْتِحْلَافٍ عَنْهُ وَ

عَنِ الْإِمَامِ : أَيِ الْحَلِيفَةِ ، أَوْ يُصَوِّقُ إِلَيْهِ

وَأَقُولُ فِي هَذَا كُلِّهِ نَظَرٌ ، وَالْوَحْدَةُ بِأَوَّلِهِ عَنِ مَرَّةٍ « حَرٌّ » (بَعْدَهُ) مَعَ

بَعْدَهُ أَنْ يَحْلِفَ إِذَا ضَعُفَتْ بَحِثُ رَبِّكَ شَيْئًا بِكَلِمَةٍ وَمِنْ سَلْبٍ لَا يَسْمُ

تَوْبَةً بِوَدِّهِ سَرَكَنَهُ : دَوَّامُغٍ مِنْهُ أَخْبَرُوهُ عَنْهُ ، أَوْ تَوْبَةً بِعَمَلِهِ مِنْ سَلْبٍ عَنْهُ

وَوَلَّوهُ ، ثُمَّ يُؤَلِّي الْمَسْطُورَ كَمَا وَقَعَ نَظَائِرُهُ لِدَلَالِكَ : فَإِنْ قُلْنَا بِقِصَّةِ عَمُومٍ وَلِأَنَّهُ

مَعَ صَبْعِهِ فَالْمَسْطُورُ نَائِثٌ ، وَيَأْتِي ذَلِكَ بِمَقْصُودٍ بَدِيٍّ ذِكْرُهُ لِرُكْنِيَّةٍ ، أَوْ

(١) وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ : (أَدْنَوِيَّةٌ) .

(٢) أَيِ « قِصَّةِ نَائِيهِ الْمَسْطُورِ » (ش : ١٠ / ١٢٤)

(٣) أَيِ الرَّامِغِ أَيْ لَا يَسْمُ بِعَمَلِهِ الْحَصْبُ ، وَلَا يَسْمُ بِعَمَلِهِ الْإِمَامُ فَهُوَ الْحَصْبُ

فَوَقَدْ بَعْدَهُ أَيِ عَنِ بَحْثِهِ بِمَوْجِئِهِ (ش : ٢٤)

(٤) أَيِ الْمَسْطُورِ (ش : ١٠ / ١٢٤)

(٥) أَيِ مِنْ خِلَافِ بَعْضِ مَسَائِدِهِ فِي بَدَا خِلَافِهِ مَوْجِيٍّ مِنْ سَلْبٍ عَمَلِهِ بِقِصَّةِ عَمَلِهِ

فِيهِمْ إِلَى قَرْمِ وَمِنْ الشَّلُوحِ (ش : ١٠ / ١٢٤)

(٦) بِعَدَمِ هَبِّهِ أَنْ يَحْلِفَ ، وَلَا عَمَلَهُ بِقِصَّةِ عَمَلِهِ بِمَوْجِئِهِ ، وَلَا عَمَلَهُ بِقِصَّةِ عَمَلِهِ

أَشَدُّهُ ، لِأَنَّهُ عَمَلُهُمَا مِنْ صَحْبٍ وَلَا يَسْمُ بِعَمَلِهِ (ش : ١٠ / ١٢٤)

ولا باطر بسم ووقف بموت قاصي ، ولا ثقل فوته بعد اعرانه حکمت نکدا ،
 من شهد او مع اخر بحکمه لم ثقل على الصحيح ، او بحکم حاکم حائر
 بحکم

بعدم بدنها^(۱) وعضه بوقت السلطان لا غير

(ولا) ثمر (باطر بسم) ومسجد (ووقف بموت قاصي) نصهم ، وكذا
 باعراله ؛ لثلاثين مصابيح

بعم ، و شرط بغير^(۲) لحاكم المسلمين اعران ، كما بحثه الأدرعي
 وغيره بولاية قاص جديد ، بصيرة رقة بغير إبيه بشرط الواقف

ولا ثقل فوته^(۳) او كذا اعرانه بعمي فيما يظهر ، خلافاً للمصنفين^(۴) بعد
 بعرله (ولا) من يحكم بعد مفارقه مجلس حكمه (حکمت نکدا) لانه
 لا يثبت ثبته بحكم حائد من شهد (وحده) او مع اخر بحكمه لم ثقل ؛
 على الصحيح (لانه يشهد بفعل نفسه .

وفارق المصلحة بان فعلها غير مقصود^(۵) بالإنات مع أن شهادتها لا تنصت
 تزكية نفسها بحلاف الحاكم فيهما

وخرج به (حكمه) شهادته باقر صدر في محله قبل جزماً . (وروى
 (او) شهد (بحكم حاكم حائر الحكم) ظاهره أنه لا يذمه ، ويؤجبه بأن
 حده موهم ؛ لاحتماله حاكماً لا بخور حكمه ؛ كحاكم بشرطه^(۶) مثلاً ، فهو

(۱) تقدم هالك أنه هو المنعني (ش : ۱۷۲/۱۰) .

(۲) قوله بعد انوسر بغير (ي) شرط الواقف بغير (هـ) كروي

(۳) مع ؛ جهل صاحب في احلاف الاشخاص ؛ مثله (۱۷۰۰) وراجع برأي ؛ حاشه
 الشرواني (۱۷۲/۱۰)

(۴) بن المقصود ؛ ما ثبت عنه من بحريم (ع ش : ۲۴۷) .

(۵) قوله (لحاكم ثبته) بمرطه بضم السين ؛ يكون المراد ، هو الذي يدين به بالدارمية
 حدث ، فالإضافة بيانية ، كروي

قُلْتُ فِي الْأَصَحِّ .

شرح : إنه يؤكد ، إذاً الحكم هو جائز الحكم فيه نظر ، بل الأوجه : ذكرته

ومن غير (ص ٢٨٧) لم يخرج لذلك (١) .

إذ قلت : يأتي أن إحداهما الشاهد لا يجوز على ما فيه (٢) ، لأن مذهب القاضي قد بُحِثَ مذهباً ، فكيف اكتفى بقوله هذا : (جائز الحكم) ؟ قلت : نعم لم ينظر وأما ذلك ، فإنه خلافه

(قلت) شهادته (في الأصح) لا بد . شهادته غير مقبولة ، وحيث المطلق (٣) لا أثر له ، ومن ثم لو عده (٤) بحكمة (٥) .

وقد يشكك عليه (٦) في فتاوى الباقين ، ثم إن ما يعرضه من عاصي قد دُعي عليه به وشهد له البائع بالملك مضمناً (٧) ، فثبت شهادته ، ولم يعم القاضي أنه البائع له ؛ كتمن رأى عيناً في يد شخص يتصرف فيه تصرف يملأه أن يشهد له بالملك مطلقاً وإن عليم القاضي أنه يشهد بغيره ، فثبت له أن لا يصرح به . لم يصل (٨)

ثم رأيت عزّي نظر في مسألة البيع .

وقد بُحِثَ (٩) أن سهمه في مسألة الحكم هو ، لأن أساس محو عن

(١) أي : بدل (حاكم) لم يخرج . (ش : ١٢٥/١٠)

(٢) قوله . (لذلك) أي : جائز الحكم . (ش : ١٢٥/١٠)

(٣) في (ص ٢٨٧)

(٤) أي : أن أراد حكمه (ش : ١٢٥/١٠)

(٥) قوله (عليم به حكمه) أي : عليم بحكمه ، ما شهد به القاضي به . حكمه كردي

(٦) أي : عن قوله (عليم به حكمه) أي : عليم به . (ش : ١٢٥/١٠)

(٧) أي : بدون بيان ملك المالك (ش : ١٢٥/١٠)

(٨) فتاوى الباقين (ص ٤٣٧)

(٩) قوله (وقد بُحِثَ) أي : عن الإشكال . كردي

وَيُفْلُ قُوَّةُ قُلْ عَرَلَهُ حَكْمُ نَكْدًا ، فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِي . .
فَكَمْعُورِلِهِ .

برويح حكمه م أمكة ، بحلاف بمأني الأحييرتين^(١)

وسل قومه قل عرله حكمة نكدا ، وإن قال نعمي : لعدته على
الثناء حسب حتى لو كان على سل الحكم : هذه القره طوالق من
أروجهن قل

وبحث الأدرعي : محله في محصور اب ، ولا فهو كدث محارف ،
وفي دصي مجهد : هو في مذهب بامه ، قل ولا رب عدي في عدم بقوده من
جاهل^(٢) أو قاسي ، وقد أثبت^(٣) بوجوب بيان الدصي بمسند ، دا مثل عه :
لا احتمال أن يفل ما ليس بمسند مسند

وأنتى عزه : حكم بطلاق امرأه بشهادتين فعلا : إنما شهدنا بطلاق معتدي
نصه : لم نوجد ، وول : من مسلمنا أنه نفل قوته : لم نهم في ذلك لعلمه
وديانته .

١ قل ك : في عد محل ولايه ، وهو خارج عنه لا محسن حكمه ، حلقاً
من : هـ فيه إلا أن يزيد : قومه قد ولايته بذلك المحسن (فكمعرون) لآه
لا يثبت الشاء بحكم حسب فلا يثبت بقرره

واحد الرركشي من طهر كلامهم أنه إذا ولي سلب لم ساول مرارعه
وساسه ، فلو روح وهو بأحدهم من هي سلب^(٤) أو عكه : لم يصح ،
قبل : وفيه نظر . انتهى

(١) وقوله : (أحسن) أي : ليس بشكلهما ، وهذا مستلزم وقد
كردي

(٢) المراد به بقره ما منه من مبيع ربه لأجهاد في المذهب (ش ١٠ / ١٢٥)

(٣) من مذهب الأدرعي : كما هو صريح المعني (ش ١٠ / ١٢٥)

(٤) وفي (خ) و (ر) و (هـ) : (من هو بالسلب) .

والنظر واضح بل الذي يَحْتَجُّ ، جداً من قبل (فصل نحن في حق) أنه
إن علمت عدة سعيه أو عدمها ، حكم بها ' ، ولا ، أنه ما ذكره ، انحصاراً
على ما نُصِّ له عليه .

وأفهم قوله : (كمعزول) : أنه لا يَتَعَدُّ منه في " تصرف استباحة بولاية " ،
كإيجار وقف نظره بقاضي ، ومع من سم ، ويرى في وقته ، وهو ظاهر ،
كترويح من أُنسب بولاية

وظاهر هذا^(١) أنه لا يصح استخلافه من وصوه محل ولاية من يحكم
بها^(٢) ، وإفتاء بعضهم بصحته بعيداً^(٣)

وقوله^(٤) الاستخلاف ليس حكماً حتى يسمع من محرِّق ديب ، فهو كمحرم
وكل من يُرَدُّه بعد التحليل أو الطلق يُرَدُّ بأنه إن استغاده^(٥) بولاية محل
مخصوص ، فكيف يُعْتَدُّ منه به قبل وصوله إليه ؟

ويُرَدُّ قبضه^(٦) المذكور بأنه ليس بقياس مسائلنا^(٧) ، لأن محرم ليس ممنوعاً
لأن المباشرة نفسه^(٨) ، والقاضي قبل وصوله لمحل ولاية لم تأفل لإدي^(٩)

(١) أي : بالعادة (بصري : ٢٧٣/٤)

(٢) أي : من القاضي في غير محل ولايته . (ش : ١٢٦/١٠)

(٣) أي : المثل (ش : ١٢٦/١٠) .

(٤) ظاهره : معناه ، أي : من ، صوت القاضي أو غيره (ش : ١٢٦)

(٥) جمع " سهر " صبح في خلاف " أشباح " معناه ١٧٠١

(٦) أي : قول بعض مسئلة على وجه الصحيح (ش : ١٢٧/١٠)

(٧) أي : القاضي ذلك الإذن . (ش : ١٢٧/١٠)

(٨) أي : لبعض . (ش : ١٢٧/١٠)

(٩) وفي (ر) و (ط) (ليس بقياس مسائلنا)

(١٠) به نظر ، بل هو ممنوع من المباشرة ، لكنه أضاف ما روى (حرم) ، ويهد بصهر صحة قياس
ويستفاد الفرق (سم : ١٢٧/١٠)

(١١) هذا أول المسألة . (سم : ١٢٧/١٠) .

و هو ادعى شخصاً على معزول أنه أحد ماله برشوة أو شهادة عندئذ مثلاً
أحضر وفصلت خصومتهما ، وإن قال : حكم بعدئذ .

ولا حكم ، وإنما قياسه أن يُعَدَّ بصرف الوكيل بغيره وليس له - كما هو ظاهر
كلامهم فيه - أن يَكُنَّ و ن حوزة له بل لادن لغيره وهو في غيرها^(١٢)

نعم ، إن اضردت العادة بسببه الموقوف من وصوله وعلم بها مينة^(١٣) لم
يُعَدَّ حوزاً حسداً

(ولو ادعى شخص على معزول) أي ذكر تفاصيل^(١٤) ، وسفده^(١٥) دعوى
بحوزة ، لأنه إن كان بعد حصوله أنه أحد ماله برشوة (أي على سبيل
الرشوة) كما - حسده - وهي أولى ، لا يهتم لأولى أن الرشوة مست معدية
لأحد ، وليس كذلك لأن يُعَدَّ بأن يمر من الرشوة لأمرها ؛ أي ساطي

(وشهادة عندئذ مثلاً) وعطية^(١٦) لقلاي ومدهته^(١٧) أنه لا يجوز شهادتهما
(أحضر وفصلت خصومتهما) بعد إثبات ذلك بعد حصوله ، وله أن يَكُنَّ
ولا يحضر ، ولا ومن حضر حديد^(١٨) وعلمتم من معزولاً لم يُخَصَّرْه من
مستصده عن دعوى ، مثلاً قصد مدته

(وإن قال : حكم بعدئذ) أو يجوز فسفس ، قال ابن الرقعة أي وهو

(١) ب : من بعدك ، وكذا قوله لاني (وهو) ح (س : ١٠ / ١٢٧)

(٢) أي : الملك ، هامش (١)

(٣) وفي (ر) و (و) و (ت) و (هـ) و (ب) : (مستثيه) .

(٤) قوله : إن ذكر تفاصيل (يعني ذكر شخص تفاصيله) مصوب كروي

(٥) وقوله : (وسفده) أي سفل الذکر دعوى كروي

(٦) المبرور (من : ٤٨٦)

(٧) عطف على (أحد) ، (ع : ش : ٢٤٨ / ٨) .

(٨) أي : المعزول - (ش : ١٢٧ / ١٠) .

(٩) أي : فاض جليل ، هامش (ك)

(١٠) الشرح الكبير (٤٤٦ / ١٢) ، روضة الطالبين (١١٢ / ٨) .

وسم يذكر ملاً أحصر . وقيل لا حتى يقوم سنة بدعواه ، فإن حصر وأنكر . .
صدق بلا يمين في الأصح . قلت : الأصح بيني ، والله أعلم .

ينعلم^(١) ذلك وأنه لا يحرز وأنا أخالني بالغرم^(٢) . وقال غيره لا يحرز
لذلك .

وإنما شملت هذه الدعوى مع بها يجب على من وعد بدعواه إيمانه به . .
ببب بفس بحق . لأن عهدها يدخ في . .

(وسم يذكر ملاً أحصر) يجب على دعواه أو لا . . لا يحصره (حتى
يقوم سنة بدعواه) لأنه كان من السج . والظاهر من أحكام البصاة . .
على صحة ، فلا يحد عن صاه
ويؤذي أن هذا الظاهر . . . لا يمنع حصره . . .

(فإن حصر) بعد سنة أو من عهد سنة أو بغيره
أصلاً ، أو سم حكم لأشهاده حرب عدس
صداً عن لا يدور . ومن ثم صدقة جمع ما حارب ،
وهذا^(٣) يمين غير مع بقاء أهله ،
والظاهر أنه تحدث بضع ،

قلت الأصح أنه لا يصدق إلا (سم)
واليمين على من أنكر^(٤)
حملة

(١) أي وهو في دعواه (١٦٩)

(٢) كما به الله في شرح التبيين (١٦٧/١٨)

(٣) أي : الخلاف ، (ش : ١٢٨/١٠٠)

(٤) أي في قوله . (هذا في فاضل محمود البيرة)

(٥) أخرجه في رخصي ص (١٩١) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وسهني (١٢٤٣) عن أبي

ولو دعي على فصي حور في حكم لم تسمع ، وبشرط سنة .

(ولو دعي على فاضل) مؤل (حور في حكم لم تسمع) الدعوى عليه لأجل أنه يحنف له ، وكذا لو دعي على شاهد أنه شهد رورة وأراد تعريضه ، لأنها أم شرع .

(وبشرط) سماع الدعوى عليهما بذلك (سنة) يحنفها من يدي المدعي عنه () لحنف حتى يحنفها ، إذا لو قُنع بها بيمينتهما لكن مدع لا شدة الأمر ، ورغب سائر عن القضاء والشهادة .

ومما قرئت به النص () تدفع الاعتراض عليه بأن اشراطه الية ينافي حرمه منه بعدم سماع الدعوى ، فإن اعتماد الية () فرع سماع الدعوى

وبارح الشك في ما ذكر () وأطال منه في () حسبه ، لكن أطال الحاشية في ردّه وتوبيخه بدلاً ومعنى ، وسعه لأدري في بعضه

ومر () هذا في فصي محمود السيرة ، ومن ثم اعترض الأدري التعليل بارع () بأنه ينقص بأن عات قصاه عصره لو خُلف أخذهم سبعين مرة في ليوم أنه سم يرتش وله حُر حنفت ولم يرده وعمره ذلك إلا حرصاً وبها فاعلى القضاء

(١) في غير محل ، لأنه كعدم ما سألني حر فصل (رندي ٨ ١٢٨)

(٢) أي ، القاضي المدهي ... إلخ (ش : ١٠٠ / ١٢٨)

(٣) حاصله أنه لا يسمع بدعوى بعدد بيمينته ، بل لينة ، وأن سنة اشراط سماع الدعوى ، لا لائحات المدهي به . (ش : ١٠٠ / ١٢٨) .

(٤) على لمسانة . (ش : ١٠٠ / ١٢٨) .

(٥) أي ، في المش . (ش : ١٠٠ / ١٢٨) .

(٦) أي ، أنفاً . (ش : ١٠٠ / ١٢٨) .

(٧) أي : عدم التعليل . (ش : ١٠٠ / ١٢٨)

(٨) قوله (اعترض الأدري بعمل بالرحمة) أي اعترض الأدري على بعضهم بقولهم و عت س من قصده ، (بأنه) منقول بـ (اعترض) ، والتصميم يرجع إلي الأدري ، أي اعترض الأدري على بعضهم بأن الأدري نفسه يقطع إجماع كروي

وإن لم يثبت بحكمه حكم بينهما حيلة أو غيره

فصل

ليكن الإمام لمن يؤتبه ،

(وإن) ادعى على متون شيء ، لم يثبت بحكمه ^(١) كعصب أو دين أو بيع
(حكم بينهما حيلة أو غيره) كواحد من الرعية يُحكمه

من استنكيت ^(٢) هذا ^(٣) بـ ادعى عليه ما لا يدرج فيه ولا محل بمصه ،
ولا لم نسمع لدعوى ^(٤) قطعا ، ولا تحلف ، ولا طريق لمدعي حسد إلا
بثبته ، قل بـ يعني أنها لا تسمع ، وإن لم يدرج فيه حيث لم يصح بحكم صحة
الدعوى ، حسنة عن إسناده بالدعوى وتحلف انتهى

وفيه ما مر ^(٥) ، وفرضه ^(٦) يتعين تقييده بقاضي مرضي السيرة ظاهر العفة والديانة
وخرج بما ذكره لدعوى على متون في محل ولا بد عندنا من حكم
بكذا ^(٧) فلا نسمع بخلافه في غير محنتها ، وبحالها معروفا فنسمع
الدعوى ^(٨) والبيئة ولا يخلف .

(فصل)

في آداب القضاء وغيرها

(ليكن الإمام) أو نائبه كقاضي الكبير مدنا (لمن يؤتبه) كان بالثبوت له ،

(١) وفي المساجد مطروح (وما يؤتبه) لا يثبت بحكمه

(٢) أي : ما هي المتن . (ش : ١٠ / ١٢٨)

(٣) أي : لأجل التحلف ، ولا فهي سمع منه ، ثم يأتي بحكمي على مخرج سمع بطلان
(٤٧١ / ٤)

(٤) أي : من أن محنته في سمع منه ، ثم يأتي بحكمي (ش : ٨ / ٢٤٩)

(٥) أي : سمع كلام السكي . (ع ش : ٨ / ٢٤٩)

(٦) أي : جوراً . (رشدي : ٨ / ٢٤٩)

(٧) أي : بالحرور . (رشدي : ٨ / ٢٤٩)

وَشَهِدَ بِكَتَابِ شَاهِدَيْنِ يَخْرُجَانِ مَعَهُ إِلَى الْبَلَدِ يُخْرِجَانِ بِالْحَالِ .

وَمِنْ فُرُصَةٍ إِلَيْهِ^(١) ، وَمَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الْقَاضِي ، وَيُعْطُهُ فِيهِ وَيُعْطُهُ وَيُنَالِجُ فِي وَصِيَّتِهِ بِالْعَوَى وَمَشَاوِرِ الْعُلَمَاءِ ، وَبِوَصِيَّةٍ بِالصَّعْدَةِ ، أَيْ دَعَا لَهُ صَتَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَمْرٍاءِ حَرَمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا وَلَّاهُ الْمَسْجِدَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً^(٢) ، رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ .

وَقُتِبَ فِي مَعْدِنَا بَعْدَهُ بِهَا^(٣) عَلَى بَوَصِيَّتِهِ مِنْ عَيْرِ كَتَبِهِ^(٤)

أَوْ يَشْهَدُ بِكَتَابِ^(٥) يَعْنِي لَا يَنْدَرُ أَنْ أَرَادَ الْعَمَلُ بِذَلِكَ الْكِتَابَ أَنْ يَشْهَدَ بِمَا فِيهِ مِنْ أَسْوَأِ شَاهِدَيْنِ (يَصْدَقُ عَدُولُ الشَّهَادَةِ) مَخْرُجَانِ مَعَهُ إِلَى الْبَلَدِ (أَيْ مَحَلِّ أَسْوَأِهِ) وَبِزَيْدٍ مَخْرُجَانِ بِالْحَالِ (حَتَّى يَلْزِمَ أَهْلَ الْبَلَدِ قَصْدُوهُ^(٦)) ، وَالْأَعْيَادُ عَلَى مَا يَشْهَدُ بِهِ دُونَ مَا فِي كِتَابِ

وَلَا يَنْدَرُ أَنْ يَصْعَدَ سَوْبَهُ مِنَ الْمَوْلَى ، وَإِذَا قُرِئَ الْكِتَابُ مُحْصَرَةً^(٧) فَصَلُّوا مَا فِيهِ هُوَ بَدِي قُرِئَ ، سَلَا تُفْرَأُ عَيْرُ مَا فِيهِ

ثُمَّ بَرَكَا فِي سَمْعِ قَاضِي^(٨) أَذْبَعُهُ وَأَثَبَ ذَلِكَ^(٩) بِشَرْوَحِهِ^(١٠) ،

(١) وَمِنْ (أ) وَ(ط) : (وَمَا يَخْرُجُهُ إِلَيْهِ)

(٢) وَهُوَ كِتَابُ سَمْعِ سَبْعِ سَنَةٍ مِنْ هَلِ سَمْعٍ ، فِيهِ بَعْرَاتُ الْوَسْرِ وَبَدِيَاتُ ، حَتَّى تَمُوتَ مَعَ عَمْرٍاءِ حَرَمِ ، حَرَجَ بِنِ حَارَ (٦٥٥٩) ، وَالْحَاكِمِ (١ / ٣٩٥) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي « الْكُتُبِ » (١٣٣٦) مَعْرُوفًا ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٥٣) مَعْرُوفًا عَلَى ذَلِكَ بَدِيَاتُ ، وَرَوَاهُ عَمْرٍاءُ مَعْرُوفًا

(٣) أَيْ : الْبَحْسِ . (ش : ١٠ / ١٢٩)

(٤) حَرَجَ بِنِ حَارَ (٣٢٦ : ١) ، مَسْمُومٌ (١٩) عَنْ ابْنِ عَمَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٥) عِبَارَةٌ : الْبَدِيَّةُ أَوْ الْمَعْنَى : طَاعَتُهُ ، أَيْ : (ش : ١٠ / ١٣٠) .

(٦) فَصْلٌ قَوْلُهُ (وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) كِتَابُ مُحْصَرَةٍ (أَيْ : بَعْضُ أَسْوَأِ شَيْءٍ يُصْعَدُ أَسْوَأُهُ مِنَ الْإِمَامِ) يَحْتَاجُ أَنْ يَخْرُجَ كِتَابُ أَوْ يَخْرُجَ الْإِمَامُ عَنْهُمَا ، فَإِنْ خَرَأَ عَنْ الْإِمَامِ مُحْصَرَةً فَلَا أُحِطُ أَنْ يَطْرَافَهُ وَيُعْلَمَ مَا فِيهِ كَرْدِي

(٧) قَوْلُهُ (وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أَيْ : فَصْلٌ حَرَجَ كَمَا حَرَجَ الْإِمَامَ فِي بَعْضِ سَلَا بَعْضِ أَنْبَاءِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ . كَرْدِي

(٨) قَوْلُهُ (وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أَيْ : أَسْبَغَ بِهَا صَاحِبِي (ذَلِكَ) أَيْ : مَا أَدَامَهَا كَرْدِي

(٩) أَيْ : الْإِتْبَاتُ بِالْيَقِينَةِ . (ش : ١٠ / ١٣٠) .

وتكفي الاستعاضة في الأصح ، لا مجرد كتاب على المذهب
وينتجث نقاضي عن حد عتماء البلد وغذوله ، ويدخل يوم الإثنين .

والأ كفي بحارهما لأهل البلد ، أي لأهل البلد والعقد مهم ، كما هو
ظاهر ، وحديث 'يتعين' لاكتفاء بظاهري العدانة ، لا استعاضة ثوبها عند غير قاضي
مع لا صطرار إلى ما يشهدان به
لقولهم (بصفاء عدول شهادة) إنما سأل في كتاب نقاضي ، واختار
البلقيني الاكتفاء بواحد .

(وتكفي الاستعاضة عن الشهادة في الأصح بصفاء مضمود ، ولأنه
لم يُقَلَّ عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولا عن حنفاء برشدن ، شهادة لا مجرد
كتاب فلا يكفي على المذهب إلا ما كان برؤوسه وإن احتج بقرائن تصدقه ،
ولا يكفي بحار نقاضي وإن صدقوا ، كما مر في سابقه ، لأنها

(وينتجث النقاضي بحد ، عن حد عتماء البلد أي محل ولايته
(وعدوله) إن لم يعرفهم قبل دخوله ، فإن بحث فعليه ، شعاعهم بما يليق بهم
(ويدخل) وعليه عمامة سوداء ، كما فعل صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة
يوم الفتح (٣) .

والأولى دخوله يوم الإثنين صححه ، لأنه صلى الله عليه وسلم دخل
المدينة فيه حين أشدّ صحى ، فإن عصر والحمير فاست

(١) في حين دانه يكن في سند قاضي حر (ش ١٣٠، ١٠)

(٢) قوله (كما مر) أي في شرح قوله (المذهب) أنه لا يجرى قبل بدو حركته (

كردي

(٣) أخرجه مسلم (١٣٥٨) عن حماد بن عمار رضي الله عنهما

(٤) أخرجه محمدي (٣٩٠٦) عن عائشة رضي الله عنها ، وبهر حديث من من حديث صلى الله عليه

في صحيح البخاري (٣٩٣٢) ، وفي صحيح مسلم (٥٢٢) وفي (أوطا و ر)

(حين ابتداء الصبح)

وسرّاً وسط الدد ، وينظر أولاً في أهل الحسن ، فمن قال حُنت بحق
أداه .

وصحح^(١) حُرّ : اللهم ، بآرك لأثني في تكويرها^(٢) .

ومن ثم قال المصنف : ينبغي تحريره بعمل وطائف الدين والتدب فيها
وعقب دحوه بفضد الجامع فيصني ركعتين ، ثم يأمر بعهده ليقرأ ، ثم بالداء
من كتابه حاجه^(٣) ، ليأخذ في العمل^(٤) ويستحق الرزق
وقصته : أنه لا مسحة من حين توليه ، وبه صرح الماوردي^(٥)

وسرر : حنت لا موضع مهاباً بفضد (وسط) منح السر على الأشهر
(الدد) ليتناوى الناس في القرب منه .

وينظر ولا بد^(٦) بعد أن يسلم من الأول^(٧) ديوان الحكم ، وهو
الأوراق المتعلقة بالناس ، وأن تادي في بلد متكرراً أن القاضي يريد النظر في
محابيس يوم كذا فمن كان له محسوس فيخصر (في أهل الحسن) حيث
لا أحوح بالنظر منهم ، هل يستحقونه أو لا ؟ لأنه عدات ، وينقرغ في الدماء ،
فمن قرأ أحصر حصته ويعصل سهمه ، وهكذا^(٨)

فمن قرأ حسب بحق أداه ، إلى أدته أو ثوت إعساره ، وبعدة ينادي

(١) تعليل لقوله . (صحيحه) . (ش : ١٠ / ١٣٠) .

(٢) أداه من حال (١٦٥٤) ، وأبو داود (٢٦٠٦) ، والترمذي (١٢٥٥) ، وابن ماجه
(٢٢٣٦) عن صخر العامدي رضي الله عنه .

(٣) قوله (له حاجه) أي أنه يأمر بالناس من كتابه حاجه فيخصر لأقصي حاجه كردي

(٤) وقوله (العمل) بمعنى بداء أي ينادي بيشع القاضي (في العمل) من حيث
ويستحق .. إلخ كردي

(٥) الحاوي الكبير (٢٠ / ٣٠٦)

(٦) مع العمل بفتح في اختلاف الأساج أماله (١٧٠٢)

(٧) أي ، القاضي الأول . (ش : ١٠ / ١٣١) .

(٨) قوله (هكذا) أي كما ينبغي في بعض بقوه (مع) إلخ كردي

أو طناً فعلى حصته حصة ، فإن كان عات كسب له محضر ، ثم الأوصياء ، فمن ادعى وصاية سأل عنها وعن حاله وبصره ، فمن

عليه لاحتمال ظهور غريم آخر ، ثم يُقضى ، أو يبيد حصة خسر ، أو إلى ما نُسبت جريمة معروفة إن لم يَر ما قضى كائناً .

(أو) وإن خُسرت (ظناً) فعلى حصته حصة (إن حضر) فإن أدمى

أدمى ، وإلا حصة وصية من غير كفل ، لا - ه - محض

ودرع فيه شئني وطل في أن الحصة لها هي على محضس (١) إد

الظاهر أنه إذا خسر نحو

(فإن كان) حصته (عاتاً) عن سدد (كسب له المحضر) فصل

بخصوصة سهم ، ونوكل : لأن المقصد بعلامته على المحضر ، ثم وهم

محضر ولا وكل خسر وأصل : لتعذر عات

ونازع فيه (٢) وأطال أيضاً .

(ثم) (٣) في (الأوصياء) وكل منصرف على الغير بعد نوب ولائهم

عده ، لأن إذا كان لا يملك مقصده بصادق بخاصي عنه ، لأنه والله أعلم

كان سدد وإن كان سدد آخر : بما مر (٤) أن مولاه بصادق بصادق سدد

المالك .

(فمن ادعى وصاية سأل) الداس (عنها) ألها حقه وما كسبه ثوبها (٥)

(وعن حاله) هل هو مستجمع بشروط (٦) وبصره ، فمن (٧) عرف

(١) أي : المحضس . انتهى رشدي . (ش : ١٠ / ١٣٢) .

(٢) ب : في سدد (ش : ١٠ / ١٣٢) .

(٣) قوله (سدد) ب : بصادق (ع ش : ٨ / ٢٥٠) وفي مصر سدد (سدد)

(٤) ب : عن مولاه (سدد بصادق) ب : سدد (ش : ١٠ / ١٣٢) .

(٥) بعد النظر في أهل العبي ينظر . مضي المحتاج (٦ / ٢٨١) .

(٦) أي : في (باب العجز) (ش : ١٠ / ١٣٢) .

وحدته يسفأ أحد لمارمه ، أو صعباً عضده بمغن .

الوصية ، أو تصرف بموصي عنه بم بعرضه^(١) إن وحدته عدلاً ، وإن (وحدته فاسقاً أحد المال منه) وحبوا^(٢) أي بدل ما يؤنة^(٣) ، وعن غيره^(٤)

ومن ثبت في حقه ولم ثبت عدله عند الأول سرعه منه ، كما رخصة الشفيعين^(٥) والجمهور^(٦) .

أما بد ثبت عدله عند الأول فلا تؤثر الشك وبين هذا ارمض ، لا بعد انقضاء

وبه فارق شاهد ربي له شاهد بعد حلول ارمض لا بد من اسر كانه

(أو وحدته صعباً عن عده بها مع أمده (عضده بمغن) ولا ينزع المال منه .

ثم بعد لأوصيه سطر في أمده بدصي بما ذكر في الأوصيه

بعم ، له عيون من شيء منهم ولو بلا خبطة^(٧) ، لأنهم صاروا يؤنه بخلاف الأوصيه .

وإنه كلف عن أب واحد إلا بعد ثبوت موجب فادع عده

(١) وفي (أ و س) (د) (ط) (هـ) (س) (ج) ، وفي (ب) (ر) (سم سطر ص)

(٢) قوله (وحبوا) أي بدله بدله ولا ولاية صحبه كروي

(٣) قوله : (وعن غيره) أي : ويأخذ من ما بقي ، كروي .

(٤) جمع الشرح بكبير (١٢) (١٥٥ : ١٥٥) ، وأوصيه اعدس (٨ : ١٨) (١١٩)

(٥) رجع الجمهور بصلاح في اختلاف لأشاح ، مسأله (١٧٠٣) وفي حاشية الشرواني

(١٣٢ / ١٠) كلام بعض حول هذه المسأله لا بد من مراجعتها

(٦) الخبطة حذبه لمعجم توسط (ص ١٣٩) وفي (أ) (ح) (و) (ج) (د) (هـ)

(و) (ر) (د) (ط) (و) (بلا خبطة)

وینحد مرکب وکتاب ، ویشرط کونه مسلماً ، عدلاً ، عاریاً بکده محاصر
وسحلاب ، ونسحب فنة .

ثم نظر في الآراء عدمه ونحوها ، كمنقطات ، وعنه لأخط ، من بدنها
معرفة ، وحفظها بدل بيت نعال ، وسعها وحفظ ثمنها

(وسجد) بدل مركب انصه لاسه ، وازد به حسن ، وكده مبداه ،
بد لا يكمي واحد وكسا ، لانه يحتاج به ، كثره شعبه ، وكسا له صني الله
عنه وسنه كتاب فوق الاربع^(١)

وبما ثبت هذا ان ثم غلط آخر او ررق من باب اصاب ، والآن سم ثمنه
بد^(٢) ، وقد بدصي وحبوب ، سلا يعني في الآخرة ، وبدي دلت^(٣) في
المرحس ، والمسمع

(وشرط كونه) أي كتاب حر دكرا ، مسلماً ، عدلاً ، مؤمن حبه
(عاریاً بکده محاصر وسحلاب) وبياني عرق سهما ، وقد يبرادها على
مطلق لمكوب ، واثرك كك^(٤) تحكسه ، لأن الجاهل بدلت نفسه ما يكتنه

(ويسحب) فيه افعه ، وما يكتنه ا أي : زيادته^(٥) من التوسع^(٦) في معرفة
الشروط وموقع منط ، والحرز عن الموهم والتمحل ، سلا ثوني^(٧) من
الجهل .

(١) أي : في آخر الباب ، انتهى ، معي . (ش : ١٠ / ١٣٣)

(٢) راجع اليه المير (٣٩٦ / ٧)

(٣) عا ، سله ، ولا . ثم بدلت بجاده إلا ان يعني ، كفايه ، معصوم ، احد حد ، المسمع
والمركي ، لتلايعالوا في الآخرة ، انتهى (ش : ١٠ / ١٣٣) .

(٤) أي قوله : (واسا يظف . . .) إلخ . (ش : ١٠ / ١٣٣)

(٥) غلط على (محاصر) . (ش : ١٠ / ١٣٣)

(٦) قوله : (زياده) يعني زياده بفعه على ما لا بد منه كردي

(٧) قوله : (من التوسع . .) إلخ بيان لزيادة ، كردي ،

(٨) قوله (سلا) أي : كتاب فساد ما يكتنه من الجهل كساد عليه سله كردي

ووفور عقل ، وحوذة حط ، ومترجما

وشرطه عدة ، وخرقة ، وعدد ، والأصح حوار أعمى ،

ومن شرط فهمه رد معرفة بما لا بد منه من أحكام الكتبة

وعنه "عن جمع ، لا تسام به"

(ووفور عقل) كسائي ، لا بد دكوه وقطه فلا يُحذع (وحوذة حط)

والصاحبة مع صفة حروف وبرسها وبصفتها ، للألف فيها بحق ، ونبيها

حتى لا يسه بحو سعه سعه ، ومعرفة بحساب المواريث وغيرها ، لا صطوره

به " . وقصاحه وعلمه بصفات الحصوص

(و) لحد بدد بمترجما) لأنه قد يجهل لسان الحصوص أو الشهود

وشرطه عدائه ، وخرقه ، وعدد) أي اثنين ولو في رأ ، وإن كان شهوده

كلهم أعجميين .

نعم ، يكفي رجل واحد ما يثبت بهما ، وقيل بهما أربع أسوة فيما يثبت

بهم

وذلك "لأنه تعالى ينصبي هؤلاء لا يعرفه فأشبهه العزكي والشاهد

(والأصح حوار أعمى) . لم يكن غير الخصم ، لأن الترجمة تفسير لما

سمع فلم يفتح لمعابة وإشارة ، بخلاف الشهادة

ولا يلزم من هذا "أنهم عدوا" "لأنه الرواية ، خلافاً لمن صه ، بل هو"

(١) عطف على (صه) . (ش : ١٠ / ١٣٣)

(٢) وفي المطبوعة المكية والرومية : (لأنه يستمال)

(٣) وفي (ب) (د) (هـ) (و) (ز) (ح) (ط) (ي) (لا صطوره) (بها)

(٤) أي : اشتراط العدد . (ش : ١٠ / ١٣٤)

(٥) أي : من حوار الأعمى . (ش : ١٠ / ١٣٤)

(٦) أي : في المرحوم . (ش : ١٠ / ١٣٤)

(٧) أي : المعصب في المترجم . (ش : ١٠ / ١٣٤)

وسحباً لأداء حق وتغريب ، ويستحث كَوْنُ مَحَلِّهِ مَسْبُوحاً ، بَرَرًا ، مَضُوباً مِنْ
أَدَى حَرْزٍ وَبَرَدٍ ، لَانْقَاءِ بَانَوْتٍ

وله التَّأْدِيتُ بالسُّوْطِ .

(وسحب لأداء حق وتغريب) كما فعلة عمرُ رضي الله تعالى عنه بدارِ اشتراها
مَكَّةَ وَخَعْلَهَا سَحَا^(١) .

وحكى شريحٌ وجهس في تقييد محوسٍ لخروج ، ونصيته ما مرَّ في
(التعليل) أنه إن عُرف له مالٌ وعاند عِرْزُهُ لِقَاصِي سَمَاءٍ يَرَاهُ مِنْ قَيْدٍ وَعَبْرَةٍ ،
وَالْأَوَّلُ فَلَا^(٢) .

(وسحب كَوْنُ مَحَلِّهِ) لَدَى يَفْصِي فِيهِ (مَسْبُوحاً) لثَلَا يَتَأَدَّى بِهِ الْحَصُومُ
(بَرَرًا) أَيِ ظَاهِرًا ؛ لِغُرْفَةِ كُلِّ أَحَدٍ^(٣) ، وَيُكْرَهُ اتِّحَادُ حَاحِبٍ لَا مَعَ رَحْمَةٍ أَوْ
فِي حَيَوٍ مَضُوبٍ مِنْ أَدَى سَحْوٍ (حَرْزٍ وَبَرَدٍ) وَرِيحٍ كَرِيهٍِّ وَعِمَارٍ وَدَحَايٍ (لَانْقَاءَ
بَالَوْتٍ أَيِ الْفَصْلِ ؛ كَمَهْتَ الرِّيحِ وَمَوْضِعِ الْمَاءِ فِي الصَّيْفِ ، وَالْبَيْتُ^(٤) فِي
الشَّتَاءِ ، وَالْخَصْرَةُ فِي الرَّيِّحِ .

وَلَمْ يَخْعَلْ هَذَا نَفْسَ الْمَضُوبِ^(٥) ؛ كَمَا صَنَعَهُ أَصْلُهُ^(٦) بِلِ عَيْرَةٍ^(٧) كَانَهُ

(١) أخرجه سحاري معناه في كتاب (المحصومات) في باب (الربط والحس في الحرم) قل
حديث (٢٤٢٣) ، ورواه البيهقي في « الكبير » (١١٢٩١) ، وابن أبي شبة في « المصنف »
(٢٣٦٦٢) عن عبد الرحمن بن مروح مولى تابع بن عبد بن عمار

(٢) في (٢٥١/٥)

(٣) أي كَرٍّ مِنْ أَرَادَهُ ، مِنْ مَسْطُوحٍ وَعَرِيبٍ سَهْلٍ مَعِي (ش : ١٠ ، ١٣٤)

(٤) كل ما يردُّ الحَرْزَ وَبَرَدٌ ، مِنَ الْأَسَةِ وَالْعِمَارِ وَبَحْرَاهَا الْمَصْحُومِ الْوَسْطِ (ص : ٨٠٢)

(٥) قوله (وَهْ بِحَمَلِ هَذَا) أَيِ قَوْلِهِ لَانْقَاءَ بَانَوْتٍ (ص : لمضروب) أَيِ مِنْ الْأَدَى
(ش : ١٠ ، ١٣٥)

(٦) قوله هَذَا لَانْقَاءَ بَانَوْتٍ لَا يَأْدَى فِيهِ سَحْوٌ وَبَرَدٌ مَعِي الْمَحَاحِ (٢٨٥/٦) وَرَاجِعُ
« الْمُحَرَّر » (ص : ٤٨٧)

(٧) أي بِلِ جَعَلَهُ صَعَةً أُخْرَى سَهْلٍ مَعِي (ش : ١٠ ، ١٣٥)

والنصاء ، لا مسجدة .

بالإشارة إلى تعبيرهما ، لأن الأول ^(١) ، لدفع المؤدي ، والثاني ^(٢) ، لحصل لتزويج ودفع الكدورة عن النفس ، فدفع استحسان شارح لمصدره أصبه ، على عبارته .

(و) لأنما بوضعة (النصاء) التي هي أعظم حاصب وأجل العرب ، بأن يكون على عدة من لأتية والحرمة والاحلاله ، فيخلش مسهل النصاء داعياً ما سويق والنصاء وسديد ، منعماً مطيئساً على عاين به فزئش وودده ، ستمير به ويككون أهب وإن كان من أهل البرهه وانتواصع ، لنجاجة أي قوة برهه والهيئة ، ومن ثم كره جنوسه على غير هذه الهيئة

(لا مسجداً) أي لا تحده مجلساً للحكم فتكره ذلك ، لأن مجلس حصي تعشاء ^(٣) بحر الختص ، والدوت ، ويقع فيه اللعط والحصه ، و مسجدة نصان عن ذلك

نعم : إن اتفق عند جلوسه فيه قضية أو قضاء فلا بأس بقصدها ، وعنه يُخمل ما جره عنه صلى الله عليه وسلم ^(٤) ، والحياء بعده ^(٥) ، وكذا إذا جلس فيه لعذر نحو مطري .

وبقمة الحدود فيه أشد كراهة ، وألحق بمسجده ، وسعير حمته على ما إذا كان بحيث يحتمل دامن دخوله ، بأن أعده مع حبه فيه يحتمل الناس

(١) أي : مصوباً من أدى ، هامش (أ) .

(٢) أي : لا تقاً بالوقت ، هامش (أ) .

(٣) أي : يدخل عليه ، هامش (ط) .

(٤) عن أبي هريرة ، رضي الله عنه قال : سمى رسول الله ﷺ وهو في المسجد ، وداهن

بأشرفه ، فاعترضه ، فلما شهد على نفسه رعداً قال : « أنت خنوع » .

٦ ، د ، د ، إسناده درخفوة ، أخرجه البخاري (٧١٦٨) ، ومسلم (١٦٩١)

(٥) منها : د ، د ، د ، صحابي معناه بعد رقم (٧١٦٤) لأن عمر بعد من سي ٢٢٠ و جمع

النصاء (٥١/٥)

وَنُكْرَهُ أَنْ يَفْصِي فِي حَالٍ عَصَبٍ وَجُوعٍ وَشَمَعٍ مُفْرَطِينَ ، وَكُلَّ حَالٍ يَسُوءُ حُلْفَةً .

الدحور عليه^(١) لأحدها ، أما إذا أعدته وأخلاه من نحو عيله وصار بحيث لا يَخْشَفُ أَحَدٌ فِي الدحور عليه فلا معنى للكراهة حينئذٍ

(ويكره أن يفصي في حال عصب) لا لله تعالى (وجوع وشَمَعٌ مُفْرَطِينَ ، وكل حال يسوء حلفه) فيه : كمرصٍ ، ومداغنة حديث ، وشدة حرٍ أو خوف ، أو هم أو سرور ، يصح بهي عنه في العصب^(٢)

وقس به الباقي ، ولا حلال فكره ومهمه بذلك ، ومع ذلك^(٣) ينفذ حكمه

وقصبة ذلك أن ما لا محل للاحتداد فيه لا كراهة فيه ، كما أشار إليه في المطلب ، وجرم به بين عند السلام ، ولا يخفى عن نظر ، لأنه لا يأمر بالتفصيل في مقدمات الحكم^(٤) .

أما بد عصب لله تعالى وكان بذلك معه فلا كراهة ، كما اعتمدت التلمبيته وعبره ؛ لأنه يؤمن معه المعدي ، بحلفه لحظ معه

وترجح لأدري عدم الفرق وإطلاق له^(٥) يخمل على من لم يملك معه ، لتشويش المكبر حينئذٍ^(٦) .

(١) قوله (يحسم من الدحور عنه) بأن كان معه فيه عنه كردي

(٢) من عبد الرحمن بن أبي بكره قال : كتب أبو بكره إلى - وكان سحسان - بألا يفصي بين أنس وأنت عريان ، فأنني سبغت النبي ﷺ يقول : لا يقصر حكم بين أنس وهو عريان ، أخرجه البخاري (٧١٥٨) ، ومسلم (١٧١٧) ، واللفظ لمجاري

(٣) أي : التعليل الثاني ، (ش : ١٠ / ١٣٥)

(٤) كعدة شهود وبركته بحر مني على شرح صحيح الفلاح (٢٧٤)

(٥) قوله (وحال له) بـ عدم الفرق أو برجيته ، واللام بمعنى (في) (س : ١٠ / ١٣٥) ، وفي بعض النسخ (وإطلاق له)

(٦) راجع : سهل صرح في اختلاف لأشاع ، ص ١٧٠٥

من له حصومة أو لم يهد قبل ولايه حرّم ثولها .

ما يأتي^(١) (من له حصومة) أو من أحسّ به أنه سيحصم وإن كان بعضه على الأوجه^(٢) ، مثلاً يمنع^(٣) من محكم عليه ، أو كان يهدي إليه قبل الولاية (أو) من لا حصومه به (لم يهد) إليه شيئاً (قبل ولايته) أو كان يهدي إليه قبلها بكنه راد في انقضاء أو الوصف (حرّم) عليه (قولها) ولا يملكها ، لأنها في الأولى توجب للمسبب به ، وفي الثانية سببها للولاية .

وقد صرح^(٤) الأحدث الصححة بتحريم هدايا العمال^(٥) ، بل صرح عن تبعي أحده الرشوة يمنع به الكفر^(٦) ، أي إن سجن ، أو أنها سبب له ، ومن ثم جاء : المعاصي يريد الكفر^(٧) .

وإنما حنّب له حتى الله عليه وسبب الهدايا لعصته ، وفي حرّم أنه أحسن

(١) أي : في شرح : (بقدر العادة) . (ش : ١٠ / ١٣٦)

(٢) قوله (أو) كان بعضه من ورن كان يهدي بعض المعاصي كردي وراجع " المسهل في اختلاف الأشياح " مسألة (١٧٠٧)

(٣) قوله (مثلاً يمنع) جمع من منع ، أي : يحرم عليه من هدايا العمال ، مثلاً يمنع من محكم عليه ، وهذا محكم محكم - (عبه) ، لأن محكم له لم يحرم كردي

(٤) راجع للأولى والثانية معاً . (ش : ١٠ / ١٣٦)

(٥) منها عن أبي حميد الساعدي قال : سمعت النبي ﷺ رجلاً من بني أسيد - يقال له من الأسيد - عن صدوق ، فقال قدم من هداياكم وهذا أهدي من هدايا بني أسيد ، فقال النبي ﷺ : على السمر - قال سفيان الثوري - فبعد السمر - محمد بن يحيى عنه ، ثم قال : ما نال العامل شيئاً مما يأتي بقول هدايا لك وهذا لي ، فها جلس في بيت أبيه وأمه فظن أن يهدي له أم لا ؟ والذي نفسي بيده ، لا يأتي بشيء إلا جاء به يوم القصاص بحملة على رقبته إن كان معبراً له زعاً ، أو قرعة لها خور ، أو شاة شمر . ثم رفع يده حتى رأيت عرقه عليه ، ألا هل بلغت ؟ ثلاثاً أخرجه البخاري (٧١٧٤) ، ومسلم (١٨٣٢) ، واللفظ للبخاري .

(٦) عن مسروق رحمه الله تعالى ، قال : المعاصي إذا أكل الهدية هدايا لحد ، وإذا من الرشوة - بلغت به الكفر - أخرجه النسائي (٥٦٦٥) .

(٧) أخرجه أبو يعلى في " المعالي " (١٠ - ١٩٤) من كلام أبي جعفر عمرو بن مسلم رحمه الله تعالى .

وهو الماشي بينهما ، ومحلّه في راسي لياطلي ، أمّا من علم أحد ماله ساطلي
لولا الرشوة^(١) .. فلا ذمّ عليه .

وحكم الرائي حكم موكله ، فإن توكل عهدهما^(٢) عصى مطلقاً
نسبه محلّ قول (لكّه أفلّ إنعاً) ما إذا كان له ورق من بيت المال ، وإلا
وكان ذلك الحكم ممّا يصحّ الاستجار عليه^(٣) وطلب أجره مثل عمله فقط . حر
له طلبها وأخذها عدّ كثيرين ، وانسع عدد احريين ، قيل والأوّل اقرب ،
والثاني : أحوط

قال الشكّي وحسبّ لم يحصر الأمر فيه الامساع من الإساء إلا بجعل .
وكذا المحكّم ، وفارق الحاكم بأنه نصب بلفظ ، أي فشتم ، ولو قيل بأنهما
مثله .. لكان مذهباً محتملاً . انتهى

وعلى الأوّل^(٤) محلّه إن كان ما يأخذ عده فيه كلمة تقابل بأجرة ، وحسبّ
لا فرق بين العيني^(٥) وغيره ، سواء على الأصحّ أن العيني^(٦) المقابل بالأجرة
لمن يمين عليه الامتناع منه إلا بالأجرة .

ولعلّ ما فاه لسكّي^(٧) مبيّ على الضعيف أن العيني لا يجوز أخذ الأجرة
عنه مطلقاً^(٨) ، وكأنه س على هذا قوله أيضاً : يجوز البذل لمن يتحدّث له في

(١) المراد به ما يشمل نص ، كما هو ظاهر (ش : ١٣٧/١٠)

(٢) أي الرائي والرشوي ، وقوله (مطلقاً) أي سواء كان الرائي لحو أو ساطلي (ش : ١٣٧/١٠)

(٣) أي : بأن كان فيه كلمة تقابل بأجرة . (ش : ١٣٧/١٠)

(٤) أي : يجوز أخذ المحل . (ش : ١٣٧/١٠)

(٥) أي : المتعين للإساء . (ش : ١٣٧/١٠)

(٦) أي : الواجب العيني . (ش : ١٣٧/١٠)

(٧) أي : بقبيل المعني بقوله : (لم يحصر الأمر فيه) . (ش : ١٣٧/١٠)

(٨) أي : قابل بالأجرة أم لا . (ش : ١٣٧/١٠)

كفحلي . دا تميزت الريادة حرمت فقط

ورغم أنه يرم من رياده القدر المميز ممنوع

ولو أهدى له بعد الحكم حرّم القول أيضاً إن كان محاربة له ، وإلا .
فلا ، كذا أظنه شارح ، ويتعش حمته^(١) على مهد معتد أهدى إليه^(٢) بعد الحكم
له

وحوز به الشك في « حليته » قول الصدقة مقر لا حصومة له ولا عدة ،
وحصة في تفسيره ما دا لم يعرف المتصدق أنه الداعي وعكسه^(٣) ، واعتقده
ولده ، وهو متع ، ولا لأشكال ما يأتي في الصباغة^(٤)

وبحث عزه^(٥) اعطع محل أحده لبركاة ، ونسعى تقيده بما ذكر^(٦)
وأحق الخسري بالأعراب المذبح المقدلة بمد عدة ، كسكي دار ، بحلاف
غيرها ، كاستعارة كتاب علم .

وأكنه طعام بعض أهل ولانه صيغاً كقول هديتهم ؛ كما علم مما مر^(٧) .
وتردد لسكي في الوقف عليه من أهل عمله ، والذي يتح فيه وفي النذر أنه
إن عيته باسمه وشرط القول كان كالهديّة له ، وكذا لو وقف على تدرسي هو

(١) أي موه (ولا فلا) على مهد معاد إلح ، وإلا حرّم القول مطلقاً (ش ١٣٧/١٠) .

(٢) أي : كالعاقبة . (ش : ١٣٧/١٠) .

(٣) عده تفسيره . وإن لم يكن المتصدق عارفاً بأنه الداعي ، ولا الداعي عارفاً بعه فلا شك
في الجواز . انتهت . اندر شدي . (ش : ١٣٧/١٠) .

(٤) أنما

(٥) أي : غير السكي . (ش : ١٣٧/١٠) .

(٦) أي عن تفسير سكي ، أي وما يرد لم يضمن الدفع إليه (ش ١٣٧/١٠)

(٧) أي في شرح (مواهدى إليه) إلح (ش ١٣٧/١٠)

شيعه^(١) ، فإن عُثِرَ باسمه^(٢) اُتِمَّ ، وإلا فلا
وينصَحُ إيراؤه^(٣) عن دينه ؛ إلا نُشِرَ له قَبُولُ ، وكذا أدؤه عنه بغير دينه ،
بحلّاله يردّه بشرط عدم الرجوع

وبحث استأخُّ الشكّي أن حُجِّعَ حلوك - أي : أي من أموريه - كما هو ظاهر
- ليست كإهدية بشرط اعتدائها منه ، ولا بغيرها فإنه عن تصميم على
الحق^(٤) .

وسائرُ بعضِ منهُ ' في نحو الهدية ، بخرقِ عقد ، هـ ما فُيَ به جميعُ
واغْتَمَلَهُ البكي^(٥) .

وقولُ الدر من جماعه : نحنُ صنفُ حدٍّ مقصودٌ بحديثٍ مشهور
« هَذَا بِأَيِّ الْعَمَالِ قُلُولٌ »^(٦) .

وبما سأل الشكّي شحة ابن ارفع عن هـ الحدف^(٧) فأجابه بأنهم إن
كفوا عنها ولو بدحاها لم يحزِم ، وإن ' أبوهُم نَ الحامل له على هـ
الحبوب عدمُ موافقته للقدّيس ، أو عدمُ بقائه بمصانئه ، والله أعلمُ بآرائه
النهى

(١) قوله (هـ شيعه) أي : عاصمي شيخ دك سترس كردي

(٢) أي : شيعه عور - هـ سم - أي : كما هو معتمد (س - ١٣٧)

(٣) أي : إيراؤه بغير دينه ، وتصميمه بغيره (س - ١٣٧)

(٤) راجع هـ معبد النعم ومبيد النعم (س : ٥٦)

(٥) قوله (وبما انعم الله علينا في اشرح بروض) لا ينحو بالمعني قيصا ذكر : المعني
هو عقد وتصميم المهر والعتق ، وليس به الهدية بغيره كردي

(٦) غناوى البكي (٢٢٢/١) .

(٧) أخرجه أحمد (٢٤٠٨٨) ، وبراء (٣٧٢٣) عن أبي حمزة ساعدي رضي الله عنه

(٨) أي : بين الجمع والبدل بين جماعة - (ش : ١٣٨/١٠) .

(٩) أي : البكي - (ش : ١٣٨/١٠) .

والأولى أن يثبت عليها
ولا ينفذ حكمه لنفسه

(والأولى) لس حار له قول الهدية (أن يثبت عليها) أو يردها لمالكها ،
أو يصعها في بيت الدين ، وأولى من ذلك مدأ باب العبور مطلقاً ، حسماً
للباب .

(ولا بعد حكمه) ولا سماعه لشهادة (لعمه) لأنه منهم ، وإنما جاز له
تعريض من أساء أدبه عليه في حكمه ، كـ حكمت علي بالجنون ، لثلاث يستنحفت
ويستهان به فلا يُسمع حكمه .

وبه أيضاً أن يحكم^(١) للمحجورة وإن كان وصياً عليه قبل الفصام ، كما في
أصل الروضة^(٢) ، وإن نازع فيه أس الرفعة وغيره وإن نصت حكمه استيلاءه على
المال المحكوم به وتصرفه فيه ، وكذا بإثاب وقف شرط نظره لقاصي هو بصعته
وإن نصت حكمه وضع يده عليه ، وبإثبات مال لبيب المال وإن كان يُزرق منه .

وافتاء العلم المنقسي بأنه لا يصح من القاضي الحكم بما آخذه هو أو ماذونه من
وقف هو باطره ، يُخمل على ما قصده الأدرعي حيث قال . الظاهر : معه
لمدرسة هو مدرستها ، ووقف نظره له قبل الولاية ، لأنه هو الحصم ، إلا أن
يكون مترعاً فكالوصي

وهذا أولى من رد بعضهم لكلام العلم بأن القاضي أولى من الوصي ، لأن
ولايته على الوقف بحجة القضاء تزول بامعزاله ، ولا كذلك الوصي إذا تزلى
القضاء ، ولثمة في حقه أقوى

ومن ثم لو شهد القاضي بمال للوقف قبل ولايته عليه قيل ، أو الوصي
بمال لمولى قبل الوصية له . . لم يُقبل

(١) وفي (ب) و(ر) : (ويصح أن يحكم)

(٢) الشرح لكر (١٢ - ١٧٣) ، روضة الطالبين (٨ / ١٣٢)

ورقيقه وشريكه في المشرق ، وكذا أصله وفرعه على الصحيح .

(ورقيقه) لذلك^(١) .

نعم : له الحكم بحاية عبده قبل رقه ، بأن حتى ملتم على دمي ثم حارب وأرقي ، ويؤقت ما ثبت له حيث يلى عنه ، فإن مات فآ صار بيتاً ، ذكره شافعي في الـ وكذا من ورث موصى بمعه لحكمة بكنه^(٢) ، أي لأنه ليس به^(٣)

(وشريكه) أو شريك مكانه (في المشرق) كذلك أيضاً

نعم ، هو حكم له بشاهد ويمينه . حر : لأن المصوص أنه لا شريكه ، ذكره أيضاً .

ويؤخذ من عبته أنه شرط أن يقدم أنه لا شريكه ، وإلا فساهمة موحودة باعتبار ظنه وهي كافية .

(وكذا أصله وفرعه) ولو لأحدهم على الآخر على الصحيح لأنهم أعضاء فكأنوا كنفسه ، ومن ثم سبغ مصاؤه لهم بعلته قصفاً

أما الحكم عنهم ، كعه وشريكه بل وبنيه . . فيخبر عكس العدو

وحكمه على نفسه حكم لا إقرار على الأوجه

وله على المعتمد بعد حكم بعضه ، والشهادة على شهادته ، إذا لا يهمة

(١) أي يلقبه (ش : ١٠ / ١٣٩) وفي (أ) و(ب) و(ب) و(د) و(هـ) (أ ورقمه : كذلك)

(٢) قوله (من ورث) أي : يخاص ورث هذا موصى بمعه (آخر أن يحكم بالنكس له هذا موصى بمعه) أي هو (جمع الموصوف محذوف كما يعرف معمول (ورث) به) وشافعي . (ش : ١٠ / ١٣٩)

(٣) أي لأن كنه الحاصل من عنه من ورث الحكم ، بل للموصى به بالنسبة (ش : ١٠ / ١٣٩)

ويحكم له ولهؤلاء الإمام أو قاضي آخر ، وكذا نأته على الصحيح
وبدا أقر المدعى عنه أو بكل حلف المدعي وسأل القاضي أن يشهد على
إقراره عنه أو يمينه ، أو يحكم بما نأته والإشهاد به لزمه .

(ويحكم له) أي القاضي (ولهؤلاء الإمام أو قاضي آخر) متفلاً ، إذ
لا يمينه ، وكذا نأته على الصحيح (كفاية الحكم

(وإد) ادعى عنه مدعي حث أو مؤجل ، أو معين مملوكه ، أو وقف ، أو
غير ذلك ، ثم ، أقر المدعى عليه أو بكل حلف المدعي (أو حلف بلا تكول ،
بأن كتب حسن في حقه لحق لوث ، أو إمامه شاهد مع إرادة الحلف معه
(وسأل) المدعي (القاضي أن يشهد على إقراره عنه أو يمينه ، أو) سأل
(الحكم به عنه ، بما نأته والإشهاد به لزمه) إحاشته لما ذكر^(١)

وكذا لو حلف مدعى عنه وسأل لإشهاد ، بكون حجة له ، فلا يظالمه مرة
أخرى .

ودلت^(٢) لأنه قد نكر بعد مقبوت الحق ، لحق بيان القاضي^(٣) أو
اعزاله^(٤) .

وبو أفه ستة مدعوه وسأته الإشهاد عنه^(٥) بقولها لزمه أيضاً ، لأنه
يتضمن^(٦) تعديل اليقينة وإثبات حقه .

وحرج بقوله (سأل) ما بدا لم بشأنه ، لامتناع الحكم للمدعي قبل أن
سأل به . كمساعه قبل دعوى صحبحة إلا فيما يقبل به شهادة الحس

(١) أي : من الإشهاد والحكم . (ع ش . ٢٥٧/٨) .

(٢) أي : لزوم الإجابة (ش : ١٣٩/١٠) .

(٣) أي : كعدم حو قصه عنه انتهى معي (ش : ١٣٩/١٠) .

(٤) أي : فعدم قول قوله . (ش : ١٤٠/١٠) .

(٥) أي : إشهاد القاضي على نفسه . (ش : ١٤٠/١٠) .

(٦) أي : الإشهاد عليه . انتهى . معي . (ش : ١٤٠/١٠) .

وصیعة لحکم الصحيح الذي هو لازم القسمة يستند من جهة الولاية
 حکمت، أو قضيت له به، أو بصدت الحکمة به، أو ابرمت حصمة الحق
 وأخذ امر عبد السلام من كون الحکم الإلزام به ذا حکم في نفسه^(١) في
 محتجب به لم يترأ^(٢) بعض محذوف
 وظهره أنه بعد حکم محذوف فصل ادعاءه بصد الحکمة، لأنه لا يعرف إلا
 من جهة، وفيه نظر

والذي يتضح أنه إن كان اشهد به في حکم محذوف به تبعاً بحکم
 المخالف، وإلا... اغتد به.

وبد غدت الية لم يخر حکمة لا يصح مدعي، كما يقرر، فبداهة
 قل لخصمه أنك دافع في هذه به وادع^(٣) فون و لا، أو نعم، ولم
 يشنه حکم عليه وإن وجدتها^(٤) به لم يجد لها مسنداً، خلافاً لأبي حنيفة
 وقوله أنت عدي كذا، و صح بأنه اعدده ليس بحکم وإن بولف
 على ادعوى أيضاً^(٥)، سواء أكان ثابت لحق أم منه^(٦)، خلافاً لما خاره
 الشككي^(٧)، لانتفاء الإلزام^(٨) به، وإنما هو بمعنى سمعت سيرة وقيلها^(٩)

(١) قوله (ذا حکم في نفسه) في قوله لا يصح مدعي حکمت يکذا کردي

(٢) وهو (لا يترأ) في بعض بعض محذوف کردي

(٣) أي : الية . (ش : ١٠ / ١٤٠)

(٤) أي . كالحکم . (ش : ١٠ / ١٤٠)

(٥) سمعت ما شهد به عدو، في في كون خارج (وهذا ثابت بحق) كذا ثبت

عدي... إلخ، بخلاف به كونه فلا. (ش : ١٠ / ١٤٠)

(٦) فتاوى الشکي (٢ / ٢١٢)

(٧) قوله (لا انتفاء الإلزام) متعلق بقوله ليس بحکم . کردي

(٨) أي فون عاصي (ثبت عدي كذا) إلخ (ش : ١٠ / ١٤٠)

(٩) قوله (بمعنى سمعت سيرة وقيلها) من القمري وما صحه بالصحيح أنه لا بد =

ويخزي في الصحيح والعدل^(١)، إلا في مسألة تسجيل الحق^(٢) عند عدم
إشاحه به، وإلا، كإبطال نظره فالأوجه الحوار

فإن^(٣) حكم بالشك^(٤) كان حكماً بتعديلها وسماعها، فلا يفتخ حاكم
أحرز في الطرف، كدالة شارح

وقصته أن الشك بلا حكم لا نحصل ذلك^(٥)، لكن قضية كلام غيره بل
صريحه: خلافه.

وعبارة شيخنا الشك ليس حكماً بأكس، وإنما هو حكم بتعديل البينة
وقبولها وحريص ما شهدت به، ويؤيده عدم حجاج حاكم آخر إلى النظر فيها
أنه

قول ومما يدل على الحق كـ ثبت عدي وقف هذا على الفقهاء هو^(٦)

• عنها ١ لأن بحكم عدل ثبت شره به نظر في كونه صحيحاً أو باطلاً، وكثيراً ما يوجد في
مجلات المحاكم سجلات بنية، بحكم به فحصل على التصرف المعهود ١ كما هو الواقع اليوم
في مكتب محكمته، والبراءة ثبت بحرف يدرج في الكتاب ١ من توسع ووقف وعصرهما
مع كتب مكتب لأخيه، وحدث تصرف عد يكون صحيحاً محملاً عليه وقد يكون فاسداً محملاً
عليه وقد يكون مختلطاً فيه، كردي

(١) قوله (ويجوز) أي يجوز ذلك القول، وهو قوله (ثبت عدي أو صحيح) (إيج) (في
صحيح والعدل) أي في التصرف الصحيح والعدل، كما أشار إليه ما نقلنا عن الدميري
كردي.

(٢) قوله (إلا في مسألة تسجيل الحق) أي لا يجوز أن يقال ثبت عدي من فلان، فإن
سجل الحق هو الحكم به، وهو لا يجوز إلا عند الحاجة كردي

(٣) يرمع على قوله (أقول) ثبت (إيج ليس بحكم) (إيج)، وقوله (حكم) عبارة
النهاية: صرح، اهـ. (ش: ١٠/١٤١)

(٤) أي: لتحق أوسيه، (ش: ١٠/١٤١)

٥، قوله (أن الشك بلا حكم) كقوله ثبت عدي كذا كردي

(٦) أي: الحكم بتعديل البينة وسماعها، (ش: ١٠/١٤١)

(٧) أي قول الحاكم (ثبت عدي) (إيج) (ش: ١٠/١٤١)

وإن لم يكن حكماً بكنه في معناه ، فلا يصح رجوع الشاهد بعده ، بخلاف ثبوت
سبه ؛ كـ وقف فلان^(١) ، لتوقفه على نظر آخر ؛ ومن ثم يمتنع على المحاكم
الحكم به حتى ينظر في شروطه

وقال أيضاً : ولعمد شرطه ، لا ما عتب في رما حكم ، وفائدته
التأكيد للحكم فيه^(٢)

ويتخوّر سمد الحكم في سند قصصاً من غير دعوى ولا ختلف في نحو عائب ،
بخلاف تنفيذ شوت المجرد فيها^(٣) ، فإن فيه خللاً^(٤) ، والأوجه حوره
بناءً على أنه^(٥) حكم بقول أسبه

والحاصل أن تنفيذ الحكم لا يكون حكماً من السمد ، لا إن وحدث فيه
شروط الحكم^(٦) عده^(٧) ، والآ كان إباحة الحكم الأول فقط

وفي الفرق من الحكم بالموح^(٨) ولحكم بالنسخة كلام طويل

(١) هو نسخة من كتاب القاضي ، وهو في ذكر جلف ، لا في دور معروف عنه
(ش : ١٤١/١٠)

(٢) راجع في شرح لإسلام : كواب (ص ٣٠٣-٣٠٤)

(٣) أي : البلية . (ش : ١٤١/١٠) .

(٤) أي : التعليل في البلية . (ش : ١٤١/١٠)

(٥) تقدم من السبكي ما يتعلق به . (ش : ١٤١/١٠)

(٦) أي : الثبوت المجرد من الحكم . (ش : ١٤١/١٠)

(٧) أي : بأن يقدّمه دعوى ، طلب من الخصم ، وغیر ذلك من المعربات انتهى سبكي (س
١٤١/١٠)

(٨) عبارة النهاية : عذبا له . (ش : ١٤١/١٠) .

(٩) قوله (بين الحكم بالموح) نسخ الحيم (أو بحكم بالصحة) أراد بالصحة صحته
النص ، وبالموحد ما يقصده يعرف ، قال القميري والحكم بالموحد لا يوجد في
شيء من كتب المصنف إلا في كتب أصحابنا

فإن قبل الموح أمر منهم بحمل أن يكون الصحة ، ويحمل أن يكون غيرها ، وحكم
خاصي د لم يعين لم يصح فلا يرفع بخلاف ولا يصح الحكم من قصي حر يرى خلاف

بشككي^(١) واشتدني^(٢) وأبي زرعة وقد جمعت كلاً وما فيه من نقد ورد وريادة^(٣) في كتابي المستوعب في بيع الماء وحكم بالموجب بما لم يؤخذ مثله^(٤)، فاطلته فإنه مهم.

ثبت ، ثبت على ذلك من قبله إجماعاً على أبي سعيد بن جابر ، أن ما يكتب على ظهور الكتب حكمه وهو صحيح ، وودعه الكتاب على نفسه فهو ماله ، وأمرت بعمل موجب من حكمه ، لا حرج ، لا يرد تصحيح كتاب ، ثبت الحكم ، والحوائج أن لا يرد على حكمه على الكتاب ، صحيح ما فلا ، لأن مضمون الكتاب وموجبه صدور ما نصه من قرار ، وليس دور ، فثبت على إجماع ، أنه ليس بحكم ، وهذا صحيح ، وأريد بذلك الاحتمال

أما إذا حكم بموجب وقف أو موجب ذور ، فليس موجب لا كونه وفقاً ، كونه لمقر به لازماً ، وقول من قال ، موجب يحصل الصحة والفساد ، ممنوع ، فأنقض التصحيح موجب حكمه والنقض العائد لا يوجب ثبوت ، وقد حصل عقد موجب ، وجب على الحاكم أن يسر حكمه ، ويحكم ثبت لا يرد ، عند عدم ، لأن يحنى من عدم ونحوه ، كما أنه إجماع في موضع آخر ، فعمل ثبت فلا يرد ، وقد عرفت ذلك بمقتضى ما يرد ، لا يحصل حكم بقاضي إلا على البيان الواضح

فصل فيه أنه حكم بموجب وقف وبيع وقر ونحوه ، فهو حكم على العائد بمقتضى قوله ، وعلى عدم مقتضى قوله ، وليس لحكم من نصه

وقال في موضع آخر ، الحكم بموجب أحد ربه من الحكم بالنصحة ، فإن الحكم بالنصحة يدعي ثلاثة أشياء ، هذه النصف ، وصحة نصحه ، وأن انصرف في محله ، والحكم بالموجب بعد من شئ ، أهله انصرف ، وصحة النصيحة ، وقد وقف على نفسه فحكم حاكم بموجب ذلك ، كان حكمه بأن يوافق من أهل النصف ، وأن يصح هذه صحة حتى لا يحكم بغيرها من يرى بطلان ، وليس حكمه صحة وقف ، ذلك بوقفه على كونه ما يكتمه وقفه ومثبت ، وقد ثبت حكم أحد صحة الوقف ، وإرفاق بطلان الحكم بصحة النصيحة ، لأنه المختلف فيه ، كروي .

(١) فتاوى البيهقي (١/ ١١٠-١٢٧)

(٢) ما عرفت على نقد ، ويحصل صحة على أنه معقول معه (جميعه) (ش ١١١/١٠)

(٣) وهو المستوعب في حكم بيع الماء ، وسأعه من قراره ويحصل الحكم بالموجب ، راجع إلى فتاوى الكرى العقبية (٢/ ١٩٦) وما بعدها

ومنه^(١) أن الحكم بالموحى يساوي الأثر بالموحودة وبيعه لها بخلافه^(٢)
ببصخة فإنه^(٣) إنما يشترط الموحودة فقط

ولو حكم شافعي بالموحى الهه بغيره لم يكن بحكمي الحكم بمع رجوع
الأصل : لشمون حكم الشافعي بالحكم بغيره ، أو بصحتها لم يبيعه من
ذلك^(٤) .

ولو حكم حنفي ببصخة التدبير .. لم يبيع الشافعي من الحكم ببصخة مع
التدبير ، أو بموجبه^(٥) . سعة ، أو ماكي ببصخة السع لم يبيع الشافعي من
الحكم بغير المجلس مثلاً ، أو بغيره . سعة ومع بغيره من الفسخ به
لاستلزامه^(٦) نقص حكم بغيره مع بغيره بغيره ، كما دلت

ولو حكم شافعي بالموحى بغيره بعدم الاستحقاق مع بحكمي من الحكم
بعدم قبول دعوى السهو ، لأن موحده مدد مصدق بغيره بغيره ، وكأنه قد
حكمت بكل مقصدين من مقصديه ، ومنها^(٧) : سماع دعوى السهو .

أو بالموحى مع فإن أن السبع وقتاً قبل السبع على نفسه . تضمن حكمه بعدم
وقوف ، فيسقط على الحتمي بحكمه بغيره

(١) أي : من الفرق . (ش : ١٠ / ١٤١)

(٢) أي : الحكم . (ش : ١٠ / ١٤١)

(٣) أي : الحكم بالبصخة . (ش : ١٠ / ١٤١)

(٤) أو لو حكم شافعي بغيره . مع ذلك حكم الحتمي من الحكم بمع رجوع
الأصل . (ش : ١٠ / ١٤٢)

(٥) أي : التدبير . (ش : ١٠ / ١٤٢)

(٦) أي : حكم الشافعي بغير المجلس . (ش : ١٠ / ١٤٢)

(٧) في (ص ٥٢٥-٥٢٨)

(٨) قوله (و بعدم الاستحقاق ، بغيره) كروي

(٩) أي : من مقصدين الإقرار . (ش : ١٠ / ١٤٢)

ولو حكم شافعيً بصحة البيع لم ينزع الحتمي من الحكم بشبهة الجوار في المبيع ، أو بوجهه معة ، أو ملكيً بصحة قرصه لم ينزع الشافعي من الحكم بحوار رجوع المفترض في عيه ما دمت باقية بيد المفترض ، أو بوجهه معة

ودلت لأن الحكم بما ذكر بعد حكم بالصحة في الكل لا ينافيه بل يترت عليه ، وليس فيه "نقص" بخلافه بالموجب ؛ ولهذا اثره الأكثر وإن كان الأول أقوى من حيث إنه يسرّم حكم بملك العاقد "مثلاً" ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها إلا بحجة نفي الملك ، بخلاف الحكم بالموجب

وفي فتاوى القاضي : لو وهب آخر شيئاً مشاعاً فداعه المتهب ، فرفعه ، بواهب لحتمي فحكم بطلان الهبة ، ورفع المشري النفع لشافعي وطأنه بالشعبي فحكم بصحة البيع بعد امتنع على الحتمي إلزام النفع بالشعبي (١) ؛ أي : لأن ما حكم به شافعيً فبطلت أخرى لم يشتملها حكم الحتمي الأول ، فلم يكن له نقض حكم الشافعي .

ولو حكم بالصحة ولم يُغنم هل استند لحجة بالملك ، أو لا ؟ ختمت حكمه على الاستناد ؛ لأنه الظاهر .

نعم ؛ لو قل بأن محله في فاصٍ موثوق يدينه وعلمه لم يُغنم وبخري ذلك في كل حكم أخمل ولم يُغنم استبعاداً لشروطه ، فلا يُقبل إلا متى ذكر فيما يظهر أيضاً ، ثم رابث ما قدمته على (العارنة) ، وهو صريح في ذلك (٢) .

(١) أي في حكم بما ذكر . (نقص) أي في الحكم بالصحة (ش : ١٠ / ١٤٢)

(٢) أي : دون الحكم بالموجب . (ش : ١٠ / ١٤٢)

(٣) فتاوى القاضي حسي (ص : ٤٤٨)

(٤) وفي (أ) و (ط) : (وهو صريح فيما ذكرته)

أو أن يكتب له محصراً بما جرى من غير تحكيم ، أو محلاً بما حكم استحدث
إحدى ، وقيل بحث ،

نسبه من المشكل حكايه الراعي وحسب في أنه هل يصح أن يلزم الفاضي
لميت بموجب إقراره في حقه^(١) ، بد لا خلاف أنه بحث إخراج ما أقر به من
تركته عياناً أو ديباً ، وحملة الشك في على ما إذا ادعى على رجل فافر ثم مات
قبل يحكم عليه هل يحكم عليه بهواه الأول أو يحسب إلى إنشاء دعوى على
الوارث^(٢) ، و يسمى أن يكون هذا^(٣) محل الموجب وسر^(٤) من جهة لمط
الموجب^(٥)

(أو) سأنه مدعي ومثله المدعي عنه ، بغير ما مر^(٦) أن يكتب له (
بقرطاسي أخصره من عنه^(٧) حيث لم يكن من باب محصل محصراً بفتح الميم
(بما جرى من غير حكم أو محلاً بما حكم سحب حقه ، لأنه مدكر ،
وإما لم بحث ، لأن الحق بنشأ بشهود لا يكتب
(وقيل : يجب) توثقة لحقه .

بعم : إن بعفت الحكومة^(٨) نصي أو محبوب له أو عليه وحب مستحب

(١) الشرح الكبير (٥٢٢ / ١٢)

(٢) رجع إلى شهر الصبح في خلاف لأصح ما به (١٧٠٨)

(٣) قوله (لا خلاف) عنه بوجه (من مشكل) ، قوله : هل يحكم عليه بهواه الأول أو
بحث (كان في الشرح المروى : رجع الأدعي إلى كشي الأول ، وتصدير في (كان
يرجع إلى سكي ، (هذا) إشارة إلى ما يدعى بيع ، وتصدير في (حملة) يرجع إلى
محل الموجب ، أي : يسمى ألا يكون بعد الموجب فيما هو محل الموجب ، كما مرره سكي
بوجه (هل يحكم عليه بالإقرار الأول) يدل على أنه ادعى (بموجب الإقرار) كردي

(٤) أي : الخلاف - (ش : ١٠١ / ١١٢) .

(٥) فتاوى المبكي (١ / ١٢١) .

(٦) قوله : (بغير ما مر) في شرح قوله : (لزمه) . كردي

(٧) قوله (من عنه) أي : ضد المدعي ، يعني : المحصر المدعي بقرطاس من عنه مدعي كردي

(٨) قوله : (إن تعلقت الحكومة) أي : المحكم . كردي

وُسُحْتٌ سَحَرٌ . يَخْدُهَا نُهُ ، وَالْأُخْرَى تُحْفَضُ فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ
وَأَدَا حَكْمَ سَاحِدٍ ثُمَّ بَانَ حِلَافٌ بَصَرُ الْكِتَابِ أَوْ الشُّتَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ أَوْ قِيَاسٍ
حَلِيٍّ

حَرَمٌ . وَنَحْوُهُمَا التَّرَكُّبُ الْعَدْبُ وَنَحْوُهُ يَوْفُ مَفَاتِيحُ طَه
وَأَشَارَ الْمَرْبُ إِلَى أَنَّ الْمُحَصَّرَ مَا تُحْكِي فِيهِ وَفَعْلُهُ دَعْوَى وَلِحَوَاتٍ وَسَمَاعٌ
سَهْ لَا حَكْمَ ، وَلِتُحْعَلَ ، مَا يَصِحُّ إِشْهَادُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ حَكْمٌ يَكْدُ أَوْ يَفْدُهُ
(وَبِسُحْتٍ " سَحَرٌ) فِي كِلَيْهِمَا (إِحْدَاهُمَا) تُدْفَعُ (لَهُ) لَا حَتْمٌ
، وَلِأُخْرَى يُحْفَضُ فِي دِيْوَانِ الْحُكْمِ ، مَحْصُومُهُ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا اسْمُ الْمُحَصِّصِ وَإِنْ سَمِ
بَصَرٌ لِحَصَّةٍ دَلِيلٌ . لِأَنَّهُ هُوَ مَنْ يَسْتَدْرِكُ لَوْ صَدَعَتْ تِلْكَ
(وَأَدَا حَكْمَ سَاحِدٍ) وَهُوَ مَنْ أَعْنَى ، أَوْ سَاحِتْهَادُ مَقْدَمُهُ (ثُمَّ بَانَ) أَنَّ مَا حَكْمٌ
سَهْ (حِلَافٌ بَصَرُ الْكِتَابِ أَوْ لِسَانُهُ) الْمَوَاسِرَةُ أَوْ الْأَحَادُ (أَوْ) بَانَ حِلَافٌ
(الْإِجْمَاعُ) وَمِنْهُ مَا حَلَفَ شَرْطُ الْيُوفَةِ (أَوْ) حِلَافٌ (قِيَاسٌ حَلِيٍّ) وَهُوَ
مَا يَنْفَعُ الْأَوَّلَى ^(١) وَالْمُسَاوِي .

فِي الْمُرَافَعَةِ أَوْ حَلَفَ بِقَوَاعِدِ الْكَلِمَةِ ، قَابِلٌ لِحَصَّةٍ أَوْ كَانَ حَكْمًا
لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . يَصْعَقُ ^(٢) ، فَلَا يَنْظُرُ بِمَنْ سَوَّاهُ عَلَى ذَلِكَ ^(٣) مِنَ الْقَصَصِ فِي مَسَائِلَ
كَثِيرَةٍ قَالَ بِهَا غَيْرُهُمْ ؛ لِأَدَلَّةِ هَذِهِ .

فِي الشُّكِّيِّ أَوْ حَلَفَ بِمَذْهَبِ الْأَرْبَعَةِ ، لِأَنَّهُ كَالْمَحَالِفِ لِلْإِجْمَاعِ ^(٤) .

(١) أَيُ الْمُنَافِي . (ش : ١٠ / ١٢٤) .

(٢) قَوْلُهُ (هُوَ مَنْ سَوَّاهُ) أَيُ لِحَلْفِي هَذَا مَا يَنْفَعُ لِحَلْفِي لَدَيْ بَعْضِ الْأَوَّلَى . كَمَا مَرَّ ،
وَبَعْضُهُمْ لَا يَنْفَعُ قِيَاسًا بِلِغَتِهِ . كَرَدِي .

(٣) قَوْلُهُ (أَيُ صَعَقَ) بِمَنْ يَسْتَدْرِكُ اسْمِي ، بِمَنْ بَانَ دَلِيلُ تَقْطِيعِي بَيْنَ بَعْضِ كَرَدِي
وَعَدَّتِي ، أَيُ (ش : ١٠ / ١٢٤) (أَيُ بَيْنَ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ اسْمُهُ صَعَقًا)

(٤) وَقَوْلُهُ : (عَلَى ذَلِكَ) أَيُ : عَلَى الدَّلِيلِ . كَرَدِي

(٥) فَتَاوَى السَّيْكِيِّ (١ / ٦٠٢)

بمضنة فهو وغيره .

أي : معاذني عن ابن الصلاح

(بمضنة أي : شهر بطلانه وخوبيا و... ثم يرفع به (هو وعشره) نحو بمضنة ، أو أنقضه ، أو فسخته ، جماعاً في محارف (اجماع ، وفاسد في غيره .

ولمراد بالصها : بدهر^(١) على ما في "المطلب" عن شمس . لا بمضنة الحقيقي ، وهو : ما لا يَحْتَمِلُ غيره^(٢) .

ويؤيده قول الشككي : فتنى من بطلان قطع و... بطلان بحكم ، من أنما محرز بعارض^(٣) : قيام به بعد الحكم ، بخلاف ما ذهب إليه من سي حكم به فلا نقل فيه^(٤) ، والذي يترشح أنه لا ينص فيه . و... في بغيره^(٥)

وكان هذا^(٦) مسمى على ما رأيت عنه قبل (فصل في) مع سائر^(٧) أن الحق في ذلك^(٨) أنه لا قطع بما نوحث بطلان بحكم لأول^(٩) نقل . ولا فلاه على أنهم صرحوا بأن بطلانه من فسق شاهده أو رجوعه ونحو ذلك . لكن لا يرد هذا^(١٠) على الشككي ، لأن هذا ليس معارضاً بل فعلاً ومنه ما سبهم

أ / ع /

(١) يعني : ما يشمل الظاهر (ش : ١٠٠ / ١٤٤) .

(٢) قوله (لا يحتمل غيره) أي : غير معنى واحد كردي

(٣) فتاوى الشككي (٢ / ٤٠٨) .

(٤) فتاوى الشككي (٢ / ٤٠٨ - ٤١٣) .

(٥) أي : من سبهم (الرد المحتار ج ١ ص ١٠٠ / ١٤٤) .

(٦) في (ص ٦٦٣)

(٧) أي : من الشروح . (ش : ١٠٠ / ١٤٤)

(٨) أي : التعليل المذكور . (ش : ١٠٠ / ١٤٤) .

(٩) أي : تصريحهم المذكور . (ش : ١٠٠ / ١٤٤) .

(١٠) أي : بحرئيس فسق شاهد الحكم (ش : ١٠٠ / ١٤٤) .

(١١) لأول رفع - رفع الش : ١٠٠ / ١٤٤ وفي وسطه (أ / ع /) (س : ١٠٠ / ١٤٤)

ويتدخل في قوله (ما جهاد) خلافاً لمن أوردته عليه ما هو حكم بعض ثم
من سحبه أو خروج تلك الصورة عنه بدليل .

ويقتض أيضاً حكم معتد بما نحدث من ماله ؛ لأنه بالنسبة إليه كصاحب الشارع
بالنسبة للمجهدين ؛ كما في أصل الروضة^(١) وأعمدة المتأخرين

والحق في الركبي حكم غير مستخرج بخلاف المعتمد عند أهل المذهب ؛ أي
لأنه سمى بزي عن رتبة المعتمد ، وحكم من لا يضلح بلفضاء وإن وافق المعتمد ؛
أي ما لم يكن في صيرورة ؛ لما مر أنه يقتض حكمه بسماعه في مذهبه

ونقل انقرافي وابن الصلاح الإجماع على أنه لا يخور الحكم بخلاف الراجح
في المذهب ، وعدم لحوار صريح الشك في مواضع من فتاويه ؛ في الوقف
وأصل ، وجعل ذلك من الحكم بخلاف ما أثبت الله^(٢) ؛ لأن الله تعالى أوجب
على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح ، وأوجب على غيرهم تقييدهم فيما يحب
عليهم العمل به

وه^(٣) يعلم أن مراد الأول بعدم الحوار عدم الاعتداد به فيبحث بقضه ؛
بما عدم مقامه عن أصل الروضة^(٤)

ول ابن الصلاح ونسوة ونقد حكم من له أهلية الترجيح إذا رجع قولاً ولو
مرحوحاً في مذهبه بدليل حديد ، وليس له أن يخكم بشأه أو عريب في مذهبه إلا أن
يرجح عنه ولم يشترط عنه الترام مذهب^(٥) باللفظ أو العرف ؛ كقوله^(٦)

(١) روضة الطالبين (٩٤/٨) .

(٢) فتاوى السبكي (١/٥٦٤-٥٩٦) .

(٣) أي : بكلام السبكي . (ش : ١٠/٥٩٤-٥٩٦) .

(٤) أي : أنما

(٥) قوله (لم يشترط عنه الترام مذهب) أي : لم يشترط عنه مذهب الترام مذهب كروي

(٦) أي : قوله موليه في عقد التولية . (ش : ١٠/١٤٥) .

لا حمي ، وانقصاء يتقد طاهراً لا باطلاً ،

على قاعدة من تقدمت

قال^(١) ولا يخور إجماعاً بعد غير الأئمة الأربعة في نضاء ولا إفاة ، بخلاف غيرهما ، انتهى

ونسقته إلى صحة ذلك الاستثناء^(٢) المأوردني وحده ابن عبد السلام ، ومزأ^(٣) لذلك مزيد .

قال المعوي^(٤) وهو حكم حاكم بصحة في قصة من بعض وجوه اشتمت عليها فلمخالفة الحكم بقادها من وجه آخر ، كصغيرة وحي غير محبر بعد كعب ، وتفرمة التسجل بالنقص بن مثل بالمفوض ، فله المأوردني^(٥)

قال تشكي^(٦) ومعنى نقص حكم غيره^(٧) مثل عن مستنبه ، وقولهم : لا يسأل القاضي عن مسنده محله إذا لم يكن حكمه نقصاً ، أي ومعه أيضاً إذا سم يكره فسقاً أو جهلاً ، كما مر أول الباب^(٨)

(لا) ما من خلاف قياس (حتي) وهو ما لا ينفذ اعتماداً بفرق فيه ، كقياس الدرة على الر في الرد بجمع الطعم ، فلا ينقصه ، لاحتماله^(٩)

(وانقصاء) أي الحكم ندي يستنبذه القاضي بالولاية فيما باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره^(١٠) تبعداً كن أو غيره ، بعد طاهراً لا باطلاً ، فالحكم بشهادة كاديين

(١) أي : ابن الصلاح . (ش : ١٠ / ١٢٥)

(٢) وهو بخلاف غيرهما . (ش : ١٠ / ١٢٥)

(٣) أي : في المروع في التقليد . (ش : ١٠ / ١٢٥)

(٤) المعوي الكبير (١٨٨ / ٢١)

(٥) وكذا حكم بعه في قاضي ضروره ، أحد ما مرويان في (ش : ١٠ / ١٢٥)

(٦) أي : مع بعه ما إذا سم به مولد عن سلطان . (ش : ١٠ / ١٢٥)

(٧) أي : لفرق ، وهو كثره لأصناف في الردون لدره ، ولا بعد تأثيره في الحكم ، أي : بقي لربوه عن الدرة انتهى . بجير في . (ش : ١٠ / ١٢٥)

(٨) قوله (باطن الأمر فيه بخلاف ظاهره) بأن ترتب على أصل كلامه . كمردي

ظاهرهم بعدالة لا يميز حلق باطل بمال ولا لصع ، لحر ، الصحيحين ،
 « لعل تفصلكم أن تكون أحر بخصته من ينقص فأقصي له سخو ما أسمع منه ، فمن
 قصيئ له من حق أحده شيء ، فلا يأخذه ، وإنما أقطع له قطعة من النار »
 وحر^(١) ، أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ، حرم الحافظ العراقي
 أنه^(٢) لا أصل به وقد تكبره سري وعبره

وبعد من حيث نسبة هذا اللفظ بخصوصه به صلى الله عليه وسلم ، أما
 معناه فهو صحيح مسوئ إليه صلى الله عليه وسلم ، أحداً من قول المصنف
 في شرح مسلم^(٣) - في حر ، « إني لم أومر أن أنقض عن قلوب الناس ، ولا أشق
 نطونهم »^(٤) - معناه ، إني أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ، كما قال
 صلى الله عليه وسلم^(٥) .

وعدة^(٦) الآية ، عطف حديث الصحيحين ، المذكور ، فأخبرهم صلى الله
 عليه وسلم أنه بما ينقص بالظاهر ، وأن أمر السرائر إلى الله^(٧)

(١) صحيح بخاري (١٢٨٠) - صحيح مسلم (١٧١٣) عن أم سلمة رضي الله عنها

(٢) جامع مصنف غير واحد ، صحيحين ، كتاب هو صريح صعب ، معناه (ش ١٤٥/١٠)

(٣) أي : حر (أمرت...) إلخ ، (ش ١٤٥/١٠٠)

(٤) شرح بخاري (٤٣٠) ، ومسلم (١١٦٤ - ١٢٣) عن أبي سعيد بخاري رضي الله عنه

(٥) شرح صحيح مسلم (١٦٣/٤)

(٦) بحر عمدة عن م - مصنف ، ويحصل أنه متداخلة محدوف ، أي : بعد ذلك أنه ، أو
 غيره قوله : (أخبرهم...) إلخ (ش ١٤٦/١٠) .

(٧) الآية (١١٦٧) - بخاري ، ظل بعض من لا يبرهه أي : كلام سادسي - حديثاً
 متصلاً عن حديث أم سلمة رضي الله عنها - أي : حديث الصحيحين (٢٦٨٠) ، إنكم
 محصون إلي ، إلخ - فمعناه كذلك ، ثم بعده من بعده ، وهذا يوجد في كتب كثير من
 أصحابنا ، راجع في : كشف الحياء (٥٨٥) فقد نقل به كلام السراج هذا الكلام
 غيره فأطال وأجاد

من فعل امر عبد البر الإجماع على معناه ، وعبارته **انْجَمَعُوا عَلَى أَنَّ أَحْكَامَ**
الِدَّتْ عَلَى الظَّاهِرِ وَأَنَّ أَمْرَ السَّرَائِرِ إِلَى اللَّهِ ^١ **تَنْهَتْ**

ويهد كنهه يسير رذ بطلاق أولئك المحقق ^٢ أنه لا أصل به

ونزعم لمحكوم عنها سكاخ كادب بهوث من والعل أن قدرب عب ^٣ ،
 كاصاش على الصع ، ولا يضر بكونه يفتقد الإباحه ، كما بحث دفع حسني عنه
 وإن كان عمر مكثف ، فإن أكرهت فلا يتم

ولا يُحَدِّثُ هَذَا قَوْلُهُمْ **الْإِكْرَاهُ لَا يُبَيِّحُ الرِّبَا** ؛ شَبَّهَ سَوَّاحِكُهُ . عَنِ أَنَّ
 بَعْضَهُمْ قَدْ عَدِمَ لِأَنَّهُمْ بَعْدَ رُفْعَتِ حَتَّى لَمْ يُولُ لَهَا حَرَكَةٌ ، لَكِنْ فِيهِ بَطَرٌ ؛ بِدَلِيلِهِ
 كَانَ هَذَا مُرَادًا لَمْ يَعْرِفُوا بَيْنَ مَا هَذَا وَالْإِكْرَاهَ عَلَى الرِّبَا ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ حَرَمِهِ حَيْثُ لَمْ
 يُرْتَبْ كَذَلِكَ

فإن وُطِنْتُ **فَرَأَى عَمْدَ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ ، وَوُطِنَ شَيْءٌ عَدَّ غَيْرَهُ وَهُوَ**
الْأَصْبَغُ ؛ لِأَنَّ أَمَّا حَبِيبَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَتَعَلَّمُهَا مَكْرُوحَةً بِحُكْمِهِ ، وَرَخَّجَ الرُّبْرُ كَشَيْئٍ
كَالْأَدْرَعِيِّ لِأَوَّلٍ ، قَدْ لَاحَظَ وَاشْتَبَهَ بِمَا تُرَاعَى حَيْثُ هُوَ مَدْرُكُهَا لَا كَهَذَا

أَمَّا مَا بَاطَرُ الْأَمْرِ فِيهِ كُضَاهِرَةٌ ^(١) ، فإن لم يكن في محل اختلاف محققين
 كنسلط على الأحد بالشععه ندي ثم يرتب على أصلي كادب بعدد واحد أيضاً ،
 وكذا إن اختلف فيه ؛ كنشعة بحدوار ^(٢) فسقطاً أيضاً ^(٣) على المعتمد

ومن ثم حلل للشافعي طئنها ^(٤) من الحصري وإن لم يُعْزَدْ أن حسنه ، لأن مر

(١) التمهيد (٢٥٦/٤)

(٢) ثم يسر في كلامه منه غير يحاط بمرافقي (ش ١٠ ٢٦)

(٣) أي : ولو بستم إن تعين طريقاً ، (ع ش : ٢٥٩/٨) .

(٤) قوله (ما باطن الأمر كضاهرة) بأن يرتب على أصل صادق كروي

(٥) و لا بد من لا يعنده ؛ فهو بكفحه ؛ ثم لا سماع معني بمحتاج (٦ ٢٩٦)

(٦) أي : النشعة هامش (خ)

عقيدة الشافعي أن العود باطلاً يستلزم لحلق قسم يأخذ محرماً في اعتدائه ، ومن ثم لم يخر للخصمي معه من طمسها ، وحرر للشافعي الشهادة بها ، لكن لا بصيغة أشهد أنه ينسحقها ، لأنه كدت ، كما أن به^(١) حضور بكاح ولا ولي إن قلد أو أراد حفظ الواقعة .

معم ، لس له دعوى ، ولا شهادة على مريد عد من لا يرى قول نوبه ، كما نص عليه ، لأن أمر الله أعظم^(٢)

وحرر أيضاً بحكم شافعي أنه ما لا يراه من أحكام محاميه تعيده ويرم العمل بها ، فلو فسح بكاح^(٣) مرأو أو حولت مراراً وحكم حسبي بصفحه أحدهم ، ثم رفعت أمره بشافعي ثروته في الأولى من آخر وفي الثانية من روحها من غير محيل . . جاز ذلك^(٤) . خلافاً لاس العماد في الثانية ، لما مر ، من نه^(٥) يرى عوداً حكم المخالف باطلاً^(٦) .

وكحكم بمخالف وما ذكر^(٧) لأنه إن كان معتد^(٨) نه حكم ، كما هو ظاهر مما تقرر أن عبره بعتده لا بعتده من أنه حكمه .
ويظهر أنه لا أثر يكون المخالف بعتد ن الحكم بما ينفذ طاهر فقط ، بل

(١) أي : للشافعي . (ش : ١٤٦/١٠)

(٢) وهي (أ) و(ط) : (أمر الله أعظم)

(٣) أي : كحوا الشهادة بشعة الحوا . (ش : ١٤٦/١٠)

(٤) قوله (عند فسح بكاح) أي : فسح فسح لم يمر عند شافعي رضي الله عنه كردي

(٥) أي : الترويح المذكور . (ش : ١٤٧/١٠)

(٦) أي : الشافعي . (ش : ١٤٧/١٠)

(٧) أي : عزاً

(٨) أي : في العود بها . وحرر السعد . (ش : ١٤٦/١٠)

(٩) أي : قوله : ثبت على ، ونحوه . (بصري : ٢٨٢/١) .

(١٠) أي : المخالف . (ش : ١٤٧/١٠)

ولا يقضي بخلاف علمه بالإجماع .

انصره في هذا اعتماد المُنهي إليه كالشافعي .

ويُفرق بأن هذا^(١١) هو المبيح للإقدام على العمل بقضيه حكم المجتلف ، فغير
لا اعتماد الثاني في هذا بخصوصه دون ما عداه

(ولا يقضي) أي لا يخور له قضاء (بخلاف علمه) أي صفة المؤكد
على ما فاء شارح ، أحد مما يأتي عنه^(١٢) ، ويُحمل برفق (بالإجماع) على
براع فيه مشيئة أن انوجوه هل يخور (لإجماع) والوجه أن لا قبل لا م
المذهب مذهب حرقته ، وإلا - وهو الأصح - فلا .

وديث^(١٣) كما إذا شهدا برفق ، أو تكاح ، أو ميت من بعد حبه ، أو
يوثها ، أو عدم ملكه .

لأنه فطع^(١٤) بطلان الحكم به حينئذ ولحكم ما حصل محرم

ولا يخور له القضاء في هذه الصورة^(١٥) بعينه ، لمعارضته لصفة مع عدمها
ظاهراً ، ولا يلزم من علمه خلاف ما شهدا به تعقدهما المصنق لهما ، وبه^(١٦)
فارق قولهم لو تحقق خرج شاهد من رتبهما وحكم بعينه معارض
لشهادتهما

قبل صواب العني (ما يعلم خلافه) فإن من يقضي بشهادته من لا يعلم
صدقه ولا كذبها قاضي بخلاف علمه ، وهو ما قد نقى بهي وهو عجيب
فيه فرصة فيما لا يعلم صدق ولا كذباً فكيف يصح أن يُقرر هذا فصي

(١) أي اعتماد الحكم المجتبى على أصل صدق بعد ما نصه (ش : ١٠ / ١٢٧)

(٢) أي : بعد قول المتن . (يقضي بعينه) . هامش (خ)

(٣) أي : خلاف علمه ، (ش : ١٠ / ١٢٧)

(٤) على لما في المتن ، (ش : ١٠ / ١٢٧) .

(٥) أي : صواب ما ثبت بخلاف علمه بهي يعني (ش : ١٠ / ١٢٧)

(٦) أي : بقوله : (ولا يلزم من علمه ، ...) (إج : ش : ١٠ / ١٢٧)

بحلاف علمه حتى يرد على ١٩ فالصواب صحة عذاره

ثم رأيت شافعي رده بما ذكرته فقل هذا الاعتراض غير صحيح ، لأن الذي
يقضي به هو ما يشهد به لا صدقها فلم يقض حثيث بحلاف علمه ، ولا بما
يقسم بحلافه ، فعارضت مسوتاً سبى

فروع عدم ما مر^١ أن من دار^٢ إن يروى^٣ فإلانة فهي طالق ثلاثاً ،
فرواها وحكم به شافعي بصحة الكاح ، أو موحده^٤ تضمن^٥ الحكم بإبطال
ذلك استعنى وبأن لم يذكره^٦ في حكمه ، لأن المعتمد أن الحكم بالصحة
كالحكم بالموحج في سائر جميع الآثار^٧ ، فحذفها ، لكن إن دخل وقت
الحكم بها^٨ كما هو^٩ من الآثار^{١٠} هذا أن الطلاق السابق يفسد على
الكاح لا يزفنه

وبو حكم حتى مثلاً^{١١} من بعد صحة ذلك بعدى جاز شافعي عقب العقد
أن يحكم بإبعده ، لأنه ليس بصحة ، عدم دخول وقته ، لأنه في الحقيقة فتوى
لا حكم^{١٢} ، والحكم حقيقي أصح نفسه إما تكون في وقع وقته دون ما سبقه^{١٣}
لعدم تصور دعوى الطرمة به ، حكم في غير الحصة إما تعدل به بعدها^{١٤} إجماعاً

(١) قوله عدم ما مر أي في صحيحه (ورد في مدعي عليه) كروي في لثرواني
(١١٨/١٠) قوله إجماعاً أي في مدعي من الحكم بالموحج و حكم بالصحة

(٢) أي : حكم الشافعي المذكور . (ش : ١٠٠/١٤٧) .

(٣) أي : الإبطال . (ش : ١٠٠/١٤٧) .

(٤) قوله (في سائر جميع الآثار) أي : الموجوده ، كما مر كروي

(٥) أي : بالآثار . هامش (خ)

(٦) أي : الحكم بالصحة و حكم بالموحج ، وكان لأولى : إيراد نصير بإرجاعه بكاح
(ش : ١٠٠/١٤٧)

(٧) جمع : لم يرد صح في خلاف (ش : ١٧٠٩)

(٨) أي : الدعوى الطرمة (ش : ١٠٠/١٤٨) .

إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى .

فإن ابن عبد السلام ولا يذنباً من كونه طاهر بتقوى والورع^(١) انتهى ، وهو احتياط لا بأس به .

ويقضي بعمه في الخرج والتعديل والتقويم قطعاً ، وكذا على من أمر بمحلله ؛ أي وسر على إمرأته ، لكنه قضاء بالإقرار دون العلم ، فإن أكره كان قضاء بالعلم فلا تافس في كلامهما ، كما رذ به اللقيبي على لإسوي^(٢)

ولو رأى وحده هلال رمضان قصى به قطعاً ؛ بناءً على ثبوته بواحد ، (إلا في حدود) أو تعريض (الله تعالى) كحد رن أو محاربة ، أو سرقة أو شرب ؛ سقوصها ؛ شبهه مع يدب سرها في الحمة^(٣) نعم ، من ظهر منه في مجلس حكمه ما توجب تعريضاً عزره وإن كان قضاء بالعلم

فإن جمع ما حرم وقد يحكم بعمه في حد لله تعالى ، كما إذا عدم من مكثب أنه أسلم ثم ظهر برده ، فينصبي عليه بموجب ديث قال شافعي ، وكذا بد اعرف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرفع عنه فينصبي به بعمه وإن كان إمرأته سرّاً ، بحر « فإن اعترف فارجعها »^(٤)

(١) الفوائد الكبرى (٢ / ٧٠) .

(٢) الخرج ج ١ (١٢٠ - ١٨٧ - ١٨٨) ، روضة الطالبين (٨ - ١٤١ - ١٤٢) ، المهمات (٢٦٣ / ٩)

(٣) احتراز عن المشيات الآية أنفاً . (ش ١٠٠ / ١٤٩)

(٤) أخرجه الشيخ (٢٧٢٤ - ٢٧٢٥) ، ومسلم (١٦٩٧ - ١٦٩٨) ، غير في هريرة ورده من حد الجهي رضي الله عنهما

وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه اعتماداً على حط مؤثرته إذا وثق بحطه وأمانته ،

الحصم ، لأنه يُعْتَمَرُ في الوصف^(١) ما لا يُعْتَمَرُ في الأصل

ويؤخذ منه^(٢) أنه يُلْحَقُ بالكول في ذلك كل ما هي معه

فائدة : كـ الشك في رسم قصده يَكْتَفُ على ما ظهر بطلانه أنه باطل بغير إذن مانكه ويقول لا يُغْنِي لمانكه بل تُحْفَظُ في ديوان الحكم ؛ ليراه كل قاص^(٣)

(وله الحلف على استحقاق حق أو أدائه ؛ اعتماداً على) إخبار عدلٍ وعلى (حط) نفسه على المعتصِد من تناقص فيه ، وعلى حط نحو مكاتبه ومأدوبه ووكيله وشريكه و(مؤثرته إذا وثق بحطه) بحيث انتهى عنه احتمال ترويره (وأمانته) بأن عيِّم منه أنه لا يتساهل في شيء من حقوق الناس ؛ اعتصاداً بنفسه

ودليل حل الحلف بالظن حلف عمر رضي الله عنه بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم أن اس صيد هو الدحان ، ولم يُكْزَرْ عليه^(٤) مع أنه غيره عد الأكثرين ، وإساقال^(٥) « إن يكنهُ قَلَنْ تَسْلَطَ عَلَيْهِ »^(٥)

وفارقت ما قبلها^(٦) بأن حطهما عدم^(٧) خلافها^(٨) ؛ لتعلقها بنفسه

(١) لعل المراد به : مقدمة الحكم . (ش : ١٥٠/١٠) .

(٢) أي : من التعليل . (ش : ١٥٠/١٠) .

(٣) فتاوى البكي (٤١٤/٢)

(٤) أخرجه البخاري (٧٣٥٥) ، ومسلم (٢٩٢٩) عن حابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٥) أخرجه البخاري (٣٠٥٥) ، ومسلم (٢٩٣٠) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٦) أي : القضاء والشهادة . (ش : ١٥٠/١٠)

(٧) أي : بغير القاضي والشاهد . (ش : ١٥٠/١٠)

(٨) أي : يمين ؛ اعتماداً على ما عدم . عبارة ش أي : المذكورات من قوله ولكن

الحلف... إلخ . اهـ . (ش : ١٥٠/١٠) .

و الصحيح حوار رويته الحديث بحفظ محفوظ عنده

فصل

لنحو من نحضين في ذخون عنه ، وقيام لهما ، وشماع ، وطلاقة وخب ،
وحواب سلام ، ومخس ،

(والصحيح حوار رواية الحديث بحط) كنه هو أو غيره وإن لم يدكر قراءة
ولا سماعاً ولا إحارة (محفوظ عنه) أو عند غيره ، لأن باب الرواية أوسع ،
ولذا عمل به السلف والمحدث .

ولو رأى حظ شيعه له بالإدب في الرواية وعرفه حاربه الاعتماد عليه
أيضاً . [أ]

(فصل)

في التسوية

(لسو) وحوا (من المحضين) وإن وكلا ، وكثر يؤكل خلاصاً من ورطه
التسوية بين وبين خصمه ، وهو جهل قبيح

وإذا اشوب في مجلس أرفع ووكلاهما في مجلس أدون ، أو جلسا مستويين
وقام وكيلاهما مستويين حار ، كما بحثه لأدرعي

(في دخول عليه) بأن يأذن لهما فيه معاً لا لأحدهما فقط ، ولا قبل الآخر
(وقيام لهما) أو تركه (واسماع) لكلامهما وبطريق إليهما (وطلاقة وجه) أو
عمومية (وحواب سلام) إن سلماً معاً (ومخس) بأن يكون مرثهما إليه في عني
السواء أحدهما عن يمينه و الآخر عن يساره ، أو بين يديه وهو الأولي ؛ لحبر
فيه ^(١) ، والأولى أيضاً أن يكون على الزكك ؛ لأنه أقي

(١) عن عبد الله بن ربيع رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : أن يحضر بعقد من يدي
بحكم حربه يحاكم (٩٢ : ٩٤) ، وأبو داود (٣٥٨٨) ، البيهقي في (الكتب ٩)

معهم ؛ الأولى للمرأة : التبرع ، لأنه أستر ، ويعقد الرجلُ عليها
وسائر أنواع الإكرام^(١) ، فلا يجوزُ له أن يؤثر أحدهما بشيء من ذلك ،
ولا يفرح معه وإن شرف بعلوم أو حُرِّيَّة أو وادِّية أو غيرها^(٢) ، لكسر قلب الآخر
وإصراره .

والأولى تركُ عيِّم شريف ووصع ؛ لأنه يغتم أن العيِّم لأجل الشرفِ ،
ولو دام بمن لم يصبه محاصمٌ فإن^(٣) قام^(٤) لحصمه أو اعتذر له
أو بدا ستم أحدهما فقط فسكت حتى يُسلم الآخر ، ويُعتمر طولُ
العصل ؛ للضرورة ، أو يفرق الآخر سلم حتى أرث عسكما ، واعتقر به هذا
الكنم بأحسب ، ولم يكن فطما للرد ، بدت^(٥)
ومن ثم حكى (مأم عهده به حورو له برك الرد مصعاً لكن استعده^(٦) هو
والغزالي^(٧) .

وأنهم قوله (ومحبس) أنه لا يركبهما فائمين ؛ أي الأولى ديك ،
وعنه يحمل قولُ أسود دني لا تسع الدعوى^(٨) وهما فائمان^(٩)

(١) (٨٦) ٢٠ ، أحمد ١٦٣٥٤٦ ، في الحديث في : المنع من العير ، (٢ : ١٦٩) (وفي

إسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الربيع ، وهو ضعيف) .

(٢) معطوف على : في سبب من رَسَدِي (س : ١٠ / ١٥١)

(٣) حارة : الدياج ، (١ : ١٥٩) : (أو وادِّية أو غيرها) .

(٤) حصل قوله : (مان) أي : ياد أنه مناصم كردي .

(٥) في (س : ١٠ / ١٥٩) (فاد محاصم) ، وفي (أ) (ولو دام بمن بطله عر محاصم فاد
قام لحصمه)

(٦) أي للضرورة . (س : ١٠ / ١٥١) .

(٧) وفي (ت) و (ج) . (لكنه استعده)

(٨) نهاية المطلب في رواية الطبع (١٨ / ٥٧٢)

(٩) أي لا يعني . (س : ١٠ / ١٥١) .

(١٠) الحارثي الكبير (٢٠ / ٢٦٢)

والأصح رفع مسلم على دمي به
وإذا حسا فله أن ينكح .

ولو قرب أحدهما من القاضي وبعد الآخر منه ، وطلب الأول محبة الآخر إليه ،
وعكس بشي فالذي ينكح يرجع بقاضي من غير نظر لشرف أحدهما أو حسنه
فإن قلت أمره رسول شريف ، أي الحميس نحضر أو إغافه له بخلاف
عكسه ؛ فليعين قلت مجموع ؛ لأن قصد استوية ينفي النظر لذلك .
نعم ؛ لو قل الأولي ذلك لم ينفذ

(والأصح رفع مسلم على دمي منه) أي المجلس وحباً عند
العاوردي^(١) . وغمدة بركشي كانا رأي ، وجوراً عند مسلم وغيره ؛ لأن
الإسلام يغلو ولا يغلى عليه .

وفي حبر السهمي في معاصمه علي كرام لله وجهه ليهودي في درج بين يدي
بانه شريح أنه قال - وقد ارفع على الدمى - لو كان حصمي مسماً بعدت
معه بين يديك ولكي سمفت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا
تأؤوهم في المخالس^(٢) .

وفصبة كلام الرافعي إثارة المسلم في سائر وجوه الاكرام^(٣) . وغمدة
النمسي ، واغترض بأن طوئف^(٤) صرخوا بوجوب شربه سهم^(٥)
(وإذا حلوا) أو فم بين مدته (فله أن ينكح) لنكاحهم

(١) أي : العكس . (ش : ١٠ / ١٥١)

(٢) العلوي الكبير (٢٠ / ٢٦٢-٢٦٣)

(٣) بين كبر (٢٠٤٩٥) . راجع : لمخص بحبر (١ / ٢٦٩)

(٤) الشرح الكبير (١٢ / ٤٩٤)

(٥) أي : من أصحابنا . (ش : ١٠ / ١٥٢)

(٦) راجع : سهل صباح في خلاف الأشاح : ص ١٧١١

(٧) أي : عهدا حتى يحنوا لأهبا حتم ينكح (ش : ١٠ / ٥٢)

وله أن يقول لتكلم المدعي ، فإذا ادعى طالب حصته بالجنوب ، فإن
أقر فذاك ،

(وله أن يقول لتكلم المدعي) مكملاً ، لأنهما ربما هما ، فإن عرف عي
المدعي قال به بكنتم

(فإذا ادعى) دعوى صحبة (طالب) حواراً (حصته بالجنوب)
سحباً خروخ من دعواه وإن لم يأنه المدعي ، فصل الحصوة

وقضية كلامهم هنا : أنه لا يبرئة ذلك وإن انحصر الأمر به ، بأن لم يكن
بمسد فاضل آخر ولو قال به الخصم حصة لي بحواب دعوي ، ولو قيل
بوجوبه عليه حيب لم ينفذ ، وإذا لم يردوا محاصمين ، وإذا أتم
بدهمها 'عه' فكذلك هذا^(١) ، لأن ينفذ واحدة .

(فإن أقر) حصته و حكم^(٢) (فذاك) طهر ، فليبرئة ما أقر به ، لثبوت
الحق بالإقرار من غير حكم ، بوضوح دلالة خلاف اليه

ومن ثم لو كانت صورة الإقرار محتملاً فيها اختص بالحكم ، كما بحثه
القاضي

وله^(٣) أن يرد عن أحد الخصمين لعود الجمع إليهما ، وأن يشفع له إن طر
قبوله لا عن حياء ، وإلا أتم وإن برئ فيه لأدري^(٤) ، لتصريح العراقي بأن
الأخذ بالحياء كهو غصاً .

(١) أي : محاصمين . هامش (١)

(٢) أي : الحكم . هامش (١)

(٣) أي : بعدم سؤره حواب خصم مع ش ، أي بعد نطق (ش ١٠ ١٥٢)

(٤) قوله (و حكم) بأدري^(٤) على المدعي محقق النفس ليردده كردي

(٥) أي : القاضي . (ع ش : ٢٦٢/٨)

(٦) أي : أن يبرئ لهما عن ربه ، كما في الأور ، كردي ، وكردي ه ، خصم لكاف

وع ، كردي (١٠ ١٥٣) (عا : لهابه) المدعي ، يعني دفع المال (رشدي)

وَأِنْ أَنْكَرَ فَلَهُ أَنْ يَقُولَ لِلْمُدْعَى أَتَيْتُهُ^(١) وَأَنْ يَسْتَكْبِرَ .

وتردّد أيضاً^(٢) في قوله علي صحابته ، لانتهاهم بالمداومة ، والذي يشهد
حرمته إن قوبل قرينة ذلك الانتهاج .

(وإن أنكر) فله أن يقول للمدعي أتيتك^(٣) ؟ لخبر مسلم به^(٤) ، أو
شاهد مع يمينك إن ثبت الحق بهما .

وإن كانت يمين صاحب المدعي لغير يمينه قال به^(٥) الخفيف^(٦)

(و) له وهو الأولى (أن يستكبر) سألهم عنه المدعي

مهم ، إن سك^(٧) لجهل ، وحب إعلافه ، ونه شت من مكنونه مع عدم أو
جهل^(٨) ؟ فممن أولى ، وما لم يخبر به يمين مدعي كفه نسبي ، ولا شاهد
كيفية الشهادة ، لقوة لانتهاج بدت

فإن تعدّي وفعل فأدى الشاهد نفسه ، عدله على ما حقه بعيني ، وهو
قيل محله في مشهورين^(٩) بالمدعي به بعد

ولا بد منه سؤال من اتهم به حضور من يمينه عن كفه دعواه ، لا في
المعروف ، كما مر^(١٠) ، وروح العربي ما فهمه كلام شريح^(١١) به بدنه ،
لاحتساب طله بما لا يسمع بعد أو ينصر^(١٢) ، وعليه^(١٣) فمحله فمن بعد بدت

(١) قوله (وتردّد أيضاً) في (أدعي - من) لا في (من) كس - (في قوله) في
الفاضي . (ش : ١٥٣ / ١٠)

(٢) عن رجل من حذر رضي له فله أن . جاء رجل من حذر موبد . حل من كفه من حي .
فقال بحضري . يا موبد . إن هذا قد عصى علي رضي بي كذب لأبي . فقال بكسدي
هي أ رضي لي يدي . أ رضي من به فله . فقال سأل . فقال بحضري . ألب بته^(١٤) .
قال . لا . قال : فلك يمينه^(١٥) . صحيح مسلم (١٣٩)

(٣) أي : المدعي . (ش : ١٥٣ / ١٠)

(٤) أي : شعبين مشهورين . . إلخ . (ش : ١٥٤ / ١٠)

(٥) أي : قيل (فصل آداب القضاء) بما فيه من التفصيل والخلاف انتهى مهم . (ش : ١٥٤ / ١٠)

(٦) أي : ما فهمه كلام شريح (المحله) في (ش : ١٥٤ / ١٠)
مطلوب . (ش : ١٥٤ / ١٠)

فَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ وَأُرِيدُ تَخْلِيْعَهُ فَلَهُ ذَلِكَ ، أَوْ لَا بَيِّنَةَ لِي ، ثُمَّ أَحْصَرَهَا
قُلْتُ فِي الْأَصَحِّ

اِسْتِدْلَالًا^(١) أَوْ إِحْصَارًا لَهُ .

(فَإِنْ قَالَ : لِي بَيِّنَةٌ وَأُرِيدُ تَخْلِيْعَهُ فَلَهُ ذَلِكَ) لَأَنَّهُ إِنْ تَوَزَّعَ وَأَمْرٌ سَهْلٌ
الْأَمْرُ ، وَالْأَمْرُ . أَمَامَ إِلَيْهِ عَلَيْهِ ، لِشَهْرِ حَدَثِهِ وَكَذَلِكَ

وَبَحْثُ نَفْسِي فِي مُتَصَرِّفٍ عَنْ غَيْرِهِ أَوْ عَنْ نَفْسِهِ وَهُوَ مُحْجُوزٌ عَلَيْهِ بِمَحْوِ سَعْيِهِ
أَوْ فِي تَعْيِيْنٍ بِهِ سَعْيٌ ، سَلًا بِحَاجِ الْأَمْرِ لِلدَّعْوَى بَيْنَ يَدَيْ مَنْ لَا يَرَى
بِهِ نَعْدَ الْحَقِّ فَيَحْضُلُ بَصَرُهُ

(أَوْ) عَنْ (لَا سَهْلَ لِي) وَنَفْسِي ، أَوْ عَنْ (لَا حَاصِرَةَ وَلَا عَائِدَةً ، أَوْ كُلُّ
بِهِ أَفْهَمُ رَوْرٌ) ثُمَّ أَحْصَرَهَا قُلْتُ فِي الْأَصَحِّ (لِاحْتِمَالِ سَبَابِهِ أَوْ عَدَمِ عَدَمِهِ
سَحْنُهَا

وَقَصْبَتُهُ أَنْ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَعْرُضٍ مَثَلًا فَأَنْكَرَ أَحَدَهُ مِنْ أَصْلِهِ ثُمَّ أَرَادَ إِقَامَةَ بَيِّنَةٍ
بِأَدَائِهِ أَوْ بِرَدِّهِ قُلْتُ ، وَحَرَى عَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّعَهُ ، لِحَوَارِ سَبَابِهِ حَالِ الْإِنْكَارِ ، كَمَا
لَوْ أَنْكَرَ أَصْلَ الْإِدْعَاءِ ثُمَّ دَعَى بِنَفْسِهِ أَوْ رَدَّاهُ عَنْ الْحُجَّةِ^(٢)

وَعَلَيْهِ فَمَحَلُّهُ^(٣) فِي صُورَةِ الْقَرَضِ أَنْ يَدْعِيَ أَدَةً أَوْ إِبرَةً قَلَّ الْحُجَّةُ عَلَى أَنْ
شُحِبَ مَرُورُ بِنِ الْوَدِيعَةِ وَالْعَمَلُ مَرَاهِجَةً بَأَنَّ مَسِي لَوَدِيعَةً عَلَى الْأَمَانَةِ فَكُنْتُ فِيهَا
بَابِيَةً مَقْصُوفًا بِخِلَافِ سَمْعٍ^(٤)

(١) قَوْلُهُ (لَا يَدْرِي) أَيُّ لَا يَدْرِي بِمَا يَصْنَعُ لِنَفْسِهِ عَنِ الَّذِي أَمْسَسَ مِنْ لِمَا يَصْنَعُ إِحْصَارًا حَصَصَهُ
الَّذِي يَدْعَى بِهِ عَلَيْهِ ، وَ(عَنِ كَلِمَةٍ) مَعْلُومٌ بِالْمَعْنَى ، وَصَحِيحٌ (دَعْوَاهُ) بِرَجْعِ أَبِي (مَنْ)
أَيُّ لَا يَدْرِي أَسْوَكَ عَنْ كَلِمَةٍ دَعْوَاهُ ، وَالْإِسْتِدْلَالُ حَصَصَهُ كَرْدِي

(٢) أَيُّ ، ابْتِدَاءً ، (ع ش ، ٢٦٢ / ٨) .

(٣) فَتَاوَى الْعِرَامِيِّ (مَنْ : ٤٢٢) .

(٤) أَيُّ ، الْعَبُولُ . (ش : ١٥٤ / ١٠)

(٥) قَوْلُهُ (مُصْطَفًى) أَيُّ مِنْ الْحُجَّةِ وَبَعْدَهُ (ش : ١٥٤ / ١٠) وَرَجَعَ إِلَى الْمَقَامِ .
(٢٠١ / ٦)

وإذا اردحم خصوم قدم لأسبق ،

وهذا ظاهر في العرف بها ومن فرص ، فقياس مدكور غير صحيح^(١)
ويؤيد شهودي ههنا ، أو عند ، ثم أخصريه فالأوجه أنه إن
اعرف أنهم هم الدس فإن عنهم دس اشترط مصي رمي تمكن فيه يعنى
والاسترأ ؛ لإمكان قولهم حسنة برفعه اسية بذلك

وإن قد هؤلاء آخرون جهتهم ، أو يستهم فتبين أن قرب نرس
فإن تعذر^(٢) مراجعته ، وقد الوارث : لا أعلم بذلك . . فالذي يظهر
الوقت إلى بيان الحق ، لأن قوته ههنا ، أو عند مدع ولا بد من مصر
استدائه ، واحتمال كون محصرين غير المقول عنهم دس لا يبرر ، حسنة نحق
العبير

(وإذا اردحم خصوم ، أي مدعون (. . قدم الأسبق) فالأسبق المسلم
وحواياً إن تعنى عليه فصل الخصومة ؛ لأنه العدل .

والعبرة بسو المدعي ، لأنه ذو حق

وبحث استقصي أنه يوجد مدع وحده ، ثم مدع مع خصمه . ثم خصم
أول قدم من جاء مع خصمه

إن يكن في تقدم عليه مسلم بمسوق ؛ كما بحث استقصي وسعه ، به
الغزالي .

وأما إذا لم يمتنع عنه قصتها فتقدم من شاء ؛ كمدرس في عدم عرف فرص
ولو كفاية ؛ كالعروض وزيادة التعر على ما يشترط في الإحهاد مصق ، وأن
به^(٣) فهو كمدصي ، وكذا يدل في مصي ، كما هو ظاهر

(١) راجع : المسهل الضاح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (١٧١٢)

(٢) أي : يموت . (ش : ١٥٤ / ١٠)

(٣) أي : في العرض ولو كفاية . (ش : ١٥٥ / ١٠)

فمن جهل أو حاذوا معاً أفرع ، ويُقدّم مسافرون مسوفون وسوء وإن تأخروا
ما لم يكثرُوا ،

(فإن جهل) السابق (أو حاذوا معاً أفرع) إذ لا مرجح ، ومه^(١) أن
يكتب أسماءهم برفع بين يديه ، ثم يأخذ رفعته رفعته ، فكل من حرج منه
قدّمه

والأولى لهم بعدية مريض بصيرتاً ساحير ، فمن مسفوا قدّمه انفاصي إن
كان مطلوباً^(٢) ، لأنه مجبور .

(وندم) بد ، مسافرون) أي مريدون لسفر الماح وإن قصر ، كما
قصة : بطلانها على معصم^(٣) (مستوفرون) مدعون ، أو مدعى عليهم ؛ بأن
بصيرتوا ، تأخذ عن رفقهم^(٤) (وسوء) كذلك^(٥) على رحل ، وكذا على حثائي
فما يظهر (وإن سحرُوا) تدفع الضرر عنهم (ما لم يكثرُوا) أي التوعان ،
وعتب^(٦) المذكور^(٧) ، شرحهم ، فمن كثروا ، بأن كانوا قدر أهل البلد أو أكثر
فكالمقيمين ، كذا قاله^(٨) .

وعادة غيرهم تفهم أعمار المحصوم بعضهم مع بعض لا مع أهل البلد كنهم ،
قيل : ولعله أولى .

واسافرون فبهم والسوء كذلك يُقدّم مهم بالسق ثم يُفرغ ، ولو
بعارض مسافر وامرأة قدّم على الأوجه ، لأن ضرر فيه أقوى

(١) أي : من الإفرع . (ش : ١٠٠ / ١٥٥) .

(٢) قوله (كان مطلوباً) أي : كان المريض (مطلوباً) أي مدعى عنه كردي

(٣) وقوله : (على عقيم) متعلق به (يندم) . كردي

(٤) لسوء بدني شد رحله ، وبصره الحنف عن لرفعه اللحم ، حاج (١٠ / ٢٢٠)

(٥) أي : مدعات أو مدعى عليهم . (ش : ١٠٠ / ١٥٥) .

(٦) أي : في كل من المعالي . (ش : ١٠٠ / ١٥٥) .

(٧) المسافرون على السوء . (ش : ١٠٠ / ١٥٥) .

(٨) شرح الكبر (١٢ / ٢٩٦) ، روضة الطالبين (٨ / ١٤٩)

ولا تقدم سابق وقارع إلا بدعوى ، ويحرم اتخاذ شهود فحس لا يعمل عرفهم ،
وإذا شهد شهود فعرف عداله أو فسأ . عمل بعلمه ، وإلا . . . وبحث الاشتراكه ،

وبحث سرر كشي^(۱) أن المحور كرحل ، لا تصد المحذور ، وفيه نظر ،
وما حلل به ممنوع .

(ولا تقدم سابق وقارع ، لا بدعوى) واحده ، فلا بد صرر افس ، وتقدم
المافر بدعواه إن حثت بحيث لم يصير غيره بصرر أن له بحمل
عدة ، كما هو ظاهر ، وإلا بدعوى واحدة ، أحسنه سرر .

(ويحرم اتخاذ شهود معينين لا نقل غيرهم) المافه من فحس ، صبح كثير
من الحقوق ، وله أن يُعَيَّن من بكتك بوناق ، أي ورق من سب
الماف ، وإلا حزم ، كما مر^(۲) عن بقاصي نعت معينين
ومعدلاته في الأحره ، وتعصله حقوق أو تأخيرها .

(وإذا شهد شهود ، بين يدي خاصي بحق وركه فعرف عدة وفسأ
عمل بعلمه) قطعاً ، وله نسخ بركه إن علم عدة حصه
نعم ، أصله^(۳) وفرغه لا نقل بركته لهما ، فلا يغفل فهما بعينه
(وإلا) بغلة فهما نيك وحب اعبه (الاسركه ، أي هت من
يركبه وإن اغترف الحصم بعد بهم كما بأي^(۴) ، لأن حوله نعتي
نعم ، إن صدقهما فيما شهداه . عمل به من جهة لإقرار لا شهداه
وبو عرف عدة مركبي المركبي فقط . كفي ، خلا لما وقع سرر كشي
وله الحكم سؤر المذعي عمت ثبوت العداله ، والأولى أن يكون سمدعي

(۱) وفي (ج) و(و) : (وبحث الفقي)

(۲) قوله (حزم - كما مر) في شرح قوله (ويحذر بدوى -) كروي

(۳) أي : القاضي . (ش : ۱۰ / ۱۵۶) .

(۴) في (ص) : (۳۰۵)

بأن يكذب ما يسمي به الشاهد وللمشهود له وعلمه ، وكذا قدّر الدّين على الصّحيح ،

عليه هل لك دافع في البينة أو غيرها ؟^(١) ويُمنّنه ثلاثة أيّام فأقل

وفي هذا لإيهام بغير رضا الخصم ولا طلب المدعى عنه بطرّ ظاهر

والعرق به وس ما يأتي^(٢) في الحيلولة بلا طلب عمرو حمي ، ويُحاث مدع طلب الحيلولة^(٣) بعد الله وقبل التركية ، وله حشيد ملازمته معه أو بانه ، وبعد الحيلولة لا يتقدّم تصرف واحد منهما

بعم ، من س له س يقول بصرفه ؛ كما هو ظاهر مقامه^(٤)

ولنحاكم فعلها^(٥) بلا طلب إن رآه ، ولا يُحاث صائب استبعاد أو ححر أو حبس قبل الحكم

(بأن بمعنى كان ، يكذب ما يسمي به الشاهد) اسماً وصيغة وشهرة ؛ لنلا بنفسه ، يكفي منتر^(٦) (والسهود له وعلمه) نلاً بكون قريباً أو عدواً ، وهذا ليس من لاسركه ، من متاير يخ^(٧) من النظر بعده في مانع آخر من نحو عداوه أو قرابة

وكذا قدر ادس على تصحيح) لأنه قد يغلب على الظن صدق الشاهد في

(١) أي : أوفي الحق بنحو أداء . (ش : ١٥٦/١٠-١٥٧) .

(٢) قوله (وس ما يأتي) هو قوله (ولنحاكم فعلها) كردي

(٣) أي : من المدعى عليه ومن يصر اليه منها لرفع (ع ش : ٢٦٤-٨)

(٤) قوله (مما مر) أي : في (البحر) كردي (ش : ١٥٧/١٠) (أي من أن الصيرة في العقود بما في نفس الأمر) .

(٥) أي : الحيلولة ، (ع ش : ٢٦٤-٢٦٥)

(٦) أي : واحد ؛ كما في : الديات (٤/٤٦١) .

(٧) قوله (مما يربح) أي : يحصل (من النظر بعده) أي : بعد لاسركه (في مانع آخر) يعني : ما عرف بمشهود عليه وله علم هل الأسركه يعصيه لشهد أو عداوه ، وغيرها فلا يحاج للمضي بالحكم إلى مكشاف عداوه أو يعصيه بعد لاسركه كردي

وسعت به مركباً ثم شافهته المركبي بما عده ،

المليل دون الكثير ، ولا تغد في كون العدة بخلف بذلك ، وإن كثرت ملكة ،
فمن ثم صنف المصنف الخلاف وبه قوة الإمام ونقل المقابل عن معظم
الأئمة^(١) ، فاندفع قول شارح لا يخسر التعبير (الصحيح) بل لا الأصح .

(ويمت به) أي المكتوب (مركباً) أي اتين مع كل سعة محبة عن الآخر
وسمائه به^(٢) : لأنه سب في البركة ، فلا ينافي قول « أصه » (إلى
المركبي)^(٣) خلافاً لمن اغترصه

وهؤلاء المصنفون يُستون أصحاب المبطل : لأنهم يبحثون ويستأثرون
ويُسُّ أن يكون بينهما سراً ، والأ تغتم كلاً بالآخر ، ويُصنفون^(٤) على
المركس حقيقة ، وهم^(٥) المرسول إليهم .

(ثم) بعد السؤال وسعت (يشافهه المركبي بما عده من حرج ، فليس له^(٦)
إحماؤه^(٧) ، ويقولون^(٨) رذني في شهودك ، وتعديل^(٩) فبعض به ، ثم هذا
المركبي إن كان شاهد أصلي^(١٠) فواضح ، وإلا^(١١) فشرطه في الأصل عدم

(١) نهاية المطلب في رواية المصنف (٤٩٢/١٨)

(٢) قوله (وسماه به) أي سمي لمصنف مركباً كروي

(٣) المحرر (ص : ٤٨٩) .

(٤) قوله (ويصنفون) أي يصفون أصحاب المبطل على نحو من سائر ، وعلى جملة منهم
حقيقة كروي .

(٥) أي : المركون . (ش : ١٥٨/١٠)

(٦) (سئل له) أي : للعاصي . كروي

(٧) أي : الجرح . (ش : ١٥٨/١٠)

(٨) وقوله (ويمون) أي يقول عاصي لمصنف كروي

(٩) عطف على (حرج) وبه وبمعنى (أو) كما عرفت غيره (ش : ١٥٨/١٠)

(١٠) قوله (شاهد أصلي) أي على مركب كروي وعنه الرشدي (٢٦٥/٨) أي : إن

كان هو المحضر بحال الشهود بصفحة أو خوا أو غيرهما معاً شافي

(١١) أي : بأن لم يصف على أحوال الشهود لأن محضر حواجه بهم (رشدي ٢٦٥/٨)

وهل يكفي كاشفة ، وشرطة كشافة مع معرفة الحرج والتعديل

لحوز الشهادة على لشهادة ، وقد جمع لا بشرط دلل ، بمحاجة

وبو ولي صاحب المسألة الحكم بالحرج والتعديل يكفي بقوله «
لأنه حاكم» .

(وقد يكفي كاشفة) أي المركبي إلى القاضي بما عده ، وأول الأدعي
كالخسائي هذا الوجه بما يرجع إلى المعتد -

(وشرطه) أي يكفي صورة صاحب المسألة والمرسول إليه ^(١) (كشاهد)
في كل ما بشرطه ، فمن نصب للحكم بالتعديل والحرج بشرطه كخاص
ومحلله ^(٢) ، لا يشك في وقوعه حاضراً ، وبلا شك في الاستحلاف ^(٣)

مع معرفة ، يكفي لكل من (الحرج والتعديل) وأساسهما ، لأن لا يخرج
عدلاً ويؤرخي فاسقاً

ومثله في ذلك ، انما هو بالرشد ، فقول بعضهم يكفي أن يشهد بأنه
صالح لدينه ودينه ، لحمل على من يخفف صلاحهما أي يختص به الرشدة في

(١) قوله (أو ي) أي يجوز القاضي صاحب المسألة بحكم بالحرج ، فإن في شرح
القاضي ومن نصب من ذلك فاسقاً حاكم في الحرج والتعديل ، بل يكفي أن يهيئ
القاضي وحده ذلك ، ولا يعبر بعدد ، لأنه حاكم ، بحكم من على قوله ، وقد لو أمر
القاضي صاحب المسألة بسحب محض وشهد بما عده ، لكن يعبر بعدد حجب ، لأنه شاهد ،
وما يعبر به ما عده لأصل افتقار الاستحلاف في أن يحكم بقول شركيين أو يقول هؤلاء ،
وأي يفتي عن أكثر من هؤلاء ، وهو المعتد كروي

(٢) صوته المرسول إليه ، لأن من المعلوم من غير إثباتي لا يكون إلا كدلت (رشدي
٢٦٥/٨)

(٣) أي : أن شرطه كشرط قاضي ، (ش : ١٥٩/١٠) .

(٤) راجع شرط القاضي في (ص : ٢٠٠) ، بشرط المسحوق في واقعة حاضره في (ص : ٢٢١)

(٥) أي : المركبي (ش : ١٥٩/١٠) .

(٦) أي ، في اشتراط المعرفة ، (ش : ١٥٩/١٠)

وحجرة باطن من ثعثة بضحة أو حور أو قعامة .

مذهب الحاكم : يصير ما سأل في هو عدل . لكن سأل في
(شهادت)^(١) ما يُعلم به أنه لا تكفي حو ذلك لأصلاق ولو من موافق
لنصافي في مذهبه . لأن وضعه شاهد التمسك لا (حجت) . لئلا يضر به
لقاضي^(٢) .

وقد نجح بحمل هذا على ما يرد من حجت مدح في ذلك لأصلاق .
والأول على خلافه .

(و مع (حرة) حرمون . أنه أيضا بضم (باطن من عدله) وحور
بعضهم رفع (حرة) غلط على حرة (شدة) لصحة (حور) بكسر أو
أصح من صفته أو معاملة أديبه . كما في عدم حي لله عنه من عدل عدله
شهاداً (أحو حركته يعرف به وبهارة) و حجت بابت و بهرهم بفتح
تُسندُ بهم على (و) و رفعت في السهر الذي يُسندُ به على مكارم
الأصلاق^(٣) . لا ، قال بسب معرفة)

ويصل قوتهم في حجتهم بفتح . كما يُسندُ به لا تُز

أما غير مقدمة من ذلك ثلاثة . كان عدله في أحده من نحو شهرين فلا
يُمكن اتفاقاً على ما قاله الماوردي .

ويُغني عن حرة ذلك . يستخلص عدله عدله من حرة ، باطنه ، ونحو
من أرفعه بذلك ما يرد بفتح ذلك على معناه ، بعد حرجي بفتح يخرج عن حرج

(١) قوله (باطن من عدله) حجت (هو عدل) كروي

(٢) في (ص ٦٦٦)

(٣) راجع : سهل بفتح في خلاف لأبج أمم ١٧١٣

(٤) أي : سأل ، وقوله (أو الأول) أي : ما في بعض (ص ٢٩٠)

(٥) أخرجه البيهقي في دكره ١٠٤٢٦ عن عمه رضي الله عنه

(٦) أي : الصحة أو الجوار أو المعاطفة (ش : ١٠ / ١٦٠) .

والأصح اشتراط لفظ شهادة، وأنه يكفي هو عدل، وقيل يريد علي ولي.

الموافق، لا شهادة عدلين^(١)، لاحتمال التواطؤ إلا إن شهد على شهادتهما^(٢) وخرج ما من عدله (من يخرجه، فلا يشترط حرة ناصه، لا اشتراط نصير الجرح.

والأصح شرط لفظ شهادة (من المركب كقصة شهادات (و) الأصح (أنه يكفي) قول المعارف بأسباب الجرح والعدلين، أي الموافق مدته لمدته العاصي منها، نصير ما يقرر بما فيه^(٣) (هو عدل) لأنه أثبت به العدالة التي هي المقصود.

وقيل يريد علي ولي، وثقل عن الأكثر، لأنه قد يكون عدلاً في شيء دون شيء، يعني قد نطق صدقه في شيء دون شيء، أحداً مما يقرر أمراً^(٤) في القليل والكثير

وقد بثاث حقيقة العدالة في صورته وفيها في أخرى فعبر عنصوري شرعاً وإداهم أن ذلك^(٥) ندي ذكرته^(٦) هو المراد لم يتخ منه تأييداً لذلك الوجه الصحيح، لأنه وإن قال علي ولي، قد يريد في بعض الصور التي يعتد الظن فيها^(٧) صدقه دون غيرها، فأتمه فإن الشرح أعظمه^(٨) بالكلية

(١) عطف على قوله (أن يكفي) إلخ (ش: ١٠/١٦٠)

(٢) كناية الب (١٨/٢١٨)

(٣) أي في شرح (مع معونه بخرج والعدلين) (ش: ١٠/١٦٠)

(٤) قوله (مما يقرر ما) في شرح قوله (على الصحيح) كردي

(٥) وقوله (أن ذلك) إشارة إلى قوله (قد يطر صدقه) إلخ كردي

(٦) أي بقوله، يعني (قد يطر) إلخ (هو المراد) أي من العليل بأنه قد يكون

عدلاً... إلخ. (ش: ١٠/١٦٠).

(٧) قوله (لعل) أي على لعل، والأوفق بما سبق أن يقول الذي يطر صدقه في دون

غيره (ش: ١٠/١٦٠) وفي (ر) (يعتد على لعل بها صدقه)

(٨) أي: ردالة الوجه الصحيح بذلك. (ش: ١٠/١٦٠).

وبحث ذكر سب الجرح ،

ولا بخور أن يُزَكِّي أحدُ الشاهدين الآخر ،

ولو عرف الحاكم واحصى سم شاهد وسبه وعنه حارب تركه في غيبته ؛ كما يأتي^(١) .

، وبحث ذكر سب الجرح ، صريحاً ؛ كريباً ، ولا يكون به دوى ؛ لمحاحه مع أنه مسؤول ، وبه عارق شهود البراءة بفضو ، كما مر^(٢) مع به يثبت بهم الستر ، أو سارق

للاختلاف^(٣) في سبه فوجب بانه ؛ بعمل القاصي فيه ؛ بحقه

بهم ؛ لو ثبت مدعى بقاصي وشاهد جرح به بعد لاكتفاء سبه بالإطلاق ، لكن ظاهر كلامهم أنه لا فرق ، ويؤجبه بما مر^(٤)

وقال الإمام والعرفاني عنه بسبه عني عن بصيرة ، ولو علم له مُحَرَّجَاتٍ اقتصر عني واحد ؛ لعدم الحاجة لأريد منه . بل من عند السلام : لا بخور حرقه ؛ لا كبر ، لاستعائه به بالأصغر^(٥)

فإن لم يُبين سبه لم يُقبل لكن يَجِبُ الوقف عن الاحتجاج به إلى أن يبحث عن ذلك الجرح ؛ كما يأتي^(٦)

أما سبُّ العدالة .. فلا يَخْتَجُّ لذكره ؛ لكثرة أسبابها وعسر عدّها .

(١) أي سبه (ولا بشرط حضوره) ، أي (س) (س ١٦٠/١)

(٢) أي ، عن الأربعة . وراجع في (١٥٤/٩)

(٣) حلة لعامي الشرح ، (س) : (١٦١/١) .

(٤) قوله (ويجوز به) ، وهو قوله (لأن وطعه سبه عني) أي سرح قوله (والتعديل) ، كردي

(٥) المواعد الكبرى (١٥٤/١)

(٦) قوله (كما يأتي) ، هو قوله (سوف القاصي) (س) من قوله (والأصح)

وبعند ما نفعية أو الاستعاضة ، وتقدم على التعديل ، فإن قال المعدل
عرفت سبب الخروج واسبابه وصلاح قديم ،

قال جمع متأخرون ولا يشترط حضور المرتضى والمخرج ولا المشهود له
أو عليه ، أي لأن الحكم بالخروج والتعديل حق لله تعالى ، ومن ثم كتب فيها
شهادة الحسنة .

نعم ، لا بد من سمة سبب بحكم ما في دافع أمكنة

(ويعمل فيه) أي (خرج) (معافية) (نحو رماه ، أو سماع نحو هذه
(أو الاستعاضة) عنه سبب خروجه ، وإن لم ينع التواتر ، ولا يجوز اعتماد عدد قليل
إلا من شهد على سببهم ، ووحد شرط الشهادة على الشهادة ، والأشهر
أنه يذكر معتمدة مذكور ، ولا يبين^(١) .

(وعدم الخرج) على تعديل (برده علم الخارج) فإن قال المعدل

عرفت سبب خروج واسبابه وصلاح قديم برودة عنه حسنة

سببه قوله (وصلاح) يحتمل أن يكون تأكيد ، والوجه أنه بأسبب ، إذ
لا يبرهن من سببه قبول الشهادة ، وحسب فمقده أنه مصنف هذه الاستبراء بعد
لتوبه ، لكن ظاهر النص أنه يكفي مجرد قوله (صلاح) ومن مراداً ، بل
لا بد من ذكر مصنف تلك مدة إن لم يعلم تاريخ الخروج^(٢) ، وإلا لم يفتح
بذلك^(٣) ، لا بد من مصنف

وكذا تقدم التعديل إن خرج كل من التيسير ، وكانت سنة التعديل متأخرة ، فإن
إن الصلاح إن علم المعدل خروجه ، وإلا فمحتمل اعتناؤه على حاله قبل
الخروج .

(١) أي - الخارج . (ش : ١٠ / ١٦٦) .

(٢) رجع : سهر صحيح في خلاف لأصحاب أماله (١٧١٤)

(٣) أي : سبب الخروج كالرما . (ش : ١٠ / ١٦٢)

(٤) أي : تذكر مضي تلك المدة . (ش : ١٠ / ١٦٢)

و لأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عنه فهو عدل وقد عطف

قوله القاضي ولا توقف الشهادة به^(١) على قول القاضي ، لأنه لم يسمع فيه^(٢) شهادة الحسنة ، وقصته^(٣) أن يعدل كذلك ، لسماعها فيه أيضاً وتقبل قول الشاهد من الحكم أن وهو ، في مخرج وبن سم يذكر السبب ، خلافاً للروائي وغيره^(٤) .

نعم ، يتعنه أن محله من لا يفتأ عده عنه ناسب مخرج وهي « شرح مسلم » : توقف القاضي عن شاهد جزؤه عدل بلا بيان سبب^(٥)

ويصح : أن مراده تدب التوقف إن تريت الرية لعل القادح يتصح ، فإن لم يتصح حكم ، بما ياتي به لا غيره يرمي بحذف بلا مسد

(والأصح أنه لا يكفي في التعديل قول المدعى عنه فهو عدل وقد عطف) في شهادته علي ، لما مر أن الاستدلال حو له مدعي ، بعد لا يجوز الحكم بشهادة مدعي وإلا رخصي لخصه

ومقابلة لاكتفاء تدب في الحكم عنه لا في تعديل ، ولا دس به وقوله (وقد عطف) ليس بشرط بل هو بيان ، لأن إنكاره مع اعترافه بعدالته مسد لمسه بعبط وإن لم يصرح به ، فإن قال : عدل فيما شهد به علي ، كان إقراراً أمته به .

(١) أي : بالجرح ، (ع ش . ٢٩٧/٨)

(٢) أي : الجرح ، (ش . ١٦٢/١٠)

(٣) أي : التعليل (ش : ١٦٢/١٠)

(٤) بحر المنصب (٤١٢/١٤)

(٥) شرح صحيح مسلم (٨٤/١)

(٦) قوله (بما ياتي في مخرج) (وحد لا سبب) كروي

وَيُسْنَى لَهُ^(١) وَلَا يَنْزِعُهُ وَإِنْ طَلَبَ الْحَصْمُ إِذَا ارْتَابَ فِيهِمْ لَكُنْ بَعْدَهُ^(٢) الْآتِي
فِي الْحِصَّةِ^(٣) ، وَفِي تَحْقِيقِ^(٤) ، وَلَا وَحْدَ^(٥) أَنْ يُزَيَّفَهُمْ وَيُنَالِ كَلًّا
وَيُسْتَفْصِي ، ثُمَّ يَسْأَلُ الثَّانِي قُلُوبَ احْتِمَاعِ الْأَوَّلِ بِهِ وَيُسْتَفْصِي ، وَيَعْمَلُ بِمَا عَسَى
عَلَى حَقِّهِ ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُ ذَلِكَ قُلُوبَ مَرَكَّةٍ

وَبِهِمُ الْإِثْبَاتُ ، وَيَنْزِعُهُ حِينَئِذٍ الْقَضَاءُ إِنْ وَجِدَتْ شُرُوطُهُ ، وَلَا عِبْرَةَ بِرَبِّهِ
يَحْتَمِلُ ، وَلَوْ كَانَ لَا دَافِعَ لِي فِيهِ^(٦) ، ثُمَّ آتَى بِهِ سَحْوَ عِدَاوَتِهِ أَوْ فَسَقَهُ وَادَّعَى
أَنَّهُ كَانَ حَاضِرًا بِذَلِكَ^(٧) ، فَمِنْ قَوْلِهِ سَمِيحًا عَلَى مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ ، فَهُوَ بَعْدَ حَلْفِهِ
بِوَمَعَةٍ بَيْنَهُ بَدَلَتْ

فَإِنْ قُنْتُ أَصْبَحُوا قَوْلُهُ فِي لَا بَيِّنَةَ لِي ، وَمَا مَعَهُ مَقَامُ أَنْفَاءِ الطَّاهِرِ أَوْ
الْمَصْرُوحِ فِي أَنَّهُ لَا يَمْسُ عَيْنُهُ ، وَهَذَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ الْبَعْضِ
قُلْتُ يُمَكِّنُ عَرَفُ بَابِ مَعِي هَذَا أَظْهَرَ ، لِأَنَّهُ يَمْنَى بِفَادِحٍ عَلَى الْعُمُومِ ثُمَّ
أَنْتَ بَعْضُهُ فِي شَخْصٍ^(٨) ، أَحَدٍ^(٩) ، فَاحْتَاجَ لِيَمِينٍ تَزِيدُ صِدْقَهُ فِي ذَلِكَ الْإِثْبَاتِ ،
وَأَمَّا ثُمَّ فَوَسْطُهُ بَيْنَهُ لَا تَأْتِي لَا سَهْلًا لِي ، مِنْ كُلِّ وَجْهٍ ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَوَارِدَا
عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ^(١٠)

(١) قَوْلُهُ (وَيُسْنَى لَهُ) أَيْ يَنْزِعُهُ (أَوْ يَرْفَعُهُ) يَ بَسَّ بَعْضُهُمْ يَزِيدُهُمْ كَرْدِي

(٢) أَيْ : إِنْ ائْتَمَرَ حُكْمُهُ وَدِيَّتُهُ ، أَمَّا ، هَامِش (ز) .

(٣) فِي (ص : ٤٤٨) .

(٤) حُطِّفَ عَلَى قِيلِ الْحِصَّةِ ، (ش : ١٠ / ١٦٢) .

(٥) أَيْ : وَإِنْ ائْتَمَرَ الْقَبْلُ الْآتِي ، (بَصْرِي : ٤ / ٢٨٧) .

(٦) أَيْ : مَا مَدَّعَى عَلَيْهِ لَا دَافِعَ لِي فِي شَأْنِهِ هَامِش (ك) .

(٧) أَيْ : بِسَحْوِ عِدَاوَتِهِ أَوْ فَسَقِهِ ، (ش : ١٠ / ١٦٢) .

(٨) تَارَعَ بِهِ الْمَعْلَانِ ، (ش : ١٠ / ١٦٣) .

(٩) وَفِي (ت) وَ(خ) وَ(ز) . (فِي سَحْوِ وَاحِدٍ) .

(١٠) فِي شَيْءٍ فِي كُلِّ بَعْضٍ أَمَّا زَوْر ، وَجَابَ بَابُ عَايَةِ الْأَمْرِ أَنَّهُ عَامٌ فِي الْأَشْخَاصِ ، وَهُوَ يَمْنَى

التَّحْقِيقِ ، (ص : ١٠ / ١٦٣) .

وأما قولهم قد يكون به شيء ولا يعلمها فلا فارق به ، لأنه قد يكون عدوة
مثلاً وهو لا يعلمه

ولو أدام شيء على فرار المدعي ، بأن شاهده شرب الخمر مثلاً وقت كد ،
من كان بيده ، وبين الأداء دون سعة ، رذاً ، وإلاً ، فلا ، ولو لم يُعْشَا
لشرب وقتاً مثل المهر وحكم بما يقتضيه معناه ، فإن أبي عن العباس
نوقف عن الحكم

ولو دعى الخصم أن المدعي أقر سحوا فسق بيته ، وادعى شاهد يُحذف
معه . . يُبَيِّنُ عَلَى مَا لَوْ قَالَ بَعْدَ بَيْتِهِ شَهْودِي فَسَقَهُ ، وَالْأَصَحُّ بَصْلَانِ بِهِ
لَا دَعْوَهُ ، فَلَا تَخْلُفُ الْخَصْمُ مَعَ شَاهِدِهِ ، لِأَنَّهُ اعْرَضَ الطَّعَنَ فِي بَيْتِهِ ، وَهُوَ
لَا يَتَّبِعُ بِشَاهِدٍ وَبَعِينٍ .

ولو شهدا بأن هذا ملكك ورثته فشهد آخر بأنهما ذكر بعد موت لاتب أنهما
بسا شاهدين في هذه الحادثة ، أو أنهما ندعا بدار منه . . وإيهام
الروضة « خلافت ذلك غير مراد » .

* * *

(١) أي ، وقت الشرب . (ش : ١٠ / ١٦٣)

(٢) أي ، شاهد الإقرار . (ش : ١٠ / ١٦٣)

باب القضاء على العائب

هو حائز

(باب القضاء على العائب)

عن البلد ، أو المجلس بشرطه ، وبواقع آخر

هو حائز ، في كل شيء ما عدا عقوبة الله تعالى ، سواء كان في كمال
العدول في غير عمدته ، ونحوه ، وبمكته^(١) من نقض حكمه عليه . سواء كان
في كماله ، أو بحيث يسميها به إذا حصر بغيره^(٢) ، وفي حكمه بغير
أداء^(٣) .

ونسبته^(٤) من غير عاصي . أي لأهل^(٥) ، كما هو ظاهر . عن كونه
بدعوى^(٦) ، ومثله^(٧) ، أي لا يستلزم أن يكون في حوزة حقه . بعد عن غير
عدم استيفاء^(٨) ، لأن تحريرها^(٩) .

نعم ، إن سحلت^(١٠) . فله القدر بغيره مبطل لها ، كما هو ظاهر ، ولأنه

(١) أي في الفصل الثاني . (ش : ١٠ / ١٦٣)

(٢) أي بدعوى عليه ع من أي بعد حصره . رسدي : ش : ١٠ / ١٦٣

(٣) ممنوع بعد عن في كماله . (ش : ١٠ / ١٦٣)

(٤) متعلق بظاهر في الحق . (ش : ١٠ / ١٦٣) .

(٥) أي بلعائنه إذا حصر . (ش : ١٠ / ١٦٣) .

(٦) باب عفا ، غير عفا بكونه أي لأهل أي سر عاصي منه . كروي

(٧) أي الأولى . (ع ش : ٨ / ٢٦٨) .

(٨) أي : الدعوى ، وكذا ضمير (تحريرها) . (ش : ١٠ / ١٦٣)

(٩) أي : التحرير . (ش : ١٠ / ١٦٣)

(١٠) أي : العاصي . (ع ش : ٨ / ٢٦٨) .

(١١) قوله () ، سحلت أي بدعوى ، وبعد مبطل لها . جمع من بدعوى كروي

صلى الله عليه وسلم قال ليهدي امرأه أبي سفيان رضي الله عنهما لما شكت إليه
شحة : « اخدي من ماله ما يكفيك وولذلك بالمعروف »^(١)

فهو قضاء عليه لا إفتاء ، وبالأصل قدس لك أن تأخذي مثلاً ، وردّه^(٢) في
« شرح مسلم » بأنه كان حاضراً غير مسافر ولا معترراً ، لأن الواقعة في فتح مكة لما
خصرت هذا للصابعة^(٣) .

وذكر صلى الله عليه وسلم فيها : « ألا ينبرقن » فذكرت هذا ذلك^(٤)

ويؤيده ما رواه إذا سحكن وصححه وأمره الذهبي أنها قالت : (لا أدعك
على السرقة بني أسرق من مال روجي) فكف صلى الله عليه وسلم يده ، وكففت
يده حتى رمل بي أبي سفيان يحلن لها منه فدل أبو سفيان : (أنا الرطب . .
فتعم ، وأما اليابس . . فلا)^(٥) .

واعترضه^(٦) غيره بأنه^(٧) لم يحققها ، ولم يُعذر المحكوم به لها ، ولم تخر
دعوى على ما شرطوه .

والدليل الواضح أنه صح عن عمر وعثمان رضي الله عنهما القضاء على
العائب ، ولا مخالف بهما من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ؛ كما قاله ابن

(١) أخرجه البخاري (٢٢١١) ، ومسلم (١٧١٤) عن عائشة رضي الله عنها

(٢) قوله (ورد) أي : رد لاستدلال بي قوله (ولأنه صلى الله عليه وسلم) ، ونصير في

(فيها) يرجع إلى الصابعة ، كردي

(٣) شرح صحيح مسلم (٢٣٥ / ٦)

(٤) أي : الشكاية عن شح روحها ، (ش : ١٠ / ١٦٣)

(٥) أي : ما في « شرح مسلم » ، (ش : ١٠ / ١٦٣) .

(٦) بصرك (٢ / ١٨٦) عن فاطمة بنت عبد بن ربيعة بن عبد شمس رضي الله عنها

(٧) قوله (واعترضه) أي : اعترض ذلك الاستدلال غير « شرح مسلم » ، كردي

(٨) أي : [السبي] ، (ش : ١٠ / ١٦٤) .

نُكَاتٌ عَلَيْهِ يَدْعِي مُدْعَى حُخُودَهُ ، هُوَ وَلِ هُوَ مُضَرٌّ سَمِ نَسَمِ نَسَمَةٍ ،

حرم ، وانصافهم^(١) على سماع ائمة عليه^(٢) ، وحكم^(٣) منهم ، وانصاف^(٤)
على سماعها على ميث وصغير مع انها اعجز عن دفع من العائت
واما نسمع بدعوى عليه^(٥) شروطها الآتية^(٦) في باب مع بيده شروط أخرى

منها أنه لا تُسمع له إلا أن يكلم الله ، حتى يعيدني لخاصي حبه
بدعوى ، كما دَنَّ عليه كلامهم وإن أعرضه لسمي وخَوَّزَ صاعها إذا خذلت
عدها عَمَّ سنة أو محمدي

ثُمَّ يَدَّ سَاحَتَهُ إِذَا رَسَمَهُ ، أَوْ شَاهِدًا وَبَعْدَ مَسْئَلَتِهِ فِيهِمَا ، وَمَا عَلَّمُ
الْمُحَاسِنِ دُونَ مَا عَدَاهُمَا^{١٠} ، ثُمَّ يَنْتَهِزُ لِأَعْيُنِ رِوَايَتِهِ أَوْ دَعَى مُبَدَّعِي
حُجُودِهِ ، وَأَنَّهُ نَزَمَهُ سَبِيحُهُ هَذَا ، وَبِهِ يُضَاهَى مَدَدُ

(فإن قال : هو مقر) وإنما أُقيم أنه استعبد محله من شكر ، أو لكثرت
بها القاصي إلى قاصي بلاد العرب ثم سمع به ، لا أن يقول وهو
مسمع^(٩)

وددت لأني لا أقدم على معرٍّ ، ولا أثر لعوله (محافة أن يُنكر) خلافاً

للمنفسي

ويؤخذ منه^(١) أنه لا يُسمع الدعوى على عائب بودعة تلمذعي في يده لعدم

الحاجة بذلك ، لمُنكر بوديع^(٢) من دعوى برذ والنف

لكن يُبحث أبو زرعة سماع الدعوى بأنه به يجب يده وديعة ، وتُسمع بثته بها

لكن لا يُحكّم ، ولا يؤمنه من ماله ، إذ ليس به في دفته شيء ، ومن ثم^(٣) لو كان

معهُ^(٤) بثته بديعة^(٥) لها أو سمعها عنه تنصّر^(٦) سمعها وحكم ووقفة من ماله ،

لأن بدنها حسنة من جملة الديوب .

قال^(٧) وإنما حُرِّج ذلك^(٨) ، لأحتمل حدود الوديع ويعذر البتة ،

ببسطها^(٩) عند القاضي بوقفتها لديه وإشهاده على نفسه ثوب ذلك ، ليستغني

بوقفتها عند حدود بوديع بد حصر ، لأنها قد تعدت حبسها^(١٠) انتهى

ولعل ما هو مبيّ على ما يظن به شيخه النفسي ، من أن محافة إنكاره مسوّغ

سماع الدعوى عليه .

ويُنشئ من ذلك ما إذا كان للعائب عن حصره في عمل القاضي الذي

(١) أي : من قول المصنف : (هو مقر) . (ع ش : ٢٦٩/٨)

(٢) قد يسمعه قول المدعي في يده . (ش : ١٦٤/١٠)

(٣) راجع إلى ما قبله . (ش : ١٦٤/١٠)

(٤) أي : مع المدعي . (ش : ٢٦٩/١٠)

(٥) أي : العائب . (ش : ١٦٤/١٠)

(٦) أي : أبو زرعة . (ش : ١٦٤-١٦٥)

(٧) أي : سماع دعوى ، به بأنه يجب يده وديعة (ش : ١٦٥/١٠)

(٨) أي : بديعة ، ويعمل به (بوقفتها) أي : البتة (ش : ١٦٥/١٠)

(٩) فتاوى العراقي (ج ١ : ٤١٢-٤١٥) .

(١٠) أي : قول المصنف قولاً (هو مقر) سم تسمع به (ش : ١٦٥/١٠)

وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْقَاضِي بَصْطُ مُسَحَّرٍ يُنْكِرُ عَنِ الْعَائِبِ ،

حَكْمُ غَيْرِهِ بِدَلِيلٍ (١) فَيُخَكِّمُ بِبَصْطِهِ ، وَلَيْسَ لِلْمَحَالِ عَلَيْهِ الْإِنْكَارُ (٢) .

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْقَاضِي بَصْطُ مُسَحَّرٍ) بَصْحُ الْحَاءِ الْمَعْمُومَةِ
بِمُسْتَدَدِهِ (يَكْرُ عَنِ الْعَائِبِ) وَمَنْ أَتُحَقِّقُ بِهِ مَقْضُ بَابِي (٣) ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَقْرَأً
يَكُونُ إِنْكَارُ الْمُسَحَّرِ كَذِبًا

بَعْم ، لَا يَأْسُ بَصْطُهُ ، حَرُوحًا مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْحَةٍ ، وَكَذَلِكَ غَيْرُ مُحَقَّقٍ عَلَى
أَنَّ الْكَذِبَ قَدْ يُعْتَقَرُ فِي مَوَاصِعَ .

وَقَوْلُ الْأَنْوَارِ : يُشْتَقَبُ (٤) ، . . . بِعَيْدٍ (٥) .

فِي قَوْلِ (٦) صَرِيحٌ بِمَنْ قُوَّةُ خِلَافٍ ، وَيُؤَيِّدُهُ (٧) قَوْلُ الْمَطْلَبِ : أَنَّهُ
لِرُومِ بَصْطِهِ هُوَ مَنْ سَمِعَ فِي الدَّعَاوِي عَنِ الْمُسْتَدَدِ (٨) ، وَالْخِلَافُ الْقَوِيُّ (٩)
نَسْنُ رَعَايَةٍ

قُلْتُ : قَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ شُهْرَةٌ لَا تَنَافِي صَعْقَةٍ مِنْ حَيْثُ الْمَدْرَكُ ، كَيْفَ وَهُوَ (١٠)

مِنْ كُرْدِي (١١) وَهُوَ شَرْعِي (١٢) (١٦٥) (قَوْلُهُ) أَصْلُهُ أَيْ بِالْحَاكِمِ ثُبُوتُ
عَدْلِهِ أَيْ بِأَنَّهُ مَحَلٌّ بِصَرَفِ عَدْلِهِ بِحَاكِمٍ ، فَمَحَلٌّ لِقَوْلِهِ عَدْلُهُ وَأَصْلُهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ
عَنْ قَوْلِهِ (صَحَّ) هُوَ الْحَكْمُ (قَوْلُ الشَّرَافِ) غَيْرُهُ مِنْ طَائِفَةٍ ، وَصَوْرُهُ (عَدْلُ)
وَأَصْلُهُ عَلَى مَا بَرَّحَهُ هَذَا أَصْلُهُ ثُبُوتُ عَدْلِهِ ، وَاللَّهُ عَالِمُ كِتَابِ

(١) قَوْلُهُ (أَدْمَدَ) ثَبَتَ (ثُبُوتُ عَدْلِهِ) كُرْدِي وَعَدْلُهُ شَرْعِي (١٦٥) (١١) (ي)
ثُبُوتُ فِيهِ الْمَحَلُّ فِي دَمَةِ الْمَحَالِّ عَلَيْهِ

(٢) أَيْ ، الْقَضِي وَالْمَجْبُودُ وَالْمَبْتِ ، (ش : ١٠ / ١٦٥) .

(٣) الْأَنْوَارُ (٢ / ٦٣٦)

(٤) رَجَعَ سَهْلٌ خِصَاحٌ فِي خِلَافٍ لِأَنَّهُ (١٧١٦)

(٥) مُؤَيَّدٌ لِقَوْلِهِ الْأَنْوَارُ (ش : ١٠ / ١٦٥)

(٦) أَيْ كَوْنُ الْخِلَافِ غَوِيًّا ، (ش : ١٠ / ١٦٥) .

(٧) أَيْ مَمْنُوعٌ مِنْ حَصْرِ مُحَقِّقٍ شَرْعِيٍّ لَا عَدْلَ (ش : ١٠ / ١٦٥)

(٨) عَصَفَ عَنِ حَيْثُ (صَرِيحٌ بِمَنْ قُوَّةُ الْخِلَافِ) (ش : ١٠ / ١٦٥)

(٩) أَيْ ، الْمَدْرَكُ ، (ش : ١٠ / ١٦٥) .

ويحتمل أن يُحتمل بعد أن أنه أن الحق ثابت في دمه ،

فقتضي حرمه الصب ؛ كما قاله الراعي^(١) لكن لما كان فيه نوع حاجة^(٢) فقتضي إباحته لا غير ، وما ذكره في « المصنف » ممنوع ، بل « حتمزد » واعتدلت سواء في هـ^(٣) وإن فُرق فيما يأتي^(٤) .

(ويحب) فيما إذا لم يكن للعدب وكبير حاصر إن كتب دعوى يدين أو عي أو بصلحه عفي أو يرد ، كان أحد عدب عني مدس به حاصر فادعى براءة ، لاحتمال دعوى أنه مكروه عنه^(٥) (أن يحمله « بعد الة ») بعدتها (أن الحق) في الصورة الأولى^(٦) (ثابت في دمه) أي لا حصر بمحكوم عليه ، لأنه لو حصر برتف ادعى ما لزمه

ويشترط أن يقول مع ذلك^(٧) وأنه بمرئته يسلمه ني ، لأنه قد يكون عنه ، ولا يلزمه أداؤه لتأجيل أو نحوه^(٨)

وطاهر كما قاله اللقيط أن هـ^(٩) لا يبي في دعوى عني بل يحتمل فيها على ما يسن بها^(١٠) ، وكذا يحول الإبراء^(١١) كما رأيت^(١٢) ، ووه

(١) الشرح الكبير (٥١٢/١٢)

(٢) وهو أن يكون حمله على نكاح من منع لإسلام (سر ١٠ : ٦٥)

(٣) أي : علم لروم صب المصحر . (ش : ١٦٥/١٠)

(٤) أي : في جواب بعض الأسئلة ، فادع حصر على نفسه (سر ١٠ : ١٥)

(٥) أي : على الإبراء . (ش : ١٦٦/١٠)

(٦) أي : مدعي من لا يظهر (عداب) في وقت بوجه نحو من ممي (ش : ١٦٦/١٠)

(٧) أي : الدعوى يدين . (ش : ٢٦٦/١٠)

(٨) أي : ذكر الثبوت . (ش : ١٦٦/١٠)

(٩) كذا : حاشية المحرر على منعه خلاف (١٨٧ : ١)

(١٠) أي : ما في المتن . (رشدي : ٢٦٩/٨)

(١١) أي : كان بغيره ، ثم نفيه بوجه بده بدمه بصلحه ني (ش : ٢٦٩/٨)

(١٢) أي : كالمغلة . (ش : ١٦٦/١٠)

(١٣) ب : في شرح (روحهم مدعي عنه) (سر ١٠ : ١٦٦)

لا بد^(١) أن يتعريض^(٢) مع الثوب ويروم التمسك^(٣) إلى أنه لا يعلم أن في شهوده
وإحدى هي شهادة مضاف أو باللسنة بعداثة^(٤) ككسفي وعداوة وتهمة^(٥) بناء على
الأصح أن المدعي عليه لو كان حاصراً وحلف بحلف المدعي على ذلك^(٦)
أحب

ولا ينقل الحق من هذه المسألة^(٧) ولا يرد^(٨) لأنها ليست مكتملة
بالحكم . وإن هي شرط بحكم

وحيث أن الحق^(٩) وحلف ثم نقل إلى حاكم آخر ليحكم به لم نجث
إعادتها^(١٠) على الأوجه

ما ذكره وكل حاصراً^(١١) فهو يوقف استحيف على طلبه^(١٢) وحيث
وقصة كلامهما يوقف عنه^(١٣) . واعلمه أن الرفعة^(١٤) واشتراكه في
بوشح^(١٥) أنه إذا كان وكل حاصراً^(١٦) لم يكن قضاء على عائب ولم يحث
بمن حرم^(١٧) . وفيه نظر^(١٨) لأن بصره في الحصومات في نحو يمين بالموكل
لا يوكل فهو قضاء على عائب باللسنة بيمين

وتؤيد ذلك^(١٩) قول النعماني^(٢٠) لفصحي سماع الدعوى على عائب وإن

(١) عطف على (أن عدلا يأتي ..) إلخ . (ش : ١٠ / ١٦٦)

(٢) أي : في الصورة الأولى . (ش : ١٠ / ١٦٦) .

(٣) أي : يمي المعلم بالقلادح . (ش : ١٠ / ١٦٦)

(٤) أي : يمين الاستظهار . هامش (ك) .

(٥) وفي (ب) و(و) و(د) و(ط) : (علويت) .

(٦) أي : بإقامة اليمين . (ش : ١٠ / ١٦٦)

(٧) أي : اليمين . (ش : ١٠ / ١٦٦)

(٨) الشرح الكبير (٥٣٤ / ١٢) ، روضة المطالبين (١٧٥ / ٨)

(٩) كناية اليه (٢٤٨ / ١٨) .

(١٠) أي : ما اقتضاه كلامهما . (ش : ١٠ / ١٦٧) .

حضر وكنته : لو حود عليه السوغة لتحكم عليه ، وانصته إما نفع عليه ،
أي هي لتحقيقه أو دالة لليمين

فالحاصل أن الدعوى إن شفع على موكل بوجه الحكم بيه دون
موكله إلا دالة لليمين^(١) ، احصاه الحق بموكل ، وإن لم يسمع عنه بوجه
الحكم إلى العتب^(٢) من كل وجه في سبب وعبره

تنبيه : عدم من كلام السبب في القاضي فممن ، وكل حاصر محتر من سماع
الدعوى على الوكيل ، وسماعها على العتب إذ يوجد شروط عصب عنه ،
ولا ينعين عليه أحد هدر ، لأن كلاً منهما يتوصل به إلى الحق ، وإن لم يوجد
شروط بقضاء على العتب ، والذي يظهر : وجوب سماعها على الوكيل
حينئذ ، مثلاً يصح حق المدعي

وحزق بقوله (أن الحق ثابت في دمه) ، ما لو لم يكن كذلك : كدعوى
قر عتفاً ، أو مرأه صلاحاً على عتب ، وشهدت النسبة حسنة على إقراره به ، فلا
يحتاج لليمين إذ لاحظ جهة محله ، وبه في^(٣) من تصلاح في يفتق

والحق به الأدرعي الصلاق ومحوه^(٤) من حقوق الله تعالى سمعته شخصي
معني ، بخلاف ما لو ادعى عليه^(٥) سحوسع ، دم سته به ، أو بالإقرار به ،
وطب الحكم شونه ، وبه تحسنة لذلك ، خلاف لما وقع في " السحوسع " ،
وحينئذ بحث أن يثبت خوف من مصد داره ، فقد أو طرؤ مرسل له

(١) أي أن عصبه - كل - كما هو في ما تقدم له قصة كلامها (سم ١٠ ١٦٧)

(٢) وفي (خ) و (ز) و (ر) و (ب) : (على العائب)

(٣) أي : محروا كدلت أي : ما سبب في دمه (سم ١٠ ١٦٧)

(٤) أي : بعدم الاحتياج لليمين . (ش : ١٠ / ١٦٨)

(٥) أي : كالوصف انتهى ع ش (ش : ١٠ / ١٦٨) .

(٦) أي : على ما رعبه كد صوبت في " جواب " ، فصلها (سم ١٠ ١٦٨)

وقبل نبحث ،

ويكفي^(١) أنه الآن مسحوا لما ادّعاه

(وقبل يسحب) التحليف ؛ لأنه يُفكّكه المدارك إن كان له دافع^(٢)

ويتقن أن الحاضر بالبدن يؤكل من يدعي على عائب حتى ينفي عنه يمين
لاستظهر ، أحداً من طواهر عذارى تقضي ذلك ، وليس بصواب^(٣) ، بل
المحروم به في كلام الأصحاب أنه لا بد^(٤) من حذف المؤكل ، وبث العاراث
محمومة على وكيل العيب^(٥) ، أي من محلّ تسمع عنه الدعوى فيه
لا مطعماً ، كما هو ظاهر ، وسكنوا عن التصريح بثبوت^(٦) ، لوصوحه

تسبه ، ادعى على عائب سحر علاتي ؛ كان عبقه بمصني شهر^(٧) فمضى حكم
به ولا ينظر وإن حصل أن تحلفه بعدد ، كما مر مسوطاً أو حر (الطلاق)^(٨)

وطاهر كلام الشككي ، وحوت يمين الاستظهار حتى في الطلاق ، أي ، إذا لم
تلاحظ فيه بحسنة ، فإنه أفتى فيمن قال إن مصت مدة كذا ولم أَدْخُلْ بها فهي
طهر ، ونقص^(٩) سدة وهو عاتق ؛ بأنه إن شهد أربع مائة بكاره وحلفت
على عدم الدخول لأجل عت ، حكم بوقوع طلاق^(١٠)

(١) في الحذف كما لو ادعى عليه سحر سبع ، وجعل أنه معطوف على قول المصنف

(٢) أن حوثب في دمه) وهو الأبد ، لسموه لجميع بصور سابقة هات (ش : ١٠ / ١٦٨)

(٣) قوله (إن كان له دافع) لأن دعوى (أداء أو الإبر) دعوى جديدة لا تقرب على عائب
كردي

(٤) أي : ما يقع أو الأخط ، (ش : ١٠ / ١٦٨) .

(٥) أي : في صحة الحكم ، (ش : ١٠ / ١٦٨)

(٦) أي : كل لعائب في الدعوى على عائب فهي سم (ش : ١٠ / ١٦٨)

(٧) أي : بقدر إلى محل تسمع ، إلخ . (ش : ١٠ / ١٦٨)

(٨) أي : بعدم المجيء إلى تمام شهر ، (ش : ١٠ / ١٦٨) .

(٩) في (٨ / ١٧١) وما بعدها .

(١٠) عطف على حمته ، أي : انقص (إلخ) (ش : ١٠ / ١٦٨)

(١٠) فتاوى البكي (٢ / ٢٧٧-٢٧٨) .

فقلته (وحذف) لا (الواو) لا (أو) خلاف لما وقع في نسخ بحرين .
وعنه غيره (لأجل عسره) صريح في أنها " سبيل استظهار
وقد يُختم بأن الأول " في سبب شأده بور . فهو استظهار به فلم يوجب
للاستظهار في حقه ، وهذا " في سبب شأده بعينه " . وهو يصعب دلالته " .
يحتاج مقو ، فوجت " .
هذا ، والأوجه طلاق وحولها " ، لأنه لا سبب لأحد من أحسن عليه أمر
العنف

وظهر أنه ليس من محل خلاف ما دعي بعدم لإحدى عديها ، فحذف
أن معنها داعية عليه ما يرى منها نظري من صريح
وأنتى بعضهم بأنه لا يحتاج إليها في وصي حقه حيث وصي وأعرف عنه
بدين عليه طلاق : بناء على أنه غفء بعينه ، وفيه نظر بل لا يصح : لأنه قد
يترتب بعد الوصية ، ويختص أحسن الاستظهار ، ثمي ذلك " ونحوه " .

- (١) أي : يعينها (ش : ١٠/١٦٨)
- (٢) وقوله (أن لا أول ، أراد به أنه (فلا يحتاج إلى) كروي وعاء كروي
(١٠/١٦٨-١٦٩) (أي : ما مر عن الأبراهيم)
- (٣) أي : ظاهر كلام السبكي . (ش : ١٠/١٦٩)
- (٤) وهو عدم دخول به حسب ما دعي به على بناء طلاقها أو هو أن فعلة هي بناء
الكاراة . (ش : ١٠/١٦٩)
- (٥) أي : لأجل . (نحو : ومما وطأ حديد فعدت بناء) (ش : ١٠/١٦٩)
- (٦) أي : يمين استظهار ، هامش (أ)
- (٧) أي : هو . (سبب : سبب بور ، أو بعينه ، وصحرو ، هو . (روحط حقه بعينه ولا
(ش : ١٠/١٦٩)
- (٨) أي : الإبراء . (ش : ١٠/١٦٩)
- (٩) أي : كأنه بعد الوصية قبل الموت . (ش : ١٠/١٦٩)

وبخربان في دعوى على صبي ومختوب

وبأنه لو أقرّ بدين وهو مريض وأوصى بفصائه وفي الورثة يتيماً . . . اختيخ ليعين الاستصهار إن مضى بعد الإقرار إمكان أدائه ، وفيه إيهام ، والوجه أحدًا ممّا مرّ^(١) أنه تلمّز بمضى بأن الإقرار حق ، وسفاه الدين وإن لم ينص مدّة إمكان أدائه ، لاحتمال الإبراء أو نحوه

(وبخربان) أي : بوجهين كما فسّاه من الأحكام^(٢) (في دعوى على صبي ومختوب) لا وصى له ، أو به ونبيّ ونمّ بعت فلا تتوقّف الميئ على طلبة^(٣) ، ومن ليس له ورث حاصل حصر كعتاب^(٤) ، بل أوصى ، بغيرهم عن التدارك ، فقد كفلاً أو قدّم عتات^(٥) فهو على حشمتهم^(٦)

أنّ من له ورث حاصل حصر كامل فلا بد في تحليف خصمه بعد البيعة من طلبه

والفرق بينه وبين ما مرّ في الولي صاهر^(٧) ، ومن ثمّ^(٨) لو كان على الميت دين مستغرق لم تتوقّف^(٩) على طلبه إلا إن حصر معه^(١٠) كلّ العرماء وسكّنوا

(١) أي : تماماً (ش : ١٠/١٦٩)

(٢) أي : من لا يسمع له دعوى لأن كتاب هناك حقه ، وأنه لا يلزم بقاضي بصف مختبر . وفي الأصل : مستمر . على الأصح . (ش : ١٠/١٦٩)

(٣) راجع : المنهج ، اصحاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (١٧١٨) وحاشية الشرواني ، (١٠/١٦٩) .

(٤) قوله (كعتاب) أي : هم كل عاتب كردي وعبارة الشرواني (١٠/١٦٩) (أي : مياساً على العتاب)

(٥) أي : من فادح في به أو معاصية يبيد بالأداء أو الإبراء . معني (ش : ١٠/١٦٩)

(٦) أي : وهو أن يحق في هذه يحمى بامر كه أسّي هي لوارث . مركزه طلبت بسبب إسقاط بصفه . بخلاف الولي فإنه يتصرف عن نفسه باستصلحه (ع ش : ٨/٢٧٠)

(٧) أي : من أجل الفرق . (ش : ١٠/١٧٠)

(٨) أي : الحلف . (ش : ١٠/١٧٠) .

(٩) أي : الوارث . (ش : ١٠/١٧٠) .

بهم ، إن سكت^(١) عن طلبها بحقي عرفة لحاكم ، فإن لم يطلبها فصي عليه بدونها .

وشرح من ذكر متعزز ومتوار ، فيفصي عيها فلا يسي ، كما يأتي^(٢) ، لتفسيرهما

فرع لا سقط بمن الاستظهار بوحدة الدان^(٣) ، ولا يسمع بوقف طلبها من المحيل صفة بحواله^(٤) ، ولا يسمع بشفة محال

وأفتى العماد من يوس في مت عن اس عدي وصي ، عده رهن يدي فمات المدين فحصر وكيل العائت ووصي القفل التي لخاصي وثبت يدين وارهن وطبامه^(٥) ، الوفاء بأنه يوفى من ثمنه ووقف اسن في الحضور والسلوع

ويظهر أنه معز عن طريقه اشكي الالة^(٦)

وغيره^(٧) بأنه لو حاكم على غائب فأن أن له وكلاً بسد حانة محكم بعد ، ويؤدقه ما مر آنفاً عن النفس^(٨)

(١) أي : الوارث ومثله العمام . (ش : ١٧٠ / ١٠)

(٢) أي : في الفصل الثاني . (ش : ١٧٠ / ١٠)

(٣) أي : على مدينة العائت . (ش : ١٧٠ / ١٠)

(٤) قوله (ولا يسمع بوقف) أي : بمن طلبها من محيل (صفة بحواله) أي : من ليس كردي فان لشراي (١٧٠ / ١٠) قوله (يوقف طلبها من المحيل) أي : ليج فعل صورة المسألة أن يدعي شخص أن ديه عمراً العائت احده على مدينة ريد العائت ، فمضم به يدين محيله على امحال عده العائت وبوحدة بدت عده ، فسمع به ويوجو بمن لاسظهار في حضور المحيل ، وهذا التاجيم لا يسمع صفة بحواله ولا يسمع ليه ، والله اعلم

(٥) أي : من القاضي . (ش : ١٧٠ / ١٠)

(٦) أي : من قول المن (وحصر يدعي عليه) هامش (ح)

(٧) أي : وأفتى غير العماد . (ش : ١٧٠ / ١٠)

(٨) أي : في شرح اوجب ، بحقه عدله (ح) (ش : ١٧٠ / ١٠)

وَبَوَّادَعِي وَكَيْلُ الْغَائِبِ عَلَى غَائِبٍ ، فَلَا يُخْلَفُ ،

وَمَزَّ أَنْ يُعَاصِي بَوَّادَعٍ مَا عَائِبٌ قَدَّمَ وَقَالَ : نَفْعٌ قَبْلَ بَيْعِ الْحَاكِمِ قُدِّمَ
الْمَالُ^(١) ، بخلاف ما لو باع وكيله ثم ادعى سويعة^(٢) ، لا بد منه من التفة ؛
كما في^(٣) سهدية^(٤) لأن ولاية الوكيل محدث أقوى من ولاية الحاكم
وناقض كلام ابن الصلاح فيما لو ادعى أن الميت أنراه وأنته بالية ،
والأوجه أنه لا بد من يمين الاستعانة به ابداً ، وإن لأدري^(٥) لاحتمال أنه^(٦)
كان مكرهاً على إبراء أو الإقرار به

(ولو ادعى وكيل الغائب) أي : في مساقعة خور^(٧) بقضاء فيها على الغائب ؛
كما هو ظاهر .

ثم رأيت بعضهم صرح به فقال فيما لو ادعى وكيل غائب على غائب أو
حاضر سهدية^(٨) فيهما فوق مساقعة عدوين

أو في غير ولاية الحاكم^(٩) وبقراب^(١٠) ، كما يأتي^(١١) عن تصوري

على غائب (أو صبي أو محبب أو مسب وابن لم يرثه إلا بيت لعل على
الأوجه) (فلا يخلف) بل بخكمه باسته^(١٢) ، لأن الوكيل لا يتصور حقه على
استعداده^(١٣) ، ولا على أن موكله مسحقه^(١٤) ، ولو وقف الأمر على حضور
الموكل بعد استيفاء الحقوق بالوكلاء

(١) في (١٣٧/٥)

(٢) أي : المالك ، (ش : ١٧٠/١٠)

(٣) أي : الميت ، (ش : ١٧٠/١٠)

(٤) قوله (سهدية) أي : قول عود (فان) كردي

(٥) الظاهر أنه معصوف على قوله (استه) أي : مساقعة (ش : ١٧٠/١٠)

(٦) قوله (كما يأتي) أي : نصيب الغائب لدي (ش : ١٧٠/١٠)

(٧) قوله (على سهدية) أي : مسحق (فلا يخلف) كردي والظاهر أنه معصوف -
(حقه)

أو على أحدهما^(١) أو عائب^(٢) وُقِفَ الأمرُ إلى الكمال وللحضور^(٣) كما صرح به كلامهما^(٤) ، ومنه صرح^(٥) انفاضي وتغروه^(٦) كما اعترف به^(٧) الشنكي^(٨) ، لوقفه على اليمين المستعرة

ويُفَرَّقُ بين هذا وما مر^(٩) في الوكيل بأنه تَوَثَّ على عدم الاستبعاد ثم مفسدة عامة ، وهي بحدِّ سبِّه بحقوق الوكلاء ، بخلافه هـ ، لكن يسمى أن يؤخذ كغير^(١٠)

وقال الشنكي يُحكَّم لأن مدَّ قسب به إليه وتوحد^(١١)

وسط دلت وسفد إليه من عدم سلام ، وسبهم جميع متأخرون ، كالأدعي والدمعي وبرر كشي ، وهو قويٌّ مدركٌ لا نقلاً ، لأنه قد تَوَثَّ على الأسطر صباع الحق ، لكن قد يحفُّ بأحد الكفيل مدي ذكرته

والمراد به^(١٢) أحد انفاضي من ماله^(١٣) بحسب يده ما بقي من مدعي أو ثمة

(١) أي : من ادعى قسباً على غيره ، محبوس ، عيب محبوس أو محبوس أو عيب رشدي ، ع ش (١٧١/١٠)

(٢) قوله (محبوس) الصواب : مدَّه ، د الكلام في المدعي له لا للمدعي عليه (ش ١٧١/١٠)

(٣) الشرح الكبير (٥١٣/١٢) ، روضة المطالبين (١٦٠/٨) .

(٤) أي : بوقف الأمر . (ش : ١٧١/١٠) .

(٥) أي : بصرح انفاضي بالوقف ومنعهم له في ذلك (ش : ١٧١/١٠)

(٦) فتاوى السبكي (٣٦١/١)

(٧) أي : من عدم بوقف ، بحد ذاته لا بحدِّه (في الوكيل) أي : ركض العائث (ش : ١٧١/١٠)

(٨) أي : من مال المدعي عليه . (ش : ١٧١/١٠) .

(٩) أي : من مال المدعي عليه . (ش : ١٧١/١٠) . وراجع : فتاوى السبكي (٣٦١/١)

(١٠) أي : خوف ضاع الحق ، عبارة : النهاية : ويرد بأن الأمر يحفُّ بالكفيل العار : إد المراد... إلخ . (ش : ١٧١/١٠)

(١١) أي : بأحد الكفيل . (ش : ١٧١/١٠) .

(١٢) أي : المدعي عنه (بحدِّه) أي : انفاضي (ش : ١٧١/١٠)

وإذا ثبت مالٌ على عائبٍ ونةٌ عائٌ فصاءُ الحاكمِ منه ،

الفصلُ اثنتانِ بحوزِ لا سلمه ، لأنه وإن ثبت عليه لا يدرئهُ الدفعُ إلا على وجهٍ مبرورٍ ، ولا سرّاً لا بعد ثبوت التوكيد^(١)

(وإذا ثبت) عند حاقه (مال على عائب) أو متب ، وحكم به بشروطه (وله مال) حاصرٌ في عمله أو دسٌ ثبت على حاصر^(٢) في عمله ، كما شمله بمنز ، واعلمه جميعٌ منهم أبو زرعة وطارق في مساوئه^(٣)

ولا يُدفعُ منهم بدعوى بدين على عريمٍ حرمة ، لأنه محمولٌ على ما إذا كان العريمُ حاصرٌ وعائٍ وله نكسٌ ثبت على عريمه فليس له بدعوى لنفسه شاهداً ويُخلفُ معه^(٤)

وحرّم من التصالح بالحرمة من لا وارث له أو به ورثٌ ولم يتبع الدعوى^(٥) على عريمٍ الميت بعين به بحب منه بعد نفق ، والاحسن إدامة البينة به ، وسعة النكس ، فإن عرّئ وهو واضح

وما ذكرناه في الجمع بما هو في الدين لندف سهمها ، وانعائت كالبيت فيما ذكر

ومولٌ شريحٍ يمنع بدمه عريمه العائ به يملكه عباً مضرّ به^(٦) ، أو محمولٌ على ما إذا أراد أن يذبحي لنفسه شاهداً ويخلفُ معه

(فصاء الحاكم منه) إذا طلبة المدعي ، لأن الحاكم يقوم مقامه ،

(١) وقوله : (بعد ثبوت الوكالة) ج : بشهود كردي

(٢) يعني بقرار الحاكم به ، أحد من كلامه لاسي في أوّل كتاب الدعوى (ش) (١٧٢/١٠)

(٣) فتاوى العراقي (ص : ٤١٥-٤١٦)

(٤) راجع : لمهل التصالح في خلاف الأشاح ، ص ١٦٩ (١٧١٩) ، وحاشية الشروبي (١٧٢/١٠)

(٥) قوله (الدعوى) مع ضم موحر (أن) (ش) (١٧٣/١٠)

(٦) وفي (خ) (و) (س) (د) (و) (ر) : (مظهر به)

والأ : فإن سأل المدعي إنهاء النكاح إلى فاصي بد العائب أحيدة ، فنهى به
سماع شبه ليحكم بها ثم يسو في ، أو حكماً ليسو في .

ولو بع فاصي من عائب في ديه فقدم وأنظر بدس ثوب بدائه أو نحو فحق
شاهد يصل سماع على الأوجه ، خلافاً لدرويدي

(وإلا) يكن له مد في عمده أو لم يخطكم (فإن سأل المدعي إنهاء النكاح إلى
فاصي بد العائب) أو يس كل من يصل إليه نكاح من مصاة (أحيدة)
وحواً وإب كب مكوث انه فاصي ضرورة ؛ مسارة لقضاء حقه (فيهي إليه
سماع بيه) ثم ب عده سم يجمع لمكوث إليه يس تعديلها ، وإلا احتج بيه
، ليحكم بها ثم يسو في ، بحق

وحواً بها عمنه فلا يكت به ، لأنه شاهد إلا لا فاصي ، ذكره في العدة ،
وحادة السرحسي و غمده سفيي ؛ لأن علمه كقيم اليه ويؤثقه قول المتي
الاني (فاديه بحكمه) إلى حره

وله على الأوجه أن نكت سماع شاهد واحد ؛ سماع المكوث إليه شاهداً
آخر ، أو تحفة وبعكم .

(أو) نهى بيه (حكماً) إن حكم (لسو في) الحق ؛ لأن الحاحه ندعو إلى
دلت ، ولا يشترط هب بعد المساهه كما يأتي

فيل إلهؤه إف سماع بيه ، أو ثوب عدي ، وهي تستلزم الأولى
ولا عكس ، وإما حكم بالحق وهو أرفعها^(١) ويستلزم الأولين ، والذي يثبت
عده مكوث إليه الحكم هو الثابتة لا الأولى ، فإدأ تعبير المصنف ليس محذور
انتهى

ويؤكد بأن غاية الأمر أن قوله (سماع به) محتمل لأن يكون معه ثوب ،

(١) بحر المصنف (٢٨ / ١٤) .

(٢) أي ، الدراجات الثلاث ، انتهى ، معني ، (ش : ١٠ / ١٧٤) .

والأ ، والعراذ : الأول ، ومثل هذا^(١) لا يوجب الحرم بعدم تحرير العسر
ولو كتبت لمعني فشهد الشاهدان عند غيره أمضاء ، إذ لا اعتماد على
الشهادة .

ولو حصر العاثنى وطلب من لكتاب المسمم منه^(٢) لمعذر لها أن تبينها به
يفتح فيها أحب على الأوجه وفقاً للجمع
ولو شهدت به عند قاضي أن القاضي فلا يثبت عنده كد ملاء ، كان قد مات
أو غرل حكم به ولم يخضع لإعادته بينة بأصل الحق
وقولهم إذا غرل بعد سماع بينة ثم وثي عددها محلة كما في الشفيعي
إذ لم يكن قد حكم بغير بينة ، ولا سم بعد استعادتها وإن لم يكن قد حكم
بالإلزام بالحق .

وفي الكفارة لو قس^(٣) والكتات سماع شهادة^(٤) لم يقبل ولم
يحكم به ، كما لو قس الشاهد قبل الحكم
ومحله إذا كان قسقه قبل عمل المكتوب به بالسمع ، فإن كان بعده لم
يقض^(٥) ، صرح به جمع متقدمون^(٦) انتهى ملخصاً

تسبه إنما يُعند بكتاب القاضي^(٧) فما لم تمكن تحصيله بغيره ، فهو طلب
منه أن يحكم لغريب حاصري على غائب بعين عانية سند غريب وله بينة من سنده

(١) ظاهر المص . (ش : ١٧٤/١٠)

(٢) وفي المطبوعات : (المسمم اليه)

(٣) أي القاضي لكتاب أو رثي سهر روض (س : ١٧٤/١٠)

(٤) جملة حالية . (ع ش : ٢٧٢/٨)

(٥) وفي المطبوعات : (لم يقض)

(٦) كناية اليه (٢٨٤/١٨)

(٧) أي بهاته (ش : ١٧٤/١٠) .

والإيهاء أن يشهد عذري بدلت

وأنسحت كات به يذكُر فيه ما تَمَرُّ به المحكُوم عنه ومُخْتَمَةٌ ،

عارفون على لغير إليه لم تُسمع شهادتهم ، وإن سمعها^(١) لم يَكُنْ بها^(٢) بل يقول له ادعهم معهم لقاضي بلدك وبلد ملكك لشهدوا عده

(والإيهاء أن يشهد ، ذكر في العدل بدلت) أي بما جرى عده + من ثوب أو حكم ، ولا يكفي غير رخص ولو في ما ي أو هلال رمضان

(وبسحب كتاب به استدكر بشهود لحد) بذكر فيه ما سمع به المحكوم (أو المشهود ، عده + به + من اسم وسب ، وصيغة وحليه ، وأسماء الشهود وإن ربحه) وحبسه + به + حصصه ، وكرام بمكسوت إليه

وحبسه المكاتب من حيث هو سنة معه ، وظاهر أن المراد بحبسه جعل نحو شمع عليه ،

ويُخْتَمُ عده بخامسه + لأنه يُحْفَظُ بِدَلِّ وتكرّم به بمكسوت إليه حينئذ ، وعلى هذا تحمل ما صح | به صلى الله عليه وسلم كان يرسل كتبه غير محبومة فامتنع بعضهم من قبولها لا محبومة ، فاستجد خامسا وفضل عليه محمد رسول الله^(٣) وأنسرت له ذكر فضل خامسه بدي حبسه به في الكتاب ، وأن يُشَبَّ اسم نفسه ، وسم المكسوت إليه في دافعه وعنوانه

وقيل حبسه^(٤) بقرينة^(٥) هو أو غيره بحضرته على الشاهدين ، ويقول أشهدكما أنني كنت إني فلا يسماه ، ولا يكفي أشهدكما أن هذا خطي ، أو أن ما فيه حكمي ، ويدفعهما نحوه أخرى غير محبومة يتداكر بها

(١) ج: على خلاف ما طلب منه ، ووقع بمذاهبهم (ج ٨ / ٢٧٣)

(٢) أي : بسماع شهادتهم على حذف المضاف ، (ج ١٠ / ١٧٤)

(٣) أخرجه البخاري (٦٥) ، ومسلم (٢٠٩٢ / ٢٦) عن ابن عباس رضي الله عنه

(٤) عطف على جملة (ويستحب ، ...) إلخ . (ج ١٠ / ١٧٥)

(٥) أي : وجوباً (ج ١٠ / ١٧٥)

ولو خالفناه^(١) ، أو انمحنى ، أو ضاع . فاعبروا به .

(و) بعد وصوله للمكوث إليه وحضره حصصه ، خلاف قول من
بصلاح لا يوقف إثبات كذب الحكمي على حضور حصصه ، ولا على
إثبات غيبته الغيبة المعترضة .

ثم رأيت المؤلفين من وهذا^(٢) عربيت ، وه الحادم^(٣) قل عن الماوردي
لا بد من حضور الحصص ، لأن ذلك شهادة عليه ، وسكت عليه الروابي
وعبره . وبه أولى سكتي ، وبه خبر عن حصص كذا سكتي . وبه
واعتمد أكثر متأخري فقهاء اليمن ما ذكر عن ابن الصلاح

قل وعنه^(٤) عمل الأصح والعناء ، لأن سكتي سكتي به مستد به
ومنه به الحققة عند الأول عز مدي . بحكمه . وقد قطع . وبه
لا يشترط فيه حضور حصصه ويدعون عنه سكتي

وبير^(٥) بأن شمس بما يكون في الأحكام منه سكتي فصح سكتي . وبه حكم
هنا^(٦) فلا يثبت له سكتي ، لأن الأول به حكمه هو صحيح ، وبه حكم
وسم سكتي بحدته ما لم يحكمه عنه . فحكمه به سكتي ، فكل مرة عدم حكمه .
وعلى كل فليس هذا محض سكتي فسد . وحضور حصصه . وبه ذلك حكمه .
حيث

(١) أي : الشاهدان المكتوب . (ش : ١٧٥/١٠)

(٢) أي : قول ابن الصلاح . (ش : ١٧٥/١٠)

(٣) أي : ورأيه . (ش : ١٧٥/١٠)

(٤) أي : إثبات الكتاب الحكمي . (ش : ١٧٥/١٠)

(٥) أي : على ما ذكر عن ابن الصلاح . (ش : ١٧٥/١٠)

(٦) أي : عن سكتي ، بحكمه سكتي . (ش : ١٧٥/١٠)

(٧) أي : حكم القاضي القاسمي إليه . (ش : ١٧٥/١٠)

شهادان عليه إن أنكر ، فإن قال : لست أنمسي في الكتاب ، صدق بيمينه ، وعلى المدعي ثبته بأن هذا المكتوب اسمه وسببه ، فإن أقامها بذلك فقال لست المحكوم عليه لرمه الحكم إن لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات ، وإن كان أحصر ، فإن اعترف بالحق ، طوّل وترك الأول ،

(شاهدان عليه إن أنكر) يعني به (فإن قال لست أنمسي في الكتاب صدق بيمينه) على ذلك : لأن الأصل برأئته (وعلى المدعي بيمينه) ويكفي فيها العدالة الظاهرة ، كما أخذ الركني من كلام رافعي (بأن هذا المكتوب اسمه وسببه) .

نعم : إن كان معروفاً بهم ، حكم عليه ولم يثبت الإنكاره .

(فإن أقامها بذلك) لست المحكوم عليه لرمه الحكم إن لم يكن هناك مشارك له في الاسم والصفات (أو كان ولم يعاصره^(١)) لأن الظاهر أنه المحكوم عليه .

(وإن كان) هناك من يشاركه بعلم يعاصي أو يتبع وقد عاصره ، قال جمع متقدمون^(٢) : وأنكبت معامته^(٣) له^(٤) ، أي أو معامته موزنه ، أو إتلافه له^(٥) ، ومات بعد الحكم أو قبله وقع الإشكال فيزول للكتاب ما يأتي

وإن لم يمت ، أحصر ، فإن اعترف بالحق طوّل وترك الأول (إن صدق المدعي الممّر ، ولا فهو مقر لمكبر ، ويتقضى طنبه على الأول

(١) قوله : (ولم يعاصره) بأدوات قبل وجوده ، كرمي .

(٢) وفي (أ) : (متأخرون) .

(٣) (وأنكبت معامته) يعني اعبرت معاصره تمكن معامته كرمي وقال الشرواني (١٠ / ١٧٦) (أي المدعي للمحكوم له ، وكذا صمير موزنه ، وصمير له^(٤))

(٤) أي يشاركه ، واللام بمعنى (مع) كما عبر به (الأسى) ، وكذا صمير (إتلافه) (ش : ١٠ / ١٧٦)

والأى مبحث إلى الكاتب لطلب من الشهود زيادة صفة تميزه ويكتفها ثانياً
ونزو حصر قاضي بلد العائى سدد انحاكم فشافهه بحكمه ففى إحصاءه إدا
عد إلى ولايته خلاف الفصاء معلنه .

(وإلا) أى : وإن أنكر (. مبحث) المكوث إليه (إلى الكاتب) بعد وقع من
الإشكال (ليطلب من الشهود^(١) زيادة صفة تميزه ، ويكتفها) ويكتفها قاضي سدد
العائى (ثانياً) فإن لم يجد مزيداً . وقف الأمر حتى يكشف الحاح
وبحث التفتي أنه لا بد من حكم ثاب بعد كتب به^(٢) من غير دعوى
ولا حجب

وفيه وقعة : لأن هذا من تنفة الحكم الأوز ولا حاجة لاستشاف حكم آخر^(٣)
(ولو حصر قاضي^(٤) سدد العائى) سواء لمكوث له وعمره ، سدد الحاكم
ولو أمير^(٥) الشرطة يكن شرط أن ينحصر خلاص^(٦) في الإنهاء^(٧) إليه ، بظن
ما يأتي في الشهادة عنه (فشافهه بحكمه) ففى إحصاءه ، أى سبيده (إدا عاد
إلى) محل (ولايه خلاف العائى معلنه) والأصح حواره ، لأنه قادر على
الإنشاء .

(١) أى : شهود الحكم لا الكاتب . (ش : ١٧٦/١٠)

(٢) أى : ثانياً . (ش : ١٧٦/١٠) .

(٣) راجع : سهل لمصاح في خلاف الأشباح : ص ١٧٢٠ ()

(٤) المراد : قاضي بالمعنى الدعوى ، وهو كل من يحصل له لإبرام ، يشمل انشاء من يحصر
الأمر في الإنهاء إليه ، كما يأتي ، فكان الأولى من مصر بحاكم . راجع : لشمس حاكم
السنة ، وقوله (المكوث له) أى : كس إليه أم لا ، وقوله (به) أى
أمير الشرطة انتهى محيرمي (ش : ١٧٦/١٠)

(٥) وفي لمطوعات (أمير الشرطة)

(٦) قوله (ولو أمير الشرطة) أى : ولو كان ذلك الحاكم أمير شرطه وهو عظيم بعموم ، وقوله
(ينحصر الخلاص) أى : خلاص المحقق كردي

(٧) وقوله : (في الإنهاء) أى : إنهاء المحقق إليه . أى : إلى دلت الأمير كردي

ولو ناداه في طرفي ولايهما فمضاه ، فإن اقتصر على سماع بيته كتب
سمعت بيته على فلان ، ونسبها إن لم تعدلها ، وإلا فلا يصح حوار مراك
اسمها

وشرح به^(١) : ما لو شافه بسماع السنة دون الحكم ، فإنه لا يقضي بها إذا
رجع إلى محل ولاه قصد ، لأنه مجرد احوار كالشهادة ، ويجب تقيده^(٢) بما
بأنه عن المطلوب^(٣)

(ولو ناداه) قدس في طرفي ولايهما (وقد له) أي حكمت بكذا
(أمضاه) أي مضاه ، وكذا إذا كان في بلد قاصدين ولو ناداه ومضاه وشافه
أحدهما لا حر بحكمه فمضاه وإن لم يحضر المحض

(فإن اقتصر ، القاضي الكائن) على سماع بيته كتب سمعت بيته على
فلان (ويضاه بما تميزه) ليحكم عليه المكتوث إليه (ويسمياها) وجوباً ، ويرفع
في سبب (إن لم يعدلها) ليبحث المكتوث له^(٤) عن عدالتها وغيرها حتى يفيحكم
بها .

وبحث الأدرعي^(٥) نعمت بعدله إذا علم به ليس في بلد لمكتوب به من
بغيرها .

(وإلا) بأن عدلها (فلا يصح حوار مراك السمية) ولو هي غير مشهورة
العدالة ، كما قضاه إصلافتهم ، لكن حصة الماوردي مشهور بها^(٦)

(١) أي : بقوله : (بحكمه) . انتهى معي . (ش : ١٧٦/١٠)

(٢) وفي المطبوعة المصرية والوهية : (وبحث تقيده)

(٣) قوله : ما يأتي عن مطلب ، أصل تدع لابي كروي

(٤) أي : لا بسماع البيته ، كما مر آنفاً (ش : ١٧٧/١٠)

(٥) وفي (أ) و (ت) و (ز) : (المكتوب إليه)

(٦) الحاوي الكبير (٢٠١/٢٠)

لسهولة إحصار بحثه مع قرب

ومنه أحد في المصنف ، أنه لو تعذر إحصارها مع القرب سحر مرص
قيل الإنهاء .

و معرفة في المسافة ما بين القاضي والمحامي المحامي والعريم
فرع قال القاضي وفروقه هو حصص عريم^(٢) وانفتح من مع ماله لعائب
لوهاء ديه به عند طلب ما عاصي عنه ، لقضاء الدين وإن لم يكن الحال
محل ولايه ، وكذا إن عاب^(٣) محل ولايه^(٤) ، كما ذكره الشيخ السكيتي
ولعربي ، ولا خلاف ما لو كان^(٥) غير محل ولايه ، لأنه لا يفتكر بيانه عه
في ولاء الدين حسنة^(٦) بخلافه في النورين^(٧) الأولى

و مؤزعا بتصريح العزالي كإماميه ، وأفضاه كلام الرافعي وغيره بأنه لا فرق في
المعار المقضي به^(٨) بين كونه محل ولايه القاضي الكاتب وغيرها^(٩)

١١١١

قال الإمام : فإن قيل كيف يفرض بغيره ليست في محل ولايه ؟ قلنا هذا
عملة عن حصة القضاء على العائب ، فكما أنه يفرض على من ليس بمحل
ولايه فيما ليس به^(١٠) كذلك

(١) أي : الحجة . هامش (ز)

(٢) أي : كان حاضرا . (ش : ١٧٧ / ١٠) .

(٣) قوله : (وكذا إن عاب) أي : عاب العريم . كردي .

(٤) وقوله (محل ولايه) أي : في محل ولايه ، بأن كان عائنا ، تكن في محل ولايه
كردي

(٥) وقوله : (لو كان) أي : كان العريم . كردي .

(٦) أي : حسن كون كل من الدين ومالكه (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٧) وهذا حضور المالك وعينه في محل ولايه القاضي (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٨) أي : بالمعاد دين شخص حاصر أو عائب في محل ولايه القاضي (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٩) الشرح الكبير (٥٢٧ / ١٢)

(١٠) أي : بعضي عنه في غير له يس إلح (ش : ١٧٨ / ١٠)

وعن هذا^(١) قال^(٢) العلماء بحقائق القضاء : فاصي في قرية يتقد قضاء في
 دائرة الاوق وبقيضي على أهل الد ، ثم إذا ساع القضاء على عائب
 فالمصا^(٣) بالدار بعينه قضاء على عائب ، وإذا مضى بها^(٤) انتهى
 قال غيره : وسع العائنه^(٥) عن عائب عن محل ولايه^(٦) قضاء عليه قضاء
 فيه بلا شك ، بل ذلك^(٧) نوى القضاء على عائب^(٨) عن محل ولايته يعني في
 غير محل ولايته
 ونرم الشك في واعري ومن معهما أن يسفر ذلك^(٩) ، ولا أطعمهم بشمخون
 به^(١٠) .

وتعبد الراعي - (الحاصر) في قوله : إذا ثبت على العائب دين وله مال
 حاصر وقد أحكمه^(١١) : إما هو للعالب : لدرة القدرة على قهر القضاء
 عن مكان عائب عن محل ولايته انتهى^(١٢)
 وعلى هذا^(١٣) يُخمل قوله^(١٤) أيضاً : قد يكون للعائب مال حاصر يُمكن

(١) أي : من أجل عدم الفرق بين عيه للمالك وعيه منه في حوار القضاء (ش : ١٧٨/١٠)

(٢) وفي (ب) و (أ) و (ط) و (ز) : (وعلى هذا قال) .

(٣) أي : قضاء دين العائب ، (ش : ١٧٨/١٠) .

(٤) نهاية المطب في رواية المطب (٥٢١/١٨) .

(٥) قوله : (وسع العائنه) أي : الصراحت العائنه كردي

(٦) وقوله : (عن محل ولايته) مطلق بالعائب وعاء على كل الدرع كردي

(٧) أي : البيع المذكور ، (ش : ١٧٨/١٠) .

(٨) أي : أرس بالحوار من القضاء : إلح (ش : ١٧٨/١٠)

(٩) أي : قضاء على عائب من محل ولايته يعني : إلح (ش : ١٧٨/١٠)

(١٠) أي : يصح ذلك ، (ش : ١٧٨/١٠)

(١١) لشرح الكبير (٥٣٦/١٢ - ٥٣٧) .

(١٢) أي : قول الغير ، (ش : ١٧٨/١٠)

(١٣) أي : العائب ، (ش : ١٧٨/١٠) .

(١٤) أي : الراعي ، (ش : ١٧٨/١٠) .

الوفاء منه ، وقد لا يثبت المدعي المدعي إياه المحكم إلى قصي بلد العائب^(١) . انتهى

وقوله (فإن) بما هو ذكره من إياه أسرع في خلاص الحق وأقوى عليه من حكم مدعيه مع كونه غير عيبه

وقد ورد بمطوئي في المتن من عدد سلام : ما يحكم ماله وصرفه في ديه ، سواء كان ماله في محل ولاه هذا المحكم أو في ولاه غيره ، وبهذه لأرق عن فتاوى القاضي .

ثبت^(٢) أن هذا^(٣) هو الصقور المعتمد

ولك أن تقول لا شاهد في هذا^(٤) ، لأن المرسوم فيه في محل ولايته ، ولا كلام حسبه في بيع ماله ولا كان حرجه ، وإنما محل الكلام إذا كان كل من كان والحصم في غير محل ولايته ، ولا شاهد أيضاً في كلام العربي وما بعده^(٥) ، لأنه^(٦) ليس فيه تصريح بعنتهم معاً عن محل ولايته^(٧) ، فيختم^(٨) على أن إياه يضاف غيره^(٩) ، أو على ما إذا كان الحصم معاً محل ولايته .

(١) الشرح الكبير (٥١٥ / ١٢)

(٢) نرى على قوله : (وبورها...) إلى هنا . (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٣) من حيث بيع المدعي ما يملكه بغيره بغيره . (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٤) من حيث ما هو مطوئي (من عدد سلام) (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٥) أي : من قول الإمام (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٦) من كلامه بعد الذي : كلامه بعد (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٧) لعله هو محط النفي فقط . (ش : ١٧٨ / ١٠)

(٨) أي : كلامها . هامش (١)

(٩) أي : بيع المالك . (ش : ١٧٨ / ١٠)

والأولوية^(١) وحمل كلام رافعي المدكوك^(٢) ممنوع^(٣) ، فلا دليل يوضح ذلك .

وقد عاهد بعضهم كلام سفيك^(٤) ، يعني قريش بها ، فاصبي في فاصبي مد
المد فخور مصفا^(٥) . وسبعه مدان فلا يخفى^(٦) ، لأن ذلك حذفت في محل
عنده ، فقال ما حاصله^(٧) ، فإن من فاصبي شهيد^(٨) ، وبعد يسمع سبع^(٩) أو عباد هو
ومنه عن محل ولاية^(١٠) ، أي شهيد من حاسم مد هو فيها أو مدته^(١١) ، كما ذكره
الأئمة

ولا يخور^(١٢) سبع إذا حرجها^(١٣) ، وهول بعضهم^(١٤) نحو^(١٥) : . . . فهو^(١٦) لأنه إذا
سبع يخبره بحصده مدعوى عنه^(١٧) ، فكيف يسع^(١٨) ماله قهراً عليه؟! انتهى
وما عدل به فهو هو^(١٩) ، إذ لا ملزمه بين الإحصار^(٢٠) والسبع^(٢١) ، وحذف
شبه في الفقرة^(٢٢) ، ذلك^(٢٣) ، فسمع سبع ماله من محل ولاية مصفا^(٢٤) ، فإن^(٢٥)
كس روح مره^(٢٦) نسب محل ولاية^(٢٧) من هو فيها^(٢٨) انتهى

ولا شاهد لما ذكره^(٢٩) ، لأن امره في تصرف في مدان فاصبي مد فاصبه
لا فاصبي مد المال^(٣٠) ، لأنه لا يسع^(٣١) لا مستقل^(٣٢) ، بخلاف بروحه فيها مستقلة وغربت
بلدّها لا غير^(٣٣) .

(١) في كلام العير . هامش (أ)

(٢) في مد . حرج ك من مدان ونقص من محل ولاية الحاكم سفي . لا . شر ١٧٨/١٠

(٣) أي : كلام السفي والعري . (شر : ١٧٨/١٠)

(٤) في مد . ك من مدان في محل ولاية أم لا (س : ١٧٨/١٠)

(٥) أي : سبع (كس روح : سبع^(١) أي : فاصب على فاص روح : سبع (س : ١٧٨-١٧٩)

(٦) فتاوى شيخ الإسلام وكرها الأصباري (ص : ٣١١) .

فصل

دعى عباً عاتية عن الداء يؤمن شتمها ، كعدي ، وعندي ، وفرس مغرواب سمع بكه وحكم بها ، وكتب إلى قاضي بلد المال ليُسَلِّمَهُ للمدعي .

(فصل)

في علة لمحكوم به عن مجلس القاضي

صواءً أكن محلاً ولاته أم لا ، وبهد أذنه في الترجمة لمناسته لها^(١) ، ولا فرق فيما يأتي بين حضور المدعي عنه وعينه

(ادعى عب عنه عن البلد) ولو في غير محله ولاته على ما مر^(٢) (يؤمن شتمها ، كعدي ، وعدي ، وفرس مغرواب) ولو للقاضي وحده إن حكم بعلمه ، أو بشهرة ، أو بتحديد الأول^(٣) (سمع) لقاضي (بيته) التي ليست داهية بلد الغير ، كما مر^(٤) (وحكم بها) على حاصر وعائب (وكتب إلى قاضي بلد المال ليُسَلِّمَهُ للمدعي) كما يسمع إليه ويحكم على العائب فيما مر^(٥)

قَالَ حَمُّ صَوَّاهُ (مَرُوعِينَ) لَأَنَّ الْفَاعِدَةَ عِدَّةُ احْتِمَاعِ الْعَاقِلِ مَعَ عَمْرِهِ تَعْلِيلُ الْعَاقِلِ . انتهى

(١) فصل قوله (أدخله في الترجمة) أي في باب القضاء على العائب ، يعني أدخل هذا الفصل في هذا الباب بمناسبة بينهما في لغة نكل حال ، وصير (لها) يرجع إلى الترجمة كرودي

(٢) عبارة : الهابة (كما مر) أي قوله (أو يهي إليه حكماً إن حكم) ليس هو الحق (أم) فرب المراد بالحق هاتك ما يشتم العيب العاتية عن محله ولاته ، كما بعده ما فيه ، ويحتمل أنه أراد ما مر في الموضع عن البكي والعري (ش : ١٧٩/١٠)

(٣) قوله : (أو بتحديد الأول) أي : المقار ، كرودي .

(٤) قوله (كما مر) أي في باب قول المصنف (والإيهاء) كرودي .

(٥) أي في الدعوى على العائب انتهى ، يعني (ش : ١٧٩/١٠) .

وَيَعْتَمِدُ فِي الْعَقَارِ حَدُودَهُ ، أَوْ لَا يُؤْمَنُ ، فَلَا ظَهَرَ سَمَاعُ الشَّيْءِ .

ونميزهم (الصواب) غير صواب ، بل ذلك قد يخسر كما أنه قد يخسر
تعبت غير العاقل ، يكثره كما في ﴿سبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾
بالحر (١) .

ورغم التلقيب أن الصواب قول أصله ، وعبره (معروف) نعم لغير
العقار ، اكتفاء فيه^(١) بقوله :

(ويعتمد في) معرفة (العقار حدوده) .

ويروى^(٢) بأن المعرفة فيه لا تنفذ حدوده ، بل قد تُعرف بشهرة السامع فلا
يحتاج للذكر حد ، ولا غيره ، وهذا استبعد من كلامه الأول^(٣) ، وقد
لا فيحتاج^(٤) بذكر حدوده الأربعة ، ولا يجوز الاقتصار على أقل منها

وقول «الروضة» وأصلها «كثيرين» يكفي ثلاثة محنة إن تعير بها ،
بل قال ابن الرفعة إن سمعنا حد^(٥) كفى

ويشترط أيضاً ذكر بلد وسكنه^(٦) ومحنة^(٧) لها^(٨) لا فمته ، لحصول التميز

سواء

(أو لا يؤمن) أشباهها ، كغير المعروف من نحو العيد والدواث (

فالأظهر سماع الدعوى بها ، عمداً على الأوصاف أيضاً^(٩) لإقامة المسنة

(١) أي : في العقار . (ش : ١٧٩/١٠)

(٢) أي : ما رصده البقبي . (ش : ١٧٩/١٠)

(٣) المحرر (ص : ٤٩١)

(٤) أي : وهذا أفاده بقوله : (ويعتمد) . (ش : ١٧٩/١٠)

(٥) الشرح الكبير (١٢ ، ٥٢٧) ، روضة الطالبين (٨ ، ١٧١) ، كفاية الله (١٨ ، ٤١٠)

(٦) يعني : حارته . انتهى . مطلقه . (ش : ١٨٠/١٠)

(٧) أي : من السكة . (ع ش : ٢٧٥/٨)

(٨) أي : كداهي المعروف بسكنى انتهى سم (ش : ١٨٠/١٠)

وإنما يدعى في الوصف ويدكر اسمه ، وإنه لا يحكم بها .

عليها : لأن حكمه ليس هو ، و الحاجة داعية إلى إدامه الحاجة عليها . كعدمه .
 (وسأبع) : حين المدعي في الوصف ، يسألني بما يمكن الاستقصاء به
 لحصل سر به المحاصل غالباً بذلك^(١) .

و ستركت مدعيه من دون اسم : لأنها ثم تأتي بكرة التوحيد الحادية
 للمعقبة^(٢) .

أودكر اسمه في مقوم ، حين يصح : لا يصير معلوماً إلا بها .
 ثم ذكر فيه حتى وسأبع في وصف مقوم مقومون : كما حرم
 عليه هذا^(٣) .

وقولهما في (الدعاوى) : بحث وصف العن^(٤) نصفاً ، اسم دون قيمتها
 مثبته كنت و مقومة^(٥) محمولاً على عين حاصره ، سند يمكن حصاره
 محلل الحكم .

وقد أشاروا لذلك بغيرهم هنا : (المصلحة في الوصف) وثم : (وصف
 السلم) فمن عثر^(٦) في البابين بصفاء السلم فقد وهب .

و (الأظهر) (أنه لا يحكم بها) أي بما وصف البيعة عنه : لأن الحكم
 مع حظر الأئمة وحده ، بعد ، و الحاجة تدفع بسماع البيعة بها ، اعتماداً

(١) أي . المبالغة . (ش : ١٨٠ / ١٠)

(٢) أي . نصفاً فقد السلم (ش : ١٨٠ / ١٠)

(٣) الشرح الكبير (١٥٦ / ١٣) ، روضة الطالبين (٢٨٨ / ٨) .

(٤) قوله (بحث وصف العن) أي بحث عن وصف العن ، وأن سنده بهر .
 لإحصار ، كما هو ظاهر . كردي

(٥) الشرح الكبير (١٥٦ / ١٣) ، روضة الطالبين (٢٨٨ / ٨)

(٦) نعرين لابن المقري في روضه . (ش : ١٨٠ / ١٠) .

نزل بكنت إلى قاضي بلد المار بما شهدت به ، فأخذته وسقته إلى الكاب لشهدوه
على عينه ، والأظهر أنه يسلمة بمذعي بكفيل بده .

على صديها ، واكتبة بها كمال

(بل نكس في قاضي بلد المار بما شهدت به سنة ، فإن أظهر الخصم
هناك عب أخرى مشاركة بها بده أو بد غيره ^(١) شكل بحث ، يظهر مر في
المحكوم عليه ^(٢) ، وإن لم تأب يدع عمل قاضي مكتوب إليه بصفة التي
تفكها الكتاب ، وحيث (فأخذته) من هو عبده وسقته في ، القاضي
(الكاب لشهدوه على عه) حصل بين

(و) نكس (الأظهر أنه ^(٣) لا) اسمه بمذعي ، لا ، نكس ، ويظهر
وحيث كونه ^(٤) نعم من إدراك ، نظير اسمر لإحصاءه ، ويصدق في ظنه
(بده) احدها بمذعي عنه حتى إذا لم يعبه شهوده فلو لم يرد
نعم : الأمة التي تخرم خلوته بها لا ترسل معه ^(٥) ، بل مع أمي معه في
الرفقة .

وظهره أنه لا يحجج إلى نحو محرم أو امرأة نعمه شفع بعبده ، وبوقيل
به لم يقد لأ ن نحب أن اعتبر ذلك بشق ، فتومح فيه : مارة بمصا
الخصومة ، وفيه ما فيه .

(١) قوله (أخذته) في معناه ، وقوله (بها) أي بده (ش : ١٨٠/١٠)

(٢) بل المراد به بده أي بمذعي عنه (رشدي : ١٢٧٦/٨)

(٣) في تحت مدعي خشوب به قاضي نكس لكتاب من شهود بده ، حصل مدعي
بها ، فإن لم يجد بده على بدها لم يكونه (ش : ١٨٠/١٠)

ومحرمي . (ش : ١٨٠/١٠)

(٤) أي ، المكتوب إليه . (ش : ١٨١/١٠)

(٥) أي : الكفيل . (ش : ١٨١/١٠)

(٦) أي مع المدعي . (ش : ١٨١/١٠)

فإن شهدوا بعينه كتب براءة الكفيل ، وإلا فعلى المدعي مؤنة الرد
أو عائنة عن المجلس لا البلد . أمر بإحصار ما تُفكرُ بإحصارة بشهدوا
بعينه ولا تُسمع شهادة بصحة

وَيْسُ أَنْ يَحْمَ عَلَى الْعَيِّ ، وَأَنْ يُعْمَلَ فِلَادَةٌ بِمَنْ يَحْبُوبُ بِحَتْمٍ لَارِمٍ ، لَنَلَّا
تُشَدُّ بِعَرَّةٍ

(فإن ذهب به إلى مدعي تكذبوا) شهدوا) عبده (بعبه)^(١) كتب
براءة لكفيل) بعد صحة بحكم وسلم العيب للمدعي ، ولم يَخُفْ لإرسال
ذنب .

(ولا) يشهدوا بعينه . معنى مدعي موته (رد) كالذهب ، لظهور
تعبه ، وعنده مع ذلك أحره تلك المدة . كتب له سمعة ؛ لأنه غفلها على
صاحبها بمرح

(أو) ادعى عيباً غير معروف لمدعي ولا مشهورة لبلد (عائنة عن المجلس
لا البلد) من الأدرعي أو قرية من البلد وسهل إحصارها ، وسبقه إليه في
المطلب ، فقد . عائنة عن البلد بمسافة العدوى ؛ أي وهي في محل ولاية
القاضي كالي في البلد . لاشراكهما في وجوب الإحصار . أمر بإحصار
ما يمكن) أي ينشأ من غير كسر مشقة لا تُختمل عادة ؛ كما هو ظاهر
(إحصاره) ليدعي (يشهدوا بعينه) ليوصله به لحقه ، فوجب ؛ كما بحث على
الحصم المحصور عند الطلب

(ولا سمع) حينئذ (شهادة بصحة) كما في الحصم العائب عن المجلس في
اسد وبحوه^(٢) ؛ لعدم الحاجة إلى ذلك ، بخلافه في العائب عن ذلك

(١) أي : على عين المدعي به . (ش : ١٨١/١٠)

(٢) أي : من المسافة القريبة . (ش : ١٨٢/١٠)

أما مشهور أو معروف لفصائي وأراد المحكم فيه بعينه فسحكة به من غير
حصاره ، بخلاف ما إذا لم يحكم بعينه لا بد من إحصاره ، لما يقرر أن
الشهادة لا تُسمع بعينه .

وأما ما لا سهل إحصاره ، كالمعد ، فإن الشاهد أو عرفة الفصائي وحكم
بعينه أو وصف وخدد فسمع البينة ويحكم به ، فإن ثبت عنه إنما يعرف
عنه فقط بعش حضور الفصائي أو نائبه ، يسمع شهادته على عيه ، فإن كان هو
المحدود في الدعوى حكمه ، وإلا فلا .

وأما ثقبيل ومثبت وما يورث عنه صرراً ، أي به وقع عرف فيما يظهر
فبأنه الفصائي أو نائبه للدعوى على عيه بعد وصف ما يمكن وصفه .

وقد تُسمع البينة بالوصف ، بأن شهدت بمرور المدعى عليه باسملائه على
عين صفتها كذا .

ومؤنة الإحصار على المدعى عليه إن ثبت للمدعي ، وإلا فهي ومؤنة الرد
على المدعي ، كما يأتي^(١) .

وعدم ما يقرر^(٢) قول الشهادة على العين وإن عادت عن شهود بعد
التحقل .

ورغم بعض معاصري أبي زرعة شترائط ملازمها لها من التحقل في الأداء
أعمال أبو زرعة في رده بما حاصنه أنه لم ير أحداً ذكر ذلك فثبت^(٣) بعينه أو

(١) راجع المسهل لصاح في اختلاف لأشباح ، مساله (١٧٢٢) وأحدثه شرواني ،
(١٨٢ / ١٠)

(٢) أي : آخر هذا الفصل ، (سم : ١٨٣ / ١٠) .

(٣) أي : بمؤنة (مؤنة) ثبت عنه ، يسمع ، ويمكن رجوعه لغيره بصف (أمر
بإحصاره ...) إلخ أيضاً ، (ش : ١٨٣ / ١٠) .

(٤) أي : العين ، وكذا صمير (وهو بقول) ، (ش : ١٨٣ / ١٠)

لأصل الذي حرجه عنه ، من سحره ، وهو يقول بدين في كل مثلي أو
مقوم ؟

ثم ورد : " ولا يشك فيه أن يشهد من كان من أهل الدين وانقطه
بما فيه فثبت شهادته به وبشخصه لها ، ولا يُعَدُّ به من أين علمتها " لأنه قد
يحضر له بعض ممرات من منا كذا في وصفها من فرائض وممارس به

و من ثم نكح كذا " فسمي بقاضي أو بشاره ؛ فإن ذكر أنه لأمرها من
تحمله إلى أدائه . . قل ، وإن قال : عذب عني لكتها بم شبه عني فسمي
بقاضي منجبه بحضرة مشايخه من حله ؛ فإن منزه حيث لا علم صدقه
وضبطه .

قال : " وقد " كما نرى القاضي يشهد بدينه فإن لم ير منهم موجب الرد
نصى بحكمه وير مع بقاء التوبة ، وشاهد أمين واقاضي أسيرته ، وقد دعي
معرفة ب شهادته فهو مؤتمن عنه ، فإن اتهمه حوّر الأمر كما ذكرنا ؛ من
استمرق وحفظ الشهود به أو عليه أو به مع مشايخه ؛ لتحرر له صسط الشاهد " ^(٢)
الهي

وقوله (سمي) الأول والذي يتحمل الوجوب وسدب ، والذي يظهر
أنه يأتي ما يأتي " قبل الحله وفي المستمرة ، من الفصل المتبع للوجوب
درة ، وللدب أخرى . | 21 " ١٩

(١) أي أبو روعة . (ش : ١٠ / ١٨٣)

(٢) أي : من أهل الدين واليفة التامة . (ش : ١٠ / ١٨٣)

(٣) أي : ما ذكر من لاسع . أي قوة سمي . ويحصل أن الوب والاعاء . أي : كذا يرد ،
آخر كلامه . (ش : ١٠ / ١٨٣)

(٤) فتاوى العراقي (ص : ٢٢٩-٢٣١) .

(٥) أي : من له أن شهد صفة ودينه . مع بدمه اسما . . ولا . . . (ش :
١٠ / ١٨٣)

وإذا وجد إحصار فدان ليس بيدي عيّن يهده لضمه صدق نفسه ، ثم
يأخذني دعوى الضمة ، فإن يكن محض المدعى ، أو وم منه كلف لا إحصار
وخص عنه ، ولا يصدق إلا بإحصار أو دعوى يلف
ولو ثبت المدعى هل يلف العيّن فيدعي نفسه م لا يدعيها ، فدان عصب
معي كذا ، فإن بقي برمة ردة ، ولا قسمة

(وإذا وجد إحصار فدان) عدي عيّن يهده بضمه بكتب عديّة غرم
فيمنها للحسنة ، أو (ليس بيدي عيّن يهده الضمة صدق نفسه) على حسب
جوابه ؛ لأن الأصل معه .

(ثم) بعد حذف المدعى عنه (للمدعى دعوى لنفسه) في محكوم ، وانما
في المثلي ؛ لاحتمال أنها خلكت .

(فإن يكن) مدعى عنه عن النفس (محض المدعى ، أو أقام بية) بأن
العين الموصوفة كتب يده وإن قال لا نعمت أنها ميث المدعى (كلف
الإحصار) لينهد بشهود على عنه ، كما مر^(١) (وخص عليه) (لمساعدة من حق
برمة م لم تبين عذراً له فيه .

(ولا يطبق إلا بإحصار) للموصوف (أو دعوى تلف) له مع حذف عليه ،
وحيث يأخذ منه عيتم^(٢) أو المثل ، ونفس دعوه سيف ور ناقص فوه
الأول ، للصورة

نعم ؛ بحث الأدرعي أنه لو أصاب سيف يسي حبة طاهه طوبت يده
بها ، ثم تحلف على التلف بها ؛ كما يذيع

(ولو ثبت المدعى هل تلفت العين فيدعي قيمة أم) الأتصح (أو) لا
يدعيها ، فقال عصب مكي كذا ، فإن بقي برمة رده ، وإلا فبيته) في

(١) أي في قولهم ليس بيدي عيّن يهده (ويسمونه بضمه) هامش (ح)

(٢) أي بعد دعوه ور يسي طريقه ، كما هو معلوم (سم ١٠ ١٩٤)

سَمِعْتُ دَعْوَاهُ ، وَفَلَّ بِلَا يَدْعِيهَا وَنَحْلَفُهُ ثُمَّ يَدْعِي الْقِسْمَ ، وَيُخْرِجُ وَمَنْ
دَعِيَ ثَوْبَهُ لِدَلَالٍ سَمِعَهُ فَحَدَّهُ وَشَتَّ هَلْ سَاعَةٌ فَبَطَلَتْ أَيْشُهُ ، أَمْ أَنْفَعُ قِسْمُهُ ، أَمْ
هُوَ بِلَا يَدْعِيهَا ؟

وَحَيْثُ أَوْحَا الإِحْصَارُ فَشَتَّ الْمُدْعَى سَمِعَتْ مُؤَيَّدَةٌ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ ،
وَالَا هِيَ

الْمُعْتَمِدُ ، وَمِنْهُ هِيَ لَيْسَتْ سَمِعَتْ دَعْوَاهُ ، إِنْ كَانَتْ مَرْدَدَةً ؛ لِلْحَاجَةِ ،
ثُمَّ بِلَا أَقْرَبَ شَيْءٍ مَدَّتْ ، وَالَا خُفَّ أَنْ لَا يَرْمِيَهُ رَذُّ الْعَيْنِ وَلَا يَدْنِيهَا ، وَإِنْ
بَكَرَ حَيْفَ الْمُدْعَى كَمَا دَعَى ' عَلَى الْأَوْحَى
أَوْفَلَّ ، أَلَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ ، يَتَرَدَّدُ مِنْ يَدْعِيهَا ، أَيْ الْعَيْنِ ، وَيُحْصِيهِ ،
عَلَيْهَا (ثُمَّ يَدْعِي الْقِسْمَ) ، نَعْوَاهُ ، وَالَا فَحَلَّ

(وَيُخْرِجُ) أَيْ الْإِثْبَاتُ (فِيمَنْ دَعِيَ ثَوْبَهُ لِدَلَالٍ لِيَسْمَعَ فَحَدَّهُ وَشَتَّ هَلْ
سَاعَةٌ فَبَطَلَتْ أَيْشُهُ) سَمِعَتْ (قِسْمُهُ ، أَمْ هُوَ بِلَا يَدْعِيهَا ؟) فَعَلَى الْأَوَّلِ
الْأَصَحُّ تَسْمَعُ دَعْوَاهُ مَرْدَدَةً بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، فَيَدْعِي أَنْ عَلَيْهِ رَذُّهُ أَوْ ثَمَّةُ بِلَا سَاعَةٍ
أَحَدَةً ، أَوْ قِسْمَهُ إِنْ أَتْلَعَهُ .

وَيُحْصِيهِ إِنْ حَصَمَ نَيْباً وَاحِدَةً أَنْ لَا يَرْمِيَهُ تَسْلِيمُ اثْبُوتِ وَلَا ثَمَّةُ وَلَا قِسْمُهُ ،
إِنْ رَدَّ حَيْفَ الْمُدْعَى كَمَا دَعَى ، ثُمَّ يَكْتَفِ الْمُدْعَى عِنْدَ الْبَرِّ ، وَيُحْصِي إِنْ
ادْعَى الْبَرَّ " ، فَوَيْ رَذُّ حَيْفَ الْمُدْعَى أَنْ لَا يَحْصِيَ الْبَرَّ ، ثُمَّ يُحْصِي لَهُ "

(وَحَيْثُ أَوْحَا الإِحْصَارُ فَشَتَّ لِلْمُدْعَى اسْتَقْرَبَ مُؤَيَّدَةٌ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ)
لَا أَنْ تَخُورُ إِلَى ذَلِكَ (وَلَا) شَتَّ لَهُ (هِيَ) أَيْ مُؤَيَّدَةٌ لِلْإِحْصَارِ

(١) يَدْعِي أَنْ يَدْعِي ، فَلَا يَشْرَطُ أَنْ يَدْعِي فِي حَلْفِهِ سَمِعَ (ش ١٠ / ١٨٢)

(٢) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقِسْمُ لَا الْقِسْمَ ، فَلْيَرَاجِعْ (ش ١٠ / ١٨٢)

(٣) لَعَلَّ الْمَقْصِدَ يُحْصِي الْمُدْعَى عَلَيْهِ ، لِأَحْلِلَ سَمِعَ الْعَيْنِ أَوْ يَدْنِيهَا ، ثُمَّ دَسَمَ عَلَى دَعْوَى
نَيْبٍ قَسَمَ بِمَنْ يَشِيءُ ، مِنْ بَقَاءِ اثْبُوتِ أَوْ سَمْعِهِ فَيُحْصِي بِسَدَامِ الْحَسَنِ ، أَوْ إِسْ أَنْ يَحْصِيَ بِمَنْ يَشِيءُ
أَحْوَالَهُ صَدَقَ فِيهَا ، وَلِيُخْرِجَ ، (ش ١٠ / ١٨٢)

ومؤنة الرد على المدعي

(ومؤنة الرد) تدعى بي محنتها (على المدعي) لأنه المحجوز للمعزم ، وعنده أيضاً
أحره مثل مدفع بنت أمته إن كانت عاتبة عن السيد لا المحبس فقط ، ويعتبرها بي
أن نشئت في بيت المدعى ، ثم باعها ، ثم على المدعي

فروع عاتب بقال من غير وكيل وله مال فلهي بي يحاكم أنه إن لم يبع
خل معظمه برمه بعه إن بعث طرفاً لسلامه

وقد صرخ الأصحاب بأنه إنما يمسك على موانع العايب في الشرف على
صباغ ، أو مشت الحاجة إليه في مسدده حتى نسب عاتب
وقد ثبت في الصباغ تفصيل ، فإن مدعى العيب وعثرت بمرجعة قبل وقوع
لصباغ . . . ساع التصرف .

وليس من الصباغ احتلال لا يؤذي نسب معظم ، ولم يكن سراً ، لا امتناع
بيع مال العايب لمجرد انحصاره ، والاحتلال المؤذي لنسب معظم صباغ
بعم ، الحيوان ساع لمجرد بطرق خلاف إبيه ، لحرمة بروح ، ولأنه يندع
على ما كان محصوره إذا لم تُفقه

ومى أمكن تدرك الصباغ لإحارته اكتفى بها ، وتقتصر على أقل دوى
بخطأ إليه ، ولو لم يبع عن تصرف في ماله منع إلا في الحيوان بهي
ملحناً

وفي « فباوى القدر » للفاوى بيع مال العايب بعه أو قيمه إذا احتج إلى
بقيه ، وكذا إذا حلف بوجه أو كان صلاح في بعه ، ولا يأخذ به بشفعه
وإذا قدم لم تقصر بيع الحاكم ولا إحارته

(١) قوله (فلهي بي الحاكم) ج ١ أي بلغ واحد من الحاكم بعه بعه بعه
كنه أو معظمه . كروي

(٢) أي : قول الأصحاب ، (مئ : ١٠ / ١٨٥)

«إِذَا أُخْبِرَ بِعَصَبٍ مَرَّةٍ وَفِي عَصَاةٍ وَتَحَدَّ مَدِينَهُ وَحُشِيَ قَسَمُهُ فَلَهُ
بَهْشٌ مِنْ يَذْعِهِ ، وَلَا يَنْشُرُهُ وَدَبْعَتُهُ
وَأَنَّى لِأَدْرَعِي قَسَمَ حَاسِبٍ عَلَيْهِ دِينَ حَسْبِي بَدْعُهُ فَإِنَّ بَحَاكِمَ بَهْشٍ مِنْ
سُورَةٍ ، وَيُنْفِقُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ مَوْتُهُ .

وقد ناقض كلامه سبحانه لما ذهب من دين وحسن فطاهره في موضع
مع بحاكم من قصصهم ، وفي خبر آخر : «فهم» ، وفي آخر حواره في العين
فقط^٢ ، وهو أوجه^٣ ، لأن مدعى دين من كونه خبراً منه في يد بحاكم بخلاف
العين .

قد انفارق في الكلام في مدعى منه مليء ، وإلا رحت أخذته منه قطعاً ،
وهو ما ذكر عن المحققين ولا درعي

والذي يتجوز أن ما عتب على النفس فوائده على مالكه لعلي أو جده أو
سبي بحيث أخذه^٤ عتب كان أو دس ، وكذا لو عتب من العين عده قصصاً منه
سبي أو نحوه ، وما لا^٥ بخور في عين لا الدس
والكلام في قاضي أمير ؛ كما عُلِمَ مما مر في (الوديعة)^٦ .

في البرر كشي وقد اطلت لأصحاب أنه يلزم الحاكم قبض دين حاضر ممتنع

(١) أي : القاضي . (ع ش : ٢٧٨/أ)

(٢) شرح الخبر (١٠٦/٢٥٦) ، (١٦٣/٢٩٣) ، (٥٥/٥) ، (١١/٢٣١) ، روضة المطالبين
(١٦٧/١٢) ، (٥٥/٢٩٠) ، (٣/٣٦٢) ، (٧/٣٥٦) ، وراجع «حوادث البحرين» في ناقض
البحرين (ص ٥٧٠-٥٧٢)

(٣) أي : مالكه ما عتب على تصرفه ، ولا فلا يجوز له في بحوار ، اجداً من أميري
ع ش ، (ش : ١٨٥/١٠)

(٤) أي : ما لا يعب على نفس فوائده على مالكه ، كما في «الديع» (٤/٢٧٦)

(٥) في (٧/٢٠٤)

فصل

بعثت اندي نسمع سنة ونحكم عنه من مصادفة بعده .

من قوله بلا عذر . وبعثت في العتب منه

والمات بعثت " او رنة محذور سنة انصبي " مرة قصص وبعث جميع
ماله من عين ودين . والله اعلم .

فصل

[في باب من يحكم عنه في غيبه وما يذكر معه]

لغالب الذي يسمع دعوى له عنه او يحكم عنه من مصادفة
بعده لان القرب يسهل احضاره

وقصة العتي انه لو حكم على عتب وب كونه حسب مصادفة قريبه
قد انحكم وهو كذبت ، ورغم ان المصادر من كلامهم بصحة مجموع
وبخري ذلك في صبي او محو او مستبعد كان

ولو قدم العتب وقا ولو بلا شبه كذب بعث ، او غشفت قبل مع
محاكم بان بطلان بصرف المحاكم ، كما مر^(١)

ولو بان المدعى موته حان بعد بيع المحاكم ماله في دمه بان ابو شكيل بان
بطلانه ان كان لدن مؤخلا يستمر ماله ، لا حالاً ، لان ادين برفه ويؤ حالاً

سهي

واذا يتم به ذلك في الحال ان بان معسرة لا بعثت عر نسمع ، ولو رفع
انصبي بان ماله حسب ، بخلاف ما ادا تم سن كذبت^(٢) فسمي بان بطلان

(١) عبارة النهاية : ولو مات شخص ، انتهى (ش : ١٠ / ١٨٥)

(٢) يظهر بان انصبي بان بعد بعثت حان ماله (ش : ١٠ / ١٨٥)

(٣) قوله (كدام قبل قوله) (وودعروكل بعث) كردي

(٤) (لو بطلوه صر به ، بطله) (د : بكن كذبت) ، في جرحه (م : بان)

وهي أنني لا يزجج منها مكرراً إلى موضعه بئلاً ،

سبع - لأنه لا يترق بوقته من هذا المبيع بعب

ولو بان أن لا دين . - أن لا بيع ، كما هو واضح

(وهي) أي : السعداء ، أي لا يرجع منها (متعلق بقوله (مكر) أي

خرج عك صنوع المحر : أحداً مما مر في (جمعه) أن الشكر فيها يدخل
وفته من المحر ، ويحمل برفق ، وأن المراد المكر عرفاً ، وهو من
يخرج قبل صنوع الشمس (إلى موضعه بئلاً) أي أو ثمة ، وهي ما ينهي إليه
سفر سائر عاب ، دائرة شمس

ودلت لأن في إحداث بحضور منها مشقة بمقداره الأهل والوطن لبلاً

ويشترط (مه) - (مكر) المعنى توقف صحة المراد عليه مع جعل (إلى
موضعه) من يظهر المصير ، أي لا يرجع مكرراً منها لبلد الحاكم إليها أول
الليل بل بعده . اندفع قول النفسي " تعسره " غير مستقيم ، لأن (مه)^(١)
بغزو السعداء ، وهي ليست أنني لا يزجج منها بل التي لا يصل إليها لبلاً من يخرج
بكرة من موضعه إلى بلد الحاكم .

فلو كان أنني لو خرج منها بكرة لبلد الحاكم لا يزجج إليها لبلاً لو غدا في
يومه بعد فراق المحاكمة لوفى بالمقصود انتهى

وظاهر أن العزم في ذلك باليوم المعتدل

ويظهر أن المراد^(٢) من المحاكمة المعتدلة^(٣) ، من دعوى وحواب ،
واقامة بينة حاضرة أو حلف وتعديلها .

(١) في (٢/٧٠١)

(٢) أي : المصنف (ش : ١٨٦/١٠) .

(٣) أي : ضميره ، (ش : ١٨٦/١٠) .

(٤) أي : فراق المحاكمة ، (ش : ١٨٦/١٠)

(٥) وهي بعض السج . (أن المراد من المحاكمة المعتدلة)

وعمل مسافة أمصر ، ومن قريبة كحاصر فلا تسمع بيته ولا يحكم بغير حضوره .

وأن العبرة بسير الأفعال ، لأنه بمصط المعنوي عنه في نحو مسافة ، تقصر وأنه لو كان^(١) لمحل صديد وهو يأخذها على المسافة ، وبالأحرار على دويها ، فإن كانت بمصرة وعرة^(٢) حدة لم تقصر ، إلا أن العت ، وقدمت في (صلاة المسافر) في شرح قوله (ولو كان المقصود طريفاً) بأنه تعلّق بذلك ، فراجعته^(٣)

(وفر) هي (مسافة تقصر لأن الشرع اعتبرها في مواضع ، ويتردّ بوضوح الفرق^(٤) .

هذا كنه حث كان^(٥) في محل ولاية خاصي ، والأشع لدعوى عليه وسبته ، وحكم وكتب وإن قرب ، وأنه الماوردي^(٦) وغيره وقصته أنه لو تعددت المؤث أو يستقنوا في سب ، وخذ نكل حذ فطلت من قاصي مهم الحكمة على من يسر في حده من حضوره حكم وكتب ، لأنه عايت بأسنة إليه ، وفيه نظر ظاهر لا سيما بسم بفحش سعة البلد ، والظاهر أن هذا غير مراد للماوردي وغيره .

(ومن ب) مسافة (قريبة)^(٧) ولو بعد الدعوى عليه في حضوره ، وهو من سأتي حضوره (كحاصر فلا تسمع) دعوى ، ولا (سة) عليه (ولا يحكم بغير حضوره)^(٨) بل يحصره وحبوا لهونه إحصاره ، لتلا يشه على

(١) أي : ويظهر : أنه... إلخ . (ش : ١٨٧/١٠)

(٢) أي : صفة . (ش : ١٨٧/١٠)

(٣) في (٥٨٢/٢)

(٤) وهو المشتق في الحضور هنا . (ع ش : ٢٧٩/٨ - ٢٨٠)

(٥) أي : لحكم بخارج عن البلد انتهى معنى (س : ١٠ - ١٨٧)

(٦) بحادي الكبير (٢٠١ - ٢٨٥) وفي مطبوعه بمصر (وإن قرب)

(٧) أي : في محل ولايته . (سم : ١٨٧/١٠)

(٨) وفي « السهاج » المطبوع . (ويحكم بغير حضوره)

إلا لتوربه أو تعززه ، .

الشهود ، أو يدعي بـ شيء ، أو ثمر فتمضي على الشئ ويضر فيها ، أو لفتح الشهود إن كانوا كدنه جاء أو خوف منه

ومحل ما ذكر في مع سماع منه د سبر احصار مدعى عليه ، ولم يضطر الشهود إلى سبره ، ولا يسمى حسد حوار سماعها في عيته ، بضرره ، أو يمكن بـ سهد على شهادتها ، أحدا من قولهم إذا قام بالشاهد عدد مئة من الأداء ، حـ الفاضي بـ يؤمن من بشهد على شهادته ، أو من يسمعها ، يـ ويسمعها هو كـ فيه بـ لا يـ ، وإذا حار له سماعها فامع يشر لشهادته على شهادته فكـ في مـ ، بل قصبة قولهم أو يؤمن من يسمعها ، نه لا يحدح حضور خصم حسد^(١) ، فيتأذنه ما ذكرته

وإذا شمع في عـ وحب أن تخر بأسمائهم ، ليتمكن من القدح

إلا لتوربه ولو بذهب نحو سلفه رعماً منه أنه يحرف حوز الحكم عنه ، كما هو ظاهر ، لأن الخصم لو تمكن من ذلك بعد القضاء فوجب ألا يثبت لهذا عدد منه وإن شبر حوز قضي الضرورة وصفه

أو حسه^(٢) محل لا يمكن بوصول إليه ، أو هربه من مجلس الحكم

(أو تعززه) يـ بعثه ، وقد ثبت ذلك^(٣) عند القاضي ، فسمع البـ بحكـ بغير حضوره من غير يمين بلاسطهار على المقول المعتمد^(٤) ، نعلماً

(١) وفي (ج) (د س ب س) حـ أحد من على وضطر شهود بـ اسم ، وفي هامشه (لونه) (ومحل ما ذكر) حـ صواب بـ صـ ، محل ما ذكر في مع سماع البـ د س ب حـ أحد من على ، أما (د س ب س) حـ احصار أحد من على ، (ج) و

(٢) أي : حين إرساله من يسمع الشهادة . (ش : ١٥٠ / ١٨٧)

(٣) عطف على (توربه) . (ش : ١٥٠ / ١٨٧) .

(٤) أي : بـ أو ما عطف عنه وبـ مع بـ عورثه ، كما يأتي (ش : ١٨٧)

(٥) رجع إلى سهل بـ في خلاف لأصح المسألة (١٧٢٣)

والأظهر جوار القضاء على عائب في قصاص وحد قذف ، ومفعله في حد لله تعالى .

ولو سمع شئ على عائب فقدم قبل الحكم لم يسعدها ، بل نحره

عليه ، وإلا^(١) . . لا تضع الدس كلهم

فإن لم تكن للمدعي شئ جعل لأخر في حكمه تكون فحلف المدعي بفس
برء ، خلافاً للمأورد^(٢) ، ومن سعة ، ثم يحكمه^(٣) ، لكن لا بد من تقدم
النداء بأنه إن لم ينحصر جعل بأكلاً ، فله مأورد^(٤) وسر^(٥) .

(والأظهر جوار القضاء على عائب في قصاص وحد قذف) لأنه حق آدمي
كلمن (ومفعله في حد) أو تعريضه تعالى لاثنتهما على التامحة وسر
ما أمكن ، وما فيه إحقاق ، كلسوفه يقتضي فيه سؤال لا انقطع

(ولو سمع شئ على عائب فقدم) ولو قبل الحكم لم يسعدها ، أي سم
بترمه^(٦) ، لوقوع سماعها صحيحاً ، لكنه على حقه من أداء قاذح أو دفع^(٧)
(بل يحصره) بحال ، فسوف يحكمه^(٨) على حاره ، كما في «المطلب»

وقول الشافعي اعرضاً عنه^(٩) الإعداد غير شرط عدياً^(١٠) نصحه بالحكم

(١) أي وإن لم يثبت له في يوم عطف عنه (ش : ١٨٨٩)

(٢) الحاوي الكبير (٢٨٤/٢٠)

(٣) اجمع ، المنهر المصاح في أحلاف لأصح المسألة (١٧٢٤)

(٤) الحاوي الكبير (٢٨٥/٢٠) ، بحر المطلب (٩١/١٤)

(٥) في قصاصي امر رسمي ، أي أعاده مصاح (ش : ١٨٨٩)

(٦) قوله (من يدفع قاذح) أي كاذح ، وقوله (يدفع الكاذب) من (١٨٨٩)

(٧) أي فقدم من الحكم ، كما هو ظاهر (ش : ١٨٨٩)

(٨) أي : على «المطلب» ، (ش : ١٨٨/١٠)

(٩) أي : لا يعرف بما يريد به من الحكم به ، بدو عدم الاعتراف به أو لا مثلاً ، وفي
«المحار» عدم جواز عدم دفع من أقوال الظاهر باليمين (المعنى
للصلب : أي : إزاله العذر ، (ش : ١٨٨/١٠)

وتمكنه من الجرح ، ولو عرل بعد سماع بشة ثم وثي وحت الاستعادة
وردا استعدي على حاصر بالمد أخضرة

ردة بمبده أبو ررعة بأنه في عمر هذه^(١) ، بحضرة^(٢) ، الدعوى واليه فهو متمكن
من الدفع ، وأما هنا . فلم يعلم فاشترط بعلامه^(٣)

(ويمكنه من الجرح) أو نحوه ؛ كثبتت نحوه مداوة ولو بعد الحكم ؛ أخذاً
من موهم . قبل الجرح بعده ، وثمنه ثلاثة أيام .

ولا بد أن يؤرخ ، جرح يوم شهادته أو قبله ، ومن مصني مده لا يشراء

وقد استورد بذكر مسائل لها نوع يعني مسائل قدس

(ولو عرل) أو انعزل (بعد سماع بشة ثم ولي) ولم يكن حكم بقولها كما
بحته القضي^(٤) (وحت الاستعادة) ولا يحكم بالسماع الأول ؛ لطلابه
بالانعزال ، بخلاف ما لو خرج عن محل ولايته ثم عاد ؛ لقاء ولايه ، وبخلاف
ما لو حكم بقولها . فإن له الحكم بالسماع الأول

ولا أثر لإشهاده على نفسه بالسماع ؛ لأن الأرجح أنه^(٥) غير حكم

(وإذا استعدي)^(٦) باب للمعمول (على حاصر بالمد) - ولو يهودياً يوم
سه - أهل سماع الدعوى وجوابها ؛ أي : طلب منه إحضاره ولم يعلم كدنه
ولا كان أخيراً عبي ولا نحو معاهيد ولا أراد التوكيل (أحضره) وحبناً وإن
أحالت العادة ما ادعاه عليه ؛ كوربب ادعى عليه وصبع أنه استأجره

(١) أي : البينة . هامش (١)

(٢) أي : ثم . (ع ش : ٢٨٠ / ٨)

(٣) تحرير النواوي (٦٢٠ / ٣ - ٦٢١)

(٤) قوله (كما بحته القضي) ومر هذا البحث من قوله (والإيهاء أن يشهد) كردي

(٥) أي : لإشهاد على نفسه بالسماع أنه (غير حكم) أي : بقولها (ش : ١٨٨ / ١٠)

(٦) قوله (وإذا استعدي) من عدي يعني أراد العدوان كردي

سائلاً^(١) أو يارح قدر وإن الخضر جمع خلافه^(٢) ، ومما يرد عليهم ما يأتي من
تمكينه من التوكيل^(٣) .

أما إذا علم كونه فلا يحصره ، كما ذكره صاحب سنن^(٤) وغيره
وكذا أحبر عبي وحصوره تعطل حتى يمتدح^(٥) ، فلا يحصره حتى ينقصي مدته
(إحارة ، ذكره الشنكي وغيره^(٦)) .

ويظهر صط التعطل لمصر ، بأن يمتدح من تعطل إحارة وإن قلت
وكذا من يحكم سهما غير لارم له ، كما عهد على منه ، وكذا من وكل فنقل
وكذا إن كان من ذوي الهيئات^(٧) ذكرهما^(٨) استعيني
والذي يتجه قول وكيله ويؤ من غير ذوي الهيئات ، ثم رأيت شارحاً
اغترصه^(٩) بتحويل أس ني الدم سوكيل مطلق^(١٠)
ونزعة^(١١) : إذا لزم محذرة يمين أن يرسل إليها من يحنقها ، كما يأتي^(١٢) ،
وقول^(١٣) الحواهر عن الضمير^(١٤) سن دك^(١٥) مردود

(١) أي : متعهد الدواب ، هامش (خ) .

(٢) راجع : سهل نصاب في اختلاف لأشبح المسألة (١٧٢٥) .

(٣) أي : قريباً .

(٤) الحاوي الكبير (٢٨٤ / ٢٠) .

(٥) راجع : سهل نصاب في اختلاف لأشبح المسألة (١٧٢٦) .

(٦) قوله : من ذوي الهيئات أمر بحسب ذوي الهيئات في (فصل تحرير) كروني .

(٧) أي : قوة (وكذا من يحكم) راجع : وقوله (وكذا من وكل) راجع : (شرح)
(١٨٩ / ١٠) .

(٨) وصححه (أعداه) يرجع إلى تنصبي راجع : كروني .

(٩) أي : سر . كما من ذوي الهيئات أو لا أثر (١٨٩ / ١٠) .

(١٠) أي : انقاضي ، وقوله (يمين) أي : بلا عطف كما سمي (سن ١٨٩ / ١٠) .

(١١) أي : في آخر الفصل ، (شرح : ١٨٩ / ١٠) .

يدفع حتم طس رطب أو غيره أو مثرث لدلت ،

(يدفع حتم طس رطب أو غيره) مكتوب فيه أحب القاضي فلاناً ، وكان ذلك معاداً منهجراً ، واعتيد بكسنة في الوراق ، قبل وهو أولى^(١)

(أو سرب بذلك) وهو العمود المسمى الآن بالرسول

ولم يترقى الشيخ أبو حامد اسحس فقال يُرسل بحم أولاً ؛ فإن امتنع العمود ، وقراءة^(٢)

في التلخيص وفيه مصلحة ؛ لأن الطالب قد تصرف بأحد أحرته منه انتهى

ومعناه^(٣) أن الترتيب الذي حريا عليه في الروضة ؛ وأصلها ؛ فيه مصلحة للطالب ؛ لأن القاضي قد عمل به ؛ لا يرب^(٤) الطالب أجرة من أول وهبه ، بخلاف ما إذا نُحِثَ فيه قد يُرسل إليه العمود أولاً فأخذ أجرته من الطالب مع احتمال أنه لو أرسل له الحتم أولاً جاء ، ونوفرت على الطالب الأجرة حينئذ

وبما يشعده يستفيضي إن كان يقول بأن أجرة العمود على الطالب أرسل القاضي العمود أولاً أو بعد الامتاع من الحضور بالحتم ، وحينئذ فالظاهر من كلام التلخيص هذا^(٥) أنه يقول بأن الأجرة على الطالب ، سواء أفلت بالتحجير واختار القاضي العمود أولاً ، أم بالترتيب ولم يفعل به القاضي ؛ بأن أزمته أولاً ، وفيه

(١) قوله (وهو أولى) أي لكنه في الوراق أرسل من حتم الطس كردي

(٢) اشرح الكبير (١٢ - ٥٣٥) ، روضة القاص (٨ / ١٧٥)

(٣) و (معناه) أي : معنى التلخيص أن ... إلخ ، كردي .

(٤) والصيرفي (به) يرجع إلى الترتيب ، كردي

(٥) وقوله (لا يرب) أي لا يعطي ، كردي .

(٦) يور في (ويحصل) حله ، وقوله (فوعرب) أي مصر ، وقوله (جيد) أي

حين أخذ الأجرة ، كردي . كذا في السج

(٧) قوله (كلام حسي قد) وهو قوله (وفيه مصلحة) إيج كردي

ما فيه ^{۱۱} ، وبالأولى إذ عمل به ، فإن لم تحصره ؛ لا بعد الامتناع من الختم ^(۱۲)
 ويؤيد هذا الإطلاق ^(۱۳) ؛ لعلهم لا يخرجهم من الجوارح على مطالب ، وهم
 المذبحي بخلاف أجره الحسن .

واغتمد أبو زرعة ما أضفه شيخه ^(۱۴) ، لا قال لأحد على الخطب مطلقاً
 وإن منع من الحضور معه ، لا يرمون ، لأنه لا بد من حضور المحقق الشرع ؛ لا
 يطلب ؛ أي من القاضي ، وقد لا يوثق ^(۱۵) ؛ فثبت على من عليه حقاً ويؤيد
 مطلقاً . انتهى

ويؤخذ منه ^(۱۶) نفي إطلاق شيخه بما ورد به نكح صحت ^(۱۷) من نقاضي ،
 وإلا لزم أن يطلب ، ليعينه بامتناعه بعد صحت نقاضي له ، ومن ثم حار
 لنقاضي ، أو لزمه إرسال عون الحاكم ، وعزوة إن وآه .
 دون ما أضفه ثاب ^(۱۸) ، فجعل ^(۱۹) أخره بخلاف دون الحاكم على محدين ،

(۱) قوله (وفيه ما فيه أو غيره) يفهم منه به عمل به ، بمرمى لأخره ، لكن لم يمنع من
 الختم بمرتب بالأولى ، كما به بعده (أو لا) كردي ودهن شرطي
 (۱۹۰/۱۰) : (قوله ، وفيه ما فيه أي : في الشق الثاني)

(۲) أي : من الحضور به . (ش : ۱۹۰/۱۰)

(۳) قوله (وبوجهه لأعلى) أي : من القاضي ، أخره هو . مع كردي

(۴) أي : البلقبي . هامش (أ) .

(۵) أي : المطلوب . (ش : ۱۹۰/۱۰) .

(۶) وفي (ط) (و) (من هذا) أي : من مورد به هامش (أ)

(۷) قوله (ما د) أي : بعد صحت أي : بعد قبول عند امتناعه من الحضور كردي

(۸) قوله (دور ما أضفه ثاب) عمن بقوله ما أضفه شيخه أو لا ، أي : لم يحدد أبو زرعة
 ما أضفه شيخه ، بل جعل أخره بخلاف على محدين كردي وعزوة شرطي
 (۱۹۰/۱۰) (قوله دور ما أضفه أي : عمن بقوله ثاب ، أي : بقوله (وبوجهه
 لأعلى طلاقهم) مع ، بعد ثلاثه صريحاً ، وفيه بوضوحاً ، أي : من كلام سراج

لا من كلام البلقبي)

(۹) أي أبو زرعة (ش : ۱۹۰/۱۰)

فمن منع بلا عذر

قال تنصيره بتأخير بقاء مع القدرة ، ولا يلزم الدائن ملازمته بنفسه انتهى
وسأئل كلامه ^(١) يُعْلَمُ أن الأحرار أحرارهم بغير وأحرار المملوك حكمهم
واحد ، وهو أنه إن كان الامتاع بعد جلب بحكمهم يرمون بمطلوب ، وإلا
فالمطالب .

وقصة قوله ^(٢) (مع القدرة) أنه لا يثبت من ثبوت بقاءه ، والذي يثبت
التعير ^(٣) (ب) مع عدم ثبوت إحصائه .
والكلام في عوب ليس به ر و من سب احسان ، ولا فلا شيء له على واحد
منهما .

تسببه ما ذكره أبو زرعة ، من أنه لا يترفع حصور مجلس القضي إلا بطلبه
دون طلب الخصم هو الذي صرح به الإمام كالمروعة ، قالوا : لأن لوائح
إبنا هو أداء بحق بصدق ، ومن العرافة بل بحث ولو بطلب الخصم
وحقق ابن أبي الدم بحمل الأول على ما إذا قل لي عليك كذا فخصر
معي ^(٤) ، والثاني على ما إذا قل لي وبنيك حصومة فخصر معي ^(٥) ، وله
وجه ، ومز أنه متى وكل ثم يلزمه حصور نفسه

(فإن منع) من الحصور بنفسه أو وكيله من محل يلزمه الإجابة منه (بلا
عذر) من أعمار الجماعة ، وثبت ذلك ^(٦) عنده ولو يقول عوب ثقة ، كما قاله

(١) وقوله (ع) أي لا أثر له ، وانصحه في (كلامه) أبنا يرجع إلى أبي زرعة كروي

(٢) أي : أبي زرعة (ش : ١٩٠ / ١٠)

(٣) بدل (مع القدرة) هامش (د)

(٤) أي : المدهي . (ش : ١٩٠ / ١٠)

(٥) أي : بحكم فلا يدمه حصور ، وإنما عليه أداء الدين بصدق مني

(ش : ١٩٠ / ١٠)

(٦) أي : وقد يعلم بها بخرج عنها ، فترفع الحصور مني معي (ش : ١٩٠ / ١٠)

(٧) أي : الامتاع . هامش (د)

أخصره بأغوان الشيطان وعززه .

الموردني وعبره () أخصره بأغوان الشيطان ، وأحرثهم عنه حينئذ (وعززه)
إن رأى ذلك لتعذبه .

وبو استخفى . نودي منكراً باب دره ، إن لم يحضر إلى ثلاث^(١) . سُفر
بانه أو حُتم وسمعت بدعوى عليه ، وحكم بها^(٢) ، فإن لم يحضر بعدها^(٣)
ومأل المدعي أحدهما^(٤) ونسب أنه يأوي دازه . أحده

وواضح أن التسمير فيه نوع نصي . فلا يملكه إلا في مملوك له بخلاف
الحتم

ثم تُسمع البينة عليه وتحكم بها . كما هو هرب قبل بدعوى أو بعدها

وبعد الحكم عليه يُزال السب أو الحتم

قال الأدرعي . ولا تُسب^(٥) . بد كان بأوبى غيره^(٦) . ولا تُخرج العير فيما
يظهر . انتهى

ومحله : كما هو ظاهر في ساكن باخرة^(٧) لا عارية .

ولو أخر أنه محلل سب . أرسل إليه مسوحاً أو مميّزاً ، وبعد انظر يُفرّقه
بحسب وغيره مما يراه

والمعذور يُرسل إليه من يسمع الدعوى به ويبين حصمه ، أو يُلزم بالتوكيل ،

(١) من الأيام . هامش (١) .

(٢) أي : بالبينة . (ش : ١٠/١٩١)

(٣) أي : ثلاث . انتهى . ممس . (ش : ١٠/١٩١)

(٤) أي : لتسمير والحتم (ش : ١/١٩١)

(٥) أي : لا يجوز تسمير مدع ش ، أي : ولا الحتم (ش : ١٠/١٩١)

(٦) أي : غير أهله ، لأنهم محسوسون لحقه فيما يظهر مدع ش ، أقول : وقد يشير إليه قوله
الآتي . (ومحله : كما هو ظاهر . . .) إلخ . (ش : ١٠/١٩١) .

(٧) أي : وبخبره من تلمذه مؤنثه . (ش : ١٠/١٩١)

أو عائب في غير ولايته . فليس له إحصارة ، أو فيها وله هناك نائب لم يحصره ، بل يسمع شتمه ويكذب إتهامه ، أو لا نائب له ، فلا يصح إحصارته من مسافة العدو فقط ، وهي التي يرفع منها مكرراً لئلا .

وله الحكم عليه^(١) بالنسبة كالعائب ، كما قاله العمري واغتمدة جمع

(أو) ادعى على (عائب في غير) محل (ولايته) فليس له إحصاره (إذ لا ولاية له عليه ، بل يسمع بدعوى واسعة ، ثم يهين ، كما مر^(٢)) (أو فيها^(٣)) وله هناك نائب (ومثله موسط بصلح بين الناس وإن لم يصلح للفصاء) لم يحصره (للمتممة مع بتر الفصل) بل يسمع منه (ويكذب به) في المسافة المسافة^(٤) ، سهوة الفصل حيث

(أو لا نائب له) فلا يصح أنه يحصره (بعد تحرير الدعوى وصحة سماعها) من مسافة العدو فقط ، وهي التي يرفع منها مكرراً إلى محله (لئلا) كما عديم مقام مسووحاً^(٥) ، فإن كان موقفاً لم تحصره ، لكن مقتضى كلام الروضة ودأبها ، إحصاره مطلقاً^(٦) ، وانصرف له كثير^(٧)

ومر^(٨) أن أوائل الليل كالحذر ، وحيث فلا تنافي بين قوله ها (لئلا) وقوله في الروضة ، من الليل^(٩)

(١) أي على سبيل الاستصحاب ولا يوكف (ش : ١٠ / ١٩١)

(٢) في (ص : ٣٦٨ ، ٣٤٠) ، و(ص : ٣٥١)

(٣) أي محل ولايته ادممي ، أي وأثبتت أعمار اصفاء (ش : ١٠ / ١٩٢)

(٤) أول الفصل . (سم : ١٠ / ١٩٢)

(٥) أي في كلام اصفاء أول فصل ادرشدي (ش : ١٠ / ١٩٢)

(٦) الشرح المبكر (١٢ / ٥٣٦) ، روضة الطالبين (٨ / ١٧٦)

(٧) رجع إلى السهل الصالح في اختلاف الأئمة (١٧٢٧)

(٨) أي : في أول الفصل . (ش : ١٠ / ١٩٢)

(٩) روضة الطالبين (٥ / ٤١٤) .

وَأَنَّ الْمُحَدَّرَةَ لَا تُخَصَّرُ ، وَهِيَ مَنْ لَا يَكْثُرُ خُرُوجُهَا لِحَاجَاتٍ

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ^(١) لِأَنَّ الْعَاصِي يُعَذِّبُ^(٢) أَيُّ يُعِزُّ مِنْ طَلَبِ حَصْمٍ مِمَّا عَنِ إِحْصَارِهِ .

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْمُحَدَّرَةَ لَا تُخَصَّرُ) صَوفاً بِلَمَسِّهَا ، كَالْمَرِيضِ ، وَحَيْثُ قَبِلَ الْقَاصِي لَهَا شَوْكُلَ ، أَوْ مِنْ يَفْضِلُ سَهْمَ وَيُعْتَصُّ عَلَيْهَا بِحُصُورِ الْحَامِ ، لِلتَّخَفُّفِ

وَلَا تُخَصَّرُ نَرَّةً مِنْ خَارِجِ الدَّلَامِ بِحَوْ مُحَرَّمٍ أَوْ سَوَةِ ثِقَابٍ أَوْ امْرَأَةٍ ؛ احْتِيَاطاً لِحَقِّ الْأَدَمِيِّ

(وَهِيَ) مَنْ لَا يَكْثُرُ خُرُوجُهَا لِحَاجَاتٍ مُكْرَرَةٍ ؛ كَشِرَاءِ قَطْرِ ، بَالَا نَخْرُجَ اصْلاً^(٣) ، أَوْ نَخْرُجَ بَادِرًا لِحَوْ عَرَاءٍ أَوْ حِمَامٍ أَوْ رِيَارٍ ؛ لِأَنَّهَا عِيْرُ مُتَدَلِّةٍ بِهَذَا الْخُرُوجِ ، بِعِلَاقِهِ لِنَحْوِ مَسْجِدٍ .

• • •

(١) أَيُّ : مَسَاقَةُ الْعَذْرِ . هَلَسَ (١)

(٢) أَيُّ : بِالنَّصْرَةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمَعْنَى (ش ١٠ / ١٩٢)

بَابُ الْقِسْمَةِ

قَدْ يَفْصَلُ الشَّرَكَاءُ أَوْ مَصُوبُهُمْ أَوْ مَصُوبُ الْإِمَامِ .

(باب القسمة)

أُذِرْتُ فِي (انْقضاء) لاحتياج مدعيي إليها ، ولأن مدعيه كالمعاصي ، على ما يأتي^(١)

وهي تمييز بعض الأصناف من بعض

واصلها قل الإجماع ﴿ وَبَدَّ حَصْرُ قِسْمِهِ أَوْلُوا لَفَرْقٍ ﴾ (ل . ١٨ الآية ، وقسمته صلى الله عليه وسلم لمعانيه^(٢) ، ولحديث بسير أول (الشفعة)^(٣) (قد بقسم) المشترك (شركاء) الكامنون ، أما غير الكامل فلا يقسم له ولكه إلا إن^(٤) كَانَ له به حصّة (أو مصوبهم) أي وكلهم (أو موصوب لإمام) أو الإمام بماله وإن عاب أحدهم ، لأنه يثبت عنه ، أو المحكم ، لحصول المقصود بكل من ذكر

ولا يخور لأحد الشريكين قل القسمة أن يأخذ حصته إلا بدون شريكه فإن يقال أو امتاعه من المماثل فقط ، بناء على الأصح الآتي أن قسمه^(٥) إقرار ، وما قص من المشترك مشترك

بعم ، للحاصر أن يفرد بأحد نصيبه من مدعى^(٦) ثبت له منه حصّة ، فكأنهم

(١) أي في قول المدعي (ولا يقسم) (انج مع شرحه (ش : ١٩٣/١٠)

(٢) عن حارس عند طه رضي الله عنهم أن لسي ٣٣ كان يقسم معانيه أخرجه السجدي (٣١٣٨) ، ومسلم (١٠٦٣) .

(٣) في (٩٦/٦) .

(٤) وفي (١) (إدا) .

(٥) أي : المتماثل . (ش : ١٩٣/١٠) .

(٦) وفي (١) (و) (خ) (و) (د) : (مدعى به) .

جعلوا عنه شريكه عدراً في تمكنه منه ؛ كما تناعه

وأقضى جماعة - منهم المصنف - في دراهم خمسة لأمرٍ وحُيِّطت ، ثم بدا لهم تركه بأن لأحدهم أحد قدر حصه بعرض صاحب^(١) ، وحاشم الناح الفراري

قال الأذهي وقوله ، أي : المصنف (بعرض صاحبهم) تشعر بامتثالهم ، والحوار حينئذ^(٢) هو المعتد ؛ كما في « فإدى المقادير » انتهى

ويؤيده ما مر في العدة^(٣) ، إذ لا فرق بينها وبين الامتناع

ومثلهما جهل الشريك ؛ لقول « مجموع » لو اختلفت دراهم ، أو درهم حرام بحلال^(٤) ، فضل قدر الحرام فيصرفه مصرفه^(٥) - أي : من حفظ الإمام^(٦) له إن توقعت معرفة صاحبه ، وإدخاله بين المال إن لم تتوقع - وينصرف في قدر ماله كيف شاء ، قال^(٧) وكذا لو اختلفت دراهم أو حصة جماعة أو عصبت وخلطت - أي : ولم يملكها العاصث ، لما مر ثم^(٨) - فيقسم الجميع بينهم^(٩)

وقيل بخور الانفراد بالقسمة في المنشأ مطعماً^(١٠)

(١) فتاوى الووي (ص : ١٧٠)

(٢) أي : حين الامتناع ، (ش : ١٠ / ١٩٤)

(٣) أي : حصة الشريك ، هامش (خ)

(٤) وفي نسخة له فيه (ر) (بحلاله) بدل (بحلال) وعده « المجموع » (لو اختلفت دراهم حرام أو دراهم بدرهه ولم يسر ، أو درهم بدرهين (ر) (ج)

(٥) قوله (مصرفه) أي : قسم الحرام (مصرفه) أي : مصرف الحرام هامش (ر)

(٦) بيان المصروف الحرام ، (ش : ١٠ / ١٩٤)

(٧) أي : في « المجموع » ، (ش : ١٠ / ١٩٤)

(٨) أي : في (المصنف) ، (ش : ١٠ / ١٩٤)

(٩) المجموع (٩ / ١٣٥)

(١٠) ظاهره مذهب أو لا ، بدون حصة الشريك وبدونه ، جهل الشريك أو لا ، فليرجع (ش

(١٠ / ١٩٤)

وشرط منصوصه ذكر^١، حر^٢، عدل^٣، يغلم المساحة والحساب، فإن كان فيه نقويم^٤ وحب قاسمان^٥،

(وشرط منصوصه) أي الإمام، وشبه محكمهم - ما نصته قوله (ذكر، حر، عدل) نقل شهادته، ومن لارمه سكنت و (سلام وعيرهما) من يأتي أول (الشهادات) من نحو سمع وصبر وصعد ونصب - لأنها^٦ ولأنه، بل وفيها برام كقصاء، إذ يفتأ بجهد^٧ مساحة ويقدير ثم نمرم لإفراغ

(يعلم) إن نصب لقصمه مطلق، أو من حساب لمساحة وحساب مساحة تكر الميم، وهي علم تعرف به طريق سعلام المجهولات بعددته العارضة للمقدّر، وهي قسم من حساب، فعقده عليها^٨ من عطف لأعم (ولحساب لأنها^٩ تكلفه للقصاء

واشترط جمع كونه برها ميل المظمع
وخرج بل منصوصه) : منصوبهم، فشرط تكلفه عطف، لأنه وكس ويخوّر
كره فتأ وفاسقاً وامراً^{١٠}.

معهم : إن كان فيهم محجور عبه - اشترط م مرث
(فإن كان فيها^{١١} نقويم وحب) حيث لم تجعل حاكماً هي نقويم
(قاسمان) أي : مقومتان يقسمان بأصهت^{١٢}، لأن النقويم لا يثن إلا شس،
واشترط التعدد بما هو لأجل النقويم لا القسمة

(١) في (ص: ٣٩٨) وما بعدها.

(٢) أي : القسمة - هامش (خ).

(٣) وهي المطبوعة المصرية : (إد القسام مجتهد).

(٤) أي : (الحساب) على (المساحة) - هامش (أ).

(٥) قوله (ويخوّر) السج - الأوسى - الصريح (ش ٨ ١٩٤) وهي مطبوعة
المصرية - (أو امرأة).

(٦) أي : القسمة - (ش : ١٩٥/١٠)

والأقسام ، وفي قول الثاني ، ولإمام جعل القسم حاكماً في التويم
فيمن فيه عدس ، ويعسم

ويجعل لإمام ررق مضمونه من بيت الثاني ، قول لم يكن

(وإلا) يكن فيها عوبة (فاسم) أو حد يكفي وإن كان فيها حرص ، لأنه
حاكم ، لأن قسمه يدرء نفس فونه ولا يحتاج وإن تعدد اللفظ الشهادة ، لأنها
سنة على عمل محسوس

(وفي قول) يشترط سائر ساء على الضعيف أنه شاهد لا حاكم ،
وتنصره نسبي

هذا في مصوب الإمام ، مما يصرونهم فيكفي تحاذه قطعاً
وفارق الحرص القسمة (٣) ، أنه يعتمد الاحتياط ، وهي تعتمد لإحراز ما
هذا يتأوي كذا .

(وللإمام جعل القسم حاكماً في التويم) وحيث (يعمل فيه عدلين)
ذكرين يشهدون عنده ، لا تأول مهم (وقسم) نفسه ، وله العمل فيه تعلمه ؛
كما عدم من كلامه في (القضاء) (٤) .

وعلم من كلامه أنه لا يشترط معرفته بالقسمة ، فيزجج لعدلين حريين
وقبل يشترط ، ورشحه النفسي في غير قسمه الإقرار ، والمعتمد الأول (١)
مع ، نستحدث دلت ، خروجاً من الخلاف

(ويعمل الإمام) وجوباً ، كما هو ظاهر (ررق مضمونه من بيت المال) من
سهم المصالح ، لأنه من المصالح العامة (فإن لم يكن) فيه مال ، أو تم مصرف

(١) أي : محل الخلاف ، المع - مغني ، (ش : ١٠ / ١٩٥) .

(٢) وفي (ر) و (خ) و (ط) : (القيمة) .

(٣) في (ص : ٢٨٥) .

(٤) أي : عدم الاشتراط مطلقاً ، (ش : ١٠ / ١٩٥) .

وأخرته على شركاء ، فإن استأجروه وسمى كل منهم قدرًا لزمه ،

أهم ، أو شفع طلباً ، ولهذا العموم الذي قد يستفاد من عبارته حذف قول
« أصله » فيه ما^(١) (فأخرته على الشركاء) إن استأجروه ، لا إن عمل
ساكتاً^(٢) ، وذلك^(٣) لأنه يضمن لهم مع التزامهم له عوضاً .

وليس للإمام حيث يضمن قسم - أي بخزم عند غاصي . وثكره عند
المورابي - وذلك لأنه تعالى في الأجرة ، أو يوعته بعضهم بحيث ، أما لو
استأجره بعضهم فبكل عنه^(٤)

ويما حزم على غاصي أحد آخره على بحكم مصدق^(٥) ، لأنه حق الله تعالى ،
وما هنا حق متمخص^(٦) بلادمي^(٧) ، ومن ثم كان القضاء فرضاً ، دون القسمة

ونظر ابن الرفعة في عدم فرصتها ثم فرق بما يقتضي أن لغاصي أحد الأجرة
إذا قسم بينهم ونظر فيه أيضاً ، وليس النظر بالواضح ، لأنه لم يأخذها من حيث
القضاء ، بل من حيث مباشرته للقسمة الغير المتوقفة على القضاء .

(فإن استأجروه) كأنهم معاً (وسمى كل منهم قدرًا) كأن استأجرك لتقسم هذا
بما يديار على فلاي ، وديارين على فلاي ، وثلاثة على فلاي ، أو وكثروا من
عقد لهم كذلك (لزمه) أي كلاً ما شاء ولو فوق أجرة المثل ، سوى
حصته أم لا ، أما مرتبة فيخوز على المقول المنصوص

ومن ثم قال الإسنوي وغيره إنه المعروف^(٧) ، فحزم الأتوار وغيره بعدم

(١) المحرر (ص : ٢٩٢)

(٢) أي : من الأجرة (ش : ١٠ / ١٩٥) .

(٣) راجع إلى (الش) . هامش (خ)

(٤) راجع : المعين الصالح في اختلاف الأنساج : ص ١٧٢٨

(٥) أي : استأجره أم لا ، وطهره ولو مقبراً اخرج من (ش : ٨ / ١٩٦)

(٦) وفي هامش (أ) نسخة : (يتمخص) .

(٧) المهمات (٣٠٣ / ٩) .

والأحره موزعة على الحصص ، وفي قول : على الرؤوس ،
ثم ما عظم الضرر في قسمه ، كجوهره وثوبه نفس

الصحة لأثرها الغير ، لأن ذلك بقضي تصرف في ملك غيره بغير إذنه^(١)
صعبت بطلاً وإن كان قوياً مدركاً^(٢) : ومن ثم عمده النفيسي^(٣) ، وعليه له
ذلك^(٤) في قسمة الإيجاب من الحاكم .

(وإلا) يسهل كل سهم قدر ، بل أطلقوا ، والأحره موزعة على الحصص
لأنها من مؤن لملك^(٥) كعمده بشرط ، هذا في غير قسمة التعديل ، أما ما
بينها توزيع بحسب ما حوزته وكثره ، لا بحسب حصص الأصلية ، لأن العمل
في الكثير أكثر منه في القليل .

هذا^(٦) : إن صحح الإجارة ، والأحره موزعة لملك على قدر الحصص
مطعماً^(٧) ، كما هو أمر بقضي من يقسم بينهم حراً

(وفي قول : على رؤوس) لأن العمل في النصف القليل كهو في الكثير
(ثم ما عظم الضرر في قسمه ، كجوهره وثوبه نفس) وذكر القاسم في

(١) الأموال لأعمال الأرباب (٧٦٣/٢) .

(٢) راجع : مسهل ، صاحب في خلاف الأشباح ، مسأله (١٧٢٩) .

(٣) قوله (ومن ثم) أي من أجل بونه مدرك (عمده) إلح ، أي عدم صحة لأثرها
النافين ، (ش : ١٠/١٩٦) .

(٤) قوله (وعليه) أي على ما حرم به : الأموال وعمره الضعيف ، قوله (به ذلك) أي
بكل من اشترطه بعد لأموال حصه معاً أو مراً انتهى أمسي (ش : ١٠/١٩٦) .

(٥) باب القسمة قوله (لأنها من مؤن لملك) لأن في شرح بروس : وبحسب لأحره في ملك
نفسه ، وإن لم يكن به في القسمة عطه ، لأن لإحداه بينهما واحدة والأحره من المؤن أسامة لها .
وعلى لوني قلت أسامة له حيث كان له فيها عطه ، ولا فلا بطلها . وإن صلها اشترط
أحب وإن لم يكن بقضي فيها عطه ، وكالقضي المحزون والمحموز عليه بعه كروي

(٦) أي العمل بقوله (ومن ثم) كل سهم قدر أثره ، وإلا إلح انه حلي (ش : ١٠/١٩٦) .

(٧) أي : حيوا قدرأأم لا . انتهى حلي ، (ش : ١٠/١٩٦) .

وَرَوَّحِي حُفَّ ١ : إِنْ طَلَبَ الشَّرَكَاءُ كُنْهَهُمْ فَهِنْمَةٌ لَمْ يُحْنَهُمُ الْقَاصِي ، وَلَا يَضَعُهُمْ
إِنْ قَسَمُوا بِأَنفُسِهِمْ إِنْ لَمْ تَنْطَلِ مَفْعَةٌ ٢ : كَسِبَ يَكْسِرُ ،

الحوهرة قد يُخْتَرَرُ به عن حوهرة لا عامة بها ، يد الحوهرة لكسرة من التولز قد
يكون لها من الإصاءة وعدمها ما ينصي تمامتها وحتتها باسمية سمية جسمها
(وروحي حف) أي فردية^(١) ، إِنْ طَلَبَ الشَّرَكَاءُ كُنْهَهُمْ فَهِنْمَةٌ لَمْ يُحْنَهُمْ
الْقَاصِي (إِنْ نَطَلَتْ مَفْعَةٌ ، أي المقصودة منه أَحَدٌ مِنْ بَأْسِي - بِالْكَلْبِيَّةِ ، بَلِ
بَضْعُهُمْ مِنْ نَفْسِهِمْ بِأَنفُسِهِمْ ، لِأَنَّهُ مَفْعَةٌ

وَبَارِعٌ^(٢) ، تَنْفِيصِيٌّ وَأَطْلٌ فِي صَوْرِهِ (رَوَّحِي حُفَّ) إِذْ بَيَّنَّ فِي مَعْنَاهُمَا إِبْطَالُ
مَفْعَةٍ بَلِ نَفْضُهَا ، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُمَا إِنْ كَانَ بَيِّنٌ أَكْثَرُ مِنْ ثَبِيْنٍ كَمَا مِنْ هَذَا الْقِسْمِ ، أَوْ
بَيِّنٌ أَثْبِنُ فَقَطْ كَمَا مِنْ الْقِسْمِ الْآتِي ، فَلَا اعْتِرَاضَ .

(وَلَا يَسْمَعُهُمْ إِنْ قَسَمُوا بِأَنفُسِهِمْ إِنْ لَمْ يَطْلُ مَفْعَةٌ ، الْمَذْكُورَةُ بِمَكْنَتِهِ ، بَأَنَّ
نَفْضَتْ (كَسِبَ يَكْسِرُ) لِإِمْكَانِ الْأَصْحَاحِ بِمَا صَارَ إِيَّاهُ مِنْ عَنِ حِدَةٍ ، أَوْ بِاتِّحَادِهِ
مَكْنِيًّا مَثَلًا ، وَلَا يُحْيِيهِمْ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِصَاعَةِ الْمَاءِ

وَكَانَ قَصِيَّةً هَذَا أَنَّهُ ٣ يَضَعُهُمْ ، لَكِنْ رُحِّصَ لَهُمْ فَعَلُهُمْ بِأَنفُسِهِمْ تَحْلُصًا مِنْ
مَوَدَّهِ الْمُشَارَكَةِ ، وَمَعَ لِنَطَرٍ لِدَلَّتْ لَا إِصَاعَةَ ، لِأَنَّ إِبْلَافَ الْعَدْلِ لِلْعَرَضِ الصَّحِيحِ
حَاضِرٌ

وَبِهِ يُنْظَرُ^(٣) فِي بَحْثِ جَمْعٍ - أَحَدًا مَقَامَرًا ٤ مِنْ بَطْلَانٍ بَعِ حَرِّهِ مَعِيثِي مِنْ
بَيْسِي^(٤) - أَنْ مَا هُوَ فِي سَبَبِ حَبْسٍ ، وَإِلَّا^(٥) مَعَهُمْ وَمَا قُلْدُهُ عُمَمٌ لَفَرْقُ

(١) وَلِي (خ) وَ (ز) : (فَرْدِيَّةٌ) .

(٢) وَلِي (أ) : (وَإِنْ بَارِعٌ)

(٣) أَي : الْقَاصِي ، هَامِش (ط)

(٤) رَاجِعٌ : الْمَهْلُ الْمَصْحُوحُ فِي حِلَافِ الْأَشْجَاعِ ، مَسَاءً (١٧٣٠)

(٥) فِي (٣٦٢ / ٤) .

(٦) أَي : إِنْ كَانَ لِنَفْسٍ نَفِيًّا ، إِنْ جَعَلَ مَوَدَّهِ (وَإِلَّا مَعَهُ) مِنْ بَحْثِ الْجَمْعِ وَلِظَاهِرِ

أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى (إِنْ لَمْ يَطْلُ) - جَمْعُ ب - هَامِش (ط) .

وما ينصلُ بقعةُ المفضودِ : كحمامٍ وطاحونةٍ صغيرين لا تُحاث طالت قسمة في الأصح ، وإن أمكن حِفْلةُ حميرٍ أجيب ، ولو كان له عُشر دارٍ لا يصلح للشكوى والباقي الآخر والأصح : إنَّ صاحبَ العشر طلب صاحبه دون عكسه

من ما هو وثمة ، إذ لا محروح للبع ثم ، بحلاف القسمة ها
(وما ينظر بقعة المفضود) مه كحمام وطاحونة صغيرين (الو قسم كلُّ .
لم يستع به من الوجه الذي كان يستع به من القسمة وهو بإحداث مرافق ولم
يعرّوا ه مطلق الاستداع ، بعظم التدويع بين أحاسن المصانع
وفي (صغيرين) لعبت لمدكر وهو الحمام ، وكذا في (متيسرين)
(لا يحدث صاحب قسمة حذراً) في الأصح ، لما فيه من صرر الآخر ،
ولا يَشْتَعُهُمْ مِنْهَا : لِمَا قَرَّ (١) .

(وإن (٢) أمكن جملة حمامين) أو طاحونين (أحب) وأخير لممتع ،
لاستعاء الصرر وإن احتج إلى إحداث نحو شرٍّ ومسوقيد ، ليشتر الدارك ، وإنما
يصل بيع ما لا ممر لها وإن أنكرت تحصيته بعد ، لأن شرط البيع الاستداع به حالاً
(ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض (لا يصلح للشكوى) أو كونه
حماماً ، أو لما يُقصد من تلك الأرض أو قسم (والباقي لآخر) وإن تعدّد - كما
بأي سطره قبل أنه الافي - وهو يصنح لدلت (٣)

(والأصح : حار صاحب العشر) وإن بطل بيع حصته بالكتابة ، كما يُصرح
به كلامهم (يطلب صاحبه) لاستعائه بخصته من الوجه الذي كان يستع به قبل
القسمة فهو معدور ، وصرر صاحب العشر ، بما مشأ من قنه نصبه ، لا من محزود
القسمة (دون عكسه (٤)) لأنه مصبغ لعله متعنت

(١) أي : في البع ، (ش : ١٠ / ١٩٨) .

(٢) وفي (خ) : (وإن) .

(٣) وهو : أي : الباقي يصلح للشكوى - هامش (ر) .

(٤) وهو عدم حار صاحب الباقي يطلب صاحب عشر لقسمة معني المحتاج (٦ / ٣٣٠)

نعم ؛ إن ملك أو أحيما ما لو ضمّ بقشره صنوع أحب
ويظهر أن يأتي ههنا ما يأتي^(١) فربما قصد أن يكون نصيبه إلى جهة
أرضه

فروع من الماوردي والرويدي^(٢) لو كان ما صي مشتركة ماء أو شجر لهما
فأراد أحدهما قسمة الأرض فقط - يحجر الآخر ، وكذا عكسه^(٣) ، لفاء العلقه
بينهما ، أما أرضهما فتخوز ذلك

ولو قسموا لشجر وسائر حصّة كل ثم قسم لأرضي ، دون كل فيما
حفظهما أو أحدهما شجر لآخر فهو كقوله فقه محدث ، أو يأتي فيه ما مر آخر
(العارضة)^(٤) ينظر فيه محدث ، والوجه الثاني بعدم عدم التعدي

قال الشرح ولو كان ثلاثة وقسمه ثلث على أن يبقى حصّة ثلث ثالثة
مع كل منهما ثم يصح ، ولعل عزهما لأحدى علمه
وإنما أخرج المصنف على قسمها مع عرس^(٥) بها ، دون ررع فيها^(٦) ؛ لأنّه
أعدّ ينظر

وإذا تشارك الشركاء فيما لا يمكن قسمته دون يدينوا منفعة^(٧) أو
غيرها حذر ولكل الرجوع ولو بعد الاستيلاء فيقرم بدل ما مؤفده ، فان است

(١) أي في شرح ، وبحرر عن طريق حصه واحد (ش : ١٠ / ١٩٩)

(٢) رجع إلى الحاوي كبير (٢٠ / ٢٥٠) والبحر المنصب (١٤ / ٤١)

(٣) أي : قسمة البناء أو العرس . (رشيد : ٢٨٦/٨)

(٤) راجع (٥ / ٧٤٥) وما بعدها

(٥) أي : أو يلاء . (ش : ١٠ / ٢٠٠)

(٦) أي : أحجر على قسمه لأرض المروعة دون الررع ، أي وحدها انتهى اسم ولعل
الأصوب أحدهما مرعه عن الروص ، وشرحه انفاً ، أي سم بجبر على قسمه لأرض
المروعة مع زرع فيها . (ش : ١٠ / ٢٠٠)

(٧) أي : يوماً فيوماً . هامش (ك) .

عجلي ويد كل يده أمانة كما ستاجر

وإن أنوا المهاداة أخرهم بحاكم على إبحاره ، أو أجره عليهم مئة
وما قاربها وأشهد ، كما لو عدوا كلهم أو بعضهم فإن تعدد طالوا الإيجار .
أجره وحوال لم يراد أصلح

وهل له إبحاره من بعضهم ؟ يرد فيه في التوضيح ، ورشح غيره أن له
ذلك إن رآه ، أي بأن له يؤخذ من هو مثله ، كما هو ظاهر ، وأنه لو طلب^(١)
كل منهم استجار حصه غيره^(٢) فإن كان ثم اجبي^(٣) قديم ، وإلا أفرغ
بيهم

فإن تعدد إبحاره^(٤) ، أي لا يكسب يروى عن قرب عادة ، كما يحته
بعضهم فإن استصلاح^(٥) معه ، بعينه ، واغتمده الأدرعي^(٦)
ويؤخذ من علته أن المهاداة تعدت لعينه بعضهم أو امتاعه ، فإن تعدد
البيع وحصره كنهم^(٧) أخرهم على المهاداة إن طلبها بعضهم ، كما يحته
بمر كشي

فإن قلت ما من ما في (العارية)^(٨) أنه يُفرض عنهم حتى يضطربوا ،
ولا يُخرمهم على شيء ، متا دكر .

قلت القياس غير بعيد ، إلا أن يفرق بأن الصرر ها أكثر ، لأن كلاً منهم
ثم يُفكر أن يُنفع بصره ، بحلافه ها ، ثم رأيت بعضهم فرق بأن الصرر ثم

(١) قوله (وأنه لو طلب) إيج عطف على (أنه ذلك) إيج (ش ١٠/٢٠٠)

(٢) قوله (لو طلب كل منهم استجار حصه غيره) أي بأن قال كل منهم أن استجار ما عده
حصتي . اهدوشيلي . (ش ١٠/٢٠٠)

(٣) هو قسم قوله (أخرهم بحاكم) اهدوشيلي (ش ١٠/٢٠٠)

(٤) وفي (أ) و(ج) و(ر) و(ط) (وحصروا كنهم)

(٥) في (٥/٧٤٥).

وما لا يعظم ضرره فتمت أنواع أحداه بالأحرار كمثلي ، ودار منصفه
الآبي ، وأرض منسبة الأخرى ، فيختر الممنوع ، فعذل الشاهد كلاً أو ورثاً أو
درعاً بعدد

بما هو على الممنوع فقط ، وهذا بصره على انكل قسم يمكن فيه الإعراض

(وما لا يعظم ضرره فتمت أنواع) ثلاثة

(أحدها بالأحرار^(١)) وتسمى قسمه بمنشبهات وقسمه بالأحرار كمثلي (منوع النوع فيما يظهر ، ومثله في (العصب)^(٢) ، وقسمه عدل وورث معشوشاً على المعتد^(٣) : لجواز المعاملة به .

أما إذا اختلف النوع فحسب - حيث لا ريب - قسمه كل نوع وحده ، ثم رأيت غير واحد أشاروا لذلك .

(ودار منصفه الآبي ، بأن يكون ما شرفتها من سب وضعه كما عرفت

(وأرض منسبة الأخرى) وبحوها ككراس^(٤) لا تقضي بقطع أو حر الممنوع) عليها اثبات لأبصاره أم لا ، للخص من سوء مشترك مع عدم الضرر .

نعم ، لا إحدار في قسمه برزق قبل اشتداده ، وكان وجهه عدم كمال انصافه ، فإن اشتد ولم يؤر أو كان إلى لا بدراً لم يصح قسمه ، سحبل به

(فتعدل) أي : تسوى (الهام) أي : عند عدم الرأسي ، أو حيث كان في الشركاء محجوراً ، كما تقدمت سأذكره في سبب الآبي (كلاً) في امكيل (أو ورثاً) في الموروث (أو درعاً) في المدروع ، أو عدلاً في المعدود (بعدد

(١) أي : القسمة بها ، (ش ١٠٦ / ٢٠١)

(٢) في (٦ / ٣٣)

(٣) الكرماني : ثوب عدل من مطن المحم لوسط (ص ٧٨١)

الأنباء إن اسنوت ، وبكث في كل رُفَعِه اسمُ شريك أو حُرَّة مُمَيَّرٌ بحدٍّ أو جهة ،
وتذرخ في سادق مسوية ، ثم تخرج من لم يخصها رُقعة على الخُرء لأوَّ إن
كسب الأسماء ، فيعطي من حرج شئة .

الأنباء إن اسنوت (بعد كسب من ثلاثة أثلان) جعلت ثلاثة أحراء ، ويُؤخذ
ثلاث رفاع متساوية

(وبكث) مثلاً هـ وصف بأي ، من شئة الأنواع (في كل رُقعة) إمّا (اسم
شريك) إن كُتب اسمُ شريك ، لتخرج على السهام (أو حرء) بالرفع^(١) كما
تُصرِّح به عبارة الروضة^(٢) ، بي هو مع ميمره^(٣) ، كما بأي إن كُتِب السهام ،
تخرج على أسماء شريك ، ميمر (عن شئة) بحدٍّ أو جهة (مثلاً

(ويدرَج) الرفع في سادق ، وينبث كونها في سادق (مستوية) ورناً وشكلاً
من نحو طير أو شمع ، د يو يدوت سبب البتة للكيرة ، وفيه نرجيح
لصاحبها

ولا ينحصر^(٤) في ذلك^(٥) ، بل يخور سحر أعلام ومجلب كدواة وقلم ، ثم
نوصع في حجر من لم يخص^(٦) ، وكونه معقلاً أولى

أنه بخرج من لم يخصها أي الرُقعة ، وينفهر . أن كونه لم يخصها
بدت أيضاً ، إلا إن غنم من حاصرها أنه ميمرها^(٧) فلا يخور التصويص إليه (رُقعة)
إمّا (على الحرء الأول إن كسب الأسماء) في الرفاع (فيعطي من حرج اسمه)

(١) يأمل ، ولعله سبق قلم ، فإن ندي بصرح به عبارة الروضة (١٨٥/٨) الحر (مصري
٣٠٣/٤)

(٢) روضة الطالبين (١٨٥/٨)

(٣) أي الإمراع . (ش : ٢٠١/١٠) .

(٤) أي الكسبة والإدخال في سادق (ش : ٢٠١/١٠)

(٥) قوله (ثم نوصع في حجر من لم يخص) فيه مع اسمي الأبي ركة عبارة المعني ، ثم
يجرحها ، أي الرفاع من لم يخصها بعد أن جعل في حجره مثلاً اسمي (ش : ٢٠١/١٠)

(٦) وفي (أ) و (خ) و (ز) و (ط) : (يميزها) .

أَوْ عَلَى اسْمٍ زَيْدٍ إِنْ كَتَبَ الْأَجْزَاءُ ، فَإِنْ اخْتَلَفَت الْأَنْصَاءُ ، كَضَبٍ وَثَلْبٍ
وَسُدُسٍ خَرْنَتِ الْأَرْضُ عَلَى أَقْلِ الشَّهَامِ وَفُسِّتَتْ كَمَا سَقَ ، وَبَحَرَرُ عَنْ تَفْرِيقِ
حِصَّةٍ وَاحِدٍ

ثُمَّ يُؤْمَرُ بِإِخْرَاجِ أُخْرَى عَلَى الْخَرَّةِ الَّتِي فِيهَا ، . يُعْطَى مِنْ حِرْحِ اسْمِهِ ، وَيَتَعَنَّى
الْأُخْرَى لِلْأُخْرَى مِنْ غَيْرِ مَرْعَةٍ ، وَكَذَلِكَ هَذَا

(أَوْ) يُخْرَجُ (عَلَى اسْمٍ زَيْدٍ) مِثْلَ (لَوْ كَتَبَ الْخَرَّةُ) أَيْ أَسْمَاءُ هِيَ فِي
الرَّقَاعِ يُخْرَجُ رَقْعَةٌ عَلَى اسْمِهِ . يَدْرُجُونَ عَلَى سَمْعِهِ ، وَهَكَذَا
وَمِنْ بَنِي الْأَسَدِ هِيَ وَفِيهَا هِيَ ، مِنْ الْأَسَدِ وَالْأَخَاءِ . مَوْضِعٌ يَنْظُرُ بِهَا سَمْعُ
إِذَا لَا تَهْمَةٌ وَلَا تَعْيِيرٌ .

(فِي بَنِي الْأَنْصَاءِ ، كَضَبٍ وَثَلْبٍ وَسُدُسٍ) هِيَ أَرْضٌ أَوْ بَحْرٌ هِيَ
خَرْنَتِ الْأَرْضُ (أَوْ بَحْرٌ هِيَ) عَلَى أَقْلِ الشَّهَامِ (كَتَبَ هِيَ) سَادَى ، الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ
يَدُلُّ مِنْ غَيْرِ حَيْثُ وَلَا شَطِيطٍ (وَفُسِّتَتْ كَمَا سَقَ) لَكِنَّ الْأَوَّلَى هِيَ كِدَاةُ
الْأَسْمَاءِ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَتَبَ الْخَرَّةُ ، وَأَخْرَجَ عَلَى الْأَسْمَاءِ فَرْتَمَا حِرْحَ بِصَاحِبِ السُّدُسِ
الْخَرَّةِ الثَّانِي أَوْ بِحَامِلٍ فَتَعْرِفُ مِثْلَ مَنْ يَدْرُجُونَ أَوْ يَصْطَفُ

(وَ) هُوَ لَا يَخْوَرُ ، إِذَا بَحَثَ عَلَيْهِ أَنَّهُ () (بِحَرَرٍ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ)
وَالْمَحْوَرُّونَ لِكِتَابَةِ الْخَرَّةِ خَرَرُوا عَنْ التَّفْرِيقِ يَقُولُهُمْ (لَا يُخْرَجُ اسْمُ صَاحِبِ
السُّدُسِ (٢)) (أَوَّلًا) لِأَنَّ التَّفْرِيقَ إِنَّمَا جَاءَ مِنْ قَبْلِهِ ، فَلْيَبْدَأْ بِدِي الْبَصَفِ ، فَإِنْ حِرْحَ
عَلَى اسْمِهِ الْخَرَّةِ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي . أَعْطَاهُمَا وَالثَّلَاثَ ، وَيَتَنَبَّأُ بِدِي الثَّلَاثَ ، فَإِنْ
حِرْحَ عَلَى اسْمِهِ الْخَرَّةِ لَوْ بَعَثَ . أَعْطَاهُ وَالْخَامِسَ وَعَلَى هَذَا الْقِيَاسِ

(١) وَفِي (ح) وَ (ر) وَ (ط) . (أَوْ)

(٢) قَوْلُهُ (اسْمُ صَاحِبِ السُّدُسِ) يَعْنِي مَحْدُوفٌ عَنْ (عَلَى صَاحِبِ السُّدُسِ) أَوْ مَقْطَعٌ لِعَقْدِهِ
، عَنِ مَنْ قَدْ سَمِعَ ، وَالْأَصْلُ (عَلَى اسْمِ صَاحِبِ) (بِحَرَرٍ عَنْ تَفْرِيقِ حِصَّةٍ وَاحِدَةٍ)
، بِصَاحِبِ السُّدُسِ (هَذَا) (شَرْحُ) (١٠٢٢) وَفِي (ح) (عَلَى سَمْعِهِ) (لَحْ)

وأحد من ذلك أنه لو كان لهما أرض مسوية الأجزاء ، ولأحدهما أرض
بعضها قطب فسمي وأن يكون نصيبه من جهة أرضه ، لتصلاً^(١) ولا ضرر على
الأخر أحب

وقد يشتمل قولهم في (تصحيح) بخير على فسخ عرصه ولو عرصاً في
الصور ، بحيث كل واحد منهما في ساء أو بعد يهدم

ويوافق قولهم لو . . . جميع من شركاء بعد شركتهم وظنوا من إساقي أن
يصررو عنهم بحد ، يكون من جملتهم مصللاً ، فإن كان نصيب كل^(٢) لو نفر
لم ينفع به بعدد لأرض . . . من بحث بعضهم بحدتهم وإن أمكن كلاً
لا يندفع لو يرد ، لكن هذا مردود . . . خلاف كلامهم مع أنه لا حاجة إليه ،
خلاف ما مر^(٣) . . . سوي تمام الانتفاع عليه .

وفي « الروضة » وأصلها ، وعبرهما ، لو كان نصيب مدار بواحد ، والأخر
بحصة . أحب الأول . وحسب فكل من حصة الخمسة بقاء وإن كان العشر
الذي يكل منهم لا يصنع مسكناً ، لأن في الخمسة فائدة لبعض شركاء ، ولو
في حق الخمسة مشاعاً . له نحب أحدهم للخمسة ، لأنها بصر الجميع

وإن طلب أولاً الخمسة بقرار نصيبهم مشاعاً ، أو كانت الدار لعشرة قطب
خمسة منهم بقرار نصيبهم مشاعاً . أحسنوا ، لأنهم يتفقون نصيبهم ، كما كانوا
يتفقون به قبل الخمسة^(٤) . . . انتهى

نسيه قد نفيهم مما ذكره في حالتي تساوي الأجزاء واختلافها أن شركاء

(١) أي : من وجوب الاختلاف من التصريق . (ش : ٢٠٢/١٠)

(٢) أي : نصيبه وأمه ، عليه نصيب مدثر على الموت (ش : ٢٠٣/١٠)

(٣) أي : من العتقين . (ش : ٢٠٣/١٠)

(٤) أي : آنفاً . (ش : ٢٠٣/١٠)

(٥) الشرح الكبير (٥٤٧/١٢) ، روضة الطالبين (١٨٤/٨)

الثاني : بالتعديل كإرضي تخلف قيمة آخرتها بحسب قوة إنبات وقرب ماء

الكامل لو تراصوا على خلاف ذلك ، امتنع ، وليس مراداً ، بل يخور التصاوت
برص ، ككل الكامل ولو حرافاً فيما يظهر ولو في الربوي ، بناءً على أن هذه
القيمة مقرر لا بيع ، والربوي إنما تصور جريانه في العقد دون غيره ،

وبهذا^(١) يُقنم أن القسمة التي هي بيع لا يخور فيها في الربوي أخذ أحد أكثر
من حقه وإن رضوا بذلك ، فأبي منه هنا^(٢) جميع ما مر في (باب الربا) في
منعدي بحسب ومختلفه ، وفي فاعده مذعورة ودرهم

ويصح قسمة لإقرار من بعثت بركة به قبل إقرارها ، ثم تخرج كل ركة
ما أن إليه ، ولا توقف صحة تصرف من أخرج على حرج لآخر

ثم رأيت الإمام يفتي عن الأصحاب أنهم يرضون بالتفاوت حراً ، ثم
نارعيهم بأن أروحه منه في الإقرار^(٣) ، وليس كما هو ، كما هو ظاهر مما
ذكرته^(٤)

ووقع لبعضهم هنا اشتباه فاجنبه

وقد صرحوا بخوار قسمة الثمر على الشجر ولو محظف ، من نحو نسي ووطيب
ومضيب ، من حراف حرافاً ، بناءً على أنها مقرر ، وهو صريح فيما ذكرته

النوع^(٥) (الثاني) قسمة (بالتعديل) بأن تغزل سهم بقمه (كأرض
تختلف قسمة أحرانها بحسب قوة إنبات وقرب ماء) وبحوهم - مما يرفع قسمة
أحد الطرفين على الآخر ، كتب بعضه بحبل وبعضه عث ، ودار بعضهما من

(١) أي : بقوله : (لا بيع ...) إلخ - (ش : ١٠ / ٢٠٣)

(٢) أي : في الربوي المقسم قسمة بيع ، (ش : ١٠ / ٢٠٣)

(٣) نهاية المطلب في فوائده المطبوع (١٨ / ٥٦٤) .

(٤) أي : كما ذكره محمد بن حكيم فلا يدل مثل ما هنا (ش : ١٠ / ٢٠٣)

(٥) وفي (خ) . (النوع) من النسي

وَيُخْزِرُ عَلَيْهَا فِي الْأَطْهَرِ ،

حَجَرٍ وَمَعْصُفٍ مِنْ لَبَنٍ ، فَكَوْنُ اثْنَتَيْنِ بِحُودِهِ كَالثَّنِينَ فِيمَا ، فَيُخْزِرُ^(١) سَهْمًا
وَهُمَا سَهْمًا إِنْ كَانَتْ بَصِيرًا^(٢)

فَإِنْ أَحْبَبَ ، كَصَبٍ وَثْنَيْنِ وَشَدَسٍ خَعَثَ سِتَّةَ أَهْرَاءٍ بِالْقِيَمَةِ ،
لَا بِالْمَسَاحَةِ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ عِلْمِ نَقْمِهِ عَدَّ التَّحَرُّةِ

(وَيُخْزِرُ) الْمَسْحُ مِنْهَا (عَلَيْهَا) أَيِ قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ (فِي الْأَطْهَرِ) إِحْدَاهَا
لِلنَّسَائِي فِي الْقِيَمَةِ^(٣) فِي الْأَهْرَاءِ

بَعَمَ ، إِنْ أَمَكِيَ قِسْمَةُ بَحْدٍ وَحْدَةٍ ، وَبَرْدِيَّ وَحْدَةٍ لَمْ يُخْزِرْ عَلَيْهَا
فِيهَا^(٤) ، كَأَرْصَرِ تَمَكُّرٍ قِسْمَةٍ كُنْ مِنْهُمَا بِالْأَحَرِ ، فَلَا يُخْزِرُ عَلَى التَّعْدِيلِ ، كَمَا
يَحْتَجُّ الشَّيْخَانِ^(٥) وَسَفَهَمَا إِلَيْهِ جَمْعٌ مُتَعَدِّمُونَ

وَلَا يَسْمَعُ الْإِحْدَارُ فِي حَقِّهِ الْحَاجَةَ إِلَى بَعَاءِ طَرِيقٍ وَنَحْوِهَا مَتَدَعَةً بَيْنَهُمْ نَمْرًا
كُلٌّ فِيهَا إِلَى مَا حَرَجَ بِهِ لَمْ يُمْكِنَ^(٦) إِفْرَادُ كُلِّ طَرِيقٍ

وَلَوْ أَقْسَمَا بِالْأَرَاصِي اسْفَلُ لَوَاحِدٍ وَالْعُلُوُّ لِأَحَرٍ ، وَلَمْ يَتَعَرَّضَا لِلسَّطْحِ
تَقِي مَشْرُكًا سَهْمًا ، كَمَا أَقْبَى بِهِ بَعْضُهُمْ ، وَمَرَّ^(٧) عَنِ الْمَاورِدِي وَالرُّوْيَانِي

(١) أَيِ : الثَّلَاثِ ، (ش : ٢٠٣ / ١٠) .

(٢) عَدَدٌ ، بَعَمِي ، الشَّرْحُ لِمَنْحَ : إِنْ كَانَتْ ، أَيِ الْأَرْضُ لَانْتِ بَصِيرٍ سَهْرٍ (ش : ٢٠٤ / ١٠) .

(٣) أَيِ : بِالنَّسَائِي ، (ش : ٢٠٤ / ١٠) .

(٤) قَوْلُهُ (فِيهَا) أَيِ بَحْدٍ وَبَرْدِيَّ ، وَمِنْ بَعَمٍ لِسَحِّ (فِيهَا) بَعَمٍ لِمَوْثِدٍ ، أَيِ فِي
الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ ، وَعَلَى كُلِّ سَهْمٍ مَالِ الْأَوَّلَى حَذَفَ قَوْلُهُ (فَلَا يُخْزِرُ عَلَى التَّعْدِيلِ) كَمَا فِي
« الْمَصْبِي » (ش : ٢٠٤ / ١٠) وَمِنْ الْمَطْبُوعَاتِ وَ(ب) (فِيهَا)

(٥) شَرْحُ بَكْمِ (١٢ : ٥٥٣) ، رَوَاهُ الطَّلَبِيُّ (٨ / ١٨٩ - ١٩٠)

(٦) قَوْلُهُ (لَمْ يُمْكِنَ) لِحِ مَعْنَاهُ أَنْ يَدَّ الْإِشَاعَةُ فِي سَحْرِ الطَّرِيقِ بِمَنْحِ الْإِحْدَارِ عَدَّ
إِمْكَانِ الْإِهْرَازِ ، (ش : ٢٠٤ / ١٠) .

(٧) أَيِ : فِي الْفُرْعِ ، (ش : ٢٠٤ / ١٠) .

وبو سنوت قيمة دريس أو حائوش نصب جعل كل واحد فلا إحد ، أو عدي
أو ثياب من نوع ، أحر ، أو نوعين فلا

ما يُصَرَّحُ به^(١) ، وكأنه^(٢) إنما لم ينظر لعدد أعدده سبعة ، لأن سطح سبع ؛
كالطريق .

(ولو استنوت قيمة دريس أو حائوش ، ملاحظين و لا ، فطلب جعل كل
لواحد فلا إحد) الصوت الأعرض باحلاف محذوف ولاسه

معهم ؛ لو اشترى في ذلك كس صدر ملاحظه مسوية ثمنه لا يكتمل أحدها
بقسمة ، فطلب أحدهما فسمه أعانها حب ر ر ب شركة بها ، و
بحيثي ما لم نقص قيمة سبعة السه ، وفيه نظر ظاهر ، وطهر كلامهم
كصريح في رده

وخرج بقوله (كل لواحد) ما لو لم ينصب حصص دين ، فبحر المصنف
(أو) اسوت قيمة منقوض نحو (عند أو ثاب من نوع و صلب و حد فطلب
جعل كل واحد ، كثلاثة أعني مسوية كدلت من ثلاثة ، وكثلاثه تساوي اثنتين
واحد بين اثنين) أحر^(٣) إن راب الشركة بها ، بقية احلاف الأعراض
فيها

(أو) من (نوعين) أو صفس ، كركبي وهدئي وصائتين^(٤) شامية ومصرية
سوت قيمتهما أم لا ، وكعدي ونوب (فلا إحد ، لشدة تعلقي الغرضي بكل
نوع .

وعند الرضا بالتفاوت في فتحه هي سبع ، فإن لإمام لا بد من لفظ السع ؛

(١) أي : بجوار تلك القصة . (ش : ٢٠٤/١٠)

(٢) أي : البعض . هامش (أ) و(ك)

(٣) وفي المطبوعة الوهية والمكية : (أجزا)

(٤) وفي (خ) : (صائين) .

لأن لعط عسة مدلٌ على تدوي^(١) ، واشتخسه غيره . فان بعضهم وهو فقه طاهر ، لكن مدعه شلغبني ، دا حري أمر ملرم وهو الفصل بالإدن ؛ أي ويكون «رائد عند عدم نه كسمو هو ب المقوص

هذا ، والذي في « أصل الروضة » أن عسة الرذ لا تُشرط فيها لعط بيع ولا تمليت ويز كانت سعا^(٢) ، وعرفي « روص » ما يُصرُح بأن ما عدا قسة الإحار . فان شخه في سرحه سوء قسة الرذ وعبرها . لا يُشرط فيها ذلك^(٣) وعله فكلام الإمام مقاة^(٤)

ولما حري رصي مدونها بلا حار ، وقسمتها ؛ أي حيث لم تؤثر العسة نقصاً فيها ، كما هو ظاهر

وهل مدخنها الإحار^(٥) وحها ، وقصة الإحار في كراه العقب^(٦) الإحار ه ، إلا أن يُفرق سدر لاحتناع على كل حرو من أحرأ المسافة ثم^(٧) ، فعيب عسة ، إذ لا يمكن استمدوها^(٨) المنفعة إلا بها ، بحلاها ه ، وهو ظاهر^(٩)

ولو منك شحراً دون أرصه فالدي يظهر أنهما إن استحق مفعنها دنا

(١) نهاية المطب في دولة المذهب (٥٦٤ / ١٨) .

(٢) روضة الطالبين (١٩٤ / ٨)

(٣) أسى المطالب (٢٤٢ / ٩)

(٤) إشارة إلى ضعف قول الإمام . فذقي . هامش (١)

(٥) حري الإجارة . هامش (خ)

(٦) أي : في كراه العقب . هامش (خ)

(٧) أي : الشريك . هامش (خ)

(٨) واجع « السهل الصاح في اختلاف الأنبا » مسألة (١٧٣١) . وحاشية الشرواني ، (٢٠٥ / ١٠)

اِثْلُثْ هَزْدُ • نَاب يَكُون فِي اِحَدِ الْحَسَنِ شَرْ اوْ شَحِرَ لَا تَمَكِّنْ قِمْمَه ،
هَزْدُ مِنْ بِأَخَذَهُ فَسَطَّ قِمْمَه ،

سبحو وقف^١ سم ثخرا^٢ على القسم^٣ ، أحد^٤ مما من^٥ عن المدوردي^٦
وسروبي^٧ ، لأر اسحق^٨ المصنعة بدائمة كملك^٩ ، فسم يعطع^{١٠} بعلعة^{١١} بيها ،
وإن لم يستحقها كذلك^{١٢} ، أحرر إن كنت^{١٣} حررا أو عبدا^{١٤} .

ولا يضر لعدد شركتهم في مملكة الأرض ، لأنها " عدد لا يحدد وكما " (1)
لا يضر شركتهم في بحر المميز ، مما لا يمكن فهمه

وَأَتَيْنِي فِي فَصْمِهِمُ الْمُنْعَمَ هَذَا لَوْحِيهِ السَّامِعُ ، وَوَقَعَ لِحْمِجُهَا حَلَاثُ مَا تَقَرَّرَ ، فَاجْتَنَبَهُ .

سوغ (اثاث) (المسماة بالبارد) وهي التي يُحتاج فيها لرد أحد الشريكين
للاخر مالا أحسن منه (أي كذا يكون في أحد الحاسن ما يتميز به عن
الآخر ، وليس في الآخر ما يُعاده ، لأن قسم شيء من خارج به ، ومنه ، شر أو
شعر) مثلاً (لا يمكن قسمه فرد من بأحده فقط فيمنه) أي نحو شر أو

(١) وفي المطبوعة المصرية و(١) : (لم يجز) .

(٢) أى : غير المزمع (ش : ٢٠٥/١٠)

(۳) ای : ناماً ، (ش : ۱۰ / ۲۰۵)

(2) قوله : « كذب » : أي كذب في نفسه ، وكذا في قوله : « كذبوا » .

وہو فی سبحة (س) باد و عبادہ (ا) و با دست در آرمیدلا کہ سحر و ہی

(١٠٠) ج كسا به من مع ل الاحد لا يدخل غير الوتر و سعادين به هذا عند بدو محلي

ان قسمه صحیح ہے، چونکہ یہ ایک امر و عقبہ و اثر شہیدی ہے، وہ نہ کہ ایک کتب و توحید ہے!

ان اختلاف مدار سال و روز لا محذور است (س ۱۲۵) و هي نسخة

المصريه، حكه، (أ) ب، (ج)، (د)، (هـ)، (و)، (ز)

(هـ) أى : الشركة هي صعدة الأرض (ش : ١٠ / ٢٠٥)

(٦) خطبت علي قوله: (لأنها...) إلخ، (ش: ٦٠٥/١٠٠).

(۶) لعل مرادہ : اس بات کی گواہی دیتی ہے کہ اس کی طرف سے حاکم و حاکمہ کی طرف سے

(٢٠٥/١٠ : ٢٠٥)

ولا إحصار فيه ، وهو بيع ، وكذا التعديل على المذهب ،

الشجر ، فإذا كانت قيمة كل حاسب ألفاً ، وقيمة نحو النثر ألفاً رذ من أخذ حاسبها خمس مثو

قبل وما أفضته عدرة الروضة ، كذا أصلها ، والمحرر من رذ ،
الأي (٢) خطأ نهي وصوائه عز مر (٣)

وما يمكن قسمه رذاً وتعديلاً نصب أحدهما الرذ ، والآخر التعديل
أحب من طلب قسمة في الإحصار ، والأشراط اتفاقهما على واحدة
بعض

(ولا إحصار فيه) أي هذا النوع - لأنه دحج ما لا شركة فيه ، وهو المال
المردود (وهو ، أي هذا النوع وهو قسمة الرذ (مع) لوجود حقيقته ، وهو
مقدمة على المال ، فثبت أحكامه ، من نحو حصار وشعبة

بعم ، لا يفتقر لمقد نحو بيع أو مملك وعول ، بل يقوم برضا مقدمهما .
ولهما الاتفاق على من يأخذ بنفس ويرذ ، وأن تحكم الفرعة ؛ ليرذ من
حرج (١) له

(وكذا التعديل) أي قسمه بيع (على المذهب) لأن كل حرج مشترك

(١) وفي (أ) و(ط) : (فإن) .

(٢) روضة بعدس (٨ ١٩٢) ، شرح لكبر (٥٥٦/١٢) ، المحرر (ص ٢٩٤)

(٣) قوله (وصوائه غير مراد) يعني الصواب أن يكون بدل قوله (خطأ) (غير مراد)
كردي

(٤) أي كما د كان بعض الأ من عمراً وبعضها حراناً ، أو بعضها صعباً وبعضها موكلاً ، أو
بعضها في شجر بلا ماء وبعضها في ماء بلا شجر ، أو بعضها على جبل ماء وبعضها ليس
كذلك ، كما صرح بذلك الشاردي . وهو صريح في أن جميع صور التعديل يأتي به الرذ ،
ميراجع . انتهى . (ش : ٢٠٦/١٠)

(٥) أي . قسمة تعديل فيها . . إلخ . (ش : ٢٠٦/١٠) .

(٦) أي : العيس . (ش : ٢٠٦/١٠)

وقسمة الأخرء بإقرار في الأظهر

سهما ، وإنما دحيتها الإحار ، ندحه

(وقسمة لأخرء ، الإحار وسراسي ، إقرار بحق ، أي يسببها أن ما حرج نكن هو يدي منك ، كيدي في دمه لا يسبب ، لأن السبب في الأظهر)
إذ لو كانت بقاء سها دحيتها إحار ، وما حرجها الاعتماد على القرعة ، كما
قوله (١) ، وهو مشكل ، لأن قسمة السبب يسبب وقد دحيتها لإحار ، وحرج
الاعتماد فيها على القرعة .

وحوايه أن كلاً منهما^(٢) بما يعبر بعض مشتركة سها صار كأنه باع
ما كان له بما كان لأخر ، وبما يسبب مشترك كما قال في إقرار^(٣) ، للوقوف هنا^(٤)
على التفويض ، وهو محتمل قد تحصى .

ومن ثم كانت قسمة رد بقاء كدك^(٥) وإنما وقع الإحار في قسمة
باعتيل^(٦) ندحه إليه ، كما يسبب محكم من المدين حراً ، وبما يقع في الرد^(٧) ،
لأنه إحار على دفع ما غير مسحق ، وهو بعيد .

وقيل الإقرار يسبب فما لا يملكه من نصيب صاحبه ، إقرار^(٨) فيما كان يملكه
قبل العسمة ، ودحيتها لإحار ، ندحه ، وهذا أوجه في المعنى

(١) أي في التعليق ، (ش : ٢٠٦/١٠)

(٢) أي : من الشريكين في قسمة التعليق ، (ش : ٢٠٦/١٠)

(٣) قوله (أي) (رد) الأولى (في لأخر) (ش : ٢٠٦/١٠) وفي (١) (إقرار)
(ط) (في قسمة الإقرار)

(٤) أي : في التعليق ، ق . هامش (ط) و (ز)

(٥) قوله (كذلك) لأنه من بحرف السبع ، والأصل (كذلك) بالذات ، كما في (١) (بها)
(ش : ٢٠٦/١٠) وفي نسخة عاب (أب) و (أ) ، و (ب) (كذلك)

(٦) مع أنه بيع ، هامش (أ)

(٧) قوله (رد) أحمر بعد حمر هامش (ط) (في أ) (و) (ب)

ومن ثم حرب عليه في مواضع^(١١) ، لكن المعتمد الأول^(١٢)

ولا تنزل القسمة بشرط فاسد ، لا إذا كانت بيعاً

وقسمة يوقف من^(١٣) الملك لا تخور إلا إذا كانت إقراراً ولا رد فيها^(١٤) من

باعت ويبان فيها رد من أرباب الوقف ، بخلاف ما إذا كانت بيعاً فإنها
تنتفع^(١٥) مضافاً^(١٦) ، وفيها^(١٧) رد من المالك ، لأنه حسيب يأخذ بإراء منكه حرراً
من الوقف ، وهو منتفع ويبان في ذلك أسكن وغيره ، سواء أكره^(١٨) الطائفت
المالك أم الناظر أم الموقوف عليهم .

وفي شرح المذهب ، في (الأصحية) : إذا شرك جمع في مدية أو بقرة

ثم تخرق قسمة بوقف ، يباع على المذهب^(١٩) ، وهذه نظيرة مسائلنا

وبين أربابه منتفع مضافاً ، لأن فيه^(٢٠) تعبيراً بشرطه

بهم ، لا مع من مهاد أو رضوا ، بل كلهم ، لا لا تعبير فيها ، لعدم لزومها

(١١) في رواية : ما ذكره المحررات بهامشه لنجاح (٢٩٠/٨) ، اشرح بكر (١٣/٣) .

(١٢) (٨٢/٤) : روضة الطالبين (٩٩/٢ ، ٥١/٣) .

(١٣) أي : ما في النص ، من أنها إقرار ، (ش : ٢٠٦/١٠) .

(١٤) في (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) .

(١٥) أي : تصوير لإقرار فيه رد ، انتهى سم ، (ش : ٢٠٧/١٠) .

(١٦) وهي المطبوعة المصرية والوعية : (تنتفع) .

(١٧) أي : سواء كان فيها رد أم لا ، (ش : ٢٠٧/١٠) .

(١٨) عطف على (بخلاف ما ذكره كذا) ، مع هامش (ج) و(د) وفي المطبوعة
المصرية (وبها) .

(١٩) قوله (سواء أكره) : مع ترك من مطبوع لاسم ومعهونه (ش : ٢٠٧/١٠) .

(٢٠) المجموع (٣١٤/٨) .

(٢١) قوله (وبين أربابه) : عطف على قوله (من لملك) أي : وقسمة يوقف بين أربابه مع

كرد

(٢٢) سواء كان إقراراً أو بيعاً ، انتهى ع ش ، (ش : ٢٠٧/١٠) .

(٢٣) أي : في تقسيم الوقف بين أربابه ، (ش : ٢٠٧/١٠) .

وحرم الماوردي ، بأن الوقف هو بعدد حرات القسمة ، كما في وجه الوقف عن الميت ، واعلمه شمس^(١) ، وعلمه فظهر أن محلّه حيث لا بدّ فيها من أحد حدسي^(٢) ، لا سدرمه حسب أسد^(٣) جزء وقف بحره وقف آخر^(٤) ، وهو ممسّع مصفا^(٥)

وهو يفرق بين هذا وما مر في (قسمة الوقف عن الطلک) من حواجز ردّ أرباب الوقف ، لأنه لا يلزم عنه^(٦) ديث

ويؤخذ من هذا^(٧) ، بأن الوقف هو بعدد حرات الموقوف عليهم^(٨) ، حراتهم برأ شرط عدم الرد من أحد حدسي عن نص^(٩) ، لا سدرمه^(١٠) ، ولا مع اتحاد المستحقين^(١١) ، بخلاف ما لو اتحد الوقف وحسب الموقوف عليهم^(١٢) .. فلا يحوز مطلقاً^(١٣) ، لأن فيها عبر شرعية ، ووقع شح في شرح بروص^(١٤) ما تحالف ديث^(١٥) ، ولوحة^(١٦) ما فوّقه^(١٧)

(١) فتاوى ابن تيمية (ج ١ : ٨٦٨)

(٢) أي : معنى الموقوف عليهم . (ش : ٢٠٧ / ١٠٠)

(٣) وفي المطبوعات : (استدال جزء وقف بجزء آخر وقف)

(٤) أي : يبعاً أو إقراراً . (ش : ٢٠٧ / ١٠٠)

(٥) وفي (١) ياد : (حسب) وقوله : (ما جمع من) بدل من وقف

هاتين (١)

(٦) أي : من الفرق . (ش : ٢٠٧ / ١٠٠)

(٧) قوله : (بعد الموقوف عليهم) بأن يكون الوقف غير موقوف كقوله كروي

(٨) أي : الرد . (ش : ٢٠٧ / ١٠٠)

(٩) وفي المطبعة المصرية والمكية (المستحق)

(١٠) وقوله : (حسب الموقوف عليهم) يعني كذا الوقف على سبيل كروي

(١١) أي : مع الرد ويلزمه (ش : ٢٠٧ / ١٠٠)

(١٢) أمسي الطالب (٢٤١ / ٩)

(١٣) وفي (١) : (والأوجه)

(١٤) رجع المجلد تصاح في خلاف تصاح (١٧٣٢)

وشرط في رد الرضا بعد خروج القرعة ولو تراصيا بقسمة ما لا إخبار
وهو اشترط الرضا بعد قرعته في الأصح ، كقولهما رصيا بهذه القسمة ،
أو بما أخرجته القرعة

(وشرط في قسم الرد الرضا) باللفظ (بعد خروج القرعة) لأنها بيع
وهو لا يحصل بقرعه وفقر إلى التراخي بعده .

(ولو تراصيا بقسمة ما لا إخبار فيه) كقسمة^(١) تعديل وقرار^(٢) اشترط
في رد كتاب حدث وعنه الرضا بعد انفرعه في الأصح ، كقولهما رصيا بهذه
القسمة أو بهد^(٣) و بما أخرجته القرعة (أم في قسمه تعديل) لأنها بيع ،
كقسمه رد ، وفي غير هذا^(٤) فقام عليها ، لأن الرضا أمر حتمي ، فأبطل
بظاهره بدل عليه . ولا يشترط بلفظ محم بيع

فإن لم يُحكما القرعة ؛ كأن اتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد العائس^(٥)
والآخر الآخر ، وأحدهما أحسن والآخر الفيس ، ويرد رند بقية فلا
حاجة إلى تراخي ثان

أم قسمه لإخبار فلا تغز فيهما الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها

قبل في كلامه حلق من أوخر^(٦) أن ما^(٧) لا إخبار فيه هو قسمه الرد فقط ،
وقد حرم بشرط الرضا فيها فلم التكرار وانحرم أولاً وحكيه بحلاف ثانياً
وأنه غيرهما (الأصح) وفي الروضة (الصحيح)^(٨) وأنه عكس

(١) انكف استصعب ، كما عبده قوله الأبي (فحسبتهما في الأصل فهما - مآلات)
إيج . (ش : ٢٠٨ / ١٠) .

(٢) أي في قسمه لإمر به قسم تراصيا انتهى حقي (ش : ٢٠٨ / ١٠) .

(٣) أي . في التعديل والإقرار . (ش : ٢٠٨ / ١٠) .

(٤) وفي (أ) و (ر) و (ط) : (إدماء ...)

(٥) محل مائل . من ثلثي في الروضة ، وأصلها : الأظهر ، وكذا نقله لصاحب السجل ، عسى
بصوب (بصري : ٣٠٦) . وراجع الروضة لطرس (١٩٤ / ٨)

ما د بأصله^(١١) فإنه لم يذكر فيه هذا الخلاف إلا في قسمة الإحار.

فيل^(١٢) فكان ليس أراد أن يكتب (ما فيه إحار) فكيف (ما لا إحار) به ، ولعل عبارته (ما الإحار فيه) مخوف^(١٣) ، ويهد بزعم سكران^(١٤) والتناقض^(١٥) والتعاكس .

وأنه أصل^(١٥) الخلاف ، ومحلّه حيث حكموا بسماء ، فإن بولاه حاكم أو موصونه جبر^(١٦) لم تعتبر الرضا قطعا ، ويوصوا وكلاء عنهم بشرط رضاهم بعد بقرعه قطعا ، وكذا بوصوا بأنفسهم فهي حاصل ما أضافوا به ، وكنت بعثت

وحاصل ما يتدفع به كل ما أتدوه أن المراد بـ (ما لا إحار فيه) كما دل عليه السابق أنه لا إحار فيه إلا باعتبار تراخي وركاب فيه الإحار^(١٧) باعتبار نفسه وعارة^(١٨) المحرر ، (عمة الي^(١٩)) تحضر عيب إذا حرت بأسر صبي^(٢٠)

(١) المحرر (٩١-٩٤)

(٢) أي : في جواب الغرض ، هامش (ز)

(٣) بكسرة لا ف بعد لام ، ولعل (إحار) المصطلح باللام أس (١٠ / ٢٠٩)

(٤) يعني بحد ، لا وحكمه بخلاف ذلك ش (١٠ / ٢٠٩)

(٥) عطف على قوله (ما به عكس) إلخ ولم يذكر النسخة (لا) مع جواب عن هذا ، وشيخي ، (ش : ١٠ / ٢٠٩)

(٦) قوله (أو ركاب فيه إحار) إلخ له واحد ، أحد من قوله (أي) بخلاف في الثانية ... إلخ ، (ش : ١٠ / ٢٠٩) .

(٧) قوله (أي لا بحر عليها) كذا في نسخ النسخة أو أنها ، وشيخي في النسخة كذا نسخ النسخة (أي لا بحر عليها) وهو الظاهر فيحرر ، ثم أنه كذا في نسخة من النسخة (لا) هو سيد عم ، أي ، وشيخي قوله (عمة) هي لا بحر ، إلخ كذا في نسخ بستان (لا) من البحر والاصواب حديثا (ش : ١٠ / ٢٠٩) وفي (أ) (ج) (د) (ط) (لا) غير موجود

(٨) محرر (ص ٤٩٥) وليس فيه (لا) بل البحر ، وسيد بستان في هذا الموضع راجع تحرير المناوي (٣ / ٦٣٨-٦٣٩)

وبو ثب بشبه عطف أو حيث في قسمة إخباري .

والمراد بها ما ذكره أيضا ، فحسباً ، هي مسائل ما يعتق بمرذ ،
وما يعتق بتعديل والإقرار ، وحلاف في شبة بقسمينها^١ به وجه مطراً
في احرص العرص وبني لاحد لأصني ، كما أن محرم في الأوس^٢ له
وجه .

وكونه قوّه^٣ ، هو وضعه في " اروضه " فكثيراً ما يقع له ، ولا احرص
عليه به ؛ لأن مناه الاجتهاد وهو يتغير .

(ولو ثب) بمر أو عطف فاص أو بمن مر دوده أو (سة) ذكر من عطف ،
دون عطف على الأوجه^٤ (عطف) وبو غير وحش (أو حيث) وب ثل (هي
قسمة إخباري بقصت) كما لو ثب طسم قصي أو كدت شاهب

وطريقه^٥ . لا يحصر وسمين خادفين سطر أو ينسجها فغرفا محدل وشهدا
به . أو يعرف^٦ أنه بسحق ألف درع فمسح ما أخذه فبدأ هو دون ذلك
ولا يحدث قسم كدصي^٧

واستشكل ابن الرفعة النقص بأنه رفع للشيء بعينه ولا مرشح ، ويؤيد بأن
الأصل المحقق الشوع^٨ ، فمرشح به قول مثبت القص

(١) قوله (فحسب) من دون ضم دبع هي ليس ما ذكره (هـ) ما حرم به من أولاً
وما حكى به الحلاف من (مسائل) أي مزال السكر وساقص وسعكس (ش
(٢٠٩/١٠)

(٢) أي : التعديل والإقرار . (ش : ٢٠٩/١٠) .

(٣) أي : الرد . (ش : ٢٠٩/١٠)

(٤) أي : الحلاف . (ش : ٢٠٩/١٠)

(٥) جمع : منهل مصاح في حلاف لأشباح : مائة (١٧٣٣)

(٦) أي : معرفة العطف أو الحف . (ش : ٢٠٩/١٠) .

(٧) عطف على (يحصر . . .) إلح . (ش : ٢٠٩/١٠) .

(٨) وفي المطبوعة المصرية : (فاسم خاص) .

فمن لم يكن بينه وادعاء واحد فإنه يحلف شريكه ، ولو ادعاء في قسمه برأيه
وقلتا هي منع فالأصح أنه لا أثر لعطف ، فلا فائدة لهذه الدعوى قلت
وإن قلت إقراراً نقضت إن ثبت ، وإلا فحلف شريكه ، والله أعلم

(فإن لم يكن سه ودعاء أي أحدهما) واحد ، من الشريكين أو
اشركه على شريكه ، وبين قدر ما ادعى ، فيه يحلف شريكه أنه لا عطف أو
أن لا رائد معه ، أو أنه لا يستحق عليه ما ادعى ولا شيء منه ، فإن حلف
نقضت ، وإلا وحلف المدعي نقضت ، كما هو أمر

ولا تسمع الدعوى على المدعي من حيه بحكمه ، لأنه لو أمر لم ينقص
نعم ، بحث برزكشي سمعها عليه ، رجاء أن يثبت حيفه فيرد الأجره
ونعزم ، كما لو كان قاصي عصى في حكمه ، أو يعمد الحيف

(ولو ادعاء في قسمه برأيه ، في غير برزكشي ، شأنها بهما سواء أو اقتنع
بأنفسهما ورضياً بعد القسم (وقلنا هي بيع) بأن كانت تعديلاً أو رداً () .
فالأصح أنه لا أثر لعطف ، فلا فائدة لهذه الدعوى وإن تحقق العسر ، لرب
صاحب الحق بتركه ، فصار كما لو اشترى شيئاً وعس فيه

أما برزكشي يحقق عطف في كيه ، أو ورثه ، والقسمه باطلة لا محالة ، غير
(قلت : وإن قلنا : إقراراً) بأن كانت بالأحرى () نقضت إن ثبت
بحجبه ، لأنه لا إقرار مع العيوب (وإلا) ثبت () . فبحلف شريكه ، والله
أعلم (نظير ما مر في قسم الإقرار .

ولو أقر بصحة القسم وأن كلأ سئلم ما يخصه ، ثم ادعى أحدهما أن
شريكه تعذى بأحد أكثر من حصه ، لأن أحد هدا ، وقال المدعي عليه بل
الحذ هدا ، احتضن هدا وراء الحذ الأول ، والمدعي بما وراء الحذ الثاني ،
وقسم ما بين الحذتين على سبعة ما كان بينهما من القسم ، لأن لأصل الإشاعة

ولو استحق بعض المصنوم شيئاً بطلت فيه ، وفي الباقي خلاف تفريق
القسمة ، أو من النص فمن سواء بقت ، وإلا بطلت

فخرج بها عند سارع حيث لا مخرج ، كد حرم به بعضهم
فلما قتل في هذا قول « بروضة » ولو بقسمائهم سارع في قطعة من
الأرض ، فقدر كل واحد من نصبي ولا مخرج تحديداً ، وصحت القسمة
كما ينبغي ، وخرج أبو حامد «سد إن وأحدث^(١)» ، لأن الآخر يدعي حصه ،
والأصل عدته .

قلت المصنف صامراً ، ولا اعتراف كل في تلك بأن كلاً تسلم ما يخصه ، ومع
ذلك فالذي ينحط في بنت ما قدمه الشيخ أبو حامد ، من أنه لا يقبل قول من
ادعى تعدّي صاحبه بتقديم الحد .

(ولو استحق بعض المصنوم شيئاً) كالربع (بطلت فيه^(٢)) ، وفي الباقي
خلاف تفريق نصبة (والأظهر منه^(٣)) أنه يصحّ ويخبر كل منهم . وقيل
ينظر في الكل ، وأظن لإسوي في لاتصار له^(٤)

(أو) استحق (من النصيبين) شيء (مع) فإن كان بينهما (سواء
بقت) القسمة في الباقي ، إذ لا تراخع بين الشريكتين

(وإلا) يكن سواء ، فإن اختص بأحد النصيبين أو عشهما ، نكته في أحدهما
أكثر (بطلت)^(٥) لأن ما يتبقى لغير قدر حصه ، بل يخاض أحدهما إلى
الرجوع على الآخر ونحو الإشاعة .

(١) روضة الطالبين (١٩٧/٨) .

(٢) أي : الاعتراف . (ش : ٢١٠/١٠)

(٣) أي : القسمة في الحصص المستحق . (ش : ٢١٠/١٠) .

(٤) وفي (أ) و (ح) و (ر) و (ط) : (منه) غير موجود

(٥) المهمات (٣١٢-٣١٠/٩)

(٦) وفي (أ) هنا زيادة . (في الكل)

وإن كان فساداً بقسمه ، وقد أُنقِذ أو رُرع أو سبي مثلاً أحدهما أو كلاهما
حرى هـ م مؤثراً فساداً بسبب ، قد فعل ذلك ، لكن الأوجه أنه
لا يترم كل شريك هـ م من أرض نحو القمع إلا قدر حصه ، لأن التعبير من جهة
إنما هو فيه^(١) لا غير

تنه - قد تَوَقَّعُ من المس : أن الفرعة شرط لصحة القسمة ، وليس
مراداً ، كما يفهمه قوله السابق (فَنَحَرُ الْمُصْنَعُ فَنُعَدُّ السَّهَامُ...) إلى
آخره ، وقد يُخَعَّلُ السَّعْدِيلُ إِلا عَدَّ الْإِحَارَ ، ومفهومه أن الشريك لو تراصبا
بقسمة المشترك حار ولو بلا فرعة ، كما في « شامل » و« البيان »^(٢)
وغيرهما

فلو قسم بعضهم في عنة سابقين ، وأحد قطعه فلما علموا قرزوه صحت ،
لكن من حسن التقرير ، قد ان كثر

فرع صب أحد الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم لم يُحَنِّمَ حتى
يُنْتَوَى^(٣) ملكهم وإن سم يَكُنْ لهم مارع ؛ لأن تصرف الحاكم في قضية طلب منه
فصلها حكم ، وهو لا يكون بقول دي الحق

وسمعت البتة - وهي هنا غير شاهد وبمس^(٤) - مع عدم^(٥) سبق دعوى

(١) أي : فكيف لمع معاً ولا يرجع بها القسمة فانه غش فراجع قوله خلاف لا بد من الامي
أما ، (ش : ١٠/٢١٠)

(٢) أي : في فقر حصة ، هامش (أ)

(٣) أي : قوله لسبق هامش (ط) وفي (ج) (وبهم)

(٤) البيان (١٣/١٢٥)

(٥) وفي (خ) هامش : (أنه)

(٦) راجع : لمهل مصاح في اختلاف لأشاح : مسألة (١٧٣٤)

(٧) قوله (مع عدم) : يلح طرف بقوله (سمعت) وقوله (المعتمد) مغلوط

للمحاجة ، ولأن المقصد منهُم من الاحتجاج^(١) بعد تصرف المحاكم
واخذ الشقي من هذا^(٢) أنه لا يحكم بموجب بيع أقرانه أو أقام بيعة بمحرّد
صدوره منهما انتهى وإنما نصّح بأن كان الحكم بالموجب يستلزم الحكم
بالصحة لمقتضيه ثبوت الملك ، وليس كذلك ، كما مرّ^(٣)



(١) أي عن ملكهم به بحسب ما نصي هامش (ج) وهي لمطوعة الوضوء (بصرف) بدل
(بصرف) أ

(٢) أي من قولهم (عذب الله منعه ما يأنسهم لم يحكم) إمع (ش)
(٢١١/١٠)

(٣) قوله (كما مر) في فصل (نكت لإمام لمن يوليه) كروني قال لشرطاني (٢١١، ١٠)
(أي : في آداب القضاء ٢)



(كتاب الشهادات)

كتاب الشهادات

شرطُ الشَّهَد مُسَمِّمٌ ، حُرٌّ ، مُكْتَفٍ ، عَدْلٌ .

(كتاب الشهادات)

جميعُ (شهادته) وهي اصطلاحاً : أحدُ شخصٍ يحقُّ على غيره : بمقتضى خاصٍّ .

والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾^(١)
المرء : ٢٨٢ ، ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَا بَيْعَتِهِ ﴾^(٢) المائدة : ١٠٦ وهو أمرٌ بسبب إرشادي^(٣) .

وحُرٌّ : الصحيحين ، « ليس لك إلا شاهدك أو بيمينه »^(٤)
وحُرٌّ : « أكرموا الشهود » فإن الله تعالى ينسخرخ بهم الحقوق ، ويدفع بهم
الباطل ، « صعب »^(٥) ، بل وإن ذهبي به مكر^(٦)
وأركانها : شاهدٌ ومشهودٌ له ، وعينه ، ووجه ، وصيغة ، وكُنْها نُعْنَمُ مِنْ
كلامه إلا الصيغة وهي لفظُ (أشهد) لا غير ، كما يأتي
(شرط الشاهد) أوصافٌ تصفها قوله : مسمم ، حر ، مكف ، عدل ،

(١) كتاب لشهادت قوله (إرشادي) أي استحساني كردي
(٢) صحيح البخاري (٢٦٧٠) ، صحيح مسلم (١٣٨١ - ٢٢١) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، دون قوله « ليس لك إلا » ، ورواه في صحيح مسلم (١٣٩) من حديث أبي بن حجر رضي الله عنه

٣. قوله (صعب) يعني فلا يصح أن يحمل دفع سبب كما دفع به في «المحرر»
كردي راجع «المحرر» (ص ٢٩٦) وفي استيعاب الدفع بهم حقوق^(١)
(٤) أخرجه المعاصري في «مسند الشهاب» (٧٣٢) ، وأورده بدلي في «الفرودس معانور
نحقات» (١٩٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً ، وعراه سرحي في «جامع
الصغير» لاس عاكراً ، والمخط في «تاريخيهما» راجع «كشف الحياء» (٥٠٩)
والتنقيص الحبر (٤/٢٧٩) .

دو مروءة ، عشر منهم .

دو مروءة عشر منهم ، صر رسد مستند . فلا تقبل شهادة أحد هؤلاء ، ككافر
ووعى مثله ، لأنه حسن عاقل

وحد . لا تقبل شهادة أهل دين على غير دينهم ، إلا المظلّمون فإنهم عدول
على أنفسهم وعى غيرهم . ^(١) ضعيف

وقوله عاقل . وهو من سلك في من غير عشركم ،
مسح عنه شهادة

ولا من يد ومن سلك به من يراه مصدق

ولا محسب ، محسب ولا فاسق ، يده لانه . وقوله «مض
مض» وهو من بعد ولا مرجح

واختار جمع . منهم . لا ديني والعربي واخرون . فون بعض بالكتابة أنه
قد قدت بعدة وعنه عاقل . قصي الحكم شهادة لأمثل ولأمثل ؛
لنصروه . ورده ابن عبد السلام مصدق تعارضها بمسده بشهود عنه

ولا أحمد رواية . حذره بعض . به مذهبه . أنه يكفي طاهر الإسلام ما لم
نعم فسقه .

ولا غير دين مروءة ، لانه لا جاء له . ومن لا جاء به . بقول ما شاء .

(١) حلال لأن حقه في هذه شهادة حاد على الحكم . لا أحمد في برصه . معي صحيح
(٣٣٩/٦)

(٢) حرجه في عاقل ٩٠٩ في الحكم . (٢٠٦٥٣) في
(أحمد) (٢٥٢٣٤) في له عاقل ورجع
(١٣٦/٧) (والتلخيص الحبير) (١٧٩/٤) .

(٣) قوله (ولا من يد) عاقل عاقل عاقل
و حلال لأحمد (.)
أحمد (ولا من يد) (ولا من يد)
من حقه لأحمد (.)

ببحر الصحيح ، إدام الم شنع ، فاضغ ماشئت ،
وبأبي^(١) نصير لمروء ،
ولا منهم ، لقوه بعاسي ، واذق الأسردن^(٢) ، سد ، ١٠١٠ ، والورثه حاصله
بمنهم

ولا أخرس وربهم إشاره كل أحد ، لأبي لا يحنو عن حسان
ولا محجور عليه سعي ، بقصه ، واغترص ذكره ، بأنه ما نقص عقال أو
واسق ، فما مر^(٣) نعي عنه ، وتوثر^(٤) بأن نقص عنه لا يؤدي إلى نسبه
محجور ، لأنه مكنت^(٥)

ولا معني ولا نصم في مسموع ، ولا أغمى في نصير ، كما تأتي^(٦)
ومن التيقظ صط القاصد بمشهود عليه بحروفها من غير رادة فيها
ولا نصير

ومن ثم يظهر أنه لا بخور الشهادة بسمعي ، ولا تفسد بمرءه ،
لصيقها^(٧) ، ولأن المدارها على عقيدة الحاكم لا شاهد ، فقد يحدف أو يغير
ما لا يؤثر عند نفسه وتوثر عند الحاكم

نعم ، لا ينفذ حوار نصير بأحد الردفين عن الآخر حيث لا بهام ، كما نصير

(١) شرحه في (٦١٢٠) عن من يعود لأصاري رضى الله عنه

(٢) أي ، في المنى ، (ش : ١٠ / ٣١٢)

(٣) أي ، قوله ، ومحم ، لا تفسد ، هذا على رجوع صم (ذكره) في قوله ، ولا محجور عنه
سعد ، كما هو الظاهر ، أي على حسان رجوعه إلى قوله ، رسد ، فالمراد به من قوله
المصنف : (مكلف عدل) (ش : ١٠ / ٢١٢) .

(٤) وفي المطبوعات قوله : (لأنه مكلف) غير موجود .

(٥) أي ، في الأصم والأعمى ومراده بهذا الأعمى عن عدم شربه سمع و نصير
(وشيعي ، ٨ / ٢٩٣) .

(٦) أي : الشهادة ، (ش : ١٠ / ٢١٢)

بذلك قوتهم بوقوع شاهد وكنه ، أو قوت قات وكنته^(١) ، وقوت الآخر
موضع إليه ، وكنه قوت ، أو قوت واحد قات وكنته^(٢) ، وقال الآخر :
قوت موصفت به بـ نقلاً ، لأن كلاً أسد به^(٣) لفظ معاً بالآخر
وكأن العرص^(٤) أيها لفظ على تحدد اللفظ الصادر منه ، ولا فلا مانع
أن كلاً سمع من ذكره في مرة

ويعبرون ذلك في قول أحدهما (قات القاصي كنت عدي طلاق فلاة)
والآخر (قات كنت عدي طلاق هذه) فلا يخفى ، بخلاف قول واحد (كنت
عنده طلاق فلاة) ، خبر (كنت عنده طلاق هذه) وهي تلك فلاة تكفي اتفاقاً
ثم ريث شح ، كيعبري قات في ملحق الشهادة ولو شهد واحد بمفرده ؛
بأنه وكنه في كد ، وأخر بمفرده ؛ بأنه أدركه في التصرف فيه ، أو سلطه عليه ،
أو موصفه به بـ لفظ الشهادة^(٥) ؛ لأن النقل بالمعنى كالعمل باللفظ ، بخلاف
ما هو شهدا كذلك في العهد ، أو شهد^(٦) واحد بأنه قات وكنتك في كد ، وأخر
بأنه قات منطقت عليه أو موصفته بذلك ، أو شهد واحد باستبداء الدين والآخر
بالبراءة فلا ينفصل^(٧) انتهى

(١) وفي هامش (أ) نسخة : (وكنه) .

(٢) وفي (أ) : (وكنته)

(٣) أي : المشهود عليه ، كردي ، والكردي هنا بضم الكاف .

(٤) قوله (كأن القاصي) أي مرصاً في ذلك لإسناد كردي وهي مطبوعات (تعرض)
بالمعنى

(٥) قوله (ويعبري ذلك) أي قوتهم (بوقوع) صحيح كردي عبارة شروبي
(٢١٢/١٠) . (قوله : ويعبري ذلك) أي : عدم لقول

(٦) وفي (ب) و(س) والمطبوعات : (لفظت لشهادة) .

(٧) قوله (أو شهد) هذا ، وكذا الآتي معطوفان على (وبوسهد) هامش (ر)

(٨) راجع « أسى المطالب » (٢٥١/٩) .

فقوله (القل يا معي كالقل يا معي) يتغير حمته على ما ذكرناه + من أنه
يخبر عن المسموع بعد دفع المساوي به من كل وجه لا غير

وَيُؤَيِّدُ قَوْلِي (وَكَاذِبُ الصَّرِيعِ) إِلَى آخِرِهِ فَرُبَّمَا لَوْ شَهِدَ بِهِ وَحْدَهُ
بِيعَ ، وَأَحْزَنَ بِهِ الْإِقْرَارَ ، لَمْ يُنْقِذْ ، فَوَرَجَّحَ حُذُومَهُ ، وَشَهِدَ بِمَا شَهِدَ بِهِ
لِآخِرِهِ ، فَسُ : لِأَنَّهُ يَخْشَى أَنْ يَحْضُرَ الْأَمْرَ ، فَعَسَيْتُمْ هَذَا صَرِيحٌ فَمَا
ذَكَرْتُهُ (٣) ، فَاثْلَهُ

وَيُؤْخَذُ مِمَّا يَتَّبِعُ فِي الْمَسْجِدِ^(١) أَوْ مَحَلِّ قِيَامِهِ هَذَا فِي ذِي شَهْرِ الْكَوْثَرِ
مِنْ أَهْلِ الدِّيَانَةِ وَالْمَعْرِفَةِ .

وَمَنْ شَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ بِالْغَيْبِ وَتَحَرَّى بَعْضُ
الْأَنْفِ بِرَأْيِهِ

وبهذا يظهر اعتماد قول العسدي (لو شهد واحد) به وأنه بيع هذا .
وآخر : بأنه وكله ببيع هذا وهذه . . . لمقت به^(٦) ، وأن استغراب المروفي له غير واضح .

ولو أخبر عدد الشاهد بمصاد شهادته فهي حن تركها، إن صن صدقه وحبها
 ربح بعضهم المص^{٦٧}، وبعضهم لبحور، والذي يشحه أنه لا يكتمني
 بالصن، لأن شهادته حشيت مريد احسانه، بل لا بد من الاعتقاد، فإن اعتمد

(١) وهي الطبوعات : (العرض)

وشرط الأعدة . حدث كثر

صدقه . . جاز ، وإلا . . فلا^(١) .

وعليه لحسن حرم بعضهم بأنه أو آخر محاكمة برحوع لشهد ، دون طين صدق
بحر ، أي عنده يوقف عن الحكم ، وإلا . . فلا .

ومن شهد بامر مع عهده صادف له عهده برمه أن تخبره

وسرط معدة حساب كل كره من أنواع الكسر ، لأن مركب
الكبيرة فاسق .

وهي^(٢) وما في معناه كل حربه^(٣) يوثق بصد كثرات^(٤) مرتكبها بالدين ،
ورقة بدناه^(٥)

وهذا يشموه^(٦) نص لصغار الحة^(٧) ، والإصرار على صغيره الأنبي
أشمل من حده ما يوجب الحد ، لأن أكثرها لا حد فيه^(٨) ، أو ما فيه وعيد
شديد ضمن الكتاب أو له ، لأن كثير ، مما عذوه كذا ليس فيه ديث^(٩) ،
كالظهور وأكل لحم بحريز ، وكثراً مما عذوه صغار فيه ديث ، كعبه ، كما

(١) راجع السهل الصالح في اختلاف الأئمة ، مسألة (١٧٣٥)

(٢) قوله (وما في معناه) أي بغيره . بغيره بغيره (وما في معناه) أي بغيره . بغيره . بغيره .
أيضاً . ق هامش (١)

(٣) وهذا ليس حد كره . . . هو صفة حاسمة القدالة . . . هامش (١)

(٤) قوله : (بقلة الكثرات) أي : مسألة . كروي

(٥) قوله (ورقة بدناه) عطف على القول بصد ، . . . هامش (١) (ورقط)

لرأسي (٢١٣ / ١٠) (قوله) (ورقة بدناه) عطف على (ما في معناه)

(٦) قوله (يشموه) راجع على (كلام السمع) (مع) (٢١٣ / ١٠)

(٧) قوله (بصغار الحة) أي لأعداد كروي كذا في السج (وما في معناه)
(الحية) بدل (الحصة) .

(٨) لأنهم عذوه لربا وكل ما . . . وشهادة لربا ويحده من كذا . . . ولا حد فيه . . .
المحتاج (٢١٦ / ٦)

(٩) أي : الوعيد الشديد . (ش : ٢١٣ / ١٠)

والإضرار على صفة:

يُثْبِتُ ذَلِكَ كُنْهٌ مَعَ مَعَادِهِ عَلَى وَجْهِ مَسْرُوعٍ نَحْتِ رَدَّتْ عَلَى لَارِيعِ مَنَّهُ ،
وَمَعَ اِدْنَةِ كُلِّ وَفٍّ عِلِّهِ هُ . وَنَحْتِ حَمَلِ مَا يُفْلُ . مِنْ اِلْحَمَاحِ عَلَى اَنْ الْعَمَةِ
كَبِيرُهُ . وَمَ وَرَدَ فِيهَا ^(١٠) مِنْ اَعْدِ شَتْدِدِ عَلَى عَمِ بِلَاقِ ^(١١) ، بِخِلَافِهِ ^(١٢) فَوْنَ
ذَكَرَهُ بِلَاقِ نَعْسِ بِهِ صَعْبُهُ ^(١٣) فَمِ كَيْ سِي ^(١٤) . وَحِزْ عَمِ فَرَفَ بَكَايُهُ ^(١٥) .

۱۰) احیاء (الاصبر علی صبره و صبر من یوحی و حیة و انواع : بالآ
یغیب عدائته^۹ صبره^{۱۰} ، فی یک لفظ یغیب عدائته مطلقاً^{۱۱} .

(١١) عدم جرمه محذور (الحذر) ، عدم جرمه (الحذر) (٢٣ ١٠)

(۲) قوله (وما فعله) يـ خبر ومفعوله : رحمته حصل (سجده مطهرة عن كل آفة) أدبه
كل. (شعر: ۱۰/۲۱۲)

(٣) أي : جعل ما ورد في العفة . (ش ٢١٤/١٠)

(2) ھولہ علی عبد الباقی (سعدہ) صاحبہ (حصہ ۳) ج ۱ کردی

(۵) وضو (بعلانیہ) پر جمع الی (الکامی) - کردی -

(٦) عاره أمي الحرة ٩ ٣٥٦ ، ومن القصار عنه عمره ومما عله ،
بحلاف أعمس لا يجد عنه من عله ، بحلاف عه يقاسو فبهني أن يكون عنه
قيد ، حري عنه خلصه في حري في أهل بحد وحسنه عله في حري حصر

(۷) وقرطبه : (فی کتابی) متعلق بہ (بیت) ۔ کردی ۔

(A) واحد = الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢ / ٢٢ - ٣٠)

(۹) قولہ (ب) بعد از عبارتہ : "یہ عبارت بمعبر" قولہ "عبارت بمعبر" بمعبر علی ما اصر
عبدہ "یعنی بعد از عبارتہ : "یہ عبارت بمعبر" بمعبر

[illegible]

(١٠) رمى (١) : (عجائب)

(۱۶) ای آسم عظیمی ام لا ، و عجب طاعتی و (س) ۶۰ ۴۱۵

أو صغيرة أو صغائر داوم عليها أو لا ، خلافاً لمن فرق ؛ فإن علبت^(١١) طعنته صغيره ، فهو علب ، ومن استنوب أو علبت صغائرهُ فهو علب^(١٢) .

ويظهر صطحة خمسة نسبة بعداد صور هذه وصور هذه^(١٣) من غير نظر إلى عدد ثوب الحمة ، لأن ذلك أمرٌ حروفي لا يعنى له بما نحن فيه .

ثم زببت بعضه صطحة دلت بالعرف ، وبعض المحتصر ، صطحة بالأظهر من حال الشخص^(١٤) ، وهما صريحان فيما ذكرته

وبحري دلت في سروره ، لسجل بها ، بناءً على اعتبار العملية ثم ؛ كما هنا ، فإن علب مرزها^(١٥) سم ثوب ، ولا ، رُدَّتْ شهادته^(١٦) .

وصرح بعضهم بأن كل صغيرة باب عنها لا تدخل في العلب ، وهو حسن ، لأن التوبة الصحيحة تذهب أثرها بالكيفية

قبل عصف (الإصرار) من عصف الحاصل على العدم ، لما يقرر أنه من سرور مصفه ، بل مع عصف الصغائر ، أو مساواتها للطاعات ، وهذا حسنة كبيرة انتهى

وفيه نظر ، لأن الإصرار لا يُضَيَّر الصغيرة كسرة حمصة وإنما يُلْحَقُهَا بها في

(١١) وقوله (فإن علب) : مع فصل توبه (أو صغره أو صغائر) كردي

(١٢) أي : بأن يبادل مجموع طعنته في عمره بمجموع معاصيه فيه ؛ كما في شرح من بحر مني (ش : ٢١٥ / ١٠)

(١٣) محتصر المرمي (من : ٤١٦) .

(١٤) قوله (فإن علب مرزها) أي : أفراد سروره على أفراد سجلها كردي وقوله ، سم بؤثر (أي : الإخلال بها) (ش : ٢١٥ / ١٠) .

(١٥) راجع لمهل النصاب في خلاف الأنبياء (ص ١٧٣٦)

(١٦) قوله (لأن التوبة الصحيحة تذهب أثرها) وقد نقل العراقي ما اصر من صغير وثوبه في اليوم سبعين مرة - كردي

(١٧) أي : الإصرار ، هامش (ز)

الحکم ، ولعطف صحیح من غیر احصاء ای تأویل
ولا یأمری هذا ۱۰ فیر کثیر ۱۰ کس عباس رخصی الله عهما ، ونس
للمحققین ، کالأمیری واس فوک والأمداد ای صحای ۱۰ بس فی الدیوب
صغیرة (۲) .

قال العمری (۳) ۱۰ لایهم بعد ک فیر سیمه معصیه الله تعالی صغیرة ۱۰ إحلالاً
له تعالی مع انفسهم علی ۱۰ بعض دیوب بدخ فی العداة ومعصیه لا یفدخ
فیها ، ویتأ الخلاف فی سیمه ولا خلاف ۱۰

تسبه ۱۰ یسمی أن یكون من کثیر ۱۰ برک تعتمه ما یتوقف علیه صحته ۱۰ هو
فرص غیر علیه ، کس من المسائل الظاهرة لا السحفة

نعم ۱۰ مر أنه لو اتعبد أن کل أفعال نحو الصلاة أو الوضوء فرص أو بعضها
فرص ۱۰ ولم یقصد بفرص معنی تسبه صحیح ، وحسبیه ۱۰ فیر برک تعتم ما ذکر
کثیرة ایضاً أو لا ۱۰ لسطر منه محال ۱۰ والوجه ۱۰ أنه غیر کثیرة ۱۰ لصحة عاداته مع
توکیه (۵) .

وأما إفتاء شیحنا ۱۰ بأن من لم یفرق بعض أركان أو شروط نحو الوضوء أو
الصلاة لا تقبل شهادته (۶) ۱۰ فممن حینیه علی عمر هدی القسین (۷) ۱۰ لنأ یترجم

(۱) ای سیمه معصیه بس الصغیرة ولکثیره (ش : ۱۰ / ۲۱۵)

(۲) راجع ۱۰ فتح الباری (۱۲ / ۱۴)

(۳) ای ، فی توجیه عدم الصافاة ، (ش : ۱۰ / ۲۱۵)

(۴) ای ، والخلاف لعظمی لا عمری ، فلامنه ۱۰ فودی ۱۰ هاشم (۱)

(۵) راجع ۱۰ لسهل الصاح فی اختلاف الأشباح ۱۰ ص ۱۷۳۷

(۶) ماون شیخ الإسلام ، کتبه الأنصاری (ص : ۳۰۷)

(۷) قوله (هدی القسین) احصاء قوله (کل قسین) ۱۰ مع ، وقوله (أو بعضها) فرص
لح کردي ۱۰ فان اشروا (۱۰ / ۲۱۵) ۱۰ أي ۱۰ کال مقصد بفرص بعض المسألة

وبحرمة بلغت ما تردد على الصحيح .

على ذلك ، تفريق بعينه ، وعدم قبول شهادته حينئذ ، وهو خلاف الإجماع
الفعلية ، بل صرح نكتة بقول الشهادته ، كما نعلم من يأتي قبل (شهادة
الحسنه)^(١) على أن كثيرين من معتقديه يجهلون كثير من شروط نحو الوصوه

(وبحرمة اللعب بالرد على الصحيح) الحبر مسلم . من لعب بالرد بشير^(٢)

فكأنما غمض يده في لحم حرير ودمه^(٣) وفي رواية لأبي داود : فقد
عصى الله ورثولاه^(٤) . وهو صغيرة .

وفارق الشطرنج . ما معتمده الحاشي والمكر الصحيح ، فيه
تصحيح فكر ويوع من الله . ومعتمد برد بحرر والحمين المؤذي ، في غاية
من السهولة والحنفي .

قد برافعتي وسفوه^(٥) ما حاصله . ونكتة بهما كل ما في معناه ، من
أنواع فهو . فكل ما معتمده الحاشي ونكتة ، كالتفتة حفر أو خطوط^(٦)
بطل منها ، ولها حصص بالحاشي لا بحرمة ، ومعناه هي التفتة إن لم يكن
حاشيها نعمان بحرمة الحاشي الثاني ، والا حرام ، وكل ما معتمده التحمين
بمحرمة^(٧) .

(١) قوله (على ذلك) في على طاهر الله اشبح (ص ١٠ ٢١٥ وفي (أ) و (ح)
(ط) : (عليه) بدل (على ذلك)

(٢) في (ص : ٤٥٠)

(٣) وفي (خ) (بالرد)

(٤) صحيح مسلم (٢٢٦٠) في برودة رضي الله عنه

(٥) من أبي داود (٤٩٣٨) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه

(٦) وفي (خ) . (ومن تبعوه)

(٧) قوله (من حفر أو خطوط) شري في أن بها عيين أحدهما أنها قصه حاشي بحرمة

حفر في ثلاثة أسطر يجعل بها حصص صغار يلعب بها والثاني أنها خطوط يعزل بحصص منها
واسها . ويسمى الأربعة عشر كروية ويسمى في النسخ في عدد من أهل (حفر أو خطوط)

(٨) المشرح الكبير (١٣ / ١٢ - ١٣) .

وبُكره شطرنج .

ومن القسم الثاني - كما رُحِّحهُ بـ كَيْفٍ والبركشي وعزهم - انطت
عصبي^(١) صعدت ترمي وينظر لئولها ؛ شرب عليه مقتضاء الذي اصطفتوا عليه
ومن رعم أنه ينجح في فكر فلم يعرف حقيقة بوجه ؛ إذ ليس فيه عز
ما ذكرناه

ومن ذلك أيضاً الكسفة ، وهي أوراق فيها صور
ويجوز اللعب بالحائتم وبالحمام إن حبس عن مال ، وثاني عما عرف لأهله ،
من حنهم حبات الحياء والمروءة ، والتعصب^(٢) ، وإلا زدت شهادتهم
وتقاس بهم^(٣) ما كثر واشتهر من أنواع حديث من حربي ، وحملي
الأحمان أشمله

والسطح^(٤) سحو الكاش ، وغير ذلك من أنواع لعبة وسهو
وبكره ، سميت شطرنج (سطح أوقه وكسره معهما ومهيلاً ، لأنه ينهي
عن الذكر والصلاء في أولها بصدقة ، بل كثر ما يسعرق في لاعنه حتى يخرج
به عن وقها ، وهو حنيد يسوق عز معدور بسابه ؛ كما ذكره الأصحاب
واسنكته^(٥) اشجان بها حوته في "الأم" وبقته (د) قل فهو
لا يترك وقتها^(٦) للعب إلا وهو يسى قل فلا يغوذ لعب الذي يؤرث

- (١) قوله (عصب) بـ حشاش بعد صعد كردي كد في سطح
- (٢) قوله (التعصب) عطف على (حنهم) بـ مع أو عن ؛ في الأصل وعبي (د)
- حرف... إلخ . (ش : ٢١٦/١٠)
- (٣) بـ بأهل الحمام - بـ في رد الشهادة فقط ، أما الخوار فقد حرم - بـ بـ عنه ص - ر
- لنص بلا عرض . ع ش . (ش : ٢١٦/١٠)
- (٤) قوله (السطح) عطف على لعب - أي الذي في بصر يعني ويحرم سراج سحو
- الأكاش : العاجية من إيلام الحيوان بلا فائدة ، كردي
- (٥) بـ عصب لعب الشطرنج مخرج بالصلاء عن وجهها سدا (ش : ٢١٦/١٠)
- (٦) أي : لا يفرقه . (ش : ٢١٧/١٠)

نفسان ، فإن عاده به وقد حربه أنه ثورته ديت . حديث متخف (١١) أسهى
وحاصله : العلة شئت من تعاطيه بفعل ندي من شأنه أن نلهي عن
ذلك ، فكان كالتعبد لصويته .

ويخري ذلك (١٢) في كل سهو ولعب مكرره مشعل بنفس ، ومؤثر فيها تأثيراً
شؤني عنها حتى يشعل به عن مصاحبها الأخرى به .

قال بعضهم : بل تمكن أن نفس منك في شغل نفس بكل مباح ؛ لأنه كما
بحث تعاصي مفسدات هو حب بحث تعاطي مفسدات ترك مفسداته .

و يكلام نفس حزن من نفسه أن اشعله بدت لمباح نلهي حتى يفوت به
وقت ، فاندفع ما قبل . شغل نفس بمباح يفسدوها ولا قدرة على دفعه .

وعلى هذه الحالة (١٣) أو ما يشأ عنه وفيه (١٤) من السبت وغيره من
معاصي . يحمل ما جاء في دمه من الأحاديث والآثار بكثرة (١٥) ، ومن ثم قال
سحرته : الأئمة الثلاثة ، لكن في الحفاظ . لم يثبت منها حديث من طريق صحيح
ولا حبي (١٦) . وقد لعه جماعة من أكارب تصحاة ومن لا يخص من الناصر

(١) لم (٥٦٥ ٧) ، المخرج بكبر (١١ ٨) ، روجه بنسب (٢٠٣ ٨)

(٢) أي : ما تقدم عن الأصحاب . (ش : ٢١٧/١٠)

(٣) قوله (وعلى هذه الحالة) : إسناده من قوله (كثراً ما يجرى به) كردي

(٤) وعسر (عنه) و(فه) يرجعان إلى (لعب) كردي . وعده : الشرواني (٢١٧ ١٠)

(٥) قوله : «أو ما يشأ عنه وفيه» أي : الشطرنج ، صم .

(٥) أخرج بعض هذه الآثار : أسهى في «الكبر» (١٠١/٢١) في كتاب (الشهادات) في باب
لا خلاف في اللعب بالشطرنج) عن عني وغيره رضي الله عنهم ، وراجع أيضاً
«أرواح» : (المشارح ٢١ ٤٥٣) لكثرة الحماسة والأربعون بعد الأربع من (العب
بالشطرنج عند من في سحرته ، وهم أكثر العلماء ، وكذا عدد من قال بحله إذا قرئ به فمدر أو
أخرج صلاه عن ربه أو سبب أو نحوها) . وكذا كتاب الأخرى : «سحرهم اسرد والشطرنج
والملاهي» .

(٦) وراجع : الترهيب والترهيب : للمملوكي (٤٤٩٥) .

فإن شرطه أنه مال من الحائس فمماز محترم .

ومن بعدهم ، وممن كان يلعبه عتاً سعيد بن حبيب رضي الله عنه^(١)
وسرع النفس في كراهه بأن هو الشافعي (لا أحته) لا يعضها .
وبنده العراقي بما إذا لم يواطى عليه ، وإلا... حرّم ، والمعتمد : أنه لا فرق .
بهم + محلها : إن لعب مع معتد حنه ، وإلا... حرّم ؛ كما رجّحه السيكي
والأدري وبرر كثير وغيرهم ، وهو ظاهر ؛ لأنه نعت على معتد حتى في طر
الشافعي ، لأن معتد أنه يلزمه العمل باعتقاد إمامه .

وبما عسر القضي أعداد نفسه دون خصم لأنه مبرم على أنه لو نظر لاعتقاد
الخصم بعض النقص ، ولأنه : اعني الشافعي ندّمه الإكراه عليه ؛ لما
مر أن من فعل ما يعتد حرمت بحث الإكراه عليه ولو من " يعتد بوجهه ،
ويهد بدفع ما وقع عصمهم من السرع في ذلك

(فإن شرطه أنه مال من الحائس فمماز محترم ، جماعاً ، بخلافه من
أحدهما ليندله بـ غلب ويُنسكه إن لعب فيه ليس بمماز ، وإنما هو عقد
مباينة وسدّه ، لأنه على غير أنه قتال ، ومع كونه بين ممارة هو محترم من جهة
أن فيه تعاضد عدي وسد ، وهو صغيرة^(٢) ، لكن أحد المال كبير^(٣)

(١) قوله (ع) أي بلاملابه كردي (وي) (أ) (ح) ، (وي) (ح) (و) (ط) .
(ع) قوله (المعز) وهو (ع) ، لا يكاد يوجد في نسخ أهل مصر ، بل مع
جروءه ، فصارف سحبه صحيحه مطبوعة تصحيحها بمفادها ، ويحذفه رب الناس
إدريس أفندي ، من خطه . هامش (ب) .

(٢) عن شافعي يقول : لعب بمعدس حبيب بالشرط من ورر طهره . (لح) حرجه سيهني في
الس الكبير (٢٠٩٦٣)

(٣) وهي المطبوعة المكية : (ولو من) .

(٤) قوله (وهو صغير) أي انصار صغيره كردي أي كما قبله بده عده
الشمسي ، ولا يرد به شهادة ، لأنه خطأ ما قبله من ادعاء من قبل عن " روجر " من
حجر أن يعطي العقود نفسه كبيرة . غير جمع هـ (س) (١٠/٢١٧)

(٥) فيه دليل على أنه لا يجب أجره المثل . (سم) (١٠/٢١٧) .

وَتَبَاحُ الْحُدَّاءِ وَصَنَاعُهُ

وعتبر (محرّم) احترازاً عن اعراض الإمام على اختلافهم التحريم ، بأن
المحرّم هو ما فُتِرَ بالشطرنج^(١) ، لا هو^(٢) فإنه لا يُعتبر بذلك

وَرُذِّ السَّهْدَةُ^(٣) ، يَـ بِـ صُوبَ يَهْ أَحَدُ مَالٍ^(٤) ، أَوْ فُخْشٌ ، أَوْ دَوْمٌ^(٥) عليه ،
قَالَ الْمَوْرِسِيُّ : وَلَعَبُهُ عَلَى الطَّرِيقِ^(٦) ، قَالَ غَيْرُهُ : أَوْ كَانَ فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ
وَمِنْ ثَمَّ قَدْ بَعْضُهُمْ يَحْزُمُ أَلْعَبُ كُلِّ مَا فِي آلِهِ صُورَةُ مُحْرَمَةٍ

وَصَحَّحَ فِيهِ فِي « مَسْكَةِ » بُدِثَ^(٧) الْحُدَّاءُ وَصَنَاعُهُ ، وَاسْتَمَاعُهُ ،
لأنه صُنِيَ لِقَاعِهِ ، وَنَسَبَ قُرْبَانَهُ ، بَلْ فِيهِ^(٨) لَأَحْسَنُ عَيْدٍ لَهُ أَسْوَدُ حُدٍّ ، بِأَمْتِهِ
الْمُؤَمَّرِ ، يَـ بِـ أَحْسَنُ^(٩) ، زَوَيْدُكَ رَفْعاً بِالْقَوَارِيرِ ، أَيِ السَّاءِ رَوَاهُ
لِشَحَابٍ

وَذَلِكَ أَنَّ الْإِبِلَ^(١٠) إِذَا سَمِعَتْ رَادِيزَهَا وَأَتَمَّتْ رَاكِبَهَا ، وَالسَّاءُ يَضْعَفُ
عَنْ ذَلِكَ ، فَشَنُّهُ بِالرَّجَاجِ الَّذِي يُنْرَعُ الْكِسْرُ ، وَشَدْلُ اللَّدْبِ بِأَحَارٍ

(١) أي : شرط المال ، (ش : ٢١٧/١٠) .

(٢) في « صحیح » (س : ٢١٧/١٠) ورجع « نهديه » سقطت في قوله المذهب ،
(٢٠/١٩)

(٣) أي : بلعب الشطرنج ، (ش : ٢١٨/١٠) .

(٤) وقوله (أَوْ فُخْشٌ) أي : بلا شرط كردي

(٥) وهي (خ) ، (دوام)

(٦) الحاوي الكبير (٢١/١٢٨)

(٧) « الإيضاح » مع الحاشية (ص : ٧٧) .

(٨) قوله (بَلْ فِيهِ) أي : ما سمي ، يعني بل قوله لأحسنه « رهأ بالقوارير » يدل على
أحسنه صرح به كردي

(٩) وقوله (أَحْسَنُ) أي : نعمه الحديث ، أي : قال يا أئمة « صحیح » كردي

(١٠) صحیح بخاري (٦٤١٠) ، صحیح مسلم (٢٣٢٣) عن أبي بن ميثم رضي الله عنه

(١١) قوله (بُدِثَ) أي : دُخِلَ ، صحیح أبي يعقوب : « نهديه » عن ذلك ، لأن الساء جمع بدت ،
لأن الحذاء حرّم . كردي .

وَنُكْرَهُ الْعَاءَ بِلاَ آلَةٍ، وَصَفَاعُهُ ، .

صحيحه ، وبأن فيه تشعبها^(١) نكسر ، ويشط الغومس ، ويربط سوام^(٢)
الشي

وسعين الحرم به^(٣) د ك ب - مرة أنه لا سبط كدث ، لأن وسله برة
مرة بقاء ، ثم رأيت ما بأي مرة عن الأدرعي ، وهو موافق لما ذكرته
وهو - بضم أوله وكسره وسد - المهملة وسد - ما لدن حنف الأس من حجر
وعبره وهذا أولى من تفسيره - به بحسب صوت الشحي^(٤) - بشعر الحائر
(ويكره العاء) نكسر وه وسد (بلا آلة ، وسماعه) يعني استماعه ،
لا محذور سماعه بلا قصد ؛ لما صح عن ابن معبود ، ومنه لا يُقال من هل
الرأي فيكون في حكم المرفوع : أنه ثبت التفاق في القلب ؛ كما ثبت الماء
البقل^(٥) .

وجاء مرفوعاً من طرق كثيرة نسبها في كتابي^(٦) كث رعاغ عن محرمات للهو
والسمع ، دعاني الله أني رأيت بها كثرين على كتاب لبعض من أذركمهم
من صوفة ابوقت نع فيه حراف ابن حرم ، وأدطل^(٧) ابن طاهر وكده^(٨) - شع

(١) أي : الإبل ، (ش : ٢١٨/١٠)

(٢) راجع : الإيضاح ، مع الحاشية (ص : ٧٧)

(٣) أي : النكس ، (ش : ٢١٨/١٠)

(٤) قوله : (الشحي) هو المطرب أو الحزين ، كردي

(٥) حرمه لبهي في (الشي : ٢١٠، ٢١١، ٢١٢) ، ويردود (٢٩٢٧) من من

معبود رضي الله عنه موافق ومرفوع عن حنف في (الشي : ٢٨٢)

(٦) في (الشي : ٢٨٢) (رو : ابن حنبل) - هو : ابن طاهر وسوامي - رر كشي بصفه

و(الشي : ٢٨٢) راجع : (الشي : ٢٨٢)

(٧) قوله : (أدطل) عطف على (حراف) أي : مع الحراف والاصل : وحسيم (كده) يرجع

إلى (لا أصل) فهو أيضاً عطف عنه ، (لا سبط) صفة (النكس) كردي

(٨) أي : ابن طاهر - (ش : ٢١٨/١٠)

في بعض^(١) لأورد وعبره ، ولم ينظر بكونه^(٢) مذموم السيرة مردوداً على قول عند الأئمة .

ومرثته ، عوا في سعيه ونسبه سيما الأدرعي في^(٣) بوسطه ، ووقع بعض ذلك بغير تكلم الادعوي في نفسه في سماع ، ولغيره^(٤)

وكن ذلك^(٥) بحث الكف عنه وسمع ما عده أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم . لا ما قرء وبت عن بعضهم . من حرم^(٦) سائر لأورد والمرامير وبعض أنواع المعاء

ورغم أنه لا دالة في حرم من مسعود على كراهه ، لأن بعض الصاح كسب الباب حمته نكاح في نفسه ، وليس بمكروه . يرد أن لا نسلم أن هذا نكاح صلاً ، وإن سماعه . وصدق محقق ، وصدق الذي ينسب المعاء من بحيث . وما يثبت عنه أمخ وأشيع ، كما لا يخفى

وما نقل منه^(٧) عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم لنسب هو نفسه المعاء معروف في هذه الأرمه مما شمل على السجيات الأبيه^(٨) ، ونعمات الرقعة سي نهنيخ القوس وشهر به ، كما ينسب الأدرعي : كقرطبي ، وسقطه ثم^(٩)

وقد حرم النجاشي في موضع^(١٠) بأنه معصية^(١١) ، ونسب حمته على ما فيه

(١) قوله (في تحليل) متعلق بالكذب . كردي

(٢) قوله (وسيد) أي ذلك لبعض (بكونه) أي من طاهر (ش) (٢١٨/١٠)

(٣) أي - الكمال . (ش) (٢١٩/١٠)

(٤) أي - كلام من حرم واس طاهر وكمال وغيره (ش) (٢١٩/١٠)

(٥) قوله (من حرم) (ش) (٢١٩/١٠)

(٦) أي : من المعاء . (ش) (٢١٩/١٠) .

(٧) قوله : (الأئمة) أي . المعرفة . كردي

(٨) راجع إلى كتاب الرعا (٧٢-٤٩)

(٩) سراج الحكيم (٣٠/٤) ، (٤٥١/٥) ، روحه البطائس (٢٠/٣) ، (١٣٣/٤)

ويُحْرَمُ اسْتِعْمَالُ الْإِلَهِ مِنْ شَعَارِ الشُّرْبَةِ ، كَطُورٍ وَغُودٍ

وصفٌ نحو حجر ، أو شئتُ بأمرٍ أو أحسيتُ ونحو ذلك ؛ متى نُحْمِلُ عَيْنَ عَنِ مَعْصِيَةٍ

فإن لا ندرعني أم ما أغمد عند محدودة عملٍ وحملٍ ثقيلٍ^(١) ؛ كخداء الأعراب لإبلهم ، وعاء النساء يسكن صغارهم^(٢) فلا شئتُ في حواره ، بل ربما نُدَّتْ إذا شَطَّ على سيرٍ ، ورُغِبَ في حجرٍ ؛ كسجد ، في الحجِّ والعرو ، وعلى نحو هذا يُحْمَلُ ما جاء عن بعض الصحابة انتهى

ومما يُحْرَمُ اتِّفَاقاً سَمْعُهُ مِنْ أَمْرٍ أو أَحْسَهُ مَعَ حُسْنِهِ مَبْنًى

وقضية قوله : (بلا آله) حرمة مع الآله ، فإن بر كشيء يكون المباحس تحريمه الآله فقط ، وبعدة لعبه على الكراهة انتهى ويؤيده ما مرَّ عن الإمام في الشطرنج مع الفِصَارِ^(٣) .

فرع : يُسَرُّ تَحْمِينُ الصَّوْتِ بمرءةٍ بقرن ، وأم سحبة^(٤) فإن أخرجته إلى حدٍّ لا يَقُولُ به أحدٌ من المقرَّاء حزم ، وإلا فلا ، على المصنف

وإطلاق الجمهور كراهة القسم الأول^(٥) مرَّ ذمهم بها كراهة الحرمة ، بل فإن الماوردي إن المأزى ، يفتق بذلك ، ويسمع بأنهم به ؛ لأنه عدل به عن بهجة القويم .

(ويحرم استعمال آله من شعار الشربة ، كطُور) بضمَّ أوله (وعود)

(١) قوله : (وحمل ثقيل) بالإضافة . (ش : ١٠ / ٢١٩)

(٢) قوله (صغارهم) صواحه (صغارهم) شدي (ش : ١٠ / ٢١٩)

(٣) الجمع ؛ لمسهل يصح في اختلاف الأشباح ؛ مثاله (١٧٣٨)

(٤) قوله (أم سحبة) أي نظيره ، قال في شرح لوائح : فإن مراد في حدِّ (شاع) حتى إذا حُرِّقَ أو أُلْفِطَ حُرُوقاً يُؤَلِّقُ ويدفع من الحركات ، فهو من شعبة الموضع ووجهه ووجه من تكسبه به . وأدغم في غير موضع لإدغام حزم ، وبسببه عارضاً ؛ لأنه يسمع لآله عدل به عن بهجة القويم ، كردي

(٥) أي . فإن أخرجته إلى حدٍّ . . . إلخ هامش (ط) .

وصحیح و مرمر و عراقی ، و سماعی .

وربّ ' و خبث ' و سطر ' و كسح ' (وصحیح) شح أو نه ، وهو ضمير ' جعل عنه ' ودر بصيرت به ، او فعلن من ضمير نصرت ، جداهما ، لأخرى ، وكلاهما حرم (و مرمر و عراقی و سطر بفتح الألف و ضمير)

(واستماعها) لأن هذه محدثه منها بدخو أي فساد ، كشرط محرم ، لا سم من قرب هذه به ، ولأنها شعار الفسفة ، والنشئة بهم حرام

وخرج بها (استماعها) : سماعها من غير قصد فلا يحرم

وحكايه و حه حول يعود ، لأنه يسمع من بعض الأمراض مردودة ، بأن هذا سم نشأ عن أحد من يعمد به على أنه إن ريد حنه لمن به ذلك مريض وسم ينفعه غيره بقول طيس عدس ، فمن ربحه ، بل هو المدهش ' كداوي بحس غير المحرم

وعلى هذا يحمل قول جهمي : يباح استماع آلة المنهية ، بعض من مريض ، أي لمن به ذلك مريض ، وبعض شفاء في سماعه

وحكايه ابن طاهر عن شح أبي إسحاق الشيرازي : أنه كان يسمع لعود من جملة كذبه ونهوه ، كما بيّنه ثم (٨٤) .

(١) التواتر له ودر به شعبه دت ، ورواحد المعجم الوسيط (ص ٣٢١)

(٢) بحك لظهور ، وهو أنه من آلات العرب . المعجم الوسيط (ص ١٢٠)

(٣) لسطير لسطر ، وهو أنه من آلات الطب شبه آلاتهم ، ورواه من محاسن بصيرت عليها . المعجم الوسيط (ص : ٢٥٤)

(٤) نكسحة : أنه طرب ذات أربعة ، ورواه من . معرب . المعجم الوسيط (ص ٧٩٩)

(٥) البصر المحاسن الأصغر . المعجم الوسيط (ص ٥١٦)

(٦) أي : بالحمر وشربها . (ش : ٢١٩/١٠)

(٧) أي : حل استماعه . (ش : ٢١٩/١٠) .

(٨) قوله (كما بيّنه) أي : في كف الرعاع ، كردي وراجع ، كف الرعاع ، (ص ١٢٥) .

لَا يَزَاعُ فِي الْأَصَحِّ ، فَتُ الْأَصَحُّ مَحْرُومَةٌ ، وَإِنَّهُ أَعْلَمُ

(لا يزاع) وهو الشدة ، سُئِبَ بذلك محمداً خوفاً ، ومن ثم قالوا لمن لا قلب له رجل يزاع ، فلا تخزُم من لأصح نحريها^١ .
(قلت لأصح محرمه . والله أعلم لأنه مضرت بغيره ، بل قد يعص أهل الموسيقى به تارةً جملةً لجميع سمات الأبرار ، فحرم كسائر المزامير .

والحبر المروي في كتابه راعي ذكره ، كما في أبو داود ، وسنن أبيه ، كما قاله ابن حبان فهو دليلٌ بحريه ، لأن عمر بن الخطاب عن سماعة قال له عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه مسح من رافع عن سماعة فيسندهم منذ أدبه^٢ ، قلت لم يسمعها أحمره فمروا مدعها^٣ .

فهو لم يأمره بالإصغاء بها ، بل هو يوجه به " أسمع " وله من استمع ولقد أصاب حطيت الشام بدويي . وهو ممن من عنه في " بروضة " وأثنى عليه^٤ . في تحريمها وتقرير أدبه ، وسب من قال بحديثه ، يسيء ، وأنه^٥ ليس معدوداً من مذهب . وقلت كلامه بؤثته^٦ " وكلام غيره ثم " ، فرفعه . وبطل ابن الصلاح أنها إذ خُصعت^٧ مع الذنوب حُرِّمَ بإجماع من يُفتد به ، ورذة التاخ لسكني وعمره ، وثوابه من مز عن الإمام في الشطرنج مع بشار . وعن الزركشي في العناء مع الآلة .

(١) وهو الحديث الثاني .

(٢) سنن أبي داود (٤٩٢٤) ، صحيح ابن حبان (٦٩٣) .

(٣) روضة الطالبين (٢٠٦/٨) .

(٤) أي روي أنه قال : سمعت أبا عبد الله يقول بحديثه ، وصدق به من سمع .

(٢٢٠/١٠)

(٥) قوله : (برمته) أي : بجمعه . كردي

(٦) راجع : كتاب الرعايا (ص : ١١٤) .

(٧) وفي (أ) و (خ) (اجتمعت) .

وَيُجُوزُ دَفُّ الْعُرْسِ وَجَتَانِ .

وما حكى عن ابن عبد سلام وس دقق العبد ، من أنهم كانوا ينمعون
دث فكدت . كما تنه نم ، فخذره

(وسجور د) أي صرته وسماعه (لعرس) لأنه صنى الله عليه وسلم أمر
حويروت صرس به حبس على مصطبه كرم لله وخههما^(١) ، بل قد لم
دث وفيه مني يعمم ما في عد ، دعى هذا ، وقولي بالذي كُتِبَ ثقلين
أي من مدح بعض ممنوس بدر ، رواه البخاري^(٢) .

وصح حر ، فضل ما بين الحرام والحلال الصرث بالذف^(٣) .

وحر ، أغلثوا هذا الكاح ، وأخلطوه في المساجد ، وأصبروا عليه
بالذف ، سده حسن ، وضعيف الترمذي له مردود^(٤)

ومن ثم أحد السعوي وغيره منه أنه سنة في العرس وسجور^(٥)

(وحار) لأن عمر رضي الله عنه كان يهره له ؛ كالنكاح ، ويكرهه في
غيرهما ، رواه ابن أبي شيبة^(٦)

(١) وقوله (سم) شره إلى كعب الرهاح . كروي .

(٢) لم يجده في دواوين السنة التي بين أيديها

(٣) صحيح بخاري (١١١٢) عن بريح بن معمر رضي الله عنه

(٤) قوله (فضل ما بين الحرام والحلال) يعني أن صرث الذف بصير فاصلاً بين

الحلال وبين الحرام الذي هو الكاح ، وبين الحرام الذي هو الكاح ، أي به يطهر الإعلان ويحرم الحلال

من الحرام كروي . والحدث أخرجه الحاكم (١٨٤ / ٢) ، ولم يدي (١١١٣) ، وساني

(٣٣٦٩) ، وس ماجة (١٨٩٦) ، وسهفي في الس الكبير (١٤٨٠٩) ، وأحمد

(١٨٥٦٨) عن محمد بن حاطب رضي الله عنه .

(٥) أخرجه ترمذي (١١١٤) ، وابن ماجة (١٨٩٥) ، وسهفي في الس الكبير (١٤٨١٤)

عن عائشة رضي الله عنها ، وراجع كنف الخفاء (٤٢٢)

(٦) رجع ، نهدي (١١٠٥) ، وشرح اسمه السعوي (٤٧٩)

(٧) المصنف (١٦٦٥٩)

وَكَذَا غَيْرُهُمَا فِي الْأَصَحِّ وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَلَالٌ

(وكذا غيرهما) من كل سرور (في الأصح الحبر السرمدي) وإن حدث أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع إلى مكة من بعض معاربه قاتل له جارية سوداء. إني بذرت إن ردك الله تعالى أن أضرب من يدك نصفاً، فقال لها: «إِنْ كُنْتُ بَذَرْتُ أَوْفَى بِذُرِّكَ»

وهذا يشهد بحث شقيقي أن سريره لحم فدوه عليه أو سقناه لا خلاف فيه، وشهد أيضاً^(١) لديه بقصد السرور بعد رمي نحو عالم لمع بمسبب^(٢) يد الماخ لا ينفق مدراء ولا يؤمر بوفاته، لكن مرّ فيه في (الدير)^(٣) زيادة لا بد من متحصراها

وَبِإِذَا أَوْفَى^(٤) عَمْدٍ مِنْ قَدَرٍ بَدَنِهِ

(وإن كان فيه حلال) لإطلاق الحبر، وأدعاء أنه لم يكن حلالاً بختاخ لإثباته، وهي إما نحو خلق نخع داخله كدّف العرب، أو صوح^(٥) عروص من صغير نخع في حروق دثرته كدّف اللحم ونحو هذه حرم المحاي الصغير^(٦) وعبره

وبارح فيه^(٧) الأدرعي بأنه أشد إطرأ من الملاهي المنفق على تحريمها وأطال، ونقل عن جمع حرمته

(١) سنن السرمدي (١٠٢٢)، صحيح من حديث (٢٣٨٦) عن عبد الله بن بريدة رضي الله عنه

(٢) أي: الحبر المذكور، (ش: ١٠/٢٢١)

(٣) في (ص: ١٥٣)

(٤) قوله (وإذا أوفى) أي: بلغ مراده به بدحور على النص السرمدي (ش: ١٠/٢٢١)

(٥) قوله: (أو صوح) أي: قطعت، كروي

(٦) راجع: المحاي الصغير (ص: ٦٦٩)

(٧) أي: الدف الذي فيه جلاجل، (ش: ١٠/٢٢١)

ويحرّم صرّته ككوبة ، وهي طُلّ طوُسُ صَيُّوُ نَوْسَطُ ، لا الرّفصن ،

ولا فرق بين صرّيه من رجلٍ أو امرأة ، وقول الحلبي : يَخْتَصَرُ حَلُّهُ^(١) بالنساء رَفْعُهُ السَكَنُ .

(ويحرم صرّ الكوبة ، يصمّ أوّلُه^(٢) ، ويحرّم اسماعه أيضاً) وهي طُلّ (صول صول الوسط) واسعٌ لطرفين ، يَكُنْ أَحَدُهُمَا الْآنَ وَاسِعٌ مِنَ الْآخَرِ الَّذِي لَا حِدَّ عِنْدَهُ ، يُحْجَرُ بِصَحِيحٍ " أَنْ اللَّهَ حَرَّمَ لِحْمَ وَالْمَنَسَرَّ - أَيِ الْعَمَرِ - وَالْكُوبَةَ^(٣) .

وَلَا فَرْقَ فِي صَرِّهِ بَيْنَهَا بِمَحْسَبِ قَوْلِهِ^(٤) لَا يَحْدُثُهَا غَيْرُهُمْ ، وَتَعْسِيرُهَا بِذَلِكَ هُوَ الصَّحِيحُ ، خِلَافًا لِمَنْ فَشَّرَهَا بِالزَّيْدِ .

وَقَصِيَّةُ كَلَامِهِ حَرْفٌ مَعْدُومٌ مِنَ الصُّوْلِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ^(٥) وَإِنْ أَطْلَقَ بِعَرَفِيَّوْنَ بِحَرْفِهِ الصُّوْلِ ، وَاعْتَمَدَ لِأَسْرِيٍّ فَقَدْ بَرَّحُوهُ لِأَنَّهُ الْمَذْهَبُ تَحْرِيمُ الصُّوْلِ مَا عَدَا الدَّفْعَ^(٦) .

(لَا الرّفصن) فَلَا يَخْرُجُ وَلَا يُكْرَهُ ، لِأَنَّهُ مُحَرَّرٌ حَرَكَتٍ عَلَى اسْتِثْنَاءٍ أَوْ اعْوِجَاجٍ ، وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْرَأُ لِحَيْشِهِ عِنْدَهُ فِي مَسْجِدِهِ يَوْمَ عِيدِ رَوْحِ الشَّيْخَانِ^(٧) .

وَأَنْشَأَ بَعْضُهُمْ أَرْبَابَ الْأَحْوَالِ فَلَا يُكْرَهُ لَهُمْ وَإِنْ قُدَّ بِكَرَاهِهِ نَبِيٌّ حَرَى عِنْدَ جَمْعٍ ، وَرَدَّ اللَّفْظِيُّ بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ بِاخْتِيَارِهِمْ . . فَهَمْ كَعَبِيرِهِمْ ،

(١) وهي (١) : (حل صرّيه)

(٢) أي : وإسكان الواو ، معني - (ش : ٢٢١ / ١٠)

(٣) أخرجه - (ح : ٥٣٦٥) ، وأوردوه (٣٦٩٦) ، والبيهقي في " الحبر " (٢١٠٢٢) .
وأحمد (٢٥١٥) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٤) وهي (أ) و (ط) (فإنها)

(٥) راجع " سهل " ص ١١٩ في خلاف لأبج " مسأله (١٧٣٩)

(٦) المهمات (٣٣١ / ٩)

(٧) صحيح بخاري (٥٢٣٦) ، صحيح مسلم (١٨٠٩٢) عن عائشة رضي الله عنها

ولاً فينبوا مكلفين ، ثم اعتمد قول شجره إذا كثر بحيث أسقط المروء .
وما ذكره آخره فيه نظر ، والأول ' واضح حتى - بحث طرده في صائر
ما ينحكي عن الصوفية ، مما نلاحظ صورته في شرح - فلا نبحث به ؛ لأنه إن صدر
عنه في حال تكليفهم - فهم كغيره ' ، أو مع علمهم - لم يكتفوا مكلفين
به ، وقد مر في (الرد) ' في رد كلام - ففي ما بحث منحصراً ها
ويقل لإسنوني عن العرب عند اسلام - كـ يرفق في السماع - نعلم
على معزذ القدم و سحر ك - نعمة وحيد وشهود ، رد ، أو يحل لا يعرفه . لا
أهـ ، نعم الله بهم ، آمين .
ومن ثم قال الإمام - سماعي الحصري مؤلف شمس - ما مثل عن قوم
يتحركون في السماع هؤلاء قوم يروا خوب قد بهم بالاصوب الحصة حتى
يصيروا روحاً شمس ، فهم محبوب مع حق ، بالأحسان مع الحق ، ومع هذا
يؤمن عليهم ' أعدو ' ، فلا يرو ' عليهم فما فعلوا ولا نقدي بما قنوا ' ' .
أنهى
وعن بعضهم نقل شهادة الصوفية الذين يرفقون على كذا ؛ لا عفا عنهم

- (١) وفي المطبوعات (٢ -) أو لا بد (١ -)
- (٢) أي في (سماعي) جمع ، وخرجه عن خلافه (ش : ١٠ / ٢٢٢)
- (٣) في (١٨٨ / ٩)
- (٤) راجع منه في (سماعي) حديثه في شرح (١١٦) وفي نسخة ومعه (في موقف
لشمس)
- (٥) وفي (خ) : (وبالأجمال) .
- (٦) أي فلا يؤمن بوجود عدم الله فهم ؛ يعني من يكف بما خدوسه به - طب هاشم (ب)
(ز)
- (٧) قوله : (العدو) أي : الشيطان والنفس . (ش : ١٠ / ٢٢٢)
- (٨) قوله : (فلا يرو) أي لا يعرف (ش : ١٠ / ٢٢٢) وفي (١) (فلا يرو)
- (٩) أي : فعلوا . (ش : ١٠ / ٢٢٢)

إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَثْرٌ ، كَمَعْلُ الْمُحَثِّ ، وَيُنَاحُ قَوْلُ شَعْرِ وَبَثْدُ

أَنْ دَبَّ قَرْنٌ ، كَمَا تَعْلَلُ شَهَادَةُ حَمِيٍّ شَرِبَ لَبِيبٌ ، لَا عَقْدَهُ بِبَاحِهِ ، وَكَدَّ كُلُّ
مَنْ لَعَلَّ مَا عَقْدَ بِبَاحِهِ اسْمِي

وَرُذٌ ، بَأَنَّهُ حَطَأٌ قَبِيحٌ ، لِأَنَّ عَمَدَ حَمِيٍّ بَشَأٌ عَنْ تَقْلِيدٍ صَحِيحٍ وَلَا كَدَلَتْ
عَبْرَهُ ، وَبِإِثْبَاتِ مَشْوَاهِ الْجَهْلِ وَالْمَقْصُرِ فَدَلَّ حَدًّا لَا طَلًّا لَا يُنْتَمِثُ بِهِ

(إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ كَثْرٌ : كَمَعْلُ الْمُحَثِّ) يَكْسِرُ السُّورَ وَهُوَ أَشْهَرُ ، وَفَتْحُهَا
وَهُوَ أَفْصَحُ ، فَحَرْزُهُ عَلَى لُحْظِ وَاسْتِثْنَاءِ وَإِنْ بَارَعَ فِيهِ الْإِسْوِيُّ وَعَبْرُهُ ^(١)

وَهُوَ مَنْ يَسْتَحِينَ بِحَسَبِ اسْمَاءِ حُرُوكِهِ وَهَيْئَةٍ ، وَعَبْدُهُ خُمِلَتْ الْأَحَادِيثُ
بَعْدَهُ ^(٢) ، أَمَّا مَنْ يَمَعْلُ دَبَّ حَمِيٍّ مِنْ عَمَرٍ يَكْتَفِ فَلَا يَأْتِيهِ

(وَيُنَاحُ قَوْلٌ) أَيُّ بَشَاءٍ (شَعْرٌ وَإِنْشَادٌ) وَاسْتِدَاعَةٌ ، لِأَنَّهُ صَنَعِي لَّهُ عَلَيْهِ
وَسَمَّ كَدَّ لَهُ شَعْرًا يُصْعِقُ بِهِ ، كَحَمَلَاتٍ مِنْ ثَابٍ وَعَمَدُ اللَّهِ مِنْ رَوْحَةٍ
وَكَعْبٍ مِنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

وَرَوَى الْحَطَّابُ فِي « حَامِعِهِ » أَنَّهُ قَرَأَ عَبْدَ السَّيِّ صُلَيْيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُرْآنَ
وَأُنْشِدَ شَعْرًا ، فَعَبِلَ بِأَرْسُولِ اللَّهِ ، قُرْآنٌ وَشَعْرٌ فِي مَحَلِّكَ ، قَدْ « نَقِمَ »
وَأَنَّ أَنْ يَكُونَ هَلْ أَنْشَأَ سَيِّ صُلَيْيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَبْدُهُ أَعْرَانِي يُنْشِدُ شَعْرًا ،
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، الْقُرْآنُ أَوْ الشَّعْرُ ^(٣) ؟ قَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ هَذَا مَرَّةً وَهَذَا
مَرَّةً ^(٤) .

وَنُشِدَ مِنْ شَعْرٍ أَمِيهِ مِنْ أَبِي الصَّلْبِ مِنْ بَيْبٍ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٥) أَيُّ لَأَنَّ

(١) المهمات (٣٣٢/٩ - ٣٣٣)

(٢) منها ما أخرجه البخاري (٥٨٨٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما لعن النبي ﷺ لمحبس
عن الرجال ، والمرتجلات من النساء

(٣) بمن المعنى بحار العرب أو شعر إجماع (ش ١٠ - ٢٢٢)

(٤) الحامع لأحلاق الروادى واداب السامع المحطت بعداني (١٣٩٣) و (١٣٩٤)

(٥) صحيح مسلم (٢٢٥٥) عن الرشيد بن شريد الشعبي رضي الله عنه

إِلَّا أَنْ يَهْتُو ، أَوْ يُفْجَش .

أكثر شعره حكمٌ وأمانٌ وتذكيرٌ بسعة ، ويهدى في صنى الله عليه وسلم * كاد
- أي - أمية - أَنْ يُسَلِّمَ ^(١)

وروى الحارثي ^(٢) : إِنْ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةٌ ^(٣)

واستحث الماوردي منه ما حذر عن معصية أو حث على خير ، ويؤيده ما
مر ^(٤) : من صفة إصداق تعلمه ^(٥) حسد

(إِلَّا أَنْ يَهْتُو) في شعره معصية ، غير حريبي ، وإن بآى قوله المصلح ، بخلاف
الدمي ^(٦) ، لأنه معصوم - ومقتضى كلام بعضهم - نفاق كل مهدي بحريبي ، وهو طاهر
في المريد ، دون نحو ابري المحض - وغير محارب ^(٧) مقتضى وغير متدع لا يكفره
بدعته ^(٨) فيخرم ^(٩) وإن صدق أو كان معريص ^(١٠) كما في ^(١١) الشرح الصغير

وتزدد به ^(١٢) شهادته ، للإيداء ، وإنما حكيه دون ثم مثله ، لِأَنَّهُ يَكُونُ هُوَ
المدح له . فيكون إثمه ضد

(أَوْ يُفْجَش) - بضم أوله وكسر ثائه - أي - يُحْدِثُ الْحَدَّ فِي الْإِطْرَاءِ فِي
المدح - ولم يتمكن جعله على المساعة فيخرم أيضاً ، لأنه حينئذ كدث وتزد
به الشهادة إن أكثر منه وإن قصد طهار الصفة ، لا يهجم بصدق ^(١٣)

(١) أخرجه مسلم (٢٢٥٥) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

(٢) صحيح الحارثي (٦١٢٥) عن أبي بكر رضي الله عنه

(٣) قوله : (ويؤيده ما مر) أي : في الصداق ، كردي

(٤) (من صفة إصداق تعلمه) أي - حمل بعين الشعر صدق كردي

(٥) عطف على (غير حريبي) . (ش : ١٠ / ٢٢٣)

(٦) قوله (بدعته) معطوف بمعدوف ، أي - معناه بدعته (ش : ١٠ / ٢٢٣) قوله (لا

يكفره) غير موجود في المطبوعات .

(٧) أي - فيخرج من غير هذه الثلاثة . (ش : ١٠ / ٢٢٣)

(٨) أي : الهجو - هاشم (١)

(٩) قوله (لا يهجم بصدق) كذا في ^(١٠) لزوم ، وبمعنى الأولى . بدعته لغيره ، كما في

الحلي . (ش : ١٠ / ٢٢٣)

أو بعرض امرأة عليه .

عن ابن عبيد السلام في «قواعده» : «ولا يكذب أحد مباحاً إلا ردلاً»^(١)
ولا حقاً إلا ردلاً»^(٢) .

١ أو بعرض امرأة عليه ، لأن مدعى صحتها من نحو طويل وحسي وضدع
وعبرها ، فحرم أيضاً ، ورؤيته شهادته ، بما فيه من الإبداء ، وهتك السر إذا
وصف^(٣) الأعصاة الباطنة .

ومحلّه في عمر حبيب . قد هي من ذكر منها ما حقه الإحصاء ؛ كـ
ما نقل^(٤) «لهم عدد حموه» جزء ، كما في «شرح مسلم»^(٥) ، لكن حرماً
بكرامته^(٦) ، ورؤيته شهادته أيضاً^(٧) ، ولا ، لأن كذب من ربه رضي الله
عنه ثبت بروحه بك عنه شهادته في قصده (باب شهادته) منتهورة
وأشدها من يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبم ينكر عليه^(٨)

وخرج رد (المرأة) الأمر . فحرم وإن لم يُعَيَّنْ ، على ما قاله سرواني^(٩)
لأنه لا يحل بحال ، بل يفرض ذكر أنه بعينه ، لكن أغر سموي وغيره بعينه
أيضاً^(١٠)

(١) الردن النور العيسى . مختار الصحاح (ص : ١٧٥) .

(٢) يوم عدا الكرى (٢٤٦/٢) وسدالة السند مختار الصحاح (ص : ١٧٥) .

(٣) قوله (وهتكت سر) على أنها حمي (أو) كما عبر به «بها» قوله . . .
وصف . . . إلخ راجع للمطوف صف . (ش : ٢٢٣/١٠) .

(٤) أي . يقع هامش (١) .

(٥) شرح صحيح مسلم (٢٥٠/٥) .

(٦) لشرح تكبير (١٧/١٣) . ف هامش (٨-٢٠٦-٢٠٧) .

(٧) في تصح شهادته دعا على بكره به ، فإن كان كذب فصل وجهه دلالة على أنه
المروءة وعدم المبالاة . (سم : ٢٢٣/١٠) .

(٨) أخرجه بحاكم (٣/٥٨١) . وأبهي في «تيسر التكرار» (٢١١٨٢) عن موسى بن عمه
رضي الله عنه .

(٩) التهذيب في لغة الشامي (٢٦٨/٨) .

وَالْمَرْوَةُ : تَحْتَقُّ بِحَسْبِ أَفْعَالِهِ فِي رِعَايَةِ وَمَكَامِهِ ، وَلَا تَكُنْ فِي شَوْءٍ ، وَالْمَشْيُ
مَكْشُوفَ الرَّأْسِ .

ودرع ابن الرقعة الروباني في جلاله ، فهو بأنه ليس من لازم عشقه أن
يكون شهوة محرمة ، ولهذا عدوا من شهداء الحب عشقا ، وفيه نظر ، لأن
شرطه أن يكتم ويعت ، وهذا هم بكنتم ، على أن الر كشي وعمره فيدوا الشهادة
بعشق غير الأمر

وَالْمَعِيتَةُ غَيْرُهَا^(٢٢) ، فَلَا إِلَهَ بِهِ ، وَلَا تُرَدُّ بِهِ الشَّهَادَةُ ، لِأَنَّ عَرَضَ الشَّعْرِ
تَحْمِيلُ صِفَتِهِ ، لَا يَحْقِيقُ احْتِدَاكُمُ بِهِ^(٢٣)

ومحلّه^(٥) : إن لم يكثر منه ، جاء تشخيص الإطلاق على صحيح^(٦)

ويَقْعُ لِعَصِّ هَـبَّةٍ شَمْعَاءُ هَاتِي بُدُثٌ عَلَيَّ سَمْسٌ . وَهَدَّ لَا شَكَّ أَلَهُ
مَعْنَى .

(والعروة - تحلق بحلق أمته في رمقه ومكابه) لأن الأمور العروية نخندف بدلت عداً ، بخلاف العدالة فإنها منكأة راسحة في نفس لا يعثر بعروض مهاب لها .

وهذه أحسن العبارات المحيطة في تعريف الصروعة ، لكن المراد بحق
أمانه المباحة عز الضرر به ، فلا يضر لحق القسدية في حق المتحي
ويجوزها

(الأكل في سوق ، والمشي) فيه (مكشوف الرأس) أو سدى عبر العورة ،

(١) أي : سراد مع الشهوة أو بلا شهوة ، هامش (ز)

(۲۱) قوله (وَسَمِعَهُ) عظمه على (وَحَرَجَ مَالَهُ) هاشم (أ) قوله (وَسَمِعَهُ) غير (أ) كَلِيلِي وَسَمِعِي وَسَمِعُهُمَا . كَرْدِي

(٣) أي : في تشييد غير الممينة . (ش : ١٠ / ٢٢٤)

(٤) أي . عدم الرد بدلت . (ش : ١٠ / ٢٢٤)

(٥) الشرح الكبير (١٨/١٣) ، روضة الطالبين (٢٠٧/٨)

وقسمة روحه أو أمه محضه ناس ، وكثار حكايات مضحكة .

أو كُثِفَتْ دُكْتُ هِبْ وَإِنْ لَمْ يَمْسُ : مَسْ لَا يَسُوْهُ ' دُكْتُ وَإِنْ كَى لَاكُلْ مَشْيَا
بَشَعِ مَا لَمْ يَكُنْ حَاتٍ - فَمَا بَطْهَرُ - يُسْقِطُهَا ' : لَحِيرِ الطِيرَانِي بِسِنْدِ لَيْتِي :
' الْأَكْلُ فِي الشُّوقِ دِمَاءٌ ' (١١)

وَمِنْهُ : شَرْتُ . لَا إِنْ صَدَقَ ' ' حَوَّغَهُ أَوْ عَصَنَهُ ، قَدْ لَأَدْرَعِيْ أَوْ كَى
بَأَكْلٍ حَيْثُ وَحْدَ تَصَدَّقَ : وَبَرَاءَةٍ مِنْ الْكُفْرِ الْعَادِي قَدْ التَّنْقِصِيْ أَوْ أَكَل
دَاخِلِ حَاوِبٍ مَسْرَأً ، وَبَصَرٍ فِي عَمْرٍ ، وَهُوَ لِحَقُّ ' ' فَيَمُضُ لَا يَلِيْقُ بِهِ ذَلِكَ
فَلْتِ : أَوْ كَى صَانِعًا مَثَلًا فَمَقْصِدُ مَعَادِرِهِ سَيَةِ الْعَطْرِ : لَعَنَرَهُ .

(وقسمة روحه أو أمة) في نحو فمها ' ، لا رأسها ، أو وصع بدنه على نحو
صدرها (محصورة الناس) أو أحسني يُسْقِطُهَا ، بحلابة محصورة حواريه أو
روحانه

وَيُوقِفُ التَّنْقِصِيْ فِي تَقْبِيلِهَا بِحَصْرَةِ نَاسٍ أَوْ الْأَحْيَاتِ لِبَدَةِ حَلَاتِهَا ، وَلَا وَحْدَةً
فِي التَّوَقُّفِ فِي ذَلِكَ : لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ إِلَّا مَنْ لَا حَلَاقَ لَهُ : كَمَا فِي قَوْلِهِ
(وَإِكْثَارُ حِكَايَاتٍ مَضْحَكَةٍ) (١٢) لِلْحَاصِرِينَ ، أَوْ فَعْلٌ حَيَالَاتٍ كَذَلِكَ ، بَار

(١١) قوله (مَسْ لَا يَسُوْهُ) : راجع إلى جميع ما مر (ش : ١٠ / ٢٢٤)

(٢) قوله (يُسْقِطُهَا) : أشار به إلى أن قولاً منصرفاً إلى (يسقطها) خبر موقفه (ولاكل)
وما عطف عليه يتأويل (كل واحد) . (ش : ١٠ / ٢٢٤)

(٣) مجمع الجي (٨ / ٢٠٨) رقم الحديث (٧٩٧٧) عن أبي أمامة رضي الله عنه ، وراجع
إلى كتاب الدعاء (٥٢٠)

(٤) أي : غلب ، إلخ . معني . (ش : ١٠ / ٢٢٤) .

(٥) قوله (يَسْقِطُهَا) : أي : عذبه حصرأ (ش : ١٠ / ٢٢٤)

(٦) أي : التظير . (ش : ١٠ / ٢٢٤)

(٧) أي : كوحها . (ش : ١٠ / ٢٢٤)

(٨) قوله (وَإِكْثَارُ حِكَايَاتٍ مَضْحَكَةٍ) : راجع إلى ما مر في شرح المروص : وكثار سوء المعشر مع
الضعفاء ، لأهل وحران ، ونصايته في السير الذي لا يستعصى به بقط المروء .
كردي .

بصير ذلك عادة له^(١) ، بل جاء في الحبر الصحيح : « من تكلم بالكلمة يَصْحَتْ بها جُنَساءة يَهْوِي بها في النار سَعَيْنٌ خَرِيفاً »^(٢) ما يُقيد أنه حرام ، بل كبيرة ، لكن سَعَيْنٌ حملة على كلمة في شعر ما قبل نُصَحَتْ بها عداءه ، لأن في ذلك من الإيذاء ما يُعادل^(٣) ما في كثير كثير منه

وقصة تقييد الإكثار بهذا^(٤) أنه لا يُعزى منه وما بعده ، وبطريقه ابن المنيب^(٥)

واعتمد النسيب أنه لا بد من تكرار كل تكرار يَدُلُّ على منه ، وسدَّ له بالنص وسعه بركني قدس ظاهر النص الذي جرى عليه العراقيون وعيَّزهم أن من وُحِدَ فيه بعض ما هو خلاف المدوِّمة نص شهادة ، إلا أن

(١) وخرج به الإكثار ، ما لم يكن ذلك من صفة واحدة ، كما وقع بعض الصحابة معني المحتاج (٢٥٢/٦)

(٢) بهذا اللفظ أخرجه بعضي في كتاب صفة (١٤٨١) ، م (١٦٣٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال بعضي من الصحابة : « من تكلم بالكلمة يَصْحَتْ بها جُنَساءة يَهْوِي بها في النار سَعَيْنٌ خَرِيفاً » أخرجه ابن حبان (٥٧١٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه « إن من تكلم بالكلمة يَصْحَتْ بها جُنَساءة يَهْوِي بها في النار سَعَيْنٌ خَرِيفاً » أخرجه ابن حبان (٥٧١٦) ، أبو داود (٢٩٨٨) ، ومسلم (٢٩٨٨)

(٣) وفي (أ) و(ز) و(ط) : (علا يعادله)

(٤) يعني وتقييد النصف بحكايات المصححة ، لا تكرار بعضي أنه يح (ن) (٢٢٥/١٠) بتصرف ، وفي (ح) و(ر) و(ط) ، (تقييده) .

(٥) استراح على كتاب مصباح (٢٥٩٨)

(٦) يعني أن يلاحظ مع عدم الكلام ما قدمه في شرح قول من (والله ر على صفة) من قوله (وبعري ذلك في مدوِّمة واستعمل بها) فإن عبد الله لم يؤثر ، ولا ردَّ (شهادته) ، بعد موته معاني لكل ما ذكره منها عن النبي وغيره ، م (٢٢٥) وفي (أ) و(خ) و(ر) ، (تكرر أو يبدل)

وَنُسْ قَصَّةً وَقَسَّوْهُ حَيْثُ لَا يُعَادُ ، وَكَذَلِكَ عَلَى لَعَبِ الشَّطْرِيحِ

يَكُونُ الْأَعْيُ عَنْهُ دَيْكُ فَرْدُ شَهَادَتِهِ لَكِنْ يَوْفَقُ شَخْصَهُ الْأَدْرَعِيُّ فِي إِطْلَاقِ
اعْتِدَارِ الْإِكْثَارِ فِي الْكَلِمِ ، ثُمَّ نَحْنُ نَعْتَارُهُ فِي سَحْوِ الْأَكْلِ بِسَوِيٍّ وَمَعْدُ الرَّحْلِ بِمَحْصَرَةٍ
سَاسِ . بِخِلَافِ سَحْوِ قَصَّةٍ حَسْبِهِ بِمَحْصَرَةِ الدَّسِ فِي طَرَبِيٍّ

وَاعْتَرَضَ : مَا صَحَّ عَنْ مَنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قُلُ أَمَةٌ حَرَّحَتْ لَهُ
مَنْ سَيَّ كَانَتْ عَنْهَا بِرَبِّ قَصَّةٍ بِمَحْصَرَةٍ سَاسِ^(١)

وَبُرْدُ : أَنَّهُ مَحْبُودٌ فَلَا يُعْتَرِضُ بِعَمَلِهِ عَلَى عَمَرِهِ ، وَاسْنُ الْكَلَامِ فِي الْحَرَمَةِ
حَتَّى تُسَدَّ بِكَلِمَاتٍ أَوْ عَنْهَا^(٢) ، بَلْ فِي مَقْطُوعِ الْعَرُودَةِ ، وَمَسْكُونَتِهِمْ
لَا دُخْلَ لَهُ^(٣) فِيهِ عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا فَعَلَهُ لِنَشْخِ حُلِّ الْمَنْعِ بِالْمَصِيَةِ قُلُ
لَا سَرَاءَ ، فَهِيَ وَفَعْلُ حَرْبٍ فَعْبَةٌ مُحْتَمَلَةٌ فَلَا دَيْلَ لَهَا أَصْلًا ، فَلَا أَوْجُهُ
بِمَقْصُودِهِ الْأَدْرَعِيُّ

(وَاسْنُ فِيهِ فَاءٌ وَفَلْسُوءَةٌ) وَهِيَ مَا يُنْسَلُ عَلَى رَأْسِ وَحْدَةٍ ، وَنَاحِرَةُ ثَوْبٍ
سَحْوٍ حَضَائِيٍّ^(٤) ، وَهَذَا ثَوْبٌ سَحْوٍ قَاصٍ^(٥) وَسَحْوٌ دَيْكُ مَنْ كَلَّمَ مَا يُفْعَلُ (حَيْثُ)
أَيُّ : بِمَحَلٍّ (لَا يُعَادُ) مِثْلُهُ فِيهِ .

(وَكَتَابَ عَلَى لَعَبِ الشَّطْرِيحِ) أَوْ فَعْلُهُ سَحْوٌ طَرَبِيٍّ وَإِنْ عُرِ ، كَمَا مَرَّ ،
وَيُنَبِّغِي أَنْ حَضُورَهُ فِيهِ هَذَا التَّفْصِيلُ .

(١) أَيُّ : عَنِ الْأَدْرَعِيِّ فِي عَدَمِ اعْتِدَارِ الْإِكْثَارِ فِي سَحْوِ قَصَّةٍ حَلَكَةٍ هَامِشٌ (ك)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي سَيِّدٍ فِي « الْمَصْنَعِ » (١٦٩٢١) عَنْ أَبِيهِ النَّحْمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ نَحْوِي

(٣) أَيُّ : عَلَى عَدَمِ الْحَرَمَةِ . قَدْ ذُكِرَ . هَامِشٌ (ز) .

(٤) فِيهِ يَنْظُرُ ، بَلْ سَلَفَ لَا يَسْكُونُ عَلَى مَا لَا يَفْقَهُ مِنْ مِثْلِ مَنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَا بِمَحْصَرَةٍ
أَحَدًا فِيمَا لَا يَلِيقُ ، فَلْيَتَأَمَّلْ . سَم . (ش ١٠٠ / ٢٢٥)

(٥) وَمِنْ (و) وَ (ح) : (حَسَالٌ) بِالْمُهْمَلَةِ

(٦) ثَوْبُهُ (سَحْوٌ قَاصٍ) أَيْ لَفْظُ (سَحْوٌ) فِي أَصْلِهِ (بَصْرِيٌّ ٣١٢ / ٤) وَمِنْ (أ) وَ (ح)
(ط) . (ثَوْبٌ قَاصٍ)

وحرفة دسنة ، كحجامة وكس ودع متن لا ينق به ينقطعها ، فإن اعتادها وكانت
حرفة أبه فلا في الأصح

لأن المدر على العرف ، كما مر ^١ . فقد ينسخ من شخص وفي حال أو مكان
ما لا ينسخ من غيره أو لا

ودع انور كشي في نعمة مدكور ^٢ بأنه لا يصح في نحو لينة وإكثر
نصحت والشرع أي هذه سنه مصفا ^٣ . وهو ظاهر

نبيه يؤخذ من قوله (لأن مد) أي حرة أن من دخل بلدًا
فتري ^٤ تري أهل لا سحره مبرونه به ، ومحله إن سلم ما إذا تريا تري أهل
حرفه ومع بعد أهل ذلك محله برينة تري غير ^٥ بلده مبرر به مطلقاً ^٦

(وحرفة دسنة انهمير ^٧ ، كحجامة وكس ودع) وحكيه ، وحراسه وقسمه
حمام ، وحرارة (من لا ينق ، هذه) به ينقطع (لشعارها بنية ماله

(من اعتادها) أي لاقت به (وكات) مباحة ، سواء أكاتب (حرفة أبه)
أم لم تكن ، كما رخصه في ^٨ تروضة ^٩ فذكره هنا ؛ لأن لعالت في لولد أن
يكون على حرفة أبه (فلا) ينقطع (في الأصح) لأنه لا يتغير بذلك

أما ذو حرفة محترمة ؛ كصنم ^{١٠} ومصور فلا نقل شهادتهم مطلقاً ^{١١}

(١) في شرح : (والمرومة : تعلق ...) إلخ . (ش : ٢٢٦/١٠)

(٢) قوله (في اسميه المدد) وهو قوله (أي جمع ما ذكر) كردي

(٣) أي من أي شخص كان ، أو في أي من أو مكان كان (ش : ٢٢٦/١٠)

(٤) كما في أصله بفتح ثاء ها وفتح شاي سند عمر (ش : ٢٢٦/١٠) وفي (ر)
(فتري) في الموضعين

(٥) وفي (أ) و (ط) عارضة : (أهل)

(٦) أي : في بسده وغيره (ش : ٢٢٦/١٠)

(٧) وفي (أ) و (ط) : (بالهمزة)

(٨) روضة الطالبين (٢١٠/٨) .

(٩) قوله (كصنم) قال صبيي وعرف وكاهن لأن شعارهم الطيس على انعامه كردي

(١٠) أي لا ماله إلا ، كحرفة أبه ولا صبي (ش : ٢٢٧/١٠)

والتهمة أن يخترقته بغيره أو يدفع عنه صراً .

فإن برر كشيء ومقام عمت به الطوى انتكث بالشهادة مع أن شركة لأحد مدعاه فيقدح في العدالة ، لا سيما إذا دفع أحد الآخره على التحفل ، أو كان يأخذ ولا يكتف فإن نفوس شركائيه لا تطيب بذلك

قال بعض المأخريين وأسلم طريق فيه : أن يشترى ورق شركة ويكتف^(٢) ويقيم على قدر ما تكل من نفس الورق قوت الشركة لا بشرط فيها المساوي في عمل انتهى

(والتهمة) بضم فصح في شخص من^(٣) أنه دفع الشهادة ، كما في الحر صحيح^(٤) (أن سحر) شهادته إليه ، وإي من لا يقبل شهادته له^(٥) (بعباً ، أو يدفع عنه) أو عمن ذكرها (صراً)

ويضرب حدوثها قبل الحكم لا بعده فهو شهد لأخيه بعباً فمات وورثه قبل استيفائه^(٦) ، فإن كان^(٧) بعد الحكم أحده ، ولا فلا

وكذا لو شهد بقتل فلان^(٨) لأخيه بدي له ابن ، ثم مات^(٩) وورثه ، فإن صار ورثه بعد الحكم لم ينعض ، أو قل لم يحكم له

(١) قوله (دفع أحد لأخيه) والأصح حرمه ، كما في كروي

(٢) قوله : (ويكتف) أي : يكتب المأخوذ . كروي

(٣) قوله (من) أي : من (مع أنه ليس إلا) ، انظر في كروي (ش : ١٠ / ٢٢٧)

(٤) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : لا يغور شهادة حائن ولا حائض ، ولا مخذوذ في الإسلام ، ولا ذي عسر على أخيه . أخرجه أبو داود ، (٣٦١١) ،

وبن ماجه (٢٣٦٦) ، والدارقطني (ص : ١٠٤٨) ، وسهلي في السمع الكبير ،

(٢٠٨٩٤) ، وأحمد (٧٠٥٩)

(٥) أي : الآتي بيانه انفاً . (ش : ١٠ / ٢٢٧)

(٦) قوله (من سبغته) لا حاجة إليه . (ش : ١٠ / ٢٢٧) ،

(٧) أي : ورثه . (ش : ١٠ / ٢٢٧)

(٨) الإضافة إلى الفاعل . هامش (خ) ،

(٩) أي : الابن . (ش : ١٠ / ٢٢٧) .

قُرْدُ شَهَادَةٍ لِعَدَّةٍ وَمُكَاسِهِ

فرد شهادة لعدده بمأدور به في التجارة وغيره ، خلافاً لما يؤهّمه بمبدأ
 صه ' ١ ' الأول ، لأن ما شهد^٢ به هو به

وقصته^٣ قوله به بأن شخصاً قد به ، كما بحثه بنفسه

ومكاسه ، لأنه منك وقد يعجز أو تفجّره فمؤدّ له ما به

وشركه^٤ بمسّر^٥ ، مكر به في له أو يسا ، بخلاف ما بدأ في لريد
 ولي فصيح^٦ ليد لا به ، وشرطه^٧ بعدّم الصحيح ، كما مرّ في (تبريق
 النصفه) ' ١ ' ولا يعود به شيء مما يشك^٨ برده ، كوارثين^٩ لم يقص ، هو
 ما نسب لأحدهما لشركه فيه الآخر

وبو قسوا^{١٠} نصاً ، وفرد كلّ محدّد ، مسارع اثنين في حدّ سهم لم نقل
 شهادة الآخرين - على ما في به بعضهم - للشركة المتقدمة ، ودفع ضرر فصيح
 القصة لو وقع .

وبؤاخذ^{١١} ' ١ ' أن كل من باع عبداً لا نقل شهادته فيها بما يدفع عنه ضرر
 سح السع فيها لو وقع

(١) المحرر (ص : ٢٩٧) .

(٢) أي : المأدور له . (ش : ١٠ / ٢٢٧) .

(٣) وفي (١) و(ج) و(و) و(ط) : (شهد) .

(٤) أي : التعليل . ع ش . (ش : ١٠ / ٢٢٧) .

(٥) عطف على (عنه) . (ش : ١٠ / ٢٢٧) .

(٦) قوله (وشركه) الأولى لتبريع ولأنت (ش : ١٠ / ٢٢٧) .

(٧) ومر في السع أي تبريق النصفه في 'الرمي' والاس قاسم' عدم اشراك بعدم تصحيح .
 راجعها . ق . هامش (١) .

(٨) قوله (ش) الأولى تصحاح (ش : ١٠ / ٢٢٧) وفي (١) و(ج) و(و) و(ط) (ش) .

(٩) مثال للعود . هامش (ز) .

(١٠) أي : من التعليل . (ش : ١٠ / ٢٢٧) .

وعريم به مسب أو عنه حخر قدس ، وما هو وكيله ،

(وعريم له ميت أو أن لم يستغرق بركة الدون ، أو مرتد^(١) ؛ كما بحثه
أور رعة^(٢)) (أو عنه حخر قدس) لأنه قد أثبت له ثباتاً أثبت لنفسه المطالبة به
حتى في المرتد ؛ لأن ديونه تقضى من ماله ، على جميع الأقران ، بخلاف عريمه
الحي ومعمراً لم يحخر عليه ، بعد الحق بدمه

(أو) برصاص^(٣) بين موسى وحاطبه الذي غصل عنه^(٤) ، أو أصاب^(٥)
مرأته (فمما) ندي (بأصده^(٦)) (هو وكيل) أو وصي أو قيم (فيه) سواء
أشهد به عنه لموكله ، أم بشيء^(٧) ، بمعنى به (كوقوع عقده فيه وغيره) لأنه يثبت
لنفسه سلطة التصرف في المنهودة

وكذا وبيع بمودعه ومريه برهه ؛ لثمة بقاء يدهما
ولو عر^(٨) بحو وكيل نفسه قبل بحوص في شيء من المحاصصة قبل ، أو
بعدها فلا وإن كان معصلاً

وطاهر إطلاقهم أنه لا يغير فيها^(٩) رفع بقاصي . ولا كونها^(١٠) ممّا
نقصي العداوة المصصة بشهادة وفيه نظر
أما ما ليس وكيل^(١١) أو وصياً أو قيماً فيه فيقبل

(١) عطف على (ميت) . (ش : ١٠ / ٢٢٨)

(٢) تحرير الفتاوى (٣ / ٦٦٢)

(٣) عطف على (لعله) . هامش (١)

(٤) قوله (غصل عنه) أي عن خطبه ، يعني عن إكاحه كردي

(٥) قوله (أو أصاب) أي (ش : ١٠ / ٢٢٨) وفي (ح ، و)

(٦) المحرر (ص : ٤٩٧)

(٧) عطف على (به) وكان لأولى حذف قوله (الموكله) رسدي (ش : ١٠ / ٢٢٨)

(٨) أي : ثم شهد . (ش : ١٠ / ٢٢٨)

(٩) قوله (لا يغير فيها) أي : في المحاصصة . كردي .

(١٠) وصير (كونها) بـ (جمع) أي : المحاصصة . كردي

(١١) قوله (ما ليس وكيل) مع محرر بونه ما هو وكيل (ح : ش : ١٠ / ٢٢٨)

..... وَيُرَادُّ مِنْ هَيْبَةٍ ،

ومن جيل شهادة الوكيل : ما لو باع وأكره بمشتري شمس ، أو اشترى فادعى أحسني بامسح . فله أن يشهد بمؤكدته بأن له عليه كد ، وبأن هذا منكه بن حبل له أن يشهد به للسامع ، ولا يذكر أنه وكيل .

وَصَوَّبَ لِأَدْرَعِي حَتَّى مَاطَا ، لِأَنَّ فِيهِ بَوْضَلًا يَحْقِرُ بَطْنِي مَدَحٍ ، ثُمَّ بَوَقَفَ فِيهِ
حَمِيمَهُ حَرَاكَةً عَنِ الْحَكَمِ بِمَا بُو عَرَفَ حَقِيقَتَهُ ، ثُمَّ بِحُكْمِهِ وَتَحَاثُّ بَأْتَهُ
لَا تُرِيدُ ، لِأَنَّ عَصِدَهُ وَصَوْبَهُ يَمَسُّ حَقُّ حَقِّهِ

وَمَا يَكْفُرُ عَنْ رَبِّهِ عِدَّةَ سَلَامٍ مَا بُيِّنَتْ لَهُ فِي ذَلِكَ مَا يَكْفُرُ بِهِ نَافِلًا لِمَنِ الْإِنْفَاءُ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ نَافِلًا لِمَنِ الْإِنْفَاءُ وَمَا يَكْفُرُ بِهِ نَافِلًا لِمَنِ الْإِنْفَاءُ

وَيُؤَيِّدُ الْحَوَازِ : قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ سَطِيرُهُ فَبِمَنْ لَهُ دِينَ عَمْرٍ عَنِ ابْنِهِ عَافِرٍ مِنْ
آخِرِ قَدَرِهِ وَأَحَالَهُ بِهِ وَشَهِدَ لَهُ^(١) لِيُحِبَّ مَعَهُ^(٢) بِإِصْطِفَائِهِ فِي أَنْ لَهُ عَلَيْهِ^(٣) دِينَ
الدِّينِ .

وتظير ذلك شهادة حاكم معروف بحكمه بصحة أشهد أن حاكماً حائراً بحكمه حكمة به^(١١) كفاً من^(١٢)

(وسراة من صميه) الشاهد أو نحو أصله أو فرع أو عده ؛ لأنه يدفع به العرم عن صمه أو عمن لا تضمن شهادته به

واختصاص العبارة شهادة الأصل ببراءة من ضمنه مع كونها مقبولة ؛ إذ لا تهمة فيها . . . غير مراد ؛ كما يَدُلُّ عليه السياق .

(۱) قوله (وشهد) أي المهرص (له) أي المهرص ما به عني لمدني وشهد بذلك المهرص .
اختصاصاً به . (ش: ۲۲۸/۱۰) .

(٢) عبارة: «الهاي» (فيحلف...) إلخ. (ش: ٢٢٨/١٠)

(۳) ای : الحال علیہ - ہامش (ر)

(1) فتاوى البرقي (ص: 118-119).

(٥) أي : رقم (باب العضاء) . (ش . ١٠ / ٢٢٧) .

وبحراجه مورثه

وإن شهد للمورث أنه مريض أو حرجي بدل قتل الأندمان فثبت في الأصح ،

نعم ، قوله : أصله : (وانصحت بالأصل بالإبراء أو الأداء)^(١) أصرح .

(وبحراجه مورثه) غير بعضه " قبل الأندمان " ، لأنها تعصي للموت الذي هو السبب في انتقاله^(٢) من المورث إليه .

وله^(٣) فارق مهم في قوله : (ولو شهد لمورث له مريض^(٤) أو حرجي بمال قبل الأندمان فثبت في الأصح ، لعدم استهانة : كما تقر^(٥) ، لأن الشهادة لا تجزئ إليه نفعا ، وكونه إذا ثبت لمورثه سبب له بعد سبب حرج لا يؤثر .

نعم : لو مات مورثه قبل الحكم . . امسح ، لأنه إلا شاهد نفسه ، كما مر^(٦) .

وفي الأثر : (لو شهد على مورثه بما يوجب فيه له يمين . وهو غلط مسيء على موقف أن الشاهد هو برث وليس كذلك ، كما مر في (الترائف)^(٧))

(١) المحرر (ج ١ : ٢٩٧) .

(٢) قوله : (غير بعضه) ، ما يظهر أثر هذا العهد في بساطته لأخيره ، وما ذكره في ثبوت الـ المسائلين به تفرقا ، كردي

(٣) وقوله : (قبل الأندمان) حرجي عما بعد الأندمان ، لأن الشهادة فيه مضمونه : (لا بعد) .

(٤) أي الأرض . معني . (ش : ١٠ / ٢٢٩)

(٥) راجع إلى قوله : (لأنها تعصي . . .) إيج . هامش (خ) .

(٦) غير أصله وجرجه . معني المحتاج (٦ / ٣٥٥)

(٧) مرض الموت . معني المحتاج (٦ / ٣٥٥) .

(٨) قوله : (كما مر) ، وهو قوله (بشهادته) إيج في شرح (أن بحر) . ح كردي وعده شائبي (قوله : (كما مر)) أي في قوله : (أنه حرجي) . إيج (١٠ / ٢٢٩)

(٩) أي في شرح (ونسبه أن بحر نفعا) . إيج (ش : ١٠ / ٢٢٩) . ي قوله (ويضر حملونها قبل المحكم لا بعده) . هامش (أ)

(١٠) أي : في مواضع الإثبات . (ش : ١٠ / ٢٢٩) .

وَبُرْذُ شَهَادَةٍ عَادِيَةٍ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ قَبْلٍ ، وَغَرَمَاءُ مَغْلَسٍ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ دِينِيٍّ آخَرِ

عَمِي ثَنَا وَان قَت بَرْتْ لَا بَصِخْ دِلْكَ^١ أَيْضًا^٢ ، بَمَا عَسُوَ بِهِ الصَّوَرُ فِي مِثَالِهِ
الْحَبْلِ هَذِهِ ، وَغَدَمَهُ فِيمَا وَلَيْهَا ، فَتَأَمَّنْهُ

١ وَبُرْذُ شَهَادَةٍ عَادِيَةٍ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ قَبْلٍ (بِحَمْلُونِهِ^٣) كَمَا ذَكَرَهُ^(٤) فِي (دَعْوَى
بَدَم وَبِصَامَةٍ) وَغَدَمَهُ^٥ هَبْ - كَالِدِي فَمِنْهُ^٦ - مَعْوَلًا فِي حَدَثٍ فَيَدُهُ الْمَذْكُورُ^(٧)
عَمِي ذَكَرَهُ ثُمَّ^٨ ، بِمِثْلِ^٩ ، بَهْ خَتَمَهُ فَلَا يَكْرَارُ

وَأَبْرُذُ شَهَادَةٍ عَادِيَةٍ مَغْلَسٍ خُحِرَ عَلَيْهِ (بِغَيْرِ شَهَادَةٍ دِينِيٍّ آخَرِ) ظَهَرَ
عَمِي^{١٠} ، لِأَنَّهُمْ يَدْفَعُونَ بِرَحْمَةِ هَبْ وَأَحْدَمَهُ^{١١} التَّنْقِصُ قَبُولُ شَهَادَةِ عَرِيسٍ لَهُ
رَهْنٌ بِعَمِي بَدِيهِ^{١٢} ، وَلَا يَكْرَارُ بِمِثْلِ عِيْرُهُ ، أَوْ لَهُ مَا^{١٣} وَيَقْصَعُ بَأَنَّ الرَّهْنُ يُوهِي^(١٤)
الدِّينَ بِمَوْجُودٍ بِهِ ، فَتَنْقِصُ^{١٥} لَعَنَدَهُ دَفْعَ صَرَرِ الْمَرَا حِمَةِ

وَبِهِ يَنْظُرُ^{١٦} ، لَأَنَّ مِثْلَهُ مَعَ ذَلِكَ دَفْعًا^{١٧} ، تَصْدِيرَ خُرُوجِ الرَّهْنِ

(١) أَي : الْقَوْلُ بَعْدَ الْقَوْلِ ، (ش : ١٠ / ٢٢٩) .

(٢) ب : مِنْ حَتَّى ، شَهْ عَمْدٌ ، بِخِلَافِ شَهَادَةٍ قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ شَهَادَةٍ عَمْدَ فَعَلٍ أَسَى وَمَعْنَى
(ش : ١٠ / ٢٢٩) .

(٣) أَي : قَبْلُ : (بِحَمْلُونِهِ) . (ش : ١٠ / ٢٢٩) .

(٤) أَيْ : يَوْهَ (وَبُرْذُ شَهَادَةٍ عَادِيَةٍ) لِح (ش : ١٠ / ٢٢٩) .

(٥) بِعَمِي هَبْ (بِحَرَا حِمَةِ مَوْرَثَةٍ وَبِشَهَادَةٍ) لِح (ش : ١٠ / ٢٢٩) .

(٦) قَوْلُهُ أَيْضًا مَذْكُورٌ ، وَهِيَ قَوْلُهُ (بِحَمْلُونِهِ) كَرْدِي وَهِيَ (عَمِي ذَكَرَهُ ثُمَّ) مَعْنَى
بَقَوْلِهِ : (مَعْوَلًا) . (ش : ١٠ / ٢٢٩) .

(٧) وَهِيَ قَوْلُهُ (بِمِثْلِ) مَعْلُومَةٌ (بِأَعْدَاءِ) كَرْدِي

(٨) ب : مِنْ عَمْرٍ (ش : ١٠ / ٢٢٩)

(٩) وَب : مَعْمَعُ يَوْهَ هَامِش (١) قَوْلُهُ بِعَمِي بَدِيهِ (كَدَامِي) شَهَادَةٍ بِغَيْرِ (لَا) وَلَعَلَّ
الصَّوَابُ : (لَا يَحِي) (لِح مَعَ) (لَا) (ش : ١٠ / ٢٢٩) .

(١٠) وَمِنْ (أَوْ) (يَحِي بِالْأَمْرِ) ، وَمِنْ (ح) (يَحِي بِالْأَمْرِ)

(١١) أَي : فِي مَا حُودِ الْيَلْقِي أَوْ يَحِيهِ (ش : ١٠ / ٢٢٩) وَرَحِمَ لَسَهْلُ الصَّاحِ فِي إِحْلَافِ
الْأَشْيَاحِ ، صَالَةً (١٧٤)

(١٢) أَيْ : دَفْعَ عَمْرَا حِمَةِ هَامِش (ر) ، وَمِنْ (أ) (دَفْعًا)

ونؤشهادا لأشهر موصيه فشهادا لشاهدين موصيه من بنت التركة فقلت
الشهادتين في الأصح

محققاً^(١) ، ونسب ما يلي له في الأولى

ونقل شهادة مدعي موت دائه وان نصفت نقل ما عليه بورثه ، لأنه
حديثه ، لا بعد موته^(٢) عن أبي ، بأن له بنت مجهولة ، بنده ما استحقه الأخ عليه
طاهر

وأجد منه^(٣) أن من نسب وصيه له ما يجب بد الوصي فشهادا^(٤) بأنه وصيه
لآخر لم نقل ، لأنه يفتنه عن نسب له مصانته به

ونقل من فقير موصيه أو وقت غفراء ومحلله^(٥) أن له نصرخ بحصرهم^(٦) ،
وبوصي إعطاؤه^(٧) ، فانه يسمون وحائف من بي لدم حيث يحضروا^(٨) ، وب
لم نصرخ بحصرهم ، وهو أوجه ، فانه مسجود به

(ولو شهدا لانس موصيه) مثلاً (فشهدا) أي الأولان مشهود لهما
(للشاهدين موصيه من بنت التركة) وهو في عين واحدة ادعى كل نصفا
فلت الشهادتين في الأصح لامتصال كل شهادة عن الأخرى مع أصل عدم
المواطأة المانع منها عدالتهما .

(١) أي : في الصورتين جميعاً . (ش : ٢٢٩/١٠)

(٢) قوله (لا بعد موته) أي : لا قبل شهادة المدعي عد موت الدائنة عن صح كروي

(٣) أي : من التعليل . (ش : ٢٣٠/١٠)

(٤) قوله : (فشهدا) أي : شهد الوصي بأنه ... إلخ . كروي

(٥) قوله (أن له نصرخ بحصرهم) أي : لم يصرح بشهد يكون غفراء محصور من و كان كروا
محصورين في الواقع ، كروي

(٦) وقوله (وبوصي إعطاؤه) أي : كان حصد حصل له حرام صح كروي

(٧) قوله (حيث يحضروا) أي : كنهم حصد محصور عن سوية ، كما مر في (موصيه)
فكون الشاهد حيث شريكاً ، كروي

(٨) قوله (ادعى كرو) أي : من نسب (ش : ٢٣٠/١٠)

وأحد مه^(١) أنه لو كتب عن سيد اثنين ودعاها ثالث فشهد كل للاحر أنه اشترى من بمتعي^(٢) قيل : اد لا يدنكل^(٣) على ما ادعي به على غيره حتى يدفع شهادته بصلب عن نفسه ، بخلاف من ادعي عليه شيء فشهد به للاحر وكذلك بخور شهادته بعض المصدق بعض على انقطاع شرط ألا يقول أحد مالاً أو نحوه .

ويظهر أن مثله أحد ما به وما في سهمه هذا نصاً ، ومحتمل هما تفريق بينهما ، لا بعض كل عن لآخر محتمل غيره لاله وعلى الأول^(٤) يُفرق به بين ما مر^(٥) في الشريث بأنه ما ذكر موجب بعده^(٦) وبمقتضى ، بخلاف ثم ، ولذلك لو كتب هذا ذكر موجب عدوه كان كما هي^(٧) .

وشهادة عاصب^(٨) بعد الرد والنوبه ما عصبه لأحبي^(٩) كما في الجواهر^(١٠) . وأتهم قوله (بعد الرد) أنه لا بد من رد لعين وبتد مذهب^(١١) : إذ لا يوجد سوة إلا بذلك من قدر عليه وخرج بذلك^(١٢) ما إذا بقي للمعصوب منه عليه شيء : لانهما^(١٣) .

(١) أي : من التعليل . (ش : ٢٣٠/١٠)

(٢) قوله (بمتعي) (الح الأولى (لواحد مه) (ش : ٢٣٠/١٠)

(٣) أي : عدم القول مطلقاً . (ش : ٢٣٠/١٠)

(٤) وقوله (بين ما مر) وهو قوله (تصح رد) أي شرح (ومك) كروي

(٥) وهذا أحد أسال . هاشم (خ)

(٦) أي : فلا يميل . هاشم (ز)

(٧) عصب على (وكذلك بخور شهادته) (الح هاشم (أ)

(٨) قوله (لأحبي) يعني غير المعصوب منه كروي

(٩) أي : قوله : (بعد الرد) أو بمعنونه المذكور . (ش : ٢٣٠/١٠)

(١٠) أي : لا ينقل : لانهما . (ش : ٢٣٠/١٠)

ولا تقبل لأضرب ولا فرع .

يدفع الصحابي له عنه ، كما تقرّر .

وإذا اشترى فاسداً ، شئاً وفصه ، لم تقبل منه لغير نفعه ، لأنّ إن رذّة^(١) ونم
بنو عليه للنازع شيء ، أو صححت له فصح ودعى أحراً منك من وضع المشتري
يده عليه ، لم تقبل^(٢) منه^(٣) ، لا بدعه ، يدفعه ضمان عن نفسه ويضمنه عدّة
لها^(٤) .

(ولا يقبل) شهادة (لأضرب) شاهد ولا علا (ولا فرع) له وإن سفل ولو
سرسد أو بالبركة له^(٥) . خلاف لما فيه من صلاح . أو شاهده ، لأنه بعضه ،
فكانه شهد بنفسه ، والبركة وإن دلت حدّه على فعلها إثبات ولايه للفرع ،
وفيها تهمّة .

وقرأ أحدهما ومكاته مثله^(٦) .

وقصبة إطلاق العثر ، كالأصحاب ، منها لا تقبل بعضه على بعض له
آخر^(٧) ، وبه حرم الحرالي ، بكن حرم ابن عبد السلام وغيره بقول^(٨) ، لأنّ

(١) أي : بفقد فاسد ، هامش (ط)

(٢) أي : ذلك شيء . وكذا يدل مدحه ، حد مضمر . في سبع (ش : ٢٣٠ / ١٠)

(٣) انظر اسات (ش : ٢٣٠ / ١٠) وفي (ر) (و) (لم يقبل)

(٤) أي : المشتري . هامش (م)

(٥) قوله : (لها) أي : لنفسه . (ش : ٢٣٠ / ١٠)

(٦) قوله (به) أي : للفرع ، وعدم أنه ليس بعد ، وقوله (أو شاهده) عطف عنه (م)
{ ٢٣٠ / ١٠ }

(٧) عذر ، المعنى : والبرص ، وكذا لا يقبل لمكتب أصبه أو فرعه ولا لمأذونهما . (ش : ٢٣٠ / ١٠)

(٨) قوله (لبعضه على بعض له حر) أصحّ كما ذكر عن أو محقق (ش : ٢٣١ / ١٠)
وفي الأصل : (لبعضه على آخر)

(٩) رجع ، اسهل لصاح في اختلاف الأشاح ، ص ١٧٤١ ، وحدثه لثروبي ،
(٢٣١ / ١٠) .

بوارع الصمعي^(١) قد تعرض فصصت التهمة^(٢)

وقد يُخات على لأول سمع ذلك^(٣) ، د كثيرآ ما يتفاوتون في سمعته و سميل
فالتهمة موجودة

وقد قيل شهادة النقص صمت^(٤) ، كآ ادعى^(٥) على بكر^(٦) شراء شيء من
عمرو واشترى من زيد صاحب بدو صفة بالسلم^(٧) ، فتقبل شهادة ابن زيد
أو عمرو له بذلك^(٨) ، لأنها أحسن عهد^(٩) وإن تصفت الشهادة لأيهما
بالحك .

وكان شهد على أنه بقراره بسب مجهول ، فتقبل مع تصنها الشهادة
لحقيقه .

وبو دعى الإمام شيء بسب المار^(١٠) فثبت شهادة بعضه به^(١١) لأن المدك ليس
بالإمام

ومثله باطر وقب ، أو وصي دعى شيء لجهة بوقف أو للمولي فشهد به

(١) قوله (لأول سمع بطمس) (أصح الورع) لسمع ، بمعى أن سمع عن التهمة طمس قد
يعارض التهمة فصصتها ، كردي

(٢) المواعد الكبرى (٧٢/٢) .

(٣) قوله : (سمع ذلك) أي : مع المعارضة ، كردي

(٤) قوله (كان ادعى) (أصح) في شرح الروض^(١٢) ، وبو قال شخص لزيد وفي يده عهد

استوب قد بعد انقضى في ذلك من عمرو وعمرو شراء صك ، وطاعه بالسلم و بكر جمع .

وشهد له بذلك عمرو أو زيد . قلت شهادتهما وإن تصفت إثنين انك لأيهما ، لأن

بمقصود من سمع المدعي ، وهو أحسن عهد ، وهذا حاصل في الشرح كردي

(٥) قوله (على بكر) سواءه (على زيد) كما في «التهذيب» و«لمعي» و«الروض» ،

(ش : ٢٣١/١٠) .

(٦) فأنكر زيد جميع ذلك ، معى المحتاج (٢٥٦/٦) .

(٧) أي : للمدعي بما يقول ، معى - (ش : ٢٣١/١٠) .

(٨) أي . عن المدعي . (ش : ٢٣١/١٠) .

وَتَقْلُ عَلَيْهِمَا ، وَكَدَا عَلَى أَيْهَمَا بَطْلَاقَ صِرَّةِ أُتْمِهِمَا أَوْ قَدْفَهَا فِي الْأَطْهَرِ ،

بَعْضُ الْمَدْعَى ، لَا تَعْدُ أَيْهَمُهُمَا ، مُحْلَفُهُمَا بِبَعْضِ الصَّرِّ أَوْ لَوْصَابِهِ

وَلَوْ شَهِدَ^(١) بَعْضُهُمَا أَوْ عَلَى عَدْوِهِ ، أَوْ لِمَا سِيقَ^(٢) بِمَا يَعْنِيهِ بَحَقٌّ ، وَالْحَاكِمُ
يُخْهَلُ دَلِيلُ^(٣) قَوْلِ مَنْ عِنْدَ السَّلَامِ الْمَحْبُورِ حُجْرُهُ^(٤) ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَخْمُنُوا
بِحَاكِمٍ عَلَى مَصْطَبٍ ، بَلْ عَلَى إِنْصِلَالِ الْحَقِّ لِمُسْتَحَقِّهِ فَمِمَّ يَدَّعِي الْحَاكِمُ ، عَطْفُهُ ،
وَلَا الْحَصْنُ ، لِأَحَدٍ حَقُّهُ ، وَلَا شَهْدُهُ ، لِإِعْدَائِهِ^(٥)

فَبِالْأَدْرِ عَيْتِي بَلْ طَاهِرٌ عَارَةً مِنْ حُجْرٍ دَلِيلُ الْبُحُوثِ

(وَتَقْلُ) مِنْهُ^(١) (عَلَيْهِمَا)^(٢) ، بِدَلِيلِهِمَا ، وَمَحْلُهُ حَيْثُ لَا عِدَاوَةَ ،
وِلَا فَوْحٍ ، وَالَّذِي يَنْجِبُهُ مِنْهُمَا عَدَمُ الْمَوَلِ ، أَحَدًا مَقَرًّا^(٣) ، أَلَّا لَا
لَا يَلِي سِوَهُ إِذَا كَرِهَ سَهْمَا عَدْوَةً طَاهِرَةً ، ثُمَّ رَأَيْتُ صَاحِبَ الْأُمُورِ حَرَمَهُ^(٤)
(وَكَدَا) تَقْلُ شَهَادَتُهُمَا^(٥) (عَلَى أَيْهَمَا بَطْلَاقَ صِرَّةِ أُتْمِهِمَا) طَلَاقًا بَاتًّا^(٦)
وَأُتْمُهُمَا نَحْوُهُ (أَوْ قَدْفَهَا) أَيِ الصِّرَةِ الْمُؤَدِّي لِغَدِّ الْمُؤَدِّي لِمُرَاقَبَتِهَا (فِي
الْأَطْهَرِ) لَصِغَتُهُمَا بِبَعْضِ أُتْمِهِمَا بَدَلْتُ ، بِدَلِيلِهِ طَلَاقُ أُتْمِهِمَا مِنْ شَيْءٍ ، مَعَ كَوْنِ

(١) أَيِ : الشَّخْصِ (ش : ٢٣١ / ١٠)

(٢) عَطْفٌ عَلَى دَعْوَى (شَهِدَ) بِسِرِّهِ ، وَقَوْلُهُ (بِمَا يَعْنِيهِ) أَرَادَ بِكُلِّ مَنْ يَسْتَعْرِضُ بِهِ
(١٠ / ٢٣١)

(٣) أَيِ : مَعَ الشَّهَادَةِ أَمْسَى أَيِ مِنَ الْبَعْضِ أَوْ عَدْوِهِ أَوْ الْقَرْبِ (ش : ١٠ / ٢٣١)

(٤) أَيِ : شَهِدَهُ مِنْ دُونِ مَعَ جَهْلِ الْحَاكِمِ بِحَالِهِمْ (ش : ١١ / ٢٣١)

(٥) الْفَوَاعِدُ الْكُبْرَى (٢ / ٧٦)

(٦) أَيِ : مِنَ الشَّخْصِ أَوْ الشَّاهِدِ ، (ش : ١٠ / ٢٣١)

(٧) أَيِ : أَصْلُهُ وَفَرْعُهُ ، سَوَاءٌ كَانَ فِي عَقْرِهِ أَمْ لَا ، مَعْنَى (ش : ١٠ / ٢٣٢)

(٨) قَوْلُهُ : (أَحَدًا مَقَرًّا) أَيِ : فِي (النِّكَاحِ) ، كَقَوْلِي .

(٩) الْأُمُورُ لِأَعْمَالِ الْأُمُورِ (٢ / ٦٦٤) .

(١٠) عِدَاوَةٌ ، مَعْنَى الْمُنَاجَاةِ (٦ / ٣٥٧) ، وَكَدَا يَفْعَلُ مِنْ فَرَعٍ

(١١) قَوْلُهُ (طَلَاقًا بَاتًّا) ، لِحَالِهِ إِذَا كَانَ لَطَلَاقٍ رَحْبٌ فَفَعَلَ بَعْضُ بَعْضِهِ ، أَيِ : وَكَدَا

فَعَلَ بِطَعْنٍ إِذَا كَانَ يَكُنْ أَيْهَمًا نَحْوَهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لِقَدِّهِ مُؤَدِّيً لِمَعْنَى (ش : ١٠ / ٢٣٢)

وإذا شهد بمرع وأحسني فثبت للأحسني في الأظهر

ذلك حجة بمرئيهما شهادة من رجلي ففعل قطعاً

هذا كنه في شهادته حجة ، و بعد دعوى نصرة من ادعاه الآن بعدم
نفيه من نفس شهادتهما ، منهم ، وكذا لو ادعاه فلهما

ومما يقرر ويأتي ، من أن سهمه ضعيفة وعد مقصوده لا يؤثر أحد
بعضهم أنه بخور يثبت بانه شهادة بعض بوكيل ، ول بعضهم أو
بوكيل ، كما في من من صلاح انتهى ومحلته في وكيله بغير خجل ، على
أن قضية ما مر ، من عدم قبول شهادته لضعفه بوصاية ، لك أنه من ثبات
ضعفه ضعفه ، لأن ما دله لثبات

ولعله^(٥) أراد ما حجه عن من صلاح فوجه لو ادعى بمرع على آخر مدعي
لموكنه فذكر فشهادته لو بوكيل^(٦) فل وإن كان فيه بصدق أنه : كما نقل
شهادته لأن و به في واقعه و حده انتهى
وما قاله^(٧) في هذه منحة ، لأن سهمه ضعيفة جداً

وإذا شهد بمرع أو لأصل له (وأحسني فثبت للأحسني في الأظهر) بمرع
لضعفه ومحلته ، كما غنم مما مر به ، أن قدم الأحسني ، وإلا نصت به
أيضاً^(٨) .

- (١) في دعوى أمهم خلاف مبرها فلا نقل لشهادتهما ، لأنها شهادة بلام ، سر ١٠ (٢٣٢)
- (٢) قوله (أرصد ما سر) مع مراد دفع (ش ١٠ / ٢٣٢)
- (٣) قوله (ضعفه) أخر (أن) والمصير للآف (ش ١٠ / ٢٣٢) راجع : أهل الصحاح
في اختلاف الأشیاح : مسألة (١٧٤٢) .
- (٤) أي : في الوكالة إثبات السلطة . (ش ١٠ / ٢٣٢)
- (٥) أي : البعض (ش ١٠ / ٢٣٢)
- (٦) يعني : أبو المرع . هامش (ك)
- (٧) أي : ابن الصلاح . (ش ١٠ / ٢٣٢) .
- (٨) راجع : أهل الصحاح في خلاف لأشباح : مسألة (١٧٤٣)

وَلَا تَقْبَلُ مِنْ عَدُوٍّ ،

صمئي والقصد منه . إدخال النضر على نفسه بشاركته له^(١٢) ، و لصمئي في ديث لا تؤثر ، نظر ما مر في شهادته بعض به^(١٣)

وه^(١٤) فارق مع قبول شهادتهما لانهما بروحته ، لانها شهادة بالأصل
استد .

وكان أنا رعة أحد من اعتصار الصمئي . و . في معرض بيتي داخل وحارج
نصم بي هذه^(١٥) به أحد ، بان أحد^(١٦) شاهدي بدخل كان دعه^(١٧) به بان
ديت^(١٨) لا تقبل به شهادته^(١٩) ، اي لان يقصد من شهادته للدخل إثبات
ملكه^(٢٠) استداء ، ويقصدها ثبت ميث به^(٢١) قبل لا أثر به

ويتعبر حمله^(٢٢) على صورة لو ثبتت للمحارج ، لا يزجج الداخل بشميه على
سائق ندي هو أحد شاهدي له بملك ، وإلا فهو متهم بدفعه الضمان عن
نصب لو ثبت للمحارج .

(ولا تقبل من عدو ، على عدوه عداوة ديوية ظاهرة ، للمحر الصحيح

(١) الأولى : الثاني . (ش : ١٠ / ٢٣٣)

(٢) أي : المشهود به للشاهد . (ش : ١٠ / ٢٣٣)

(٣) وفي (ا) و (خ) و (ر) و (ط) . (به) غير موجود

(٤) أي : بكونه صمية . (ش : ١٠ / ٢٣٣)

(٥) أي : بينة الحارج . (ش : ١٠ / ٢٣٣)

(٦) وقوله : (بان أحد) متعلق بـ (بينة) . كردي

(٧) أي : المشهود به . (ش : ١٠ / ٢٣٣)

(٨) وقوله : (بان ديت) معص (بوسه) كردي . (ش : ١٠ / ٢٣٣) (هو به

بان ذلك) أي : الانضمام ، والجار متعلق بالإثناء .

(٩) أي : أحد شاهدي بدخل هاشم (ط) . وراجع الهادي لم في (ص : ٢٢٣)

(١٠) أي : الداخل . هاشم (ط)

(١١) أي : أحد شاهدي الداخل . هاشم (ك)

(١٢) وضمير (حمله) يرجع إلى (الإثناء) . كردي

فيه^(١) ، ولأنه قد بنى من شهادة باطله عليه

ومن ذلك : أن يشهدا على ميت معين ، فيقيم الوارث سنة ، بأنهما عدوان له^(٢) فلا يفتلار عليه ، على الأوجه من وجهين في « المحرر » لأنه^(٣) الحصم في الحقيقة ؛ إذ التركة ملكه .

وبه^(٤) يرد بحث صاحب « شرح » في « دفت^(٥) » غير وادج وبن أفي شيخنا بما يؤلفه محققاً بأن مشهود عليه بالحقيقة الميت انتهى

وليس كما قال^(٦) على أنه لو قيل : لا يملك عدوا^(٧) الميت ولا عدوا الوارث ؛ عملاً بكر من بعض حدكو من^(٨) لكون « صهر^(٩) » ، وليس هذا بحدث وحيث ثابت ، لأنه لم يخرج عما يؤلفه كل من لوجهين

نسيه ، ودهز كلامهم مؤلفه من ولد العدو ونوخة ؛ بأنه لا يلزم من عداوة الأب عداوة الابن .

وزعم : أنه ابتلع في عداوة من أبيه ، وانه سمي إلا تقبل ولو بعد موت أبيه وإن كان الأصح - على ما قبل - عدم سميته بقوله بعد موته لا في حياته - نس

(١) سبق تحريجه أعلاه في شرح : (والتهمة)

(٢) أي : للوارث ، (ع ش : ٣٠٤ / ٨)

(٣) أي : الوارث ، لا الميت ، هامش (خ)

(٤) أي : بالتعليل ، (ش : ١٠ / ٢٣٣)

(٥) أي : كونهما عدوين للوارث ، (ش : ١٠ / ٢٣٣)

(٦) جمع « جهل لصاح » في خلاف الأصح « منه » ، (١٧٤٤) ، « حاشية شرواني » (١٠ / ٢٣٣)

(٧) وفي (أ) و (ج) و (ر) و (ط) (العدو) أي الموصف بالعداوة

(٨) وهذا بوجه (لأنه الحصم في الحقيقة) (ع ، وقوله (وابن مشهود عليه بالحقيقة الميت) - هامش (ر)

(٩) فيه بوجه ، ولا يصح تفسير لابي بلعدو على عدو منه ، وبمعنى « سكت » بهانه « عما استظهره الشارح » غير راجع ، (ش : ١٠ / ٢٣٣)

وهو من بعضه بحيث يسمى روال بعمته ، وبحرر سروره ، ونفخ
بمنته ،

في محته ، لأن الكلام في وعد عدو سم بغير حانه ، وحسد ينقض رعم أنه الملع
في العدو من أنه بطلاقه أن معلوم بحال من عدوه أو عديمها فحكمه
واضح

(وهو من بعضه بحيث يسمى روال بعمته ، وبحرر سروره ، ونفخ
بمنته) الشهادة بحرف بدلت

واغترصه التلقيبي : بأن البعض دور بعداوه ، لأنه بالعب وهي بالفعل ،
فكيف يفتري ، الأعط بالأحف ، ويرد بأنه سم يفتري ، بعض فقط ، بل به بقدر
ما بعده ، وهذا "مب للعدوه الصاهرة" ، بل أشد منه "١"

والأقزعي : بأنها إذا انتهت إلى ذلك فسو بها ، لأنه حسد حاسد ،
ولحسد فسق ، ونفس مردود الشهادة حتى على صديقه ، وقد ضرح الرافعي
بأن المراد العدو بحادية عن الفسق "٢"

وقد يُجاب بأن بعضهم فرق بأن العداوة أن يسمى مطلق روالها ،
والحسد أن يسمى روالها به ، أو أن المراد أن يصل فيها لتلك الحشة "٣"
بعمرة لا بالفعل ، فحسد هو لم تؤخذ منه حقيقة الحسد المصنفة ، بل حقيقة
العدوة العبر المصنفة ، فصيح كونه عدوً عر حاسد

وحصر استقبلي لعداوه في الفعل ممنوع ، وإما الفعل قد يكون دلالة

(١) أي : البعض مع قبه ، (ش : ٢٣٤/١٠)

(٢) وفي المطبوعات ، (لعداوة الظاهر)

(٣) قوله (به) كان الظاهر (أشدها) رشدي (ش : ٢٣٣/١٠)

(٤) الشرح الكبير (٢٣٢-٢٣٣) .

(٥) أي أن يصل في بعض إلى حد يصلح تلك الحشة وبأسها وإن لم نسمها بالفعل سم

(ش : ٢٣٤/١٠)

عليها ، على أن جميعاً ينموا عن الأصحاب أن المراد بها المستغنى ، فحسب
لا إشكال .

ولا وقد سمع عدوة من حدس ومن أحدهما ، فهو عادي من لزم أن
يشهد عنه ويانع في حصومه فلم نحه فدلّت شهادته عليه^(٢) .

فيه حاصل كلام : بروضة ، وأصده ، أن من قد أحبر لا يقبل
شهادة كل منهما على الآخر وإنه يطلب للمدّوق حده ، وكذا من ادعى على
آخر أنه قطع عنه ، بطريق واحد منه فلا يقبل شهادة أحدهما على الآخر^(٣)
انتهى

ويؤخّره بـ رد القادف والمدّعي طاهر ، لأنه بسببه^(٤) فيهما^(٥) إلى انقضاء ،
وهذه تسببه تقتضي العدول عرفاً وإن صدق ، وردّ مقتدوف^(٦) والمدّعي عليه
كذلك^(٧) : لأن بسببه بمرن^(٨) أو القصد ثورث عنه عدوة تقتضي أنه يستقيم
شهادة راضية عنه

وحسب يؤخذ من ذلك أن كل من سب آخر إلى في أقصى وقوع عدوة

(١) أي : العدول ، هامش (ز)

(٢) أي : قد تمع من أحد الجانبين صط (ش : ١٠ / ٢٣٤) .

(٣) ب : لا يحد ذلك بمرن إلى مدّعي معي بـ ردّ لأسى ، وهذا في ردّ المدّعي (ش : ١٠ / ٢٣٤)

(٤) السجّ حد (١٣ ٢٩ ٢٩) ، وصه خلاص (٨ / ٢١٣)

(٥) قوله (لأنه بسببه) ب : سب كل من القادف والمدّعي المقدوف ، صاصع كردي حذر .
الشهابي (١ / ٢٣٤) قوله (لأنه بسببه) أي : بسببه يستبعد عنه وجهه^(٩) ب :
في صورتها المدّعي والمدّعي (وهو (خ) : (بسبه)

(٦) قوله : (فيهما) أي : في الصورتين - كردي

(٧) قوله (ب : المقدوف) صاصع عن (بأن ردّ القادف) هامش (أ)

(٨) أي : ظاهر ، (ش : ١٠ / ٢٣٤)

(٩) وفي المطبوعة المصرية : (الرما)

وتُفْسَرُ لَهُ ، وكذا علمه في عداوة دس ، ككافر ومُتَدَبِّع

بهما فلا يُقْبَلُ^(١) مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

معم ؛ تَرَدَّدُ الطَّرُفُ مِمَّنْ غَابَ آخَرُ بِمَقْشُوقِ تَجَوُّزٍ لَهُ الْغِيَّةُ^(٢) بِهِ وَإِنْ أَنْتَ
الْبِ سَمَحُورٌ بَدَلْتُ

وفصيلة^(٣) ما تَقَرَّرَ فِي الدَّعْوَى بِالْقَطْعِ ، مِنْ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ^(٤) شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى
الْآخَرِ وَإِنْ أَنْتَ الْمُدَّعِي دَعَوِ^(٥) أَنَّهُ^(٦) كَذَّابٌ

وعليه فيُفَرَّقُ^(٧) بَيْنَ مَعْنَى سَمَحُورٍ بَعْدَهُ ، وَهُوَ أَنْ أَمْعَتَ هُنَا عَرَضَهُ
بِطَمَنَةِ الْمَعْتَبِ ، فَحُورٌ لَهُ الْخَبَرُ لَا يَسْتَعِينُ بِهِ بَعْدَهُ عِزُّ الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي
تَرَدُّدًا ، وَهُوَ أَنْ دَلَّتِ الْأَمْرُ لِحُجْمٍ عَلَى الْأَسْمَاءِ شَهَادَةٍ بَاطِلَةٍ ، وَدَلَّتِ^(٨) حَاثِرُ
وَقَوَعُهُ مِنْ كُلِّ مَهْمٍ ، فَلَمْ يُقْبَلْ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ

(وَيُقْبَلُ لَهُ^(٩)) حَيْثُ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَمْدٍ مَقْشُوقٍ ، لَا سَمَاءَ الْهَمَةِ (وَكَذَا) يُقْبَلُ
(عَلَيْهِ فِي عَدَاوَةِ دَس ، ككَافِرٍ) شَهِدَ عَلَيْهِ مَسْمُومٌ (وَمُسَدِّعٌ) شَهِدَ عَلَيْهِ سَيِّئٌ ،
لَأَنَّهُ إِذَا كُنْتَ لِأَحَدٍ بِدَسٍ نَعَتَ الْهَمَةَ عَلَيْهَا

وَمِنْ بَعْضِ^(١٠) قَائِدِ لِمَقْشُوقِهِ ، أَوْ قَدَحٍ فِيهِ بَمَا هُوَ وَاحِدٌ عَلَيْهِ ، كَمَا هَلَا
لَا يُخْسِرُ لِمَقْشُوقٍ قَبْلَتْ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ

(١) وفي مطبوعات (فلا يقبل) ودار النشر (١٠ / ٢٣٤) (الأولى : سبب)

(٢) وفي (الأولى : دج) (دس) (عيبه) (بدل) (المعنى)

(٣) قوله ، (وقصية) مبتدأ خبره (أنه كما هنا) ، كروي .

(٤) وقوله (أنه لا يقبل ، ...) إلخ هو ما تقرره ، كروي

(٥) أي : لأعيان المذكور ، (ش : ١٠ / ٢٣٤) .

(٦) أي : كدعوى المدعى ، في عدم حصول من الطرفين (ش : ١٠ / ٢٣٤)

(٧) أي : بين جواز العيبة ورد الشهادة بها ، (ش : ١٠ / ٢٣٤)

(٨) أي : الانقضاء بالشهادة (ش : ١٠ / ٢٣٤)

(٩) أي : للمدعى إذا لم يكن معه ، (ش : ١٠ / ٢٣٤)

(١٠) وفي المطبعة المصرية والمكية (ر) : (أبيض)

وَتَقْبَلُ شَهَادَةَ مُسَدِّعٍ لَا تُكْفَرُ بِهِ .

(وفضل شهادة) كل (مسدع) هو من حلف في العقود ما عليه أهل الله مت
كان عنه لشي صلي الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم
والمراد بهم^(١) في الأرمية المتأخرة^(٢) مذهب^(٣) أبو الحسن الأشعري^(٤) ، وأئمة
مصور الشافعي^(٥) وأبائهم

وقد يُطعن^(٦) على كل مسدع أمر به بشهادته^(٧) ، وليس مرادهم
، لا تكفره بدعته وإن صحت صحافته^(٨) مصور الله عنهم^(٩) كما في
الروضة^(١٠) وإن ادعى السبكي والأدري أنه غلط^(١١) أو اسحل أموالنا
ودماء^(١٢) لأنه عس حو في زعيمه^(١٣)

نعم ؛ لا تقبل شهادة دعية لدعت^(١٤) ؛ كروايته^(١٥) .
إلا الخطابة^(١٦) لموافقهم من غير بيان السبب^(١٧) ؛ لا اعتقادهم أنه لا يكذب^(١٨) ؛
لأن الكذبات كفر عندهم .

وأبو الخطوب الأسدي الكوفي المسؤول به كان يقول بألوهية جعفر
الصادق ، ثم ادعاه نفسه

(١) قوله : (والمراد بهم) أي : من بعدهم - كردي .

(٢) (إمامها) أي : إماما العقائد - كردي .

(٣) أي : المتدع ، (ش : ٢٣٥ / ١٠) .

(٤) روضة الطالبين (٢١٥ / ٨)

(٥) جمع : تسهل - صاحب في خلاف لأصحاب إمارة (١٧٤٥)

(٦) جمع : تسهل - صاحب في خلاف لأصحاب إمارة (١٧٤٦)

(٧) قوله (كذا) أي : وبه ادعاه بدعته فإنها غير مقبولة منه ، ما عرفت - فصل كما
قاله العلماء - كردي

(٨) عنه مشاهير علماء (نعم) أي : كما هو صريح الرافضين^(٩) - جمع : حق في
حيث استنوه عن القس - (ش : ٢٣٦ / ١٠) .

(٩) قوله : من غير بيان السبب - خلافة منه - فصل مصنف - سم ١٠ / ٢٣٦

لَا تُعْمَلُ لَا بَصَاطَ

ولا يُدْفَعُ مَنَعَرٌ فِي لاسِحْلَانٍ م مَرَّةً^(١) ، مَنَعَرٌ مَنَعَرٌ فِي الْيَقَافِ^(٢) ،
لَا مَكَانَ حَمَلٍ ذَاكَ عَلَى أَنَّ مَعَرٌ مَعَرٌ بِحُصُوصٍ بَعِيهِمْ ، اِحْتِفَارٌ وَرَدْعٌ لَهُمْ عَنِ
بَعِيهِمْ

وَمَنْ مَنَعَرٌ مَعَرٌ ، كَمَنْ يَشْتِ عَائِشَةُ بِالْوَدِّ وَأَبَاهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِإِكْرَارِ
صِحَّتِهِ ، أَوْ يُنْكِرُ حَدِيثَ الْحَسَنِ أَوْ حُسْرَ الْأَحْمَدِ أَوْ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بِالسَّعْدِ أَوْ
بِالْحَرِثِيَّاتِ . . . فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ ، لِإِهْدَارِهِ .

(لَا مَعْمَلُ لَا بَصَاطَ ، أَصْلًا ، وَعَلَاءُ أَوْ عَمَى بِمَوَاقِفٍ ، بَعْدَ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِ ، كَثِيرٌ
مَعْمَلٌ وَبِالْوَدِّ ، بِخِلَافِ مَنْ لَا بَصَاطَ ، وَدَرَأٌ ، لِأَنَّ أَحَدًا لَا يَنْتَلِمُ مِنْ دَلِيلٍ ،
وَمَنْ^(٣) مَنَعَرٌ ، كَلَامُهُ ، وَرَمَى سَحْفًا^(٤) وَمَكَانَهُ نَحِيْثٌ رَأَيْتُ
الْتِهَمَةَ^(٥) بِذَلِكَ .

وَمَنْ لَزِمَ وَبَحْثُ اسْتِفْصَالِ شَاهِدٍ رَأَاهُ^(٦) بِهِ أَمْرٌ ، كَأَكْثَرِ الْعَوَامِّ وَلَوْ

(١) فِي مِ سِحْلَانٍ م م مَرَّةً كَرْدِي بَكْرْدِي هَا بَعْم بَكْف

(٢) قَوْلُهُ (م م مَرَّةً) فِي (كِتَابِ بَعْدِ) ، (م م مَرَّةً) فِي (لَاسِحْلَانٍ) (مَعَرٌ) فِي (بَعْدِ)
الشَّهَادَةِ كَرْدِي .

(٣) قَوْلُهُ (م م مَرَّةً) مَعْمَلٌ بِمَوَاقِفٍ بَعْمِي مَر فِي (بَعْدِ) أَيْ هَا مَسْحُو دَمَامِ
وَأَمَّا (لَا) لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ ، كَرْدِي .

(٤) قَوْلُهُ (بِخِلَافِ مَنْ لَا بَصَاطَ) فِي (مَعْمَلٌ لَدِي لَا بَصَاطَ) كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (م م مَرَّةً) عَطْفٌ عَلَى مَنْ ، فِي (وَبِخِلَافِ مَنْ مَعْمَلٌ لَدِي مَر) إِيح كَرْدِي وَ
بَشَوِي (١٠ / ٢٣٦) (لَا يَحْضُرُ م م فِي عَطْفِهِ عَلَى م م مَرَّةً عَارَهُ بِهَيْبَةٍ بَعْم ، أَوْ
بِالسَّعْدِ كَلَامُهُ وَرَمَاهُ وَمَكَانَهُ . قَبِيْثٌ مَعْرُوفٌ . انْهَى) .

(٦) قَوْلُهُ (رَأَاهُ) وَرَمَى سَحْفًا (إِيح عَطْفٌ عَلَى ، لَدِي) رَسِيدِي (ش ١٠ / ٢٣٦)

(٧) وَقَوْلُهُ (رَأَيْتُ الْتِهَمَةَ) فِي : تِهْمَةُ الْعَمَلِ . كَرْدِي .

(٨) قَوْلُهُ (رَأَاهُ) عَمَّرَ بِحُصُوصٍ يَرْجِعُ إِلَى (بَعْمِي) ، وَ(عَمَى) مَعْمَلٌ (بَرَامِ) وَاصْبِر
لِمَنْ يَرْجِعُ إِلَى سَاعِدٍ ، وَ(أَمْرٌ) مَعْمَلٌ (رَاهُ) فِي (حَمَلِ الْفَصِي شَاكٌ فِي دَلِيلِ السَّعْدِ
أَمْرٌ ، فَيَجِبُ الِاسْتِفْصَالُ حَيْثُ لَا لِرَأَاةِ الْبَرِي . كَرْدِي .

ولا مصادر

عدولاً ، فإن سم بفضل لرمه الحث عن حالة^(١)

والمعتد : نثبت ذلك^(٢) ؛ أي : في مشهوري الديانة والصبط ، وإلا
وجب^(٣) ؛ كما يُعلم مما يأتي في استمه

(ولا مصادر) شهادته من دعوى و بعده ومن أن يستشهد المدعي في عمر
شهادته الحقة ، لثبته حث ، ومن ثم صبح أنه صلى الله عليه وسلم دفعه^(٤)

معهم ؛ لو أعده في المحسن بعد الاستشهاد فثبت

وما صبح أنه حيز الشهود^(٥) . محمول على ما تُسمع فيه شهادة الحقة ،
كمن شهد لتبني أو محبوس ، أو مركة أو كفرة ، أو عبي من عبده شهادة لمي
لا يغلونها ، فثبت له إعلانه لشهادته

ولو قيل بوجوبه إن انحصر الأمر فيه ، سم تنقد

نبيه . قصة إطلاقه رد المبادر : أنه لا فرق بين ما تُصاح فيه بحواب
الدعوى وما لا ، فلو طُلب من العاصي بيع مال من لا يُعثر عن نفسه -
كمحجور وعائب وأحرس لا يشاره به مهمة - في حاجتهم ، وبهم سنها^(٦)
فالأوجه أنه ينصت من يدعي لهم ذلك ، ويشأن^(٧) أنه لأداء ولا يخور

(١) نهاية المطلب في رواية المذهب (١٧ / ١٩)

(٢) وقوله : (بعد ذلك) أي : الاستعصال ، كردي

(٣) اجمع ، سهل نصاح في اختلاف الأشباح ، مسأله (١٧٤٧)

(٤) أخرجه البخاري (٢٦٥١) ، ومسلم (٢٥٣٥) عن عمرو بن حصم رضي الله عنهما ، قال
قال رسول الله ﷺ : « خَيْرُكُمْ قُرْبِي - ثم قال - : إِنْ بَدَّكُمْ فَوْماً يَخُونُونَ وَلَا يُؤْمِنُونَ ،
وَيُشْهَدُونَ وَلَا يُشْهَدُونَ »

(٥) عن سند حسن صحيح رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أَلَا أُحْزَنُكُمْ بِحَبْرِ شَهَادَةٍ ؟ » الذي
يأتي بشهادته قبل أن يُشأَلَهَا ، أخرجه مسلم (١٧١٩)

(٦) أي : بأموالهم ، (ش : ١٠ / ٢٣٧) .

(٧) أي : منصوب القاضي رشيد ، (ش : ١٠ / ٢٣٧) .

لهم^(١) الأداء قبل الطلب .

وكذا مدعي انوك له لا يثبت ان يقول : ان وكذا فلاب ، وسي بقاء ، ويسأله الأداء
وإن لم يفتح حضور الخصم ، ويأتي قريباً^(٢) ردة يدك

فرع لا يفتح فيه^(٣) جهته بفرع نحو صلاة ووضوء يؤدنهما^(٤) ، كما مر
أول باب^(٥) ، ولا يفتح في شهود به ن عدد وحرم به فيعذر الشهادة ،
ولا يثبت (لا شهادة بي في عدد) بل في (سبب) ، أو أمكن حدوث
المشهود به^(٦) بعد قوله^(٧) وقد شهور ديانة

ويسمي قبول دعوى من هذه صفته النسيان حيث أحصل في غير ذلك^(٨) ، كأن
شهد بعد سماع ، وفي (لا عذر كونه مدعي) ثم في (سبب ، بل هو له) ،
وحيث أدى الشاهد أدلة صححاً لم يُعزّر لربيه يُعجزها الحاكم ، كما
بأصله^(٩) .

ويثبت به مستدركه ، وعرفه اشهود ، ولا نفي الشاهد إجابته عما سأله
عنه

نعم ، إن كان به نوع عتية بوقف الماضي

- (١) أي : للشهود (ش : ١٠ / ٢٣٧) .
- (٢) أي : مفسر (ورد سبب على صحيح) (ش : ١٠ / ٢٣٧) .
- (٣) أي : في الشاهد ، (ش : ١٠ / ٢٣٧) .
- (٤) أي : ومعه في سبب ، وعده سبب بعد الشرح ، كما مر في باب (ش : ١٠ / ٢٣٧) .
- (٥) في (ص : ٤٠٥) .
- (٦) أي : حدوث العلم بذلك ، (ش : ١٠ / ٢٣٧) .
- (٧) أي : (لا شهادة لي في هذا) ، (ش : ١٠ / ٢٣٧) .
- (٨) قوله (في غير ذلك) أي : عروضة ، (لا شهود لي) كروي
- (٩) وفي هامش (و) : أي : بأصل الشاهد

وَتَقْلُ شَهَادَةُ الْحَنَةِ

وَنَحَتْ مَعْصُهُمْ أَنَّ الْأُولَى اسْتَصَارَ شَاهِدٌ لَمْ نَعْلَمْ تَنْتَهَ ، لَمَوْلٍ سَرِيعِي
كَالْإِمَامِ عَالَتْ شَهَادَةُ الْعَدَةِ شَوْنَهَا حَيْثُ لَحْوُحٌ بِلَا اسْتِصَارٍ^(۱)

وَالْوَجْهُ مَ اشْرَتْ بِهَ نَمَاءً^(۲) : أَنَّهُ إِنْ اشْتَهَرَ ضِطُّهُ وَدِيَانَتُهُ . لَمْ يَلْزَمَهُ
اسْتِصَارُهُ ، وَلَا بَرْمَهُ^(۳)

(وبقول شهادة الحسنة) من حسب يكدر آخره عده عده ينوي به
وجه الله قبل الاستشهاد ولو بلا دعوى ، بل لا نسمع^(۴) في الحدود ، أي إلا إن
نعنو بها حق آدمي ، كسرفه من ذمها^(۵) ، ولا جمع^(۶) ، ولا في غيرها^(۷) ،
لعدم الاحتياج إليها .

وعليه^(۸) فهل الحكم المرتب عليها باطل ، لأن المرتب على باطل
باطل ، أو لا . لأن بطلانها أوجب أنها كما هو سم تذكر فكانت حكمة بغير دعوى ،
وهو صحيح^(۹) كل محصل ، والأوجه ، الذي ، ودر لنفسه وعبره نسمع^(۱۰) .

(۱) ومي (خ) و(ز) و(ط) ، (صخرج) .

(۲) لشرح الحكم (۱۳ - ۲۲) . بهبه لعطف في درابه المصنف (۱۹ - ۱۷)

(۳) أي : قيل قول المتن : (ولا يصح) . (ش : ۱۰ / ۲۳۷)

(۴) قوله (ولا بزمه) أي بزم ساعد (حبه) (ش : ۱۰ / ۲۳۷)

(۵) قوله (بل لا نسمع) أي لا نسمع بدعوى في حدود كردي

(۶) عده ، لاسيما نسمع بها د سم براء ساي من سعاد مرد ونحوه ، ولا ولا نسمع
لنمحق الحق لله تعالى كالزما . انتهى (ش : ۱۰ / ۲۳۷) .

(۷) وقوله (ولا في غيرها) عطف عليه . عني (في الحدود) أي ولا نسمع بدعوى في غير
الحدود ، مما يعرفه شهادة بحسنة ، يصح في (بها) ودر عني ، ولا بطلانها (أو أنها)
ترجع إلى (الدعوى) . كردي .

(۸) وبه (وعليه) أي عني قول الجمع كردي عده سم وامي (۱ - ۲۳۷) ي
على ما قاله جمع ، من عدم سماع دعوى الحسنة أصلاً

(۹) وقوله : (نسمع) أي : نسمع الدعوى . كردي

في حقوقي الله دعائي ، و قدما له فيه حق مؤكّد ،

وهو المعتمد^(١) ، لأنه قد نُفِزَ بمحصل بمقصود بوجوه أقوى ، وكفى بهذا حاجة ،
وقد ناقض في ذلك^(٢) كلاً منهم في موضع

كصلاة ، وبركة ، وكفارة ، وصوم ، وحق عن ميت
بأنّ شهيد بركته ، وحق بحرم مسجده (وفيما له^(٣) فيه حق مؤكّد) وهو ما لا سائر
برص^(٤) لا دمي^(٥) ، بل يقول^(٦) : حيث لا دعوى - أنا شهيد ، أو عدي شهادة
على فلا بركه وهو ينكره وحصره لأشهاد عليه^(٧)

وبما نسمع^(٨) عند الحاجة إليها حلاً ، كأحبها رصاعاً^(٩) وهو يريد أن
يكحبها ، أو عطفه وهو يريد أن يسرقه ولا عره بقولهما^(١٠) شهيد ، لئلا
يتكبح بعد .

وتورغ في اشتراط الحاجة بقول ابن الصلاح نقل بإحدى نحو ميت^(١١) منه

(١) جامع السهل الصالح في اختلاف الأساج ، مسألة (١٧٤٨)

(٢) أي : في صراح دعوى الحصة . (ش : ١٠ / ٢٣٧)

(٣) أي : هي الذي هـ . معني . (ش : ١٠ / ٢٣٧) .

(٤) قوله : ما لا سائر برص لا دمي (كقلاي مثلاً) فإنه لا يرفع برصاً لره من كردي

(٥) قوله : (بل يقول) أي : يحصل شهادته الحصة ، بأن يقول : أشهد لله به دعوى (أن
أشهد ...) إلح . كردي

(٦) وقوله : (لأشهد عبه) عطف على (أن أشهد) أي : لا يحصل قوله (أشهد عبه) وعني
هذا : فإن قال اشتداه . فلا دمي ، فهو قاذف . كردي .

(٧) قوله : (وإما نسمع) أي : شهادة الحصة كردي

(٨) قوله : (كأحبها رصاعاً) إلح ، أي : شهيداً بأن فلا يحوها رصاعاً . وقالوا

(وهو يريد أن يكحبها) أو شهيداً بأن فلا أعني هـ . وقالوا (وهو يريد أن يسرقه)

كردي

(٩) قوله : (ولا عره بحوبها) إلح ، يعني : ب شهيد عند عدم الحاجة . ثم سمع وان
قالوا : (شهيد) لئلا ... إلح . كردي

(١٠) أي : كالمجول . (ش : ١٠ / ٢٣٨)

کضای و عتی

وإن لم یطلبها^(۱) ، فبحکمها وإن لم تحلف بدلائل^(۲) الحسنة

ویرد^(۳) بحمل هذا^(۴) ، وامل^(۵) ، کما أنه یسبها^(۶) ، افعی عن عقل فمن
تاع داراً فقامت بینة حسنة^(۷) ، إن أماء وقمها^(۸) ، علی ما^(۹) ، ویرث^(۱۰) ، یؤید
أن یسرقه أو یحو ذلك^(۱۱) ، کقوله^(۱۲) ، (وهو "مسکة") لانه مع تقدم اسع
مه^(۱۳) مستلزم بذكر حاجه^(۱۴) هي وهو یسبها من^(۱۵) ، معروف عنهما علی أن قصبة کلام
لصارح^(۱۶) أنه إنما یرد^(۱۷) ، شرار ذکر یحو^(۱۸) ، لا یسرق^(۱۹) ، وهد^(۲۰) ، أعی
عدم شرط ذکره ، یفعل طهر^(۲۱) لا کلام به^(۲۲) ، ویرث هو فی ذکر^(۲۳) ، (وهو یؤید کذا)
وهذا لا بد منه .

(کطلاق) رجعی أو نائی ولو خفعا ، یکن سببه ، دون حبان (وعتی)

- (۱) قوله (وإن لم یطلبها) أي : لم یطلب الم الشاهد . کودي
- (۲) قوله (إذا لاحظ) أي : لاحظ الحاكم الحجة . کودي
- (۳) أي : قول ابن الصلاح ، (ش : ۱۰ / ۲۳۸) .
- (۴) قوله (علی ما) مستلزم بحمل^(۱) ، بحمل هذا^(۲) ، مه^(۳) ، علی ما^(۴) ، دون شاهد ویراث
یرید أن یسرق^(۵) ، کودي ، (ج : ۱ شرح یک (۳ / ۲۹۹) ، (ص : ۲۶۰)
- (۵) شاهد الحجة . (ش : ۱۰ / ۲۳۸)
- (۶) قوله (کقوله) أي : قول الشاهد . کودي
- (۷) قوله : (وهو) أي : من باع داراً . کودي
- (۸) (سکر دلت) أي : یسبها^(۱) ، کودي ، (ج : ۱ ، (ط) : (سکر دلت)
- (۹) قوله (لانه) عنه یحمل^(۲) ، أي : حلف هذا^(۳) ، مه^(۴) ، علی ما^(۵) ، مه^(۶) ، لأن شهادته بحسبه مع
عدم حج علی (الشهاد مه) ، أي : من باع دار (مقدم) ، ج : کودي ، وعده
سروسی (۱۰ / ۲۳۸) ، قوله : (لانه) أي : دون شاهد^(۱) ، وهو یسکر دلت^(۲) ، هي مسأله
افعال^(۳) ، وقد یقال^(۴) : مع تقدم اسع^(۵) ، کدی می (اسیرم فلا حاجه^(۶)) ، قوله^(۷) : (وهو یسکر
دلت^(۸)) ، وقوله : (مع تقدم البیع منه) أي : من الولد (
- (۱۰) قوله (إنما یرد) ج : کدی می (اگر مسیح .) می قبل لم یسبها^(۱) ، عتی عنه حظه
(برد) مستلزم علی^(۲) ، (لا یسبها) (ش : ۱۰ / ۲۳۸) ، (می : (اول) (ج))
(و) (و) (ط) : (إنما یؤید)

بأن يشهد به ، أو بالتعليق مع وجود الصفة ، أو بالنسب مع الموت ، أو بما يسببه ، كالإلداد ، بخلاف مجرد النسب أو استحقاق الصفة أو الكفاية على أحد وجهين رَجَحَهُ شَارِحٌ ، وَرَجَّحَ غَيْرُهُ سَمَاعِيًّا^(١) . وَهُوَ الْأَوْجَهُ^(٢) ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي قَرِيبًا^(٣) عَنْ سَمَوِيٍّ . وَالْحَامِغُ^(٤) . أَلِ الْمَقْصُودُ بِالشَّهَادَةِ مَتَرَقَّتْ فِي كُلِّ مَهْمَا .

فَإِنْ قُلْتُ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ^(٥) قَوْلُهُمُ السَّابِقُ (عَدَمُ نَحْوَةِ إِيَّاهَا حَالًا) قُلْتُ سَخِي استثناءً نَحْوِ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ^(٦) : كَرْسِيٍّ بَعْلَانِيَّةٍ ، وَيَذَكُرُ شُرُوطَهُ^(٧) مِمَّا لَا يَنْكُرُ^(٨) بِهِ ذَكَرُ دَلِيلٍ^(٩) ، حَسْرُورَةٍ^(١٠) ثَبُوتِ الْأَصْلِ ، لِيَرْتَثَ عَلَيْهِ مَا هُوَ حَقٌّ قَدْ^(١١) تَعَالَى بَعْدُ .

فَإِنْ قُلْتُ هَذَا بَعْدَهُ^(١٢) حَادٍ فِي نَحْوِ (أَحِبُّ رِصَاعًا) مَعَ عَدَمِ قُوِّيْهَا

(١) ج. من (ش : ١٠/٢٣٨)

(٢) أي : الشهادة بمجرد التفسير... إلخ . (ش : ١٠/٢٣٨) .

(٣) راجع السهر ص ١٠٠ في خلاف لأصح المسألة (١٧٤٩١)

(٤) أي - في شرح : (٥) وحده تعالى (ش : ١٠/٢٣٨)

(٥) أي : بين ما هنا وما يأتي . (ش : ١٠/٢٣٨)

(٦) أي : عدم السماع . (ش : ١٠/٢٣٨)

(٧) أي . ما هنا وما يأتي . (ش : ١٠/٢٣٨)

(٨) قوله (كُرسِيٍّ بَعْلَانِيَّةٍ) ، ويذكر شروطه أحد (أحاديث من في كثر من سمع . لكنه ثبت في أصل المصنف بخطه . نصري ٢٢٠) قوله (كُرسِيٍّ بَعْلَانِيَّةٍ) ، ويذكر شروطه (غير

موجود في (ج) و(د) .

(٩) قوله مِمَّا لَا يَنْكُرُ راجع إلى السهر (ش : ١٠/٢٣٨)

(١٠) أي : الحاجة . (ش : ١٠/٢٣٨)

(١١) حلة للاتباع . (ش : ١٠/٢٣٨)

(١٢) وهي (أ) و(خ) و(د) . (حق الله)

(١٣) قوله (هذا) أي : معلى حد ذكر (ش : ١٠/٢٣٨)

وہ قُلْتُ یُفَرِّقُ بَیْنَ هَذِهِ "وَأَمثالہ" ، وَبَیْنَ وَأَمثالہ" بَابُ فَعَّلَ الشَّهَادَةِ عَلَى (أَحْبَبَهَا رَحْمَةً) "عَمْرٌ مَعْبُودٌ وَتَدْعُو بِرَبِّ عَمَلٍ حَاجَةً حَاجَةً ، وَحُجَّجَ إِلَى صَمٍّ مَا يَخْتَعِنُهُ مَقْدَأُ بَحْوٍ (وَهُوَ تَرِيدٌ بِكَحْبٍ) ، وَبَحْوٍ (دَبْرُهُ) "وَهُوَ مَكْرٌ ، مَصْصَمٌ لِدَكْرٍ وَهُوَ تَرِيدٌ أَوْ وَرَثَةٌ تَدْعُو مِنْ حَمَلَةٍ بِرَبِّهِ

وَلَا تُسْمَعُ فِي شَرْعِ الْعَرَبِ ، لَا بِشَهِادَةِ سَمْعٍ وَهُوَ بِرَبِّ عَمَلٍ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي (الْحَلَمِ) "بَابُ حَرَفَةٍ تَدْعُو بِرَبِّ عَمَلٍ سَمْعٌ ، وَبَعْدَ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَالْحَقُّ سَمْعٌ

وَلَوْ اذْعَى قَالُوا أَنَّ صَدَقَ عَنْ أَحَدِهِمَا وَوَدَّ بَعْضُهُ سَمْعًا وَبِئْسَ كَذِبٌ اِدْعَوِي فَاسَدَتْ ، لَا تَعْلَمُ بِهِ لِحْصَةِ عَنْ تَعْدَمِ دَعْوَى قَالُوا بَعْضُهُمْ وَبَعْلٌ هَذَا بِأَحْضَرِ السَّيِّدِ أَوْ عَدَابِ عِيَّةِ شَرِيعَةٍ ، وَالْأَمْرُ فَلَا يَدُّ مِنْ حُصُورِهِ . اَتَهَيَّ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ بِرَحِيحٍ مَا قَدَّمَ " : مِنْ أَنْ كُلَّ مَا قَبِلَ بِهِ شَهِادَةُ لِحْصَةِ يُفْقَدُ الْحُكْمَ فِيهَا " وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَى دَعْوَى فَاسَدَتْ

(۱) آی : أَحْبَبَهَا رَحْمَةً . (ش : ۲۳۸/۱۰)

(۲) آی : كَالْأَنْصَارِ عَلَى . أَمثالہ ، أَوْ : دَبْرُهُ ، أَوْ : عَمَلُهُ . ش : ۲۳۸/۱۰

(۳) قولہ : (دَبْرُهُ ، أَمثالہ) اَرَادَ بِهَا مَا عَمِلَ بِهِ رَاحِمٌ هَاسٍ حُصُورِهِ (ش : ۲۳۸/۱۰) .

(۴) آی : وَأَمثالہ (ش : ۲۳۹/۱۰)

(۵) قولہ : اَدْعَوِي فَاسَدَتْ ، (حُجَّجَ مَعْبُودٌ عَلَى مَعْبُودٍ ، فَاسَدَتْ) حُجَّجَ (ش : ۲۳۸/۱۰) .

(۶) قولہ : اَمَصَّيْتُ دَبْرَهُ ، (حُجَّجَ) حُجَّجَ دَبْرَهُ بِرَبِّ عَمَلٍ (ش : ۲۳۸/۱۰) .

(۷) ہی (۷/۹۳۷)

(۸) قولہ : (مَا تَدْعُو) وَهُوَ قَوْلُهُ (وَأَلَوْحًا) سَابِقٍ فِي سَرَجٍ ، اَتَهَيَّ شَهِادَةُ لِحْصَةٍ ، كَرْدِي .

(۹) قولہ : (مَعَالِ) آی : كُلُّ مَا قَبِلَ بِهِ (شَهِادَةُ) لِحْصَةٍ هَاسٍ (۱۰)

وَعَفُو عَنْ قِصَاصِي ، وَتَقَاؤُ عَدُوٍّ ، وَمَصَائِفُهَا ، وَحَدُّ لَهَا ، وَكَدَا النَّسَبِ عَلَى الصَّحِيحِ .

١ (وعفو عن قصاصي) أي: شهادة بحب، نفس، وهو حق لله تعالى (وتقاء عدة ومصائبها) أي: سبب على (أول من حسبه) مخرج عن مساحته بغير حق، ولما في ثبوت من حسبه وسبب استباح ومثل ذلك تحريم الرضاع والمصاهرة.

٢ (وحد له) أي: كحد ربا ومضع ضربين وسرقته ومثله^(١) إحصاء وسفقه، وجرح بعد شهادته، وتعذيب بعد صلب قصاصي^(٢) له وهو في عينة معذب أو محروج غرق منه، سببه - كما مر - فيحجز عنه في الأولى^(٣) إن كان في عمله، وبلوغ وإسلام وكفر ووصية ووفاء نحو حبه عاقبه ولو في آخره، كعلى ولده ثم ولد ولده ثم ولد له، كما نفس به شعبي^(٤)

وأفتى القاضي بسماع دعوى أحسن على وصي حبيب فحلفه الحاكم إن تهمة وسخسه لأدري وعبره، فلا وإذا كان له تحلفه فله إقامة بتهمة، بل أوسى

٣ (وكذا كتب على الصحيح) لأن الشرح أكدته ومع قصده فصاحي الطلاق والعتق.

وحرر سامر^(٥) حق الأدمي المحض: كمود وحد فدهي وسع وإقرار

(١) أي: بقاء العدة - (ش: ١٠/٢٣٩)

(٢) قوله (ومثل ذلك) أي: حد (ش: ١٠/٢٣٩) (في (ج) وسطوعه يمكنه والمصرية (ومثل ذلك))

(٣) قوله (بعد صلب قصاصي) مع جمع صحيح أيضاً (ش: ١٠/٢٣٩)

(٤) في (ص: ٣٣٢)

(٥) صوابه: (في الثانية) وهي السفة - (ش: ١٠/٢٣٩)

(٦) فتاوى شعبي (ص: ٤٤٥).

(٧) أي: عن المصنف (في حدود الله نفس) (ج: ع: ش: ١٠/٢٣٩)

تنبیه قد تُسمع الشهادة بلا دعوى صحيحة^(١) في مائتين آخرين كحديث
حاكم في مائة تحت ولايته واختاح بمعرفة نحو قسمة أو منكره أو يده وده
سماع التبعة بذلك من غير دعوى ، اكتفاء بطله^(٢) ، كما في تعديل شاهد أو
حزبه وكذا في نحو ما من محذور شهد أن وصيه حبه ، وما من عاتب شهد
بفواته^(٣) إن لم يقض الحاکم^(٤)

ونظير ذلك قصاؤه لبحر صبي في عمه بعد ثبوت عده من غير حلف أحد
لحكمه ، ومبارعة العري في بعض دلت مردودة

وقد يتوقف الشيء على الدعوى ، لكن لا يحتاج بحرف الخصم
ولا لحضوره ، كدعوى بترك شخص له وهو حاضراً بسند ، فيكمي لاثبات
وكاله تصديق الخصم له وبقائه سنة في عت من غير حلف ، ولا يلزم الخصم
في الأثر^(٥) التسليم له ، لأنه لو أنكر السنم^(٦) قبل^(٧)

وكدعوى قيم محذور الخراج لسبع عقاره فيشبه سنة في عتبه

وكالدعوى على ممتنع^(٨) ومن لا يُعتر عن نفسه ، كمحذور وعاتب وميت
لا وارث له حاضراً ، وإلا^(٩) لم تمنع إلا في وجه وارث له إن حضر أو

(١) قوله (بلا دعوى صحيحة) أي راجع لكل من اعطيه وهذه (ش : ٢٣٩ / ١٠)

(٢) قوله (كفاء بطله) أي حلف الحاكم كردي أي طعن الحاكم به بسند (ش : ٢٣٩ / ١٠)

(٣) قوله (شهد بموانه) أي حلف من العاتب كردي

(٤) قوله (إن لم يقض) أي راجع جدسقاوت (ش : ٢٣٩ / ١٠)

(٥) قوله (في الأثر) أي صورة التصديق (ش : ٢٣٩ / ١٠)

(٦) وفي (ط) : (التسليم) .

(٧) أي : يمينه . (ش : ٢٣٩ / ١٠) .

(٨) أي : من حضور مجلس القاضي . (ش : ٢٣٩ / ١٠)

(٩) أي : وإن كان له وارث حاضراً لم تمنع ... إلخ . هاشم (ط)

ومنى حكم شاهدين فـا كـفرى أو عدى أو صيى بقصة هو وعنه ، وكذا
قدس في لأهـ

بعضهم ، واستحقاق 'وقف مدحاكم ، إذا قدم سنة بدعواه كفى
وتشرط في سماع الدعوى على من لا تميز عن نفسه أن يقول ولي سنة
شهد بذلك ، أو : وأنت^(١) بعينه

وكالدعوى من فلا حكم بي بكه ففده بي فلا يحتاج لدعوى في وجه
خصم ، كما عنه جميع منضمون ، أكثر استأجرين ، وعليه العمل . وقال
آخرون : لا بد من حضوره ، كـ في حـ العرب ، وعلى الأول^(٢) لا يحتاج
ليمين الاستظهار على الأوجه .

ومـ في (حـ) أن يمحـ عنه ، قدمه به سـاهـه قبل الحـوه ، لدفع
مـاهـ المحـ له ، كـ المحـ بالمد

ومنى حكم شاهدين فـا كـفرى أو عدى أو صيى (أو من أحدهما
كذلك عد لأده أو الحكم ، والحكم لا يرى قولهما) بقصة هو وعنه
كما لو حكم باحتياط من خلاف النص

ومنى النص هنا : إظهار بطلانه ، وأنه لم يصادف محلاً
(وكذا استدل في لأهـ) لما ذكر ولا أثر لشهاده عدل من غير
تاريخ ، لاحتمال حدوثه بعد الحكم .

ومـ في (تكـ)^(٣) أنه لو كان فـو لشهد عد العقد فـطـ على
المدعي ، وهو عز ما هنا ، إذ المؤثر ثم تبيـ ذلك عند انتحـ فقط ، وهو عد

(١) عطف على (على منته) . هامش (١) .

(٢) يعني : القاضي . (ش ٢٣٩/١٠) .

(٣) وهو عدم لاحتياج لحضور الخصم ، (ش ٢٣٩/١٠)

(٤) في (٤٠٠/٥) .

(٥) في (٤٧٦/٧) .

وَبَشَّاهُ كَقَرٍّ أَوْ عَدُوٍّ أَوْ صَدِيقٍ ثُمَّ أَعَادَهَا بَعْدَ كَمَالِهِ قُلْتُ ، أَوْ فَاسِقٍ
نَدْبٌ فَلَا ، وَنُقِلَ شَهَادَتُهُ بِعَرَضِهَا شَرْطُ اخْبَارِهِ بَعْدَ سِتْرَةِ مَدَّةٍ تُقْصَرُ بِهَا

الْأَدَاءُ أَوْ قَبْلَهُ بِدَوْنِ مَصِيٍّ مَدَّةٍ لِاسْتِرَاءٍ ، أَوْ عَدِ الْحَكْمِ ، فَلَا يَكْرَرُ وَلَا يَحْدَفُ
فِي حِكَايَةِ الْحَلَالِ ، حَلَالاً مِمَّنْ رَعِمَهُ

(وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ) مَعْلُومٌ بِكُفْرِهِ (أَوْ عَدُوٌّ أَوْ صَدِيقٌ) وَذَلِكَ شَهَادَتُهُ (ثُمَّ أَعَادَهَا
بَعْدَ كَمَالِهِ قُلْتُ) إِذَا لَا يَهْمُهُ ، يَظْهَرُ مَعَهُ

(أَوْ) شَهِدَ (فَاسِقٌ) وَهُوَ مَعْدُونٌ ، أَوْ كَقَرٍّ يُحِبِّي كُفْرَهُ وَيَصْبِرُ عَلَى الرَّفْعَةِ فِيهِ
رِذْوَةَ النَّفْسِ - أَوْ عَدُوٌّ أَوْ عَرَضٌ دِي مَرُوءَةٍ فَزْدَ ، ثُمَّ نَدْبٌ ثُمَّ أَعَادَهَا فَلَا ،
نُقِلَ شَهَادَتُهُ ؛ لِأَن رِذْوَةَ أَظْهَرَ بِحُجُوبِهَا "الَّذِي كَانَ يُحِبِّيهِ ، أَوْ رِذْوَةَ بَعْضِهِمَا
أَغْنَى بِهِ ، فَهُوَ مِنْهُمْ سَعْبِي فِي دَفْعِ عَارِ ذَلِكَ الرَّذِّ

وَمِنْ ثُمَّ لَوْ لَمْ يُضَعِ انْقِاصِي شَهَادَتُهُ" قُلْتُ بَعْدَ سِتْرَةٍ

وَبَحَثَ إِسْمَاعِيلُ ، يَحْصِرُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ بِمَا لَا يُصَدِّقُ الدَّعْوَى ، ثُمَّ أَعَادَهَا
مَطْلَقاً قُلْتُ

وَيَتَقَيَّنُ تَقْيِيدُهُ بِمَشْهُورٍ بِإِدْبَاعَةِ أَغْنَى بِحُجُوبِ سَائِلٍ أَوْ سَائِلٍ

(وَنُقِلَ شَهَادَتُهُ بِعَرَضِهَا) "أَيُّ فِي عَرَضِ نَدْبِ الشَّهَادَةِ الَّتِي رُذِّقَ فِيهَا" إِذَا
لَا تَهْمُهُ ،

وَمِثْلُهُ بَاطِلٌ مِنَ الْكُذْبِ فِي الرِّوَايَةِ ؛ كَمَا أَحَارَهُ فِي "شرح مسلم" "أَيُّ
(شَرْطُ اخْبَارِهِ بَعْدَ السِتْرِ مَدَّةً مَطْلَقاً) أَيُّ سَبْ مَعْصِيَةٍ حَالِيًا عَنْ مَعْنَى فِيهَا

(١) أَيُّ : كُفْرُهُ ، (ش : ٢٤٠/١٠)

(٢) قَوْلُهُ (وَمِنْ ثُمَّ لَوْ لَمْ يُضَعِ انْقِاصِي شَهَادَتُهُ) أَيُّ : عَلَى لِأَصَحِّ فِي "شرح الصَّغِيرِ" :
وَأَمَّا لِتَرْوِجِهِ ، مِنْ أَنَّ انْقِاصِي لَا يَصْعَقُ فِيهَا ، كَمَا لَا يَصْعَقُ لِي شَهَادَةُ بَعْضِي وَبَعْدُ ،
فَمَا أَتَى بِهِ أَوْلَا لَيْسَ بِشَهَادَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ - كَرَدِي

(٣) وَفِي (ر) : (فِي عَرَضِهَا) .

(٤) شرح صحيح مسلم (٢٩/١)

صدق توبته ، وقدرها الأكثر من سبعة
ويشترط في توبة معصية قولية لقول ،

(صدق توبته) لأنها قلية ، وهو عنهم بإظهاره لروح شهادته وعود ولايته ،
وغنى ذلك 'شقوى دعوه' .

(وقدرها الأكثر من سبعة) لأن لفصول الأربعة تأثيراً شاملاً في تهذيب النفوس
لشهودها ، فبد مصاب وهو على حده . أشعر ذلك بحسن سريره

وقد أغسرها^(١) الشراخ في نحو العنة ومدة سمرق في الرد ، والأصح
أنه مريب لا محيد .

وقد لا يباح بها ، كسعي رباً حذ سقش الصاب فتمل عقب ذلك^(٢) ،
وكشحي في فز به يسوي مه^(٣) فتمل مه حلاً أصاً ، لأنه لم يظهر التوبة
عفاً كان مستوراً إلا عن صلاح . وكناظر وقب تاب فتعود ولايته حالاً ؛ كولي
الشيخ . وكمدف غير المحصي ، كما قد لإمام ، وغنمه التلقيب ، لكن قتده
غيره بما بد لم يكن فيه إيذاء ، وإلا... فلا بد من التوبة^(٤) . وكمرند أئتم اختيار
وكن عدلاً من الردة ؛ لأنه لم يتق بعد إسلامه احتمالاً .

ولابد من سبعة في توبة من حارم المروءة ؛ كما ذكره الأصحاب ، وكذا من
العداوة ؛ كما رآه ابن ترمذ في حقه ، وإس حقه ، التلقيب

(ويشترط في) صحه (توبة معصية قولية) من حيث حق الأدبي (القول)

(١) راجع إلى (ملق...) . هامش (ط) .

(٢) أي : دعوته بالتوبة . هامش (ط) .

(٣) أي : التوبة . (ش : ١٠ / ٢٤٠) .

(٤) أي : حد . هامش (خ) .

(٥) قوله (يسوي مه) : إلح عبارة الأسي . (لعدم عليه الحد قبل شهادته عقب
توبته) له . (ش : ١٠ / ٢٤١) .

(٦) راجع : سهر الصالح في خلاف الأنبياء ، ص ١٧٥٠ .

فاساً على التوبة^(١) من برئته بالشهادتين ووجوبهما وإن كتب لردة فعلاً ،
كسجود للصم لكون التوبة هي لأصل ، وخصم رتب^(٢) يكذب الشرح
وقصيته ، كالمس شرط القبول في كل معصية قوية ، كعبه ، وانه صرح
اعرل^(٣) فيها ، وبصر^(٤) ، لأن^(٥) نصه في^(٦) لكن ، وهو ظاهر ، بل على ظاهر
كلام الأكثرين اختصاصه بحدود

وعليه^(٧) فرق في المصعب^(٨) بين عدمه ، بل غير^(٩) أنه لا يكف
عدراً وإن لم يثبت ، واحتفظ بصحة بعض ما حصل منه ، وهو الاعتراف
بكذب ، حذر لقب معدوم ، وصورة ما يهتكم من عدمه

واشترط جمع متقدمون^(١٠) أنه لا بد من قوة من كل معصية من الاستعداد
أيضاً ، واعتمده^(١١) أصح في الاستدلال به ، لكن لما لا يرد عليهم^(١٢) عند
الأمثل^(١٣) مقتضي حمل تلك الصورة على عدمه

وحرج بالقولية^(١٤) التعمية ، فلا يشترط فيها قول ، لأن الحق فيها مخصص
إلى الله تعالى فأدير الأمر فيها على صدق باطل ، بخلاف القدر^(١٥) ، لما تقرره

- (١) أي : على كونا التوبة . . إيج . هامش (ط)
- (٢) أي : لا بد من بعض ، وهو عدمه ، كما في (شر ١٠ ٢٤١)
- (٣) أي : النص (شر ١٠ ٢٤١) وجمع (أصح ١٩٢)
- (٤) أي : في كل معصية قوية (شر ١٠ ٢٤١) وجمع (أصح ١٩٢)
- (٥) أي : على وجه صحة اختصاصه بحدود (شر ١٠ ٢٤١)
- (٦) وهي (أ) و (ج) و (ر) و (ط) (احتطاه)
- (٧) قوله (لا بد) (أصح) (لا) رانده (لا) يرجع صميم اعلمهم (بعض جمع المتخصص (شر ١٠ ٢٤١) وهي (أ) و (ط) (لا لا بد من عبه) ، وهي مطبوعة المصرية : (بما لا يرد عليه)
- (٨) المستدل بها ، هامش (أ) .
- (٩) قوله (لأن الحق فيها مخصص) إيج فيه غير حذر ثم رأيت في برسيدي قوله (بخلاف بحد) (أصح) (بخلاف بقوة) (شر ١٠ ٢٤١) وهي (أ) و (ج) =

فَيَقُولُ الْقَادِفُ : قَدِمْتُ بِصَلٍّ وَأَنَا بَدْعٌ عَلَيْهِ وَلَا أُغَوِّدُ إِلَيْهِ .

(فَيَقُولُ الْقَادِفُ) وَإِنْ كَانَ قَدِمَهُ بِصُورَةِ الشَّهَادَةِ : لَكُنَّ الْعِدَّةُ بِمَبْنًى (قَدِمْتُ) بَاطِلٌ وَأَنَا بَدْعٌ عَلَيْهِ وَلَا أُغَوِّدُ إِلَيْهِ) أَوْ : مَا كُنْتُ مُحَقِّقًا فِي قَدِمِي وَقَدْ تَنَبَّأْتُ بِهِ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَعَرَّضَ بَكْدِهِ ، لِأَنَّهُ قَدْ كُنَّ صَادِقًا

فَإِنْ قُلْتُ : قَدْ تَعَرَّضَ بِهِ بِصُورَةِ (قَدِمْتُ بِصَلٍّ) وَلَيْدًا فَيَلِ الْأَوَّلَى قَوْلُ : أَصْلُهُ : كَالْجَمْهُورِ (قَدِمْتُ بِصَلٍّ) قُلْتُ : مَحْدُورٌ بِرَأْيِهِ بِصَرْيَحِ بَكْدِهِ لَا بِتَعَرُّصٍ بِهِ . وَهَذَا فِي تَعَرُّصٍ لَا بِصَرْيَحٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِمَحْدُورِكَ (هَذَا بَاطِلٌ) وَلَا بِصَرْيَحٍ ، وَلَوْ قُلْتُ لَهُ (كَذَبْتَ) لَحَصَلَ لَهُ عَايَةُ الْجَزَعِ وَالْحَقِّقِ .

وَسَرُّهُ^(١) : أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ يَكُونُ لِحِلَالٍ بِمَعْنَى الْمَقْدَمَاتِ : فَلَا يُبَاقِي مَطْلُوقَ الصِّدْقِ ، بِخِلَافِ الْكَذِبِ .

وَبِهَذَا^(٢) يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا عَرِصَ عَلَى الْمَسِّ ، وَأَنَّ عَدْرَهُ مَسَاوِيَةٌ لِعَدْرَةِ أَصْلِهِ : وَالْجَمْهُورُ .

ثُمَّ إِنَّ أَنْصَرَ ذَلِكَ بِالقَاضِي بِإِفْرَاقٍ أَوْ بِنَيْبٍ : اشْتَرَطَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ بِحَصْرَتِهِ ، وَإِلَّا . فَلَا عَلَى الْأَوْجِهِ .

قَبْلُ : فِي جَوَازِ إِعْلَامِهِ بِهِ نَظَرًا^(٣) ، لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِبْدَاءِ وَإِشَاعَةِ الْعَاقِبَةِ .

بَعْدُ : لَا يَذَّانُ يَقُولُ بِحَصْرَةٍ مِنْ ذِكْرِهِ بِحَصْرَتِهِ أَوَّلًا

وَلَيْسَ كَقَدَمٍ فِيمَا ذَكَرَ - كَمَا بَحَثَهُ النَّفْسِيُّ - قَوْلُهُ لِعَدْرِهِ (يَا مَلْعُونٌ) أَوْ

(١) (ر) (يَقُولُ) بِدَلِّ (الْقَدِف)

(٢) أي : عَدَمُ مَسِّ بَاطِلٍ مَعْنَى (مَسَّ) (٢٤١ - ٢٤٢) وَرَجَعَ لِمَحْرَرٍ (ص ١٩٨)

(٣) أي : مَا ذَكَرَ : مِنَ الْحَرَجِ بِالْعَوْنِ أَيْ دُونَ الْأَوَّلِ (ش : ١٠ / ٢٤٢)

(٤) أي : بِقَوْلِهِ : (قُلْتُ . . .) إِلَى هُنَا . (ش : ١٠ / ٢٤٢) .

(٥) أي : عَدَمُ الْإِتِّصَالِ بِالْقَاضِي . (ش : ١٠ / ٢٤٢)

وکذا شهادة الزور فثبت وعنه نقول.

(یا حریز) وحقه ، فلا یشرط فی سببه قول ، لأن حد لا یقتضی إیفاء أنه محقق فيه حتی یظنه ، بخلاف القذف ، ودرج فی شرط (وإن سدد) وما یفیده

(وکذا شهادة الزور) یشرط فی صحته سببه من قول سببه ما ذک ، ک (شهادتی باصه وأن سدد علیها ولا أعوذ بها) ، وکمی (کذب فیما فثبت ولا أعوذ إلى مثله) .

ومارغ الثقبی فی إلحاقها بالقذف^(١) بأن سبب الزور قد یؤثر به کعنه بقاصی ، وکأن شهد^(٢) أنه رأى یزنی بحب يوم کذ وثب به دلت نبوء کب سبصر کب^(٣) فی ظهور کده

ویؤثر بأن دلت کنه لا یفیع بده علی ما شهد به مأولاً ، بخلافه مع عرافه بکده^(٤)

ولا یثبت الزور بسببه^(٥) ، لاحتمال أنها زور

معم ، یستعاض بها حرج شاهد فتدفع شهادته ، لأنه حرج مهم موجب الوقف لأحده

(فلان) (والمعصية) غیر السولة) لا یشرط فیها قول ، كما مر^(٦) ، وإنما

(١) قوله (وارجع فی الشرط) إی (ارجع أي) راجع سلفی فی شرط (وإن سدد) وما یفیده فی البیة من القذف ، کردي .

(٢) أي : فی اشتراط القول ، هامش (أ) .

(٣) قوله (وكان شهد) إی عطف علی ، کعلم القاصی (ش ١٠ / ٢٤٢)

(٤) خبر (أ) . (ش : ١٠ / ٢٤٢)

(٥) وحیث لا مأویل ، رد ، هامش (و)

(٦) قوله (ولا یثبت الزور) إی استشاف سانی (ش ١٠ / ٢٤٢)

(٧) قوله : (كما مر) قیل قوله (فیقول القاذف) ، کردي .

يُشترط إقلاع ، ودم ، وعزم لا يعود ، ورد طلامة دمي إن تعلقت به .

في صيغة السورة منها : كالتوالي أيضاً (إقلاع) منها حلاً إن^(١) كان مدنياً بها ، أو مصرّاً على معدودتها (ودم) من حيث المعصية ، لا لحرف عذاب لو طمع عبه أو لعرامة مالي أو نحو ذلك .

ورغم أن هذا^(٢) لا حاجة به ، لأن السورة عادة ، وهي من حيث هي شرطها الإخلاص مردود ، بأن فيه^(٣) تسليماً ، للاجتماع إليه^(٤)

مودعها ما عايش أن تصور به . ولا ، كمحسوب بعد ربه لم يشترط فيه العزم على عدم العودة به اتفاقاً

ويشترط أيضاً ألا تعزر ، ولا يصنع الشئ من معيها

قيل وأن قل بلعده : فلا تصح نوبة سكران في سكر ، وإن صح إسلامه انتهى ، وقرنه بينهما^(٥) بعيداً جداً وإن تحلل له معنى^(٦)

قيل وأن يفرق مكان المعصية

ثم صرح بما نفهته (إقلاع) لاعتدائه به فقال (ورد طلامة آدمي) يعني الحروح منها بأي وجه قدر عليه ، مالا كانت أو عرصاً نحو فودٍ وحذ قدس (إن سواءً بمحضته له أم كان معها مع ذلك حق مؤكّد لله تعالى ، كركاة ،

(١) وفي المطبوعة المصرية : (وإن كان)

(٢) قوله (ورغم أن هذا) أي قوله (من حيث المعصية) كردي

(٣) والنص في (به) يرجع إلى قوله (لأن السورة) كردي

(٤) وفي (به) يرجع إلى قوله (من حيث المعصية) كردي وقال لشيواني (٢٤٢ / ١٠)

(٥) قوله (تسليماً للاجتماع إليه) أي (حيث قال) شرطها الإخلاص ، والإخلاص مرادف

بالحشة المذكورة ، رتدي (وفي (ب) و (ج) و (د) و (هـ) و (ز))

(٦) قوله (وقرنه) أي (القيل) (سها) أي (بين نوبة سكران وإسلامه) هامش (١)

(٧) قوله (بعد حد) يعني (فتنصح نوبة كما يصح إسلامه (وإن تحلل له) أي (لقرنه

(معنى) مستطاً . هامش (ز)

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.....

وکذا نحو کفره وحیث موراً (والله أعلم) بخبر صحیح * من کذب لأخيه
عنده فظنمة في عرص أو مال فليستحبه أنوم قتل الا یکون دسار ولا دزهم ،
فإن کان له عمل یؤخذ منه بقدر مظلمته ، وبلا أحد من مستات صاحبه
محمّل علیه ^(١) .

وشمل (العمل) انصواء ، ویه صرح حدیث مسلم * فیه اسند فلهذا
وهم ، ثم تحمینه بسبب بصر من هو عد * لا تعذب لا علی ما یسنة
معصية ، أما من عنه دین لم یخص به ، ولس به من عمل ما یس به ، وین أحد
من سبب استدان وحمل علیه لم تعذب به

وعليه فائدة تحميلة له بحديث ما علی به من لا عمل

وبهذا ^(٢) إن صحح بظهر أن قوله تعالى ﴿ ولا یرز ویرة وزد نوری ﴾ (النور)
١٦١ أي لا یحمل نفس ثمة ثم نفس أخرى محمول علی به لا یحملة
لثعاقب به .

ثم هذا لحديث ^(٣) وحديث * نفس المؤمن مرهونة بذنبه حتی یقضى عنه ^(٤)

(١) أخرجه سنن أبي هريرة رضي الله عنه (٦٥٣٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « أتقرون ما النفلين ؟ » ونور : سئل
ب من لا دهم به ، لا مدح ، فقال : « إن نفل من أمي يأتي يوم القامة صلاة وصيام
وركعة ، ويأتي به شتم هذا ، وقذف هذا ، وأكل ما ن هذا ، وسعد دم هذا ، وصبر هذا
يحتل هذا من حسنة ، وهذا من حسنة ، فإن لب حسنة قبل أن يقضى ما عليه أحد من
خطاياهم فطرح عنه ، ثم طرح في النار » صحيح مسلم (٢٥٨١)

(٣) قوله (من هو عد) أي هو عد شرع (ش ١٠ ٢٢٣)

(٤) قوله : (وبهذا) إشارة إلى قوله * (لم يعاقب) ، كروي

(٥) قوله (ثم هذا لحديث) أي حديث مسلم ، (هذا) كروي

(٦) أخرجه الحاكم (٢٧ ٢) ، وترمذي (١١٠١) ، وابن ماجه (٢٢١٣) عن أبي هريرة

ظاهر کلام لانهم حيث خيفوا في باويل ذلك^(٢) وبحصصه ، وأنقوا هذا^(٣)
 على خبره . أن حمل لست^(٤) لا يسنى به شيء ، بخلاف الخبر^(٥)
 فإن أفسر^(٦) . لومه الكسب ؛ كما مر^(٧)

فإن تعذر^(٨) عليه المالك ووارثه سلمه لمصنئته ، فإن تعذر صرفه فيما
 شاء من المصانع عد بقطع حره به العرم له بد وحده . فإن عسر عزم على
 الأداء إذا أفسر ، فإن مات منه انقطع عنه الخط في الأخرى إن لم يقص
 بمرامه ، ويخرج من فصل لله تعالى يعوض لمسحق

وإذا دعت النعمة المعتد بشرط استعلاؤه ، فإن عذر موته أو تعسر
 لعبته انعم به . استعمره

ولا أثر سجل وراثي ، ولا مع جهل المعتد بما تحلل منه ، كفي
 الأدري^(٩)

وابنه سعة كفي عدم الاستعلاء به

وكذا يكفي الدم والإفلاج عن الجسد

وينسئ برمي ، ككل من ارتكب معصية لله تعالى الشرع عليه ، بالأ

(١) وقوله : (ظاهر كلام الأئمة) مبتدأ ثان . كردي .

(٢) (ذلك) صواب في الحديث . نفس المؤسس . (٣) (إن) مع ، وصبر (حصصه) أيضاً يرجع
 إليه . كردي

(٣) (إذا) في (وأمره) الإشارة إلى حديث مسلم . كردي

(٤) (أن حمل) صواب (حر) بضم الحاء ، (الحمة) حر بضم الحاء . كردي

(٥) أي عن مصنفه بكتبه . كما في الحديث . هامش (ط)

(٦) مرتبط بالمش هامش (خ)

(٧) أي . في (باب التعليل) . (ش : ١٠ / ٢٤٣) .

(٨) مصرع على المتن . (ش : ١٠ / ٢٤٣)

(٩) الأذكار (عن : ٥٥٨) .

يُظهرها للحدث أو تعزير ، لا إلا يحدث " بها بغيرها أو محاضرة فإن هذا حرم قطعاً

وكذا يُسأل لمن أمّر بشيء من ذلك ارجوع عن بغيره به ولا تُحالف هذا قوبهم يُسأل لمن صهر عنه حدث - أي لله تعالى - أن يأتي الإمام ، ليقيم عنه ، لغوات لستر لأن المراد به (الظهور) هنا أن يصنع على رياء - مثلاً - من لا يثبت الرب بشهادته ، فَيُسأل له ذلك (٢) .

أما حدّ الآدمي ، أو القودله ، أو تعزير ، فحدث لإقراره ، لتسويمه وليس له هذا الأول (٣) استر ما لم ير لمصلحة في الإصهار ومحلّه أن لم يعلّق بترك يحدث حدث على الغير ، وإلا ؛ كثلاثة شهداء بالرب لزم أربع لأدلة ، وأنتم سره

وليس استيفاء نحو عقود مربلاً للمعصية ، بل لأنّها معه من سواه ، وبه صرح ههنا وحمل الأحاديث (٤) في أن الحدود كقراءة على ما إذا تاب ، وجرى المصنّف على خلافه (٥) .

وجمع البركشي بحمل النبي (٦) على ما إذا سئم نفسه طوعاً لله تعالى ،

(١) قوله (لا إلا يحدث) [صح عطف على قوله (لا يظهره) صح (ش : ١٠ / ٢١٢)]

(٢) أي : أن يأتي الإمام ، إلخ . (ش : ١٠ / ٢١٤)

(٣) أي : حدّ الآدمي . (ش : ١٠ / ٢٤٤)

(٤) عن عاده من عاصم وصبي الله عنه قال : كما عهد النبي ﷺ في مجلس قعد : ما يغوي على أن

لا تُشركوا ما شئت ، ولا تسرفوا ، ولا تروا - ومرا هذه الآية (المسححة ١٢) كتب - فلي وهي

منكم فأخبره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فغوبه به فهو كفارة . حديث

أخرجه البخاري (١٧٨٤) ، ومسلم (١٧٠٩) ورجع في صحيحه - يري ١٤ / ٣٤

(٥) شرح صحيح مسلم (٢٢١/٦) .

(٦) أي : جري على المصنّف ، من أن الحدود كفارة ويرى سم يست الحدود (ش

١٠ / ٢٤٥) .

والأول على خلافه .

والذي يتجدهُ الجمعُ يحمل إطلاق السقوط على حق الأدمي ، وعدمه على حق الله تعالى ، فإداعيدمه ولم يثبت عُقوب على عدم أسوة
وبصريح نونه من ديب وبن كد مريبك لدوب أخري ، ومما تاب مه ثم عاد
بله

ومن مات وله دين به بشوفه ورثه يكون هو مصاب به في لآخرة على
الأصح

فائدة قبل نُشئ ربعة كفا لا نصل نونهم بيبس ، وهاروث ،
وماروث ، وعامر ربه صبح قال بعضهم بعن المراد أنهم لا يتوئون
أسهى

وأقول بل هو على هدهره في إلس ، وبس بصحيح في هاروث
وماروث ، بل الذي دلت عنه قضتهم^(١) المسددة ، خلاف لمن أنكر ذلك أنهم
يتمتعون في الدنيا فقط ، وأنهم في الآخرة يكونون مع الملائكة بعد ردهم إلى
صفاتهم^(٢) .

(١) كد في جميع نسخ نصير الجمع ، وأعادده حمير الجمع على الأثر سائق ، كما يأتي هاهنا
(ك) .

(٢) راجع نصير بن كثير (١٣٨٩) عند نصير فوه معاني « وأستقر ما سئل الشيطان على ملك
شيبس » لآله [ص ١٠٢] فقد ذكر الخلاف ، وذكر ما ورد في قضتهما من حديث بن عمر
رضي الله عنهما عند حمد في « مسد » (٦٢٨٧) ما قبله ، وذكر غيره من الآثار الواردة
في ذلك .

فصل

لا تُحكّم بشاهد إلا في هلال رمضان في الأظهر ، وبشروط للرب أربعة

رحال .

(فصل)

في بيان قدر الصاب في شهود بمختلف أحلاف المشهود به

ومستند الشهادة وما يتبع ذلك

(لا يحكم شاهد واحد) لا (منقطع) ، (صوم) (١) في هلال
رمضان (وتواضع ، دون شهيد صومه) في الأظهر (كذا منه ، وأعادها
للحصر ، وأورد عنه صوم) (كذا على مراحح ، وبعضها من باب الرواية أو
بحوها .

(وبشروط للرب) والموطوع (باب يهيم ووضعه) (أربعة رحال) (باليه
للحد أو التعريف ، بقوله تعالى ﴿ تَمَرُّوا بِأَرْبَعَةِ شَهْرٍ ﴾ (٢) ، ولأنه أصبح
مفوحاً وإن كان على أعظم منه على الأصح ، فغلبت شهادته به سرا من الله
تعالى على عباده .

ويشترط نصيبتهم له ، كرايه ، أدخل - مكثاً محترراً - حشفت أو قدرها من
مقطوعها في مرج هذه ، أو هلايه ، ويذكر نسبها . (بالزنا) (٣) ، أو نحوه (٤) .

والذي يتبعه ترجيحه أنه لا يشترط : ذكر زمان ومكان ، إلا إن ذكره
أخذهم في بحث سؤالات الناقين ، لاحتمال وقوع تافهين يشهد
ولا يشترط كالمروود في المكثبه ، لكنه نسر

(١) في (٥٩٣/٣) .

(٢) راجع : سهل نصح في حلاف لأشباح ، ص ١٧٥١ .

(٣) فصل قوله (تَمَرُّوا) (معروفاً أدخل) أي أدخل حشفت - نوب - كروي

(٤) عطف على (كرايه) . هامش (١) .

ولا إقرار به ثلث ، وفي قول أربعة ، وإمال وعقد

ولا يضر مؤنهم تعتمد البطر لأجل شهادة^(١)

أما سبعة^(٢) لسقوط حصته وعدائه ووقوع طلاق غنى برأيه^(٣) يثبت
برحبتين ، لا بغيرهما متى يأتي .

وقد يشكل عليه ما مر في (باب حد نفق)^(٤) أن شهادته دون أربعة بالبر
نفسهم ويبحث حذهم ، فكيف ينصور هذا^(٥) وقد بحث بأن صورته أن
يقولاً شهده برأيه قصد سقوط أو وقوع ما ذكر ، فهوئهما (قصد)^(٦) أي
أخره ينفي عنهما الحد والنسب ، لأنهما صرحا بما ينفي أنه قد يكون قصدهما
إلحاق العار به بدلي هو موحد حد نفق ، كما مر ثم مع ما به تعتق بما هنا

وكذا^(٧) معذمت لرب ، ووجه شهده قصد به السب أو شهده به حصة يثبت
برجلين ، أو المال^(٨) يثبت بهما ورحلي و مرأيس وشاهدين ويمس

ولا يحتاج فيه^(٩) بما مر في (الرب)^(١٠) من رأساء أدخل حشوه إلى
آخره

(و يشترط (للإقرار به اثنان) كغيره (وفي قول أربعة) لأنه يترتب عليه
الحذ ، وقرق الأول : بأن حذ لا يتحتم

(وإمال) عبي أو دين أو مبيعة (و) لكل ما قصد به المال من (عقد) أو

(١) قوله (لأجل شهادة) كما في أصله رحمه الله ، وعاره الشهادة ، (لا لأجل لشهادة

لأن ذلك صعب ولا يثبت) (معني ٢٢٤) وفي (ط) (لا لأجل لشهادة)

(٢) محترق قوله ، (بالسبعة للحد ...) إلخ . (ش : ٢٤٦/١٠)

(٣) في (٢٥٤/٩)

(٤) أي : مثل سقوط ووقوع ما ذكر . (ش : ٢٤٦/١٠)

(٥) قوله (أو اثنان) مع قوله (السب) غش (ش : ٢٤٧/١٠)

(٦) قوله : (فلا يحتاج فيه) أي : وطه الشبهة . كرمي .

(٧) في (٢٣٣/٩) .

مالي ، كسح وبقي وحواله وصداب وحق ماني ، كحيدر واحل ، رخلان او رخل
وامراتان ، ولغير ذلك من عقوبه لله تعالى او لادمي

فبيع (مالي) ما عدا الشركه وامراض والكفنه (كسح وصاده وحواله) عطف
خاص على عام ، اذ الاصح : نه بيع (اوصاب) او عيب وصلاح ورهي وشعبه
ومسافه وعوص جمع ذعه الروح او وارثه وحوالي ، كحيدر واحل او حبابه
توحيث مالا (رخلان او رخل وامراتان) عموم الأشخاص مسلمين لمعوم
الأحوال ، إلا ما خصت بدين في قوله ماني ﴿ فان لم يكن رجلي فرجل
وامراتك ﴾ المراد ١٢٨٢ مع عموم عموم ما عدا ذلك ونحوه ؛ فوضع في طرق
إثباتها .

والتحيز مراد من الآية إجماعاً ، دون انشراح لذي هو طهرها ، والحش
كالمراة .

أما شركه^(١) ولعراض والكفنه فلا يثبت فيها من رخص ما لم يرد في
الأولى إثبات حصته^(٢) من الربح ، كما بحثه من ارفعة

(ويعبر ذلك) أي ما ليس بمال ولا يقصد منه مال (من عتوة به^(٣)
تعالى) كحد شرب وسرقه وقطع طريق (أو لادمي) كمويد وحد عدي ومع

(١) قوله (اذ الاصح أنها) أي حوله (مع) من وجعه لإدائه من أمته بعد ما بان
على اوجه صنف ، لا على الاصح لمدل أنها بيع كردي

(٢) قوله (لا ما حص بدين) أي ما حص بدينه لأربعة فيه ، وما حص بعدم لأكفنه به
بالرجل والمراتين ، كردي .

(٣) وقوله (من قوله ماني) صنف من عموم الأشخاص ، يعني قوله ماني بمع لاشخاص
كردي .

(٤) أي بعد شركه ، لا كما كان الشرك بينهما ع من (٢٤٧ ، ١٠)

(٥) قوله (ما لم يرد في الأولى) إثبات حصته (يعني) ان أراد مدعيها إثبات نصيبه فهو
كالموكل فلا يثبت إلا برخص ؛ لأن المقصود إثبات بسطه ، وإن ادعى من اربح
فرجل وامراتان ؛ لأن المقصود هو المال - كردي .

(٦) وفي (١) (الله) .

وما يطلع عليه رجلاً عات - ككاح وصلاي ورخعي وبسلام وردة وحرج وتغديس وموت وإعصار ووكلية ووصبة وشهادة على شهادة - رحلان ،

إرث ، بأن ادعى بصفته بورثة على ثروته أن بروج جامعها حتى لا يرث منه

(وما يطلع عليه رجلاً عات - ككاح وصلاي) مستخر أو معلي (ورخعة) وعي ، وإسلام وردة وحرج وتغديس وموت وعار ووكلية (ووصبة) وشهادة على شهادة - رحلان (لا رجلاً وموت) مؤول الرهوي مصت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ، ولا في الكاح ، ولا في الطلاق^(١) .

وهذا حجة^(٢) عند أبي حنيفة^(٣) ، وهو المحدث ، ولأنه تعالى نص في اطلاق وإرخعة ووصبة على برحس^(٤) ، وصححه بحزب في الكاح^(٥) وقس بها في معناه ، من كل ما ليس بماء^(٦) ولا هو المقصود منه

ولا نظر برحس الوصبة ووكلية للمال ، لأن المقصد منهما إثبات الولاية لا المال .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٢٠٧) في الكاح والطلاق

(٢) أي : صيد الشامي . (ش : ١٠ / ٢٤٩)

(٣) قوله (وهذا حجة عند أبي حنيفة) يعني : وإن كان هذا مرسلاً فهو حجة عند أبي حنيفة ، لأنه مؤول بحقه كردي ، وفي أكثر النسخ (فهو حجة على أبي حنيفة)

(٤) أم في إطلاق ورخعة . فهي قوله تعالى : ﴿ لَمَّا بَلَغَ الْبُحْرَيْنِ نَبِّحُوا بِمَعْرُوفٍ أَوْ دُرِّيٍّ بِمَعْرُوفٍ وَأَسْبِغُوا دُورَ عَذْلٍ مَكًّا وَأَمْسُوا شَهْدَهُ لَكُمْ ﴾ الآية [إطلاق ٢] ، وأم في توصبة فهو بعضي ﴿ بَأْتِي نَدِيٍّ مُؤَشَّهٍ يُبَكِّدُ حَصْرَ لَدُنْكَ لَمَّا حَلَّ أَوْصِيَهُ أَتَمًّا دُوَّ عَدِيٍّ مَكًّا ﴾ الآية [مسألة : ١٠٦] ، وراجع التماسي ،

(٥) عن عائشة رضي الله عنها وعن أسها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكاح إلا بولي وشاهدي عذب ، وما كان من يكاح على غير ذلك فهو باطل ، فإن شاجرُوا . . . قال الشيطان قولي سن لا ولي له . أخرجه ابن حبان (٢٠٧٥) ، وأبو يعقوب (ص ٧٧٨) ، والبيهقي في أنكيره (١٣٨٣٣) .

(٦) أي : من موجب عمومية ، وما يطلع عليه رجلاً عالماً (ش : ١٠ / ٢٤٩)

وما يختص بمعرفة النساء أو لا يراه رجال على ، ككارة وولادة ، وخص

نعم ، نقل الشرح عن العربي وأفواه ، لكن نورا عنه^(١) . هو ذهب أنه
صنفها قبل نوط^(٢) وطائفة شطر ، أو بعد وضاع ، أو ، أن هذا المصنف
رواها وطلب الإثبات . قل نحو شاهد ورس ، لأن قصد المدعي : كما في
مسألة الرقة وعميق الطلاق ، نصبت . فيه ثبت بعد شاهد ويمس ، دون
الرقة والعصب والطلاق^(٣) .

وأخوه^(٤) فهو شاهد ويمس ، ثبت الإثبات ورس له يثبت
ثبت

نبيه : صورة ما ذكر في الودعية : أن يدعي مالكها غصب ذي اليد لها ، وذو
اليد أنها ودعة . فلا تدعى شاهد . لأن خصود بعد ثبت ولاية الحفظ
به ، وعدم انحصار برئت على ذلك

(وما يختص بمعرفة النساء أو لا يراه رجال على ، ككارة) وصدها ، ورتي
وفري (وولادة وخص) ومردهم بقولها^(٥) في محل . تتعدى إقامة بينة
عنه^(٦) . نعتزها من الدم وإن شوهد تحمّل أنه استحصه^(٧)

نبيه إذا ثبت بولادة بالنساء ثبت البسب و (برئت بعد) ، لأن كلاً منهما
لزم شرعاً للمشهود به لا يثبت عنه ، ولأن الشك من حسن المتنوع من كلاً من

(١) في (١) هنا زيادة : (أنها)

(٢) وفي المطبوعة المصرية : (عند النوط)

(٣) الشرح الكبير (١٣ - ٢٩١) ، روضة البصير (٩ - ٣٧١ - ٣٧٢) ، وعنده معي صحيح^{*}
(٣٦٨ / ٦) . (وإن نازع في ذلك الشعبي)

(٤) أي : بما مر عن الشرحين عن العراقي ، (ش : ٢٤٩ / ١٠)

(٥) جواب سوال ، وهو أنها ذكر في موضع آخر أن قوله بيه على محضر معتر ، فكيف قال
(على) لأنه بينهم منه غير معتر ، فاجاب : مع ريد هاتين (و)

(٦) أي : الخصم (ش : ١٠ - ٢٤٩) وفي معجماتي في نفس (أو ولادة)

(٧) الشرح الكبير (٩ / ١٠١) ، روضة الطالبي (٦ / ١٣٧)

وَرَضَاعٌ .

ذلك من المال أو الأيل إليه .

وَنُؤَاحِدُ من ثبوت الإرث فيما ذكر ثبوت حياة المولود وإن لم يُعرَّضْ^(١) لها في شهادتهن بولاده ، فتوقف الإرث عليها ، أعني بحياة ، فلم يُمكن ثبوته قبل ثبوتها

أما بولاه بشهادة بولاده ، من حياة المولود فظاهر أنها لا يُقبل ، لأن الحياة من حيث هي مما يقطع عليه الرجاء عدلاً

بأن قلت الأصل عدم صحة ، فكيف مع ذلك ثبتت حياة تعال للولادة قُلْتُ : لَمَّا نَظَرُوا للزوم الإرث لها المستلزم للحياة وحب ثبوتها لثبتت الإرث

وسمَّوه^(٢) إن ذكر بولاده في شهادة مع سكوت عنها فريضة ظاهرة في حياة المولود ، لأن عدالة شاهد نفسه من إطلاق الشهادة بولاده مع موت الولد

فالحاصل^(٣) أن الحياة وإن لم تُكرَّرَ لازماً شرعاً ، لكن بدارم الشرعي فتوقف عليها ، فكان تقديرها ضرورياً فعمل به [

(ورَضَاعٌ ، وقدمه في ١٤^(٤) وذكرها على جهة التمثيل فلا تكرار

ومحلّه إن كَانَ من الثدي ، أما شرب اللبن من إبه^(٥) فلا يُقبل به

نعم ، نفس في أن هذا ليس فلا به

(١) وفي المصنوعة المصرية والوجبة ، (يتعرَّضُ) .

(٢) كان عصر موت حياة بعد الولادة (ش : ١٠ / ٢٥٠)

(٣) أي : حاصل الجواب . (ش : ١٠ / ٢٥٠) .

(٤) قوله (وقدمه في ١٤) أي سمعته حكمه بهذه والأولى ترك لواء . بل أن يقول

(كما قدمه في ١٤ ، وإنما ذكرها ...) إلخ . (ش : ١٠ / ٢٥٠)

(٥) أي : من إبهاء حلب فيه اللبن . ق . هامش (أ) .

وَعُيُوبٍ مَخْبُوءَاتٍ يَثْبُتُ بِمَا سَقَى وَيَأْرُخُ بِسَوْرٍ

(وعيوب تحت الثياب) أي "للنساء" من برص وغيره حتى الحراجه^(١) ، كما صوّنه في "بروصه" ، ورد استثناء البعوت^(٢) به "ظننا أن حسه يذلل على الرجال غالباً"^(٣) .

ورغم أن لإحصاء عنه^(٤) وأنه الصوت مردود

(ثبت مما سبق) أي "برحيس وبرحل" من برص (وبأربع سورة) وحدهن ، للحاجة إليهن هن ، ولا تثبت برحل ومنس

وخزخ (تحت الثياب) ، مراد ما لا يظهر منها عيباً ، ومن ثم كان التعبير بذلك^(٥) أولى من تعبير "البروصه" وغيره (ما تحت) (بر) لأنه ما بين السرّة والركبة فقط ، ومن مراد عيب الوجه^(٦) ، وسد من بحره ، فلا تثبت حيث لم يقصد به ما إلا برحيس ، وكذا ما ينذر عند مهبه لأمة إذا قصد به فسح الكاح مثلاً ، كما إذا قصد به رد في العيب فثبت برحل وأمرأس وشاهد ويمين ؛ لأن القصد منه حيثما الحال .

ولو أقامت شاهدة بقرار روحها بدخول كفى حديثها معه وثبت بغيره ، أو أقامه هو على إقراره به لم يكف الحديث معه ؛ لأن قصده ثبوت بعه

(١) قوله (س) ، الأولى اسطرحة (ش : ١٠ / ٢٥٠) في لا بد من وصف بكرة بالمعرفة . هامش (ك) .

(٢) أي : على فرجها . أسى ومعني وبهاية . (ش : ١٠ / ٢٥٠)

(٣) قوله (هـ) في الجمع بين ما تحت الثياب وقوله (ظننا) في الجمع عنه لأست . (ش : ١٠ / ٢٥٠)

(٤) راجع : روضة الطالبين (٢٢٧/٨)

(٥) أي : على الاستثناء . هامش (أ)

(٦) أي : ما تحت الثياب . (ش : ١٠ / ٢٥٠)

(٧) قوله . (عيب الوجه) عام (خرج) . (ش : ١٠ / ٢٥٠)

وما لا يثبت برجل وامرأى لا يثبت برجل ومعي . وما يثبت بهم يثبت برجل

ومعي

والرجعة ، ولسا^(١) .

نفسه ما ذكر في وجه بحره وبدى ، وما يدو في مهة الأمة قبل إنما
تأني على حل بطر^(٢) الضعيف ، أما على المعتمد : من حرمه فليثبت بالنساء
نهي

ولك رده . أنه محض تصريح كلامهم ، لا سيما ما يدو في مهة الأمة ،
فإن محضه لا تأني على قول^(٣) لمصنف (بها كالحرة)^(٤) ولا على قول
براهمي^(٥) محل ما عدا ما من سزها وركتها^(٦) ، لعدم بدت^(٧) أنهم أعرضوا عنها
ذكر

ويؤخه . أنهم ما لم يطرأوا محل بطر ولا لحرمته ، إذ لنشهد الطر^(٨) لشهادة
ولو يصرح ، كما مر^(٩) ، وإنما يصر بها من شأنه أن يشهد اطلاع الرجال عليه
عالم^(١٠) ولا ، وما ذكر^(١١) يشهد اطلاعهم عنه كدك^(١٢) ؛ لعدم تحفظ ساء في
سره عالم ، فله نقل فيه مطلقاً

(وما لا يثبت برجل وامرأى لا يثبت برجل ومعي) لأنه إذا لم يثبت
بالأخرى فالأصعب أؤس (وما يثبت بهم) أي برجل وامرأى ، وعنه شره
(يثبت برجل ومعي) بحر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قضى بهما^(١٣) .

(١) قوله (لسا) أي ، الظاهر البت (ش ٢٥٠/١) وفي (ح) (د)
(ز) (و) (ث)

(٢) راجع أول (كتاب الكاح) في (٢٠٩/٧) ، وراجع لعدلي (٣٦٩/٥)

(٣) المحرر (ص : ٢٨٨) .

(٤) قوله : (ولو للخرج اكمار) أي (الكاح) كروي .

(٥) أي : عب الوجه واحد من بحره ، (ما يدو عدهمه لأمة) (ش ٢٥١/١٠)

(٦) أي : غالباً . (ش ٢٥١/١٠)

(٧) صحيح مسلم (١٧١٢) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

بِأَعْيُوبِ أَسْءَاءٍ وَيُخَوِّهَا ، وَلَا يَشْتُ شَيْءٌ بِأَمْرَانِ وَمَنْ
وَأَمَّا بِحَلْفِ الْمُدْعَى بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدٍ وَتَعْدِيهِ ، وَيَذْكُرُ فِي حِفْظِهِ صَدَقَ
الشَّاهِدُ ،

قَالَ مُسْلِمٌ صَحَّحَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَّلِيَ بِهِمَا^(١) فِي الْحَقِيقِ
وَالْأَمْرِ ، ثُمَّ الْأَثَمَةُ بَعْدَهُ ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ ثَبِّانٍ وَعَنْ بَنِي صَحَابَةٍ^(٢) وَنَدَّعِ
قَوْلُ بَعْضِ^(٣) الْحَنَفِيَّةِ وَهُوَ حَرْفٌ وَاحِدٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَحْجُجَ
بِحُكْمِهِ^(٤) ، وَهُوَ صَحِيحٌ فَيُشْتَبَّاهُ^(٥)

(لَا عَيْبَ فِي أَسْءَاءٍ وَيُخَوِّهَا ، وَلَا يَشْتُ بِهِمَا^(٦)) لِحَظِّهَا .

بَعْدَهُ ، يُعْلَلُ فِي عَيْبٍ فِيهِمْ فَفَصَّلِيَ الْمَالَ ، كَمَا مَرَّ^(٧) .

(وَلَا يَشْتُ شَيْءٌ بِأَمْرَانِ وَمَنْ) صَحَّفَهُمَا (وَأَمَّا بِحَلْفِ الْمُدْعَى بَعْدَ شَهَادَةِ
شَاهِدٍ وَتَعْدِيهِ ، لَا حَرْفَ إِذَا يَتَوَلَّى حَسْبَهُ ، وَالْأَصَحُّ : أَنَّ الْقَضَاءَ بِهِمَا ، فَإِذَا
رَجَعَ الشَّاهِدُ غَرَمَ بَصْفَ

وَأَمَّا لَمْ يُشَرِّحْ بَعْدَهُ شَهَادَةَ مَنْ حَلَّ عَلَى الْمَرَأَتَيْنِ ، لِقِيَمَتِهِمَا مَعَهُ الْمَرْحَلُ فَصَحَّ
(وَيَذْكُرُ فِي حِفْظِهِ) عَلَى اسْتِحْصَانِهِ بِمَنْشُورِهِ (صَدَقَ الشَّاهِدُ) وَحُجَّتْ قِيَمَتُهُ أَوْ

(١) قَوْلُهُ (وَأَمَّا بِحَلْفِ الْمُدْعَى بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدٍ وَتَعْدِيهِ) كَذَلِكَ هُوَ فِي جَمْعِ سَجِّ الْحِفْظِ وَالْحَصْرَةِ ،
مَعْدُ سَجِّ (كَسِي) وَ (دَسَمِ) فَلَيْسَ بِهِمَا ، وَعَدُ مَوْجُودٌ فِي الشَّاهِدِ (٨١٥ - ٨١٣)
أَيْضًا ، وَلَعَلَّهُ مَكْرُوهٌ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

(٢) بِحَلْفَاتِ (٢٦٩ - ٧) مَعَهُ (٥٩٨) وَرَجَعَ فَفَصَّلِيَ بَكْرَةً فِي رَأْسِ (الْحِفْظِ) بِمَنْشُورِ
مَعَ الشَّاهِدِ (٥٢٤ - ٥٠٠ / ٢٠)

(٣) وَمِنْ (خ) هَاوِيَّةٌ : (السَّحْفِ)

(٤) قَوْلُهُ (بِحُكْمِهِ) الْأَعْيُنُ (شُرْ ١٠ / ٢٥١) بِمَنْشُورِ الْمَرْحَلِ بِحُكْمِهِ ، وَدَلَّاهُ
الْقُرْآنُ ظَلَمَ ، كَدَلَالَةِ الْحَدِيثِ هَامِشِ (١)

(٥) أَيْ : بِحَرْفِ الْوَاحِدِ . (شُرْ ١٠ / ٢٥١)

(٦) أَيْ : الشَّاهِدُ وَالْيَمِينُ . مَعْنَى (شُرْ ١٠ / ٢٥٢)

(٧) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) هُوَ قَوْلُهُ (أَمَّا بِحَلْفِ الْمُدْعَى بَعْدَ شَهَادَةِ شَاهِدٍ وَتَعْدِيهِ) كَمَا مَرَّ

فإن ترك الخلف وطلب يمين خصمه... فله دلت ، وإن بكل فله أن يحلف بيمين الرّد في الأظهر .

بعده فقول : (فله إن شاهدي لصادق فيما شهد به لي ، أو لقد شهد بحق وإني أسحفته ، أو وإني أسحفته وإن شاهدي .) في آخره ، لأنهما " محلفا الحسن وعشر رب فلهما بصير كسوع الواحد

(فإن ترك الخلف) مع شاهده (وطلب بيمين خصمه فله دلت) لأنه قد يورع عن اليمين

فإن حلف خصمه سقطت بدعوى فليس له يحلف بعد مع شاهده (٢) ، لأن اليمين إليه " فلا عذر به في تركها ، وله (١) فرق قور بينه بعد

وقصته ذلك " أن حقه " لا ينص بمحزّد طلبة بيمين خصمه ، لكن الذي رخصاه بطلانه ، ولا يقرّد ليحلف مع شاهده ولو في مجلس آخر (٣) ، لأنه أسقط حقه من نفس بطله بيمين خصمه ، كما سقط برّدها على خصمه ، بخلاف له كما أنه لا يسقط حقه منها بمحزّد طلب بيمين خصمه

(فإن بكل) المدعى عليه (فله) أي المدعى (أن يحلف بيمين الرد في الأظهر) لأنها غير سي فسخ عنها ، لأن دلت بقوة جهته بالشاهد ، ويُقضى بها في الصالح فقط ، وهذه بقوتها سكول الخصم ، ويُقضى بها في كل حق

(١) أي : الشاهد واليمين . هامش (ط)

(٢) راجع : سهل نصح في اختلاف الأسياح ، مساه (١٦٥٢) وفي المطبوعة المصرية والمكة : (مع شاهد)

(٣) وفي (أ) و (خ) و (ر) : (صارت إليه)

(٤) راجع إلى التعليل . هامش (ز)

(٥) أي : قولهم : (فإن حلف خصمه ...) إلخ (ش : ٢٥٢ / ١٠)

(٦) أي : من اليمين . (ش : ٢٥٢ / ١٠)

(٧) الشرح الكبير (٩٣ / ١٣) ، روضة الطالبين (٢٥٣ / ٨)

ولو كان سده أمة وورثها فقال رجل ^١ هذه مسئولتي عنك بهذا هي ملكي ،
وحلف مع شاهد ^٢ ثلث لاسيلاذ ، لاسيت التود وخرشة في الأظهر
ولو كان سده علام فقال رجل ^٣ كان لي وعتنة ، وحلف مع شاهد
فالمذهب ^٤ اسرعة ومصرة خز

(ولو كان سده أمة وورثها ، سرقتهما ، فقال رجل ^١ هذه مسئولتي عنك بهذا هي ملكي ، وحلف مع شاهد) وفيه ^٢ ثلث لاسيلاذ يعني ما فيها ، من المالية .

وأما فصل الاستلاد فقصي عنها ، وجوب ^١ لاسيت يفرره ، ^٢ فسرغ
مقر هي في يده وثقلته ، ^٣ لاسيت يفرره ، ^٤ فسرغ

وتخت اللقيبي ^١ أنه لا تذاكر يرد في عده (هي دعة على ملكي على
حكم الاسيلاذ) محور مع المصودة في ضو ^٢ مردود ^٣ بأنه حث حار يفيها
ألقي استيلاذها فلا يصدق معه قوله (مسودي)

(لاسيت يولد وحرته) فلا تذاكر بهما ، كما عظم ما مر ^١ في لأظهر ،
فلا يفرغ من دي البد ^٢ وفي ثوب سده من جدي بالفرار ما مر في ^٣ به

(ولو كان سده علام) سرقته ، وذكره مثلاً (فقال رجل ^١ كان لي وأعتنه ،
وحلف مع شاهد فالمذهب ^٢ اسرعة ومصرة خراً) يفراره وبن بصر
استحقاقه الولاء ^٣ لأنه قانع لدعواه الحدث الصالحة حخته لإثباته ، والعق ^٤ إنما
تثبت عليه بإقراره ، وله فرق ما فيه ^٥

(١) أي الذي تضمن دعواه . (ش : ٢٥٣/١٠)

(٢) أي من ثوب حر أو ما يطلع عليه رجلاً ع . (ج : ١٠ ٢٥٤)

(٣) أي في مسلح أو غيره ، وفصلته به لاسيت في جو صغير ، يصحون مخالطة على جو
بولا ، حسد ، (سب في جو : ساج العاقب : عده : سبي ومعني : ع : ١٠ ٢٥٤/١٠)

(٤) قوله (وله فرق ما فيه) أي من عده حر به يولد ^١ لاسيت يحجه ما دام فيه على صلب لام

وَبَوَّاذَعَبُ وَرِثَةٌ مَالًا مَوْرَثُهُمْ وَأَقْبَلُوا شَهَادًا وَحَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ أَحَدُ
بَعْضَةٍ وَلَا تَشَارِكُ فِيهِ

، وَبَوَّاذَعَبُ وَرِثَةٌ (أَوْ بَعْضُهُمْ) مَالًا (عَسَى أَوْ دَبَّ أَوْ مَبْعَعَةٌ) لِمَوْرَثِهِمْ (الَّذِي
مَاتَ قَبْلَ تَكْوِينِهِ (وَأَقْبَلُوا شَهَادًا) بِشَهِادٍ مَعَهُ أَنَّ بَعْضَهُمْ لِمَوْتِهِ وَإِرْثَهُمْ وَاحْتِصَارَهُ
فِيهِمْ) ، وَحَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ (عَلَى سَحْقِ مَوْرَثِهِ الْكُلِّ) ، وَلَا يَفْتَصِرُ عَلَى قَدْرِ
حِصَّتِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ حَقَّقُوا كُنْهَهُمْ ، لِأَنَّهُمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ بِمَعْنَى لِمَوْرَثِهِ (أَحَدُ
بَعْضِهِمْ وَلَا يَشَارِكُ فِيهِ) مِنْ حَبْهِ مَعَهُ ، لَا مِنْ حِصَّتِهِ بَلْ فِي حَقِّهِ ^(٢) وَحْدَهُ ،
وَعَبْرُهُ هَدَرٌ عَلَيْهِمْ بِحَلْفِ ، وَلَا تَنْتَهِسُ لَأَسَدٍ لَا يُعْطَى بِهَا غَيْرُهُ

وَيَهْدِيهِ فَارِقٌ مَا يَدْعُو دَعَاءَ بَارٍ يَرِثُ فَصْدُقَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا فِي بَعْضِهِ
وَكَذَلِكَ الْآخَرُ فَوَيْتُهُمَا بِشَرِكَةٍ فِيهِ

وَكَذَلِكَ لَوْ أَمَرَ بَدِيحٌ بِمَنْتَبِ فَأَحَدُ بَعْضٍ وَرِثَتُهُ قَدْرُ حِصَّتِهِ وَلَوْ بَعْدَ دَعْوَى وَلَا إِدْرِي
مِنْ حَاكِمٍ . . فَلِلْقِيَّةِ مِشَارَكَتُهُ فِيهِ .

وَلَوْ أَحَدٌ أَحَدُ شَرِكَةٍ فِي دَارٍ أَوْ مَبْعَعَتِهَا مَا يَحْضَرُ مِنْ أُخْرَاهَا . . ثُمَّ يُشَارِكُهُ فِيهِ
الْبَقِيَّةُ ، كَمَا أَتَتْهُ التَّعْلِيلُ الْأَوَّلُ ^(٣) .

وَبَوَّاذَعَى عَرَبِيٌّ مِنْ عَرَمَاءِ مَدْيَنَ مَاتَ عَلَى وَارَثَةٍ ^(٤) تَكُنْ وَصَفَتْ بِذَلِكَ مِنْ
تَرْكِهِ عَلَى مَا يَحْكُمُ ^(٥) ، فَأَكْبَرُ وَحَلَفَ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَصْغِ يَدَهُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا

١ . حَامِدٌ ، وَأَمَّا بَوَّاذَعَى فَمِمَّنْ يَدْعُو بِذَلِكَ دَائِمًا بِمَوْلٍ هُوَ خَرَجَ لِأَصْلِهِ ، وَدَعَا لِأَبْنِهِ بِشَهِادَةٍ
وَالْبَقِيَّةِ . (مَسْمُومٌ : ٢٥٤ / ١٠)

(١) رَجَعَ إِلَيْهِمْ بَصَاحٌ فِي حِلَافِ الْأَشْجَاءِ مَسْنَدُهُ (١٧٥٣) ، وَاحْتِصَارُهُ بِشُرُوطِهِ
(٢٥٦ / ١٠)

(٢) أَيُّ : الْعَالَفُ . (شُرُوطٌ : ٢٥٤ / ١٠)

(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ : (لِأَنَّ الْحِجَّةَ تَحْتَ . . .) إلخ . هَامِشٌ (ز)

(٤) أَيُّ : وَارِثٌ مَدْيَنِيٌّ مَاتَ . هَامِشٌ (ك)

(٥) أَيُّ : كَلَامًا أَوْ بَعْضًا . (شُرُوطٌ : ٢٥٥ / ١٠) .

ثم تكفه هذه المسئلة ، من كل من ادعى عليه منهم " بعد ما يوضع له يد بخلفه له ، هذا ما أفتى به البلقيي .

ورّد بقولهم : لو ادعى حقا على جمع فرّدوا عنه لمس أو أوم شاهد سحيف معه كفته بمن واحدة ، وقولهم : لو ثبت بعشرة مدين وصلت عرماؤه نحبهم أحسوا ، ويكفه بمن واحدة ، لو ثبت بعشرة مدينه قصير به عريم حُرّ له بكر له تحبفه

وقد يُخاف بأن ما عد الأخير^(١) قد لا يرد عنه ، لأن ندعوى وفعت منهم^(٢) أو عليهم^(٣) فوفعت بمن جمعهم ، بخلافه في مسألة الشفعي^(٤)

وأما الأخير : وللعشرة فيها حصنة واحدة وفدت ، والظاهر دونه هم يجب الكافي " سحيف عليه ، بخلاف وضع يد فاته إذ يسمى بالجمع لأولى ليس الظاهر دوائمه^(٥) ، فوجب المسئلة على بقية بكر مدّع به بعد من العرما .

ويكفي في دعوى دس على متب حضور بعض ورثته ، بكر لا يبعثى بحكم لمبر محاصر

ولو أقر بدين بعت ، ثم ادعى أدائه إليه وأنه سبي ذلك حاله إقراره شملت دعواه لتحبس إوارث ، كما في لإقرار ، ونفس بيته بالأداء ، رعاية لأحتمال

(١) أي : العرما ، (ش : ٢٥٥/١٠) .

(٢) هي قوله : (لو ثبت إحصاءه يثبت) . (ع ش : ٣١٥/٨) .

(٣) أي : في الثانية . (ش : ٢٥٥/١٠) .

(٤) أي : في الأولى . (ع ش : ٢٥٥/١٠) .

(٥) قوله (لأن ندعوى) " صح يصاحبه أن طلب المسئلة في مسألة شفعي في دعوى

معدية بعد عرما معدود بعددها ، وهذا في دعوى واحدة فكيف في عدة عرما (ش : ٢٥٥/١٠)

(٦) أي : من العرما ، (ش : ٢٥٥/١٠) .

(٧) أي : انتهاء الموضع (ش : ٢٥٥/١٠) .

ويُظَلُّ حَقٌّ مِنْ لَمْ يَحْتَفِ سَكُوهَ إِنْ حَصَرَ وَهُوَ كَامِلٌ ، فَإِنْ كَانَ

بِإِيَّاهُ : كَمَا أَحَدُهُمْ بَعْضُهُمْ مِنْ قَوْلِهِمْ لَوْ قَدْ (لَا يَنْتَهِي لِي) ثُمَّ أَمَى بَيْتَهُ
قُسْتُ ، لِأَحْمَدَ بِنِيسَافَ ، وَفِيهِ مَطْرُوزٌ^(١) ، وَالْفَرْقُ طَاهِرٌ^(٢) ، أَوْ كَثِيرًا مَا يَكُونُ
لِلْإِسْلَامِ شَيْئًا وَلَا يَعْنِيهَا ، فَلَا يَنْفَعُ ، بِخِلَافِ ذَلِكَ [

، وَيُظَلُّ حَقٌّ مِنْ لَمْ يَحْتَفِ (مِنْ سَمَسَ) (سَكُوهَ) (حَصَرَ) فِي السُّنَنِ وَفِي شَرْحِ
فِي الْحَصُومَةِ ، أَوْ شَعَرَ بِهَا (وَهِيَ كَامِلَةٌ) حَتَّى لَوْ مَاتَ^(٣) لَمْ يَخْتَفِ وَرَثَتُهُ وَلَوْ
مَعَ شَاهِدٍ نَصِيحَةٍ ، لِأَنَّهُ يَنْتَهِي حَقٌّ عَنِ مَوْتِهِ وَقَدْ نَصَحَ حَقَّهُ سَكُوهَ

وَوَجَّهَ يَقُولِي (مِنَ الْيَمِينِ) لَيْسَ ، فَلَا يُظَلُّ حَقَّهُ مِنْهَا ، فَلَهُ إِقَامَةُ شَاهِدٍ
ثَابِتٍ وَصَفُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ غَيْرِ بَحْدِيدِ شَهَادَةٍ ، كَمَا دَعَوَى ، لِنَصِيرَةِ شَيْءٍ كَامِلَةٍ ؛
كَمَا بَوَّاهُ مَذْهَبُ شَاهِدٍ ثُمَّ مَاتَ فَبَوَّاهُ إِقَامَةَ آخَرِ

وَفَارَقَ ذَلِكَ^(٤) عَنِ الْوَارِثِ : كَمَا بَاعَ عِي وَآخِي الْعَدْبِ أَوْ الصَّبِيِّ مَوْرَثَتَهُ بِكَذَا
وَأَقَامَ شَاهِدًا أَوْ حَلَفَ مَعَهُ ، فَإِنَّهُ إِذَا قَدِمَ لِعَدْبٍ أَوْ كَمُلَ الصَّبِيِّ نَحَثَ إِعَادَهُ
الدَّعْوَى وَاشْتِهَادَهُ مَعَ السَّمَسِ أَوْ مَعَ شَاهِدٍ آخَرَ ؛ بِأَنَّ الدَّعْوَى^(٥) فِي الْإِرْثِ لَوَاحِدٍ
وَهِيَ الْمُنْتِ ، وَلِهَذَا تَقْصِي دُونَهُ مِنَ الْمَآخُودِ ، وَفِي عَنِ الْإِرْثِ الْحَقُّ
لِأَشْخَاصٍ ، فَمَعَ لَيْسَ وَلِدَعْوَى لِعَبِيرٍ بِمَذْعِيٍّ مِنْ عَرِ إِدْبٍ وَلَا وَلَا يَهْ

وَوَجَّهَ يَقُولُهُ (سَكُوهَ) تَوَقُّعُهُ عَنِ الْيَمِينِ فَلَا يُظَلُّ حَقَّهُ مِنَ الْيَمِينِ حَتَّى
لَوْ مَاتَ مِنَ السُّكُونِ حَلَفَ وَرَثَتُهُ ، عَلَى الْأَوْجَهِ الَّتِي أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ^(٦)

أَوْ حَصَرَ لَمْ يَشْرَحْ أَوْ لَمْ يَشْعُرْ فَكَصِيٍّ وَمَحْصُورٍ فِي قَوْلِهِ (فَإِنْ كَانَ) مِنْ

(١) رَجَعَ : سَمَسَ : صَحَّاحٌ فِي خِلَافِ الْأَشْبَاحِ ، مِثَالُهُ (١٧٥٣)

(٢) طَاهِرُ السَّجِّ ، (غُرِّ ١٠٠ / ٢٥٦)

(٣) بَعْدَ سَكُوهَ ، مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٣٧٢ / ٦) .

(٤) قَوْلُهُ (بَوَّاهُ) : بَوَّاهُ : بَوَّاهُ : (مِنْ غَيْرِ بَحْدِيدِ شَهَادَةٍ) كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ ، (بِأَنَّ الدَّعْوَى) مُتَعَلِّقٌ بِ(فَارَقَ) ، كَرْدِي

(٦) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٩٨-٩٧ / ١٣)

عائناً أو حسناً أو مخوفاً ونمدهت أنه لا يقضي بصبية ، فإدراكاً غيرة
حلف وأحد بعير إعادة شهادته

ولا تحور شهادة على فعل ، كركب وعصب وتلاف وولادة ،

ثم يخلف (عائناً أو حسناً أو مخوفاً) فالمذهب أنه لا يقضي بصبية (بل يوقف
الأمر على علمه أو حضوره أو كماله) فإدراكاً غيرة (بل علمه) وقد أو يدع أو
أفان (حلف واحد) حصصه ، بعير إعادة شهادته ، ما دم شاهد وف بحاله
واستشاف دعوى^(١) ، لأنهما^(٢) ، وأحد أو لأمن يكابر خلافه^(٣) على حسب

ومن ثم^(٤) ، لو كان ذلك في غير ريب^(٥) ، لا يثبت له وحي ، وهو
عائب مثلاً ، أو : أؤضي لنا يكذبا ، وجبت اعدتهما ، ما لو بعث حان
الشاهد^(٦) ، فلا يخلف ، كما رجحه الأدرعي وعبد ، لأن حكمه ثم يتصل
بشهادته إلا في حق الخلف أو لأدوب غيرة

وبحث هو ومن معه أن محل عدم لإعادة فيما ذكر دائر لأول قد دعي
الكنز ، فإن دعي بعير حصصه فلا بد من إعادة حرم

(ولا تحور شهادة على فعل ، كركب وعصب) ورصاع (وتلاف وولادة)
ورغم ثبوتها بالسمع محمول على ما إذا أريد بها البت من جهة الأم ، ولا
بالبصر ، بل ولعلها ، لأنه يصل به إلى اليقين ، قال بعض ، لا من شهد بالحق

(١) وقوله (واستشاف دعوى) عطف على شهادة (أي) وبغير مساف دعوى كردي

(٢) أي : الدهري والشهادة ، (ش . ١٠ / ٢٥٧)

(٣) قوله (ولأمن الكمال خلافه) ، يخ : أي : الكمال يدعي دعي ودم بسعد حلفه على
حسب يدعي هو موت بجمع ، فان في الشرح المروص : لو مات لعاب أو عصى أو
محبور حلف ، به واحد حصصه ، ولو كان الوارث هو الخلف أو لا فلا يحسب به
الأولى ، كردي

(٤) أي : ما ح : كلا منها صدق من يكمل خلافه عن نسب ، خ : (٣١٦)

(٥) وهي (و) و (ط) : (وارث)

(٦) بما يقضي وشهادته ، معني المحتاج ، (٢٧٣ / ٦)

وتقبل من أصم ، والأقول ، كعقد يشترط سماعها وإبصار قائلها ،

وهذه مقبول ٨٦

وفي خبر ، على مثلها - أي شمس - فاشهد^(١)
معهم ، ثاني^(٢) أن ما يبعد في البين تكفي فيه العشرة كالملك والعدالة
والإعزاز ، وقد يقبل من الأعمى يعلى ، كما يأتي^(٣)
ويختار بعد نظر روح ر ، وامرأة بلد لأجل شهادته ، لأن كلا منهما^(٤) هناك
حرمه معه

، ويصل ، شهادة على يعلى (من أصم) لحصول العلم بمشاهدة
واستعد من العتيق أن شهادته تقبله غير لا تشفع إلا ممن رآها وعرف
أوصافها جميعاً .

والأقول ، كعقد ، وفتح وامرر^(٥) (بشرط سماعها وإبصار فائتها) حان
صدورها منه وبه من و ، نحو^(٦) رجاج فيما يظهر ، ثم رأيت غير واحد فلو
تكفي الشهادة عنها من وراء ثوب حبيب يشق على أحد وجهين^(٧) ، كما انصه
ما صححه الرافعي في كتاب سرأة الرقيق^(٨)

(١) أخرجه الحاكم (٤٨٤) وصححه ، وعلق ، وسهلي في الكبرى (٦١٦١٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وقال : ولم يرو من وجه يعتمد عليه .

(٢) أي : في العتيق . (ش : ٢٥٨ / ١٠) .

(٣) أي : أيضاً . (ش : ٢٥٨ / ١٠) .

(٤) قوله (لأن كلا منهما) مع أن كان صميم المسئلة لفراس هو صبح ، لكن سمي ماء تولاده لا محض ، وبنو بني ولولده فهو محل نظر لأنه لولده ، منهم (أن يكون حاسد في نحو دعه الطرب ، فتأمل ثم رأيت عذرة ، بمعنى : مصرحة بمصر محض بهت على الرائي - سيد عمر . (ش : ٢٥٨ / ١٠)

(٥) وفي (ح) ما زيادة (وطلاقي)

(٦) وفي (خ) و (ط) . (من نحو رواه)

(٧) قوله : (على أحد وجهين) متعلق بـ (تكفي) كروي

(٨) الشرح الكبير (٦٢ / ١٣)

ولا ثقل أغمى إلا أن

فلا يكفي سماعه^(١) من وراء حجاب وبعدم صوته ، لأن ما أمكن إدراكه
بإحدى الحواس لا يخوز أن نعمل فيه بعينه ظناً ، لحوار شهود الأصوات
نعم ؛ لو علمه سبب وحده وعدم أن الصوت مسموع في السبب ، حذر به اعتماد
صوته وإن لم يره ، وكذا لو عدم اثبات سبب لا ثبت لهما وسمعتهما بتعاقدان ،
وعدم الموحب مهما من القابل ، لعدمه بصوت سمع أو نحو ذلك ، فله الشهادة
بما سمعه مهما

(ولا يقل أغمى) - ومن يدرئ الأشخاص ولا يميزها - في مبرني^(٢) ؛
لانسداد طريق التمييز عنه مع شهود الأصوات
ويتم حذر له وطء روحه اعتماداً على صوتها ، لأنه حثت^(٣) ، ومن ثم نص الشافعي
رصي الله عليه^(٤) على حث وصنف اعتماداً على لمس علامة يفرقها فيها وإن لم يسمع
صوتها ، وعلى أن لعن زفت له زوجته أن يعتمد قول امرأة (هذه روحك) ويصاف
وظاهر كلامهم : أن به الاعتماد على القرينة لقوته ، أنها روحه وإن لم يقل
له أحد ذلك .

(إلا أن) يكون شهادته سحر استفاضة أو ترجمه أو بسماع ولم يصح بسماع ،
أو بضع يده على ذكر مخرج فيحسب كهما^(٥) حتى يشهد عليهما بذلك عند قاصي ، لأن
هذا أبلغ من الرؤية ، أو يكون حالاً بفراش لفرده فتقصه آخر فيعلق به حتى
يشهد عليه^(٦) .

(١) قوله (فلا يكفي سماعه) أي لقوله ، مخرج على نفس (من ١٠ / ٢٥٨)

(٢) قوله (في مبرني) معني به (لا يقل أغمى) أي لا يصل شهادته أغمى وقد يحتاج من
الرؤية ، كرودي

(٣) راجع الأم (١١٣ / ٨)

(٤) أي ' الشخصين ' كما هو ظاهر . (رشدي ٣١٧ / ٨٠) .

(٥) قوله (فيحسب كهما) معني به (أي بالفراش) حتى يشهد عليه (أي على نفسه

هاتش (ط)

يُقر في أدبه فسمع به حتى يشهد عند قاص به على الصحيح ، ولو حمدا بصيرا ثم
عمي شهد إن كان المشهود به وعنده مغروفي الاسم ونسب
ومن سمع قول شخص أو رأى فعلة ، فإن عرف عنه واسمه ونسبه شهد
عنه في حضوره شارة ، وعنده عنته

أو (بقر) اسم المعروف لاسم ونسب (في أدبه) نحو طلاي أو ماري ، أو
لا في أدبه ، بأن كان بده يده وهو بصير حيا ، الإقرار ثم عمي (فتعلق به حتى
يشهد عند قاص به عمي لصحيح) يحضرون العلم بأنه المشهود عنه وإن لم يكن^(١)
في حلوة .

(وبو حمدا) أي شهادته (بصير ثم عمي) شهد إن كان المشهود له و
المشهود (عليه مغروفي الاسم واسم) فقد أشهد أن فلان من فلان فعل كذا
أو أقربه ، لأنه في حد كصير ، بخلاف ما إذا لم يعرف ذلك

وتحت الأذرع^(٢) فلو أنه شهد عني روحته في حال حلوته بها ، وكذا عني
بعضه إذا عرف حلوة^(٣) به حيث ، للقطع بصدقه حيث ، ولا يخلو عن وقفة^(٤)

والفرق به وبين ما مر في قول (نعم ، لو علمه سيب) إلى آخره
ظاهر ، فإن صبر بفلم أنه سس ثم من يشته به ، بخلاف الأعمى وإن اختلى به

(ومن سمع قول شخص أو رأى فعلة ، فإن عرف عنه واسمه ونسبه) أي
أنه وحده (شهد عنه في حضوره إشارة) إليه ، ولا يكفي مجرد ذكر الاسم
والنسب (و) شهد عليه (عند عنته) محوارة للدعوى عليه^(٥) وقد مر^(٦)

(١) أي : الإقرار . (ش : ٢٥٩ / ١٠)

(٢) وفي (أ) (ح) (و) (ط) : (خلوة)

(٣) رجع السهل نصح في خلاف لأنيح ، ص ١٧٥٥

(٤) أي : بأن كان فوق مسافة بعدوى أو يار أو يعرفه وريادي وعادي سهل بحيرمي
(ش : ٢٥٩ / ١٠) .

(٥) أي : في حركات (نصف - عني بعد) (ش : ٢٥٩ / ١٠)

وموته باسمه وبسبه ،

(وموته باسمه وبسبه) معاً يحصرون ضمير بهما دون أحدهما

أما لو لم يعرف اسم حذو فخرته الاقتصار على ذكر اسمه واسم أمه ن
عرفه انصافي بذلك ، وإلا فلا ، كما جمع به في « انصاف » بين كلامهم
يظهر السامي في ذلك ^(١) ، بل يكفي مقتضى حاشي « كسطين مصدق » فلا حاجة
لموته .

قال غيره : وبه ^(٢) يروى لا شك في شهادته على غناه ، سبباً ولا مراء
وعبرهم ، فإن الشهود لا يعرفون أسماهم عما ، فكيف ردت سمائهم مع
ما يميزهم ^(٣) من أوصافهم ، وعنده العمل عند محكمة ، وبصحة شمسني وغيره
قال شارح وقد غمدت شهادته من شهد على فلان أخيه في بحر مدكن
كد في سوق كذا ، في وقت وفاته ، وعدم أنه لم يسكنه في ذلك الوقت غيره
وحكمت بها .

نبه مهم كثيراً ما يعتمد الشهود في الاسم والسبب فوق شهود عليه ثم
يشهد بهما في عبه ، ودلت لا بخور انصافاً ، كما قال ابن أبي عمير ، وهو
المشأن الأنبي (لا بالاسم واسم ما لم نشأ) صريح فيه ، ويبرمه ^(٤) أن
يكتب فيه ^(٥) أقر مثلاً من ذكر أن اسمه وبسبه كذا ، ولا بخور ^(٦) فلا ين
فلا

نعم ؛ لو لم يعرفهما إلا بعد اسحقل حاربه الحرم بهما

(١) أي في حراء الاقتصار على سبه واسم أبيه (س ١٠ ٢٦٠)

(٢) جمع بين « (بل يكفي مقتضى حاشي) » (إيج هامش (أ))

(٣) قد في الشهادة على غناه لفظان (رسمي ٣١٨ ٨)

(٤) أي : الشاهد ، (ع ش : ٣١٧/٨)

(٥) وفي (خ) و(ر) : (به) غير موجود

(٦) أي : بالحرم ، هامش (ز)

ومن طُرُق معرفتهما أن يُقام بهما شئٌ حسنةٌ ، لما مرَّ^(١) ، من ثبوت^(٢) بها ،
 لا أن يسمعها^(٣) من عدس ، قال القضاة من لو سمعه من لف رحلي . . لم يخرُ
 حتى يكرر ، ولفص عدس ، وكأنه أراد بذلك مجرد سماعة ، والا فهدا تواتر
 مقصد سمعه ضروريٌّ بدي لا يُحصى لا استقصاء

وقد سأل جليل جهنة شهود في ذلك حتى عظمَتْ به السنة وأكثت به الأموال
 فبينهم يحسبون من وطوبى فمُرَّ عند قاضي بما يؤمونه ويذكرُ اسمَ ولسن من
 يُريدون أخذ ماله فسُئل الشهود بهما وبحكمُ به القضاة

سبه لأن حلف من أبي الدم من يَكْثُ أو يقول وقد شهد على مفرَّ
 (أشهد على إقراره) بأن إقراره^(٤) مشهودٌ به لا عليه ، فالصوات أن يقول إن
 أشهد (شهدني على نفسه بما أقر به وأنا أشهد به عليه) فإن سم يُشهد به
 (أقر عدي بكذا) فإن سمعه ولم يخصرْ عدس قال (أشهد أنني سمعته يُقرُّ
 بكذا) ذكره الماوردي^(٥)

وهو^(٦) استحسانٌ لمطبيء لصحته بمعنى في (أشهد على إقراره)

ومر أو بل^(٧) (حبر الكاح) قول المشر (أو شئٌ على إقراره)^(٨) أي

(١) أي : في شهادة الحبة . (ش : ٢٦٠ / ١٠) .

(٢) أي : النسب . (ش : ٢٦٠ / ١٠) .

(٣) أي : الاسم والنسب . (ع ش : ٢٦٠ / ١٠) .

(٤) قوله . (بأن إقراره) متعلق بـ (خطأ) . كردي

(٥) قوله . ذكره الماوردي من كلام من أبي الدم ، ومرجع لصير قوله (وصوب)

إيج . (ش : ٢٦٠ / ١٠) . وراجع العادي الكبير (١٥٠ / ٢١)

(٦) أي : القول الذي استصوبه . (ش : ٢٦١ / ١٠)

(٧) ومي (أ) و (خ) و (و) و (ط) : (في أوائل) .

(٨) في (٧ / ٧٢٤)

شَهِدُ^(١) عَمِي إِقْرَرَهُ ، هُوَ^(٢) مَشْهُودٌ بِهِ وَعَلَيْهِ بِاعْدَابِ^(٣) ، فَالْصَوَابُ أَنَّهُ لَا حُطَأَ فِي دَعْوَتِهِ نَحْوُ رَأَيْتُ السَّكِي صَوْتٌ صَخَّةٌ دَلَّتْ ، فَإِنَّ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الشَّاهِدَ وَغَيْرَهُ ، وَفِي بَعْضِ^(٤) وَسُيِّدُ شَهِدٌ مِنْ بَنِي بَرْبَرٍ عَلَى مِثْلِهِ ﴿ (الْأَحْقَابُ ١٠٠) 》 .

قَالَ ابْنُ أَبِي الدِّم : وَمَنْ خَصَرَ عَقْدَ بَيْعٍ ، يَكْفِي شَهِدًا بِنَا سَمِعَ لَا بِاسْتِحْدَافٍ وَلَا مَلِكٍ . وَيَقُولُ الْقَوْلِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ : (خَصَرْتُ الْعَقْدَ الْجَارِيَّ بَيْنَهُمَا أَوْ مَحَلِّسَهُ وَشَهِدَ بِهِ) وَهُوَ أَوْلَى مِنْ (شَهِدْتُ فِي حَصْرِهِ) وَيُطْرَقُ فِيهِ^(٥) أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْحَصْرِ السَّمْعُ ، وَرَدُّ^(٦) بَأَنَّ حَرَمَهُ بِهِ^(٧) مَعَ عَدَمِهِ بِمَنْفَعَةٍ مِنَ الشَّهَادَةِ بِهِ بِدُونِ سَمَاعِهِ .

وَاخْتَلَفَ بَعْضُهُ^(٨) وَيَقُولُ غَيْرُهُ عَنْهُ^(٩) فِي (شَهِدْتُ فِي رَأْيِ الْبَحَالِ) ، وَمَثَرُ^(١٠) أَنَّ الرَّاجِحَ : الْقَبُولُ .

وَيَقُولُ الْمَوْرِدِيُّ وَجْهٌ فِيهِ بَلْ سَمِعَهُ يُقَرَّرُ شَيْءٌ ، ثُمَّ قَالَ أَنَّهُ الْخَفَرُ لَا الشَّهِدَ عَلَيْهِ بِهِ^(١١) .

وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ : أَنَّ الْإِقْرَارَ إِن كَانَ بِحَقِّهِ كَانَ قَوْلُهُ (لَا شَهِدَ عَمِي)

(١) وهي المطبوعات : (يشهد)

(٢) أي : الإقرار . (ش : ٢٦١ / ١٠)

(٣) أي : باعد . كان معنى بصره مشهود عنه ، وأبعد كون معنى (باعد) فيه مشهود به

هكذا أفاده القُذْفِيُّ ، هامش (١)

(٤) يظهر أنه بناء على ما مر من أن معنى القبول (ش : ٢٦١ / ١٠)

(٥) أي : جرم الشاهد بالعد . (ش : ٢٦١ / ١٠)

(٦) أي : القبول . (ش : ٢٦١ / ١٠)

(٧) أي : من أبي الدِّم . (ش : ٢٦١ / ١٠)

(٨) أي : في الصيام . (ش : ٢٦١ / ١٠)

(٩) الحاوي الكبير (١٥٤ / ٢١)

فإن جهلهم به يشهد بعدم موته وعنه

ولا يصح تحقُّل شهادته على منسبة اعتماد على صونها .

رجوعاً عنه أو بعينه لم يثبت موته انتهى وفيه نظر ، والأوجه أنه لا يثبت له مطلقاً^(١) . وفي قول قديم لا يثبت في شهادته^(٢) من إدان المشهود عليه فيها

(فإن جهلهم به لانه لو ثبت او احدهما لم يشهد^(٣) عدم موته وعنه) ، ولا يثبت له ، بخلاف ما د حصر واشترائه ، فإن مات أخصر قبل بدعي يشهد على عيه ، فإن المراءى وكذا بعده إن لم يعتز واشتدت الحاجة لحصوره^(٤) ، واعنده الرركشي وبه لأن تضعف الرافعي له^(٥)

(ولا يصح تحمل شهادة على منسبه) ، سواب ثم ساء من انقضت - بالأداء عليها (اعتماداً على صونها) كما لا تحقُّل بصير في طمعة اعتماداً عليه ؛ لاشتء الأصوات . ولا أثر لحال رافعي ؛ كما مر^(٦)

وأنهم قوله (اعتماداً) أنه لو سمعها فتعلق بها^(٧) إلى قاضي وشهد عيه حار ؛ كالأعمى بشرط أن يكشف بقائها ؛ ليغرف القاضي صورنها^(٨) قال جمع ولا ينعقد بكخ متعبد إلا إن عرفها الشاهدان سماً ولساً أو صورة

(١) أي : يشهد بذلك . (ش : ٢٦١/١٠) .

(٢) أي : في حق له أو لغيره . (ش : ٢٦١/١٠) .

(٣) أي : أدانها . (ش : ٢٦١/١٠) .

(٤) وفي (ح) و(ر) و(ط) : (لم يشهد عليه...) .

(٥) الوسيط (٢٣٨/٤) .

(٦) اشرح بكبر (١٣-٦٠) راجع «المهل لصاح في خلاف لأشباح» ماله (١٧٥٦) .

(٧) قوله (رفيق) كما مر في شرح (وبصر لاسمها) كردي

(٨) لعل المراد بالعلق بها ما ملأها رشدي (ش : ٢٦١/١٠)

(٩) وفي المطبوعة المصرية والمكية : (صونها)

فإن عرفها بعينها أو باسم وسب حار ، ويشهد عد الأداء بما نعلم ،

وفيه سطر مهمم أشرف إليه في (الكاج) (١١) ، وذكرته في (المصوى) (١٢) فرجعه

أما لا للأداء عليها ، كأن محملاً أن متعة نوب كد محس كد هلت كدا
وشهد احزاب أن هذه الموصوفة فلانة بنت فلان حار ، وثبت الحق
بشئ .

ولو شهد (١٣) على امرأة باسمها وسمها فسأئهم المصوي أنه قول عينا و
غمدتم صوتها ؟ سم يلزمهم حديثه ، فانه الرافعي (١٤)

ومحله كما علم من مر (١٥) في مشهور في بدنه واصفد ، ولا لومه
سؤئهم ولزمهم الإحانة ، كما في الأدريعي والبركشي وحرز

(فإن عرفها بعينها أو باسم وسب حار ، يحتمل عليها الأداء ، ولا يخور
كشف بقاها حديث ، إذ لا حاجة به

(ويشهد عد الأداء بما نعلم) مما مر (١٦) من سم وسب ، ولا
أشار (١٧) .

فإن لم يعرف (١٨) دلت كشف وجهها ووسط حسنها (١٩) ، وكذا يكشفه عد
الأداء .

(١) قبله فيه إلى خلاف ما هنا ، فراجع . (سم : ٢٦١/١٠)

(٢) المناوي الكرى المعية (٩ - ٨/٤)

(٣) وفي (أ) : (شها) ، وفي (خ) و(و) : (شهلوا)

(٤) الشرح الكبير (٦٦/١٣)

(٥) أي : قيل بحث (شهادة الحصة) . (٢٦٢/١٠)

(٦) قوله . (مما مر) قبل قوله : (ولا مبخر) . كردي

(٧) أي : إن عرف عينا . هامش (أ)

(٨) عطف على قول المصوي (فإن عرفها) . (لح هامش أ)

(٩) وحلية الرجل : صفة . مختار الصحاح (١١٨)

ولا بخور الثقل عليها تغريب عدل أو عذير على الأشهر ، والعمل على
حلاله

ولو قامت بثبة على غيره بحق فطلب المدعي تسجيل سجل عاصي
بالحل ، لا بالاسم والسب

(ولا بخور لحمل عليها) أي بصفته (بعريف عدل أو عدلين على
لأشهر) الذي عليه الأكثر ، مادة على المذهب أن السامع لا يذوقه من جمع
يؤمن تواطؤهم على الكذب .

بهم ، إن قالا : شهد آله هذه فلا بد من فلا . كان شاهدي أصلي وسامعهما
شاهد فرع . فشهد على شهادتهما بشرطه .

(والعمل من الشهود لا الأصحاب) كما قاله الشافعي (على حلاله) (٢)
وهو لاكتفاء بعريف من عدل ، وحرى عليه جمع متقدمون (٣) ، بل وشع غير
واحد في اعتماد مور ولده الصغر وهي بين سور هذه أمي .

(ولو قامت به على غيره بحق) أو ثبت عليها بوجه آخر ؛ كعلم
عاصي (٤) فطلب للمدعي ، من عاصي (الحمل) بدت (محمل) له
(العاصي) حواراً بالحلية ، لا بالاسم والسب (فلا بخور التسجيل بهما

(١) أي : أي في فصل (شهادة على شهادة) (ش : ١٠ / ٢٦٢)

(٢) قوله (والعمل على حلاله) صعب ع من وحلي . عاده ، المعنى : (وقد سبق
بمذهب مثل هذه المادة في « صلاحة المد » وهي بعصي العمل إليه ، ولم يصرح بدت في
« الشرح » و« بروضه » بل فلا عن الأكثرين الجمع ، وهذا الثاني من الأوجه الصعبة ،
وهذا ، ليعني ليس المراد بالعمل عمل الأصحاب ، بل عمل بعض مشهود في بعض سداد
أي : (ولا اختاربه) . اهـ . (ش : ١٠ / ٢٦٢) .

(٣) قوله (وحرى عليه جمع متقدمون) وقال شيخ عمر الدين في « الفوائد » : إنه المحار
لصحب الحاجة ، وعن شيخ أبي محمد أنه بحمل بعريف واحد ، وسلك به مسلك الأخير ،
وأجازه جماعة من المتأخرين ، كردي .

(٤) أي : المدعى عليه ، فصي . (ش : ١٠ / ٢٦٢) .

(٥) قوله (كعلم العاصي) بعله ادخل بنكاف الإقرار و من مردوده (ش : ١٠ / ٢٦٢)

ما لم يشأ ، وله الشهادة بالتسامع على سب من أب أو صلبه ، وكذا أم هي الأصح .

(ما لم يشأ) عبده بالبنه ولو على وجه نكحه أو معلنه ، لعذر السجل على نمبر ^(١) ، فيكتب حصر رجل ذكر أنه فلان من فلان ، ومن جلته كذا ، ويذكر أوصافه الظاهرة لا ستمها دفها ، ومرو " أنه لا يكفي فيهما " فون مدع ولا مدعى عليه ، فون سبه لا يشك بإقراره ولو بدع في السجل وأحد

(وله الشهادة بالتسامع) الذي سم تعارصه ما هو أقوى منه ؛ كنيكار المسبوب إليه ، أو طعن أحد في انسابه سبه ، كذا أصفوه ، ويظهر أنه لا بد من طعن سم نعم قريبة على كذب قائله (على سب) يدك أو أنش كائي (من أب أو قبيلة) كهذا ولد فلان ، أو من قبله كذا ، لعذر ايمن فيهما ، إذ مشادة الولادة لا تعد ^(٢) ، لا طعن ، فتومح في ذلك

فان الرركشي أو على كونه ^(٣) من سد كذا المستحق وقد على أهلها ، وبحو ذلك ^(٤) .

(وكذا أم) فتقبل ^(٥) بالتسامع على سب منها (في الأصح) كالأب وإن ينقر بعشادة الولادة .

(١) يعني : غير المحلية والاسم والسب . (ش : ٢٦٢/١٠)

(٢) قوله (ومرو) أي : من سبه لأب كردي عارة سرودي (١٠ : ٢٦٢) (لعله أراد ما ذكره في سبه الأب ، ولكنه قصر هذا على المشهود عليه وسكت عن المدعي)

(٣) وقوله : (فيهما) أي : في الاسم والنسب . كردي

(٤) أي : من جهة الأب . هامش (ط)

(٥) عطف على فون المر (على سب) إلح (ش : ٢٦٣/١٠)

(٦) عطف على قوله : (كونه ...) إلح . (ش : ٢٦٣/١٠) .

(٧) يعني : أدلة لشهادة ، وفي بعض نسخ باسماء المرفوعة ، وفي طهره اس ١٠ : ٢٦٣ وفي (ر) : (قبل)

طالت عشر إناث مدتها ، فصحت الحاجة إلى إثباتها بالسامع

وصورة الاستفاضة بالملك : أن يستفيض أنه ميت فلا من عمر إصابه لسب ، فإن انتفاض سببه ، كإسبع لم يشهد بالسامع لألا يثبت ، لأنه ينشأ عن النسب والموت ، وكل منهما يثبت بالسامع

وحرر (أصل الوقف) شروطه وتفصيله ، فلا يشهد به أسفلاً ولا تعاضاً على الموقوف على ما فيه البرر كشيء رذاً على من فصل^(١) ، كمن فصله ومن سمعه ، كإسوي^(٢) وغيره ، لكن ذلك مضمون وهو^(٣) ما أقر به المصنف^(٤) وسمعه إليه ابن سرققة وغيره ، إنما هو إطلاق فقط ، وهو يُفكرُ حملُهُ على ذلك التخصيص ، وهو أن محلَّ عدم القول ، إن شهد بشروط وحده ، بخلاف ما إذا شهد بها مع أصل الوقف ، لأنَّ حاصلها يرجع إلى باب وصف الوقف وثبوت كفيته ، وذلك مسموع ، كما أقر به ابن الصلاح وغيره

وإذا لم يثبت انتفاض^(٥) فثبت العدة على أربابها^(٦) بسوية ، فإن كان على مدرسة بعدت شروطها^(٧) صرفها الدائر فيما يراه من مصالحها أهم ، كما مرَّ في (الوقف)^(٨) .

وبحث البلقيني ثبوت شرط يستعصر عدلاً ، ككوبه على حرم مكة ، ول

(١) قوله (لا) (ث) ي . ثم سمع بالسامع من أصاب بعت شيء إلا الإثبات ، كروي

(٢) قوله (من فصل) أي من الاستقلال وسبع كروي

(٣) المهمات (٣٦٠ / ٩)

(٤) وفي (ت) : (هو)

(٥) الفتاوى الإمام النووي (ص : ١٨٦) .

(٦) قوله (على أربابها) أي مسجود الوقف (ص : ٢٦٤ / ١٠) وفي (أ) : (ب) (ث) (ج)

(و) (خ) (ط) : (أربابها)

(٧) يعني : شروط الوقف على المدرسة . (ش : ٢٦٤ / ١٠)

(٨) في (٤٩٢ / ٦) وما بعدها .

ومحلّ خلاف في غير حدود يعرف فهي لا تثبت بدلت^١ ، كما قاله ابن عبد السلام
وبن قتيبي كلاماً تشيخ أبي حميد خلافه

وللسكّي إفتاء طويل خاصه^٢ أنه لا رجع في الحدود بل في المشتدات
مصدراً^٣ ، لأن كتبها لا يعمدون فيها على وجه صحيح صريح ، بل لا بُدَّ
من بيّنة صريحة بأن بعد إعلاني منك إعلان

فإن وشهادة الشهود بأن منك بدار بعلانية وحديثها لإعلان لا تثبت بها
حدودها^٤ ، لأنها بنسب مضاعفة في ذلك وإن ذكرت الحدود^٥ ، لأنهم إنما يدكرونها
على سبيل التهمة وسمعت لا غير ، فلا بد أن تصرّخوا بأنهم يشهدون بها ،
ولأن ضيق دوائدها عنها يعمه

فإن وكذا ما يقع في حدود^٦ من (قر - مثلاً - فلان بن فلان
يكذب) فلا تثبت بدلت^٧ شوهة فلان إعلان^٨ ، لأنها بم نفع قصداً صريحة ،
وأظن في هذا أيضاً^٩

ولما ذكرت ذلك كنه عنه^{١٠} بطوبه في «التناوي» اغرضت به ، بأن المقول
الذي جرى عنه أنه التّخ ثروت سوة صفناً ، خلافاً لمالك وبعض أصحابنا^{١١} .

وفيها^{١٢} أن الشاهد سؤ فإن أشهد أن لدار لمحدوده يكذب أقر بها -
مثلاً - فلان كذب شهادته بالحدود صحت وبالإقرار أصلاً ، ومع ذلك لا يُعتد بها

(١) قوله (وان ذكرت حدود) في ذلك الحدود فيها أصلاً أو صحت (ش : ١٠ / ٢٦٤)

(٢) أي لم يشبهه بذكره حدود ، بأن قالوا : الدار لمحدوده بالاعلان وعلان منكها وحديثها
لعلان ، كروي

(٣) أي : بالشهادة بذلك الإقرار . (ش : ١٠ / ٢٦٤) .

(٤) فتاوى السكّي (٢ / ٤٣٥-٤٣٨) .

(٥) أي : السكّي . (ش : ١٠ / ٢٦٤)

(٦) التناوي الكرى الصغية (٤ / ٣٥٣-٣٥٩) .

(٧) أي : مسألة السوة . (ش : ١٠ / ٢٦٤)

في المستندات ؛ من ذكر الحدود إلا إن صرح الشاهد ، أنه يشهد بها ، ولو صمًا ، كما يقرر ، أو شتمها^(١) بحكم ، كان ثبوت حکمت بجميع ما فيه

وإذا سقطت دلت في دعوى ، فثبت بعموم الحق به لا فصل في السوء و بحدود ما مر^(٢) ؛ لا من شاهد مشهور بحدود بحري و عصف و لتعرفه بحيث يغيب على الظن^(٣) أنه ثم يذكر سوء و حدود لا بعد من سجد فلهما بي وحيه صحيح يجوز به اعتماد فلهما ، وكلاهما في ما صرح دلت على دلت

ومما ثبتت دلت^(٤) صفا و لانه و صر ، و مسجود ، و صر ، و حرج و تعديل ، و عذر و رشد ، و عصا و رشد ، و لا وارث له غيره

قال الراعي و غيره ، و انما فصل شهادة يكون انما يدرى انما يشهد به ، دون الاستدانة و اغترضا^(٥) بأن المخصوص انما يكفي ، و قال الهروي^(٦) به معقول عنه

تسبه نقل^(٧) في^(٨) التوسط^(٩) عن^(١٠) لاسوني عن^(١١) ان اصلاح مسأله و قال انما كثيرة الوقوع ، وهي ان جماعة^(١٢) شهدوا (بأن الظن في موقف اعلاني

(١) أي : الحدود ، (ش : ١٠ / ٢٦٤)

(٢) عطف على قوله ، صرح ، هاشم ارا و ط و في ادب (و ح) و ار ، و (ط) و معول

(٣) أي : نحو قول شاهد ، شهد فلان بن فلان انه بكذا ، و قوله (أشهد أن بكذا لمحدودة بكذا أقربها فلان) ، (ش : ١٠ / ٢٦٤)

(٤) قوله ، و ما يثبت به أي : ما يجمع كردي كذا في الجمع

(٥) بياء المعول ، (ش : ١٠ / ٢٦٤)

(٦) أي : الأدرعي صاحب التوسط ، (ش : ١٠ / ٢٦٤)

(٧) قوله (وهي ان جماعة) أي : جماعة هذه ان جماعة ، يعني ان ما من ان جماعة ، إلخ ، كردي

لريد (ولم يريدوا على ذلك ، ولم يكونوا شهدوا على ابي) لم يذكروه ولا قاتلوا ، إن مسدهم الاستفاضة ، وسئلوا عن مستدهم فلم يذكروه ، بل صنفوا على الشهادة

وأحاط ابن الصلاح بأن هذا معمول على مسدهم إلى الاستفاضة ، والشروط لا تثبت مثل ذلك^(١) ، كما تقدم ، بل وأيضاً فإن إهمال السب مقصود لرد الشهادة بالإثبات^(٢) .

وأنت حسرت من قولي الأبي^(٣) (وإذا أُصلح شاهد وطهر للمحكم) إلى آخره ، ومما مر في المتقية^(٤) : أنه لا يلزم بأن سب معرفتها أنه تسعي^(٥) حريصاً ذلك التعصیل من العارف الضابط وغيره^(٦) .

ويشتم من كلام ابن الصلاح أنه سب إخلاله المص^(٧) على أنه لا يُفكر الاستدلال^(٨) إلا إلى الاستفاضة وهذا الحصر مسموع ، لأنه قد يستدل لتوانير مفيد للعلم الضروري وإن الصلاح لا يسعه أن يضع ثبوت شروط يوقف بهذا

(١) قوله (وسرط لا تثبت مثل ذلك) فطريد لا تثبت مثل شهادة كودي

(٢) قوله (لرد الشهادة بالإثبات) ويطر لوقف كالأثر ، فإهمال السب مقصود لرد الشهادة به أيضاً . كودي

(٣) أي من شرح (ومن يكفي من عديس) (ش : ١٠ / ٢٦٤)

(٤) قوله (وما مر في المسند) وهو قوله (لم يلزمهم إحاطة) كودي وقوله (أنه لا يلزم ...) إلخ بيان لما مر . (ش : ١٠ / ٢٦٥) .

(٥) معمول (غير) . (ش : ١٠ / ٢٦٥) .

(٦) قوله (بين العارف الضابط وغيره) فإن كان الشاهد عارفاً صلياً ثبت لطر في لوقف شهادته ... لا ، فإطلاق من الصلاح ليس في محله كودي

(٧) أي في نظر لوقف وغيره هاشم (أ) قوله (هذا) معلن بالحريان (ش : ١٠ / ٢٦٥) .

(٨) أي : لقبول الشهادة المذكورة . (ش : ١٠ / ٢٦٥) .

(٩) أي : في علم باظر الوقف . (ش : ١٠ / ٢٦٥)

وَشَرْطُ التَّسَامُعِ : سَمَاعُهُ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمِنُ نَوَاطِلُهُمْ عَلَى انْكَدَبِ .

التواتر لأعلى من الاستدعاء ، وإذا لم يحصر الأمر في الاستدعاء فلا وجه لردّ لشهادته ، فالمحتمل استدعاء لوحده صحيح ، لا سيما مع شرطه في شاهد ما مرّ^(١) .

وقوله (ونقصاً فإن إهمال السب) أي حرم لا تلاقي ما نحن فيه ، لأن إهمال سب لإثبات نوذي أي محفل بالأصل^(٢) للمعصود ، وإهمال نسب في مسألة^(٣) لا نوذي بدت^(٤) ، بل محفل بغيره ، وشأن ما من محفلين ، فنأفل ذلك كله فإنه مهم .

(وشرط السماع الذي يخور الاستدعاء في الشهادة بعد ذلك^(٥)) صدقة أي المشهود به ، فهو مصدر مضاف للمفعول (من جمع يؤمن نواصيهم على الكذب) وحصل عن القوي صدقهم وهذا لازم له^(٦) ، خلافاً لمن استدرك به^(٧) .

ولا يشترط فيه حرنة ولا دكورة ولا عدانة ، وقصبة نسيبهم لهذا بالتواتر أنه لا يشترط فيهم إسلام ، وهو محتمل ،

ثم رأيت بعضهم حرم باشرطه ، وكأنه لصعب هذا^(٨) ، لأنه قد يند الطن

(١) أي من كونه منهو بعبء القسط (ش : ١٠ / ٢٦٥)

(٢) قوله (من محفل بالأصل) أي أصل لإثبات كروي

(٣) أي مسألة نظر الوصف ، هامش (ر) .

(٤) أي : الجهل ، هامش (ز) .

(٥) أي : من السب وما بعده (ش : ١٠ / ٢٦٥) .

(٦) قوله (وهذا) أي قوله (وحصل عن) وهو ، وهو ، ما فيه أي يقول

المتن : (يؤمن ...) إلخ ، (ش : ١٠ / ٢٦٥) .

(٧) عبارة الشهادة ، وهذا لازم له منه قسط يقول بأنه لا بد من ذكره ، أي (ش

(٢٦٥ / ١٠)

(٨) أي : التسامع ، (ش : ١٠ / ٢٦٥)

وقيل يكفي من عدلين ،

أقوي فسطاً كما تقرّر ، بخلاف لتواتر إياه يُفيد العلم بضروريّ (١) فارق الاستعاضة ، فهما مستويان في طريق محقق في الشرع ، كما حُقّق في محله (٢) .

(وقيل يكفي) نسمع من عدس (٣) إذا سكت (٤) فقد حرمها ، وعلى الأول لا بد من بكزة ، يقول مدني عري : كما يعلم من رأي (٥)

وشرط أن أبي الدم أنه لا يصحّح بأن مسنده الاستعاضة ، ومثلها لاستصحاب ، ثم احذر وسع الكثرة وعبره أنه إن ذكره تقوية لعلمه ؛ بأن حرم بالشهادة ثم هو مسند الاستعاضة ولاستصحاب شعث شهادته ، وبأن كاشهذ بالاستعاضة بك فلا ، بل كلام الراعي يقتضي أنه لا يصحّ ذكرها (٦) مضمناً (٧) حيث في شاهد الحرج (٨) يقول سمعت الناس يقولون فيه كذا ، لكن الذي صرحوا به هنا أن ذلك لا يكفي ؛ لأنه قد يغتم خلاف ما سمع ، عليه فتوخّ لاكتفاء بذلك في الحرج ؛ بأنه (٩) معذ في المقصود منه ؛ من عدم طعن العدة ، ولا كذلك هنا

وبذا أطلق لك هذا وظهر بحاكم أن مسنده الاستعاضة لم يلحقه إلى بان

(١) أي يكون التواتر مفيداً للعلم بضروريّ في كل حين عري هامش (ر)

(٢) قوله (في موضعه) وهو علم بكلام كروي كذا في المسح

(٣) وفي (ت) و(د) (إدسكن) .

(٤) لعنه أراد به قول المصنف (ومحور في طوبه) (إبح) أو هو للشرح (هـ) - وهي

الأصل من - ولا يكفي لصرف مره (إبح يوقف (ش : ٢٦٥/١٠)

(٥) فتاوى الكي (٢/ ٤٥١)

(٦) أي الاستعاضة (ش : ٢٦٦/١٠) .

(٧) أي عري وجه العروة كان أولاً (ش : ٢٦٦/١٠)

(٨) أي - صاع الناس - هامش (د)

ولا تخور شهادة على مثلث محرز يد ، ولا يد ، وتصرف في مدة قصرة ،
وتخور في صوبه في الأصح ،

مده إلا إن كان عامتاً على الأوجه ، لأنه يجهل شروطها
وكيفية أدائها . أشهد أن هد ولد فلان أو وقفه أو عتقه أو ملكه ، أو هد
روحه مثلاً ، لا تخور : أغتقه أو وقفه أو تروأحها ، لأنه صورة كذب ، لاقتضائه
أنه رأى ذلك وشاهده ، لما مر في (الشهادة) بالفعل والقول^(١)

(ولا محور الشهادة على منك) لعذر ، أو مقوب بعد أو عذر محرز يد
لأنها لا تستلزمه

نعم ؛ له الشهادة بها .

(ولا يد ، وتصرف^(٢) في مدة قصرة) لاحتمال أنه وكيل عن غيره
(ومحور) الشهادة باسمك إذا راه يتصرف فيه ، ومحور ، كحق حر ، ماء
على صحبه أو أرضه ، أو طرح ، شبع في ملكه إذا ره شاهد في عده^(٣)
(طوية) عرفاً (في الأصح) حيث لا يعرف له مارع ، لأن ذلك يعتك على
الظن الملك أو الاستحقاق

نعم ، إن انضم بتصرف متعاضة أن الملك له . حارب الشهادة به وإن
فصرت امدة . ولا يكفي كون شاهد رأيك سيس
ويشتكى من ذلك^(٤) برفيق فلا تخور شهادة به محرز اليد وتصرف في

(١) أي من أنه بشرط في لاسي الإص ، وفي لاسي لأص ، وسمع معي (٢٦٦/١٠)

(٢) هو معطوف على (لا) المحرز يد ، لا على ما فيه شدي من ١٠/٢٦٦

(٣) قوله (في مده) أي معطوف على من التصرف وصيه (آخر) وأخرج في مده (٢٦٦/١٠)
رأه . (في : ٢٦٦/١٠)

(٤) أي من عذر ، انصاف (محور في صوبه) (ج (س) ٢٦٠ ، ٢٦١)

وشرطه تصرف ملاك من مكى وهزم وساء ويتبع ورقي ، وتنى شهادة لإعصار
على قرأين ومخايل الضر والإصاقة

أعده بطويلة إلا أن انضم لذلك السماع من دي اليد والس^(١) (أنه نه) كما هي
« الروضة » في (القسط)^(٢) للاحتياط في تحرته وكثرة استخدام الأحرار

(وشرطه) أي التصرف الممعد بما ذكر (تصرف ملك من مكى وهزم
وساء وسع) وصف وإحارة (ورقي) لأن ذلك هو ثعلب لظن المثلث
وأنواع معنى (أو) ذكر واحد منها على حدته كق

دلا ولا يكفى تصرف مرة^(٣) ، وب لأدري من ومرنى ، بل ومراراً في
مجلس واحد أو أيام قليلة .

، وبنى شهادة الإعصار على قرآن ومخايل ، أي معدن (الضر) بالضم ،
وهو سوء الحال ، أما بالفتح فهو خلاف المع (والإصاقة) مصدر
(أصق) أي ذهب منه ، تنذر المنس منه ، فأنتمي بما يدل عليه من قرأين
أحواله في حلوته ، وصره على الصيق والصرور

وهذا^(٤) شرط لاعتماد الشاهد ، وقدم في (المنس) اشتراط حرته الناطقة
وهو شرط لقول شهادته ، أو أن ما ه طريق للحرة المشتركة ثم^(٥)

(١) قوله (من دي اليد والس) كذا في أصله رحمه الله تعالى و« نهيه » ، و« عده » لمحي .

(أو يسمع الس) فليحرو . (مصري : ٢٣١ / ٤)

(٢) روضة الطالبين (٥١٠ / ٤)

(٣) شرح الكبير (١٣ - ١٧٣ ، روضة الطالبين (٢٤٣ - ٨)

(٤) قوله (وهذا) أي مراد في حلوته والاطلاع على ما يدل على إعداده من قرآن

أحواله ... إلخ . (ش : ٢٦٧ / ١٠)

(٥) أي . في (المنس) . هامش (د)

فصل

تحمل الشهادة فرض كفاية في الكاح ، وكذا الإقرار والصرف المالي .

(فصل)

في تحمل الشهادة وأدائها وكساة النص

وهي - أعني : الشهادة - تُطلق على نفس يحملها ، وعلى نفس دلتها ، وعلى المشهود به ، وهو المراد في قوله :

(تحمل الشهادة) مصدر بمعنى معمول ؛ أي : الإحاطة به مستطب منه الشهادة به ^(١) ، وكذا عن تلك الإحاطة بالتحمل ، بشاره إلى أن الشهادة من أعلى الأمانات التي يُحتاج حملها - أي : لدخول صاحب ورصتها - أي مشقة وكلفة .

ففيه محاران ^(٢) ؛ لاستعمال التحمل والشهادة في غير معاههما بحتمين

أ - فرض كفاية في الكاح (لتوقف انعقاده عليه ^(٣) ، ولو اجمع الكل) ثم ، ولو طلب من أنس لم تنع إن كان ثم غيره ^(٤) ، أي : بصفه الشهادة ، فإن لأدرعني وطن أحده العير ، وإلا تعيا

(وكذا الإقرار والصرف المالي) وغيره ، كطلاق وعقب ورحمة وغيرها ، لا الحدود ^(٥) التحمل فيه ^(٦) فرض كفاية

(١) فصل : قوله : (به) أي : في المشهود به كردي

(٢) أي : بالمعنى الثالث . (ش : ٢٦٧/١٠) .

(٣) أي : في لسان محارر الاستعانة ، وفي تصانيفه مع فرض كفاية (ش : ٢٦٧)

(٤) أي : تحمل الشهادة ، هامش (ك)

(٥) قوله : (لا الحدود) أي : ما ورد في من وجوب التحمل بحدود ، فلهذا يدعى بالشهاد ، وأدائها واحد من رب على تركها حد على شاهد مثل ألا يكمل نصيب لأنه كردي

(٦) أي : في كل منها . معني المحتاج (٣٨٢/٦)

وكتابه نصت في الأصح .

(وكتابه) برفع عصباً على (تحمل) (تصب) في حمله ، وهو الكتاب
فرص كفاية نصاً (في الأصح) بحاجة اليهما ، سجد إلتاب الحقوق عند
استداع

وكتابه نصت بها أثر صاهر في سائر . وفيها حفظ الحقوق عن نصاع
وقد ثبت (الحمله) لم ير ' به لا بد من تصدي أن يكتب ' بلخصم
ما ثبت عنده أو حكّم به .

ويظهر أن المشهود له أو عليه لو طلّت من شاهدين كونه ما جرى تعيّن
عليهما ، لكن بأخره مثل - كالأداء ' ، وبلا ' ثم ينشأ لكون كونه الصك
فرص كفاية أثره ' .

ويُفرّق بينهما وبين التصدي بأن الشهادة عليه ' تعني عن كونه ولا كذلك

هـ

قَالَ ابْنُ أَبِي الدَّمِّ وَنَسْرُ لِمُشَاهِدٍ أَنْ يُحْلِلَ الْقَاصِي^١ وَيُرِيدَ فِي الْقَابِ ، أَيْ

(١) أي : في (آداب القضاء) . (ش : ٢٦٨ / ١٠)

(٢) اصفي هو م حوب يعني ، فلا بد من م حوب من الوجوب على كفاية ريددي (ش : ٢٦٨ / ١٠)

(٣) قوله (كالأداء) أي : كما يحسن الأداء عند الطلب ، نحن بلا آخره كما يأتي ، قال في شرح
م حوب : ويحب الأداء على منس بها ، على غيره إذا دعي كل منهما حسنة فربة ولا خلاف
له من مرضي أو حوب أو نحوه وهو عدل . كردي .

(٤) قوله (وإلا) أي ، وإن لم يكن متبناً ، كردي

(٥) قوله (اسم ينشأ) أي : أن كونه فرص كفاية أن يحسن عند الطلب وإن لم يحسن من
كما يحسن من شبه الأداء . في شرح ادوص : وبعد كان فرص كفاية ، بحاجة به
في حفظ الحقوق ، ولا أثر صاهر في سائر لا اعتماد على حفظ كردي

(٦) يعني بأن وجوب شهادة تصدي على ما ثبت عنده ، أو حكّم به شرطه لمار في داب
بقاصي . (ش : ٢٦٨ / ١٠) .

(٧) قوله (أن يحل تصدي) أي : يعطيه عند أداء الشهادة كردي

بالحق لا لكذب ؛ كما هو واضح بوجه ، وادعاء به سحور أقدر لله تعالى
أنهى

وما ذكره آخرًا ليس في محنته ، بل هو مكر ومقصد^{١٢} ، ولا بد منه بدهش
ساحل إن كان غير مقبول الشهادة مقصد^{١٣} ، وكذا مقصودها لا بد عند مشهده
عليه سحور مرص أو حسي أو كان محذرة أو دعه فاص من سب عدة شهادته
عليه

قال اندامني أو دعا الروح البه نبي شهادته به روحه ، بخلاف دون
زعمه ، وبخلاف دعه غير روح

قال اللغوي بقاء عن جميع أو به نكح هذا مقول نفس عزه

وقدّم هذه^{١٤} في (سير) إجمالاً فلا تكرار

وله صحت أخرى^{١٥} للكاتب وحسن التصق وأحد آخره شخص و ن يعني عليه
كان عليه كلفة مشي وسحوره ، لا لأداءه إلا إن كان^{١٦} مدكر له^{١٧} على وجه

(١) أي قوله : (واللهاء له سحور...) إلخ . (ش : ٢٦٨/١٠)

(٢) أي سحور كان خاصي من غير سحور ، ومنه ولاه بعد ، لا (ش : ٢٦٨/١٠) .

(٣) أي : عن مفهوم الاستثناء الآتي تماماً . (ش : ٢٦٨/١٠٠)

(٤) أي : مسألة تحمل الشهادة . (ش : ٢٦٨/١٠)

(٥) في (٤٤٥/٩) .

(٦) بوله (له) ن بدهش (صحت أخرى) وله ن يعني تصق عدة بعد ن كلاً الآخره
كالفصار للثوب ، كردي

(٧) بوله (لا) ن إلخ ، حاصله سحور أحد الآخره على لاد ، شرخص . كالأحد على
سحور . حدفما أن سحور مدركه على وجه لا بد من سحور ، وساي أن مدعي من
مسألة العنوي ، كردي

(٨) وبصير في قوله (له) يرجع إلى الأداء ، وبدهش سحور في (لا) كردي أي
بلمشهوده الذي يدعي لأدائه . (ش : ٢٦٩/١٠٠)

و د سم یکن فی عصمه إلا ثلث برمهت الأداء ، فلو أذى واحد وامنع
الآخر وقت حلف معه عصي
وإن كان شهود الأداء وصير كتابه .

لا ترد أي تنصير^(١) في عصمه ، لا لعنده القاضي مثلاً فيما يظهر وقد دعي
له من مسافة العدوى فما فوقها^(٢) ، فأخذ حرة مكرمه وإن مشى ، وبقية
حريمه ، وكذا من روي به كسب شخص عنه ، فأخذ قدره .

بعم ، له أن يقول لا دعت معك إني فوي مسافة عدوى إلا يكف وإن
كثر

(وإذا لم يكن في عصمه إلا سائر كان سم يحتل غيرهما ، أو قام بسمة
ممنوع^(٣) برمهت الأداء المعونة بعني ﴿ولا يثبت الشبهة إذا ما دعوا﴾ [سره ٢٨٢]
أو للأداء ، وقبل به وسحمل وقوله ﴿ومن يعتكفها فإنه آمن منه﴾
[سره ٢٨٣] ويبحث في الأداء حيث وجب عور

بعم ، له أن يحضر فراع حمام وأكل ونحوهما

(فلو أذى واحد وامنع الآخر) بلا عذر (وقال) نلتعني (احلف معه
عصي) وإن رأى القاضي الحكم شاهداً وسحب ، لأن من مقاصد الإشهاد تنوع
عن التمس ، وكذا لو امتنع شاهدان نحو ودبعة وقال لا احلف عني برز

(وإن كان) في عصمه^(٤) (شهود) فالأداء عرض كفاية عليهم ، لخصوص
العرض بعصمهم ، فإن شهد منهم اثنين^(٥) ، وإلا أثموا كأنهم دعاهم مجتمعين

(١) وقوله (ي تنصير) بصير بفتح الهمزة أي برز عني لأجل بعصمه سم يكن موجود ،
وإن برز عني لأجل عنده القاضي فلا يسمع أحد الآخر كردي

(٢) وفي المطبوعات . (مما عوى)

(٣) وفي (أ) ، (وإن)

(٤) وفي المطبوعات ، (في الواقعة) .

(٥) قوله (فإن شهد منهم اثنين) حرة محدود ، ي فهو لمصوب كردي وعبره =

فمن طلب من اثنين لزمهما في الأصح ، وإن لم يكن إلا واحد لزمه إن كان فيما ثبت شاهد وبمس ، وإلا فلا ، وقيل لا يلزم الأدلة إلا من يحمل قصد لا نفعاً

أو متعزير ، والمصحح أولاً أكثرهم ثبوتاً ، لأنه مبرور ، كما أنه يجب أولاً أكثرهم أجراً لذلك^(١) .

(فلو طلب) لأداء (من اثنين) بأعيانهما (لزمهما) وكذا يجب من واحد منهم ليخلف معه (في الأصح) لأننا نقضي في سرك ، وفارق الحمل بأنه حمل أمانة وهذا أداءها

وإن لم يجب بقصد على من عُثِر له وهذا غيره ، لأنه حصص من الأداء ولو علما بإساءة الغير . لزمتهما قطعاً^(٢) .

(وإن لم يكن) في القضية (إلا واحد) لزمه (أداء) بدعي به ، وإن كان فيما ثبت شاهد وبمس (ونقصي المطبوع إليه يرى بحكمتهما) بدلا عنه (وإلا) يكن في ذلك (فلا) يبرمه ، بدلا فائدة لأدنه

(وقيل) لا يلزم الأداء إلا من يحمل قصداً لا نفعاً ، لأنه لم يبرمه ، وزد بأنها أمانة حصلت عنده ، كتوب طيرته الريخ في دمه

والأوجه أن الساء فيما نفس فيه كإبرحال فما ذكر وإن كان معهن في القضية رجال .

نعم : المحذرة لا تكفي خروجها^(٣) ، فيزسل لها من شاهد عيب على الأوجه أيضاً .

(١) - (٢٧٠/١) أي - سقط المخرج عن سائر ممس

(١) أي - لأنه متبرع - هامش (ز)

(٢) جمع : سهر المصحح في حالات الأشاح : صاه (١٧٥٧) - وهو حميه شروبي (٢٧٠/١٠)

(٣) وفي المطبوعات - (لا تكلمه خروجاً)

ولو خُوب، الأداء، شروطاً أن يُدعى من مسافة العذوى، وفيل دون مسافة
قصر

ولو دُعي لشهادتين وتحد الوقت؛ فإن كان أحدهما أخوف موتاً
فدعه، ولا تحير

(ولو خُوب الآراء، وراجع شروطاً)

أخذها (أن يدعى من مسافة العذوى) فقل، ومز بينها^(٢)؛ للحاجة إلى
لإثبات مع تعدده بالشهادة على الشهادة، إذ لا يُقبل حينئذٍ، فإن دُعي لثلاث
فوقها لم يحث؛ لنصر مع امكان الشهادة على شهادة

وطاهر كلامهم أنه في استدبرمه بحصور مطلقاً، وعبارة الشيخين^(٣)
كالصريح فيه، لكن استثنى من المأورد في ما إذا لم يغد العشي ولا مراكب له،
أو أخصر به مراكب وهو ممن يستكرز بركوب في حقه فلا يلزمه الأداء^(٤)
وخرج به (يُدعى) ما إذا لم يطلب فلا يلزمه الأداء، لأن في شهادة حصة،
مترمه فوراً؛ إرادة للحنكر.

(وقيل) أن يُدعى من (دون مسافة النصر) لأنه في حكم الحاضر

أن من مسافة القصر فلا يحث حرماً، لكن بحث الأدرعي وحوه إذ
دعه الحاكم وهو في عمله، أو الإمام لأعظم مستدلاً بعمل عمر رضي الله عنه^(٥)،

(١) وفي (خ) (وكذا أحدهما)

(٢) أبى بأنها أي يمكن لحنكر لها من الرجوع إلى أهله في يومه يعني (ش ١٠ ٢٧٠)

(٣) الشرح الكبير (٧٦/١٣)، روضة الطالبين (١٧٥/٨).

(٤) الحاوي الكبير (٣١/٢٩)

(٥) وهو أن عمر رضي الله عنه استدعى المنصر من شعبة رضي الله عنه من نصرته أي لعديه، وحدث
سهمه حدث بعدى أخرجه "الحاوي" معلقاً بعد حديث (٢٦٤٧)، وحاكم (٤٤٨ ٣)،
واسهني في (١٧١٢٤)، وراجع مع السري (٥٨٣ ٥)، وه أحكام بقران
لابن العربي (٣٨٧/٣) تفسير سورة (النور) الآية (٤)

وَأَنْ يَكُونَ عَدْلًا ، فَإِنْ دُعِيَ ذُو مَقَرٍّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، قِيلَ أَوْ مُجْتَمِعٌ فِيهِ لَمْ يَحْتَ

وَأَسَدَلَهُ إِنَّمَا يَسْتَمُ فِي الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ^(۱)

(و) ثانیها (أَنْ يَكُونَ عَدْلًا ، فَإِنْ دُعِيَ ذُو مَقَرٍّ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ) ظاهر او حمی لم یبحث علیه لأداء ، لأنه عیث ، بل یحرم علیه وان حمی فسقه ، لأنه یخمل المحاکم علی حکم باطنی ، لکن مرع عن اس عند سلام او بل الساب^(۲) وبعده جمع حورّه ، وهو منحة ان انحصر خلاص الحق فيه

ثم رأيت بعضهم^(۳) صرح به ، والماوردی ذکر ما یوافق من عند السیاح^(۴) فی حمی ؛ لأن فی قوله خلافاً^(۵)

(قیل او مختلف فيه) کثرت ما لا یشکر من سید (لم یبحث) لأداء علیه ، لأنه یعرض نفسه لرد الماصی له بما یعتقد شاهد غیر قاض

والأصح أنه یترمه وإن اعتمد هو أنه مقتضى ؛ لأن المحاکم قد یقینه ، وهو ظاهر فی محتجبه ، أما غیره المعتمد لنفسه الممنوع علیه تقبیل غیره بامه نحو شرط او عادة من مولیه فیه بظهر أنه لا یترمه لأداء عنده ؛ لأنه حسنة کما یجمع علیه

ولا یترم العدل الأداء مع قاصی مجمع علیه ، لا إذا کان الحق یثبت شاهد ومن

(۱) قوله (والفرق بينهما) أي الإمام والمحکم (ظاهر) أي هو شده لأجلان بمحكمة الإمام دو غیره عیش (س ۱۰ ۲۷۱) وراجع به سهل لصاح فی اختلاف الأسباح^(۲) (۱۷۵۹)

(۲) أي فی شرح (ولا یصل لأصله لا فرع) (س ۱۰ ۲۷۱)

(۳) صرح به ، عند السیاح^(۴) فی سید رحمه الله عیث (س ۱۰ ۲۷)

(۴) الحاوی الکبیر (۱۲۳/۲۱)

والأ يكون مقدوراً معرض وسخوه .

(و) ثالثها : أن يُدعى لِمَا يَغْتَفُذُه على أحد وجهين هي : الروضة (١) ، لكن الأوجه مقدّمه : ساء على الأصح أنه يخور للشاهد أن يشهد بما يغتفذه الحاكم دونه ، كتشعده بحوار (٢) ، لأن العبرة بمعدة الحاكم لا غير وإذا حار (٣) لثامي طلتها والأحد بها عند الحمي : لما مر (٤) من يعود الحكم بها (٥) وبغيرها طاهراً أو باطلاً فلا يخور بشاهد تحتل ذلك وأداؤه بالأولى (٥) .

بأن قلت : إن يظهر ذلك من حشده اتفاقاً لا قصداً : إذ كيف يقصد تحتل ما يغتفذه فاده قلت : قد يعز أن لا عرة لها باعتفاده : ومن ثم لم يخز له لإبكار على معاضي عر اعتفاده ، فحار له حضوره إلا نحو شرب السيد مما صغفت شنته فيه : كما مر في (بولمة) (٦) .

نعم ، لا يخور له أن يشهد بسخة أو استحقاق ما يغتفذه فاده (٧) ، ولا أن ينسب في وقوعه إلا أن قد العادل بذلك

ورائها (ألا يكون مقدوراً معرض وسخوه) من كل عذر يرخص في ترك الجمعة مقامراً (٨) ونحوه (٩) .

(١) روضة الطالين (٢٤٦/٨)

(٢) وفي المطبوعات : (ولدا حار)

(٣) قوله : (لما مر) أي : في (المضاء) . كردي

(٤) أي : الشعة . هامش (ز)

(٥) قوله (وأداؤه بالأولى) أي : ساء على الأصح . والشاهد أولى كردي

(٦) في (٧/٨٨٠)

(٧) يؤخذ من ذلك أنه لا يشهد باستحقاق شعة بخور ، ببيع وانحوار . سم (١٠/٢٧٢)

(٨) في (٢/٦٢٠)

(٩) كحرقه على مائه ، أو بعض كبه في ديت لوقت إلا أن يدل له قدر كبه ، أو طه في حر أو برد

شديد . معني المحتاج (٦/٣٨٥)

فَإِنْ كَانَ . . أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ ، أَوْ بَعَثَ الْقَاصِيَ مِنْ يَسْمَعُهَا

بعم ، بِنَمَا تُعَدُّ امْرَأَةً مُحَدَّرَةً دُونَ عِيَرِهَا ، كَمَا مَرَّ^(١) ، وَمَرَّ فِي كِتَابِ عَمِي
الْوَلِيدِ عَلَى الْفُورِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِمَا هُنَا^(٢) .

(فَرَن كَار) مَعْدُوراً بَدِثَ (أَشْهَدَ عَلَى شَهَادَتِهِ) قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ طَاهِرُهُ
رُومُ الْإِشْهَادِ . لَكِنْ فِي الْمَوْرِدَيْنِ مَدْعُوتُ الشَّافِعِيِّ أَوْ الْوَحْدَانِيَّةُ
لَا الْإِشْهَادُ عَلَى شَهَادَتِهِ ، ثُمَّ اخْتَارَ بَعْضُهُمَا^(٣)

وَقَالَ شَيْخُهُ الصَّنِيعَرِيُّ لَا بَأْسَ بِالْإِشْهَادِ ، وَفِي « اِمْرُشَد » لَا يَحْتَاجُ لَا
يَحْتَاجُ صِبَاغَ الْحَقِّ الْمَشْهُودِ بِهِ شَيْءٌ^(٤) مُلْحَظٌ

وَقَوْلُهُ (طَاهِرُهُ) لِرُومِ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ) عَجِبْتُ مَعَ فَرَن كَارِ ()
بَعَثَ (، وَالَّذِي يَنْجُو مِنَ الْحِلَافِ لَدَيْ ذِكْرِهِ مَا فِي « اِمْرُشَد » كَرِهَ بَعْثَ بَعْثِهِ
مَا يَحْتَاجُ مَوْبَهُ عَنْهُ ، نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْإِبْرَةِ بِأَوْدَعِهِ^(٥)

(أَوْ بَعَثَ الْقَاصِيَ مِنْ يَسْمَعُهَا) دَعَا بِالْمَشْفَعَةِ عَنْهُ
وَأَنَّهُمْ اقْتَصَارُهُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ^(٦) أَنَّهُ لَا يُشْرَطُ رَدُّهُ عَلَيْهَا فِيمَنْهُ لَا دَاءَ عِنْدَ

بَحْوِ أَمِيرٍ وَقَاصِيٍّ فَاسُوٍ نَحْوِ بَصِيحٍ بَوْلِيَّةٍ ، بَلْ يَوْفَقُ خِلَاصُ بَحْوٍ عَنْهُ

وَيَأْتِي أَوَّلُ (الدَّعَاوِي) أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ^(٧) هُنَا^(٨) دَعَاوِيٍّ ، لَا هَذَا بَلْ حَادِرٌ

لِغَرَوَرِهِ يَوْفَقُ خِلَاصُ بَحْوٍ عَلَى الْأَدَاءِ عَنْهُ ، فَهُوَ بِمَرَّةٍ بِغَلَاءِ قَوْلِ بَعْضِهِ
بَلْ يَلْهَى

(١) أَي : أَيْضاً (ش : ١٠ / ٢٧٢)

(٢) فِي (٨ / ٤٢١)

(٣) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٢١ / ١٤٧-١٤٨)

(٤) أَي : قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ ، (ش : ١٠ / ٢٧٢) .

(٥) فِي (٧ / ١٥٤-١٥٥)

(٦) قَوْلُهُ (عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ) فِي سَرُوحِ ثَلَاثَةِ أَدَاءٍ ، كَرْدِي

(٧) سَمِي عَمْرٍو وَفَرَن كَارِ لَا يَحْتَاجُ إِسْمَهُ إِسْمُهُ أَشْهَدُ ، سَم : ٢٧٢

(٨) أَي : فِي الْأَدَاءِ عِنْدَ بَحْوِ أَمِيرٍ (ش : ١٠ / ٢٧٢)

وبهذا^(١) اتضح ما قصناه لإصلاحهم أنه لا فرق في نحو الأمير بين الحائر وغيره ، ولا بين من يؤمن بالإمام إليه الحكم أو الأمر بالمعروف ومن لم يؤمن له شيئاً من ذلك ، ويُؤيده ما نقرر^(٢) في قاضي قاضي لم يصح توليته وظاهر^(٣) أن في معنى توقف خلاص الحق عليه ما يوكد المتولي يُختص^(٤) أيضاً ، يمكن برشوقته أو بعض أفعاله ، لأنه^(٥) حيث في حكم المدمر وعند قاضي^(٦) معني^(٧) أو حائر ، أي ما لم يحش منه على نفسه ، كما هو ظاهر .

وبوعد لي عند فلا يشهد ، هو مسبق من أدتها من غير عذر لم يحش^(٨) ، لا عرفة نفسه ، بخلاف ما إذا لم يقل من غير عذر ، لاحتماه وبمعنى على نحو ذي لفظ أشهد ، فلا يكفي مرادفه ، كـ أعلم ، لأنه أبلغ في ظهور ، ومن أوائل باب حكمة إنسان الشاهد مرادف ما سمعه^(٩) ولو عرف الشاهد السبب ، كالإقرار فهل له أن يشهد بالاستحقاق أو الميثاق^(١٠) وحيث ، قال ابن ارفعنا قال ابن أبي نديم أشهرهما لا وهو ظاهر نص^(١١) لأن^(١٢) والمحصر^(١٣) ، وإن كان فيها موقفاً ، لأنه قد ينظر ما بين سبب سبباً ، ولأن وطيفه نقل ما سمعه أو رآه ، ثم ينظر الحاكم فيه ليرتب عنه

(١) أي : التعليل المذكور . (ش : ٢٧٢/١٠)

(٢) أي : أعماً (ش : ٢٧٢/١٠)

(٣) أي : الحق . هامش (ز)

(٤) أي : المتولي . (ش : ٢٧٢/١٠)

(٥) عطف على قوله (عند نحو أمير) . (ش : ٢٧٢/١٠)

(٦) أي : في الشهادة ، معني . (ش : ٢٧٢/١٠)

(٧) وفي (ح) . (لم يجبه القاضي)

(٨) عبارة الشارح هناك أنه يجوز الحيز عن الصواع ثم ادفعه لصاحبه من كل وجه لا غير

انتهى . (ش : ٢٧٢/١٠)

حكمه ، لا ترنس الأحكام على أساسها^(١)

وقال ابن الصنع^(٢) كبيره بعد اطلاعه على النص نسمع ، وهو مقصي كلام الشبخين^(٣) .

وبث أن نجمع بحمل الأول على من لا يوثق بعلمه ، والثاني على من يوثق بعلمه ، لكن قولهم يثبت للعاصي أن ينال شاهد عن جهة الحق . به من كمال عفه وشدة حمطه . يفصي بل يصرخ بقول شهاده غير الموثوق به مع إطلاق الاستحقاق ، فيتأيد به كلام ابن الصنع وغيره .

ومما يصرخ به^(٤) أيضاً قول العاصي في «دوبه» «لو شهدت بشئ نال هـ غير كف به لهده» لم تقل ، لأنها شهادة بي ، بالطريق أن شهدت بأنها حرام عليه إن وقع العقد انتهى

فأقبل إطلاقه بقول قولهما حرام عليه من غير ذكر السب ، لكن بعين حمته على فقهين منقطعين موافقين لمذهب الحاكم بحيث لا يطرأ عليهم بهمة ولا حزم^(٥) بحكم فيه خلاف في الرجوع ، وكذا يثبت في كل ما ثبت فيه بقول الإطلاق

ويؤيده^(٦) قول المشر الآن^(٧) (فإن لم يثبت ووثق بالعاصي بعلمه فلا بأس) .

(١) كناية إليه (٢٦٧/١٩) .

(٢) قوله (قال ابن الصنع) عاده «الهديه» وثانيهما «عه» . وبه صرح ابن الصنع وغيره . وهو مقصي كلامهم وهو لأوجه انتهى (ش : ١٠ / ٢٧٣)

(٣) شرح الكبير (١٣ - ٢٢٢ - ٢٢٥) . روجه انطيس (٨ - ٣٣٥ - ٣٣٦)

(٤) أي : بقول الإطلاق . (ش : ١٠٠ / ٢٧٣)

(٥) عطف على تهمة . (ش : ١٠٠ / ٢٧٣)

(٦) أي : الحمل المذكور . (ش : ١٠٠ / ٢٧٣)

(٧) أي : في الشهادة على الشهادة . (ش : ١٠٠ / ٢٧٣)

ولو شهد واحد شهادة صحيحة فقال الآخر أشهد بها ، أو مثل ما شهد به لم يكف حتى يقول مثل ما قاله ، ويستوفى بها كالأول ، لأنه موصوف أداء لا حكيه ، قاله الماوردي^(١) وعمره ، واعتقده ابن أبي الدم وابن الرافعة^(٢) ، لكن أغريه الحاسبي بأن عمل من أدركهم من العلماء على خلافه ، ومن ثم فإن من بعده واعمل على خلاف ذلك^(٣)

قال جمع ولا يكفي شهد^(٤) ما وصفت به خطي ولا مصمومه وبحو ذلك مما فيه إحصاء وبهم ولو من عاصم ، ويوافق قول ابن عبد السلام^(٥) ، وعنده الأذرعى وغيره

ولا يكفي قول القاضي أشهدوه علي ما وصفت به خطي ، لكن في فتاوى شعوي^(٦) ما يقتضي أنه يكفي بما يصفه خطي إذا عرف الشاهد والقاضي ما نصممه الكذب ، ويقاسن به ما وصفته به

ومن ثم قال غير واحد إن عمل كثيرين على الاكتفاء بذلك في الكل ، ولا نعم ، لمن^(٧) قال له شهد^(٨) عليك ما نسب إليك في هذا الكتاب إلا إن قيل ذلك له بعد قراءته عليه وهو يسمع ، وكذا لمقر^(٩)

نعم ، إن كان أغنى ما فيه وأن مقره كمي

(١) الماوردي الكبير (٢٠/٢٦٢) .

(٢) كتاب أدب المفرد (٢٠/٣٨٤) ، كتابه (١٩/٢٤٦-٢٤٧) .

(٣) جمع من أهل صحاح في خلاف لأشباح (١٧٥٨) .

(٤) بهيعة التكلم . (ش : ١٠/٢٧٣) .

(٥) الماوى الموصلية (ع : ٢٤-٢٥) .

(٦) أي لا يكفي (نعم أحزاب ليس قال له (ش : ١٠/٢٧٣) .

(٧) وفي (ز) : (أشهد) .

(٨) أي فلا يكفي قوله (نعم ليس قال له أشهد) . (ش : ١٠/٢٧٣) .

المثناة . (ش : ١٠/٢٧٣) .

ولو قال : «شهدوا» ، أو : «اكتبوا أن به عليّ كذا» لم يشهدوا ، لأنه ليس
إقراراً ، كما مرّ في أوائل (لإقرار)^(١) ، وإنما هو مجرد أمر ، بخلاف
شهدوا له عليّ أبي بخت ، أو : أوصيتُ مثلاً عليّ ما ذكره بعضهم
ويؤجّه بأن فيه إسناده إنشاء العقد الموجب له صريحاً^(٢) ، فصح لإشهاد
به عليه بخلاف الأول .

ولا يخور لمن سمع نحو : قرر أو بيع أن يشهد بما يعمد حلاله
وأنفى من عند السلام بحوار الشهادة على منكس ، أي من عند حد شيء
منه إذا قصد ضبط الحقوق ، لردّها لأربابها^(٣) ، إن وقع عدل
فيه ينشئ - أي بناء على ما مرّ نقلاً عن من صرح وعبره - مدعى بحث
التصديق في الشهادة بها كالدعوى ،
مهما أن يقرّ لعبه ، بحسب ثمّ مدّعها لا بد أن تصرّح^(٤) ، كسبه مدعي عن
جهة المقرّ له .

ومها الشهادة بأكراه أو سرقه ، أو بغير وقف أو بانه وارث فلاي ، أو براءه
مدعي من ادعى به عليه ، أو بجرّح أو رشيد ، أو بصاع أو بكاح ، أو بغير وصلاي
أو بلوع سرّ ، بخلافها^(٥) ، مطلق النوع ، أو بوقف^(٦) ، فلا بد من بيان مصرّفه ،
بخلاف الوصية

(١) في (٥/٦٣٢)

(٢) إسناده صريحاً ، (ش : ٢٧٣/١٠)

(٣) وهي (خ) : (إلى أربابها)

(٤) أي : المدعي في دعواه ذلك العيب (ش : ٢٧٤/١٠)

(٥) أي : الشهادة ، (ش : ٢٧٤/١٠)

(٦) عطف على (جرّح) ، (ش : ٢٧٤/١٠)

ويظهر أن محل ذلك^(١) في الوقف في غير شاهد الحصة ، لأن القصد
مها رفع يد يمت^(٢) ، محفظها^(٣) ، انصافي حتى يظهر لها مسحق

أو بأن المدعي شري ما بيد حصته من أحبي ، فلا بد من التصريح بأنه
كان^(٤) يملكها ، أو ما يقوم مقامه .

أو بسحق الشفعة ، أو بأنه عقد رثا عفته ، فثبت^(٥) سبب زواله ، أو
بإفشاء العدة .

وشهادة الشقة ، بأن أدرك مات و مدعى به في يده ، أو وهو ساكن فيه . .
كشهادة بامت ، لصقتها به ، بخلاف محرر مات فيه ، أو كان فيه حتى
مات ، أو مات وهو لا يشق ؛ لأنها لم تشهد بامت ولا يلد

ويكفي قول شاهد سحج . تشهد أنني حصرت العقد ، أو حصرته وأشهد
به

وبو ولا لا شهادة ل في كذا ، فثبت شاهد في رمي يحتمل وقوع السحق
به لم يؤثر^(٦) ، وبلا اثر

وبو قل لا شهادة لي على فلان ، ثم قل كنت بسبب قل على الأوجه
في شهرت دنت ، كما مر^(٨)

(١) أي : وجوب بيان المصرف . (ش : ٢٧٤ / ١٠)

(٢) وهي المطبوعة المصرية : (يد المالك)

(٣) أي : العين الموقوفة . (ش : ٢٧٤ / ١٠)

(٤) أي : لأحبي (ش : ٢٧٤ / ١٠)

(٥) أي : وجوباً (ش : ٢٧٤ / ١٠)

(٦) أي : المدعي . (ش : ٢٧٤ / ١٠)

(٧) أي : بوجهين أولاً (لا شهادة) (ع ش : ٣٢٤ / ٨)

(٨) قوله (كما - وهي الأصل - كما مر) أي : قل شهادة بحقه كردي

فصل

تُضَلُّ شَهَادَةُ عَلَى شَهَادَةٍ فِي عَيْرِ عَقُوبَةٍ ، وَفِي عَقُوبَةٍ لِأَدَمِيٍّ عَلَى الْمَذْهَبِ ،
وَتَحْتَمِلُهَا بَأَن يَسْتَرْعِيَهُ

(فصل)

في الشهادة على الشهادة

(فصل الشهادة على الشهادة في عير عقوبة) الله تعالى من حقوق الأدمي
وحقوق الله تعالى : كركبة^(١) ، وحذ الحكمة لفلان على بحر ربه ، وهلال بحر
رمضان ، للحاجة^(٢) ، يسي ديت ، بحلاف عقوبة لله تعالى^(٣) ، كحد ربه وشرب
وسرقه ، وكذا إحسان من ثب ربه أو ما يوقف عنه لإحسان^(٤) ، لكن بحث
تلقيني : قولها^(٥) فيه بآنت ربه بإقراره ، لإمكان رجوعه .

ويُرَدُّ بأنهم لو نظرُوا ذلك^(٦) لأحاروا في الرد بغيره ، لإمكان الرجوع
عنه ، وليس كديت ، فكذا لإحسان ، وذلك^(٧) لأن ماها على بدم ما أمكن
(وفي عقوبة لأدمي) كفرد وحذ قدي (على المذهب) الله حقه على
المصايقة .

(وتحملها) الذي يُعَذِّبُهُ بِمَا تَحْتَضِرُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ : إمَّا (ما يسرعه)
الأصل ، أي ينمى منه رعايه شهادته وصطفه حتى تؤذيها عنه ، لأنها ساءة

(١) ولعموم قوله تعالى ﴿ وَشَهِدُوا بَعْدَ مَكٍّ ﴾ [علاق ٢] (ش ١٠ / ٢٧٤)

(٢) قوله (بحلاف عقوبة لله تعالى) كان يسمى بالحيد عن حوز نصف وني ، وفي عقوبة
لأدمي على المذهب . (رشيدى : ٢٢٤ / ٨)

(٣) أي كسوع معي ، وكسج الصحيح ع س (ش ١٠ / ٢٧٤)

(٤) أي : الشهادة ، هامش (ز) .

(٥) أي . لإمكان الرجوع . (ش : ٢٧٤ / ١٠)

(٦) أي : عدم قولها في عقوبة لله تعالى . (ش ١٠ / ٢٧٤)

فيقول أن شاهدك ، وأشهدك ، أو أشهد على شهادتي ، أو سمعته يشهد عند قاضي ، أو يقول أشهد أن فلاناً على فلان أن نرس مع أو غيره ،

فاعثر فيها بدو المبوب عنه ، أو ما يقوم مقدمه من يأتي^(١)

معم ؛ لو سمعته يسرعني غيره حذر له^(٢) الشهادة على شهادته وإن لم يسرعه هو بخصوصه

(فيقول أن شاهدك) فلا يكفي أن علمت وحوه (وأشهدك) أو أشهدت (أو أشهد على شهادتي) أو إذا استشهدت على شهادتي فقد أدت بك أن تشهد ، وحوه بك (أو) بأن (بسمعه يشهد) بما يريد^(٣) أن يتحفظه عنه (عند قاضي) أو محكم .

قَالَ اللَّيْثِيُّ : أو نحو أمر ؛ أي بخور الشهادة عنه ؛ إما مر^(٤) فيه ، فإن إذا لا يؤذي عنه^(٥) ؛ لا بعد الحق فأعده ذلك عن إدب الأصل له وه

(أو) بأن يبين السب ؛ كأن (يقول) ولو عند غير حاكم (أشهد أن فلان على فلان أن نرس مع أو غيره) لأن إسناده للسب يمنع احتمال الساهل ، فم يخنخ لإدبه أيضاً

وهل يعين ها^(٦) أن يسمع منه نعط أشهد ، أو يكفي مرادفه ؛ كل محتمل ، وقياس ما سبق^(٧) التعتن ، وعليه بذلك المرس وإن أفكس عرق ؛ بأن إمدار ها نرس إلا على نرس السب لا غير

(١) أي من أن يسمعه يشهد عند نحو حاكم ، أو بين السب (ش : ٢٧٤/١٠)

(٢) أي : للسامع . (ش : ٢٧٤/١٠)

(٣) ليس يفيد . (ش : ٢٧٤/١٠)

(٤) فصل قوله (لمار) أي بعد من النصف (أو من القاضي من يسمعه) كروي

(٥) وصير (عنه) يرجع إلى القاضي . كروي

(٦) أي : في الثالث . (ش : ٢٧٤/١٠)

(٧) أي : من الأول والثاني . (ش : ٢٧٥/١٠)

وفي هذا وختة ، ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا ، أو أشهد بكذا ،
أو عدي شهادة بكذا

ويثبت انفرع عند الأداء جهة التحمل ، فإن لم يثبت ووثق القاضي بعلمه فلا
بأس ، ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة ،

(وفي هذا) الأخير (وجه) أنه لا بأس به ، لأنه قد يوسع في العبارة ،
ولو دعي للأداء . . لأحجم^(١) ، ويعين برحيته فيما يردت العريش بقطعته من
حاج لشاهد على تهاوله وعدم تحريره بعبارة

(ولا يكفي سماع قوله لفلان على فلان كذا ، أو أشهد بكذا ، أو
عدي شهادة بكذا) وإن كان شهادة حارمة لا بأس بها ، لا يحصل هذه
الألفاظ الوعد والتجاوز كثيراً .

(وليبين الموع عند الأداء جهة التحمل) كـ أشهد أن فلان يشهد بكذا
وأشهدي^(٢) ، أو سمعته يشهد به عند قاضي ، أو بين سمعته لشخص القاضي
صحة شهادته ؛ إذ أكثر الشهود لا تحسنها^(٣) ها

(فإن لم بين) جهة التحمل (ووثق القاضي بعلمه) وموقفه له في هذه
المسألة فيما يظهر (فلا بأس) إذ لا محذور
نعم ؛ يُسأل له استقصاءه .

(ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة) سماع قام به مطلقاً^(٤) ،
بأسه لملك الواقعة ؛ لعدم الثقة بقوله ، ولأن بطلان الأصل ينتزم بطلان
المرع

(١) قوله : (لأحجم) أي : منع . كردي .

(٢) وقوله : (لا أشهد) أي : لا أثبت . كردي .

(٣) أي : على شهادته . معني . (ش : ٢٧٥ / ١٠)

(٤) أي : جهة التحمل . معني . (ش : ٢٧٥ / ١٠)

(٥) كسقي ورق . (ش : ٢٧٥ / ١٠)

ولا تحفل السوء ، فإن مات الأصل أو عات أو مرض لم ينع شهادة الفرع ، وإن حدث ردة أو فسق أو عدوة معت ، وخونة كموته على الصحيح

١ ولا يصح بحمل الحمل ، وإن شككته ، ولا تحفل (السوء) ولو على منيهن في حق ولاده ، لأن الشهادة على الشهادة مما يقطع عليه الرجال غالباً ، وشهادة الفرع إنما تثبت شهادة الأصل لا ما شهد به الأصل ومن ثم لم يصح بحمل فرع واحد على أصل واحد مما يثبت بشهيد واحد وإن أراد المدعي أن يخلط مع الفرع

٢ فإن مات الأصل وعات أو مرض لم ينع شهادة الفرع ، لأن ذلك غير بعض^١ ، بل هو أو نحوه ، بل في قول شهادة الفرع ؛ كما سيذكره . وثبت قدمه من بوطنه بقوله (وإن حدث) الأصل (ردة أو فسق أو عدوة) به وبين مشهود عنه ، أو بكذب الأصل ؛ كأن كان سبباً لتحفل ، أو لا أغنمه قل الحكم ولو بعد أداء الفرع (معت)^٢ شهادة الفرع ؛ لأن كلاً من عمر الأخيرة^٣ لا يهتكم دفعة ، فيورث ربة فيما مضى^٤ ، بل التحفل وبورالب هذه الأمور . . اشترط تحفل جديد .

أما بعد الحكم فلا يؤثر إلا إذا كان قل منعه عقوبة ؛ أحداً متى أتى في لوجوع ، فيه الشك^٥

(وخونه كموته على الصحيح) فلا يؤثر ، لأنه لا يوقع ربة في الماضي .

(١) وفي (١) ، (ليس بعضاً) .

(٢) أي هذه نودج ، ما أسهب معي ، ويصح أن يكون يفعل ما وصفه من فعل المفعول ، كما هو ظاهر صرح الشارح في النهاية . (ش : ١٠ / ٢٧٥)

(٣) قوله (من غير الأخيرة) وهي ربة أو بكذب الأصل (ش : ١٠ / ٢٧٥)

(٤) وقوله (ربة فيما مضى) بحمل وجودها حين التحفل كرودي

(٥) راجع ؛ سهل صراح في خلاف الأشاح ؛ ماله (١٧٦٠) وحاشيه لشرطي . (٢٧٦ / ١٠)

ولو تحمل فرع فاسق أو عند فاذى وهو كامل فست ، وتكمي شهادة النسي على الشاهدين ،

ومثله عمن وحرس ، وكذا إعماء إن عاب^(١) ، ولا ينظر رواه غيره ، أي باعتبار ما من شأنه ، لكن يشكّل عليه ما قدمه في ولي الكرخ من انفصال^(٢) ، إلا أن يفرق ، بخلاف نحو سرصر^(٣) لا ينظر رواه ، لأنه لا نفي شهادة

نسيه أطلقوا الجنود لها وقتلوه في الحصانة^(٤) ، كما مر^(٥) ، فهل نسي ها دلل انفصال ، أو يؤذى عه ها حال الجنود مطلقاً^(٦) ، كل فخصم ، والثاني أقرب^(٧) .

وعليه فيفرق بين وبين الإغناء برجاء زواله عالب ، بخلاف الجنود ، وبين ما ها والحصانة ، بأن الحق ثم ثبت له^(٨) ، فلا يسمّى عه لا عد محقق صبح المحصور ، وحوون يوم في سبه لا يصحّفه

(ولو تحمل فرع فاسق أو عيب) أو صبي فاذى وهو كامل فست (شهادة ، كالأصل ، د تحمل ناقصاً ثم اذى كملأ)

(وتكمي شهادة النسي على) كل من (الشاهدين) كما لو شهدا على إقرار كل من رحلين ، فلا يكمي شهادة واحد على هـ وواحد على هـا ، ولا واحد على

(١) أي : الأصل من البلد . (ش : ٢٧٦/١٠)

(٢) من أنه ينظر اصفه إن لم يرد الإعماء على ثلاثة أيام ، ولا فلا ينظر ، وانصب بولاية للأعداء . (ش : ٢٧٦/١٠)

(٣) أي : كالمية . (ش : ٢٧٦/١٠)

(٤) أي : بالأقل زمنه : كيوم في سنة . (ش : ٢٧٦/١٠) .

(٥) في (٥١٩/٧)

(٦) أي : قصر زمنه أو طال . (ع ش : ٣٢٦/٨) .

(٧) راجع : لمهر الصباح في خلاف الأشباح ، ص ١٧٦٩ .

(٨) أي : لولي حصانة طرأ عليه الجنون . (ش : ٢٧٦/١٠)

وفي قول بشرط نكح رجل أو امرأة اثنين ، وشروط قتلها عشر أو بعذر لأصل يموت أو عمن ، أو مرضي بشئ حضوره ، أو عتية لمسافة عدوى ،

واحيد في هلال رمضان^(١) .

(وفي قول بشرط نكح رجل أو امرأة اثنين) لأنهما إذا شهد على أصل كان كخطر الله ، فلا يخور فتنهما بالنظر الثاني

(وسرط مولها) أي شهادة الفرع على الأصل (بعسر) الأصل (أو تعذر لأصل يموت أو عمن) فيما لا يقبل به لأعني (أو مرضي) غير إعماء ، لما مرّ فيه^(٢) (بشئ) مع حضوره ، مشقة صهره ، بأن يخور ترك الجماعة ، كما قاله الإمام^(٣) وإن عدّص

ومن ثمة كتب أعداد الجماعة أعداداً ها ، لأن جميعها يقتضي تعذر الحضور .

قد الشرح وكذا سائر الأعداد الخاصة بالأصل ، فإن عتبت الفرع أيضاً ، كالمطر والوحل . . لم يقبل^(٤) .

و غترصه الإسوي وغيره بأنه قد يتحمل المشقة لحوصلة في دون لأصل^(٥) ، ويؤد بأن سمحل محلل حاجة ، ومع شمول العذر لهما ينهي كونه محلل حاجة ، كما هو ظاهر^(٦) .

(أو عتد لمسافة عدوى) يعني لغونها ، كما في الروضة^(٧) وغيرها ،

(١) فيه لا بد من عدد الفرع ولو كانت الشهادة من بعض فيها لواحد ، كهلال رمضان يعني المحتاج (٣٨٩/٦)

(٢) أي من لدون من طوبى وعنه (ع ش ٣٢٦/٨)

(٣) نهاية المطلب في فرائه المذهب (٤٨/١٩)

(٤) الشرح الكبير (١٣٠/١٣) ، روضة الطالبي (٢٦٦/٨)

(٥) المهمات (٣٧٧/٩) .

(٦) رجع السهل لصاح في اختلاف الأساح ، ساءه (١٧٧٠)

(٧) روضة الطالبي (٢٤٤/٨)

وقيل قصر ، وأن يُسمي الأصول ،

لأن ما دونه في حكم البلد .

(وقيل) لمباية (قصر) لذلك ^(١) ، ويُردّ بعبه ^(٢) في هذا الباب ، ويرى
اشتراطها في عنة ولي الكحل ، لأنه يُفكّه ، تنوكل بلا مشقة ، بخلاف لأصل
ها ، ومن ^(٣) في التركية فنول شهادة أصحاب المصالح بها ^(٤) عن آخرين في بلد
وإن قلنا : إنها شهادة على شهادته في بلد ، لمريد بحاجة بدلت

ولو خصر الأصل قبل الحكم بعبته شهادته ، لأن بعبه عنه يمنع
الصرع ، ويُنحى أن الحكم كذلك لو عاده القاصي ^(٥) كما لو برىء من مرضه وإن
فرق أس أبي الذم بقاء العذر هنا ^(٦) لا ثم ^(٧) ، لأنه محصور القاصي عنه لم ينش
هناك عذر حتى يُقال : إنه باق

وليس ما ذكرنا هنا تكراراً مع ما مرّ آنفاً ، من أن نحو موت لأصل وحبوه
وعماه لا يمنع شهادة الصرع ، لأن ذلك في باب طوبى العذر ، وهذا في موضوع
الشهادة على الشهادة وإن علم ذلك من هذا ، كما مرّ للإشارة إليه

(وأن يسمي) الصرع (الأصول) في شهادته عليهم تسمية نمرهم ، ليغرف
القاصي حالهم ويتمكّن لحصم من القدح فهم

وفي وحبوب تسمية قاصي شهد عليه وحبان ، وضوء الأدرعي بوحوب في
هذه الأزمنة ؛ لما علب على العصاة من الجهل والعشق

(١) لأن ما دونه في حكم البلد . هامش (ز)

(٢) أي : حكم البلد . هامش (ز) .

(٣) في (٢٩٩ / ١٠)

(٤) أي : بالتركية ، (ش : ٢٧٧ / ١٠)

(٥) قوله (لو عاده القاصي أي : جاءه لعماده) كردي

(٦) أي : فيما لو أعاده القاصي . هامش (ز)

(٧) أي : فيما لو خصر الأصل . هامش (ر) راجع : كتاب أدب القضاة (٢ : ١٨ ١٩)

ولا يشترط أن يركبة المروع ، فإن ركوهم قبل ، ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يستوهم لم يحر

فصل

(ولا يشترط أن يركبه المروع)^(١) ولا أن يعرضوا لصدقه فيما شهد به ، بل لهم إطلاق الشهادة ونفاضي بحث عن عدائهم^(٢)

(فإن ركوهم قبل ، أدلت منهم أن تهلوا بتعديس ، إذ لا نهمه)^(٣) وإنما لم يقبل تركه أحد شهادتين في دفعة بالآخر ، لأنه عام بأحد شطري الشهادة ، فلا يفوت بالآخر ، ويركية المروع للأصل من تنه شهادة المروع ، ولد شرطت على وجهه .

نبيه : نفس هذا يجمع لأصول والمروع تارة ، وإفراد كل أخرى (ولو شهدوا على شهادة عدلين أو عدول ولم يسموهم لم يحر) أي لم يكف ، لأنه يشذبات الحرج على خصم

(فصل)

في الرجوع عن الشهادة

وشروط خرياب أحكامه الآتية : ألا يكون ثم حجة غيره^(٤) ، أحداً من قوبهم لو شهد^(٥) ، على خصم فامر بالحق من الحكم ، فالحكم بالإقرار لا بالشهادة لكن مر في الرجوع عن الإقرار بالرب وقد قامت به بينة تفصيل نفي أن يأتي

(١) وفي المساج : المطوع : (أن يركبهم المروع)

(٢) وفي (ب) و (ر) و (ط) : (عدائهم)

(٣) قوله (غيره) أي : دا الشهادة ، فادكي نظر المسمى (ش ١٠ ، ٢٧٨) وفي (أ) (غيرها)

(٤) وفي (ج) و (ط) : (شهدوا)

رحموا عن الشهادة قتل الحکم

هـ : من أن الحکم بن أسد لديه حرث أحكام الرجوع هـ^(١) ، أو لإقرار فلا .

(دا) (رحموا) أو من بکمل أصبحت هـ ، أو مات مورثه بن شهيد هـ ، كما مر في صحت الهمزة^(٢) (عن الشهادة) أي أذوه من يدي حاکمه (قل الحکم) شهدتهم ولو بعد ثوبها^(٣) ، ساءة على الأصح السابق هـ^(٤) ليس بحکم مطلقاً^(٥) ، خلافاً للبرکشي بحث هـ^(٦) كالجوع بعد حکم هـ^(٧) ، ن فـ هـ ليس بحکم

معم ؛ لا یغذ فوزه^(٨) أيضاً^(٩) قوتهم^(١٠) بعد الحکم محله فـ بوقفت على الحکم ، فأت ما شئت وإن لم یحکم ؛ أي کر مصاب فالظاهر أنه كما بعد الحکم . انتهى

- (١) أي . في الرجوع عنها . (ش : ٢٧٨/١٠) .
- (٢) راجع (ص : ٤٢٩) وما بعدها
- (٣) فصل قوله (و بعد ثوبها) أي بعد ثوب الفاضل لب عدي كد ، فالمراد ثوب الشهادة ثوب مشهود به ؛ كما مر في بيان بحمل الشهادة كردي
- (٤) قوله ، على الأصح سابق) في فصل (لکب الإعدام من يديه) كردي هـ ، سراً في (٢٧٨/١٠) : (أي . في «آداب القضاء») .
- (٥) وخبر (أنه) يرجع إلى الثوب . كردي
- (٦) أي : سواء كان الثابت الحق أم ميبه ، (ش : ٢٧٨/١٠)
- (٧) أي : الرجوع بعد الثوب . (ش : ٢٧٨/١٠)
- (٨) قوله (أنه كالجوع بعد حکم) مع ؛ أي أن الرجوع بعد الثوب كالجوع بعد الحکم . كردي
- (٩) قوله (معم) لا بعد قوله ؛ في قول البرکشي كردي
- (١٠) قوله (أي) كما أن بحث كردي في السروسي (٢٧٨/١٠) (فوزه أيضاً «الأولى : حذره»
- (١١) قوله (معم) معقول لقوله . والحاصل في البرکشي قول أحدهما به كالجوع . مع ؛ والثاني فـ لهم بعد الحکم . مع ، لكن الأول بعد دون الثاني كردي

.. انتفع .

بأن صرّحوا بالرجوع^(١) ، ومثله : شهادتي باطلة ، أو لا شهادة لي فيه
وفي أنصتها ، أو مسحها ، أو ردّذنها وحها ، ويتحقّق أنّه غير
رجوع ، إذ لا قدرة به على إنشاء إبطالها بسبب هو ظاهر كلامه

بحلاف ما لو قال هي باطلة ، أو مفوضة ، أو معسوخة ؛ لأنّه إحداً
مأنه سمّ بفتح صححة من أصلها ، وبحلاف ما لو قال أردت ردّ (أنصتها) مثلاً
أنها باطلة في نفسها^(٢) .

ثمّ رُفِّعَ من أصل ترحيح أنّ دلت رجوع ، وبعبارة حمّله على ما ذكرته
آخر^(٣) .

وقوله للحاكم بعد شهادته عده يوقّف عن الحكم يوجب توقّفه ما لم يقُل
له (حكم)^(٤) ؛ لأنّه لم يتحقّق رجوعه

بعم ، أنّ كان عداوةً وحبّ سؤاله عن سبب توقّفه^(٥) ؛ كما علّم ممّا مرّ^(٦)

(سبح) الحكم بها ، لرواى سببه^(٧) كما لو طرأ مانع من قول الشهادة
ففيه إن كان بحو قضي أو عداوة ، أو صدر المال له بموت المشهود له وهو ورثته ؛
كما مرّ^(٨) ، لا بحو موب أو حوٍ أو عَمَى ؛ كما قاله الأدرعي ، ولأنّه لا يذري

(١) قوله : بأن صرّحوا بالرجوع (بأن يقول لمن (رجع) كردي

(٢) رجوع : سهل يصح في خلاف الأشباح : مسألة (١٧٧١)

(٣) هو قوله : (ما لو قال : أردت ..) إلخ ، هامش (ز) .

(٤) قوله : (ما لم يقُل له حكم) يعني : لو قال يوقف ، ثمّ قال : حكم بحسب عيني شهادة
حكم ؛ لأنه .. إلخ . كردي

(٥) قوله : (وحبّ سؤاله عن سبب توقّفه) فإنّ من هو لشدّ طرأ أم لأمر ظهر به ؟ فلو قال
شدّ طرأ : فإنّ له : من سبب ما لا يؤثر عند الحكم : لم يسمع من حكم كردي

(٦) قوله : (مما مرّ) فيل قوله : (ولا مبادر) . كردي .

(٧) قوله : (لرواى سببه) وهو الشهادة . كردي .

(٨) قوله : (كما مرّ) أي : في بحث لثمة كردي .

أو بعدة وقتل، سبعا، مال، استوفى، أو عقوبة، فلا، أو بعدة، لم ينقص،

أصدقوا في الأول أو الثاني، ونفسون ويعرضون إن وثوا، محض، ويحدثون
للقدف إن كانت برى وإن ادعوا سقط

وتقتل البينة بعد الحكم منبذتهم برجوعهما منه وإن كذبها، كما تقتل
مستقهما وقتها^(١) أو قبله برمي لا يمكن منه لاسيرة، ولا تقتل بعدة برجوعهما
من غير تعرض يكونه قبله أو بعده فيما يظهر

ثم رأيت أن ررعة قل في «قذوبه» من محضه تقتل بنية الرجوع، لأنه
إن فاسق أو محض، ثم إن كان قبل الحكم امتنع، أو بعده، فإن كانت
مالي، غرقاه وبقي الحكم^(٢)، انتهى

فعلیم أنه ليس لهما بعد الرجوع وإن ثبت بانه وكذا هـ العود للشهادة
مصفا^(٣)، لأنهما بما فاسق إن تعقدا، أو محضان وقد صرحوا بأن المحض
لا يُسمع منه إعادة شهادته، لكن يميز أو تل نسب^(٤)، ويظهر أنه لا يأتي
ها.

(أو) رجعوا (بعدة) أي الحكم (وقتل استعاء مال استوفى) أو قبل
العمل بإثر عقيد أو حل أو صح عمل به، لأن الحكم ثم وليس هذا من سقط
بشبه (أو) قبل استمعه (عقوبة) لادمي كمود واحد قد، أو لله كحد ربا
وشرب (.. فلا توفى) لأنها تسقط بالشبهة

(أو بعد) أي: بعد استمائها (لم ينقص) لحدود كذبهم في الرجوع
فقط، وليس عكس هذا^(٥) أولى منه، والكس لا ينقص بأمر محض، وبه نظر

(١) أي الحكم (ش: ٢٧٩/١٠).

(٢) فتاوى العراقي (ص: ٤١٨).

(٣) سواء كان في عمده أم في غيره معني المصحح (٦: ٣٩٢).

(٤) وهو ألا يكون مشهورا بالدينه عند مدحه سوادا (ش: ٢٧٩/١٠).

(٥) أي: صدقهم في الرجوع، ع ش: (ش: ٢٧٩/١٠).

ما قبل بدء الحكم بغير مسبب خلاف الإجماع

قد استشكل في وجوب الرجوع عن حكمه إن كان معلومه أو يتبين كما
وله غيره

ووجهه أن حكمه إن كان ضمن الأمر فيه كظهوره بعد ظهراً ووطئاً ،
ولاً ، بأن سم يتبين حدوث بعد ظهراً فسم بخبر له الرجوع لآ إن بين مسنده
فيه ، كما عليم مما مر في (القضاء)^(١) .

ومحل ذلك في حكم الصحة بخلاف ثبوت والحكم بالموجب^(٢) ،
لأن كلاهما^(٣) لا يقتضي صحة سابق ولا المحكوم به ، لأن شيء^(٤) قد يثبت
عده ثم تنظر في صحته ، لأن حكم بالصحة^(٥) يتوقف على ثبوت استيلاء
شروطها عده^(٦) ، ومنها^(٧) ثبوت مدك العدة أو ولايته ، فحينئذ^(٨) حار له بل
رمه أن يرجع عن حكمه بها^(٩) ، إن ثبت عده ما يقتضي رجوعه عنه ، كعدم ثبوت
ملك العاقبة .

(١) في (ص: ٢٧٦) وما بعدها

(٢) قوله (ومحل ذلك في محل الرجوع عدس) كروي

(٣) قوله (خلاف ثبوت والحكم بالموجب) فلهما لا يباحذان إلى نص كروي

(٤) وقوله (لأن كلاهما) (البح) يعني أن الحكم بالموجب لا يقتضي صحة المحكوم
به ، كما ذهب على ذلك ، فحكم الحاكم بموجبه وهو صحة تصرف برفق ، فهذا حكم
لا يكون حكماً بصحة الوقف . كروي .

(٥) قوله (لأن شيء) (بح) هذا ما يثبت لمعظم عليه فقط (ش: ٢٧٩/١٠)

(٦) قوله (ولأن الحكم بالصحة) عطف على قوله (لأن كلا) (بح) ، لكن هذه عنه بقوله
(ومحل ذلك في الحكم بالصحة) والأول عنه بقوله (خلاف) (بح) ، ولا حيل فيه ،
لأن مجموع عنه المجموع ، لكن يرجع كل إلى صاحبه كروي

(٧) أي : الحكم . هامش (ط)

(٨) أي : شروط الصحة . (ش: ٢٧٩/١٠) .

(٩) أي : حين إذا حكم الحاكم بالصحة . (ش: ٢٧٩/١٠) .

(١٠) أي : بالصحة . (ش: ٢٧٩/١٠) .

فإن كان المستوفى قصاصاً أو قتل رذو أو رخم رباً أو حدة ومات وفانوا
نعمدنا فعديهم

ويقتل قوله بان^(۱) في مسو ث هد ، فنقص حكمة ما سم لهم ، وقوله
أكرهت على الحكم قبل^(۲) ولو عبر قريته على لا ، انتهى
ونصية الطائر أنه لا يذمها إلا أن يفرق من خدمه مسبب القاصي انقصت
دلت ، وعنده ممحله في مشهور بانعمه وندينه
لا كنت^(۳) دسفا ، أو عدو للمحكوم عنه ملا ، لانها به

(فإن كان المستوفى قصاصاً) في نسي و طرف ا أو من ردة أو رخم رباً أو
حدة (أي الرب ، ومثله حدة قذف ومات من القود أو بحد ثم رجعوا
(وقالوا) كلهم (نعمدنا) وعنده أنه يقتل بشهادتين ، أو جهلنا ديت وهو
متمن لا يحصى عندهم ، أو طت أن نخرج بالنسب مما يتجه لي^(۴) وإن بحث
الرافعي^(۵) أنهم محظنون ، لأن هذا لا عدو لهم به بوحيد ، إلا إن كانت
الأسان أو بعضها ظاهرة لكل أحد ، وعليه قد نحمل كلام الرافعي

أو دل^(۶) كل منهم نعمدت ولا أعدم حل صاحبي ، أو اقصر كل على
قوله نعمدت (فعليهم) ما لم يعترف وبني العدل بحقيه ما شهد به عدو

(۱) قوله (ويعرفونه بان) شرح ما دى بان المصنف كروي

(۲) وفي (س) و (ط) : (قبل)

(۳) قوله (لا كنت) شرح عطف على قوله (بان) في (س) (ط) (ش : ۱۰ / ۲۷۹)

(۴) قوله (ما يتجه لي) يعني أن النصيحة عدي أن قتلهم طت يح مدعو بانعمد

كروي

(۵) قوله (وأن بحث الرافعي) (س) (ط) (ش : ۱۰ / ۲۸۰) أن ديت عود مدعو

بالعطا . كروي

(۶) الشرح الكبير (۱۲ / ۱۲۹)

(۷) وقوله : (لأن هذا) عليه لا يتجه . كروي

(۸) أي . على الظهور المذكور . (ش : ۱۰ / ۲۸۰)

(۹) عطف على قوله نسي (قالوا : نعمدنا) (ش : ۱۰ / ۲۸۰) .

قصاص أو دية معنطة ،

، قصاص (شرطية) ، ومه " ان يكون حذاء الرب يقتل عدلنا ، ويُتصور بأن يشهد به في رمر نحو حرق ، ومدهم قصاصي يقتضي الاستشفاء فوراً وإن أخذت عدلاً وعدم ذلك

وبهذا يحدث عن نصير السعي مه " كس أربعة "

وأنهم قوله (قصاص) مه نرعى مه المائدة ، فحذون في شهادة الزنا حذ بقدر مه نرحشون

(او بدوي لا سحر . مه مدهم أن الواجب أولاً القود ، والدية بدل عنه لا أحدهم . مه معنطة في مالهم موزعة على عدد رؤوسهم ، نسبة إهلاكه لهم)

وخرج ما يمتدنا (أخطأ ، فملهم دية محقة في مالهم إلا إن صدقتهم العاقلة^(١) .

أو نود أحدهم نعمدت ونعمد صاحبي ، وفان صاحبه أخطأ ، أو فان نعمدت وأخطأ صاحبي ، أو فان أخطأ فنفس لأول معط ، لأنه أقر بموجه دون الثاني .

وخرج أحدهم معط وفان نعمدتا فل ، أو نعمدتا . . فلا ، واعترضه البلقيسي بأنه كشريك القاتل بحق .

(١) وهو المكافاة . (ع ش : ٣٢٨/٨)

(٢) أي : شروط القصاص . (ش : ٢٨٠/١٠)

(٣) كفاية اليه (٢٩٨/١٩)

(٤) كد في " روحه " والنهاية " ، وعداء " السعي " و" لاسي " ، كدسهم العاقلة ، فان صدقتهم فعليه دية ، وكذا ن مكنت كما هو ظاهر كلام كثير ، خلافاً لما بعهم كلام " بروص " فان صدقتهم برما دية (س : ٢٨٠/١٠) وراجع " التمهيد لصاح في اختلاف الأشباح " مسألة (١٧٧٢) .

وعنی انقاصی قصاصاً إن قال تعذت ، وإن رجع هو وهم فعلى الجميع
قصاصاً إن قالوا تعذب ، فإن قالوا أخطأ فعليه نصف دية وعندهم نصف ،

وتحاش مع ذلك ، فإن شاهد الدقی غیر حقیه فیس قبله محو ، بل
الرجع حينئذ كشرک المحطی ، بجمع أن كلاً^(۱) لا فود عليه ، لعدم الشبه في
فعله لا دانه ؛ كما علم من مر في (الجراح)^(۲) .

وعلم منه^(۳) أيضاً أن محل هذا^(۴) ما لم يقتل بولي عصب بعينه .
والأ فالقود عليه^(۵) وحده

(وعلى الماصي قصاصاً إن رجع وحده) قال بعدد لاخره
بموحه ، فإن الأمر بدنه فكأنها معلقة في ماله ؛ لأنه قد يستغل بالمباشرة
فما إذا قصي بعلمه ، بخلاف ما إذا رجع هو واشهود فبه نثارته^(۶) ؛ كما
يأتي ، على أن لرافعي بحث استواءهما^(۷)

(وإن رجع هو وهم فعلى الجميع قصاصاً إن قالوا بعدد) وعنده
إلى آخره ؛ لنسبة هلاکة إليهم كلهم .

(فإن قالوا أخطأ فعليه نصف دية) محققه (وعنده نصف) كذلك .

(۱) أي : من المحطی ، والشاهد الباقي . (ش : ۱۰ / ۲۸۱) .

(۲) في (۸ / ۶۹۹)

(۳) أي : مما مر في (الجراح) . (ش : ۱۰ / ۲۸۱) .

(۴) بي : وجوب الموت والدية عليهم على أحدهم (س : ۱۰ / ۲۸)

(۵) على الولي ، هامش (۱)

(۶) أي : وعنده أنه يقتل بحكمي ، ويقتل بولي عصب بعينه (س : ۱۰ / ۲۸۱)

(۷) قوله (فبه نثارته) أي : بقاصي نثارته يشهد في دمه كما بي في مكانه
الآية في المتن ، كردي

(۸) وقوله (بحث استواءهما) أي : استواء بعدد ، فبه من وفدين مشاركة شهود في
نصرة الية لا بحث عنه ها لا يصحها ؛ كما لو جمع بعض اليهود ، وفي في شرح
ابن روضي ؛ وليس كما قال ، وانظر أن بقاصي قد يستغل بالمباشرة فمد قصي بعينه .
مخلاف لشهود كردي ورجع ، شرح انكر (۱۳ ، ۱۴)

ولو رجع شرث (والأصح أنه بضم ، أو وليّ وحده فعليه قصاص أو دية ،
أو مع شهود فكدت ، وقبل هو وهم شركاء
و هو شهدا بطلاق ناسي

توزيعاً على المباشرة والسبب ،

(ولو رجع مرت (وحده أو مع من مر (والأصح أنه بضم) بقاء أو
الدية (لأنه بتركه سمح) فاصي بحكم المصفي يقتل
ويُفرق به ورس ما نبي في شاهد (إحصاء بأن مر مع قطع الطر عن
لإحصاء صائح بالإحصاء وان حلف بحد ، واشهادة مع قطع الطر عن التركه
عز صائح أصلاً ، فكان سمحاً هو تركه ، وبه يدفع ما لجمع هنا
وورجع لأصل وفرغه احتص بقرن بالقرن ، لأنه سمحاً ؛ كسركي
(أو) رجع (ولي وحده) دور الشهود (فعليه قصاص أو دية) كدنة ،
لأنه ، مباشر يقتل ، ونحو السقيبي أنه لا أثر لرجوعه في قطع الطريق ؛ لأن
لا منشاء لا يتوقف عليه ، بل لا سقط بعقوبه ؛ كما مر (٢) .
(أو) رجع التوبى (مع الشهود) أو مع فاصي واشهود (وكذلك) لأنه
المباشر ، فهم كالممليك مع القاتل ،
(ورس هو وهم شركاء) لكن عليه نصف الدية بـ وحث ، تعاوهم على
القتل (٣) .

(ولو شهدا بطلاق ناسي) بجمع أو ثلاث ورس برحمية ؛ كما يحنه سديبي

(١) هذا كصريح في ب بقاء أو انديه على التركي وحده ، وبصريح به قوله في طرق لابي
(فدان سمحاً هو تركه) وقوله (لأنه سمحاً كالتركي) يكن في (الأنوار) به
بشرك الشهود في بقاء أو لدية ، فجمع سمحاً ، أقول وبه . ي رد ما في
الأنوار ، وأثر بارج بقاء (وبه يدفع ما لجمع هنا) (ش ١٠ ٢٨١)
(٢) في (٢٣٢/٩) .
(٣) وعلى حد بورجع التوبى والفاصي والشهود كان على كل اثنت مضي استحاح (٦ ٢٩١)

أَوْ رَصَاعٍ أَوْ لَعَابٍ ، وَفَرْقِ الْقَاصِي مَرَحِمًا دَمَ الْفَرْقِ ، وَعَسِيهِمْ

(أَوْ رَصَاعٍ) محرم (أَوْ لَعَابٍ ، وَفَرْقِ الْقَاصِي) بین المشهود عنه وروحه
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ ^(۱) أَنْ الْكَلَامَ فِي حَيٍّ ؛ فَلَا عَزْمَ فِي شَهَادَةِ سَائِي عَلَى مَيِّبٍ ؛ كَمَا
أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ ، هَذَا مَعَ عَلَيْهِمْ ^(۲) لِأَنَّهُ ^(۳) ؛ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ ، فَهُوَ النَّفْسِيُّ سَمٌّ
مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ ؛ أَيُّ : صَرِيحًا ^(۴) .

(مَرَحِمًا دَمَ الْفَرْقِ) بَدْرًا ^(۵) أَنْ قَوْلَهُمَا فِي بَرْحِوَعٍ مُحْتَمَلٌ وَاصْطِدَاءُ
لَا يُرَدُّ بِمُحْتَمَلٍ .

وَنَحْتُ الْبَلْقِيَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي التَّعْرِيقُ ، بَلْ لَا يَدُلُّ مِنْ عَصَاةٍ سَائِيَةٍ وَبَشَرَةٍ
عَلَيْهِ التَّعْرِيقُ ؛ لِأَنَّهُ هَذَا نَفْسِي بِهِ مِنْ غَيْرِ حَكْمٍ سَائِيٍّ ؛ كَمَا فِي التَّكْوِينِ الْإِنْسَانِي
وَيُجَابُ بِمَا مَرَّ ^(۶) أَنْ الْأَصَحَّ أَنْ تَصْرُفَ الْقَاصِي فِي تَمَرُّقِ إِلَيْهِ وَطَبَقَ مِنْهُ
فَصَلَهُ . حَكْمٌ مِنْهُ ؛ كَقَوْلِهِ مَالِ الْعَقُودِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّعْرِيقَ هَذَا مَشْهُدًا ^(۷) . فَلَا
يُخْتِاجُ لِمَا ذَكَرَهُ

قِيلَ قَوْلُهُ (دَمَ الْفَرْقِ) غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فِي السَّائِي ، فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْهُ
أَنْتَهَى ، وَهُوَ فَاسِدٌ ، فَإِنَّ الْمُرَادَ دَوْمُهُ مَا لَمْ يُوَحَّدْ سَمٌّ يَرْفَعُهُ ، وَبَشَرٌ
كَذَلِكَ .

(وَعَسِيهِمْ) حَيْثُ لَمْ تُصَدِّقْهُمْ بِرُوحٍ وَلَا شَهِدُوا لَهُ بِمَوْحٍ حَلَعٍ نَسَاوِيٍّ مَهْرٍ

(۱) أَيُّ مِنْ هَذَا السَّائِي (وَفَرْقِ الْقَاصِي) (ش ۱۰ / ۲۸۲)

(۲) وَهِيَ قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ) (ش ۱۰ / ۲۸۲)

(۳) قَوْلُهُ (مَعَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ) هِيَ قَوْلُهُ ، يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ ، فِي شَرْحِ (فَلَا عَزْمَ) كَرْدِي

(۴) قَوْلُهُ (أَيُّ صَرِيحًا) هِيَ الْقَوْلُ النَّفْسِيُّ (ش ۱۰ / ۲۸۲)

(۵) قَوْلُهُ (لِمَا مَرَّ) فِي شَرْحِ : (لَمْ يَنْقُصْ) كَرْدِي

(۶) قَوْلُهُ (بَدْرًا) أَيُّ قَوْلُ نَكَبَاتٍ كَرْدِي أَيُّ فِي نَفْسِهِ (ش ۱۰ / ۲۸۲)

(۷) أَيُّ : الْقِسْمَةُ ، (ش ۸ / ۲۳۰)

(۸) قَوْلُهُ (لَا يَدُلُّ مِنْهُ) لِأَنَّهُ هَذَا يَرْفَعُ نَكَبَاتٍ حَتَّى يَسْتَبْطِئَ كَرْدِي

مهر المثل ، وفي قول : بصفة من كان قبل ومعه

ولو شهد بطلاي وقرق فرجما قدمت شدة أنه كان سلهما رصاع محرم فلا
عزم ،

المثل : بـ على ما في : الروضة : عن ابن الحذاد وغيره^(١) ، ولا كان الروح قنأ
كله^(٢) ، لأنه لا ميث به ، و سئل لا بعد به بضع روحه عدة

وبعدة صمير اجمع على لانس بضع

(مهر المثل) مذهب المسمى أو لا^(٣) : لأنه بدئ بضع بدئ فوته عليه ،
فون كان محبوسا وعاشا صاب وله أو وكيله

(وفي قول) عليه : بصفة : فمذ (ن كان) الفراق (قبل وطء) لأنه
بدئ فوته ، وأحب أن يطر في الإنلاف لبدل المثل ، لا لما قام به على
المتحقق ، ويهدأ بترائه عه رجع بكله

وخزخ (الدار) الرجعي ، فون راجع فلا عزم : بد لا تفويت ،
والأ : وحب : كالدش ، ونمكة من ارجعه لا يسقط حقه ، ألا ترى أن من قدر
على دفع ماله فك لا يسقط حقه من عرسه لبدله ، وبه يجزأ عتاً^(٤)
بشقيتي هـ

(ولو شهدا بطلاق^(٥) وقرق) سهم (فرجما قدمت بية) أو ثبت
بحجبه أخرى (أنه) لا يكح بهما ، كان ثبت أنه : كان سهم رصاع محرم)
أو أنها ثابت من قبل (فلا عزم) علهما : بد لم يؤمرا عليه ثبت ، فون عرما

(١) وروضة الباليين (٢٧٢/٨-٢٧٣)

(٢) رجع : سهل بضع من خلاف لأشاح : مسانه (١٧٧٣)

(٣) سواء أوقع بها روح مهر أو لا ، بخلاف غيره في الذين لا يعمرون من دفعه ، لا ر يحبونه
هنا تحققت ، معني المحتاج (٣٩٤/٦)

(٤) وفي (خ) و(د) : (عمار البليبي) .

(٥) أي : يائس . (ش . ١٠ / ٢٨٣)

ولو رجع شهود ما بين عزموا في الأظهر ، ومنى رجعوا كلهم ورع عليهم العزم ، أو بعضهم وبقي بصدت فلا عزم .

قل البتة . اشتدًا

(ولو رجع شهود مال) عبي ولو أم وليد شهدا بعفها ، أو دين وإن فأنوا غلبا (عزموا) للمحكوم عليه منه المتقزم ومثل مثني بعد عزمه لا منه وهل يُفسر فيها وقت الشهادة ، لأنها بسبب ، أو حكم ، لأنه الموقوف حفيمة ؟ كل محتمل ، والأقرب الأول في الشاهد ، وشي في الحاكم^١ ولا رجوع في الشهادة بالاسسلاذ ، لا بعد موت الشاهد ، والسعي إلا بعد وجود الصفة .

(في الأظهر) لأنهم أحالوا به^٢ وبين ما به ، ومن ثم لو فوتوه بدله ، كعب شني يُعادل لمع لم يعزموا ، كما قاله الصاوري^٣ و عمده المنسني وشذ أن عند السلام ومن نعه في قوله من سعي برجلي بسطاب فعزمه^٤ شيئاً رجع به على الساعي ، كشاهدي رجع ، وكما هو في هـ بريد من لعمر وأسهي

والفرق واضح ، إذا لا إلقاء من الساعي شرعاً

(ومنى رجعوا كلهم ورع عليهم العزم) بالسوثة إن اتحد بوعهم وإن نرث رجوعهم ، أو ردوا على الصاب (أو) رجع (بعضهم وبقي بصاب) كأحد ثلاثة في غير ما (فلا عزم) لقاء المحنة^٥

(١) أي : العدل . (ش : ٢٨٣/١٠)

(٢) رجع : المنهل بفتح في خلاف لأشاح : ماله (١٧٦١)

(٣) وفي المطبوعة المصرية : (أحالوا بينهم)

(٤) الحادي الكبير (١٨٢/٢١)

(٥) وفي (أ) : (ليعزمه) .

(٦) فكان الرجوع لم يشهد . ممى . (ش : ٢٨٢/١٠) .

وقيل بغيره فنقطه

وإن نقص نصفان وجه يرد الشهود عليه فمقط ، وإن زاد فمقط من النصاب ، وقيل من العدد ، وإن شهد رجلان وامرأتان فعليه نصف وهما نصف ، أو أربع في رصاع فعليه ثلث وأربع ثلثان .

وقيل بغيره فسطحه الآن بحكم مسد ثلثين

(وإن نقص النصاب وجه يرد الشهود عليه) (كل جمع أخذ اثنين^(١))

فقط من النصاب ، وهو نصف بغيره إلى جمع

(وإن زاد عدد شهود على النصاب كنس من ثلاثة^(٢)) فمقط من

نصاب فعليه نصف ، نصف نصف صححه (وقيل من العدد ، فعليه ثلثان) لا استوائهم في الإنلاب .

(وإن شهد رجل وامرأتان فيما يشك بهم ثم رجفوا) فعليه نصف وهما

نصف ، على كل واحد ربع ، لأنهما كرجل

وأحد منه^(٣) ، إلهم بورغون الأخره كذلك ، وفيه نظر^(٤) ، والفرق واضح ،

فإن مدر لأخره على النصف وهو نصف باختلاف الأشخاص ، ومدار الحكم على الإلجاء وهو ليس كذلك .

وحتى كالأني

(أو ، شهد رجل (أو ربع في رصاع) وبحوه مما يشك بمحصن ، ثم رجفوا

(فعليه ثلث وهم ثلثان) لما تقرر أن كل شئ برجلي ، وهم بفردن هذه

(١) بعد رجوع بعضهم ، معي المحتاج (٢٩٥/٦)

(٢) أي : النصاب ، معي المحتاج (٢٩٦/٦)

(٣) فيما يشك بهما كالعتق ، معي ، (ش : ٢٨٤/١٠)

(٤) أي : في غير الرضا ، معي ، (ش : ٢٨٤/١٠) .

(٥) أي : من التعديل ، (ش : ٢٨٤/١٠)

(٦) والمعد أن كلامهم يسحق آخره مثل عنه ع ش (ش : ٢٨٤/١٠)

فإن رجع هو أو نشان فلا عزم في الأصح ، وإن شهد هو و رجع بعد فصل
كرصاع ، و لأصح هو بصفته ، و هو بصفته ، سواء رجع معه أو و خذهن ،
وإن رجع نشان و لأصح لا عزم ، و أن شهود إحصاء أو صفة مع شهود بعلن
طلاق و عني لا يعر مون

الشهادة قسم بعين^(١) للنظر^(٢)

(فإن رجع هو أو نشان) فقط ، فلا عزم في الأصح ، سواء بصل
(و أن شهد هو و أربع امر النساء) بعد و رجع كل فصل كرساع ،
فعليه الشك ، أو هو وحده فعلية البصفته ، كما شهد من قوله أو لا
(فقط) ، و يثبت له أي ب قوله (و لأصح) ، هو عنه البصفته ،
و هو (عليهن) بصفته ، لأنه بصفته و هو كثر بصفته ، و لا يقبل
مجردات في المال (سواء رجع معه أو امر ب هـ بصفته) و خذهن اختلاف
الرصاع ثبت بمحضهن

(و إن رجع نشان) فلا أصح ، أنه (لا عزم) عليهن بعد البصفته ، و هو
شهد رجلان و امرأة ثم رجعوا برمها الحسن

(و) الأصح (أن شهود إحصاء) مع شهود ر (أو) شهود (صفة مع
شهود تعليق طلاق و عني^(٣) لا يعر مون^(٤)) (و رجعوا بعد الرجم و يعود طلاق أو
العني و إن تأخرت شهادتهم عن الزنا و التعليق .

(١) أي : الرجل . (ش : ٢٨٤ / ١٠)

(٢) وفي المطبوعة المصرية والمكية : (النظر)

(٣) وهي (ب) و (ر) و (و) ، (و لأصح . أم)

(٤) قول المصنف (و رجعوا بعد الرجم) ، (ش : ٢٨٥ / ١٠)

(٥) أي : و إنما يعر مون شهود الزنا و التعليق . (رشدي . ٣٣٢ / ٨)

أما شهودُ لأحسابٍ فليسَ منَهم أولُ الفصلِ ، راجعوا معَ شهودِ إرب أو
 وحدهم ، وأما شهودُ صفةٍ فلاَ يسمونَ بشهودٍ مطلقٍ ولا عيٍّ ، وإنما أنشؤا
 صفةً فقط هي شرطٌ لا مست ، وإحكمةُ ما يُصافُ للنسب لا للشرط





(كتاب)
[الدعوى والبيّنات]

كتاب الدعوى والبيات

(كتاب)

[الدعوى والبيات]

(الدعوى) وهي لغةً الصلح والسمي ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَهُوَ مَا يَدْعُونَ ﴾^(١)
 ابن ١٥٧ وجمعها (دعوى) صلح سرور ، كسر هـ ، كسر وى
 وشرها قيل احبار عن سبي حو ، لا يصح للمحضر على غيره محض
 المحكم
 وقيل احبار عن وجوب حق للمحضر على غيره عند حاكم ، لثبوت له ، وهو
 الأشهر
 وكأنهم إنما لم يدكروا المحكم هنا مع ذكره له فيما بعد ، لأن التعريف
 بالدعوى حيث أضيفت وهي لا تادر منها لا دلت^(٢)
 (والبيات) جمع (بية) وهم الشهود ، لا بهم بشر الحق ، وجمعوا
 لاختلاف أحوالهم ، كما مر^(٣) ، والدعوى حقيقة لا يثبت
 والأصل فيها^(٤) قوله تعالى ﴿ وَدَعَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَعَنَ الْكَافِرِينَ ﴾^(٥)
 الآية ، وحيز الصحاح ، « لو يغطي الناس بدعواهم » لا دعى ناس دماء
 رجال وأموالهم ، ولكن الجبر على المدعى عليه^(٦)

(١) كتاب الدعوى قوله (يدعون) محكم ما ي مع محكم يعني مع يقول عد
 حاكم أو محكم ، كروي

(٢) الإشارة راجعة إلى قوله ، (عند حاكم) ، هامش (خ)

(٣) أي في عصر لأول من (السداد) (ش : ١٠ / ٢٨٥)

(٤) أي : هي الدعوى والبيات ، (ش : ١٠ / ٢٨٥)

(٥) صحيح سدي (٢٥٥٢) ، صحيح مسلم ، ١٦١١ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما

تشرط الدعوى عند قاضي في عقوبة : كفصاص وحد قذف ،

وفي رواية سندها حسن : « انبئة على المدعي واليمين على من أنكر »^(١)
ومعناه : توقف استحقاق المدعي على يمينه^(٢) . تصعب حاشه بدعائه
خلاف لأصل ، وبراءة^(٣) المدعى عنه على اليمين . فعوة حاشه بأصل براءته
ولما كان مدرء محصوره على حاشه الدعوى ، والحواب ، واليمين ،
والكول ، واليئة . . ذكرها كذلك^(٤) .

(تشرط الدعوى عند قاضي) أو محكم أو سند (في) غير مال من لا تُسمع
فيه شهادة لحده ، سواء كان في عر عقوبة : ككاح ورجعة ، وإبلاء وظهير ،
وعت بكاح أو بيع ، أم في (عقوبة) لادمي (كفصاص وحد قذف) ولا^(٥) يحور
للمنتحر الاستغلا^(٦) به ، لعظم خطره .

أما عقوبة الله تعالى فهي وإن توقفت على تقاضي أبصاً لكن لا تُسمع فيها
لدعوى ، لأنها ليست حقاً للمدعي .

نعم ، لقادى أريد حذو الدعوى على المقدوف ، وظلت حاشه على أنه لم
يُزَن ، ليشقظ الحد عنه إن نكل .

وما يوحى تقريراً لحق الله تعالى تُسمع الدعوى فيه إن أعلن بمصلحة عامة ؛
كطرح حجارة بطريق .

(١) أخرجه شهابي في « الكسر » (٢١٢٤٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما . وقد مر

(٢) وفي (ب) و (ر) : (توقف استحقاق المدعي على المدعى عنه على لئله) براءة (على
المدعي عليه)

(٣) قوله (وبراءة المدعى عنه) عطف على قوله (استحقاق المدعي) هامش (ح)

(٤) أي : على الترتيب المذكور . (ش ١٠٠ / ٢٨٦)

(٥) وفي (أ) و (ح) و (ر) : (فلا يحور) بدل (ولا يحور) وفي لشرطي (١٠٠ / ٢٨٦)
(قوله : « ولا يحور . . . إلح الأولى : التصريح »)

(٦) قوله (لاستغلا به) أي : بغير ائمال ، يعني : باستغلاته كروي

وإن استحقَّ عيباً

ومرَّ^(١) أنه بحث الأداء عند نحو ورير ، وفصيته صحة لدعوى عبده ، كذا قيل

وبه نظر^(٢) ، لأن الذي مرَّ أنه لا يترجمه لأداء عبده لأداء يوقف مسدداً بحق عليه ، وحجب الأداء لهذه الضرورة لا يستدعي توقفه على دعوى ، وبهذا يردُّ إيراد شارح لهذا^(٣) ، وحوث آخره

وفصيته قوله (تُشترط) أنه لو شؤفه بدون قاصي . . لم يقع الموضع ، وهو كذلك ؛ لأن في صور مرث في سيفه بمصاص^(٤) ، وكل ما ينشئ فيه شهادة الحسبة لا يحتاج فيه لدعوى بل لا تُسمع على ما مرَّ^(٥)

ومنه^(٦) قتل من لا ورث له ، أو مدفه^(٧) ، إذ بحث فيه للمسلمين ، وقبل فاطم الطريقي^(٨) أن الذي لم يثبت هل بقدره عليه ؛ لأنه^(٩) لا يوقف على طلب وخرج بالمعقوبة وما معها المال ، لأن لمالكه ونحوه^(١٠) 'أحد طمراً من غير دعوى ؛ كما قال :

(وإن استحق) شخص (عيباً) عند آخر حديث ، وكذا نحو إحراق ، أو وقب ، أو وصية بجمعية ؛ كما بحثه جمع ، أو ولاية ؛ كما غصبت عن سوليه

(١) قوله (ومر) في (شهادت) ، وكذا في (أبي) عن (د) كروي

(٢) جمع : اجتمع صباح في خلاف الأشباح : مثله (١٧٦٣)

(٣) أي : لقول المصنف : (عند قاصي) . هامش (ز)

(٤) في (٨١٠ / ٨)

(٥) في (٤٥١ / ١٠)

(٦) أي : مثلاً قبل فيه شهادة الحسبة . (ش : ٢٨٦ / ١٠)

(٧) أي : بعد موته - بجيرمي (ش : ٢٨٧ / ١٠) .

(٨) قوله (ومن فاطم الطريقي) مصدر مصنف بمفعول مطلق (ش : ٢٨٧)

(٩) أي : استبعاد الحق منه . سلطان . (ش : ٢٨٧ / ١٠) .

(١٠) أي : كولي غير الكامل - معني . (ش : ٢٨٧ / ١٠)

فيه أخذ من سم يحف فيه .

وقد عني أحمد () فيه أحدها ، مسألاً له () له يحف فيه أعده أو عني غيره ، كما هو ظاهر ، سوء أكلت بده () عديبه أم لا ، كان أشرى معصوماً لا يعمه

معهم : من سمه حديث ، () يسمع عنه أحد ما يحف بده من غير عنده ، لأن فيه إرعاباً له نظر خبيثها

ومنه : يؤخذ : حرمه في سمه رعات ليعر ، ودليله : أن ريد من ناسب مام في حمر حردى واحد بعض أصحابه سلاحه فهي سي صلى الله عليه وسلم عني برفيع حسنه من يومئذ ، ذكره في الإصانه (٣)

لكن يشكر عنه ما رواه أحمد : أن أب بكر رضي الله عنه خرّج قاجراً ومعه سربان نعيمان وشونط قصار (٤) أطمعني ، قال : حتى يحيى أبو بكر ، فذهب لأبي ثم وادعه (٥) لهم موراً أنه في عشر قلائص ، فجاؤوا وجعلوا في عنقه حلاً وأحدوه ، فبع دث أب بكر رضي الله عنه فذهب هو وأصحابه إليهم فأحدوه منهم ، ثم أخرجوا (٦) التي صلى الله عليه وسلم فصحك هو وأصحابه من دث مـ (٧)

(١) أي : الآخر . (رشيدى : ٢٣٤/٨)

(٢) أي : عن التعليل . (ش : ٢٨٧/١٠)

(٣) لأصانه ٢٣٣١ () وأخرجه الحاكم (٤٢١/٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما عن أنس بن مالك () في صحيح حديث بده (٤٠٤/٣) ، () في مسنده بوفدي ()

(٤) قوله . (فقال له) أي . قال نعيمان لشونط ، كردي

(٥) وقوله (وادعه) أي : نعيمان سوطاً ، كردي

(٦) وفي المطبوعة المصرية : (آخر) .

(٧) مسند أحمد (٢٧٣٢٩) ، وأخرجه ابن ماجه (٣٧١٩) عن ثم سمه رضي الله عنه ، وبصحبته في بده حديث (فصحبت منه سي بـ وأصحابه حولاً) () أسدي في شرح من رجه ٤١٠ : ٢١٦ ، () حولاً أي : عاماً ، ولظاهر () أصحابه هم الذين يذكرون هذا كلامه في مسنده () يصحكون منه () وفي (ب) و (د) () من أو بصوغات () من ذلك حتى بدايته ()

وقد يُجمعُ بحمل الهب على ما فيه ترويعٌ لا تخمينٌ عاماً ، كما في بعضه
لأوس ، والإدب^(١) على خلافه كما في الآية ١ لأنَّ نعيماً الفاعلُ لذلك معروفٌ
أنه مصححكٌ مزاحٌ ، كما في الحديث ، ومن هو كذبت عانت من فعله
لا ترويع فيه كذلك^(٢) عند من يغمى بحاله

ورؤية ابن ماجه : أنَّ الفاعلَ شُوَيْطٌ لا تقوم روايه احمد حاشاه

فتأمل ذلك فإني لم أر من أشار لشيء منه^(٣) مع كثرة سرحه ورويع

وقد ظهر^(٤) أنه لا يذوقه من التخصيل اندي ذكرته

ثم رأيتُ الرركشيَّ قال في « تكميه »^(٥) نقلاً عن « نحو عد »^(٦) ما ينعنه
السُّ من أحد المتاع على سبيل المراح حرام ، وقد جاء في الحديث « لا يأخذ
أحدكم متاع صاحبه لأعياً حاداً »^(٧) جمعه لأعياً من جهة أنه حده به رده ،
وجعله جاداً ، لأنه رَوَّع أحاه المسلم بفقد متاعه^(٨) . انتهى

وما ذكرته^(٩) أولى وأظهر ، كما هو واضح

وفي نحو الإحارة المتعلقة بغير يأخذ بعين : يصوفي المصغره منها ، وفي

(١) وقوله (والإدب) أي الإدب الحاصل في صمن صمكه عليه بسلام كردي

(٢) قوله (لا ترويع فيه كذلك) أي لا يحمل عاماً (ش ١٠ ٢٨٧)

(٣) أي : الجمع ، هامش (س)

(٤) وفي (أ) (سراج بلا ترويع) ، وفي (ح) (د) و (ر) (س) و (هـ) (سراج والترويع) .

(٥) وفي (خ) و (ر) و (د) و (س) و (هـ) : (يظهر)

(٦) من بصري (٤ ٣٤٠) (جو) « من في تكميه » كد في أصله بضمه ، « بشير .

« تكميه » . وفي (خ) و (ر) : (تكمته)

(٧) أخرجه أبو داود (٥١٠٣) ، والترمذي (٢٢٩٩) ، وسهفي في الخبر (١ ٦١٠) .

وأحمد (١٨٢٢٣) عن يده أي سأل من يريد وهي لله عهد

(٨) المراءد الكبرى (٢ / ٣٤٨)

(٩) أي : التخصيل هامش (ز)

ولا وجب الرفع إلى وجهي ، أو دنأ على غير منفع من أداء طالبه ، ولا يحل أخذ شيء له ، أو على مكر ولا شئ

أداه بأخذ حقه سمعه التي استحقها من ماله^(١)

ويظهر من كلام بعضهم أنه لا يستأجر بها^(٢) ، وفيما سن ما يأتي من شراء غير الحسن بأخذ به يستأجر

ويظهر به برئته لاقتصار على ما يتيقن أنه قيمة تلك المصعة ، أو يال عدس يعرف به ويعمل بنوهم

والأول حرف فيه أي مفسدة تقضي إلى محرم - كأخذ ماله أو اطلع عليه - بأن عيب ذلك على طه ، وكذا إن استويا ؛ كما بحثه جمع^(٣) (وجب لرفع) ما دهم يريد ألا أخذ ، إلى قاص) أو نحوه ؛ لتمكنه من الخلاص به

(أو ديباً) حالاً (على غير منفع من الأداء طالبه) ليؤدّي ما عليه (ولا يحل أخذ شيء له) لأن به دفع من أي ماله شيء ، فإن أخذ شيئاً برمه ردّه ، وصممه إن تلف ما لم يؤخذ شرط التقاض^(٤)

(أو على مكر) أو من لا يقبل قراره على ما بحثه النقيب

ورّد بقول محلي من به مال على صغير لا يأخذ حقه من ماله بعد

سهي

ويبحث بحمل هذا^(١) ، في صبح على ما إذا كان به ينة ينهل بها خلاص حقه

(ولا ينة له عليه ، أو له ينة وامتنعوا ، أو هنوا منه ما لا يلزمه ، أو كان

(١) ج : حذر (رشدي ٨ / ٢٢٤) قوله (من ماله) محو (بأخذ) هامش (خ)

(٢) أي : بقية المصعة ، هامش (أ)

(٣) قوله (شرط التقاض) وهو لا يقع في لجس واندر كردي

(٤) أي : قول محلي ، (ش : ١٠ / ٢٨٨) .

أحد حسن حقه من ماله ، وكذا عبث حقه إن قصده على أحد ، أو على غيره
ممنوع أو منكراً وبثثة فكذاك ، وهل بحث الرفع إلى قاص

قاصي محله جائزاً لا يتحكم إلا برشوه فيما يظهر في الآخرتين (١) أحد حسن
حقه من ماله (صراً^(٢)) محجور عن حقه إلا بذلك ، فإن كان مثلاً و مضموناً
أخذ مماثله من جنسه لا من غيره

(وكذا عبر حقه) أي عبث حسن حقه ولو أمانة أو قصده إلى حسن حقه
(على المذهب) للضرورة

نعم : إن أخذ نقداً تعش

ولو نكر كونه من وحده منك . ثم سخر أحد قصده ، ولو كان المدين
محجوراً عليه نفساً أو ميباً وعيه ديناً لم يأخذ إلا قدر حصته بمصارفه إن
علمها ، أي : والأل . احتاط

(أو على مقر ممنوع) ولو ماصلاً (أو مكر وله سنة فكذاك) لا استقلال
بأحد حقه : لما في الرفع من المؤنة والمنفعة

(وقيل يجب الرفع إلى قاص) لإمكانه ، وأصل جمع في الانصار له
وحزخ (استحق عيلاً) تركه ، لأنها وإن عتقت بعض المال شائعة فيه ،
كما مر^(٣) ، فكذا امتنع المالك من أدائها لم يكن بمسحوق . وإن انحصروا إذا
ظفروا بحسبها من ماله . الظفر بها : لو فف إحرتها على استة
وقصبتها^(٤) أنهم لو علموه عبر قدرها وبواها به حذر للمحصولين العدم

(١) قوله (من الآخرين) أي قوله (أو غيره) أي قوله (أو كان قاصي
محله ...) إلخ . (ش : ٢٨٨/١٠)

(٢) وفي (ز) : (حمية) بدل (ظمراً)

(٣) أي : في (الركاة) . هامش (خ)

(٤) أي : التعليل . (ش : ٢٨٩/١٠)

وإذا حار لأحد^(١) فيه كسر باب ، وبقيت حذار لا يصل إلى المال إلا به ، ثم
المأخوذ من حقه بيمينته .

حسد ، والبوْحَة خلافه ، لأنه لا تتعين للركه بذلك ، دله الإخراج من
غيره^(٢)

وإذا حار لأحد^(٣) ظمير ، فله (نفسه لا يوكفه) وإن كان الذي به توفه
لحمه ، وخصاص^(٤) ، ثم بحثه الأدرعي ، ولو قبل بحوار الاستعانة به بحار
عن نحو الكسر بالكلية ، لم ينفذ^(٥) (كسر باب ، وبقيت حذار) بيمينين وليس
مرهون ، ولا محر مثلاً ، ولا لمحجور عنه ، وعندهما (لا يصل إلى
المال إلا به) لأن من سجن ثب^(٦) امسحق أو صور بيه ولا يصح من موته ،
كمثل مال صائل بعد دفعه لا يملكه

وبارح جمع في حور هذا مع إمكان رفع بحكم^(٧) ، ويترد بأن تعدي المالك
أفسد ماله ، ومن ثم مبيع ذلك في غير متعدي نحو صعي ، فإن الأدرعي وفي
غائب معذور وإن جاز الأحد .

(ثم المأخوذ من حقه) أي حرس حقه (يملكه) أي بيمينته ويصرف
فيه بدلاً عن حقه .

وظاهره^(٨) ك : الروضة ، والشرحين ، أنه لا يملكه بمجرد الأحد^(٩) .
لكن قال جمع : يملكه بمجرد ، واعتده الإسوي^(١٠) وغيره ، لأن الشارع أدب

(١) وفي (ب) (ج) (د) (هـ) ، (من ماله)

(٢) مع الاستدلال صاحب في خلاف الأشباح ، مسأله (١٧٦٤)

(٣) مع الاستدلال صاحب في خلاف الأشباح ، مسأله (١٧٦٥)

(٤) مع الاستدلال صاحب في خلاف الأشباح ، مسأله (١٧٦٦)

(٥) قوله (وضمنه) أي غيره باليمين ، وقوله ، أنه لا يملكه بمجرد (أحد) أي من لا بد
من إحدائك تملك ، معني . (شرح : ١٠ / ٢٩١)

(٦) روضة صابر (٨ ٢٨٣ ٢٨٤) ، شرح الكسر (١٣ ١٤٨)

(٧) المهذبات (٢٨٦ / ٩)

وقيل بحث رفعه إلى قاضي يسعه ، وإنما خوذ مضمون عليه في الأصح ، فيضمنه إن تلف قتل بمثلكه ويسعه ، ولا يأخذ فوق حقه إن أمكن الاقتصار ،

(وقيل بحث رفعه إلى قاضي يسعه) مصدراً^(١) ، لأنه غير أهل للتصرف في ماله غيره بنفسه .

ولا يسعه^(٢) ، لأن نقد البلد ، ثم إن كان^(٣) حسن حقه ملكة^(٤) ، وإلا أفترى حسن حقه لا يصح دفع ومثلكه

(وإنما خوذ) من حسن وعيره^(٥) ، مضمون عليه (أي الواحد) لأنه أحده بحقه نفسه (في الأصح ، فيضمنه) حيث لم يملكه بمحرد أحده (إن تلف قتل بمثلكه) أي حسن وأقرب إليه أي غير حسن ، بل ويضمن نفسه إن تلف بعد البيع وقبل شراء حسن به ، فتأخر بحسب لإمكان ، فإن آخر فمضت قيمته ضمن بنفس ، ولو مضت وتبع وتلف ضمن الأكثر قبل التملك بمثلكه

(ولا واحد) المسحوق (فوق حقه إن أمكن الاقتصار) على قدر حقه ، لحصول المقصود به ، فإن راد ضمن الزيادة إن أمكن عدم أحده ، وإلا ، كان كأن به مثله فرأى سلباً بحسن لم يضمن الرائد ، لعدمه

وبمضطر فيما تحرراً على بيع قدر حقه ، وكذا في غيره إن أمكن ، وإلا دفع الجميع ثم يزاد الرائد لمالكة بحوالة إن أمكنه ، وإلا أمسكه إلى أن تمثلكه

(١) أي : وندم يسعه عدم مصادي بدلت وعمر عن أبيه (ش ١٠ / ٢٩٠)

(٢) قوله (ولا يسعه) أي : لا أحد يسعه ، مادونه (ش ١٠ / ٢٩٠)

(٣) أي : نقد البلد . (ش ١٠ / ٢٩٠)

(٤) وفي (س) والمطروحات ، (إن كان من حسن حقه . ملكة)

(٥) جمع : مطهر السراج في اختلاف الأصح : ساءه (١٧٦٧) وأحدثه برويه

وَلَوْ أَخَذَ مَالِي غَرِيمٍ غَرِيمٍ .

(وله أحد مال غريم عرسه) بأن يكون لزيد على عمرو دينٌ وعمرو على بكرٍ مثله ، فزيد أخذ ماله على عمرو من مال بكرٍ وبكرٌ رذ عمرو فبرر بكره ، أو جحد بكرٌ استحقاق زيد على عمرو .

وشرط المتولي ألا يظهر مال العرس ، وأن يكون عرسه الغريم حاداً ممسحاً أيضاً ، قل لأدري أو مماسلاً

ويبرمه أن يعلم الغريم بأخذه حتى لا يأخذ ثانياً وإن أخذ كـ هو اطلسم ، ولا يبرمه إعلام عرسه العرس ، إذ لا فائدة منه

ومن ثم لو حشي أن العرس يأخذ منه ظلماً برمه فيما يظهر علامته ، فحصر من مال العرس بما يأخذه منه

ثم التصريح بذلك البروم^(١) وهو ما ذكره شارح . وهو ردة بصر ، وإلا . فالتصوير المذكور يُعلم منه علم الغريم^(٢) ، فاعلم عرسه ومن قوبهم (وإن رذ عمرو فبرر بكره) أمّا علم عرسه فمن قوله (أو جحد بكرٌ) إلى آخره

فاندفع ما يُقال العرس قد لا يعلم بالأخذ من مال عرسه فيؤدي إلى الأخذ منه مرتين ، وعريمه قد لا يعلم بذلك فيأخذ منه الغريم فتؤدي إلى ذلك أيضاً

ووجه الدفاع أن المسألة مصورة بالعلم ، فلا رذ ذلك^(٣)

(١) قوله : (وإن أخذ) أي : بعد الإعلام . كروي

(٢) قوله : (بدت البروم) أي : في قوله : (برمه فـ يظهر علامته) . مع شدي . أمّا : بل في قوله : (ويبرمه أن يعلم عرسه) (قر : ٢٩٢)

(٣) قوله : (علم الغريم) أي : بالأخذ . (سم : ٢٩٢/١٠)

(٤) الإشارة راجعة إلى قوله : (ما كان عرسه) (مع : هاشم)

و لا ظهیر ان اتدعی من لحاف قوۃ ظاہر ،

فرع : به اسماء دیر به علی آخر حاحد له مشهود^(۱) دیر آخر به علیه
قصی^(۲) من غیر علمهم ، و به حاحد من حاحده ، د کب به علی الحاحد مثل ما به
عیه او اکثر مه ، فحضر سفاض وین بم یوحد شروطه ، بصروده ، یوب کان له
دون ما للآخر علیه . جاحد من حقه بقدره .

وهی : لا یور ، علی ، و د ، ی القدر ، یو مات مدس فاحد عرفه دسه من
بعض قوۃ صمد ، و ساجود مه الرحمن علی تریکه اسم ؛ لأن له مالاً علی
بصا و سعادته دس فی تریکه فاحد مه ما له علی نظام ، کمن ظفر بفر حس
حقه من مال مدینه^(۳) . انتهى

وهو بصر ، کما دسه بمضهم ، و بعنه من حیث اشبه المدکور ، فلو کان^(۴)

کمن ظفر بمال غریم غریمه ، لجه ما قاله

(و لا صهر) المدعی ، و شرطه ان یكون معین معصوم^(۵) ، مکناً او
سکران وان خحر عنه سمی^(۶) ، فقول^(۷) و وینی سنحون نسئمه (من بحاف
قوله اظہر) و هو براءة الدمه

(۱) وہی (و) واس () (ثیہ) بدن (فرع) .

(۲) قوله : (مشهود) متعلق بـ (اسماء) ، هامش (۱)

(۳) أي : أذى . (ش : ۱۰ / ۲۹۲) .

(۴) لم يخله في الأثر لأعمال الأبرار .

(۵) أي : النقال (ش : ۱۰ / ۲۹۲)

(۶) قد سمع دعوى بحري (سم : ۱۰ / ۲۹۳) و كان لرشدی ، ۱۳۳۹/۸ ، قوله

« معصوم » الظاهر أنه بحرج به غير المعصوم على الإطلاق ، أي : دیر بس به حیه
عصمه صلاً ، و هو بحری لا غیر ، کما یوحد من « حوشی بن قاسم » أي : بحلاف من به
عصمه و دسه صله ، کبیرت ، و بری المحصن ، و دارک انصلا .

(۷) قوله (او سکر) ی صدیق ، قوله و بان ححر عنه (اصح عایه) (ش : ۱۰ / ۲۹۳)

(۸) قوله (فقول) ی یقول اسحجور عنه ، یصح دعواه کردی

وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مِنْ بَوَاقٍ ، فَإِذَا أُسْمِيَ رُوحَانٌ قَبْلَ وَطءٍ ، فَقَدْ أُسْلِمَ مَعَهُ
فَالْكُحُ بَاقٍ ، وَقَالَتْ مُرْتَأً فَهُوَ مُدَّعٍ

(وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ) وَشَرْطُهُ مَا ذُكِرَ مِنْ بَوَاقٍ (أَيَ) طَاهِرٍ
وَأَسْتَكْبِلَ بَأَنَ لَوَدِيعَ إِذَا دَعَى الرِّدَّ أَوْ السَّبَّ يَحْلِفُ قَوْلُهُ عَدَمُهُ مَعَ أَنَّ شَوْنِ
قَوْلُهُ^(١)

وَرُذُّ بَأَنِهِ يَدْعِي أَمْرًا طَاهِرًا هُوَ مَدَّوْهُ عَلَى لَأَمَنِهِ ، وَرُذُّهُ^(٢) مَا فِي «ارَوْحَةِ»
وَعِزُّهَا أَنَّ لَأَمَنَهُ الدِّينَ يُصَدِّقُونَ فِي الرِّدِّ سَمِيحُهُمْ مَدَّغُونَ ، لَأَنَّهُمْ يَدَّغُونَ
الرِّدَّ مَثَلًا ، وَهُوَ خِلَافُ الطَّاهِرِ ، لَكِنْ أَكْثَرُ عِنْدَهُمْ سَمْسٌ ، لَأَنَّهُمْ يُسَوِّئُونَ أَعْدِيَهُمْ
لِفَرْضِ الْمَالِكِ^(٣) .

وَقَدَّمَ^(٤) فِي (دَعْوَى الدَّمِ وَانْقِسَامِهِ) شَرْطَ الْمُدَّعِي وَحَدَّ عَلَى عَلَيْهِ فِي صَحْرِ
شُرُوطِ الدَّعْوَى .

وَلَا يَخْفُفُ الْأَطْهَرُ وَمَصَالُهُ^(٥) فِي أَغْلَبِ الْمَسَائِلِ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ ، كَمَا فِي
قَوْلِهِ

(إِذَا أُسْلِمَ رُوحَانٌ قَبْلَ وَطءٍ ، فَقَدْ) الرُّوحُ (أَسْلَمَ مَعَهُ) فَالْكُحُ
بَاقٍ ، وَقَالَتْ (الرُّوحَةُ) بِلَ اسْمُهَا (مُرْتَأً) فَالْكُحُ (فَهُوَ مُدَّعٍ)^(٦) لَأَنَّ
إِسْلَامَهُ مَعَ خِلَافِ الطَّاهِرِ ، وَهِيَ مَدَّغِي عِنْدَهَا ، لِمَوَاقِفِهَا الصَّاهِرِ ، فَحَلَفَتْ هِيَ
وَيَزْنَعُ الْكُحُ ، وَفِي عَكْسِ ذَلِكَ لَا يَكُحُ أَيَّضًا ، وَيُصَدِّقُ فِي مَقْطُوعِ سَمْرِ سَمِيهِ

(١) أَي : مَعَ أَنَّهُ مَدَّغِي عَلَيْهِ . (سَم : ٢٩٣/١٠)

(٢) أَي : رُذُّ الرِّدِّ عَلَى لَأَسْمِكَةٍ فِي «ارَوْحَةِ» . (سَم : ٢٩٣/١٠)

(٣) رَوْحَةُ الطَّالِبِ (٢٨٧/٨)

(٤) وَفِي (د) ، (نَقَّمَ) بِدَل (قَدَّمَ) ، وَفِي (ر) : (وَقَدَّمَ)

(٥) قَوْلُهُ (لَا يَخْفُفُ الْأَطْهَرُ وَمَصَالُهُ) قِيلَ : وَمَصَالُ الْأَطْهَرِ : الْمُدَّعَى مِنْ بَوَاقٍ
خَفِيٍّ وَبِمَقَاتِلَاتٍ ، وَبِمَقَاتِلَاتٍ فِي مَذْهَبِهِمْ نَصَفٌ كَرْدِي

(٦) قَوْلُهُ (فَهُوَ مُدَّعٍ) قِيلَ : وَعَلَى مَصَالِهِ هِيَ مُدَّعَى ، وَهُوَ مُدَّعَى عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَرُدُّ إِسْ
مَكَتَ ، كَرْدِي

أَوْ عِيَا تَنْصُطُ ۖ كَحَيَوِبٍ ۖ وَصَمَهَا بَصْفَةُ الشَّمِّ ۖ وَقِيلَ ۖ بَحْتُ مَعَهَا ذِكْرُ الْقِسْمَةِ ۖ

وَيَأْتِي ۖ أَنَّ الدَّعْوَى ۖ تَعَا تُسَمَّعُ عَالِيًا عَلَى مَنْ يُوَافِقُهَا لِمَدْعَى بِهِ ۖ فَيُفْ

(أَوْ) اذْعَى (عِيَا) حَاصِرَةٌ بِسَلْبٍ تُفَكِّرُ إِحْصَارَهَا بِمَحْسِنٍ بِحَكْمٍ ۖ أَمَّا
عِيَاهَا ۖ فَقَدْ مَرَّ قَبْلَ (الْقِسْمَةِ) بِمَا فِيهِ ^(١) (تَنْصُطُ) بِبَصَدَاتٍ مِثْلَةٍ أَوْ مَتَقَوِّمَةٍ
(كَحَيَوِبٍ) وَحَيَوِبٍ (وَصَمَهَا) وَحَيَوِبًا ^(٢) (بَصْفَةُ الشَّمِّ) لِأَنَّهُ لَا تَمْتَرُ سَمَرُ
الْكَامِلِ إِلَّا بِذَلِكَ ۖ

(وَقِيلَ ۖ بَحْتُ مَعَهَا ذِكْرُ الْقِسْمَةِ) إِحْصَاصًا ۖ وَقِصْبَةً ۖ بِهَا لَا بَحْتُ فِي
مَتَقَوِّمٍ وَلَا مِثْلِيٍّ مُنْصَطٍ ۖ لَكِنْ بِقِصْبَةٍ فِي (بَصَفَةٍ عَنِ بَحْتٍ) فَتَلَا عَنِ
لِأَصْحَابٍ وَحَيَوِبٍ فِي الْمَتَقَوِّمِ دُونَ الْمِثْلِيٍّ ^(٣) ۖ وَمَرَّرَ فِيهِ

فَإِنْ لَمْ تَنْصُطْ بِالْبَصَدَاتِ ۖ كَحَيَوِبٍ أَوْ بِأَقْوَمٍ أَوْ حَوَاهِرٍ أَوْ بِوَقَيْتٍ ۖ وَحَبَّ
ذِكْرُ الْقِسْمَةِ ۖ قَالَ الْمَآوِرِدِيُّ ۖ مَعَ حَسَنِ وَبُوعٍ وَبُوعٍ حَبْفٍ ۖ وَلَا تُسَمَّعُ بَأَنَّ فِي
دَمَتِهِ بِحَيَوِبٍ قَوْتِهِ ۖ لِأَنَّهُ لَا تَشْتَبِهُنَّ ^(٤)

نَعَمْ ۖ إِنْ ذَكَرَ السَّبْكَ ۖ أَسْلَمْتُ بِهِ دُبَارًا فِي بِأَقْوَمٍ وَأُضْمِنُهُ بِهِ ۖ لِمَا دَلَّ
السُّلَمَ ۖ أَوْ اذْعَى إِنْتِلَاً أَوْ حِيلَوَةً وَطَلَبَ الْعِيَةَ وَقَطَّرَهَا ۖ سَمِعْتُ

وَاغْتَرَضَ الرُّرُكْشِيَّ وَعِيَرَهُ رِبَادَةً عَلَى (أَصْنَةٍ) (مَعَهَا) ^(٥) ۖ بَأَنَّ مِثْلِيٍّ

(١) فِي (ص ٥٩٩)

(٢) فِي (ص ٣٦٢)

(٣) رَجَعَ إِلَى لُصَحٍ فِي إِحْلَافٍ لِأَصْحَابِ (ص ١٧٦٨)

(٤) قَوْلُهُ (وَبَصَفَةٍ) أَيْ بِصَفَةِ (ص ١٧٦٨) قَوْلُهُ (أَمَّا) بِصَفَةِ وَدَكْرِهِ (ص ٢٩٥/١٠)

(٥) اِشْرَحَ الْكَبِيرُ (١٢ ٥٢٨ ٥٢٧) ۖ رَوَاهُ الْعَالِي (٨ ١٧١)

(٦) فِي (ص ٢٩٥) اذْعَى عَادَةً عَرَبِيَّةً (ص ٢٩٥)

(٧) رَجَعَ إِلَى الْحَاوِي الْكَبِيرِ (٢١/٢٠٦-٢٠٧)

(٨) قَوْلُهُ (عَنِ) أَصْنَةٍ (مَعَهَا) أَيْ رَادَةً (مَعَهَا) كَرَدِي وَعَرَهُ ۖ بِمَعْرِ ۖ ص ٥١٦) ۖ (وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الْقِسْمَةِ عَلَى الْأَصَحِّ)

فإن دعوت وهي مستوفية^(۱) وحب ذكره القيمة .

بكتفي بها^(۲) وحنه^(۳) كما ته الراجعي^(۴)

ولو وحب فيه المستوفى^(۵) محملونه كفي ذكرها وحنه على الأوجه ؛
لأنها الواحة^(۶) إلا

ولا بد أن يصرح في مدح وحنه وحنه^(۷) في مدح أو حانلاً كذا ، ومن
في (انصاف على دعاء) ما بحث في ذكره بعد^(۸)

والدعوى^(۹) في موحى على المسأله وان كان لا لحاصم^(۱۰) لأنه مدح إلا
دون مؤجره

(فإن بلغت^(۱۱) العز^(۱۲) وهي مستوفية^(۱۳) انكسر بواو^(۱۴) وحب ذكر القيمة) مع
لحسن^(۱۵) كما بحثه جمع^(۱۶) كعبد عبته كد^(۱۷) بل قال استغنى^(۱۸) مع ذكر صفات
سلم وسطه^(۱۹) لكن المعتمد الأول^(۲۰) : لأنها^(۲۱) لواحة^(۲۲) حيث^(۲۳) بخلاف
المثلية لا بد من ذكر صفاتها ؛ لينجب مثلها .

وقصة ذلك^(۲۴) الاكتفاء في المستوفى اتسعه بذكر المنة وحنه

وقد نسمع لدعوى^(۲۵) محمول في صور كثيرة ؛ كوصية وإقرار^(۲۶) لأن المقصود
سوت الأصل لا غير^(۲۷) ودية وعزة^(۲۸) لانصاطهما شرعاً ، ومنه أو مجرى ماء
سمت العير^(۲۹) بل يكفي مجرد تحديده إن لم ينحصر حقه في جهة من

(۱) في حداد دعوى^(۱) (عقل) (ع) (بكتفي بها) (ع) أي بصفه ،
ولا يوجب ذكر صفة السلم . (ش : ۲۹۵/۱۰)

(۲) الشرح الكبير (۵۲۷/۱۲)

(۳) في (ع : ۳۱۰)

(۴) قوله . (والدعوى) أي : من ثالث . (ع ش : ۳۱۰/۸)

(۵) قوله (المستوفى الأول) هو قوله (مع احسن) كردي

(۶) أي : الواحة . هامش (و)

(۷) قوله (وقصة ذلك) الشرح له قوله (لأنها الواحة) كردي

وعنه^(١) "يُخْمَلُ بِإِطْلَاقِ الْهَرَوِيِّ عَدَمَ وَجُوبِ تَحْدِيدِهِ" ^(٢) ي ذكر قدره
 وبالأ^(٣) "وَحِبَّ بَيِّنِ قَدْرِهِ ، وَعَنْهُ^(٤) "خُصَّ بِإِطْلَاقِ عَمْرٍهُ وَجُوبِ بَيِّنِهِ"^(٥)
 بل قد لا تُصَوَّرُ"^(٦) ، لِأَنَّ مَحْهُوْبَهُ ، وَدَلَّتْ فَمَا يَوْقِفُ بَعِيْنَهُ عَلَى الْعَاصِي .
 كَمَرَصٍ مَهْرٍ وَمَسْعَةٍ ، وَحُكُومَةٍ وَرَصِيْحٍ
 قَالَ الْفَرَّيُّ وَمَنْ تَعَقَّ وَدَعْوَى رُوحِهِ أَوْ قَرِيبِ بَعِيْنِهِ ، وَرُذْنُهَا ، وَحِبَّ بَيِّنِهِ
 مَقْدَرٌ لَا احْتِمَادَ فِيهِ ، وَبَعِيْنُهُ يَقْرِبُ لِمُتَمَسِّكٍ لَا يُسْمَعُ الدَّعْوَى فِيهَا ، وَالْعَاصِي
 مَسَافِطَةٌ ، وَبَعْدَ مَرَصٍ الْعَاصِي مَعْدُومَةٌ
 وَيُخَاطَبُ أَنَّ بَعِيْنَهُ الرُّوحَ يَوْقِفُ تَعْدِيْلَهَا عَلَى السُّلَمِ فِي عَمَلِهِ ، وَحِبَّ بَيِّنِهِ ،
 وَدَلَّتْ حَاصِلُ الْعَاصِي فُسَمِعَتْ ، عَلَى أَنَّ مَهْرَ بَيِّنِهِ لَادُهُ وَهُوَ عَدَمُ مَقْدَرٍ ، لِإِلْطَافِهِ
 بِالْعَادَةِ وَبِنَظَرِ الْعَاصِي
 وَمَا ذَكَرَ فِي الْغَرِيبِ تُصَوَّرُ بِمُقَابَلَتِهِ بَعِيْنَتَهُ لَا ، فَتُسْمَعُ دَعْوَاهُ بَأَنَّهُ مَسْمُوعٌ مِنْ
 إِبْرَاهِيْمَ الْآنَ مَعَ احْتِيَاجِي لَهُ ،
 وَيُشْتَرَطُ لِلدَّعْوَى أَيْضًا^(٧) كَوْنُهَا مُتِمَّةً ، كَمَا عَنِمَ مِمَّا مَرَّ^(٨) ، بَلْ يَكُونُ^(٩)
 الْمَدْعَى بِهِ لَا رَمًا ، فَلَا تُسْمَعُ بَدِيْحٌ حَتَّى يَقُولَ وَهُوَ مَسْمُوعٌ مِنْ أَدَانِهِ^(١٠)

- (١) أي على قوله (بإدله بحضر) (إلى هاشم (١))
- (٢) أي : بأن احضر ، (س : ٢٩٦/١٠) .
- (٣) أي على قوله (ولا) (وحيب بيا قدره) (هاشم (س))
- (٤) قوله (بتحديده) (تصير فيه يرجع إلى (ملك الأمير) (وكذا بدي في (مه) ، وتصير في (قدره) (جمع أبي الأمير) ، (وكذا بدي في (سنة) (كردي
- (٥) قوله (وقد لا تصور) أي الدعوى لا تصور ، لا محجوبة كتردي كد في تسع
- (٦) قوله (ويشترط بالدعوى بيا) أي كما بشرط أن يكون معلومة ، فيرجع إلى (معلومة)
- (٧) المذكورة قبل التبيه السابق . كتردي .
- (٨) أي : في (باب دعوى الدم والفسامة) ، (س : ٢٩٦/١٠)
- (٩) وقوله : (بأن يكون) (بيان للإلزام) . كتردي .
- (١٠) قوله (وهو مسموع من أدانه) (أو يعرف) (ويبرمه) (سلم بي) كتردي

ولا سحو بیع أو هبه و بقرار حتى نقول وقضته بدون سواها ، أو
أقبضیه ويلزم البائع أو سمعنا بسلمه التي ، ويريد المشتري ان لم يقبض الثمن
وها هو ذا ، أو : والتمن مؤجل .

ولا يرهى ^(١) ، بان قال قد منكي رهه معكدا ، إلا إن قال وأخضرته
فلزمه تسليمها بي إذا قضه ^(٢)

و غنمنا السبعين في فتوى ، وعرفها أن دعوى المرتهن الرهن لا تُسمع إلا
إن ادعى بعض المعسر ، قال وذكر سوي في التحليف في (بصرى)
(المجعة) ما يقتضي خلاف ذلك ^(٣) ، والمعتمد ما ذكره هنا ^(٤) انتهى

وأخذ العراقي من ذلك ^(٥) أنه لا تُسمع دعوى المؤجر على المستأجر بالعين
من مصلح المدة ، لأنه لا بُدَّ أن يقول ويلزمه تسليم إلي

ورؤى بأنه قد يُرَدُّ تصرف في الرقعة فيمنعه المستأجر بدعوى المثلث ، فيشبهه
صحة دعواه وأنه منعه ^(٦) من بيعها بغير حق ويُقيم بينة بذلك .

والأناقصها ^(٧) دعوى أخرى ^(٨) ، وليس من ذلك ^(٩) من أثبت إعساره وأنه

(١) قوله (ويرى) ارجع عطف على (وقضته) ارجع (شرح ١٠ / ٢٩٦)

(٢) قوله (ولا يرهى) عطف على قوله (ولا سحو) هامش (أ)

(٣) قوله (وأخضرته) الضمير يرجع إلى (كدا) ، وكذا الذي في (مقصده) كروي

(٤) في (سمعنا) ولم يدع بعض المعسر (شرح ١٠ / ٢٩٦)

(٥) أي من (شرط معسر - وفي الأصل) (عرص) - (معسر المعسر) (شرح ١٠ / ٢٩٦)

وراجع : فتاوى القلبي (ج ١ : ٨٧٩ - ٨٨٠) .

(٦) قوله (من ذلك) أي من مذهبهم (وشرط لدعوى أيضاً) ارجع ، ومن مذهبهم

(ولا يرهى) بان قال قد منكي رهه معكدا ، (لا رعان) ارجع (شرح ١٠ / ٢٩٦)

(٧) قوله (وأنه منعه) الأولى حذف نون (شرح ١٠ / ٢٩٦)

(٨) قوله (والأناقصها) عطف على قوله (كونها ملزمة) كروي

(٩) أي : من أو من أصله كما يأتي . (رشيد : ٣٤٢ / ٨)

(١٠) أي : التخص . (شرح ١٠ / ٢٩٦)

لا مال به ظاهراً ولا باطناً ، ثم ادعى على آخر بما به ، لأنه إن أطلقه مواضع^(۱) ، لاحتمال حدوثه ، وإن أراحه برمي قبل ثوب الإعرار فلا المانع المنعني فيه ما بحث لأداءه ، وهذا ليس كذلك ، لأن العرض أن يدعى عليه مكرراً

ولا تُسمع دعوى دس من على من بحث بده من سميت مع حضور الوارث ، فإن عاب أو كان ماضياً^(۲) ولا حتى مفرغاً^(۳) فسحکم بوقوفه^(۴) وعلى هذا^(۵) حمل قول الشكفي للوصفي وندش محضه بحقوق السبب أي برفع للمصلي بوقوفهما^(۶) مذنب^(۷) له

ولو ادعى ولم تقل سنة جواب دعوائه ، أو نحوه جار بمصلي سؤاله وله أن يستغنى عن وصف أطلقه ، لا شرط أخذه ، بل يفرغه الإعرار عنه حتى يصحح دعواه ، كما مر^(۸)

وبشر له سماع الدعوى بعقد أجمع على فاده بلا سحر رد شمس ، وله سماعها بمختلف فيه ؛ بحيثكم فيه بما يراه ، بخلاف شفعة لا تُسمع دعوى إلا فيما يراه ؛ لأنها محرّرة دعوى فسطل برده لها ، بخلاف العقد الفاسد لا بد من الحكم بإبطاله^(۹)

(۱) أي : عدم النافض ، (ش : ۲۹۶/۱۰)

(۲) قوله (أو كان ماضياً) أي : لم يبق له ، يودي لدنس منه كردي

(۳) (لأنه جمع إلى قوله : والأحس منه) (عاشق : ۲)

(۴) وفي (ز) : (ليوقبها) .

(۵) وفي (أ) (ولات) والمطبوعات : (بشت) بدل (ثبت)

(۶) قوله : (كما مر) في (القائمة) ، كردي

(۷) قوله (ونه سماعه) في قوله (مر الحكم بإبطاله) خاصه بـ (بمصلي سماع الدعوى

بعقد مختلف فيه سواء يرى بطلانه أو انعاده ، بحيثكم بما يراه ، من أخذه ، وأما شفعة

فلأن يسمع دعوى ما يرى صحيحاً لا ما يرى بطلاً ، والفرق أن دعوى بطلانه محرومة

أَوْ نَكَحًا لَمْ يَكفِ الْإِصْلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ ، مَنْ يَقُولُ نَكَحْتُهَا بِنِي مُرْشِدٍ
وَشَاهِدِي عَدْلٍ ، وَرِصَادِي كَانَتْ شَرْطٌ .

وَبَحْثُ الْعَرَبِيِّ سَمَاعُهَا فِيهَا رَوَى حَشْرِي إِنَّ طَالِبَهَا يُعَارِضُنِي فِيهَا
أَشْرُهُ بِلَا حَقٍّ ، فَيَسْأَلُهُ مِنْ مَعَارِضِهِ ^(۱) ، وَحَشْرِي ^(۲) لَيْسَ بِهِ الدَّعْوَى بِهَا عَدْلٌ مِنْ
بِرِّهَا ^(۳) |

(أَوْ) دَعَى وَحَرَّ - وَرَوَى ^(۴) لَمْ يَكفِ الْإِصْلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَكَأَنَّ الْاِئْتِصَارَ عَلَيْهِ
لَا يَكْفِي عَدْلٌ - (نَكَحًا) فِي دَسْلَامٍ لَمْ يَكْفِ الْإِصْلَاقُ عَلَى الْأَصَحِّ ، بَلْ
يَقُولُ نَكَحْتُهَا (نَكَحًا) صَحِيحًا (بِنِي مُرْشِدٍ) أَوْ سَيِّدِي بِنِي نَكَحْتُهَا ، أَوْ يَهْمُ فِي
مَعْنَاهُ (وَشَاهِدِي عَدْلٍ) وَرِصَادِي (كَانَتْ شَرْطٌ) لَكُونَهَا عِبْرَ مُحَرِّفٍ ، وَبِإِذْنِ
وَلِيِّهَا كَانَتْ مَقْبُولَةً ، وَسَيِّدِي أَرَادَ عَدْلًا ، لِأَنَّ النِّكَاحَ فِيهِ حَقٌّ لِلَّهِ يُعَاسَى وَحَقٌّ
لِلْأُمَمِ وَحَقٌّ لَهُ ، كَمَا أَنَّ بِنِي مُرْشِدٍ لَا يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُهُمَا بَعْدَ دَعْوَاهُمَا

وَأَيْنَعَالَمْ تَشَرْطَ دَكْرًا لِمَاءِ الْمَوْبَعِ ^(۵) كَرِصَادٍ ، لَآنَ لِأَصْلِ عَدْمِهَا
أَمَّا إِذَا لَمْ تَشَرْطَ رِصَادًا كَمَحْرُومٍ فَلَا يَعْزِضُ لَهُ ، بَلْ لِمُرْوَاجِهَا مِنْ أَبِي أَوْ
جَدٍّ ، أَوْ لِعَلْمِهَا بِهِ ^(۶) إِنْ ادَّعَى عَلَيْهَا .
فَإِنْ اسْتَلْفَيْتُ وَقَوْلُهُ (مُرْشِدٌ) نَسَبٌ صَرِيحٌ فِي عَدْلٍ ، فَسَعِي تَعْيِينُهُ .

دَعْوَى أَبِي دَعْوَى بِلَا مَدْعَى فَطَوَّلَ ذَلِكَ الدَّعْوَى بَرْدَ الدَّعَايِ بِهَا ، بِخِلَافِ دَعْوَى جَدِّ
بِعَدْلٍ بِنِي مُرْشِدٍ مَدْعَى ، فَوَيْلٌ لِمَنْ يَفْلِتُ فِي بَطْلَانِهِ مِنْ تَحْكُمِ بِنِطَانِهِ كَرَدِي

- (۱) ابی فصیح عاصمی بغداد من معارضه حشری هامش (د)
- (۲) ای : حین مع العاصمی طالب الثمنه . (ش : ۱۰ / ۲۹۷)
- (۳) ای : کالحنفی . (ع ش : ۸ / ۳۸۲)
- (۴) ای : فی المربع . (ش : ۱۰ / ۲۹۷)
- (۵) قوله (وَبَحْثُ الْعَرَبِيِّ دَكْرًا لِمَاءِ الْمَوْبَعِ) ج : ابی بصله ، ولا فسد بصله
قوله : (نَكَحًا صَحِيحًا) . (رشیدی ، ۸ / ۳۸۲)
- (۶) قوله (أَوْ لِعَلْمِهَا بِهِ) ی : نِكَاحٌ كَرَدِي وقوله (مُرْوَاجِهَا) وكذا (بِعَدْلٍ)
معهودان على قوله : (لَهُ) . هامش (أ)

ورقة البركشي بأن المراد بـ (مرشد) من دخل في رشد ، أي صح
للعناية ، وهو أعم ، لاؤه العدل والمستور والقاضي بـ (فدسي)

وفيه نظر^{١٦} ، بل المراد من (مرشد) عدد ، وبما ذكره ، لأنه الرفع في مصدح
حر : لا يكاح إلا بولي^{١٧} مرشد^{١٨} .

وَأَمَّ حُجَّتُهُ^{١٤} أَنَّهُ لَا نَحَاجُ حُجَّتَ شَاهِدٍ بَعْدَ ذَلِكَ ، لَا مُتَوَرِّئِينَ ، وَبَعْدَ مُقَاصِي لِمَا شَهِدَ بِهِ مَا يَدْعُ إِلَيْكَ مِنْ حَقِّهِ الْوُجْهَ
وَلَا يَدَّ^{١٥} مِنْ لَتْرِكَةِ أَمْرِهِ

فِيْرُذْ يَانَ دِيْتُ إِنَّمَا هُوَ فِي مَكْحَرٍ عِيْرَ مَسْحَرِهِ ، وَفِي مَسْحَرِهِ وَلَا يَشْتِ
إِلَّا بَعْدَيْنِ ، فَعَيْنِ مَافِيْهِ

قال العمومي ولا يشترط تعبد الشهود الأول روحه في واحد من
وفيه نظر من لا يصح كما هو ظاهر

أما مكح كمار فيكمي ده لإطلاق ، و له بذكر اسمر ه بعد لإسلام
مذكر شروط تقرير .

فرع اذعن روحاً وذكرك م مر^٦ ، ولكي فرد عليه أنيس وحبيب^٧

(۱) قوله (ان قدامی) وہہ جملہ + بعد از فی (خدا) کردی

(٢) أي : في ردة البركتي بنظر . هامش (س)

(۳) آخر حجہ شافعی فی الاولیاء (۱۹۱۶ء) دہلی میں، راجس ۱۳۸۶ھ کے مناسبت۔
رسمی اللہ علیہما۔

(٢) أي : بحث النقيض . هامش (١)

(د) قوله (علاء) (ح + أ) ر دعي جعفر هامس (د)

(۶) قوله : (ویه) ای : فی الاستثناء (نظر) . کردی .

(٧) أي . من الشروط . هامش (ز)

(۸) قولہ (عائکہ) یہ دیکھ کر کما حقہ حاضر و ابودہ (حضرت) سعید و آدم سے

هذه كتب أمة ، والأصح : وخوف ذكر العنبر عن طَوْلٍ وخوف عَسِيٍّ ، أو عقداً
ماتاً ، كَيْعٍ وهَبٍ . كَيْعٍ لأصْلَافٍ في الأصح

نسبته روحه وروحت موبته وحل به أصابته ، لأن النكاح ينسب بطلاق ،
وله لصورتي ، وحل أصابه بعد العنبر لا لدخول إن صدق في الإنكار
(فإن كانت الروح حية في يها رِقاً) فالأصح : وخوف ذكر ما
مز مع ذكر سلامها إن كان مسدداً ، والعنبر عن طَوْلٍ ، أي مهر لحرته (وخوف
عسٍ) وأنه ينسب بعه حرة بصلح

ولو أحدث دعوه نكاح يها روحه من مد منه فإدم حرته بنية أنها روحته
من شهيد حكيم يها بالأول ، لأنه ثبت بقرارها نكاحه ، فما لم يثبت الطلاق
لا حكم للنكاح الثاني .

(أو) دعى (عند باب : كَيْعٍ)^(١) ولو سمعاً (وهبة) وهو لأمة (كَيْعٍ
لإطلاق في الأصح) لأنه دون النكاح في الإحياء
نعم ، لا بد في كل عقد نكاح أو غيره أن يثبت صحته من وصفه بالصحة مع
ما قرأ^(٢)

فروع بحث الأدرعي أن الدعوى بحوزة الوقف على ناصر لا المسحق
وإن حصر ، فهي وقف على معنس مشروط لكن مهم انطر في حصته لا بد
من حضورهم وإن كان سافر عليهم القاضي المدعى عنه ، والدعوى عنهم^(٣)
هل ومن هذا قيل بدعوى على بعض الميراث مع حضور السابق

(١) وهي (خ) و (هـ) والمطروحات . (بأنها)

(٢) وهي : الصهاج : المطروح : (كَيْعٍ وإجارة)

(٣) قوله (مع ما مر) أي في دعوى نكاح وعمره كتردي

(٤) قوله (وإن كان) أي عابه . وقوله (والدعوى) أي نكاح منصرع على ما فيها

(ش : ٢٩٩/١٠) . بتصرف

ومن قامت عليه بثبة . ليس له بحليف المدعي .

وبارعه القروي بأن المتحج سماع الدعوى على المعص في المساس . لكن لا يتحكم إلا بعد إعلام الباقيين بالحال

وللشككي كلام طويل فيما إذا كانت الدعوى بسبب أو عائب أو محجوب عليه تحت نظر المحاكم أو لبس المال ، أو على أحد هؤلاء^(١) ، ثم سمر رثة^(٢) على أن القاضي لا يتوخى عليه دعوى أصلاً^(٣) ولا على رثته ، بل لا بد أن يصب الشفعي^(٤) من يدعي ومن يدعى عليه عمده أو عند غيره فيما يمتنع بوقف أو مال نحو يتيم أو بيت مال .

وتحصيله^(٥) يصب ذلك للقاضي الشفعي إنما هو باعتبار ما كان في نكث الأرملة ؛ من اختصاصه بالنظر في هذه الأمور دون غيره من الثلاثة^(٦) ، وأما الآن فالنظر في ذلك متعلق بالحنفي لا غير فليختص ذلك به^(٧) .

(ومن قامت عليه بينة) بحق (ليس له بحليف المدعي) على استحقاق ما ادعاه ؛ لأنه تكليف حجة بعد حجة ، فهو كالطعن في الشهود .

بعم ؛ له تحليف بمدعين مع البينة بإعساره ؛ لجواز أن له مالاً باطنياً .

وكذا لو شهدت له بثة بمعي^(٨) وقالوا لا نعلمه^(٩) ولا وهب فليحص

(١) قوله (أو على أحد هؤلاء) عطف على قوله (بسبب) هامش (أ)

(٢) أي : رأي السككي . هامش (خ) .

(٣) أي : لا له ولا عليه . هامش (أ)

(٤) أي : القاضي الشافعي . هامش (د) .

(٥) أي : تحصيل السككي . هامش (أ)

(٦) أي : من الحجة والحلية والمالكية . هامش (ب)

(٧) أي : فليحتسب الصب بالحنفي . هامش (ب) .

(٨) وقوله (لو شهدت له) أي : لدائن ، يعني (بمدعين كروي

(٩) وفي (خ) و (د) و (ر) : (لا نعلم أنه باع)

فإن ادعى داءً أو إبراءً أو شراءً عيياً أو هيباً وإقصاصها حلفه على نفسه ،

تحليفه^(١) أنها ما خرجت عن ملكه بوجه .

أما المدعى عليه^(٢) ؛ كان أقام عليه بينة ثم قال لا يحكم عليّ حتى تحلفه فبحث الراعي بظلال شجره ، لا عرفاه بأنهم مما لا يحث الحكم بها ، وردّه المصنف بأنه قد بقصد ظهور قدمه على بصير فاحره مثلاً ، ومعنى ألا تنحل^(٣) انتهى . ولا يصرفه^(٤) خلافاً من رعمه

(فإن ادعى) عنه^(٥) (أداء) له (أو إبراء) منه^(٦) أو أنه استوفاه (أو شراء عيياً) منه (أو هيباً وإقصاصها) أي أنه وهبه إياه وأقصها له (حلفه) أي مدعى نحو الأداء مقبلاً عليه (على نفسه) أي لأداء وما بعده ؛ لاحتماله

هذا^(٧) أن ادعى حدوث شيء من ذلك قبل قيام البينة ولحكم^(٨) ، أو سهم ومضى ومن إمكانية ، وإلا لم تنتفت به ، خلافاً لما اعتمدته الأدرعي واستفيعي وابن كشي^(٩) من تحلفه بدّ ادعى بعد الحكم وقوع ذلك قبله ؛ لأنه لو أقروا به^(١٠) بعه ولم يكن المدعى^(١١) حلف مع شاهده أو بميس الاستظهار^(١٢) .

(١) قوله (تحلفه) بـ (سديد) (تحلفه) أي يحلف بنفسه كروي

(٢) قوله (المدعى عليه) أي المدعى عليه (شـ ١٠ / ٣٠٠)

(٣) شرح جيب (١٣١ - ٢٠٥ - ٢٠٦) ، روميه لمدني (٢٢١ / ٨)

(٤) أي : رد المصنف . هامش (هـ)

(٥) أي المدعى بغير أداه منه ما دعاه معني (شـ ١٠ / ٣٠٠)

(٦) بـ من مدعى بغير أي أداه بها البينة (شـ ١٠ / ٣٠٠)

(٧) أي : الحلف على شيء ما ذكره . (شـ ١٠ / ٣٠٠)

(٨) ومعني (بـ) (أنه والحكم عنه) ، ومعني (سـ) (إليه عليه والحكم)

(٩) ومعني (خـ) و (هـ) : (له) بدل (به) .

(١٠) قوله (أنه بغير المدعى) أي عطف على قوله (ادعى حدوث شيء)

(شـ ١٠ / ٣٠١)

(١١) أي في الدعوى على العاد وبصير والمجهول ويجب حاشه لجبرمي على شرح مباح

الطلاب (٥٣٥ / ٤)

و کدالو ادعی عنه بمسوق شاهده او کدنه فی لأصح .

والأ^(۱) لم یُحْتَفَ ، کما صوبه السیسی من وجهی تطاه^(۲) ، لأنه قد
معرض فی بینه لاسجداته الحق ، ولا یُحْتَفَ بعدی علی من ذمه حصص^(۳)
ولا تُسمع دعوی إبراء من دعوی ، لأنه یصل

ونقل دعوی اخیر . لم یثبت أنه معرض عن یومها بحث لا تمکنه وضوئه . یسب
عادة . الجمع من غیر بینه ولا یمن ، ومصلحه ثلاث یب یحسب من عدمه
ولا یمین ایضاً .

(و کدالو ادعی) حصصه عنه (علمه بمسوق شاهده) و نحوه من کل ما یصل
الشهادة (او کدنه) فإنه یُحْتَفَ علی بینه (فی لأصح) لأنه یؤقر به بصب
شهادته له .

وسیُعلمُ مما یأتی أن کل ما لو أقر به بفع حصصه لخصمه یُحْتَفَ علی
بینه

نعم ، لا یوخذ حجت علی شاهد او فی ادعی کدنه قطع وإن کان لو أقر
بفعه ، لأنه یؤدی إلى فساد عده

ولو یکن عن هذه الممن حلف المدعی علیه وبطلت لشهادة ، ومز فی
(لإقرار)^(۳) أن للمقر تحسب المقر له إذا ادعی أنه إنما أشهد^(۴) علی رسم
نصاته

ولو أحاب المدعی علیه بینه لا یمنک منها سم یکن له سمع وسم نقل

(۱) قوله (ولا ی) و کدالو ادعی حلف من شاهده او سم لاسطهر (ش ۱۰ ۳۰۱)

(۲) فتاوی الیلمی (ص : ۸۸۲)

(۳) بل فی ا بر من امی افضل خلاف فی ا بر من ا هاشم (ح)

(۴) ای أنه هاشم (۱) ، فی (ب) و (د) ، و ح (او ا د ا و ا) و (هـ)
(شهد)

وإد استنهل ليأتي بدافع^(١) ثمهل ثلاثة أيام^(٢) ، ولو ادعى رقي نالغ فقال أنا حر^(٣)
فالقول قوله^(٤) ،

سنة^(٥) ، لأن اد حلف أنها حين قوله دلت^(٦) ثم يكن بد^(٧)

(وإد استنهل) من قدمت عنه السنة ، أي طلب الإمهال (ليأتي بدافع)
وقتره ، وإلاً ، وحب ستماره ، كان عمداً ، أي أو محالفاً بذهب الحاكم ؛
كما هو ظاهر ؛ لأنه قد يعتمد ما ليس بدافع دفعاً (أمهل) وحبواً بكر
تكميل ، ولأنه بالبرسم^(٨) عنه إن حلف مرته (ثلاثة أيام) وممكن من سفر^(٩) ،
ليختصره^(١٠) ، إن سم برد المدة على الثلاث ، لأنها مدة قريبة لا يظن بصرز فيها
ولو أنصر بعد اثلاث شهود الدفع^(١١) أو شاهداً واحداً^(١٢) أمهل ثلاثة أخرى
للتعديل أو التكميل ؛ كما صرح به الماوردي^(١٣) ، لكن صغته السلفي^(١٤)

ولو عثر جهة وسم بأن يئسها ثم ادعى أخرى عند انقضاء مدة المهلة واستنهل
بها سم تمهل ، أو أءها^(١٥) أمهل بقيتها

(ولو ادعى رقي نالغ) عادي محمول الس ولو سكراناً (فقد أن حر) في
أصل ، ولم يكن قد أقر له بالملك قبل ، وهو رشيد على ما مر قبل
(بعه)^(١٦) (فالقول قوله) سميته وإن بدولته الأبدى بالبيع وغيره^(١٧) ،
لموافقة الأصل وهو الحرية .

(١) قوله (واداعى سنة) أي به لمدعى عنه ، بأن سب بعض منك كردي

(٢) أي ، (لا أمحك) . هامش (أ)

(٣) قوله (اسم يكن بد) أي لا بد من كونه بد . كان قوله دلت بمرر ، ولا فصل سنة بعد
الإقرار ، كردي

(٤) قوله (بالبرسم) أي بحسب كردي ، قال في (إجماع النجاشي) ، (٥٠٨٠) (قوله

(بالبرسم) أي فصله مع اسم عنه ، أي استخلصه عليه من طرف بمضي

(٥) أي : الدافع . هامش (أ)

(٦) وهي (ت) و (د) و (س) والطبوعات : (الدافع)

(٧) في (٦ / ٦٤٤)

أورق ضمير نس في يده ، ثم ثقل لآ سنه ، أو في يده ، حكم به إن لم
يعرف اشتادها إلى لتعاط ، ولو أنكر الضعير وهو مثير ، فإنكاره لغو ، وقيل
كسالم ،

ومن ثم قدمت بيته الرق على سنه الحرته ، لأن الأولى معها زيادة علم بقبحها
عن الأصل^(١)

أما لو قال أعسمي هو ، أو غيره ، فصحح فيه
وإذا ثبت حرثته لأصلية لغوه ، رجع مشروبه على سائعه نعمه وإن أقر به
بالمملك^(٢) ، لأنه بناء على ظاهر اليد .

(أو) ادعى (رق ضمير) أو محمول كسر (نس في يده) وكده صاحب ليد
(لم يفل إلا سنة) أو نحوها ، كعسم يضي وبمضي مردود ، لأن لأصل عدم
المملك .

(أو في يده) أو يد غيره وصيغة (حكم به إن) حذف ، تعظم حصر
الحرثة و (لم يعرف اشتادها) فهما^(٣) (إلى الساط) ولا أثر لإينكاره إذ سيع ،
لأن اليد حجة^(٤) ، بخلاف المدة بالتعاط ، لأن سبط محكوم بحرثته
ظاهراً ، كما مر في^(٥) ، وذكرنا هنا سبباً لأحوال بماله فلا تكرار

(ولو أنكر الضعير وهو مثير) كونه قه (فإنكاره لغو) لأن عارته ملغاة
(وقيل كسالم) لأنه يعرف نعمه ، وقد لا يؤثر إنكاره بعد كسبه ، لأنه حكم
برقه ، فلا يرتفع ذلك ، لا يحجبه

(١) قوله (سبط) ، ج ١ ، أي يكون الأولى سبعة عن الأصل (ش ١٠ / ٣٠٢)

(٢) قوله (وإن أقر) أي أقر بشري لصانع بالمملك ، سواء كان لإقراره صريحاً أو ضمناً ، فون

طلب لسع قرار بالمملك كردي

(٣) أي في يده أو يد غيره (ش ١٠ / ٣٠٢)

(٤) قوله (لأن سنة) ... إلخ على لما في المتن . (ش ١٠ / ٣٠٢)

(٥) في (٦ / ٦٤١) .

ولا تسمع دعوى من مؤجل في لأصح

(ولا تسمع دعوى من مؤجل في لأصح) ، لا لا يثبت بها برء ومظالمة في الحال .

نعم ، ان كان بعضه حلالاً ، دعوى بأكمله ، لتطالمة بعضه وإن قل ، ويكون المؤجل بعد ، فيه ماوردني ، واستشكل بما لا يحدني^(٢)

وبحث اللغوي صرحه بدعوى بقل حطراً أو شبه عمداً على مدخل وإن استمرمت بدينه مؤجلاً ، لأن قصد ثبوت بقل ، ومن ثم صحت دعوى عمداً بمؤجل قصد بها اثبات حصول بعض ، فيه ماوردني^(٣) ، وهو منحة ، لأن المقصود منها مسحق في محال

ومن بعضه عن برءي بدم أنه بارع ، وبعضهم أنه شتخه ، ويعلى كلامه أحسن

ولو ادعى ديناً على منسبر وقصد إثباته ، لتطالمة به إذا أسرى فظاهر كلامهم أنه لا تسمع مصداقاً ، واعتمده لعري ، وقصية ما تقرّر عن الماوردي سماحاً ، لأن القصد إثباته طاهراً مع كونه^(٤) مسحقاً فبطله حلالاً بعد برء سائر القريب عادة^(٥) .

ويخذي ذلك^(٦) فمن له دين على عبد يشع به بعد بعتي ، هل تسمع بدعوى عليه به أو لا ؟ ثم أثبت سلسلي فان والأقرب : تشبيه هذه بالدعوى بالدين على

(١) الحاوي الكبير (٢١/٢٠٦) .

(٢) جمع لأشكك ، الجواب عنه في معنى المصاح (٦/٢١٠) .

(٣) الحاوي الكبير (٢١/٢٠٦) .

(٤) أي : من دعوى القتل المذكورة ، (ش : ١٠/٣٠٢) .

(٥) أي الدين . هامش (١) .

(٦) راجع : سهل تصحيح في خلاف لأصح : ص ١٧٧٦ .

(٧) أي : ما حرّم في دعوى الدين على المنصر ، (ش : ١٠/٣٠٢) .

من تحقق بعسارته ، ودر^(١) قبل ذلك الذي يظهر أنه يُعفى^(٢) حكم
الحان^(٣) ، أحد من تصحيحهم الحو به عنه^(٤) به المسلو به أن ما عنه من
الدين له حكم الحان لا يجوز^(٥) ، لا يحمل بوقت استجده

وقر أن من شروط الدعوى : ألا تذهب دعوى احدي ، ومنه ألا تكذبه
أصله^(٦) ، فهو ثبت بقرار رجب بأنه عاسي ورعي ، بذه به حسي لم يُسمع
دعواه ولا يثبت ، كما أفي به ابن بصلاح

تبيه هذه شروط ثلاثة المعنوية مما سر الغنة ، ولا ريب ، وعدم
النافعة^(٧) معصرة في كل دعوى ، ويريد عليها في دعوى على من لا تحلف
ولا تُقبل بمرارة^(٨) ولي يثبت أن أفيها^(٩)

فلو طبق امرأة ثم تكلف آخر ودعى الأول به تكلف في عذبه لم يُسمع
دعواه حتى يقول ولي يثبت أن أفيها على بي حلفتها يوم كذ هذه تنقص
عذتي

(١) أي ليعفي هامش (١)

(٢) قوله (يعفي) أي الدين على من يحضر عذبه (ش : ١٠ / ٣٠٣)

(٣) فتاوى البقي (ص : ٨٨٠)

(٤) قوله (لحواله عنه) أي على احد ، ويحسم في عذبه (لاح أفي يرجع امر العبد
كردي

(٥) قوله (منه) أي عيه تمامي ، وقوله (لا تكذب) مع كان الأولى حذف بلفظ
(لا) يرجع صلب (منه) من التامني (ش : ١٠ / ٣٠٣) وفي ب (ب) و (ب) و (س)
وسقط عاب (تكذب أصه) وفي (أ) (تدفع أصلا)

(٦) قوله (يعني) أي أحدها كدو الدعوى معنوية ولا ريب في الثاني كونه مدمية
(وعدم النافعة) أي الثالث عدم مافعة الدعوى بدعوى آخر كردي

(٧) قوله (على من لا تحلف) مع أي من تعاف ورعي ويحضوره بعب (ش :
١٠ / ٣٠٣)

(٨) قوله (ويريد) (لح معنوية) ولي به (مع سم) ويصح بونه وعلا به (لأ
(زاد) يستعمل لازماً ومتعدياً (ش : ١٠ / ٣٠٣)

وفي الدعوى^(۱) لعين منجوع أو مبيع على من هي مده واشترتها^(۲) ، أو
أشترتها من فلان ، وكان بمكها^(۳) ، أو وسببها ، لأن الظاهر أنه إنما
يُشترط فيما يملكه .

وفي دعوى على نوارث مدس ومات المدس وحلف بركة^(۴) تعي بالدين ،
أو بكلامه^(۵) وهي مدهد وهو نعم الدين ، أي أو لي به بنة
وتُمنع الدعوى في عقد بيع فاسد قطعاً^(۶) ، نردشمن ، وفي محلف مده
لحكم بما يراه ، كشفة الحوار^(۷) كما مر^(۸)

ولو ادعى عنه أحد طرفي عقد بل ثمة مثلاً برمه الألف ، لا تعاقبها
عنها ، فلم يُنظر لاختلافهما في السبب

ولا تطل دعواه بقوله شهودي معة ، أو مسطون ، فده إقامة بنة أخرى
والحلف^(۹) .

(۱) قوله : في دعوى من منجوع (أي حلف على قوله) في الدعوى على من
يحلف... (إبح - هامش (خ)) .

(۲) قوله (واشترتها) أي مفعول (يريد) المفعول بالحلف (ش ۳۰۳/۱۰)

(۳) قوله (وكان بمكها) أي لعل من السبب وانته (ش ۳۰۳/۱۰)

(۴) قوله (وحلف بركة) أي مفعول (يريد) المفعول بالحلف (ش ۳۰۳/۱۰)

(۵) قوله (بكلامه) أي كلفته مده ، أي الدين (ش ۳۰۳/۱۰)

(۶) قوله : (قطعاً) قيد لـ (فاسد) - هامش (هـ)

(۷) قوله (لأن الحوار) أي خاصي لا يعلل دعوى سبعة الحوار لأن كان أنه ذلك
كردني - حكما في مسح الكردني .

(۸) وقوله : كما مر أي في (السبعة) وفعل قول (وحلف) كردني

(۹) قوله (وحلف) حكاه في السبعة ، وانظر ما مرده^(۱) فإن كان المراد أن به اقامة السبب
مع الحلف ، فانظر لأي سبب يحلف ، وإن كان المراد أن له إقامة السبب مع حلف ، بمعنى
أنه محلف بهما فلا يصح ، ولا يعلل به حلف فقط ، وإن كان المراد به حلف السكون ،
بأن كان ادعى بحكم بعد عجز المدعي عن الابتنائه حلف ، فأبى الخصم ذلك
صح ، ولكنه بعيد من كلامه - فأنشأ - عده العاشري (۳۰۷۷/۵)

فصل

أَصْرَ الْمُذْعِي عَلَيْهِ عَلَى الشُّكُوتِ عَنْ حَوَابِ الدَّعْوَى جَعَلَ كَمُكْرِ نَاكِلٍ ،

وَقَوْلُ النَّائِعِ^(١) السَّخَّ وَقَعَتْ مَثَلًا مَسْمُوعٌ ، كَشَبَ أَنْ لَمْ يُصْرَحْ بِحَالِ بَيْعِ بَطْلِكَ ، وَإِلَّا شَمَعَتْ دَعْوَاهُ ، لَتَحْتَفِ بِحُشْرِي أَنَّهُ بَاعَهُ وَهُوَ مِنْكَ

(فصل)

فِي جَوَابِ الدَّعْوَى وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ

إِذَا (أَصْرَ الْمُذْعِي عَلَيْهِ عَلَى الشُّكُوتِ عَنْ حَوَابِ الدَّعْوَى) بِصَحِيحِهِ وَهُوَ عَرَفْتُ أَوْ حَامِلٌ ، أَوْ حَصَبٌ بِهِ دَهْنَةٌ وَنَهْ فَلَمْ يَنْشَأْ^(٢) ؛ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ كُلُّهُ قَوْلُهُ : (أَصْرُ)

وَنَشَأَهُ عَمْدَ ظَهْوَرِ كَوْنِ سَكُونِهِ لَدَيْكَ^(٣) وَاحِدٌ

وَعُرِفَ بِذَلِكَ^(٤) بِالْأُولَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ^(٥) كَسَكُونِهِ

(جَعَلَ كَمُكْرِ نَاكِلٍ ، قِيمًا بَأْسِي قَدِ بَعْدَهُ^(٦) ، وَهُوَ أَنْ يَخْتَكِمَ بِدَعْوِي سَكُونِهِ ، أَوْ يَقُولَ بِمُذْعِي الْحَلْفَ ، فَحَسْبُهُ بِحَلْفِي وَلَا يُمَكِّنُ السَّاكِنُ مِنَ الْحَلْفِ لَوْ رُدَّ ، وَيُسْرُهُ بِكَرَرِ مَرَاكِعِهِ^(٧) ثَلَاثًا

(١) قَوْلُهُ (وَقَوْلُ النَّائِعِ) بَيْعٌ لَمَّا بَعِثَ رَجُلًا ، وَظَهَرَ ذَلِكَ بِمَا جَعَلَ مِنْ بَرْدِي بَيْعَ مَبْنُوتٍ مِنْ بَيْعِهِ وَأَنْ لَا أَمْنُكَ ، فَوَيْلٌ لِي مِنْ بَيْعِهِ هُوَ مِنْكَ لَمْ يَسْمَعْ دَعْوَاهُ وَلَا بَيْعَهُ ، وَأَنْ يَبْعَ بَعْدَ ذَلِكَ بِلِأَمْرٍ عَلَى قَوْلِهِ بَعَثْتُ سَمْعًا دَعْوَاهُ ، فَوَيْلٌ لِي مِنْ بَيْعِهِ حَلْفَ بَشْرِي أَنَّهُ بَاعَهُ وَهُوَ مِنْكَ ، كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ (لَمْ يَنْشَأْ) لِمَلِّ الْمَرَادِ بِهَذَا نَحْبُ مَعَ (لَمْ) بِمَوْجِبَةٍ (رَسِيدِي ٨ ٣١٧) كَذَا ، وَفِي (أ) (وَات) (وَخ) (وَار) (وَاس) (وَه) (يَتَبَه)

(٣) فَصْلٌ قَوْلُهُ (وَنَشَأَهُ) بِمَعْنَى (وَاحِدٌ) (وَات) (شَرَهُ) مِنْ بَدْعِهِ كَرْدِي

(٤) أَيِ : بِقَوْلِهِ ، (أَوْ جَامِلٌ ...) (لَخ) (شَرِ : ١٠ / ٣٠٢) .

(٥) وَفِي (ت) (وَخ) (وَار) (وَه) (لَفْظُ) (عَه) (غَيْرُ مَوْجُودٍ)

(٦) فِي (هـ) : (٦٠٤)

(٧) أَيِ : قَوْلُهُ (حَتَّى) (وَفِي (أ) (وَاس) (وَخ) (وَه) (مَرَجَعَهُ) (وَفِي (ت) (حَتَّى ثَلَاثًا)

ويأخذه

وَإِذَا ادَّعَى مَا لَا مُضَافًا إِلَى شَيْءٍ كَ أَقْرَصَتْ كَدَ كَفَاهُ فِي الْحَوَاب

دعوى^(١) (ويأخذه) لم يأتي أن النكول مع اليمين^(٢) كإقرار

نعم ؛ إن نكل المدعى عليه عن العشرة وقد اقتصر القاضي في تحليفه على عرص اليمين عليها فقط لم يحلف المدعي على استحذاق ما دونه ، لأن بعد تجديد دعوى ويكون الخصم ؛ لأنه لم يكن عليها فلا يكون ، كلا عن بعضها

هذا إن لم يُسند^(٣) المدعى به لعقد ، وإلا ؛ كذا ادعت أنه نكلها بيمين وطائفة بها كفاء بقي العقد بها والحلف عليه ؛ فإن نكل لم تحلف هي على أنه نكلها بدون اليمين ؛ لأنه ثبت في دعواه أولاً - وهو نكل بخ باليمين - فيبحث مهر المثل .

ولو ادعى عليه ما لا يذكر وصحت منه اليمين فدان لا تحلف ، وأعطى المال . ثم^(٤) ينزعه قوله من غير إقرار . وله تحليفه^(٥) ؛ لأنه لا يأمُر أن يدعي عليه بما دفعه بعد

وكذا لو نكل عن اليمين وأراد المدعي أن يحلف بيمين برد ، فقال خصمه أنا أدل المار بلا يمين ، فينزعه^(٦) ، يحاكم باليمين ، وإلا حلف المدعي (وإذا ادعى ما لا مضافاً إلى شيء كَ أَقْرَصَتْ كَدَ كَفَاهُ فِي الْحَوَاب

(١) وفي (أ) و(ب) و(س) ؛ (دعواه)

(٢) (أن النكول) أي نكول المدعى عليه (مع يمين) أي مع يمين المدعي هامش (أ)

(٣) وفي (غ) و(ث) ؛ (يسند) بدل (يسند)

(٤) أي ؛ على النبي . هامش (س)

(٥) وفي (ب) و(خ) و(و) و(هـ) ؛ (لا) بدل (لم)

(٦) قوله (لم ينزعه قوله) معهومة حوار القدر ، ويدل عليه قوله ؛ وله تحليفه ؛ لأنه

لا يأمُر (لح) قوله (من غير إقرار) أي من المدعى عليه ، قوله (وله تحليفه)

أي ؛ للمدعي - (عش : ٣٤٧/٨)

(٧) أي ؛ الخصم - هامش (خ) .

لا تَشْحَقْ عَلَيَّ شَيْئاً ، أَوْ شُعْعة كُفَاءُ لا تَشْحَقْ عَلَيَّ شَيْئاً ، أَوْ لا تَشْحَقْ
سِمْ شَقْص .

لا تَشْحَقْ أَنْتَ ، عَلَيَّ شَيْئاً ، أَوْ لا يَلْزِمُنِي سِمْ شَيْءٌ إِلَيْكَ
(أَوْ) اذْعى عَيْه ا شُعْعة كُفَاءُ (هِي) حَوَاب (لا تَشْحَقْ عَلَيَّ شَيْئاً) وَلَا
يُطْرَ لَكُونُ الْعَامَّةُ لَا يَغْدُونَ شُعْعة مَحْصَة عَلَيَّ مَشْتَرِي (أَوْ) لا تَشْحَقْ سِمْ
الشَقْص .

وَلَا تُشْرَطُ اَلْعَرَضُ سِمْ بَلْ اَحْصَه^(١) : لِأَنَّ اَلْمُدْعَى قَدْ بَضَدَقَ فِيهَا وَلَكِنْ
عَرَضُ مَا أَسْغَصَهَا : مِنْ حَوَابٍ أَوْ اَسْرِي ، أَوْ عَادِرٍ أَوْ عَمَرٍ فِي اَلثَّانَةِ^(٢)
فِيهَا بِهَا كُذِّبَ^(٣) ، وَإِنْ أَمَرَ^(٤) بِهَا لَمْ يَحْدُثْهُ فَفَقِصَتْ اَلصَّرُورَةُ فَوَلَّ
إِطْلَاقَهُ ، وَتَرَفُّ فِي بَابِهَا^(٥) كَيْفِيَّةً دَعْوَاهَا .

وَحَوَابُ دَعْوَى اَلْوَدِيعَةِ لَمْ تُودَعْ عَلَيَّ ، أَوْ : لَا تَشْحَقْ عَلَيَّ شَيْئاً ، أَوْ :
مَنْكَ ، أَوْ دَفَعْتُهَا ، دُونَ قَوْلِهِ لَمْ يَلْزِمُنِي دَفْعُ^(٦) ، أَوْ : تَسْلِيمُ شَيْءٍ إِلَيْكَ ؛
لِأَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ بَلْ اَلتَّحْلِيَةُ .

وَحَوَابُ دَعْوَى اَلْعَبِّ صَدَقَ اَلْأَمْرُ بِشَيْءٍ سِمْ شَيْءٍ إِيَّيْهَا ، إِنْ لَمْ تُقَرَّ
بِاَلْوَدِيعَةِ ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْهُ وَقُصِيَ عَلَيْهِ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ . لِأَنَّ اَلْثَّانَةَ حَلَّاقَهُ

(١) قَوْلُهُ (سِمْ بَلْ اَحْصَه) فِي اَلْمَسْأَلَةِ اَصَافَ اَلْمَعْنَى لَهُ كَرْدِي

(٢) أَيِ : اَلشُّعْعة . (ع ش : ٣٤٨/٨)

(٣) قَوْلُهُ (فَوَلَّ بِهَا) كُذِّبَ (أَيِ) كُذِّبَ فِي بَلْ اَحْصَه سِمْ صَدَقَ اَلْمُدْعَى فِيهَا وَعَرَضُ
اَلْمَقْصُودُ ، كَرْدِي

(٤) وَقَوْلُهُ (وَإِنْ أَمَرَ) عَطَفَ عَلَيَّ (بِهَا) أَيِ : وَإِنْ لَمْ يَلْزِمُنِي وَلَكِنْ مَرَّ بِهَا فَصَحَّاحُ سِمْ
سِمْ وَفَدَّ لَا يَحْدُثُ فَفَقِصَتْ حِجَّ اَلْبَلَا يَلْزِمُ كُفَاءُ أَوْ اَلْاِحْصَاحُ بِرَأْسِهِ كَرْدِي

(٥) أَيِ : اَلشُّعْعة . (ش : ٣٠٥/١٠)

(٦) قَوْلُهُ (لَمْ يَلْزِمُنِي دَفْعُ) أَوْ سِمْ (كَرْدِي) أَصْلُهُ (وَفِي) بِهَا ، وَكَانَ اَلْأَسْبَ
اَلْمَعْنَى (لَا) (أَوْ) سِمْ (مَعْنَى) مَعْنَى ، ثُمَّ رَأَتْ (مَعْنَى) عَمَرُ (لَا) (مَعْنَى)
٣٤٧/٤ . - وَفِي (ح) (د) (و) (ز) (لا يَلْزِمُنِي)

و یخفف عني حسب حوائه هـ ، و ان اُجاب بغير السب المذكور ، حنف عنه .
وقال له حنف بالتفي استطلق .

وقد شفعوا على جهة عضة بمادر بهم الى فرس مهر مثل سحره عن
حجبه اذعه ، والصوات سؤاله ، و ان دم قدر عمره دعه ، حنف ، و ان
حنف او بكلا و حب مهر مثل ، او حنف اُخذها فقط ، فقصي به بعد دعه

و يكفي في جواب دعوى الصلح ايت و حفي ، و سكر سب و حفي .
ولا يكون " صلاق " ، فلو صدق سبعت به " ، ولو سكر ، حنف حفي به
بحو اُحتب ، و سب به برؤخ عمره حتى نصفها او ثلثها و سبعتي عدتها
و يعني للحاكم ان يرفو به سبوت ، و كذا يكحبها ، فهي حاق

(و یخفف^۱ عني حسب حوائه هـ) متعلق بحنف و حوائه ، و ان اُجاب
بغير السب المذكور حنف عليه ليضرب لغيره ، جواب

(و قال له حنف بالنفي لمضيق) كما هو اُجاب به ، و يراؤه و صرخ بقوي ،
او بالاطلاق فكذلك^۲ ، و لا تكف استعرض لغير سب ، و ان تعرض به^۳
حار ، يكن هو آدم المدعي^۴ به سنة^۵ لم تسمع به المدعى عنه ياديه و يرايه^۶
لأنه كذبها^۷ بسمه للسب من أصله .

(۱) وفي (أ) و (ت) و (هـ) : (مهر مثل) .

(۲) أي قوله : (لست و حفي) عامش (أ) .

(۳) وفي (س) : (سبعت صها له) .

(۴) أي : المدعى عليه ، معني المحتاج (۱۱۳/۶) .

(۵) قوله (أ) : (صلاق محذوف) أي ان اُجاب بالاطلاق حنف (صلاق) عده هـ .

لترتب عليه قوله : (ولا يكلف...) إلخ كردي

(۶) أي : لغير السب (ش : ۳۰۶/۱۰) .

(۷) قوله (أ) : (آدم مدعي به) أي به خود سب يعني كردي

(۸) قوله (لأنه) أي ان المدعى عليه كذبها (أ) كذا به مدعي عنه

ولو كان سده مرهوناً أو مكترتي وادعاء مالكه كفاً لا يلزمي تسليمه ، ولو اعترف بالملك وادعى رهس أو لإحارة ، فيصح أن لا يقبل إلا سنة ، فإن عجز عنها وحاف أولاً عرف بالملك حخده

وعلم مما تقرّر أنه لو ادعى دس وهو مؤخل - ولم يذكر لأجل كمي حوث - لا يلزمي تسليمه لأن ، بحيث عليه

ولو ادعى على من حيف لا يلزمي تسليم شيء إليك ، بأن حلفت إنما كان لإعارة ولا يبرر - سمعت دعواه ، بحيث أنه ما لم تكثر دعواه بحيث يطرأ منه اعتد

نبيه ما يقرر من لا كفاء - (لا يحق علي شيئاً) استثنوا منه مائل ، منها ما إذا قرأنا جميع ما في دره ملك روحه ثم مات فافقت سنة بذلك ، فإن مورث هذه الأعيان لم تكن موحودة عند الإقرار ، فإنه يخف لا أعدم أن هذه ولا شيئاً^(١) منها كان موحوداً في سبب إدراك ، ولا يكفي حيفه على أنها لا يستحقها

(ولو كان سده مرهون أو مكترتي وادعاء مالكه كفاء) في جواب (لا يلزمي تسليمه) لأنه حوث معد ، ولا يلزمه العرض للملك

(ولو عرف) به (بالملك وادعى الرهن أو لإحارة) وكذا المدعي (فيصح أنه لا يقبل) في دعوى الرهن والإحارة (إلا سنة) لأن الأصل عدمهما ،

(فإن عجز عنها وحاف أولاً^(٢) إن اعترف بالملك) للمدعي (حخده) معون

(١) أي : الإقرار المذكور ، (ش : ٣٠٦/١٠)

(٢) قوله (ولا شيئاً) الأولى وثبت - مع (س : ٣٠٦/١٠)

(٣) أي : قبل الجواب ، هامش (ز)

لَوْ هُنَّ أَوْ الْإِحَارَةُ فَحِينَئِذٍ أَنْ يَقُولَ إِنْ دَعَيْتَ مُلْكًا مُطْلَقًا فَلَا يَدْرُسِي تَسْلِيمًا ، وَإِنْ دَعَيْتَ مَوْهُوَةً وَذَكَرَهُ لِأَجِبَ ، وَإِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عَسًا فَعَلَّ نَسْ هِيَ لِي ، أَوْ هِيَ بِرَحْلِ لَا أَعْرِفُهُ ، أَوْ لَا سِي لَطْفًا ، أَوْ وَقْتُ عَلَى تَقَرُّ ، أَوْ مُتَّحِدَةً فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَصْرَفُ الْخُصُومَةُ وَلَا سَرْعُ الْعَيْنِ .

(حاشي) (الرهن أو الاحارة)^(١) فحينئذ يقول (في جواب) (ان ادعيت ملكاً مطلقاً) فلا يلزمي تسليم (لمذعن) ، (وبن ادعيت مرهوناً ، أو مؤجراً عندي) . . . فادكره لأجب .

(وإذا ادعى عليه عسا) عذر و مفعول (فعل) يس هي لي ، أو أصابها لمن لا تمكن محاصمه ، كمنه (هي برحلي لا عرفة ، و لا سي لطف) أو الممحون أو السمس ، سواء اراد على ذلك أنها منك و وقت عليه أو لا ، كما هو ظاهر (أو وقف على اشتراء ، أو متحد كذا) ، هو باصر عليه (فالأصح أنه لا يصرَفُ الخُصُومَةُ عنه (ولا سَرْعُ العَيْنِ) منه ، لأنَّ بظاهر أن ما في يده منك أو مسحقه ، وما صدر عنه ليس سرياً ، ثم بظهر لغيره استحقاق ، كذا قالوه هنا .

وقد بُنِيَ^(٢) قولهما عن الجويني وأقرأه : لو دل بدعي بيدي ما لا أعرف منك فالوجه الصريح بأن بدعي يؤول حصه^(٣)

وإنما يحمل هذا على ما إذا كان لا في حوز دعوى ، وحسب يفرق بأن هذا^(٤) قرينة تؤيد البد ، وهي ظهور قصد صرف بدت عن المحاصمة ، فلم يقو هذا الإقرار على اسراعها من يده ، بخلافه ثم فإنه لا قرينة تؤيد بده ، فعمل بالإقراره

(١) وفي (ج) (ا) ، نسخة (الرهن أو الاحارة) .

(٢) أي : قولهم (وما صدقته ليس بعربل) . (ش : ٣٠٧/١٠)

(٣) الشرح الكبير (٢٨٨/٥) ، وروضة الطالبين (١٤/٤)

(٤) أي : قول الجويني . (ش : ٣٠٧/١٠)

(٥) وفي (ب) (و) (خ) ، (ما دماها)

بَلْ يُخْلَفُهُ الْمُدْعِي أَنَّهُ لَا بَدْرَمَةَ شَتْلِيمَ بِنِ سَم تَكُنْ بِنَةُ

وَأِنْ أَقَرَّ بِهِ لَمَعْنِي حَاصِرُ نَمَكُنْ مُحَاصِنُهُ وَتَخَفُهُ

(بل بخلفه المدعي) لا على أنها سحره ، بل على (أنه لا بدرمه التسلیم)
بمعنى رجاء أن يُبرأ أو يُكُن ، فحذف مدعي وتثنت له لعن في الأولى^(١) في
المتن ، والبدل للحيلولة في البقية .

وهو بحذفه كدنت^(٢) (إن) كان للمدعي شبهة^(٣) ، أو (لم تكن) به (شبهة)
كما سيُعلم من كلامه الآتي^(٤) .

وقد إذا كان له شبهة وأقامها ، يفرض به بها ، كما أضفوه ، وسيأتي^(٥) به
تفصيل عن الدعوى .

وباربع التثني في هذه الصور وأصل ما بين هذا محل سطره مع الجواب
عنه .

(وإن أقر به) أي (المذكور^(٦)) (لمعني حاصر) بالبدل (تمكن محاصمه
وتخليقه) جمع بينهما^(٧) ، وإلا فأخذهما معني عن الآخر ، لاستدراجه
له .

ثم القصد به ليس لإدراكه أنه إذا أقر به لمن لا يُمكن^(٨) محاصمه وهو

(١) ن س م هـ ، وهي ٠ وهي بوجه لا أعرفه (ش ١٠ ٣٠٧)

(٢) راجع إلى قول المتن : (لا بدرمه التسلیم) ، هامش (أ)

(٣) أي : ولم يقمها ، (رشدي : ٣٤٩/٨) .

(٤) في (ص : ٥٨٠)

(٥) قوله (وسيأتي) أي : فربما قبل (وبالفرض) كردي

(٦) قوله (المذكور) هو ضم المذكور ، إذ هو نفس المعنى المحرور ، وعرضه من حد
بأويل المعنى ، إذ مرجع الضمير المعنى وهي مؤنثة ، (رشدي : ٣٤٩/٨)

(٧) ن س م هـ محاصمه وإمكان بخلفه معني (ش ١٠ ٣٠٨)

(٨) قوله (لمن لا يُمكن) أي : بوجه غير (س ١٠ ٣٠٨)

مثل : فإن صدقة صارت نحوومة معه ، وإن كدته ترك في يد المقر ،
وقبل يُلتم إلى المدعي ، وقبل يخطئه لحاكم يظهر ما يت

المحجور لا تصرف نحوومة عنه ، بل تصرف عنه بولته ، وإنما هو سترت
عليه قوله

(مثل : فإن صدقة صارت نحوومة معه) لضرورة بيده (وإن
كدته ترك في يد المقر) لم مر في (لإقرار) أي وحيد لا تصرف
نحوومة عنه : كما هو ظاهر ، عملاً بظاهر : بطر ما مر^(١)

(وقبل يُلتم إلى المدعي) بد لا حد له سوء ، وريفة لإمام بأن القصد
له بمجرد الدعوى محال .

(وقبل يخطئه الحاكم لظهور ما لك) له : كما مر في (لإقرار)^(٢)

وفي الأنوار : عن فتوى القصار « لو دعى دار في يد آخر وقيم شاهد
ثم نبأ فقال المدعى عليه فل شهدت^(٣) هي بروحي سمعه انصافي وحكم
بها لمدعي ، ثم تدعى الروحة عنه^(٤) »

قيل وهو مشكل : لأن المدعى عليه معترف بأنها لغيره فكيف شوخة
الدعوى عليه^(٥) انتهى

ويُرذ بأنه مفطر بسكوته عن ذلك^(٦) حتى شملت الدعوى وشهادته لأول ، فلم
يُقبل منه الصرف للغير ، وبهذا يُرذ قول المستشكل فكيف شوخة الدعوى عنه^(٧)

(١) في (٦٢١/٥)

(٢) قوله (بطر ما مر) وهو قوله (لأن بظاهر) يح في شرح (ولا يرفع من) منه
كردي ، في (ص: ٥٧٧).

(٣) أي وأعاد المصنف المسألة ما بعد التصريح بمذهب لأصح معني (شر : ٣٠٨)
(٤) أي : الثاني - (شر : ٣٠٨/١٠) .

(٥) أي على مدعي هامش (١) وراجع الأمل لأعدان (أبرار : ٢٠٢) (٧٥٠)

(٦) أي : الاضراف - (شر : ٣٠٨/١٠) .

وإن أمر دعائيه ولا يصح انصراف الخصومة عنه ، ويوقف الأمر حتى يقدم دعائه ، فإن كان للمدعي شبهة فقصي بها . . .

وبيانته^(١) أنها بوجهت وسمعت هي ثم شهادة لأول ، فقول الثاني والحكم تنبيه لا بداء دعوى عليه

وفي « دعوى الدعوى »^(٢) فإن قاما فوفّر ذو اليد دعوى لآخر قبل لحكم للمدعي حكمه بها من غير عدها في وجه الممّر له إن علم أن الممّر منعته في إقراره ، وإلا . . . أعادها في وجهه^(٣) .

فإن لأدري واطاهر أنه لا بد من عده الدعوى في وجهه أيضاً
(وإن أقر) به (لـ) معتر (عائب) ولا يصح انصراف الخصومة عنه ،
ويوقف الأمر حتى يقدم دعائه (لأن الممار يظهر الإقرار بدعائه) إذ لو قدم وصدقه . . . أخذت وصاركت الخصومة معه .

(فإن كان للمدعي شبهة) ويحدث شروط انقضاء على العائب (قصي) له
(بها) وسمعت له العبر

فيل هذا نهائت^(٤) لأن الوقت يناسب ما فرغه عليه ، وعدرة أصده ، سالمة
منه^(٥) . . .

ولا نهائت فيه ، لأنه ما لهذا التعرّيع أن قبله مقدراً هو (حيث لا بينة) ، ومثل
هذا^(٦) ظاهر لا يُعْتَرَضُ بمثله^(٧) إلا شبه للمراد المتبادر من العدة بأدنى تأمل

(١) أي : ابرقة . (ش : ٣٠٨ / ١٠)

(٢) فتاوى البغوي (ص : ٤٣٨) . . .

(٣) سمح (ص : ٥٠٨) وعدرة (فإن لم يكن للمدعي شبهة) ويوقف الأمر إلى أن يحضر الطالب ، وإن كان له شبهة . (مقتضى له) . . .

(٤) قوله (أن قبله) أي : كان قبل التعرّيع شيء . مصدر هو (حيث) . إلح . (ومثل هذا) أي : الباطل . كروي . . .

(٥) وقوله (مثله) أي : مثل ما عرّض به كروي

وهو قصاة على عائب ، فحذف معها ، وقيل على حاصر .

(وهو قصاة على عائب ، فحذف) المذعي (معها) ليس لأستظهر .
كما مر^(١) ؛ لأن المال صار له بحكم الإقرار (وقيل) من قصاة (على حاصر)
فلا يعين .

تنبيه أطلعوا العائب وقتلوا الحاصر سلب ، فاقصى أن المراد بالعائب
العائب عن البلد ولو لدون مسافة العدو ، ثم وثق . وهو قصاة على عائب ،
فاقصى أنه مسافة العدو^(٢) ، وحيد تدعى مفهوم حاصر ، العائب فليس
لدون مسافة العدو ، والذي يتجده فيه^(٣) أنه كالحاصر ، من سهل مؤنه
وحب وزنت عليه ما مر ، وإن لم يشهز وقف الأمر في حصوره ولا نسمع
عليه حجة إلا لنحو تعزز أو توار .

ثم انصرف الحصومة عنه في الصور^(٤) السابقة ونوقف إلى قدم العائب
إنما هو بالنسبة لبعض مذعة ، أمّا بالنسبة تحليله فلا ، إذ يمدعي طيب
بميه أنه لا يترمه التسليم إليه ، فإن بكل حلف المذعي وأحد دون معين
المذعة ؛ بناء على الأظهر السابق أواخر (الإقرار) أنه لو أقربه به^(٥) عزم له
بدله ، للحيلة بينهما بإقراره الأول^(٦)

(١) قوله (كما مر) أي في (باب القصاة على العائب) كردي

(٢) قوله (مسافة العدو) صوابه فوق مسافة العدو (من ٣٠٨/١٠ - ٣٠٩)

(٣) أي : فحين دون مسافة العدو - هامش (أ) ،

(٤) قوله (في الصور) : إلح على الجمع نظرًا لما أعاده سارح بقوله (ثم يعيده)

(إلح ، وهو به (والذي نتجه) إلح ، ولا مما تقدم في نفس لاصورة واحدة ، وهي
ما يد أمر حاصر ، ثم رأيت في المرسلي قوله (في الصور) المعنى (في الصورة) بترديه
بعد دبره ، أي إذا أمر بها حاصر انتهى (من ٣٠٩/١٠) وهي (روح) و (د)
(من) و (هـ) : (الصورة)

(٥) أي بعد أن أمر به لأخر ، كما يعلم من قوله (بإقراره الأول) رشدي (من)

(٣٠٩/١٠)

(٦) في (٦٨٠/٥)

ولو قام مدعي بيته بدعواه وادعى عليه بيته بأنها للعائت عُمن بيته إن
ثبت وكثته ، وإلا سمع نفسه لثوب منك لعائت

ولحاصل أن المدعى من رعم أنه وكيل لعائت اشاح في ثوب الملك
لمدعي بيته وكثته ، وإن رعم منك العائت ، فإن أقامها بالمدك فقط
سم نسمع لا يدفع بهمة عنه

وكذا لو دعى نفسه حقاً فيها ، ثم هي مصوص وإخاره ، فسمع بيته أنها ملكة
فلا بد من ، لأن حقه لا يثبت إلا بثبت منك العائت فثبت ملكة بهذه بيته
ووقع هنا العير واحد من الشراح ما لا ينبغي فاختاره

سهار الأول أن المدعى عليه هي بي وفي يدي ، فأقام المدعي بيته
وحكم الحاكم بها ، ثم بان أنها ليست في يد المدعى عنه فالذي يتجده أنه
لا يفتد بان كان دو مد حصر ، ويقتد بان كان عائت ووحدث شروط القصاء على
العائت^(١) .

الثاني علم مما مر^(٢) أن من يدعي حقاً لغيره وليس وكلاً ولا وئاً
لا يسمع دعواه ، ومحلله^(٣) إن كان يدعي حقاً لغيره غير مستغل بيته ، بخلاف
ما إذا كان مستغلاً منه بيته ، أي أو كان عباً لمدعيه^(٤) له بها معنى^(٥) ، كما علم

(١) سمع المحلل تصاح في خلاف الأشاح ، مساله (١٧٦٧) وهو حاشه شرح بي .
(٣١٠ / ١٠)

(٢) بي بان كان لعائت مكر وموارياً أو صغيراً أو مولى مساه لهوى على ما مر ع س
(ش : ٣١٠ / ١٠)

(٣) أي : في شروط الدعوى ، أو في قوله (ولو أقام المدعي بيته بدعواه ، والمدعي عليه بيته
بأنها للعائت ...) إلخ . (ش : ٣١٠ / ١٠)

(٤) أي : محل عدم السماع . (ش : ٣١٠ / ١٠) .

(٥) قوله (لمدعيه) الأوجه لما مر ويأتي بدله ما بعده . (ش : ٣١٠ / ١٠)

(٦) قوله (به بها معنى) بي ثابت بالفعل ومساكن على الدعوى والإعتبات ، بخلاف المعنى الثاني =

من مر^(١) ويأتي في صياغة الحال^(٢)

فمن الأول^(٣) ما لو اشترى أمة ثم أراد أن يشت على بانيه^(٤) أنه أقر بأنني معصومة من فلاي ، بخلاف ما لو دعي فساد البيع لإقراره منه بعصمه ، لأنه من ثبت حقاً لنفسه هو فساد البيع

وإنما شُعبت بينه بإقراره قبل البيع أنها عسمة ، لأنه لا تثبت حد لادمي

ومنه^(٥) دعوى دائر مئة أن لها مهراً على زوجها ، ودعوى واحد ديت بروحها ، فلا يُسمعان وإن كان لو ثبت ديت بعين به حتى يدلي به ، وغشها في الثانية

ومن الثاني^(٦) ما لو اشترى سهماً شائعاً من ملك^(٧) ، وثبت في عسمة لبيع أن ما شتراه منه هو الذي حصه من تركة أبيه ، ودعي أخوه أن ما وهبني ديت الملك كله هبة لازمة وأقام بينة بدت ، وقام العشري ماهدات لأب رجع في الهبة . . شُعبت دعواه وثبته فحلف مع شاهده^(٨) ؛ لأنه يدعي منك بغيره مستغلاً منه إليه ؛ كالوارث فيما يدعيه سمورته ، بخلاف عريم العريم ، فإنه من صلاح

في قوله : (ومنه : دعوى دائر مئة . . .) إلخ . (ش : ٣١٠ / ١٠)

(١) أي : في قوله (ولو ادعى المدعي به دعواه) إلخ ، أي : يفتد على يدك أمر شرح : (وإذ ثبت مال على جانب وله مال) . (ش : ٣١٠ / ١٠)

(٢) من (ص : ٥٩٦)

(٣) قوله (فمن الأول) أي : من أحد طرفي دعواه سرورتي . (ش : ٣١٠ / ١٠)

(٤) قوله : (فمن الأول) وهو : مير المقتل

(٥) وفي (ر) والمطلوعة المكية : (على بانيها)

(٦) أي : الأول . (ش : ٣١٠ / ١٠)

(٧) أي : في الأولى . (ش : ٣١٠ / ١٠)

(٨) قوله (ومن ادعى) أي : قوله (مستغلاً) إلخ كروي

(٩) وفي (خ) : (من تركة)

(١٠) يعني : إذا صجر عن شاهد آخر مثلاً . (ش : ٣١٠ / ١٠)

وما قل إقراراً عليه ، كعقوبة ، ودعوى عليه ، وعليه الجواب ، وما لا كإشـيـ فـعلى استند

ومـه مـمـز قـل السـيـه لأوـل هـي دـعـوى الرهـن و لإحـارـة^(١)

ومـه مـا لو أقر من له أخ بدين^(٢) لاسـه فـلا يـ ثـم مـات فـادـعـى الأخ أنه الورث وأن المقر^(٣) سـوتـه وُلـد عـلى مـر شـ فـلا يـ و ثـت دـيـت ثـت سـت لـمـقـر به مـنـي وُلـد عـلى مـر اشـه ، و عـلـ إقـرأ سـيـت سـوتـه

ومـه مـا لو ادعى در سـد مـكـر و أنه اشـرأها من زيد المشتري لها من عمرو المشتري لها من مكر فـكـيـر سـمـيـت سـتـه بـالسـفـس^(٤)

(وما قل إقراراً عـد) يـ فـلـا يـ كـعـقـوبـة (لادـمـي مـن قـود أو حـذ قـد يـ أو تـعـرـيـر) فـالـدـعـوى عـلـيـه ، و عـلـه الجـواب (يـر ثـبـت الحـكـم عـلى قـولـه^(٥)) ، لـقـصـور أثره عـلـيـه ، دـون سـبـيـه^(٦)

أما عقوبة لله تعالى فلا تُسمع الدعوى بها مطلقاً^(٧) ، كما مر^(٨)

(وما لا) يُقـلـ إقـرأـه به (كإشـيـ لـعـبـ و صـحـابـ مـتـعـب) فـعـلى سـيـد (ادـعـوى به و الجـواب) لأن متعلقه الرقة ، وهي حق يستند دون الفس ، فلا تُسمع به عـلـيـه و لا يُحـثـف ، كـالـمـتـعـلـق بـدقـتـه ، لأنـه مـي مـعـى المؤخـل

(١) في (ص ٥٧٦)

(٢) قوله (سخت) كتب في هامش (ب) (بعله) (بـ)

(٣) وفي (أ) ، (المقر له)

(٤) يـ سـجـ مـكـر لـعـمـر ، سـجـ عـمـر ، بـر يـد ، و أـمـا سـجـ و يـد لـعـمـد عـي فـسـ مـعـا مـن فـه (ش ٣١٠/١٠)

(٥) أي : الفس ، (ش : ٣١١/١٠)

(٦) أي : فالدعوى على عبيد لا على سيد ، هامش (ز) .

(٧) أي : لا عليه ولا على سببه ، (ش : ٣١١/١٠)

(٨) قوله : (كما مر) أي : أول الباب . كردي

فصل

تُعْطَى بِمِثْلِ مُذْعٍ وَمُدْعَى عَلَيْهِ فِيمَا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا بِقَصْدِهِ مَالٌ .

معهم ، الدعوى والحوث على ابرؤ في نحو^(١) 'فل حقيقاً' ، شبه عميد بمحول
بنوت مع أنه لا يُقْلُ إقراره به

وذلك لتعلق الدية برفقه^(٢) ، إذا قسم^(٣) 'أولئ' .

وقد يكونان عليهما^(٤) ، كما في كحج وكحج مكاسبه^(٥) ، يرفق به على
إقرارهما

(فصل)

في كمية الحنف ، وصابط الحنف ، وما يشرع عنه

(تعبط) مدعى وإن لم يطله بحصم^(٦) ، بل وبأسقطه^(٧) ، كما فيه العاصبي
(يمين مدع) البحر المردودة ومع الشاهد (و) يمين (مدعى عليه) ، لا يتم يشق
لأحدهما حنفً نحو طلاق^(٨) أنه لا يخلفه بعتاً مبيعة^(٩) ، ويظهر بصديقه في
ذلك^(١٠) من عبر يمين^(١١) ، لأنه يترجم من حنفه طلاقه طاهر^(١٢) ، انساب سبينة
(فيما ليس بمال ولا بقصد به مال) ككحج وصلاي^(١٣) ، وإيلاء ورغبة^(١٤) ، ولعدي

(١) وفي (ب) و(خ) و(و) لفظ (بحو) غير موجود .

(٢) قوله (أدت بغير أدبه برفقه) أي هو يعمل بعدم قبول إقراره (رشدي

٣٥١/٨) . وفي المطبوعات : (لتعلق ...) إلخ

(٣) أي : ولي الميت (ش : ٣٩١/١٠)

(٤) أي : يكون مدعوى والحوث على كل من مدعى عليه مدعي (ش : ٣٩١/١٠)

(٥) قوله (وكحج لمكاسبه) أي : ادعى واحد وكحجه كردي (وفي (ب) و(خ) و(و))

(مكاسبه)

(٦) وفي المطبوعة المصرية (أسقط)

(٧) أي : من أنه حنف أنه لا يخلف (أي : مع ٣٥٢/٨)

(٨) قوله (طاهر) أي : لزوماً طهراً ، قوله (فساد) أي : قوله (به حنف أنه

لا يخلف ...) إلخ . (ش : ٣٩٢/١٠)

وسبق بيان التعليط في الدعاء ،

نعم ، إن رأى^(١) : لنحو حراءة الحالف فعنه
وتحت اللقيبي أن له فعنه بالأسماء و بصفات مطلقاً^(٢)
(وسبق بيان التعليط في الدعاء) وربما وكذا يمكن^(٣) في غير نحو مريض
وحائض
ويظهر أن يُدعى بالمريض سائر أعداد الجماعة^(٤) ، وإن التعليط به حيد^(٥)
حرام ، لكن يُشكل على ذلك^(٦) أن المَحْدَثة يُعْطَى عليها به^(٧) ، وإن لم يَحْضُر
للدعوى عليها ، وقد يُفَرَّقُ بأن نحو المريض عددٌ حسيّ ، بخلاف السحدر
وغيرهما^(٨) .

نعم ، التعليط بحضور جمع أفئدتهم أربعة ، وسكرير سقط لا تُعْطَى لها
ويُسَرُّ بزيادة الأسماء و بصفات أيضاً ، وهي معروفة ، ومَرَّةً أوائل
(الأيمان)^(٩) أن ما يُذَكَّرُ فيها^(١٠) ، من الطلح تعالى ، يدرك بمهلث
معتزض بأنه لا توقيف فيها ، وأسماء الله لا يُخَوَّرُ إطلاقها ، لا سوقيب ، وأن هذا

(١) عبارة : بهبه المحاج (٣٥٢ / ٨) (نعم ، وربما لحكم) ح
(٢) أي : في المال وغيره ، يقع بصل أم لا ، وشمل ذلك الاختصاص ، فقصده به : يعيد
اليمين فيه . (ع ش : ٣٥٢ / ٨)
(٣) وفي (ح) : (وكذا بالمكان) .
(٤) راجع : المنهل الصالح في خلاف لأشباح : مسألة (١٧٧٨)
(٥) قوله (به) أي : يمكن (جيد) أي : إذا كان الحالف نحو مريض و حائض و غير
(٣١٢ / ١٠)

(٦) أي : استثناء نحو المريض . (ش : ٣١٢ / ١٠)
(٧) أي : بالمكان . هامش (ز)
(٨) قوله (وعد هذا) أي : غير مكان وربما كره في وجوب سريته (٣١٢ / ١)
(قوله : وعندها : بالحر عطف على : لزمان ، ويحصل رفعه عهد على : حكر)
(٩) في (ص : ١٧)
(١٠) أي : اليمين . (ش : ٣١٢ / ١٠)

لا یأسی إلا على كلام الفلاس أو بعراني^(۱) المشرطین انشاء لإشعار بالنقص دون شوق^(۲)

والمحوت^(۳) بأن هذه من قبل اسم معانده^(۴) الذي^(۵) عبت فيه معنى الفعل دون انصافه عما سجد بالأفعاب التي لا یوقف بصفتها على توفیق ؛ ولذا توسع الناس فيها . . غیر صحيح^(۶)

أما أولاً فهي ليست من دیت، فیل بقطر - وهو واضح - ولا معنى وكونها تفصي تعقلاً^(۷) تؤثر فيه لا یختص بها ، بل أكثر الأسماء السوفیه^(۸) كدلت

وأما ثانياً فمن اندي^(۹) صرح على طريقه لأشعري بأن الأسماء أو الصفات التي من باب المعاندة لا یفتصي توفیقاً ؟ بل یفعل لا ینذ فيه من التوفیق ، لكن الفرق بينه وبين الاسم والصفة أن هذين لا ینذ من ورود لفظهما بعينه ، ولا یخور^(۱۰) اشتقاقهما من فعل أو مصدر ورد ؛ كما صرح حواصیه ، بخلاف الفعل لا یشرط ورود لفظه ، بل یكفي ورود معناه أو مراده ، بل عدم إشعاره بالنقص وبأن لم یرد

(۱) د. البصري (۳۵۰ : ۲) قوله : « أو بعراني » كذا في أصله بخط رحمه الله تعالى ، وكان

الظاهر : « عربي » أو « واري » وفي (أ) و (ح) و (ر) و (ز) و (ع) (و انعرلي)

(۲) المصدر لأسی في شرح أسماء الله الحسنى (ص ۱۸۳)

(۳) قوله : (والجواب) مبتداً . كردي .

(۴) يعني : اسم دال على المشاركة . (ش : ۳۱۳ / ۱۰) .

(۵) وقوله : (الذي) تعبير لاسم المعاندة . كردي .

(۶) قوله : (غیر صحيح) خبر المبتداً . كردي

(۷) قوله (معصي بمتقاً) أي مفعولاً كردي وعاره بعراني (۳۱۳ / ۱۰) (جوه

« معصياً » أي معلقاً)

(۸) قوله (سوفیة) . یصح فعل حق المقام الغير التوفیق (ش : ۳۱۳ / ۱۰)

(۹) قوله (من اندي) (من) . استهانة على سبيل الإنكار كردي

(۱۰) قوله (ولا یخور) أي لا یكفي في حوار إطلاقهما (ش : ۳۱۳ / ۱۰)

وَيُخْلِفُ عَلَى الْبَيْتِ فِي فِعْلِهِ ،

و هذا^(۱) وإن لم أر من صرح به كذلك إلا أنه^(۲) ظاهر من محوى عبارت
الاصوليين ، فتأمل

وَيُسْرُ أَنْ تُقْرَأَ عَلَيْهِ آيَةُ آلِ عِمْرَانَ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بَعْدَ اللَّهِ وَبِعَصَمَتِهِمْ لَعْنًا ﴾ (آل عمران : ۷۷) ، وَأَنْ يُوضَعَ حَصْحَفٌ فِي حَجَرٍ

وَلِيُحْتَفَ الدَّمِيُّ بِمَا يُعْطِفُهُ مَنَاسِرٌ ، وَحَسَّ لَا هُوَ

وَلَا يَخُورُ التَّحْلِفُ سِوَا طَلَاقٍ أَوْ عَتِي ، بَلْ يَدْرُمُ لِإِمَامٍ عَدْلٍ^(۳) مِنْ مَعْنَى
أَيِ إِنْ لَمْ يَكُنْ يُعْتَفَدُ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ^(۴)

وَقَدْ يَخْتَصِرُ لَتَعْلِيْقُ بِأَحَدِ الْحَابِسِينَ ؛ كَمَا إِذَا دَعَى مَنْ عَنِ سَيْدِهِ عَتَفَ أَوْ كَثَرَةً
فَانْكُرَهُ السَّيِّدُ ، فَعَلَّطُ عَلَيْهِ إِنْ لَمَعَتْ فِيهِ نَصَابًا ، فَإِنْ رَدَّ الْحَابِسُ عَنِ الشَّيْءِ
عَلَّطَ عَلَيْهِ مَطْلَعًا ، لِأَنَّ دَعْوَاهُ لَشَيْءٍ مَعْدِي

(وَيُحْلِفُ عَلَى الشَّيْءِ) - وَهُوَ الْحَرَمُ - فَمَا لَيْسَ بِمَعْنَى وَلَا فَعَلَ غَيْرَهُ ؛ إِنْ
ضَعَبَ الشَّمْسُ^(۵) ، أَوْ إِنْ كَانَ هَذَا عَرَابِيًّا فَأَتَتْ صَدَقَ

بَعْمٌ ؛ الْمَوْدَعُ إِذَا ادَّعَى تَوَدَّعَ الشَّيْءَ وَرَدَّ سَمْسَ عَلَيْهِ سَحْلَفُ^(۶) عَلَى مَعْنَى
الْعِلْمُ مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ لَيْسَ مِنْ فَعَلٍ أَحَدٍ

و (فِي فِعْلِهِ)^(۷) مَعْنَى أَوْ إِثْنًا ؛ لِإِحَاطَةِ فِعْلِهِ بِمَعْنَى أَيِ مِنْ شَأْنِهِ دَعَتْ .

(۱) أي قوله (بل عدم اشعاره) الخ (ش : ۱۰ / ۳۱۳)

(۲) قوله (هذا) صدأث - أي (عدم بساطه) ، ونحوه (لا به) الخ كروبي

(۳) وفي (أ) : (تعبير) بدل (عدل)

(۴) و من عدل - لا أعلم أحد من أهل العلم يرون لاسحلاف بدلت معني الصحيح
(۱۱۷ / ۶)

(۵) قوله (ك) - ضعیف الشمس - الخ ؛ یعنی تودد بروح همدیون هم دعب بطموح
وكونه غراباً وانكر الروح - حلف على الشئ - كروبي

(۶) أي : المودع ، (ش : ۱۰ / ۳۱۳)

(۷) قوله (و في فعله) - عطف على قوله (فمديس معنه) الخ (ش : ۱۰ / ۳۱۳)

وكذا فعل غيره إن كان إثباتاً ، وإن كان نفياً فعلى منفي النعم

وإن كان ذلك العمل وقع منه حين حمله مثلاً : كما أضفوه

(وكذا فعل غيره إن كان إثباتاً) كبيع وإتلاف وعصب ؛ لسهولة توفوف عليه
(وإن كان نفياً) غير محصور (فعلى منفي العلم) كـ لا أعدته فعل كذا ،
و لا أعدته من أبي ، لعسر توفوف على النعم به^(١)

ويُترق منه ومن عدم حور الشهادة يسمى عمر المحصور بأنه يُكفى في
اليمين بأدنى طر ، بخلاف شهادة فلا بد فيها من الطر القوي القريب من نعم^(٢)
كما مر^(٣)

أما المحصور فمصة نجويرهم شهادة به ؛ لأنه كالأثبات في سهولة
لإحاطة بداهه أنه يخلف عليه ثأ لاؤسي

قال المقيي وقد يُكلف الحلف على الس في فعل غيره النفي ؛ كحلف
ساع أنه لم يأت عذته مثلاً ، وكحلف مدعي السب اليمين المردودة أنه
ساع ، وحلف مدعي أنه معسر ، وأحد الروحين اليمين المردودة أن صاحبه به
عس

ورّد الأول بأنه حلف على فعل عذته ، والحلف به ولو نفياً يكون ثأ^(٤)

والثاني يرجع إلى أنه وند على مر شه ، وهو إثبات والحلف به س وإن لم
يكن فعله .

والثالث مني لملك نفسه على شيء مخصوص .

والرابع معنه تعالى فهو حلف على فعل العمر إثباتاً

(١) أي : بالنفي المطلق معني . (ش : ٣١٤/١٠)

(٢) في (ص : ١٩٩)

(٣) قوله : (ولو نفياً يكون ثأ) لأن فعل العبد كفعله ؛ كما يأتي . كردي

ولو ادعی دیناً لمورثه فقد ارأي حلف علی مبی العلم بالنسبه .

قَالَ (١) : وَالصَّابِغُ : تَهْ حِفْ بِأَيِّ كَلِّ مَبِي لَا فَمَا يَعْنِي بِالْوَاثِ فَمَا
بِفِي (٢)

وكذا العاقبة (٣) بناءً على أن موثوب لا مبی العلم

ويرد عنه (٤) مسائل مرتب في (٥) حلف على (٦) حلف (٧) وفي
(الوكالة) فاما في الدعوى حذیه بعينه (٨) . وان بعينه (٩) هو حلف من استمع
أن يستمع سمیع فادعی بحره (١٠) أن عده (١١) حلف (١٢) فانه حلف على
مبی العلم بحره (١٣)

(ولو ادعی دیناً لمورثه فقد ارأي) أمه . . . أمه . . . أو أحده
مثلاً (حلف على) است بناء . . . كما . . . وعلى (مبی العلم بالنسبه) لأنه
حلف على مبی فعلي بعينه

ونشرط هنا وفي كل ما يحلف حلفه على مبی العلم العرض في
لدعوى . . . كونه يعلم ذلك .

قد استقني ومحلته (١٤) علم مدعي . . . مدعي عنه بعينه . . . والأسم
بفیه أن ادعی أنه بعينه . . . أي . . . ثم يحرف له ذلك فاما منه ومن الله

(١) أي : الباقى . (ش . ٣١٤/١٠)

(٢) قوله : لأنه أن في حلف على بعينه . . . أمه حده عن حورث كردي

(٣) قوله : وكذا العاقبة . . . حلف لا على . . . (ش . ٣١٤/١٠)

(٤) أي : على ذلك الصابط . (ش . ٣١٤/١٠)

(٥) في (٥٧٤/٥)

(٦) قوله : . . . حلف على حده (صالح) ح . (ش . ٣١٤/١٠)

(٧) أي : لا في وقت العقد . (ش . ٣١٤/١٠)

(٨) وفي (خ) و(د) و(و) (ماكره)

(٩) قد يقال : العج ليس فعل أحد . (ش . ٣١٤/١٠ . ٣١٥)

(١٠) أي : الاشرط . (ش . ٣١٤/١٠)

وَلَوْ قَالَ : جَنَى عِنْدَكَ عَلَيَّ بِمَا يُوحَى كَذِبًا ، وَأَصَحُّ حَلْفُهُ عَلَى الْبَيْتِ
قُلْتُ : وَلَوْ كَانَ حَبْ بَهْمَتٍ حَلَفَ عَلَى الْبَيْتِ قَطْعًا ، وَبِهِ أَغْلَمُ
وَيَتَحَوَّرُ الْبَيْتُ بظنٍّ مُؤَكَّدٍ بِفَسَادِ حَقِّهِ

تعالى ، إلا أن يُوَحَّه بصلاتهم بأنه قد سَوَّضَ به إلى حقه إذا يكن المدعى عليه
فَيُخَلِّفُ هو ، فَسُومَخَ له فيه^(١) .

(ولو قال : جنى عليك) أي (علي بما يوجب كذا .. فالأصح :
حلفه على البت) إن أنكر ، لأن قوله ما ، وفعله كفعل بعينه ، وقد شاعت
الدعوى عليه^(٢) .

و غرضه لأدري وعيره بالجمهور على المقاس^(٣)

ومع من محبوب أو يعمد وحب مدعيه الأمر يحدث نقاً قطعاً ؛ لأنه كالمهمة
المذكورة في قوله :

قلت : ولو كان حبث بهمك (على درعي مثلاً) حلف على البت
قطعاً ، والله أعلم ، لأنه إما ضمن ؛ لتقصيره في حفظها فهو من فعله^(٤)

ومن ثم لو كانت من ضمن فعلها ، كمتأخر ومستعير كد الدعوى
والحلف عليه فقط ، كما نحت لأدري وعيره ، وسفهم إليه أن الصلاح في
الاجير .

(ومحور البت بظنٍّ مؤكَّدٍ بفساد) ذلك لظنٍّ ، حظه (إن يدكر ، ولا
ولا^(٥)

(١) أي : في التخصيص . هامش (١)

(٢) قوله (إن أنكر) أي : سيد ، وكذا صير (عنه) (ش ١٠ ٣١١)

(٣) أي : من أن حلف على شيء العلم معنى (ش ١٠ ٣١١)

(٤) أي : التقصير من فعله . هامش (٤)

(٥) راجع : المهمل النسخ في اختلاف الأشباح : مسألة (١٧٧٩)

أو حقه آية ، ونعزيبه نقاصي المستخلف ،

وعدة ١ أصل بروسه ١ (مؤكداً بخفض من حقه) ١١ ، والمعنى واحد
(أو حقه آية) أو مؤثره مؤثوق به بحيث لا يخرج عنه بسبه وموؤج ما فيه
وطاهر أن ذكر مؤثرات بصور فقط ، هذا رأى لحقه مؤثوق به أن له كذا
على خلاف أو عدة كذا حذر به اعتماداً ، بحيث عنه ١ ، بخلاف ما إذا
استوى الأمران .

ومن القرائن المحورة للمحلف أيضاً ، يكون حصصه ١ أي الذي لا يزوج
منه عن سمس وهو محقق فيما يظهر ١ ، ثم رأيت سمي له ١
(ويعتبر) في السمس مولاة كمنها عرق ، ثم نحمل أن المراد به
عرفهم فمما يس (إيجاب وثبوت في سمس ، ونحمل أن المراد به عرفهم في
سملع ، بل أوسع ، ولعله ١٣ الأقرب ١ لأن العهود فيها كثر
وطئت حصصه ١٤ من نقاصي ، وطلبت نقاصي بها ممن يوجب عنه ،
(آية النقاصي) أو آية أو المحكم أو المصوب بمقتضى وغيره من كل من له
ولانة سحيف (مسحوف وعقيدته ١٥) ، محبذ كذا أو مقدّم ، دون آية
الحالف وعقيدته محبذا كذا أو مقدّم أيضاً ، بحر مسلم ١ البمين على آية
المستخلف ١٦

ونحمل على الحاكم ، لأنه الذي له ولانة لاسحلاف ، ولأنه هو عثر آية

(١) الشرح الكبير (١٣/١٩٧)

(٢) أي . بالث . (ش : ١٠/٣١٥)

(٣) أي : الاحتمال الثاني . (ش : ١٠/٣١٥)

(٤) قوله . حسب الحكم (إيج عطف على قوله (مولاة كمنها) (ش : ١٠/٣١٥)

(٥) قوله (وعقيدته) عطف على (آية نقاصي) (ش : ١٠/٣١٥)

(٦) صحيح مسلم (٢١/١٦٥٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه

فلو ورنى أو بأول خلافها أو استثنى بحيث لا تنفعه تفاصيل لم يدفع إثم اليمين
بفاحرة

المخالف . . لصاحب الحقوق .

أما لو حلف نحو العريم مفرس له ولأبيه لاسخلاف أو حلف هو أسد
فالعروة به "وإن شئ به" سقطت حقا بعينه

وعليه "يحمل خبر مسلم" "عنك ما يصدقك عليه صاحبك" (٣)

سبه معنى (يغيب) في غير الأخيرة بشرط "وفيها" (٤) نعمد (٥)

أما لو ورنى "سقط بالله" ولم يطمعه حصته "كما بحثه السلفي" (أو بأول
خلافها أي اليمين أو استثنى) أو وصل باللفظ شرطاً مثلاً (٦) (بحيث
لا يسمعه القاضي لم يدفع إثم اليمين الفاحرة) وإلا سقطت فائدة
اليمين (٧) من نه يثبت لأقدم عنها حوفاً من الله تعالى

(١) أي : المخالف . هامش (١) .

(٢) في غير ما ذكر من حلف نحو العريم . مع ، والحلف أسداه (س ٣١٥/١٠)

(٣) صحيح مسلم (٦٥٣-٦٥٤) ع ٢٠ في حريمه صلى الله عليه

(٤) قوله "من نه" (أخرى) في نسخة أسداه . وقوله (وفيها) أي لأخرى . وهي
هامش المتن . (س ٣١٥/١٠-٣١٦)

(٥) وفي (ب) (و) (ج) (و) (د) (و) (ر) . (يقتل) .

(٦) ع ١٠١ معنى صحيح (٦١-٦٢) "فلو ورنى" المخالف في نفسه "أو قصد خلاف ما هو
بلفظ عند حلف من له ولاية الحلف" كقوله "لا يسحق علي درهم ولا دينار ولا أهل من
ذلك ولا كذا" "عنده" "عنده" "ودار" "رجل معروف" "وماله" "في يده" ولا يسمعه
ولا يسمع . وثوب . جمع . ولا يسمعه أحد . ونحوه . غلب

(٧) ع ١٠١ معنى صحيح (٦١-٦٢) "أو بأول" "أو أسداه" "خلافها" في خلاف
نه تفاصيل "كحلفي حلف ما بعد علي مفرس له ولأبيه" "سقطت به" "أو
استثنى" "بالحلف" "كقوله" "عنه" "بشأنه" "أو وصل باللفظ شرطاً" "كما" "سقط
ع ١٠١" "في (٣١٦-٣١٧) (قوله "مثلاً" أي "أو صفة" "مرفاً" وهي
(ج) (و) (ع) (مثلاً) غير موجود

(٨) ع ١٠١ معنى صحيح (٦١-٦٢) (قوله صحيح بأوليه) "لعبت هذه عائده" "من كل"

أما من حلف بحو فلا يـ . فمعه ثوبه وأقبل وبن رأى العاصي حلف
به على ما عثمده الإسوي وبعده عن الأذكار^(١) ، وزد بآته وهم ؛ إذ ليس فيه
إعادة المذكورة^(٢) . بل كلامه يقتضي أن محله^(٣) فليس لا يبره ، وهو طاهر .

وأما من طعمه حصنه في نفس الأمر : كأن دعى على عيسى فحلف
لا يَشْفِعَ عليّ شيئاً ؛ أي : تسليمه الآن . وصف التوراة والتاويل ؛ لأنَّ حصنه
قدِمَ إنَّ عَلِيَّ مَخْطُوءٌ لِمَا جَاءَ

وهي قصصٌ محذرةٌ لفصله دون حصته ، كـ : ما به عدد درهم ، أي
فله ، كـ : ما به شرح ، والذي في : «موسى» : «إسلامه» على حقيقته^(٥٥) ،
رسم يذكر بعبارة ، وهو الأسبغها ، أو قبض^(٥٦) ، أي : عشاء القلب ، أو :
نوت ، أي : رحوب

وهو هنا^١ اعتمد حلال من غير قصد ، شيه عدد

وانشئكم الامساء^١ ربه لا يمكن في المعاصي^٢ ، اد لا تقدر^٣ نعمت كذا إل

شيء قابل للتأويل في اللغة)

- [illegible]

ومن توخهت عليه بمين نو أقر بمطوبها لرمه فأنكر . خُلف .

شاء الله . وأُحيب بأن المراد . رجوعه لعقد اليمين ، ومن عن الإسوي في (الصلاق) ما به يعنى بدئت^(١)

وخرج به (حيث لا يسمع) ما إذا سمعه فعدّره ويُعبد اليمين .

وبو وصل بها كلاماً م يعينه خاصي . معه وأعدادها

(و) صايط من مدره اليمين في جواب الدعوى أو الكول أنه كل (من توخهت عنه بمين) أي دعوى صحيحة ، كما به أصده^(٢) ، أو المراد . طُلبت منه بمين ومن غير دعوى . كصفت قدوب ، دُعي عليه يمين العقذوف^(٣) أو وارثه أنه ما ربي

وحيند فعارته أحسن من عاره ، أصده^(٤) ، فرغم أنها يسبق قلم . لنس في محله

(لو أقر بمطوبها) أي اليمين أو الدعوى ، لأن مؤداهما واحد (لزمه) .

وحيند^(٥) فبدأ دعى عليه شيء كذلك^(٥) (فأنكر) . (خُلف)^(٦) للخبر السابق ، واليمين على من أنكر^(٧)

ولا يُدعى هذا الصايط حكائهما له في الروضة ، وأصلها ، (قيل)^(٨)

(١) في (١٢٩/٨)

(٢) جمع . مصدر (ص ٥٠٨) وعنده (ومن توخهت عنه دعوى برأه) (ج)

(٣) قوله (بمين مطوب) (ج معقول لا لطلب) (ش ٣١٧/١٠)

(٤) أي : حين صط الحالف بما ذكر . (ش : ٣١٧/١٠)

(٥) قوله (عنه) أي : لحسن . وقوله (كدنت) أي : دعوى صحيحة لو أقر بمطوبها لرمه . (ش : ٣١٧/١٠)

(٦) وفي المطبوعة المصرية (فأنكر خلف) .

(٧) عزّ تحريجه في (ص : ٥٤٢) ، و(ص : ٢٤٥) .

(٨) لشرح لكبر (١٣ : ٢٠٠) . روضة لطبيب (٣١٦/٨)

لأنهما لم يُريدا إلا أنه أطول مما فيه^(۱) فلا يُحتاج إليه ، لأنه غير ما فيه بل هو شرح له .

ثم كل مهمل^(۲) أعلي^(۳) بدعوى الله تعالى ، كحذف الـ وشرب لا يحذف فيها ، لامتناع الدعوى بها ، كما مر^(۴) في شهاده خمسة

و هو قال أن رأسي عن هذه دعوى سم بمره بمن عن يده ، لأن لإبرء من الدعوى لا معنى له .

و هو عن طلائعها بعبها وذعنه وأنكر فلا يُحذف عن يمينه بوقوعه ، بل إن ادعت فرقة خُف عن يمينها عن ما مر في (بغلاف) بما فيه أنه لا يُقبل قولها في ذلك^(۵) ، وإلا فلا^(۶)

ولو ادعى عليه شفعة فقال إنما اشترت لاسي لم يُحذف

ولو ظهر عزمه بعد فسخه مال مجلس من عزمائه وادعى أنهم يعقون دينه

لم يُحذفوا .

و هو ادعت أمه بوطء وأتمه الولد فأبكر البذل أصل بوطء سم يُحذف و مر

في (الركاة) أنه لا بحث عن المالك فيها بمن أصلاً^(۷)

ولو ادعى على أبيه أنه بلغ رشيداً ، وأنه كان نعم ديت وظل يمه سم

(۱) قوله (أطول مما فيه) فربما فالأصل التحالف كل من سوجه عنه دعوى صححه ، ثم

فلا وقبل من بوجهه عنه دعوى بوجهه

(۲) أي بضمير (ش : ۳۱۷/۱۰) وهي هـ من (ب) ، ي من دوم مطلوب المس

إذا قرء ، والتحالف إذا أبكر ذلك ، حكاه

(۳) قوله : (كما مر) أي : أول البت ، كردي

(۴) هي (۲۹۱/۸)

(۵) قوله (وإلا) أي : بوجهه بمن فربما في ذلك (فلا) أي : فلا يحذف بوجهه على يمين

لفرقة ، (ش : ۳۱۷/۱۰)

(۶) عبارة (المعني) ما هو ادعى من عنه كذا سقط سم يحذف (ش : ۳۱۷/۱۰)

تُحْلَفُ ، مَعْ أَنَّهُ لَوْ أَفْرَهَ . بَعْرُ وَأَلَمْ يَشْتَ رَشْدُ لَأَسْ بَافْرُ أَيْهَ
أَوْ عَنِ فَصِّ ١١ أَنَّهُ رَوْحَهُ مَحْمُومَهُ فَكَرَ . مَعْ تَحْلَفُ ، مَعْ أَنَّهُ لَوْ أَفْرَ
فُلْ

أَوْ لِإِمَامٍ ٢ عَلَى سَاعِي أَنَّهُ فَصِّ رَكَّهَ فَكَرَ . مَعْ تَحْلَفُ أَيْضاً
وَبَوَّ شَتَّ بَرِيدٍ دِينٍ عَمْرٍو ، فَدَعَى عَمْرٍو حَسْبَ أَنْ هَذَا أَيْدِي بَيْدِكَ بَعْمَرٍو
فَقَالَ بِنَ بِي . لَمْ تَحْلَفْ . لِأَحْسَنَ رَدِّهِ أَسْمَى عَمْرٍو رِيدَ ٣ . بِيخْلَفُ فَيُؤْذِي
بِمَحْمُورٍ ، هُوَ ثَابِتٌ مَبْنِيٌّ سَحْصِي بِيَسَّ عَمْرٍو ، وَلَوْ فَصَّدَ إِفَامَهُ بِيَهْ عَلَيْهِ ٤
مَعْ نَسْمَعُ

وَبَعْمَرٍو شَيْخٌ ٥ ، وَالنَّظَرُ وَاصِحٌ ، فَصَّدَ بِنَ الصَّلَاحِ . بَوَّ أَفْرَ حَسْبَ أَنْ
أَشْيَبَ لَعَمْرٍو . بَعْ ٦ هِيَ بِيَسَّ ٧ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى صَبِّ فَأُشْبَهُ وَحُكْمٌ لَهُ بِهِ
ثُمَّ حَادَ بِمَحْصَرٍ ٨ . يَصْتَرُّ مَلَكٌ بِصَبِّ وَأَرَادَ أَنْ تُشْبَهُ ٩ . لَسَمِعَهُ فِي دِينِهِ ، وَلَمْ يُؤْكَنْهُ
بَوْرَثُ فِي أَنَّهُ . فَالْأَحْسَنُ الْعَوْلُ بِحَوْرٍ ذَلِكَ أَيْهِي

وَصَرَّحَ بِمَثَلِهِ السَّنَكِيُّ فَقَالَ . ثَلَاثُ وَثَلَاثُ وَالْوَصْفِيُّ وَلَدُنْ الْحَصَالَةُ بِحَقْوَقِ
الْحَبِيتِ . انْتَهَى

وَمَرَّ ٨ أَنْ قَوْلُهُمْ : لَيْسَ لِلدَّيْنِ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ بِعَرَسَةِ الْعَدَاةِ أَوْ

(١) قوله (أَوْ عَنِ فَصِّ) أعطف على قوله (عَمْرٍو) هامش (١)

(٢) أي : ادعى الإمام . كاتب . هامش (٢)

(٣) قوله (وَبَوَّ فَصَّدَ) أي : يبد . وقوله (عَمْرٍو) أي : حائل (ش ١٠ / ٣١٧)

(٤) قوله (بِيَهْ) أي : في عدم سماع (ش ١٠ / ٣١٧)

(٥) وهي اسمها بَعْمَرٍو : حكاه (بَعْمَرٍو) مع (بَوَّ) بَوَّ

(٦) أي : دبر . يبد . هامش (١)

(٧) أي : حَبِيتٌ . (ع ش : ٣٥٥/٨)

(٨) أي : في (بَعْمَرٍو) على (بَعْمَرٍو) أي : شرح (وَدَاكُتْ مَا) على (بَعْمَرٍو) (ش

ولا يُحْتَفَظُ وصي على تركه عظم في حكمه ، ولا شاهد أنه لم يكذب
ولو قال مدعى عنه أن وصي لم يُحْتَفَظْ ، ووقف حتى ينلج

وإن أنكز خصم وكالة مدع . . لم يُحْتَفَظْ على يمي لعدم بها ، لأن له (١) طلب
إثباتها وإن أقر بها .

(و) ما شئى أحد من نصيب أنه لا يحلف قاص على تركه العظم في
حكمه ، ولا شاهد أنه لم يكذب (لا يردح منصهما عن ذلك وإن كانا لو أقرّا
استفَع المدعى به (٢) .

وعدى عن نصيب ، نصيب ، بهذا الاستثناء (٣) لأنه غير صحيح ، لعموم هذا من
قوله (يوجب عنه دعوى (٤) لما مر أن هذين لا يُسْمَعُ عنهما لدعوى بذلك
وخرج بقوله (في حكمه) غيره ، فهو فيه كغيره (٥)

(ولو قال مدعى عنه أن وصي في وقت بخمسل ديك (لم يحلف) لأن
بمسه ثبت صباه ، ولصبي لا يُحْتَفَظْ (ووقف) الأمر (حتى يسع) ثم يُدْعَى عليه
وإن كان (لو أقر بالسوء في وقت احتماله) فمن (ومن ثم قبل : هذه من
استثبات من نصيب

نعم ، لو شئى كمر أنك (٦) قدعى استعجال الإجاب بدواء خُفَّتْ ، فإن
كُلَّ قَر

(١) أي : للمدعى عليه . (ش : ٣١٨/١٠) .

(٢) أي : بالاقراء ، هامش (ز)

(٣) هو قوله (ولا يحلف قاص) إلخ ، لأنه استثناء معنى من قوله (ومن يوجب عنه
يمس . . .) إلخ ع ش . (ش : ٣١٨/١٠) .

(٤) المحرر (ص : ٥٠٨)

(٥) قوله (غيره) أي : كدعوى ما ، غيره ، وقوله (فهو فيه كغيره) وبحكمه فيه حمله أو
قاص آخر . معنى (ش : ٣١٩/١٠)

(٦) قوله : (وإن كان . . .) إلخ غاية ، (ش : ٣١٩/١٠)

(٧) أي : كجاءته . آسى ، (٤٠٢/٩) .

واليمينُ نَعْدُ قَطْعَ نَحْضُومِهِ فِي الْحَالِ لَا بَرَاءَةَ ، فَمَنْ حَنَنَهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَهُ
حَكْمَ بَيْنَاهَا ،

(وليمين) نَعْدُ قَطْعَ الْحَصُومَةِ فِي الْحَالِ لَا بَرَاءَةَ (من نحو : نَعْدُ
الصَّحِيحُ أَنَّهُ صَحَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ خَالِفٍ بِالنَّحْوِ مِنْ حَوْضٍ صَاحِبِهِ ، أَيْ
كَأَنَّهُ عَلِمَ كَذِبَهُ ، كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(١) .

(فَمَنْ حَنَنَهُ ثُمَّ أَقَامَ بَيْنَهُ) بَمَدِّعَاهُ ، أَوْ شَاهِدًا يَحْلِفُ مَعَهُ (حَكْمَ بَيْنَاهَا)
وَكَذَا لَوْ رُذِّتِ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي فَكُلُّ ثُمَّ أَدَمَ بَيْنَهُ ، لِأَحْصَاءِ أَنْ يَكُونَهُ تَوَرُّغٌ ،
وَيَقُولُ جَمِيعُ نَابِئِشَرٍ (الْبَيْنَةُ بَعْدَلَةُ أَحَقُّ مِنْ حَصْنِ عَاصِرَةٍ) رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ ^(٢) .

وَالْحَصْرُ فِي حَرٍّ ، شَاهِدًا ، أَوْ بَيْنَةً ^(٣) ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ ^(٤) . . إِنَّمَا
هُوَ حَصْرٌ لِحَقِّهِ فِي السَّوْعَيْنِ ، أَيْ لَا ثَالِثَ لِهَمَا

وَأَمَّا مَنَعَ جَمْعِهِمَا بَأَنَ يُعْصَمَ شَاهِدَتَيْنِ بَعْدَ الْمَسِّ فَلَا دَلَالَةَ لِمَحَرِّ عَلَيْهِ
وَقَدْ لَا نَعْدُهُ الْبَيْنَةَ ، كَمَا لَوْ أَجَبَتْ مُدَّعَى عَلَيْهِ بِوَدِيعَةٍ بَعَثِي الِاسْتَحْقَاقَ وَخَلَفَتْ
عَلَيْهِ فَلَا يُعْصَمُ الْمُدَّعِي إِذْ مَتَّ بَيْنَهُ أَنَّهُ أَوْدَعَهُ ، لِأَنَّهَا لَا تُحَدِّثُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ مِنْ
بَعَثِي الِاسْتَحْقَاقَ ^(٥) .

(١) أَي : هِيَ الْمُرْدُودَةُ ، مَعْنَى الْمَحْتَاجِ ، (٤٢٢ / ٦)

(٢) قَوْلُهُ (أَيْ كَأَنَّهُ عَلِمَ) بِح (فَأَبَى) لِلْحَصُومِ ، مَعْنَى (لَأَنَّهُ) لَكَانَ أَظْهَرَ
بَعْدَ مَنَى وَفَدِ بَعْدَ بَأَنَ (كَذِبَهُ) هِيَ الرَّدَاءَةُ ، قَوْلُهُ (كَمَا رَوَاهُ) بِح (يَكُونُهُ)
(كَأَنَّهُ عَلِمَ كَذِبَهُ) (مِنْ) (٣١٩ - ١٠) وَابْتَدِثَ فِيهِ مِنْ أَحْمَدَ (٢٣١٦) ، وَأَخْرَجَهُ
أَحْمَدُ (٤٠٩٥ - ٩٦) ، وَابْنُ دَاوُدَ (٣٢٧٥) ، وَالسَّيْفِيُّ (٦١٧٦ - ٨١) عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاسٍ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٣) صَحِيحُ الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ (٢٦٨٠) مِنْ فَوْزِ عَدَّوْسٍ وَبَرِّهِ وَشَرِّحَ جَمْعُهُمْ لَهُ بَعَثِي

(٤) قَوْلُهُ : (أَوْ بَيْنَةً) أَيْ ، يَمِينُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كَرْدِي

(٥) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٩) عَنْ وَائِلِ بْنِ خُبَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٦) أَيْ لَأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنَّهُ أَوْدَعَهُ ، بَلْكَ يَنْفَعُ بَوْدِيعَهُ مِنْ عَمْرِ نَفْصَرٍ وَرَدَّعَهُ ، فَلَا يَسْحَرُ عَنْهُ =

وبنود في المدعى عنه قد حلفي مرةً فحلفت أنه لم تحلفي ^١مكن هي الأصح .

ولو شتمت دعوى على حمق ^٢فقد حلفت على بعضها دون بعض ، لا على كل منها بمسئله ، لأن حمقها في دعاوى ^٣بعضها ؛ كما قاله الماوردي ^٤ . ولا يكلف جمعها في دعوى واحدة .
ولو أقام به ثم دى هي كدنة ، أو مطنة سقطت هي لا أصل الدعوى .

وإذا ثبت تجمع حق على واحد ^٥حلف بكل ما ، ولا تكفي يمين واحدة وإن رخصوا بها ، بخلاف ما لو أنكر ورثة ميب دعوى دى عليه ورثوا بيمين على المدعى فإنه يحلف بهم يميناً واحدة ، ويؤجبه بأن حصمه في الحفنة إنما هو المبت وهو واحد .

(ولو قس) من بوخبت له بعض ^٦أثرأنت عنها سقط حقه منها ، لكن في هذه دعوى لا غير ، فله استيفاء دعوى وحلفه

وإن قال (المدعى عليه) الذي طبت تحلفه (قد حلفي مرة) على هذه الدعوى عند صبي آخر أو أخلق ، لكن بشي بدت لاستعمار حينئذ ^٧(فليحلف أنه لم يحلفي) عليها (مكن) من دلت ^٨ما لم يكن له شبهة ^٩وتريد بقسمها ، فتمهل له ثلاثة أيام (هي الأصح) لأن ما قاله محتمل

شينا . م . ر . انتهى بحبري . (ش : ٣١٩ / ١٠)

(١) أي الحقوى ش : ٣١٩ / ١٠ (في (ب) راع (هـ) وانطوعت (جـ) بدون العاء

(٢) الحاوي الكبير (٢٩٤ / ٢٠)

(٣) أي : حين الإطلاق . أسس ومعني . (ش : ٣١٩ / ١٠)

(٤) أي : تحليله المدعي . معني . (ش : ٣١٩ / ١٠)

(٥) قوله (به) أي : على من سخط (ش : ٣٢٠ / ١٠)

ولا يُحاث المدعي لو قال قد حنفي أنني سمع أحفقه قد حنفت على دث ، لئلا
يسئل^(١) الأمر ، فإن بكل حلف المدعي عنه بمن برء ، وسدعت
الحصومة عنه ، ولا يُحاث لحفقه^(٢) بمن الأصل إلا بعد استيف دعوى ، لأنها
الآن في دعوى أخرى .

أما لو قال^(٣) حنفي عدث ، فإن تدكر^(٤) مع حصته عنه^(٥) ولم تُفذه إلا
اليه ، وإلا حنقه ولا نفقه^(٦) ليه بالحيف ، ما من ناصي لا يفسد
بينة بحكمه بدون تدكره^(٧)

ولو قال للمدعي قد حنفت أنني ، أو نائعي على هذا فكن^(٨) من
تحلفه^(٩) على يمي دث أيضاً ، فإن بكل حلف هو^(١٠)

وكذا لو ادعى على مقر له مدار في يد الثمثر^(١١) هي ملكي لا مث
المقر دث ، فقال . قد حنفته وحنفت لك لم تُحنقه فتمكن من تحفته^(١٢)

(١) قوله (بلا تسئل) عنه قوله (ولا يحاث للمدعي) كردي
(٢) قوله (ولا يحاث لحفقه) ج ١٠ أي (لا يحاث للمدعي عنه) و (حنفته بمن الأصل
كردي) قال الشافعي (٣٢٠ / ١٠) (بوه) (بمن الأصل) ي (لا من حنفت
المردودة عليه . معي) .

(٣) أي : الحسم للقاضي . ووض . (ش : ٣٢٠ / ١٠)

(٤) أي : القاضي تحليفه . معي . (ش : ٣٢٠ / ١٠)

(٥) أي : ما عليه . معي : أي : من الحلف . (ش : ٣٢٠ / ١٠)

(٦) قوله (ولم نفقه) ي (حنقه) أي : ما من قوله (ولا نفقه) ي

المدعي عليه . (ش : ٣٢٠ / ١٠)

(٧) في (ص : ٢٤٤-٢٤٥)

(٨) أي : المدعي عليه . (ش : ٣٢٠ / ١٠)

(٩) أي : المدعي . هاشم (خ)

(١٠) أي : المدعي عليه بمن الرقة . إلخ (ش : ٣٢٠ / ١٠)

(١١) قوله (هاشم) ج ١٠ أي : المدعي ، فهو ليس بدعوى من ١٠ ٣٢٠

(١٢) قوله (هاشم) أي : بغيره مدعي عنه قوله (قد حنفته) أي : نعم ، قوله =

القاضي اخلف ، فنقول لا اخف ،

انقاضي اخلف ، فنقول لا اخف (لصراحتهما فيه ، ومن ثم لو طلب العود للمحلف ولم يرض المدعي . لم نبحث ، كما غمده^(١)) وان دارج فيه جمع .

وزجج القاضي أنه لا بد من حكم^(٢) ، لأنه محتجده فيه وسئلتم مما يأتي^(٣) في مسألة الهرب أن محو قوتهم هـ (لم نبحث) ما بدا وخه القاضي يمين على المدعي ولو بوقته عنه ليخففه فهو شبحا كبره هـ^(٤) فونه يردّها^(٥) وإن لم يخطكم به^(٦) . هـ اذهم : وإن لم تصرح بالحكم به^(٧) ، لم تصرخوا به في مسألة الهرب فهو لهم المطلب بعد بكوله إلى آخر ما يأتي^(٨) الصريح في أنه لا يسقط حقه^(٩) من اليمين بمجرد الكول ، وجب استوب هذه^(١٠) ومسألة لسكوت الآية^(١١) في أنه لا بد من حكم لقاضي حصة أو ترملا

(١) أي : المدعي عليه . (ع ش ٨٠ / ٢٥٧)

(٢) اشرح لكبر (١٣ - ٢٠٩ - ٢١٠) ، وخه القاضي (٨ - ٣٢٢ - ٣٢٣)

(٣) أي لا بد من عدم (لعدم حكم بالكول هـ مل (أ)

(٤) أي : أنقاضي الشارح . (ش : ١٠ / ٣٢١) .

(٥) قوله (هو شبح) أي : في شرح البرص . قوله (هـ) أي : هـ حـ صرح بالكول . (ش : ١٠ / ٣٢١) .

(٦) قوله (لم يخطكم به) أي : يرد القاضي اليمين على مدعي كودي

(٧) أسس المطالب (٩ / ١٠٧)

(٨) راجع : المهمل الضاخ في اختلاف الأشاح ، مسألة (١٧٨٥) ، وحاشية الشرواني (١٠ / ٣٢١) .

(٩) قوله (من آخر ما يأتي) أي : في شرح فونه (حكم بكوله) كودي

(١٠) أي : شقو الخصم . هـ مل (م) .

(١١) أي : مسألة احسن من الصريح بالكول (ش : ١٠ / ٣٢١)

(١٢) أي (ص : ٦٠٧)

فإن قُلْتُ من يتردد في أن هذا^(١) من أحكام السريتي بمعنى كلاً ،
 بخلاف السكك قُلْتُ من لا خلافهما في محرّد تسمية فائدة هذا

فإن قُلْتُ يُمكن تأويل قريبهم الأب^(٢) (بعد تكوله) أي بالكوت ،
 وبقي ما هنا^(٣) على إطلاقه أنه لا يحتاج إلى حكم وهو تريفية قُلْتُ يُمكن
 لولا قول^(٤) الروضة : ومقتضاها السوية إلى حره^(٥) ، فأنه

ومن النكول أيضاً : أن يقول له قل لله ، فهو بالرحمن ، كد
 أصغر

ويظهر نيّته حد من يأتي^(٦) فيمن موسم^(٧) فيه جعل بأن يُصرّ^(٨) عليه
 بعد تعريفه بأنه بحث مثلاً ما أمر به بحاكم ، وكلامهم هذا صريح في لا كفا^(٩)
 بالحلف بالرحمن ، وهو ظاهر ، خلاي سلفي

وفي قل لله ، فقد والله ، أو تالله وجاهد ، والمعتمد أنه ليس
 ساكناً ، وكذا في عكسه ، بوجود الاسم ، وإنما يتفاوت في محرّد الصلة فيه يؤثّر
 ولو منع من المعلق شيء مما مرّ هناك على المعتمد ، خلافاً لسفلي^(١٠)

(١) أي مخرج بالكوت ، كما يقول أبو بكر (ش ١٠ / ٣٢١)

(٢) وقوله (قريبهم الأب) أي بعد سنده كودي أي في شرح قوله (سكوت)

(٣) أي قول الله (وسكك أبو بكر أبو بكر) (ش ١٠ / ٣٢١)

(٤) روضة الطالبين (٨ / ٣٢٣) .

(٥) أي بعد في شرح (فوسكك حكم مقتضى سكوت) (ش ١٠ / ٣٢١)

(٦) قوله : (موسم) أي : اشتهر . كودي .

(٧) قوله (بأن يصرّ) أي : يصرّ ، يعني أن الحلف بالرحمن كقول من أمر به
 إجماع . كودي

(٨) وقوله (في لا كفا) أي في سكول ، يعني يكفى في سكول بالحلف بالرحمن
 ولا يحتاج إلى التضد بذلك . كودي

(٩) راجع المسهل الفلاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (١٧٨١)

فِي سَكَبِ حَكَمِ لِقَاصِي سَكْبِهِ ، وَفَوْنُهُ لُحْدَعِي أَحَبُّ حَكْمَةِ سَكْبِهِ

(فان سکت) بعد عرضی میں عدہ لائحو دہنیہ (حکم انصافی سکولہ) اُن یقول لہ جمنٹ نکلا . و یکت یشد . لامعہ ، ولا بصیرُ ہا نکلاً بعبیر حکم ، و مہ ما ہی . لان ما صدر عہ من صابح سکول .

وَأَنْتَ بِنَفْسِي عَرَضْتُهَا عِنْدَ ثَلَاثٍ ، وَهُوَ فِي سَائِكِ نَد
وَلَوْ بَوَّسْتُمْ فِيهِ جَهَنَّمَ حَكَمَ حَكَمٌ عَدُوٌّ لَهُ وَخِيْلٌ لَهُ ، وَنُحُورُهُ
يُوحِثُ حَلْفَ الْمَدْعَى وَنَهْ لَا تُسْمِعُ سَنَفَ بَعْدَ بَعْدِهِ ، وَنَحْوَهُ
فَرَأَى حَكَمَ عَلَيْهِ وَسَمَ تَعْرِفُهُ بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ سَمِعَهُ بَعْدَهُ حَكَمَ حَكَمٌ

(وقوله) أي انقاضي (المدعي) بعد مسح مدعي عنه أو سكوه
(احلف) أو انخف؟ وقوله عنه انخفه ورسم يسره حلفه على
المسقول المضمحل (حكيم) منه (سكوه) يبرأ عنه فوه حكمت
سكوه ، فمن لمدعي عنه ان خفف الا برضى المدعي .

وبما نقرر هنا وبما مرّ : « علم » : تلخصه بعدكم به يعود الى « حلف » و «
كان قد هرب وعاد » لم تحكّم بكونه حقيقه أو لا ، ولا : لم يقض له إلا أن
رعي المذعي ، فإن تمّ بحلف : لم تكن لتمدعي حيث مردوده : لفصيره
برصاه بحلفه

ولو هرب الحصنة من محلي حكم بعد بكونه وقبل عرض مدعي المسمى
على المدعي . . امسح على مدعي حلف حروده ؟ كما علمت من تقرير^{١٣}

(۱) قوله (وَمِنْهُمْ) في مر حجت ركنها اما يسي في غير نفس السج (مس)
(۳۲۲/۱)۰

(۲) قوله (وَمَا يَدْرُكُهَا الْغَنَاءُ) أي لا يدركها الغنى، أي لا يغنيها عن الله تعالى.

(۳) یٰۤاَیُّهَا عَلَیْمُ الْغُیُّوْبِ لَا تُفِیْضُ عَلَیَّ مِنْ حُكْمٍ ۚ اِنَّمَا اَمْرٌ بِالْحَقِّ ۚ اِنَّمَا اَمْرٌ بِالْحَقِّ ۚ

واسمیر المرذودة في قول كسبه ، وفي الأظهر كإقرار المدعى عنه ، ولو أقام المدعى عنه بعدها بيعة بأداء أو إبراء لم تسمع .

وله طلب بمير حصمة^(١) بعد إقامه شاهد واحد ، وحبيد^(٢) لا تسمع إلا البيعة بكمية ، فإن حلف المحصم سقطت الدعوى ونسب له بجديدها في مجلس آخر ليقيم البيعة لتفصيله .

ولو نكل في حوب وكل مدعي ثم حصر الموكل^(٣) فله أن يحلفه^(٤) ولا تجديده دعوى

(واسمير المرذودة من المدعى عليه أو لعاصي على المدعي (في قول)
أنها (كسبه) ثمنها المدعي ، لأنها حجة منها ، أي عدلأ (وفي الأظهر)
أنها (كإقرار المدعى عنه) لأنه يكونه توضح بحق فأشبه إقراره ، فعليه^(٥)
بحث الحق بإقرار المدعي من يمن الرد من غير فتقار إلى حكم ؛ كما مر^(٦)
(ولو أقام المدعي عليه بعدها بيعة) أو حجة أخرى (بأداء أو إبراء) أو بحوب من المستطاب (لم تسمع) بكذبه لها بإقراره^(٧) ، وقال في محل
حر "سمع"^(٨) ، وصحح لإسوي الأوز^(٩) ، والقيسي الثاني وسط الكلام
عنه ، وسمعه إبرر كشي قصونه ؛ لأنه إقرار تقديرني لا تحقيقي فلا تكذب فيه

• فيما ذكر . (سم : ١٠ / ٣٢٢)

(١) قوله (هـ) أي المدعي (طلب بمير حصمة) أي المدعى عليه كردي

(٢) قوله . (حبيد) أي : حين الطلب . كردي

(٣) قوله (فله أن يحلفه) أي : الأسى ، والسمي ، وه لأبور . (ن يحلف) ، وفي

الترشيدي بعد ذكرها عن آخر ما صفة (تفصيل في) فله الموكل . وعبارته : لأبور

أصوب . انتهى (ش : ١٠ / ٣٢٢)

(٤) أي : على الأظهر . (ش : ١٠ / ٣٢٣)

(٥) قوله (من حكم) كما مر (قبل قوله) (ولا بعص) (هـ) بكوله) كردي

(٦) راجع الشرح بذكر (١٢ / ٢١١) (وأروعه الطائس) (٨ - ٣٢٣ - ٣٢٤)

(٧) شرح بذكر (١٣ / ٢٣٥) ، صمد الطائس (٨ - ٣٢٦ - ٣٢٧)

(٨) أي عدم السمع (ش : ١٠ / ٣٢٣) وراجع لمهذب (٩ / ٤١٤)

فإن لم يخلف المدعى ولم يعلل بشيء

واغترص^(١) بأن ظاهر كلام الشرحين تفرغ سماع على الصنف^(٢) أنها
كاسية ، وهو متح^(٣) ، فالمعتد : ما في المتن .

ونقل الدميري عن علماء عصره أنهم أفتوا بسماعها فيما إذا كان المدعى عيناً ،
فإن وأشار إليه المرفوع بقوله (بأداء أو برء)^(٤)

وأما إن الصلاح فيمن ادعى حصّة من ملك بيد أحد الأعداء ، فحلفت
المدعى المردوده وحكم له ، فأقدم المدعى عليه بئس أن له أو لم له ، تحكم به
به بأنه يبيّن بطلان الحكم السابق .

ونظر فيه العربي بأن قياس كون المردوده كإقرار مدعى عنه لا نسمع
بنته انتهى

وبرأه^(٥) ما تفرز عن الدميري ، ويؤخه^(٦) بأن بعض أهوى من مدعي ، وإن
الإقرار هذا ليس حقيقياً من كل وجه .

(فإن لم يحلف المدعي ولم يعلل بشيء) بأن لم يند عذراً ولا طلب
مهلة ، أو قال أنا كل مطلقاً^(٧) ، أو منك وحكم بقاضي بكوله ، أحد صف
مر^(٨)

(١) أي كلامه المسمي ومن تبعه (ش : ٣٢٣/١٠)

(٢) أي لا عرص (ش : ٣٢٣/١٠) .

(٣) النجم الوهاج (٤٢٦/١٠)

(٤) قوله (ويرد) (أي : إن يد عليه أو قسم ما قاله الدميري ، وقد كان صاحب شهاب
الدمي أن المصنف خلاف ما بعد الدميري وأنه لا فرق بين المدعي والغير) (ش :
٣٢٣/١٠) .

(٥) أي : ما تفرز عن الدميري . (ش : ٣٢٣/١٠)

(٦) راجع : السهل لصاح في خلاف الأشباح ، مساله (١٧٨٢)

(٧) أي : حكم القاضي بكوله أم لا . (ش : ٣٢٣/١٠)

(٨) أي : في نكول المدعى عليه . (ش : ٣٢٣/١٠)

سقط حقه من اليمين ، ولنس له مظالة الخصم ، وإن تعذر إقامة شبهة أو
مراجعة حساب

نعم ، يبرم بحكم هذا ، سؤاله عن سبب امتناعه ، بخلاف المدعى عليه ،
لأن مدعاه ثبت المدعى حق الحلف والحكم بيمينه ، فلا يؤخر حقه بالسبب
وسوال ، بخلاف امتناع المدعى ، وأيضاً المدعى عليه بمحذور امتناعه من
المير بحوزة حق المدعى ، فمستحق على ناصبي التعرض للإسقاطه ، بخلاف
يكون المدعى فيه لا بحث به حق المير ، فسأله ناصبي عن سبب امتناعه .

(. . سقط حقه من المير)^(١) لأغراضه ، فليس له العود إليها في هذا
محس وعمره ، ولا^(٢) لأغراضه ورفع كل يوم إلى قاضي

(وليس له نصيب بحكمه ، إلا أن يمينه^(٣) شبهة ، كما لو حلف المدعى عليه ،
ومحله : إن توفقت ثبوت الحق على يمين المدعى ، وإلا لم يخضع ليمينه ،
كما إذا ادعى أنما من ثمن سبع فقال المشتري أفبصتك إليها ، فأبكر البائع
فصدق بيمينه ، فإن بكر وحلف المشتري انقطعت الخصومة ، وإن نكل^(٤)
أيضاً ألزم بالألف لا بحكمه بالكل بل لإقراره بلزوم بيمينه بالشراء شبهة

ومثله ما إذا وادع وطبقه شبهة قال ولذت من الطلاق فأعندي ، فقالت
بل بعده فصدق بيمينه ، فإن نكل وحلفت فلا عدة ، وإن نكلت أيضاً
عدت لا يكون بل لأصل نفاء النكاح وإثارة ، فيعمل به^(٥) ما لم يظهر دافع
(وإن تعذر) المدعى (بإقامة شبهة أو مراجعة حساب) أو بيمينه أو بإرادة نرو

(١) في في يكون المدعى عن يمين له (ش : ١٠ / ٣٢٣) .

(٢) عبارة معني بمحتاج (٦ / ٢٣٥) (المردودة وغيرها)

(٣) في و رسم على يدك بهبه (ش : ١٠ / ٣٢٣)

(٤) قوله (لا يبرم) أي بيمينه بعد تحديد دعوى مجلس خبر ، فليس جمع ميم ، وش
(١٠ / ٣٢٣)

(٥) أي : المشتري . (ش : ١٠ / ٣٢٤)

(٦) أي : بهذا الأصل . (ش : ١٠ / ٣٢٤)

أَمْهَلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ أَدَاءً ، وَإِنْ اسْتَمْهَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حِينَ اسْتَحْلَفَ لِنَظَرٍ حَسَابَهُ لَمْ يُنْهَلْ ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ ، وَلَوْ اسْتَمْهَلَ فِي ائْتِدَاءِ الْحَوَابِ أَمْهَلُ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ ،

(أَمْهَلُ) وَحَوَالًا عَلَى الْأَوْحَةِ (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ) فَقَطْ ، لَنَلَا بَصَرًا بِالْمُدْعَى عَلَيْهِ ، فَيَنْقُطُ حَقُّهُ مِنَ الْيَمْسِ بَعْدَ مَضِيِّ الثَّلَاثَةِ مِنْ عَمْرِ عَدْلِهِ (وَقِيلَ أَدَاءً) لِأَنَّهُ سَمِعَ حَقَّهُ ، فَلَمْ يَأْخِزْهُ كِتَابُهُ ، وَلَا يَحَاجَّهُ النَّصْرُ لَهُ بَأَنِّ لِحَمْمُورٍ عَلَيْهِ ، لَكِنْ فَرَّقَ الْأَوَّلُونَ بَأَنَّهُ السَّهْوُ فَدَلَّ نَسْبُ عَدُوِّهِ وَلَا يَحْضُرُ ، وَالْبَاقُونَ إِلَيْهِ ^(١) .

(وَإِنْ اسْتَمْهَلَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ حِينَ اسْتَحْلَفَ لِنَظَرٍ حَسَابَهُ) أَوْ طَلَبَ الْإِمْهَالَ وَأَطْلَقَ ؛ كَمَا فَهِمُوا بِالْأَوَّلَى (لَمْ يَمْهَلْ) إِلَّا بَرَحَ الْمُدْعَى ؛ لِأَنَّهُ مَحْبُورٌ عَلَى الْإِقْرَارِ أَوْ الْيَمْسِ ، بِخِلَافِ مُدْعَى فَوْنِهِ مُحْبَرٌ فِي طَلَبِ حَقِّهِ فَهُوَ يَأْخِزُ (وَقِيلَ) يُنْهَلُ (ثَلَاثَةٌ) مِنْ الْأَيَّامِ بِحَاجَةِ

وُخْرَجَ - : (يَنْظُرُ حَسَابَهُ) ؛ مَا بُوِيَ اسْتَمْهَلَ لِإِيْمَانِهِ حَتَّى يَحْجُو أَدَاءَهُ ، فَوْنَهُ يُنْهَلُ ثَلَاثًا ؛ كَمَا مَرَّ ^(٢)

(وَلَوْ اسْتَمْهَلَ فِي ائْتِدَاءِ الْحَوَابِ) يَنْظُرُ فِي الْحَبَابِ أَوْ بَأَنِّ أَفْصَاءٍ مِثْلًا (. . أَمْهَلُ إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ) إِنْ رَأَى الْقَاصِي ؛ كَمَا أَفْصَاءُ كَلَامُهُمَا ^(٣) وَحُرِي عَلَيْهِ جَمْعٌ .

وَقَوْلُهُ بَأَنِّ الْمُرَادُ بِشَاءِ الْمُدْعَى رَدُّهُ لِلْمُدْعَى بِأَنَّهُ هَذَا لَا تَحَاجُّ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُدْعَى تَرْكُ الدَّعْوَى مِنْ أَصْلِهَا أَنْتَهَى

(١) أَيِ : الْمُدْعَى . هَامِش (١)

(٢) أَيِ : مَوْكُونًا - حَسَابُهُ اسْتَحْرَمِي عَلَى مَنَاجِزِ الْبَلَاءِ ١ ٥٤٥

(٣) قَوْلُهُ (ثَلَاثَةٌ) كَمَا مَرَّ (أَيِ) فِي لِسَانِ قَبِيلٍ - صَرَّ الْمُدْعَى عَلَيْهِ - كَرْدِي - وَغَدَرُهُ ؛ مَضَى الْمَحْتَاجُ (٤٢٥ / ٦) - (كَمَا سَبَقَ أَوَّلَ الْبَابِ)

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢١٤ / ١٣) ، رَوَاهُ الْإِسْلَامِيُّ (٣٢٥ / ٨)

ومن طول

وبه نظر^(١) . لأن مراد ذلك بقول إن شاء المدعي إيمانه^(٢) ، والأ... لم
ينهل ، وإنما الذي يروى أن هذه مدة مرةً حداً ، وفيها مصلحة للمدعي عليه من
غير مصروفه على المدعي فيه بحسب لرحمة

وعلى الأول يشع^(٣) أن محنة^(٤) ما لم يضرب الإمام بالمدعي ، لكون بيته
على جناح سفر ، كما هو ظاهر .

ويظهر أن المراد^(٥) محسن القاضي

وكذلك^(٦) ما هو أقدم شاهداً بحيث معه فلم يحدث ، فإن عثل امتدحه
بعد أمه ثلاثة أيام ، ولا فلا

نفسه ادعى عنه ولم يحدثه وطلب منه كفيلاً حتى يأتيه^(٧) لم يفرغه^(٨) ،
وعتد نصفه خلافة حملة الإمام على ما إذا حجب هرقه ، أما بعد إيمانه شاهداً وإن
لم تعدل فيصحب بكفيل ، فإن منع^(٩) خير ، فلا مسمع لا ثبوت الحق

(ومن طول)^(١٠) بحرية بعد إسلامه فقل - وقد كان عاب - استغنى قبل
تمامه ، وإن العمل بل بعدها خلف مسلم ، فإن بكل أحدث

(١) قوله (وبه) أي قوله (بأن هذا) ، (بح) (بظن) كردي

(٢) قوله (إن شاء المدعي إيمانه) أي أصل الإمام لا تسأله ، كما فهمه القاضي كردي

(٣) قوله (وعلى) أي (بأن) ، (بأن) (بأن شاء القاضي) ، قوله (أن محنة) أي محن حذر
إمهان القاضي . (ش : ١٠ / ٣٢٤)

(٤) أي : بالمجلس . نهاية . (ش : ١٠ / ٣٢٤) .

(٥) قوله (وكذلك) أي المذكور في قوله (وإن لم يحدث المدعي) ، (بح) (بأن) (بأن شاء القاضي) ، (ش : ١٠ / ٣٢٤)

(٦) أي : المدعي عليه . (ع ش : ١٠ / ٣٦٠) .

(٧) أي : من إعطاء الكفيل . (ش : ١٠ / ٣٢٥)

(٨) قول القدر (ومن طول) ، (بح) أشار بذلك مسائل عثي من النص بالكون عن
البيبي . معني . (ش : ١٠ / ٣٢٥) .

مركبة يدعى دفعها إلى سماع آخر ، أو عطف حارص ، أو ترفاء شمس فكل وتعذر
رد التمس بالأصح أنها تؤخذ منه

ولو ادعى وصي ذاك فأنكر وبكل لم يحلف الوصي ،

مه ، لتعذر ردّها (١) ، فإن ادعى ذلك وهو حارص لم يقبل وأحدث منه

أو (مركبة يدعى دفعها إلى سماع آخر ، أو عطف حارص ، أو مسددة آخر
نبت تحليفه ، فإن تكلم ، لم يطالب بشيء) ،

(و) أما رد (ترماء التمس) على خلاف معموله على فكل وتعذر
رد التمس (لعدم انحصار منحق) (بالأصح) على هذا الضعف ، به
تؤخذ منه (لا يحكم بالكل ، بل لأن ذلك هو مقتضى مقتضى
والحول .

ولو ادعى ولد مربي سوط بالاحتلام يثبت اسمه خيف ، فكل لم
يُعط (لا لقصه بالكل ، بل لأن السوط إثبات منه وهو خيف - ثم
يؤخذ .

ولو بكل مدعى عليه تمار ميب بلا وارث أو نحو وصية عدم أو على
مسجد . حسن إلى أن يخلف أو يُقر .

وكذا لو ادعى وصي ميب على وارثه أنه أوصى ثلث ماله للفقراء مثلاً فأنكر
وبكل عن التمس فبخس إلى أن يُقر أو يخلف

(ولو ادعى ولي وصي أو محسوب وهو وصي أو فيما ذاك له) على آخر
(فأنكر وبكل لم يحلف الولي) كما لا يخلف مع الشاهد ؛ لعدم إثبات الحق

(١) أي : المين . هامش (ك) .

(٢) أي : أمّا . (ش : ١٠ / ٣٢٥)

(٣) أي : وجوب الركاة . (ش : ١٠ / ٣٢٥) .

(٤) قوله (لم يعط) الأولى سميت (ش : ١٠ / ٣٢٥)

(٥) قوله (محسوب) أي : أي كسر عطفه (ش : ١٠ / ٣٢٥)

وقيل يُحلف . وقيل إن دعى مباشرة نفسه حلف

لأنه يسمى غيره . فيوقف إلى كماله

(وقيل يحلف) لأنه يبرأته (وقيل إن ادعى مباشرة نفسه) أي ثبوته
بمباشرة نفسه (حلف) لأن لعهدته تعاقبه ، وهذا هو المعتمد^(١) ، لأنه
يؤدي رجاءه في (تصديق) وعنده الإسوة وغيره^(٢)

وردد بأن ما دلالة ثم لا يحلف ما هنا ؛ لأنه إنما يحلف على فعل نفسه ،
والشهر بثبوت صحتها لا معصوداً ، وكذا سيح ، بخلاف غيرهما وإن تعلو
بمباشرة ، وهو^(٣) ما هنا

وينحاط بأنه حيث تعاقب العهد مباشرة نفسه مع عمر المولي عن إثباته
ساع لمولي إثباته بيمينه المتعلقة بفعل نفسه ؛ رعاية لمصلحة المولي ، من
صروته .

ومر^(٤) في (انصاء على تعاقب) حكم ما لو وجب لمولي على مولي
دين ، ولو دعى لمولي ديناً وأثبتته فادعى الحصم نحو د . أخذ منه حالاً
وأخبرت بمن على يمين العلم إلى كمال المولي ؛ كما مر^(٥)

فرع عنه مما قدمته في (انصاء) الذي قل تفصل^(٦) أنه لو أقام خارج
بأنه يشهد له ببعض فادعى دوايد أنه اشتراه من شخص آخرها من المدعي وأقام
شاهداً . جاز له أن يخلف معه لا سيما إن امتنع بانه من الحلف ؛ لأنه وإن أثبت

(١) وفي (خ) و(ر) : (ثبوت مباشرته)

(٢) مع : شهر مصحح في خلاف الأشباح ، ص ١٧٨٣

(٣) مع : بحر ٨١ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ . مع : الطائفة (٥ ، ٦٤٠ ، ٦٤١) ، المصنف (٩ ، ٤١١)

(٤) في : بحر هامش (١) ، وفي : حصص (ورد ما ما قوله به)

(٥) إلى الفرع في النهاية (ش. ١٠/٣٢٥)

(٦) في (١٠/٣٢٣)

(٧) في (ص : ٥٨٢)

وفي قول شعلان ، وفي قول ينقسم ، وفي قول يفرغ .

وورد بعض حاصري مجلس^(١) قل^(٢) ، إلا إن اختفت القرئ
بصاهرة على أن الية صبطون^(٣) من أوله إلى آخره ، وقدوا لم يسمها^(٤) ،
مع الإصغاء إلى جميع ما وقع ، وكان مثلهم لا تستل للعملة في ذلك ، فحينئذ
يضع التعارض ، كما هو ظاهر ، لأن اسمي المحصور تعرض الإثبات لحرني ،
كما صرحوا به .

(وفي قول شعلان) صاه هما عن الإباء بغير الإمكان ، فترغ من ذي
اليد ، وحينئذ^(٥) (وفي قول ينقسم) أمّا بهما بعض ، بحر أبي داود
ذلك^(٦) ، وحمه لأول عني أن ليس كتاب مدعيا

(وفي قول يفرغ) بهما وترخ من حرجت فرغته ، لحر فيه مرسل له
شهد^(٧) ، وأجاب الأول بحمله على أنه كان في عني أو قسمية

(١) وفي (ح) . (ولو شهد)

(٢) أي : على بعض . (ش : ١٠ / ٣٢٦)

(٣) قوله (واد - وفي الأصل شهد بعض حاصري مجلس) أي : شهد شيء وقع في ذلك
المجلس ، من مر أو عد أو فتح أو غيرها (قلت) كنت لشهادة كردي فان
شهره (١٠ / ٣٢٦) (قوله) قل أي : ذلك البعض أو مائة (وفي (ح))
(واد) (قلت)

(٤) قوله (صاهون - أي للمجلس) يعني بالأحوال ، لأنه في ذلك المجلس كردي

(٥) وقوله : (لم يسمها) أي : في تلك الشهادة . كردي

(٦) في (ح) (واد) (واد) (دي اند حسد) بدون براد

(٧) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رجلا ادعى بغيراً أو دابة - بنى أبيه ، لب
لواحد منها ، فحمه النبي ﷺ بهما من أبي داود (٣٦١٣) ، وأخرجه بحاكم
(٩٥٤) عنه أبى ، وأم حبان (٥٠٦٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي نسخة (عدم
كل واحد منهما شهد ، فعلى رسول الله ﷺ بهما بعض)

(٨) عن سعد بن أبي السرح قال : حسم . خلا في رسول الله ﷺ في أم ، فعاد كل واحد منهما
شهادة عدولي على عدة واحدة بأنهم بهما ﷺ وقال : اللهم أنت نقضي شهم ، فعلى
بدي حرج به سهم أخرجه أبو داود في : لم يسل (٣٩٨) ، واسمهي في : الأكبر =

وهي قوب : يُوقِفُ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِضَظْطِهَا

وَلَوْ كَانَتْ فِي يَدَيْهِمَا وَأَقَامَا يَحْسِبُ نَفْسُ كَمَا كَتَبَ ،

(وهي قول : يوقف) الأمر (حتى يستبرأ) أو بضطحا (لإنكار الحال . وفي يُزجى الكشف .

(و) على التساطع (لو كانت) لعين (في يدهما وأقاما يسر) فشهدت
بثبوت الأول له بالكل ثم بثبوت الثاني به به (نفس) يدهما كما كتبت ، إذ
لا أولوية لأحدهما .

نعم ، يختار الأول لإعادة بثبوت^(١) نصف يده ، تنفع بعد بثبوت الخارج
بالسعة لذلك الصف

ولو شهدت بثبوت كل منهما له بالصف الذي يده صاحبه حكم له به وثبتت
بيدهما لا بجهة سقوط ولا ترجيح بيد^(٢) ، لا إسراع^(٣) بد كل سنة الآخر

أما إذا لم تكن بيد أحد وشهدت بثبوت كل به بالكل فحجرت بهما ، ومحل
التساطع إذا وقع تعارض حيث لم يميز أحدهما بترجيح ، وبالأول قدم

وهو^(٤) بأن يقل الملك على ما يأتي قبل قوله (وأنها لو شهدت بملكه
أمر) إلى آخره^(٥) ، ثم اليد فله بيمين أو ليمس أمز له به أو يقل به به ،
ثم شاهدان مثلاً على شاهد ويمين ، ثم سبق تاريخ ملك أحدهما بذكر رهن أو بآن

(٢١٢٧٦) وقد استهمي . وله شاهد من وجه آخر غير معروف ، واستلزام من سائر ثم ساق نحوه
عليهما ، وكذا من غيرهما من جهة ، ونظر المستحسن الأخير (١٩٩ : ١)

(١) وفي (خ) و (د) و (ر) (حتى يستبرأ الحال)

(٢) وفي (خ) و (د) و (ر) : (يمينه)

(٣) أي : بل بالثبوت التي أقيمت . ع . ش . (ش : ١٠ / ٢٢٧)

(٤) وفي (س) و (ج) و (د) و (ر) و (ز) و (ح) و (د) : (لا إسراع)

(٥) أي : المرجح . (ش : ١٠ / ٢٢٧)

(٦) في (ص : ٦٢٣)

أنه ولذ هي ملكه مثلاً ، ثم يذكر صيب سبب

ونقدم نصاً دافعه عن لأصل على مستصلحة له ، ومن معارضة : لأن الناع
مالك عبد البيع ، ومن است بعد شمس ، ، هو مالك الآن على من لم
تذكر ذلك

لا يوقف " ولا سب " نصاً أي الحكم بالبيات على سنة ملك بلا حكم
على المعتمد ، كما في " لاسوق " وعرضه ، خلاف لمعوي كما يأتي^(١)

ومن حرم الأول : نور رعه وعرضه ، وظاهر كلامه في " فتاويه " أول
(الدعوى) أنه لا فرق بين حكم نصحه ، والحكم بالموحج^(٢) ، وهو
ظاهر ، لأن أصل حكمه لا يترجح به فأولى حكمه فيه زيادة^(٣) على الآخر

أما لو تعارض حكمان بأن أثبت كلُّ إن معه حكم نقاضي لكن أحدهما
بالموحيب والآخر بنصحه فالوجه بتقديم الثاني ، لأنه يستلزم ثبوت الملك
بخلاف الأول .

وسر ميل (العربيه) أن العاصي إذا أخمل حكماً ، بأن لم يثبت اسماءه
شروطه^(٤) خمل حكمه على النصحه إن كان عالماً بغيره أمياً^(٥)

(١) أي أدنى حالاً هامش (١) وفي (ج) (د) (و) مطبوعه لوهيه (وبعد الشمل)

(٢) عا ، بهانه لمصح (٨٠٦٦١) ، لا مرجع يوقف ، وفي (ج) (د) (و) (ر) (لا
يوقف) .

(٣) وفي (ب) (ت) (د) (و) (ر) (ولا يثبت)

(٤) المهنتاب (٩/٤١٢)

(٥) في (ص : ٦٢٨)

(٦) رجع " بحري " عاوي ، (٣/٧٥٧) ، و" فاري المرامي " (ص : ٢٢٠ ٢٢٢)

(٧) قوله " (فيه زيادة) صفة لـ (حكم) - هامش (ز)

(٨) وفي (أ) (و) (ج) (و) (ر) مطبوعه لوهيه (شروطه)

(٩) (ص : /)

وَلَوْ كُنْتَ بِيَدِهِ فَأَفْهَمَ غَمُّهُ إِلَهُهُ وَهُوَ إِلَهُكَ قَدُمُ صَاحِبِ الدُّنْيَا

وقد ذكر المصنف أكثر هذه المرحلات بذكر مُنْهِي وَعَال

(ولو كانت) العيى (مده) تصرفاً أو إمساكاً (أقام عمره بها) أى مملكتها
من غير زيادة (بته و) أقام (هو) بها (بته) تثبتت عنده ثم لا ، أه قلت
كلّ اشتراها ، أو عصنها من الآخر (قدم) من عمر مكي (صاحب الد
ويسمي له حل وإن حكم^١ بالاولى قبل تمام الشقة^٢ ، لأنه صلى الله عليه وسلم
نصى بذلك ، كما روه أبو داود وغيره^٣ ، ولترجيح^٤ بته و من كتب شاهد
ويميناً والأخرى شاهدين - يده

ومن ثم لو شهدت بینه المذمعي بأنه اشراها منه أو من منعه مثلا أو أن أحدهما^(٦) عصها^(٧) فذم^(٨) ؛ لظلال استدحس ولا يكفي قولهما^(٩) بذ الداخل عاصه^(١٠) ، على ما ذكره جمع ، ويؤخّره بأنه مجرد ذم

- (۱) وهي (خ) ٠ (وان حكم بها بالاولى)
- (۲) أي بانه الاولى التي لم تدعي قبل فداية الدية هي المدعى عنه (ممن (د)
- (۳) ثم بعده عدل أبي داود وأخرجه في المصنفين من (١٠٢٠)، وسهلي من (١٠٢١) بغير (٢١٢٦٤) من جابر بن عبد الله رضي الله عنهما
- (٤) وهي (أ)، (و)، (و)، (و) (وسطه) (هـ) (و) (ج)
- (۵) أي : من ذي اليد (ش : ١٠ / ٣٢٧)
- (۶) قوله (أو أن أحدهما) أي واحد من مدعى عنه وبنده (عنه) أي من مدعى أو
ممن انتقل منه إليه . كردي
- (۷) قوله : (قدم) أي . المدعي . (ش : ١٠ / ٣٢٧)
- (۸) وقوله (عربها) أي هو . له كردي وهو (شروبي ١٠ / ٣٢٧) (هو
أقولها) أي شهدني مدعي ، وكان لاولي (بسط اسم) وهي (أ) (ب) (و) (د)
(ر) (و) (ر) (و) (س) (و) (غ) (و) (هـ) . (قولها)
- (۹) قوله (يداندخل عاصه) أي يدور (هـ) (س ١٠ / ٣٢٧)
- (۱۰) وقوله : (مجرد إفتاء) يعني : لاشهادة . كردي

ولو قلت عصها مه^(٢) ، والكیة^(٣) اشراها مه قدمت ، لیسها النقل الصحيح .

وکذا یوسف^(٤) یذه بحق ، لأنها تعرض العصب ، فمنی أصل الید

هد ما أنسی به من الصلاح فی ملب عن دار ادعی ناظر بیت المال أنها له^(٥) عصها سمیت وقدم به سنة ، ونورث أن یذه بحق ؛ کمورته إلى موته وأقام به سنة صدق^(٦) ، لأن مع سنة بده علم ، وهو حصول الملك تنهی

وفیه نظر ، لأن به العصب مع ردة علم فهي ردة وتلك^(٧) مستصححة ، عنی أن قولی بحق امر محمل^(٨) ، وسبانی ، ومثله لا یقل من شاهد عنی مر^(٩) ساه

ولو أقام سنة بأن بدخل فز به بملك قدمت ولم تنفعه بینه بالمدت إلا أن ذکر انتقالاً ممکناً من المقر له إلیه .

(١) قوله (یوسف) ی : فب به المدعی کردی وفان الشروانی (١٠ / ٣٢٧)
 ادعه (یوسف) عصها مه : یج ، آی یوسف به الحارج بد لدخل
 خاصة مه : آی : الحارج) .

(٢) (مه) آی : غصبها مه : آی : من المدعی ، کردی .

(٣) وقوله (الکیة) آی : فب به المدعی عنه کردی وفان الشروانی
 (١٠ / ٣٢٧) ادعه (کیة) : یج ، آی یوسف به الدخل ، اشراها

آی : الداخل (مه) آی : الحارج)

(٤) آی : بینه الدخل ، (ش : ١٠ / ٣٢٧)

(٥) آی : لت المال ، (ش : ١٠ / ٣٢٨) .

(٦) قوله : (صدق) آی : الورث ، کردی

(٧) آی : بینه حق الید ، (ش : ١٠ / ٣٢٨)

(٨) قوله (محمل) آی : محم لاسعد ، (ش : ١٠ / ٣٢٨)

(٩) آی : مر (یوسف) علی شهاده) (ش : ١٠ / ٣٢٨)

وَعَدْتُمْ مِنْ قَدْتِ اشْتَرَاهُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ بِمَنْكِهِ^(١) . . . عَلَى مَنْ قَالَتْ وَهُوَ فِي يَدِهِ^(٢) ، أَوْ وَسَلَّمَهُ مِنْهُ ، وَتَحْتَ أَنْ دَابَّ سِدَّ أَرْحُحُ^(٣) مِنْ قَدْتِهِ وَسَلَّمَهُ مِنْهُ

وَمَنْ سُرِعَ ثَبَاتًا بِحَقِّهِ صَدَرَ دِيْدُهُ بِالسَّهْرِ الْأَوَّلِ^(٤) ، فَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ أَحَرُّ وَأَقَامَ تَهْمَةً مَطْلُومَةً أَعَادَ بَيْتَهُ وَزُحِّحَتْ يَدُهُ

وَبِوَأَحَابٍ دُوَيْدِهِ اشْتَرَتْهَا مِنْ رَبِّهِ ، فَأَنْتَبَ سِدْعِي أَوْ رَسَدَهُ يَدِهِ مِنْ بَشْرَاهُ فَأَنْتَبَ الْمَدْعَى عَلَيْهِ إِفْرَارَ الْمَدْعَى بِهَا بِرَبِّهِ فَلَمْ يَشَأْ دُخْلُهَا سِدَّ أَرْحُحُ أَفْرَارَتْ يَدُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ لَمْ تُعَارِضْهُ شَيْءٌ

وَلَوْ أَقَامَتْ سِتٌّ وَأَقْبَبَ وَفَقِبَ مُحْكُومٌ بِهِ شَيْءٌ بَاتَهُ مِنْكُهَا بِهِ وَفَقَصَهُ بِهَا مِنْ وَقَعِهِ لَمْ يُجْبِذْهَا شَيْئًا لَشَرَّحَ الْوَقْفَ بِالْيَدِ^(٥) ، قَبْلُ^(٦) وَبِحُكْمِهِ مُحْكَمٌ ، وَإِنَّمَا يَتَحَقُّ هَذَا^(٧) إِنْ كَانَ اسْتَرْحِجَ مِنْ مَجْمُوعِ الْأُمُورِ^(٨)

(١) قوله (وهو بمنكه أي ريد بمنكه حين شراءه منه كروي

(٢) قوله (على من قادت وهو في يده) أي يقدم بيته بي قادت بشرائه من يد ورده حينه بمنكه على أنه أي قادت بشرائه من ريد وهو حيث يده في يده وقالت : اشتراه من ريد وسلمه منه ، لأن احبب أكون ، فإن نسبه قد يكون في يد شخص وغيره بمنكه به كروي .

(٣) قوله (أن داب سدا ررحح) أي نفس سدا ررحح من سدا سدا من يد وسلمه من فلا ، يعني أن سدا ررحح مع السدا مقدم على السدا ررحح من فلا ، أو : سلمه منه . كروي

(٤) أي : غير المتعرج منه . (ش : ٣٢٨/١٠)

(٥) أي : يد الوقف حين الوقف أي حكمها منه ؛ كما يقدم مما يأتي . (سدي : ٣٦٢/٨)

(٦) وفي (ب) و(س) والمطبوعات : (قبل) بالياء السوحد

(٧) أي : علم إعادة ما ذكر . (رشيد : ٣٦٢/٨) .

(٨) قوله (إن كان لم يرحح من مجموع الأمور) أي : بأن قد . كلاً من سدا وحكمه بحكم مرجح . (ع ش : ٣٢٨/٨) .

وَلَا تُسْمَعُ شَيْءٌ إِلَّا بَعْدَ مُدْعَى

أما يد فقف : إن حكم الحاكم عمرٌ مرجح^(١) فالذي يتَّجهُ تقديمُ شئها ،
ولا عرة باليد ، لأنَّه التعليق لبحثها وأنظمتها
ولا بُدَّ منه^(٢) ما يأتي عن شيخنا قبل ما (لو عدت عن أبي مسلم وبصراني)
لأنَّ تنسها^(٣) هذا رفعت يد بوقف صريحاً ، بخلافه^(٤) فيما يأتي^(٥)
ولو ادعى بعد يد أحدهما وأقام كلُّ بيته اشوباً ؛ لأنه لا يَدْخُلُ تحت
يد^(٦)

، ولا يسمع منه إلا بعد ، منه (المدعي) وإن سمَّ عُذْلًا ، لأنَّ الحجة إنما تُقدَّمُ
عن خصم ، وقلَّ تُسمعُ بغيرِ التَّسْحِينِ ، قال الرُّسْحَانِيُّ وعليه العملُ اليومَ
في سائر الأقاليم

وأفهم المرءُ أنها لا تُسمعُ بعد الدعوى وقبل البيَّة ؛ لأنَّ الأصلَ في جانبهِ :
سَمْنٌ ، فلا يَدْخُلُ عليها ما دامت كافية

وتبحث التلقيني سماعها ، يدفع نهمه نحو سرفزة ، ومع ذلك لا يَدْخُلُ
إعدادها بعد به الخارج .

فرع : خلف ابن واحد في أمانة البيت ولو بعد المرفعة ولا بيَّة ولا احتصاص
لأحدهما^(١) بيد فلكلِّ تحليل آخر ، فإذا خَلَعَ خُلعَ بينهما ، وإن صُنِعَ
لأحدهما فقط أو خَلَفَ أحدهما فقط نصي له ، كما لو اختصَّ باليد وحلف ،
وكذا وارثاهما ووارث أحدهما والآخر

(١) قوله : (إن حكم الحاكم عمر مرجح) وهو المعتمد ، كما سبق كردي

(٢) أي : تقديم بيتها بالتملك . (ش : ٣٢٨/١٠)

(٣) أي : البيت . (ش : ٣٢٨/١٠)

(٤) أي : الواقع . (ش : ٣٢٨/١٠)

(٥) في (ص : ٦٤٩)

(٦) ككونه في حرانه به ، أو صدوق مباحه بيده (ع ش : ٣٦٣/٨)

ويؤثر أربلت بدء شئيه ثم أقام بئيه منكه فسد في ما قبل به به واعدد معه
شهوده سمعت وقدمت ، وقبل لا

(ولو أربلت بدء بئيه) حساً ، بأن سنده المنع حصصه ، وحكمه ، بأن حكمه
عليه به فقط^(١) (ثم أقام به منكه مسند في ما قبل إقراره بدء) حتى في الحد
ثابتة فيما يظهر خلاف لاس الأسناد^(٢) ، وبصدقه بدء به يؤثر بأنها^(٣) بعد
الحكم بزوالها لم يتق لها أثر

(واعدد بمعه شهوده) أو جعله به أو بدء به مثلاً ، سمعت وقدمت ،
إذ لم ير إلا لعدم الحجية وقد صهرت ، فنفصل نصه
واشترط^(٤) الأعداد ما مع ثمة به صهر من صاحبه ما تحدته ، فيسهل بعض
الحكم^(٥) .

(وقيل : لا) تسمع ولا ينفصل الحكم ، لإقراره بدء فلا يغوز^(٦) ، ورتبه
انقاضي أو الصب بأنه خلاف الإجماع ، وبس ما بعض جهدي بجهدي ، لأن
الحكم إنما وقع بتقدير أن لا معارض ، فإذا صهر ، عمل به ، وكأنه استثنى من
الحكم^(٧) .

وحجج به (مسنداً) إلى آخره ، شهدتها بمدى غير مسند ، فلا تسمع

(١) قوله (فقط) أي ، أنه بغير مسند به من ١٠ / ٣٢٩

(٢) رجع ، لمسهل الصالح في خلاف الأسناد ، مسأله (١٧٨٤)

(٣) قوله (بأنها) أي ، من الأسناد ، مسأله ، وقوله (بدء به) أي ، بدء به فمعه مدك ،
وقوله (يؤثر) أي ، الإجماع ، قوله (بأنها) أي ، بدء به من ١٠ / ٣٢٩

(٤) وفي (غ) و (ز) والمطبوعة الوهية ، (والشرائط)

(٥) رجع ، لمسهل الصالح في خلاف الأسناد ، مسأله (١٧٨٤)

(٦) أي ، البعد ، (ش) ١٠ / ٣٢٩

(٧) قوله (وكأنه) أي ، المنع من (استثنى من حكمه) أي ، كان بعدم أولاده حكمه
به ، إلا أن يبدو معارض ، كرمي

وبو قال الحارح هو ملكي اشترئته منك ، فقد مل ملكي ، وأقاما
يشين قدم الحارح .

(وبو قال الحارح هو ملكي اشترئته منك ، فقال) الداحل (مل) هو
(ملكي ، وأقاما يشين) ما فلاه (قدم الحارح) لزيادة علم يشنه بالاستقلال ؛
وبدا فذمت يشنه لو شهدت أنه منك وبنا أو دعه أو آخره أو أعاره للداحل ، أو أنه
أو باعته عصه منه ، وضمن يشنه الداحل

وبو قال كر بلاخر اشترئته منك ، وأده يشنه ولا يرجع فقدم ذو اليد .
وبو مدعيا دابة و رصا أو دارا لأحدهما ماع عبها أو فيها أو الحمل^(١) أو
برع^(٢) ماعفهما^(٣) أو سبه فذمت^(٤) على السنة الشاهدة بالملك المطلق ،
لأفراد^(٥) بالاتساع ، فالبذل .

وبه^(٦) فارق ما هو كان لأحدهما على العدد^(٧) ثوب ، لأن المصعة هي لسه
للعبد لا لصاحبه^(٨) فلا يذله .

فإن احصى الماع سبب ويذبه فقط^(٩)

وبو قال أحدث ثوبي من دارك ، فذل مل هو ثوبي أمر حيث لا يشنه له

(١) قوله (أو أنه أو باعته) أي (الداحل) عصه (أي المدعى به) (مه) أي (الحارح)
(ش : ١٠ / ٣٢٩) وفي (س) وللمطوعات (أو أنه باعته أو عصه منه)
(٢) قوله (عبها) أي (دابة) (أو فيها) أي (الدار) (أو الحمل) أي (حمل لدابة) (ش :
١٠ / ٣٢٩) .

(٣) قوله (ماعفهما) راجع لجمع ما تقدم (ش : ١٠ / ٣٢٩)
(٤) قوله (فذمت) (لـ) يعني (أنه ذمت لأحد) (ش : ١٠ / ٣٣٠)
(٥) أي (صاحب الماع أو الحمل أو البرع) . (ش : ١٠ / ٣٣٠) .
(٦) أي (بقوله : (لأفراد) . . .) (لـ) (ش : ١٠ / ٣٣٠)
(٧) أي (المتعارف فيه) . (ش : ١٠ / ٣٣٠)
(٨) أي (الثوب) . (ش : ١٠ / ٣٣٠) .
(٩) عبارة (نهاية صحيح) (٨ / ٣٦٢) (كتاب السنة فيه حاشية)

ومن أقر لعينه شيء ثم ادعاه لم تُسمع إلا أن يذكر اتبعاً له .

برذه إليه ^(١) : لأنه ذو يد ، كما لو قال : فكتبت له ألفي عسلة ، أو : عسلة ، فأبكر فيؤمّر برذه إليه .

ولو قال : أنكسبه داري ثم أخرجته منها ، وسألكي ، لا حرج الأول له بها ، فيُحلف ^(٢) أنها له .

وهو : رزع لي إعمدة أو إحدة ^(٣) : سرقه ورزعه ^(٤) .

ولو تارَعَ مكر ومكر في متصل بدار ، كف : و سيم مستتر : حلف الأول ، أو في مفصل ، كمتاع : حلف شاي : يعرف ، وما اضطرب فيه ، كغير مستتر من الأولين والعنق : سهماً ^(٥) إذا حلف ، يد لا مخرج .

وأقضى ابن الصلاح في شجرهما ^(٦) : بأن يبدل لمصرف فيه .

ومن ثم لو تارَعَ حناط ودو الدر في مفصل وإبرة وحيط : حلف ؛ لأن بصرفه فيها أكثر ، بخلاف العنق فيخلف عليه صاحب دار .

وبهذا - أعني : لتصرف : تفرق بين هذا وس لأمنه امتنع فيها من الروحين ورب صلح ^(٧) لأحدهما .

(ومن أقر لعينه شيء) خمسة أو حكماً ، كأن ثبت إقراره به ورب أنكره (ثم ادعاه لم يسمع) دعواه (إلا أن يذكر اتبعاً له ، ممكن من المقر له إليه ، لأن

(١) أي : إلى صاحب الدار . (ش : ١٠ / ٣٣٠)

(٢) قوله (فيحلف) : أي : يقضي بذكر سمة (ش : ١٠ / ٣٣٠)

(٣) عمدة : إمامة المصالح (٨ / ٣٦٤) (ع : في برعه أو بوجهه)

(٤) أي : للزراع . (ش : ١٠ / ٣٣٠)

(٥) قوله (من الألس) أي : راف والسمة ، قوله : وبعثر اعصف على (غير مستر) .

قوله : سهماً : حدة أو اضطرب : أي : يحمل سهماً (ش : ١٠ / ٣٣٠)

(٦) أي : في الدار المؤجرة . (ش : ١٠ / ٣٣٠)

(٧) قوله (ورب صلح) : أي : الأولى : سألت (ش : ١٠ / ٣٣٠)

الإقرار بسري للمستعمل أيضاً ، وإلا لم يكن له كبير فائدة .

وهل بحث سب السب لانتقال في هذا ويصدره " نقل فيه في " المطلب ،
محائف بين الأصحاب ، ومن سب شرارة ليس ، تعاليفها وغيرها ، للاختلاف
في أسباب الانتقال^(١) .

وبحث غيره^(٢) الفصل بين عمه الموافق بقاضي وغيره ، كما ذكرناه في
الإحار سب السب .

ويؤكد بأنه يحتاط بما نحن فيه بما لم تحتط بمثله ثم ، بل لا جامع بين
المحلف ، إذ وطبعة تشهد بتمسك ونقصي النظر في المعينات ، شئت عليها
مقتضاها .

ومن الركبي بحث في " الأم " على أنه لا يشترط بيان السب ، وعينه
الجمهور .

ومر قين (فصل شهادة على الشهادة) ما تعلم منه بمعد في ذلك^(٣)
ودخل في قولي (كأن)^(٤) إلى آخره ما لو ادعى عليه صيغة في يده
فأنكر ، فأقام المدعي بته أنه أمر به بها من شهر ، فأقام ذو اليد بته أنها منك
فلا تدفع بته مدعي ، لعدم ذكر سب الانتقال ولا احتمال اعتماد البينة^(٥) ظاهر
بها ، فقدم إقراره .

(١) رجع السهل لصاح في اختلاف الأشباح ، ماله (١٧٨٥) ، وهاشيه الشرعي ،
(٣٣٠ / ١٠)

(٢) قوله (وبحث غيره) مر السعي ، قد بحث لي من شبه وأمر . (ش : ٣٣٠ ، ١٠)

(٣) قوله (ما تعلم منه السب) ليجب عليه هناك (وبك أن يجمع محقق لأول) أي
عدم سماع (على من لا يثبت بعمه ، وكذا) أي السماع (على من يثبت بعمه) انتهى ،
وقد يقال : هذا عين البحث المتقدم . (ش : ٣٣١ / ١٠) .

(٤) أي : التي بعد قول المتن : (ومن أقر لميره بشيء)

(٥) أي : بينة المدعي عليه . هاشي (ك)

ومن أحذمه ما نُسبته ثم ادَّعاه . . . ثُمَّ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الْإِنْدَالِ فِي لِاحِصٍ
وَلَمَّا دَعَتْ أَنْ رِبَادَهُ عَدِيدُ شُهُودٍ أَحَدِهِمَا لَا تُرْجِعُ ،

ومر في (الإقرار) أنه لو كان منه له ومنه "لم يكن إقراراً"
بالنقص ؛ لحوار اعتماده حصوله بمحرّد بعدد^(١) ، وحسب فضل دعواه به بعد
هذا لإقرار من غير ذكر بنقاب^(٢)

(ومن أحذمه ما نُسبته ثم ادَّعاه) لم بشرط ذكر الاسم في (لاحص) لأن
البينة لم تشهد إلا على السلفي حلاً ، فلم يستطع أنزه على الاستعمال ، وبه عارق
ما مرّ في المقر^(٣) ، وقضيته^(٤) ؛ أنه لو أضاف^(٥) لسبب يتعمق بالمأخوذ منه
كانت كالأقرار ، وهو ما يتخذه البلقيني .

(والمذهب أن زيادة عدد) أو نحو عداله (شهود أحدهما لا يرجع) بل
يتعارضان^(٦) لكمال الحققة من الطرفين ، ولأن ما قدره الشرع لا يخلف بالزيادة
والنقص ؛ كدية الحر .

وبه^(٨) فأرق تأثر الروية بذلك ؛ لأن مدارها^(٩) على أقوى الظن
ومنه يؤخذ أنه لو بلغت تلك الزيادة عدد تنوثر رخصت ، وهو واضح ؛

(١) وفي (ب) و(د) و(ر) و(و) و(س) (منك) بدل (منك)

(٢) قوله (حصونه) أي سمعت (بمحرّد العدد) أي عداله (ش ٣٣١/١٠)

(٣) في (١٧٨/٥)

(٤) في قوله : (لأن الإقرار يسري للمستقبل)

(٥) أي للمدل (ش ٣٣١/١٠)

(٦) أي أنه الملك . (ش : ٣٣١/١٠) .

(٧) قوله (بل يعارضان) الأولى ثابت (ش ٣٣١/١٠)

(٨) الصمير يرجع إلى قوله (لأن ما قدره الشرع لا يخلف) هامش (١)

(٩) قوله (لأن مدارها) ظاهر صمعه أن الصمير لروية ، وهو صريح صمعه ، ومعني ، حلاً

بما هي ؛ لنهاية ؛ ومعني ذلك لا يظهر قوله (ومنه يؤخذ) . (رجع) لأن يرجع صمير (مه)

إلى قوله (بل يعارضان) (رجع) لا إلى قوله (لأن مدارها) (رجع (ش ٣٣١/١٠)

وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان ، فإن كان للآخر شاهدان ويمينٌ رُخِّحَ الشاهدان في الأطهر ،

لإدبها حسب العلم لصروري ، وهو لا تعارض

قال البغوي : **وَيُرَخِّحُ^(١)** يحكم الحاكم فيما لو أقام شئس إحداهما محكوماً بها ، ورَدَّه الإسوي وغيره بأن الممنوع خلافه^(٢) ، فيعارضان ولا يُفلس بواحدةٍ منهما إلا بمرخِّحٍ آخر ، وهذا^(٣) فائدة التعارض

وليس منها^(٤) يفسر حكمه ، لأنه قد يدل على بعض الخطأ فيه ، وإنما العمل به موقوف على مرخِّحٍ به وهذا^(٥) هو المراد من بحث الشنكي ومن نعه : أنه إذا قامت شبهة بخلاف أبيه التي حكم بها لم يُفصَح حكمه

(وكذا لو كان لأحدهما رجلان وللآخر رجل وامرأتان) أو أربع نسوة فيما يُفلس فيه ، لكما الحجة من الطرفين أيضاً

(فإن كان للآخر شاهد ويمين رُخِّحَ الشاهدان) والشاهد والمرأتان والأربع النسوة فيما يُفلس فيه (في الأطهر) للإجماع على قبول من دُكر دون الشاهد والمبين

نعم ، إن كان معهما يدٌ فدلما يُثبَّت أو لا^(٦) ؛ لا اعتصادهما بها ، كما مرَّه^(٧)

وبحث شيخنا أنهما لو عرَّضا لعصب هذا لما في يده^(٨) والشاهدان

(١) أي : أحد المتداعيين . (ش : ٣٣١/١٠)

(٢) المسئآت (٤٢٣/٩)

(٣) لإشارة رجعه إلى قوله : ولا يعمل بواحدةٍ منهما (إح : هامش ج)

(٤) أي : من فوائد التعارض . (ش : ٣٣١/١٠)

(٥) أي : التوقف على المرخِّح . (ش : ٣٣١/١٠)

(٦) وفي بعض النسخ : (بين السبب أولاً)

(٧) أي : في شرح : (فتم صاحب اليد) ، (ش : ٣٣١/١٠)

(٨) قوله (هذا لما في يده) مشيراً إلى (هذا) لما في يده كروي

ولو شهدت لأحدهما بمنك من مئة وبلاخر من أكثر ولأصغر رخص
لأكثر ، ولصاحبها الأجرة والزيادة الحادثة من يومئذ

لمنك قدم الشاهد واليمين ، لأن معهما زيادة علم ، فإن وجهين يمكن
لأن شبه حجة اتفاقاً مع قوة دلاله الدية انتهى ولعل هذا أقوى

(ولو شهدت) الشئ (لأحدهما) أي من عني في من يذهب . أو يد
نائب ، أو لا يد أحد (منك من مئة ، و) شهدت به حتى بلاخر بمنك
لها (من أكثر) من مئة ، وقد شهدت كل ما ثبت حلاً ، و وقت لا يعلم
مربلاً به ، لما يأتي أن شهادة لا تسمع بمنك لا مع ذلك
ولاظهر برجح الأكثر لأنها تثبت في وقت لا يعلم فيها الأخرى
وفي وقت تعارضها فيه ، فيستقصى في محل تعارض ، ويعمل بصاحبه الأكثر
فيما لا تعارض فيه ، والأصل في كل نائب دونه

فإذا كانت بد متقدمة بالرجح فقدم قطعاً ، أو ما خبره بمسائي
وقد رخص بأخر الرجح وحده ، كال دعي شر ، دار بد غيره وأوم به شئ
وقد باب مسنحة أو معينة وأراد ردها واسترد الشمس وأوم ذو اند به أنه
وهيها من المذعي وبم يؤرخا تعارضنا ، فهو أرجح حكم بالأخيرة عني
ما أفي به المعد

(ولصاحبها أي المتقدمه (الأجرة والزيادة الحادثة من يومئذ) أي من

(١) أسس المطالب (٤٢٠ / ٩)

(٢) عبارة النهاية : والثاني : أوجه ، انتهى ، (ش : ١٠١ / ٣٣١)

(٣) أي في قول المصنف : أنها لو شهدت بمنك امر (إيج ش : ٣٣١)
(٣٣٢)

(٤) وفي (س) والمطبوعات : (أثبت) بدل (ثبت)

(٥) أي في قول المصنف : وأنه لو كان (إيج (س : ١٠ / ٣٣٢)

(٦) أي : بلايد ، (ش : ١٠٠ / ٣٣٢)

(٧) قوله (وهيها) إيج ، أي وأصلها (س : ١٠ / ٣٣٢)

وبو اظفنت شة وأرحنت شة ، فتمذهب أنتهما سواء ،

يوم ملكه بالشهادة ، لأنها فوانت مذكة

نعم ، نو كب العن سد الروح أو اساع قبل المص لم تفرغه احرة ، كما
علم منا مر في سبهما^(١)

(ولو اظفنت شة) بأن سم معروض برمن المحدث (وأرحنت شة) ولا يد
لأحدهما ونسب في أن بكل شاهدس مثلاً ولم نسب ثابة نسب الملك (
وتمذهب أنتهما سواء) فسد صان ، ومحزذ التربع بس معرّج ، لاحتمال
أن المظنعة لو عسرت عسرت بما هو أكثر من الأولى^(٢) .

نعم ، نو شهدت إحداهما بسبب ، والأخرى بالإبراء من قدره رُححت
هذه ، لأنه إنما يكون بعد الوحوب ، والأصل عدم تعدد بسبب

وبو أثنت إقرار ريد له بسبب فائت ريد براره بأنه لا شيء له عليه لم يؤثّر^(٣)
لاحتمال حدوث لبس بعد ، ولأن الثبوت لا يرتفع بالنفي لمحمّل

ومن ثم قال في « البحر » : لو أثنت أنه أمر له بدار فادّعى أن المقر له قال
لا شيء لي فيها احتسّل تقديم الأول وإن كانت ايذ للثاني ، لرجوع لإقرار
الثاني إلى النفي المحض^(٤) .

أما إذا كان لأحدهما يد أو شاهدس ، وللآخر شاهدس وبسبب فتمدّم لبس
والشاهدان .

وددا نسبة لسبب الملتك : ك : نتج ، أو أنمر ، أو سح ، أو حلب من
مذكة ، أو ورته من أنه ، ولا أثر لقولها بسبب منه ، من غير معروض لملكها^(٥)

(١) ج : في (باب حكم المبيع من قصة) ، (و باب اصدان) هامش (مر)

(٢) أي : من المؤرخة : مصي ، (ش : ٣٣٢ / ١٠) .

(٣) أي : إقرار المدعي ع ش أي للنفي (ش : ٣٣٢ / ١٠)

(٤) قوله (إلى النفي المحض) وهو لا يدفع الإنان كروي

(٥) أي : يست فابته . (ع ش : ٣٦٥ - ٣٦٦) .

وأنة لو كان لصاحب متأخرة تأخير يد قُذمت .

(و) المذهب (أنه لو كان لصاحب متأخرة الداريج يد ، لم تُعذر أنها عادية (قدمت) سواء أذكرت أو إحداهما لاعتدال من يشهد له من معيش أم لا ، وإن اتحد ذلك المعين ، لتدوي السنين في إثبات المثلث حلاً ، فسمي فقدان وسعي اليد في مقابلة الميث السابق ، وهي أقوى ، سواءً شهدت كل الوقف أم ملك ، كما أقر به ^(١) المصنف ، كما في الصلاح ^(٢) ، وقضاء قول ، لروحه ، بسا الميث والوقف معارضان كيتي لملك ^(٣) .

قال القنبي وعلى ذلك العمل ما له بهن أن الد عادية بغير ترشها على بيع صدر من أهل الوقف أو بعضهم انتهى ، وأحمد عيزه . وفي « الأنوار » عن « فتاوى » مقال « ما يؤيده » ^(٤) .

وهو يُقَلَّم ^(٥) أنه لو ادعى في عري يد غيره أنه اشتراها من ربيد من مد ستن ، فأقام الد حل بينة أنه اشتراها من ربيد من مدسية قُذمت بنية معارج ، لأنها أثبتت أن يد الداخل عادية بشراية من ربيد ما رل منكه عنه ^(٦) .

ولا نظر لاحتمال أن ريداً اشتريتها ثم باعها للآخر ، لأن هذا خلاف لأصل والظاهر ، ويؤيده ^(٧) ما يأتي في شرح قول المس (حكم للأسبق) ^(٨) .

(١) قوله (لمن) وقوله (من معين) معطوفان (بالاعتدال) ، قوله (أم لا) أي لم يوجد ذكر الانتقال . (ش : ٣٣٢ / ١٠)

(٢) قوله (كما أمر به) أي بالحكم الثاني . وقد الإشارة في قوله لاسي (وعلى ذلك ...) إلخ . (ش : ٣٣٣ / ١٠)

(٣) فتاوى النووي (ص : ٢٥٣) .

(٤) روضة الطالبين (٨ / ٣٧٠)

(٥) الأنوار لأحكام الأملر (٢ / ٧٣٤) .

(٦) قوله (وبه يعم) أي بقول القنبي يعم إلخ كروي

(٧) (ما) موصولة ، عبارة « انتهى » بعد روال ملكه عنه انتهى (ش : ٣٣٣ / ١٠)

(٨) أي عدم نظر ، للاحتتمال المذكور بعد ذكر (ش : ٣٣٣ / ١٠)

(٩) أي : في الفصل الثاني (ش : ٣٣٣ / ١٠) .

نعم : تؤخذ من يأتي^(١) في مسألة تعويض الزوجة أنه لا بد أن ثبت الحرج هنا^(٢) أنها كانت بيد رجل حال شراؤه منه ، وإلا . ثبتت بيد من هي بيده

وسأبي في سنة في الفصل الثاني ما تعلم منه ذلك^(٣) ، فإن ادّعاء - أعني الاسترداد - فعليه سنة به ، وأن محل العمل^(٤) ما يد ما لم يعلم حدوثها ، وإلا . كما هو . فهي في حقيقة للأول فهو الداخل .

ومن ثم لا تحدث . خفي أو أظنهما أو إحداهما . فقدم دواييد : لأنه لم يثبت حدوث بد

وعلى ذلك^(٥) كذا في كلام عمر سليمان أيضاً كجميع متقدمين ، لكن ظاهر كلامه لغيره : و صريحه : كجميع آخرين . فقدم دي اليد الصورية ه وإن تأخر ما يبعده^(٦)

ويجوزي ذلك في نظيره : من دعواهما إحارة أو نحوه ، واغتمد شخصاً كغيره الأول^(٧) ، فقد مبسب اثنا عشر شيئاً من وكيل بيت المال وأقام كل بيت

(١) قوله . (مقاييس) أي : قبل الشبه الأنبي . كردي .

(٢) وقوله (هـ) أي : صحيح ثلاثة إشارة إلى قوله (وإدعى من عن يد غيره) (أ) مع كردي

(٣) في (ص ٦٤٧)

(٤) وقوله (وإن محل العمل) (أ) عطف على قوله (أنه لو دعى) (ب) مع كردي
قوله (وإن محل العمل) (أ) مع معطوف على قوله (ذلك) . فكان الأست أن عدم
قوله (هـ) ادعاء (أ) مع على قوله (نعم) يؤخذ (أ) مع (ش ١٠/٣٣٣)

(٥) أي : اليد . (ش : ١٠/٣٣٣) .

(٦) وقوله : (وعلى ذلك) إشارة إلى قوله : (يعلم أنه) . إلخ . كردي . أي : قوله : (والأ) كما هو . . . فهي في الحقيقة للأول . . . إلخ . (ش ١٠/٣٣٣)

(٧) الشرح الكبير (١٣/٢٤٠-٢٤٢)

(٨) قوله (الأول) أراد به قوله (قدمت به الحارج) كردي

وأما لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال لم نسمع حتى نقول ولم يرل ملكه ، أو : لا نعلم مريلاً له .

سبع^(١) الصحيح هو الأول^(٢) - كما أوردته كلام جميع مقدمي عدده^(٣) - بسو الدريع مع الاتفاق على أن العلق ليست الحال ولا غيره يكون الداعي ، وبهذا يؤيد^(٤) إطلاق الروضة^(٥) وأصلها^(٦) وعرضها^(٧) مقدمة الداعي^(٨) كانت سنة للحارج أسوة^(٩)

وقول الشنكي^(١٠) إنما يقدم سؤا دريع على الدار عرف الداعي بأن العيب كانت بيد النافع حين يبعه للحارج ودامت به ية^(١١) بمقتضاها^(١٢)

(و) المدهش : أنها لو شهدت بملكه أمس ولم تعرض للحال لم نسمع حتى نقول^(١٣) ولم يرل ملكه ، أو لا نعلم مريلاً له ، أو شئ منه ، لأن دعوى العيب السابق لا نسمع ، فكذا السنة ، ولأنها شهدت به بما سم بدعاه^(١٤) ،

(١) قوله (أورد كل سنة سبع) وذلك إحداهما من مقدمي ، وذلك لأخرى من مقدم سنة ، كردي

(٢) قوله (الصحيح هو الأول) مبدأ آخر كردي (في الشرواني (١٠/٣٣٣)) قوله (الصحيح هو الأول... إلخ مقول فقال)

(٣) قوله (مقدمي عددهم) في هذا التعبير بالقرآن ، لأن يردوا عددهم (ذكره ، ثم بحمل بدلائل داخل (مقدمي) المسر (في ١٠/٣٣٣-٣٣٤)

(٤) قوله (وبهذا يؤيد) إشارة إلى قوله (يعلم أنه) (أج) يعني بهذا المقدم بعد إعلانه بأن يدل هذا لإطلاق ناسد إن لم يقل كل من ساعد عيب شريها من ريد ، ولأن عدم سادفة التاريخ حسنة ، كما هي شرح بروص^(١) كردي (في الشرواني (١٠/٣٣٤)) (قوله) (وبهذا) أي بقوله (إن محل العمل ناسد) فإنه يقدم حدوثها (أج) وراجع إلى أسس المطالب (٩/٣٢٢)

(٥) الشرح الكبير (١٣/٢٤٢) ، روضة الطالبين ، ٨/٣٤٠

(٦) قوله (وقول الشنكي) مبتدأ ، خبره (تفقه) - كردي

(٧) قوله (حرف نقول) الأولى نقول كما أشار إليه ثالث بقوله (أو ليس) (أج) ولم يقل : (أو يبينوا) - (في ١٠/٣٣٤)

(٨) قوله (ولأنها شهدت به بما سم بدعاه) هذا العيب إنما يظهر فيما د صحت الدعوى ، بأن =

وبين في قول شاهد لم ير ملكه شهادة بقي محصين ، لأن الشيء قد
تقوى بصحة غيره ، كـ شهادة الإقرار

وقد تسمع الشهادة وإن لم يعرض للملك حالاً ، كما يأتي في مسألة
الإقرار^(١) ، كان شهدت أنها أرضه ورغها ، أو دسه شحت في ملكه ، أو
هذا ثمره بحثه في ملكه ، أو هذا بعزل من قطعه ، أو الطير من بيصه
أمر

أو من هذا^(٢) ملكه أمر اشتره من المدعي عليه ، أو فز له به ، أو ورثه
أمر .

وكان شهدت^(٣) بأنه شري هذه من فلان وهو يملكها أو نحوه فتقبل^(٤)
وإن سم قبل^(٥) أنها لا ملك المدعي ، أو بأن مورثه تركه له ميراثاً ، أو بأن
فلاناً^(٦) حكّم له به .. فتقبل

وذلك^(٧) لأن الملك ثبت بتمامه فينتصحت إلى أن يعلم زواله ، بحلافها

- ادعى ملك في محال ، كما أشار به الأوزار ، فورد ولأنها سم شهدت دعاه كان
أمر . (ش : ١٠ / ٣٣٤)

(١) قوله : (لغيره) وهو هنا ملكه أمر . (ش : ١٠ / ٣٣٤) .

(٢) في (ص . ٦٣٧)

(٣) قوله (أ) بأن هذا (ب) عطف على قوله (أ) أنها أرضه (ج) على بوقم أنه بصدر
الاه . (ش : ١٠ / ٣٣٤)

(٤) قوله (أ) كان شهدت بأنه (ب) عطف على قوله (أ) كان شهدت أنها (ج) هامش
(خ) .

(٥) قوله (أ) أو نحوه (ب) سم يملكها . قوله (ج) فتقبل (د) أي شهدت في جمع
مادكر . (ش : ١٠ / ٣٣٤) .

(٦) أي : من القصة . (ش : ١٠ / ٣٣٤)

(٧) أي : القبول في هذه المسيات (ش : ١٠ / ٣٣٤) .

بأصله^(١) لا بد أن ينصم إليها^(٢) إثباته حالاً

وكان ادعى رقب شخص بده وادعى حر أنه كان له امر^(٣) وأنه أعينه ففصل بينه بذلك ؛ لأن المقصد بها إثبات العتق ، وذكر اسمك لبيان وقوع سعة

وكان قال عن عيسى بن عبد عير هـ هي لي ورثتها من أبي ولا وارث له عيري ،
فشهدا له بذلك وقالوا نحن من أهل الحيرة الطه فنقصى به بها ، لأنها بد
نست^(٤) إراثاً استنصحت حكمته ، فإن سكتا عن نحن من أهل الحيرة ، و
يغنمهما الحاكم كذلك^(٥) نوقف ، ثم إن ثبت أنه وارث وأل بد^(٦) مراث
أنه نرعت من دي ابيد ويعرف الحاكم بحال حتى يسر له نو كان له ورث
أحر . لظهر ، فحينئذ^(٧) تستنمها إليه

ولو قال لحصمه كذب بك امر لم يكن إقراراً

ولو قال من بده عير اشترتها من فلان من مد شهر ، و قد به شه ، فقلت
روحة لئان ملكي نعوضها منه من مد شهرين ، و قدمت به شه ، فون نبت أنها
بيد الروح حاد العوض حكم بها لها ، ولأ نقب بد من هي بده
الآن^(٨) .

- (١) قوله (بخلاف ما فيه) أي بخلاف شهادة أبي مر داب بدكي أعني أبي مر
كردي هكذا في الكردي ، أو في السج لي عند (بخلافها بأصله)
- (٢) قوله (بأصله) أي أصل لبيت من غير ما يحوسه ، قوله (لا بد) أي لا بد
الأولى الصريح ، قوله (أن ينصم إليها) أي يبيش شهادة لبيت اس ١٠٠ / ٣٣٤
- (٣) قوله (ادعى حر به كذا به من) أي هذا هو محط الاستدعاء اس ١٠٠ / ٣٣٤
- (٤) أي : العير ، (ش ١٠٠ / ٣٣٤)
- (٥) أي : أنها من أهل الحيرة ، (ش ١٠٠ / ٣٣٤)
- (٦) قوله : (وأن الدار) الأسيد ، (العير) ، (ش ١٠٠ / ٣٣٤)
- (٧) أي : حتى ادعيت على من الحاكم أن لا وارث له سواء روى اس ١٠٠ / ٣٣٤
- (٨) راجع ١٠٠ شهر صحاح في خلاف الأساج ، مسأله (١٧٨٦)

وتحور شهادة بملكه لأن استصحاباً لما سبق ، من ارث وشرائه وعثرهما

سبه قصة قول (نوب فلاناً حكم له) إلى آخره رد ما بعده
أور كشي حيث قل : لو سم شهد بملك أصلاً ونكر شهدت على حاكم في رمي
مقدم أنه ثبت عدة سنت ، كعادة بملك في هـ رمي

قل بعض السأخوين : هـ . هـ فلا ، ويضمن التوثيق ، لأن الحكم بها ،
بغير مسد خاص ، بل اعتماد على استصحاب ما ثبت في رمي ماضي مع احتمال
رد له بظهور رد حاصره على خلافه سبه

فما عني : هـ مبيع ، أما رد : حيث حيث ثبت بملكه لا يضر كونه
في رمي ماضي ، ولا غيره بحاصل تحالف الاستصحاب فيه الأقوى^١ من غيره ،
كما تومي : هـ قوله

بند فصلاً^٢ عن لملك ، لأن التردد يكون عادية ، بخلاف : كبت ملكك
أمن ، لأنه صريح في (امر) هـ به أمن ، فيؤ حذره

(وتحور لشهادة) بل تحت مما يظهر إن احصر الأمر به ، على أن الحور
قد يصدق بوجوب^٣ ١٧ بملكه لأن استصحاباً لما سبق ، من رث وشراء وعثرهما)

(١) أي المستندات . (ش : ١٠ / ٣٣٥)

(٢) أي : بشهادة على الحاكم ، (ش : ١٠ / ٣٣٥) .

(٣) قوله (ما عني) من حص ، وعاء بغير (ش : ١٠ / ٣٣٥)

(٤) قوله (الأقوى) من الاستصحاب (عبره) يرجع إلى (الاستصحاب) كروي

(٥) قوله (كما تومي : هـ) أي : كون الاستصحاب قوي (قوة) أي : كلاً من بعض (ش

(١٠ / ٣٣٥)

(٦) قوله (بند فصلاً) من أمن حقه بملك عقب قوله (أور) وبور من حصه كبت

بذل أمن : لم يكن هـ ، كما هو كبت في : شهادة ، فعل بأخيه : من هـ من تسع

(ش : ١٠ / ٣٣٥) وفي : (أور) هو في بعض مع لآشاره إلى اختلاف نسخ

(٧) قوله (أن الحور) قد يصدق بوجوب (أي : إذا أريد منه لا يمكن لعدم لعدم بحت

بوجود هـ هو سب بقدره عن العتبات المخالفة : أي : عدم شهادة من ضروري كروي

ولو شهدت بإقراره أمس بالملك له استديم . ولو أقامها بملك ذاته أو شجرة

اعتماداً على الاستصحاب ؛ لأن الأصل إفاء ، وللحاجة لذلك ؛ وإذا
تعمرت الشهادة على الأملالك السائمة إذا يطاون برمس
ومعله^(١) إن سم تصرّح بأنه اعتمد الاستصحاب ، وإذا سمع عدد
الأكثرين

نعم ؛ إن سث شهادته^(٢) وذكر ذلك بقوة لمستنده^(٣) أو حكبه بحسب
يصرّ على ما مرّ .

وثه الأذرعني على أنه لا يخور شهادة بملك نحو وارثه أو منسب ، أو
منهيب إلا إن علم^(٤) ملك مستقل عنه ، فإن اعترئ وكثر من يشهد بهذا يقتضئ
مجرد الاستصحاب جهلاً .

(ولو شهدت) سنة (بإقراره) أي المدعى عليه (أمس بالملك له) أي
المدعي (استديم) حكم لإقرار وإن سم تصرّح بالملك حالاً ، إذ بولاه
لعللت نائدة الأقاير .

وفارق^(٥) الشهادة بالملك المتقدم بأن ذاك شهادة بأمر بعسي واستصحاب ،
وهذه بأمر ظني ، فإذا لم يتصمّم به الجرم حالاً سم يؤثّر

(ولو أقامها) أي الحجة (بملك ذاته أو شجرة) من غير تعرض لملك

(١) ع ١٠ نهاية المحتاج (٣٦٧/٨) (إذا لا يمكن استمرار الشاهد مع صاحبه بعد لا يفرقه
لحظه ، لأنه من داره لحظة يمكن زوال ملكه عنه ، فتعقر عليه الشهادة)

(٢) بعسي محلّ قبول الشهادة لمسته على الاستصحاب (ش ١٠ ٣٣٥)

(٣) قوله (إن سم شهادته) أي حرم بها بأن قال أشهد أنه كذا (على ما مرّ في
الشهادة) بالتصامع ، كردي

(٤) قوله (أعلمه) كما عرفت في (باب شهادة) (ش ١٠ ٣٣٥)

(٥) أي : الشاهد ، (ع ٣ : ٣٦٧/٨) .

(٦) قوله (وكرد) أي شهادة بالإقرار ، فكان الأولى بأنث (ش ١٠ ٣٣٥)

لَمْ يَسْحَقْ ثَمْرَةً مَوْحُودَةً ، وَلَا وَلَدًا مُفَصَّلًا ، وَيَسْحَقُ الْحَمْلَ فِي الْأَصْح
وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا فَأَخَذَ مِنْهُ بِخُجَرٍ مُطْبَعَةٍ رَجَعَ عَلَى نَائِمِهِ بِالْثَمَنِ ،

سابق (لم يسحق ثمرة موحودة) يعني طاهرة^(١) (ولا ولداً مفصلاً) عند
شهادة ، لأنهم نيا من أحرار العبيد ، ولدا لا يدخلان في بيعها ، ولأن البينة
لا تثبت البتة بر نصها ، فكفى بذلك عليها بالحقيق فلم يسحق ثمرةً وتاجاً
حصلاً قبل ذلك ، محطه

(ويسحق بحمل) امر عن بظاهر الموحود^(٢) عند لشهادته (في الأصح)
بما يلام ، والأصل^(٣) ، كما في اشتراؤه ، ولا غيره باحتمال كون ذلك تعبيراً بالملك
لأنه واشترة سحر ووصة^(٤) ، لأنه خلاف الأصل

أما إذا تعرض بملك سابق على حدوث ما ذكر فيسحقه ، فعلم^(٥) أن
حكم الحاكم لا يعقّف على ما مضى ، لجور أن يكون ملكه لها^(٦) حدث قبل
الشهادة .

(ولو اشترى شيئاً) وأصل ثمنه (فأخذ منه^(٧) بجمعة) أي بينة (مطبقة)
بأن سم نصّح ببيع الملك (رجع على نائمه) يعني لم تصدقه^(٨) ولا أقام بشئ
بأنه اشتره من مدعي ولو بعد الحكم به (بالثمن) لمس الحاجة لذلك في

(١) أي : بارودة أو مؤثرة . (سم : ١٠ / ٣٣٥)

(٢) أي (ر) : (والثمره غير الظاهرة الموحودة)

(٣) أي : الشجرة . هامش (ك)

(٤) أي : كفو (ش : ١٠ / ٣٣٥)

(٥) قوله (فعلم) أي : علم من العرض وعدمه أن رجع ، أي : لا يعرض ليهود

كردي

(٦) وقوله (أي) : محل واحد من لده ، بخره ككردي

(٧) أي : من المشتري . (ش : ١٠ / ٣٣٦)

(٨) قوله (لم تصدقه) أي : لم يصدق شري به ملكه ، أو صر لغيره في (و) (رجع

إلى الناع . ككردي

عهدة العقود ، مع أن الأصل أنه لا معاملة بين المشتري والمُدعي ، ولا يتصل به إليه ، فيستد الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء .

وحجج (حقه) التي هي البينة هنا : كما يقرر ما لو احدث مدعي قراره^(١) ، أو يحلف المدعي بعد نكوه^(٢) ، لأنه استقصر

وب (مطلق) . ما لو أثبت الاستحقاق في حقه عقد ، ورجع بخصم ، ومن السببي لا حاجة له من يثبت له بعد عقد ، حجج بخاصة على منصوص كلام لأصحاب ، خلافاً لمدعي^(٣) ، لأن لمسه يدك أو من حكمها باله لم قبله حكم المطلق .

وب (بانيه) : مانع بانيه ، فلا رجوع له عليه^(٤) ، لأنه لم يس منه

وب (لم يصدق) ما لو صدق على أنه منك ، فلا يرجع عنه شيء^(٥) ، لا اعترافه بأن الظالم غيره .

نعم ، لا يضر قوله ذلك له^(٦) في الخصومة ، ولا يربطه بمعهداً فيه على ظاهر اليد وأدعى ذلك^(٧) فيرجع عليه مع ذلك^(٨) ، بعدد

ومن ثم لو اشترى قنًا وأقر^(٩) بأنه من ثم ادعى^(١٠) بحزبه الأصل وحكم له بها^(١١) ، رجح شمه ولم يضر اعترافه برفقه^(١٢) ، لأنه معصداً فيه على الظاهر

(١) قوله (لا معاملة بين المشتري والمُدعي) أي : مع تسليم المدعي ، وصير (منه) يرجع إلى المشتري . كروي

(٢) أي : إقرار المشتري للمدعي . (ش : ١٠ / ٣٣٦)

(٣) قوله (ذلك) أي : أنه منك ، قوله (لا حاجة به) (ش : ١٠ / ٣٣٦)

(٤) أي : كون المدعي في حال الخصومة ، أو اعتماد على ظاهر يد ، (ش : ١٠ / ٣٣٦)

(٥) أي : انصديق في الخصومة ، أو اعتماد على ظاهر يد ، (ش : ١٠ / ٣٣٦)

(٦) أي : أقر المشتري (ع ش : ٨ / ٣٦٨)

(٧) أي : أقر ، وشيخي . (ش : ١٠ / ٣٣٦)

(٨) قوله (وحكم له بها) أي : على بحزبه (ش : ١٠ / ٣٣٦)

وقيل لا . إلا إذا ادعى منك سائفاً على شراء ولو ادعى ملكاً مطلقاً فشهدوا له مع سببه لم يضر ،

وهو امر مشير لمذع منكم سمع . لم يراجع على بانه بالثمن ولا تمنع دعوه عليه بانه منكم لثمنه به حتى نعلم به شبهة ويراجع عليه بالثمن معهم له بحدده . انه ليس منك لثمنه له ، فإن اقر أو حده

(وقيل لا) يرجع المشتري على بانه بالثمن (إلا إذا ادعى) سائفاً على المشتري (منك سائفاً على الشراء) ينبغي حتماً لاثبات من مشتري إليه واصل سائفاً في لاثبات له وإن لم يقنه أحد قبل لثمنه ، وأن الأول يدرمه منحن عظم . هو أن المشتري يأخذ التاج والشمرة والرواند المتصلة كنه ، وهو قصبة صخرة البيع ويرجع^(١) على الساع بالثمن ، وهو قصبة فساد البيع .

ويؤذه^(٢) من مز من تعديل رجوع ، وبنت الرواند كالشمن ، بل هي كالعين ، وقد يمزز أولاً^(٣) أن حكمها عز حكم روائدها^(٤)

وإن^(٥) ومحل الخلاف أن قصص بعثري المبيع ، وإلا رجع بالثمن قطعاً ، تريبلاً لثمنه مرة هلال المسع بل يمس

(ولو ادعى ملكاً) بدار مثلاً سد عمره (مطلقاً) بأن لم يذكره سائفاً (فشهدوا له) به (مع) ذكر (سببه) لم يضر (ما ردوه في شهادتهم) لأن سببه تابع به ، وهو المقصود وقد وافقت إليه به بدعوى

مهم ، لا يكون ذكرهم بنسب مرشحاً ، لأنهم ذكروه بل ادعوى به ، فإن

(١) قوله (سائفاً) أي (مشتري (لثمنه) الساع (ش : ١٠ / ٣٣٧)

(٢) قوله (يمزز) أي (يمسح) على قوله (يحد) (الج : هامش : ١٠)

(٣) أي . الباصي . (ش : ١٠ / ٣٣٧) .

(٤) أي . في مسألة الشجرة (ش : ١٠ / ٣٣٧)

(٥) أي . النقيبي (ش : ١٠ / ٣٣٧) .

وإن ذكر سباً وهم سباً آخر صر

أعاد دعوى التملك وسه شهدوا بذلك رُخِحت حين

وفي «الأبواب» عن «صاوي النصارى» «وإذا دعى شياً عن شهادته به
ملك مطلقاً قُلبت»^(١)

لكن رُذِّ بأن الصحيح أنها لا تُسمع حتى يُصرَّح به بالشداء . وفيه نظر .
بل الأوجه الأول^(٢) . إذ لا فرق بين هذه وما في المس من حيث الشهادتين
في كل منهما لم يُصرَّحاً بما يُفصل دعوى

ويؤيده^(٣) قولهم إن حذف شهادة دعوى في حصة ي . عمل
بدون و نصف بل وانصفه كما هو ظاهر رُذِّ . وفي عدد حكمه لأهل
من الدعوى والنية ما لم يُكذِّبهما^(٤) مدعي

(وإن ذكر سباً وهم سباً آخر صر) في شهادتهما . ما فصلت دعوى
وتفرق بين هذا وما لو دل به على ألف من ثمن عبد . فدل بمقره لا .
بل من ثمن دار . . بأنه يُعسر في الإقرار ما لا يُعسر في شهادته المفترضة فيه
المطابقة للدعوى لا فيه .

مرع أقر الراهن بالرهن لأجنبي^(٥) فإن أرخبت به لمقر له بما قبل الرهن^(٦)

(١) وفي (س) و (هـ) استك مصفاً . وفي (د) و (ز) استك مصفاً . وفي (ر)
(ملك مصفاً) . وفي (أ) استك (سمع) من (صفا) و جمع «الأبواب»
(٢) (٧٣٤/٢) .

(٣) أي . في الرذ . هامش (ر)

(٤) أي : ما في «الأبواب» من قول الشهادة . هامش (د)

(٥) أي : ما في «الأبواب» . هامش (ح)

(٦) أي : الشاهد . (ش : ١٠/٢٢٧)

(٧) أي : الشاهدين . (ش : ١٠/٢٢٧)

(٨) قوله (أو . من بالرهن لأجنبي) ي . بد . براء . بالرهن لأجنبي . كروي

(٩) أي : بإقراره قبل الرهن (ش : ١٠/٢٢٧)

فصل

في احريق البعشرة ، فصل في جميع الدار بعشرة ، واقاما
بشئ بعد ص ،

أحده كنه ، أو بعد بعده لم يكن له إلا ما فصل عن اندس ، فإن أظففت يته
لاقرار وأحت سنة ابرهي أو أصففت بعارضا وم يشئ رهين ولا بقرار ، كما
في به بن صلاح ، يكن بمرعه في القوت .
ولا ينقل شهادة سمي لا حصر ، كـ سم يكن بمحل كذا وقت ، أو
مدة كذا ، فتقبل وإن لم تكن لحاجة^(١) .

(فصل)

في اخلاف المدا عس في نحو عقد أو إسلام أو عني

دا خفف في قدر ما كسرى من دار ، أو أحرقه^(٢) ، أو هما ؛ كأن
(في) أحريق البت أشهر كذا ، مثلاً (بعشرة) مثلاً (فقال) بل (احترقني
(جميع الدار) مشيئة عنه (بالبعشرة^(٣)) أو بعشرين (واقاما سمي)
أصففت أو حداثها^(٤) ، أو اتحد تاريحهما ، وكذا بن اخلاف تاريحهما
واقدا على أنه لم يخر لا عقد و حد (تعارضا) فمفصل^(٥) على الأصح ،

(١) قوله (لا حصر) عدم شهد عليه بالبيع أو النقل في وقت كذا ، وشهدت البتة الأخرى أنه
كان صادقه لا يقول ولا يفعل شئ تعارضا ما على قول شهادة بسفي المحصور ، وهو

الأصح . كروي

(٢) وفي بعض النسخ ، (لم يكن حاجة)

(٣) في قوله حداثها سمي ، كذا في كرمك سيد بعشرين ، فصل في كرمك بعشرة
(ش ١٠٠ / ٣٣٧)

(٤) وفي (ح) و (ر) (بعشرة)

(٥) قوله (ح) و (ر) عطف على صدر مرفوع مفصل بلا تأكيد بمفصل (ش ١٠٠ / ٣٣٧)

(٦) قوله (مفصل) الأولى كانت (ش ١٠٠ / ٣٣٨) وفي (ر) و (ر) و (س)
ورع (مفصل) وفي (ح) (وساطة) وفي (ر) (مفصل)

ولو ادعى شيئاً في بد ثالث ، وأدم كلّ منهم بيّنة أنّه اشتراه .

لكن يؤيده^(١) بل يصرّح به قول المتن الاتي (وكذا إن أطلعت أو
إحداهما) إلّا أن يحب بأن العقد الموحى لشمس تعدّد ثمّ بقياً فبعد احتمال
اختلاف الرمي فعمدوا به ، بقوة ما عده ، وأما هنا فليس فيه دلالة^(٢) ، فلم
يؤثر فيه مجرد جواز الاختلاف .

(ولو ادعى) أي كلّ من اثنين (شيئاً في بد ثالث) فإن أقرّ به لأحدهما
سلم إليه . وثلاخه بحدفه ، إذ لو أقرّ به له أصلاً عزم له بدله ، وإن أنكر
ما ادّعيه ولا يسه . حذف لكلّ منهما يمس وتوث في بدّه

(و) أن ادعى شيئاً على ثالث و (أقام كلّ منهما بيّنة) إحداهما بأنه عصه
مه ، و لأخرى بأنه أقرّ أنه عصه مه . فثبت الأولى ، لأنّ أثبت العصب
بصرى المتاهدة فكيف أموى ، ولا يغرّم شيئاً بغيره له ، لأن الملك للأول يتما
ثب عليه فهي بحسب بين المقر له وبين حقه برعته^(٣)

أو (أنه اشتراه)^(٤) مه^(٥) وهو يفتكّه ، أو سلمه^(٦) إليه أو سلمه مه ولم يبع
بغير بدّه^(٧) ، وإلّا ، كيف هو الفرص المعلوم من قول المتن (بد ثالث) لم

(١) أي : الإلحاق . (ش : ٣٣٨ / ١٠)

(٢) أي : تبقى تعدّد العقد . (ش : ٣٣٨ / ١٠) .

(٣) قوله (برعته) معقول بل حقه (وصبره) بالمقر له (ش : ٣٣٨ / ١٠)

(٤) قوله (أو أنه اشتراه) إيج عطف على قوله (إحداهما بأنه عصه) إيج لا على
قوله (أنه عصه) إيج وإن أوجعه مراحه (ش : ٣٣٨ - ٣٣٩)

(٥) أي : الثالث . معني . (ش : ٣٣٩ / ١) .

(٦) قوله (أو سلمه) إيج عطف على (وهو) إيج . وكان الأولى حذف لو أو
بغير كونه (أو سلمه) إيج عطف على (وهو) إيج (ش : ٣٣٩ / ١٠)

(٧) فصل قوله (أو سلم به غيره) أي . والبيان أن البيع بد غير من ادعى لشره مه ، لأنه
مشترط في دعوى اشتراء من غير ذي اليد أن يقول إحدى الكلمات الثلاث ، أعني (وهو
يسلكه) إيج . لا من ذي اليد ، بل يكفى فيه بأن اليد على ليدن على ليدن كروي

وورر به نمۀ ؛ فإن اختلف دربع حکم للأشور ،

يُخْتَجُّ لذكر ذلك^(١) ؛ كما يأتي^(٢) .

(وورر له نمۀ ؛ فإن اختلف دربع حکم للأشور منهما دربع ؛ لأن معها زيادة علم ؛ ولأن الشيء اشتراه من ثلث بعد ما رآه منكّه عنه ، لا يظن لاحتمال عوده إليه ؛ لأنه خلاف الأصل بل والظاهر

واختشى التلفيظ ما لو ادعى صدور البيع الشيء في زمن الحار وشهدت به فقدمت وتلاؤز اشترى ، وما لو تعرضت الماخرة لكونه منك ثلث وقت البيع وشهدت الأولى بمحرز البيع فقدمت بما خرة منك ؛ أي كما يفلا وأقرأه^(٣))

وحاصلُهُ^(٤) أن من شهدت من شئتين بعث مدعى^(٥) لبيع وبعث ابيع أو بمشترى الأول ، أو بقب الثمن^(٦) دون الأخرى^(٧) قدمت وبو ما خرة ؛ لأن معها زيادة علم ، ولأن المتعذر يفقد يوجب التسليم ، ولاخرى لا توجب ، بقية حق الحرس مانع ، فلا يكفي بمطالبة^(٨) بالتسليم ، وثاني وإن اشبه لامي ما له تعلق بذلك أيضاً^(٩) .

(١) قوله (يعر به) أي من مدعى عنه البيع ، وقوله (ولا ي) وإن كان مدعى به في بده ، (بـ بـ) أي في صحيح الدعوى لعدم ذلك أي قوله ، هو منكّه ، رشدي ، (ش : ١٠ / ٣٣٩)

(٢) أي في التبع ، (ش : ١٠ / ٣٣٩)

(٣) اشرح الحديث (١٣ / ٢٥٦) ، اجماع الطائفتين (٨ / ٣٤٦-٣٤٧)

(٤) أي : حاصل ما في المقام ، (ش : ١٠ / ٣٣٩)

(٥) أي به ، (ش : ١٠ / ٣٣٩)

(٦) قوله (أو بعد الثمن) عطف على (منك المدعى) أي بـ ش : ١٠ / ٣٣٩ كد في

(٧) قوله (دون الأخرى) جمع لكل من يصدر ثلاث (ش : ١٠ / ٣٣٩)

(٨) قوله (فلا يكفي بمطالبة) أي بـ في راجع به (ش : ١٠ / ٣٣٩)

(٩) في (ص : ٦٤٨)

وبإلا تعارضا

وخرج بقوله (وَوَرَنَ لَهُ ثَمَنَهُ) ما لو لم تذكره ، فإذا ذكرته إحداهما قُذِّمَتْ ولو مأسخرة ، لأنها تعرضت لموجب التسليم ، كذا قَالَاهُ^(١) ، لكن أَطَالَ الْمَلْعُوفُ فِي رَدِّهِ

(وبإلا) بحذف تاريخهما ؛ بأن أُلْفِتَا أو إحداهما ، أو أُرِجِحَ تاريخ متحيد (تعارضا) فبعض ، ثُمَّ إِنْ أَقْرَزَ لِهَما أو لأحداهما فواضح ، وإلا حلف بكل^(٢) ميا ، ويرجع على من شئ ؛ لثبوته بالنية ، وسقوطهما إنما هو فيما تعارضا فيه وهو العقد فقط

ومحلله^(٣) إِنْ لَمْ يَتَعَارَضَا بِقَصْرِ الْمَعِ ، وَإِلَّا قُذِّمَتْ نَسْأَةُ دِي الْيَدِ وَلَا رَجُوعَ لِوَاحِدٍ مَهْمَا شِئَ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُتَعَرِّضٌ لِلْقَصْرِ

وسا قُرِزَتْهُ فِي هَذِهِ وَالَّتِي قَلْبُهَا^(٤) عُلِمَ إِنْ حَكَمَهُمَا وَاحِدٌ فِي لِعَارَضِ وَتَقَدَّمَ الْأَسْوَى ، وَكَذَلِكَ يَحْسَبُ إِنَّمَا حَلَفَ أَسْلُوبُهُمَا لِمَوْهَمِ^(٥) لَتَحْدِثَ أَحْكَامُهُمَا ؛ لِأَجْلِ الْحَلَالِ .

ويخري ذلك^(٦) فِي قَوْلِ وَاحِدٍ اشْتَرَيْتُهَا مِنْ رَبِي ، وَآخَرُ اشْتَرَيْتُهَا مِنْ عَمْرِو عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ^(٧) ، وَأَقَامَا يَتَبَيَّنُ كَذَلِكَ فِي تَعَارُضِ وَيُصَدَّقُ مِنَ الْعَبْرِ

(١) ومي (ج) ، كما صلا ، ومي (ب) (كما صلا) ، وراجع ، شرح الكبير (٢٥٦/١٣) ، وروضة الطالبين (٣٤٧/٨) .

(٢) عدا ، معي صحاح (٤٣٤/٦) (بحذف لكل منهما أو ما دعه)

(٣) أي ، التعارض ، ع ش ، أي : والرجوع ، (ش : ٣٣٩/١٠)

(٤) قوله (التي قلبها) أي قول المصنف (وبوادع) (لج) وقوله (والتي قلبها) أي قول المصنف (و) حديث باب (ع ش : ٣٧٠/٨)

(٥) قوله (مَوْهَمِ) أي من حيث سلوكه لأسلوب (ش : ٣٤٠/١٠)

(٦) ج : قول المصنف (و) ع ش : (ش : ٣٤٠/١)

(٧) قوله (عنى : أحدهما) أي بأن يقول كل منهما وهو بمنزلة ، أو ما يقوم مقامه أمسى وأبولو ، (ش : ٣٤٠/١٠)

محبوب ذلك يوم عمل بالأولى ، و به روح محبوب قدس
وفي « فتاوى القاضى » نحوه^(١) ، وهو : لو دلت سنة : أفتر بكذا يوم كذا ،
دلت أخرى : كان مجنوناً في ذلك الوقت . فثبت : لأن معها زيادة علم^(٢) .
وقيد^(٣) المعنى من أنه يعرف به أنه نحن وف وف وف ، لا يعارض
ولو أقام بينه بأن هذه يد راسي يدك وقبها أبي عسى وغير ذلك حادث به منه ،
فأقام دو يد بينه بأنها منك . فده ما به بقية سنة حتى يده عصبها من يومك ،
لأنه دو اليد حيث^(٤)

ولو ظهر في موقف محكوم بصلته بعد ثبوت دلت توقف وجه به
مكتوب^(٥) محكوم بصلته بشهد بصلته واحداً لآخر قبل صدور توقف . ثم
ينقل توقف بمجرد ذلك ، كما في به شخص . لأن نحو تفسير صلته^(٦)
أن يكون الملك انتقل من صاحبه إلى التوقف لا ستماء بصد توقف ، أو من عدم
مقامه ، كما هو صاهر سؤ .
ولا يعارضه ما مر من قوله (و بها لو شهدت بصلته تمس) بحقق أن يد
عادية ثم ، عدم ينظر لاحتمال الانتقال ثم^(٧) ، بحلايه هنا .

(١) أي : الأحرار . (ش : ٣٤١/١٠)

(٢) أي : نحو ما في « فتاوى القاضى » (ش : ٣٤١/١٠)

(٣) فتاوى القاضى حسين (ص : ٤٦٩)

(٤) أي : ما في « فتاوى القاضى » (ش : ٣٤١/١٠)

(٥) قوله (لأنه) أي : بصلته ، قوله (حد) أي : حسن بصلته بصلته (ص : ٣٤١/١٠)

(٦) (٣٤١/١٠)

(٧) قوله ، (مكتوب) فاعل (ظهر)

(٨) أي : ذلك المكتوب أو الحكم (ش : ٣٤١/١٠)

(٩) فتاوى شيخ الإسلام ، ذكره لأبي (ص : ٣١٢ ، ٣١٣)

(١٠) (أ) و (ب) ، (أ) : انطوحت على اسم أعجم موجود

وَبَوَّعَاتٍ عَنْ ابْنِ مَسْلَمٍ وَبَصْرَانِيٍّ ، فَقَالَ كُلُّ مَنَّهُمَا مَاتَ عَلَى دِينِي ، فَإِنْ عُرِفَ أَنَّهُ كَانَ بَصْرَانِيًّا ، صَدَّقَ النَّصْرَانِيُّ ، وَإِنْ أَقَامَ بَيْتَيْنِ مُطْعَمَيْنِ ، قُدِّمَ الْمُسْلِمُ ،

وَلَوْ شَهِدَتْ شَيْئًا عَلَى مَنْكَرِ الشُّرَاءِ بِهِ شَعْبٍ حَرَابٍ فَلَا^(١) ، إِنْ قَالَ حَلَالٌ ، لَا إِنْ حَدَّثَهُ ، لِأَنَّ الْحَرَابَ حَلَالٌ وَحَرَامٌ

وَلَوْ أَدَمَ بَيْتُهُ بِأَن هَدَاهُ بَنِي بَدَكٍ مَلَكَي فَأَحَدُهَا ، فَأَقَامَ أَحَرُّ أُخْرَى بِأَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ كِسْفٍ بَيْدِهِ وَهِيَ مَلَكَهُ حَسْبُ ، حُكِمَ بِهَا بَعْدُ ، لِرِبَادَةِ عِلْمِ بَيْتِهِ

وَتَقَدَّمَ شَيْئًا قَالَتْ مَلَكَتُ أَبَا وَفَدَّ وَرَثَتُهُ عَنِ بَيْتِهِ قَالَتْ مَلَكَتُ أَبِي حَصْمَهُ^(٢) وَهُوَ وَارِثُهُ ، لِحَوْرِ كَوْنِهِ وَارِثًا ، وَلَا يَرِثُ الْمَدْعَى^(٣) لَدِينِي مُسْتَعْرِقٌ ، فَلَيْسَ بِهِ بِصَرِيحٍ بِمَلَكَهُ ، بِحِلَاقِهِ فِي (وَفَدَّ وَرَثَتُهُ)

بِهِ الْأَوَّلَى بِلِ الْمَتَعَتِ أَنْ يُعَادَ بَدَل (لَدِينِي مُسْتَعْرِقٌ) لِحَوْرِ إِقْرَارِهِ بِهِ لِأَحَرِّ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ^(٤) ، وَدَلَّتْ بِمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الدِّينَ لَا يَشْعُ الْإِرْثَ

وَقَدْ نَقَّأَ فِي أَصْلِ الْعَلِيلِ لِأَنَّهُ هَذَا^(٥) لَيْسَ فِيهِ تَصْبِيصٌ عَلَى تَلْقَئِي مَلَكَتُ هَذَا عَنْ الْأَبِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْ بِإِرْثِ شَيْءٍ حَاصُّ ، بِحِلَاقِ (وَفَدَّ وَرَثَتُهُ) فَإِنَّهُ بَصْرٌ عَلَى أَنَّهُ مَتَلَقٌ بِمَلَكَهُ مِنْ أَبِيهِ ، فَلَا احْتِمَالَ فِيهِ بِحِلَاقِ ذَلِكَ^(٦)

(وَلَوْ مَاتَ) بِبَصْرَانِيٍّ (عَنْ ابْنِ مَسْلَمٍ وَبَصْرَانِيٍّ ، فَقَالَ كُلُّ مَنَّهُمَا مَاتَ عَلَى دِينِي) فَأَرِثَهُ^(٧) وَلَا يَنْبَغُ (فَإِنْ عُرِفَ أَنَّهُ كَانَ بَصْرَانِيًّا ، صَدَّقَ النَّصْرَانِيُّ) بِدِينِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَعْدُ كَفَرَهُ ، وَإِنْ أَقَامَ بَيْتَيْنِ مُطْعَمَيْنِ (بِمَا قَالَاهُ) قُدِّمَ الْمُسْلِمُ (لِأَنَّ

(١) قوله (بلا) أي ليس به ، قوله (بلا) أي التهادن (ش : ٣٤١/١٠)

(٢) قوله : (أبي حصمه) بالإضافة . (ش : ٣٤١/١٠)

(٣) أي : به . (ش : ٣٤١/١٠)

(٤) قوله (لحواره) : إلح ذات فعل (أن يعاد) (ش : ٣٤١/١٠)

(٥) أي : (وهو وارثه) . (ش : ٣٤١/١٠)

(٦) وهي (خ) و(د) : (ملك)

(٧) وهي (أ) : (أرثه لي) .

وإن قُيِّدَتْ أَنَّ أَحْرَ كَلَامِهِ بِإِسْلَامٍ وَعَكْثَةُ الْآخَرَى بَعْدَ مَت ،

مَعَ بَيِّنَةٍ زِيَادَةِ عِلْمٍ بِالْإِسْقَالِ ، وَالْآخَرَى مُتَصَحَّةٌ ، وَكَدَّ كُلُّ بَاقِيَةٍ وَمُسْتَصْحَبَةٍ ،
وَمَهْ (١) تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الْحَرْحِ عَلَى بَيِّنَةِ التَّعْدِيلِ

(وَإِنْ قُيِّدَتْ) إِحْدَاهُمَا (أَنَّ أَحْرَ كَلَامِهِ بِإِسْلَامٍ) أَيْ كَلِمَتُهُ ، وَهِيَ
الشَّهَادَاتَانِ (وَعَكْثَةُ الْآخَرَى) قُيِّدَتْ أَنَّ أَحْرَ كَلَامِهِ انْصَرَفَ بِهِ ، كَثَرَتْ ثَلَاثَةٌ
وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يُكْنَى هَا (٢) بِمَطْلُوعِ الْإِسْلَامِ (٣) وَبِغَيْرِ إِلا مِنْ قَضَاهُ مَوَاقِفُ
لِحَاكِمٍ عَلَى مَا قَرَأَ فِي بَطْنِهِ بِمَا بِهِ

ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ قَالُوا تُشْرَطُ فِي بَيِّنَةِ انْصَرَفَ أَيْ انْصَرَفَ كَلِمَةً بَطْنِ
وَمِنْ وَجُوبِ تَعْيِيرِ بَيِّنَةِ مُسْلِمٍ كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ وَجُوبِ ، وَيَعْلَى ابْنُ الرُّفْعَةِ
وَالْأَذْرَعِيُّ عَدَمَ الْوُجُوبِ عَنْ جَمْعِ (٤) ، ثُمَّ رَجَعَ (٥) الْوُجُوبَ لَا يَسْتَمُ مِنْ شَاهِدٍ
جَاهِلٍ أَوْ مُحَالِفٍ لِلْقَاضِي .

(تَعَارَضْنَا) وَتَسَافَطْنَا ، لَيْتَ فَصْلُهُمْ ، إِذْ يَسْجُلُ مَوْنَهُ عِنْدَهُمَا وَيُخْلَفُ
بِصْرَانِي

وَكَذَا لَوْ قُيِّدَتْ بَيِّنَتُهُ (٦) فَقَطْ

وَيُؤَيِّدُ الْبَيْهَقِيُّ التَّعَارُضَ بِمَا إِذَا مَاتَ كُلُّ أَحْرَ كَلِمَةٍ يَكُنْهَا وَمَكُنْهَا عِنْدَهُ إِلَى
أَنْ مَاتَ ، وَأَمَّا إِذَا اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحْرَ كَلِمَةٍ يَكُنْهَا فَلَا تَعَارُضُ بِهِ ، لِأَحْصَالِ
أَنَّ كَلَامًا اغْتَدَتْ مَا سَمِعَهُ مِنْ قُلِّ دَعَا بِهَا عَنْهُ ثُمَّ مُنْصَحَتْ حَالَهُ بَعْدَهَا (٧)

- (١) أَيْ مِنْ تَقْدِيمِ ثَلَاثَةٍ عَلَى اَلْمُسْتَصْحَبَةِ (ش : ١٠ / ٣٤٢)
- (٢) يَعْنِي فِي مَوْنِ اَلْمُسْتَصْحَبَةِ ، وَإِنْ قُيِّدَتْ أَنَّ أَحْرَ كَلَامَهُ (ش : ١٠ / ٣٧٢)
- (٣) وَهِيَ (١) : (بَطْنِ الْإِسْلَامِ)
- (٤) كَمَا فِي السِّيَةِ (١٨ / ٥٤٤)
- (٥) أَيْ : الْأَذْرَعِيُّ ، عَمِي . (ش : ١٠ / ٣٤٢)
- (٦) قَوْلُهُ : (بَيِّنَةٍ) أَيْ : بَيِّنَةِ الْبَصْرَانِيِّ ، كَرْدِي
- (٧) اَنْتَهَى كَلَامُ الْبَيْهَقِيِّ . (ش : ١٠ / ٣٤٢)

وإن لم يُعرف دِينُهُ وأقام كُلُّ بَيْتَةٍ أَنَّهُ مات على دِينِهِ تعارضتا

ولو قلنا: "بَيْتَةُ الْإِسْلَامِ عَلِمْنَا نَصْرَهُ ثُمَّ بِسَلَامِهِ قُدِّمَتْ قِطْعاً

(وإن لم يعرف دِينَهُ وأقام كل) منهما (بَيْتَةُ أَنَّهُ مات على دِينِهِ .. تعارضتا)
أُطْلِقْنَا أَمْ قَبِدْنَا لِعَظْمَةِ عَمَلِ الْمَوْتِ ، لَا سِتْحَالَةَ إِعْمَالِهِمَا^(١)

فإن قُبِدَتْ واحدةٌ وَأُطْلِقَتِ الأُخْرَى .. فهل يَتَعَارَضَانِ أَيْضاً أَوْ تُقَدِّمُ بَيْتَةُ
المسلم احتياطاً للإسلام ؛ لأنه حيثُ نَبَتْ لَا يُزْمَعُ ، لَا بَقِيَّةً ، وَلَمْ يُوجَدْ ؟ كُلُّ
مَحْتَمَلٌ .

وحرى شارحٌ في تقييد بَيْتَةِ النصارى فقط على التعارض ، وكأنه أحده من
نظيره في المسألة السابقة^(٢) . لكنَّ الفرق واضحٌ ، فإن تقييدها ثُمَّ قُبِدَتْ يعلم
نَصْرَهُ قُلٌّ فَعَارَضَ^(٣) بَيْتَةَ الْإِسْلَامِ ؛ لِقُوَّتِهِ حَسِيبٌ ، وهذا^(٤) معقودٌ في مسائل ،
ومع ذلك فظاهرٌ إطلاقيهم التعارض في الصورتين^(٥)

وبذا تعارضتا أَوْ لَا بَيْتَةَ لأحدهما وحذف كُلٌّ بِلَا حَرِّ بِمَبْنًى في الصورتين^(٦)
والمالُ بيدهما أَوْ بيد أحدهما بفاسمائه بصفتين ، إذ لا مرجح ، أَوْ بيد
غيرهما .. فالقولُ قولُهُ^(٨) .

(١) قوله (ولو مات) إلخ . أي : بما إذا قُبِدَتْ بَيْتَةُ النصارى بَأَنِّ حَرِّ كَلَامِهِ نَصْرِيَّةً
(ش : ٣٤٢/١٠) .

(٢) أي : إعمال البتتين . هامش (١) .

(٣) أي : آمناً (ش : ٣٤٢/١٠)

(٤) قوله (عارَضَ) أي : لعدو . يعني بَيْتَةَ النصارى المعقودة فقط (ش : ٣٤٢/١٠)

(٥) أي : التقوية . (ش : ٣٤٢/١٠)

(٦) أي : صورتين تقييد إحداهما فقط . ويحتمل أن المراد صورة لإطلاق ، وصورة لعددهما
أَوْ من إحداهما (ش : ٣٤٢/١٠) وراجع : المعهل بَصَاحٌ في خلاف الأنبياء : مسألة
(١٧٨٧) .

(٧) أي : صورتين متعارضتين وعدم إتيانها (ش : ٣٤٢/١٠)

(٨) أي : في أَنَّهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لأحدهما . (ش : ٣٤٣/١٠) .

ولو مات نصراني عن اثنين مسلم ونصراني فقد استسلمت بعد موته
فالميراث يسا ، فعاد النصراني بل قتله صدق المسمم بسمه .

ثم التعارض إنما هو بالنسبة لسحر الإرث ، بخلاف سحر الصلاة عليه ،
وتجهيزه ، كالمسلم ، ودفنه في مقابرنا ،

ويقول المصنّي عنه في البتة وصدق : كان مسمماً

وظاهر كلامهم : وجوب هذا القول ، وبوجهه بأن التعارض هنا صيغته مشكوكاً
في دينه نصار كالاختلاط لسبق في (محاضر)^(١)

ولو قلت بقاء مات في شوال ، وأخرى : في شعبان . فثبت ، لأنها دافعة
ما لم تقل الأولى رأيتُه حياً ، أو بيع مثلاً في شوال ، وإلا فثبت^(٢) على
المعتد ، أو يرى من مرضه الذي تزع فيه ، وأخرى مات فيه فثبت
الأولى على الأوجه ، خلافاً لقول ابن الصلاح بالتعارض : لأنها دافعة^(٣)

(ولو مات نصراني عن ابن مسلم) حده (خلافاً) ونصراني فقال
المسلم استلمت بعد موته (أي) الأب (فالميراث يسا ، فقال النصراني بل)
استلمت (قتله)^(٤) فلا إرث لك (صدق المسمم بسمه) لأن الأصل استمراره
على دينه^(٥) ، فيتخلط ويبرث

ومثله^(٦) كما لا أصله ، وحده للعلم به منذ ذكره^(٧) المفهم أنه لا فرق في

(١) في (١ : ٢٩٤)

(٢) قوله (و لا) في (١ : ٢٩٤) (أو ما ذكره) (سج ١ ج ١) (١ : ٢٩٤)

(ش : ١٠ / ٣٤٣)

(٣) قوله (لأنها دافعة) عليه بالأوجه (رشدي ٨ : ٣٧٢)

(٤) وبني ر لمعة كاهنة ع ش (ش : ١٠ / ٣٤٣)

(٥) قوله (استمر) أي المسمم (على دينه) أي لأهله ، وهو النصراني (ش : ١٠ / ٣٤٣)

(١٠ / ٣٤٣)

(٦) أي : مثل إطلاعهما . (ش : ١٠ / ٣٤٣)

(٧) أي : المصنف في المس .

بي الموت في شهر ، والأخرى مستصححة لحياة في شهر .

معهم ؛ إن ذلك^(١) رابعه حيث في شهر . معارض ، كما قلناه^(٢) . فحدث
نصري

أما إذا لم يتبعها على وقت لإسلام ، فنصدق مسلم ، كما مر^(٣) لأصل حياته
على دية ، وتقدم سنة نصراني ، لأنها سنة ما سمع من به مسلمة . عن لأب
من قبل إسلامه . فيعارض ويحدث المسلم

ويضرب ما يقرر في (رتبة حيا) ، و (عتبة ميا) . شهادة سنة بأن أنا مدع
مات يوم كذا فورته وحده ، فأقامت امرأة سنة بأنه تروحها يوم كذا اليوم بعد ذلك
يوم ثم مات بعده . فقدم بينهما ؛ لأن معها زيادة علم .

ومن ثم لو شهدا بموته وأحزاب بحياته بعد ذلك . فثبت سنة الحياه ، لريادة
علمها

وقد يشكل بذلك^(٤) قول من الإصلاح . لو شهدت سنة بأنه يرى من مرصه
علامي ومات من غيره ، وأخرى بأنه مات منه . تعارضا ، بخلاف ما لو شهدت
سنة بأنه مات في رمضان سنة كذا فأقدم بعض ثورته سنة بأنه أقر له بكذا سنة كذا
لسنة بعد تلك . فإن بينه مونه في رمضان مقدمة . انتهى

فتعديت هذه يشكل بما تقر^(٥) ؛ إلا أن يجاب بأنه لا يترم من شهادتها بإقراره
رؤيته ، فليس معها رادة علم ، بل المثبت بموته اعدم ، بخلاف انشاده بسرواح
وبالحياه بعد الموت

(١) أي : بينة النصراني . معي . (ش : ١٠ / ٢٤٣)

(٢) الترح الكبير (١٣ / ٦٦٦) ، روضة العاديين (٨ / ٣٥٤)

(٣) أي : أما

(٤) أي : بتقديم سنة الروجة وبينه الحياه . (ش : ١٠ / ٢٤٣)

(٥) قوله : (يشكل بما تقر) وهو قوله : (قدمت بينة الحياه) . كردي

ولو مات عن أبوين كافرين ونسب مشكوك فقد كل مات على دسا صدق الأنوار بالشمس .

ثم ما أضفه في الأولى^(١) لو قيل فيه - ماء على اعتماد^(٢) - محلّه في يتبين
اشتبوا أو عارض في معرفه بطلت ، ولا قُدمت بعرفة به^(٣) دون عرفه لم
ينعذ

ولو مات عن أولاد وأخذهم عن ولد صمير فوصفوا بدهم على الحال قلنا
كشمل ادعى بدار أبيه وورث أبيه من حذو ، فقالوا مات أبوك في حياء
أبيه^(٤) ؟ فإن كان ثمة شبهة غمض بها ، وإلا ؛ فإن بقى هو وهم على وقت موت
أحدهما واختلف في أن لآخر مات منه أو بعده - حذف من قبل بعده ؛ لأن
لأصل دوّم الحياء ، وإلا صدق في ما أبيه^(٥) ، وهم في مال أبيهم
ولا يرث^(٦) الجد من به وعكسه ، فرد حذف أو بكلا - جعل مال أبيه به ومال
الجد لهم ، ذكره شيخنا^(٧) .

(ولو مات عن أبوين كافرين وأبوين مسلمين) تابعين (فقال كل) من
الميراث (مات على دسا صدق الأنوار بالشمس) لأنه^(٨) محكوم بكفره ابتداء

(١) قوله (في الأولى) هو قوله (بدارمت) كروي وقال الشافعي (٣٤٤/١٠)
(فيه سم ما صدق) أي من إصلاح (في الأولى) أي في صباه الميراث من ليرص
(ش : ٣٤٤/١٠)

(٢) قوله (ماء على اعتماد) مع أنه غير معتمد كما علم مما مر قبل منه (ولو مات
بصراني) كروي

(٣) أي : بالعلم . (ش : ٣٤٤/١٠)

(٤) قوله . (فقالوا : مات أبوك في حياء أبيه) أي : فلا يرث له من مال الجد ، وهو يرث من
ماله . (ش : ٣٤٤/١٠)

(٥) قوله : (في مال أبيه) أي : بالسبب إليه . (ش : ٣٤٤/١٠)

(٦) وفي (أ) و (ب) و (و) . (فلا يرث) .

(٧) أسى المطالب (١٣٦/٩)

(٨) أي : الولد - بهبه ومضي . (ش : ٣٤٤/١٠) .

وفي قول: يؤقف حتى يسير أو يصطحبوا

تعدّاهما ، فليستصحت حتى تعلم خلافه

(وفي قول : يؤقف) الأمر (حتى يسير) بعد (أو يصطحبوا) ، سدوي
الحديث بعد بلوغه^(١) ، وبه ربح التبعة ، وعرضه انفسه لا يصح

وفي عكس ذلك^(٢) ، إن عرف بالأبوس كفر ما يؤيد ولا سئم على بلوغه ،
أو أنتم هو ، أو بيع بعد إسلام ، أو كفر لاسان ، ثم شقوا على وقت
الإسلام في الشبهة^(٣) صدق لاسان ، لا أصل بقاء كفر ، وإن لم تعرف بالأبوس
كفر ، أو انفقوا على وقت الإسلام في الشبهة صدق لأبوس ، عملاً بظاهر
وأصل بقاء الصبا .

ولو شهدت^(٤) بأن هذا جهة مدته ، ونحو خلافه ، عكست حتى قدمت
لأولي ؛ كما أحده بعضهم من قولهم : قيل قول مسلم^(٥) في لحم جاء به^(٦)
مسلم إليه : هد لحم مبيع ، لأن لحمه في الجاه مخدّم لأكله فليستصحت حتى
تعلم ديكته ، فعلم أن لأولي ردة عن الأصل فقدمت

ومثل ذلك فيما يظهر : أنه شهدت بالإفصاء وأخرى بعدمه ولم يمتص بيهما
ما لممكن فيه الإلحاح ، فقدم الأولى ، لأن معها ردة نفس عن الأصل ، وبه

(١) قوله (سدوي حاس) أي حاسي لحمه (الإسلام بعد بلوغه) أي بعد بلوغ
(ش : ٣٤٤ / ١٠)

(٢) أي بأن مات شخص عن أبوس مسلمين وليس كالمسلمين فمات بل مات على دينه (ش :
٣٤٤ / ١٠) .

(٣) هي قوله (أو بلغ بعد إسلاما) ، (ع ش : ٣٧٢ / ٨)

(٤) أي : الشبهة . (ع ش : ٣٧٣ / ٨)

(٥) قوله (قيل قول مسلم) أي الذي سئم في لحم واحد مسلم به بلحم وسارعه

كردي

(٦) وفي بعض النسخ : (جاءه به)

ولو شهدت أنه أعتق في مرضه سالماً ، وأخرى عاملاً ، وكلُّ واحدٍ ثلث ماله ، فإن حلف بربيع قدم لأُسق ، وإن اتحد أفرع ، وإن أظلمنا قبل يُفرغ ،

يُرَدُّ^(١) على من أفتى بتعارضيهما^(٢) .

(ولو شهدت) ثلث (أنه أعتق في مرضه) بدي مات فيه (سالماً ، وأخرى) أنه أعتق فيه (عاملاً ، وكل واحد ثلث ماله) ولم تُحرر ثورثة^(٣) (فإن احلف بربيع) لمُنس (قدم لأُسق) كما مرَّ^(٤) أن بصره اسحر يُقدِّم السابق منه فالسابق وهكذا ، ولأنَّ معها زيادة عدم

(وإن اتحد) التبريع (أفرع) بهما ، بعدم مرثة أحدهما

نعم ، إن اتحد بمقتضى بعتق وتحرير ، كما إن اغتقت سالماً فعادم حرٌّ ، ثم اغتقت سالماً فمعتق عادم معه ، سواء على تقدير الشرط والمشروط ، وهو الراجح تعيَّن السابق^(٥) من غير إخراج ، لأنه الأقوى والمقدم في البرنة ، كما مرَّ في (تكاح المشرِك)^(٦) .

(وإن أظلم) أو إحداهما (قبل يُفرغ) بهما ، لاحتِمَالِ المعية والترتيب ، وأطلق التمسُّي و برر كشي وغيرهما في الانتصار له بقلَّة ودليلاً ، ومن ثمَّ صحَّحه في الروضة^(٧) في موضع

(١) قوله (عن لأصل) وهو الكثرة ، قوله (وبه يرد) إلح ، أي بالعليل (شر) (٣٤٥/١٠)

(٢) أي كشهاد الزملي سم (شر ١٠ ٣٤٥) ورجع السهل الصَّاح في خلاف الأشياح ، صاله (١٧٨٨) .

(٣) أي : ما زاد على الثلث . معني ، (شر : ٣٤٥/١٠) .

(٤) أي : في (الوصية) (شر : ٣٤٥/١٠)

(٥) قوله (تعيَّن السابق) إلح ، أي : سالم ، وهو جواب (إن اتحد بمقتضى) إلح (شر : ٣٤٥/١٠) .

(٦) في (٦٦٨/٧)

(٧) روضة الطالبين (٣٥٩/٨)

وقبل في قول يغتق من كل نصفه فثبت المذهب يعني من كل نصفه ، والله أعلم

ولو شهد أحسن أنه أوصى بعق ماله وهو ثلثه ، ووارثان حائرون أنه رجع عن ذلك وأوصى بعق ماله وهو ثلثه ثبت نعم ،

(وقبل في قول يعني من كل نصفه ، فثبت المذهب يعني من كل نصفه ، والله أعلم) لا ستوانتهما ، (عرقه مصغه ، لا يخرج رافق على السابق المحرر ، فلزم إرفاق حرر وبحريز ، فوجب الجمع بينهما ؛ لأنه المعد ، ولا نظر بدوم ذلك في النصف ، لأنه أشهر ما في كل)

(ولو شهد أحسن أنه أوصى بعق ماله وهو ثلثه) ثبت ماله ووارثان حائران (أو غير حائرين) ، وإنما ذلك قد جازعه أنه رجع عن ذلك وأوصى بعق ماله وهو ثلثه ثبت توصية ثلثه لعدم أنهما أتيا بمرحوع عنه بدلاً يساويه فلا نفعه ، وكوب الشبي^١ أهدى لجمع جاز ندي يرثونه عنه بدولاء معد فلا تصح هبة ، أما يد كد دون ثلثه فلا يملأ فيما لم يثناله بدلاً ؛ للهمة ، وفي باقي خلاف بعض شهادة^٢ ، وقد مر^٣

(١) قوله (أو غير حائرين) من ولا و ثلث ، وما ذكره المصنف بوجه بماله بي بعده كردي .

(٢) قوله (وكوب الشبي) معد ، ومعنى (أهدى) اصبح ، (و ندي) مصغه ندي ، وصر (يرثونه) يرجع بي جاز ، (ولا بعد آخر معد) ووجه لعد أنه قد لا يرث بدولاء كردي .

(٣) قوله (خلاف بعض شهادة) قوله قد صححه بعض شهادة وهو ما صححه لأصحاب . فلا يملأ شهدتهما بمرحوع فيما لم يثن به بدلاً كردي من الشروبي (١٠ ٣٤٥) قوله (أما إذا كان أي عامه ، وهو به دون ثلثه أي كسبوس ، وهو به فيما لم يثن به) صح وهو نصف ماله ، وهو في باقي خلاف بعض شهادة أي معنى ما صححه لأصحاب ، من صححه البعض بعق نصف ماله مع كل عام والمجموع قدر الثلث . معني وأسى)

(٤) قوله (وقد مر) العنة أنك ما قدمه في شرح (ولا يعرف) (من ١٠ ٣٤٥)

فإن كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع فيمنع سالم ومن علم ثلث ماله بعد
سالم

(فإن كان الوارثان) الحائرون (فاسقين) لم يثبت الرجوع (لأن شهادة
العاسق دعوى (فيمنع سالم) بشهادة (لأحسن) لأن الثلث يَحْتَمِلُهُ ولم يثبت
الرجوع عنه (و) يمنع (من علم) قدر ما يحتمله (ثلث ماله بعد سالم) وهو
ثلثاه بفرار الورثين أي بضمته شهدتهما له ، (كأن يمسأه هلك أو عُصِبَ
من الشركة) مؤاحدة لثورته^(١) بقرارهم

أما غير الحائزين . . فيمنع من علم قدر ثلث حصتهما

تتمة في قروع يُقَلَّمُ أكثرها مما مرّ لو باع داراً ثم ومث بئة حصة أن أناه^(٢)
وقفها - وهو يخلّكها - عليه ثم على أولاده - انترعت من امشترى ورخع شميه
على الدائع ، ويصرف به^(٣) ما حصل في حياته من عدة إن صدق الشهود ،
ولاً وقصت ، فإن مات مصرّاً صرفت لأقرب اسم إلى الوافق ، قاله
الرافعي^(٤) ، كنفال ، ومزب الإشارة إليه في مبحث شهادة بحبة^(٥)

ولو شهدا بدين وأحراا بأراءة مـ وأصلها أو جدهما قدّمت البراءة ،
كما مرّ^(٦) ، وإن أرحما فالمتأخرة^(٧)

(١) قوله (وهو) أي قدر ما يحتمله (ثلثاه) أي علم ، قوله (بفرار الوارثين) منعق
بقوله (يمنع من علم) ، وقوله (مؤاحدة لثورته) معلوق بقوله (وكأن مسأماً قد
هتك . . .) إلخ ، (ش : ٣٤٥/١٠) .

(٢) قوله : (أن أناه) أي : أبا الدائع ، كردي

(٣) قوله (عنه) معن بـ (عنها) ، صير لدائع ، قوله (له) أي : لدائع (ش
٣٤٦/١٠)

(٤) الشرح الكبير (٢٨٩/١٣)

(٥) في (ص : ١٥٣)

(٦) قوله : (كما مرّ) أي : في شرح قوله ، (ولو أطلقت به) إلخ كردي .

(٧) قوله : (فالمتأخرة) أي : قدّمت ، (ش : ٣٤٦/١٠)

والأوجه فيما لو شهد واحد بالمرء وحرّاه ثم باسراءه منه أو شهادته بالمرء
مشتة ، وهذا شاهد باسراءه فحلفت معه مذعها

ويبحث بمصطلح مسب الشهادة^(١) في مسائل ١٠٠٠ من فقه موافق^(٢) على
المصنف ، لاختلاف أنف بعضهم في ذلك

مها^(٣) ، لإكراه ، وهو العرائن وغيره ، يكفي خلافة^(٤) من فقه لا يشترط
عليه أي : موافق ، صنف ، كما نعلم مع ما مر من فقه أو حر (شهادت)^(٥)

والسرقة ما لم يقصد السرقة من مجرد العربة^(٦)

والرشد ، وانعصاة العدة ، والرصد ، والحمل ، وكل محسوب في موطنه ؛
كالطلاق .

وشكح^(٧) ، والسوخ بالنسب فإن لم نقل بالنسب لم ينتج بمصطلح ، ويكونه
ورث فلا ، أو يستحق وقت كذا أو نظره أو شيعه في كذا ، ويكون هد وقتاً أو
وصة فلا بد من بيان الحصر ، أي : إلا في شهادة الخمسة فيما يظهر

ورغم الأصح أن لا يكفي هذا وقت على مسند كذا ، إلا إن عني^(٨)
الوقت ، وهو بعد بل لا وجه له .

(١) مؤيد (مسألة) أي : شهوده ، بدليل ما بعده (ش : ١٠ / ٣٤٦)

(٢) أي : للقاضي ، هامش (ز)

(٣) أي : من حاصل في بحث بمصطلح شهادة فيها هامش (ح)

(٤) أي : الإكراه ، (ش : ١٠ / ٣٤٦)

(٥) في (م : ٥١٨)

(٦) أي : بدون الحد (ش : ١٠ / ٣٤٦) .

(٧) قوله (وشكح) ، ح عطف على (إكراه) ، ويحمل على (خلا) ، (ش :

٣٤٦ / ١٠)

(٨) أي : الشاهدان (ش : ١٠ / ٣٤٦)

وكون نحو اسنح راس العفل ، وبرءته من دين فلا ، كما رجحه العربي ،
ورشح غيره الاكتفاء بطلاقه^(١)

وقولهما^(٢) أوصى به بكدا ، فيذكر ان أنه بده حتى مات
ومن عهد به حو وعمل فقامت بنة بأنه حال بيعه مثلاً عاقل وأخرى بأنه
محوون نمار صا بن أزحت بوقب واحد أو أطلقاً أو إحداهما ، وكذا إن حهل
حائه وعمل بضد من العاقل والمحوون ، فإن لم تعرف به إلا عقل فثبت بنة
الحو ، لأنها دقلة ، أو إلا حو فثبت بنة بعمل ، بذلك

ولو شهدت بنة بوعار من حهل حائه وأخرى سساره فثبت إن ثبت
ما أيسر به وسسه ، وأنه بقي معه إلى الآن ، أم إذا علم أحدهما فتعذر البقية
عه

وكذا بنة اسمه والرشد ، فإن عدم أحدهما فثبت البقية عه ، وإلا ، كان
شهدت بسمه أول بلو عه ولأخرى برشده فثبت ، فإن لم يثبت بأول بلو عه ..
فثبت الأولى ، لأن الأصل العتد الرشد^(٣)

وعنه^(٤) يُحمل إطلاق ابن الصلاح تقديمها ، قدر كالحر ج ، فإن^(٥) وبو
تكررت ثبت سار وإعبار كنما شهدت واحدة بواحد منهما شهدت الأخرى
بصدده فثبت المتأخره ، لأن أصل أن يثبت الإعرار مستصحة إعراره الأول

(١) أي ، الفين . (ش : ١٠ / ٣٤٦)

(٢) قوله (واسمه) و (لرشد) و (اعفل) و (برصاع) و (امفل) و (كل محلف) و (كونه
وارث) ، (كون عد) و (كون نحو اسنح) و (برءته) و (قولهما) كتب معطوفات على
(لاكره) كروي من الشروبي (١٠ / ٣٤٦) قوله (وقولهما أي الشاهدين)

(٣) قوله (لأن الأصل العتد برشد) أي يكون الأولى بده عن الأصل (سم : ١٠ / ٣٤٦)
(٣٤٧)

(٤) أي : على الإطلاق . (ش : ١٠ / ٣٤٦)

(٥) أي : ابن الصلاح (ش : ١٠ / ٣٤٦)

ولو قامت بينة باحساح نحو يتيم لبيع ماله ، وأن قيمته مئة وخمسون ، فاعه
القيمة به وحكم حاكم تصغه سبع ، ثم قامت أخرى بأنه بيع بلا حاجة ، بأن قيمته
مئتان . فنقص الحكم وحكم بمساده سبع عند اسصلاح ، فإن لأنه إبطال حكم
بناء على سلامة البينة من المعارض ولم يسم

فهو كما لو أرسلت يد وحل بینه خارج ثم أدم دور البينة . فإن الحكم
ينقص لذلك .

وحاصله الشكّي قال : لأن الحكم لا يُفصل ما شئت^(١) ، إذ انصوبت حدس
ونحسين ، وقد نطعن بینه الأقل على عيب معها ردة علم . وإسناد نقص في
المقبس علمه ؛ لأجل اليد ؛ أي الثالثة قبل ، وقولهم^(٢) : لو شهدا بأن قيمة
المسروقي عشرة وشهد أحزاب بأنها عشرون . وحب الأقل ؛ لأنه المتيقن ،
بحلاب بطيره في الورق ؛ لأن مع بينة الأكثر زيادة علم^(٣) . انتهى

وأطال غيرهما^(٤) كوله النح وأبي زرعة في فتاوه في (الإحارة)^(٥)
وغيرها الكلام في المسألة ، حتى رعم السخ أن المسألة في الرافعي ، فيها قولان
من تحريج ابن سريج .

وهو عجيب منه^(٦) ، فإن صورة الرافعي في أمرين محسوسين . وهما
الموت في رمضان أو شوال^(٧) ، ومسألتهما في أمرين تحمينيين ، وثان ما بينهما

(١) قوله (ما شئت) المراد به غير نفس ، بدليل ما بعده (ش : ١٠ / ٣٤٧)

(٢) قوله (ونحسين) أي عطف على (لأن الحكم) (ش : ١٠ / ٣٤٧)

(٣) راجع فتاوى السبكي (٥١٩ / ٢ - ٥٢٠)

(٤) أي : غير السبكي وابن الصلاح . (ش : ١٠ / ٣٤٧)

(٥) فتاوى العراقي (ص : ٢٥٨ - ٢٦٢) .

(٦) قوله (هو) أي الرعم المذكور ، وقوله (منه) أي من لاج - وهي لأصل لبيع .

(ش : ١٠ / ٣٤٧)

(٧) قوله : (أو شوال) الأولى : الواو . (ش : ١٠ / ٣٤٧)

على أنه اختلف في الرجوع من ذنبك القولين^(١).

فرشح الحجازي في «محضر الروضة» أحداً من عارنها النقص، وبته غيره من محتصرها على أنه مبي على صعب، وأنه على الصحيح لا يتصور فيه نقص وعنى كل^(٢) فلا شاهد في واحد من هذين^(٣) لما بحث فيه، لما علمت من بعد ما بين التحقيقات والمحسوسات.

ومما يتعمد منه أيضاً رغم بعضهم أن المسألة في «السيه»^(٤) وغيره هذا^(٥)، والذي يبعث^(٦) اعتماداً أخذاً من تعليل الشنكي بالشك، وبه^(٧) يصرح قوله في «مناوئة» في (الرهن) لا ينقل عدم استينة الثابتة مهما كان التصريح الأول محتمل^(٨)، ووداد لابي زرعة وغيره وبه وهو السكي الإسوي^(٩) والأدرعي وغيرهما حمل الأول على ما إذا ثبت العين بصفتها وقطع بكذب الأولى، والذي على ما إذا ثبت ولا نور^(١٠) أو لم يقطع بكذب الأولى

(١) قوله (من ذنبك) أي في مسألة الرهن (ش ١٠ / ٣٤٧).

(٢) أي : من النقص وعدمه. (ش ١٠ / ٣٤٧).

(٣) أي : الترجيح بين. (ش ١٠ / ٣٤٧).

(٤) قوله (في «السيه») أي حر (ش ١٠ / ٣٤٧).

(٥) أي : خطأ هذا. (ش ١٠ / ٣٤٧).

(٦) قوله (والذي يبعث) أي : قوله (حمل الأول) حره. ولأول هو قوله (بعض الحكم). كردي.

(٧) أي : بالأخط. (ش ١٠ / ٣٤٧).

(٨) فتاوى السكي (١ / ٣٤٧).

(٩) قوله (وداد) أي عطف على (أحد) أي : قوله (وداد وهو السكي) أي اختلاف، قوله (الإسوي) أي : فعل مؤخر (ش ١٠ / ٣٤٧) وراجع المهمات (٩ / ٤١٤).

(١٠) أي : قول ابن الصلاح. (ش ١٠ / ٣٤٧).

(١١) وقوله (والذي) أي عطف على (أول) وهو قوله (لا ينعى بالشك) كردي.

(١٢) أي : في صفات العين. (ش ١٠ / ٣٤٧).

واغمد شيخنا كلام من اصلاح^(١) وردة كلام الشككي ، فقال : ويحدث بأن لا نسلم أن ذلك بعض بالشك ، وما قوله من الحكم " بخلاف مآلتنا ، ولهد لو وقع لعارض فيها^(٢) من البيع والحكم ، مع : كما صرح هو به^(٣) ، أي خلافاً لمعصم انتهى

ومعني تسليم^(٤) ذلك بإطلاعه^(٥) غير صحيح ، وعرق بين ما قبل الحكم وما بعده وصح . كيف والدوام يُعْتَرَفُ فيه ما لا يُعْتَرَفُ في الاستداء^(٦)

وأيضاً فالعارض من الحكم محرم له وعدمه موحد به ، فإدراك وقوع^(٧) واحداً ثم غورص . وحب الا نظر معارضه لأن كان أحج ، على أن الشككي حوز عند التعارض من الحكم البيع ، لأن بعد أشهره^(٨) ، ما به يؤخذ راعث بربادو وبهذا^(٩) يُعْلَمُ م في إطلاق شجب عنه مع بيع عند التعارض .

ويحري ذلك^(١٠) كنهه في صدر هذه المسألة

- (١) أي : إطلاعه . (ش : ٣٤٧/١٠)
- (٢) قوله : بأن لا نسلم . مع رد ما رواه من معني الشككي . وقوله : وما قوله من الحكم . مع : ذلك في منها وعطف على سم (ال) وخبره . (ش : ٣٤٧/١٠)
- (٣) أي : في المعين أو في مآلتنا . (ش : ٣٤٧/١٠)
- (٤) قوله : (مع) أي : بيع . الحكم (كما صرح هو) أي : الشككي (به) أي : بالامتناع حيث . (ش : ٣٤٧/١٠)
- (٥) قوله : (ومعني تسليم) مع من صاله بضمير من معنونه . أي : معني تسليم ذلك بعض بالشك . (ش : ٣٤٧/١٠)
- (٦) قوله : (بإطلاعه) معني بالبيع . (واضحه به) أي : به مع ذلك ومع (ش : ٣٤٧/١٠)
- (٧) قوله : (محرم به) أو : محكم فوله (وعنده) أي : عدم معارض من الحكم . (موحله) أي : الحكم . قوله : (ما روقع) أي : الحكم (من) (ش : ٣٤٧/١٠)
- (٨) قوله : (شهره) أي : بيع . يعني رده (من) (ش : ٣٤٧/١٠)
- (٩) أي : الجواب العلوي . (ش : ٣٤٧/١٠)
- (١٠) أي : الخلاف واعتماد التصيل . (ش : ٣٤٧/١٠)

وَبَحْثُ السَّكِّيِّ : ان القبول هو ان يقبَل في الاشهر ، و ان ما باع به ثمن المثل ، وكذا نحو وكلي وعامل قرص

ور : وبما ضيق الموني : دا دعى بعد كماله عليه سبع بلا مصلحة ، لأنها^(١) بمزوعة لبيع ، كما يباح لو كسب لانتساب الوكيله ، ونس المثل من صفات^(٢) البيع ، وهذا انت حو : له ضيق في صفه^(٣) ، لادعائه نصيحة وادعاء غيره الماد^(٤) ، انتهى

وفيه مظهر ظاهر ، بل الذي يتحتم انه لا بد من اسبه^(٥) لاشهر ونس المثل ، وليس كبركين وغيره ، لان نحو الوكيل لا يكف انتساب مصلحة ، ضمن المثل اوس ، واما الفته او الوصي فتكتفها^(٦) ، لانه لم يتصرف بدون المثل ، فكذا ثمن المثل^(٧)

وفرقة المذكور^(٨) ترد بان ثمن المثل مسوع ايضاً ، وكون هذا الشيء نوع بحاجه الموني من صفات سبع ايضاً ، فحمله^(٩) انتم صفه والحاجه مسوعة كالتحكيم ، فتأملته .

(١) أي : كما ظر . (ش : ٣٤٧/١٠)

(٢) قوله : عنه (أي : عنه ، قوله : (الأنه) أي : النصيحة (ش : ٣٤٧/١٠)

(٣) قوله : انتم من صفات سبع اعطى على اسم (ر) وحررها (ش : ٣٤٧/١٠)

(٤) قوله : حو : له أي : حو : سبع بفتح بوجوب نصيحة ، قوله : (في صفه) أي : في ثمن المثل . (ش : ٣٤٧/١٠)

(٥) فتاوى السبكي (١/٣٥٢)

(٦) ب : عنه (ش : ٣٤٧/١٠)

(٧) أي : انت نصيحة ، وانت باع المصاف له (ش : ٣٤٧/١٠)

(٨) قوله : (فكذا ثمن المثل) أي : يكف بضم او بوضي بانه (ش : ٣٤٧/١٠)

(٩) قوله : (وفرقة حذرك) أي : يعرف من بمصلحة وضمن المثل كروي

(١٠) أي : السبكي - هامش (ر)

ونظره لادعائه الصخة بلزم عليه أنه لا تكفي إثبات المصلحة ، لادعائه الصخة أيضاً ، فمحض صدق مدعى الصخة حسد^(١) حيث لم تكفي إثبات مسوع الع

ولو شهدت بيته بأن فلاناً حَكَمَ لهذا به وسنة ١٠٠٠ ح حكم به لآخر فقبل
يُحكَمُ بالحكم لآخر ، لأنه مسخ ، وقبل بعد ما قبضت ، أو
ويُرخَّع الواحد من مر مما يمكن محسبه هـ ، و من بعد الحكم فقبل
كذلك^(٢) وقيل : يُنقضى الثاني .

والذي يشبهه أنه لا فرق^(٣) ، و من الحكمين حيث أحلف بـ رخصتهما فقدم
السابق لا أن يُرخَّع الثاني شيء من مر ، يصير مر في ستمس^(٤)

ورغم السخ^(٥) هـ مشكك جداً إلا على القول بالردود^(٦) به^(٧) ينقض
باطلاً ، وإن لم يكن من الأمر كظاهره

و من لم يؤرخا كذا معارف ، نظرم مر في البيت أيضاً^(٨)

(١) أي بولي بامل بعد و صبي (ش : ١٠ / ٣٤٨)

(٢) أي خير ، أي في الأصل ، لا يسمو دعاء الصخة بعدو حلف بـ رخصتهما
(ش : ١٠ / ٣٤٨) ، في هـ (ش : ١٠ / ٣٤٨) ، في هـ (ش : ١٠ / ٣٤٨) ، في هـ (ش : ١٠ / ٣٤٨)

(٣) أي كعاد الحكم في حـ و جـ هـ (ش : ١٠ / ٣٤٨)

(٤) أي : بين تعدد الحاكم واتحاده . (ش : ١٠ / ٣٤٨) .

(٥) أي (ش : ١٠ / ٦٥٨)

(٦) قوله (و عم لسخ) أي رعمة بعدم نص لا ، كروي كد في سخ

(٧) أي : حكم الحاكم . (ش : ١٠ / ٣٤٨)

(٨) قوله (و يؤرخا كذا) أي : رخصة و حـ هـ و جـ هـ (ش : ١٠ / ٣٤٨) ، قوله (أيضا)

أي : باختلاف التاريخ . (ش : ١٠ / ٣٤٨)

فصل

شرط العائف مسلم ، عدل ، محبر ،

(فصل)

في لقائف الملحق بلسب عبد الاشناه بما^(١) حقه الله تعالى به

وهو لغة^(٢) منبغ الأثر وشبه ، من (وهوته) : بيعته .

والأصل فيه خبر^(٣) نصحيح^(٤) أنه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة

رضي الله عنها ذات يوم مسروراً ، فقال : « ألم تري أن محمداً - أي محمداً

وراءه من محمداً - الخديجتي دخل علي فزأى أسامة بن زيد ورئداً عندهما قطعة قذ

عطياً رؤوسهما وبدت أقدامهما ، فقال : « هذه الأقدام تغصها من بغص » قال

أبو داود : كان أسامة أسود وزيد أبيض^(٥)

قال الشافعي رضي الله عنه : وهو سم يغسر قوله : لمعه من المحاربة ، لأنه

صلى الله عليه وسلم لا يقر على حطاً ، ولا يسر إلا بحق^(٦)

(شرط العائف) ما تصفه قوله (مسلم ، عدل) أي إسلام وعدالة

وعبرهما من شروط شاهد البينة : ككونه بصيراً طامعاً رشيداً غير عدو لمن ينفي

عه ، ولا يغص لمن يثق به ، لأنه حاكم أو قاسم

قال في المطلب^(٧) عن الأصحاب : سميماً ، ورده ليلقي ، وهو متح

(محبر) : منحر الحس ، لا خكيمة إلا ذو نخرة^(٨)

(١) أصل قوله (بما) : منبغ الأثر ، أي : الملحق بلسب عبد الاشناه بما حقه الله تعالى به

الفهم : كروي

(٢) صحيح بخاري (٦٧٧١) ، صحيح مسلم (١٤٥٩ - ٢٩) ، من أبي داود (٢٢٦٧) عن

عائشة رضي الله عنها

(٣) الأم (٦٠٦/٧)

(٤) أخرجه ابن حبان (١٩٣) ، والحاكم (٢٩٣) ، ورمذي (٢١٥٢) عن أبي سعيد

الخلدي رضي الله عنه

والأصح اشتراط

وكما يشترط عظم الاحتهاد في المعاصي
 وفشراً أصله ، التحرة بأن تعرض عليه ولد في سورة عشر أمه ثلاث مرات ،
 ثم في سورة هي فبهن ، فإذا أصاب في الكل فبهن فحرث انتهى
 وهو صريح في اشتراط الثلاث^(١) ، وعمده في « بروصه » و « أصله »^(٢) ،
 وهو ظاهر وإن أعدل السلفي في عمدة الأكفء غيره
 وكونه مع الأم عمر شرط بل لا يورثه ، فكل من لا مع رحاب ، وكذا سائر
 العصبية والأقارب .

واستشكل السارقي خبر أحد يوم من الثلاثة لأول^(٣) بأنه قد يعلم ذلك فلا
 ينقضي فبهن^(٤) ، وثمة ، وقد يصب في الرابعة اتفاقاً ، قل فالأولى : أن يُعرض
 مع كل صعب ولد لو احدى منه^(٥) أو في بعض الأصناف ولا تحصى به الرابعة^(٦) ،
 فإذا أصاب في الكل . . علمت تجرته حسب سهر
 وكون ذلك أهى طاهر ، وحسن فلا ياب في كلامهم

(والأصح اشتراط) وصعب آخر من عظم من بعدالة المصلحة^(٧) ، وصريح
 بهم للتحلاف فبهما ، وهما التحرة والذكورة ، فلا يكفي الإباحة إلا من

(١) المحرر (ص : ٥١٤) .

(٢) قوله (في أصله ثلاث) أي في سورة أربع (ش : ١٠ ، ٣٤٨)

(٣) السراج الكبير (١٣ ، ٢٩٧) ، وروصه بعدد (٨ ، ٣٧٥)

(٤) قوله (من ثلاثة لأول) أي الثلاث مرات لأول (ش : ٨ ، ٣٧٥)

(٥) قوله (به قد يعلم) أي (بحديثك) أي أن تحره يكون سبب لكفه . قوله

(فبهن) أي : في الثلاثة الأول . (ش : ١٠ / ٣٤٩)

(٦) أي : من الأصناف الأربعة . (ش : ١٠ / ٣٤٩) .

(٧) قوله (ولا تحصى به) أي (ولا غيرها) (ش : ١٠ ، ٣٤٩)

(٨) أي : في بعض حد لم يمدد بعد ، وسواء إذا حصل بصرفه بغيره الكامل رشدي ،

أي : وهو عدالة الشهاده . (ش : ١٠ / ٣٤٩)

حُرِّدَ كَرٍ ، لا عدد ، ولا كونه مذلتاً

فإن تداعى محمولاً ^(١) عُرِضَ عَلَيْهِ ، فمن الحق به الحق ، وكذا لو اشترى
في وطء فولدت ممكاً منهما وتارعه ؛ بأن وطئ شبهة

(حر دكر بما يقرر أنه حاكم أو قاسم) لا عدد (فيكمي على الأصح قول واحد
لذلك ^(١) .

(ولا كونه مذلتاً) أي من بي مدح ، فيحوز كونه من سائر العرب بل
العجم ؛ لأن العاقبة علم ، فمن علمه علم به

(فإد تداعى محمولاً) غلطاً أو غيره (عررض عليه) مع المتداعيين إن كان
صغيراً ؛ لما قدمه في (الإقرار) أن العبرة في كبير بمن صدقه (فمن الحق
به الحق) ^(٢) كما مر في (المبط) ^(٣) ، والحقون كالصغير

قال السبكي وكذا معنى عليه وبأنهم وسكر لم ينفذ ، وإلا لم يُعرض
لأنه كالمصاحبي ويصح نسائه

وكون النائم كذلك بعيد جداً

وفصية كلاهما هما أنه لا فرق بين أن يكون لأحدهما عليه يد والآخر ، لكن
الذي استخسه الرافعي أن يد الانسلاط لا تؤثر ، ويد غيره معتم صاحبها إن تقدم
استحقاقه على استحقاق مائة ، وإلا استوى فتعرض عليه ^(٤)

(وكذا لو اشتركا في وطء) لامرأة ، وأحق به اللبسي استحقاقاً ما بينهما ؛
أي المحرم (فولدت ممكاً منهما وتارعه ؛ بأن وطئاً شبهة) كان طئها كل
زوجته أو أمته .

(١) أي : لما تقر أنه حاكم أو قاسم . (ش : ٢٤٩/١٠)

(٢) قوله (فمن الحق به الحق) أي : من جود في السهاج ؛ لمطوع

(٣) في (٦٤٩/٦)

(٤) أي : على نصف أس (٢٤٩/١٠) ورجع الشرح الكبير (٢٩٩/١٣) (٣٠٠) .

وه روضة الطالبين (٣٧٦/٨) .

أو مُشركة لهما ، أو وصى ، روحه فطلق فوطئها آخرُ يشبهة أو نكاح فاسد ، أو أمة فدعا فوطئها المُشترى وسم بسري ، واحد منهما ، وكذا لو وطئ مكوحة

وللشبهة صورٌ أخرى ذكر بعضها عطف بحاشي على لغة قس ، أو وصى (مُشركة لهما) في صهر واحد ، ولا^(١) فهو مثنى ، كما أنه حد من كلامه الأني قياساً ، لتعذر عوده^(٢) إلى حد ، لأن سبهما صور لا يمكن عذبه بهما

(أو وطئ روحه فطلق فوطئها آخر سبها أو نكاح فاسد) كان نكحها في العدة جاهلاً بها (أو وصى) أمة فدعا فوطئها لمشترى ولم بسري ، واحد منهما (فنعرض عنه وهو مكنت^(٣) ، ونحو من أحبه منهما ، ركر^(٤) ، لأن الحق فيه لله تعالى ، أو انكر^(٥) ، لأن بولد صاحب حق في سب ، فلا ينفذ حقه بتركه الغير ، بخلاف المجهول

فمن لم يكن قاتلاً^(٦) أو تحبير^(٧) أكثر اثبات بوند بعد كماله ، وعمل بالحق القاتل ، بما مر في البحر^(٨) ، ولا سجدته بمقاد شخص من ماء شخصين ، كما أجمع عليه الأئمة ، وبزهدوا عليه

قد استغنى ولو كان الاشتداء للاشراش في مراثي لم يُعزى إلحاق القاتل لآحكام حاكم ، ذكره ماوردني^(٩) ، وحكه في المطل^(١٠) في ملخص كلام الأصحاب .

(وكذا لو وطئ) شبه (مكوحة) بغيره بكااحاً صحيحاً ، كما

(١) قوله (في صهر واحد) جمع يستطوف عنه لغة ، قوله (ولا) في باب تحليل سبها جمع (ش) ٣٤٩/١٠

(٢) في أحد لآي في كلام النصف ، وهو قوله (قد ركر) في باب تحليل (ج خ س) في (٣٤٩/١٠)

(٣) أي : الواطئان . (ش) : ٣٤٩/١٠

(٤) أي : في مائة القصر (ش) : ٣٤٩/١٠

(٥) من يخرجه قريباً

(٦) البخاري الكبير (٢٨٩/٢١)

في الأصح ، فإذا ولدت لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطأتهما وأدعيه
 عُرض عليه ، فإن تحلل بين وطأتهما حيصةً فسدني ، إلا أن يكون الأول روحاً
 في نكاح صحيح .

وهـ أصله ،^(١) وشمس عنه بقوله لابي (في نكاح صحيح) (في الأصح)
 ولا يثبث الزوج للإلحاق ؛ للأشبه^(٢) ، ولا تثبت ذلك حتى يُعرض^(٣) على
 الماتف ؛ لأن بيته بوطء الشبه ، فلا يكفي اتفاق الروحانيين والواصي ، لأن الولد له
 حق في النسب ، وليس ذلك حجة عليه .

هذا ما ذكره الرافعي هـ^(٤) ، لكن أحمد سمي ما قصده كلامه في
 (اللعان) : أنه يكفي ذلك الاتفاق^(٥) .

وكذلك تصديق الولد المكلف ؛ لم تقر أن له حقاً .

(فإذا ولدت لما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطأتهما^(٦)) (وأدعيه) أو لم
 يدعيه (عرض عليه) أي ماتف ، لإمكانه مهما .

(فإن تحلل بين وطأتهما حيصة) (هـ) (لو بد) (الثاني) وإن ادّعى الأول ؛
 لظهور المصداق بعينه هـ ، إذ الحصص أمانة ظاهرة على البراءة منه (إلا أن يكون
 الأول روحاً في نكاح صحيح) (والثاني واثماً شبهة أو نكاح فاسد) فلا ينقطع
 بعلو الأول ، لأن إمكان بوطء مع فراش نكاح الصحيح قائم بتمام نفس الوطء ،
 وإمكان حصول بعد الحيصة ، بخلاف مثل السبي ونكاح الفاسد فهما
 لا يثبتن الفراش إلا بعد حقيقة الوطء .

(١) المحرر (ص ٥١٤)

(٢) عارفين به صحيح ٨٠٠ (٢٧٦) (لا موضع للشبه)

(٣) قوله (ولا تثبت له) أي (لا يثبت له) (عرض) أي (لا يعرض) (كروي

(٤) أي : الاتفاق . (ش : ١٠ / ٢٥٠)

(٥) الشرح الكبير (١٣ / ٣٠٠)

(٦) راجع : سهل صحيح في اختلاف الأشباح (ص ١٧٩٠)

(٧) وهي (أ) و (ح) و (د) والمطبوعة الوعية : (وطأتهما)



(كتاب العتق)

كتاب العنق

(كتاب العنق)

أي الإعادي المتحضر ، وهو ^(١) ربة ، و ^(٢) عن (آدمي ، من) (عن)
سوى أو استقل ، ومن غير ربة له الميت (احتاج برده) (لا يى ميت)^(٣)
نموتاً إلى الله تعالى^(٤) ؛ ^(٥) إخراج^(٦) بعد (آدمي) مصر ، ^(٧) يهت ، فلا يصح
عنهما^(٨) على الأصح .

وفى ابن الصلاح خلاف فيما يُثبت ، لا صيد ، من جهته (ليه
فاعتقها من قبل^(٩)) سون حذيفة ، وهو أصل قطع^(١٠) يهى
ورواية أبي يعيم^(١١) أن أب الدرداء كان بشري لعصاف من صيد
وُرسلها^(١٢) تحمل^(١٣) إن صَحَّت - على أن ذلك رأي له ،
ونقد (لا يى ميت)^(١٤) يوقف ؛ لأنه مملوك له تعالى ؛ وهذا ضمن
بغيره

وما بعده لتحقيق الماهية لا لإخراج الكافر ؛ يصححه عنه وإن لم يكن قربة ،

- (١) أي : شرعاً ، معني (ش : ٣٥١ / ١٠) .
- (٢) كان المراد بالميت هنا ميت ما هو مملوك عادة حتى يدارى لعن يوقف ، ولا يصح
مملوك له تعالى كسائر الموجودات ، (سم : ٣٥١ / ١٠)
- (٣) قوله (يهى) أى : تعالى . بعد مصر على التعبيرين معاً ، خلافاً لما ذهب إليه من
اختصاصه بالثاني ، (ش : ٣٥١ / ١٠) .
- (٤) وفى (أ) و (ب) و (د) و (و) . (يخرج) .
- (٥) وفى (أ) و (ب) و (و) : (عنها)
- (٦) وفى (أ) و (ب) و (ح) قوله . (ميل) غير موجود
- (٧) تاريخ أصبهان لأبي يعيم (١٣٧ / ٢)
- (٨) قوله (وبعد) (لا يى ميت) عطف على قوله (بعد) (يهى) (عاشر) (أ)

على أن قصده القرية يصبح منه وإن لم يصبح له ما قصده .

وأصله قل الإجماع قوله يعسى ﴿تَكَرَّرَ﴾ (١٣)

وحزر : «صحيح» ، «من أغتق رقبة مؤمنة» وفي رواية : «امرأ مسلمة»
أغتنق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرح بالفرح»^(١)

وصحح حزر : «أيما امرئ مسلم أغتنق الله امرأ مسلمة» كان فكاهة من النار ،
«أيما امرئ مسلم أغتنق امرأتين مسلمتين» كانتا فكاهة من النار»^(٢)

وبه يعلم أن عن الذكر أقص

وفي رواية : «من أغتنق رقبة مؤمنة» كانت فداء له من النار»^(٣)

وحضت برفه^(٤) ، «ذكر» لأن يرقى كالعن الذي فيها^(٥)

وهو «قربة جماعاً» ولم يذكره^(٦) كتفاء بعد سيذكره في (الكتابه) بالاولى

ونسب الاستكثار منه : كما جرى عليه أكاثر الصحابة رسول الله تعالى عليهم
أجمعين ، وأكثر من دفع عنه ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، فإنه جاء عنه
أنه أغتنق ثلاثين ألف سميه^(٧) ، وعن غيره أنه أغتنق في يوم واحد ثمانمائة ألف عبد

(١) صحيح بخاري (٦٧١٥) . صحيح مسلم (١٥٠٩ / ٢٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ،

ورواية : «امرأ مسلمة» . عند مسلم (١٥٠٩ / ٢١)

(٢) وفي المطبوعات : (فكاهة) بالموصفين

(٣) أخرجه أبو داود (٣٩١٧) . وابن ماجه (٢٥٢٢) . وأحمد (١٨٣٤٦) من كتب من مره

رضي الله عنه ، «بسمه» عن أمه رضي الله عنه ، وعنه من أصحاب أبي

(٤) أخرجه أبو داود (٣٩١٦) . وسفي في «لكبرى» (١٥٠٧٧) . وأحمد (١٩٧٤٨) عن

عمرو بن عتبة رضي الله عنه .

(٥) قوله (وخص برفه) بلح . أي في الأبه والمعر (من ١٠ / ٣٥١)

(٦) الغل طوق من حديد وحل به جمل في عن الأسير الممحم يوسف (من ٦٦٠)

(٧) أي : يكون الإعتاق قربة . (ش : ١٠ / ٣٥٢) .

(٨) راجع : الإصابة (١٧٨ / ٤)

إنما يصح من مطلق التصرف ،

وأركانها ثلاثة عتق ، وصعة ، ومعوق

ولكوبه^(١) الأصل بدنه ، فقد (١) لما يصح من أحرق كامل بحرية محتدر (مطلق التصرف) ولو كرهأ حرق ، كذا بصرف المذني ، فلا يصح من مكاتب ، ومغصير ، ومكروه ، ومحجبه عنه ولو حبس

نعم : تصح وصية بعبه به ، وعتقه^(٢) في نعم بدنه ، وعن منبر^(٣) قل صبه ، وإمام بن سب المال ، كما يبي^(٤) ، وبي ثمن موته عن كذا مرتبة على ما مر^(٥) ، ورهن موسر لمرهون ، وورث موسر ثمن التركة

وبهذا حلیم^(٦) : أن شرط العتق لا يعتق به حق لارة عتق عتق بعه ، كرهين وبراهن معتر ، بخلاف نحو واحد والسلا^(٧)

ولو كان باع مشترك من منه شراء فسد أعنته ، فأعتقه لم يعتق عتق سابع عتق م فنه الماوردي ، لأنه إنما أدب بة على أنه ليس بمذكه

ورؤ بأن لعنق لا يدفع باجهل^(٨) ، إذ العتق فيه كسائر العقود بما في نفس الأمر ، لا بما في ظن المكلف .

(١) أي : الممتق . هامش (١)

(٢) أي : الصبة . (ش : ٣٥٢/١٠)

(٣) أي : المبيع . (ش : ٣٥٢/١)

(٤) في (ع : ٦٩٠-٦٩١)

(٥) في (٨٥/٩)

(٦) لعنه عدم من عدم يعود العتق من حبس ومن لم من حبس عتق هو العتق والعتق

بالعتق . (ع ش : ٣٧٨/٨)

(٧) كتاب العتق قوله (بخلاف نحو واحد) قوله هو لا يصح بيع (والسلا) قوله هو يصح

ابيع لكنه عتق . كوفي .

(٨) أي : يكون باع على مذكه . أو حرج عنه . فهو باع على نفس الأمر وكل عتق باع على

للإعتاق . (ع ش : ٣٧٨/٨)

ويصح تعينه

ومن ثم صرحوا بأنه لو كان عاصت عبد ماله ، أغتق عدي هذا ، وأغتمه
 حلالاً^(١) بعد عني المأث ، ويهد^(٢) يريد تصاح ضعف كلام الماوردي .
 (ويصح تعينه) بصفه محقة ومحقة معوض وعمره ، كحقوق السيد^(٣) ،
 من فيه من التوسعة^(٤) لتحصيل القرية .
 نعم ، عقد العير من قوة بخلاف لتدبر^(٥) ، أما العو منه فقرية^(٦)
 مطلقاً^(٧) .

وحري في تعين فعل الماسي وعمره هـ ما مر في (الفلاق)^(٨)
 ولا يشترط لصحة لتعلو بخلاف التصرف ، لصحته من نحو راهي معير
 ومفلي ومرثد .
 قل وقت المجد حريز ولا يصح تعينه^(٩) ، ورؤ بأن حد الحق السابق
 تخرج هذا فلا يرد عني المس
 وأفهم صحة تعليقه^(١٠) أنه لا يثأر^(١١) شرط فاسد ؛ كأن شرط الحيز له ،
 أو ثوبه فاند^(١٢)

-
- (١) أي : يكرهه منه . (ش : ٣٥٢/١٠) .
 (٢) أي : يصريحهم بذلك . (ش : ٣٥٢/١٠) .
 (٣) كأن كان السيد عده . (ش : ٣٥٢/١٠) .
 (٤) قوله (المافه) أي : من العو (من التوسعة) ما لا يوسع في غيره كروي
 (٥) رجع المسهل صح في خلاف الأشباح ، مساله (١٧٩١) .
 (٦) قوله (عده) أي : حيث كان من لسم (ع ش : ٣٧٨/٨) .
 (٧) أي : مجرداً أو مطلقاً . (ش : ٣٥٢/١٠) .
 (٨) في (٢٤١/٨) وما بعدها .
 (٩) قوله : (ولا يصح تعليقه) جمله حاية . (ش : ٣٥٢/١٠) .
 (١٠) أي : العتق . (ع ش : ٣٧٨/٨) .
 (١١) أي : بخلاف الوقت . معي . (ش : ٣٥٢/١٠) .
 (١٢) قوله (هـ) أي : سيد ، قوله (أو ثوبه) عطف على (أن شرط الحيز له) وصحة صح =

وإصافته إلی حرء فعن كنه .

معنی : إلی حرء معناه 'عوض' أو 'معه' ، ورجع نفسه " ، بعد مرفی (سکاح) " .

ولیس لمعلقه رجوع بقول بل بنحو مع . ولا يعود بعده ، ولا سئل تعينه
بصحة بعد موت موت معنی ، فليس ليرت بصرف فيه لا . كان معنی
عنه فعله " ، واصل مع بعد عرصه عليه

فرع أفتى الصعق في حاصف على صلاه فأتى حرء به معنی إلی
حاصف عنها - أي بحسن دء و . بصل عرفت فصار يظهر - سه - كسيرا
القاصي . انتهى

وسردد نظر قبل لو حل بها بعد ، والقياس في بعد في حرء على
الوقت ، كينفد مشرف على هلاك سم يؤثر ، ولا

(و) يصح (إصافه إلی حرء) من الرقص معن ، كذب ، وظهر صفة
مع مرفی (إطلاق) مع منع بإصافه ^١ إليه ، أو مشاع ، كعصير أو ربع (فيعنى
كله) اندي له من ميسر ومعسر سرية ، بصر م مرفی (إطلاق) " .

١ - كعصير : عطسه على شرط لشد ، قوله (اندي) في بعد بوقت معنی
(ش : ٢٥٣ / ١٠) .

(١) أي : اقترن الشرط القاسد بتعليق فيه . إلخ ، (ش : ٢٥٣ / ١٠)

(٢) أي : أفسد الشرط العوض . (رندي ٨ / ٣٧٩)

(٣) قوله (رجعه) في صفة بعد كردي

(٤) معن م مرفی في سكاح بصر مرفی ٧ / ١٦٣

(٥) قوله (لا يعود بعده) أي لا يعود بغير يعود العن معن عنه بصفة بعد مع
كردي

(٦) قوله (فعله) أي فعل العن ، كردي .

(٧) أي : الجرم . (ش : ٢٥٤ / ١٠)

(٨) قوله (مع منع بإصافه) أي إطلاق من ١٠ / ٣٥٤

(٩) في (٨ / ٨٠ - ٨١)

وذلك^(١) لحبر أحمد وأبي داود بذلك^(٢) .

وصح عن س عاص رضي الله عنهما ولم يُعرف به حديث من صحابه^(٣)
وفد لا يفتق كنه ، بأن وكل وكلاً في إحدى عده فأعز بصره ففتق^(٤)
قط .

واشتكته الإسوي بأنه نو وكنه شريكه في عتق بصره فأعز الشريك
سرى لبصره ، فإن فدا حكم بأسراية سى منك احبرها^(٥) فهي ملك
العوكل أولى .

ويُحاث بأن ادعى سرى إليه العتق ها منك المباشر للإعتاق فكفى فيه أدنى
سبب^(٦) ، وأما ثم فادعى بشري إليه^(٧) غير منك مباشر فلم يفر بصره لبصره
على السراية ، إذ الأصح فيها ، كما في الرد كشفي أن العتق يقع على ما أغتقه ثم
على الباقي بها ، وهو أوجه من ترجيح التدمير لمقتله أنه يقع على الجميع
دفعاً واحدة^(٨) ، إذ تفرقة الشخص^(٩) لبي ذكرها^(١٠) وأختها نفسي

(١) أي : حتى الكل بإضافته إلى الجزء . (ش : ٣٥٤/١٠)

(٢) سري بن داود (٣٩٣٣) ، المسند (٢١٠٤) عن أسماء البهلي رضي الله عنه أن رجلاً أعز
شعبه به من عتاق ، فذكر ذلك لابي بكر فقال : ليس له شريك ، فأحضر سري بصره

(٣) عن س عاص رضي الله عنهما أن رجلاً قال بخاريه : فركك حر ، فإن هي حره ، إذ أعز
مهاش فهي حره . أخرجه س أبي شيبه في المصنف (٢١٠٩٠)

(٤) أي : البصر . (س : ٣٥٤/١٠)

(٥) قوله : سرى بصره أي : لصاحب العوكل بصره ، قوله : (س منك العتق) أي : هو
الموكل ، وقوله : (ها) راجع بقوله (نو وكنه) : إيج غ س (س : ٣٨٠٨)

(٦) قوله : (أدنى سبب) : هو المباشر للإعتاق (ش : ٣٥٤/١٠)

(٧) أي : يحصل سرايته إليه (ش : ٣٥٥/١٠)

(٨) الحجم الوفاخ (١٦٥/١٠)

(٩) قوله : (تفرقة شخصين) أي : بين مائة الموكل وشريك كروي

(١٠) أي : بقا . (ش : ٣٥٥/٣)

وَصَرِيحُهُ : تَخْرِيرٌ وَإِعْتَاقٌ .

ترجيحهما لِمَا رَجَّحَهُ الزُّرْكَشِيُّ^(١) .

أَمَّا إِذَا كَانَ لغيره^(٢) . . . فَتَيَّيْنِي^(٣) .

وَيُسْتَرْطُ فِي الصَّبَةِ لِعَطِّ بُشَيْرٍ بِهِ أَوْ إِشَارَةِ أُخْرَمٍ أَوْ كِتَابَةٍ .

(و صريحه) ولو من هدرٍ ولاعبٍ (تحرير وإعتاق) أي ما اشتق منهما ؛
ورودهما في القرآن والسنة مكررن^(٤) . أمّا منهما ؛ كـ أبت تحرير
مكينة ؛ كـ أبت حلاق

و أغفث الله ، أو عكسه صريح على ساقصي هـ ؛ كصفت الله ، و
أترأك الله

وفازق نحو ساعث الله ، و أدرك الله ، و رَوَّحَك الله ، فإنها كديات ؛
لصعها بعدم استعمالها بالمقصود ، بخلاف تلك .

ولو كان اسمها حرّة قبل سرق^(٥) عتقت بـ ب حرّة ما لم يسو ذلك الاسم ،
وقول ابن الرفعة لا يفتق عند الإطلاق مردود بأن هذا^(٦) فيمن اسمها ذلك
عند النداء^(٧)

ولو راحمه امرأة فقال بأخري يا حرّة ، فثبت أمته لم يفتق ؛ كما

(١) أي لِمَا رَجَّحَ ؛ من أد المر يمع على ما اعتقه ثم على تمي بالسراية (ش : ١٠ / ٢٥٥)

(٢) قوله (أمّا إذا كان غيره) مع مجرر بوله (السبي به) سم ؛ أي بكون سمي أن
يقول : بضمه لغيره . (ش : ١٠ / ٢٥٥) .

(٣) في (ص : ٦٩٢)

(٤) أمّا في القرآن . . . فقال تعالى : ﴿ فَتَخْرِيرٌ وَتَبَعٌ مُّؤْمِنَةٌ ﴾ [الباء : ٩٢] . وأمّا في السنة . . . فقد
مر أول (كتاب العتق)

(٥) قوله : (قبل الرق) لا في حال الرق . كردي

(٦) أي : عدم العتق عند الإطلاق (ش : ١٠ / ٢٥٥)

(٧) وقوله : (عند النداء) يعني . في حال الرق . كردي

أفتى به الغزالي^(١) .

ويُشكّل عليه ما عرّف في نظيره من إطلاق^(٢) إلا أن يُحدث بأنّ هنا معارضةً قوياً ، هو على ستمعان (حرّ) في نحو ذلك بمعنى عصفه على الزنا ، ولا كذلك ثم^(٣) .

ولو قيل به أمثلية ، فإن من حرّة ، وأراد عصفه فل ، وكذا إن أضيق فيما يظهر ، بتعريفه بموته هـ

ولو كان لمكس حوفاً من على فـ هـ حرّ لم معنى عليه بـ هـ ، قال الإسويّ : ولا صهرأ + كما قصده كلامهم^(٤) في أنب طائفت ، لمن يخطب من وثاق بجامع وجود بقربه التصرفه هـ

وهو أوجه من تصوير الدمريّ حلاله^(٥) ، كما لو قيل له أصبحت روحك ؟ فقال : نعم ، قاصداً الكذب^(٦) .

ويُردّ قياضه بأن الاستعظام مرئ في أجوات على السؤال ؛ كما صرّحوا به ولم يطرز فيه لمصده ، ويخص المساواة ليس هـ^(٧) قريبة على المصده ، بخلاف مسأله ، وعند الحروف لا فرق بين قصده الكذب في إحصائه وأن يُضيق ؛ كتماء تعريفه الحروف

(١) فتاوى الغزالي (ص : ٢٨٠)

(٢) في (٥٩/٨ - ٦٠)

(٣) أي : فيما عرّف في نظيره من الإطلاق . (ش : ٣٥٥/١٠) .

(٤) في (ج) و (ر) . (انصاه إطلاعهم) .

(٥) المهمات (٤٢٩/٩ - ٤٣٠)

(٦) راجع السبل المصح في اختلاف لأشباح مسأله (١٧٩٢)

(٧) النجم الوهاج (١٦٨/١٠) .

(٨) أي ، في مسألة الاستعظام . (ش : ٣٥٦/١٠٠) .

وكذا رقة في الأصح ، ولا يخضع إلى بنة .

وقول بعضهم يغني عن الإطلاع يُخمن على ما إذا به عنه حوق ، إذ لا قرينة

وقوله لغيره أنت نعمت به حرٌّ ، فراراً بحرته ، بخلاف أنت نعمت ولو قبل لقته ، فرغ من العمل قبل العشاء ، وبه حرٌّ ، وقد ردت حرٌّ من العمل ، أي لأن نقرته هذا صعباً ، بخلافها في حق الوثوق ؛ لأن استعمار الصلاح فيه شائع ، بخلاف الحرته في فرع العمل أو أنت حرٌّ مثل هذا العدد ، وأشار إلى عبد آخر^١ عن الأول ، أو مثل هذا ، عما الأول ، لا يشاء ، ولشيء لا يقرر ، ومن ثم لو كذب لم يفتق باطلاً .

(وكذا فك رقة) أي ما اشتق منه فإنه صريح (في الأصح) لوروده في القرآن^(٥) .

وترجمة لصريح صريحة ، وإشارته لأخرس هنا كهي في الصلاح^٢ (ولا يحتاج) بصريح (إلى بنة) كما هو معلوم ، وذكر بوطنة لغوه مع أنه^٣ معلوم أبصاً ؛ لتلا توفهم من شئوك بشارع بنية وفوقه بها^٤ من غير بية

(١) قوله : (قبل العشاء) ليس بقيد . (ع ش : ٣٨٠ / ٨)

(٢) أي من حر وهو الأصح ، حمل - أبو نائ (ش : ٣٥٦ / ١٠)

(٣) قوله (بخلاف حرته) أي سمعها (ش : ٣٥٦ / ١٠)

(٤) قوله : (إلى عبد آخر) أي له . (ش : ٣٥٦ / ١٠)

(٥) قال تعالى : ﴿ ملك رقة ﴾ [البلد : ١٣]

(٦) أي من فهمها كل أحد ، صريحة ، أم انظر دون غيره فكذلك ، لا فهو ، ع ش : ٣٨١ / ٨

(٧) قوله (لغوه) لغوه ، معصية ، و (يحتاج) يرجع إلى لغوه

كروبي

(٨) قوله (وفوقه) أي وجمع بقى (بها) أي بكنية كروبي

ومحتاج إليها كدية ، وهي لا ملك لي عندك ، ولا شطرن ، ولا سبيل ،
لا حذمة ، أنت سائنة ، أنت مولاي ،

(وتحتاج إليها كدية) وإن اخنفت بها قربة ، لاحتمالها ، ويظهر أن
بأبي في مصرية السنة بها ، نظير ما مر في (الصلاق) ^(١)
(وهي) أي الكدية كثيرة ، وصابطها ^(٢) كل ما أسا عن فرقة أو زوال
منه

فمها (لا منك) أو لا يد ، أو لا أمر ، أو لا إمرة ^(٣) ، أو
لا حكم ، أو لا قدر ، أي عليك ، ولا سلطان ، أي عليك (ولا سبيل) ^(٤) أي
عليك ، و (لا حذمة) أي عليك ، وإن منك عندك ، (أنت) بفتح التاء أو
كسرهما مطلقاً ^(٥) ، لا أثر للحسب (سائنة ، أنت مولاي) أي سيدي ،
أنت لله ، لإشعارها ^(٦) بمرادها المثلث مع احتمالها بغير ، ووجهه ^(٧) في
(مولاي) أنه مشترك بين المعنى والمعنى

وكذا يا سيدي ، كما رجعته في الشرح الصغير ، ورجع الرركشي أنه
هو ، فإن لأنه حذر بغير الوقوع أو حصاد تطع ، فلا إشعار له بالمعنى
انتهى ، وفيه نظر

وهل أنت سيدي كذلك ، أو يُقْطَعُ به بأنه كناية ؟ كلُّ محتملٍ

(١) وفيه المصاحح المطبوع : (كناية)

(٢) في (٤٣/٨)

(٣) وفي (ب) و(خ) و(د) : (مضابطها)

(٤) قوله (أو لا إمرة) لإمارة يكون بمعنى الإمارة ، أي كونه اشخص
أميراً ، كردي

(٥) أي : صراح ، مطوع (لا سلطان ، لا سبيل) بدون واو معطف

(٦) قوله (مضابطها) أي هو ، منه بذكر أو مؤنث كردي

(٧) أي : الصبح المذكورة (ش : ٢٥٦/١٠)

(٨) أي : الاحتمال ، هامش (ك) .

وكذا كل صريح أو كناية للطلاق وفوزة لعنه أنت خرة ، ولأمه أنت
خز صريح

ولو قال عتقت إليك ، أو خيرتك ،

وقوله أنت أبي ، أو أبي ، أو سي ، أو أمي إعتق إن أمكن من
حيث السن وإن عرق كدنه وسنه من غيره ، و ب سي كناية

(وكذا كل) لمط (صريح أو كناية للطلاق ، أو يظهر هو كناية ها ، كما مر
مع ما يُستثنى منه ، كـ اعنه ، واسترئى ، رحمت بعدد ، فوزه هو وإن بوى
العتق ؛ لاستحالته .

ومن ثم لو قال نعتي أغتق بك ، فليس السيد اعنتك كان لغواً
أيضاً ، بخلاف نظيره في الطلاق .

وعلم منا نقرر^(١) أن الظاهر كناية ها لا ثم^(٢)

(وقوله لعنه أنت خرة ، ولأمه أنت خرة صريح بعبارة
(ولو قال) له (عتقت إليك ، عبارة أصبه) جعلت عتقت بك^(٣) ،
وكأنه حذف^(٤) ؛ لعدم الاحباح إليه ، وهو متحة وقد يستعني ، نكه عتر
بـ (محتمل)^(٥) ، وقول الرركشي لا يذمه^(٦) فيه نظر^(٧)

(أو حمرنتك ، من سحر ، وقول أصله في بعض نسخ

(١) وفي المطبوعات (كـ اعد ، وسير) وفي الأديب (٥٧٧ : ٢) عدي ،
واستبرقي وحملك للذكر)

(٢) أي من قوله (أو لظهوره كناية) ع ش (ش : ١٠ : ٣٥٦)

(٣) أي : في الطلاق ، عدي . (ش : ١٠ : ٢٥٧) ،

(٤) المحرر (ع : ٥٦٥)

(٥) أي : حذف قوله : (جعلت) . هامش (كـ)

(٦) أي : يدل (متحة) . هامش (كـ)

(٧) أي : من قوله : (جعلت) . هامش (كـ) .

(٨) رجع السهل الصالح في خلاف لأديب : مسأله (١٧٩٣)

وسوى فهو بص نحو به فأعق نفسه في مجلس عو ، أو أغنقت على
 ألف ، أو أب خر على لب ، فصل ، أو وره بعد أغنقي على ألف ،
 فأحده عو في حاء وثمرة الألف

(حررتك)^(١) ، مردود بأنه صريح تنجيز ، كما مر

(وسوى فهو بص العنق إليه فأعق نفسه في المجلس) أي مجلس
 لخطب ، أي لا يؤخر بعدد ما ينصحه لا يحدث عن القول ، وكذا قيل
 ويظهر صطه ما مر في (جمع)^(٢) ، لأن ما ه أمث به إلى نحو البيع ،
 فهو كتوصي الطلاق إليها .

(عتق) كما في الطلاق ، فأنبي ما مر في التوصل ثم^(٣)

وجعت حيرتك إليك صريح في التوصل لا يختج به ، وكذا عتقت
 إليك^(٤) .

فقوله : (ونوى) قيد في (حشنت) فقط

ولو كان وهنت نفسك ، نوى العنق عو من عر هو ، أو المنيك
 عتق إن قل فوراً ، كما في متكنت نفسك

ولو أوصى له برفقه اشروط القول بعد لموس

(أو) أو (أعققت على ألف ، أو أب خر على ألف ، فصل) فوراً (أو
 قال له العبد أغنقي على ألف ، فأحده عو في الحاء وثمرة الألف) في
 صور ثلاث ، كجمع ، بل أولى شئوف الشارع بنحو

فهو من حاب المائت معاوضة فيها شئت بعلي ، ومن حاب المستدعي

(١) وفي مخطوطة ر. ب. ك. ب. ب. ب. ب. (٥١٥) ، رد السلام (١٧٤٤، ٣) (حررتك)

(٢) في (٩٨٣/٧)

(٣) في (٤٩/٨) وما بعدها .

(٤) راجع إلى سهل الصاح في خلاف لأصحابه (١٧٩٣)

معاوضهٔ فیہ شوث جعایہ وں کان بحدک ، دعتہ فی بضمی م لا نعتہ فی المقصود .

ربانی فی شعیس ، لا عفاء و نحوه ها م مر فی جیع و امه

قبل قوله (فی حد) نعو ، و بماره " فی عشت عی کدا
إلی شهر ، فصل فونه یعو حدلا و یعوض موحل ، فعدہ بقیه بقره سی هدہ " انتهى

وبس بسید ، بل له فائدة طاهرهٔ فی دبع ، هه برفف نعوی عی فص
الأف ، علی أن برحمة م ذکرهٔ عمنه عن کون بمصنف ذکره عفا دت *

وحيث قصد بما يقتضيه حذف : كان في عني حصر مثلاً ، أو عني أن
نخدمی ، أو راد أدباً ، أو إني صغتي مثلاً عني ، وعنه فيمنه حينئذ ،
أو نخدمی عشرين سنة مثلاً عني و برعه دت ، فهو حذوه بصف اجدة ثم

(۱) عاربه هه (و د عیو برعه م م ، سده بومحه ک ، عیسی کد ، بومعه و
اکت مه بین بده بحت بعمه و بحدک من حدده بحدک و بحدک باحدہ انتهى) من
(۳۵۸/۱۰)

(۲) قوله (بحد دد) ا ب ح ، ی د د عفا و فی حد) فی بحد دد ، و ا حدی ،
فی ا عشت عی کد سی شهر ، فصل فونه یعو حدلا کروی و رجع ا سرح بکیر
(۳۰۹/۱۳) ، و روضة الطالبین (۳۸۳-۳۸۲/۸)

(۳) وقوله (عی بقره سی هدہ) ای بقیه بقره ممد در فی ا راحه ای هدہ بقره
لمدک ، فی ا سرح کروی ها سدا فی قوله ای هدہ ای سده سی
شهر)

(۱) أي اتصال الظر . (ش : ۳۵۸/۱۰)

(۵) وقوله (بون بصف ذکر) ای رد فی بحد دد (عشت عی کد ا ب ح بحت
وله (اعطف عی ا ب بصر ا ذکر) ا رجع سی هدہ ا عشت عی کد ا ب ح ،
(دت) ای ای م فی حد کروی و رجع ا سرح ای (۳۵۸/۱۰) ، و روضة
لطالین (۳۸۳-۳۸۲/۸) .

ولو قال بعتت بعتت بألف ، فقد اشتريت وأخذت صحة البيع ،
وبعق في الحال ، والولاء لبيد

باب فليست في بركته نصف قيمته

ولا بشرط الصر على كون المدة بي بعق ، خلاف للأدرعي ؛ لا بصرفها
إلى دبت ، ولا تفصيل المدة ، عملاً بالعرف ؛ نصير ما مر في (الإحارة)^(١)
(ولو قال بعتت بعتت بألف) في دبت حلاً أو مؤخلاً تؤذبه بعد العتق
(فقال اشترت فالمدة صحة البيع) كالكتابة بل أولى ؛ لأن هذا الزم
وأسرغ (وبعق في الحال)^(٢) عملاً بمقتضى العقد ، وهو عقد عتاق لا بيع ؛ فلا
حيرة

وخرج بقوله (بألف) قوله بهذا^(٣) ، فلا يصح ؛ لأنه لا يملكه^(٤)
(والولاء للبد) إما تقرر أنه عقد عتاق لا بيع^(٥) ، وعليه لو دعه^(٦) بعق
بعت سرى عليه ، ولا حظ هنا^(٧) ؛ لصعب شبهه بالكتابة
نبيه أفسى بعض المدة^(٨) أس عبد السلام بصحة بيع وكيل بيت المار عبده
سنة^(٩) ، وجامعه الأصمهاشي شارح « المحصول » ، وصوب التاج السنكي
الأول^(١٠) ؛ نظراً إلى أنه ليس محلاً ، بل يعرض فلا تصعب فيه على بيت المار ،

(١) في (٢٥٤/٦)

(٢) رمي « المصاح » « مطوع » (ويعق في الحال وعليه ألف)

(٣) عبارة « الفياح » (٥٧٨/٤) : (بهذا الألف)

(٤) رجع « شهر صبح في اختلاف الألب » مسأله (١٧٩٤)

(٥) عبارة « معي المصاح » (٤٥٠/٦) (عموم خبر « الصحيح » « والولاء لمن أعتق »)

(٦) قوله (عليه) أي ارجع ، من أن يولاه بلس (شر ١٠/٣٥٨)

(٧) أي : في الإعتاق يعرض . (شر ١٠/٣٥٩) .

(٨) وهو شمع حلال الدين اندشاني ، كما في « الحزم الوهاب » (١٠/٤٧١)

(٩) قوله : (نصه) أي . نص العبد . كردي .

(١٠) أي : الصحة . (شر ١٠/٣٥٩)

وَلَوْ قَالَ لِجَاهِلٍ : أَغْتَقْتُكَ ، أَوْ أَغْتَقْتُ ذُوَّ حِمْلِكَ عَمَّا ،

بل له العتق بغير عوصي بد أدن به فيه الإمام

وقد ذكرنا أنه لو جاءنا من^(١) مسلم^(٢) والإمام دفع فمعه من بيت المال
ونفعته^(٣) عن كافه لمسيب^(٤) السبي

ومر في (العارية) أن المعتمد السع^(٥) ، وما بذل به قولهم إن الإمام
في مال بيت المال كقولني في مال السبي ، وأبوئني بسبع عنه سرغ ، كما يعلم
مما يأتي في (الكفاية)^(٦) كهد السع^(٧) ، ولو بأصعب فمعه ، لأن ما يكسبه قبل
العتق مدك ليت المال وبعد العتق لا يدرى حاله ، ولا حقه فيما ذكر عهدهما ،
لأن ذلك لضرورة خوف إرداده لو رُدَّ إليهم

ووفيل لسيد من^(٨) لم يهد سبال^(٩) فعد بهذا ملام ، وأشار به لم
يفتق

وإنما كان قوله بغيره بغيري هذا ، إقراراً له بملكه ، لأن إصافة الملك لمن
عُرف رفته تحوُّراً يقع كثيراً ، بخلاف البيع فإنه لا يكون إلا من ماله حصته
(ولو قال لجاهل) مملوكة به هي وحملها (أصعب) وأطلق ، أو
اعتقت ذور حملك عمنما) لأنه حره منها ، وعنته بطريق السعي لا السراية ،
لأنها في الأشخاص ذور الأشخاص ، وإنما لم يصر مشدود بقوة عتق ، بخلاف
بيع^(١٠)

(١) قوله : (جاءنا من) أي : من بين الكفار ، كردي

(٢) قوله (ونفعه) بالنصب عطفاً على (دفع) (سر ١٠ / ٣٥٩)

(٣) لشرح لكسر (١١ / ٥٢٣) ، ربه لصابر (٧ / ٥٢٩)

(٤) أي : مع البيع ، (سر : ١٠ / ٣٥٩) ، في (٥ / ٧١٥ - ٧١٦)

(٥) في (ص ٧٥٨)

(٦) وقوله (كهد بيع) أي : بيع وكله بـ (سر)

(٧) كان من بيتك هذه بخاريه ذور حملها فإنه لا يصح بيع بهذه (سر ١٠ / ٣٥٩)

ولو أعتقه. . عتق دُوبَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِرُحْلِ وَالْحَمْلِ لِأَحَرٍ لَمْ يَتَّقِ أَحَدُهُمَا
عتق الآخر

وإذا كان بينهما عبد فاعتق أحدهما كُتَّةً أو نسيئةً عتق نسيئةً ، فإن كان
مُعَصراً عتق باقي لشريكه .

(ولو أعتقه عتق) إن نُفِعت فيه الروحُ ، وإلا . . لغا على المعتقد
(دُوبَهَا) ودق عكسه بأنه يكون فرعها تَصَوُّرُ نسيئة لها ولا عكس .

وقوله : مضعة هذه الأمة حرة . إقراراً بعتق الولد حراً ، فإن راد عتقت
بها مني في ملكي كان فراراً يكون لأمه أم ولد

(ولو كانت لرحل وانحمل لأحر) نحو وصية (لم يعتق أحدهما يعتق
الآخر) لأنه لا استباح مع اختلاف المالكين

(وإذا كان بينهما عبد) أو أمه (فاعتق أحدهما كله أو نصيبه) كـ نصيب
منه حراً . وكذا نصفت حراً ، وهو يملأ نصيبه

وإحلاف في هذه هل يعتق يُحْصَرُ في نصيبه ، أو شاع فعتق ربعه ثُمَّ
سرى ربعه^(١) لا فائدة له في غير نحو سعيد^(٢)

(. . عتق نصيبه) مطلقاً^(٣) .

وفي عتق نصيب شريكه تفصيل (فإن كان معصراً) عند لإعتاق^(٤) (بقي
الباقي لشريكه) ولا سريه ، مع مفهوم الحر الاتي^(٥)

(١) أي : فيما بعد (كذا) . (ش : ٣٥٩ / ١٠)

(٢) قوله (غير نحو عتق) أي في غير سعيد ، ودخل ما نحو لأحد (ش :
٣٦٠ / ١٠)

(٣) أي . مؤسراً كان أو معصراً . نهاية . (ش : ٣٦٠ / ١٠)

(٤) جمع « السهل » صح في خلاف لأشباح ، ص ١٧٩٦ . ، « حاشية شروبي »
(٣٦٠ / ١٠)

(٥) أي . تماماً

أو إلى ما أسره ، وعليه قيمة ذلك يوم الإعتاق

من الأحاديث - على أنه يُنسعى^(١) لسيده الذي لم يُعتق بمعنى يخدمه بقدر نصبه ، لئلا يظن أنه بحرّم عليه استحدثه

(أو يما أسره) من قسمه^(٢) ، يقرّب حله من الحرية

ولو كان ثلاثة فأغوا ثلث منهم نصيبهما معاً ، وأحدهما مومسراً فقط قوم جمع ما لم يُعتق عليه وحده^(٣)

(وعليه قيمة ذلك يوم الإعتاق) أي وقته ، لأنه وقت الإيفاء ، كحماية على قرن سرث لعه تُعتَرُ قيمته يومها لا يوم موته ، كذا أطلقه شارح ، وهو عملة عتق مر في المتن في (العصب) من قوله (فإن حنى ونصف سريه) فالواحد الأفضى .

وسا صرح به من أن الواحد هنا قيمة العصب لا بعض القيمة ، صرح به جمع مقدمون

ويظهر أن يأتي هـ ما مر^(٤) في نظير ذلك من (الصداق) إلا أن يُفرق بأن بروحه مارت بأحكام في مقابلة كسرهما^(٥) لا يأتي في غيرها ، فلا تعد أن نحب هـ قيمة العصب ، لأنه المثلث دون بعض بقيمة وإن أوحساه ثم ؛ لما تقرّر من سمير

(١) قوله (عسى أنه يسرى) أي يطلب منه لسرى كردي وراجع في هذا ما فيه الجمع اماري (٢٥٢/٥ - ٢٦٣)

(٢) عبارة معني التمازج (٢٥٢/٦) (من نصيب شريكه)

(٣) قوله (قوم جمع ما سم يحس) (إلح بساء المفعول ، وقوله ، على) أي المومس ، متعلق به قوم) . (ش : ٣٦١/١٠)

(٤) قوله (أن يأتي هـ ما مر) من الأولى ، ليكون نصف نصبه بمعنى قيمة نصف ، أو بالعكس ، كردي

(٥) أي : بالطلاق . (ش : ٣٦١/١٠) .

ويضع الشراية بنفس الإعاق ، وفي قول : بأداء القصة ، وفي قول : دفعها ، بأن أنها بالإعاق

واستبدال أحد الشريكين الموسر بسري ، وعلمه قيمة نصف شريكه

(ويضع الشراية بنفس الإعاق) للحبر الظاهر فيه ، لأن ما ثبت على الشراية في حكم الإللاف ، وقيمة نصف الإللاف ، فتعصى حكم الآخر ، عقب العتق وإن لم يؤد القيمة .

(وفي قول) لا يقع الإعاق إلا (بأداء القصة) أو (بأداء نصفها) بحبر الصحاح : « إن كان موسراً يقوّم عليه قيمة عدل ، ثم يفتن »^(١) وأحاثوا بأنه إنما بدئ على أن لعتق الموسر لا يدفع ، وحسب بدئ للأول ، لأنه إنما قوّم لأنه صار مديناً ، وإنما شئت بأسره

(وفي قول) يوقف الأمر ؛ رعاية للحسن ، فعليه ، أن يدفعها (أي القيمة) بأن أنها (أي) اسرية حصلت (بالإعاق) ، ولأن ما أنه لم يفتن

(واستبدال أحد الشريكين الموسر بسري) ، أي حصة شريكه ، كالعتق بل أولى ؛ لأنه فعل وهو أقوى ؛ وبدء بعد من محذور عليه دون عقه ؛ كما بحثه لأدرعني ، ومن مريض من رأس المدار وإعاقه من الشئ

أما من المعسر فلا يسري ؛ كالعتق ، لأن من ولد شريك ، لأنه يفتد منه بإلادها كلها^(٢) .

(وعليه) أي : الموسر (قيمة) ما أئتمر به من (نصيب شريكه) لأنه أنقله

(١) وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن أنس بن مالك رضي الله عنه في (مس ٦٩٣)

(٢) وهو العتق ، (شر : ١٥ / ٣٦٦) .

(٣) صحيح البخاري (٢٥٢١) ، صحيح مسلم (١٥٠١ - ٥٠) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٤) قوله (بإلادها كلها) أي : بلاد بخاريه التي كلها بوند (شر : ١٥ / ٣٦٢)

وحصته من مهر المثل ، ونحري الأقوال في وقت حصول السراية ، فعلى الأول والثالث لا نحت قيمة حصته من أنوب

بإزاله ملكه عنه (وحصته من مهر المثل) لاستمعاغه بملك غيره إن تأخر الإبرار عن بيع الحصة ، كما هو ثابت ، وإلا لم يترمه حصته مهر ، لأن الموجب له بيع الحصة في ملك غيره ، وهو متب ، كما رأينا أن السراية تقع بنفس العلوق .

واعمدد جمع وجوب مطلقاً^٢ مبني على ضعف^٣ ، كما يُعلم من العبد الآتي بوقوع يعقوب في ملكه^٤ وبدلت^٥ بدفع عرق بين هذا وما مر في الأب^٦ بأنه إنما قدّر الملك فيه ؛ لحرمة

وبحث مع ذلك في كبر حصته من أرض السكرية (ونحري الأقوال) سبعة (في وقت حصول السراية) إذ يعقوب ها كإعتاق ثم (فعلى الأول) وهو الحصول بنفس العلوق (والثالث) وهو يتبر (لا نحت قيمة حصته من الولد) لأنه على الأول اعمد حرّاً^٧ لوقوع يعقوب في ملكه ، وعلى الثالث برّال استحقيق السراية مره حصول الملك ، وعلى الثاني^(٧) : نحت

- (١) الأولى . الثالث . (ش : ٣٦٣/١٠)
- (٢) أي : تقم الإبرال أم لا . (ع ش : ٣٨٥/٨)
- (٣) أي : من أن السراية تقع بأداء القيمة . (ش : ٣٦٢/١٠)
- (٤) أيضاً
- (٥) أي : بقوله : (لأن الموجب ...) إلج (ش : ٣٦٢/١٠)
- (٦) قوله (بدفع عرق) أي : عرق ذلك بجمع بدل بوجوب مطلقاً ، قوله (من هذا) أي : استبعاد سركت مويرلس باب . قوله (وما مر في الأب) أي : في كبح في (فصل الإعفاء) من تقيد الوجوب بتأخر الإبرال . (ش : ٣٦٢/١٠)
- (٧) وهو حصول السراية بأداء القيمة . (ش : ٣٦٢/١٠)

ولا يسري بذير ، ولا يمنع سرية دثر مستعرق في لأظهر
ولو قال لشريكه المومر أعنتت بصكك فعليك قمة نصبي ، وأكر
صدق المكر سمييه ، فلا يغزو بصته ،

(ولا يسري مدمر) نعصه من مالت كل أو بعض إلى الدمي ، لأنه ليس
بتلاقاً ، لحوار مع المدمر ، فهو لا يند يغتني ما دثره فقط ، لأن الميت معسر ،
وحصوله في لحمل ليس سرية بل سعة ، كعصو منها

(ولا يمنع السرية دس) حال (مستعرق) يدور حجب (في الأظهر) لأنه
مالت لما في يده ما قد انتصرت فيه ، ولذا بعد إعدافه

قَالَ الْبَلْقِينِيُّ : ولا حاجة به (مستعرق) في حريه انحلاف ، فإذا أؤخت
الرأية مئة وهي عسده وعبه حمسول لم يسر على بصعب إلا في حمسين
ولو كان بالدين النحر رهى لأرم ليس به عزه ولا بفضل منه شيء لم
يسر قطعاً .

ولو عتق وهو مستفل ثم أحدث الصفة وهو محجور عليه^(١) لم يسر ، ماء
على الأصح أن العرة في مود العتق بحانة وجود الصفة

(ولو قال لشريكه المومر أعنتت بصكك فعليك قمة نصبي ، فأكر) ولا
سنة (صدق المكر بصبه) إذ الأصل عدم العتق (فلا يغزو بصبه) إن
حلف ، وإلا حلف المذعي وانتحق قيمة بصبه ، ولا يغزو بصي المبكر ،
لأن الدعوى إنما شتمت عليه ، لأجل القيمة فقط ، وإلا فهي لا تُسمع على
آخر : أنك أعنتت حتى يخلف

نعم ، إن كان مع الشريك شاهداً آخر ، قُلا حسنة ، أي إن كان قد دعواه
القيمة ، كما بحث الزركشي ، لتهمة حبس

(١) أي : للراعي . (ش : ٣٦٢/١٠)

(٢) أي : يعلو . نصي . (ش : ٣٦٢/١٠)

ويَقْتَضِي صَبْثُ مُدَّعِي بِإِقْرَارِهِ أَنَّ قُلًّا سَرَى بِالْإِغْتِاقِ ، وَلَا سَرَى إِلَى صَبْثِ مُتَكَبِّرٍ

وَبِوَقَالِ شَرِيكَهِ : بِنِ اعْتَقْتُ صَبْثَكَ فَصَبِّي خُرًّا بَعْدَ صَبْثِكَ ، فَأَعْتَقَ الشَّرِيكَ وَهُوَ مُوسِرٌ سَرَى إِلَى صَبْثِ الْأَوَّلِ أَنَّ قُلًّا السَّرَايَةَ بِالْإِغْتِاقِ ، وَعَلَيْهِ قَبِيحَتُهُ

(وَيَعْنِي صَبْثُ الْمُدَّعِي بِإِقْرَارِهِ أَنَّ قُلًّا سَرَى بِالْإِغْتِاقِ) مُوَاحِدَةٌ لَهُ بِإِقْرَارِهِ ، وَتَقْسِيمُهَا : " بِنِ " بِإِدْحَافِ مُتَكَبِّرٍ أَوْ الْمُدَّعِي الْبَسِ الْمُرْدُودَةِ " " مُعْتَرِضٌ بِأَنَّهُ لَا وَحْدَ لَهُ ؛ دَمٌ بِنِ كَلَامًا مَعًا فَحِكْمُهُ كَذَلِكَ ، بِوَحْدِهِ لَعْنَةُ وَهِيَ إِقْرَارُهُ

(وَلَا سَرَى إِلَى صَبْثِ الْمُتَكَبِّرِ) وَإِنْ بَسَرَ مُدَّعِي ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُشْرَءْ عَقْفًا ، فَهُوَ كَمَنْ شَرِيتَ لِأَخِي اشْتَرَيْتَ بَصِي وَأَعْفَتَهُ ، فَتُكَبِّرُ هُوَ يَقْتَضِي صَبْثَ الْمُدَّعِي وَلَا يُشْرِي .

(وَلَوْ قَالَ شَرِيكَهِ) الْمَعْسِرُ أَوْ الْمُوسِرُ (بِنِ اعْتَقْتُ صَبْثَكَ فَصَبِّي خُرًّا) فَعَطَفَ ، أَوْ رَادٌّ (بَعْدَ صَبْثِكَ) فَاعْتَقَ الشَّرِيكَ (الْمَقُولُ لَهُ صَبْثُهُ) وَهُوَ مُوسِرٌ سَرَى إِلَى صَبْثِ الْأَوَّلِ أَنَّ قُلًّا السَّرَايَةَ بِالْإِغْتِاقِ ، وَهُوَ الْأَصَحُّ (وَعَلَيْهِ قَبِيحَتُهُ) أَيِ صَبْثُ مَعْلُوقٍ ، وَلَا يَحُوقُ مَا تَعْلِقُ ، لِأَنَّ السَّرَايَةَ أَهْوَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّهَا قَهْرِيَّةٌ تَدْعُو لِعَقْدِ الْأَوَّلِ لَا مَدْفَعَ لَهَا ، وَالْمَعْلُوقُ قَائِلٌ لِلدَّفْعِ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ

وَرَدَّ أَحْمَدُ مَسَدًا لَا تُفَكِّرُ أَحْمَاغُهُمَا قَدُمُ أَقْوَامِهِمَا ، وَبِهَذَا عَارِضٌ مَا وَفَعَ لَهَا فِي (الْوَصَائِي) فَسَلَّ الرُّكْنَ رَابِعٌ مِنَ الصُّوَرِ بَيْنَهُمَا ^(٣) ، لِإِمْكَانِهَا ^(٤) .

(١) قَوْلُهُ (أَوْ يَبِيدُهُمَا) أَيِ هُوَ لَمْ يَسْ (وَيَعْنِي صَبْثُ الْمُدَّعِي) كَرَدِي وَجَرَاءُ لِرَوَايَةِ (١٠ / ٣٦٣) (أَيِ بَعْدَ سَحْرِ هُوَ عِيٌّ ، الصَّهَاحُ : وَهُوَ أَصَدُّ ، يَعْنِي صَبْثُ الْمُدَّعِي ...) رَأَيْتُ

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٣ / ٣٣٦) ، وَصِيحَةُ بَعْدَ (٨ / ٣٩٨)

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٧ / ٥٦ - ٥٧) ، رَوَضَةُ الطَّالِبِينَ (٥ / ١٣٠)

(٤) (أَيِ - التَّصْوِيَةِ - (غُنْ : ١٠ / ٣٦٣)

فَنُؤُ قَالَ مَصِيبِي خُرُّ قَتْلُهُ ، فَأَعُو الشَّرِيبُ ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْتَرَاً عَنِ
نَصَبِ كُلِّ عَةٍ ، وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرَاً وَأَنْصَبَاً الدُّورَ ،
وَالْأُفْلَاحُ فَلَا يَغْتَقُ شَيْءٌ

أَمَّا لَوْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْتَرَاً فَغَتَّقَ عَلَى كُلِّ نَصْفِهِ تَحْريراً فِي الْأَوَّلِ^(١) ،
وَسَمِعْتَنِي الْعَتِيقِي فِي الثَّانِي

(فَلَوْ قَالَ) لَشَرِيكَهْ إِنْ أُغْتَقَتْ مَصِيبُ (مَصِيبِي حَرْ قَتْلُهُ) أَوْ مَعَهُ ، أَوْ
حَالِ عَتَقَهُ (فَأَعْتَقَ الشَّرِيبُ) الْمَحَاطُطُ بِنَصْفِهِ (فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْتَرَاً عَنِ
نَصَبِ كُلِّ عَةٍ) الْمَشْتَرُ حَالاً وَحَقّاً فَهُوَ وَلَا سَرِيَّةَ
وَحُضُنَ الْمُعْتَقُ بِالْإِعْسَارِ ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْأَحْرَسِ مِنَ الْمُعْتَرِ وَالْمُوسِرِ
(وَالْوَلَاءُ لَهُمَا) لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْعَتَقِ .

(وَكَذَا إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرَاً وَأَنْصَبَاً الدُّورَ) الْفُطَيُّ لَا يَبْدَأُ بِالنِّسْبَةِ
لِلْعَتِيقَةِ^(٢) ، إِنْ لَا بَدَأَ بِهَا ، وَهُوَ الْأَصَحُّ^(٣) يَغْتَقُ نَصَبَ كُلِّ عَةٍ وَلَا سَرِيَّةَ ،
لَأَنَّ أَعْدَاءَ الْمُعْتَقِ وَالْحَالَةَ يَضَعُهَا ، وَاقْتِسَامَ مَدْعَاةً ، لِأَسْحَابِهِ بِدَوْرِ الْمُسْتَرْمِ هَا
مَذْذَبَ عَنِ شَرِيكَهْ ، فَصَبَرَ الْعَتِيقُ مَعَهَا^(٤) كَهَوِّ مَعَ لَمَعِيهِ وَاحِدَاتِهِ

(وَإِلَّا) نَصَلَ الدُّورَ فِي صَوْرَةِ الْمَدْعَاةِ (فَلَا يَغْتَقُ شَيْءٌ) عَنِ وَجْهِ
مَعَهَا ، إِنْ لَوْ مَعْدُ إِعْتَقَ الْمَحَاطُطُ عَتَقَ نَصَبَ الْمُعْتَقِ وَهُوَ مُنْزِي^(٥) بِطَلِّ
عَتَقَهُ فَمَرَمَ مِنْ عَتَقِهِ^(٦) عَدَمُهُ ، تَتَوَقَّفُ الشَّيْءُ عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ، وَلِكُونِهِ يُوجِبُ

(١) أَيْ فِي السَّعْيِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ مِنْ تَحْرِيرِ الْعَتَقِ (ع ش ٨ / ٣٨٦)

(٢) قَوْلُهُ (بِالنِّسْبَةِ) يَحْ مَعْنَى (أَنْصَبَ الدُّورَ) (ش ١٠ / ٣٦٣)

(٣) أَيْ : بِطَلَانِ الدُّورِ . (ش ١٠ / ٣٦٣)

(٤) أَيْ : الْقِلَّةُ (ش ١٠ / ٣٦٣)

(٥) أَيْ : عَلَى نَصَبِ الْمَحَاطُطِ ، نَاءً عَلَى بَرْتِ السَّرِيَّةِ عَلَى الْعَتَقِ مَعْنَى رَدِّهَا (ش ١٠ / ٣٦٣)

(٦) قَوْلُهُ (فَمَرَمَ مِنْ عَتَقِهِ) أَيْ : عَنِ الْمَحَاطُطِ ، وَكَذَا صَبَرَ (مِنْ عَتَقِهِ) (ش ١٠ / ٣٦٣)

ولو كان عند لرحل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه فاعلى الآخر نصفهما
معاً فاعلى عليهما نصفهما على المذهب

المحجر على ثلاث مطلق الصرّف في إعتاق نصف نفسه من غير موجب
ولا نظيره نصفه لأصحت

هذا كنه^(١) إن لم يخر ليعلى عن نصبه ، ولا عن عليه قطعاً وسرى
بشرطه^(٢) .

(ولو كان) أي واحد (عند لرحل نصفه ولاخر ثلثه ولاخر سدسه ، فاعلى
الآخران) بكسر الهمزة ، كما يحطه بكن يوافق كلام « أصله »^(٣) لا ينقصد ؛ إذ
هو اعلى ثلث منيه أي ثلث كان فيحكم كدك ، كما في « الروضة »
وعرها^(٤) (نصفهما) سدسه (معاً) بأن لم يفرع أحدهما منه قبل فراع الآخر ،
أو عتقه نصبه وحرية ، أو وكلاً وكلاً فأعنته بالمعط واحد

(فاعليه) نصف الذي سرى إليه اعتق (عليهما نصفان على المذهب)
لأن صمد المثلث سوي فيه فصل والكثير ، وكما لو مات من حراحيهما
المحيطة

وبهذا فرق ما مر في الأحد بشعبة^(٥) ، لأنه من فوائد الحديث ونموه مؤرخ
بعبه ، وهذا ضمان متلف ؛ كما تقرّر .

هذا إن أسرا بكن ، فإن أسرا أحدهما قوم عليه نصبت الثالث قطعاً ،

(١) قوله (وكنه) أي صحيح الدور ، قوله (صمد) (ج) أي صحيح الدور
اللفظي . (ش : ١٠ / ٣٦٤)

(٢) أي فرائض (وكده) أي (ج) (ش : ١٠ / ٣٦٤)

(٣) قوله (أصله) أي مشروط بكونه لايه في اسم والشرح (ش : ١٠ / ٣٦٤)

(٤) المععز (ص : ٥١٦) عبارته : (فاعتق الثاني والثالث)

(٥) روضة الطالبين (٢٩٤ / ٨)

(٦) أي حبه كان بعد حبس لا على لزوم ، كما في (ش : ١٠ / ٣٦٤)

وشرط السراية : إعداقه بأخاره ، فلو ورث بعض ولده .

وإن أيسر مدون الواجب سري بذلك لغير محسب يسارهما ، فإن عاقب في اليسار . . سري على كل بقدر ما يجد .

(وشرط السراية) أي : أخذها سراً ، كما غنم مما مر ، ثانياً (إضافة) أي : مدسره أو سمنكه ، بدليل الصريح لابي^(١) (أحاره) ولو سمنه فيه ، كان أذهب بعض قرينه أو قبل موصنة به .

نعم ، نأني في معجز سند آخر الفصل لآني ما يمكن على ذلك^(٢)

وخرج بذلك ما لو عني عليه بعد اختياره . ورغم : أنه خرج به عتق المكره وهم ، لأن ذلك شرط لأصل عتق ، وما هنا شرط يسره مع وقوع العتق ثم عتقه عليه بغير اختياره له صور كثيرة :

مها الإرث (فلو ورث بعض ولده) مثلاً (لم يسر أ ما عتق منه بي باقيه : لما تقرر أن سبيل السراية سبيل عرامة المحتف وبم يوجد منه صغ ولا قصد إتلاف

ومها : الرد بالعيب ، فلو باع شخصاً مضمناً بعتق^(٣) على وارثه : كان باع بعض ابن أخيه يثوب ومات ووارثه أخوه ، ثم صنع مشري الشخص على عيب فيه ورده فلا سري : كالإرث ، فإن وجد الورث يثوب عباً ورده وانترد الشخص عتق عليه وسري على المعتمد : لاختياره به

وقد نفع السرة من غير احسار : كان وهب من بعض قرب سنده فعليه

(١) في (ص : ٦٩٢-٦٩٣)

(٢) أي : آمناً

(٣) أي : على دولهم (و هو سبه) ، وبأني أيضاً هناك لحواب عنه (ش : ١٠ / ٣٦٤)

(٤) قوله (شخص ممن يهو) (ح : أي : حصه من رقيق مسروق منه وبني أخيه ويهو إلح . (ش : ١٠ / ٣٦٥)

وَالْقَرِيبُ مُعْبَرٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ مَالِهِ .

فَيَعْتَقُ وَيُسْتَرِي عَلَى مَا يَأْتِي^(١) ، وَعَلَى سَيِّدِهِ قِيَمَةُ بَاعِيَةٍ

وَيُحَابَثُ بَأَنَ فَعَلٍ عِنْدَهُ . كَمَعْنِهِ : كَمَا مَرَّ فِي الدَّعْوَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي
فِيهِ^(٢) ، وَهُوَ صَرِيحٌ فَمَا ذَكَرْنَاهُ

ثَلَاثُهَا : قَتْلُ مَحْلُوقٍ يَسْقُلُ ، فَلَا يَسْتَرِي لِلصَّبِيِّ سِوَى ثَمَنٍ لَهُ الْإِسْمِيلَاءُ ، أَوْ
الْمَوْمُونِ^(٣) ، أَوْ الْمَدْبُورِ عِنْفُهُ ، أَوْ بِالْأَرْحَمِ عِنْفُهُ بِمَوْتِ الْمُوصِي ، أَوْ الْمَرْهُونِ بَلْ
لَوْ رَهْنٌ بِصَفَقَةٍ لَا يَمِيتُ غَيْرَهُ فَاَعْنَى بِصَفَقَةِ غَيْرِ الْمَرْهُونِ . لَمْ يَسْرِ لِلْمَرْهُونِ
رَأْيُهَا . إِنْ تَوَحَّدَ يَعْنَى لِنَفْسِهِ أَوْ لِنَكْلٍ ، فَلَوْ كَانَ أَعْتَقْتُ بِصِفَتِ
شَرِيكِي لَعَدَّ

نَعَمْ ، بَحْثٌ فِي الْمَطْلَبِ : أَنَّهُ كَذَبٌ ، فَإِذَا بَوَى بِهِ عَتَقَ حَصَّتَهُ . عَتَقْتُ
وَسَرْتُ ، لِأَنَّهُ يَعْنَى بِعَتَقِهَا ، فَصَحَّ تَعْبِيرُهُ^(٤) بِهَا^(٥)
حَامِلُهَا . إِنْ تَكُونُ بِنَصَبِ الْعَتَقِ يُتَكَنَّنُ سَرِيانٌ إِلَيْهِ ، فَلَوْ اشْتَرَا شَرِيكَ
مَعْرُوفَ حَصَّتِهِ ثُمَّ بَاشَرَ عَتَقَهَا مَوْسِرًا . سَمِ يَسْرِ مَعَهَا لِلْفَقَةِ

(وَالْمَرْصُ) فِي عِنْدِ سَرَعٍ (مَعْسَرٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ مَالِهِ) فَإِذَا أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ
مَوْتَهُ بَصَهُ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الثَّلَاثِ غَيْرُهُ . فَلَا سَرَايَهُ ، وَكَذَا إِنْ حَرَجَ بَعْضُ حَصَّتِهِ
شَرِيكَهُ أَوْ كُلَّهَا

(١) فِي مَنْ جَلَّابٍ ، وَالْمَعْمَدَةُ عَدَمُ لِسَرِهِ عَشْرُ أَيَّامٍ عَدَّةُ لَهَا وَهِيَ لَمَعْنِي
لَا تَسْرَحُ ، كَمَا يَأْتِي فِي آخِرِ فَعْلِ الْإِنْفِ (ش : ١٠ / ٣٦٥)

(٢) أَيُّ : قِيلَ الشَّيْءُ . (ش : ١٠ / ٣٦٥) .

(٣) مَوْتُهُ (أَوْ الْمَوْمُونِ) عَتَقَ عَلَى الْمَوْمُونِ ، (ش : ١٠ / ٣٦٥)

(٤) مَوْتُهُ (فَصَحَّ تَعْبِيرُهُ) أَيُّ : مِنْ بَابِ تَعْبِيرٍ بِالْأَرْحَمِ عَنْ الْمَرْهُومِ ، وَهِيَ حَصَّتُهُ شَرِيكَهُ بِالْأَرْحَمِ
لِعَتَقِ حَصَّتِهِ (سَم : ١٠ / ٣٦٥)

(٥) قَوْلُهُ (لَعَدَّ) بِمَوْنِ شَرِيكِي ، وَقَوْلُهُ (عَدَّ) فِي عَمْرٍو حَصَّتَهُ عَلَى حَدِّ
الْمَصَافِ (ش : ١٠ / ٣٦٥) .

وَالْمَيْتُ مُعْسِرٌ ، فَلَوْ أَوْصَى بَعَثَ بَصِيْهِ لَمْ يَسِرْ

لكن قال الرزكشي التحقيق أنه "كان صحيح" في شيء سري ، وبن
مات ، نظر لثنته عند الموت ، في حرج يد أسره من ثنت ، بعد ، وإلا
يد رد الرائد (٢)

وَفَارَقَ الْمَقْلِقَ ، بَعَثَ حَوْ مَعْرَمَهُ

أما غير الشروع ، كان أعو بعض فة عن كفارة مريسة بكفارة لكل فة
يسري ولا ينصرف على لثنت

(والميت معسر) مطلقاً (٣) فلا أسراه عنه ، لا يتعدل بركة لو رثته بموته

(فلو أوصى بعتق بصبه) من من فاعو بعد موته (لم يسر) وبن حرج كنه
من لثنت ، لا يتعدل للمذكور (٤) ، ومن ثم يو أوصى بعتق بعض عبده ، لم يسر
أيضاً

بعض ؛ إن أوصى بالكمال يسري ؛ لأنه حينئذ (٥) استثنى لنفسه قدر قيمته
من الثلث

وقد يسري ؛ كما لو كان أمهما ثم وبدت من أحدهما وأحارت المصني على
الكتابه ثم مات (٦) وهي مكانة فيعتق بصب الممت ويسري ، وبأخذ الشريك
من بركة لمت القيمة

(١) أي يسري في حق الشروع . (ش : ٣٦٦/١٠)

(٢) مع ، لم يهل لصاح في خلاف لأشاح ، ص ١٧٩٧ ، وحاشية الشرومي ،
(٣٦٦/١٠)

(٣) أي حنف بركة أم لا ع س ، والأول ، أي من الثلث وعمره (ش : ٣٦٦/١٠)

(٤) أي الثاني منه (الاستدراك) الخ (ش : ٣٦٦/١٠)

(٥) قوله (لأنه) أي يجب أحدهما أي من دوصو بالكمال أسى (ش :
٣٦٦/١٠)

(٦) أي : من ولدته منه . (ع ش : ٣٨٨/٨)

فصل

ملك أهل سرع أصله أو فرعه ع .

وبو أوصى بصرف ثلثه في عتق فاشترى أوصي من شقصاً واشتقته سرى
مدر ما بقي من الثلث ؛ لأن الوصية بدوية سرية

(فصل)

في العتق بالمعصية

إدا (ملك) وبو مهوراً (أهل سرع أصله) من النسب وبين علا الذكور والإناث
(أو فرعه) وإن سئل كذا (عتق) عنه جماعة إلا داود الطاهري ،
ولا حجة به في حر مسلم ، لأن مخبري ولد والده إلا أن يحدّه مخلوكاً فيشتريه
فيغيثه ؛ لأن الصمير (١) راجع بشره المعلوم من (يشتريه) لرواية (فيعتق
عليه) (٢) .

والولد كالوالد مع العصية ؛ ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم (فاطمة
نضعة مني) (٣) .

أما بقية الأقارب فلا يعتقون بذلك (٤) ، وخبر (من ملك ذا رحم
محرم فقد عتق عبده) صعب (٥) .

(١) أي : الذكور والإناث من النسب . (ش : ٣٦٧/١٠)

(٢) صحيح مسلم (١٥١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه في (اللحم لوهاج) (٤٨١/١٠)
(والمعذور في إرويه الترمذ ، والصمير عنه على المصدر المحدوف الذي دل عنه الفعل ،
تقديره : ضعة بشره ، وعلى صحت يعكس المعنى ، والصواب (الترمذ)

(٣) أي : المستوفي (فيعته) . (ش : ٣٦٧/١٠)

(٤) لم أحدها

(٥) أخرجه البخاري (٣٧١٤) . ومسلم (٢٤٢٩ - ٩٤) عن ثمور بن المحرمة رضي الله عنه

(٦) أي : الملك - معني . (ش : ٣٦٧/١٠) .

(٧) أخرجه الحاكم (٢١٤ - ٢) ، وأبو داود (٣٩٤٩) ، والترمذي (١٤١٦) . ومن صاحبه

(٢٥٢٤) عن سمرة بن حذاف رضي الله عنهم . وراجع (المعجم الكبير) (٥٠٧ - ٤)

وَلَا يُشْتَرَى لِطِفْلِ قَرِيْبَةٍ .

وَحَرَجَ بِـ (أَهْلُ سُرْع) - وَالْمَرَاثَةُ - نَحْرُ كُلِّهِ ، وَلَا يَصْغُ الْأَحْرَارُ^(١) عَنِ النَّصِيَّةِ ، وَالْمَحْجُونُ ، لَمَّا بَأْتِي^(٢) أَنَّهُمَا إِدَا مَنَكُهُ^(٣) عَنِ عَلَيْهِمَا ، وَكَدَ مِنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مَسْعُوقٌ ؛ كَمَا عَلِمَ مَعَ مَرَّ^(٤) - مَكَتَتْ^(٥) مَنَكُهُ^(٦) مَحْجُورُهُ ، وَهُوَ يَنْكُتُ^(٧) مَوْتَهُ ، فَلَهُ مَوْتُهُ فِيمَنَكُهُ ، وَلَا يَفْنُو عَنْهُ ، وَلَا يَكُونُ بَرَاءً لَهُ وَهُوَ مُحَالٌ .

وَمَقْصُورٌ مَنَكُهُ نَعَصَهُ نَحْرٌ ؛ لِنَصْطِشْ نَعِي عَنْ الْإِثْمِ وَالْبَرَاءِ ؛ مِمَّنْ مِنْ أَهْلِهِمَا ، وَإِنَّمَا عَنَقْتُ أُمَّ وَلَدٍ مَقْصُورٍ مَوْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَسْبُ أَهْلٍ لَدَاءٍ لَا يَنْقُطُحُ رَقِيٌّ بِالْمَوْتِ

وَمَا لَوْ مَلَكَ ابْنُ أُخِيهِ فَمَاتَ^(٨) ، عَلَيْهِ دَيْنٌ مَسْعُوقٌ وَوَرِثَةُ خَوِّهِ فَقَدْ - وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّ لَدِينِ لَا يَنْشُغُ الْإِثْمَ - فَقَدْ مَلَكَ ابْنُهُ وَبِهِ يَفْنُو عَنْهُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِنَسْرِعَ بِهِ ؛ لِنَعْلُو حَقَّ الْعَبْرَةِ

وَقَدْ يَضْمُكُهُ أَهْلُ السَّرْعِ ، وَلَا يَفْنُو فِي صَوْرٍ ذَكَرَهَا شَارِحٌ ، وَلَا يَحُلُو عَنِ

نَظَرٍ

(وَلَا) يَصْغُ أَنْ (يُشْتَرَى) مِنْ حَيْثُ الْوَلِيِّ (لَطْفٌ) وَمَحْجُونٍ وَسَعِيٍّ (قَرِيْبَةٍ)

(١) أَي : لَا أَهْلُ سُرْعِ . (ش : ٣٦٧/١٠)

(٢) أَي : أَمَّا فِي مَوْتِ النَّصِيَّةِ (وَلَوْ وَهَبَتْ لَهُ أَرَادَ صِيْرَهُ) يَصْغُ (ش : ٣٦٧/١٠)

(٣) أَصْلُ قَوْلِهِ (إِدَا مَنَكَاهُ) أَي : مَلَكَ نَصِيَّةً وَالْمَحْجُونُ أَصْلُ كَرْدِي

(٤) أَي : عَنِ مَوْتِ مَقْصُورٍ نَعَصَ (وَلَا يَصْغُ السَّرْعُ بِهِ دَيْنٌ مَسْعُوقٌ فِي الْأَعْيُنِ) (ش : ٣٦٧/١٠)

(٣٦٧/١٠)

(٥) قَوْلُهُ (مَكَتَتْ) مَعْلُومٌ (حَرَجٌ) ، (مَقْصُورٌ) عَطْفٌ عَلَيْهِ ، وَكَدَ (مَا مَوْتٌ) (ح : ١)

كَرْدِي

(٦) أَي : مَلَكَ الْأَصْلَ

(٧) قَوْلُهُ (هُوَ يَكْنُ) عَمِيْرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْأَصْلِ كَرْدِي كَذَا فِي السَّحْ

(٨) أَي : مَالِكُ ابْنِ أُخِيهِ . (ش : ٣٦٧/١٠)

ولو ذهب له أو أوصي له به ، فإن كان كاساً فعلى الولي قنونه ، ويغتنق ويغتنق من كنهه ، وإلا ، فإن كان نصي مغسراً وحب الفول ، ويغتنقه في بيت نعل ، أو موسراً حزم

الذي يغتنق عليه ؛ لأنه لا غطّة له فيه .

(ولو ذهب ، نريث) (نه أو أوصي له به ، فإن كان) فهو هو أو أوصي به (كاساً) أي له كسّ بكمه (فعلى الولي) وحباً (قوله ، ويغتنق) على المولي ؛ إذ لا صبر عنه ، ولا نظر لاحتمال عجزه فحس يغتنقه ؛ لأنه خلاف الأصل مع أن المصنفه محققه ، والصبر مشكوك فيه (ويغتنق) عنه (من كنهه) لاستعناؤه عن قريبه .

(وإلا) بكن كاساً فإن كان النصي (وحباً ، مغسراً) وحب (على الولي (القول) لأن المولي لإعساره لا يقفه عنه ، ولا نظر لاحتمال يساره ؛ ليعامراً (ويغتنقه في بيت النمل) إن كان مسلماً وليس له مغل غير المولي ، أمّا الدمى فتغتنق عليه من لكر قوصاً على ما قلناه في موضع ، وقال في آخر ترعاً^(١)

(أو موسراً حرم) قوله ، ولا يصح ، لتضرره بإيقافه عليه

هذا كنهه إذ ذهب مثلاً له كنهه ، ولو ذهب له بعضه وهو كسوت والموسى موسراً لم يقفه ولله ، فلا يغتنق نصيبه وسري ، فتلزمه قسعة شريكه

ويفرق به بين قول بعد لبعض قريب مبنه وإن سري على ما يأتي^(٢)

بأن العبد لا يبرئه رعيته مصلحة سنده من كل وجه ، فصح قوله إذا لم تلزم البند المصنفه وإن سري ؛ لشيء الشارع للمعنى ، والولي يبرئه رعيته مصلحة المولي من كل وجه ، فلم يخبر له سبب في سريته يبرئه قسمة

(١) في نسخة ٢٠ من كتاب خلاص الأصل (ش : ١٠ / ٣٦٨)

(٢) شرح بكم (١٩ / ١٨٧) ، (٦ / ٣٩٠-٣٩٢) ، (٦ / ٤٠٦) ، ووصفه بطائس (٧ / ٣٣٣) ، (٤ / ٤٩١-٤٩٢) ، (٤ / ٥٠٢)

(٣) أي في آخر الفصل . (ش : ١٠ / ٣٦٨)

وَبِذِّ مَتِّكْ فِي مَرَصْ مَوْنَه قَرِيبَه بِلَا عَوْصِ عَتَقْ مِنْ ثَلْثَه ، وَعَيْنِ مِنْ رَأْسِ نَمَانِ ، أَوْ مَلِكَه بَعَوْصِ بِلَا مُحَادَهٍ فَمِنْ ثَلْثَه ، وَلَا بَرْتْ .

تنبیه فرضه الكلام في انكسب إنما هو على جهة المذنب مع أنه لا يبدئي إلا في نزع ؛ لأن الأصل تحت يمينه وإن كان كسوة ، والمراد^(١) أنه متى لم يلزم المولى بيمينه لإعباره أو لكسب النزع أو يكون الأصل به يمين آخر^(٢) لزم المولى بقول ، وإلا فلا

(ولو ملك في مرص مونه قريبه) يدي يمين عنه (بلا عوص) كبرت (عتق) عيه (من ثلثه) فلو لم يكن له غيره . ثم يمين : لا ثلثه

(وقيل) يفتق (من رأس المال) وهو المعتق ؛ كما في « الروصه » ، و« الشرحين »^(٣) واعتمد السببي وعينه ، فيمنع حمله من ثم يملك غيره ؛ لأنه لم يتبدل مالا ، والملك راس بعير رصده

(أو ملكه^(٤) بموص بلا محادة) بأن كان شمس مثله (فمن ثلثه) يفتق ما وعى به ؛ لأنه قوت ثمنه على الورثة من غير مبادل (ولا برت) ها^(٥) ، إذا لو ورت . لكان عتقه نزعاً على وارث ، فينظر ، لتعذر حاربه^(٦) لتوقفها على إرثه لتوقف على عتقه الموقوف عليها ، فتوقف كل من إدارته وورثه على لآخر فامتنع إرثه ، بخلاف من يفتق من رأس المال ، بعدم الوقف

(١) قوله (ولو لم يرد) لأولى نزع (من ١٠ ٣٦٨)

(٢) قوله (أن يكون الأصل له من غير آخر) مع فعل المراد ثم يقوم على هذا ، بخلاف من يشاركه هذا في الإيقاع . (سم : ٣٦٨/١٠)

(٣) روضة الطائس (٩ ٢٠٤) ، (٥ ١٨٦) . لشرح بكر (١٣ ٣١٤) ، (٧ ١٣١)

(٤) قوله (من ملكه) في مرص مونه مضي (من ٤ ٣٦٨)

(٥) أي في يمين من ثلثه وسدس محاربه بيمينه (بخلاف من يمين) مع (من ٥ ٣٦٨)

(١٠ ٣٦٨)

(٦) قوله (فتنظر) لا تفسد حاربه في غير (من ١٠ ٣٦٨)

فإن كان عليه دينٌ ففعل لا يصح الشراء ، ولا يصح صحته ، ولا يعتق ، بل
 يساغ للدين ، ويصحده فقدرها كهنة ، والباقي من الثلث
 ولو ذهب بعد بعض

(فإن كان عليه) أي الدين (دين) مستغرق به ^(١) عند موته (ففعل)
 لا يصح الشراء (فلا يملكه من غير عو) والأصح صحته (إذا حلل فيه) ولا
 يعتق ، بل يساغ للدين ^(٢) (د موحث) شراء الحث ، الدين لا يصح منه ، وعتقه
 معتبر من الثلث والدين يمتنع به ^(٣) .

وكذا يصح شراء ما دون عنه دون بعض سنته برده ، ولا يعتق إن أعتق
 سيده ، بخلاف ما لو أعتق كما في المنصب ، عن الأصحاب ، لأنه كمن هرب
 بالدين .

أما إذا كان دينٌ غير مستغرق ففعل منه ما يخرج من الثلث بعد وفاته ، أو
 مستغرق وسقط نحو براء ففعل منه ما بقي ثلث المال حيث لا إجازة
 فيهما ^(٤) .

(أو) ملكه ^(٥) (صحابة) من باعته له ، كأن اشتراه بحسين وهو يتاوي مثله
 (فقدرها) وهو حمس في هذا المثال (كهنة) فنخب نصفه من رأس
 المال على المعتمد السابق ^(٦) (والباقي من الثلث)

(ولو ذهب بعد) أي من غير مكاتب ولو بعض (بعض) أي جزء

(١) قوله (مستغرق) أي حائل وسدك محله في قوله (ما كان دين) راجع
 (ش : ٣٦٨/١٠)

(٢) وفي (ب) و(خ) و(و) (هي الدين)

(٣) يعني : من الشراء بالثلث . (ش : ٣٦٩/١٠)

(٤) أي ، في السقوط وعدم الاستمرار (ش : ٣٦٩/١٠)

(٥) أي : في مرض موته يعرض . مضي (ش : ٣٦٩/١٠)

(٦) قوله (المعتمد السابق) وهو قوله (وهو المعتمد) كردي

فريب سيده فعل وفعل . سفل به عتق وسرى ، وعلى سيده قبعة نافية .

(فريب) أي : أصل أو مرجح ، سيده فعل وقلنا : يستقل به (أي : القبول من غير إذن السيد ، إذا سمى بمرمه بغيره ، وهو الأصح) ، عتق وسرى ، وعلى سيده قبعة نافية (إذا الهة به هبة لسده ، وقوله ثعلوب سيده ع)

هذا^١ ما حرم به برافعي^٢ ، وسسكنه في^٣ ، سيده^٤ أنه بحث عدم اسرايه^٥ لأنه دخل في ملكه فغير ذلك^٦ ، ووجد عنه في (كتابه)^٧ قال ابرافعي^٨ وقول^٩ بحري سيده به^{١٠} أخذه في^{١١} سيده^{١٢} ، ولا غيرها .

وعنده^{١٣} سفياني^{١٤} ، وفي^{١٥} سرية عربة صعبته^{١٦} لا يفتت إليها راقداً بذلك تصويبات الإسوي^{١٧} بها^{١٨} ، فعل عده^{١٩} كنعنه

وفي الريد^{٢٠} نصر^{٢١} ، سم قدمه^{٢٢} ، العبد بصرفه^{٢٣} كتصرف سيده من وجه دون وجه ؛ لأنه بشر بشأعه حتى يرمه رعية مصححة من كل وجه ، ولا متفلاً حتى لا يرمه رعية ذلك صلاً^{٢٤} ، فراعوا مصلحة السيد من وجه فصغوه بقول إذا يرمه بغيره ، ومصححة فريب من وجه وهو صحة قوله ولسرانية إذا لم يرمه بغيره

ونحو يلهم فعل بعد مرة فعل السيد في الحذف وعنه مما مر لم يتمخص

(١) أي : القول باستقلال العبد بالقول . (ش : ٢٦٩/١٠)

(٢) أي : قول المصنف . (وسرى . . .) إلخ (ش : ٢٦٩/١٠)

(٣) الشرح الكبير (٢٤٧/١٣)

(٤) روضة الطالبين (٢٠٥/٨)

(٥) الشرح لحد (١٣/٢٢٣) ، منه حسنة (٨/٢٢٧) ، جمع : مجهول مرجح في حديث لأبج : مسألة (١٦٩٥) ، حسنة حسنة في (١٠/٣٦٩) برما

(٦) الشرح الكبير (٥٥٣/١٣)

(٧) أي : عدم الرأية . (ش : ٢٦٩/١٠)

(٨) أي : قيل التيه . (ش : ٢٦٩/١٠)

فصل

أَعْتَقَ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ عَدَا لَا يَمْلِكُ عَرَهُ عَقَّ ثَنَّهُ ،

فَعَدَّهُ لِلْقَهْرِ عَلَى سَيِّدٍ ، فَانْصَحَ مَا فِي السَّيِّدِ وَالْحَوَثُ^(١) عَنِ بَحْثِ «الرَّوَصَةِ»
الْمَذْكُورِ ، وَأَتَمَّهُ

أَمَّا إِذَا كَانَ سَيِّدُهُ مَرَضًا مَرَّتَهُ بَعْدَهُ بَعْضُ فَلَا يَصِحُّ قَوْلُ الْعَدْلِ لَهُ حَرَمًا
وَأَمَّا الْمَكْنُوتُ فَفَضْلٌ ، وَلَا يَعْنَى عَلَى السَّيِّدِ ، لِأَنَّ الْمَلِكَ لَهُ .

بَعْدُ ، بَنَ عَجَرَ عَقَّ بَعْضُ وَلَهُ يَسِرُ ، بَعْدَ أَحَدٍ السَّيِّدِ مَعَ اسْتِقْلَالِ
الْمَكْنُوتِ وَإِنْ كَانَ هُوَ سَمْعًا لَهُ ، لِأَنَّهُ إِذَا قَصِدَ الْعَجَرَ ، وَاسْتَكْتَفَى حَصْلَ صِحَابٍ
وَأَمَّا الْمَقْصُوفُ وَنَمَّ مَهَابَةً فَمِنْ بَوْنِهِ لَا عَقَّ ، وَفِي بَوْنِهِ السَّيِّدُ كَالْقَلْبِ^(٢) هُوَ
لَمْ تَكُنْ مَهَابَةً . . . فَدَا بَعْنُ لَهُ^(٣) هُوَ ، وَبَسْنَدُهُ هُوَ مَا مَرَّ^(٤)

(فصل)

فِي الْإِعْتَاقِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، وَبَيَانِ الْقِرْعَةِ فِي الْعَتَقِ

د (أَعْتَقَ) سَرْعًا (فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ عَدَا لَا يَمْلِكُ عَرَهُ) عَدَمُ مَوْتِهِ (عَقَّ
بَنَهُ) لَا الْمَرِيضَ إِنَّمَا سَعْدُ سَرْعُهُ مِنْ ثَنَّهُ

بَعْدُ ، إِنْ قَاتَ فِي حَيَاةِ سَيِّدِهِ مَا بَكَتَهُ حَزًّا عَلَى الْأَصْحَى ، وَمِنْ ثَمَّ بَوْنُهُ هُوَ
فَأَقْبَضَهُ فَمَاتَ وَالسَّيِّدُ حَيًّا . . . مَاتَ عَلَى مَلِكٍ الْمَوْهُوبِ لَهُ .

وَمِنْ فَوَائِدِ مَوْتِهِ حَزًّا فِي الْأَوَّلَى^(٥) أَحْرَزُ وَلاَ وَلَدَهُ مِنْ مَوَاتِي أُمِّهِ إِلَى مَعْنَاهُ

(١) عَطَفَ عَلَى (مَا فِي السَّيِّدِ) (ش ٣٦٩/١٠)

(٢) أَيِ «مَعْتَقٍ وَيَسْرِي»

(٣) أَيِ بِالْبَعْضِ وَحَرَّتُهُ . (ش ٣٦٩/١٠)

(٤) أَيِ مِنْ اخْتِلَافِ سَرَّحَ مِنْ سَرَّحَ عَدَا سَرَّحَ . وَفِي الْأَصْلِ سَرَّحَ - وَابْتِهَاجٌ ،
وَعَدَمُهَا عَدَا الْهَيَاةَ أَوْ الْمَعْنَى . (ش ٣٦٩/١٠)

(٥) جِي حَدَّثُوا بِقَوْلِهِ (بَعْدُ) سَرَّحَ (جِي سَرَّحَ) (ش ٣٧٠/١٠)

فإن كان عليه دينٌ مسروقٌ لم يعرض له سيءٌ ، ولم يعن ثلاثة لا يفتك عرهم
فيمتثلهم سوءاً عن أحدكم بقرعة .

(فإن كان عليه دينٌ مسروقٌ ، عليه بقرعة ، لم يعرض له سيءٌ ، ما
دام الدين دونه ، لأن العن حسيبٌ ، لا يسهل ، ولا يثقل مقدمٌ عليها ، ومن ثم هو
أمر العرماء به أو يبيع به حسيبٌ عن ماله
أما إذا كان نذر^(١) إعداه في صحته ، لم يدر في مرضه فعن كنه ، كما لو
أعنه عن كفاية مرتبة

وخرج بالمستغرق غيره ، ولا في بعده^(٢) كنه كل عام ، فسقط العنق في
ثمنه

(ولو أعنق) في مرض ماله (ثلاثة) معاً ، كفره ، أعنقكم (لا يملك
غيرهم فبعضهم سوءاً ، ولم تخر الورثة) عن أحدكم ، يعني تثير عتقه
(بقرعة) لأنها شرعت تقطع المارعة بعشيت طريقاً ، وتحر مسمم أن أضراراً
أعنى ستة مملوكين ، عند موته لا يملك غيرهم فحرامهم صني لله عليه وسلم
أثلاث ، ثم أعنق نس وأزقي أربعة^(٣) .

فإن في « سحر » والمراد حرامهم باعتدائهم ، لأن عند لبحار
لا يفتك فبعضهم عدواً ، ويداخل بيتهم في بقرعة ، فإن قرع رقي
الآخرين وكان أنه مات حراً ، فيسقط كنه ويورث^(٤)

وسقط المارعة ، فلا تخور أنفاهم عن أنه يدر عراث هذا حر ، أو من
وضع حسيب يده عليه . حر .

(١) أي : حتى إذا كان الدين مسروقاً له . (ش : ١٠ / ٢٧٠)

(٢) قوله (ما دام الدين دونه) أي : ما دام الدين دونه ، لا يسهل ، ولا يثقل مقدمٌ عليها . (ع : ٨ / ٢٩٠)

(٣) أي : بعد أداء الدين . (ش : ١٠ / ٢٧٠)

(٤) صحيح مسلم (١٦٦٨) من عمران بن حصين رضي الله عنهما

(٥) بحر متغلب (١٨٨ / ٨)

وكذا لو قال أعتقت ثلثكم ، أو ثلثكم حرزاً فهو قد أعتقت ثلث كل عند أفرع ، ومن يفتقر كل ثلثة

والقرعة أن تؤخذ ثلاث رقع متساوية ، يكتب في اثنين رقب ، وفي واحد عتق ، ويخرج في ساق ، كما سبق . وتخرج واحدة باسم أحدهم ، فإن حرج العتق عن ورق الاحرار ، أو ورق رقب ، وأخرجت أخرى باسم آخر .

(وكذا لو قال أعتقت لثلاثكم . أو لثلاثكم حرزاً) ففرع ، تتجمع الحرية في واحد ، لأن إعدا بعض عن كبراق كنه ، فصار كقوله أعتقتكم

(فلو قال أعتقت ثلث كل عبد امكم) أفرع (لعدم) (وقيل يعتق من كل ثلثة) ولا فرع ، لنصريجه بالتبعض ، وهو المفسر لولا تشوُّف الشارع إلى تكميل العتق المتوقف على القرعة .

وسوف ثلث كل حرز بعد مربي غو ثلثة (٢) ولا قرعة ؛ لأن العتق بعد الموت لا يشري

(والقرعة) علمت من مربي (القسمة) (٣) وحصل في هذا لمثال بأحد

سبب

الأول (أن تؤخذ ثلاث رقع متساوية) ثم يكتب في اثنين رقب ، وفي واحدة عتق (لأن ورق صفت الحرية (ويخرج في ساق ، كما سبق) ثم وتخرج واحدة باسم أحدهم ، فإن حرج العتق عن ورق الاحرار (يفتح الحاء (أو الرق رقب ، وأخرجت أخرى باسم آخر) فإن حرج العتق عن ورق الثالث ، وإلا . . . فالعكس (٤) .

(١) أو من يفتقر لثلاثة (الاربعاء) ج ١٠ ش ٣٧٠

(٢) أي : ثلث كل حرز . (ج ١٠ ش ٣٩١)

(٣) في (ص ٣٧٥) وما بعدها

(٤) أن ورق حرج له رقب ، ويخرج في ساق (ج ١٠ ش ٣٧١)

ويخور أن تكتب أسماءهم ثم تخرج رفعة على ثباته ، فمن خرج رفعة على ورقا ، وإن كانوا ثلاثة فيمة واحد منه ، وآخر مثله وآخر ثلاث منه أخرج سهمي رقي وسهم عني ، فإن خرج بقول بني النضير عورقا ،

ويخور لاقتصار على رقمين في واحد رقي ، في أخرى عني ، كما رخصه^(١) للقيسي ، كلامه ، فإن ليس فيه لأن فيه ايرقي إذا خرجت على عني تدرك في مدقتها مرة أخرى ، فيكون ثلاثة : أحده فقط^(٢)

وقد استوفى القيس كلامهم بذلك على وجوب اثلاث^(٣) انتهى ،
والأول^(٤) : أوجه .

(و) ثابتهما أنه يجوز أن يكتب اسماهم في ايراق (ثم يخرج رفعة)
والأولى : جراحها (على الحرة) لا يرق ، لأنه يرق في فصل الأمر (فمن
خرج اسمه عورقا أي : لا يقتصر الأمر بهد أيضا

وقصيدة عارنه^(٥) : أن الأول أوسى ، يكن بني صوته جمع معتمون أن
لأوس اثني ، لأن الإخراج فيه مرة واحدة ، بخلافه في الأول فونه قد تكرر

(وإن) سم تكرر فمنهم سوء ، كان (كانوا ثلاثة ، فمة واحد منه ، وآخر
مثله ، وآخر ثلاث منه أخرج) سهم (سهمي رقي وسهم عني) بأن تكتب في
رقم رقي ، وفي واحد عني ، وتعمل ما مز

(فإن خرج العلق لدي النضير عورقا أي : لا يقتصر ، لأن به يشبه اثنت

(١) أي : الجواز . (ش : ٣٧١/١٠)

(٢) فصل فونه (أحده فقط) يعني لا يكون معه كروي ، جمع : فونه يعطى ،
(١٨/٥٥٧-٥٦٠) ، (٢٣١/١٩)

(٣) السراج على مكتة المهاج (٢٥٢/٨)

(٤) أي : عدم وجوب ثلاث ، وجب : لاقتصار على رقمين ، (٢٧)

(٥) أي : تميزه في الثاني بالحوار ، معني (ش : ٣٧١/١٠)

أَوْ الثَّلَاثَ مِثَّةً عَتَقَ ثَلَاثَةً ، أَوْ لِلْأَوَّلِ عَتَقَ ، ثُمَّ يُفْرَعُ لِلْآخَرَيْنِ سِتُّهُمُ رَقٌّ
وَسِتُّهُمُ عَتَقٌ ، فَصَحَّ حَرَجُ ثَمَمٍ مِمَّا أَثَلَتْ

وَبِإِذَا كُنُوا فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَأَمَكْنَ تَوْرِيغُهُمْ بِالْعَدَدِ وَنَعِيمَةً ، كَسَبَ قِيَمَتَهُمْ سَوَاءً
جَعَلُوا اثْنَيْنِ ثَلَاثَةً ، أَوْ بِالْعَدَدِ دُونَ الْعَدَدِ ، كَسَبَ قِيَمَةَ أَحَدِهِمْ مِثَّةً ، وَقِيَمَةَ ثَلَاثِينَ
مِثَّةً ، وَثَلَاثَةَ

(أَوْ) بَدَلِ (الثَّلَاثَ مِثَّةً عَتَقَ ثَلَاثَةً) لِأَنَّهُمَا شَتَّى ، وَرَقٌّ رَقِيهٌ وَآخَرَانِ

(أَوْ) حَرَجَتْ (لِلْأَوَّلِ عَتَقَ ، ثُمَّ يُفْرَعُ لِلْآخَرَيْنِ سِتُّهُمُ رَقٌّ وَسِتُّهُمُ عَتَقٌ) فِي
رَفْعَتِهِ (فَصَحَّ حَرَجُ) الْعَتَقِ عَلَى اسْمِهِمَا (ثَمَمٍ مِمَّا أَثَلَتْ) فَإِنْ خَرَجَتْ
لِلْكَاسِبِ عَنِ نِصْفِهِ ، أَوْ لِلثَّلَاثِ شَتَّى

وَيُحَوَّرُ الطَّرِيقُ الْآخَرُ هَذَا أَيْضًا ^(١) ، فَإِنْ حَرَجَ اسْمُ الْأَوَّلِ عَتَقَ ، ثُمَّ
تُخْرِجُ أُخْرَى ، فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ الثَّانِي .. عَتَقَ نِصْفَهُ ، أَوْ الثَّلَاثَ .. عَتَقَ ثَلَاثَةً ،

(وَبِإِذَا كُنُوا) أَيِ الْمَعْتَمَرِينَ مَعًا (فَوْقَ ثَلَاثَةٍ) لَا يَفْلُتُ غَيْرُهُمْ (وَأَمَكْنَ
تَوْرِيغُهُمْ بِالْعَدَدِ وَالْقِسْمَةِ) فِي جَمِيعِ الْأَحْزَاءِ (كَسَبَ قِيَمَتَهُمْ سَوَاءً) وَمِثْلُهُمْ سِتَّةً
قِيَمَةُ ثَلَاثَةٍ مِثَّةً مِثَّةً ، وَثَلَاثَةُ حُمُوسٍ حُمُوسٌ ، فَصَحَّ كُلُّ حَسْبِي لِعَبْدٍ (^(٢)
جَعَلُوا اثْنَيْنِ ثَلَاثَةً) أَيِ جَعَلَ كُلُّ اثْنَيْنِ حَرْءًا ، وَقَعَلَ كَمَا مَزَى فِي ثَلَاثَةِ الْمُسْنُونِ
فِي الْقِسْمَةِ

(أَوْ) أَمَكْنَ تَوْرِيغُهُمْ (بِالْقِسْمَةِ دُونَ الْعَدَدِ) فِي كُلِّ الْأَحْزَاءِ ، كَحُمُسَةٍ قِيَمَةُ
أَحَدِهِمْ مِثَّةً ، وَاثْنَتَيْنِ مِثَّةً ، وَاثْنَتَيْنِ مِثَّةً جَعَلَ الْوَاحِدَ حَرْءًا ، وَالْآثَانِ ^(٣) حَرْءًا ،
وَالْآثَانِ حَرْءَانِ

أَوْ فِي بَعْضِهَا (كَسَبَ قِيَمَةَ أَحَدِهِمْ مِثَّةً ، وَقِيَمَةَ الْبَرِّ مِثَّةً) وَ (قِيَمَةُ) ثَلَاثَةِ

(١) وَفِي «السَّهَاحِ» الْمَطْبُوعِ : (أَوْ لِلثَّلَاثِ .. عَتَقَ ثَلَاثَةً)

(٢) قَوْلُهُ (وَيُحَوَّرُ الطَّرِيقُ الْآخَرُ) أَيِ كَسَبَ الْأَسْمَاءَ (هَذَا) أَيِ فِي أَحْكَامِ بَعْضِهِمْ (أَيْضًا)
كَمَا فِي الْأَسْتَوَاءِ . (ش : ٣٧١ / ١٠)

(٣) أَيِ ثَانِيًا . (ش : ٣٧١ / ١٠) . وَفِي (ح) . (جُزْءٌ ثَانِيًا) .

منه . جعل الأول حراً ، والثاني حراً ، والثالثة حراً .

منه . جعل الأول حراً ، والثاني حراً ، والثالثة حراً ، وأربع كما سبق ، وفي
عني الاثنين إن حرج^(١) وافق ثلث العدد ثلث القيمة .

فقوله (دون العدد) صادق لبعض الأحرار^(٢) في مذهبنا مثبت قبله في
جميع لأحرار^(٣) ، فلا اعتراض على العن^(٤) .

ولا مخالفة بين ما في « الروضة » ولا أصله^(٥) من جعل له المذكور
مثالاً للاستواء في العدد دون القيمة^(٦) ، نظر إلى أن اسمه محضة فلا تمكن
التوريع بها في الكل^(٧) ، بخلاف العدد فإنه تمكن لاسواءه وإن كان ينظر إلى
القيمة في ذلك دُخل

ومن ثم قال الشارح المحقق (لا تأتي التوريع بأعداد دون القيمة)^(٨) أي :
مع قطع النظر عنها أصلاً

وأجاب شيخنا عن هذا استقص بين العن وأصله^(٩) ، وألروضة^(١٠)
وأصله^(١١) ، بأن مثال السنة المذكور صالح لإمكان التوريع بالقيمة دون عدد ؛
نظراً إلى عدم تأني توريعها بالعدد مع القيمة ، ولعكسه ؛ نظراً إلى عدم تأني
توريعها بالقيمة مع العدد^(١٢) ، وهو يزعم لنا قذفاء^(١٣) ؛ إذ عدم التأني في كل من

(١) أي بعولها (ع ش ٨ ٣٩٢)

(٢) أي سمي التوريع بأعداد مع القيمة باسمه بعض لأحرار . سم أي : مع إمكانه بالنسبة إلى
بعض منها (ش ١٠ ٣٧٢)

(٣) قوله (في جميع لأحرار) بمعنى (المشتبه) ، (ع ش ١٠ ٣٧٢)

(٤) أي في جعله اسمه المذكور مثلاً ، لإمكان التوريع بالقيمة دون العدد (ش ١٠ ٣٧٢)

(٥) الشرح الكبير (١٣ ٣٦١) ، وصح الحديث (٨ ٢١٥)

(٦) أي : يل في البعض ، (ش ١٠ ٣٧٢)

(٧) كثر الراجح (٢ ٧٠٨) ،

(٨) فتح لوهاب شرح لمهج (٨ ٥٥٠) وراجع « بحر » (١ من ٥١٨)

(٩) وفي (ع) و(ب) : (لما قلنا) .

ب عدد النقيصة كاربعة فيمئتهم سواء ، . فنى من نحره وون ثلاثة أخرى
واحد و واحد و ثلث ، فإن خرج العسل لو حد عوئتم فرب نستم ثلث ،

و ثلاثين رفق الآخرين ، ثم أفرج سبيلهما ، فبعق من خرج ، فبعق ، ثلث
 لآخر ، وفي قول : يكتف اسم كل عبد في رقبته ، فبعق من خرج ، وثلاث
 فئت أظهرهما : لأول ، وثمة عدم

بد حرجت للانس هل يعتق من كل سدسه ام نخرج سبهما باحد : فمن خرج : فبعق
 ثلثه ، رد ليركشي ان الاول : مقتضى كلامهم : (لانه جعد : ثلاثين : سدسه
 الواحد .

(أو) خرج اعني (للانس) مجموع من حرج : رفق الآخرين . ثم أفرج
 سبهما) أي : ثلاثين (فبعق من خرج له بعق وثلاث لآخر ، لانه يكتف بثلث
 الثلث .

(وفي قول : يكتف اسم كل عبد في رقعة) فخرج : بعق . ثم نخرج على
 بعق واحدة بعد أخرى من رقبته ثلث (فبعق من خرج) ولأ^(١)

(و) بعد اذ امر بعه من رقبته ، فمن خرج له ثلث : باحد : ثلثه هو باقي
 من الثلث . فبعق (ثلث الباقي) وهو الخارج ذباً ، لأن هذا وثب : أي فصل
 الأمر .

وفي بعض النسخ : (ثلثي) بضم ثاء والواو ، وضوئ^(٢)

(فلت أظهرهما : الأول ، وثمة عدم) بما مر أن بحرئتهم ثلاثة آخرين
 أقرب : لما مر في الخبر^(٣) .

* الثاني أيضاً جزءاً . كردي

(١) هو قوله : (هل يعتق من كل سدسه) . (ع ش . ٣٩٣ / ٨)

(٢) أي : اللذين خرج لهما رقعة المنى : معي . (ش : ٣٧٣ / ١٠)

(٣) قوله : (أولاً) من المنى في : المساجد المطبوع

(٤) قوله : (فليظهرهما) : وجهه : في ثلاثة : وهو مراد : (ش : ٣٧٣)

(٥) في (ص : ٧١١)

والقولان في شخبات ، وهما في شخبات

وإذا اغتصب نكاحاً بفرقة فظهر ما وجرح كُتُهم من اثنت عتقوا ، وبهم كُتُهم من يوم الإعتاق ، ولا يزجج الوارث بما أنفق عندهم .

(وبقولان في اسخبات) لأن سخصود يحصل بكل (وقيل) وانتصرت له بأنه نص . الأم : وقصة كلام الأكثر (في شخبات) للأقربة المذكورة
أم إذا أغتق عيلاً مرن فلا فرقة ، من يفتق الأول فالأول إلى تمام الثالث .

(وإذا اعتصم بعضهم) أي لأرقه (بفرقة فظهر ما) حرر للميت لم يُغنم وقت الفرقة (وجرح كُتُهم من اثنت عتقوا) أي إذا عتقهم وآتهم أحراراً تخيري عنهم أحكام الأحرار من حين إعتاقه

(و) من ثم كان (بهم كُتُهم) وسخوة ، كأرش حدية ومهر أمه وتبعية ولديها لها (من يوم) أي وقت (الإعتاق) وبطل نكاح أمه زوجها الوارث بالملك ، ويرثه مهرها إن وطئها ، ويُكمل حد من خلد كفر ، ويُزجج إن كان محصاً
(ولا يزجج الوارث بما أنفق عليهم) مطلقاً^(٣) وإن أهدأ اللقي في ترجيح محصل فيه ، لأنه أنفق على الأيزجج ، كمن يكح فاسد بطلن الصخرة لا يزجج بما أنفق قبل التفريق^(٤) .

ويظهر أنهم يزججون عنه بما استخدمهم فيه لا بما خدموه له وهو ما كت
أحداً مقار في عصب الحر^(٥) .

(١) الأم (٩ : ٢٨٩-٢٨٩)

(٢) قوله (ما د عن) صح محرز له (مع) في موضعين (ش : ١٠ / ٣٧٣)

(٣) أي : قبل ظهور المال أو بعده . (ش : ١٠ / ٣٧٤)

(٤) أي : تفريق القاضي بينهما . عني . (ش : ١٠ / ٣٧٤)

(٥) في (٦ / ٥٢-٥٣) .

وإن حرج بما ظهر عند آخره أخره

وَمِنْ عَنِ بَقْرَةِ حُكْمِ بَعْقِهِ مِنْ بَاءِ الْإِعَادِ ، وَبَعْرٌ فِيمَنْ حَسْبُ ، وَهُوَ
كُتْبُهُ مِنْ يَوْمِهِ عَنْ مَحْشُوبٍ مِنْ شَيْءٍ
وَمِنْ بَقِي رَقْفًا فَوَاءَ يَوْمِ مَحْبُوبٍ ، وَحَسْبُ مِنْ شَيْءٍ هُوَ وَكُنْ أَهْلِي مِنَ
الْمَوَاتِ .

لا تحدث بعده ، وفيه نحو ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مئة ، فكسب أحدهم مئة أفرع ، فإن حرج انعتق للكسب عن وله مئة ، وإن حرج لغيره عتق ثم أفرع ، فإن حرج لغيره عتق ثلثه ، وإن حرج له عتق رُبْعَهُ ، ونسبة رُبْع كسبه

(كسبه) (لا يحدث بعده) فلا يحدث عنه ، تحدثه على ملكه ، فلا يُفْقَصُ دين المورث منه .

(ولو أعق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مئة) فكسب أحدهم مئة (من موت سيده) أفرع ، فإن حرج العتق للكسب عتق وله العتق (لما مرَّ) من عتق له كسبه من حين عتقه .

(وإن حرج لغيره عتق ثم أفرع) بين الكسب والآحر ؛ ليَكُمُ الثلث (فإن حرجت) ، ربعه (لغيره عتق ثلثه) وبقي ثلثاه مع المكتسب وكسبه للورثة ، وذلك ضعف ما قات عليهم .

(وإن حرجت له) أي للمكتسب (عتق ربعه ، وسعه ربع كسبه) لأنه يحدث أن يسي بهم ضعف ما عتق ، ولا ينخصل إلا بدنت ، فحملة ما عتق مئة وحملة وعشرون ، وما بقي من وحمسون ، وأما الخمسة والعشرون التي هي ربع كسبه ، فغير محسوبة ؛ كما مرَّ^(١) .

وحذف من أصله ؛ طريقه ذلك بالشعر والمقدمة ؛ لحدوثها^(٢) .

(١) أي : أنما

(٢) أي : أنما . (ش ١٠٠ / ٣٧٤)

(٣) راجع في الشرواني (١٠٠ / ٣٧٤) في بيان الجبر والمعاقبة

فصل

من عتق غيبه

(فصل)

في الولاء

بفتح الواو والميم من (مولاة) أي معدومة والمقدرة ، وهو شرعا
عصوة ناشئة عن حرته حدثت بعد زوال ملك ، مراحه عن عصوة نسب ،
تقصي للمئق وعصته الإرث وولائه الكج والصلاة عليه ، وعقل عنه^(١)
والأصل به قلم الإجماع الأحبار الصحيحة نحو : إنما الولاء لمن
أعنت^(٢) ، والولاء لخدمة الشب^(٣) بضم نلام وفتحها
(من عتق عليه)

خرجه^(٤) من أقر بحرته فن شتم شراء فإنه يحكم عليه بعتقه ويؤقف
ولاؤه^(٥) ، ومن أعنت عن غيره أو عن كمدره غيره يعوض أو غيره وقد قدر بنقل
ملكه للغير قبل عتقه^(٦) فولاؤه بذلك العبر
ووقع في شرح قصور اس نهائم للمارديني وشيخه أنه قد أعنت عن

(١) قوله (والصلاة) معطوف على (الكج) ، وقوله (وعقل) إيج معطوف على
(الإرث) (ش : ٣٧٥ / ١٠)

(٢) أخرجه بخاري (٦٧٥١) ، ومسلم (١٥٠٢) عن عائدة رضي الله عنها

(٣) أخرجه من حبان (٢٩٥٠) ، ، بعدكم (٣٤١ ، ٢) أخرجه عن بر عمر رضي الله عنهما

(٤) قوله (خرج به) إيج فيه نظر ، عارة : النهاية : بعد فون لمص (بضم مصه)

(٥) خرج بقول لمص (من عن عنه) إيج من أمر إيج وهي طاهرة ، ش
(٣٧٥ / ١٠)

(٦) أي إلى المصنع أو من حبان ع ش (ش : ٣٧٥ / ١٠)

(٧) عارة ع ش أي عرض ذلك ، بأن أدركه العبر وهو حكيم عنه بملكه في لإعاق أو كان
املاكه وبه محصور لرمه كذا ، فالمل من بملك : أعتقه عن الأدن أو الموي عنه فشر
دخوله في ملكهما قبل العتق ، انتهى ، (ش : ٣٧٥ / ١٠)

يعبر بغير اذنه . تكون بولاء له ث . بخلاف ما إذا كان يوديه أو يعبر بذهبه .
يكن في معرض تكفير يديه بفعل عمن عن عه ، والمعنى نأثت عه في
الإعتاق ، انتهى

وهو " عحت " سوفف نكه ه على سبه سبوفقه على الإذن . وقد أنصفت
عباراتهم على أن لغير المكفر اسراج عه س مكفر يوده

فقولهم (يوده) صريح في سوفف التكفير عه س لا عتق وعبره " على اذنه
وكذا كن ما تختج لسه لا يفعل عن العبر إلا يوده ، كيجراح ركة الفطر
وعبره ، فاخفظ ذلك فإنه مهم

بعم ، يصح حين كلامهما " على عمو أحسن عن كماره العبر التمس إذا كنت
مرتة ، ساء على ما في " روضة " وه أصلها " في (الأسمان) " ، وحرى عليه
في " شرح الروض " أن بالأحسن انصر عه فيها " (١) ، لكه في " شرح ميهجه " ،
فرع ما فيها " على تعدل جمع في المحيرة ، سهوله التكفير بغير إعتاق " (٢) ،
أي : ومن الأمر كذلك " ، وهذا الصب " احتجاج تعدل بعباده عن سبه

(١) ب : قوله : كن في مد من تكفير . مع فسي كان لا عتاق بغير من من وجه عه
التكمرة . . كان الولاء للمعنى . مع ش (ش : ٢٧٥/١٠) .

(٢) قوله : (وعبره) الوابضى (أو) . (ش : ٢٧٥/١٠)

(٣) ب : ساء على مد من جمع أسلاء في اسراج خصوص " . ٣٧٥

(٤) اشرح الكبير (٢٧٩/١٢) ، روضة الطالب (٢٤/٨)

(٥) قوله : (حرى) أي : جمع (ساء) عه أي : على ما في " روضة " ١٠٠ أصلها .

قوله (عه) أي : بغير حصة ، فيها أي : في تكفيره . اس ١٠ (٢٧٥) ورجع
أسى المطالب (٥٢٣/٩)

(٦) أي : في " الروضة " وه أصلها " (ش : ٢٧٥/١٠)

(٧) فتح الوقاب مع حاشية الجمل (١٦٤/٦)

(٨) فصل قوله : (ومن الأمر كذلك) يعني : بغير عه جمع سهوله التكفير ، من جمع
اليعلى . كودي .

(٩) أي : سب الصع وعه . (ش : ٢٧٥/١٠)

رقيقاً بغداً أو كدية ، أو يدسر ،

وتعد الولاء للمبت ، وحرم بذلك^(١) في « شرح صحيحه » قال : لا يؤذي أحسب
عاقباً عنه ولو في مرتبة ، وعنده ما ذكر^(٢)

فإن قلت : يُحمل كلامهما^(٣) على عتق وارث عنه قلت : ثمكر بل
سفتن ، بدليل بعليل شحذ بأن المصوب نأث عنه في الإعتاق

ومن أغفقه لإمام^(٤) من عند باب العتق من ولأه للمسلمين ، كذا
قيل^(٥) ، وهو صحت ، بصريحهم بأن لإمام لا يخور به عتق ، لأنه كولي
بنيم ، ومن ثم كان لوحه من اضطرب أنه يس به بيع عبد^(٦) باب العتق من
عنه ؛ كما مر^(٧) .

نعم ؛ مرآناً عتقه في صورة^(٨) ، فيمكن حمل ذلك عليها
(رقيق باعتاق) مخر أو معلق ، ومنه^(٩) بيع عبد من نفسه ؛ بل مر^(١٠) أنه
عقد عتاقه (أو كدية ، أو يدسر) ولكون العتق في هذه^(١١) احتبارية وفيما بعدها

(١) أي باب العتق ، الإجماع (ش : ١٠ / ٣٧٥)

(٢) قوله (عنه) أي العتق ، قوله (ما ذكر) أي بالإجماع المذكور (ش :
١٠ / ٣٧٥)

(٣) قوله (كلامهما) أي للمدعي وشيخ الإسلام (ش : ١٠ / ٣٧٥)

(٤) قوله (ومن أغفقه الإمام) إيج لعله عطف على قوله (من أمر بحره من) إلح ؛
كما هو صريح صحيح المصنف ، (ش : ١٠ / ٣٧٥-٣٧٦) .

(٥) ومثي قال بذلك المصنف ، (ش : ١٠ / ٣٧٦)

(٦) وفي (م) و (خ) و (د) و (س) (عيب) .

(٧) أي ، في نية أوائل الباب ، (ش : ١٠ / ٣٧٦) .

(٨) قوله (مرآناً أي في ذلك النسبة ، خلافاً لما يرويه صحيحه ، وقوله (في صورة) عبارة
هناك ؛ وقد ذكر أنه لو جاءنا من مسلم فإلزام دفع قيمته من باب العتق (صحة عن ك)
المسلمين) انتهى ، (ش : ١٠ / ٣٧٦) .

(٩) أي : من الإعتاق ، (ش : ١٠ / ٣٧٦)

(١٠) أي : في أوائل الباب قيل النية ، (ش : ١٠ / ٣٧٦)

(١١) أي ، الأحوال الثلاث : نهاية ، (ش : ١٠ / ٣٧٦) .

واسيلاد ، وقراني ، وسريه . فولأوة نه ، ثم لعصه

فهرت عابر العصف على م في سج^(١) ، وفي بعض العطف بالواو في الكل ،
وكثير منها العطف بها فيما بعد الكلمة ، وكان وجهه^(٢) به جعل الماشرة
الحقيقية^(٣) قسيماً ، وما عداها أقساماً أخر

فـ^(٤) (واسيلاد ، وقراني ، وسريه . فولأوة له) للحري
المذكورين^(٥) (ثم لعصه) بمعنى يأسفهم لأقرب ولا قرب ، كما مر في
(المرائض) للحري السابق^(٦) .

وسريث^(٧) ما هو باسمه بقران بولاء المدة به عيه ، من يرث وولابة
ترويح وغيرهما ، لا لثبوته فيه يشك لعصته معه في حياته

ومن ثم لو تغلّز إرثه به^(٨) درهم ويرثوا به ؛ كما لو أعتق مسلم نصرانياً
ومات في حياته به دون بعض من قوتهم بدس برثونه ثم يستغلّ الله الإرث به
لا رثه ، دون بولاء لا سفي ، كما أن نسب الأب لا يستغلّ بولاه ، ومنه أن
بعض بولاء يستغلّ به

ومن ثم ولو بولاء لا يرث من يرث به

ثم لعصه بغيره ، كسب مع لاس ومع غيره^(٩) كهي مع الأخت ولا ترث

به

(١) ي من عطف جدها ، و بعد بالواو (س ١٠ / ٣٧٦)

(٢) أي : ما هي الكثير . (ش : ١٠ / ٣٧٦)

(٣) وهي : الإعتاق والكتابة . (ش : ١٠ / ٣٧٦) .

(٤) بولاء (عـ) : عطف عير به . عابر عاصف (س ١٠ / ٣٧٦)

(٥) أي : في أوله الفصل . (ش : ١٠ / ٣٧٦)

(٦) وهو : بولاء لخدمة كلخدمة النسب . (ش : ١٠ / ٣٧٦) .

(٧) أي : الذي أمده (ثم) . (ش : ١٠ / ٣٧٦)

(٨) أي : يرث المعتق بالولاء . (ش : ١٠ / ٣٧٦)

(٩) الواو بمعنى (أو) كما عبر به في النهاية . (ش : ١٠ / ٣٧٦) .

ولا يرث امرأه بولاء لا من عتقها وأولاده أعتقها . فإن عتق عتقته ، ثم أعتق عند فوات بعد موت الأب بلا وارث . فماتت ميتة .

(و) من ثم : (لا يرث امرأة بولاء) لأن بولاء أصعب من العتق .
 الأمر حي ، ودار حتى يستوثق منكم رقتهم ، لأن من لا يرث من زوجة مع
 وسهما بزوجين دون أحد منهما ، لا من عتقها ، بل من ماله ميتة . بولاء نحو
 (أولاده) . فإن سقروا وعتقوا ، وعتق عتقته ، فماتت ميتة . لأن من عتق
 جعل بولاء على بولاء : فمات ميتة . لأن من عتق عتقته ، فمات ميتة .
 كما ثبت من معنى . وسقروا في بولاء ، وهذه ميتة . (غير نص) ولا
 تكرار .

وخرج به (منتم) من عتق به عتقه^١ بعد عتق من حره صبي . فإنه
 لا ولادة عليه لأحد .

(فإن عتق عليها أبوها ، ثم أعتق عند فوات بعد موت الأب بلا ورث) .
 ولا يلزم . لأن مات عنها ، وحدها . فماتت ميتة . لأن من عتق ميتة ، من
 لأنها معتقة معتقه .

أما إذا مات عنها وعن نحو أبيها . فماتت ميتة . ولا شيء لها . لأنه عصبة
 ميتة^٢ ، وهو مقدم على معنى المعنى .

وهذه^٣ التي يقال : أخطأ فيها أربع منة قاصين ، لأنهم راووا قرب مع أن لها
 عليه عصوبة فورثوها . وعلموا أن أسلهم في بولاء المعن فعصته . فماتت

(١) من حال عتقه . فماتت ميتة . (منتم) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٦٦) . ومسلم (٥٠٤) . أخرجه ابن أبي شيبة .

(٣) قول ابن أبي شيبة : عتقته . (منتم) . (منتم) . (منتم) . (منتم) .
 أصلي . صبي . (منتم) . (منتم) . (منتم) . (منتم) .

(٤) قوله (عصبة ميتة) أي لمعتق العبد . (منتم) . (منتم) .

(٥) من مات عنها وعن نحو أبيها . فماتت ميتة . (منتم) . (منتم) .

والولاء لأعلى نعصت ، ومن منه رق . فلا ولاء عنه إلا لمعتقه وعصته
وولو يكح عند معة فأت بولد . فولاؤه لمو بي لأم ، فإن أغنى الأث . انحر

معصته ، فمعتق معنه فعصته وهكذا

وحكى الإمام عبط أوسث أصاً فماد اشري أخ وأخت أباهما فمعتق عليهما
ثم أغنى^(١) فماد ثم مات يعنق . فقالوا : مرأته بهما لاشراكيهما في
الولاء ، وهو عبط بل الإرث له^(٢) وحده^(٣)

(والولاء لأعلى العصات) كالمس ، فلو مات معتق عن ابن وثب بهما
ولاء العنق فمات أحدهما عن بي . فولاؤه يعنق بلاس ، لأنه لو قذر موت
العنق حينئذ لم يرثه . لا لاس

ولو مات المعتق عن ثلاث بي ثم مات أحدهم عن ابن وأخر عن أربعة وأخر
عن خمسة . فالولاء من العشرة بالسوية ، فيرثون عني أعشاراً ، لاستواء
فريهم

(ومن منه رق) معتق (فلا ولاء عنه إلا لمعتقه وعصته) ثم بيت
بمال ، دون معو أصوبه ، لأن ولاء المباشرة لقوته يقطع ولاء الاستعمال ،

وهذا مستثنى من^(٤) أن الولاء على العنق وفروعه وإن سفلو ، وكذا من
بوه حر أصلي . فلا ولاء عنه لمو بي أمه ، لأن الأسباب للأب ، ومن ثم لو
بروح عسوق بحره أصلية . ثبت الولاء على الولد لموالي أبيه

(ولو يكح عند معة فأت بولد . فولاؤه لموالي الأم) لأنهم أنعموا عنه
لمعنه بعلمها (فإن أغنى الأب . انحر) الولاء ، أي بطل وانقطع من حسن عني

(١) أي : الأب . (ش : ٣٧٧/١٠)

(٢) أي : للأخ . (ش : ٣٧٧/١٠)

(٣) نهاية المطلب (٢٩٤/١٩)

(٤) قوله (وهذا مستثنى من) (أي : صا من دون المصنف) (الامن عبيها

وآرلاده) . (ش : ٣٧٧/١٠)



كتاب التدبير

کتاب التدریس

(کتاب التدریس)

هو لمةً اسطر في عوالم لأمر ، وشرعاً يعنى عنه الموت وحده ، أو مع شيء قبله

من الدبر : لأن الموت دبر الحياة .

ولا يردُّ عليه^(١) النعوى من رأس المذنب ، إذ ما مثلاً في حب حرق قبل موتي شهر أو يوم مثلاً فمات فجأة ، لأنه ليس نعتاً بالموت ، وإنما يبين به^(٢) أنه عتق قبله

فعلیم أنه متى عتقه بوقب قبل لموت أو بعده كان محض تعبي لا تدريراً^(٣) ، فلا يرجع فيه بالموت^(٤) قطعاً ، ويعنى من رأس حال إن حلا الوقت^(٥) عن مرض الموت ، أو راد على مدته^(٦) ، كما يأتي^(٧)

وأصده قبل الإجماع بتريزه صلى الله عليه وسلم من دبر علامة لا يحدث عمره عليه^(٨)

(١) كتاب الدبر قوله (ولا يردُّ عنه) أي على كونه معصياً كرومي

(٢) قوله (وإنما يبين به) مع : أي بالموت (ص ١٠ ٣٧٩)

(٣) وفي المطبوعات (لا تدرير)

(٤) بل بنحو بيع ، هامش (أ)

(٥) قوله (إن حلا) أي : يعني قبل الموت وعلو به انعم ، ص ١٠ ٣٧٩

(٦) قوله (على مدته) أي : مدته من الموت (ص ١٠ ٣٧٩) ، وفي (ح) (و) (ص ١٠)

(هـ) (مدة)

(٧) قوله : (كما يأتي) أي : آخر الكتاب ، كرومي

(٨) أخرجه سحري (٢٥٣٢) ، ومسلم (٩٩٧) عن حماد بن عبد الله رضى الله عنه

صريحه أنت خير بعد موسى ، و إذا مت أو مئيت فانت خير ، أو
أعفقت بعد موسى ، وكذا دبرك ، أو أنت مدير على المذهب

وأركانها مائت - وشرطه تكفي لا في سكران - وحسب ، ومحل -
وشرطه كونه ف عبر آية ، كما نعتك من كلامه - وصحة وشرطها
الإشعار به عند كتاب أو كذا ، وشره ، هي صريح وكذا
(أ صريحه) ، فاعلم ، منها أنت خير بعد موسى ، أو إذا مت أو مئيت
مت فانت خير ، و عني (أو أعفقت) ، و جئت (بعد موسى) وبحو ذلك
من كل ما لا يَحْتَمِلُ غيره .

وبارغ التفسير في إذا مت أعفقت ، أو حزنك ، أنه وعد^(١) بحو إن
أعفني ألف درهم ضمنت ويحدث ما بعد يموت لا يَحْتَمِلُ الوعد ،
بحلاف ما في الحياة على أن ما أضمت في ضمنت عزيه ما يَرُدُّه^(٢) .

(وكذا دبرك ، أو أنت مدير على المذهب) لأن تفسر معروف في
الحديث وقرره شرع و شهر في معناه ، فلا يستعمل في غيره
ونه فارق ما يأتي في كسك أنه لا^(٣) أن يصم له^(٤) ، وإذا دنت
فانت خير أو بحو .

ويصح يسر بحو بصفه ، أو بعينه فاعلمه ورثه ولا يسري ، لا بحو بده ، كما
أقتضاه كلام براغمي وأعمده الر كشي وغيره^(٥)

(١) قوله (كما بضم ال) في نسخة جيت ما ذكر ، وشرط المحل ما ذكر (من
٣٧٩/١٠) .

(٢) قوله (أنه وعد) في نسخة لم (عشر ٣٩٧)

(٣) قوله (من له ما يده) أي إذا قد يده ضمنت معنى (فانت مدير) ويكون بضم
(من ٣٧٩/١٠)

(٤) قوله . (أنه لا يدان) (إلح فاعل يأتي) .

(٥) قوله : (له) أي : لقوله : (كانك) .

(٦) شرح كبير (١٣ ٩ ١٠) وراجع المهن ص ١١٠ خلاف الأشاح ، فإنه (١٧٩٨)

ويصح بكتابة عني مع سنة ، كحلت سبيلك بعد موتي ، ويحور مقندا ، كان
مت في هذا شهر ، أو المرحص ، فأت حرز ،

ويُفرق به ' وليس لعني ، به أقوى فتر سبيلك به بالعني عن سبيلك .
بحلاف التدبير

ومن ثم ' لو كان إن مت فذت حنة ، فمت عني كله ، لأن هذ نشة
اعتق المسخر من حن برومه بالموت ، بحلاف تدبير

(ويصح بكتابة عني) وهي ما يختص التدبير وغيره (مع سنة ، كحلت سبيلك
بعد موتي) أو إذا مت . . فأت حرام ' (٣) ، مسك ويحور ذلك ، لأنه سوغ من العن
قدحنته كدبته ، ومن انكاه هذ صريح الوقت ، كحسنت بعد موتي

فإن قلت هذا ' صريح في الوصية بوقف من اثنت بعد موت ، كما
مر ' (٥) ، وما كان صريح في سنة ووحيد بعد في موضوعه لا يكون كاية في
غيره . قلت وصية وندبر متحدان أو فريدين من الاتحاد ، كما يعلم مما
يأتي ' (٦) ، فصحت بته التدبير بصريح الوصية العربية بدلت

(ويحور) التدبير (مفيداً) بصفة (كان مت في هذا الشهر ، أو) هذ
(المرحص) فأت حرز (فإن وحدث الصفة المذكورة ومات عني ، وإلا
فلا

وثة بقوله (في هذا شهر) عني أنه لا بد من إمكان حدوثه أمده المعينة
عددة ، ويحور إن مت بعد أمه فأت حرز ، بطل

- (١) قوله (ويفرق بينه) أي التدبير ، (غز ١٠٠ / ٣٧٩) .
- (٢) قوله (ومن ثم) ب (لاحق كون الحوائج من تدبير) من ١٠٠ / ٣٨٠
- (٣) وفي (خ) و (د) و (هـ) : (حرز)
- (٤) قوله (هذا) إشارة إلى قوله : (حلتك بعد موتي)
- (٥) في (٧ / ٢٩) في الوصايا ، وفي الوقت (٤ / ٢٧)
- (٦) أي في آخر الفصل (غز : ١٠٠ / ٣٨٠)

ومعلّقاً ، كإن دحبت فأت حرّاً بعد موتني ؛ فإن وُجدت الضعة ومات عتي ،
والأ فلا

وشرط دخول قبل موت شيد ، فإن كان إن مت ثم دحبت فأت حرّاً
اشرط دخول بعد الموت ، وهو على شر حي ،

(ومعلّقاً) على شرط حر غير الموت (كان دخلت) الدار (. . فأت حر بعد
موتي) لأنه إما وصية أو يعين عتي بضمه ، وكلّ منهما قبل الموت (فإن وجدت
الضعة ومات عتي ، وإلا) لوحد (فلا) يعين

(ويشترط لدخول قبل موت السد) كما هو صريح لفظه ، فإن مات قبل
الدخول بطل يعين ، فعلم أنه لا بصر مدر إلا بعد الدخول (فإن كان
إن) أو بد (مت ثم دخلت فأت حر) كمن يعين عتي بضمه (و) شرط دخول
بعد الموت (عملاً بقضية (ثم) .

ومن ثم لو أتى به (الواو) وأطلق أخزاً الدخول قبل الموت^(١) ، ومن
حمها ك (ثم) حرى على الضعيف أنها لترتيب ؛ كما أفاده كلامهما في
مطلق^(٢)

(وهو) أي الدخول بعد موت (على السراحي) بمعنى أنه لا يشترط فيه
عوز ، لا أنه يشترط سراحي وإن كان^(٣) قضية (ثم)

ويؤخّر^(٤) بأن خصوص سراحي لا عرص فيه بظهر عدلاً ، فأنعوا بغيره ،
بخلاف العور في (بقاء) إذ هو غير بها اشرط اتصال الدخول بالموت

ومن تدبر العقيد لا المعلّق ، خلافاً لبعضهم أن يقول إذ مت ، أو مى ،

(١) راجع المسائل المصاح في اختلاف الأشاج : مسأله (١٧٩٩)

(٢) راجع الشرح بحكم (١٢٨ / ٩) ، وروحه الطائس (١٥٥ / ٦)

(٣) قوله (وإن كان) يشترط لسراحي (ش : ١٠ / ٣٨١)

(٤) قوله (ويؤخّر) أي . عدم اشتراطه . (ش : ١٠ / ٣٨١) .

وليس للوارث بيعة قبل الدخول .

أو بن مث . فأتى حرّاً ، وبن ، أو إدا ، و ملى دحب ، أو شت مثلاً ، فإن
بوى شت عمل به ، وإلا حمل على الدخول أو حشته عقب موت ؛ لأنه
السابق^(١) إلى انهم هـ من باحبر سمنسه عن ذكره^(٢) ، وهـ في شرح الإرشاد
الكبير : ما يتعين الوقوف عليه .

وأحدث من عسارهم السابق إلى انهم هـ ما نسبت به فمى هـ في مرض
مويه عدي مدثر عى وادى ، هـ السابق إلى انهم هـ أنه عنى عتفه عى
خدمتها بعد موته إلى أن نفوت فمى هـ

(وليس للوارث بيعة) ونحوه من كى مريال يمتك قبل لدخول (وعرضه
عده^(٣) : إدا ليس به إصل بمعنى الميت و كى تمتك أن يبطه

بعم ، هـ^(٤) سحر عفه ، كى صوره شارخ ، لأن المقصد عفه كلف كى ،
وفيه نظر ؛ كى سخر كفه من شت ؛ كى يرم عفه من إبطال الولاء بتميت ،
وهذا مقصود أن مقصود ، فالدي بشحه حبيب أنه لا يقدمه

فإن قلت : هو مسعرى^(٥) وبوى بعنى سمد وصيته المتب فمى لم ينفذ ، لفناء
الولاء على حاله للميت حبيب^(٦) قلت : لا تصور وقوع لعن بتميت إلا أن عنى
بما علّق عليه ، وعنى الوارث - وإنا بوى به دك - أحسن عما عنى عبه بكل مقدير
فله

(١) بويه (لأنه سابق) ج . أي : ما دى الدخول ، عفه عى موت كما هو صريح
الأسى . خلافاً لما بويه عفه من جوع عفه إلى كوى باحبر هـ (س
٣٨١/١٠)

(٢) قوله : (عن ذكره) أي : ذكر الموت ، (ش : ٣٨١/١٠)

(٣) بويه (وعنه عفه) أي : ما دى موت جوع عفه (ج : ٣٨١/٨)

(٤) قوله : (بعم : له) أي : للوارث (ش : ٣٨٢/١٠٠)

(٥) قوله : (لو استمرق) أي : التثنية الشدّية (ش : ٣٨٢/١٠٠)

ثُمَّ رَأَيْتُ الْعَمَوِيَّ أَطْلُقَ أَنَّهُ نَسَرَ لَهُ^(١) إِعْصَاقَهُ ، ثُمَّ قَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَالَ
يَعْنُو عَنِ الْمَيْتِ ، وَيُمْكِنُ سَاؤُهُ^(٢) عَلَى أَنْ إِحَارَةَ الْوَارِثِ تَعْبُدُ فَيُخَوَّرُ وَيَكُونُ
عَنْقَهُ عَنِ الْمَيْتِ ، أَوْ تَمِيلُكَ فَلَا يَخَوَّرُ ؛ كَمَا لَا يَخَوَّرُ بَيْعُهُ^(٣) . انتهى

وهو صريحٌ في أن الأصحاب عني مع إعتاق الوارث ، وأن ما ذكره^(٤) عنه
بحث له^(٥) ، وفيه نظرٌ ظاهرٌ ، كذا عُنِمَ مما قَرَّرْتُهُ ، لأنه إن كان يَخْرُجُ مِنَ
الثَلَاثِ ، كما هو العَرَضُ ، فَلَيْسَ هَا إِحَارَةُ^(٦) حَتَّى يُقَدَلَ سَائَهُ^(٧) عَلَى أَنَّهَا تَعْبُدُ
أَوْ تَمِيلُ ، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ^(٨) . ثُمَّ يَصْخُغُ عَلَى مَا قَالَهُ أَيْضاً ؛ لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ
الْعَقْ يُنْفَعُ عَنِ الْمَيْتِ إِنْ عَمِيَ بِالصَّغِيرَةِ الَّتِي عُنِيَ عَلَيْهَا

وَأَمَّا لَوْ عَنْقَهُ بِصَغِيرَةٍ فَخَرَهُ الْوَارِثُ ، فَهَذَا عَنْقٌ مُسْتَدَأٌ ، فَلَا يَخْرُجُ فِيهِ حِلَافٌ
التَّعْبُدِ وَالْمَيْتِ ، بَلْ يَكُونُ عَمَوْناً ؛ لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ صَخَّ^(٩) لَمْ يُنْكَرْ وَقَوَّعُهُ
لَمَيْتٍ ، وَنَهَ بِدَرْمٍ عَلَيْهِ إِطْلَاقَ حَقِّهِ مِنَ الْوَلَاءِ الَّذِي نَصَدَهُ

فَإِنْ قُلْتَ : سَلَفَ صَعَفُ كَلَامِ الْعَمَوِيِّ ، بَلْ وَأَنَّهُ لَا وَحْدَهُ لَهُ ، لَكِنْ مَا الصَّغِيرُ أَنْ
تَجِيرَ الْوَارِثَ هَا كَتَسْجِيرِهِ عَنْقُ مَكْسَبٍ ، فَإِنَّهُ لَا يَصْخُغُ^(١٠) الْعَقْ عَنِ الْكُتْنَةِ ، بَلْ

(١) أَي : لِلْوَارِثِ ، (ش : ٣٨٢/١٠)

(٢) قَوْلُهُ (سَاؤُهُ) أَي : إِعْصَاقُ الْوَارِثِ أَنْصَدَ (ش : ٣٨٢/١٠)

(٣) فَتَاوَى الْبَحْرِ (ص : ٤٦٢) .

(٤) قَوْلُهُ (وَأَنْ مَا ذَكَرَهُ) (إِبْرَاحِيمُ) أَي : الْعَمَوِيُّ يَقُولُهُ (وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَالَ يَعْنُو عَنِ الْمَيْتِ) (ش : ٣٨٢/١٠)

(٥) قَوْلُهُ (يَبْحَثُ لَهُ) (خَيْرٌ) (أَنْ)

(٦) قَوْلُهُ (فَلَيْسَ هَا إِحَارَةُ) أَي : لِأَنَّهَا لَا يَكُونُ مِمَّا رَدَّ عَلَى الثَّلَاثِ (ش : ٣٨٢/١٠)

(٧) قَوْلُهُ (سَائَهُ) أَي : إِعْصَاقُ الْوَارِثِ (عَنِ أَيْدِي) أَي : إِحَارَةُ (ش : ٣٨٢/١٠)

(٨) أَي : مِنَ الثَّلَاثِ .

(٩) أَي : إِعْصَاقُ الْوَارِثِ . (ش : ٣٨٢/١٠)

(١٠) قَوْلُهُ (فَإِنَّهُ لَا يَصْخُغُ) أَي : تَجِيرَ الْوَارِثَ عَنْقُ الْمَكْسَبِ . (ش : ٣٨٢/١٠)

ولو قال إذا مت ومضى شهر فأنت حر فلوارث استجدته في الشهر
لا شقة

يكون بولاء للمستد كما سنعلم من باقي آخر نكتته فيما يومات عن ابن وعبد^(١)
قلت العرف بين الصورس واضح ، لأن البعض يصعب لا يقع بصرفه في
رفه نص ، لحوار رفعه من أصله سحر السبع ، بخلاف مكاتب ، لأن نكتته
لارمة فيه ، كالأستلاد ، وحيث يكون سحر لعن فيها موقفاً سدومها ، موقع
سحر الوارث مؤكداً لها لا رافعاً ، كتحرير المورث ، بخلاف المعلق عتقه فإن
سب عتقه صعب ، لحوار رفعه ، كما نقرر ، فم مع سحر الوارث مؤكداً بل
رافعاً ، وبلغ من كونه رافعاً كونه يشاء مسداً ، وقد نقرر مساع رفعه ، لا سيما أنه
رفع ولأه الميت ندي قصده بتعريفه لعنه

ولو حرج بعضه فقط من ثلث فظاهر أنه يصح سحره منه فيما لم يحرخ
منه^(٢) ويرميه فيه ، ولا يبري عليه ، لما نقرر عليه من بعد حق بولاء بميت
في البعض .

أما ما لا يبرئ الميت ، كما سحر ، فله ذلك

وأما لو عرّض عليه الدحول فامتنع فله ما لم يراجع بيعة^(٣) ، لا سيما إذا
كان عاجزاً لا معة فيه ، فيصير كالأعلى عليه

(ولو قال إذا مت ومضى شهر) أي بعد موبي (فأنت حر) فهو مطلق
عني يصعب أيضاً (فلوارث استجدته) وكسبه (في الشهر) كما له ذلك فيما
مّر قبل الدحول ، لعنه على منك (لا سعة) ونحوه ، لما مر^(٤) وسق ما يُعلم

(١) في (ص: ٨٠٠)

(٢) قوله (فما لم يراجع منه) أي في بعض الذي لم يحرخ من ثلث (ص: ٦٠ ٣٨٢)

(٣) قوله (ما لم يراجع) بأن يرد الدحول بعد استماعه منه ، والفراد يراجع قبل سعة ور
تراجم (ج: ٨٠ ٣٩٩-٣٩٨/٨)

(٤) قوله (ما مر) أي من ما ليس به نظر بعض المورث معني (ص: ٦٠ ٣٨٢-٣٨٣)

وَيَوْ قَدْ إِنْ شَبَّ فَانْتَ مَدِيرٌ ، أَوْ أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ شَبَّ
اشْتَرَطْتُ الْمُسْتَهْمُ مُتَصِفَةً ،

مه^١ : أَنْ «صورتش» شَبَّ مَدِيرًا ، لِأَنَّ الْمَعْلُوقَ عِنْدَهُ يَنْسُ هُوَ الْمَوْتُ وَحْدَهُ ،
بَلْ مَعَ مَا بَعْدَهُ

(وَلَوْ قَالَ : إِنْ) أَوْ إِذَا (شَبَّ) أَوْ أَرَدَتْ مَثَلًا (فَانْتَ) حُرٌّ إِذَا جِئْتُ ، أَوْ
فَأَنْتَ (مَدِيرٌ ، أَوْ أَنْتَ) مَدِيرٌ أَوْ ، أَوْ إِذَا شَبَّ ، أَوْ أَنْتَ (حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي إِنْ
شَبَّ) اشْتَرَطْتُ الْمُسْتَهْمُ (أَيِ) وَفَوَعُهَا فِي حَيَاةِ السِّبْدِ (مُتَصِفَةً) بِمَنْطِقِهِ فِي عِبَرِ
«الْأَخِيرَةِ»^٢ وَقَدْ أَضْمَرَ ، بَلْ بَأَيِّ نَهْ فِي مُحَسَّنِ اسْوَحَبْ مِنْ مَوْتِ السِّبْدِ ، بِظَهْرِ
مَا مَرَّ فِي الْجَمْعِ ، لَا قِصَّةً ، الْحَقُّ دَنْتُ^٣ ، دَهُو سَلَيْتُ ، كَسَبِيعَ وَالْهَيْةَ

وَمِنْ ثَمَّ بَوَّ سَمِي دَكْرُ «سَهْم» ، كَأَنَّ دَكْرَ بَدَلَهَا بِحَوِّ دَحْوٍ ، أَوْ انْتَهَى
الْحَقُّ ، كَرْنَ شَاءَ عَمْدِي فَلَا فُهْرَ مَدِيرٌ ، لَمْ يَشْرَطْ فُورٌ وَإِنْ كَانَ حَسْبًا مَعَهُ ؛
لَأَنَّهُ مَحْرُوظٌ بِعَلِيٍّ^٤

أَتَا لَوْ صَرَّحَ بِوَفَوَعُهَا بَعْدَ الْمَوْتِ ، أَوْ بَوَّاهُ ، فَيُشْتَرَطُ وَقَوَعُهَا بَعْدَهُ بِلَا فُورٍ ،
وَبِالْمَوْتِ^٥ فِي «الْأَخِيرَةِ» مَا لَمْ يَرُدَّ مَعَهُ ، لَمْ يَرُدَّ^٦ فِي ظَهْرِهَا أَيْ فِي حَوِّ (إِنْ
مَثُ فَانْتَ حُرٌّ إِنْ شَبَّ) لِأَنَّهَا مِثْلُهَا فِي التَّبَادُلِ السَّابِقِ .

(١) قوله (وَسَلَّ مَا يَعْنِي مِنْهُ) وَهُوَ فُورٌ (لِأَنَّهُ يَنْسُ بِمَعْنَى الْمَوْتِ) إلخ . كُرْدِي
(٢) قوله (أَنْ «صورتش») هَذَا مِنْ «الْمَصْف» (وَبَوَّاهُ بِدَمٍ) إلخ ، وَقَوْلُهُ (مَوْنِ)
فَالْ : إِدْمَت... إلخ ، كُرْدِي .

(٣) والمراد «الْأَخِيرَةِ» هُوَ أَنْتَ مَدِيرٌ أَوْ دَشَب (إلخ (ش ١٠ / ٣٨٣)

(٤) قوله (دَنْتُ) أَيِ «صورتش» فِي مَحَالٍّ مَعْنَى (ش ١٠ / ٣٨٣)

(٥) راجع إلى «سَهْمِ الْمَصْح» فِي خِلَافِ الْأَشْيَاح «مَدَام» (١٨٠٠)

(٦) قوله : (وَبِالْمَوْتِ) عَطَفَهُ عَلَى قَوْلِهِ : (بِمَنْطِقِهِ) ، كُرْدِي . وَعَارَهُ بِنِ قَاسِمِ (١٠ / ٣٨٣)

(٣٨٤) . (قَوْلُهُ : « وَبِالْمَوْتِ » عَطَفَ عَلَى : « بِمَنْطِقِهِ » وَجِهَ حَرَارَهُ ، لِأَنَّهُ يَفْتَضِي أَنَّهُ أَيْضًا فِي

حَبْرٍ قَوْلُهُ : « أَيِ » وَفَوَعُهَا فِي حَيَاةِ السِّبْدِ « مَعَ عَدَمِ بَصُورِهِ ، فَامْنَهُ)

(٧) قوله (لِمَا مَرَّ) وَهُوَ فُورٌ (لِأَنَّهُ يَنْسُ بِمَعْنَى الْمَوْتِ) كُرْدِي

فَإِنْ قَالَ مَتَى شُئْتُ فَلشَّرَاحِي وَلَوْ قَالَ لَعَدَهُمَا إِذَا مَاتَ فَأَتَى خُرٌّ لَمْ
يَعْتَقِ حَتَّى يَمُوتَا ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فَلَمْ يَلَوْارِثَهُ نَحْصِبْهُ

وهي نحو أنت مدتر إن دخلت إن مت لا بد من مقدم موت ؛ كما هو المقرر
في اعتراض الشرط على الشرط

وحمل المتن على ما قررته صديق ، كما نصّح بمراحعه ؛ شرحي للإرشاد
الكبير « وإن لم أر أحداً من شرائحه معرض بدئت

(فإن قال متى)^(١) أو مهم مثلاً (شئت فشرّاحي) لأن نحو (متى)
موصوع له ، لكن بشرط وقوع المنة قبل موت المندم ؛ كما يصرّح بما مر أو
يتّوه^(٢) .

(ولو قال) أي فإن كل من شريكين (بعدهما إذا متا فأتى حر لم
يعتق حتى يموتا) لئلا يحد الصغار ، ثم إن ما معاً . . . كَانَ تَعْلِيْقَ عَتَقٍ بِصَفَةِ
لا تديراً ؛ لأنه تعالى يموتين ، أو مرتاً . . . صَارَ نَصِيبُ آخِرِهِمَا مَوْتاً بِمَوْتِ
أُولَاهِمَا مَدْتراً ؛ لأنه حينئذ يعق بالموت وحده ، بخلاف نصيب أولهما

(فإن مات أحدهما فليس لوارثه بيع نصيبه) ونحوه من كل مرير للملك ؛
لأنه صار مستحق لعق بموت شريك ، وبه^(٣) نحو اسجد لله وكسه

وقارن ما لو أوصى بعتق عبد فإن أنكب بعد الموت^(٤) له ؛ لأنه يحت
بعثه فوراً فكان مستحقه^(٥) حار الاكتساب

(١) قوله (فإن قال متى) يعني إن دخل بلفظه (ن) فصار (ما) (كروي

(٢) قوله (ما لم يصرّح بما مر أو بوجه) المراد بما مر قوله (ما لم يصرّح بوجهها بعد
الموت) أو بوجه . . . إلخ .

(٣) قوله : (وله) أي ، لو لوته . (ش : ١٠ / ٣٨٢)

(٤) قوله (بعد موت) أي ، قبل الاعتق (ش : ١٠ / ٣٨٢)

(٥) قوله (مستحقه) أي ، نحو معي وحمل أ . . . حكم حكمت . . . كما هو ظاهر صريح
الشارح . (ش : ١٠ / ٣٨٢)

ولا يصح نذير مخنوي وصبي لا بُعِثَ ، وكذا مُعَبَّرٌ فِي الْأَطْهَرِ ، وَبَصَحَ مِنْ
سَعِيهِ وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ ، وَتَذِيرٌ لِمُرْتَدٍّ مَسِيٍّ عَلَى أَقْوَالٍ مُلْكِهِ وَلَوْ دَثَرْتُمْ ارْتَدَّ لَمْ
يَنْظُرْ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَبَوَّارْتَدَّ لِمُدَبِّرٍ لَمْ يَنْظُرْ ، وَلِحَزْبِيٍّ حَقْلٌ مُدَثَّرُهُ إِلَى
دَارِهِمْ

(ولا يصح نذير) مكره (مخنوي) حال حيوة (وصبي لا بُعِثَ ، وكذا
مُعَبَّرٌ فِي الْأَطْهَرِ) لِأَنَّ عِبَارَتَهُمْ لَعَوْ ؛ لَرَفْعِ الْقَدَمِ عَنْهُمْ

(وَبَصَحَ مِنْ) مَقْلَبٍ (وَ) سَعِيهِ (وَ) حَزْبٍ عَلَيْهِمَا ؛ كَمَا مِنْ الثَّانِي (فِي
دَارِهِ) إِذَا لَاحِظَ فِيهِ مَعَ صَخَةِ عِدَارَتِهِمَا ، وَمِنْ سَكْرَانٍ (وَكَافِرٍ أَصْلِيٍّ) وَلَوْ
حَرَبَتْ ، كَمَا بَصَحَ اسْتِغْلَاذُهُ وَتَعْلِيْقُهُ الْعَقْلَ بَصْفَةٍ ؛ لَصَخَةِ عِدَارَتِهِ وَمِلْكِهِ

(وَتَذِيرٌ لِمُرْتَدٍّ مَسِيٍّ) عَلَى أَقْوَالٍ مُلْكِهِ (كَمَا مِنْ فِي دَارِهِ) ، فَعَلَى الْأَصَحِّ إِنَّ
أَسْلَمَ . . بَانَتْ صَخَّتُهُ ، وَإِلَّا . . فَلَا .

(وَلَوْ دَثَرْتُمْ) قَدْ (ثُمَّ ارْتَدَّ) السَّبْتُ (لَمْ يَنْظُرْ) تَذِيرُهُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) إِذَا
مَاتَ مُرْتَدًّا عَنْ الْعَدَّةِ ؛ لِأَنَّ بَرْدَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِيهَا سَعِيٌّ مَعَ الصَّبِيَّةِ لِحَقِّهِ عَنْ
الضَّبَاعِ ، وَعَقْدُهُ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِنْ كَانَ مَالُهُ فَيْتًا لَا يَرْتَدُّ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ بَقَاءُ الثَّلَاثِينَ
لِمُسْتَحْفِيهِمَا وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا وَرَثَةً .

(وَلَوْ ارْتَدَّ الْمُدَبِّرُ) لَمْ يَنْظُرْ (تَذِيرُهُ) لِأَنَّ إِهْدَارَهُ لَا يَنْبَغُ كَوْنَهُ مَمْلُوكًا ،
وَلَوْ حَارَبَ مُدَثَّرٌ لِمُسْلِمٍ أَوْ دَفَنِيٍّ مَسِيٍّ لَمْ يَجُزْ اسْتَرْقَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِطْلَاقَ لِحَقِّ
السَّبْتِ .

(وَلِحَزْبِيٍّ حَقْلٌ مُدَثَّرُهُ) الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ مِنْ دَارِهِ (إِلَى دَارِهِمْ) وَإِنْ دَثَرَهُ عَدُوُّمَا
وَأَبَى اسِرْجُوعَ مَعَهُ ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ الرِّقِّ حَامِلَةٌ بِهَا بَقَاءُ فِيهِ ، بِخِلَافِ الْمَكَاتِبِ

(١) قوله (كما من في) أي سعيه راجع في (٥/٢٨٢)

(٢) وفي (ر) و (السهاج) المطبوع (ص : ٥٩١) : (يني)

(٣) في (٩/٢٠٩)

ولو كان لكافر عند مُسلم فدرّة : نفص وبيع عليه ، ولو دثر كافر كافر فأسلم
ولم يرجع أشيد : نزع من سنده وضرب كسبه له ، وفي قول : ناع ، وانه ينع
نمدثر

لا يَحْمِلُهُ إِلَّا بِرِضَاهُ ، لَا مُسْتَقْلَالَهُ .

أما المسلم والمرث : فنع من حميمهما ، كذا لا بخور له شراهما ،
(ولو كان لكافر عند مسلم فدرّة) بعد إسلامه وسمي ملكه عنه (نفص)
(تديره) (وبيع عليه) لما في بقاء ملكه عنه من الإدلال ، وهذا عصف من
للمراد بالنقص نيس به حصوله بمحيزد ليع عليه من غير توقفه على لفظة
(ولو دثر كافر كافر فأسلم) العبد (ولم يرجع ليد ، في التفسير ، بأن لم
يُزل ملكه عنه) (نزع من سنده) واشتكت له في يد عدي ، دفعاً ليدن عنه ،
ولا يُنع ، لتوقع حرثته (وضرب كسبه له) أي السد ، كما لو أشتت
مستولده .

(وفي قول : ناع) ثلاثي في ملك كافر

(وله) أي السيد عر السبه ولوائه (مع العذر) وكل نصرف نرس لعدت
لأنه صلى الله عليه وسلم ناع مذكر أنصاري في ذنبه عليه رواء شيخان^(١)
وروى مالك في : لموها ، والثامني واحاكم وصححه عن عدي رصي الله
عنها أنها باعث مدرّة لها سحرنها^(٢) ولم يكر عديها ولا حالها أحد من
الصحابه .

(١) وفي (خ) و(د) و(هـ) والمطبوعة الوهية : (لفظ)

(٢) صحيح البخاري (٦٧١٦) ، صحيح مسلم (٩٩٧) من حديث عبد الله رضي الله عنه

(٣) لموها من : وانه محمد بن يحيى في باب (مع العذر) ، وفي التصريح من رواية يحيى بن
يحيى هو في باب (مع العذر) في الحديث رقم (٢) ، (لم ر ٩) ، (٣٣٦) ، يسدرك
(٢١٩ / ٢) ، (٢٢٠) عن عمه بن عبد الرحمن عن عدي رضي الله عنه مروي ، مروي أيضاً
البيهي في الكبير (٢١٥٨٥) ، وأحمد (٢١٧٦٠)

والندبر تغيق عتي بصعة ، وفي قول وصية ، فلو باعة ثم منكه لم
يعد التدر على المذهب ، ولو رجع عنه بقول ، كأطلته ، فسخته ، بقضه ،
رجعت فيه صح ، وقد وصية ، وإلا فلا ، ولو غلق مدثر بصعة صح
و

و حتم السمع في الأول ، بتدبر رذوه ، بأنه لو كان كدث لوقف على
طب العرماء ، وله يثبت

فلن قلت كيف يصح هذا مع قول الروي في (دبر عنه) ؟ قلت محرز
كوب السمع منه لا يبعد أنه لأجله فحشيت ، لتوقعه حينئذ على تحجر عليه وسؤال
عرماء في سمعه ، ولم يثبت واحد منهما على أن قصبه عنه كامة في الحثية

(والندبر تعليق عتي بصعة) لأن صيغته صعة تعيني (وفي قول وصية)
للعد باعبر ، نظراً إلى أن إعدافه من التث (فلو باعه) مثلاً السيد (ثم منكه
لم يعد الدبر على المذهب) لأن كلاً من التعليق والوصية يُطه روال المدث ،
وكما لا يعود الحث في اليمين .

(ولو رجع عنه بقول) ومنه إشارة أحر من مهمة وكنانة (كأطلته ، فسخته ،
بقضته ، رجعت فيه) صح (الرجوع) (إن قلنا) بالصيف أنه (وصية) كما
مزم في الرجوع عنه (وإلا) قل وصية ، بل تعلق عتي بصعة ، كما هو الأصح
(. . فلا) يصح بالقول كسائر التعديقات .

(ولو غلق مدثر) " أو مكات " أي عتي أحدهما (بصعة صح) كما
يصح تدبر وكنانة المعلق عنه بصعة والتدر والكنانة بحالهما (و) من ثم " (١)

(١) قوله (في الأول) أي فيما رواه الشيخان (تر ١٠ ، ٣٨٥)

(٢) (وفي (غ) و (م) و (هـ) . (وصحة وبقضته ورجعت فيه) .

(٣) في : المهاج : المطبوع : (ولو غلق عتي مدبر بصعة) ، وفي المطبوعة المكية والوهية
قوله : (أو مكات) جعل من العتي أيضاً

(٤) قوله (ومبر) أي لأجل مدبرهما بحالهما (تر ١٠ ، ٣٨٥)

وعن بالأسو من الموت والصف

وله وطء مدبرة ، ولا يكون رجوعاً ، فإن أولده يصل بدسته ، ولا يصح تدبیر أم وید ، ويصح تدبیر مكاتب وكتابه مدبر

(عن بالأسو من) الوصفين (الموت) أو أداء الحوم (ونقصة) تعجلاً بلعنق ، فإن سمت نصفه المعلق بها عنقها ، والموت فيه عن تدبر ، أو الأداء فيه عن كتبه

(وله وطء مدبرة) بناء منك فيها : كما سئلته مع به به يعنى بها حق لا رة (ولا يكون) وطؤه بها (رجوعاً) عن تدبر ، (له قد يؤدى إلى المعلق المحض لمقصود تدبر ، وهو عتقها ، بخلاف نحو بيع (فإن أولده يصل تدبره) لأن الاستيلاء أقوى منه ، لا يُعسر من شئت ، ولا يصح عنه التدبیر مرفعه كما يرتفع النكاح بعث اليمين

(ولا يصح تدبیر أم ولد) لما يفرز أن الإيلاد أقوى ، ولاصف لا بدخل على الأقوى (ويصح تدبر مكاتب) كما يصح تعين عتقه بصفه (وكتابة مدبر) لموافقها لمقصود التدبر ، فيكون كل منهما مدبر مكاتب ، ويعنى بالأسو من الوصفين موت السند وأداء الحوم ، ويعنى الآخر إلا أن كان هو " كتبه فلا يصل أحكامها ، بل يقع لتعيق كسبه وولده ، كما فيه " إن الصنع في الأولى " محضاً فيه أن حامد وغيره وقس بها ثابته

(۱) وعاء السند (۸۰۱) (بطور الأولى على الأصعب ، يدل بقوده من راسه بعد يرتفع به حكمه كما يرتفع النكاح بعثك اليمين)

(۲) أي : الآخر ، (ش . ۱۰ / ۳۸۶)

(۳) قوله (كذا) بضم كاء مع س قوله (فلا يصل) كردي

(۴) وقوله (من الأولى) أراده " تدبیر مكاتب " كردي

(۵) و (الثانية) كتابة مدبر ، كردي

فصل

ولدت مدبرة من كاح ، أو رباً لا يثبت لمولد حكم نذر في الأظهر ،
وإن دثر حاملاً ثبت له حكم النذر على المذهب ، فإن مات أو رجع في
نذيرها بالقول دام نذره ، وقيل إن رجع وهو متصل فلا .

وفرق بعضهم وأغمدته من المهرى^(١) ، ويؤخذ بأن طروها^(٢) أوجب
صعب ، فطلب أحكامها أيضاً^(٣) .

وسيقم مما يأتي قريباً أنه إذا كان الأسى سموت ثم يغتف كلّه إلا إن
وسعه ثلث ، وإلا فمدبره يسفه فقط .

فصل

في حكم حمل مدبرة والمعنى عتقها بصفة . وحياة المدبر وعشه

إذا ولدت مدبرة أو مد (من كاح ، أو رباً لا يثبت لمولد حكم النذر في
الأظهر) لأنه عهد يغتف برفع فلا يشري لمولد الحادث بعده . كالرهن ، بخلاف
الاستيلاء .

وخرج به (ولدت) ما يوكف حاملاً عند موت السيد فيسفه حرمًا

(ولدت حاملاً) يملكها وحفظها ولم يسفه (ثبت له) أي الحمل وإن
انفصل في حياة السيد (حكم النذر على المذهب) لأنه كعص اعصانها (فإن
مات) الأم في حياة السيد بعد انفصاله أو فيه ثم انفصل حيناً (أو رجع في
نذيرها) بالعمل إن نُصّر ، أو (بالقول) على القول به (دام نذيره)^(٤) وإن
انصل (وقيل) بـ رجع وهو متصل فلا يذوم نذيره ، بل يسفه في

(١) رجع ، روض حديث مع أسى المطب (٩ : ٥٥٦ - ٥٥٧)

(٢) قوله (أن طروها) بـ كانه على نذر في أشبه (ش : ١٠ ، ٣٨٦)

(٣) رجع ، عنها التصح في خلاف لأشاح ، ماله (١٨٠١)

(٤) (٢) أي : الحمل . (ش : ١٠ / ٣٨٧)

ونو دثر حملاً صبح ، فإن مات علق ذون الأم ، وإن ساعها صبح ، وكان
رجوعاً عنه

ونو ولدت الممتن عنها

برجوع ، كما ينفعها في التدر

وفرق الأول بقوة العلق وما يؤول به

ونو خصص الرجوع بها^(١) دم قطعاً^(٢)

أما إذا اشتبه فلا ينفع ، وتفرق به وس ما مر في العن^(٣)

بقوته^(٤) ، كما تقرر

ومحل ذلك^(٥) ، إن بدنه من الموت ، ولا ينفع ، لأن تحرره لا تلذ إلا

حرراً ، أي عادلاً

ويُعرف كونها حاملاً حين التدر بما مؤول بوصفاً^(٦)

(ولو دثر حملاً) وحده ، صبح ، بديرة ، كما يصبغ ، عده دونه ،

ولا يتمدئ إليها ، لأنه تابع^(٧) (فإن مات ، السند) عن ، الحمل ذون لام

لما تقرر أنه تابع (وإن ساعها) مثلاً حاملاً (صبح) صبغ (وكان رجوعاً عنه)

أي عن بديرة ، كما لو باخ المذثر ناصباً لتدره ، ونو ولدت لمعتو عنقها

(١) قوله (ولو خصص الرجوع بها) أي بان يقول رجعت فيها ذون حملي

(٢) قوله (دم قطعاً) أي بدير لحمل (ع س ٨ / ٤٠٢)

(٣) قوله (وس ما مر في العن) أي مما لو قال أعتقت ذون حملي حيث بعضان معاً ع

ش - (ش : ١٠ / ٢٨٧)

(٤) قوله (بقوته) أي العن وصف التدر (ش : ١٠ / ٣٨٧)

(٥) قوله (ومحل ذلك) أي قوله (أما إذا اشتبه) ليج ويحمل أن المشا إليه الخلاف

المذكور يقول المصنف : على المذهب ، (ش : ١٠ / ٢٨٧) .

(٦) قوله (بما مر أول لم صدياً) أي بان انفصل يدون سه أشهر من بدير أو أكثر ولم يوجد

وطء بعده يحتمل كون الولد منه ، (ع ش : ٨ / ٤٠٢)

(٧) أي : فلا يكون مبيعاً ، معي ، (ش : ١٠ / ٢٨٧)

لم یعتقد الولد ، وفي قول إِنْ عَفَتْ بِالصَّعَةِ عَتَقَ

بصعة ولدًا من مكاح أَوْ رَآ (لم یعتقد الولد) لِأَنَّهُ عَقْدٌ يُلْحَقُهُ الصَّحُحُ ، فلم یعتقد له ، كَرِهِي وَالْوَصِيَّةُ (وفي قول إِنْ عَفَتْ بِالصَّعَةِ عَتَقَ) كَوَلِدِ أُمِّ الْوَلَدِ ، وَحَوَائِهِ مَا تَقَرَّرَ : أَنَّ هَذَا قَابِلٌ لِلْفَسْخِ .

وتعميمُ حريان الخلاف^(١) هو ما صُرِّحَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي « تَصْحِيحِ النَّبِيهِ » ، وَهُوَ^(٢) فَبَسُّ مَا مَرَّ^(٣) فِي وَدِّ الْمَدْرَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ^(٤) بِأَيِّ هِيَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ نَظِيرُ تَفْصِيلِهِ السَّابِقُ ثَمَّ^(٥) ، خِلَافَ لِقَطْعِ اسِ الرِّعْمَةِ^(٦) بِالسَّعَةِ فِيمَا إِذَا اتَّصَلَ عِنْدَ التَّعْلِيْقِ^(٧) ، وَقَطْعِ^(٨) غَيْرِهِ بِهَا أَبْصًا إِذَا اتَّصَلَ بِوُجُودِ الصَّعَةِ^(٩) وَمَعْدَ عَفَتْ بِهَا وَإِنْ حَدَثَ بَعْدَ التَّعْلِيْقِ

وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ^(١٠) فِي الْمُنْتَصِلِ بِالتَّعْلِيْقِ^(١١) مَا إِذَا بَقِيَ^(١٢) أَوْ بَطَلَ بِحَوَائِهَا قَبْلَ

(١) صَحَّ قَوْلُهُ (وَتَعْمِيمُ حَرِيَانِ خِلَافٍ) يَعْنِي : مِمَّا كَانَ مُنْتَصِلًا عَنِ الْعَبْرِ أَوْ مُنْتَصِلًا ، وَمِمَّا كَانَ مُنْتَصِلًا عَنِ وُجُودِ الصَّعَةِ أَوْ مُنْتَصِلًا كَرَدِي

(٢) قَوْلُهُ : (وَهُوَ) أَيُّ : التَّعْمِيمُ . (ش : ١٠ / ٣٨٧)

(٣) مَرَّ (مَا مَرَّ) فِي وَدِّ لِمَدْرَةٍ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ (ثَبَتَهُ) أَيُّ الْحَمَلِ كَرَدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ : مِنْ أَحَلِّ أَنْ يَكُونَ فَاسًّا ، وَنَظِيرُ مَا مَرَّ فِي وَدِّ لِمَدْرَةٍ (ش : ١٠ / ٣٨٨-٣٨٧) .

(٥) قَوْلُهُ (تَفْصِيلُهُ السَّابِقُ) وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ (مِنْ مَاتَ) إِنْ لَحَّ كَرَدِي وَغَيْرُهُ بِسَمِّ^(١) (١٠ / ٣٨٨) قَوْلُهُ « نَظِيرُ تَفْصِيلِهِ السَّابِقُ ثَمَّ » حَاصِلُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ أَنَّ وَلَدَ يَحْمِلُ عَنْهَا بِصَعَةٍ ، كَانَ حِمْلًا فِي رَفْعِهِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا سَمًّا ، وَإِلَّا . . . مَلَا .

(٦) قَوْلُهُ (خِلَافُ لِقَطْعِ اسِ الرِّعْمَةِ) يَعْنِي : قَطْعُ اسِ الرِّعْمَةِ بِخِلَافِ بَصْرِيحِ الْمُصَنِّفِ فِي « تَصْحِيحِ النَّبِيهِ » خِلَافًا . كَرَدِي

(٧) كِتَابَةُ الْيَدِ (١٢ / ٢٩١)

(٨) قَوْلُهُ (وَقَطْعِ غَيْرِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (لِقَطْعِ اسِ الرِّعْمَةِ) هَامِش (ك)

(٩) قَوْلُهُ (بِوُجُودِ الصَّعَةِ) أَيُّ : حِينَ وُجُودِهَا . كَرَدِي

(١٠) قَوْلُهُ (وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ .) إِنْ لَحَّ أَيُّ : مِنْ السَّعَةِ (ش : ١٠ / ٣٨٨) .

(١١) وَقَوْلُهُ : (بِالتَّعْلِيْقِ) أَيُّ : عِنْدَ التَّعْلِيْقِ . كَرَدِي

(١٢) وَبَصْرِيحِ الْمُسْتَرَفِي (يَعْنِي) يَرْجِعُ إِلَى (التَّعْلِيْقِ) كَرَدِي

وَلَا يَنْعُ مُدْتَرَأٌ وَلَدُهُ ، وَحِدَاةٌ كَحَابِهِ مِنْ ، وَيُعْتَقُ بِالْمَوْتِ مِنَ الثَّلَاثِ كُلُّهُ ، أَوْ
بَعْضُهُ بَعْدَ الثَّلَاثِ

الانعصال ، أو بغيره بعده ، بخلاف ما لو بطل بغيره قبله فلا سمعة ، وسه يسئ
المصنف هذا التعصیل علی المعتمد ، للعلم به من قدمه في ويد المدترئة^(١) ، كما
تقرر^(٢) فلا اعتراض عليه .

(ولا ينع) عداء (مدترا ولده) قطعاً ، وفارق لأم ، بأنه ينفها دونه رقاً
وحرية ، فكذا في سبب الحرية^(٣) .

(وحبابه) أي المدتر (كحابة في) عما مر فيها ، من قبله أو بعده وبطل
الندير^(٤) ، أو عداء السيد^(٥) له وينقي لندسر ، وحداة عنه كهي على من ،
ولا يلزم سيده أن يشري ما أحده من قبضته من يدترئة .

(ويعتق) المدتر (بالموت) أي موت السيد محسباً (من الثلث كله) أو
بعضه بعد الدين (عمر المستغرق) لحرره الأصبغ ودفعه على رآونه من عمر
رخصي الله^(٦) ، ولأنه نزع يلزم بالموت ، كما وصية ، أن إذا كان
مستغرقاً فلا يغتق منه شيء

وحيلة عتق كله نس حرراً قبل مرض موته يوم ، وإن مك حاة فقتل

(١) راجع ما مر آنفاً

(٢) قوله (كما مر) وهو قوله (بغير نفسه السابق) كودي

(٣) قوله (من سب الحرية) وهو لندسر (ش ١٠ / ٣٨٨)

(٤) قوله (وينقي) إصح لعل الأولى لتبريع (ش ١٠ / ٣٨٨)

(٥) قوله (أو عداء السيد به) عطف على قوله (قتله)

(٦) من من عمر رخصي الله عنها أن أسرى الله فإن (المدتر من الثلث) أخرجه ابن ماجه

(٢٥١٤) وابن أبي شيبة (٩٦٣) ، والدارقطني (ص ٩٦٣) ، وإليه في (السنن الكبرى)

(٢١٩٥٧) ، والشافعي في (الأم ٣١٢ / ٩) موقوفاً على ابن عمر رخصي الله عنها ، فإن

لشافعي رحمه الله (والحداد الدين يحدثونه بعبثه على ابن عمر رخصي الله عنها) وحتره

اليهفي ، وراجع (التلخيص الحبير) (٥١٤ / ٤) .

ولو عتق عنماً على صفة تختص بالمرص ، كان دحلت في مرص مؤني فأت
حرّ عتق من اثنت ، وإن اختمت الصّخة فوحدت في المرص فمن رأس
المرص في الأظهر ولو ادعى عنده التدبير فأنكره فليس رجوع ، بل يحلف

موني يوم ، فإذا مات بعد التعليق بأكثر من يوم عتق من رأس المال وإن لم
يكن له غيره ولو كان عنه دين مسعرق ، لأن عمه وقع في الصّخة

، ولو عتق ، في صّخة عتق على صفة تختص بالمرص ، كان دحلت (اذار
(في مرص مؤني مات حرّ عتق) عند وجود الصّفة (من الثلث) كما لو سخر
عنه جسد (وإن احسنت) الصّفة (الصّحة) أي الوقوع فيها ، كمرص ،
بأن لم يفتد الصّفة به ، كـ بـ دحلت فأت حرّ بعد موني (فوحدت في
المرص فمن رأس المال) يفتق في الأظهر (نظراً لحالة التعليق ، لأنه عنه
لم تنه بيطر حق الورثة

هذا إن وُحدت الصّفة بغير اختياره ، أي السّد ، كصنوع الشمس ،
ولاً (فمن الثلث قطعاً ، لاختياره العتق في المرص ، وهو عنه كمالاً
فوحدت وهو محجور عليه بعلس فكما ذكر ، أو محجور ، أو سمية عتق
قطعاً ، وفارق ذلك (١) بأن الحجر فيهما (٢) لحق الغير ، بخلاف هذين (٣)

، ولو ادعى عنه التدبير فأنكره فليس رجوع ، وإن حوّل الرجوع
بالقرب ، كما أن حدود الردّة والطلاق نس إسلاماً ورجعة ، وقد لا في موضع
آخر إنه رجوع (٤) ، والممنع ما هنا (بل يحلف) السّد أنه ما دثره ،

(١) قوله (ولا) أي وإن وُحدت بغير اختياره ، كدخول اذار معي (ش ١٠ / ٣٨٩)

(٢) قوله (ودار) أي للمحجور واسميه معي قوله (ديك) أي المريض والمحجور
بعلس وشبدي وسم . (ش ١٠ / ٣٨٩) .

(٣) أي : في المريض والمملوك (ش ١٠ / ٣٨٩)

(٤) قوله (بخلاف هذين) أي لغيره والمحجور معي (ش ١١ / ٣٨٩)

(٥) شرح الكبير (١٣ / ١٧١ ، ٢٢٥) ، روضة الطالبين (٨ / ٢٩٧ ، ١٥٥) ، وراجع التحرير

الفاوي (٣ / ٨٢١) .

ولو وُجد مع مُدثرٍ مالٌ ففان كسبته بعد موت السند ، وورث الوارث فله
صُديق المُدثر بيمينه ، وإن أقام شئ فذمت شئ

لاحتمال أنه يُقرّ ، فإن بكل خلف العذونت تديزه ، وه رفع سجين بإزالة
ملكه عنه .

(ولو وجد مع مدر مال) أو احتصاص (ففان كسبه بعد موت السند .
وقال الوارث) بل (فله صديق المدر بيمينه) لأن سديه ، ومن ثم يوفى
عن ولده . ولذته بعد موت السند فهو حرّ ، وورث الوارث بل فله صديق .
لأنها بدعواها حرّيته نعم أن يكون لها عده بد ، لأن سحر لا يدخل تحت السد ،
وإنما سُمعت دعواها لمصلحة الولد

(وإن أقام بيني) بما قلاه ، فذمت به ، لا عصاه سده ، ولو
شهدت بينة لوارث أن ما بيده كان بها في حياة السند ، وورث المُدثر كان مبدئي
بملاص صُديق المُدثر

• • •



(كتاب الكتابة)

كتاب الكتابة

هي مسحة إن طسها رقص أمس قوي على كتب .

(كتاب الكتابة)

من لكت ، أي الجمع ، لما فيها من جمع حروف وأصل الحرف هو الوقت الذي يجعل فيه مائل الكتابة .

وهي شرعاً عدد عتي ينطقها معنو ساري مسح بوقس معنوش فأكثر وتطلق على المحارحة صدقة قبل (حراج)

وهي إسلامية ، إذ لا يعرفها الجاهلة ، ومحارحة بضم من ، حروف بيع ماله ، وثبوت مدي في دفعه من لصاكة سداء ، وثوب مدث لنفس

وخارث بل ثدت مع ديث ، لنحاجة ، يد سند قد لا يفتح به مجاناً ، والعد قد لا ينفرع وسعه في الكسب إلا بعدد ، في رقة

والأصل فيها قل الإجماع قوله تعالى ﴿ فَاذْكُرُونَهُ أَنْ يَكُونَ حِزْبًا ﴾

(البور : ٣٣) .

والحزب الصحيح ، من اعاد مكاناً في زمن كتابه في فك زقته أظله الله في ظل يوم لا ظل إلا ظله (١) .

وكانت (٢) كسمحارحة من أعظم مكاسب الصلوة رضي الله عنهم ، لحلولهما عن أكثر الشبهات التي في غيرها .

وأركانها فن ، وسند ، وصيغة ، وعوض

(هي مسحة إن طسها رقص أمس قوي على كتب) يعني معونه وحومه ، كما

(١) أخرجه الحاكم (٢ - ٨٩ - ٩٠) ، (٢١٧ - ٢) ، وسهلي في السنن الكبير (٢١٦١٧) ، وأحمد في مسنده (١٦٢٣٣) عن سهل بن جعفر رضي الله عنه

(٢) قوله : (وكات) أي : الكتابة (ش : ١٠ / ٣٩٠)

قيل : أو غير قوي .

بدل على الصواب ، فادى^(١) قو^(٢) أصله ، (مكسب)^(٣) على أنه محمول
أبصاً

وديك^(٤) ، لأن الله تعالى رضى الله عنه فسر الخير في الآية^(٥) يهدين^(٦)

واغتر أولهما لأن تصنع ما يخصه ، ومنه^(٧) يؤخذ أن المراد بالأمير ها
من لا تصنع الما^(٨) و^(٩) سم يكن هدلاً ، لحو ترك صلاة ، ويختل أن المراد
النفقة ، لكن بشرط ألا تعرف بكثرة إمداد ما منه في الصدقة ، لأن مثل هذا
لا يؤجبه له عتق بالكتابة .

وثانيهما والطلب^(١٠) ليؤتق منه تحصيل نسحوم

ولم نجد خلاف لجمع من السحب ، لظاهر الأمر في الآية ؛ لأنه بعد
لحظر^(١١) - وهو بيع ما به أمانته - للإباحة^(١٢) ، وبدونها من دليل آخر^(١٣)

قيل أو غير قوي لأنه إذا عرفت أمانته يُعان بالصدقة والزكاة ، ورؤا
بأن فيه صراً على السيد ولا وثوق تلك الإعانة ، قيل : أو غير أمين ؛ لأنه يُتبادر

(١) قوله (فادى) أي فادى (مكسب) مكراً (ش : ١٠ / ٣٩٠)

(٢) المحرر (ص : ٥٢٤)

(٣) قوله (محمول) أي محمول بصادق بكسب ما ، قوله (ودك) أي نفقة
بالأمين والقوي . (ش : ١٠ / ٣٩٠)

(٤) أي : في قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ كَسْبًا مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمِنْهُمْ مَنْ يَعْلَمُ بِهِمْ صَدَقَ لَهُمْ ﴾ الآية
(نو : ٣٣)

(٥) أي : بالأمين والسيد . (راجع : لام : ٩١٤ - ٣٢٣ - ٣١٤)

(٦) قوله : (ومنه) أي ، من التعديل . (ش : ١٠ / ٣٩٠)

(٧) قوله (وبسبب الطلب) هما معطوفان على قوله (أولهما) هاتين (ك)

(٨) قوله (لأنه بعد الحظر) أي الأمر لو ارد بعد الحظر والسحب (ش : ١٠ / ٣٩٠)

(٩) كتاب الكتابة قوله (للإباحة) يتعلق بقوله (بعد الحظر) يعني أن الأمر بعد الحظر
للإباحة كما هو مفرد في الأصول ، كروي .

(١٠) ومنه الحديث المتقدم في (ص : ٧٥٣) .

ولا نكراه محاب ، وصيغتها كاشت على كذا ، محاب إذا أذيت ، فأنش حر ،

لمحرقة ، ورذ ثاته يصنع ما يكسه

(ولا نكراه محاب) بل هي مباحة وإن انتعاب ، والظلت " " لأنها قد نصي
للعنو ، لكن بحث البلقي كراهها بعد أن يصنع كسه في عسو ، ولو ختولى
عنه لبتد لا يصح من ذلك " ، قال هو وغيره بل قد يشهد محاب
للتحريم ، أي وهو قدس حرمة الصدقة والفرص يد غنم من حذفت صرفهما
في محرم .

ثم رأيت الأدرعي بحثه فمن غنم منه " أنه يكسب بغيره عسق ، وهو
صريح فيما ذكره ، يد مصدر عني تمكنه نفسها من محرم

(وصيغتها ، عطف ، أو بشره أحرس ، أو كتبه تشعزها ، وكل من الأولين
صريح أو كدية ، فمن صرحتها (كاشت) أو أن مكنت (عني كذا) كأي
(محاباً) بشرط أن يصم ليدك قوله (إذا أدبه) مثلاً (دست حر) لأن
عطفها يضلح للمحارحة أيضاً ، فاحسب لتعبرها (إد) وما بعدها

و لتعبر بالأداء محاب من وجود الأداء في نكاحه ، وإلا فيكمي ، كما
فان جمع أن يقول إذا برئت أو فرغت دمتك منه . . فأنش حر ، أو يتوي
ذلك (٥)

(١) قوله (إن نف) إلخ فهو محال وهي ساقطة من بعض النسخ ، والمراد بـ نف شروط
أو بعضها (شدي ٨ ٤٠٥) قوله (إن نف) أي لأدبه وانفوه

(٢) قوله (عطف) من العطف على نصير المرفوع متصل بلا تأكيد متصل (ش
٣٩١/١٠)

(٣) قوله (من ذلك) أي يصح كسه في نف (ش ٣٩١/١٠)

(٤) قوله (فمن عني) إلخ لعل المراد بالعمم بذلك ما يشمل نظر محاب ، فراجع
(ش : ٣٩١/١٠) .

(٥) قوله (أو يدي دمت) أي كما سألني سم ، أي فهو عطف على قوله (بضم دلت
قوله . .) إلخ . (ش : ٣٩١/١٠)

وَيُسْتَعْنَى عَدَدُ النُّجُومِ وَفَسْطَ كُلُّ نَحْمٍ

وَأَتَى^(١) أَنَّ نَحْوَ إِجْرَاءِ بِقَوْمٍ مَقَامَ الْأَدَاءِ ، فَالْمَرَادُ بِهِ شَرْعاً هَا هُنَا مَرَعُ
الذِّقَّةِ^(٢) .

وَحَدَفَ (إِلَى) بَدَى صَرَّحَ بِهِ عِزُّهُ ، لِأَنَّهُ عِزُّ شَرْطِ

نَعْمَ ، إِنْ صَرَّحَ بِهِ ، لَمْ يَكُنْ الْأَدَاءُ يُوَكِّلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ ، لِأَنَّ الْأَدَاءَ إِلَيْهِ نَعْمَهُ
مَقْصُودٌ فَلَمْ يَنْهَ الْوَكِيلُ عَنْ مَقَامِهِ ، بِخِلَافِ مَا صَحِيَ فِي نَحْوِ الْمَمْعِ ، لِأَنَّهُ مَرَّةً
مَنْزِلَتُهُ شَرْعاً .

(وَيْسَ) وَحَوْباً قَدَرِ الْعَوَاصِ وَصَعْتَهُ بَعْدَ مَرِّ فِي السَّلَمِ^(٣) كَمَا بَأْتَى^(٤)

نَعْمَ ، إِنْ كَانَ سَمَحَلٌ يَعْقُبُ بَقْدُ عَدَتْ ، لَمْ يُشْرَطْ بِأَنَّهُ^(٥) ، كَالْبَيْعِ وَ(عَدَدُ
النُّجُومِ) اسْتَوَتْ أَوْ اخْتَلَفَتْ .

نَعْمَ^(٦) ، لَا يَحْتَكَ كَوْنُهَا ثَلَاثَةً ، كَمَا بَأْتَى^(٧) (وَقَسَطَ كُلُّ نَحْمٍ ، أَيِ
مَا يُؤَدِّي عَنْ حُلُولِ كُلِّ نَحْمٍ ، لِأَنَّهُا عَقْدٌ مُعَاوَضِيٌّ ، فَشُرْطُ فِيهِ مَعْرِفَةُ الْعَوَاصِ ،
كَالْبَيْعِ ، وَابْتِدَاءُ النُّجُومِ مِنَ الْعَقِيدِ .

وَالنَّحْمُ الْوَقْتُ الْمَصْرُوفُ ، وَهُوَ الْمَرَادُ هَا هُنَا ، وَيُطْبَقُ عَلَى الْحَالِ الْمُؤَدَّى

(١) قَوْلُهُ (وَأَتَى) أَيِ بَعْدَ مَرِّ فِي السَّلَمِ (فِي أَدَى حَقِّهِ) (إِلَى) عَنَ شَرْطِ (شَرْطِ)
(٢٩١/١٠)

(٢) قَوْلُهُ (وَالْمَرَادُ بِهِ) أَيِ الْمَرَادُ (مَرَعُ) (مَرَعُ) أَيِ الشَّامِلِ لِلْأَسْمَاءِ وَالْأَعْرَافِ وَالْمَقَامِ ، كَمَا
مَرَعُ فِي الْهَيَاةِ . (شَرْطِ) (٢٩١/١٠) .

(٣) فِي (٢٣، ٢٨/٥)

(٤) فِي (ص: ٧٦٠)

(٥) قَوْلُهُ (بَأْتَى) أَيِ الْعَوَاصِ لِمَعْنَى (شَرْطِ) (٢٩١/١٠)

(٦) قَوْلُهُ (نَعْمَ) (لَحْ) هُوَ مَصْرُوفٌ عَلَى طَهَرِ لَمَسٍ فِي حَقِّهِ النُّجُومِ رَقْدِي ، عَادَهُ شَرْطِ
أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ النُّجُومَ فِي كَلَامِ بَعْضِ أَهْلِهَا مَا مَعْنَى لَوْحِدِ أَهْلِهَا (شَرْطِ)
(٢٩١/١٠)

(٧) فِي (ص: ٧٦٢)

وأن ترك لفظ تنعيق وبناء حار ، ولا يكفي عقد كنية بلا علق ، ولا يني
على المذهب ، وبنو أنثكث قنت ،

فه ، كما يأتي في قوله (إن نقت الحوم)

تبه من يلعز به ف عقد معاوضة تحكم به لأحد المعامدين بميث
موص ، والمعوض معاً ، وهو هـ ، فإن بسد بميث الحوم فيه محذور ، عقد
مع نداء المكاتب على منكه ، أي أداء جميع محوم
والعذر بعضهم عنه بمحذور لا ميث به مبي على صعيص أن المكاتب مع
مقائه على الرق لا مالك له .

(وبنو ترك عقد اسعق سحرته لأداء (وبنو بما قبله^(١) حار ،
لا استقلال السيد بالعنق المقصود .

بعم ، فاسدة لا يذوق من تلفه^(٢) (ولا يكفي لفظ كنه بلا علق ،
ولا نية على المذهب) لفا مَرَّ أنها تقع على المحارحة أيضاً
وبه فارق ما مَرَّ في التدمير ، ومَرَّ ثم فرق حر^(٣)

(وبنو) فوراً ، نظر ما مَرَّ في اسبع^(٤) (المكاتب) لا أحسب ، بل
ولا وكل بعد بما يظهر ، لأنه لا بصير أهلاً لئوكل إلا بعد قولها قنت
مثلاً ، كغيره من عقود المعاوضة

(١) في (ص: ٧٦٦)

(٢) قوله (عقد تنعيق) ح ، هو قوله (إن أدبه) ذات حر ، معني صحاح
(١٨١ / ٦)

(٣) قوله (معاوضة) أي بقوله (اكسك على كذا) (معني صحاح - (١٨١ / ٦)

(٤) قوله (إن اسعق) أي بقوله (إن أدبه) ذات حر ، معني ، في (أرموه صدر
من المعني ، والنهاية ، (ش : ٣٩٢ / ١٠)

(٥) في (٧٣٢ / ١٠)

(٦) في (٣١٤ / ٤)

وشرطتهما يكسب وطلاق

ونكحي، سيحاث وإيحات، ك كسبي على كذا، فقوب كسنت
 وإتاما لم يكسب الأداء، فلا قول، ك لإعطاء في الجمع، لأن هذا أشبه بأسبق من
 ذلك^(١)، وفرق شارح بما فيه نظر.

وبما فرقت به بينهما ثغمة الفرق من عدم صحة قول الأحيى هذا لا ثم
 قيل قول أصله^(٢) (عد) أولى، لأنه إنما يصير مكاتاً بعد، وهو
 عمدة عن نحو ﴿يَرْبِي أَرْبِي تَصِيرُ حَقَرًا﴾ (برس ٢٣٦)

وعن اتفاق العلماء على أن المحار أبلغ

(وشرطهما) أي السبد والتمن (يكسب) واحسار فلهما ولو أعميين، وقيد
 الاحسار بثغمة مما مر في الطلاق^(٣) (واطلاق) ينصرف في السبد، لما يفرز أنها
 كالسبع، فلا نصح من محجور عليه ولو عسي ولو يرد الوصي
 ورغم أنه^(٤) مطلق الصرف في مال مولاه فسد، بل بصرفه فيه مقيد
 بالمصلحة، ولا من مكاتب لعمده ولو يرد السيد

وكذا لا نصح من مخص، بعدم أهليتهما لولا، وفي العد^(٥)، فلا نصح
 كتبه عبيد صغير أو محجور

مع، إن صرح^(٦) بالتعليق بالأداء فأتى إليه أحدهما^(٧) غنى بوجود بصفة

(١) قوله (لأن هذا) أي عند نكته، وقوله (من ذلك) أي الجمع (ش ٣٩٢/١٠)

(٢) المحرر (ج ٥٢٤)

(٣) في (٦١/٨) وما بعدها

(٤) قوله (ورغم أنه) أي: الولي. (ج ش: ٤٠٦/٨).

(٥) قوله (وفي العد) عطف على (في السبد) (ش ٣٩٣/١٠)

(٦) قوله (مع) (إذ صرح) أي: السيد. (ش: ٣٩٣/١٠).

(٧) قوله: (أحدهما) أي: عبد صغير أو محجور

وكنية المربص من الثلث ، فإن كان له مثلاً صحت كنية كنه ، وإن لم يملك غيره وأدى في حياته منين وعمة منه عتق ، وإن أدى منه عتق ثلث ولو كاتب مرنئ نبي على أحوال ملكه ، فإن

لا عن الكناية ، فلا يرجع السيد عليه نبي ؛

وكذا في سائر أقسام الكناية الدالة ، ولا مأدوب له في سحابة^(١) ححر عليه الحاكم في أكسبه ؛ لضررها في دسه ؛ كمنوحر ، والمرهون لا تبس ونصيح كناية عديم فيه ؛ كما سحر جمع

واغترصوا ما أؤهمه المرن من عدم صحتها ؛ بأنه لم يذكره أحد وبقوا الأول عن مقتضى كلامهم ، ووخوه بأن الأداء لم يحضر في الكسب فقد يؤدى من الركة وغيرها ، ويؤيده صحة كناية عديم مرن ، وإن أؤمنا نصرته ، ونصيح أدائه في الردة

(وكنية المربص) مرص الموت محسوبة (من ثلث) وثو بأصعاف قيمته ؛ لأن كسبه ملك السيد (فإن كان له مثلاً) أي مثلاً قيمته عند الموت صحت كنية كنه (سواء كان ما خلفه من أداء الرقيق أم من غيره ؛ لحروجه من الثلث) فإن لم يملك غيره وأدى في حياته منين (كنه عليهما) وقسه منه عتق (كنه ؛ لقاء مثليه للورثة ، وهذا كمثل لما فيه

(وإن أدى منه) كانه عليها (عتق ثلثه) لأن قيمة ثلثه مع المئة المؤداة مثلاً ما عتق منه

أما إذا لم يخلف غيره ، ولم يؤد إلا بعد موت السيد ولم تجر الورثة ما رآذ على الثلث فصيح في ثلثه فقط ، فإذا أدى حصته من الحوم عتق (ولو كاتب مرنئ) فله ولو مرنئاً أيضاً (نبي على أحوال ملكه ، فإن

(١) قوله (ولا مأدوب له) إيج ، أي ولا يصح كناه عند مأدوب . يع ، وذلك لأنه عاجز عن السعي في تحصيل الحوم . ع ش . (ش : ١٠ / ٣٩٣) .

وقفاءً بطلت على الحديد

ولا نصيخ كتابة مرهون ومكرى ، وشرط العوض كونه دينا

وقفاء (وهو الأظهر) بطلت على الحديد (المصل لوقف العمود ، وهو الأصح أيضاً ، وعلى القديم لا بطل ، بل توقف ، فإن أنتم من صحتها ، وإلا فلا)

هذا^(١) إن لم يتخير الحاكم عليه ، وقت لا حرج عنه من الردة ، وإلا بطلت قطعاً ، وقيل لا فرق^(٢) ، ومرة هذه في الردة^(٣) صرح تقسيم فلا تكرار ونصيخ من حربي وغيره

(ولا يصح كتابة من تعلق به حق لزم ، نحو^(٤) مرهون) وحاجي نعتق برفقته مال ؛ لأنه معرض بلسع فسادها ، وإنما صح عتقه لأنه أقوى (ومكرى) أي سواء استؤجرت عنه ، أو أنتم عما في يده فيما يظهر^(٥) وإن كان للمؤخر إبدائه ، نظراً لجدد الراهه ، وبضميل الخصص بالاول^(٦) ؛ لأنه متبادر من قوليهم (مكرى) ومن تعينهم له^(٧) بقولهم لأن ماله مسحقاً بمنأخر فيأبىها أيضاً .

ومثله موصى سمعته بعد موت الموصي ، ومعصوف لا يقدر على انراعه (وشرط العوض كونه دينا) بد لا ملك له برذ العهد عليه موصوفاً بصفات السلم^(٨) .

(١) قوله : (هذا) أي : الخلاف المذكور . (ش : ١٠ / ٣٩٤)

(٢) قوله (لا فرق) أي في حدود الخلاف بين وجود الحجر وعدمه (ش : ١٠ / ٣٩٤)

(٣) في (٩ / ٢٠٩)

(٤) وفي (١) : (نحو) من المشر

(٥) راجع : سهل الصباح في خلاف لأشاح ، مسأله (١٨٠٢)

(٦) قوله . (بالاول) أي : بإجادة العين . (ش : ١٠ / ٣٩٤)

(٧) قوله (من تعينهم له) أي بعدم صحه كتابه مكرى (ش : ١٠ / ٣٩٤)

(٨) قوله (موصوفاً) راجع أي إن كان موصى معي (ش : ١٠ / ٣٩٤)

مُؤَخَّلًا ، ولو مُنْعَةً .

نعم ، الأوجه : أنه يُكْمَى بادرًا أو حودًا .

، مؤَخَّلًا ، لأنه بمثابة "سلفاً وحيداً" ، ولأنه عاخرٌ حلاً ، ولم يُكْمَفْ بهد
عفاً فله ، قال ابنُ صلاح : لأن دلالة الاسرار لا تُكْمَى بها في المحاطات ،
وهذا وصفان مقصودان انتهى

وفيه نظرٌ ، لأن دلالة المؤخَّل على الدين من دلالة الصمغ لا لاسرار ، لأن
مفهوم المؤخَّل شرعاً دينٌ باخر وفاؤه ، فهو مبركٌ من شمس ، ودلالة
لصمغ تُكْمَى بها في المحاطات ، فالأحسن في الجواب أنه يصريح بما علم
من المؤخَّل .

(ولو مُنْعَةً) في الدماء ، كما يخورُ عنها ثوبٌ وحريرٌ ، فخورٌ على ماء
درس في دمه موصوفين في وقس معلوم ، يكن ماءً يحلُّ الجمعة في الدماء
من التأجيل - وإن كان في بعض بحورها محللٌ - كان محللٌ فيها يدعي أوده
المترى وعبره شرطاً في الجمعة لا مصداقاً^(١) ، لا على خدمة شهرين متصين أو
متفصين وإن صرح بأن كل شهرٍ بحمٍّ ، لأنهما بحمٌّ واحدٌ ، والشافعي يصفه
بالأعان لا بخورٍ شرطاً بأحدهما^(٢)

ومن ثم لم يصح على ثوبٍ يؤذي بصفه بعد سهو وصفه بعد شمس

أما إذا لم يكن دماً ، وإن كان عبر منقعة على لم تصح الكتابة ، وإلا^(٣)

(١) راجع : من الكتب : التزام سبهي (٢١ : ١٩١ : ١٩٥)

(٢) قوله (شرطاً في الجمعة) أي : كما في حال ماء دريس مذكور ، أي : بأنه بحمٍّ
الشيء دون الأول ، أحد من يائي أن لصفه في دمه بخورٌ يصحها بعد وفوقه (لا
مصحف) أي : كما في حمٍّ لأول في هذا المثال على ما مر ، فراجع : (في شرح
المصحف : وحواشيه ما يوافقه) (ش : ١٠ / ٣٩٥) .

(٣) قوله (لا يجوز شهوداً عليها) يعني : تصح الكتابة عليها ، لكن لا يجوز رحيها كرهدي

(٤) قوله (إلا) أي : لا تصح بصفه بغير المكاتب حلي ، (ش : ١٠ : ٣٩٥)

وَمِنْهُمْ سَخِمَ سَخِمِينَ فَأَكْثَرَ ، وَقِيلَ إِنَّ مَلِكَ بَغْصَةَ وَسَوِيهِ خَزَنَ لَهُمْ يَشْرُطُ أَحَلَّ
وَسَخِمَ

صحت علی ما تقرّر، وبأبی (۱)

(ومحماً بحمير) ولو بس ماعتين وب عظم المائل (وأكثر) لأنه بمائون^(٢٢)
أيضاً ؛ نصير م تقرر^(٢٣) ، ولما مر^(٢٤) أنها مشقة من صم اللحوم بعضها إلى
بعض ، وأقل ما يحصل به الصم . . .

(وقيل : إن ملك) اسد (بعصه وبقفه حر) لم يشرط أهل ونحجم (لأنه قد يملك بعصه الحر ما يؤذنه حداً ، ورؤا بار الجمع بعصاً ، شاعاً ما جرى عليه ، لاوتون^{٥٠} ، لأنها^{٥١} حارحة عن نفس ، ومضراً فهد عس ما ورد

ومن شارب في هذه وجوه عن الأرواح : وه أصناف^(٧) بلا رحيق وهم .

١) قوله (على ما ذكر) من عدم عقد ع شر قوله (وباني) أي بأن يصم لها
مساجد كما هي في قوله (وكانه على حذمه شهر مالا من الأرباب) أي
بحر مني أقول الأولى يصم كل من يدبر وما بني بمجموع الأرباب انصاف استعفه
بالمعد ، وضم شيء آخر إليها . (ش . ١٠ / ٢٩٦)

(٢) من مسلم من بني نصر بن علي بن رجل كان كتب ميمون بن محمد رضي الله عنه ، قال : يعني عثمان رضي الله عنه في تجارة ، فقلت عنه فاحمد ، لاسي قال : فقلت من يده ذاك يوم قلت : مير بمومنين ، اسألت بكاه فقلت : في غير هذا ، نعم ، ويقول انه في كتاب الله ما فقلت : كتاب علي بن ابي طالب ، يعني بن محمد ، في علي بن ابي طالب ، والله لا أعطيت هذا ذريته أخرجه البيهقي في « السنن الكبير » (٢١٦٤٩)

(۳) فوبه (عطر صابون) آبی هم شرح (مؤلفان) بعد تأکید فوبه آبیه (ش)
(۳۹۶/۱۰)

(۱۲) قوله (ويعلم) و هو من باب سمي (س ۱۰ ۳۹۶)

(۵) گھما سبوت، تہی پیچہ آہٹا

(٦) قوله - (لأبها) أي : الكتابة . (شر : ١٠ / ٣٩٦)

٧ راجع به: (۸- ۲۶۹- ۲۷۰)، اخیراً: (کمبریج ۱۳۸۴)

ولو كتب على خدمة شهر ودينار عدد انقصائه صحت ، أو على أن سعة
كدا قدمت ، ولو كان كاشك وبعثت هذا بثوب بألف ، وبحم لألف

(ولو كاتب) فته (على) مفعله على مع غيره مؤخلاً ، نحو (خدمة
شهر) مثلاً من الآن (ودينار) هي أثنائه ، وقد عته ، كيوم يمضي منه (عدد
انقصائه) أو حياضه ثوب (صغته كد هي أثنائه أو عدد انقصائه) صحت (
بكتته ، لأن المفعلة مسحقة حلاً ، والمدة لمديرها ، والدينار إما تسحق
المطوعة به بعد مده بي عنها ، لا مسحقة ، وإذا احتج الاستحقاق حصل
تعذر التحريم ، ولا يضرب حينئذ للمفعلة ، مديره عنها حلاً

فعلم أن الأحل ما هو شرط في غير مفعله بقدر على شروع فيها حلاً ، وإن
الشرط في منافع المصنفه من انصافها بعدم ، بخلاف المطوعة في بدقة ،
وأن شرط المفعلة التي توصف بالعدم ، ويمكن اشروع فيها عنه صيغة بحم حر
لها ، كالنكاح المذكور ، وإن شرطه (يهضم من خدمه ، فلو قدم من المدير
على زمن الخدمة . . لم تصح

ويشغ في الخدمة العرف فلا يشترط بياها

(أو) كاته (على أن يبعه كذا) أو يشري منه كذا (. . قدمت) الكتاة

لأنه كبعت في سعة

(ولو قال كانتك وبعثت هذا الثوب بألف ، وبحم الألف) سحس وأكثر .

(١) في المطبوعات (فته) من المش .

(٢) قوله (واحده) (ج عطف على) ديا في أثنائه (ج (ش . ١٠٠٧)

(٣) قوله (مده مديرها) أي والوفاء بها معنى (ش . ١٠٠٧)

(٤) قوله (شرطه) (ج أي التحم بمصنوع ، ويحصل بغيره من المذكور .

ع . ١٠٠٧) (ج أي شرط في منافع المصنفه بالعين انصافاً - عدد - فلا تصح بكتته

على من سعة ح . سعة وحده الشهر بدي بعده ، عدد انصاف خدمه عدد ، كذا ب

الأعيان لا تقل التأجيل . (ش . ١٠٠٧/١٠)

وعلق الحرية بأدائه ^(١) ونمذته ^(٢) صحة الكتابة دون نسع
ولو كتب عبداً على عوصي وعلق عتقهم بأدائه ^(٣) فانصرف ^(٤) صحتها ، ونورغ
على قيمتهم بوزن الكتابة ، فمن أذى حصته ^(٥) عتق ،

ككاشك وبعك هذا بأعب إلى شهرين يؤذي مهما حمس مئة عند انعصاء الأول ،
والثاني عند انعصاء الثاني (وعلق الحرية بأدائه) وفيهما العبد معاً ، أو مرتباً
(ونمذته صحة لكانه) بقدر ما يخص مئة بعدد من الألف المورعة
عليها وعلى قسم الثوب ، تمرقاً بصفقة وأن أحسن البصفي في رد ذلك ،
وما يخص العبد يؤذنه في سحمتين مثلاً (دون الع) لتفذه أحد شبهه على أهلة
العبد ^(٦) لصناعة السيد .

(ولو كتب ، عتقني ، كع غنم بالأوى ، أو (عبداً) صفقة واحدة (على
عوصي) واحد متخيم سحمتين مثلاً (وعلق عتقهم بأدائه ، كك تشكم على كعب إلى
شهرين إلى آخر ما مر ^(٧) (فالصص صحتها) لاتحاد مالك العوص مع اتحاد
لعظه ، فهو كبيع عبيد بثمان واحد .

(ونورغ) المسمى ، على قسمهم يوم الكتابة) لأنه وقت الحلولة بينهم وس
السيد .

(فمن أرى مهما (حصته عتق) لاسقلال كل سهم ، ولا يُقذل عتق
امعق بأدائهم ، لأن المعطب ^(٨) في الكتابة الصحيحة حكم لمعاوضة ، ولهذا ^(٩)

(١) قوله (حدسب) أي نسع وهو لإيجاب (على شبه بعد) أي ع ، أي يقول
الكتابة . (ش : ٣٩٨/١٠)

(٢) قوله (إلى آخر ما مر) أي يؤدون حمس مئة عند انعصاء لأ . وبما في عند انعصاء الثاني ،
عارة الحمس ، فرد ديسم باسم أحرار انتهى (ش : ٣٩٨/١٠)

(٣) قوله (لا . معطب) أي ، بأنه كتب كل ، خدمه على عواده ، وعلق عتقه
على أدائه ما يخصه . (ش : ٣٩٨/١٠)

(٤) قوله (لو عهد) أي ، حرر المعطب فيها حكم لمعاوضة (يعني بالبراء) مع أي ولو
تدني حبه سعة . رتب يعق على لأداء ع شر . (ش : ٣٩٨/١٠)

ومن محرر رقي ونصح كفاة بغض من باقية حر ، فهو كتاب كفاة نصيح في الرقي في الأظهر ولو كان كتاب بغض رقي فسدت إن كان باقية محرم وله يادن ، وكذا إن أدن أو كان له على المذهب

يفتق بالإبراء مع انتهاء الأد ، ومن محرر (مهم) رقي (الذات)
 (ونصح كفاة بغض من باقية حر ، بأن كان كتاب من رقي منك لا يعصه)
 ما يأتي (٣) ، وذلك لإفادتها الاستقلال المقصود بالبعد
 (فلو كان كفاة) أو محرم لكل من يعصه ، وعدم رقي ، كما مر أن
 شرطه بمذموم نصيح وأن عدم حرمة رقيه (نصيح في الرقي في الأظهر) يعزى
 لنصحه ، فإذا أدى قسط رقي من نفسه عن (ولو كان كتاب بغض رقي
 فسدت إن كان باقية محرم وله يادن) في كفاة ، لعدم استقلاله حينئذ
 وأفاد تعبيره بالبعد أنها تعطي أحكام كفاة لنفسه فيما يأتي خلاف بعض
 أصه (٤) بطلان ، وهذا الثالث يفتقر فيه بقاء من يادن
 (وكذا إن أدن) فيها (أو كان له على المذهب) لأنه حيث رقي يعصه لم
 يستقل بالكس مفراً وحصراً ، وفي مقصود الكتابة ،
 وقد نصح كتابة البعض ، كأن أوصى بكتابة عبد ، أو كاتبه وهو مريض ولم
 يخرج من الثلث إلا بعضه ولم تجز الورثة
 وكذا لو أوصى بكتابة البعض ، أو كان ابني موقوفاً على مسجد أو جهة عامة
 على ما بحثه الأدرعي ، أو كان كتاب البعض في مرض موته وهو ثلث ماله .

(١) قوله (ذات) أي لأنه لم يوجد لأداء منه معنى ويذهب أي ولا يرفع مقامه
 (ش : ٣٩٨/١٠)

(٢) قوله (لا يعصه) أي : يعص ما رقي ، ع ش ، (ش : ٣٩٨/١٠)

(٣) قوله (ما يأتي) أي : في بيان نصيح (ولو كان كتاب بغض رقي) أي : في قوله
 (لأنه حيث رقي يعصه ...) إلخ (ش : ٣٩٨/١٠)

(٤) المحرر (ج ٥٢٥)

فصل

معلوم استیلا أن یحفظ عنة خیراً ، من المال ، أو بدفعه له ،

وحرّج بالإبراء والإعتاق ما یوفض نفسه فلا یعتق وإن رضى لأحر
تقديمه ، لأنه ليس له تحصیل أحد من شخص

(فصل)

في بيان ما یلزم السد وفسر له ویحرم عنه ، وما یولد للمکاة ، واما کانت
من الأحکام وفسر فماع السد من الشخص ، وسیع المکات من الروح
والسري ، وبيع للمکات أو یحویمه ، و یويع لما ذکر

(بترم السد) أو وارثه معذرة على من یحظره بحفظ عنه ، في
کتابه الصحیح لا یفسد حرء من لسان مکات عنه و بدفعه أي
حرء من المعقود عنه بعد حده ، أو من حبه لا من عره ، کبرکة ، إلا إن
رضي^(۱) (إله) موه بهی ♦ و یؤخذ من من به بدی و سکت ♦ ۱۳۳
والأمر للوحووب ، د لا صدف عنه ، بخلاف کتبه ، کما مر^(۲)

و یو أنواء من یکنی فلا وحوب^(۳) ، کما فهمه المصنّ ، و کذا^(۴) لو کتبه في
مرض موه ، وهو ثبت منه ، أو کتبه علی نفسه

(۱) فصل قوله (معذرة) أي حرء کما سجد ، و ب مقدم بحفظ على من یحظره
کردي

(۲) قوله لا أن رضي أي بعد یحظر ، عذرة أي عذر ، و عذرة من غیر حبه
ببره موه ، یکن یحور ، و کما من حبه و حد قوله یحیی (ش ۱۰۰ / ۲۰۰)

(۳) قوله (کما مر) أي من الأمر بها بعد یحظر ، الأمر بعد الإلحاح ، و بدیها من عمل
اخر ، (ش ۱۰۰ / ۲۰۰)

(۴) قوله (فلا وحوب) أي لا وحوب للدفع حیثه ، کردي .

(۵) قوله (و کذا) أي لا وحوب سجد و سجد سجد و کلامه فهم دیک
ایضاً ع ش (ش ۱۰۰ / ۲۰۰)

وَلَحِطْ أُولَى ، وَفِي سَخِمِ الْأَحِيرِ أُنَيْقُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْمِي مَا بَقِيَ عَنْهُ
الْأَسْمُ ، وَلَا يَخْلَفُ بِحَسَبِ الْمَدِّ ، وَأَنْ وَقَبَ وَخَوَبَهُ قَبْلَ الْعَنْقِ ، وَيُسْحَتْ
بِرُثْعٍ .

(وَلَحِطْ أُولَى) مِمَّنْ يَدْفَعُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَانُورُ عَنِ الصَّحْبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ^(١) ،
وَلَا لِإِعَانَةِ مِمَّ مُحَفَّفَةٌ ، وَالْمَدْفُوعُ قَدْ يُنْقَضُ فِي حَقِّهِ أُخْرَى ؛ وَمِمَّنْ نَمَّ ^(٢) كَانَ
الْأَصْلُ هُوَ الْحِطُّ ، وَالْإِيْتَاءُ نَمًّا هُوَ يَدْرُ عَنْهُ (وَ) الْحِطُّ فِي الْحَمِّ الْأَحْمَرِ الْقَبْلُ
لِأَنَّهُ أَمَرْتُ إِبْنِي تَحْصِيلَ مَقْصُودِ بَعِي ، وَحَسْبُ قَسَمِي أَنْ (أَلْبَسَ) بِمَعْنَى أَصْلُ
(وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَكْمِي) فِيهِ (مَا بَقِيَ عَنْهُ لَاسْمِ) أَيِ اسْمٍ مَالٍ (وَلَا
بِحَسَبِ مَحَسَبِ الْمَدِّ) قَبْلَهُ وَكَثْرَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصَحَّ فِيهِ تَوْقِيفٌ

وَحِزْرٌ ^(٣) أَنْ الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ رُبْعُ مَالِ الْكِتَانَةِ الْأَصَحُّ وَقَبْلَهُ عَلَى رَأْيِهِ
عَلَيَّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ فِدَعْتُهُ مِنْ حَتْمَدِهِ ، وَادَّعَاءُ أَنَّ هَذَا لَا تُقَابُ مِنْ قَبْلِ الرَّاْيِ فَهُوَ
فِي حَكْمِ الْمَرْفُوعِ . . . مَعْتَوَجٌ .

(وَ) الْأَصَحُّ (أَنْ وَقَبَ وَخَوَبَهُ قَبْلَ الْعَنْقِ) أَيِ يَدْخُلُ وَقْتُ أَدَائِهِ بِالْعَنْقِ ،
وَيَسْتَوِي بِدَيْقِ مِمَّنْ الْحَمِّ الْأَحْمَرِ قَدْزُ مَا يَبْقَى مِنْ مَالِ النِّكَاحِ ؛ لِأَمْرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ
بِمَصْدُورٍ لِأَنَّ الْإِعَانَةَ عَلَى الْعَنْقِ ، فَإِنْ لَمْ يُؤْذَقْ قَبْلَهُ أَذَى بَعْدَهُ وَكَانَ قَصَاءً

(وَسَحَبَ الرُّبْعَ) لِلْحَمْرِ سَبَارٌ ^(٤) وَلِقَوْلِ ابْنِ رَاهَوِيَةَ أَجْمَعَ أَهْلُ الْأَوَّلِ

(١) مَرْجُوحَةٌ فِي « نَدْوَةِ » (١٥٦٥) عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَاسْتَهْمِي فِي « السُّنَنِ نَكِيحٍ »
(٢١٦ / ٢١) هُنَا وَغَيْرِ مِثْلِهِ مِنْ الصَّحْبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي « كِتَابِ النِّكَاحِ » فِي بَابِ
مَا جَاءَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِهِمْ مِنْ رَبِّ اللَّهِ يَذَّكَّرُ بِهِ لَبَّاسِكُمْ ﴾ (سُورَةُ ٢٣) مَرْجُوحَةٌ

(٢) عَوِيَّةُ (وَمَرْسِيَّةُ) نَحْوُ جَمْعِ كُلِّ مِنَ الْمُعْطَلِينَ (مَثَلُ ١٠ - ٢٠)

(٣) أَخْرَجَ بِحَرْفِهِ (٢١ - ٢٩٧) وَبِشَايِ فِي « سُنَنِ الْكُوفِيِّ » (٥٢٢٧) وَاسْتَهْمِي فِي « مِمَّنْ يَحْزَرُ »
(٢١٦٩٥) مَرْجُوحَةٌ وَمَرْجُوحَةٌ ، وَرَوَاهُ لَوْفُ الْأَصَحِّ ؛ كَمَا هَذَا الْمَرْجُوحُ فِي « تَحْصِيلِ

الْحَمْرِ » (٥١٨ / ٤)

(٤) يُبَيِّنُ

وَلَا فَشْنُ

وَسَخَرُمُ وَطْءُ مَكَانِهِ ، وَلَا حِدْ ، وَبَحْتُ مَهْرُ ، وَأَنَوَيْدُ خُرْ بَيْتُ ، وَلَا بَحْتُ
قَمِيئَةً عَلَى الْمَدْفَنِ ، وَصَارَتْ مُشْتَوِدَةً مَكَانَهُ ، فَإِنْ عَحَرْتُ عَفْتُ مَعُونَهُ ،

أَنَّهُ (١) الْمَرَادُ مِنْ لَآئِهِ (وَلَا) بِشَيْخٍ بِهِ (فَالسَّحْ) أَفْدَاءٌ بِسِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا (٢).

(وَبَحَرُمُ) عَلَى السَّيِّدِ (وَطْءُ مَكَانِهِ) كَيْفَهُ صَحِيحَةٌ : لِاحْتِلَالِ مَلِكِهِ ،
كَالْجَعِيَّةِ ، فَلَوْ شَرَطَ فِي الْكِتَابَةِ أَنْ يَتَّصِلَ مَدْبُ

وَكَالْوَطْءِ كُلِّ اسْتِمَاعٍ حَتَّى النَّصْرِ ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ (٣) ، لَمَّا مَرَّ فِي الْحَقِّ أَنَّهُ
حَيْثُ حَرُمَ الْوَطْءُ لِلدَّبِّ حَرُمَتْ مَقْدَمَاتُهُ (٤) ، وَمِثْلُهَا الْمَقْصُودُ (وَلَا حِدْ) (٥)
لِشَبْهِ الْمَدْنِ ، لَكِنْ يُعْرَضُ إِنْ عَدِمَ بِحَرِيمِهِ : كَهَيِّ إِنْ صَدَّعَهُ

(وَبَحْتُ مَهْرُ) وَاحِدٌ وَهُوَ فِي مَرَاتِبِ وَإِنْ طَاوَعْتَهُ : بِشَبْهِهِ أَيْضًا (وَالْوَلْدُ) مِمَّنْ
(حَرَمَ) لِأَنَّهَا عَدَمَتْ بِهِ فِي مَلِكِهِ (وَلَا تَحْتُ قَمِيئَةً عَلَى الْمَدْفَنِ) لِإِعْقَادِهِ
حَرًّا عَلَى أَنْ حَقَّ لَمَدْنٍ فِي وَلَدِهَا بِالسَّيِّدِ وَإِنْ حَمَلَتْ بِهِ مِنْ عَدَمِهِ عَلَى مَا بَأْنِي (٦)
(وَصَارَتْ) بِهِ (مُشْتَوِدَةً مَكَانَهُ) إِذْ مَقْصُودُهُمَا وَاحِدٌ هُوَ (٧) الْعَقْدُ

(فَإِنْ) أَذْبَحَ الْحَيَّ عَفْتُ عَنِ الْكِتَابَةِ وَسَعَى كَيْفَهُ وَوَيْدَهُ وَإِنْ عَحَرْتُ
عَفْتُ مَعُونَهُ) عَنِ الْاسْتِبْلَادِ ، وَعَنِ مَعَهَا مَا حَدَّثَ لَهَا بَعْدَ الْاسْتِبْلَادِ مَرَّ

(١) قَوْلُهُ (أَنَّهُ الْمَرَادُ) رَجَعَ إِلَى (وَلَا) عَلَى أَنَّ الرَّمْعَ بِمَعْنَى (س) (٢٠١/١٠)

(٢) رَجَعَ : مَوْطَأً (١٥٦٥) وَهُوَ سِسْ ، كَبُرَ (٢١٧٠٢)

(٣) قَوْلُهُ (وَلَا يَرُدُّ) أَيُّ : قَتْلُهُ عَلَى الْوَطْءِ لِمَوْجِبِهِ خَوْفُ مَا عَدَاهُ مِنْ لَامْعَدَاتِ (س)
(٢٠١/١٠)

(٤) فِي (٢٧٥/٤).

(٥) مِمَّنْ (أ) وَ(س) (وَلَدٌ) وَهُوَ تَسْمِيحٌ : لِمَطْوَعِ (س) (٥٩٥) (وَلَا حِدْ) :

(٦) قَوْلُهُ (عَلَى مَا بَأْنِي) أَيُّ : فِي قَوْلِهِ (وَقَمِيئَةً كَلَامٌ) صُلِّ بِرُوحِهِ (س) رَجَعَ : مَعَ شَرْحِ
(٢١٢/٨)

(٧) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (وَهُوَ الْعَقْدُ)

وولدها من بكاح أو رن مكنت هي الأظهر نسفها رقا وعنفاً ، وليس عليه شيء ،
والحق فيه لعنف ، وفي قول لها ،

الأولاد ، فإن مات قبل عمرها عفت ، لكن عن الكفاة ، كما لو مخر عتق
مكاته .

(وولدها) أي المكاته - لا يقيد الأسيلاد - مرقن الحادث بعد الكفاة
وقيل معو (من بكاح أو رن مكاتب) أي شئت به حكم المكاتب ، هي لأظهر
بشمها رقا وعنفاً) لأنه من كسب ينفها في ذلك ، كولد المولدة

نعم ، لا ينفها لو عتق لا يحبه بكافة ، وإن رقت له عتق يحبه أخرى

(وليس عليه) أي الولد (شيء) من سحوم ، إذ لا يرم منه (والحق)
أي حر المثلث (فيه) أي الولد (بسيد) لا للام ، ومن ثم لو وطئه السيد لو
كان أنثى . لم يلزمه مهر .

وخرلفت قضية هذا في أرض الحدية عليه الاتي ، لأنه بدل حرته الآين
لبحرية ، فأعطي حكمه ، وفي حر معاملته له على ما يحته - كالدي قبله -
الديني ، لأنه قد يكون ساء لإعادته على الحق ، ومن ثم وقف فاصل كسه ،
كما يأتي

(وفي قول الحق) أي المكاته ، لأنه مكاتب عليها ، وقضية كلام
« أصل الروضة » أن ولدها من عتق مكاتب لها قطعاً ، كولد مكاتب من
أمته^(٢) ، وبأنه في السلفي ، بل قال إنه وهم ، وقرق بأن المكاتب بمنك
أمه ، ولولد ساء أمه في الرق ، وولدها إنما جاءه الرق من جهة لا من جهة أمه
الذي هو عتق

(١) قوله ، أي حر معاملته ، (ليع عطف على قوله) (في أرض الحدية) (مع
هامش (ك))

(٢) الشرح الكبير (٥٥٦ / ١٣) ، روضة الطالبين (٥٣٠ / ٨)

فلو قتل . . فمئة ندي الحق

ونمدهت أن أرض حابه عليه ، وكسنة ومهنة ينعن منها عنه ، وما
فصل وقف ، فإن عني فله ، وإلا فلست ، ولا ينعن شيء من مكاتب
حتى يؤذي نجميع

ولو أني سأل فعدت شئت هذا حرم ولا شيء حلف مكاتب أنه حلال ،

(فلو قتل . . فمئته) يجب (لندي الحق) مهنة ، ولعمدته أن أرض حابه
عليه (أي : الولد فيما دون النفس) وكسنة ومهنة ، يد كتاب ندي ووضعت بشبهة
(ينفق) أو أذا نفعه ما شمل سائر المون (منها) أي : الثلاثة (عنه
وما فصل وقف ، فإن عني فله ، وإلا فلست ، كما أن كتب الأثم لها إن
عنت ، وإلا فلست

(ولا ينعن شيء من المكاتب حتى يؤذي نجميع) أي : جميع المكاتب مكاتب
عنه ما عد ما يحن يتأذى ، أو يرأ منه ، أو يقع بحوائفه به " لا عنه " .
للحبر الصحيح " المكاتب عند ما بقي عليه ذرهم "

(ولو أني ، المكاتب ، ومثله في جميع الأحكام لأبيه بمدني فيما يظهر) بعد
فقال السيد : هذا حرام (أو ليس منك) ولا شيء (أنه يدك) حلف المكاتب ،
أنه ليس بحرم ، أو (أنه حلال) أو أنه منك ، وضيق عملاً بقدر الد

(١) قوله (أو يرأ منه) أي : ما يجمع بين كروي قوله (أو يرأ منه) أي : ما يجمع بين كروي
(يؤذي النجميع) . (ش ٤٠٣/١٠)

(٢) ومثله (أو يرأ منه) أي : ما يجمع بين كروي (جميع المكاتب) كروي

(٣) قوله (لا عنه) أي : قوله لا ينعن بحوائفه لست عنه بالحرم ، أي : عدم صحته بحرمه .
كما مر في كتابه . ومثله (أنه يدك) أي : يدك . (ش ٤٠٣/١٠)

(٤) مدحه (ش ٤٠٣/١٠) . وحاشاك (٢٨٧) . وورد في (٣٩٩٠) . وورد في

(١٣٠٦) . وورد في (٢٥١٩) . أي : سبهي في (٢١٦٦) . أي : غير من مكاتب

عن أنه عن حده . وورد في (٥٠٨/٧) . وهو اللحن الحبر (٥١٦/٤)

فإن بكل المكاتب حذف التثنية

ولو جرح المؤدى مُتَحَفَةً رَجَعَ سِتْنٌ مِثْلَهُ ، فإن كان في اللحم الأخير
إن أن العنق لم يقع وإن كان في عهد أخذه أُنْتِ حُرٌّ ،

المعصوب منه ، لأن به عَرَضٌ ظَاهِرٌ بِالْإِصْبَاعِ من حرام (فإن بكل المكاتب)
عن حذف (حذف السد) وكان كتاباته التثنية

(ولو جرح المؤدى) من سحوم (مسحوقاً) أو رِفْءٌ^{٢٢} (رَجَعَ السد
مِثْلَهُ) لِمَسَادِ الْقِصْرِ (فإن كان) ما جرح مسحوقاً ، أو رِفْءٌ (في اللحم الأخير)
مثلاً (إن) وهو بعد موت مكاتب أو سِتْنٌ (أن العنق لم يقع) لظلال الأداء
(وإن كان) السِتْنُ (فإن عهد أخذه) أي مِمْتَصِلاً بِقِصْرِ^{٢٣} (أُنْتِ حُرٌّ) أو
أَغْنَيْتُ ، لأنه ساء على صدره حلال ، وهو صَحَّةُ لَدْنِهِ ، وقد كان خلافه

أَمَّا لَوْ كَانَ^{٢٤} دَلَّتْ مِمْتَصِلاً عَنِ الْقِصْرِ وَانْقِرَاضِ أَدْلَاهُ عَلَى أَنَّهُ سَاءَ رَنَّهُ عَلَى
الْقِصْرِ فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ مَوْنُهُ بِهِ سَاءَ عَلَى صَدْرِهِ حَالاً ، كَمَا رَجَحَهُ^{٢٥}

وقول العبراني (لا فرق)^{٢٦} فَبَدَّهَ سُنْ أَرْفَعَهُ سَاءَ إِذَا قَصِدَ إِجْحَادُ عَنْ حَالِهِ
بَعْدَ أَدَائِهِ الْجُورِ ، فَإِنَّ قَصْدَ إِشْبَاهِ لَعْنٍ بَرِيٍّ وَعَمَلٍ^{٢٧} ، وَسَعَى السُّلَاسِيَّ وَرَدَّ

(١) وفي بعض النسخ : (هو الامتناع من الحرام) .

(٢) قوله (أو رِفْءٌ) أي : كان جرح بحمص ، بخلاف البردي فإنه لا يسر به عدم نمو ، كما
يبيح نمو ، لا ي (وإن جرح مبعوثاً) إيج (ع ش ٨ ٢١٣)

(٣) قوله (مِمْتَصِلاً) أي : ما جرح ساءه على أنه إنما ساءه على القصر أحد مذهبين (من
٢٠٤/١٠)

(٤) قوله (أمّا لو كان) إيج محرر عونه (مِمْتَصِلاً بِقِصْرِ) (ع ش ٨ ٢١٣)

(٥) روضة الطالبيين (٤٩٧/٨) ، الشرح الكبير (٥٠٠/١٣)

(٦) مع : توسط (٤١٠/٢٠٩) ، قوله (وهو لعدالي لا فرق) أي : لا فرق في عدم
الحق كبري ، عاره على اشتراكي (٤٣٨) (قوله لا فرق) أي : ساءه
مِمْتَصِلاً أَوْ مِمْتَصِلاً)

(٧) كفاية النية (١٢/٢٢٣-٢٢٤)

وإن حرج معاً فله ردة وأخذ بدله ، وَلَا يَتَزَوَّجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا يَنْسَرِي
بِإِذْنِهِ عَلَى الْمَدْعَى

أن حجة الإطلااق كحاله قصد الإشياء - ونورع فيه - وأنه ^(١) هي الحال ^(٢) يغني عن
حجه بكتبه ، وسفقه كسبه وولاده

ولو قد له المكاتب فله إشياء ، فقد من حجاراً ، صدق السيد
للغريبه

في الرقعي وهذا السياق يقتضي أن مقصود قول سيد محمود على أنه حر
بما قد ورد له به كثر إرادته ^(٣) انتهى

ونظير ذلك من قبل له أصعب مرأيت ^(٤) قد نعم طينتها ، ثم قال
طنت أن ما حرى بيت طلاق وقد أفسدت بحلله ، فلا يفسد منه إلا بقرينة

(وإن حرج معاً فله ردة) أو ردة له إن تلف ، أو بقي وقد حدث به عبث
عده (وأخذ بدله) وإن لم يعث ، لأن العقد إنما يتناول السليم ، ويرده أو
يطلب الأرض يستل أن العن سم بخصل وإن كان قد به عبث الأداء أنت حر
كما مر

فإن رضي به وكان في رحم لأحر ، حصل لعن من وقت النقص
(ولا يزوج) المكاتب (إلا بإذن سيده) لأنه عبث ، كما مر في الحر ^(٥)

(ولا ينسري) يعني : لا يظلم مملوكته وإن لم يُنزل (بإذنه على المذهب)
لصعب ملكه ، وما وقع لهما في موضع من يقتضي حواره ^(٦) مسي على
الصعب أن العن عر المكاتب بفتت سميت السيد

(١) قوله (وأنه) مع عطف على حاله لإطلاق مع (س ١٠ ٢٠٢)

(٢) قوله (هي الحال) أي حجة قصد الإشاء وحجة لإطلاق (شر ١٠ ٢٠٢)

(٣) الشرح الكبير (١٣/ ٢٩٩)

(٤) في (ص ٧٧١)

(٥) مع الشرح ك (١٣ ٥٥٠) (٣/ ٢٣٠) (٨ ٥٢٥)

وله شراء الحوري لتحريره ، فإن وطئها فلا حد ، ولا بدسيت ، وإن
 وبدت في الكفارة أو بعد عتقه بدون سنة أشهر معه رى وعنف ، ولا يصير
 مسؤلة في الأظهر وإن وبدت بعد العن عوق به أشهر

ويظهر أنه ليس به لا سمح بما دون الوطء أيضاً

(وله شراء الحوري لتحريره) موشعاً به في طرق الاكساب (فإن وطئها)
 ولم يُدال بمعناه (فلا حد أعنه) ولولد (من وطئ) بسبب لاحق به ،
 لشبهة المذنب ، ولا مهر ، لأنه حديث ولا ضعف منك

(فإن ولدته في) حال بها ، (الكفارة) لأنه ، ومع عتقه ، أو بعد عتقه (يمكن
) لدون سنة أشهر (معه رى وعنف) ومع يفتي حلاً ، لضعف منك ،
 ومع كونه منك لا يثبت بحر معه ، لأنه ولده ، ولا يفتي عليه ، لضعف منك ،
 بل يتوقف عتقه على عتقه ، وهذا معنى قولهم (إنه يكاتب عليه)^(١)

(ولا يصير مسؤلة في الأظهر) لأنها عتقت بمملوك (وإن وبدت بعد العنق
 لعوق سنة أشهر) أو لسنة أشهر من العنق ؛ كما في (بروصه)^(٢) ولا تحذف ،
 لأنه لا بد من الحصة ، والمسلم غيرها في بعض الصور^(٣) ، كما يُعلم مثلاً
 سافرة في قوله^(٤) (وكان بطؤها) و (بروصه) حذفها^(٥) ، لأنها معلومة ،

(١) قوله (وهذا) في باب عتقه على عتائه (ش ١٠ ٤٠٥)

(٢) قوله (روى) في (ج ١ ب ١٠٠) ، وقوله (عتقه) أي على مكاتب (ش
 ٤٠٥/١٠)

(٣) روضة العدالي (٥٣٠/٨)

(٤) قوله ، في بعض النسخ (في صورة الوطء بعد العنق) بزيادة بعده حصة على سنة شهر
 ملحقة الوطء بعد العنق كما قاله سم ، (رشيدى : ٤١٤/٨)

(٥) قوله (في قوله) في شرح قوله (ج على حد) حذف (ش
 ٤٠٥ ١١)

(٦) قوله (وروصه) عطف على قوله (فليس) في هامش (ب) و (ج) روضة العدالي
 (٥٣٠-٥٢٩/٨)

وكان يظنها فهو حرٌّ وهي أمٌ وليد

ولو عجل النحوم لم يحبر الشئد على القول إن كان له في الامساع عرصٌ
كمؤنة حفصة

فتغلبُ المتن هو الغلط .

(وكان يظنها) ولو مرّة مع العن أو بعده ، ، أمكن ^(١) كونٌ بولد من الوطء ،
بأن كان لستة أشهر فأكثر منه .

وسمى بمرز ^(٢) من عرص ولادته بعد العن سنة أشهر أو أكثر نعلم : أن التقييد
بإمكان المذكور ^(٣) إنما هو في صورة الأكثر فقط

وأما إذا قارن الوطء بعن ^(٤) فيرم لإمكانه ^(٥) : لأن العرص ^(٦) أنه
لستة ^(٧) بعد العن ، فتأمل .

(. . فهو حرٌّ وهي أمٌ وليد) لظهور العلوق بعد الحرية تعيها ، فلا يُنظر
لاحتماله قبلها .

فإن انتفى شرطُ متى ذكرنا : بأن لم يظأها مع بعن ولا بعده ، أو وندته بدون
سنة أشهر من الوطء لم تكن أمٌ وليد ، لعلوها به في حال عدم صفة إبلاده

(ولو عجل) المكث (النحوم) قبل وقت حلولها ، أو بعضها قبل محله
(لم يحبر السد على القول إن كان له في الامساع) من قصتها (عرص)
صحيح ، بطر ما مر في (السلب) ^(٨) (كمؤنة حفصة) أي مال النحوم إلى محله ،

(١) قوله (وأمكن . . إلخ) قيد لقوله (أو بعده) كردي

(٢) وقوله (سمى بمرز) أردبه بوجه (باريك) إلخ كردي

(٣) وقوله (بإمكان المذكور) أردبه بوجه (وأمكن) إلخ كردي

(٤) قوله (أو إذا قارن الوطء بعن) أردبه بوجه (مع بعن) كردي

(٥) وخبر (منه) يرجع إلى الوطء . كردي

(٦) وقوله (لأن العن) ساءه بغير من (وندته بعد العن) إلخ كردي

(٧) وقوله (لستة) أردبه : فوق ستة كردي

(٨) في (٥٨/٥) .

أَوْ خَوْفٍ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا... فَنُخْرِزُ ، مِنْ أَسَى

أو (عطفه) كما في أصله (١) وما قبله يعني عنه (٢) ؛ لأنه مثال (أو خوف عليه)
سحب بهب وإن كانه في وقته ؛ بما في الإحبار حسيب من ضرر . وكذا لو كان
يؤكلُ عبد المحل طرباً ، قال النسيبي أو لئلا يتعنى به ركة

(وإلا) بكن له عرص صحح في الامتاع (محضر) على المصنوع ؛ لأن
للمكاتب عرصاً صحيحاً فيه وهو يعتق أو تفرغه (٣) من غير ضرر على السيد

ولم يقولوا هذا نظير ما مر انفاً (٤) من الإحبار على المصنوع أو الإبراء ،
فيحصل أن يكون هذا كذلك ، وهو من ربحه النسيبي

وحدف (٥) ؛ فلهذا لم يرد من له

وعليه فارق ذلك ما مر في (اسم) من عدم الإحبار على الإبراء ؛ بأن
الكتابة موضوعة على تعجيل العتق ما أمكن ؛ سنوف الشارع إليه ؛ فصبق فيها
بطلب الإبراء .

ويحتمل الفرق (٦) ؛ بحلول الحق ثم لا هما

(من أسى ، قصه ؛ لمحضر لقاضي عن جداره ، أو لكونه لم يحدده (٧)

(١) المحرر (ج ١ : ٥٢٧)

(٢) قوله ؛ يعني عنه (ج ١ : عن قول ؛ عنه) أو عطفه (ج ١ : ١٠٦) وفي الأصل
(قوله ؛ أصله)

(٣) قوله (وهو من) ج ١ : إذا ادعى الجمع ، وقوله (أو تفرغه) ج ١ : أو تفرغه (ج ١ : ١٠٦)
(ج ١ : ١١٥ / ٨)

(٤) قوله ؛ (بنظر ما مر...) إلخ ؛ أي من أنه إذا أتى المكاتب بقال ، فقال السيد ؛ هذا حرام
ولا يئنه وحلف المكاتب أنه حلال... أجبر السيد على أحده أو الإبراء عنه ، ففي سم . (ج ١ :
(ج ١ : ١٠٦ / ١٠)

(٥) قوله (وحدث) ج ١ : ما مر انفاً ؛ من الإحبار على المصنوع أم الإبراء .

(٦) قوله (ويحتمل الفرق) عطف على قوله ؛ فيحصل أن يكون هذا كذلك (هامش (ك)

(٧) قوله (يكون له يحدده) أورد الشروبي ؛ يحصل على هذا نصه ورجحنا بهما ؛ وهو أن =

قصه نقاصي ، ولو غفل بعضها شرته من الذي وثرائه لم يصح بدفع ،
ولا الإبراء

(قصة النقاصي) عنه وعنى المكاسب أن حصل بالموتى شرط يعق ؛ لأنه
بأنث المبيع ، كما هو عاب ، وربما لم ينقص دين العاقب في غير هذا ، لأن
يعرض هذا يعق ولا حرة بسد عنه ، وثم سقوط الدين عنه وبما ذكره في دقة
المدين أصبح للعاقب من أحد نقاصي به ، لأن بده عنه بذامه

ولو ثنى به ' في غير بعد العقد وسعته انها مؤنة ، وكان نحو حويف لم
يُخبر ، وإلا ' أخر ، فيه الماوردي^(١)

(ولو عزل بعضها) أي : النجوم قبل المحل (بترته من الثاني) أي
بشرط ذلك من أحدهما ووافق الآخر (وأبراء) مع الأحدا لم يصح بدفع .
ولا الإبراء) للشرط العاسد ؛ لأنه يشترط جهلته ، كان أحدهم يد حل ديه
قبل المدينه (قصي ويرد) فإن لم يقصه رد في الدين ولا حل ، فعلى السيد
رد المأخوذ ، ولا عتق .

نعم ، لو أبرأ عسماً بعد دفع صح وعق ؛ كما بحثه الرركشي
كالأذرعى ؛ أخذاً من كلام المصنف .

وسحري دت^(٢) في كل دين غفل بهذا شرط

يعنى أن عاقب نقاصي لم يجد ثبوتاً كان قد هرب مثلاً بعد (برء قوله) (بم
نحوه) (وكت عنه قوله) يكون أي أحد نقاصي لم يجد أي لم يجد
فهو كما في (بده) من (أحد) هذا ما في طي (كان محققاً في) (سروبي) أي
(برسبي) (أو كان) (الرسبي) (كت عنه قوله) (بده) (أحد) (بده) (بده) (بده)
لن في (بده) (الأولى) (بده) (بده) (بده) (بده) (بده) (بده) (بده)

(١) قوله (أول برء) أي ما كان بعد حويف (س ١٠/٢٠٦)

(٢) الحاشي الكبير (١٧٢/٢٢)

(٣) قوله (وسحري دت) أي ما ذكره المصنف معني وما ذكره الشارح من (المصدر)
(ش ١٠/٢٠٦)

ولا يصح بيع لثخوم ، والاغتصاص عنها ، فلو باع وأدى لي المشتري لم يفتو في الأظهر ، وبطلت السند المكاتب والمكاتب المشتري بها أحداً من

فرع أوصى بحوم المكاتب معجر ، فعجره الموصى له لم يفتو^(١) ، وكان ردأمة للموصية ، أحد من قول الماوردي ما يؤذيه بعد ذلك بكون المورثة^(٢) (ولا يصح بيع الحوم) لأنه بيع ما لم يقص ، وما يفتو^(٣) السوط إليه ؛ كالمسلم فيه بل أولى ؛ برومه^(٤) من الطرفين (و ، كد لا^(٥) يصح) لأعصاص عنها) من المكاتب ؛ كما صححه هـ^(٦) ، بعدم استقرارها ، لكن أحمد لإسوي وغيره ما حرياً عليه في (شفعه) من صحته^(٧) ، ندومها من جهة السند مع تشوب الشارع للعتق^(٨) .

(فلو باع) ها السند لآخر (وأدا) بها المكاتب (إلى المشتري) . لم يفتو في الأظهر (وإن تصرف البيع الإذن في قصه) لأن المشتري يقض لثقبه بحكم الشراء العاصد ، فلم يصح قبضه ، فلا عتق (وبطلت السند المكاتب) بها (و) بطلت (المكاتب المشتري بها أحداً من) لما يقرر من فادفعه

وفارق المشتري الوكيل ، بأنه^(٩) يقص نفسه ، كما يقرر ، ومن ثمة لو عدم فساد البيع وأذن له^(١٠) السند في قصه كان كوكيل ، فبعت يقصه

(١) قوله (لم يفتو) في معجم المصنف (ع ش ١٥٨)

(٢) الحاوي الكبير (٢٢٩/٢٢) .

(٣) قوله (وما يفتو) في معجم المصنف (ما لم يقص) هامش (ك)

(٤) قوله : (لرومه) أي : السلم . (ش : ١٠٦/١٠)

(٥) في (أ) و (د) : (لا) من المتش

(٦) روضة الطالبين (٥١٨/٨) ، الشرح الكبير (٥٣٦/١٢)

(٧) المهمات (٥٠٦/٩) ، روضة الطالبين (١٧١/٤) ، الشرح الكبير (٥٠٨/٥)

(٨) راجع السهل بفتح في خلاف الأشياء ، مسألة (١٨٠٣)

(٩) قوله : (بأنه) أي : المشتري (ش : ١٠٧/١٠)

(١٠) قوله : (وأذن له) أي : للمشتري . (ش : ١٠٧/١٠)

ولا يصح بيع رقبته في تحديد ، ولو باعه فأدى الشحوم إلى المشتري فهي
عنه مولا ،

(ولا يصح بيع رقبته) أي المكتبة كناية صحيحة بغير رضاها (في الجديد)
كالمسروبة ، وفارق المعلق عنه بصفة ، بأن ذلك نشأ بوصلة محار الرجوع
عنه ، بخلاف المكتبة

ومرأه عائشة لبريرة رضي الله عنهما مع كتابها كان يردن بريرة ورضاها ،
فيكون فحاشها وتزهد له " أمره صلى الله عليه وسلم بعينها " ^(١)
ووقعت كناية بمنعها ، فإن الأصح على القدم أن نكتة
لا يفسح سبيح ، بل تنقل " مشري مكتبة

وبحث النفي صحة بيعه شرط يعق
ويؤرخ فيه قولهم لا يصح بيعه بغير صمت ^(٢) ، وكيفية حاشها في هذه ^(٣)
أيضا ، وبحث أيضا حوار بيعه لعمه ، كسعه من عمره برصه ، فيكون فحاشا
لمكتبة ، كما تقرر

(ولو باعه) ^(٤) بيت (فأدى الشحوم إلى المشتري) فهي عنه مولا

(١) قوله : (وتزهد له) أي : يدل للمع ، (ش : ١٠ / ٤٠٧) .

(٢) عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة كانت معها في كتابها ، ولم يكن فصل من كتابها ثب ،
فأبى لها عائشة رضي الله عنها أن يرد كتابها ، فأنشأ رضي الله عنها كتابا ، ولا يكس
فعلت ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنشأ رضي الله عنها كتابا ، ولا يكس
ولا أنشأ ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنشأ رضي الله عنها كتابا ، ولا يكس
بولا ليس أصوه ، ولا أنشأ ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنشأ رضي الله عنها كتابا ، ولا يكس
كتاب الله ، من شرط شرط ليس في كتاب الله ، فليس له وإن شرط مئة مرة ، شرط الله أصوه
وأؤثق ، أخرجه البخاري (٢٥٦١) ومسلم (١٥٠٤ / ٦) .

(٣) قوله : (بل تنقل) أي : رقبته المع (ش : ١٠ / ٤٠٧) .

(٤) الشرح الكبير (٥٣٦ / ١٣) ، وروضة الطالبين (٥١٨ / ٨) .

(٥) قوله (في هذه) أي : في هذه البيع محامي (ش : ١٠ / ٤٠٧) .

(٦) وفي المطبوعة المصرية (ج) . (هـ) ليس من شرط

وهيئة كسفه ، وليس له بيع ما في يد المكاتب وعتاق عده ، وبيع أمته ولو كان
 رجلاً اغتوث مكاتبك على كذا ، ففعل عتق وترمه ما لم

لنفسه في بيع بحومه ، أظهرهما الميعا وهما ، ويعتق كسفه فسطح بعو
 رصه أصلاً ، وكذا الوصية به بن بحر ، لا بن عصفه لعدم عتقه

و ليس له بيع ما في يد مكاتب وعتاق عده بن عبد الحكيم
 (وتزويج أمته) وغير ذلك من التصرفات ، لأنه معه في المعاملات كالحق .
 وذكر التزويج هنا لأنه على الأصح غيره ، لأن في البيع كذا بعد من آخر ،
 فلا تكرار .

(ولو كان له رجل أعنى مكاتب ، عتق ، وإذا كان حراً لم يظهر
 أعنى كذا) سواء أقر أعنى أم لا ، خلافاً لما قد لا يؤيد ففعل عتق وترمه
 ما لم يرم كما لو كان ذلك في المسموع به ، وهو مخرجه فداء لأسره

أما لو كان أعنفه عني عتق كذا ، ففعل أعنفه عتق فلا يفتق عني
 سائل ، بل عني لمعتق ، ولا يفتق السائل

ولو عتق عتقه على صفة مؤحد . عتق كما مر^(١) ، وبإراءة من الجوم ،
 فيشقه كسفه

(١) قوله (عني) كما مر في شرح هذه (أو خلافاً) كروي

فصل

الكتابة لأرمه من جهة تشييد ليس به مسحها إلا أن يفجر عن الأداء ، وحائرة
بممكنات ، منه برك لأداء وإن كان معه وفاء ، فإذا عثر نفسه

فصل

في بيان لزوم الكناية من جانب وحوارها من جانب ، وما يترتب عليهما
وما يطرأ عليها^(١) من مسح أو انقحاح ، وحائته أو الحباية عليه
وما يصح من المكاتب وما لا يصح

(الكناية) التصحیح : كما نعلم من كلامه لابي^(٢) (لأرمه من جهة السيد)
لأنها تحط بمكاتب فقط ، فكان كسرتهن والسك كسرهن ، ونعلم من لزومها
من جهة^(٣) (نه ليس به مسحها) لكن صرح به^(٤) ، ليرتب عنه قوله (إلا أن
يفجر عن الأداء ، عند المحل ولو عن بعض اللحم) منه مسحها ، فمسح غير
حاكم ، ولا مسح بمجرد عثره من غير مسح
نعم . لا أثر لمعناه عند بحث خطه ، فيرفع الأمر للحاكم ، ليترجم السيد
بالإيه وجكبات لأداء ، أو يحكم بالتفاضل إن رآه ، للمصلحة ، وإنما لم
يحصل لخاص نفسه ، بعدم وجود شرطه الأبي^(٥)
والأثر عاب^(٦) . كما يأتي ، أو انتفع مع الصدرة من الأداء ، فليست مسحها

سبب

وحائرة بمكاتب منه برك الأداء وإن كان معه وفاء ، لأن المحط له ، فإذا
عثر نفسه بقوه أن عاثر عن كسبي مع بركه الأداء ولو مع الصدرة عليه ،

(١) قوله : (عليها) أي : على الكتابة ، (ش : ١٠/١٠٨) .

(٢) أي : في الفصل الآتي . (ش : ١٠/١٠٨)

(٣) قوله (لكن صرح به) أي بقوه (ليس به مسحها) ، (ش : ١٠/١٠٨)

(٤) أي من يدعي ذلك في المحس والمحبوب والاستقرار ، (ش : ١٠/١٠٨)

(٥) قوله (ولا يعب) مع عطف على ليس ، (ش : ١٠/١٠٨) وفي مصحوبات

(إلا إلى عاب) .

فستبد لظنر وانفتح نفسه ، وإن شاء ، بالحكم ، وللمكان مسح في الأصح

وواضعهم للمكان عند خنول اللحم ، استحث مهنة ، فواضعهم ثم أاد

وهذا "تصوير" ، والمدار إنما هو على الأصابع مع قدره ، فمسي مسح من لآء
عند المحل (فلسفة) ولو على سراجي العصر ولحق نفسه ، وإن شاء

الحاكم ، لأنه مجمع عليه فلم يوقف على حكم ، لكنه كذا فيما يظهر
(وللمكان) وإن لم يظهر نفسه (المسح) لها (في الأصح) كما أن يمرنهن
مسح الرهب ، وإد عاد يرق ، فكسبه كلها بسند الأسطة " ، كما مر

(ولو استعمل المكاتب) لسد (عند حلول لحم الأخير ، أو غيره ؛
لغيره عن ، لآء حيث) استحب ، له استحباً مؤكداً أمهاله (إعداة له على
اعتق ، أو لا يعجز " بمره الإمهات بقدر خرج النما من محنة ووربه ")
ويجودث

ويظهر أنه بمره لما يخضع إليه ؛ كأكل وقصه حاحيه ، وأنه لا تشوع
لأعدادها بوشعها في اشععه ورتد بالعب ؛ لأن الحق ها وحث بالطلب ، فلم
يخر باحيره ؛ لأن الأمر الصروي ويحوه

ومن ثم يظهر أن المدس في الدين إحداث بعد مطابقة الدائن له كالمكان
فيما ذكر ، لأنه بمره الأداء فوراً بعد الطلب .

(في أمهات) (ثم أراد) سيّد - وفهم أن الصمير " بعد عبط -

(١) قوله (وعد) في بعد بمصنف المسح بغير المكاتب منه - من
(٤٠٩/١٠)

(٢) قوله (لا يقطعه) في صلام ، فيها تصاصي (ع ش ٨ ٤١٧)

(٣) قوله (أو لا يعجز) عطف على قوله (لغيره عن لآء - ح د) عايش (ك)

(٤) عايش (ح) (نعم بمره الإمهات بقدر ما يخرج منها من محنة ووربه)

(٥) قوله (ومهات أو الصمير) أي صمير (أراد) (شدي ٨ ٤١٧)

نفسح^١ فله ، وإن كان معه عَرُوصٌ^٢ أمهته لسيماها ، فإن عَرُوصٌ كسادٌ . فله
 ألا يريد في نفسه على ثلاثة أيام ، وإن كان مائة عتاة^٣ . أمهته إلى الإحصار إن
 كان دون مرحلتين ، وإلا فلا

(الصبح فله) لأن إحداث لا يباحل^٤ ، وإن كان له دين ثبت على مليء أو
 معه عَرُوصٌ أمهته ، وحيون^٥ ، يوفه ، أو (لسيماها) لمرب مديته وعظيم
 مصدحيها

(فإن عَرُوصٌ كساد^٦ أو عتاة^٧ فله لا يريد في المهنة على ثلاثة أيام)
 لتقصيره لو لم يمهأ أكثر من ذلك .

ويُفرق بين وبين صبط ما يسهل^٨ بدون يومين ؛ بأن ما مع البيع لا صابط له ،
 فقد يريد ثمنه وقد نقصن^٩ . فأبطل^{١٠} الأمر^{١١} فيه بما يظن عرفاً ، وهو ما راد على
 الثلاثة ، وإنما العتاة^{١٢} واحد أو فيه على ما يجعله كالحاصر ، وما لا^{١٣}

وقد يقرر فيما^{١٤} عتاة^{١٥} دون مرحلتين كالحاصر ، بخلاف ما فوق ذلك
 وهذا يتحجج^{١٦} اعتماداً ما في الحش دون ما اقتضاه كلام^{١٧} الروضة^{١٨} « وأصلها »^{١٩}
 أولاً أنه إن لم يمهأ دون يومين ؛ كما لو عتاه ماله المذكور^{٢٠} في قوله
 (وإن كان مائة عتاة^{٢١} أمهته) وحيون^{٢٢} ، إلى الإحصار إن كان دون مرحلتين
 لأنه بصرة الحاصر^{٢٣} وإلا ، بأن عتاه لمرحلتين فأكثر (فلا) لم يمهأ ؛

١) قوله (به) أي من صبط الأمهات ما ثلاثة أيام . قوله (ما يسهل) أي ما يسهل
 ماله . (ش : ١٠٩/١٠)

٢) قوله (أبطل) الأمر أي عدم يوحون (ش : ١٠٩/١٠)

٣) قوله (وما لا) أي لا يجعله كالحاصر (ش : ١٠٩/١٠) وهي (ر) (وما لا)
 (لا)

٤) فصل قوله (مما) أي في أدب قضاء كروي وعادة السوي (١٠٩/١٠)
 (قوله : « فيما مر » أي : في باب القضاء حل العتاة)

٥) الشرح الكبير (١٣/١١١) روضة الطالبين (٨/٥٠٤)

٦) قوله (مذكور) أصعب ما يوحون (إح : ش : ١٠٩/١٠)

ولو حل الختم وهو عاثت ، فليسند أنفسح ،

لطول المدة ، وللسيد الفسخ .

(ولو حل الحميم) ثم عاث بعير إبن السيد ، أو حل (وهو) أي المكث (عاثت) عن المحل الذي يلزمه الأداء فيه ، أي مسافة قصر لا دونها على الأوجه الذي اعتمدته الرركشي وعبره ؛ كما لو عاث مائة ، وبعده بعضهم عن أس الرقعة في « كفايته »^(١) ، ونحوه في « مقاييس » أنه لا فرق فيه بصر وإن اعتمدت شخصاً^(٢) .

(فليسند الفسخ) بلا حاكم وبإذن عاث يوده^(٣) ، أو عثر عن الحضور ، نحو خوف أو مرضي ، ودبت لتعذر الوصول إلى العرض ، وكان من حقه أن يختصر أو يبعث المعلن

والإذن قل الحلول لا يسدزم الإذن به في سمر العينة

ولو أنظره بعد الحلول وبغير يوده ثم رجع^(٤) لم يفسخ حالاً ، لأن لمكانت عبر مفطر حسب ، بل حتى يغتمه بالحل يكس قاضي يده سنده إلى قاضي يده بعد ثوب مقدمت ذلك^(٥) ، ونحوه أن حقه باقي ، ويذكر أنه يدم على الإذن والإضرار وأنه رجع عنهما

ويظهر : أن ذكر الندم غير شرط

ومحللة السعي في بعض ما ذكرته صعبة

(١) كفاية له (١٢١ ٣٧٩)

(٢) أسى المطالب (٩ / ٦٠٣)

(٣) راجع : المهدي لصاح في خلاف لأشاح : مسألة (١٨٠٤)

(٤) قوله (ثم رجع) أي السيد عن الإضرار والإذن (شر ١٠ ٤١٠)

(٥) عاره : أسى المطالب شرح روض الطالب (٩ ٦٠٥) ، بأن يرفع الأمر إلى قاضي يده

ويثبت الكفاة : المحل : العينة ومحللة أن حقه باقي ، ويذكر أنه يدم على الإذن والإضرار ورجع

عنهما ، يكس القاضي إلى قاضي يده المكث بذلك ، يُعرفه الحل (

وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ.. فليس للقاضي الأداء منه ولا يفسخ بغير
لمكاتب ، ونؤذي القاضي بـ واحد له مالا ،

(ولو كان له مال حاضر فليس للقاضي أداء منه) بل يمكن السيد من
البيع حالا ، لأنه ربما يوحصر امتنع من الأداء ، أو عجز عنه
، ولا يفسخ الكسبة ولو وسدة^(١) (حيون) أو إعماء (لمكاتب) ولا
بالعجز عنه بعد ، ورومها من أحد طرفتي ، كالرهن ، ثم إن لم يكن له
مال حاضر فسحق ، فنؤذي^(٢) ، ونؤذي مؤنه ما لم يس له مال بقي^(٣)
ففسق فسخه وفسق ، قال الإمام - واستحسناه^(٤) - هي يد السيد^(٥) ، وإلا
مضى بفسخ ، كما لو غاب عنه ثم حصر^(٦) ، وإن كان له مال انتهى الحاكم
وأنشأ عدة بكسبة وحيون للحكم وعطاب به ، وحلف يمين الاستظهار على أداء
استحسناه

(وحديث يودي) إليه (القاضي) من ماله (إن واحد له مالا) ولم ينتقل
ليد بالأحد ولو من المحجور ، وصهرت المصلحة^(٧) له في العقب بأن لم يصنع
به^(٨) على الصمد ، لأنه يؤث عنه ، بعدم أهلية ، بخلاف غائب له مال

(١) (في) (ج) (و) (س) (ص) (ع) (ص) (٥٩٧) (ص)

(٢) (ج) (س) (ص) (ع) (ص) (ع) (ص) (١٨٠٥)

(٣) وفي (أ) (و) (د) (و) (هـ) : (بقي) .

(٤) قوله (استحسناه) اعراضه عن (ف) ومثوله (ش) (٢١١/١٠) ورجع الشرح

الكبير (٥١٤/١٣) ، وروضة الطالبين (٥٠٦/٨) .

(٥) نهاية المطلب (٤٦٦/١٩) .

(٦) (ج) (ص) (ع) (ص) (ع) (ص) (ع) (ص) (١٨٠٦)

(٧) قوله (ولو يفسق) أي (والحال) ع شر ، عذر ، رشدي عذ قد يس

أي (ب) (د) (س) (ع) (ص) (ع) (ص) (ع) (ص) (١٨٠٦)

هو بعد المصلحة أنه كما يعلم مما يأتي فهي قوله (وذهب المصلحة) (ج) (ص)

هو قيد تاد للتمش - (ش) (٢١١/١٠) .

(٨) قوله (بأن لم يصنع به) أي (بأن لم يصنع به) (ش) (٢١١/١٠) .

ولا يخون السيد ، ويدفع إلى ورثه ، ولا يغني بالذفع عنه ، ولو قبل سيده
فلو ارثه فصاص ، فإن عدا على دية ، أو قتل خطأ ، أحدها مقامه .

حاصر ، أما إذا لم يظهر المصلحة له منه فلا يخوز للمحاكم الأداء عنه ،
ولا للسيد الاستقلال بالأخذ .

(ولا) تمنع (محبون) أو إعماء (السيد) ولا يموت ، أو المحر عنه ،
لزوجها من جهة ، ويدفع (المكاتب المحرم) إلى ولده (إذا خن) أو محر
عليه ، أو ورثه إذا مات ، لأنه قائم مقامه (ولا يغني بالدفع إليه) أي
المحبون ، لعدم أهلية مسرده ، مكاتب ، لعمدة ملكه

نعم ، لا يضمه لو دفع في يده ، لتقصيره بالدفع له ، من تولي تعجيله إذا لم
يتق ببدء شيء

فإن قلت مز في (الطلاق) أن المحور لا يورث أبأس ولو أنصل
بالموت ، لأن صرب محبون كصرب العاقل فقامه ه الاعتداد بأحد
المجنون .

قلت مبروء ، لأن امدار ه على أحد مسنث ، و محبون ليس من أهله ،
بحلاف محو الصرب .

(ولو قبل) المكاتب (سيده) عمداً (فلوارثه فصاص ، فإن عدا على
دنة ، أو قتل خطأ) أو شه عمداً (أحدها) أي الوارث الدنة (مما معه)
ومما سيكتبه (إن لم يختر) تعجيله ، لأن السيد مع المكاتب في المعاملة
كأجنبي ، فكذا الجباية .

وقصة المتري وحوث الدنة بالغة ما دعت ، وأعمده سببتي وبقله عن
" الأم " ، وأصل في رد ما أقصاء كلام " الروضة " و " أصلها " من وحوث الأقل

(١) وفي لمطروعة بوجه حمله ، ومما سكتة من المنس

(٢) قوله (إن لم يختر) أي لم يختر الوارث تعجيله كقوي

فإن لم يكن فله تعجيره في الأصح أو قطع طرفه فانقصاه والذبة كما سبق

ولو قبل أحسن أو قطعة فعني على ما ، أو كان خطأ أحد مما معه ومما سبكه

من قمعه وأرض الحباية ، كحديثه على أحسن^(١) ويأتي الفرق^(٢) بينهم على الأول^(٣)

(فإن لم يكن) في يده شيء أصلاً ، أو يعني بالأرض^(٤) (فله) أي سورت (معجيره في الأصح) لأنه يستعمل به رده إلى محض الرق ، وإفراقه . سقط لأرض ، فلا يبع به ، دعا على ، كمن ملك عبداً له عليه دين .

(أو قطع) المكس ، طرفه ، أي استند^(٥) فانقصاه وابتدأ كما سبق (في قبله له .

(ولو قبل) المكس (أحسن أو قطعه) عمداً وحب الخوف ، فإن اختر العفو (فعني على ما ، أو كان) ما فعله (خطأ) أو شبه عمد (أحد مما معه ومما سبكه) إلى حين عتبه .

وكان وجه ذكره هذا^(٦) هو دون حديثه على السيد أن السيد لما ملك تعجيره عند الحجر نفسه من غير مراعاة قاصي لم يكف وادته انصر لأكسائه المستقلة ، بخلاف الأحسن فإنه لو لم ينعتق بها لصاع حقه ،

(١) الشرح الكبير (٥٧٦ / ١٣) ، ووجه الطالبي (٥٤٤ / ٨)

(٢) قوله (ويأتي الفرق) ، مع ، أي في قوله (وورد ما مر) (إلخ) (ش) (٢١٢ / ١٠)

(٣) قوله (على الأول) وهو قضية المش (ش : ٤١٢ / ١٠)

(٤) قوله (أو يعني بالأرض) أي أو كان وسمي بالأرض معني وبها (ش : ٢١٢ / ١٠)

(٥) عبارة المعني ١٥٠٤ : (وهو مع سبكه من هو في) لروضة . وم يذكره المصنف في جوابه على السيد .

لأقل من قمه والأرض ، فإن لم يكن معه شيء ، ومثل نُسحق بنحمره عخره
نصبي

أو احتاج إلى كلمة الرفع للقاصي^(١)

(الأقل من قمه والأرض لأنه يحدّ تعبر به ، فلا يلى للأرض يحدّ
سوى رفته ، فلزقه الأقل من قيعتها والأرض .

وفارق ما مرّ في حاسبه على سنده^(٢) بأن حق سنده يحدّ رفته دون
رفته ، لأنها منكّه فمرم كل الأرض بما في يده ، كدس النعمانه ، بخلاف حاسبه
على الأجسي بما يحدّ رفته فقط ، كما يدر .

(فإن لم يكن معه شيء ، فمرا نوحا (وسار المسحق) وهو المحي عليه ،
أو وارثه (محبره عخره نصبي ، أو البدي^(٣) ، ونحت اس
لربعة أحد من كلام الله^(٤) ، ومن سابع لمرهون في الحاسب لا يحتاج إلى
فك الرهن أنه لا يحتاج هذا المعبر ، بل يستلّح يصاح انكته^(٥) انتهى
ويؤخّجه إطلاعهم ، بأن قصبة الاحباط يحدّ الموقف^(٦) على المعبر ،
والفرق بينه وبين برهن

وإنما بعخره كما يحتاج له في الأرض فقط ، إلا ألا يأتى مع بعضه على

الأوجه

(١) قوله (يصاح حقه) معناه فيما ذكره يمكن في يد مكاتب شيء ، أو كان وسمه بالأرض
والمسحق على سنده ، وقوله (أو حجاج) معناه ما كان في يد
مكاتبه يلى بالأرض ويحدّ حاسبه على سنده (ش ١٠ / ١٢)

(٢) قوله (ما مرّ في حاسبه على سنده) أي حيث حاسبها يده يده ما يحدّ (ع ش
٢١٩ / ٨)

(٣) عخره البهية ٢١٩ / ٨ أو سنده كما في القاصي (

(٤) سنده (ص ٩٨) أو عده عدره (عود سنده مع في الحاسب ، وانصحب بكتابه (

(٥) كفاية البية (١٢ / ٢١٦)

(٦) فوده (سلف) حر (ع) وقوله (ويرو) عصف عنه كردي

وبع بقدر الأرض ، فإن بقي منه شيء : نقتب فيه الكناية ، وللمشند مداوة وإنماؤة
مُكَنَّاة

ويؤ أغنمة بعد الحبة ، أو أنراة عتق وبرمة القداء ، ووقوف المكاتب
بطلت ومات رفقاً ، والسيدة فصص على قابله الشكافي ، وإلا فالتقية

(ومع) مه (بقدر الأرض) فقط إن رادت فمته عليه ، لأنه الواحد (فإن
بقي منه شيء) شئت فيه الكناية (فبدأ أدى حصه من الحوم) عتق
ولا سراية .

(والسيد مداوة) بأول الأمرين ، ويرم المسحق القول ، شوف الشارع
للعنق (وإبقاؤه مكاناً) .

(ولو عتقه بعد الحبة ، أو أنراة) عن الحوم ، عتق (إن كان السيد
موسراً في مسألة الإعتاق^(٢)) ، أحداً من كلامهم في رعاقي المتعلق برفته مان
، وبرمة القداء ، بالأقل ، لأنه فوت رفته ، بخلاف ما هو عتق بالأداء بعد
الحبة

(ووقوف المكاتب) بطلت (كدته) ومات رفقاً (لغروب محل الكناية ،
فستد ما يتركه بحكم المثلث لا لإرث ، ويرمته بجهره وإن لم يخلف وء .
وسيدة فصص على قابله) بعامد (المكافي) له ، لبقائه بمكة (وإلا)
يُكَات (فالتقية) له هي الواحدة له عليه ، لأنها حصة على قته ، فإن قته
ستده لم يلزمه إلا بكثرة^(٣) ، كما بأصله^(٤) ، وحدده للعلم به مما قدّمه في
سابقها^(٥) ، بخلاف ما لو فصص طرفه فإنه بضمة له

(١) قوله (بالأمرين) أي من جهة الأرض ومن جهة المحاج (٦ / ٥٠٥)

(٢) قوله (أي مسألة الإعتاق) أخرج مسألة الإبراء ، فراجعه سم في قول فصبه بغير
لائي : علم الفرق ، (ش : ١٠ / ٤١٣) .

(٣) المحرر (ص : ٥٢٨)

(٤) قوله (في سابقها) أي الكثرة (ش : ١٠ / ٤١٤) .

وَيُضَعَّرُ كُلُّ بَصْرٍ لَا سُرْعَ فِيهِ وَلَا حَظْرَ ، وَلَا ، وَيُضَعَّرُ بِإِذْنِ سِنْدِهِ فِي الْأَطْفَرِ .

وَبِوَضْعِ الْمَكْنُوتِ حُرُوفَ أَبِيهِ بِمَمْلُوكٍ فِي قَطْعِ طَرَفِهِ بِهِ وَلَمْ يَنْزِعْ شَهْدَ الْمَلِكِ ، لِأَنَّ حُرْمَةَ الْأَبْوَةِ أَقْوَى مِنْهَا^(١) .

(وَيُسْتَلْ) الْمَكْنُوتِ (كُلُّ بَصْرٍ لَا سُرْعَ فِيهِ وَلَا حَظْرَ) كَمَعْنَاهُ نَسَبٍ مِنْهُ ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ نَحْصَلاً بِمَعْنَى مَقْصُودٍ

(وَلَا) بَأَن كَانَ فِيهِ سُرْعٌ ، كَمَعْنَى بَدُونَ نَسَبٍ مِنْهُ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مُحْصُوبٍ مِنْ أَسْنَدٍ نَوْ وَفَعٍ فِي مَرَضٍ لِمَوْتِ ، أَوْ حَظْرٍ ، كَالْبَيْعِ بِسِنْدٍ وَلَوْ بَاكْتَرٍ مِنْ فَيْعِهِ وَبِإِذْنِ أَحَدٍ رَهْماً وَكَمَلاً عَلَى مَا ذَكَرَاهُ هُنَا^(٢) ، وَلَا يَسْتَلْ بِهِ ، لِأَنَّ أَحْكَامَ الشُّرُوفِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِ

وَقِيلَ الْفَلَسْفِيُّ عَنْ « بَصْرٍ » مُشَاعٍ بِكَفَرِهِ بِالْعَدَمِ مَعَ أَنَّهُ لَا سُرْعَ فِيهِ ، وَأَنَّ^(٣) مَا تُضَعَّرُ بِهِ عَلَيْهِ مِمَّا يُؤَكَّدُ وَلَا يُبْعَثُ عَادَةً ، بِهِ سُرْعٌ بِهِ ؛ لِحَرِّ بَرِيرَةٍ^(٤) وَبَحْثِ أَنَّ لَهُ بِحُجُوعِ السُّعَةِ^(٥) مِمَّا الْعَالِيَةُ فِيهِ سَلَامَةٌ وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَظْرٌ

(وَيُضَعَّرُ) مَا فِيهِ سُرْعٌ وَحَظْرٌ (بِإِذْنِ سِنْدِهِ فِي الْأَطْفَرِ) لِأَنَّ سَمْعَ إِنْسَانٍ هُوَ حَقٌّ ، وَكَوْنُهُ مَعْرُوفٌ بِهِ سُرْعُهُ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى مَكْنُوتٍ بِهِ آخِرُ بَأْدَاءٍ مَا عَلَيْهِ^(٦) نَعَمْ ، نَسَبٌ بِهِ عَمَلٌ وَوُطْءٌ وَكَدْنَةٌ وَلَوْ بِإِذْنِهِ ، كَمَا بَأْتِي

(١) رَجَعَ لِمَنْ لَمْ يَصَاحَ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْبَاحِ ، مَسَالَهُ (١٨٠٧)

(٢) تَشْرِيحُ الْكَلِمِ (١٣ : ٥٤٦ ، ١٠ : ٤٧٠ - ٤٧١) ، رَوَاهُ نَهْدَانِي (٨ : ٥٢٢ ، ٥٢٥) وَ(٣٠٦/٣)

(٣) مَوْفُودٌ (بَأَن كَانَ) مَعْدِي (سَمْعٌ عَطْفٌ عَلَى (مُشَاعٍ بِكَفَرِهِ) سَمْعٌ ، شَرِّ (٤١٤/١٠)

(٤) الْمُتَعَمَّرُ ، (حِينَ : ٧٨٠)

(٥) الشُّعْبَةُ ، مَعْنَى عَطْفٍ عَمْدٍ مَسْرُوقٍ بِالنَّحْوِ بِحُرْمَةِ عَدَمِ نَحْوِ نَكْحَةِ وَبِهِ عِلَافٌ وَيُجْزَى بِرَأْيِهِ ، (لَمْ يَخْرُجْ عَنْ النَّحْوِ ، الْمُعْجَمُ الْوَسِيطُ) (حِينَ : ٤٤٣)

(٦) قَوْلُهُ (بَأْدَاءٌ مَا عَلَيْهِ) أَيْ بَأْدَاءُهُ بِسَبْدِهِ عَلَى مَكْنُوتٍ لِآخِرِ ، (شَرِّ : ١٠ : ٤١)

ولو اشترى من يفتق على سنده صحح ، فإن عجز وصار لبيده عفو ، أو
عنه لم يصح بلا دين ، وبدون فيه المولان ، فإن صحح نكاح عليه ، ولا
يصح إعادته وكسبه بدون على المذهب

فصل

الكسبة بعمده بشرط أو عوض أو أحل وسيد

(ولو شري) كل أو بعض من يفتق على سنده صحح ، ولا يفتق على
السيد ، لاستقلال المكاتب بملك أقد عجز وصار لبيده عفو ، عليه ،
بدخونه في ملكه ، ولا يشرى بعض في صورته إلى الداهي وإن اختار سيده
تعييزه ، إنما قرأ في العتق^(١) .

(أو) شري من يفتق عليه لو كان حرًا لم يصح بلا دين ، من
سنده ، لأنه نكاح عليه ، كما يأتي في شروءه له بدون) منه (فيه
المولان) في سزعه أظهرهما يصح ، فإن صحح ، شرأ ، نكاح عليه (
منه ردًا وعفاً ، وبني به نحو سعة

(ولا يصح إعادته وكسبه) عنه ، بل أمر سيده (على المذهب) لتضمنهما
الولاء وليس من أهله .

بعم ، لو أعطفه على سنده ، أو غيره بدون صحح وكان الولاء بسيد

(فصل)

في بيان ما يتارق فيه الكسبة الساطنة السامدة ، وما نوق أو يابن فيه

السامدة لصحبة وتحالف المكاتب وسيد أو وارثه وغير ذلك

(الكسبة السامدة بشرط) فاسد ، كأن شرط أن كسبه بيهم ، أو بأخر عنه
عن لاء (أو عوض) فاسد ، كأن كسبه على نحو حمير (أو أحل فاسد) كأن

(١) قوله (في صورته) في صورة شر ، بعض (ش ١٠ ، ٢١٢)

(٢) قوله (سامر في حمير) أي من عدم ملكه له احصار ع من (ش ١٠ ، ٢١٢)

كصحة في شغلته بالكسب وأخذ أرش الحدية عنه ، ومهر شبهه ، وهي آفة
يقول بالأداء

يؤجل مجهول ، أو يخضعه ^(١) نجماً واحداً ^(٢) ، أو لغير ذلك ، كأن يكاتب بعض
لرفيق (كالصحة في شغلته) أي المكاتب (بالكسب) لأنه يقول فيها
بالأداء أيضاً ، وهو ^(٣) إنما يحصل بالممكن من الأكسب

وخرج بها ^(٤) لاصته وهي ما اختلف بعض أركانها ، كحلال بعض شروط
لعمدين السابقه ، وكالمعد سحر دم ^(٥) ، وكفقد إيجاب أو قبول ، فهي لغو إلا
في تعليق عتيق إن وقعت ^(٦) من يصنع بعلقه ، وكذا عرقان ^(٧) في سحر الحج ،
والعارية ، والحج

(و) هي (أخذ أرش الحدية عليه ، و أي أخذ أمة ما وجب بها من (مهر)
عقد صحيح عليها ، أو وطء (شبهة) لأنهما في معنى الأكسب
(وفي أنه يعتق بالأداء) للمستد عند المحل بحكم العقب ، بوجود الصفة ،
ولكون المقصود بالكتابة العقب ثم يشار بالتعقب المقصد
ومن ثم ^(٨) لم يشاركه عند فاسد في باده مدب أصلاً

(١) فصل قوله (أو يخضعه) أي يحسن لأجل كروي

(٢) (نجماً واحداً) أي : وقتاً واحداً . كروي .

(٣) قوله : (وهو) أي : الأداء . (ش : ١٠ / ٤١٥) .

(٤) عبارة الجعي : ١٥٧٦ ، سده قوله : لاصته المود من ثلاث ، كـ عـ

و حـ رـ هـ عـ شروط صحيح ، كشروط العقب عند الأداء ، وبعبارة عن صفة وهي
ما يجب صحيحها بالحلال من أركانها تكون صفة محبة ، كل هذه الإيجاب أو
المعول ، واحد المقادير مكمل ، وصلاً أو محزون ، أو عقد غير مقصود ، كده ، وما
لا يتناول ، فإن حكمها الإلغاء . . . إلخ

(٥) قوله : (سحر دم) يعني : شيء بعض . كروي

(٦) قوله : (وقعت) أي : باطله (ش : ١٠ / ٤١٥) وهي لأجل (جـ) بعبارة

(٧) قوله : (وكذا عرقان) أي : السابعة والسادس (ع ش : ١٠ / ٤٢١)

(٨) قوله : (ومن ثم) أي : لأجل عدم تناقض (ش : ١٠ / ٤١٥)

وتسعة كسنة ، وكثقلوا في أنه لا يفتق بزراء ، وينقل بموت سنده ، ويصح الوصية برفته ، ولا تصرف إليه منهم ثكناتين .

(و) هي أنه (سعه) إذا علق كسه (لحصل بعد سعلق ، وولده من أمه ككسه ' ، تكن لا بخور له بعه ' ') لأنه نكتت عليه ويفتق اد عى ، وكذا ولد المكتنه كنه فاسدة

وفصية كلامهما أن سعه على اسند ، كقطره ' ' ، تكن قال الإمام والعربي تسقط عنه ' ، وحرم به عزهما ، وله معاشه ' .

(وكاسمق نصة) هي أنه لا يفتق بإبرء ، عن سجوم ، ولا بأداء من العير عنه نزعاً أو وكنة ، ولا بالأداء بوكيل اسند ، بعد حصول نصة ، وأخرأ هي الصحيحة ، لأن اسميت بها معاوضة ، والأداء والإبرء بها واحد

(و) هي أن كتبه (سطل بموت سنده) قبل الأداء ، لحوارها من الحاسن ، وعدم حصول المعنى عليه ، ولا يفتق بالأداء بوارث ، بخلاف الصحيحة نعم ، راء : إن أدبت لي أو لوارثي . . لم تبطل .

(و) هي أنه (يصح ، نحو سعه وهته وإعتاقه عن الكفارة ، الوصية برفته) وإن صح صحته كنه ، لأن اعبره بها في نفس الأمر

(و) هي أنه لا تصرف إليه سهم المكاسن (لأنها حائزة من الحاسن ، بالأداء بها عز منوي به ، وفي أنه يمتعه من سمر ، وبطونها ' ' ، ولا يفتق بتعجيل السجوم .

(١) قوله : (وولده) متداً خبره (ككسه) ، (ش : ١٠ / ٤١٥)

(٢) قوله (بيته) أي : وبحره مما يربل الملك ، (ش : ١٠ / ٤١٥)

(٣) روضة حار : ١٠٢ - ٢٨٦ ، شرح الكسر (١٣ - ١٧٩ - ٢٨٠)

(٤) نهاية المطب (٣٥٩ / ١٩) ، الوسيط (٤٠٥ / ٤)

٥ رجع ، سمر : صبح في خلاف لأشج ، ماله (٨٠٨)

(٦) قوله : وبعد أداء الهبة (ولا بطونها) ، وكذا في من شرح رحمه الله =

وَنُحَالِفُهُمَا فِي أَنْ يَلْسَنَهُ فَصَحَّحَ ، وَاتَّهَ لَا يَمْنَعُ مَا يَأْخُذُهُ ، بَلْ يَرْجِعُ لِمَكَاتِبِهِ
إِنْ كَانَ مُنْقُومًا ،

وَمَا تَقَرَّرَ عُلْمُ أَنْ فِي كُلِّ مِنْ الصَّحِيحَةِ وَالْمُسَدِّهِ عَمْدٌ مَعْرُوضَةٌ ، وَأَنْ
الْمُعْلَبُ فِي الصَّحِيحَةِ مَعْنَى الْمَعْرُوضَةِ ، وَفِي الْمُسَدِّهِ مَعْنَى التَّعْلِيلِ
(وَنُحَالِفُهُمَا) أَيِ مُسَدِّهِ صَحِيحَةٍ وَاسْمُهُ (فِي أَنْ يَلْسَنَهُ فَصَحَّحَ)
بِالْعَمَلِ ؛ كَالْبَيْعِ ، وَهُوَ : كُنْصَتُهُ ، فَلَا يَمْنَعُ بِأَدَاءِ عَمْدٍ عَمَّحٌ ، لِأَنَّهُ يَعْطِفُهَا
فِي صَمْنٍ مَعْرُوضَةٍ لَمْ يُسَلِّمْ فِيهَا الْعَرَضُ ، كَمَا نَبِي فَلَمْ يَدَمْ
وَبَطْلَانُ عَمَّحٍ فِيهَا فَهُوَ مَحْجُورٌ ، لِأَنَّهُ يَمْنَعُ بِكَوْنِهِ فِي صَحِيحٍ
وَقَدْ (يَسْتَدُ) لِأَنَّهُ يَمْنَعُ عَنْهُ نَسْخُ فِي الصَّحِيحَةِ ، كَمَا قَدْ مَنَعَهُ ، وَكَذَا فِي
التَّعْلِيلِ .

وَأَمَّا الْعَمْدُ . فَمَحْجُورٌ لَهُ الْمَسْخُ فِي الصَّحِيحَةِ ، وَاسْمُهُ دُونَ اسْمِ الْعَمْدِ
(وَ) فِي أَنَّهَا تَنْصُلُ مَحْجُورٌ بِعَمْدِ السَّنَدِ ، وَلِحَجَرٍ عَلَيْهِ سَمْعٌ ؛ كَمَا بَأْتِي ،
لَا فَرْقَ ، بِخِلَافِ مَحْجُورٍ بِعَمْدِ الْعَمْدِ ، وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ ، وَفِي (أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ
مَا يَأْخُذُهُ) مُسَدِّدٌ يَقْدِرُ (بَلْ يَرْجِعُ) فَمَا يَدَّ عَنِ الْأَدَاءِ (الْمَكَاتِبُ بِهِ) أَيِ
بَعْبِهِ (إِنْ) بَعْبِي ، وَإِلَّا فَحِثُّهُ فِي إِحْثَالِي وَفِثْمُهُ فِي الْمَقْشُومِ ، إِنْ كَانَ مُنْقُومًا
بَعْبِي بِهِ فِثْمَةٌ ، كَمَا بِهِ أَصْبَحَ ، فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مِثْلِي

بَعْبِي ثُمَّ كَسَبَ (لَا) وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِي بِهِ سَمْعٌ مُسَدِّدٌ عَمْدًا بِرَبِّهِ قَوْلُهُ
(لَا يَمْلِكُ الصُّوْبُ حَذْفٌ لَا) سَمْعٌ ، وَخَلَّ سَمْعٌ بِمَعْنَى حَشْدٍ ، وَكَذَا كَسَبَ
بِمَعْنَى قَوْلِهِ (لَا يَمْلِكُ) عَمْدًا ، أَوْ شَرَحَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ : لِأَنَّهُ ، أَيِ بِخِلَافِ
الصَّحِيحَةِ ، عَمْدًا ، أَوْ شَرَحَ لِأَسَدٍ عَمْدًا ، وَهُوَ : فَلَا حَذْفَ وَلَا تَعْرِيزَ وَلَا مَعْنَى سَمْعٍ ،
فَسَمْعٌ عَمْدًا بِمَعْنَى سَمْعٍ ، وَفِي (١٠ ٢١٦) ، فِي (ح) ، وَاسْمُهُ عَمْدٌ وَاسْمُهُ
لَا يَمْلِكُ ، وَاسْمُهُ مَعْنَى مَحْجُورٍ فِي إِخْلَافِ الْأَسَاحِ (١٨٠٩)

(١١) قَوْلُهُ (سَمْعًا) بِي فِي صَدِّ السَّحَابِ ، قَوْلُهُ (سَمْعًا) بِي مُسَدِّدٌ (مِثْلِي)

وهو عنه بضمه يوم الغزو ، فإن تحدث فأقوال النفاض ، ويرجع صاحب
العصر به قلت أصبح أقول نفاض سقوط أحد تدس بالأحر

أما ما لا قيمة له ، كحجر فلا يرجع بعد بضمه على سنده شيء

نعم ، بحث شارح أن به أحد محرم غير مقوم ، كجند مبه لم يدع
(وهو) أي استرجع (عنه) أي السكك (بضمه) (١) لأن فيها
معنى المعادومة وقد ثبت للمعقود عنه بالعتو ، بد لا يمكن رده ، فهو كتب مع
وسيلة (٢) في بد المشرقي يرجع على سماع بعد أدنى ، ويرجع النافع عنه بالقمة ،
وتعبر القيمة هـ (يوم لعتو) لأنه يوم انتف

و هو كتب كقوة كقوة على وسيد مقصود ، كحجر وقص في كسر فلا
يراجع ، كما غمه من مر في مكح بشر (٣)

(قول محاسن) أي ما يرجع به بعد وما يستحقه سند عليه ، بأن كانا تدس
مفديس وانتف حساً ووعاً وصفة واستقراراً وحبولاً (فأقوال النفاض) الآية
(ويرجع صاحب الفصل به) إن فصل شيء ، لأنه حقه

أما إذا علق لا باداء ، بأن نعتة السد لا عن بكاة ولو عن كفايه ، ومثل
ذلك بوسعه ، أو وهبه ، أو ربه ، أو أوصى برفقه ولم تقض بعجره فإنه يصح
ويكون فصحا لها ، فلا ينفع كثر ولا ولد

ومما تحدث بصحيحه فيه أنه لا بحث فيها إباء ولا تصح الرصة
سحومها ، ولا تصح رجوع لأصل ، ولا تحزم النظر على السد ، ولا توحث
عنه مهراً بوطه لها ، وفي صور أخرى تلغ من صور

(قلت أصبح أقوال النفاض سقوط أحد تدس بالأحر) أي بقدره منه

(١) قول المتن : (بضمه) أي : المكاتب (ش : ١٠ / ٤١٧)

(٢) وفي بعض النسخ : (مع فاسداً) .

(٣) في (٧ / ١٧٩)

بلا رصاً ، والثاني برصاهما ، ولثالث رصاً أحدهما ، والرابع لا ينقُط ، والله أعلم .

إنَّ تَقَعاً فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ وَكَانَ بَعْدَ (بِلا رصاً) مِنْ صَاحِبِهِمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ،
لأنَّ طَلَبَ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ يَمَثُلُ مَا بِهِ عَلَيْهِ عَقْدٌ ، وَهُوَ فِيهِ شَيْءٌ يَسَعُ بَعْدَهُ .

وَلِهَيْئِهِ عَنْ سَعِ الْبَدَنِ بِالْبَدَنِ إِنَّمَا مَحْصُوصٌ بِعَبْرَةِ دَلَّتْ ، لِأَنَّهُ يُعْتَمَرُ فِي
التَّفْذِيرِ مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي غَيْرِهِ ، وَمَا مَحَلُّهُ فِي سَعِ لَدُنْ لَعَمٍ مِنْ غَيْبِهِ

(والثاني :) إِنَّمَا يَنْقُطُ (برصاهما) لِأَنَّهُ نُسْخَةُ الْحَوَالَةِ (والثالث :) يَنْقُطُ
(برصاً أحدهما) لِأَنَّهُ يَمُودُ أَنْ يُؤْذِيَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ (والرابع : لا ينقُط) وَإِنْ
براصياً (والله أعلم) لِأَنَّهُ نُسْخَةُ سَعِ الْبَدَنِ بِالْبَدَنِ

أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ حَسْبُ أَوْ غَيْرُهُ مَقَاماً فَلَا يَنْقُضُ ، كَمَا أَنَّ كَوْنَهُ غَيْرَ بَعْدِي وَهُمَا
مَعْمُومَانِ مُطْلَقاً^(١) ، أَوْ مُتَبَعَيْنِ ، لَا^(٢) . بِحَصْلِ بِهِ عَقْدٌ ، شَوْفَ خَدَارِخِ إِسْمِهِ

أَمَّا لَوْ اتَّفَقَ أَحَدُهُمَا فِي وَحْدَةٍ رَخِجَهُ الْإِدْمُ^(٣) وَسَعَهُ السَّعْيُ وَشَهِدَ لَهُ
بَصَرٌ ، الْإِدْمُ^(٤) ، السَّعْيُ ، وَفِي خَرِّ السَّعْيِ ، وَرَخِجَهُ سَعْيُ^(٥) ، كَانْدَاصِي ،
وَأَقْصَى كَلَامُ الشَّرْحِ صَغِيرٌ ، لِأَنَّهُ الْمَضَامَةُ ، وَلِأَنَّهُ أَحَدُهُمَا قَدْ بَخُلُ
بِمَوْنِهِ قَبْلَ الْآخَرِ .

وَيُؤْتِرُاصِيًا بِحَقْلِ لِحَانٍ فَصَاصاً عَنِ الْمَوْخَلِ سَمَ بَغْرٍ ، كَمَا رَخِجَاهُ^(٦)
وَحَقْلٌ عَلَى مَا إِذَا سَمَ بِحَقْلِ بِهِ عَقْدٌ ، وَإِلَّا جَازَ ، كَمَا آقَادَهُ كَلَامُ

(١) أخرج له الحاك (٢ / ١٥٧) ، في نصي (١٥٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) قوله (مطعون) أي حصل به عوقاً ، لا (ش) (١٠ / ١١٨)

(٣) وفي (خ) و (س) و (غ) (لا)

(٤) بهية المطلب (١٩ / ٢٥٧)

(٥) التهذيب (٨ / ٢٦٦)

(٦) الشرح الكبير (١٣ / ٥٣٩) ، روضة ايطاليين (٨ / ٥٢٠) .

فإن مسح السند فبشهاد ، ولو أدى المال قد استند كُنت فسخت
فإنكره صدق بعد سببه ، والأصح نفلان الفاسدة بخون السند وبعماله
وانحصر عنه ، لا بخون العد ، ولو ادعى كفاية فأنكره مستند ، أو ورثه
صدق ، ويحلف الوارث على نفي العلم
ولو حلف في قدر النجوم

«الأم» ١ وقيل أنه تصد الوجهين المذكورين بسند نصاً

، (من مسحها السيد) أو بعد (فبشهاد) من احتياط ، سلاً يباحدا
(ولو أدى) المكاتب ، (المال فبالسند) ، (كس فسخت) هل أن تؤذي
(فإنكره) بعد ، أي أصل المسح ، أو كونه من الأداء ، صدق بعد
سببه ، لأن الأصل عدم ما ادعاه مستند ، فبرمه سببه

(والأصح نفلان ، الكفاية) الفاسدة بخون السيد وعماله والحرر عنه ، (بسببه)
(لا بخون العد لأن يحط له ، فإذا أدى وأدى يسمى على وثب التراجع
(ولو ادعى كفاية فأنكره سببه ، أو ورثه صدق) أي كل منهما
بالسند ، لأن الأصل عدمه (ويحلف الوارث على نفي العلم) والسند على
الثب ، كما عُلِمَ مقامه .

ولو ادعاه بعد وأنكر العد خلع بكره معجر آمنه لنفسه .

نعم ، إن عرف المستمع ذلك بأداء نفل علق بوفره .

وينبغي أن محفل ما ذكر في الإنكار^(١) إن يعقده من غير عذر

(ولو احتلف في قدر النجوم) أي الأودت ، أو ما يؤذي كل نجم

(١) الأم (١٠٨/٩)

(٢) وهي (أ) وهـ المهاج والمطبع (ص ٥٩٩) . (هـ)

(٣) وهي المطبوعات ؛ (حلف) .

(٤) قوله (ما ذكر في) ، وهو قوله (إنكره معجر كردي

أو صحتها ، تحائف ، ثم إن لم يكن قصص ما يدعيه ، لم يسمع الكسبة في الأصح ، بل لم يسمع ، فصح القاضي ، وإن كان قصة وول التحائف بعض مخصوص وديعة ، عتق ، وتزجج هو بما أذى ، والتبذ بسمه . وقد بداه

، أو صحتها ، أراد بها ما شمل الحسن والبوع وخصه ويدر لاجل ولا شيء ، أو ككل مهماتة ، تحائف ، كما مر في سيع^١

نعم ؛ إن كان خلافهما يؤذي لصددها ، كان حيفا فل ، فعد على بحيم وحيو وكثير ، ضد مدعي صحة بسمه ، نظير ما مر له

(لم يعد تحائف ، لم يكن) لسيد (قصص ما يدعيه) لم يسمع بكتابه في الأصح ، فعد على سيع ، بل إن لم يسمع ، على سيء ، فصح القاضي ، بكتبة لا هما ؛ لأنه يحتاج لطير ، جهاد ؛ كصحيح بعه

وبه فارق ما مر في نحو البيع^٢ ، لأنه مخصوص عنه ، ودفعت كما قرره الرركشي - تسوية الأسوي وغيره من ما هو واسع^٣

(وول كان) السيد قصه ، أي ما دعه بسمه ، وول المكاتب بعض لمشروع ، لم يقع به الكسبة و ما هو (وديعه) ودعه بنة وسم أدفعه عن حبه بكتبة (عتق) لأنفاهم على وقوع عتق على استدبرين (ورجع هو) أي بعد (ما من) حمعه و ، يزجج (السيد بسمه) أي بعد ، لأنه لا يمكن رد العتق .

(وقد بداه) إن أحدث شروط الفاضل السابقة ، بل ينف يؤذي وكان هو أو قيمته من جنس قيمة العد وصحتها .

(١) في (٧٢٨/٤) وما بعدها

(٢) في (٧٤٨/٤) وما بعدها

(٣) مذهب (٣٩١) ورجع ، مذهب بفتح في خلافه ، الشيخ (٣٩١) و

ولو قال كذبت وأنا مخبون أو مخخور عني ، فأنكر العتد صدق لئلا
إن عرف ستق ما ادعاه ، وإلا فاعتد

ولو قال : وصفت عك النجم الأول ، أو قال شخص ، فقال بل
الآخر ، أو أنكر صدق الشئ

ولو مات عن من وعده فدل كسي أنوكما ؛ فإن أنكر صدقا ، وإن
صدقه فمكث .

(ولو قال كذبت وأنا مخبون أو مخخور عني سمع طرأ (فأنكر العتد)
وقال بل كنت عاقلاً (صدق السيد) بيمينه ؛ كما رآه أصله (١) (إن عرف
ستق ما ادعاه) لأن الأصل : بقاؤه فقوي حاشه

ومن ثم صدق مع كونه مدعي الفساد على خلاف قاعدة

وبما لم يصدق من روي عنه ثم ادعى ذلك وإن عهده له ؛ لأن الحق تعلّق
بشئ (٢) ، بخلافه هنا (وإلا) يُعرف ذلك (فالعتد) هو المصدق بيمينه ؛
لأن الأصل : ما ادعاه .

(ولو قال) السيد (وصفت عك النجم الأول . أو قال) وصفت
(الشخص ، فقال) المكث (بل) وصفت (الآخر . أو الكل) صدق
السيد) بيمينه ؛ لأنه أعرف برأيه وقعه

ولصورة أن نحسين اختصاراً ، وإلا لم يكن لمخلاف فائدة

(ولو مات عن من وعده فقال) لهما وهما كاملان (كاسي أنوكما ، فإن
أنكر ادّيك (صدقا) بيمينهما على يمين علمهما بكماله الأب
وهذا غم من قوله بقاء (أو ورثته) وأعادته ؛ لثبوت علمه قوله (وإن
صدقه) أو مات بذلك بشئ (فمكث) عملاً بقولهما أو بغيره

(١) المحرر (ص : ٥٣٠)

(٢) قوله (لا الحق بعين ثلث) وهو الروح (ش ١٠ ١١٩) وفي الآخر (بروحه)

فإن أغنى أحدهما نصبة والأصح لا يعنى ، بل نوقت ، فإن أتى نصيب
الآخر عني كلفة وولاؤه للآب ، وإن عجز قوم على شئ من أن كان قوسراً ،
والأصح نصبة حرّاً ، وإن بقي فنّ لآخر فنّ بل الأظهر العنق ، والله
أعلم

وإن صدقة أحدهما نصبة مكنت ، ونصبت المكنت فنّ ،

(فإن أغنى أحدهما نصبه) أو نرأه عن نصبه من نحوه والأصح
أنه لا يعنى (لعدم تمام منكه) بل نوقت ، فإن نصبت لآخر عني كنه
وولاؤه للآب (لأنه عني بحكم كنهه ، ثم يسنّ به سوء
(وإن عجز قوم على شئ من أن موسراً) وقت معده ، وولاؤه كنه له
(والأصح) بكنّ موسراً (نصبه حرّاً ، وإن بقي فنّ لآخر فنّ بل لاظهر ،
الذي قطع به الأصحاب (العنق) في الحال ، بما عمنه ربه أعلم ، كما لو كان
عدلاً واعتق أحدهما نصبه ، لكن لا سر به ، لأن له بنتاً بنتاً ، وهو
لا سرية عليه .

ومن ثمّ لو عني نصبت لاحد بده أو اعدى أو برء كان مولاؤه على
مكنت للآب ، ثم بهما عصبوة على ما مر ، وإن عجزه بشرطه عدلاً
فإنه ولا سرية ، بما يشرى النكاح النسخه نصبي حصول يعنى بها ، وإنشئت
لا سرية عليه

(وإن صدقة أحدهما) نصبه مكنت (مؤاحده له بفراره ، وعظم السعصص
في نكاحه ، للتصريح به ، كما لو أوصى بنكاحه عند فقه بجرح لا يعضه) ونصبت
المكنت فنّ (بد حلف على مني العلم بنكاحه به ، مستصحباً لأصل برفق ،
فصنّت نكاح به ونصفه المكنت

(۱) قوله - (على ما مر) أي ، في العنق - كروي

(۲) والتصير في (عاد) يرجع إلى (لا يعيب) - كروي

هَذَا أَغْنَى الْمُصَدِّقُ وَاجْتَدَهْتُ أَنَّهُ يَقُومُ عَلَيْهِ بِكَ كَأَنَّ مُوسَى

(فَلَمَّا أَعْتَقَهُ الْمُصَدِّقُ) أَي كَفَّهُ ، أَوْ بَصِيَهُ بِهِ ، فَالْمَدَّهَبُ أَنَّهُ يَقُومُ
عَلَيْهِ بِكَ كَأَنَّ مُوسَى ، بَرَعَهُ مَكْرَ الْكَافِرِ أَنَّهُ رَفِيقُ كُلِّهِ لَهَا ، فَإِذَا أَعْتَقَ صَاحِبُهُ
بَصِيَهُ سَرَى بِهِ ، عَمَلًا بِرَعْمِهِ ، كَمَا تَوْفَى بِشَرِيكَهِ ، أَعْتَقَ بَصِيْثَ وَأَنْتَ
مُوسَى هَذَا يُؤَاحِدُهُ وَيَحْكُمُ بِالسَّرِيَّةِ إِلَى بَصِيهِ ، لَكِنْ لَمَّا نَسَبْتَ لِرَأْيِهِ فِي هَذِهِ
مَمْحُضٍ إِقْرَارٍ ذِي الصَّبْرِ ، لَمْ يَحِبَّ لَهُ قِمَّةٌ ، وَأَمَّا فِي مَسْأَلَةِ هَبِّي تَمَازُتُ
مَسْأَلَتَهُ لَرَعْمٍ مَكْرٍ لَا لِإِقْرَارِهِ فَكَانَتْ إِدْلَافُ بَصِيهِ فَوَحِبَ قِمَمُهُ لَهُ

وَحَرَجَ (أَعْتَقَ) عَفَى عَنْهُ يَأْذَنُ أَوْ يَرَاهُ ، فَلَا بُشْرِي





(كتاب)
[أمهات الأولاد]

کِتَابُ أُمّهَاتِ الْأَوْلَادِ

(کتاب)

[أمهات الأولاد]

(أمهات) بضمّ الهمزة وكسرة المعجمة مع فتح السين وتشديد اللام جمع أمّ ، واصلها ^(١) أمّية ، كما في (الصحيح) ^(٢) أمّية جمع يمدح ، ومن الأصل ، لكنّ لأمّ كان في ثلث يمدح ثلث لأصمه عن جمع في جمعها بدلاً عنه جمعاً لأمّية ^(٣) ، وكذا مرّ به مما مرّ : هذا الجمع مخالفت للقباس ، لأنّ مفردة ^(٤) اسم حسبي مؤنث بغير نون ، كقوله : صماء وسماوات .

ونُجمِعُ على أمّية ، لكنّ لأنّ عدت في السّنة ، فأمّية عدت في غيرهم ^(٥) .

(الأولاد) جمع أبواب القس الأولاد ، وجمعها أمّية ، لأنه مفرّج فهو

(١) كتاب أمهات الأولاد بوجه ، أمّية في نسخة ، أمّية كوفي

(٢) (الصحيح) (ص : ٥٥)

(٣) وقوله : (مفرّج) أي : لفظ (أمّهات) كوفي

(٤) (جمع يمدح) هو الأولاد ، ومن الأصل هو أمّية كوفي

(٥) كثر الرافعيين (٧٣٣ / ٢)

(٦) قوله (أمّية) في (صحيح) (ص : ٥٥) (ص : ٥٥) (ص : ٥٥)

(٧) وقوله : (لأن مفرّج) وهو (الأم) ، كوفي

(٨) وقوله (في السّنة) أي : العقلاء كوفي

(٩) قوله (أمّية) في (أمّية) وقوله (أمّية) في (أمّية) (ص : ٥٥)

(١٠) وقوله : (غيرهم) أي : غير العقلاء ، كوفي

(١١) قوله : (وخصمها) أي : خصم الأبواب كوفي

(١٢) قوله : (بهذا) أي : باب أمهات الأولاد ، (ش : ٤٢١ / ١٠)

أَوْ مَا تَجِبُ فِيهِ عَرَّةٌ غُلِّمَتْ بِمَوْبِ اسْتِدِّ ،

ووجوب العرة بالجناية على الأم حسب ، وكونه تنفها في نحو اسع وانهة
والعتي^(١) ، انتهى

وضريح غيرهما أنه لا تثبت له حكمة بمقتضى الآ في مسائل الصلاة عليه
إذا غُلِّمَتْ حَبَانُهُ فَمِنْ الْمَقْصَدِ كُنْهٌ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَتُعْوَدُ مِنْ حَرِّ رَقَّتْهُ وَهِيَ
غُلِّمَتْ حَبَانُهُ فَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا ، لَكِنْ هِيَ عَرَّةٌ وَاحِدَةٌ إِنْ تَقَصَّرَ كُلُّهَا لَا يَشْرُطُ هُمَا
أَيْضًا^(٢) وَهُوَ صَرِيحٌ قَوِيٌّ ، وَمَا يَحْتَاجُ فِيهِ عَرَّةٌ كَلَّا وَصَحَّفَ عَصُوهُ وَأَنْ سَمِ
بَصِيعَ الدَّقِيقِ^(٣) ، أَوْ مَضَعَهُ فِيهَا بِحَقِّصٍ^(٤) طَاهِرٌ وَبِهِ سَقَوِيلٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا سَمِ
بُكْرٌ فِيهَا بِحَقِّصٍ كَذِبٌ وَإِنْ قُسِيَ بِرُغِيٍّ^(٥) يُحَقِّصُ

وَبِمَا عَصَتْ بِهِ بَعْدَهُ ، لِأَنَّ الْغَرَضَ ثُمَّ بَرَاءَةٌ بِرَحْمَةٍ ، وَهِيَ مَا نَسِيَ وَلَدًا
(عَقَتْ هُوَ نَاصِتٌ (١٥)) عَدَّ الْحَمِيرَ ، وَبِحَقِّصٍ عَنِ أَنْ نَاصِيهَا
شَرْطُهَا ، بِمَوْبِ اسْتِدِّ وَتَوَقُّفُهَا ، بِحَرِّ لَصَحِيحٍ ، أَيْضًا أُمَةٌ وَلَدَتْ مِنْ
سَيْلِهَا ، هِيَ خُرَّةٌ بَعْدَ مَوْنِهِ ، وَفِي وَهٍ ، عَنْ ذُرِّيَّةٍ^(٦)
وَرَوَى السَّهْمِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَمَهُ ، نَ سَقَطَ كَعَمَرِهِ^(٧)

(١) الشرح الكبير (٢٤٧/٩) ، روضة الطالبين (٣٥٢/٦)

(٢) راجع السهل ص ١٠٠ خلاف لأصح (١٨١٢)

(٣) راجع السهل ص ١٠٠ خلاف لأصح (١٨١٣)

(٤) قوله ، (تحطط) أي : تخلط ، كرهى

(٥) أخرجه حديثه (١١٩٢) ، بد قصص (ص ١٩٥٧) عن ابن عباس رضي الله عنه
وَبِهِ عَنْ ذُرِّيَّةٍ ، حَرَجَهُ مِنْ رَحْمَةٍ (٢٥١٥) ، بد قصص (ص ١٩٥٧) ، وسهني
في (٢١٨١) ، وأحمد (٢٩٥٦) عنه يضاف ، دار الحفاظ في (تحطط بحسره
(٥١٩) (٤٠) طرس ، وفي نسخة حسن بن عبد الله الهاسمي وهو صحف جد
في (٩٥٧) ، وسهني (٢١٨١٦) ، عن حديث ابن عباس رضي الله عنهما
بأن أم تومث خُرَّةٌ وَإِنْ كَانَ مَقَطًا ، وَبِهِ صَحَّفَ بَصَا ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مِنْ مَوْنٍ بِنِ
عَمْرِ رَضِيٍّ لَهْ عَمَهُ ، ثُمَّ وَدَّ وَجَدَ عَمَهُ وَبِهِ عَمَرُ ، بِرَحْمَةٍ
(٦) السنن الكبير (٢١٨١٥) .

أر أمه عمره سكاخ . . قالوَلدُ زقيق ، وَلَا تُصِيرُ أُمٌ وَلَدَ دَامِكَا .

وقد لا تُعْقُ مَمُونَه ؛ كَأَن وَلَدَتْ مِنْهُ أُمٌ لَهُ مَرْهُونَةٌ ، وَ حَسْبُ عَمٍّ بِرَفْسِهِ
مَاتَ ، أَوْ لَعَدَهُ أَمْدَسُ سَادُونَ لَهُ فِي الْقَبْرِ ، وَ حَسْبُ لَهُ وَقْدَ عَمٍّ بَدَلَهُ لَهُ دَسٌّ
وَهُوَ مَعْمَرٌ وَصَاتَ كَدَثٌ ، وَكَانَ يَدْرُ مَاتُكَا بِصَدَقِهَا وَ شَمِهَا ، ثُمَّ
اسْتَوْلَدَهَا

وَرَدُّ اسْتِنَاءِ هَذِهِ بَرَوَالٍ مِنْكَ عَلَيْهَا بِمَحْرُودٍ يَدْرُ ، وَ دَلَّ ، حَسْبُ عَمٍّ لَهُ نُجْرَاجُ
مِنْ ثَلَاثِهِ فَأَوْلَدَهَا الْوَارِثُ ، فَلَا يَفْعَلُ بِبِلَادِهِ مَعَ أَبِهَا مِنْكَ ، سَلَا يَنْظُرُ بِوَصْفِهِ ،
وَكَانَ وَطْنِيٌّ حَسْبِيٌّ لَهُ سَبْعُ سِيسٍ مِنْهُ فَوَدَّ أَنْ يَشْرِي مِنْهُ شَهْرٌ مَسْحُومٌ ، وَبِئْسَ لَمْ
يُحْكَمْ بِسُلُوعِهِ

قَالَ النَّبِيُّ وَطَاهَرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَنْتُزِعُ اسْتِنَاءُ . بِي وَبُتْرُقُ بَانَهُ
يُخْتَلِطُ لِلْسَّبِّ مَا لَا يُخْتَلِطُ لِعَبِيرِهِ .

نَسَبُهُ الْقِيَامُ (مَمُونَه) ' ، لَكِنْ لَمْ يَأْوِهِمْ ' انْعَمِي وَبِئْسَ انْعَمَتْ عَنْهُ
بِمَنْزُوعٍ شَرَعِيٍّ صَهْرٌ بِصَحْرٍ ، لَيْسَ أَنَّهَا بِعَمٍّ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَسْدُوقٌ وَقَبْ
الْمَوْتِ .

(أَوْ أَخْلَى (أُمُهُ عَمْرَه) أَوْ حَدَّثَ مِنْهُ (سَكَاخ) وَلَمْ يُعْرِ بِحَرْفِهَا ، لَمْ يَدْمَه
فِي حَبْرِ السَّكَاخِ ، أَوْ رَدَّ) قَالَوَلدُ رَفِيقُ اسْتِدْهَاهُ ، لِأَنَّهُ نَسَبُ أُمِّهِ رَفِيقًا وَحَرْفَةً وَلَا
يُصِيرُ أُمٌ وَلَدًا مَلِكَا) لِأَنَّ أُمَّهُ الْوَلَدَ إِنَّمَا تَنْشُبُ بِهَا سَعَا بِحَرْفِهِ (١٤) وَهُوَ مَرٌّ

بَعْمٌ ، إِنْ مِنْكَهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ سَكَاخُ عَمٍّ عَلَيْهِ بَوْدُ كَمَا بَدَأَ فَصْلُهُ (١٥) ،
وَحَدَفَهُ لَمْ يَدْمَه فِي الْعَمِّ مَقَامُ شَمْنُهُ (١٥)

(١) قوله (انْعَمِي مَمُونَه) لأنَّ بَعْدَ مَقَامِ الْإِصْدَارِ كَمَا هُوَ حَادِثٌ كَرْدِي

(٢) وقوله (وَهَم) بِي أَوْهَمَ عَطَا (مَمُونَه) انْعَمِي بِحِجْ كَرْدِي

(٣) قوله (بِعَمٍّ لِحَرْفِهِ) أَيِ الْوَلَدِ ، (ش : ١٠ / ٤٢٥)

(٤) الْمَحْرُورُ (ح : ٥٣١)

(٥) هِيَ (١٠ / ٦٩١ - ٦٩٢)

وشبهه ^١ فوذاً ^٢ ، ولا يصير أم ولد من مكها في لاصها

وكمكها ما هو منكها فرغ ^٣ ، كأن يكح حرأمة احسني ثم ملكها ابنه ^٤ ، أو عهد
أمة به ثم عور ^٥ فلا يفسخ الكح ^٦ ، فهو أوده ^٧ ، ثبت الاستيلاء وانفسخ
الكح ^٨ ، كما صححه ^٩ سفسني

(أو) حبس منه ما يعبر (شبهة) منه ^{١٠} ، بأن صهي وجهه حرره وان كسب
روحه لامة ^{١١} ، بأن يزوج حرره وأمة فوعى ^{١٢} ، لامة بطل بها حررها ^{١٣} ، أو أمة ^{١٤} ، كما
راه أصبه ^{١٥} ، وكذا جده يعلم بها جرح به ^{١٦} ، وهذا ^{١٧} ما لم صهي روحه
الامة ^{١٨} ، وان يولد رقيق ^{١٩} ، من فوه ^{٢٠} "أولاً" (سكاح)

وكاشبهه بكح من غير محرتها ^{٢١} ، كما مر

(فالولد حر) عملاً بصفه ^{٢٢} ، وعنه قمته لبيده

وأخرج بتفسير الشبه ما ذكر ^{٢٣} شبهة الملك ^{٢٤} كالمشتركية ^{٢٥} ، وقد مررت أمة ^{٢٦} ،
وأنصريق ^{٢٧} ، كان وصهي بجهة فإن بها عاصم فلا تؤثر حرية ^{٢٨} ، لا تصد صهي

(ولا تصير أم ولد إذا مكها في الأظهر) لأنها عتقت به في غير ملكة ^{٢٩} ، ولا
نظر حرته ^{٣٠} ، وكمكها ما به حق الملك فيه ^{٣١} ، كانه مكها به أمه ^{٣٢} ، لم
يتردها ^{٣٣} لأن

فرع ^{٣٤} بريح به صححه ^{٣٥} ، ثم أحسها ^{٣٦} ، ثم أكذب بقصه ^{٣٧} ، به نفس فوته وإن وقفه
المهر ^{٣٨} ، كنه بمرته ^{٣٩} ، مصها ^{٤٠} وبيعها ^{٤١} وسهر ^{٤٢} ، ويعق بعوده ^{٤٣} ويوفى ^{٤٤} ولاؤه ^{٤٥} ،
فإن لم يجد حجه فحلف ^{٤٦} سكر وأحسها ^{٤٧} ، ثم أكذب بقصه ^{٤٨} وقر بها ^{٤٩} ، فكما

(١) جمع السهل يصح في خلاف لأصح ، مساهد : ١٨

(٢) المحرر (ص : ٥٣١)

(٣) قوله (وهو) أي ، ما خرج به ، (ش : ١٢٥/١٠)

(٤) وقوله ، (من فوته ، ..) إلح متعلق بالملم ، (ش : ١٢٥/١٠)

(٥) قوله ، (والطريق) عطاف على (الملك) هاشم (ك)

(٦) قوله ، (يعمر له) أي للعقر له ، ج ش ، (ش : ١٢٦/١٠)

وصح : « أمهات الأولاد لا يُغْنَى ، ولا يُؤخَّرُ »^(١) ، ولا يُورَثُنَّ ، يستنفع بها
سببها ما دام حيّاً ، فإذا مات فهي خُرقة ، صحح بدرقسي وسهمي وفقه
على عمر رضي الله عنه ، وابن بعض رفقته ، وهو المتقدم ، لأن مع راويه زياده
عنه^(٢)

وحيز حابر رضي الله عنه : كُتِبَ سَعْرٌ مِنْ رَبِّهَا فَأَمَّاتِ الْأَوْلَادَ وَأَسَى صُلَى اللَّهُ
عنه وسلم حتى لا يرى بذلك بأساً^(٣) : بما مسح أو مسح به صلى الله عليه
وسلم استدلالاً واجتهاداً ، فقدم ما نسب به من أنه بعد كور قولاً وبضاً ، ولأن
ما كان فيه من خلاف في العصر الأول فقد ينصع وصار فجمع على معه

كذلك قوله هـ : « نكحها صححاً في محرراً آخر عدم بقصه » لأن المسألة
اجتهادية ، والأدلة فيها متقاربة^(٤)

وتصح كتبتها ، ونحو سعيها من نفسها ، وخدمه الرركشي صحفة يعيها مثل
يغنى عنه ، كأصدها وفرعها ، وفيه نظر : بد لاؤن : عقد عتاقه لا بيع ، بخلاف
الثاني .

(١) وفي (ع) والمطووعات . (يُؤخَّرُ)

(٢) من بدرقسي (ص ٩٦) . من بكر (٢١٧٩٢) عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً
« يقول : جمع ما نسب إليه (٥١٦-٥١٧) ، لا ينحصر بحرف (٥٢٠-٥٢١) »
(٣) أخرجه من حديث (٣٢٢٣) : « سألني في سعي بكرى » (٥٢٣١) . ومن ما
(٤٥١٧) ، وسهمي في بكرى (٢١٨٢٢) ، حمد (١٢٦٧٠) عن حابر بن عبد الله
صلى الله عليه وآله : « جمع ما ينحصر بحرف (٥٢١-٥٢٢) »

١) شرح بكر (٣-٥١٦) ، حمد نفس (٨-٥٥٢-٥٥١)

(٥) الشرح الكبير (١٢/١٨١) ، وروضة الطالبين (٨/١٣٧)

(٦) قوله : « الأول » : سعيها من نفسها . بعد منور المملك لأحد ، الحمد لله على الاسم
ونصلاه وسلامه على محمد خير الأنبياء وصحبه برءالكريم ، سألت منهم بحلال وجهي
وبغيره فبرئت ووسع جوارحك وكرمك أن يقع بهده خمسة تسعين مائة عامه وأن يرضى عني
بالإخلاص فيها بكرى . بحرفي في حديث العدة الكبرى ، والألفاظ فيها بفتح ما جاء به =

ورثتها و هنیئ

و نو وندت من روح او را ، و نوید بلسند یعن بمویه کهی ، و واذها قبل
لاستلاد من روح ، او را لا یعنوں بموت استد ، و انه سغنه ،

و یسغ یسغ انمرهویه و سحیه ، و نوید امکات ، کما مر
(و رهش) لانه یسند علی سغ و هنیئ اولد برهویه و حیه ، لایا یسغ
الملك .

(و نو وندت من روح ارفد ، او) من درن او مر شیه ، و ص کهی
روحه لانه ، کما غنه مد مر بعد لاستلاد ، و نوید بلسند یعن و ان
مات الله بمویه و یسغ یسغ سغه کهی الا وید سغ مه و وحره ، وید
فی سببها الارم .

بعم ، و وحره سببها کما وید سغه حر و غنه سغه
و وحره سا روح) و ارنا ، ویدها من استد فهو حر ، و ان صهی روحه
الامة .

و مر ان دحان (کاف) علی بصره مه یسغ شدود سغه بار لا حصر
(و اولادها فی لاستلاد من روح ، او را لا یعنوں بموت استد ، وید
سهم) لحدونه قبل سبب الحره الارم
و نظیره ما یه اوید معیه مهویه فسعت فی الدن ، ثم وندت من روح او را
ثم ملکها فلا یعن ، ویدها سموته ، لحدونه قبل سبب الحره الارم

من الذیوت مرحمتک یا ارحم الراحمین ، کردی .

، فی هاتر اح اعدا حاشیه علی النسخه صحاح ، بقدره یسغیل انما فلا یسند
صهی بی کردی یسغ کاف ما سیه ، اسم قریه من لانه لاکر ، و وحره ان سبب
من سبب لانه ، ویدها سغه سغه مه من سبب کردی

(۱) جامع (ص ۷۶۰) و ما بعدها

(۲) فی (ص : ۸۱۰) .

وَحَقُّ الْمَسْكُورَةِ فِي رُؤْسِهَا

فرع في الحاصي من فر يوطء أمه فاذعوب يه اعطف مه م بصر به أم ولد ننه تصدق ب مكر ذلك يميمي

وَحَكَمِي أَيْ بَعْدَ فَمِ وَحَسِرَ رَجَعَ مَعَهُمَا لِأَدْرَعِي بَصَلَهُ ، وَأَنْ أَغْرِفَ
بِأَحْمِلُ مَا بِهِ يَحْمِلُ مَمْدُ لَا يَنْشِي أَحْمِلُ فِيهِ مَحْمِلًا

وَبِوَادْعِي وَرَثَتُهُ حَتَّىٰ مَدْلَا لَهُ يَدَاهُ قَبْلَ مَوْتِهِ فَدَعَبَ تَعْنَهُ : أَيَّ قَبْلِ
حَوَاتِهِ حَتَّىٰ يَجِيْبُ : كَمَا يَقَعُ الْأَرَقُّ^١ ، وَكَلَامُهُ : سَهَابُهُ ، يُؤْنَدُهُ

مَا دَعَوْا بِمَعْنَى بَعْدُ الْمَوْتِ فَيُظْهِرُ عَدَمَ تَعَدُّلِهَا وَهِيَ لَا يَدْفَعُ عَنْهُ حَسْبُهَا
بِذِّمَّانٍ ؛ لِأَنَّهُ يَلِيقُ الْغَيْرُ وَهِيَ حُرَّةٌ .

ونقل شهادة الأب على أنه بقراره بالاسلام ، و - بضم شهادة لولد
ولد - لها تدعى ، و حضور شهادة على وده بالاسلام ، ونسب دعواه
على المد لاسلاماً ، ب رد إثبات أمه ابوه لا نسبه

(وعتق المملوك) وهو في المرض ورب البحر عتق فيه ، أو أوصى بعتقها من
ثمنه ، كما أنه في شرح الإرشاد^{١٢} مع حقوق به وس ما مر في حقه
الإسلام ، وقد أوردناه بعد الاستيلاء (من رأس المال) متدماً على
الديون وجواباً ، بلحير سابق عنه صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم^{١٣}

يا رتبا لك الحمد كما سمى بحلال وجهك وعظم مناصبك حمد يوفي
 بعمك ونكفى مريدك حمد كثيراً طاماً مارك فيه : كما نحت نارت ومرضى :
 حمداً كالذى تقول وخيراً مما تقول يملأ السموات والأرض وما شئت رب من

(١) فتاوى القاصص ج١ (ص: ٢٢٠)

٢٠ (دعوى ج) و (د) و (هـ) (الأربع) ولى بمطوعه بوجه (لا غير)

(٣) من (د) و (ع) والمطبوعات : (الإيلاد)

(٤) فتح الجواد مترح الإرشاد (٥٧٩/٣)

(د) هم (ص: ٨٠٦) - وراجع «النهاية» و«المعنى».

المصادر والمراجع

(١)

- إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين ، للعلامة سيد محمد بن محمد الحسين
الربيعي الشهير بمرغص (ب ٢٠٥ هـ) ، ط ٥ ، (٢٠١٧ م) ، دار الكتب العلمية ،
لبنان .
- إتحاف المهرة بالعوائد المكررة من أطراف العسرة ، للامام لحاظ محمد بن علي بن حجر
العسقلاني (ب ٨٥٢ هـ) ، بحضرة محمد عبد الله المحلاوي ، ط ١ ، (٢٠١٢ م) ، دار
الكتب العلمية ، لبنان .
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، للإمام العلامة بن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) ،
تحقيق أحمد إسبر ، (٢٠٠٩ م) ، دار ابن حزم ، لبنان .
- إحياء علوم الدين ، نسخة (سلام محمد بن محمد بن محمد المرادي (ت ٥٠٥ هـ) ،
عليه نسخة عمدة بدر السهح ، ط ١ ، (٢٠١١ م) ، دار المسح ، السعودية .
- أحبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، للإمام العلامة محمد بن عبد الله بن أحمد لأررفي
(ب ٢٥٠ هـ) ، بحضرة دكتور علي عمر ، ط ١ ، (٢٠١٦ م) ، مكتبة اشفاة اديبية ،
القاهرة .
- إخلاص السوي في إرشاد العاوي إلى مسالك الحاوي ، للإمام الفقه شرف الدين
سماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المعروف باسم حمري (ب ٨٣٧ هـ) ، بحضرة عادل
أحمد عبد المحمود ، علي محمد معوض ، ط ١ ، (٢٠٠٤ م) ، دار الكتب لعلمه ،
لبنان .
- أدب الشافعي ومناقبه ، للإمام الحسن محمد بن عبد الرحمن أبي حاتم الراري
(ب ٣٢٧ هـ) ، بحضرة عبد نسي عبد الحلق ، ط ٢ ، (٢٠١٢ م) ، دار الكتب
العلمية ، لبنان .
- أدب الدنيا والدين ، للإمام العلامة علي بن محمد السعددي شهير باسموردي
(ت ٤٥٠ هـ) ، ط ١ ، (١٩٨٦ م) ، دار مكتبة الحياة ، لبنان .

• لأشياء وإبصار ، العلامة العلامة داود بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
(١٠٦١ هـ) ، بحسب عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن علي
دار الكتب العلمية ، لبنان

• لإشراف على مذهب العلماء ، الإمام محمد بن محمد بن علي بن عبد الله بن علي
(١٠٦٩ هـ) ، بحسب محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
مكة الثقافية ، رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

• لإحياء في سمر القضاة ، العلامة محمد بن أحمد بن علي بن عبد الله بن علي
(١٠٦٢ هـ) ، بحسب محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
الأهر الشريفة مصر .

• الأعيان بالواحد لأحد من قامة بعضهم في لبنان ، من محمد بن علي بن عبد الله بن علي
محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
(١٠٦٦ هـ) ، بحسب محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
لعلمية ، لبنان .

• لأعتاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة ، العلامة محمد بن
محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
(١٩٩٩ م) ، دار البصائر ، دمشق بيروت .

• لإعلام بقواطع الإسلام ، العلامة محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
و بحسب محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي

• الإعلام والأعلام بجمع لأدب شيخ الإسلام أبي بكر بن محمد لأدب في
(٩٦٦ هـ) ، بحسب محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
التقوى ، دمشق - دار الرسالة ، مجمع فقه ، دار الغفران .

• لأعلام ، وهم من مشهور من جهة أشهر من جهة ، من مشهور من جهة ، من مشهور من جهة
والصالحين ، العلامة محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
ط ٢ ، (١٩٧٩ م) ، دار العلم للملايين ، لبنان

• الأم ، الإمام محمد بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي
عبد المصطفى ، ط ٣ ، (٢٠١١ م) ، دار البصائر ، مصر - دار البصائر ، مصر

- بداية المحتاج في شرح المنهاج ، للإمام الفقيه النجاشي بدر الدين بن أبي الحسن محمد بن أبي بكر الأسدي ابن قاضي شهيد (ب ٨٦٤ هـ) ، علي بن موسى بن أبي بكر شحني القاسمي ، ط ١ ، (٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، السعودية
- نعمة الباحث عن روائد مند بحارث بن أبي أسامة (ب ٢٨٢ هـ) ، للإمام الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ب ٨٠٦ هـ) ، محقق الدكتور حسن محمد صالح ، د.ي ، ط ١ ، (١٩٩٢ م) ، مركز خدمة المسيرة ، جدة ، حو .
- بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، للإمام الحافظ محمد بن علي بن محمد هبشلائي (ب ٨٥٢ هـ) ، محقق الدكتور ماهر ياسين بھعل ، ط ١ ، (١٤٣٩ هـ) ، د . س . الجوري ، السعودية .
- نهج المحافل ونبذة الأمان في تعيين السبر والمعجزات وشمال ، للإمام علامة المحدث يحيى بن أبي بكر بن محمد بن يحيى العامري عمري (ب ٩٩٣ هـ) ، علي بن أبو حمزة بن موسى بن أبي بكر شحني القاسمي ، ط ١ ، (٢٠٠٩ م) ، دار المنهاج ، السعودية .

(ت)

- تاريخ أصهار ، أو : أخبار أصهار ، للإمام علامة محمد بن عبد الله بن أحمد (صهبي) (ب ٤٣٠ هـ) ، محقق سيد كروي حسن ، ط ١ ، (١٩٩٠ م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- التاريخ الكبير ، معروف بن أبي حنيفة ، للإمام حجاج بن أبي بكر محمد بن يحيى حنيفة (ب ٢٧٩ هـ) ، محقق صلاح بن يحيى هلال ، ط ١ ، (٢٠٠٦ م) ، دار الفروق الحديثة ، القاهرة .
- التاريخ الكبير ، (م .م) ، الحافظ محمد بن سماعيل بن محمد بن هبشلائي (ب ٦٥٢ هـ) ، محقق مصطفى عبد عواد عبد ، ط ٢ ، (٢٠٠٨ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان
- البصرة ، للإمام الفقيه عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن حمزة أبي محمد بن يحيى بن عبد الله بن أحمد بن يحيى (ب ٤٣٨ هـ) ، محقق أبي عبد الله محمد بن الحسن بن سماعيل ، ط ١ ، (١٩٩٤ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان
- التحرير في فروع الفقه الشافعي ، للإمام القاضي أبي العباس محمد بن أحمد بن أحمد الخرجاني (ب ٤١٢ هـ) ، محقق محمد حسن محمد خير سماعيل ، ط ١ ، (٢٠٠٨ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان

• التدوين في أخبار قزوين ، للإمام العلامة لطفه عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ابراهيمي القرويني (ب ١٢٣ هـ) ، تحقيق عزيز الله لعطرددي ، ط ١ ، (١٩٨٧ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

• الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، للإمام الحافظ عبد العظيم بن عبد الهوي المدري ، (ب ٦٥٦ هـ) ، تحقيق محيي الدين ديب مشور وسيد أحمد انصار ويوسف عني بدوي ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، دار الكلم الطيب ، دمشق - بيروت مؤسسة علوم القرآن ، عجمان

• البصر الكبير ، المسمى : مصابح انبياء ، للإمام العلامة أبي عدا الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسن لمي لزازي ، المصنف : يعقوب الدين لوزاني حطبت لري (ب ٦١٦ هـ) ، ط ٣ ، (١٤٢٠ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت

• لمهذب لما في الموطأ من المصنف والأسانيد ، للإمام الحافظ يوسف بن عبد الله السعدي المعروف بابن عبد لير (ب ٤٦٣ هـ) ، تحقيق عبد لير في سبهي ، ط ١ ، (٢٠٠٠ م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

• اليه في الفقه على مذهب الإمام الشافعي ، للإمام العلامة إبراهيم بن علي شريفي فيروزبادي (ب ٤٧٦ هـ) ، ونبطه : المصنف انه في شرح حصه له ، للإمام بن جماعة . ونبطه : المصالح اسببه ، للإمام ابداي ، المطبعة الأخيرة : (١٩٥١ م) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

• التهديب في فقه الإمام الشافعي ، للإمام الحافظ الحسين بن المسعود السعدي (ب ٥١٦ هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، علي محمد معوض ، ط ١ ، (١٩٩٧ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

• باح العروس من خواهر القاموس ، للإمام الكبير اشرف محمد بن محمد ابراهيمي المعروف بمرصفي ابراهيمي (ب ١٢٠٥ هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الصم حبيب براهيم ولأب د كيم سيد محمد محمود ، ط ٢ ، (٢٠١٢ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان

• تاريخ الطبري ، المسمى : تاريخ الأمم والملوك ، للإمام العلامة محمد بن جرير بن طبري (ب ٣١٠ هـ) ، ومعه : وصيه تاريخ لطبري العرب بن سعد الطبري (ب ٣٦٩ هـ) ، ط ٢ ، (١٣٨٧ هـ) ، دار التراث ، لبنان

• تاريخ بغداد أو مدسة السلام ، للإمام الحافظ أحمد بن علي المعروف بـ : الحافظ السعدي (ب ٤٦٣ هـ) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط ٣ ، (٢٠١١ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

- تحرير الفاظ اسبيه أو لغة اعمده ، بالإمام أحمد بن العلامة محيي الدين يحيى بن زلف شافعي (ب ٦٧٦ هـ) ، تحقيق عبد علي عوف ، ط ١ ، (١٩٨٨ م) ، دار الفقه ، دمشق .
- تحرير الفاوي على "اسمه" ، والمصباح ، والحدادي ، - تسمى "مكتب علي" - لمختصرات ثلاث ، بالإمام حافظ لغة الأصولي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن عوفي (ب ٨٢٦ هـ) ، تحقيق عبد الرحمن فهد بن محمد برووي ، ط ١ ، (٢٠١١ م) ، دار المصباح ، السعودية .
- تحفة الطلاب شرح تحرير نفع النيات شرح لأعلام أبي يحيى زكريا (ب ٩٢٥ هـ) ، مع نسخة نسخ عبد الله بن حجاج بن إبراهيم الشافعي (ب ٩٢٦ هـ) ، شرح شافعي (ب ٩٢٦ هـ) ، ونبذة - تدبر - سيد مصطفى بن حفيظ بنده بن علي حاشية شرح شافعي ، (١٩٤١ م) ، مكتبة مطبعة مصطفى بنده بن علي ، مصر .
- تحفة المحتاج إلى أدلة المصباح ، بالإمام العلامة بن حسن مروج الدين بن حنبل بن علي بن أحمد بن أحمد بن (ب ٨٠٤ هـ) ، تحقيق عبد الله بن محمد بن علي ، ط ١ ، (١٩٨٥ م) ، دار حراء ، مكة المكرمة .
- تحفة المحتاج ، للإمام نقيب حنبل شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر ليسي (ب ٩٧٤ هـ) ، مع حاشيات العلامة لعريف بالله شرح عبد الحميد الشافعي (ب ١٣٠١ هـ) ، والإمام المحقق وعلامة أحمد بن شمس أحمد بن قاسم الشافعي (ب ٩١٨ هـ) ، طعة مصورة لدى دار صادر ، لبنان .
- دروب الروي في شرح تقريب النور ، بالإمام الحافظ حلال الدين شافعي (ب ٩١١ هـ) ، تحقيق الدكتور بدیع السيد بنجام ، ط ١ ، (٢٠٠٥ م) ، دار الكتب .
- الطلب ، دمشق .
- تذكرة الموضوعات ، للإمام أحمد بن محمد بن علي الشافعي الشافعي (ب ٩٨٦ هـ) ، ط ١ ، (١٣٤٣ هـ) ، مطبعة المصرية ، مصر .
- تفسير لألوسي ، المسمى "روح المعاني في تفسير لغز الأعظم وشرح المعاني" للإمام العلامة شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني لألوسي (ب ١٢٧٠ هـ) ، تحقيق علي عبد باري عصفه ، ط ١ ، (١٤١٥ هـ) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
- تفسير الخطب الشريفي ، المسمى "سراج المير في الإجابة على معرفة بعض معاني كلام رب الحكيم الخبير" ، بالإمام العلامة شمس الدين محمد بن أحمد بن الحسيني شافعي (ب ٩٧٧ هـ) ، ط ١ ، (١٢٨٥ هـ) ، مطبعة بولاق (الأميرية) ، القاهرة .

- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأندلسي (٣٧٠ هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، طبعة مصورة لدى دار الصادق ، إيران

(ج)

- الجامع الصغير ، يسمي " جامع صفاء في حديث سيرة " ، للإمام علامه لمجهد حلال ، تدوين عبد الرحمن بن بكر بن أبي بكر ، (٩١ هـ) ، دار الفكر ، بيروت

- الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم ، للإمام علامه محمد بن صالح (الأندلسي) ، تحقيق عبد الرحمن بن بكر بن أبي بكر ، (٢٠٢١ هـ) ، دار ابن حزم ، لبنان .

(ح)

- الحاوي الصغير ، للإمام عفة عبد الله بن عبد الخزيه بن عيسى (٦٦٥ هـ) ، تحقيق الدكتور صاحب محمد بن ، (٢٠٠٩ م) ، دار ابن الجوزي ، السعودية

- الحاوي الكبير ، للإمام عفة الأحولاني "المفسر عبي بن محمد بن حب الجاوري (ت ٤٥٠ هـ) ، تحقيق عبد الله محمد محبت عوفه ، (٢٠٠٩ م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

- الحاوي للصابي ، للإمام علامه حلال بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن عوظمي (ت ٩١١ هـ) ، تصحيح أشرف هبة مكتب التحوث والدراسات في دار الفكر ، (٢٠١٤ م) ، دار الفكر ، لبنان .

- الحواشي المدييه على شرح لمقدمة الحضرمية ، للإمام محمد بن سديد بنكردي البغدادي (ت ١١٩٤ هـ) ، تحقيق محمد نسيب عثمان ، (٢٠١٣ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

- حاشية ابن حجر الهيتمي على شرح الإصباح في مسائل الحج ، للإمام علامه أحمد بن محمد بن عبي بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤ هـ) ، تحقيق محمد عبد السلام بن هاشم ، (٢٠١٤ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان

- حاشية الجوزي على شرح من قاسم بن علي بن مسعود ، للإمام عفة بن هاشم بن محمد بن أحمد الجوزي (ت ١٢١٦ هـ) ، تحقيق مرعي حسن رشيد ، (٢٠١٥ م) ، دار الصالح ، لبنان

• حاشية الحيرمي على الحصب ، بسماء ، نسخة حصب على شرح خطب ، الإمام
لغة سلمان بن محمد بن عمر الحيرمي (ب ١٢٢٩ هـ) ، ط ١ ، (٢٠٠٧ م) ، دار
الفكر ، لبنان

• حاشية الصوري على بحثة المحاج ، بعلامه عليه يد عمر بن عبد الرحمن الصوري
لحسي ، ت ١٠٣٦ هـ ، ط ١ ، (١٢٨٢ هـ) ، مطبعة زهبة ، مصر

• حاشية ترمذي ، اسماء ، سهل العقيم بحاشية صحيح الترمذي ، مؤلفه دي فصل
على شرح بلامه بن حجر مقدمه بالفصل ، بعلامه عليه يد علي شيخ محمد
محمود بن عبد الله ترمذي (ب ٣٣٨ هـ) ، علي به نسخة حقيقيه مركز د. صحيح
بدر صاب و سلفي علي ، ط ١ ، (٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، السعودية

• حاشية الحمل على شرح صحيح ، بالإمام لغة سلمان بن عمر بن منصور نعميني
بمفروق - حمل (ب ١٢٠٤ هـ) ، ط ٢ ، (٢٠١٣ م) ، دار الكتب العلميه ،
السعودية

• حاشية علي كبر الراغب ، شهاب الدين حمد بن حمد بن سلامه العيني
(ب ١٠٦٩ هـ) وشهاب الدين احمد الترمذي المصنف به عميره (ب ٩٥٧ هـ) ، علي به
عبد بصيف عبد الرحمن ، ط ١ ، ١٩٩٧ م ، دار الكتب لعلمة ، لبنان

• حلية الأولياء و طقات الأصفياء ، بالإمام لحافظ احمد بن عبد الله المعروف بأبي يعين
الأصبهاني (ب ٤٣٠ هـ) ، بفتح حمد بن سعد الدين حسن الأسكدراني ، ط ١ ،
(٢٠١١ م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ،

• حياه الحيوان الكبرى ، بكتاب لدس محمد بن موسى بن صوري (ب ٨١٨ هـ) ، وبنيه
، بحبات المحفوظات و بحبات الموقوفات بعلامه دكر بن محمد بن محمود بن صوري
(ب ٦٨٢ هـ) ، ط ٢ ، (١٩٧٨ م) ، مطبعة مصطفى بسلي لحفي وأولاده ، مصر

• حياه الأمجاد من العلماء الأكراد ، بعلام طاهر ملا عبد الله البحراني ، بربيت أم بكر ملا
طاهر البحراني ، ط ١ (٢٠١٥ م) ، دار ابن حزم ، لبنان ،

(خ)

• الخلاصة ، لمصطفى ، خلاصه المختصر وندوة المختصر ، بالإمام حجه لإسلام وبركة
الأنام محمد بن محمد بن محمد بن علي (ب ٥٠٥ هـ) ، بفتح د. أحمد رشيد ، ط ١ ،
(٢٠٠٧ م) ، دار المنهاج ، السعودية .

(د)

- **لدر المشور في انفسر بالمأثور** ، الإمام العلامة السجده خلال تدريس عده امه حسن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، دار المكر ، لبنان
- **الدر المصود في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود** ، الإمام العلامة عفة السجده شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر عسيمي (ت ٩٧٤ هـ) ، علي به روحمة عبد مكر مكي ومحمد شادي مصطفى عوش ، ط ١ ، (٢٠١٥ م) ، دار المصاح ، السعودية .
- **الدرية في تخرج أحداث الهداية** ، الإمام حافظ أحمد بن علي بن حجر الصفاي (ت ٨٥٢ هـ) ، جعفر يوسف محمود عفة ، ط ١ ، (٢٠١٦ م) ، دار لبنان ، تركيا
- **لدباح شرح المصاح** ، الإمام عفة عفة سحدر علي بن محمد بن أبي بكر ابن مقبر الحكمي عسي (ت ١٠٤١ هـ) ، علي به انوليد من عده ، حسن سعيد لاسعي ، ط ١ ، (٢٠١٤ م) ، دار المصاح ، السعودية .
- **لدباح في توضيح المصاح** ، الإمام عفة عده بن محمد بن بهادر بن عبد الله بن كشي (ت ٦٩٤ هـ) ، محسن بن محسن بن محسن ، ط ١ ، (٢٠١٦ هـ) ، دار لبنان ، القاهرة
- **دقائق المصاح** ، الإمام حافظ السجده يحيى بن شرف السوي (ت ٦٧٦ هـ) ، عفايه قسم المحسن وبحث بعضي با حكمة الإسلام ، ط ١ ، (٢٠١١ م) ، اسكنه الإسلامية ، مصر .
- **دلائل النوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة** ، الإمام حافظ حمد بن يحيى السبهي (ت ١٨٥ هـ) ، محسن بن كيو عده اعطي للمحي ، ط ١ ، دار لبنان
- **ديوان الإسلام** ، الإمام الأدب شمس الدين بن المعاني محمد بن عبد ر حسن بن اعرفي (ت ١١٦٧ هـ) ، محسن سيد كروي حسن ، ط ١ ، (١٩٩٠ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

(ر)

- **رؤوس المسائل وبحثه طلاب لفصل** ، الإمام حافظ السجده يحيى بن شرف النووي (ت ٦١٦ هـ) ، محسن بن كيو عده انوف بن محمد بن حمد كحمي ، ط ١ ، (٢٠١٧ م) ، دار الناشر الإسلامية ، لبنان

• **سید الدرقطی ،** **الإمام الحافظ علی بن عمر الدرقطی (ت ٣٨٥ هـ) ،** بیروت
 د **لعمرو المعنی علی الدرقطی ،** **لأبی لطف محمد شمس بن علی عصفی بادی ،** ط ١ ،
 (٢٠١١ م) ، دار ابن حرم ، لبنان .

• **سید السانی (المعنی) ،** **الإمام الحافظ أحمد بن شعب السانی (ت ٣٠٢ هـ) ،**
محمود سید حسن وعمر بن حنی وعبد الله ، ط ١ ، (٢٠١٤ م) ، مؤسسة رسالة
 ناشرون ، دمشق .

• **سید ابن ماجه ،** **الإمام الحافظ محمد بن یونس معروف سید ماجه**
(ت ٢٤٧ هـ) ، **محمود سید حسن وعمر بن حنی ،** ط ١ ، (٢٠١٣ م) ،
 مؤسسة الرسالة ناشرون ، دمشق .

• **سید سعد بن منصور ،** **الإمام العلامة سعد بن منصور بن سعد بن حنی بن حنی**
(ت ٢٢٧ هـ) ، **محمود سید حسن وعمر بن حنی ،** ط ١ ، (١٤١٢ هـ) ،
 دار العصیمی ، الرياض

• **سراج علی بن یحیی السراج ،** **الإمام العلامة سراج بن یحیی بن یحیی بن یحیی**
(ت ١٦٩ هـ) ، **محمود سید حسن وعمر بن حنی ،** ط ١ ، (٢٠١٦ م) ، مكتبة الرشید ،
 السعودية

• **سید لعمرو للبهقی ،** **الإمام الحافظ أحمد بن الحسن بن علی البهقی (ت ٤٥٩ هـ) ،**
محمود سید حسن وعمر بن حنی ، ط ١ ، (١٩٨٩ م) ، جامعة الدراسات الإسلامية ،
 باكستان .

• **سید النکر ،** **الإمام الحافظ یحیی بن أحمد بن الحسن بن علی البهقی (ت ٤٥٩ هـ) ،**
محمود سید حسن وعمر بن حنی ، ط ١ ، (٢٠١٣ م) ، دار عظیم بک ،
 الرياض

• **السید المأثورة للشافعی ،** **الإمام العلامة إسماعیل بن یحیی بن إسماعیل الشافعی**
(ت ٢٦٤ هـ) ، **محمود سید حسن وعمر بن حنی ،** ط ١ ، (١٤٠٦ هـ) ، دار
 المعرفة ، لبنان

• **سیر أعلام السلا ،** **الإمام العلامة شمس بن أحمد بن أحمد بن أحمد**
(ت ١٣٦٤ م) ، **محمود سید حسن وعمر بن حنی ،** ط ٣ ، (٢٠١١ م) ، مؤسسة
 الرسالة ، لبنان

- البرة السوية ، للإمام أبي محمد عبد بنك من هشام لحصري من هشام (ب ٢١٨ هـ) ، تحقيق مصطفى بن إبراهيم الأسدي وعدة المحققين ، ط ٢ ، (٢٠٠٥ م) ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت

- البرة السوية ، المعروف ، أسير ابن اسحق ، للإمام المورخ محمد بن إسحاق (ب ١٥١ هـ) ، تحقيق مهدي ركن ، ط ١ ، (١٩٧٨ م) ، دار الفكر ، بيروت

(ش)

- الشرح الكبير على المفتح ، للإمام شافعية عبد بن محمد بن أحمد بن قدامة مقدسي نحسي (ب ٦٨٢ هـ) ، دار الحديث ، بيروت

- شرح بن نظام على صحيح البخاري ، للإمام علاءه علي بن عبد بن نظام الشكري مرطبي (ب ٤٤٩ هـ) ، تحقيق مصطفى بن عبد الله عفا ، ط ١ ، (٢٠٠٣ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان

- شرح ابن عقيل على ألفه ابن مالك ، للإمام بكر بن علي عبد بن عبد الرحمن العرشي دمشقي (ب ٦٦٩ هـ) ، تحقيق ركن هادي حسن حموي ، ط ٢ ، (١٩٩٩ م) ، دار الكتاب العربي ، لبنان

- شرح لسه ، للإمام حافظ بن عبد محلي أبيه يحيى بن محمود السوي (ب ٥١٦ هـ) ، تحقيق عبد الله بن محمد دهر حارثي ، ط ٢ ، (١٩٨٢ م) ، المكتبة الإسلامية ، لبنان

- شرح المفروض على مؤدي المفروض ، للإمام علاءه بن عبد بن عبد محمد طاهر المرعي ، بني رحمه بن عبد بن (ب ١٢٩٦ هـ) ، ط ١ ، (١٩٠٣ م) ، مطبعة ترجمان

- شرح المقدمة الحصرية ، نحسي ، شرح كريم شرح مسائل التميمي ، شرح لعالم بن عبد بن محمد بن علي بن عبد بن الحصري (ب ١٢٧٠ هـ) ، ط ١ ، (٢٠٠٤ م) ، دار المساهج ، السعودية

- شرح من أبي داود لأبي رسلان ، للإمام علاءه أحمد بن حسن بن علي بن رسلان مقدسي ، ملي (ب ٨٤٤ هـ) ، تحقيق دهر كمال وأحمد سليمان ، بإشراف ومشاركة جاد لمر ، ونشره ، حش بن عبد الفلاح ، ط ١ ، (٢٠١٦ م) ، دار الفلاح ، الأردن

• صحيح مسلم بشرح الإمام المصنف محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ب ٦٧٦ هـ) ،
المنشى ، ١ ، لمصباح شرح صحيح مسلم بن ابي حنيفة ، ١ ، تحقيق اشع خليل مأمون
شيجا ، ط ٤ ، (١٩٩٧ م) ، دار المعرفة ، لبنان

• صحيح مسلم ، المنشى ، ١ ، جامع لصحيح ، ١ ، للإمام الحافظ مسلم بن حجاج القشيري
اليساموري ، (ب ٢٦١ هـ) ، تحقيق ناصر حسن وعبد الله حبي وعبد الله بن عمر ، ط ١ ،
(٢٠١٣ م) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دمشق

(ط)

• لطائف الكرى ، للإمام العلامة محمد بن سعد البعددي ، المعروف بابن سعد
(ب ٢٣٠ هـ) ، تحقيق عبد محمد مصر ، ط ٢ ، (١٤٠٨ هـ) ، دار مكتبة اليعرب
والحكم ، المدينة المنورة .

• طبقات الشافعية الكرى ، للإمام العلامة صالح الدين عبد بهاء بن تقي الدين السبكي
(ب ٧٧١ هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد لطاحي والدكتور عبد الفتاح محمد
الحلو ، ط ٢ ، (١٤١٣ هـ) ، دار هجر ، مصر .

• طرح الشرب في شرح لقريب ، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن حسن العراقي ، ونعيم
وبده الحافظ بن عبد الله بن أحمد بن أحمد بن العراقي (ب ٨٢٦ هـ) ، تحقيق محمد
سعد بن عبد الفتاح درويش ، ط ١ ، (١٤٣٨ هـ) ، دار ابن الجوزي ، السعودية

• طلة النحلة في الاصطلاحات الفقهية ، للإمام نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد السبكي
(ب ٥٣٧ هـ) ، تحقيق جاد عبد الرحمن لعلك ، ط ١ ، (١٩٩٥ م) ، دار القدس ،
لبنان

(ع)

• العدة في شرح لعمدة في أحداث الأحكام ، للإمام العلامة علي بن إبراهيم بن العنبر
(ت ٧٢٤ هـ) ، تحقيق نظام محمد صالح بنعوي ، ط ١ ، (٢٠١٦ م) ، دار الشائر
الإسلامية ، لبنان .

• العرير شرح لوحيد ، المنشى ، ١ ، اشرح لكبر ، ١ ، للإمام لعمدة انمحدث عبد الكريم بن
محمد بن عبد الكريم بن قمي (ب ٦٢٣ هـ) ، تحقيق علي محمد معوض وعبد الله أحمد
عبد الموحيد ، ط ١ ، (١٩٩٧ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان

(ف)

• الفائق في هرب الحديث . للإمام العلامة حار له محمود بن عمر البرمشرقي (ب ٥٣٨ هـ) ، تحقيق علي محمد الجدي ومحمد أبو الفضل إبراهيم . ط ١ ، (١٩٩٣ م) ، دار الفكر ، لبنان .

• فتاوى النووي . للإمام العلامة بقية الحنفية أبي محمد النجاشي بن مسعود بن محمد نقراء شعري (ب ٥١٦ هـ) ، تحقيق مصطفى محمود لأهري ، ط ١ ، (٢٠١٤ م) ، دار ابن القيم ، السعودية ، دار ابن عثان ، مصر .

• لفتاوى الحديثية ، للعلامة اعبد أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي (ب ٩٧٤ هـ) ، تحقيق مكتبة التحق بدر اجاء التراث شعري ، ط ١ ، (١٩٩٨ م) ، دار احياء التراث العربي ، لبنان .

• لفتاوى الكرى الفقهية على مذهب الإمام الشافعي . للإمام العلامة أحمد بن علي بن حجر الهيتمي (ب ٩٧٤ هـ) ، ترتيب وجمع بقية عد نقادر بن أحمد بن علي الشافعي المكي (ب ٩٨٢ هـ) ، تحقيق عد نصيف عد برحمي . ط ٢ ، (٢٠٠٨ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

• لفتاوى المصرية ، سلطان العلماء شعري عد السلام الشامي (ب ٦٦١ هـ) ، تحقيق بدو حالد الطباع ، ط ١ ، (٢٠٠٧ م) ، دار الفكر ، دمشق .

• الفتاوى الموصليه ، سلطان العلماء شعري عد السلام الشامي (ب ٦٦١ هـ) ، تحقيق بدو حالد الطباع ، ط ٢ ، (٢٠٠٥ م) ، دار الفكر ، دمشق .

• الفتاوى ، للإمام حجة الإسلام محمد بن محمد العربي (ب ٥٠٥ هـ) ، تحقيق علي مصطفى اعبد ، ط ١ ، (٢٠٠٤ م) ، دار الندوة ، دمشق - بيروت .

• فتح الكبر في صم الزبدات إلى الجامع الصغير ، للإمام الحليل بومف بن سماعيل السهلي (ب ١٣٥٠ هـ) ، اعلى به محمد برر بيم وهشم برار بيم ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان .

• لغزات المدينة بيم بفي بقوله من أمة الشافعية ، للشبح محمد بن سليمان البكردي (ب ١١٩٤ هـ) ، دار الفاروق ، مصر .

• فتاوى ابن الصلاح ، للإمام العلامة لمحدث عثمان بن عد لرحمن المعروف ب ابن الصلاح (ب ٦٤٣ هـ) ، تحقيق لدكتور موهو عبد الله عبد القادر ، ط ١ ، (١٤٠٧ هـ) ، مكتبة العلوم والحكم ، لبنان .

- مع الوهاب ، الإمام نعمه وكريم بن محمد بن أحمد الأنصاري (ب ٩٢٦ هـ) ، مع حاشيته علامة شيوخ سبعماء بن محمد بن عمر البحراني (ب ١٢٢١ هـ) ، ومع شرح وتمريرات وتعديلات لمشيخ محمد بن أحمد المرحلي (ب ١٢٧١ هـ) ، صطه ، صححه عبد الله محمود محمد عمر ، ط ٢ ، (٢٠١٣ م) ، دار نكت العلمية ، لبنان
- فيض المديبر شرح الجامع الصغير ، للإمام علامة محمد عبد الرؤوف بن علي الصاوي (ت ١٠٢١ هـ) ، ط ٢ ، (٢٠٠٣ م) ، مكتبة مصر .

(ق)

- القاموس المحيط ، للإمام العلامة البحراني محمد بن محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ب ٨١٧ هـ) ، ط ١ ، (١٩٩١ م) ، دار حواء اسرار بعربي لبنان
- فطوف أدلة حول تحقيق سيرة ، دراسات نقدية في سيرة عربي ، العلامة عبد السلام محمد هارون ، ط ١ (١٩٨٨ م) ، مكتبة السنة ، القاهرة .
- القواعد الكبرى ، موسوم بـ قواعد الأحكام في صلاح الأئمة ، لمشيخ لاسلام عمر بن عبد السلام (ب ٦٦٠ هـ) ، بحسن تدوين بربر كمال حماد وادكتور عثمان جمعة ضميرية ، ط ٢ ، (٢٠٠٧ م) ، دار القلم ، دمشق
- قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية ، الأستاذ الدكتور محمد عمارة ، ط ١ ، (٢٠٠٩ م) ، دار السلام ، مصر
- قصر الأمل ، للإمام علامة عبد الله بن محمد بن عبد الله عبد ذي البريهي المعروف باسم أبي سنان (ب ٦٨١ هـ) ، بحسن محمد خير ومصاب يوسف ، ط ٢ ، (١٩٩٧ م) ، دار ابن حزم ، لبنان

(ك)

- التكميل في صفات الرجال ، للإمام حافظ أبي أحمد عبد الله بن عبد الله البحراني (ب ٣٦٥ هـ) ، بحسن محمد أسد مصطفى الحسن ، ط ١ ، (٢٠١٢ م) ، دار لرماله العالمية ، دمشق - الحجار .
- الكشف عن حقائق السيرة وعيون الأقاويل في وحيه لتأويل ، للإمام السرخ شيخ لعرب ومحمد محمود بن عمر برمختري (ب ٥٣٨ هـ) ، وفي حاشيته : الانصاف عند نصبه لكشف من الأعرج ، لاس لمير (ب ٦٨٣ هـ) ، وفي حقه : تكاف الكاف في مخرج أحداث الكشف ، لاس حجر العسلاي (ب ٦٥٢ هـ) ، وشرح شواهد الكشف ، للمحب لدين أفندي ، ط ١ ، (١٩٩٧ م) ، دريحيه سيرة العربي ، لبنان

- الكشف عن وجوه انفراد السبع وعملها وجمعها ، لأبي محمد مكّي بن أبي هاشم
القسي (ت ٤٣٧ هـ) ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، ط ١ ، ١٤١٤ م ، د .
مؤسسة الرسالة ، دمشق .
- لكتاب ، معجم أبي المصنفات وعروء شعوبه لأبي عبد الله توت بن موسى الحسني
بهرمي الكوفي (ت ١٠٩٤ هـ) ، تحقيق الدكتور عدنان دوش ومحمد المصري .
ط ٢ ، (٢٠١٢ م) ، مؤسسة الرسالة ، دمشق .
- الكواكب السيرة بأخبار السيرة العشرة شيخ محمد بن محمد (ت ١٠٦١ هـ) ، تحقيق
الدكتور خير بن محمد حو ، ط ٢ ، (١٩٧٩ م) ، دار الفوق الحديثة ، لبنان .
- كتاب الحفظ ، للإمام جعفر بن محمد بن علي بن سرك سروي (ت ٦٦٦ هـ) ، تحقيق
عدنان عبد الجود وعيسى مريض ، ط ١ ، ١٩٩٢ م ، دار الفوق الحديثة ، لبنان .
- كتاب الدعاء ، للإمام جعفر بن محمد بن علي بن سرك سروي (ت ٣٦٠ هـ) ، تحقيق
عبد القادر عفا ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م ، دار الفوق الحديثة ، لبنان .
- كتاب ليس ، المعروف باسمي دار ، للإمام جعفر بن محمد بن علي بن سرك
سروي (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق محمد بن محمد بن علي بن سرك سروي ، ط ١ ،
(٢٠١٢ م) ، دار الفوق الحديثة ، مصر .
- كتاب الصفاء ، للإمام جعفر بن محمد بن علي بن سرك سروي (ت ٣٠٣ هـ) ، تحقيق
محمد بن محمد بن علي بن سرك سروي ، ط ١ ، (٢٠١٦ م) ،
مكتبة الرشد - بيروت ، السعودية .
- كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعة ، للإمام جعفر بن محمد بن علي بن
محمد بن جعفر بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن
ط ١ ، (١٩٩٧ م) ، دار الفوق الحديثة ، الرياض .
- كشف الأسرار عن روائد البراء ، للإمام جعفر بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن
ط ١ ، (٨٠٧ هـ) ، تحقيق حسن بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن
ط ١ ، دمشق .
- كشف الحفاء ومربل للناس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للإمام العلامة
إسماعيل بن محمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن
ط ١ ، (١٩٩٧ م) ، دار الفوق الحديثة ، لبنان .

• كبر الراغبين شرح منهاج الطالبين ، للإمام لأصولي المنصور حفصه جلاله ، بدين محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى (ت ٨٦٤ هـ) ، علي بن محمود صاحب أحمد حسن لاهيدي ، ط ١ ، (٢٠١١ م) ، دار المنهاج ، السعودية

• كبر لعمال في مس الأفعال والأفعال ، لمنشور باسمي لاهيدي (ت ٩٧٥ هـ) ، بخص بكري لحادي وصفه بسف ، ط ٥ ، (١٩٨١ م) ، مؤسسة ابن سينا ، لبنان

(ل)

• لسان العرب ، للإمام علامه ابن منظور (ت ٧١١ هـ) ، علي بن أمين محمد عبد الوهاب ومحمد صادق حسيني ، ط ١ ، (٢٠١٠ م) ، دار حياء بيروت بحري لبنان

(م)

• المنهج الرابع في نوات العمل لصالح ، للإمام بحافظ شرف بدين عبد حرم بن حنف بدمبطي ، المعروف بـ بن مساحد (ت ٧٠٥ هـ) ، بخص علي محمد معروف وعاهل أحمد عبد بروجيد ، ط ١ ، (٢٠٠٠ م) ، دار بلس بفسية ، لبنان

• المثل السائر في أدب الكتاب والشاعر ، للإمام لأدب مصر له بن محمد بن لأثير (ت ٦٣٧ هـ) بخص أحمد لحولي وبسوي ط ٤ ، دار بفسية مصر بفسية ولشتر والتوزيع ، القاهرة

• كتاب المحروحين من المحدثين وبصفاء والمثروكين ، للإمام العلامة محمد بن حبان الدارمي (ت ٣٥٤ هـ) ، بخص محمود إبراهيم رايد ، ط ١ ، (١٣٩٦ هـ) ، دار الوحي ، حلب

• لمحموع شرح المهدب ، للإمام لحافظ لمجهدي يحيى بن شرف السوي (ت ٦٧٦ هـ) ، بخص الدكتور محمود مطرحي ، ط ١ ، (١٩٩٦ م) ، دار الفكر ، لبنان

• لمحرر في فقه الإمام الشافعي ، للإمام الفقيه المحدث عبد بكر بن محمد بن عبد بكر بن ارمي (ت ٦٢٤ هـ) ، بخص محمد حسن إساعيل ، ط ١ ، (٢٠٠٥ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان

• المحلى شرح المحلى ، للإمام الحبل لمحدث الفقيه علي بن أحمد بن حرم (ت ٤٥٦ هـ) ، بخص أحمد محمد شاكر ، ط ٤ ، (٢٠٠٩ م) ، دار إحياء لراث العربي ، لبنان

* استشهد لأبي في أسماء طه الحكي . بإهداء جده (إسلام أبي حامد بن علي
(ب ٥٠٥ هـ) . حسن أبي شهر بن حجاج عمه ، د . د . (٢٠١٧ م ، د . د .
المقطم ، مصر .

* منصور و محدود ، علامہ بی بی عتی سہیل سہیل سے ملیم (ب ۳۵۶ ہ) ، محض
اندکوار احمد عبد سعید ہدی ، د (۱۹۹۹ م) ، مکہ مجاہدی ، المجرہ

• الصافي العبد في صلاح ما وهب من الكعبة . لا بد من علامة أحمد بن محمد بن خاتم
الهمامي (ت ٩٧٤ هـ) . بحسب ذلك عند - ١١٠ هـ - محمد بكمازي ، ت ٩٧٠ هـ .
(٢٠٠٥ هـ) . ت ١٠٠٠ هـ . (ت ١٠٠٠ هـ) . ت ١٠٠٠ هـ .

• المنور في اشوعه للمركبي ، ١٩٨٠ - معه بدر بدوي محمد بن بهادر المركبي
(١٩٩٢ هـ) ، تحقيق د. فهد - د. محمد محمود ، ط ١ ، (١٩٩٣ م) ، وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت

* المظاهرات في عيود المبادئ الشهادة - المعروفه - في ايام الازمان السورية
 (ب ١٩٦ هـ) ، بيروت ابن عصر ، محسن محمد رحمه الله حافظ محمد باقر بنو ،
 ط ١ ، (٢٠٠١ هـ) ، مكتب الاسلامي - بيروت - دار النشر ، بيروت

* لمع الحكمة في شرح الهجرية - المسمى : « فضل من عرف أم بقرى » ، للإمام
علامه شمس المصطفى صاحب « دبر احمد بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني »
(٩٦٤ هـ) ، بحسن حمد حاسم المصنف ، وجميعه مكتوب ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
دار المنهاج ، السعودية

« المصحح القويم شرح مسائل الحليم ، للإمام العلامة عفة شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر إسماعيلي (ت ٩٦٤ هـ) ، علي يد قصي محمد بن حسن بخاري ، ط ١ ، (٢٠٠٦ م) ، دار المصباح ، السعودية

• لمهل الصباح في احلاف لأنج . علامه المسح عمر شهر دس بمره دعي
 ١- ١٣٥٥ هـ . جمع وعين عنه ومهد بهد لأب . تذكر علي محبي دس بمره
 داعي ، ط ١ ، (٢٠٠٧ م) ، دار الناصر الإسلامية ، لبنان

• المهدد في فقه الإمام الشافعي ، للإمام سفيان بن عيينة بن عيينة بن يوسف الشيرازي (٢٧٦ هـ) ، حقق الدكتور محمد الرحبي ، ط ٢ ، (٢٠٠١ م) ، دار الفهم ، دمشق ، الدار الثامنة ، بيروت

- مساويء الأخلاق ومدمومها ، للإمام لحيدل محمد بن حمد بن ماري (ب ٣٢٧ هـ) .
 بحقيق مصطفى بن أبو نصر الشبي ، ط ١ ، (١٩٩٣ م) ، مكتبة السوي للدراسات والبحوث .
- مسد أبي داود الطيالسي ، للإمام العلامة سليمان بن داود الجاهد الطيالسي (ب ٢٠٤ هـ) ، بحقيق محمد حسن محمد حسن (سماعل) ، ط ١ ، (٢٠٠٤ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
- مسد أبي يعلى الموصلي ، للإمام بهنام أحمد بن علي الموصلي (ب ٣٠٧ هـ) ، بحقيق مصطفى عبد العاد عطه ، ط ١ ، (١٩٩٨ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .
- مسد الإمام أحمد بن حنبل ، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل شيباني (ب ٢٤١ هـ) ، بحقيق الدكتور أحمد محمد عبد الكريم ، ط ٢ ، (٢٠١٣ م) ، دار المساه ، السعودية .
- مسد للإمام الشافعي ، للإمام عبد محمد بن إدريس الشافعي (ب ٢٠٤ هـ) ، بحقيق محمد أس مصطفى حسن ، ط ١ ، (٢٠١٢ م) ، دار المساه العلمية ، دمشق - الحجاز .
- مسد النهاية ، للإمام علامه بن علي عبد الله بن محمد بن سلامة بنصامي (ب ٤٥٤ هـ) ، بحقيق حمدي عبد محمد لسنبي ، ط ٣ ، (٢٠١٠ م) ، دار المساه العالمية ، دمشق - الحجاز .
- مسد لندوس ، بن هـ ، "الندوس متأثور لحطاب" ، للإمام العلامة أبي شجاع شيرويه بن شهر دريس شيرويه الشيباني (ب ٥٠٩ هـ) ، بحقيق لعد بن سوي وعلول ، ط ٢ ، (٢٠١٠ م) ، دار الكتب العلمية لبنان .
- مصاح الرحاحه في روابد ابن ماحه ، للإمام العلامة أحمد بن أبي بكر بنوصيري البكائي (ب ٨٤٠ هـ) ، بحقيق محمد المنبلي الكششوي ، ط ١ ، (١٤٠٣ هـ) ، دار العربيه لبنان .
- معالم البريل في تفسير القرآن ، المعروف بـ "تفسير يعوي" ، للإمام محيي بن الحسن بن مسعود يعوي (ب ٥١٠ هـ) ، بحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان حممه صميريه وسليمان مسلم بحرشي ، ط ١ ، (١٩٩٧ م) ، دار طبعه ، السعودية .
- معالم السن شرح سنن أبي داود ، للإمام العلامة أبي سليمان حمد بن محمد الحطيني (ب ٣٨٨ هـ) ، بحقيق سعد بن محمد عمر ، ط ١ ، (٢٠١٢ م) ، مؤسسة الرساله ناشرون ، دمشق .

- معجم البلدان ، الشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي لهومي بعد دي (ب ٦٢٦ هـ) ، ط ٢ ، (١٩٩٥ م) ، دار صادر ، بيروت
- معجم الصحابة للإمام العلامة ابنه المحدث عبد الله بن محمد الحموي (ب ٣١٧ هـ) ، بحسب محمد لأمن بن محمد الحكي ، ط ١ ، (٢٠٠٠ م) ، دار البيان ، الكويت
- معجم اللغة العربية لمصنعه ، المذكور أحمد محار عبد محمد عبد (ب ١٤٢٤ هـ) ، ط ١ ، (٢٠٠٨ م) ، دار عالم الكتب ، السعودية
- معرفة ليس ولا نثار عن لاء أبي عبد الله محمد بن سعد بن سافعي ، للإمام الحافظ حمد بن حسن بن علي سافعي (ب ٤٥٨ هـ) ، بحسب عبد كروي حسن ، ط ٣ ، (٢٠١٠ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان
- معبد النعم وسيد النعم ، شيخ لاء ماضي معصه روح بن عبد الله بن سكي (ب ١١١ هـ) ، بحسب محمد علي سجاد بن بد شفي ومحمد ابو اعين ، ط ٢ ، (١٩٩٦ م) ، مكتبة الحامدي ، مصر
- معني اللب عن كب الأعراب ، للإمام علامه فخر بن عبد الله بن هشام لأصافي (ب ٧٦١ هـ) ، بحسب بدسو م ب لاء ش ومحمد علي حمد لله ، ط ٥ ، (١٣٧٨ هـ) ، سيد الشهداء قم
- معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، للإمام عبد محمد بن أحمد لحيب شريسي ، ب ٩٧٧ هـ ١ ، بحسب علي محمد معروض وعاد أحمد عبد الموجود ، (٢٠١٠ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان
- منهاج الطالب وعمدة المفتي ، للإمام الحافظ المجهد يحيى بن مرف بنوي (ب ٦٦٦ هـ) ، علي به محمد محمد طاهر شعبان ، ط ١ ، (٢٠٠٥ م) ، دار منهاج السعودية
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، للإمام الحافظ محمد بن أحمد لدغي (ب ٧٤٨ هـ) ، وبه اصل ميزان الاعتدال ، للإمام علامه عبد الله بن حسن بن حسن نوري (ب ٨٠٦ هـ) ، بحسب علي محمد معروض وعاد أحمد عبد الموجود وبشاركه لاء المذكور عبد صالح نومه ، ط ٢ ، (٢٠٠٨ م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان

(ي)

• البوقيت في أحكام المواقف ، لإمام شهاب بن أحمد بن إدريس الصهاحي انقر في
ر (٦٨٤ هـ) ، تحقيق خراج ديعب الحصري - ص ١٠ ، (٢٠١١ م) ، دار مؤسسة الرسالة
بمشرو ، دمشق

• • •

محتوى المجلد العاشر

٧	كتاب الإيمان
١٠	مبحث لا تعدد بين محنوق
٢٩	فصل : في بيان كفارة البمين .
٣٧	فرع : تكرار الكفارة بتكرار إيمان القسامة .
٣٧	فصل في حلف على سكران والمساكنة ، وغيرهما مما يأتي
٦٠	مبحث فمن حلف بحجر بعدد لا يركب دية ثم يحلف بالحجر
٦١	تنبه في معايرة البيت للدار
٦٣	فصل في حلف على لأكل وشرب مع ذكر ما يندونه بعض المأكولات
٦٦	تنبه في أن السمك يدخل فيه تدبير
٦٨	فرع الزهر في عرف العامة يشمل كل لحم ودهن إباح
٧٠	فائدة أول الأمر طلع ثم حلال ثم نوح إباح
٧٩	فصل في صور مشورة يندس بها غيرها
٨٥	تنبه في صسط التمكس الذي يقع به الحث
٩٢	مبحث لو حلف بشئ عن الله أفصل الشاء
١٠٣	فرع فيما حلف (لا يرفعه من مكة إلى مصر) فرافقه في بعض الطريق
١١١	فصل : في الحلف على ألا يفعل كذا
١٢٠	فرع في صسط التقدم والخدمة في الأيمان
١٢٥	كتاب النذر
١٣٣	مبحث في الفرق بين نذري اللجاج والنذر . . .
١٤٢	فروع فمن قال (جمع هذا للشيء) إلح

١٥١	تنبيه : فيمن نذر شيئاً لمقرضه
١٦٦	فصل : في نذر النكاح والصدقة والصلاة وغيرها
١٨٨	تنبيه : في ضبط تطويل قراءة في الصلاة الملتزم بالنذر
١٩٣	كتاب القضاء
٢٠٠	تنبيه : المولى للقاضي الإمام أو نائبه
٢٠٩	فروع : في التقليد يضطر إليها مع كثرة الخلاف فيها
٢١٦	قاعدة : من ارتكب ما اختلف في حرمة من غير تقليد
٢١٧	تنبيه : في أن السلطنة لا تستلزم دوام الشوكة
٢٢٤	تنبيه : سماع الدعوى والبيئة يختص بالقاضي على خلاف فيه
٢٣٠	فروع : يشترط تعيين ما يولى فيه
٢٣٠	فصل : فيما يقتضي انعزال القاضي أو عزله وما يذكر معه
٢٣٩	تنبيه : في العادة في تولية القضاة العباسيين
٢٤٧	فصل : في آداب القضاء وغيرها
٢٨٤	فروع : فيمن قال إن تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً
٢٨٩	فصل : في التسوية بين الخصمين
٣٠٩	باب القضاء على الغائب عن البلد، أو المجلس بشرطه، وتوابع آخر
٣١٣	فروع : غاب المحال عليه وانصل بالحاكم وثيقة بما للمحيل عليه .. إلخ ..
٣١٧	تنبيه : القاضي مخير بين سماع الدعوى على الوكيل الحاضر أو على الغائب ..
٣١٨	تنبيه : ادعى على غائب بنحو طلاق .. إلخ ..
٣٢١	فروع : لا تسقط يمين الاستظهار بإمالة الدائن
٣٢٥	فروع : يكفي في دعوى الوكيل مصادقة الخصم له على الوكالة .. إلخ ..
٣٤٠	فصل : في غيبة المحكوم به عن مجلس القاضي
٣٥١	فصل : في بيان من يحكم عليه في غيبته، وما يذكر معه
٣٦٥	باب القسمة

٣٩٣	فرع : طلب أحد الشركاء من الحاكم قسمة ما بأيديهم ... إلخ
٣٩٧	كتاب الشهادات
٤٠٥	تنبيه : من الكبائر ترك تعلم ما يتوقف عليه فرض العين
٤٠٧	مطلب : فيما يتعلق بلعب الشطرنج
٤١٣	فرع : بمن تحمين الصوت بقراءة القرآن
٤٢٧	تنبيه : اختلفوا في تعاطي خاتم المروءة
٤٢٨	تنبيه : فمن دخل بلداً فترى بزي أهلها
٤٤٣	تنبيه : في قبول الشهادة من ولد العدو
٤٤٥	تنبيه : فمن فذف آخر ... لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر
٤٤٩	تنبيه : في ما يتعلق برذ المبادئ بالشهادة
٤٥٧	تنبيه : قد تسمع الشهادة بلا دعوى صحيحة في مسائل
٤٦٨	فائدة : في أربعة لا تقبل توبتهم
	فصل : في بيان قدر النصاب في الشهود المختلف باختلاف المشهود به
٤٦٩	ومستند الشهادة وما يتبع ذلك
٤٧٣	تنبيه : إذا ثبت الولادة بالنساء ... ثبت النسب والإرث تبعاً
٤٨٧	تنبيه مهم : في اعتماد الشهود قول المشهود عليه في الاسم والنسب
٥٠٣	فصل : في تحمل الشهادة وأدائها وكتابة الصلاة
٥١٧	فصل : في الشهادة على الشهادة
٥٢٤	فصل : في الرجوع عن الشهادة
٥٤١	كتاب الدعوى البينات
٥٥٤	تنبيه : لا تسمع دعوى دائن مفلس أنه وجد مالاً
٥٦٢	فرع : في أن الدعوى بنحو ريع الوقف على الناظر لا المستحق
٥٦٩	تنبيه : الشروط المعتمدة في الدعوى
٥٧١	فصل : في جواب الدعوى وما يتعلق به

٥٨١	تنبيه : في المراد بالغائب عن البلد في هذا الباب
٥٨٥	فصل : في كيفية الحلف وضابط الحالف وما يتفرع عليه
٦١٥	فصل : في تعارض البيتين
٦٢٢	فرع : اختلف الزوجان في أمتعة البيت
٦٤١	فرع : أقر الراهن بالرهن لأجنبي
٦٤٢	فصل : في اختلاف المتداعيين في نحو عقد أو إسلام أو عتق
٦٤٧	تنبيه : لا يكفي في الدعوى ذكر الشراء إلا مع ذكر ملك البائع
٦٦٠	تمة : في فروع
٦٦٨	فصل : في القائف الملحق للنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به ...
٦٧٧	كتاب العتق
٦٨١	فرع : إن حافظت على الصلاة .. فأنت حر
٦٩٠	تنبيه : في بيع وكيل بيت المال عبده لظنه
٧٠٤	فصل : في العتق بالعضية
٧١٠	فصل : في الإعتاق في مرض الموت وبيان القرعة في العتق
٧٢١	فصل : في الولاء
٧٣١	كتاب التدبير
٧٤٤	فصل : في حكم حمل المدبرة والمعلق عتقها بصفة، وجناية المدبر وعتقه
٧٥٣	كتاب الكتابة
	تنبيه : مما يلغى به : عقد معاوضة يحكم فيه لأحد المتعاقدين يملك
٧٥٧	العوض والمعوض معاً
	فصل : في بيان ما يلزم السيد، ويسن له ويحرم عليه، وما لولد المكاتب،
	والمكاتب من الأحكام وبيان امتناع السيد من القبض، ومنع المكاتب
٧٦٧	من التزوج والتسري، وبيعه للمكاتب أو لتجومه، وتوابع لما ذكر
٧٧٩	فرع : أوصى بنجوم المكاتب فعجز

- فصل : في بيان لزوم الكتابة من جانب وجوازها من جانب، وما يترتب
عليهما وما يطرا عليها من قسح أو انقصاص، وجنابته أو الجنابة عليه وما
يصح من المكاتب وما لا يصح ٧٨٢
- فصل : في بيان ما تفارق فيه الكتابة الباطلة الفاسدة، وما توافق أو تبين
فيه الفاسدة الصحيحة وتخالف المكاتب وسببه أو وارثه وغير ذلك ... ٧٩٢
- كتاب أمهات الأولاد ٨٠٥
- فرع : نزع أمة بحجة ثم أحيلها ثم أحيلها ... إلخ ٨١٠
- فرع : فيمن أقر بوطء أمة فادعت أنها أسقطت ... إلخ ٨١٤
- المصادر والمراجع ٨١٦
- محتوى المجلد العاشر ٨٤٧